



وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

حال الأمة العربية
٢٠١٤ - ٢٠١٥
الإعصار:
من تغيير النظم إلى تفكيك الدول

إبراهيم نصر الدين
أحمد حلواني
أحمد يوسف أحمد
أنطوان زحلان
إيمان رجب
حسن مظفر الرزو
حسنين توفيق إبراهيم
طلال عتريسي
فادية عبد السلام
محمد خالد الأزعر
محمد سعد أبو عامود
محمد محسن الظاهري
محمد مصطفى التير
محمد نور الدين
نادين سعد
يوسف ورداني

تحرير
علي الدين هلال

حال الأمة العربية ٢٠١٤ - ٢٠١٥
الإعصار: من تغيير النظم
إلى تفكيك الدول



مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠١٤ - ٢٠١٥

الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول

إبراهيم نصر الدين
أحمد حلواني
أحمد يوسف أحمد
أنطوان زحلان
إيمان رجب
حسن مظفر الرزو
حسنين توفيق إبراهيم
طلال عتريسي
فادية عبد السلام
محمد خالد الأزعر
محمد سعد أبو عامود
محمد محسن الظاهري
محمد مصطفى التير
محمد نور الدين
نادين سعد
يوسف ورطاني

تحرير
علي الدين هلال

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول/ إبراهيم نصر الدين... [وآخ]؛ تحرير علي الدين هلال.

٦٧٠ ص.

ببليوغرافية: ص ٦٢٧ ـ ٦٤٩.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-988-3

١. البلدان العربية ـ العلاقات الدولية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران. ٣. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا. ٤. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إثيوبيا. ٥. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٦. البلدان العربية ـ الظروف الاقتصادية. ٧. دول الربيع العربي ـ الظروف السياسية. ٨. الشباب ـ البلدان العربية. ٩. التكنولوجيا ـ البلدان العربية. ١٠. القضية الفلسطينية. ١١. سوريا ـ الظروف السياسية. ١٢. العراق ـ الظروف السياسية. ١٣. ليبيا ـ الظروف السياسية. ١٤. اليمن ـ الظروف السياسية. أ. نصر الدين، إبراهيم. ب. هلال، علي الدين (محرّر).

320.956

العنوان بالإنكليزية

The State of the Arab Nation 2014 - 2015

The Hurricane: From Changing the Regimes to Fragmenting the States

Edited by Ali El-Deen Hilal

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/مايو ٢٠١٥

المحتويات

القسم الثاني
التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

القسم الثالث
التطورات العلمية والتكنولوجية

القسم الرابع
بؤر التوتر

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة

المشاركون

إبراهيم نصر الدين	أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة، معهد الدراسات الأفريقية.
أحمد حلواني	أستاذ الإعلام والتاريخ السياسي والحضاري في جامعة دمشق سابقاً.
أحمد يوسف أحمد	أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.
أنطوان زحلان	أستاذ جامعي في مجال الفيزياء وخبير عالمي في شؤون العلم والتقانة.
إيمان رجب	خبير في شؤون الخليج، ورئيس تحرير دورية بدائل في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
حسن مظفر الرزو	مدير مركز الموصل للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.
حسنين توفيق إبراهيم	أستاذ العلوم السياسية في جامعتي القاهرة وزايد.
طلال عتريسي	أستاذ علم الاجتماع وعميد المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية.
علي الدين هلال	أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.
فادية عبد السلام	مستشار في معهد التخطيط القومي ـ مصر.
محمد خالد الأزعر	خبير في الشؤون العربية والصراع الصهيوني العربي والقضية الفلسطينية.

محمد سعد أبو عامود	أستاذ العلوم السياسية كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان - مصر.
محمد محسن الظاهري	أستاذ جامعي ورئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء.
محمد مصطفى التير	أستاذ علم الاجتماع، جامعة طرابلس والأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
محمد نور الدين	أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.
نادين سعد	أستاذة جامعية متخصصة في العلوم السياسية.
يوسف ورداني	باحث أكاديمي وخبير في دراسات الشباب والسياسات الشبابية.

مقدمة

يدرس هذا الكتاب التطورات التي شهدها عام ٢٠١٤ والأشهُر الأولى من عام ٢٠١٥ من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطاريهما الدولي والإقليمي. يأتي الكتاب ضمن سلسلة الإصدارات السنوية التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية لرصد مسار تطور بلدان الوطن العربي، ولكنه يتسم بإضافة عدد من الفصول الجديدة التي تغطي جوانب مهمة، وهي فصول: الشباب، حال العلم والتقانة، والحالة الرقمية للأمة العربية، إضافة إلى تغطية حالتي ليبيا واليمن.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام، يشمل كل منها عدداً من الفصول، وتسبقها خلاصة تشمل الاتجاهات العامة التي برزت في الفصول.

القسم الأول بعنوان «الإطار الدولي والإقليمي»، ويشمل ثلاثة فصول يناقش أولها تطور النظام الدولي والتغير في موازين القوة فيه وتأثير ذلك في الوطن العربي. ويعرض ثانيها لأدوار دول الجوار الجغرافي وهي: تركيا وإيران وإثيوبيا محللاً سياسات كل منها تجاه البلدان العربية. أما الفصل الثالث فيدرس تطور النظام العربي من حيث البنية والمؤسسات وصولاً إلى انعقاد مؤتمر القمة العربية في آذار/ مارس ٢٠١٥.

والقسم الثاني بعنوان «التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، ويتكون من أربعة فصول، يناقش أولها تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات الشعبية، فيدرس التطورات الدستورية والقانونية وكذلك تحليل

الانتخابات الرئاسية والنيابية التي شهدتها هذه البلدان. ويتناول ثانيها الأوضاع السياسية الداخلية في غير بلدان الربيع العربي من خلال دراسة التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية والانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، وتفاعلات العملية السياسية، وأعمال العنف السياسي والإرهاب، والعلاقات المدنية العسكرية، والسياسات العامة. ويحلل ثالثها أداء الاقتصادات العربية بالتركيز على تطور الناتج المحلي الإجمالي، ونمو القطاعات الاقتصادية والهيكل القطاعي للناتج المحلي، والتعاون الاقتصادي العربي، والعلاقات الاقتصادية مع العالم، وقضايا الفقر والعدالة الاجتماعية. أما رابعها فيعرض لدور المستقبل كقوة مؤثرة في المستقبل العربي، فيتناول الأوضاع الديمغرافية، والبنية الدستورية والقانونية المتعلقة بالشباب، واستراتيجيات تعامل النظم الحاكمة معهم، ودور الحركات الشبابية، ووضع الشباب في مؤسسات النظام العربي والمجتمع المدني العربي.

والقسم الثالث بعنوان «التطورات العلمية والتكنولوجية»، فاشتمل على فصلين. ناقش الأول حال العلم والتقانة في البلدان العربية مركِّزاً على دور العلم في تحقيق التنمية بالإشارة إلى قضايا المياه والاستثمار في التصنيع، وموقع العلم في الحركة القومية العربية، وارتباطه بالأمن العربي. ويحلل الثاني الحالة الرقمية للأمة العربية، فيدرس بيئة المعلومات والاتصالات، ومستويات انتشار الإنترنت وخدماته، وحضور المجتمع العربي في فضاء المعلومات، وممارسات تطبيقات الحوكمة الإلكترونية لدى الحكومات العربية والمحتوى الرقمي - العربي.

أما القسم الرابع بعنوان «بؤر التوتر»، فيركز على دراسة بؤر الصراع الساخنة في الوطن العربي، وذلك في خمسة فصول تناولت حالات فلسطين، وسورية، والعراق، وليبيا، واليمن.

ومن تحليل ما ورد في فصول الكتاب جاء عنوانه «الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول»، والذي يشير إلى «التسونامي» الذي أصاب المنطقة في عام ٢٠١٤، والذي يجعله أحد الأعوام الفاصلة في التاريخ العربي الحديث.

وبعد ... هذا عمل جماعي اشترك في تأليفه نخبة من الباحثين العرب، الذين شاركوا كل في تخصصه وهم - وفقاً لترتيب فصول الكتاب - : محمد سعد أبو عامود (النظام الدولي)، ومحمد نور الدين (تركيا)، وطلال عتريسي (إيران)، وإبراهيم نصر

الدين (إثيوبيا)، وأحمد يوسف أحمد (النظام العربي) ونادين سعد (الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات الشعبية)، وحسنين توفيق إبراهيم (التطورات في غير بلدان الربيع العربي)، وفادية عبد السلام (أداء الاقتصادات العربية)، ويوسف ورداني (الشباب)، وأنطوان زحلان (حال العلم والتقانة)، وحسن مظفر الرزو (الحالة الرقمية)، ومحمد خالد الأزعر (فلسطين)، وأحمد حلواني (سورية)، وإيمان رجب (العراق)، ومحمد مصطفى التير (ليبيا)، ومحمد محسن الظاهري (اليمن).

وقام المحرر بمراجعة كل الفصول وتحديث بياناتها نظراً إلى تسارع الأحداث في الفترة ما بين تسليم البحوث وإعداد الكتاب للنشر، وأدخل بعض التعديلات الطفيفة لتحقيق التوافق والانسجام بين فصول الكتاب، وأعد خلاصة الكتاب.

ويتقدم المحرر بالشكر إلى كل من الباحثَين بسمة عبد اللطيف وحازم عمر اللذين ساعداه في كل مراحل إعداد الكتاب. ويتوجه أيضاً بالشكر إلى فريق المراجعة والتحرير بمركز دراسات الوحدة العربية على دورهم في مراجعة الكتاب بحيث يخرج على هذه الصورة.

أيار/ مايو ٢٠١٥

خلاصة الكتاب

بماذا سوف يصف المؤرخون في المستقبل عام ٢٠١٤؟

هل يصفونه بأنه أسوأ عام مر على الأمة العربية كما قال د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية؟

أم يصفونه بأنه أكثر الأعوام دموية على مدى ٤٥ سنة كما ذكر جيمس كلابر رئيس مجلس المخابرات الأمريكي في شهادته أمام الكونغرس؟

ومبعث هذا التقييم أن هذا العام شهد إعصار انفجار الحروب المذهبية والطائفية داخل البلد الواحد وعبر الحدود، وأنه عام استمرار تفكك السلطة المركزية للدولة وسيطرة الفاعلين المسلحين من غير الدول من أمثال التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

أم ربما سوف يسجل المؤرخون أن هذا العام - رغم قسوة أحداثه ومرارتها - وضع الأساس لوعي عربي جديد بأن الأوضاع القائمة والسياسات المتبعة هي التي قادت إلى هذا المشهد الدامي، وأن يكون هذا الوعي بداية لتحرك على طريق التكامل وتجميع عناصر القوة العربية.

والحقيقة، أن عام ٢٠١٤ لم ينشئ شيئاً من عدم، وأن ما شهده من أحداث وتطورات هو استمرار وحصيلة لتراكمات ما حدث في الأعوام السابقة. جاءت وقائع

٢٠١٤ تتويجاً للسياسات التي اتبعتها أغلب الحكومات العربية على مدى عقود: سياسات الاقصاء السياسي والاجتماعي، والتضييق على المجال العام وعلى الحريات المدنية والسياسية، والتنمية الاقتصادية المشوهة والاعتماد على القطاعات الريعية، واستمرار حالة الانكشاف الاقتصادي على الخارج بما يترتب عليه من اعتمادية وتبعية، واتساع الفجوة في توزيع الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء، واستمرار التدهور في أوضاع التعليم والصحة وغيرهما من الحاجات الأساسية بما يترتب على ذلك من تراجع رصيد رأس المال الاجتماعي في هذه البلدان.

لم تكن هناك مفاجأة في أحداث ٢٠١٤ وجلّها كان له أصول وجذور تم رصدها وتسجيلها في كتب «حالة الأمة العربية» السابقة.

- ١ -

يثير الفصل الأول بعنوان «النظام الدولي: هل انتهت حقبة الهيمنة الأمريكية في الوطن العربي؟» قضية مستقبل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ولا سيّما في ظل تصاعد «الجدل» بشأن أهمية تغييره على نحو متوازن بما يحدد طبيعة علاقات القوة بين أطرافه، ونوعية الأطر والقواعد والمعايير المنظمة للتفاعلات بين عناصره.

وتزداد أهمية ذلك في ضوء مظاهر الاضطراب التي سادت تفاعلات النظام، والتي كان أبرزها الخروج عن نطاق القواعد والمعايير التي تنظم التفاعلات بين القوى المختلفة أو تجاهلها، والاستمرار في استخدام المعايير المزدوجة في تطبيق هذه القواعد، واستمرار البنية الهيكلية لمعظم مؤسسات النظام الدولي دون تطوير. وأيضاً في ظل ما شهده النظام من تغيرات خلال عام ٢٠١٤ دلت على تزايد الجمع بين العوامل الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية في سياق التفاعلات الدولية، وتصاعد قوة الفاعلين من غير الدول، واتساع نطاق الدول الفاشلة والأزمات العابرة للحدود، ونمو علاقات الاعتماد المتبادل بين القوى الدولية، وبروز تغيرات مهمة في سلوك الدول الكبرى تجاه البلدان العربية. وألقى ذلك كله بتأثيراته على الوطن العربي الذي اعتبره ريتشارد هاس «المرجل الرئيسي للفوضى المعاصرة» في العالم، وتحدث عنه كيسنجر بوصفه أكثر الأماكن تهديداً للاستقرار الدولي واحتمالاً لنشوب الصراعات والحروب الدينية.

ويطرح الفصل أن أكبر رابح من وضع النظام الدولي بشكله الحالي هو الصين التي استفادت من الخلاف الروسي - الأمريكي بشأن أوكرانيا ومن انخفاض أسعار النفط في تعزيز مكانتها الاستراتيجية، يليها روسيا التي دفعتها الضغوط الأمريكية والغربية إلى تقوية تحالفاتها مع القوى الدولية الكبرى والمتوسطة الأخرى. كما يدلل على أن أبرز الخاسرين من تفاعلات النظام هي البلدان العربية، وذلك بحكم تغيُّر شكل اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة في ظل تحوُّل واشنطن إلى أكبر منتج للنفط في العالم وسعيها لأن تحل محل العربية السعودية كموازن للسوق النفطي، وبفعل ازدياد التهديدات التي تتعرض لها من الفاعلين من غير الدول وعلى رأسها تنظيم داعش، ومن انجرار عدد كبير من أقطار المنطقة إلى الصراعات المسلحة والإثنية. أضف إلى ذلك التعاون الروسي - التركي في مجال الطاقة، والتوجه الأمريكي الغربي لبناء علاقات تعاون مع إيران، واستمرار تأييد وجهات النظر الإسرائيلية من جانب القوى الكبرى.

ثم يدرس الفصل التوجهات الرئيسة للقوى الكبرى وعلاقتها بتفاعلات المنطقة. فبالنسبة إلى واشنطن، ما زال الارتباك وقصور التعامل مع الأزمات الإقليمية وعدم تقديم رؤية استراتيجية في التعامل مع أزمات العالم هو الأساس.

في ما يتعلق بروسيا، فإن العام شهد محاولات عديدة لتعزيز مواقعها الاستراتيجية وعودة لممارسة دور فاعل في النظام الدولي، وذلك في ظل ما أسفرت عنه نتائج المواجهة مع واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي بشأن أوكرانيا، وقيامها بتعزيز علاقاتها مع الصين والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية في آسيا، وتعميق علاقاتها مع إيران وتركيا، وتوسيع تعاونها مع البلدان العربية بشكل جماعي أو من خلال العلاقات الثنائية مع مصر.

وواصلت الصين صعودها المخطَّط خلال العام مستغلةً حالة النظام الدولي المفكك؛ فالصين أكثر القوى استفادة من تراجع أسعار النفط، كما أن الصراع الروسي - الغربي أدى إلى تخفيف نسبي من الضغوط الغربية عليها، بل وحاول بعض الدول الأوروبية اجتذاب الصين أو على الأقل تحييدها في هذا الصراع من خلال الحوافز الاقتصادية.

من جانبه، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد مساحة من الاستقلالية النسبية عن الولايات المتحدة من دون أن يعني ذلك التعارض أو التناقض معها.

ويطرح الفصل في نهايته ستة سيناريوهات لشكل النظام الدولي دون ترجيح لأي منها: سيناريو انتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية؛ وسيناريو إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية؛ وسيناريو الهيمنة البديلة بمعنى قيام قوة دولية أخرى بالحلول محل الولايات المتحدة؛ وسيناريو الهيمنة متعددة الأطراف بمعنى تقاسم وتوزيع مناطق النفوذ بين القوى الدولية الكبرى؛ وسيناريو الهيمنة بالوكالة بمعنى إسناد القوى الكبرى مهام الهيمنة والسيطرة والتحكم في الوطن العربي إلى قوى إقليمية أخرى غير عربية؛ وسيناريو رفض الهيمنة والمشاركة الإيجابية في بناء وتشكيل وإدارة النظام الجديد.

وينبه الفصل إلى أنه لا توجد علاقة ضرورية بين انتهاء الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وانتهاء تلك الهيمنة في الوطن العربي، إذ إن ذلك يتطلب شروطاً ينبغي توافرها. فهذه السيناريوهات تمثل احتمالات قائمة، ولا توجد حتمية تفرض تحقق أحدها؛ فالأمر يتعلق بالتفاعلات العربية والإرادة السياسية المتوافرة، فهناك سيناريو تتوافر الرغبة والإرادة لتحقيقه وسيناريوهات أخرى لا تتوافر بشأن ذلك.

- ٢ -

تناول الفصل الثاني تطور الأوضاع الداخلية في دول الجوار الجغرافي، وهي: تركيا، وإيران، وإثيوبيا، ومدى تأثير هذا التطور في علاقاتها بالبلدان العربية.

دخلت تركيا العام ٢٠١٤ وهي مثقلة بتأثيرات العام السابق داخلياً وخارجياً، والتي من أبرزها احتجاجات ساحة تقسيم وحديقة غيزي وفضيحة الفساد المالي، مع توقعات كبيرة بأن يؤدي ذلك إلى تراجع سلطة حزب العدالة والتنمية ولا سيّما رئيسه ورئيس الحكومة رجب طيّب أردوغان.

لم تتحقق هذه التوقعات؛ فعلى الصعيد الداخلي، استطاع حزب العدالة والتنمية أن يفوز في الانتخابات البلدية التي أجريت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ بنسبة ٤٧ بالمئة، ما يجعله مؤهلاً لترشيح رئيسه رئيساً للجمهورية، وهو ما حدث واستطاع أردوغان الفوز من الجولة الأولى. لم تأتِ هذه النتيجة مفاجئة، فقد رجحت استطلاعات الرأي ذلك، فبدلاً من نسبة ٥١,٧ بالمئة التي نالها كانت تعطيه الاستطلاعات حتى ٥٧ بالمئة. وكانت هذه النسبة كافية لفوزه بالرئاسة ولإعلانه استعداده للعمل على إدخال مشاريعه

حيز التنفيذ، والتي في مقدمتها الانتقال إلى نظام رئاسي يُتيح له سلطات وصلاحيات أكبر.

من جهة أخرى، فإن تجربة اتفاق المعارضة على مرشح مشترك، وهو أكمل الدين إحسان أوغلو، لم تكن سيئة بل كانت أول محاولة للتحالف والتنسيق بين حزبين معارضين بوجه حزب العدالة والتنمية منذ ١٢ عاماً، وقد تؤسس لتحالفات مستقبلية في الانتخابات النيابية والبلدية مستفيدين من ثغرات التجربة الرئاسية.

وعلى الفور بدأت تحضيرات أردوغان لخلافته في الحزب والحكومة، وقام بتمهيد الطريق لـ أحمد داوود أوغلو لتولي هذا المنصب، حيث تغلبت الاعتبارات الشخصية والسياسية على اختيار أردوغان له بسبب تطابق رؤية الرجلين في أهمية السير بتركيا على أساس الموروث العثماني - السلجوقي.

واستمر صراع أردوغان مع فتح الله غولين، واعتبر العام ٢٠١٤ عام تصفية ما سمّاه «الكيان الموازي»، حيث قام بتعديل القوانين وطرد الآلاف من أتباع غولين من مناصبهم ولا سيّما في قطاعات الشرطة والقضاء والتعليم والإعلام. بالإضافة إلى ذلك، لم تصل عملية السلام بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجالان إلى حل يرضي الطرفين ويحقق الاستقرار السياسي والأمني. وبالمثل، لم تشهد المسألة العلوية أي حلحلة أو تقدم. كذلك تواصلت محاولات تكميم الأفواه والتضييق على معارضي أردوغان اعتقالاً أو طرداً أو ضغوطاً.

وعلى الصعيد الخارجي، اتجهت العلاقات مع مصر في ظل رئاسة عبد الفتاح السيسي إلى مزيد من التدهور وردود الفعل الحادة إزاء نهج المواجهة الشاملة مع جماعة الإخوان المسلمين. كذلك تراجعت العلاقات التركية - الخليجية، ولا سيّما مع كل من السعودية والإمارات. غير أن ظهور «داعش» وتمدده في العراق بعد سورية، وتشكيل التحالف الدولي ضد الإرهاب، مثّل عامل ضغط على تركيا في نظرتها إلى التطورات الإقليمية.

يمكن القول، إن العنوان الأبرز لحال السياسة الخارجية التركية في العام ٢٠١٤ هو الأخذ بتركيا إلى مزيد من العزلة بل اكتمالها. وباستثناء العلاقة المميزة مع قطر، فإن علاقة تركيا متصدعة أو منهارة مع جميع البلدان العربية بلا استثناء. فما زال أردوغان يراهن على تحقيق مشروع «العثمانية الجديدة» (العثمانية + السلجوقية)، والتي تعني

الاصطدام مع كل المكونات العرقية في المنطقة (ومنها العرب والأكراد والإيرانيون والأرمن وغيرها)، وكذلك الاصطدام مع المكونات الدينية غير المسلمة (ولا سيّما المسيحين) ومع المكونات غير الإخوانية من شيعة وسُنة. وهنا بالضبط مكمن الخطر على تركيا نفسها، وعلى جيرانها، التي باتت تمثل في ظل نظام حزب العدالة والتنمية تهديداً للسلم والاستقرار في الداخل وفي المنطقة.

وواجهت إيران خلال العام ٢٠١٤ تحديين استراتيجيين، ما بين التفاوض حول برنامجها النووي، واستمرار نفوذها في بلاد الرافدين، وذلك للحفاظ على دورها وموقعها في الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، فقد شكل الاقتصاد عامل ضغط كبير على عشرات الملايين من الإيرانيين، نتيجة تردي حالة الاقتصاد والذي وصل إلى أسوأ حالاته عندما تسلم الرئيس روحاني السلطة، لذا رفع الرئيس شعارات الحوار والدبلوماسية، معتبراً أن الحوار مع هذا الغرب يمكن أن يفتح أفقاً للتعاون في المجالات كافة، ورفع العقوبات ما سيجعل الأوضاع المالية والاقتصادية أفضل كثيراً.

وقد تعرض الرئيس روحاني لانتقادات مزدوجة من الاتجاهين المحافظ والإصلاحي لأنه لم يتمكن من تحقيق تقدم كبير في المجال الاقتصادي باستثناء تقديم مساعدات مالية مباشرة إلى الإيرانيين، وذلك لأن المفاوضات مع الغرب لرفع العقوبات لم تكن قد أسفرت عن الوصول إلى اتفاق حتى بداية نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

لذلك، لم ترغب إيران في إحداث تغيير في المعادلة الإقليمية في هذه الظروف فضلاً عن المعادلة الاستراتيجية في المواجهة مع الولايات المتحدة. واستمرت إيران في دعم النظام السوري، حيث لا تنظر إلى ما يجري في سورية باعتباره معركة داخلية فقط. فثمة هدف استراتيجي له الأولوية في هذه «المعركة» تقرأه إيران وهو هدف واشنطن وحلفائها تحقيق انتصار استراتيجي عليها.

ومع احتلال «داعش» الموصل في العراق في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ شعرت إيران بالقلق، حيث باتت «داعش» جزءاً من المشهد الإقليمي، ومن التوازنات الجديدة التي جعلت مصالح إيران وحلفائها موضع تهديد مباشر من ناحية، واشتراط الولايات المتحدة تغيراً حكومياً في بغداد لمحاربة التنظيم من ناحية أخرى، وهو ما اعتبرته إيران تهديداً مباشراً لنفوذها، من خلال إبعاد حليفها نوري المالكي. وفي النهاية، استجابت

طهران للتوجه العراقي (والأمريكي) بشأن ضرورة إبعاد المالكي، والسعي لإقامة حكومة وفاق وطني.

كما شكل التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لقتال «داعش» قلقاً إضافياً لإيران التي قررت تقديم المساعدات العسكرية المباشرة إلى حكومة العبادي، بالإضافة إلى الخبراء من الحرس الثوري، ولم يعترض أي من القوى الدولية على هذا الدور الإيراني في محاربة داعش. فكانت إيران إلى جانب القوات العراقية وقوات الحشد الشعبي تقوم بمواجهات ميدانية في المدن والبلدات التي احتلها التنظيم، وتمكنت تلك القوات من تحرير مناطق واسعة من أيدي داعش كان أبرزها استعادة مدينة تكريت.

كان من المتوقع أن يؤدي احتلال داعش للموصل في ٢٠١٤ إلى تغيير معادلات التأثير والنفوذ في العراق، إلا أن الاستراتيجية الإيرانية أتاحت استعادة نفوذها الذي تراجع نسبياً وموقتاً بعد هذا الحدث، وخصوصاً أن الإنجازات الميدانية التي تحققت بدعمها المباشر ضد داعش، كانت أكثر من إنجازات التحالف الدولي ضد الإرهاب. لكن هذا لا يعني أن إيران ستشعر بالاطمئنان في المستقبل القريب، فلا تزال المنطقة من حولها مشتعلة، ولا يزال الصراع على سورية مستمراً، وعلاقاتها متوترة مع أكثر من دولة عربية، والشرق الأوسط والبلدان العربية في حالة من عدم استقرار موازين القوى، ومن الاستقطاب المذهبي والطائفي.

من جهة أخرى، فإن توقيع الاتفاق الإطاري مع الدول الكبرى لا بد من أن يعطي إيران قدراً أكبر من الثقة بذاتها.

وبالنسبة إلى إثيوبيا، فعلى مدى عام ٢٠١٤ أخذت تروّج ما أسمته دبلوماسية الطاقة، وذلك لحفز الداخل لتأييد مشروعاتها في ما يتعلق بتشييد السدود من ناحية، وتغري دول الجوار بتأييد سياستها لتحقيق مصالحها بتوفير الطاقة الكهربية لها من ناحية أخرى. وذلك في إطار سعيها إلى أن تكون قوة إقليمية «بذاتها» في محيطها بشكل يمكّنها من فرض هيمنتها على بعض دول الجوار، وطمس هويتها العربية.

وتمثّلت أهم تطوراتها الداخلية، بالمضيّ في بناء «سد النهضة» ومراوغتها لإطالة أمد المفاوضات مع دولتَي المصبّ مصر والسودان، وإعلانها من ناحية أخرى عن تشييد عدد آخر من السدود، وتدعّم من ذلك الوضع الاقتصادي، حيث تجاوز معدل النمو الاقتصادي بها في ذلك العام ١٠ بالمئة نتيجة تدفق الاستثمارات الأجنبية في قطاعات

الزراعة والإنشاءات والصناعة التحويلية. وفي المقابل، لم تحظَ الأقاليم داخل الدولة بعوائد التنمية بشكل متساوٍ، وذلك نتيجة سيطرة الحزب الحاكم على مقدرات البلاد وتحويله عوائد التنمية إلى إقليم تيغراي الذي تنتمي إليه النخبة الحاكمة، على حساب سائر الجماعات الإثنية الأخرى، فضلاً عن اضطهاد المعارضة.

ووثقت إثيوبيا علاقاتها بدول الجوار، فدشنت مشروعاً للربط الكهربائي في مدينة القضارف السودانية، ومشروعات أخرى تتعلق بالربط بين البلدين بشبكة من الطرق السريعة، وسعت إلى جعل جنوب السودان جزءاً من مجالها الحيوي، حيث نشرت أكثر من أربعة آلاف جندي في أبيي على الحدود بين دولتي السودان وجنوب السودان، ودأبت لدمج جيبوتي لتصبح جزءاً من أراضيها، ووثقت علاقاتها بجماعة العفر المهيمنة على السلطة والتي لها امتدادات في إثيوبيا وإريتريا، ووقعت عدداً من المشروعات معها. كما نشرت أكثر من ٤٣٩٠ جندياً في قوة حفظ السلم التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى الرغم من فترة التوتر التي سادت بين إثيوبيا ومصر إلا أن حجم الاستثمارات المصرية في إثيوبيا ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى مليار دولار خلال عام ٢٠١٤، بينما استمر النظام الإثيوبي يتحسب من مصر، وشهد آذار/ مارس ٢٠١٥ تطوراً مهماً في العلاقات المصرية ـ الإثيوبية عندما وقعت إثيوبيا ومصر والسودان ـ على مستوى القمة ـ اتفاقاً للمبادئ من عشرة بنود هدف إلى التقريب بين وجهات النظر واعتراف كل من مصر وإثيوبيا بالحقوق المشروعة لكل منهما، والتشديد على المصالح المشتركة. ثم قيام الرئيس السيسي بزيارة إلى إثيوبيا في اليوم التالي كانت بمثابة بداية صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان هذا هو المعنى الرئيسي الذي أكده الرئيس المصري في خطابه أمام البرلمان الإثيوبي.

كذلك وطدت إثيوبيا علاقاتها بدول الخليج ولا سيَّما دولتي الإمارات وقطر وإعلانهما عن إنشاء مشروعات استثمارية بها.

ـ ٣ ـ

تناول الفصل الثالث أولوية تحدي الإرهاب الذي مثّل خلال العام ٢٠١٤ المتغيِّر الرئيسي في فهم حال النظام العربي، وذلك نتيجة لما حققه تنظيم داعش في العراق وسورية وما سعى إليه في أقطار أخرى كليبيا ولبنان ومصر. وهو ما ترتب عليه تراجع

لبعض القضايا مثل القضية الفلسطينية، وطرح قضايا جديدة كتكوين قوة عربية لمواجهة الإرهاب، وتدخل جامعة الدول العربية في نزاعات سياسية تدور داخل بعض أعضائها على نحوٍ لم يكن مألوفاً في السابق، فضلاً عن تزايد ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام العربي على المستويين الإقليمي والعالمي.

وخلال هذا العام طرأت تحولات على خريطة الصراعات في الوطن العربي، حيث تحولت من غلبة الصراعات العربية والإقليمية إلى شيوع النزاعات والصراعات داخل البلدان العربية بشكل لافت، لتشمل معظم البلدان العربية، ولا سيَّما بعد محاولات التغيير التي حدثت في عديد من الأقطار العربية خلال ٢٠١٠ ـ ٢٠١٣. وبرزت صراعات غير مألوفة كما الحال في البعد الطائفي وبالذات على المحور الشيعي ـ السُّنِّي حيث يبدو ذلك جلياً في الحالتين العراقية والسورية وبدرجة أقل في الحالة اليمنية، وكذلك في البعد الديني الإسلامي والمسيحي نتيجة موقف التنظيمات بالغة التطرف التي تنسب نفسها للإسلام تجاه غير المسلمين. إضافة إلى ذلك بروز دور الفاعلين من غير الدول كما في قتال حزب الله في لبنان إلى جوار النظام السوري، وظاهرة داعش التي أعلنت دولتها على جزء من أراضي العراق وسورية، وحركة حماس المتهمة في مصر بدعم الإرهاب في سيناء.

وفي ما يتعلق بأنماط التحالفات العربية، فقد تعثر مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التحول إلى اتحاد وهو المشروع الذي عرضه الملك عبد الله عام ٢٠١١، واستحوذ التقارب المصري ـ السعودي ـ الإماراتي ـ البحريني على اهتمام كبير، باعتبار أنه قد يكون مقدمة لظهور تحالف عربي قوي جديد ولا سيَّما عقب تشكيل التحالف العربي للتدخل العسكري في اليمن والمشاركة المصرية فيه منذ البداية.

وبالنسبة إلى جامعة الدول العربية، فقد وجدت نفسها مضطرة إلى اتخاذ مواقف تجاه التطورات الداخلية في عدد من البلاد العربية بما يخرج على مألوف سلوكها في ما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث كانت الحالة الليبية هي الأولى والأسوأ من نوعها، إذ طلب المجلس الوزاري للجامعة من مجلس الأمن توفير غطاء جوي لحماية قوى المعارضة من البطش العسكري لنظام القذافي، أي أن مجلس الجامعة أقر بضرورة التدخل الخارجي في الحالة الليبية، لكنه أوكل تلك المهمة إلى المنظمة الدولية، في المقابل نأت بنفسها عن المطالبة بتدخل دولي في سورية،

ربما لإدراكها خطأ ما فعلته في الحالة الليبية. أما الحالة اليمنية فقد وفّرت فرصة مثالية لتخطي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتزامنت مع تفاقم ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي فكرة القوة العربية الموحدة، حيث طلب الأمين العام للجامعة ضرورة تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، كما طرح الرئيس عبد الفتاح السيسي فكرة إنشاء قوة عربية موحدة باعتبارها ضرورة ملحة. وعلى الرغم من أن مناقشة هذه الأفكار باتت أمراً حيوياً بالنظر إلى تفاقم خطر الإرهاب في عدد من البلدان العربية واحتمال امتداده إلى المزيد منها وتهديده استقرارها وأمنها وسلامتها الإقليمية، إلا أن تفعيل معاهدة الدفاع قد تواجهها صعوبات، وبخاصة أن هناك من يعتبر حالات الإرهاب مسألة داخلية لا تنطبق عليها المعاهدة، كما أن المحاولات السابقة لإنفاذ المعاهدة قد واجهت صعوبات حقيقية تعود في أساسها إلى التمسك المفرط للنظم الحاكمة العربية بمفهوم السيادة الوطنية على حساب مفهوم الأمن القومي العربي، إضافة إلى غياب مفهوم «الدولة الوطنية الحديثة» بالمعنى المتعارف عليه في عدد من البلدان العربية، حيث وجود ازدواجية في السلطة في بعض البلدان ووجود سلطة فعلية غير شرعية في بلدان أخرى، ووجود تحدٍ حقيقي للسلطة القائمة في بلدان ثالثة. وكذلك الحال بالنسبة إلى فكرة إقامة قوة عربية مشتركة حيث يمثل علاقتها بمجلس الأمن والقواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن استخدام القوة المسلحة إشكالية محددة.

من ناحية أخرى، كان لوسائل الإعلام العربية دور في إذكاء التوترات والخلافات والنزاعات بل والصراعات العربية - العربية، حيث شوّهت المواد الإعلامية التي بثتها تلك الوسائل في سياق الأزمات المعقدة مفاهيم قومية أساسية وساعدت على تشويه الصور المتبادلة بين الشعوب العربية. وعلى سبيل المثال واصلت قناة الجزيرة دورها في إذكاء الخلاف بين مصر وقطر بسبب تأييد الأخيرة تنظيم الإخوان المسلمين بعد إطاحة حكمهم في مصر، إضافة إلى دور الإعلام في الخلاف المصري مع حركة حماس ولا سيّما بعد حزيران/ يونيو ٢٠١٣، كما تسببت إحدى الإعلاميات المصريات في أزمة دبلوماسية بين مصر والمغرب.

ووفّرَ عدم الاستقرار المتزايد ومخاطر التفكك التي ألمّت بالبلدان العربية بيئةً مثالية لتفاقم الاختراق الخارجي - الإقليمي والعالمي - للنظام العربي، فكان تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات (وبالذات في سورية وليبيا واليمن

والعراق)، ذريعة لمزيد من تدخل بعض القوى الإقليمية واختراقها النظام العربي، وكان من شأن قرارات الجامعة العربية بخصوص ليبيا توفير التبرير القانوني والغطاء السياسي لتدخل حلف الأطلنطي فيها. كما أن النظام العربي يواجه بمشروعين إقليميين للهيمنة، حيث حقق أولهما وهو المشروع الإيراني نتائج محددة في كسب مواقع النفوذ في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن، وسعي ثانيهما وهو المشروع التركي للتغلغل في الوطن العربي عبر ما حققه من تقدم اقتصادي وطرح نفسه كنموذج للتنمية الاقتصادية والديمقراطية ينبغي الاحتذاء به.

وترتب على هذه التطورات التي شهدها العام ٢٠١٤ تقويض ما بقي من أركان النظام العربي، غير أن استمرار تفاقم الأوضاع في النظام وبصفة خاصة على ضوء التصعيد الحوثي الأخير في اليمن قد هيأ الظروف لاستجابات عربية جديدة تمثلت أساساً في «عاصفة الحزم» وموافقة القمة على إنشاء قوة عربية مشتركة بما يشبه الإجماع حيث لم يشذ عن هذا الموقف سوى دولتين وعلى أقصى الفروض ثلاثة.

انعقدت القمة العربية بشرم الشيخ - مصر في ظروف تهدد فيها السلام الإقليمي لعديد من البلدان العربية بشكل غير مسبوق، وكان تعاظم التحديات داخلياً وخارجياً له أثره الإيجابي على حسم القمة موقفها إزاء عدد من القضايا المهمة، أبرزها تأسيس عدد من قراراتها على مفهوم صيانة الأمن القومي العربي، والإشارة صراحة إلى حجم التهديدات والمخاطر التي تحيط به، وضرورة العمل العربي المشترك لمواجهتها، والحفاظ على كيان البلدان العربية وتكاملها الإقليمي.

- ٤ -

بعد الانتهاء من تحليل أوضاع النظام الدولي، ودول الجوار الجغرافي، وتطورات النظام العربي ينتقل الكتاب ليدرس الأوضاع الداخلية في البلدان العربية فيتناول الفصل الرابع التطورات الدستورية والقانونية والسياسية في البلدان التي شهدت انتفاضات وثورات شعبية والتي عرفت باسم بلدان ما يسمى الربيع العربي، وهي تونس ومصر وليبيا واليمن، والتي شهدت استمراراً في التوجهات الرئيسية لما حدث عام ٢٠١٣ وفي مسار إنشاء البنية الدستورية والقانونية المنظمة للعملية السياسية فيها.

فمن ناحية أولى، كان هذا العام - بحق - هو عام التطورات الدستورية في هذه البلدان، إذ أنجزت مصر وتونس دستوريهما وجرى الاستفتاء عليهما ودخلا حيز النفاذ، وإن كان تطبيقهما بالكامل يحتاج إلى إصدار مجموعة من القوانين وذلك حتى لا ينشأ فصام بين الدستور والواقع السياسي. وعلى حين أدى دخول جماعة الحوثيين العاصمة صنعاء إلى إسقاط مسودة الدستور اليمني التي كانت قد انتهت اللجنة المختصة بصياغته من إعدادها وسلمتها بالفعل إلى مدير مكتب رئيس الجمهورية، فإن تعقيدات الوضع في ليبيا حالت دون اكتمال مسودة الدستور أصلاً ما أدى إلى اكتناف مصير هذين الدستورين الغموض لارتباطه بطبيعة توازنات القوة بين الفاعلين السياسيين وبالاتجاه الذي يتخذه الصراع السياسي وتدخلات الجوار الجغرافي والقوى الدولية في التأثير فيه.

وارتبطت بتلك التطورات الدستورية حركة نشطة لإصدار الإعلانات الدستورية والقوانين في البلدان محل الدراسة، فتم فتح النقاش حول بعض مشروعات القوانين التي تنظم أنشطة قطاعات حيوية كالقوانين المنظمة للانتخابات التشريعية، وتأسيس الجمعيات الأهلية وعملها، أو التي تواجه ظاهرة متفاقمة كالإرهاب، فيما تواصلت الجهود لمحاولة تغيير بعض القوانين السارية من عام ٢٠١٣ والتي ارتبطت بتنظيم ممارسة حقوق سياسية معينة كالحق في التظاهر.

ومن ناحية ثانية، ففي حين شهدت كل من تونس ومصر إجراء الانتخابات الرئاسية فيهما، إلا أن الأولى نجحت أيضاً في إتمام انتخابات مجلس النواب فيها في تشرين الأول/ أكتوبر وفق نظام القائمة النسبية المغلقة بنسب تصويت عالية على حين أدى حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر ببطلان قانون الانتخابات إلى وقف الانتخابات التي كان مقرراً أن تبدأ في آذار/ مارس وإلى إعادة بحث قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية لتلافي العوار القانوني الذي أشار إليه حكم المحكمة. وفي حين أجرت ليبيا انتخاباتها التشريعية في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، إلا أنه لم يتم حسم إعلان نتائجها إلا بخصوص ١٨٨ مقعداً من أصل ٢٠٠ وذلك بسبب تعقيدات الوضع الأمني وتسارع وتيرة العنف السياسي. وجدير بالذكر أن انتخابات المجالس المحلية والبلديات لم تبدأ في تونس ومصر ولم تُستكمَل في ليبيا.

ومن ناحية ثالثة، تأكد في ٢٠١٤ تراجع حضور التيار الإسلامي (الإخواني تحديداً) في المشهد السياسي بعد أن دشنت الموجة الثورية المصرية الثانية هذا الاتجاه

في عام ٢٠١٣. وفي ظل مثل هذا التراجع فإن المرشح لملء هذا الفراغ على الجانب الديني هو التيار السلفي - بتفرعاته المتعددة.

وفي حين تأثر بشدة عملية التطور الديمقراطي في بلدان الربيع العربي بتصاعد موجة العنف السياسي وطرح أولوية الأمن على حساب الديمقراطية فإن إنهاء حالة الاستقطاب السياسي التي تشهدها تلك البلدان هو وحده الكفيل بتحقيق التوازن بين المكونين المذكورين.

- ٥ -

إذا كان الفصل الرابع قد غطى بلدان الانتفاضات والثورات الشعبية، فإن الفصل الخامس تناول بقية النظم السياسية العربية مركزاً على أهم التطورات والتفاعلات السياسية الداخلية فيها من خلال سبعة محاور رئيسية:

أولها، التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية؛ والتي ارتبطت، بصفة عامة، بتوسيع صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخابات، وتعديل بعض المواد الدستورية، وإصدار قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، أو تعديل قوانين قائمة، وإصدار قوائم بالتنظيمات الإرهابية.

وثانيها، الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي شهدتها عدة بلدان عربية في ظل حالة من الاستقطاب السياسي، وترتب عليها قيام أحزاب وقوى المعارضة الرئيسية بمقاطعتها. فحدث هذا في الجزائر وموريتانيا والبحرين. كما أعلنت قوى وأحزاب المعارضة في السودان عن مقاطعتها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها في نيسان/ أبريل ٢٠١٥. ويمثل مسلك مقاطعة الانتخابات دلالة مهمة مفادها غياب الاتفاق بين أهم الفاعلين على قواعد اللعبة السياسية، وهذه واحدة من المسائل الجوهرية ذات الصلة بعملية الانتقال الديمقراطي، فالتوافق حول القواعد والأطر المنظمة للعملية السياسية، والالتزام بها في الممارسة يعزز ثقة مختلف الأطراف فيها، ويمهد الطريق لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة. كما يُلاحظ أن مقاطعة الانتخابات من قبل قوى المعارضة وأحزابها في الحالات المعنية لم تؤثر في الاستحقاق الانتخابي بشكل جوهري، حيث لم ينجح المقاطعون في حشد قطاعات واسعة من الناخبين لتبنّي خيار المقاطعة. وفي الحصيلة، عَزَلَ المقاطعون أنفسهم وأصبحوا خارج المؤسسات

المنتخبة. وبذلك فقدوا إمكان ممارسة التأثير السياسي من داخلها. ومن ناحية أخرى، فإنهم لا يمتلكون القدرة على تحدي النظم الحاكمة بشكل جدي من خلال الاحتكام إلى الشارع.

وثالثها، تفاعلات العملية السياسية، والتي كشفت عن أن هناك بلداناً عديدة، وبخاصة تلك التي تحكمها نظم جمهورية، تعاني في الوقت الراهن معضلة مزدوجة تتمثل بوجود نظم حاكمة مأزومة من ناحية، ومعارضة مبعثرة ومشتتة من ناحية أخرى. فالنظم الحاكمة، حتى وإن كانت تمتلك شرعية انتخابية أو شرعية الصندوق، تفتقر في الغالب إلى «شرعية الإنجاز»، والتي تتحقق من خلال قدرة النظام وفاعليته في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وتوفير الحد الأدنى من السلع والخدمات العامة للمواطنين، وفي مقدمها الأمن. وبالمقابل فإن قوى المعارضة تعاني التشرذم والانقسام، ما يحدُّ من قدرتها على التنسيق فيما بينها من أجل التأثير بفاعلية في المشهد السياسي، وطرح نفسها كبديل مقنع قادر على المنافسة في الاستحقاقات الانتخابية، ناهيك بغياب أو ضعف قدرة جل هذه القوى والأحزاب على تجديد خطاباتها الفكرية والسياسية.

وقد اقترنت بعض التفاعلات السياسية بتجارب وممارسات الحوار الوطني بين النظم الحاكمة والمعارضة على غرار ما حدث في البحرين والسودان وموريتانيا والجزائر، لكنها انتهت في الأغلب الأعم بالتعثر والفشل. ويمثل هذا الأمر عدة دلالات هامة منها: أن العلاقة بين السلطة والمعارضة في الغالبية العظمى من البلدان العربية تقوم على أساس المباراة الصفرية، وليس على أساس تقديم تنازلات متبادلة والقبول بحلول وسط. ويؤكد هذا عدم أو ضعف التزام القوى والأحزاب السياسية سواء في الحكم أو المعارضة بقيم الديمقراطية وقواعد ممارستها، ومن بينها القبول بالتعدد والاختلاف في الأفكار والرؤى والمصالح، واحترام إرادة الناخبين، واتباع أساليب التفاوض والمساومة من أجل حل الخلافات السياسية. ونتيجة لذلك غالباً ما يتحول الحوار بين السلطة والمعارضة إلى «حوار طرشان» وينتهي بالفشل. وعلى أية حال، فإن هذا الوضع لا يمكن فهمه بمعزل عن غياب أو ضعف ثقافة الديمقراطية في البلدان العربية من ناحية، وأزمة النخب السياسية سواء في الحكم أو المعارضة من ناحية أخرى.

ورابعها، أعمال العنف السياسي والإرهاب التي شهدتها معظم البلدان العربية بدرجات متفاوتة. والتي أكدت حقيقة الترابط والتداخل بين ما هو داخلي وما هو

خارجي. فالتطورات السياسية والأمنية في عديد من هذه البلدان تأثرت بشكل واضح بما يجرى في بلدان أخرى، كما تأثرت ببعض التطورات الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال، فإن الصراعات الداخلية الدائرة في الصومال والسودان ولبنان واليمن وسورية والعراق مثلا لا يمكن فهمها بعيداً من التدخلات الإقليمية والدولية، كما أن هذه الصراعات أثرت - وتؤثر - بدورها في التطورات السياسية والأمنية في بلدان عربية أخرى. فتمدد تنظيم «داعش» في كل من سورية والعراق، وشن حرب على التنظيم خلال عام ٢٠١٤، كان - ولا يزال - له صداه السياسي والأمني في عديد من الأقطار العربية الأخرى. وتطرح هذه التطورات قضيتين مهمتين، هما: وجود أقطار عربية باتت مهددة بالانزلاق إلى مصاف الدول الفاشلة، بل إن بعضها مهدد بالتفكك ككيانات سياسية، وتمدد أدوار الفاعلين السياسيين من غير الدول الذين يمارسون العنف. وتُعد التنظيمات الجهادية الإرهابية العابرة لحدود الدول، وفي مقدمتها «تنظيم داعش»، التجسيد الأبرز لهذه الظاهرة. وتمثل القضيتان مصدراً لتغذية حالة تراجع أو انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة.

وخامسها، المجتمع المدني وعلاقته بالدولة؛ إذ تتفاوت حالة المجتمع المدني من قطر عربي إلى آخر من حيث مدى فاعليته، وأبرز القضايا العامة التي ينخرط فيها، ونمط علاقته بالدولة. وعلى الرغم من وجود مثل هذه التفاوتات، إلا أن أداء المجتمع المدني في البلدان العربية موضع الدراسة اتسم في الأغلب الأعم بالضعف والهشاشة، لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بالقيود السياسية والإدارية والأمنية المفروضة على هذه المنظمات، ومنها ما يتعلق بعلل ومشكلات ذاتية تعانيها تلك المنظمات، مثل: الخلافات والانشقاقات الداخلية، وعدم الالتزام بالديمقراطية في إدارة شؤونها، ونقص التمويل، وضعف القدرات المؤسسية والمهنية، والاعتماد الكامل لبعض المنظمات على التمويل الأجنبي، الأمر الذي يضعها في موضع التشكيك والمساءلة من السلطات الحاكمة.

وسادسها، العلاقات المدنية - العسكرية والتي شهدت مجموعة من التطورات، ففي لبنان، وبسبب حالة الفراغ الرئاسي، وكثرة التجاذبات والانقسامات السياسية والمذهبية الداخلية، بقي الجيش اللبناني، رغم تواضع قدراته العسكرية، المؤسسة الوحيدة المتماسكة في الدولة، والتي تجمع بين الطوائف المختلفة، وتقوم بدور بارز في التصدي لتنظيمات التطرف والإرهاب مثل تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة». وفي

موريتانيا، حدث تطور مهم في بنية المؤسسة العسكرية مفاده تحولها إلى جيوش وألوية متعددة، وازدياد عدد الجنرالات والعقداء ما أدى إلى تشتت مراكز السلطة والسيطرة والقيادة داخل الجسم العسكري، وهو ما يضعف الدور السياسي للمؤسسة العسكرية. وفي الجزائر، يُعد الجيش تاريخياً من أبرز المؤسسات التي تؤثر في الشأن السياسي ولو من خلف الستار، إذ إن أي ترتيبات بشأن ملف الخلافة السياسية لا يمكن أن تتم بمعزل عن دور الجيش وتأثيره.

وسابعها، السياسات العامة، وما يرتبط بها من مشكلات وتشوهات سواء على مستوى صنعها أو تنفيذها أو تقييمها أو المحاسبة عن نتائجها. ويمكن التميز بين مجموعتين من الأقطار العربية موضع الدراسة: من جهة، دول مجلس التعاون الخليجي ذات الوفورات والإمكانات المالية، التي تتفاوت في حجمها من بلد لآخر، الأمر الذي يمكنها من تمويل سياساتها العامة بحدود مقبولة في أسوأ الأحوال، ما يحقق نوعاً من الاستقرار في تقديم السلع والخدمات العامة لمواطنيها. ومن جهة أخرى، بقية البلدان العربية - باستثناء الجزائر - فليس لها هذه الميزة، ما يؤثر بالسلب في فاعلية سياساتها العامة في مواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها.

جدير بالذكر أن التحليل المقارن للأقطار العربية التي تتفاوت ما بين نظم ملكية، وأخرى جمهورية، يكشف عن اقتران التطورات السياسية الداخلية في الملكيات خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ بحالة أكبر من الاستقرار فلم تشهد تطورات أو تقلبات حادة مقارنة بالجمهوريات. فعلى سبيل المثال، تمت عملية الخلافة السياسية في المملكة العربية السعودية بشكل سريع وسلس وهادئ، كما طبّعت حكومة حزب «العدالة والتنمية» علاقتها مع المؤسسة الملكية في المغرب بشكل لافت.

وبالمقابل يعاني لبنان شغور منصب الرئيس منذ أيار/ مايو ٢٠١٤، كما أن الانتخابات التي جرت في دول مثل الجزائر وموريتانيا تم مقاطعتها من قبل بعض قوى المعارضة الرئيسية وأحزابها، ناهيك بالانقسامات الحادة في صفوف النخبة السياسية في عديد من الجمهوريات. كما أن الملكيات كانت هي أكثر استقراراً من الناحية الأمنية مقارنة بالصراعات وحالات الانفلات الأمني التي تشهدها نظم جمهورية مثل السودان والصومال ولبنان وغيرها.

يركز الفصل السادس على تطور الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية في ارتباطها بالأوضاع السياسية، وتفاقم الصراعات المسلحة في داخل البلد الواحد وفقاً لما تم الوصول إليه في الفصول السابقة، وكذلك في ضوء انهيار أسعار النفط في عام ٢٠١٤، وأثره في اقتصادات البلدان العربية المنتجة له. وبصفة عامة، فإن الاتجاهات التي رصدتها تقارير حال الأمة العربية في السنوات الأخيرة استمرت على نحو أساسي.

فعلى سبيل المثال، لا تزال بلدان مجلس التعاون الخليجي هي مركز النمو في المنطقة، ولا تزال حالات عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي والنزاعات المسلحة تعوق النشاط الاقتصادي في غالبية البلدان العربية رغم ما قامت به المساعدات الخليجية في تعويض قدر من الآثار غير المباشرة المرتبطة بنقص تدفق الموارد في عدد من هذه البلدان، وعلى رأسها مصر خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

كما استمر الاعتماد على القطاع الريعي في الاقتصاد، وذلك بالرغم من انخفاض حصة الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات من ٧٤,٨ بالمئة في ٢٠١٢ إلى ٧١,٥ بالمئة في ٢٠١٣، فيحتل النفط أكثر من ثلثي الصادرات ونحو ٨٠ بالمئة من إيرادات المالية العامة في المتوسط في البلدان الخليجية. وحتى بالنسبة إلى البلدان غير المنتجة للنفط، فقد برز فيها قطاع ريعي مثل الاعتماد على عائدات قناة السويس في حالة مصر وتحويلات العاملين في الخارج في حالات أخرى. وتوازى ذلك مع عدم الاعتماد على إيرادات الضرائب كمصدر للإنفاق العام بالرغم من زيادتها من ١٥,٦ بالمئة من إجمالي الإيرادات في ٢٠١٢ إلى ١٧,١ بالمئة في ٢٠١٣.

كما استمرت أوضاع الانكشاف الاقتصادي على الخارج مع ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي للبلدان العربية ولجوء العديد منها إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي، وزاد من حدة هذه المشكلة استمرار السياسة المالية المتحفظة للدول الصناعية المتقدمة وخصوصاً منطقة اليورو ما انعكس في تراجع قدرتها على توفير مساعدات للبلاد العربية، وكذلك انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني بما أثر في ارتفاع قيمة المديونية باليورو والإسترليني عند تقييمها بالدولار الأمريكي.

واستمر فشل السياسات العامة في الوفاء بالخدمات الأساسية للمواطن. ففشل أغلب البلدان العربية في توفير فرص عمل للشباب نتيجة لتدني جودة التعليم، ونقص المهارات اللازمة لدخول سوق العمل والمنافسة فيه، والترهل الإداري وضعف الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص. ويرجع هذا الوضع في القطاع الخاص إلى ما يواجهه من تحديات تتعلق بيئة الأعمال، ووجود تشوهات في سوق العمل المحلية كما في حالة البلدان الخليجية التي تزيد نسبة العاملين الأجانب بها.

وأدى ذلك إلى تنامي القطاع غير الرسمي والتوظيف الذاتي في اقتصاد الكفاف في البلدان العربية الأقل نمواً مثل السودان والصومال واليمن وجيبوتي، واتسام الدول الأكثر تنوعاً في اقتصاداتها مثل لبنان ومصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب بفائض عمالة نتيجة عدم نمو الناتج المحلي بمعدلات تسمح باستحداث فرص تشغيل. وصاحب ذلك ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع بدءاً من عام ٢٠١٢ في بلدان المشرق العربي نتيجة الأثر المباشر والفوري للنزاعات والاضطرابات السياسية على آفاق التنمية، وليسجل أعلى مستوى له في البلدان العربية الأقل نمواً بنسبة ٢١,٦ بالمئة في ٢٠١٢ بعد أن كان ١٣,٩ بالمئة في عام ١٩٩٠، وعدم التوزيع العادل لثمار التنمية وللثروات على قطاعات السكان، وخاصة في ريف مصر، والمناطق الداخلية في تونس. وألقى كل ذلك بتبعاته على مجال العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية للفقراء ومحدودي الدخل في الاستفادة من الخدمات الصحية والمياه.

وكان للأوضاع السياسية تأثيرات بالغة في أداء الاقتصادات التي تشهد حروباً داخلية وانتشاراً لأعمال العنف (سورية - العراق - اليمن - ليبيا)، فنتيجة لهذه التطورات، تزايد عدد النازحين في داخل البلدان العربية وإلى خارجها، ليصل إلى ٧,٢ ملايين نسمة في عام ٢٠١٣ يوجد غالبيتهم في بلدان المشرق العربي. من جهة أخرى، واجهت الدول المستضيفة للاجئين تحديات اقتصادية جمة خاصة أنها لم تكن مهيأة للوفاء بأبسط حوائج الحياة لهم، ما دفع اللاجئين إلى قبول العمل بأجور أقل وبظروف أكثر قسوة وأقل من نظرائهم في الدول المضيفة، وهو ما خلق مزيداً من الضغط على الأداء الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي فيها.

ويظل التحدي الأكبر في عام ٢٠١٥ هو قدرة البلدان الخليجية على تنويع الاقتصاد فيها بدلاً من الاعتماد المفرط على النفط، واستطاعة البلدان العربية المستوردة للنفط

تعزيز وضع موازين مدفوعاتها في ظل هذا الانخفاض، ونجاحها في وقف التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

- ٧ -

يعرض الفصل السابع لأوضاع الشباب العربي بوصفه القوة المؤثرة في المستقبل العربي، والذي أسماه كاتب الفصل «رأس المال العربي المدفون» أو «مخزون النفط» الحقيقي للبلدان العربية، وانطلق من ازدياد الدور الذي بات يؤديه الشباب في المجتمعات العربية في المطالبة بالتغيير والإصلاح/الثورة، ومن تزايد الضغوط المفروضة عليهم بعد ٢٠١١ بفعل تزايد التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها البلدان العربية.

ويحلل الفصل أوضاع الشباب العربي الذي يشكل نحو ٢٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان في البلدان العربية، وهي النسبة الأعلى في العالم مقارنة بالبلدان المتقدمة التي يشكل الشباب فيها ١٣ بالمئة فقط، وأن غالبية هؤلاء الشباب يعانون، من ناحية، ازدياد معدلات البطالة والفقر وتدني معدلات التعليم التي أدت إلى ازدياد اغترابهم على شاشات إلكترونية صماء، ووقوعهم فريسة للتيارات المتطرفة والإرهابية، ودفع بعدد كبير منهم إلى التفكير في الهجرة إلى الخارج؛ غير أنهم ينخرطون، من ناحية أخرى، في حركة عالمية واسعة بفعل الازدياد المضطرد في استخدام الإنترنت والشبكات الاجتماعية ولا سيّما في بلدان الخليج.

ويدرس الفصل البنية الدستورية والقانونية المتعلقة بتمثيل الشباب، فظهر اتجاه في الدساتير العربية التي وضعت بعد عام ٢٠١١ على تخصيص نسب لتمثيل الشباب في المناصب التشريعية والتنفيذية فيها. وتم تصعيد عدد منهم لتولي مناصب قيادية في مؤسسات الدولة في النظم الجمهورية أو في زيادة دور الأمراء الشباب في النظم الملكية. وعلى مستوى الإطار التنظيمي المعني بشؤون الشباب يوجد في البلدان العربية ١٣ وزارة خاصة بالشباب والرياضة، و٦ مجالس وهيئات خاصة برعاية الشباب، و٣ وزارات يقع الشباب ضمن اختصاصها، كما توجد لجان معنية بقضايا الشباب في الهيئات التشريعية والنيابية. ولوحظ أيضاً ازدياد الاهتمام بوضع سياسة وطنية للشباب تماشياً مع هذا الاتجاه في دول العالم.

ويعرض الفصل بالتفصيل لكيفية تعامل النظم الحاكمة، وكيف أنها وجدت نفسها في «حيرة» في اختيار أسلوب التعامل الأمثل مع الحركات الشبابية والنشطاء الشباب، ومزاوجتها بين الاستيعاب والاحتواء من ناحية، والضغط والترهيب من ناحية أخرى.

ثم يدرس الفصل وضع الشباب في مؤسسات النظام العربي وتحديداً دور مجلس وزراء الشباب والرياضة العربي. فيشير إلى تصاعد الاهتمام اللفظي بتمكين الشباب في قرارات المجلس، وفي بيانات القمة العربية. غير أن ذلك الاهتمام لم يصاحبه جهد لترجمة الكلمات إلى واقع. ومن تحليل الأنشطة والبرامج التي يرعاها المجلس يلاحظ أنها تتسم بالتكرارية والنمطية وافتقادها بوصلة مرجعية، وبخاصة في ظل عدم مشاركة الشباب في تصميم هذه البرامج وتنفيذها، وسيطرة الحكومات على اختيار الشباب المشارك في هذه الأنشطة. مع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن وثيقة السياسة العربية للشباب والرياضة التي أصدرها المجلس في ١٩٨٣ - وعدلت جزئياً في ٢٠٠١ - مثلت خطوة متقدمة في صياغة سياسة تتناول قضايا الشباب من مختلف جوانبها، وكانت سابقة لصدور وثائق مماثلة في بعض البلدان العربية. في هذا السياق، جرت محاولات لإدخال تمثيل شبابي على مستوى المجلس وفي اللجان الفنية التابعة له ولكنها لم تكلل بالنجاح. من ناحية أخرى، فإن الأنشطة الشبابية التي نظمها المجتمع المدني العربي اتسمت باتساع مساحة الحرية والابتكار وبدور أكبر للشباب في تصميمها وتنفيذها، ومن هذه الأنشطة مخيم الشباب العربي الذي ينظمه المؤتمر القومي العربي مرة كل عامين.

أما بالنسبة إلى دور الشباب في المستقبل فإن الفصل يصل إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى أن أوضاع الشباب العربي يسودها، ورغم التقدم المحرَز في بعض الجوانب، حالة من الإحباط الناتج من وجود عدد من التحديات المتعلقة بالأوضاع الداخلية، وفي البيئة المؤسسية لأجهزة النظام العربي الخاصة بالشباب، وفي بروز قضايا جديدة لم تكن موجودة من قبل، وأهمها قضية التطرف والإرهاب وانجذاب الشباب لتنظيمات تتبنى هذه الأفكار وتعمل خارج مظلة الشرعية. والثانية، أن هناك فرصاً يمكن استثمارها أهمها إدراك قيادات النظم الحاكمة لصعوبة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١١، وذلك في ضوء التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات، والتغييرات المحتملة في بنية هذه النخب خلال السنوات المقبلة، وتأثيرات العولمة وازدياد انفتاح الشباب العربي على الحركات الشبابية في العالم الداعية إلى الإصلاح والتغيير والديمقراطية.

المطلوب أن تدرك النخب الحاكمة أن خط الدفاع الأول عن استقرارها هو صياغة عقد اجتماعي جديد بينهم وبين الشباب يقوم على تعميق مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية وتمكين الشباب.

- ٨ -

ويشمل القسم الثالث من الكتاب فصلين يتعلقان بالجوانب العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي. فيدرس الفصل الثامن حالة العلم والتقانة في البلدان العربية، موضحاً دور العلم في تحقيق التنمية الشاملة وصيانة الأمن، فيشير إلى القضايا العلمية التي تؤثر في الاقتصاد القومي الشامل والأمن القومي العربي، والتي تمثل أحد التحديات الكبرى أمام تلك البلدان نظراً لعدم إدراكها الارتباط الوثيق بين العلم وسيادة الدولة وأمنها. وهو الأمر الذي فطنت إليه الدول المتقدمة، فقامت بتخصيص مبالغ طائلة للبحث العلمي، إذ تنفق الولايات المتحدة والصين واليابان سنوياً أكثر من تريليون دولار على البحث والتطوير، في حين أن البلدان العربية التي يفوق عدد سكانها على سكان الولايات المتحدة أو اليابان لا تنفق سنوياً سوى بضعة مليارات من الدولارات في هذا المجال.

إلى جانب الدعم المالي، يحتاج النشاط العلمي الناجح إلى دعم حكومي ومجتمعي، حيث ترتكز مخرجات وفاعلية المؤسسات البحثية على الانفتاح على العلم، والتعاون الدولي، والانخراط السياسي والاجتماعي في مجال البحث والتطوير، وتوفير النظم الإدارية المناسبة لدعم المؤسسات العلمية. وهو ما افتقرت إليه البلدان العربية، وتسبب في تخلفها عن باقي الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، لم يقم أي بلد عربي بتأسيس منظمات علمية وطنية تمكن علماءها واقتصاداتها من الاندماج العضوي في النظام العالمي، إذ يشارك العلماء العرب كأفراد على نحو واسع في الأنشطة البحثية في الدول الصناعية، ولكن لا يجري إدماج قدراتهم ومهاراتهم في الاقتصاد الوطني والاقتصاد العربي.

وينبه الفصل إلى أن الدول التي تدعم البحث العلمي تستفيد منه في سائر المجالات: الاقتصادية على صعيد إنتاج الغذاء؛ والوضع الصحي؛ والقدرة على مكافحة الأوبئة؛ والقدرات العسكرية؛ وظروف الحياة؛ وفرص العمل؛ وجودة التعليم،

لكن البلدان العربية فشلت في اعتماد العلم كأساس لمصدر قوتها. فعلى الرغم من امتلاك بلادها موارد طبيعية ضخمة وتمتعها بإرث ثقافي عظيم، فإنها مقسمة ومشتتة في نواح متعددة، وغير قادرة على التوحُّد من أجل المصلحة العامة. إضافة إلى ذلك فهي غير قادرة على السيطرة على مواردها لأنها لا تملك الأسس العلمية اللازمة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، عدم إيلاء الاهتمام الكافي لقضايا إدارة المياه والموارد المائية رغم أن تكنولوجيات إعادة ملء الطبقات الصخرية المائية بالماء وإدارتها وتحسين استخدامها معروفة ومتداولة والمهارات في هذا الخصوص منتشرة على نحو واسع. كذلك فإن الاستثمارات الصناعية العربية لم تسهم في تنمية العلوم والهندسة المحلية ومنظماتها نظراً إلى عجز السياسات، التي تعتمد على العمالة الأجنبية والمقاولين الدوليين من دون جهود منتظمة لبناء القدرات المحلية، عن تمكين البلدان العربية من الاستفادة من استثماراتها الوطنية ومن توفير فرص العمل لمواطنيها. وأيضاً تدنّت المعايير الأكاديمية للجامعات العربية على الرغم من تزايد عددها ليصل إلى أكثر من ٥٠٠ جامعة في ٢٠١٤.

وعلى صعيد الأمن القومي، يستطيع العلم أن يوفر للمجتمع القدرة على تأمين الأدوات والموارد الضرورية للحفاظ على التقدم والأمن. إذ يمكنه تقديم مساهمة كبيرة في تنمية البلدان العربية باعتماد منهجية حل النزاعات، وبتشجيع استخدامها للتوصل إلى حلول للصراعات بين هذه البلدان. ولكن عليها أن تسعى للخروج من حالة التبعية التقانية وأن تتجه نحو تحديث مجتمعاتها الصناعية وتوطين تقاناتها، وأن تقوم بتنمية مهارات متقدمة وعلى مستوى عالمي في القضايا المالية واندماج الشركات والتنافس الإبداعي والتجديدي. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال، سياسات التحويل الجذري للمناطق الريفية والحضرية، وسياسات خلق فرص العمل لاستخدام الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بصورة منتجة، وتحسين القطاع الزراعي على نحو متسارع من أجل توفير الحاجات الغذائية بأسعار أقل، وتوفير المياه النظيفة ونظم الصرف الصحي الآمنة لتأمين حياة صحية ومنتجة للقوى العاملة.

ويصل الفصل إلى أن تبنّي سياسات عربية موحدة للتعامل مع هذه الأنشطة من خلال التعاون المشترك يجب أن تكون مفيدة لكل البلدان العربية. فالألمنيوم المصنّع في إحداها، على سبيل المثال، يمكن مبادلته لتصنيع مكونات البناء لصنع النوافذ والأبواب في بلدان عربية أخرى. وبعض البلدان قد تكون مجهزة أكثر من غيرها لتصنيع

معدات البناء المعقدة في حين أن أخرى قد تكون أفضل في إنتاج المواد الخام. ومن ثم، سيؤدي ذلك التعاون إلى سد الحاجات العربية المحلية، إذ قد تصبح المنطقة العربية موطناً لنحو مليار إنسان مع نهاية هذا القرن.

- ٩ -

ويقدم الفصل التاسع عرضاً للحالة الرقمية في الوطن العربي، وذلك من خلال دراسة خمسة موضوعات.

أولها: واقع بيئة المعلومات والاتصالات العربية، و يركز على مستوى الجاهزية الإلكترونية التي تتحدد درجاتها بمجموعتين من المؤشرات، هما: مؤشرات البنية التحتية للشبكات والمعلومات ومؤشرات القدرات والمهارات البشرية، والتي ترتبط بالأساس بحجم الموارد الاقتصادية والمالية للبلد، ولذلك تحتل بلدان الخليج العربي موقع الصدارة في هذا الشأن.

وثانيها: مستويات انتشار الإنترنت وخدماتها، والتي تتوقف على وفرة البنية التحتية الاتصالية، ومستوى إقبال المواطنين على الإنترنت، ووفرة بوابات الوصول إليها، وسعة الحزمة المعلوماتية التي توفرها خوادم الإنترنت. وفي هذا المجال، توجد مستويات مرتفعة في أعداد مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي، ولا سيّما في بلدان الخليج، مقارنة مع الكثير من بلدان العالم.

وثالثها: الحضور العربي في فضاء المعلومات، فقد حدثت ثورة هائلة في حجم الاستخدام العربي لمواقع التواصل الاجتماعي، ويأتي في مقدمها موقع «Facebook» الذي تتقدم فيه مصر على بقية البلدان العربية في أعداد المستخدمين (١٣ مليوناً)، وتليها السعودية (٥,٥ مليون)، فالمغرب (٥,٢ مليون). كذلك شهد موقع «Twitter» إقبالاً متزايداً، ولا سيّما خلال الانتفاضات والثورات العربية، ووصل أعداد المستخدمين النشطين لهذا الموقع إلى ٣,٧ مليون مستخدم في عموم البلدان العربية بالربع الأول من عام ٢٠١٣، وتبوّأ المغرّدون السعوديون المرتبة الأولى من حيث حجم المستخدمين بعد أن تجاوز عددهم ١,٩ مليون مغرّد. إلى جانب ذلك، شاع استخدام المدوّنات الرقمية في البلدان العربية، إذ وفرت للمستخدم بيئة سهلة ومرنة لنشر الآراء والأفكار،

وفرصة نشر الخطاب إلى دائرة واسعة جداً من المستخدمين، في ظل ارتفاع تكلفة الطباعة والنشر.

ورابعها: ممارسات وتطبيقات الحوكمة الإلكترونية لدى الحكومات العربية، إذ قامت بإنشاء مواقع لوزاراتها، ومؤسساتها المختلفة في فضاء الإنترنت. ثم تطور حضورها باتجاه إنشاء بوابات رقمية استودعت فيها الكثير من المواقع والخدمات الرقمية التي طرحتها هذه الحكومات. وتبوأت كل من الإمارات والبحرين والمغرب موقع الصدارة في مجال الحوكمة الإلكترونية مقارنة بباقي البلدان العربية.

وخامسها: مراجعة المحتوى الرقمي - العربي وتقييمه، من حيث كون المواقع العربية هي المنتج الأكبر للمحتوى الرقمي، يليها مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ثم المنتديات العربية. أما بالنسبة إلى إنتاج مادة هذا المحتوى، فتتقدم مصر بإنتاجها الرقمي وتحتل المرتبة الأولى، وتليها العربية السعودية، ثم الكويت. ومن حيث موضوع المحتوى، يلاحظ تفوّق الموضوعات الثقافية والفكرية على بقية المواضيع الأخرى، حيث بلغ عدد صفحاتها ٨,٣ مليون صفحة، ويجيء بعدها العلوم الاجتماعية ثم الموضوعات القانونية والسياسية.

ويستخلص الفصل أنه رغم تزايد اهتمام البلدان العربية بمسألة المحتوى الرقمي العربي، وقيام المؤسسات العلمية العربية بعقد مؤتمرات لمعالجة هذه المسألة على المستويين التقني والاقتصادي، وظهور مشاريع تعنى بزيادة إنتاج المحتوى العربي وتبذل قصارى جهدها للارتقاء به كمّاً ومضموناً، فإن كل هذه المحاولات والمساعي لم تنجح في سد فجوة المحتوى الرقمي.

ويصل الفصل إلى أن أية خارطة طريق تهدف إلى الارتقاء بمسارات رقمنة وإثراء المحتوى العربي لا يمكن أن يُكتب لها النجاح على يد جهة واحدة، أو قطاع دون غيره، أو حكومة عربية دون أخرى، لأن حجم العمل المطلوب لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخارطة يتطلب جهداً استثنائياً، لا يمكن أن تضمن نجاحه جهة واحدة مهما توافر لها من إمكانات مادية وتقنية، وبشرية.

لذا فإن خارطة الطريق المأمولة ستكون بحاجة إلى جهد مؤسسي محكم يرتكز في أدائه على خطط قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى وطويلة المدى.

من أجل هذا فإن المعالجة المطلوبة تتطلب مراجعة نقدية لطبيعة الحضور العربي، وتحديد أهم الفجوات فيه. وبداية، فإن أهم ما تفتقر إليه منظومة رقمنة اللغة العربية ومادة المحتوى العربي هو غياب الرؤية العربية القريبة والبعيدة للتعامل مع المورد المعرفي والاقتصادي الجديد، وعدم وضوح طبيعة الآليات المناسبة للتعامل معه، وتشتت الأدوات المستخدمة في هذا البلد العربي وذاك، وحصر حجم التحديات التي تشخص أمامه، ما جعل المبادرات التي تتبناها البلدان العربية جزراً منفصلة لا تجمعها جسور التواصل المثمر، وتغيب عن ساحتها المعايير والثوابت التي تسمح لها بالاستفادة من المبادرات الجادة والطموحة التي تتبناها بلدان عربية أخرى.

- ١٠ -

ويتناول القسم الخامس الذي يدرس أهم حالات البؤر الساخنة في الوطن العربي ويتكون من خمسة فصول. فيدرس الفصل العاشر الأزمة الإنسانية في فلسطين وتفاقمها أمام التصلب الإسرائيلي وحالة الجمود السياسي، إذ يكاد يُجمع الفلسطينيون على أن عام ٢٠١٤ كان من أسوأ الأعوام التي مرت على قضيتهم.

لقد شهدت بداياته فشل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية التي كانت قد استؤنفت لمدة ٩ أشهر منذ منتصف ٢٠١٣ تحت الرعاية الأميركية، حيث راحت حكومة بنيامين نتنياهو تتهرب من المطالب الفلسطينية التي تم الاتفاق عليها، وقوبل ذلك بطلب الفلسطينيين عضوية عدد من المنظمات والمعاهدات الدولية. ومن ثم، سعت واشنطن إلى تخفيض سقف الأهداف تحت مسمى البحث عن «اتفاق إطار»، لكنها فشلت أيضاً في تحقيق هذا الهدف. وحاولت إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة تمديد المفاوضات بعد انتهاء الأشهر التسعة، ولم يمانع الفلسطينيون ذلك، لكنهم وضعوا تسعة مطالب، على رأسها رسالة اعتراف من حكومة نتنياهو بأن حدود ٤ حزيران/يونيو أساس لهذه المفاوضات، فضلاً عن إطلاق الدفعة الرابعة من قدامى الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وانسحابات من الضفة الغربية وغيرها، وهو ما لم تستجب له إسرائيل بالمطلق.

وفي أواسط العام، تم إبرام اتفاق للمصالحة الوطنية، ولا سيّما بين حركتي فتح وحماس، لكنه لم يشق طريقه في التطبيق العملي، حيث ظهرت العقبات تباعاً أمام هذا

الاتفاق، بداية من الاختلاف حول تشكيل حكومة التوافق، وظهور «المناكفات» بين الحركتين عقب إعلان الحكومة، نظراً إلى الأعباء الثقيلة التي تتحملها وعدم قدرتها على الوفاء بمعظمها، فضلاً عن التحديات والعراقيل المفروضة على الحكومة من الجانب الإسرائيلي. وقد أفضى بقاء هذه العقبات على حالها إلى جدل واسع وتناظر شديدي اللهجة بين قطبي المصالحة، نتيجة بقاء كلٍّ من الحركتين مشدودةً إلى منظومتها الذاتية الفئوية، ومتطلعة إلى الفكاك من أسر العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، مستبقة الطرف الآخر ومحاولة تسجيل نقاط لمصلحتها.

وبحلول منتصف العام أيضاً، اقتحم الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية بحجة البحث عن ثلاثة مستوطنين مفقودين، وتلتْ ذلك أعمال استفزازية ضد الأقصى المبارك ورحابه المقدسية. وبعد شهر شنّت القوات الإسرائيلية عدواناً شاملاً على قطاع غزة استمر ٥١ يوماً، انتهى بكارثة إنسانية ومادية مروّعة.

وقد تسببت الأحوال السياسية السلبية، وطنياً وخارجياً، في تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، الهشة أصلاً، على كل القطاعات الفلسطينية في الوطن المحتل وبلدان النزوح؛ إذ توقفت عجلة الإنتاج المحلي في قطاع غزة بكاملها تقريباً، جرّاء الحصار الخارجي الذي ضاق إلى حد الاختناق، وكذا بفعل آلة الحرب الإسرائيلية التي دمرت كثيراً من الوحدات الإنتاجية. وأوغلت الضفة المحتلة في وضعية الاعتماد والعيش على المعونات الخارجية التي توظف لأغراض سياسية. ودخلت قطاعات من اللاجئين في نفق العوَز والفقر المدقع بعد غياب الأمن الشخصي والجماعي بالنسبة إلى غالبية منهم في الدول المضيفة غير المستقرة أمنياً وسياسياً. وكانت أكبر الأزمات في هذا الإطار، ما تعرض له سكان مخيم اليرموك في دمشق من حصار مطبق، حين اشتد القتال بين الجيش السوري والمعارضة ووصل إلى المخيم، الأمر الذي حال دون الحياة السوية في أبسط معانيها، ثم تكرر هذا الموقف في نيسان/أبريل ٢٠١٥ نتيجة هجوم داعش على المخيم.

ويصْدق الوضع ذاته على الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، فعدا عن القوانين والتشريعات والقرارات المستهدفة لتصفية وجودهم والتضييق عليهم إلى أبعد الحدود، كان المشروع الأخطر والأكثر تداولاً في هذا العام ما عرف بمشروع يهودية الدولة، الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في قراءة أولى. ومن المعلوم أن إقرار هذا المشروع بشكل أخير، يعني شطب حق العودة للاجئين، وتعريض شريحة فلسطيني

١٩٤٨ للممارسات العنصرية المبرمجة والمقننة، وصولاً إلى إخضاعهم لحالةٍ من «الأبارتيد».

وعلى الصعيد الدولي، شهد عام ٢٠١٤ زخماً داعماً للاعتراف بفلسطين الدولة، بفضل اعترافات متتالية من خمسة برلمانات أوروبية، سبقها اعتراف رسمي من دولة السويد. فعلى الرغم من الطابع الرمزي لهذه الاعترافات، فإنها تنطوي على تعزيز ثقافة المجتمع الدولي في اتجاه قيام دولة فلسطين، وأنه لا ينبغي بعد ذلك سوى السعي الحثيث لتحرير هذه الدولة. لم يكن ذلك بالأمر اليسير الذي قد يتقبله الإسرائيليون، فقد اعتبروه خطراً على دولتهم، وأن عليهم التعامل بجدية مع هذه الاعترافات، انطلاقاً من كون أوروبا الشريك الاقتصادي الأول لإسرائيل، وأن الأمر قد يتطور إلى تجاوب منظمات وهيئات أوروبية أخرى مع الفلسطينيين.

من جانب آخر، ومع فشل المفاوضات، أعلن الرئيس محمود عباس أن الجانب الفلسطيني سوف يسعى لإعادة ملف استقلال دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة. وشجعه على ذلك أن النطاقين الإقليمي والدولي كانا في النصف الثاني من العام مهيئين لتقبل الخطاب الفلسطيني، بخاصة مع توالي الاعترافات البرلمانية الأوروبية بالدولة الفلسطينية، ووضوح تأييد الظهير العربي للتحرك الفلسطيني، ورفض إسرائيل للخيار الفلسطيني معتبرة إياه خطوة أحادية الجانب. وانتهى الأمر بفشل القرار الذي تقدم به الجانب الفلسطيني في الحصول على الأغلبية اللازمة لمروره في مجلس الأمن يوم ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر. وأحدث ذلك امتعاضاً لدى الجانب الفلسطيني دفعه إلى تعجيل التوقيع على ١٦ اتفاقية دولية بينها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منفذاً وعيده بهذا الخصوص. وبالفعل أصبحت فلسطين عضواً في المحكمة، وتتيح هذه الخطوة ملاحقة مسؤولين إسرائيليين أمام القضاء الدولي في الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من احتلال واستيطان وهدم وعدوان واغتيال وسجن وتخريب.

يمكن القول إن العام ٢٠١٤ فتح أبوابه على معركة تفاوض مريرة انتهت بالإخفاق في تحقيق التسوية، وأغلق أبوابه فيما تدور معركة دبلوماسية وسياسية وحقوقية، بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ويصعب معرفة الكيفية التي ستنتهي إليها.

يتناول الفصل الحادي عشر الوضع في سورية، حيث شهد عام ٢٠١٤ المزيد من الإشكالات والأزمات المترافقة مع الاقتتال والتدمير والنزوح السكاني والتشرّد واللجوء.

فعلى صعيد التطورات السياسية والاجتماعية، وصل عدد الضحايا في سورية إلى أكثر من مليوني إنسان بين قتيل وجريح تصعُبُ معافاتُه، وأسفرت الأزمة خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٥ عن مقتل ١٠ آلاف شخص ما رفع حصيلة القتلى إلى ٢١٠ آلاف شخص. وتدهورت أوضاع اللاجئين السوريين في دول الاستضافة في ضوء الظروف القاسية والانتهاكات الجسيمة وضعف المساعدات الإغاثية الدولية. ذلك إلى جانب الإجراءات اللبنانية التي ضيّقت من لجوء السوريين إليّه، وفتح الحدود السورية - اللبنانية عبر جرود عرسال، عقب تدخّل حزب الله في الشأن السوري لمساعدة نظام الرئيس الأسد في استعادة معظم القلمون من سيطرة المعارضة بعد استعادته لمدينة القصير على نهر العاصي في ريف حمص، كلّ ذلك ساهم في زيادة الأزمة واستمراريّة إشعال نيرانها.

وفي حين كان الكثير من المراقبين يأملون نتائج إيجابية لمؤتمر جنيف ٢ غير أنّ مسيرة المؤتمر وعدم توقف الاقتتال أثناء انعقاده ونتائجه، شكّل خيبةً كبيرة زادت الآثار السلبية لمستقبل سورية. وأعقب ذلك، إجراء انتخابات رئاسية على الرغم من عدم سيطرة النظام على جميع المناطق السوريّة، واعتراض المجتمع العربي والدولي على إجراء الانتخابات في ظلّ الظروف غير المواتية لانتخابات نزيهة وتعذّر تأمين مراقبة عربيّة أو دوليّة، وعدم وجود مرشّحين معروفين سياسياً وجماهيرياً، وترتب على ذلك فوز بشار الأسد. الأمر الذي أدّى إلى زعزعة أكبر في شرعيّة النظام، وإلى استقالة الأخضر الإبراهيمي من مهمته الدولية، وإلى غياب فاروق الشرع نائب الرئيس الأسد، والذي تحمّل مسؤولية الحوار مع أطراف المعارضة.

وعلى صعيد التطورات الاقتصادية والتعليمية، دخل الاقتصاد السوري في نفق مظلم جديد من حيث توقّف شبه كامل في عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي، وتوقّف إنتاج النفط والغاز وتدمير أنابيب نقلهما، وتدنٍّ في سعر الليرة السورية، مترافق مع غلاء في التكلفة المعيشية وفقدان غالبية متطلباتها الغذائيّة والصحيّة. كذلك أصيب

القطاع التعليمي بإصابات مروعة وتحوّلت الأبنية المدرسية إلى معسكرات وتحصينات وأصاب التدمير غالبيتها، فتدنّت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى أقل من ٥٠ بالمئة ما سيؤدي إلى أميّة مخيفة في المجتمع السوري وإلى نتائج غير محسوبة، مع تدنٍ في مستوى التعليم الجامعي نتيجة خروج عدد كبير من الأساتذة الجامعيين إلى خارج البلاد أو إلى عدم قدرتهم على التنقل والوصول إلى جامعاتهم. فضلاً عن الهروب المتزايد للشباب خشية طلبهم لأداء خدمة العَلم العسكرية من خلال اللجوء إلى الدول المجاورة ومنها إلى الدول الأوروبية بمغامرات غير مأمونة العواقب عبر البحار.

وفي ما يتعلق بأطراف النزاع وأوضاعهم وتقلّباتهم وعلاقاتهم بحلفائهم كداعمين سياسياً ومالياً وعسكرياً من سلاح ومقاتلين، أعلنت حكومة الأسد، المدعومة من إيران وروسيا بشكل رئيسي، عن مساعدة عسكريّة من حزب الله اللبناني وقوات الحرس الثوري الإيراني، في العملية العسكرية التي تحاول فيها استعادة السيطرة على مناطق المعارضة في القنيطرة وحوران. ما دفع بالائتلاف المعارض إلى العمل على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي للمطالبة بسحب القوات الإيرانية من سورية ومنع تدخّل القوات الأجنبية حفاظاً على مبدأ السيادة.

فقد ازدادت المعارضة بفصائلها المتعدّدة تشتّتا بعد فشل جنيف ٢ واستقالة الإبراهيمي وتكليف دي ميستورا ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، واحتلال داعش لمحافظة الرقة وأجزاء من محافظتي دير الزور والجزيرة (الحسكة) ومع توقف دعم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أصدقاء سورية للانشغال بالتحالف الدولي ضد داعش وتحرير عين العرب إضافة إلى المسألة الأوكرانية وتأثيراتها الأوروبية.

في حين يعيد البعض الآخر أسباب هذا التفتت في فصائل المعارضة إلى تدخّل الجهات الداعمة في تشكيلها وعملياتها، بعد خفوت تأثير تنظيم قوي معارض كان يمكن أن يشكّل مِظلةً سياسية جامعة وداعمة إغاثياً ومعاشياً وحمايةً وتسليحاً، كما كان ينتظر من المجلس الوطني مع بدء تشكيله.

بالإضافة إلى ذلك بات حضور الجيش الحر والحكومة المؤقتة التي شكّلها الائتلاف ضعيفاً جداً في الداخل السوري مقابل الفصائل وداعش وإن كان لدورهما شكل أكثر اعتدالاً وتحضّراً.

من جانب آخر، أدّى انتصار القوات الكرديّة على داعش واستعادة عين العرب (كوباني) بمساعدة طيران التحالف الدولي، إلى انتعاش مطالب الأكراد باستقلال ذاتي في شمال سورية على غرار إقليم كردستان العراق. وفي مقابل ذلك، تم الإعلان عن تشكيل تنظيم جديد باسم «الجزيرة عربية سورية» يهدف إلى الحفاظ على الوجه العربي السوري ووحدة الأراضي السورية كاملة.

أما في ما يتعلق بالجهود الدولية، فلم تتمكن أيٌّ من المبادرات السياسية العديدة، التي يأتي في مقدمها مبادرة «دي ميستورا»، ومجموعة قرطبة، ومؤتمر القاهرة، ولقاء موسكو، والقرارات الأممية، من إحراز تقدم ملموس بخصوص الوضع المأزوم في سورية. إذ يمكن أن توضع جميع المبادرات المطروحة في سياق تأكيدها على الحل السياسي وفق بيان جنيف ١ ووقف أعمال العنف والاقتتال والتدمير المروِّع.

وخلص الفصل إلى أن الخوف من تحوّل سورية إلى دولة فاشلة أصبح يتكرر على لسان الكثير من المحللين والمسؤولين، ومن ثم، فإن تفويت فرص حلّ الصراع بدءاً من قرارات مجلس الأمن غير الفاعلة وبيان جنيف ١ المختلف على تفسيره وفشل جنيف ٢ إلى تسليم الكيماوي وتدخل القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب ووصول داعش - إضافة إلى جبهة النصرة - وسيطرتها على مناطق واسعة واقتتالها مع فصائل المعارضة جميعها. كلّ ذلك يؤشر إلى نتائج سيئة ينتظرها الشعب السوري ودول الإقليم والعالم، وهو ما يحمّل الأقطار العربية أولاً، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في إطار العلاقات العربية - العربية مسؤولية كبيرة خاصة أمام مخاطر ما يثار حول مشاريع التقسيم الطائفية التي تصبُّ في مجملها لمصلحة إسرائيل.

إن قراراً ملزماً من مجلس الأمن الدولي لإيجاد حلٍّ مُرْضٍ لجميع الأطراف وملزِم، ينهي حالة الاقتتال ويحافظ على وحدة سورية ويضمن تسوية عادلة لجميع الإشكالات الناجمة ويحقّق أهداف الشعب السوري وطموحاته في بلد ديمقراطي متطور متعايش في جميع مكوّناته ومع أشقائه وجيرانه والعالم هو الهدف المرتجى.

- ١٢ -

وناقش الفصل الثاني عشر تحديات استمرار الدولة العراقية، التي مرت خلال العام ٢٠١٤ بتطورين رئيسيين حددا شبكة التفاعلات السياسية والأمنية فيها، فضلاً عن

نمط علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية، وهما: تنظيم الانتخابات البرلمانية في ٣٠ نيسان/ أبريل، وإعلان تنظيم داعش عن قيام الدولة الإسلامية بعد سيطرته على الموصل في ١٠ حزيران/ يونيو.

فمن ناحية، كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية عن استمرار الطابع الطائفي للنظام السياسي في العراق، من حيث هيمنة القوى الشيعية عليها، رغم اختلاف الشخصيات الذين أتت بهم هذه الانتخابات، وهو ما يَعني أن مأسسة إجراء الانتخابات في العراق لن يترتب عليها بالضرورة تغير معادلة السلطة فيها خلال الفترة المقبلة.

ومن ناحية ثانية، كان إعلان قيام «الدولة الإسلامية» من قبل تنظيم داعش عاملاً محفزاً للقوى العراقية لتجنب الدخول في مرحلة من الشلل السياسي كما جرت العادة في الفترات التالية على الانتخابات البرلمانية، حيث عملت هذه القوى على التوصل لتوافقات فيما بينها عبّر عنها الاتفاق السياسي المبرم في ٩ أيلول/ سبتمبر على نحو سمح بتشكيل حكومة جديدة برئاسة حيدر العبادي تكون قادرة على مواجهة تنظيم داعش.

أما في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فقد شهد العام ٢٠١٤، تحسناً نسبياً في علاقات العراق مع دول الخليج، والولايات المتحدة، والتي اتجهت لدعم تشكيل الحكومة الجديدة، ومساندة حربها ضد تنظيم داعش، فضلاً عن اتساع النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني الإيراني في العراق، بينما توترت العلاقات بين الحكومة المركزية وتركيا بسبب موقف الثانية من حكومة إقليم كردستان وحرصها على تعزيز العلاقات الاقتصادية معها.

ويستخلص الفصل أن تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق خلال الفترة المقبلة ترتبط بقدرة حكومة العبادي على الالتزام بما ورد في الاتفاق السياسي، حيث يُعَدّ هذا الاتفاق «طوق النجاة» للدولة العراقية؛ فعدم التزام الحكومة ببنوده في ما يتعلق بمطالب القوى الكردية، سيجعل هذه القوى أقل تعاوناً مع الحكومة في حربها ضد داعش، وأكثر رغبة في تعزيز استقلال إقليم كردستان، كما أن عدم تطبيقه في ما يتعلق بتمثيل السُّنة في مؤسسات الدولة، سوف يؤدي إلى استمرار إقصاء واستبعاد أحد المكونات الأساسية للشعب العراقي ونمو حالة الغضب والرفض ما يجعل مجتمعاتهم بيئة مواتية لتنظيم داعش ونظائره، وبخاصة في ضوء ما تردد من تجاوزات واقتل على

الهوية» وإحراق لمنازل وتدمير لممتلكات ارتكبتها بعض مجموعات الحشد الشعبي في المناطق التي سيطرت عليها وكان من الأمثلة على ذلك ما حدث بعد دخول مدينة تكريت في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

إن عدم تنفيذ الاتفاق السياسي سوف يُدخل العراق في أزمة سياسية ربما تكون أكثر حدة من الأزمة التي شهدها من قبل، والتي كانت مسؤولة في جزء منها، عن تشكُّل تنظيم داعش، وامتداد سيطرته، ولا سيّما أن الوضع السياسي وتطور العمليات العسكرية في نهاية ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥، أدى إلى زيادة استقلال إقليم كردستان، وتطلع محافظات أخرى إلى التشبه به. كما يظل الوضع الأمني في العراق مرتهنا بقدرة الحكومة المركزية في بغداد والقوى الإقليمية الداعمة لها، وقوات البشمركة على هزيمة تنظيم داعش، واستكمال استعادة المناطق التي يسيطر عليها خصوصاً بعد سيطرتها على تكريت ومناطق أخرى مجاورة والتأهب لتحرير الموصل، وضمان دمج العشائر السنية في المؤسسات الأمنية.

- ١٣ -

يتناول الفصل الثالث عشر تطورات الأوضاع الداخلية في ليبيا، وذلك من خلال عدة محاور رئيسية:

أولها، تفاقم أزمات الوضع الداخلي نتيجة التفتت السياسي والتنظيمي والعسكري على أسس مناطقية؛ حيث شكل الثوار فرقاً عسكرية، إبان انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، لمواجهة الكتائب الأمنية للقذافي. وبقدر ما فرح الجميع بتكاثر الفرق الشعبية المسلحة، بقدر ما تبينت مخاطر هذا الوضع بعد انتصار الانتفاضة في تحقيق هدفها الأول وهو: إسقاط النظام. فقد أصبح لكل مدينة جيشها، ووقفت الحكومة عاجزة أمام مختلف أشكال الانفلات الأمني الذي مارسته الميليشيات، وهكذا، فرضت سيطرتها على المشهد الليبي، وانحصر نشاط الحكومة، وكذلك دور المؤتمر الوطني العام، في تنفيذ رغبات زعماء الميليشيات التي كان غالبيّتها متناقضة، ومتعارضة.

وثانيها، تعثر العملية السياسية وازدواجية المؤسستين التشريعية والتنفيذية؛ إذ تسبب انقسام المؤتمر الوطني العام إلى كتلتين بارزتين، مثلت الأولى ما يمكن تسميته بجماعات الإسلام السياسي، والثانية ما يسمى مجازاً بالليبراليين، في تجاذبات مدمرة

قادت إلى الكثير من التنافر وعرقلة عمل الحكومة. وهو ما أسفر في النهاية عن قيام كتلة من أعضاء المؤتمر المؤيدة للجماعات الإسلامية بتشكيل حكومة أخرى أُطلق عليها «حكومة الإنقاذ الوطني». وبذلك أصبح في ليبيا حكومتان ومجلسان تشريعيّان، يخوّن كل منهما الآخر.

وثالثها، الفراغ الأمني وتداعياته في الداخل وعلى دول الجوار؛ فبعد استهداف مؤسسات الأمن الليبية خلال الانتفاضة والقضاء عليها، وتَحوُّل المشهد إلى حرب شوارع، قامت الميليشيات المختلفة بتولي مهام حفظ الأمن بدلاً من الأجهزة الرسمية، واستغلت وضعها الجديد لتوسيع دوائر السلطة والجاه والمال فدخلت في صدامات كثيرة في داخل المدينة ذاتها أو بين المدن وبعضها البعض، وأصبحت تشكل تهديداً كبيراً للبلدان العربية المجاورة.

ورابعها، الأدوار العربية والإقليمية والدولية المؤثرة؛ فعلى عكس ما حدث في ثورتي الربيع العربي في تونس ومصر، سارعت دول عربية وغير عربية بالتدخل في الشأن الليبي منذ الأيام الأولى لانطلاق ما أصبح يعرف بثورة ١٧ شباط/ فبراير. فقد اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه بتاريخ ١٢ آذار/ مارس قراراً بدعم الثورة الليبية عن طريق فرض حظر جوي على تحليق الطيران الحربي، ودعا القرار مجلس الأمن لاتخاذ قرار مماثل وفرضه بالقوة، وبعد يومين فقط قُدم الاقتراح إلى مجلس الأمن، وفي يوم ١٧ من الشهر نفسه صدر القرار الرقم ١٩٧٣ الذي فتح الطريق أمام استخدام جميع السبل بما فيها القوة العسكرية لمساعدة الثورة الليبية. وبدا واضحاً أن ما يحرك تلك الدول أهداف ومصالح خاصة، ولم تكن الأهداف المعلنة المتمثلة بحماية المدنيين من بطش القذافي وحدها المحرِّك للاهتمام. فقد تبين أن أهداف تلك الدول للتدخل في الشأن الليبي ليست واحدة، ما يعني أن البلاد أصبحت ضحية لصراع إقليمي، يعمل على تأجيج الخلافات الداخلية، بدلاً من المساعدة في تخفيفها، حيث رغبت تلك الدول في الحصول على نفوذ أكبر في البلاد بعد سقوط نظام القذافي.

وخامسها، سيناريوهات تطور الموقف؛ فمن السهل القول إن المشهد الليبي خلال عام ٢٠١٥ سيكون عبارة عن حالة من الفوضى العارمة، إلا أن هذه العبارة لا تعدو عن كونها حكماً عاماً لا يقدم ولا يؤخر، فالبلد شهد هذه الحالة خلال العام ٢٠١٤، وهذا يدعو إلى التساؤل عن الجديد. لذلك ركز الفصل في ختامه على محددات رئيسية للتطورات في المشهد الليبي، ووصف حالة كل واحد منها، وهذه المحددات هي:

(١) وضع المليشيات؛ (٢) دور الدول الأخرى؛ (٣) وجود تنظيم الدولة الإسلامية وتأثيره؛ (٤) الديمقراطية أو المهمة العصيّة؛ (٥) دور الشباب خارج المليشيات؛ (٦) ليبيا حالة اللا دولة.

وعموماً يبدو أن المشهد الذي ساد خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤، سيستمر طيلة العام ٢٠١٥، بل ومرشح إلى مزيد من الاحتقان والتوتر والتدهور والتعقيد، ما لم تحدث معجزة في زمن غابت فيه المعجزات.

- ١٤ -

وأخيراً، وليس آخراً، يقدّم الفصل الرابع عشر دراسة وتحليلاً للتطورات الداخلية المتلاحقة في المشهد اليمني. فقد اتسم هذا المشهد بكونه: ثوري الشعار، ثأري الفعل، سلمي الحشود، سرابي الأداء الرئاسي والحكومي، تقاسمي المناصب لاتوافقي الحركة والفعل، نظري البرامج والرؤى، حواري البنادق والقوى. وأسوأ ما فيه أنهُ مشهدٌ انتقامي لا انتقالي، وتمديدي - تمددي لا تداولي؛ حيثُ يسعى الحاكم - عادةً - إلى التمديد لعمره السياسي والتشبث بالسلطة دون انتخابات نزيهة، وكذا بزوغ حركة مسلحة (الحركة الحوثية) تمددت في كثير من المناطق والمحافظات اليمنية عبر البندقية. ومن ثم، احتضن هذا المشهد العديد من الإشكالات، أهمها: حضور الإرث الثأري وتواري الفعل الثوري، وغياب التداول وحضور التدويل، وضيق الرؤية واتساع الشعار، وإشكالية النصفية وعدم الحسم في الأفعال والقرارات.

وقد تضمن الواقع اليمني قوى عديدة: فثمة قوى بازغة وصاعدة كالحركة الحوثية (أنصار الله)، والحراك الجنوبي؛ وقوة باقية كتنظيم القاعدة؛ وقوى تقليدية ذات لغة حداثية، متقاسمة الوظائف ومتحاصة المناصب، كأحزاب المؤتمر الشعبي وحلفائه، واللقاء المشترك وشركائه؛ وقوى مساندة ومؤازِرة موزعة ومُستقطَبة بين أطراف بنسب متفاوتة كالقبائل؛ وأخيراً ثمة قوى متحفزة ولكنها مشتتة وحائرة، كالشباب. إن التفاعلات بين هذه القوى تتم في إطار مجتمعي مأزوم يتسم بكونه قبلياً مُسيَّساً ومُشبعاً بتدني لغة التخاطب السياسي وحرب المفاهيم، ولذلك اتصفت التحالفات السياسية بين هذه القوى بأنها مؤقتة وتكتيكية وفاقدة للرؤية الاستراتيجية. فالمصلحة المجتمعية والوطنية ما زالت غائبةً عن أهداف هذه التحالفات وأطرافها.

وعليه، عانى اليمن من أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة، ليس على مستوى النظام السياسي فحسب، بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة؛ تجلت في اغتراب الدولة والنظام السياسي في اليمن عن المجتمع، وعدم تعبيرها، حقاً وفعلاً، عن الفواعل الرئيسة والقائمة في هذا المجتمع. ويمكن إرجاع ذلك لأسباب عدة من أهمها: افتقار التوجه الرسمي لمصداقية الأخذ بجوهر قيم النموذج الديمقراطي، والسعي لتشويهه والتحايل عليه، والاكتفاء بنقل الشكل دون الجوهر والمبنى دون المعنى. فبالرغم من محاكاة اليمنيين للخارج وتحكيمه، إلا أنهم فشلوا في نقل النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، والسعي «التبيئه» و«استنباته» في بيئة يمنية مستعصية وطاردة لكثير من قيمه؛ كما أنهم عجزوا عن الحفاظ على كثير من القيم اليمنية الإيجابية، ما نجم عنه ضعف كل من المجتمع والدولة.

وكشف أحد أبرز الأحداث في عام ٢٠١٤ وهو سقوط العاصمة اليمنية صنعاء على أيدي المسلحين الحوثيين بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر عن ظهور مؤشرات غياب دور الدولة وشواهد حضور خطر التفكيك، وتمثلت أهم هذه المؤشرات في: غياب الطابع السلمي لثورة ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ ونشوب مواجهات عنيفة بين الخصوم، حيث تحول الممارسون السياسيون في اليمن إلى أهل حرب لا أصحاب سياسة. فقد أتقنوا إشعال الحروب والثارات وإعادة إنتاجها، وعجزوا عن صنع السياسة ومدْنيتها، وأصبحت الحياة السياسية والمجتمعية اليمنية مُعسكرة و«مُحَزْبنة»، والبندقية فيها مُسيَّسة.

من جانب أخر، عرف المشهد اليمني ما يمكن تسميته بـ «صراع الشرعيات»؛ فثمة شرعية توافقية وأخرى شرعية ثورية، وثالثة شرعية دستورية معطلة. وتصارعت الشرعيتان التوافقية والثورية، وانتصرت الأولى؛ لأسباب عديدة، منها أنَّ ثورة ١١ شباط/ فبراير كانت ثورة غير مكتملة، وهذه الثورات تطيل أعمار أعدائها، وتمنحهم فرصة ترتيب صفوفهم بل وتغريهم بمقاومتها والسعي لإجهاضها. ونتيجة لأن المشهد اليمني قد أُصيب بداء «التمديد»؛ حيث سعى الرئيس التوافقي عبد ربه منصور هادي إلى «التمديد» لنفسه وإطالة عمره السياسي عبر البطء في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، غدونا أمام حالة غير سوية سياسياً؛ حيث يتم التمديد الانتقالي والمؤقت ليصبح دائماً ومستمراً. وتكون الحصيلة غياب شرعية الإنجاز والأداء، وحضور شرعية الغلبة والأمر الواقع، وبالتالي تحضر شرعية اللاشرعية.

ومن ثم، أضحت الدولة اليمنية تواجه مشهدين أو سيناريوهين رئيسين: الأول، هو المشهد الانتقالي، الموصل إلى ما يمكن تسميته بالمرحلة التشييدية أو التجديدية؛ وهو المشهد المرغوب فيه والمتاح، حيث يتم فيه حضور الثقة السياسية بدلاً من الشك السياسي، والوفاء النصوصي بدلاً من التحايل النصوصي، والفعل الصادق بدلاً من اللفظ الخادع، والاقتدار السياسي بدلاً من الصراع الحربي، والفعل التغييري بدلاً من الانتقام الثأري، والضمير الوطني بدلاً من الفعل الاستثاري. وحينئذٍ يتم الانتقال إلى تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والتوجه نحو بناء الدولة اليمنية الاتحادية الحديثة والعادلة. والثاني، هو المشهد الاقتتالي أو التمزيقي، غير المرغوب فيه أو المشهد الكارثة؛ حيث يتم تجزئة اليمن مجتمعاً ودولة وهدم المعبد أو «السد اليماني» على مَنْ فيه، عبر انهيار الدولة وتفككها وإيجاد كيانات سياسية متصارعة ومتزامنة في آنٍ واحد.

تسارعت الأحداث لتدفع بالسيناريو الثاني إلى صدارة المشهد، فمن ناحيتهم استخدم الحوثيون سيطرتهم على صنعاء مدخلاً لزيادة مطالبهم والسعي لفرض سيطرتهم السياسية علي مفاصل الدولة، فتم حصار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأصدروا إعلاناً دستورياً جديداً. في هذا السياق تحالف الحوثيون مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي أثبت استمرار سيطرته على الجزء الأكبر من الجيش اليمني. ومن خلال هذا التحالف بدأ الحوثيون في التوسع جنوبا تجاه عدن التي كان الرئيس اليمني قد استطاع الهروب إليها وإعلانها عاصمة للدولة. ومع استمرار التقدم الحوثي إلى مشارف عدن اضطر الرئيس إلى مغادرة البلاد خشية اعتقاله ومنعه من المشاركة في مؤتمر القمة العربي بمصر في ٢٨ آذار/ مارس. وكرد فعل لامتداد النفوذ الحوثي وتفكك أوصال الدولة قامت السعودية بتكوين تحالف ضم عدداً من البلدان العربية وباكستان وشنت ما سمي «عاصفة الحزم» لمنع استكمال سيطرة الحوثيين على اليمن، وبدأت في تنظيم القبائل الرافضة للتمرد الحوثي ومدّها بالسلاح حتى تتمكن من مقاومة القوات الحوثية.

ولا يحتاج المرء إلى تبيان خطورة ما آلت إليه الأحداث في اليمن وما تفتح له الباب من سيناريوهات وتوقعات مختلفة.

وتأسيساً على ما تقدم، ما هي أهم التحديات التي يواجهها الوطن العربي في عام ٢٠١٥؟ يمكن الإشارة إلى أربعة تحديات رئيسية:

١ - تحدي تكيف النظم الحاكمة في البلدان العربية التي استطاعت الحفاظ على تماسك مؤسسات السلطة المركزية فيها مع تداعيات ما يحدث في البؤر الساخنة وسعي التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود إلى التغلغل في بلدان عربية أخرى، ويتطلب تحقيق هذا التكيف إحداث تغييرات على السياسات العامة المتبعة وكذلك على سياساتها الخارجية استجابة لتغيرات النظام الدولي والتحول في موازين القوة فيه. ويؤدي عدم التكيف إلى حدوث أزمة بنائية واهتزاز لشرعية النظم ما يؤدي إلى التحاق بلدان عربية أخرى إلى مجموعة البؤر الساخنة أو «الدول الفاشلة».

٢ - تحدي إحياء مؤسسات النظام العربي وتنشيط دورها في حل النزاعات والحروب الداخلية في عدد من البلدان العربية من ناحية، وتدعيم علاقات التعاون والتنسيق الاقتصادي من ناحية أخرى. ولن يفيد أن تكون هذه الجهود العربية جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية أو تنفيذاً لبعض بنودها، ولن ينفع أيضاً أن يكون من شأنها تحقيق الخلافات المذهبية والطائفية وما يسميه الغربيون «الصراع السُّنِّي - الشيعي» ويقومون بتنميته، والذي وقع عدد من حكامنا ومفكرينا - بقصد أو بدون - في كمين قبول هذا المفهوم واستخدامه كأداة لتحليل التطورات السياسية. والحقيقة أن إحياء الولاءات المذهبية والنزاعات الإثنية كان ثمرة الخطة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي بدأ تنفيذها في عهد الرئيس بوش الابن ومستشارته للأمن القومي ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس، وتم تنفيذها مع بعض الأطراف العربية. وأورد سيمون هيرش تفاصيل هذه الخطة في مقال مطوّل له لمجلة النيويوركر في آذار/ مارس ٢٠٠٧[1].

للأسف انتشرت فكرة هذا الصراع الطائفي بين عدد من الأحزاب ووسائل الإعلام واستطاعت التأثير في وعي المواطنين بحيث يكون سلوكهم السياسي وفقاً لاعتبارات إثنية ومذهبية. وللأسف أيضاً فإن تغير هذه الحالة سوف يستغرق وقتاً طويلاً وسياقاً سياسياً مغايراً.

إن الدولة الوطنية الحديثة تقوم على أساس المواطنة التي تكفل لكل المواطنين دون تميز لأي اعتبار المساواة في الحقوق والواجبات. وليس مطلوباً - بأي حال - إلغاء هذه الانتماءات والولاءات المذهبية والإثنية أو حرمانها من التعبير عن ذاتها، وبالعكس

---

(١) Seymour M. Hersh, «The Redirection: Is the Administration's New Policy Benefiting our Enemies in the War on Terrorism,» *The New Yorker* (5 March 2007), <http://www.newyorker.com/magazine/2007/03/05/the-redirection>.

ينبغي النظر إلى هذه التعددية الاجتماعية على أنها مصدر ثراء وأن يتم التعبير عنها في إطار الدولة الوطنية.

٣ ـ تحدي أخذ الشأن العربي بمأخذ الجدية، ورسم استراتيجية قومية عربية تبني على تحديدٍ لما نريد ـ كعرب ـ تحقيقه. لقد كتب هنري كيسنجر في كتابه عن «النظام العالمي» أن نقطة البداية في أي سياسة خارجية هو تحديد ماذا تريد تحقيقه، وماذا تريد أن تتفاداه وأن تمنع تحقيقه؟ فينبغي أن نتعلم ماذا نريد تحقيقه وماذا نريد أن نتحاشاه في إطار الفرص والقيود الموضوعية.

والإجابة عن هذه الأسئلة هو مهمة الاستراتيجية ووظيفتها، فالاستراتيجية تحدد التوازن بين الغايات والقدرات، وتحدد أولويات الأهداف المبتغاة وترتيبها.

لا شك في أن الوطن العربي يمر بأزمة طاحنة ربما ليس من المبالغة القول بأنها تمس عدداً من بلدانه وتهددهم بالتفكك على أسس مذهبية وطائفية. والأزمة ـ بقدر ما هي لحظة ألمٍ ومرارة فإنها أيضاً لحظة اختبار وامتحان. يكتب الصينيون كلمة الأزمة بالإشارة إلى رمزين أحدهما الخطر أو التهديد والثاني هو الفرصة؛ فأوقات الأزمات والأخطار هي أيضاً أوقات يمكن للنخب الناهضة أن تستخدمها لطرح رؤى وتصورات مستقبلية جديدة.

تكثر الكتابات عن المخاطر المحدقة وسيناريوهات التمزق والتفكك ... فهل لنا أن نفكر أيضاً في الفرص المتاحة وأن هذه المخاطر قد أثبتت عدم قدرة أي بلد عربي بمفرده على مواجهتها وأن التكامل العربي وتجميع موارد القوة العربية هو السبيل الوحيد لضمان البقاء وصيانة الأمن القومي وتحقيق الأهداف المرجوّة.

القسم الأول

الإطار الدولي والإقليمي

الفصل الأول

النظام الدولي، هل انتهت حقبة الهيمنة الأمريكية في الوطن العربي؟

شهد النظام الدولي خلال الفترة محل الدراسة بروز مجموعة من الظواهر التي يمكن أن تكون بمثابة العوامل الحاكمة لتفاعلاته خلال الحقبة القادمة. وأهم هذه الظواهر تتمثل بالبروز الواضح لأهمية الجمع بين العوامل الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية في سياق التفاعلات الدولية، وتصاعد قوة الفاعلين من غير الدول في نطاق تفاعلات النظام، مع حدوث بعض التحولات النوعية في نطاق بعض هؤلاء الفاعلين وخاصة المنظمات الإرهابية، واتساع نطاق الدول الفاشلة والأزمات العابرة للحدود، هذا فضلاً عن الظهور الواضح لعلاقات الاعتماد المتبادل بوصفها تشكل المحددات الرئيسية لمجمل التفاعلات المحتملة والممكنة بين القوى الدولية على اختلاف نوعيتها ومستوياتها ومجالاتها.

ولقد كان لهذه الظواهر تأثيرها الواضح في مجمل التفاعلات المختلفة في نطاق النظام الدولي الذي تراوحت استجاباته للتحديات الناتجة من ذلك ما بين الاستجابة العاجلة غير المدروسة، أو المترددة البطيئة، أو المؤجلة لأمد غير معلوم، مما جعل النظام الدولي، أقرب إلى وضعية العجز الجزئي أحياناً والكلي في أحيانٍ أخرى من حيث القدرة على التعامل مع هذه الظواهر، وما نتج منها من تفاعلات متلاحقة سريعة التغير، متعددة الأبعاد والاتجاهات، وغير خاضعة لأي من المعايير والقواعد الدولية

المعهودة والمتعارف عليها، وهو ما دفع الكثير من المحللين إلى الحديث عن أن الأزمة التي يعانيها النظام الدولي الحالي قد وصلت الذروة، وأن هذا النظام قد بلغ نهايته، وهو ما يثير العديد من التساؤلات، حول مستقبله، والصورة أو الشكل الذي سيتخذه، ومكوناته وعناصره وبنيته، وطبيعة علاقات القوة بين أطرافه، ونوعية الأطر والقواعد والمعايير المنظمة للتفاعلات بين عناصره، وما قد ينتج من ذلك من ظواهر وقضايا ومشكلات دولية، والآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى الوطن العربي، خاصة في ما يتعلق باحتمال انتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية فيه.

وفي هذا الفصل سنعرض لأهم ملامح هذه التغيرات والنتائج المترتبة عليها بالنسبة إلى الوطن العربي، ومن ثم فقد تم تقسيم الفصل ليتناول نهاية نظام ما بعد الحرب الباردة والنتائج المترتبة عليه عربياً، والتحول في علاقات القوة وتفاعلاتها والآثار المترتبة عليه عربياً، وتوجهات القوى الكبرى وأدوارها، والتي تشمل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين والاتحاد الأوروبي.

أولاً: نهاية نظام ما بعد الحرب الباردة وتأثيره في الوطن العربي

يشهد العالم حالة نوعية من الاضطراب غير المسبوق في سياق التفاعلات بين القوى المختلفة للنظام الدولي، وثمة مجموعة من المظاهر التي تمثل هذه الحالة من الاضطراب وأهمها:

- الخروج عن نطاق القواعد والمعايير التي تنظم التفاعلات بين القوى المختلفة في إطار النظام الدولي وعدم احترامها، وهو ما ينذر بالتفكير في إلغائها واستبدالها بمجموعة جديدة من القواعد والمعايير.

- تجاهل هذه القواعد والمعايير من جانب بعض القوى الدولية، الأمر الذي يشجع القوى الأخرى على اتباع السلوك نفسه عندما ترى ضرورة لذلك، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مبدأ إمكانية تجاهلها، ويقود من الناحية العملية إلى التجميد المؤقت لها على الأقل، أو البدء في البحث عن تعديلها أو إيجاد بدائل لها.

- استمرار استخدام آلية المعايير المزدوجة في تطبيق هذه القواعد، الأمر الذي يضعف من صدقيتها، ولا يوفر الإطار المناسب لتوظيفها في التعامل مع القضايا

والمشكلات والأزمات المعاصرة، وهو ما يؤدي إلى تعذر التوصل إلى حلول مناسبة لها، بل ويقود إلى إنتاج أجيال جديدة منها أكثر تعقيداً وصعوبة في التعامل معها.

- استمرار البنية الهيكلية لمعظم مؤسسات النظام الدولي دون تطوير يتلاءم مع ما جرى من تغيرات على صعيد علاقات القوة سواء بين الدول الكبرى أو بينها وبين القوى الدولية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى الضعف إن لم يكن العجز عن التعامل مع العديد من الأزمات والمشاكل.

إن الحصيلة النهائية للنتائج المترتبة على ذلك تتمثل بالآتي: تهاوي الأسس المؤسسية والمعنوية والشرعية التي يستند إليها النظام الدولي في قيامه بوظائفه، ومن ثم فإنها إما تقود إلى تعطيله عن القيام بهذه المهمة، أو تدفع إلى انحرافه جزئياً أو كلياً عن المسار المطلوب عند القيام بهذه الوظائف، أو تجعل من استخدام العنف والقوة المسلحة الأداة الرئيسة لعمل النظام، الأمر الذي تترتب عليه آثار بالغة الخطورة بالنسبة إلى مكوناته ومؤسساته وتفاعلاته كافة وصولاً إلى وضع مدى استمراريته على المحك.

ومن ثم فيمكننا القول إننا أمام ثلاثة احتمالات لمستقبل النظام الدولي الراهن، إما أن ينهار هذا النظام ويتم بناء نظام جديد، أو يتم التوصل إلى توافق حول آليات تطويره بما يساعد على زيادة كفاءته وفاعليته في التعامل مع المشكلات والأزمات التي تواجه العالم، أو الوصول إلى حالة فريدة نطلق عليها حالة النظام الموازي، بمعنى أن يبقى النظام الغربي بقيمه ومعاييره ومؤسساته وقيادته، وأن ينشأ إلى جانبه نظام آخر موازٍ يضم الدول والقوى الدولية الأخرى المعارضة لهذا النظام، وهو الأمر الذي بدأت ملامحه في الظهور خلال اجتماع قمة دول البريكس في تموز/ يوليو ٢٠١٤، حيث كان الحدث الرئيس للقمة، هو إنشاء صندوق مشترك من احتياطيات النقد الأجنبي بحجم كلّي بلغ ١٠٠ مليار دولار، وهو مماثل، من حيث الجوهر، لصندوق النقد الدولي، مهمته حماية أعضاء البريكس في حال حدوث نقص حاد في السيولة.

وعلى الرغم من مطالبة روسيا بأن يكون مقر المؤسسة على أراضيها، فقد تم الاتفاق على أن يكون في شنغهاي، نظراً إلى أن الصين تملك الحصة الأكبر في الصندوق بنسبة ٤١ بالمئة، بينما تسهم روسيا والبرازيل والهند بنسبة ١٨ بالمئة، وجنوب أفريقيا فتبلغ حصتها ٥ بالمئة، كما اتفقت الأطراف، على إنشاء بنك تنمية البريكس يمول مشاريع البنية التحتية خارج نطاق البلدان المشاركة، وسيسهم البنك وصندوق

احتياطيات النقد الأجنبي، وفقاً لما أعلنه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في القمة، في استقلال دول البريكس عن السياسة المالية للدول الغربية.

ووفقاً لبعض الخبراء الروس فإن البريكس حالياً يمكن أن تتطور لتصبح منظمة دولية كاملة. وتبذل روسيا قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف الذي من المرجح أن يستغرق وقتاً لإنجازه. ويقول المحلل إيغور ديفيانين، حين تقترح روسيا على أعضاء البريكس والاقتصادات الناشئة الأخرى، التوحد معاً للدفاع عن مصالحها في مواجهة الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، فإن مثل هذا الاقتراح على ما يبدو يلقى صدى، ومن ثم يمكن للبريكس أن تصبح مركز جذب لجميع الدول «غير الراضية» عن سياسة الولايات المتحدة والدول المتقدمة. ومن الجدير بالذكر أن القمة المقبلة ستعقد في ٩ - ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥ في مدينة أوفا الروسية، وباعتبار روسيا الدولة المنظمة للقمة القادمة، فسوف تأخذ السلطات الروسية في الاعتبار - مثلما وعد بوتين - الأولويات التي تم تحديدها خلال الرئاسة البرازيلية[1].

وإذا ما نظرنا إلى الأدبيات العلمية التي تناولت الواقع الدولي المعاصر بالدراسة، فإننا سنلحظ أن ثمة اتفاقاً على أن النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة قد وصل إلى نهايته. وفي هذا الإطار يأتي مقال ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي بمجلة الشؤون الخارجية، عدد تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ تحت عنوان لافت هو «التفكك: الاستجابة لاضطراب العالم»[2]، والذي يقصد به أن تفكك النظام الدولي الحالي، قد جاء نتيجة للاضطراب، واتساع نطاق عدم الاستقرار الذي شهده العالم، وأن الأمر يحتاج إلى التوصل إلى إعادة بناء نظام دولي جديد، يكون قادراً على التعامل مع ما يشهده العالم من تحولات وظواهر بقدر أكبر من الكفاءة والفاعلية.

والصورة التي يطرحها هاس بالنسبة إلى واقع النظام الدولي هي أقرب إلى الحالة الفوضوية التي تَحدّث عنها تفصيلاً هادلي في كتابه المجتمع الفوضوي[3]. وقد طبّق

---

(١) أليكسي روسان، «ماذا حققت روسيا في قمة البريكس؟،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢١/ ٧/ ٢٠١٤، <http://bit.ly/WypgQW>.

(٢) Richard N. Haass, «The Unraveling: How to Respond to a Disordered World,» *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 6 (November-December 2014), pp. 70-79.

(٣) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢)، ص ٧٥.

هاس في دراسته المقولة الرئيسية التي بنى عليها هادلي تحليله، والتي تتمثل بأن هناك قوى تدفع باتجاه دعم النظام وقوى أخرى تدفع في اتجاه اللانظام أو الفوضى، وأن الحصيلة النهائية للتفاعل بين هذه القوى هي التي ستُحدد شكل النظام مستقبلاً. ويرى هاس أن الميزان بين تلك المجموعتين من القوى، قد تغيَّر لمصلحة الأخيرة، ويُرجع أسباب ذلك إلى عوامل بنائية نابعة من طبيعة النظام ذاته، وأخرى نتيجة الاختيارات السيئة للاعبين المهمين أو على الأقل بعضها، ليصل إلى أن نظام ما بعد الحرب الباردة قد تفكك.

ويذكر هاس أن هذا التفكك قد حدث بفضل ثلاثة اتجاهات، هي: انتشار القوة في العالم بين عدد أكبر ومدى أوسع من الفاعلين؛ وتضاؤل مكانة النموذج الأمريكي السياسي والاقتصادي؛ والخيارات السياسية الأمريكية خاصة في الشرق الأوسط، وارتفاع مستوى الشك في الأحكام والصدقية الأمريكية بسبب خياراتها في هذه المنطقة(1).

ويتفق كيسنجر في تحليله للنظام الدولي مع ما توصل إليه هاس وذلك في كتابه النظام العالمي في أن العالم يعيش في حالة من اللانظام، أو على الأقل في حالة من السيولة الدولية. ويدعو كيسنجر إلى استلهام المبادئ التي قام عليها نظام وستفاليا عند التفكير في إنشاء نظام دولي جديد، ويشير إلى أن هذا النظام قام على نظرة واقعية وليس أيديولوجية، واعتمد على عدة مبادئ أهمها أن الدولة هي الوحدة الأساسية في النظام، والاعتراف بسيادة الدول واستقلالها، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، والحد من طموحات الدول لبعضها البعض من خلال توازن القوة بينها.

ويرى كيسنجر أن أحد أسباب نجاح هذا النظام هو عدم ادعاء أي دولة ملكيتها للحقيقة أو لمبادئ عالمية، وقيام كل دولة بممارسة سلطتها السيادية على أراضيها، مع اعتراف كل منها بالواقع القائم في الدول الأخرى، وامتناعها عن العمل لتغيير هذا الواقع أو تحديه. ويشير إلى أن مبادئ وستفاليا شهدت تحديات من أطراف مختلفة في العصر الحديث، فأوروبا تسعى إلى الخروج عن النظام القائم على الدولة وتجاوز ذلك من خلال مفهوم السيادة المجمعة، في إطار الاتحاد الأوروبي، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد تباين موقفها ما بين الدفاع عن نظام وستفاليا من ناحية، وانتقاد المبادئ

(1) Haass, Ibid., pp. 74-75.

المتعلقة بتوازن القوى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والنظر إليها على أنها مبادئ عفّا عليها الزمن من ناحية أخرى، كما استمرت الولايات المتحدة في الحديث عن عالمية القيم الأمريكية، وحقها في مساندة انتشار هذه القيم في العالم.

انطلاقاً من ذلك، يرى كيسنجر أن هيكل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين يعاني ثلاث تحديات رئيسية، أولها يتعلق بطبيعة الدولة نفسها، باعتبارها الوحدة الأساسية لهذا النظام، والتي تتعرض لقدر كبير من الهجوم بل والتفكيك، وثانيها، التعارض بين منطق المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات السياسية من جهة أخرى. فالأول ذو نزعة عالمية في حين أن الثاني بقي على أساس الدولة القومية. فالعولمة الاقتصادية في جوهرها، تتجاهل الحدود الوطنية في حين تؤكد السياسة الدولية أهمية الحدود. وثالثها عدم وجود آلية فاعلة للتشاور أو التعاون بين القوى الكبرى بشأن القضايا المهمة(٥).

وفي السياق ذاته صدر في نهاية عام ٢٠١٤ كتاب جديد لأستاذ العلاقات الدولية الشهير - والهندي المولد - إيمتاف إيشاري بعنوان **نهاية النظام العالمي الأمريكي**، وفيه يذكر المؤلف أن النقاد وصنّاع السياسة يصفون العالم الناشئ بعدة طرق كالنظام متعدد الأقطاب أو متعدد المراكز، أو القطبي الجديد أو اللاقطبي، أو ما بعد أمريكا. ويشير إلى الاختلاف حول موقع أمريكا ودورها في العالم، ويذكر أن مسألة هبوط أمريكا لا تزال محل جدل، وأن الكثير من الباحثين الأمريكيين وغيرهم يختلفون في تقويم نظريات الهبوط. فمن هؤلاء من يقبل هذا الطرح، ومنهم من يرى أن النظام الذي شيدته أمريكا ما زال يحظى بالقبول على نطاق واسع وأنه متجذر بعمق ويتمتع بالشرعية، ومن ثم سوف يستمر في القرن الحادي والعشرين، كما أنه سيستطيع مواجهة التحديات الكامنة وتقييدها، ويحذر هذا الفريق من الأخطار المتظرة في حالة انهيار هذا النظام والتي تشمل التنافس متعدد الأقطاب والتفتت الإقليمي وغيرها من الشرور.

ويوضح إيشاري بأنه يجب التميز بين هبوط أمريكا وهبوط النظام العالمي الأمريكي؛ فهما مفهومان مختلفان وإن كان يوجد تداخل في استخدامهما. ويّذكر أن النظام العالمي الأمريكي سيهبط سواء هبطت أمريكا أم لا، وأنه يستخدم مصطلح

---

(٥) محمد كمال، «كيسنجر والنظام الدولي،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://www.acrseg.org/21420>.

النظام العالمي الأمريكي، بالتبادل مع مصطلح القيادة الأمريكية لنظام الهيمنة الليبرالي، فهذا النظام العالمي الذي ارتكز على الصدارة العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية الأمريكية قد وصل إلى نهايته. ويركز تحليله بعد ذلك للإجابة عن سؤال محدد هو: ما الذي سيحل محل هذا النظام؟ وفي هذا الشأن يشير إلى ثلاثة بدائل محتملة هي: النظام العالمي الصيني، أو إعادة تكوين نظام الهيمنة الأمريكي في شكل جديد، أو نظام إقليمي للتعاون الدولي يضم القوى الكبرى والصاعدة[٦].

ومن التقارير المهمة التي عُنيت بتحليل حالة النظام الدولي ذاك الذي أصدره معهد بروكينغز في عام ٢٠١٤ بعنوان «حالة النظام الدولي»، والذي يشير إلى أن نظام ما بعد الحرب الباردة وصل إلى مفترق طرق؛ فقد بدأ الاتجاه نحو نظام متعدد الأقطاب، وأن الهدف الرئيسي لأي نظام تعددي هو تجنب وقوع الحرب بين القوى الكبرى وتحقيق المزيد من الازدهار الاقتصادي، وإنجاز المزيد من العدالة، ويلاحظ التقرير أنه لا يوجد اتفاق بين القوى الكبرى حول مضمون وآليات تحقيق هذه الأهداف[٧].

وربما يكون الرئيس بوتين هو أبرز من قدم توصيفاً لواقع النظام الراهن إذ يرى أن النظام العالمي أحادي القطبية قد أظهر حدود دور القوة المهيمنة الواحدة. وبحسب قوله، فإن هذا البناء الهش أثبت عدم قدرته على المواجهة الفاعلة لتهديدات مثل النزاعات الإقليمية والإرهاب وتجارة المخدرات والأصولية الدينية والشوفينية والنازية الجديدة، ويعتقد بوتين أن العالم أحادي القطب بجوهره هو تبرير للدكتاتورية تجاه الناس وتجاه الدول، على حد تعبيره. وأشار إلى أنه لا توجد ضمانة بأن يكون نظام الأمن الدولي والإقليمي الحالي قادراً على الحماية من الصدمات. ودعا المجتمع الدولي إلى إنشاء نظام عالمي جديد للحيلولة دون نشوب نزاعات، وفي الوقت ذاته، ألقى بالمسؤولية عن المشاكل الحالية على الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت سياستها إلى انهيار نظام الأمن العالمي، وحدوث سلسلة من الانقلابات على الحكومات في دول الشرق الأوسط وأوكرانيا[٨].

---

(٦) Amitav Acharya, *The End of American World Order* (Cambridge, UK: Polity Press, 2014), p.150.

(٧) Bruce Jones [et al.], «The State of the International Order,» Foreign Policy at Brookings, no. 33 (February 2014), <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2014/02/state-of-the-international-order/intlorder_report.pdf>.

(٨) نيكولاي ليتونكين ونيكولاي سوركوف، «بوتين يقترح بناء نظام عالمي جديد،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1rxGCVp>.

ثانياً: تأثير تحولات النظام الدولي في الوطن العربي

في ما يتعلق بتأثير تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الوطن العربي، فإن معظم الدراسات التي تناولت الموضوع، قد ركزت على أن منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها الوطن العربي تُعَد مركزاً شديداً للاضطرابات وأعمال العنف والفوضى. ورأى البعض - مثل الرئيس بوتين - أن هذه الأوضاع هي نتيجة طبيعية لما آلت إليه أحوال النظام الدولي، ورأى آخرون أنها سوف تدفع باتجاه انهيار النظام.

فوفقاً لهاس فإن المنبع الرئيسي للفوضى المعاصرة هو الشرق الأوسط، وأن هذه الفوضى هي بداية حرب الثلاثين عاماً الجديدة كالتي شهدتها أوروبا في النصف الأول من القرن السابع عشر. وكما حدث في أوروبا من قبل فإن الشرق الأوسط، سيمتلئ في الأعوام المقبلة بدول أكثر ضعفاً غير قادرة على السيطرة على كامل أقاليمها، وسيزداد نفوذ المليشيات والجماعات الإرهابية، وستقوى الهويات الطائفية على حساب الهويات الوطنية، وسيستمر الفاعلون الإقليميون في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما تستمر عدم قدرة - أو عدم رغبة - الفاعلين الخارجيين في تحقيق الاستقرار في المنطقة[٩].

ويصل كيسنجر إلى النتائج نفسها، وإن كان تحليله يتسم بقدر من العمق والتأصيل، ففكر تيار الإسلام السياسي وفقاً له، يتعارض مع الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي. فهذا الفكر يعتبره نظاماً فاقداً للشرعية لذلك تبنى فكرة الحرب ضده. ويشير إلى أن هذه الأفكار صارت بمثابة صيحة الاستنفار ضد النظام الدولي، للعديد من المتطرفين والجهاديين في الشرق الأوسط وخارجه على مدى عقود[١٠].

ووفقاً لهذا الفكر، فإنه لا يمكن أن تصبح الدولة هي نقطة الارتكاز للنظام الدولي لكونها كيانات علمانية، وبالتالي غير شرعية، وفي أحسن الأحوال يمكن أن تكون وضعاً مؤقتاً لحين إنشاء كيان ديني أوسع. يضاف إلى ذلك أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لا يمكن التسليم به لأن الولاءات الوطنية تمثل انحرافاً عن العقيدة الصحيحة، ومؤدى ذلك أن رؤية تيار الإسلام السياسي للنظام الدولي وفقاً

(٩) Haass, «The Unraveling: How to Respond to a Disordered World,» p. 70.

(١٠) كمال، «كيسنجر والنظام الدولي،» المركز العربي للبحوث والدراسات.

لكيسنجر تختلف تماماً مع الرؤية - والأسس - التي قام عليها النظام الدولي الحديث الذي استمد مبادئه من معاهدة وستفاليا.

ويقدم كيسنجر تحليلاً مفصلاً لأخطر الإشكاليات التي تواجه العديد من البلدان العربية والتي تتمثل بتفكك الدولة إلى وحدات قبلية وطائفية، ودخولها في صراع عنيف مع بعضها بعضاً، والتلاعب بها من خلال قوى خارجية متنافسة. ويَذكُر أن الثورات وتغيير النظم في «العالم العربي» لم تؤد إلى ظهور سلطة جديدة تحظى بالشرعية والقبول من غالبية المواطنين، وبالتالي أدت إلى زيادة الخلاف بين القوى المتناحرة ودخولها في صراعات مفتوحة على السلطة. وأدى ذلك إلى انجراف أجزاء من الدولة إلى الفوضى والتفكك أو حالة التمرد الدائم، وأصبحت الحكومة المركزية غير راغبة أو غير قادرة على إعادة تأسيس سلطتها على مناطق داخل حدودها، أو على فاعلين من غير الدول مثل تنظيمَي القاعدة وداعش، وهنا يشير كيسنجر إلى أنه عندما تفقد الدولة سيطرتها على نطاقها الجغرافي تتحول أراضيها إلى مناطق فراغ وتصبح قاعدة للإرهاب، وإمدادات الأسلحة أو التحريض الطائفي ضد الجيران. وعندما يتوافر هذا الوضع يبدأ النظام الدولي أو الإقليمي في التفكك.

ووفقاً له فإن استمرار هذا الفراغ قد يؤدي إلى اشتعال مواجهة في الشرق الأوسط شبيهة بالحروب الدينية الأوروبية - وهي النتيجة نفسها التي وصل إليها هاس والمشار إليها سلفاً - حيث تتداخل الصراعات الداخلية مع الصراعات الدولية، ويتم استخدام الدين لتحقيق أهداف استراتيجية وسياسية. ويذكر كيسنجر أنه على العالم أن ينظر إلى هذه الظواهر باعتبارها تهديداً للاستقرار الدولي، وأن يؤدي ذلك إلى تعاون دولي لوضع أسس مقبولة لنظام إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وأنه إذا لم يتم تأسيس هذا النظام فسوف تعمّ الفوضى، والتطرف في مساحات شاسعة في المنطقة، وينتشر ذلك إلى مناطق أخرى من العالم[١١].

ثالثاً: التحول في علاقات القوة وتأثيره في الوطن العربي

شهد العام ٢٠١٤ تحولات مهمة في علاقات القوة وتفاعلاتها بين الدول الكبرى وبعضها بعضاً وفي علاقاتها بالدول الأخرى، الأمر الذي كانت - وستكون - له آثاره

---

(١١) المصدر نفسه.

المهمة عربياً، وفي هذا الصدد نشير إلى الملامح العامة للتحول في علاقات القوة وتفاعلاتها، ثم نعرض للآثار المترتبة على ذلك عربياً.

١ - الملامح العامة للتحول في علاقات القوة

وفي ما يتعلق بالملامح والسمات العامة للتحول في علاقات القوة وتفاعلاتها يمكن الإشارة إلى ثمانية ملامح أساسية، وهي:

أ - تعدد مستويات التحول في علاقات القوة وتفاعلاتها، كمستوى التفاعلات بين القوى الكبرى، ومستوى تفاعلاتها مع كل من القوى الإقليمية، وقوى الفاعلين من غير الدول.

ب - استناد التحول في علاقات القوة وتفاعلاتها إلى معيار القدرة النسبية والتنافسية، لكل قوة من القوى الدولية من جانب، والفاعلين الآخرين من غير الدول من جانب آخر، في مجال معيَّن، وليس معيار القوة الشاملة حيث تعذر على الأطراف كافة التمتع بمزايا نسبية وتنافسية كافية على معيار القوة الشاملة، تتيح له فرض إرادته بالكامل على قوة أو القوى الأخرى، وبالتالي فثمة قيود ذاتية على حركة كل قوة تجاه القوى الأخرى أو تجاه القوة المستهدفة.

ج - أن التحول في علاقات القوة قد تم - ويتم - في إطار منظومة، لا يستطيع أي طرف دولي تجاهلها، وهي منظومة الاعتماد المتبادل، ومن ثم فنطاق تأثير التحول في هذه العلاقات يشمل العديد من الاحتمالات، كالكسب المتبادل، أو الخسارة المتبادلة، أو الكسب الجزئي والخسارة الجزئية، أو الجمع بين قدر من المكاسب والخسائر، ومن ثم فلا يوجد طرف يستطيع الحسم بشكل مطلق، ولكن من المهم في هذا السياق الإجابة عن سؤال من كسب ماذا؟ ومن خسر ماذا؟ لأن هذه الإجابة ستوضح طبيعة تحولات علاقات القوة خلال الفترة اللاحقة.

د - جمع عملية التحول في علاقات القوة وتفاعلاتها بين الأبعاد الجيواقتصادية والجيوبوليتيكية، فالولايات المتحدة حققت تحولاً في علاقاتها بالقوى الأخرى، سواء باتجاه التنافس أو التعاون استناداً إلى ما أنجزته في مجال إنتاج النفط والغاز الصخري، ونقاط تمركز قواتها الاستراتيجية في مناطق العالم وأقاليمه، الأمر الذي بدأت تظهر نتائجه على خريطة إنتاج الطاقة في العالم، وعلى خريطة الصراعات الدولية. والشيء

نفسه ينطبق على روسيا الاتحادية والصين، حيث اعتمدتا على أبعاد جيواقتصادية وجيوبوليتكية في إدارة تحول علاقاتهما معاً أو بالقوى الأخرى، وهو ما يحذو حذوه كل من الاتحاد الأوروبي والهند واليابان.

هـ - تتمثل اتجاهات التحول في علاقات القوى بالاتجاهات التالية:

(١) اتجاه تعظيم عناصر قوة الدولة، وتوظيفها لتحقيق أقصى قدر ممكن من أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، ويتبنى هذا الاتجاه معظم الدول مع اختلاف بينها حول أساليب تحقيق هذا الهدف.

(٢) اتجاه الحفاظ على ما حققته الدولة في مراحل سابقة وصيانته مما يدعم قدرتها على مواجهة ما تتعرض له من ضغوط وتهديدات. وتقدم الصين نموذجاً مهماً لهذا الاتجاه، برز في موقفها تجاه أزمتي أوكرانيا وجنوب السودان، ومفاوضات تغيُّر المناخ.

(٣) اتجاه إعاقة صعود قوى أخرى، سواء من خلال محاولة التحكم أو الحد من تنامي عناصر قوتها، أو منعها من تحقيق بعض أهدافها ومصالحها الاستراتيجية بشكل جزئي أو كلي، أو من خلال إثارة المشكلات بالنسبة إلى سياستها الخارجية، أو خلق القلاقل الداخلية لاستنزاف مواردها، ويغلب على السياسة الخارجية الأمريكية هذا الاتجاه خاصة في علاقاتها مع القوى الكبرى المنافسة كروسيا والصين.

(٤) اتجاه تهديد دول قائمة وتشجيع تفكيكها وإقامة كيانات جديدة. ويتبنى هذا الاتجاه بعض الدول والتنظيمات المتطرفة والإرهابية.

(٥) اتجاه الحفاظ على الوضع القائم في مواجهة الاتجاه إلى تغيير هذا الوضع وإقامة وضع جديد، وتمثل الولايات المتحدة وبعض حلفائها نموذجاً للقوى الساعية للحفاظ على الوضع الراهن أو تطويره باتجاه يتلاءم مع رؤيتها ومصالحها، في حين تعبر روسيا والصين وبعض القوى الصاعدة عن اتجاه الدعوة إلى الإصلاح والتغيير.

(٦) اتجاه المواجهة المباشرة بين الدول والفاعلين المسلحين من غير الدول الذين يسعون إلى تقويض أركان الدولة والسيطرة عليها. وفي هذا المجال، يلجأ كل طرف إلى تعبئة عناصر الدعم له على المستويين الدولي والإقليمي.

و - تباينت التفاعلات بين القوى الكبرى من حيث الحدة سواء في اتجاه الصراع أو التعاون، وبالتالي أخذت بعض التفاعلات الصراعية طابعاً حاداً، كما الحال بالنسبة إلى التفاعلات الأمريكية - الروسية، وبقدر أقل التفاعلات الروسية الأوروبية. وفي ذات الوقت اتسمت بعض التفاعلات التعاونية بمثل هذا الطابع من الحدة أو القوة، كما هو الحال بالنسبة إلى التفاعلات الروسية - الصينية، وتبقى التفاعلات المتوازنة من حيث حدتها بالنسبة إلى الصراع والتعاون لتشمل التفاعلات الأمريكية - الصينية، والتفاعلات الصينية - الأوروبية، والتفاعلات الأمريكية - اليابانية، والتفاعلات الأمريكية - الهندية، والهندية - الروسية، والهندية - الأوروبية. وفي هذا السياق، مثّلت التفاعلات الصراعية الأمريكية - الروسية، خاصة في ما يتعلق بالأزمة الأوكرانية الحدث الأبرز في سياق هذه التفاعلات، كما أنها شكلت محوراً للتفاعلات متعددة الأبعاد والمستويات، بين كل من الولايات المتحدة وروسيا وباقي الأطراف الدولية الفاعلة، حيث سعى كلا الطرفين إلى بناء تحالف دولي مساند له، فسعت الولايات المتحدة إلى جذب الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وغيرها من الدول الحليفة تقليدياً لها، وفي المقابل اتجهت روسيا إلى بناء التحالف المقابل والذي ضم الصين ومجموعة الدول القريبة إليها.

ز - حملت التفاعلات الروسية مع الصين وباقي دول البريكس، ومجموعة شنغهاي والقوى الإقليمية في نطاق الجوار الجغرافي الروسي، كمجموعة الدول المطلة على بحر قزوين، رسائل جديدة، باتجاه التأسيس لقواعد ونظم ومؤسسات بديلة لتلك القائمة، كما اتجهت إلى تقوية الروابط على مستوى دوائر حركة سياستها الخارجية، وهو ما لقي ترحيباً من جانب هذه القوى، وبخاصة أنه اقترن بتقديم روسيا لتنازلات بصدد العديد من القضايا التي كانت محلاً للخلاف في المراحل السابقة، وهو ما يؤكد توافر الرغبة والإرادة لدى موسكو للقيام بدور قيادي لإعادة تشكيل النظام الدولي.

ح - تعتبر الصين هي الرابح الأكبر من هذه التفاعلات، فالضغوط الغربية على روسيا أدت إلى تقديم موسكو لتنازلات مهمة سواء في ملف الطاقة وغيره. كما أن تراجع أسعار النفط حقق مصالح استراتيجية لها باعتبار الصين من أكبر مستوردي النفط. ومن الجديد بالذكر أن الولايات المتحدة أسهمت في زيادة قوة منافسها الحقيقي - الصين - من خلال سياستها تجاه روسيا، فقد ألحقت هذه السياسة أضراراً اقتصادية كبيرة بروسيا، إلا أنها أسهمت في تنامي قوة الصين، كما أنها ألحقت أضراراً بحليفها الرئيسي أوروبا. من ناحية أخرى، فإن الضغوط الأمريكية والغربية على روسيا

أدت إلى تقوية التحالفات الروسية مع القوى الدولية الكبرى والمتوسطة الأخرى، وهو ما يمكن أن يكون له تأثيره في تفاعلات القوة مستقبلاً.

٢ ـ تأثير التحول في علاقات القوة في الوطن العربي

يخلّف عادة التحول في علاقات القوة وتفاعلاتها نتائج تكون لها آثار عديدة في أقاليم العالم وذلك تبعاً لموضعها في سياق هذه التحولات. ومن ثم تتغير الأهمية النسبية لهذه الأقاليم، وتجرى عملية إعادة توزيع الموارد الاستراتيجية على مستوى الأقاليم والدول. هذا بالإضافة إلى إعادة بناء التحالفات الدولية والإقليمية وما ينتج منها من آثار، وصولاً إلى إعادة تشكيل السياسات على المستويات المختلفة. ومن ثم يمكن تحديد الآثار المترتبة على التحول في علاقات القوة وتفاعلاتها على المستوى العربي على النحو الآتي:

أ ـ تحتل البلدان العربية موضعاً مهماً في سياق تحولات القوة، وذلك بحكم ما يجمعها من علاقات وارتباطات استراتيجية بالولايات المتحدة خاصة في مجال النفط وأمن الطاقة وأمن المنطقة ككل، وبالتالي فإن التحول الأمريكي في نطاق علاقات القوة لا بد من أن يكون له تأثيره في الوطن العربي، فتحول الولايات المتحدة إلى منتج رئيسي للنفط كان له تداعياته على البلدان العربية المصدرة للنفط، خاصة مع انهيار أسعار النفط بدرجة ملحوظة. والواقع أن التحول الرئيسي في هذا المجال يتمثل بسعي الولايات المتحدة إلى أن تحل محل العربية السعودية في القيام بدور الموازن للسوق النفطي، من حيث الكميات المنتجة والأسعار، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثيره المباشر في توازن القوى العربي والإقليمي، وفي مجمل الأوضاع الاقتصادية والأمنية بالمنطقة.

من ناحية أخرى يتأثر الوطن العربي بطبيعة التفاعلات الأمريكية مع القوى الكبرى الأخرى، وهو الأمر الذي بقدر ما يخلق من فرص بفرض من تحديات. وواقعياً فإن مساحة المخاطر والتحديات الناتجة من ذلك تفوق الفرص لأن الطرف العربي لم يحسم أمره بشأن هذه الفرص، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقات مع روسيا والصين.

ب ـ إن موقع الوطن العربي في جنوب روسيا الاتحادية يجعله كذلك محلاً للتأثر بالممارسات المتعلقة بتحولات القوة الروسية، وبما تتعرض له موسكو من تأثيرات نتيجة ممارسات الأطراف الدولية الأخرى تجاهها، هذا بالإضافة إلى وجود عامل

مشترك بين روسيا والعرب يتمثل بإنتاج النفط والغاز، وهو بقدر ما يوجد من مساحة من المصالح المتعارضة بينهما، يوفر أيضاً مساحة من المصالح المشتركة؛ فانخفاض أسعار النفط ألحق أضراراً بالغة بالاقتصادين الروسي والعربي، وفي الوقت ذاته فإن كل طرف سيسعى إلى زيادة إنتاجه لتعويض النقص في عوائد النفط، كما يسعى إلى الحفاظ على حصته في السوق، ومن ثم تنشأ مساحة من المصالح المتعارضة. من ناحية أخرى فإن الضغوط الأمريكية والغربية التي تمارَس على روسيا نتيجة تطورات الأزمة الأوكرانية لها تأثيرها المحتمل في العلاقات العربية - الروسية. فهي قد تفتح مجالات للتعاون وتدعم مجالات قائمة نظراً إلى ازدياد حاجة الجانب الروسي إلى مزيد من التعاون والمساندة، وقد يكون لها تأثير سلبي إذا ما مارست الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضغوطاً على البلدان العربية، للمشاركة بشكل أو بآخر في هذه الضغوط، وعدم الاستجابة لمطالب موسكو لإضعاف تأثيرها أو تفريغها من محتواها.

وخلال عام ٢٠١٤ اتسم الموقف العربي بقدر واضح من الغموض تجاه أزمة العلاقات الروسية - الغربية بشأن أوكرانيا، وكذلك بشان أزمة انخفاض أسعار الطاقة، ففي شأن الأولى لم يكن هناك موقف عربي واضح، وبالنسبة إلى الثانية تمسكت البلدان العربية النفطية بعدم المساس بحصصها في الإنتاج تاركة الأمر لتطورات السوق، مفسرة موقفها بسببين: رغبتها في الحفاظ على حصتها في السوق الدولية، واعتقادها بأن أي خفض للإنتاج من جانب أوبيك لن يؤثر في الأسعار، لأن الدول المنتجة من خارج أوبيك وأهمها روسيا زادت إنتاجها، وستزيد أكثر هذا الإنتاج حال اتخاذ أي إجراء بخفضه. موسكو، من جانبها، التزمت الصمت في البداية تجاه الموقف العربي ثم انتقدته بعد ذلك، ولكنْ حدثت بعض التطورات في شباط/ فبراير ٢٠١٥، حيث أُعلن عن إجراء اتصالات بين روسيا والسعودية والإمارات والكويت في هذا الشأن، وإنما من دون إشارة إلى أي نتائج لتلك الاتصالات.

ج - التغير في نمط الموارد والإمكانات، واحتمال تراجع الأهمية النسبية للوطن العربي في السوق العالمي للطاقة، نتيجة إعادة رسم خريطة هذا السوق فضلاً عن استنزاف جزء لا يستهان به من الموارد نتيجة انخفاض الأسعار، والسعي الأمريكي إلى إبراز عدم القدرة العربية على التأثير في الأزمة، والعجز عن القيام بدور الموازن التقليدي للكميات والأسعار، وهو ما يؤدي إلى تراجع في مكانة البلدان العربية المنتجة للنفط.

د - لا تتوافق التحالفات الناتجة من هذه التغيرات مع المصالح العربية، إن لم تكن تلحق الأضرار بها. فانخفاض أسعار النفط والغاز والضغوط الغربية التي تعرضت لها روسيا، أدت إلى بناء تحالف صيني - روسي قوي وطويل الأمد خاصة في مجال إمدادات الطاقة، وهذا التحالف يعني أن روسيا ستقوم بدور المورد الرئيسي للطاقة إلى الصين، وأن هذا لا بد من أن يؤثر في حصص المورِّدين العرب في السوق الصيني بدرجة أو بأخرى، راهناً ومستقبلاً، وبخاصة أن هذا التحالف يأخذ - وفقاً للرئيس الروسي - صفة التحالف الاستراتيجي، حيث إنه يوفر لروسيا سوقاً كبيرة وطويلة الأمد للطاقة، ويوفر للصين مصدراً دائماً لتوفير احتياجاتها المتزايدة منها.

هـ - إن التحالفات الدولية الإقليمية الجديدة، أو التي في حيِّز التكوين ليست في مصلحة البلدان العربية، وذلك في ضوء ما يأتي:

(١) التعاون الروسي - التركي في مجال الطاقة لا يصب في نطاق المصالح العربية بل يزيد عناصر القوة التركية، ويعمّق الخلل في توازن القوى بين العرب وتركيا، ولا سيّما مع إعلان بوتين خلال زيارته لأنقرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، عن قيام روسيا ببناء مفاعل نووي جديد لتركيا للأغراض السلمية[١٢].

(٢) التوجه الأمريكي الراهن إلى بناء نمط من أنماط العلاقات التعاونية مع إيران يمكن أن يكون على حساب المصالح العربية؛ فالتسويات المحتملة للملف النووي الإيراني تشير إلى أن أي تنازلات يمكن أن يقدمها الجانب الأمريكي لإيران، من الأرجح أن تكون على حساب الأقطار العربية.

(٣) استمرار تمتع إسرائيل بعلاقات تحالف قوية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، رغم وجود بعض الاختلافات في وجهات النظر أحياناً، إلا أنه عادة ما يتم التغلب عليها وتجاوزها، هذا فضلاً عن استمرار علاقاتها القوية والمتنامية مع روسيا والصين والهند.

(٤) ومن ثم فإن الطرف العربي يبدو أنه الخاسر الوحيد في سياق التحالفات الدولية الإقليمية الجديدة، ويتعرض التحالف العربي - الأمريكي لضغوط وتوترات

---

(١٢) إرول مانيصالي، «سلبيات زيارة بوتين لتركيا وإيجابياتها،» الحياة (لندن)، ٣/ ١٢/ ٢٠١٤.

جمة؛ فقد استطاع الجانب الأمريكي إيجاد بدائل للحليف العربي، في حين أن الجانب العربي لم يستطع إيجاد بديل للحليف الأمريكي.

و ـ كان التحول في علاقات القوة على مستوى العلاقة بين الدول والفاعلين المسلحين من غير الدول لغير مصلحة البلدان العربية، وذلك في ضوء ما حدث في عام ٢٠١٤ في العراق وسورية واليمن، وتولي هؤلاء الفاعلين مهام الدولة، من خلال فرض السيطرة على مساحة معينة من الأرض، وقيامها بممارسة السلطة المباشرة على السكان، وامتد التأثير إلى لبنان. وتحقق ذلك من خلال ما قام به تنظيما داعش وجبهة النصرة في العراق وسورية، وما حققه الحوثيون «جماعة أنصار الله» في اليمن. والواقع أن إمكانية امتداد هذا التهديد إلى باقي البلدان العربية من الأمور التي لا يمكن استبعادها أو تجاهلها، وبخاصة أن هذا التطور ترتب عليه فتح مجالات أوسع نطاقاً للقوى الإقليمية والدولية للتأثير المباشر في الأوضاع في العديد من البلدان العربية، كما أنه حمّلها بأعباء جديدة، في سياق ما عُرف بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، والذي حصرته الولايات المتحدة والدول الغربية في تنظيم داعش وجبهة النصرة، متجاهلة بذلك منظمات أخرى لا تقل خطورة وعنفاً عن المنظمتين السابقتين، وهو ما أوجد مساحة من الخلاف في المجتمعات العربية بصدد هذا التحالف ونواياه وأهدافه الحقيقية. ومن التطورات المهمة في هذا الشأن تراجع دور السلطة الشرعية في اليمن أمام تقدم الحوثيين المتحالفين مع قوات الجيش الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح ما أدى إلى خروج الرئيس عبد ربه منصور هادي وأغلب أركان حكومته إلى خارج البلاد، وإلى بدء العمليات العسكرية التي شنّها التحالف العربي باسم عاصفة الحزم بقيادة العربية السعودية في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥ والذي اشترك فيها عدد من البلدان العربية وباكستان. وسيتم عرض هذه التطورات في الفصول الثالث والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر.

رابعاً: القوى الكبرى: التوجهات والأدوار

يُقصد بالتوجه (Orientation) الطابع العام والخصائص الأساسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً، أو هو الأسلوب الذي تُدرِك به النخبة الحاكمة العالم، ودور الدولة فيه، ويثير تحليل توجه السياسة الخارجية للدولة العديد من التساؤلات أهمها: ما هي الأهداف العامة للدولة واستراتيجيتها

على المستويين الإقليمي والعالمي؟ ولماذا تتبنى النخبة الحاكمة هذه الأهداف والاستراتيجيات؟ وكيف تتغير التوجهات عبر الزمن وما هي أسباب ذلك؟

وفي ما يتعلق بالدور (Role) يميز هلال وقرني بين إدراك الدور ويقصد به الأهداف العامة والتوجه والاستراتيجية، وأداء الدور، وهو السلوك المحدد لترجمة الأهداف والتوجهات والاستراتيجية عملياً[١٣].

وفي هذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء على التوجهات الرئيسية للقوى الدولية الكبرى وأدوارها خلال عام ٢٠١٤، وسنركز على كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي. أما في ما يتعلق بكل من الهند واليابان فيتم تناولهما في سياق تحليل القوى الأربع المُشار إليها، وسنعرض لكل منها على النحو الآتي:

١ - الولايات المتحدة: استمرار الارتباك وقصور التعامل مع الأزمات الإقليمية

يتلخص التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية كما تتناوله وثائقها الرسمية، في أن واشنطن هي الطرف المؤهل لقيادة العالم للتعامل مع التحديات التي تواجه البشرية، وذلك بحكم ما تحوزه من عناصر للقوة الاستراتيجية تتفوق به على سائر الدول الكبرى الأخرى. واستناداً إلى ما تحقق من نتائج إيجابية بفعل النظام الدولي الذي أدّت الولايات المتحدة دوراً محورياً في تأسيسه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي استفادت منه مختلف الدول بما فيها القوى الصاعدة.

وإذا كان هناك وضوح - من وجهة النظر الأمريكية بشأن هذا التوجه - فقد نشأ جدل في داخل أمريكا وخارجها حول قيام الولايات المتحدة بهذا الدور وأساليب تحقيقه. فإذا كانت واشنطن تتمتع برصيد كبير من عناصر القوة الاستراتيجية التي تجعلها تتصدر المشهد الدولي، إلا أن هناك حدوداً لها وهو ما اعترف به الرئيس الأمريكي أوباما في بيانه الملحق باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٥[١٤].

---

(١٣) علي الدين هلال وبهجت قرني، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١ _ ٢٧.

(١٤) انظر: «خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد،» <http://1.usa.gov/1KZM14R>.

انظر أيضاً: «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، شباط/ فبراير ٢٠١٥،» <http://1.usa.gov/1DMW8ET>.

ويمكن القول إن أداء الدور الأمريكي يقوم عملياً على أساسين:

أولهما، يتعلق بـ «مقاومة» الهبوط على سلم القوة، التي تتعرض لها منذ فترة، نتيجة لتراجع نسبي في عناصر قوتها من جانب، وتصاعد نسبي في عناصر قوة الأطراف الدولية الأخرى من جانب آخر، وذلك من خلال تعظيم عناصر القوة الاستراتيجية الأمريكية، خاصة في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية ونسبية مرتفعة كإنتاج النفط الصخري والصناعات التكنولوجية الفائقة القدرة، وتقليل الأعباء الملقاة على كاهلها عن طريق وضع القواعد والإجراءات الموضحة للشروط التي لا بد من توافرها للقيام بهذه المهام، ويدخل في هذا الإطار القواعد المنظمة للتدخل العسكري الأمريكي، والذي يُعد من أكثر المهام كلفة، وتقاسم الأعباء في بعض المجالات مع أطراف أخرى، أو تحميلها الأعباء بالكامل.

وثانيهما، إعاقة صعود القوى الأخرى المنافسة على قيادة العالم، ويدخل في هذا الإطار السعي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية والاستراتيجية لهذه القوى، من خلال افتعال الأزمات أو تصعيدها أو توظيفها لفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية عليها، واتباع سياسات لاحتوائها وعزلها، هذا بالإضافة إلى مخططات إثارة النزاعات في نطاق جوارها الجغرافي.

فإلى أي مدى استطاعت الولايات المتحدة تحقيق هذه الأهداف؟ أكد أوباما في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ عن تطورات اقتصادية إيجابية تصب في مقاومة الهبوط، كانخفاض معدلات البطالة من خلال إيجاد ١١ مليون فرصة عمل، وتحقيق معدلات أعلى للنمو، وارتفاع الصادرات، وانخفاض عجز الموازنة بمقدار الثلثين، إضافة إلى تقدم الولايات المتحدة في مجال إنتاج النفط واستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومكافحة تغير المناخ[١٥].

ولكن على الجانب الآخر فإن الحزب الجمهوري والعديد من المحللين الأمريكيين يشككون في الإنجازات الاقتصادية التي يرددها أوباما وأن الاقتصاد الأمريكي قد خرج من حالة الركود، مشيرين إلى أنه لم يتعافَ بشكل حقيقي، وأنه يحتاج إلى مزيد من المثابرة والعمل[١٦].

---

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) الشرق الأوسط، ٢٢/ ١/ ٢٠١٥.

وبخصوص إعاقة صعود المنافسين، تركز الاستراتيجية الأمريكية على روسيا وإن كانت لا تدع الصين بدليل موقفها تجاه مشاكلها مع جيرانها في بحر الصين الشرقي والجنوبي، وتأييدها المعنوي للتظاهرات التي شهدتها هونغ كونغ، وإثارتها بشكل منتظم لقضية التبت، ودعمها لتايوان. إلا أنه من الواضح أن الرئيس أوباما يولي روسيا اهتماماً واضحاً، ولا سيّما بعد التطورات التي شهدتها الأزمة الأوكرانية. وفي هذا الشأن يقول في خطابه عن حالة الاتحاد ٢٠١٥:

«إننا ندافع عن المبدأ الذي يقول إنه لا يمكن للقوى الكبرى التعرض للدول الصغيرة، إذ نعارض العدوان الروسي، وندعم الديمقراطية في أوكرانيا، ونطمئن حلفاءنا في الحلف الأطلسي، والعام الماضي فيما كنا ننجز العمل الصعب القاضي بفرض عقوبات مع حلفائنا، اقترح البعض بأن عدوان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يشكل دليلاً لافتاً على الاستراتيجية والقوة، واليوم، الولايات المتحدة هي التي تقف قوية ومتحدة مع حلفائها، فيما روسيا معزولة واقتصادها متهالك»[١٧].

وكرد فعل، رفض وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ادعاء أوباما بعزلة روسيا، مؤكداً أن الإدارة الأمريكية لطالما حاولت فرض إرادتها على الآخرين دون جدوى، مشيراً إلى أن هذه المحاولات لن تحقق النتيجة المطلوبة، وأن الرئيس بوتين أكد أن روسيا لن تتبع طريق الانعزال. وأضاف أإن ما قاله أوباما حول أن الولايات المتحدة تعتبر نفسها القوة الرقم ١ في العالم أمر يتنافى مع الواقع الذي نعيشه، فضلاً عن أنها لا تستطيع تحقيق ذلك، وهو ما تؤكده محاولات تشكيل التحالفات والائتلافات مع الآخرين في غرب أوروبا، خاصة أنها سبق أن لجأت إلى طلب الدعم من موسكو مثلما فعلت في مسألة تصفية الأسلحة الكيماوية السورية وتحقيق التقدم في ملف البرنامج النووي الإيراني. وأشار إلى أن أحداً لا يستطيع عزل روسيا، مؤكداً اتساع نطاق اتصالاتها وتحالفاتها وتعاونها مع دول مجموعة «البريكس»، ودول مجموعة «شنغهاي»، إلى جانب دول الاتحاد الأوروآسيوي[١٨].

كما انتقد عدد من قيادات الحزب الجمهوري السياسة الخارجية لأوباما. فقال السيناتور جون ماكين الذي يرأس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ أن بعض ما

(١٧) انظر: «خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد،» و«استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، شباط/ فبراير ٢٠١٥».

(١٨) الشرق الأوسط، ٢٢/ ١/ ٢٠١٥.

يذكره الرئيس على أنه إنجازات هو أمر مثير للسخرية، فتنظيم داعش يحقق المزيد من التقدم والنفوذ بينما لا توجد للولايات المتحدة استراتيجية واضحة لتحقيق هزيمة فعلية للتنظيمات الإرهابية[١٩].

وأعلن رئيس مجلس النواب دون بوينر اعتراضه على سياسات أوباما في ما يتعلق بمواجهة ما سماه «الإسلام المتطرف»، وطموحات إيران النووية، وقال: الرئيس أوباما يتوقع منا أن نقف مكتوفي الأيدي ولا نفعل شيئاً بينما يقوم بإبرام صفقة سيئة مع إيران، ولدي كلمتان فقط للرد عليه (بالطبع لا)[٢٠].

وشارك في النقد أيضاً أنتوني كوردسمان الباحث الرئيسي في المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والدولية، والذي نشر تحليلاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ متهماً ما ورد في خطاب الاتحاد بشأن القضايا الاستراتيجية بأنه مجرد شعارات عامة وعبارات فضفاضة تخلو من أي مضمون حقيقي أو برامج عمل محددة. وعلى سبيل المثال - وفقاً لكوردسمان - فإن الرئيس أوباما قرر الانسحاب من أفغانستان عند نهاية ٢٠١٦، دون القيام بأي تقييم جدي للمخاطر الناتجة من ذلك، ودون تقديم خطة عملية واضحة للفترة الحاسمة بين عام ٢٠١٥ ونهاية عام ٢٠١٦. وبالنسبة إلى أوكرانيا، فإن إدارته فشلت في تحديد ووضع استراتيجية واضحة للتعامل مع روسيا، سواء بالنسبة إلى تقوية الناتو، أو إعادة تقييم الوجود الأمريكي ومستويات القوات في أوروبا. وعن سياسة الإدارة المعلنة بشأن إعادة التوازن والتوجه إلى آسيا، فإنها لم تفعل شيئاً، إذ إنه من غير الواضح كيف سيتم تغيير مستويات القوة الأمريكية في آسيا، فكم عدد الطائرات والسفن التي ستنتقل من حلف الأطلسي إلى المهام الآسيوية؟ وما هي التغيرات التي ستطرأ على الميزانية؟ وما هي البرامج التي ستستمر وتلك التي ستلغى نتيجة لذلك؟ وبالنسبة إلى الإرهاب فإن الإدارة لم تعلن بشكل موثق ودقيق عن طبيعة التهديدات النابعة من هذا المصدر وحجمها.

ثم يطرح كوردسمان نقداً للسياسات الأمريكية خلال عام ٢٠١٤ تجاه البلدان العربية كان جوهره غياب استراتيجية واضحة سواء تجاه داعش والتنظيمات المماثلة في العراق وسورية أو تجاه التداعيات السياسية المترتبة على الوصول إلى اتفاق بشأن

(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه.

البرنامج النووي الإيراني وخاصة في ضوء ازدياد الدور العسكري الإيراني في العراق ضد داعش. وبالنسبة إلى اليمن، خسرت الولايات المتحدة الحرب المحدودة التي شاركت فيها رغم الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة إلى المصالح الأمريكية[٢١].

ومن الواضح، أن هذه الانتقادات لها ما يبررها، فعلى الصعيد العملي واجهت الولايات المتحدة مواقف صعبة خلال عام ٢٠١٤، تمثلت بالأزمة الأوكرانية، وتوسع نفوذ «داعش»، والمفاوضات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، ورغم ما بذلته واشنطن من جهود بشأن الملفات الثلاث إلا أنها لم تستطع تحقيق نتائج ملموسة أو حاسمة في أي منها.

فعلى صعيد الأزمة الأوكرانية، يمكننا القول إن إدارة أوباما رأت فيها فرصة يمكن اقتناصها، وتوظيفها لاستعادة قدر من التماسك السياسي الداخلي، وإثبات قيادتها للقوى الغربية، وذلك من خلال استعادة أجواء الحرب الباردة والمبالغة في تضخيم الخطر الروسي، وتعبئة الرأي العام الأمريكي خلف الرئيس للتعامل مع هذا الخطر المفترض، ولجأت من أجل ذلك إلى شتى وسائل التصعيد، وأبرزها سياسة العقوبات ومحاولة عزل روسيا عن المجتمع الدولي، فضلاً عن أداة الحرب الإعلامية والنفسية الرامية إلى إضعاف شعبية الرئيس الروسي، والتأثير في الأوضاع الداخلية في روسيا. وقد أدى هذا إلى إفساد العلاقة مع روسيا وإلى اتجاه روسيا إلى تدعيم علاقاتها مع الصين لتصل إلى مستوى قريب من التحالف الاستراتيجي، وهو الأمر الذي كانت تريد واشنطن تجنب حدوثه، كما أن منظومة السياسات التي اتبعتها تجاه روسيا وإن ألحقت بها أضراراً اقتصادية ملموسة، إلا أنها لم تؤد إلى أي تراجع عن مواقفها المبدئية المعلنة، خاصة في ما يتعلق بشبه جزيرة القرم التي عادت إلى السيادة الروسية، كما أن قدرة حلفاء الولايات المتحدة على تحمل تكلفة هذه السياسات محدودة، وخاصة أنها تُلحق بهم أضراراً اقتصادية مباشرة[٢٢].

وبالنسبة إلى المواجهة مع تنظيم «الدولة الإسلامية» ـ داعش ـ، فقد أدى إصرار الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على اقتصار مهام التحالف على تنظيم الدولة

---

(٢١) Anthony H. Cordesman, «All Spin and No Substance: The Need for a Meaningful Obama Strategy,» 21 January 2015, <http://bit.ly/1wqlrEp>.

(٢٢) «أهم أحداث الساحة الدولية ٢٠١٤: نهاية الهيمنة الأمريكية،» موقع روسيا اليوم، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1FEjcq4>.

وجبهة النصرة، واستبعاد تنظيمات أخرى لا تقل خطراً عن هذين التنظيمين من دائرة عمل التحالف إلى ارتياب من بعض البلدان العربية. أما الهزائم التي لحقت بداعش وإخراجه من بعض المناطق التي سيطر عليها وأهمها مدينة تكريت خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠١٥، فقد رجع الدور الرئيسي في تحقيقها إلى قوات الجيش العراقي والحشد الشعبي مدعوماً من إيران بشكل مباشر.

أما بالنسبة إلى المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني، فقد حرصت الإدارة الأمريكية على استمرارها رغم الانتقادات المتزايدة من جانب الأغلبية الجمهورية في الكونغرس ورغم التحريض المباشر لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ضد الإدارة في خطابه أمام الكونغرس في ٣ آذار/ مارس. وأسفرت هذه المفاوضات عن الوصول إلى اتفاق إطاري وقعته الدول الستة وإيران في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٥ أعلن بعدها كل طرف أن الاتفاق قد حقق مطالبه الأساسية وأعلنت إسرائيل في اليوم التالي معارضتها له مشيرة إلى أنه «يهدد بقاء إسرائيل».

من ناحية أخرى، تبنت بعض المراكز البحثية موقفاً مؤيداً للرئيس أوباما مثل مركز ستراتفور الذي نشر رئيسه جورج فريدمان تقريراً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ ذكر فيه أن الولايات المتحدة قوية جداً بالفعل، فإنها منذ حرب كوسوفو ١٩٩٩ هي الفاعل الرئيسي في التدخلات العسكرية والمستخدم الأول للقوة العسكرية، لكنها ليست قادرة على فعل كل شيء، وأنه كما توجد حدود على هذه القوة، فإنه أيضاً توجد نتائج غير متوقعة أو غير مرغوبة لاستخدامها، كما حدث في العراق وأفغانستان. وأشار إلى أن الولايات المتحدة ظلت في حروب منذ عام ٢٠٠١، وهي حروب غير تقليدية ولا توجد نهاية واضحة لها، فالعدو ليس قوة تقليدية يمكن هزيمتها بهجوم مباشر بل شبكة فضفاضة، تمثل جزءاً لا يتجزأ من السكان المدنيين ومن الصعب تمييزها منهم. وإلى جانب هذه الحروب، أضيف الصراع في أوكرانيا وتمدد نفوذ داعش.

ويضيف فريدمان أن الرئيس أوباما سعى إلى إيجاد مبدأ مختلف للعمليات العسكرية الأمريكية يتضمن مجموعة من القواعد المنظمة للتدخل، وهي: ارتفاع الصراع إلى النقطة التي تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية، والبدء بالخيارات غير العسكرية، فإذا ثبت فشلها يكون اللجوء إلى البدائل العسكرية المحدودة وغير ذلك من بدائل، والعمل في إطار تحالف دولي يشارك فيه الحلفاء الإقليميون، وتقدم فيه واشنطن المساعدة العسكرية المحدودة مثل الضربات الجوية وذلك دون تحمل العبء الرئيسي، واستعداد

الولايات المتحدة لأن تصبح قوة التدخل العسكري الرئيسة في الحالات التي تبدو فيها التهديدات الموجهة إلى المصالح الأمريكية هائلة ومباشرة[٢٣].

٢ - روسيا الاتحادية: تعزيز المواقع ومواجهة استنزاف الموارد

يدور التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية الروسية حول رفض النظام الأحادي القطبية الذي تهيمن على تفاعلاته الولايات المتحدة، وضرورة إقامة نظام دولي جديد يقوم على التعددية القطبية للحيلولة دون نشوب نزاعات جديدة. وقد دعا إلى ذلك الرئيس بوتين في مناسبات عديدة خلال عام ٢٠١٤ كان منها في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر في مدينة سوتشي خلال اجتماع نادي « فالداي» الدولي للحوار، والذي ألقى فيه بالمسؤولية عن المشكلات الدولية الراهنة على الولايات المتحدة التي أدت سياستها إلى انهيار نظام الأمن العالمي، بالإضافة إلى سلسلة من «الانقلابات»، في دول الشرق الأوسط وأوكرانيا.

خبراء السياسة الخارجية الروس أكدوا بدورهم تَوجُّه الرئيس بوتين، إذ يقول ديمتري ترينين إن الفارق ما بين خطاب بوتين في ٢٠٠٧ وخطابه في ٢٠١٤ هو أن الأول اكتفى فيه بتسجيل الاحتجاج على السياسات الأمريكية، أما في الثاني، فقد تجاوز ذلك وعدّد ما تقوم به موسكو للوقوف ضد هذه السياسات. يتمثل جوهر موقف الرئيس الروسي برفض «العالم أحادي القطبية»، كونه لا يأخذ المصالح الروسية في الحسبان، وأن موسكو سوف تدافع عن مصالحها بشأن المسائل الرئيسة المهمة لها، دون تطلع من جانبها إلى الهيمنة والتحكم في الآخرين. أما المحلل السياسي ديمتري بابيتش فقد أشار إلى أن رسالة بوتين تؤكد أنه لم يعد بمقدور روسيا التجاوز عن أخطاء الغرب كما فعلت في حقبة التسعينيات[٢٤].

وفي الاتجاه نفسه، يؤكد فيودور لوكيانوف، رئيس هيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاعية الروسية، هذا المعنى مشيراً إلى أن بوتين لا يكتفي بمناقشة السياسة الأمريكية وانتقادها، وإنما يعمل منهجياً على دحض الدور الذي تقوم به. وزاد من جاذبية الطرح الروسي تأكيد بوتين المستمر أن موسكو لا ترغب «بأية هيمنة كونية، ولن تعمل

(٢٣) George Friedman, «Principle, Rigor and Execution Matter in U.S. Foreign Policy,» Stratfor (28 October 2014), <http://bit.ly/1G0CKJT>.

(٢٤) ليتوفكين وسوركوف، «بوتين يقترح بناء نظام عالمي جديد».

على بناء العالم وفق مقاسها، ولن تشارك في سباقات من أجل العظمة»[٢٥]. الولايات المتحدة، من جانبها، رفضت هذا التوجه معتبرة إياه تهديداً لمصالحها الاستراتيجية، وسعت إلى استنزاف موارد القوة الروسية، كما فعلت مع الاتحاد السوفياتي السابق، وإن اختلفت الأساليب والسياسات.

وفرض هذا الوضع على روسيا أن تتبنى سياسة تقوم على تعزيز مواقعها الاستراتيجية، والتصدي لمحاولات استنزاف مواردها. لقد واجهت روسيا خلال عام ٢٠١٤ ضغوطاً شديدة، نتيجة لتطورات الأوضاع في أوكرانيا وفي سوق الطاقة، وتوظيف الولايات المتحدة لها، وذلك من خلال استنساخ حرب باردة جديدة وإقامة تحالف غربي بهدف إعاقة الصعود الروسي، وتأكيد قيادة واشنطن للعالم الغربي. كان على السياسة الخارجية الروسية أن تتعامل مع هذه التطورات على النحو الذي يعزز المواقع التي حققتها ويحافظ على مرتكزات عناصر قوتها الاستراتيجية.

بدأت هذه التطورات، بتأييد الولايات المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠١٤ عملية لإطاحة السلطة الشرعية في أوكرانيا، ما فجر الأوضاع فيها ودفع سكان منطقة القرم إلى التوجّه إلى روسيا بطلب الحماية، وهو ما استجابت له موسكو، فتوالت الإجراءات السياسية التي عادت بموجبها شبه جزيرة القرم إلى روسيا[*]. ودفع ذلك رافضي السلطة الموالية للغرب في أوكرانيا، في منطقة الدونباس إلى إعلان جمهوريتين شعبيتين، تتطلعان إلى توثيق العرى التي تربط الروس المقيمين في أوكرانيا بأشقائهم وأقربائهم في روسيا، وهو ما ساندته موسكو وقدمت لهم المساعدات العسكرية والإنسانية. فاجأ هذا الموقف الروسي الإدارة الأمريكية التي سارعت إلى التنديد بما أسمته العدوان الروسي، وانضم إليها في ذلك الاتحاد الأوروبي، وتوالت ردود الأفعال الأمريكية والأوروبية باتجاه التصعيد الذي أخذ شكل فرض حزم من العقوبات الاقتصادية، ووقف التعاون في مجالات عديدة واتخاذ الإجراءات الرامية إلى عزل روسيا.

وفي هذا الشأن، كتب هاس - من منظور المصالح الأمريكية - أن موقف بوتين يمكن فهمه في ضوء حلمه في استعادة نفوذ الاتحاد السوفياتي، وأن الولايات المتحدة

---

(٢٥) فيودور لوكيانوف، «روسيا وقواعد اللعبة الدولية،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1wScRFw>.

(*) كانت شبه جزيرة القرم جزءاً من الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٥٣ حينما ضمها الزعيم الروسي خروشوف إلى أوكرانيا كمجاملة منه لوطنه (المحرر).

تتحمل جانباً من المسؤولية بسبب عدم تشجيعها للخيارات الأكثر إيجابية من وجهة نظره. ومع أنه، أوصى بالاستمرار في تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لأوكرانيا، وتقوية الناتو، واستمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، إلا أنه رأى ضرورة منح روسيا مخرجاً دبلوماسياً، مثل تأكيد عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي الآن ومستقبلاً، أو أنها لن تدخل في روابط حصرية مع الاتحاد الأوروبي(٢٦).

تعاملت روسيا، من جانبها، مع هذه التطورات بما يحمي حقوقها ومصالحها. ومن تحليل الحركة الروسية، يمكن القول إنها نشطت في ثلاثة توجهات استراتيجية:

أ ـ التوجه تجاه الدول الأوروبية

في ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية المفروضة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قامت موسكو بفرض عقوبات روسية على الدول الأوروبية تتمثل بمنع صادرات هذه الدول من الوصول إلى الأسواق الروسية، والالتفاف حول العقوبات الغربية وتفريغها من مضمونها. ويأتي في هذا السياق على سبيل المثال توقيع المصرف المركزي في كل من الصين وروسيا اتفاقيات بشأن الدفع بالعملتين الروسية والصينية ـ وليس الدولار الأمريكي ـ في المبادلات التجارية بينهما بما يعادل ٢٥ مليار دولار. ويؤدي هذا الاتفاق إلى تقليل حاجة الدولتين إلى الدولار، ما يقلل الطلب عليه، وتزداد أهمية هذا الاتفاق إذا اعتُبر سابقة تحتذي به روسيا في علاقاتها التجارية مع دول أخرى(٢٧).

وبالنسبة إلى استخدام أوراق الضغط الروسية على دول غرب أوروبا التي تعتمد على الغاز الروسي كمصدر للطاقة، أعلن بوتين إلغاء مشروع خطّ أنابيب «التيّار الجنوبيّ»، الذي كان من المفترض أن ينقل الغاز الروسيّ إلى أوروبا عبر قناة تمرّ تحت البحر الأسود إلى بلغاريا ثمّ النمسا، على أن يتخذ مساراً جديداً يمر عبر تركيا. وكان مما ساعد موسكو على اتخاذ هذا القرار العراقيل التي وضعتها المفوضية الأوروبية بالنسبة إلى المشروع، وإصرارها على عدم خضوع عمليتي إنتاج الغاز ونقله لسيطرة الطرف نفسه.

---

(٢٦) Haass, «The Unraveling: How to Respond to a Disordered World,» pp. 78-79.

(٢٧) أندريه إلياشينكو، «قمة «آبيك» وتعزيز العلاقات بين روسيا والصين،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1sr3Ahf>.

وبالنسبة إلى تماسك التحالف الغربي ووحدته، سعت الدبلوماسية الروسية إلى إضعافه واختراق بعض جوانبه، وذلك بالإشارة إلى حقيقة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وأن الإضرار بالاقتصاد الروسي سوف يؤثر سلباً في الاقتصادات الأوروبية التي ترتبط مع روسيا بعلاقات اقتصادية كبيرة.

ويبدو أن صناع القرار الأوروبي ـ الأمريكي لا يريدون أن تضخ روسيا الغاز إلى أوروبا بعيداً من أوكرانيا. وعلق على ذلك رئيس شركة غازبروم الروسية بأن روسيا سوف تزود أوكرانيا فقط باحتياجاتها وتكف عن ضخ الغاز إلى أوروبا من خلالها بحيث يحصل الأوروبيون على الغاز الروسي من خلال تركيا[٢٨].

ب ـ التوجه لبناء موقف دولي مواتٍ

وبالنسبة إلى الجهود الأمريكية لفرض العزلة على موسكو، كثفت الدبلوماسية الروسية من جهودها في نطاق المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، كمجموعة البريكس ومجموعة العشرين، ومؤتمر التفاعل وبناء تدابير الثقة في آسيا، ومنتدى آسيا المحيط الهادئ (آبيك)، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وقمة مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين، هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقية الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وبالنسبة إلى تطوير موقف دولي مؤيد لوجهة النظر الروسية، بذلت موسكو جهوداً متعددة في مجال توطيد أسس التعاون القائمة بالفعل بينها وبين الدول الأخرى، التي تتلاقى معها في الرؤية بالنسبة إلى ضرورة تطوير النظام الدولي باتجاه النظام المتعدد الأقطاب، والتي توجد معها أرضية مشتركة من المصالح.

واتجهت هذه الجهود نحو إحداث نوع من التغير في بنية النظام الدولي القائم، من خلال إيجاد بعض المؤسسات الاقتصادية الموازية، وتوسيع مجالات التعاون بما يساعد الشركات الروسية على الدخول إلى أسواق جديدة ربما تكون بديلة للسوق الأوروبي، كما حدث في قمة البريكس بالبرازيل حيث تم إنشاء بنك جديد للتنمية وصندوق مماثل لصندوق النقد الدولي، كما تم توقيع وثائق أخرى، مثل التعاون على قروض الصادرات، وتأمين قروض صادرات دول البريكس. وشهدت هذه القمة أيضاً توقيع خطة عمل

(٢٨) «روسيا تغير الاستراتيجية في سوق الغاز،» موقع صوت روسيا، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1vFXyBR>.

للتعاون التجاري والاقتصادي بين روسيا والبرازيل، واتفق الطرفان على العمل لزيادة التبادل التجاري بينهما لكي يصل إلى ١٠ مليارات دولار في الأجل المتوسط، ما سيسمح للشركات الروسية، بالاندماج بسرعة في الاقتصاد البرازيلي من خلال مشاريع مشتركة في قطاع النفط والغاز[٢٩]. وفي السياق نفسه، يمثل إعلان أستراخان لقمة الدول المطلة على بحر قزوين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والإعلان الذي وقعته هذه الدول، فرصة ذهبية لروسيا في تحصين الحديقة الخلفية للجغرافيا السياسية الروسية في ظل تصاعد أزمتها مع الغرب.

وفي هذا السياق، اتجهت موسكو إلى تعميق صلات التعاون مع دولتي الجوار إيران وتركيا. اتسمت التفاعلات الروسية - الإيرانية بقوتها المعهودة سواء في المجال النووي أو العسكري، كما حدث تطور مهم على المستوى الجيوبوليتيكي، حيث حققت القمة الرابعة للدول المطلة على بحر قزوين في مدينة أستراخان الروسية اختراقاً طال انتظاره على مدار العشرين عاماً الماضية، وذلك بتبني رؤساء الدول الساحلية الخمس - روسيا وإيران وكازاخستان وآذربيجان وتركمانستان - إعلاناً سياسياً يضع النقاط الأساسية لتفاهمات مبدئية حول وضع بحر قزوين القانوني تنهي الجدل السابق حوله، على أن يتم التوقيع على ميثاق نهائي بين هذه الدول في قمة قادمة تُعقد في كازاخستان، وتضمَّن الإعلان الاتفاق على مبادئ التقاسم للثروات الطبيعية والبيولوجية لبحر قزوين، وعدم السماح بوجود قوة عسكرية لدول من غير الدول الخمس المطلة على الحوض.

وبالنسبة إلى إيران يمكن أن يؤدي التقارب الروسي - الإيراني الذي تُوِّج في أستراخان باللقاء الثالث عام ٢٠١٤ بين بوتين وروحاني، إلى قيام محور روسي - إيراني تواجه به الدولتان لهيب الجغرافيا الشرق أوسطية بتضاريسها الجيوسياسية المتحركة عبر سورية والعراق واليمن بما لها من الارتدادات القوية على الجغرافيا الأوراسية الكبرى[٣٠].

وفي هذا السياق، زار وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو طهران في الفترة من ١٩ - ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم فيها التوقيع على مذكرة تفاهمٍ لتعزيز التعاون

---

(٢٩) روسان، «ماذا حققت روسيا في قمة البريكس؟».

(٣٠) «قمة البحر الحصين،» موقع روسيا اليوم، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

العسكري والدفاعي الثنائي مع نظيره الإيراني حسين دهقان، وهي الزيارة الأولى لوزير دفاع روسي لطهران منذ عام ٢٠٠٢. وتنص المذكرة على توسيع التعاون العسكري بين البلدين في مجال التدريب، وتنظيم مناورات مشتركة، ودعم الأمن الإقليمي والدولي، ومكافحة الإرهاب والتطرف والميول الانفصالية. وأشارت مصادر إيرانية إلى أنه تم توقيع عقود موازية لتسليم إيران بطاريات اس-٣٠٠ والتي كانت روسيا قد امتنعت عن تسليمها من قبل، وطائرات روسية حديثة من طراز سوخوي ٣٠، إضافة إلى تحديث مقاتلات «ميغ - ٢٩» و«سوخوي - ٢٤». وتبدو أهمية هذه الزيارة في تعرُّض الدولتين لضغوط غربية وعقوبات اقتصادية؛ إيران بسبب برنامجها النووي، وروسيا بسبب الأزمة الأوكرانية[٣١].

وبالنسبة إلى تركيا، شهدت العلاقات الروسية - التركية تطورات هامة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي لأنقرة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ والتي ركزت على الجوانب المتعلقة بالتعاون في مجال الطاقة وزيادة حجم المبادلات التجارية، وبخاصة أن تركيا هي ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي بعد ألمانيا، وذلك على الرغم من وجود خلافات سياسية بين الجانبين بشأن الأزمتين السورية والأوكرانية.

وفي هذا الشأن، أعلن بوتين عن خفض أسعار الغاز المصدر لتركيا بنسبة ٦ بالمئة، وتوفير كل احتياجاتها منه، وتحويلها إلى نقطة ممر لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما سيؤدي إلى حصولها على عائدات مباشرة من ذلك. كما أعلن بوتين عن التزام روسيا بإنجاز المفاعل النووي التركي في موعده، وتم الاتفاق على زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين لتصل إلى مئة مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٣، وذلك في إطار سعي روسيا إلى إيجاد مصادر بديلة لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية في مواجهة العقوبات الأوروبية[٣٢].

ج - تعزيز الاتجاه شرقاً

شهد العام ٢٠١٤ تبلوُر توجه السياسة الخارجية الروسية نحو آسيا وهو الأمر الذي أعلن عنه بوتين في خطابه أمام قمة منتدى آسيا - المحيط الهادئ للأعمال - آيبك، في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، حيث قال «إنه ينبغي على روسيا وبلدان

---

(٣١) الحياة، ٢٢/ ١/ ٢٠١٥.

(٣٢) ماتيصالي، «سلبيات زيارة بوتين لتركيا وإيجابياتها».

آسيا - المحيط الهادئ الاستفادة من إمكانات التعاون بما فيه مصلحة متبادلة للجميع»، مضيفاً «أن روسيا، بوصفها جزءاً من إقليم آسيا - المحيط الهادئ، ملزمة بالإفادة من الميزات التنافسية التي يتيحها هذا المركز النامي باطراد للقوة الاقتصادية والتكنولوجية والاستثمارية، وأن تطوير سيبيريا والشرق الأقصى يتيح فرصة نادرة لدول هذا الإقليم القوي، عبر إمكانية الاستخدام الفاعل للآفاق التي تتفتح هنا وتعزيز إمكاناتها بصورة أكبر».

وقد وصف بوتين التعاون مع بلدان آسيا - المحيط الهادئ بالاستراتيجي وبأن له الأولوية بالنسبة إلى السياسة الروسية. ووفقاً له، فإن روسيا قامت بعدة خطوات لتطوير التعاون مع دول الإقليم، بما في ذلك زيادة حصة آبيك في تجارتها الخارجية، من الحصة الحالية البالغة ٢٥ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة. كما أكد مساندة روسيا فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة لدول آسيا - المحيط الهادئ، وأنها تأمل في التفاعل بينها وبين الاتحاد الأوراسي الاقتصادي. وفي هذا الشأن، قال الرئيس: «نعتقد أن من أهم إنجازات رئاسة الصين (لآبيك) تنسيق خطوات ملموسة لمستقبل إنشاء منطقة التجارة الحرة لبلدان آسيا - المحيط الهادئ»، وأضاف «وبالطبع، ينبغي لمنطقة التجارة الحرة لدول آسيا - المحيط الهادئ أن تتعاون مع الاتحادات الاقتصادية الإقليمية الكبرى»[٣٣].

وفي هذا الاتجاه، نشطت الدبلوماسية الروسية على مستوى منظمة شنغهاي للتعاون، والتي أعلن وزير الخارجية الروسي أنها أصبحت منظمة ذات نفوذ، وعاملاً قوياً في النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، مؤكداً أن الرئاسة الروسية للمنظمة التي ستبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ستركز على رفع فعالية المنظمة في الوضع الدولي المعقد حالياً، وتوحيد الجهود من أجل الرد بشكل مناسب على ما يجري في المنطقة والعالم، وأن نجاح هذه المنظمة وتمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة دفع دولاً جديدة مثل الهند وباكستان وإيران إلى طلب عضويتها[٣٤].

وبالنسبة إلى إنشاء منظمات دولية جديدة تتسق مع الرؤية الروسية، قامت موسكو بطرح فكرة إنشاء اتحاد أوراسيا الاقتصادي، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية تأسيس الاتحاد في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤ بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا، والتي دخلت حيز

---

(٣٣) أوليغ كونيوخوف، «بوتين في بكين يعرض نهج روسيا الشرقي،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1oEF157>.

(٣٤) روسيا اليوم، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

التنفيذ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، وتلتزم الدول الثلاث بموجب الاتفاقية بضمان حرية حركة البضائع والخدمات ورأس المال والقوة العاملة فيما بينها، وأيضاً بتنسيق سياساتها في القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل الطاقة والصناعة والزراعة والنقل. ويطرح دعاة هذا التجمع فكرة الارتباط وإقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي، وإنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحادين، وأن المنطقة الوليدة تمثل شريكاً أفضل للاتحاد الأوروبي من أمريكا.

وبالنسبة إلى الصين، سعت روسيا إلى بناء تحالف استراتيجي معها يستند إلى قاعدة من المصالح والمنافع المتبادلة ومصادر التهديد المشتركة. ولعل أبرز نموذج لهذه المصالح هو توقيع الاتفاق بين البلدين لبيع الغاز الروسي إلى الصين على مدى ثلاثين عاماً، وذلك بقيمة تصل إلى ٤٠٠ مليار دولار في أيار/ مايو ٢٠١٤[٣٥]. من مظاهر هذا التوافق أيضاً رفض الصين الالتزام بتنفيذ العقوبات المفروضة على روسيا، وإعلان الرئيس الروسي في حضور الرئيس الصيني تصدي البلدين للعقوبات الغربية، وترتب على هذه التفاعلات - كما ورد سلفاً - أنه إذا كانت العقوبات المفروضة على روسيا قد تسببت في الإضرار باقتصادها، فقد كان من شأنها إعطاء دفعة للاقتصاد الصيني الذي يمثل المنافس الأول للاقتصاد الأمريكي.

ولم يقتصر الاهتمام الروسي على الصين بل شمل كذلك اليابان، بعدما تلقت موسكو إشارات من طوكيو بأنها تعرضت لضغوط أمريكية لفرض العقوبات على روسيا، ومن ثم كان لقاء بوتين ورئيس الوزراء الياباني تشانزو آبي على هامش أعمال قمة آبيك في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، والذي أعلن بعده أن زيارة بوتين إلى بلاده ستجري في عام ٢٠١٥، وأعلن وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا بعد ذلك بيومين أن الحوار السياسي مع روسيا مهم جداً لليابان[٣٦].

ولكن التطور الهام في سياق التفاعلات الروسية - اليابانية والذي يمكن أن يحدث اختراقاً روسياً مهماً على المستوى الاستراتيجي، يدور في نطاق الغاز حيث اقترحت طوكيو بناء خط غاز يصل إلى اليابان، وقال رئيس شركة «غازبروم» (Gazprom) اليكسي ميلر بهذا الخصوص إن الشركة تدرس هذا الاقتراح، وإنها على استعداد للمشاركة في

(٣٥) إلباشنكو، «قمة «آبيك» وتعزيز العلاقات بين روسيا والصين».

(٣٦) «رئيس وزراء اليابان: زيارة بوتين إلى طوكيو ستجري في «أفضل وقت» العام المقبل،» تقرير لوكالة نوفوستي، موقع روسيا اليوم، <http://bit.ly/18uiAt2>.

توزيع الغاز وفي تنمية قطاع الطاقة الكهربائية. وتجدر الإشارة إلى أن اليابان زادت استيرادها من الغاز بشكل حاد بعد توقف عمل المحطات النووية لإنتاج الكهرباء في «فوكوشيما ـ ١» بعد الزلزال الكبير عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٣ اشترت اليابان كميات من الغاز بمبلغ قدره ٧٠ مليار دولار(٣٧).

د ـ توسيع التعاون مع البلدان العربية

شهد العام ٢٠١٤ توسعاً في التعاملات الروسية ـ العربية على المستويين الجماعي والثنائي. ففي ما يتعلق بالمستوى الجماعي، فقد انعقدت الدورة الثالثة لمنتدى الحوار الاستراتيجي الروسي ـ الخليجي بالكويت، وانعقدت الدورة الثانية لمنتدى التعاون العربي ـ الروسي بالخرطوم، كما انعقد حوار روسيا ـ الخليج بالبحرين. وعلى المستوى الثنائي تعددت اللقاءات على المستوى القيادي، والذي شمل زيارة الرئيس المصري لموسكو في آب/ أغسطس، وزيارة الرئيس الروسي للقاهرة في شباط/ فبراير ٢٠١٥، وكذلك زيارة العاهل البحريني لروسيا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. كما التقى من قبل الشيخ محمد بن زايد ولي عهد دولة الإمارات والأمير بندر بن سلطان بالرئيس بوتين في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، هذا بالإضافة إلى لقاءات على المستويات السياسية والفنية الأخرى.

وفي مجال تحليل التفاعلات الجماعية نشير إلى الاجتماع الوزاري الثالث للحوار الاستراتيجي بين روسيا وبلدان مجلس التعاون في الكويت في شباط/ فبراير ٢٠١٤، والذي شارك في أعماله وزير الخارجية الروسي الذي أكد تطلع بلاده إلى تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والعسكري والفني مع بلدان المجلس، وأنه يمكن أن يتم ذلك من خلال تفعيل التعاون في مجال النفط والغاز وإنشاء صناعة الطاقة النووية وصناعات أخرى تعتمد على الإنتاج التقني الحديث في بلدان الخليج، واستكشاف الفضاء.

وأشار إلى أن استثمار أموال بلدان المجلس في روسيا، وبالأخص في قطاعي التكنولوجيا الطبية والاتصالات، يبشر بفوائد جيدة، مؤكداً اهتمام بلاده بحفظ الأمن في الخليج، ومشيراً إلى الاقتراح الروسي لعقد ملتقى دولي حول توفير الأمن في المنطقة بمشاركة بلدان الخليج العربية وإيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس

(٣٧) «طوكيو تقترح على موسكو بناء خط غاز يصل إلى اليابان،» موقع روسيا اليوم، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ ٢٠١٤، المصدر: RT + تاس، <http://bit.ly/1Gz6UAc>.

الأمن والدول المعنية الأخرى. وقال لافروف: «نحن مستعدون لتحديث الرؤية الروسية لتوفير الأمن لمنطقة الخليج» مشيراً إلى أن «هذه الرؤية طرحتها روسيا منذ وقت طويل، ويمكن الآن أن يعاد النظر فيها مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في العالم العربي بعد أن تقدمت روسيا برؤيتها»(٣٨).

ويمكن إرجاع تفسير الاهتمام الروسي بمجلس التعاون إلى أن روسيا باعتبارها منتجاً رئيساً للنفط خارج أوبيك تسعى إلى تفاهمات نفطية مع بلدان الخليج، ورغبتها في زيادة حجم الاستثمارات الخليجية إليها(٣٩).

كما شهدت الخرطوم في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ اجتماعات الدورة الثانية للمنتدى العربي الروسي بمشاركة وزراء خارجية روسيا والبلدان العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية، وحضر الجلسة الافتتاحية الفريق الركن بكري حسن صالح النائب الأول للرئيس السوداني، والذي أكد في كلمته، قدرة روسيا على دعم جهود تحقيق السلام والاستقرار في الإقليم العربي، معرباً عن تقديره للمواقف الروسية الداعمة للقضايا العربية، ولا سيَّما الصراع العربي - الإسرائيلي ومكافحة الإرهاب، وأعرب عن أمله في أن تعيد روسيا التوازن إلى مواقف المجتمع الدولي، ولا سيَّما القضايا العربية.

ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، من جانبه، روسيا إلى دعم الموقف العربي الباحث عن حل للصراع في سورية، والعمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء عملية سياسية. كما دعا موسكو إلى دعم الجهود العربية لمكافحة التطرف والإرهاب، ونبّه العربي إلى أن مستوى التعاون القائم أقل كثيراً من قدرات الطرفين.

وقال وزير الخارجية الروسي لافروف، بدوره، في كلمته «نحن نقف مع أصدقائنا العرب للتصدي للإرهاب وفقاً للقانون الدولي، كما أننا ملتزمون بأن نعمل سوياً لوقف النزاعات المسلحة في المنطقة العربية». وأضاف «منهجنا في سورية لم يتغير، ما زلنا ندعو الطرفين إلى البحث عن حل سلمي، وندعم المبادرة العربية الرامية إلى وقف إطلاق النار والدخول في عملية سياسية شاملة». وكرر الموقف الروسي بشأن دعم العراق، والحفاظ على وحدة ليبيا، وحل القضية الفلسطينية كلها من خلال المفاوضات

---

(٣٨) نقلاً عن: موقع أنباء موسكو ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٤، <http://bit.ly/1DZqztz>.

(٣٩) الخليج (الشارقة)، ٢٠/ ٢/ ٢٠١٤.

والعمل السياسي[٤٠]. وقد تبنى المنتدى في بيانه الختامي موقفاً مشتركاً يدعو إلى حل جميع القضايا العربية بالسبل السلمية وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإلى جانب هذه التفاعلات الجماعية، كان لروسيا مواقف متميزة تجاه الوضع في سورية ومصر ومكافحة الإرهاب.

فبالنسبة إلى الأزمة السورية، شهد عام ٢٠١٤ تحركاً روسياً مهماً حيث دعت روسيا قوى المعارضة والحكومة السورية إلى عقد حوار تشاوري في موسكو في ٢٨ و٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ بدون شروط مسبقة، وبالفعل انعقد الاجتماع وتغيب عنه التحالف الوطني لقوى المعارضة - ومقره تركيا - الذي رأى أن أي اجتماع لا بد من أن يتم من خلال الأمم المتحدة وليس من خلال روسيا المؤيدة للنظام على حد قولهم، وأسفر اللقاء عن صدور بيان عُرف بمبادئ موسكو، ويدعو إلى وقف إراقة الدماء وإطلاق عملية سلمية، ترتكز على مبادئ بيان جنيف ١، والحفاظ على وحدة سورية وسيادتها ومواجهة الإرهاب والتطرف، ورفض التدخل الخارجي والحفاظ على القوات المسلحة ومؤسسات الدولة، ورفض وجود المسلحين الأجانب على الأراضي السورية، وإدانة الخروقات الإسرائيلية على لبنان وسورية، وتحفظ بعض المشاركين من المعارضة على بعض بنود البيان، وتم الاتفاق على عقد جولة أخرى من المشاورات في مرحلة لاحقة[٤١].

وتمثل التفاعلات الروسية - المصرية أهم التفاعلات على المستوى الثنائي العربي حيث شهد عام ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥ لقاءي قمة في موسكو والقاهرة أسفرا عن توقيع عدة اتفاقيات مهمة سواء في المجال الاقتصادي والعلمي والعسكري وإمدادات الطاقة بما في ذلك إقامة المفاعلات النووية للأغراض السلمية، وبصفة عامة يمكن النظر إلى هذه التفاعلات في سياق حركة السياسة الخارجية الروسية في الإطار الإقليمي[٤٢].

وبالنسبة إلى موضوع الإرهاب، تقدمت موسكو بمشروع قرار إلى مجلس الأمن بخصوص تجفيف منابع الإرهاب في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥ ووافق مجلس

---

(٤٠) نقلاً عن وكالة الأنباء الصينية، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

(٤١) الشرق الأوسط: ٢٨/ ١/ ٢٠١٥، و٢٩/ ١/ ٢٠١٥.

(٤٢) «القيصر والجنرال تقرير عن زيارة بوتين للقاهرة،» الحياة، ١٢/ ٢/ ٢٠١٥.

الأمن بالإجماع على هذا القرار الذي جاء فيه أن شراء النفط من الإرهابيين من تنظيم «الدولة الإسلامية» ومجموعة «جبهة النصرة» والمجموعات المتطرفة الأخرى يعدّ أمراً غير شرعي، ويجب على أي متورط في هذه القضية الخضوع للمحاكمة بتهمة مساندة الإرهاب.

ويتوجب على لجنة العقوبات الخاصة في مجلس الأمن أن تنظر في مسألة إدراج أسماء الشركات والأفراد الذين يشاركون في هذه العمليات ضمن لوائحها. يقضي القرار كذلك بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية التابعة لتنظيمي داعش والقاعدة. كما دعا مجلس الأمن إلى «عدم السماح للإرهابيين بالاستفادة من الفديات التي تدفع مقابل الأسرى والمخطوفين»[٤٣].

وأشار فيتالي تشوركين مندوب روسيا الدائم إلى أن قرار مجلس الأمن يضع أساساً قانونياً من أجل مكافحة تمويل داعش. و«أن النجاح في تجفيف مصادر تمويل النشاط الإرهابي عبر جهود مشتركة سيرتبط إلى حد بعيد بنزاهة الإجراءات التي ستقوم بها الدول، مضيفاً أن إصدار مجلس الأمن لهذا القرار يشير إلى أن المجتمع الدولي قادر على العمل سوياً من أجل مكافحة التهديدات العالمية.

وأكد بوتين تضامن روسيا مع البلدان العربية في حربها ضد الإرهاب، وذلك في رسالته إلى مؤتمر القمة العربي في ٢٨ - ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، والتي ورد فيها «وللأسف الشديد يتعرض الوضع الأمني في الوقت الحالي في العديد من الدول العربية للخطر بسبب تنشيط أعمال تنظيمات متطرفة وإرهابية تسيطر على مدن ومحافظات بأكملها، وتسبب معاناة كبيرة لمئات الآلاف من الأبرياء، كما تدمر التراث الثقافي للبشرية .. وتستنكر روسيا بشدة هذه الأعمال الإجرامية التي ليس لها أي تبرير».

٣ - الصين: الصعود المخطط في ظل نظام دولي مفكك

استمرت الصين في صعودها المتوازن وفقاً لتخطيطها، وحاولت الاستفادة بنجاح من النتائج والتداعيات الناتجة من التفاعلات الدولية، والتي صبت نتائجها في مصلحتها وتدعيم عناصر قوتها الاقتصادية والاستراتيجية، فالصين أكثر القوى استفادة من تراجع

(٤٣) «روسيا تحقق انتصاراً سياسياً في الأمم المتحدة،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، <http://bit.ly/1E427sw>.

أسعار النفط، كما أن الصراع الروسي - الغربي أدى إلى تخفيف نسبي من الضغوط الغربية على الصين، بل وسعى بعض هذه القوى إلى اجتذاب الصين أو على الأقل تحييدها في هذا الصراع من خلال الحوافز الاقتصادية. على الجانب الآخر أعطى هذا الصراع دفعة قوية لعلاقات التعاون الصينية - الروسية بحيث اتجهت صوب التحول نحو علاقات شراكة استراتيجية، وإن احتفظت الصين بموقف يطلق عليه المحلل الروسي سيرغي لوزيانين من معهد موسكو للعلاقات الدولي «الحياد الودي»، ويرى أنه من الممكن أن تنتقل الصين من هذا الوضع إلى دعم أوسع للسياسة الروسية، إذا استمرت الولايات المتحدة في اتباع سياسة تصعيدية قاسية في آسيا والعمل على إنشاء «ناتو آسيوي» ذي توجه مناهض للصين.

ويضيف لوزيانين أنه «إذا تعززت هذه النزعة، وإذا أدركت الصين أنه يتبلور على حدودها الجنوبية، بشكل عملي وقانوني، حلف عسكري . سياسي معادٍ يقوم بنشاطات عسكرية مكثفة، فإن إطار الشراكة الروسية - الصينية الاستراتيجية سوف يتغير بالتأكيد»[44].

ولا شك في أن التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية يدور حول الحفاظ على استمرارية الصعود الصيني المخطط، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات المتعلقة بالمتغيرات الجارية على صعيد النظام الدولي، وتطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين. وفي هذا الشأن، كتب المحلل الروسي بيوتر أكوبوف مقالاً مهماً في صحيفة فزغلياد الروسية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤ تحت عنوان: «الولايات المتحدة بين التنين والدب» أشار فيه إلى توجه السياسة الخارجية الصينية والأدوار المرتبطة به، وأبرزها ما يأتي:

- أن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين كانت أفضل من العلاقات بين روسيا والصين لعدة سنوات. ولكن خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، تبنت روسيا والصين أساساً للشراكة الاستراتيجية فيما بينهما، وكانت تسوية خلافات الحدود وتصدير الأسلحة الروسية إلى الصين الخطوة الأسهل في ذلك، بينما امتدت المباحثات حول مشاريع الطاقة طويلة الأمد لفترة أطول من الزمن، انتهت بتوقيع عقد بين الطرفين

(٤٤) إيغور روزين، «موسكو وبكين تبدآن التقارب السياسي،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، <http://bit.ly/1wuGQpy>.

عام ٢٠١٤، وإن استمرت الخلافات بينهما حول بعض الأمور، فمثلاً لا يوجد تفاهم كامل بينهما حول كيفية جعل آسيا الوسطى منطقة تعاون مشترك، وليست حلبة تنافس، ومن ثم يأتي بناء النظام الأوراسي الجديد كمدخل للتوصل إلى تفاهم حول هذا الموضوع، ولكن الشيء المهم الذي يقرّب بين البلدين بنظر أكوبوف هو النية المشتركة في تغيير النظام العالمي بالشكل الذي يحرم الولايات المتحدة إملاء شروطها على العالم كله.

- التناقض الجذري في المصالح الجيوسياسية الصينية والروسية من جهة، والأمريكية من جهة أخرى، والتي لا يمكن إزالتها في إطار النموذج الحالي للنظام العالمي، فالولايات المتحدة تريد أن تمسك بالقيادة الشاملة على حساب إقصاء روسيا والصين، ولكنها لا تملك القوة اللازمة لذلك، وبالطبع فهي تود لو تتأجل بدايةُ المواجهة الحادة مع الصين، كي تحصل على الوقت لإعاقة روسيا، ولذلك قد تجدها، من حيث المبدأ، مستعدة حتى لتقديم بعض التنازلات لبكين. ويقلل من تأثير هذا الموقف الأمريكي أن الصين ليست بحاجة إلى مثل هذه التنازلات في مسائل ثانوية، وإنما تسعى إلى تغير الموقف الأمريكي بشأن قضايا مهمة مثل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وهو أمر لا تعتزم واشنطن تقديم أي تنازلات بشأنه بل على العكس فإنها تحاول أن تقوي خصوم الصين الذين يعملون من أجل عرقلة تقدمها.

- أن الولايات المتحدة تحاول إعاقة الصين في منطقة المحيط الهادئ، وروسيا في منطقة أوراسيا، وترى الصين أن التهديد الأكبر لمصالحها يكمن في السياسة الأمريكية. ويعزز هذا الاقتناع التحركات الأمريكية في منطقة المحيط وتعزيزه للتحالف المضاد لبكين في المنطقة. كما تدرك الصين تماماً أن السياسة الأمريكية تهدف إلى حل المسألة الروسية للالتفات فيما بعد والتركيز على الصين، ومن الطبيعي ألّا تجاري بكين واشنطن في ذلك، بل إنها على العكس، سوف تزيد ضغطها في منطقة المحيط الهادئ، لإدراكها أن الولايات المتحدة لم تعد تملك القوة للسيطرة على الوضع على ثلاث جبهات في الوقت نفسه، وهي: الشرق الأوسط، وأوروبا، والمحيط الهادئ.

- لا تبدي الصين استعدادها للمواجهة العسكرية، ولكنها تزيد ضغطها على جيرانها باستمرار، لدفعهم نحو تقديم تنازلات في المسائل الإقليمية، وإضعاف علاقاتهم مع الولايات المتحدة. ورداً على ذلك تحاول واشنطن إيجاد توازن ما بين

دعم حلفائها من ناحية، والحفاظ على العلاقات الودية مع الصين، ولكن مثل هذه اللعبة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد[٤٥].

وتوضح دراسة أخرى بعداً مهماً من أبعاد التنافس الصيني - الأمريكي، خاصة في منطقة آسيا المحيط الهادئ، يتعلق بنمط التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، فبينما اقترحت الولايات المتحدة الارتكاز على إقامة شراكة عبر المحيط الهادئ، لا تشترك فيها الصين وروسيا، طرحت بكين بديلها، وهو منطقة آسيا - المحيط الهادئ للتجارة الحرة التي تضم عدداً أكبر من الدول بما فيها روسيا، وهو ما يدعم أسس التحالف الاستراتيجي بين البلدين[٤٦].

ولم تكتفِ الصين بعرض تصورها النظري، وأفصحت حركة السياسة الخارجية الصينية عن سعي دؤوب ومخطط لترجمة تصورها إلى أدوار عملية تؤديها. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

أ - تدرك القيادة الصينية أن السياسة الأمريكية تمثل التهديد الأول لمصالحها، ومع ذلك وتفهماً منها لعلاقات توازن القوى بينهما وفي العالم، تبنت نهج تجنب الصراع مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أكدت الصين احترامها مبدأ المساواة بين الدول في العلاقات بينها، وذلك للتقليل من مخاوف الدول الآسيوية بشأن صعودها كقوة إقليمية مهيمنة. كما اتسم نهج الصين بالتركيز على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول، وتأكيدها احترام دور الأمم المتحدة في صنع القرار الدولي، وهي المبادئ التي أكدها الرئيس الصيني في خطاب له في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.

ب - وعلى الرغم من إعراب القيادة الصينية عن رغبتها في تعميق العلاقات مع جيرانها، فعلى سبيل المثال كانت الصين من أوائل الدول التي استقبلت رئيس وزراء الهند الجديد، فقد استمرت الخلافات مع اليابان كما تدهورت العلاقات مع فيتنام. ووفقاً لرأي البعض، فإن هذه الخلافات ليست مسائل ثنائية، وأنه يمكن النظر إليها كجزء من عملية واسعة النطاق لإعادة التفاوض بشأن النظام الإقليمي تضم الصين واليابان

---

(٤٥) يونر أكويوف، «الولايات المتحدة بين التنين والدب،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، <http://bit.ly/1nBKOGD>.

(٤٦) فيفوريغ ميرزايان، «جوانب النجاح والإخفاق في جولة بوتين الآسيوية،» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1FmZT3m>.

والولايات المتحدة والدول الأخرى، وذلك في إطار رؤية واشنطن لإقليم شرق آسيا في ما عُرف باستراتيجية إعادة التوازن، شاملة موضوعات التجارة والاستثمار والشراكة العابرة للباسيفيك، وارتبط بذلك تغير في السياسة الأمنية اليابانية في عهد رئيس الوزراء تشانزو ابي[٤٧].

ج - سعي الدبلوماسية الصينية عام ٢٠١٤ إلى تنشيط دورها العالمي، وتمثل ذلك في استضافتها عدداً من الفاعليات الدولية المهمة، فقد استضافت في حزيران/ يونيو مؤتمر التفاعل وبناء تدابير الثقة في آسيا، وقد أدى هذا إلى زيادة التكهنات بأن بكين تحاول زيادة الأطر الإقليمية الآسيوية التي تستبعد الولايات المتحدة. كما استضافت قمة آبيك في تشرين الثاني/ نوفمبر حيث التقى الرئيسان الصيني والأمريكي، وأسفر اللقاء عن التوصل إلى اتفاقيات ثنائية في مجال انبعاث الكربون والتكنولوجيا والاتصال العسكري.

د - توازن السياسة الخارجية الصينية بين المشاركة في النظام الدولي القائم، والدعوة المتنامية إلى إصلاح مؤسساته. وفي خطاب الرئيس الصيني المُشار إليه سلفاً تحدث عن إصلاح النظام الدولي بدلاً من إعادة النظر فيه، وتعمد عدم الإشارة إلى أن الصين تعد نفسها لدور قيادي عالمي، وأنها لا تتوخى تجاوز دور الولايات المتحدة في وقت قريب.

هـ - وفي مجال المؤسسات الاقتصادية الدولية، أطلقت الصين في عام ٢٠١٤ بنكاً جديداً للتنمية، وهو بنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية، وسعت إلى جذب الدول الآسيوية للاستفادة منه رغم الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على العديد منها لعدم المشاركة فيه. ارتبط نشاط هذا البنك ببنك التنمية الجديد الذي أنشأته دول البريكس في العام نفسه. كما تخطط بكين لإنشاء صندوق طريق الحرير لتمويل تعزيز الطرق البرية والممرات البحرية للتجارة، عبر أوراسيا، وتشير هذه المبادرات إلى أنها تشكل خطوات أكثر إيجابية وعملية لإصلاح النظام الدولي.

ويمكن القول إن تركيز الصين على العلاقات الاقتصادية سوف يزداد على المستويين الإقليمي والدولي، كما أن بكين سوف تدفع نحو الإصلاح من خلال

---

(٤٧) Tim Summers, «Changes in China's Foreign Policy Match Shifting Global Scene,» Chatham House (17 June 2014), <http://bit.ly/1AAVYRM>.

المؤســات الدولية القائمة، ولكنها ستتجه إلى بدائل أخرى عندما يثبت لها عدم إمكانية تحقيق الإصلاح من خلال هذا الطريق أو عندما تتغير موازين القوى لمصلحتها.

و - كما يمكن توقع الاستمرار في إعادة تنظيم الشراكات الصينية كما حدث في شبه الجزيرة الكورية حيث صارت العلاقات مع بيونغ يانغ أكثر برودة، وكما تم في إعادة التوازن في الدبلوماسية الصينية بعيداً من باكستان وباتجاه الهند، كما أنها سوف تستمر في إعطاء أولوية لعلاقاتها مع روسيا رغم أن القادة الصينيين سوف يكونون حذرين في منح مساندتهم لدعوة بوتين للمراجعة الشاملة للنظام الدولي، والتي تختلف عن الأسلوب المرن الصيني، وستظل أوروبا الغربية في موضعها في قائمة الأولويات. كما ستظل العلاقات المضطربة مع اليابان، وذلك رغم أن لقاء رئيس الصين ورئيس وزراء اليابان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ جعل العلاقات بين البلدين تبدو أفضل مما كانت عليه في مطلع العام. ومع أن أسس الخلافات بين البلدين لم تتغير، فإنه يوجد من الأسباب ما يحول دون تدهور العلاقات إلى مرحلة الصراع العسكري بينهما[١٨].

٤ - السياسة الصينية تجاه الوطن العربي

وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية الصينية تجاه الوطن العربي، والتي تعتبرها الصين - شأنها في ذلك شأن الدول الكبرى الأخرى - جزءاً من سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، يمكن إثارة النقاط التالية بشأن هذه السياسة:

أ - أنه في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى تحقيق مشاركة اقتصادية أكبر مع البلدان العربية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، فليس من الواضح أن مشاركتها السياسية والاستراتيجية سوف تتطور بالمعدل عينه. هناك من الدلائل ما يشير إلى ازدياد هذه المشاركة، سواء من خلال بعثات قوات البحرية الصينية في أعمال مكافحة القرصنة، وعملية إخلاء المواطنين الصينيين من ليبيا، واستمرار نشاط المبعوث الصيني الخاص بالمنطقة والذي عُين في عام ٢٠٠٢، وتزايد عدد الزيارات الصينية الرسمية رفيعة المستوى إلى المنطقة، وكذلك الزيارات العربية المماثلة إلى الصين.

ويؤكد هذه الدلائل استمرار الأحداث في البلدان العربية على مسارها الحالي، فإذا استمرت الولايات المتحدة في سياستها المرتبكة تجاه المنطقة، مما يؤدي إلى

(١٨) Tim Summers, «Chinese Foreign Policy: What to Expect in 2015,» Chatham House (13 January 2015), <http://bit.ly/1wuJe6P>.

ازدياد درجة عدم الاستقرار فيها، فقد تشعر الصين بأنها مجبرة على اعتماد - أو ربما ترى فرصة في اعتماد - منهجية أكثر فعالية في تطوير مصالحها الإقليمية، ولا سيّما أمن الطاقة، كما يمكن لدول المنطقة أن تجذب الصين إلى مشاركة أعمق، حيث تميل هذه الدول إلى البحث عن الدعم الخارجي في صراعاتها الإقليمية.

ب - من جهة أخرى، يعتمد تزايد المشاركة الصينية على استمرار الصعود الاقتصادي داخلياً، وما يحدث في جوارها الجغرافي، ومن المرجح أنه كلما ازدادت الصعوبات الاقتصادية الداخلية، واتسع السياق الذي في إطاره على الصين أن تخصص مواردها الدبلوماسية والعسكرية للصراعات الآسيوية، فسوف يقل احتمال مشاركتها بشكل أعمق في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتنافس آسيا الوسطى على جذب اهتمام الصين الدبلوماسي فحسب، بل إنها إذا وفّرت طريقاً برياً لنقل واردات الطاقة الصينية، فستُقلل من اعتماد بكين على الممرات البحرية في الشرق الأوسط.

ج - إن الانخراط الصيني في المنطقة قد يكون مدفوعاً جزئياً بمدى مشاركة منافساتها الآسيوية، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند فيها، كما أن مدى زيادة انخراط الصين في الشؤون السياسية والأمنية في المنطقة سيعتمد أيضاً على نجاح خطواتها الأولى في هذا الاتجاه. إلى جانب ذلك، ستعتمد هذه المشاركة على مسار الأحداث الإقليمية المؤثرة؛ وعلى وجه التحديد، الاتفاق النووي بين مجموعة الخمسة زائد واحد وإيران سيفتح الباب لقيام علاقة استراتيجية أعمق بين الصين وإيران. وحتى إذا اختارت الصين تكثيف مشاركتها في المنطقة، فمن المرجح أن تفعل ذلك ببطء، وستسعى إلى تحقيق التوازن في رهاناتها الإقليمية[١٩].

ومن الجدير بالذكر في مجال العلاقات الاقتصادية أن الصين هي ثاني أكبر الشركاء التجاريين للوطن العربي عام ٢٠١٤، وأنها تخطت الولايات المتحدة عام ٢٠١٣ لتصبح المستورد الرئيسي للنفط من دول الخليج. وخلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ زادت واردات النفط الخام الصينية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل ١٢ بالمئة سنوياً، وزادت قيمة واردات النفط الخام والغاز من ٣,٨ بليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٦٠ بليون دولار عام ٢٠١٢.

(١٩) Michael Singh, «Chinese Policy in the Middle East in the Wake of the Arab Uprisings,» Washington Institute, Policy Analysis (November 2014), <http://bit.ly/1ARxXVu>.

وتوفر التجارة العربية ـ الصينية ٢٥ بالمئة من احتياجات الصين من الطاقة، وهو ما يمثل مرشداً للاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط. وارتفعت تجارة الصين مع السعودية وحدها عشرة أمثال خلال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٢. وحلت السعودية محل الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري للصين، وتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة عام ٢٠١٢ إلى أن صادرات الشرق الأوسط البترولية للصين سوف تضاعف بحلول عام ٢٠٣٥.

كما ارتفعت الصادرات الصينية والاستثمار الصيني المباشر في المنطقة خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١٢ فزادت الصادرات الصينية من ٦,٥ بليون دولار إلى ١٢١ بليون دولار، وكانت الإمارات هي أكثر الدول استيراداً بمبلغ ٣٠ مليار دولار تليها السعودية بـ ١٨ مليار دولار فإيران ١١ مليار ومصر ٨ مليارات دولار، وشملت الصادرات الصينية المنتجات الصناعية والغزل والنسيج والملابس والآلات والمعدات.

ومع ازدياد المصالح الاقتصادية والتجارية للصين، فقد حرصت على عدم الانغماس في صراعات المنطقة وتجنب نصرة أحد أطراف نزاع ما على الآخر، وعلى الاستفادة من كل الأطراف كل حسب أوضاعه. وهذا ما يفسر أنه رغم الإعلان الصيني المتكرر عن دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فإن علاقاتها العسكرية والتكنولوجية مع إسرائيل قائمة على قدم وساق. وأدى هذا ببعض المحللين إلى استنتاج أنه لا توجد سياسة خارجية إقليمية للصين تجاه المنطقة، وأنها تتعامل معها كدول وأقاليم فرعية وليس كوطن عربي أو حتى كشرق أوسط. يؤكد ذلك أن شؤون دول هذه المنطقة مقسمة بين إدارتين في وزارة الشؤون الخارجية الصينية ببكين، هما إدارة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وإدارة الشؤون الأوروبية ووسط آسيا، وذلك بدلاً من أن يكون لها إدارة مستقلة.

ويبدو أن تعقد المواقف في المنطقة انعكس على تحديد طرق المشاركة بين الصين وشركائها، فمنتدى التعاون العربي ـ الصيني الذي تأسس عام ٢٠٠٤، وعلاقة الصين بالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، لا يوحيان حالياً بوجود استعداد لطموح أكبر للمشاركة الصينية. فالحوار الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الذي تأسس عام ٢٠١٠ حدث بعد فترة طويلة من انطلاق حوارات أخرى مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وحتى ذلك الحين لم تتباحث الصين مع أي بلد عربي أو مجموعة من البلدان الأخرى العربية وفي الشرق الأوسط حول شراكة استراتيجية،

وإن كانت بكين أبدت حديثاً الرغبة في تطوير هذه الأنواع من الملفات إلى المستوى الأعلى للعلاقات، وهو ما برز في تصريح وزير الدفاع الصيني في أيار/ مايو ٢٠١٤ من أن الصين تسعى إلى بناء علاقات دفاعية أكثر عمقاً مع إيران، وبرز أيضاً في تصريحات القيادة الصينية عن أن الصين تتطلع إلى بناء شراكة استراتيجية من خلال توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكما ظهر في التوقيع على اتفاق المشاركة الاستراتيجية الشاملة مع مصر أثناء زيارة الرئيس السيسي إلى بكين في كانون الأول/ ديسمبر، وما تلا ذلك من الإعداد لزيارة الرئيس الصيني إلى مصر وعدد من البلدان العربية الأخرى في ٢٠١٥.

وإلى جانب العوامل السابق الإشارة إليها التي تدفع الصين إلى تعميق صلاتها السياسية مع البلدان العربية، نشأ عامل جديد، وهو صعود تنظيم داعش وسيطرته على مناطق واسعة من العراق وسورية وامتداده إلى بلدان عربية أخرى، وتداعيات ذلك على مسلمي الصين وخصوصاً في إقليم سينكيانغ، الذي بدا يثير قلق بكين بدرجة أكبر من ذي قبل.

ويوضح ما سبق أن سياسة الحياد الصيني تجاه نزاعات المنطقة معرضة للتغير، وخاصة أن الصراعات الطائفية والمذهبية قد أثرت بعمق في الاستقرار في بعض أقاليم الصين، وأن الارتباط بين الوزن الاقتصادي والجيوبوليتيكي المتزايد مع استمرار الحاجة إلى استيراد النفط سيفرض على الصين الدفاع عن مصالحها. وفي حالة ازدياد الدور أو المشاركة الصينية، فسوف يكون من الضروري إيجاد إطار مؤسسي لهذه العلاقة يسمح بالحوار بين الطرفين وتبادل الآراء حول قضايا المنطقة والمصالح المشتركة بينهما[٥٠].

٥ ـ الاتحاد الأوروبي: البحث عن مساحة من الاستقلالية

يمكن القول إن السمة البارزة لحركة السياسة الخارجية الأوروبية سواء على المستوى الجماعي ممثلة في الاتحاد الأوروبي أو على مستوى كل من القوى الأوروبية الكبرى كفرنسا وألمانيا وبريطانيا منفردة تتمثل بمحاولة إيجاد مساحة من الاستقلالية النسبية عن السياسة الخارجية الأمريكية، من دون أن يعني ذلك الوصول إلى التناقض أو التعارض، ومن ثم فحركة السياسة الخارجية الأوروبية وإن كانت تشير من خلال

---

(٥٠) Kerry Brown, «Mixed Signals: China in the Middle East,» *Policy Brief*, no. 190 (December 2014), FRIDE, European Think Tank for Global Action, <http://www.fride.org>.

تصريحات المسؤولين، إلى أن هناك رؤية لقدر من الاستقلالية، إلا أن حصيلة الحركة لا تشير إلى الوصول إلى قدر ولو محدود من هذه الاستقلالية المنشودة، ومن ثم فالتوجه العام للسياسة الخارجية الأوروبية يقوم في جوهره على التكامل مع السياسة الأمريكية دون التناقض معها، وهو ما يتطلب القيام ببعض الأدوار المحققة لذلك سواء دور الحد من اندفاع السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه معين يمكن أن يلحق أضراراً بالمصالح الأوروبية، أو تفوق المخاطر الناجمة عنه أي مكاسب محتملة بالنسبة إلى الجانبين، أو أنها تقوم بدور المسهل لبعض السياسات الأمريكية أو دور المشاركة في تحمل الأعباء أو التنفيذ، أو دور جس النبض بالنسبة إلى سياسة معينة وغير ذلك من أدوار.

لذا، يمكن القول إن السعي إلى الاستقلالية عن السياسة الأمريكية يعبر عن نية أو طموح أو رغبة أوروبية، لا تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لتفعيلها على أرض الواقع، ربما لأن الظروف الموضوعية المواتية لذلك لم تتوافر بعد، أو أن الالتزامات الأوروبية في إطار التحالف الأوروبي - الأمريكي تفرض عليها محددات وقيوداً تحول دون وصولها إلى قدر من الاستقلالية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نشير إلى نماذج للسياسة الأوروبية تجاه بعض القضايا المهمة، فبالنسبة إلى القضية الفلسطينية اتجهت الدبلوماسية الأوروبية إلى تأييد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بل دعت الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغيريني في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ إلى إقامة دولة فلسطينية، وقالت أثناء زيارتها لقطاع غزة، إن إنشاء الدولة الفلسطينية يعتبر الهدف النهائي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وشددت على أن أوروبا ستضع كل وزنها السياسي من أجل الدفع بعملية السلام، وجعل حكومة الوفاق الوطني فاعلة في قطاع غزة[٥١].

واستمر الاتحاد الأوروبي في معارضته لسياسة الاستيطان الإسرائيلية ونزع ملكية أراضي الفلسطينيين، وظهر ذلك في البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر في بروكسل. وإن كان الأمر لم يصل أبداً إلى فكرة فرض عقوبات على إسرائيل، فنفت فيديريكا موغيريني ما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية بشأن مناقشة الاتحاد لفرض عقوبات على إسرائيل، مشيرة إلى أن النقاش بين وزراء

(٥١) الحياة (لندن)، ٩/ ١١/ ٢٠١٤.

خارجية الاتحاد تناول كيفية إجراء حوار إيجابي مع إسرائيل والفلسطينيين لاستئناف عملية السلام وليس معاقبة أو عزل أي طرف[٥٢].

من التطورات المهمة التي شهدها العام ٢٠١٤ قيام عدد من البرلمانات الأوروبية بإصدار بيانات تنص على الاعتراف بدولة فلسطين كان أبرزها السويد وإسبانيا والمملكة المتحدة وفرنسا. ومع أن هذه البيانات ليس لها صفة إلزامية تجاه الحكومات الأوروبية، فقد كان لها أصداء أخلاقية ومعنوية واسعة لمصلحة الحقوق الفلسطينية. لذلك، لم يكن غريباً أن تتباين مواقف الدول الأوروبية بشأن التصويت على مشروع القرار العربي في مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والذي حصل على تأييد ثماني دول مقابل اثنين صوتتا ضده وامتناع خمس دول عن التصويت، ففي حين أيدته فرنسا واللوكسمبورغ، فإن المملكة المتحدة وليتوانيا قد امتنعتا عن التصويت[٥٣].

وفي ما يتعلق بالأزمة السورية، فقد تبنى الاتحاد الأوروبي ضرورة مشاركة كل الدول المؤثرة في مسار الأزمة كالدول الخليجية وإيران وروسيا، كما رأى ضرورة أخذ وضع الرئيس الأسد في الحسبان باعتباره جزءاً من الواقع دون إشراكه في الحوار، وأن المفاوضات معه يجريها ستيفان دي مستورا مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، والذي تحظى جهوده بالتأييد الأوروبي. وتضمن هذا الاتجاه تأييد الدبلوماسية الروسية في دعوتها إلى إجراء حوار بين المعارضة والنظام السوري في موسكو في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥[٥٤]. والملاحظ أن هذا الموقف الأوروبي جاء متوافقاً مع الموقف الأمريكي وإن كان سابقاً عليه زمنياً بفترة وجيزة[٥٥].

وثمة حالة أخرى مغايرة نسبياً في نتائجها ولكنها تؤكد واقع حال السياسة الخارجية الأوروبية، فقد دعت المفوضة الأوروبية للسياسة الخارجية والأمن دول الاتحاد إلى بحث تفعيل التعاون الأوروبي الروسي، الذي تم تقييده إلى حد ما بسبب العقوبات ضد موسكو، وجاء في وثيقة أعدتها موغيريني وتمت مناقشتها في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ أن لدى الجانبين مصالح

---

(٥٢) الحياة (لندن)، ١٨/ ١١/ ٢٠١٤.

(٥٣) الحياة (لندن)، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٤. أيد المشروع فرنسا والصين وروسيا والأردن والأرجنتين وتشيلي والتشاد واللوكسمبورغ، وصوتت ضده الولايات المتحدة وأستراليا، وامتنعت عن التصويت عليه المملكة المتحدة وليتوانيا وكوريا الجنوبية ورواندا ونيجيريا.

(٥٤) الشرق الأوسط، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٤.

(٥٥) أخبار الخليج (البحرين)، ٧/ ١٢/ ٢٠١٤.

في تحسين التعاون الثنائي. ورغم أن هناك تناقضات في مواقف الطرفين، إلا أن هذه المصالح قد تكون أساساً لتطوير التبادل التجاري وإيجاد حلول وسط. وأشارت الوثيقة إلى أن الاتحاد الأوروبي معني بتهيئة الظروف لإقامة منطقة تجارة حرة من لشبونة إلى فلاديفوستوك والتعاون مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ودعت المسؤولة الأوروبية إلى العودة إلى إلغاء التأشيرات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، وإقامة إطار جديد للعلاقات الأوروبية - الروسية كما دعت إلى استئناف التعاون في حل قضايا الشرق الأوسط وسورية والعراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية وانتشار فيروس إيبولا. وأكدت موغيريني في الوثيقة أن سياسة العقوبات لم تنجح في إحداث التغييرات المتوقعة بسرعة، مشيرة إلى ضرورة تنفيذ اتفاقات مينسك، وتخفيف العقوبات تدريجياً مع تنفيذ هذه الاتفاقات[٥٦].

وأضافت موغيريني أن الاتحاد الأوروبي لم يجد أن من المفيد تغيير سياسته الحالية تجاه روسيا، وأن الاتحاد مستعد لتفعيل التعاون الدبلوماسي مع روسيا من أجل تسوية الأزمة الأوكرانية، وأنه سيواصل ضغطه على روسيا عن طريق العقوبات إذا لم تنفذ موسكو اتفاقات مينسك بأكملها إلى جانب تغيير موقفها إزاء شبه جزيرة القرم، وأن تطبيق موسكو لهذه الاتفاقات سيسمح بتطبيع الوضع شرقي أوكرانيا[٥٧].

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الوثيقة تتضمن موقفاً مغايراً للموقف الأمريكي ولكن ما تم التوصل إليه في اجتماع وزراء الخارجية بشأن التعامل مع روسيا جاء متوافقاً مع موقف واشنطن إن لم يكن متطابقاً معه.

وفي ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يأتي الموقف الأوروبي ليوضح أبعاد الارتباط بين السياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية، فثمة أوجه تلاقٍ واضحة رغم أن الدول الأوروبية هي الأكثر تعرضاً لمخاطر الإرهاب مقارنة بالولايات المتحدة. وفي هذا الإطار قالت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن إن الحرب على تنظيم داعش تحتاج إلى سنوات لأنها حرب ثقافية أولاً. وأكدت هذا الموقف عقب اجتماعها مع إبراهيم الجعفري وزير الخارجية العراقي في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ عندما أشارت إلى أن أمن العراق جزء لا يتجزأ من أمن الاتحاد الأوروبي بالمطلق، وأن

(٥٦) موقع روسيا اليوم، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.
(٥٧) الشرق الأوسط، ٢٠/ ١/ ٢٠١٥.

الاتحاد يتعاون مع بغداد في الحرب على الإرهاب، مشيرة إلى تقديمه ١٥٠ مليون يورو. وأعربت عن قلقها من أن أجيالاً في المنطقة العربية وأوروبا وما وراء المحيط يعيشون على خلفية توغل المنظمات الإرهابية التي تهدف إلى تدمير الحياة والمجتمع[٥٨]، وهو موقف يتوافق مع الموقف الأمريكي بهذا الشأن.

وفي سياق متصل أعلن الاتحاد الأوروبي في بيان ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥ تخصيص مبلغ مليار يورو إضافي للتصدي لتهديد تنظيم داعش في العراق وسورية. وصرحت موغيريني، أن الدعم المالي سيتيح تمويل استراتيجية شاملة تتضمن تدابير سياسية واجتماعية وإنسانية تستهدف العراق وسورية وكذلك لبنان والأردن وتركيا.

وتضمن البيان أن «الاستراتيجية الجديدة تنطلق من الالتزام السياسي وتأمين الخدمات الأساسية إلى تعزيز القدرات لتطوير برامج ضد التطرف ومكافحة تمويل الإرهاب والوقاية في مواجهة المقاتلين الأجانب ومراقبة أفضل للحدود»، وأشار إلى أن ٤٠ بالمئة من هذا المبلغ ستخصص للجانب الإنساني للأزمتين السورية والعراقية ورعاية مزيد من اللاجئين، في حين سيخصص ما تبقى من الأموال لمكافحة الإرهاب، خصوصاً عبر تعزيز تحركات الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي للحد من تدفق المقاتلين الأجانب ومساعدة دول المنطقة على مكافحة التطرف العنيف[٥٩].

وإذا ما أضفنا إلى ما جاء في هذا البيان الدعم العسكري الذي قدمته بعض الدول الأوروبية للعراق والأكراد على وجه الخصوص، وإلى بعض ما يسمى المعارضة المعتدلة في سورية، فإن الصورة تكتمل أمامنا بالنسبة إلى أحد الأدوار المهمة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والتي تتمثل بدور المشاركة في تقاسم الأعباء. وهنا علينا أن نميز بين نوعين من المشاركة: الأول هو مواجهة الأنشطة الإرهابية في العراق وسورية، والثاني مواجهة التهديدات المباشرة للاتحاد الأوروبي أو لإحدى دوله. وفي هذا الشأن، فإن الموقف الأمريكي يمثل السقف الذي لا تتجاوزه أي دولة أوروبية. وهذا ما يفسر المواقف الفرنسية والإيطالية من تطورات الأزمة الليبية على وجه التحديد، ومن موقفهما تجاه مشروع القرار العربي في مجلس الأمن بخصوص ليبيا في شباط/ فبراير ٢٠١٥.

---

(٥٨) الحياة (لندن)، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٤.
(٥٩) الشرق الأوسط، ٧/ ٢/ ٢٠١٥.

خامساً: توقعات وسيناريوهات

شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من التغيرات والتطورات التي أثرت في مكانة الولايات المتحدة وقدرتها على الاستمرار في موقع قيادة النظام الدولي، الذي نشأ عقب انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسقوط حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، والذي سيطرت فيه قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة التي هيمنت على النظام بمؤسساته وتفاعلاته. ورغم الزخم الإعلامي والسياسي الكبير الذي اتسمت به هذه المرحلة، منذ إعلان جورج بوش الأب قيام هذا النظام، الذي أطلق عليه حينئذ النظام العالمي الجديد، إلا أن ثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام وتتمثل بعدم اعتراف روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي حتى في أشد مراحل ضعفها بالهزيمة وبانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، بل وشهدت هذه الفترة منذ بدايتها وحتى الآن تحركات روسية تجاه كل من الهند والصين ودول أخرى لمواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

وواقعياً فقد بدأت ملامح التغير في هذا النظام منذ عدة سنوات حيث بدأ الحديث عن سيولة النظام ووصوله إلى حالة اللاقطبية، حيث لا توجد قوة قادرة على فرض الالتزام بالقواعد والأحكام المنظمة للتفاعلات الدولية فيما بين الأطراف المختلفة، ومن ثم بدأ الحديث عن إشكالية القيادة في النظام الدولي، والفجوة بين «قيادة النظام» و«القدرة على التأثير في تفاعلات أطرافه»، وتوجيهها في المسار المناسب لمتطلبات استمرار النظام وتطوره الإيجابي.

وعمّق من هذه الفجوة اتساع نطاق الفاعلين من غير الدول على مستوى العالم، وهم فاعلون لهم تأثيرهم ولكنهم لا يخضعون للأحكام والقواعد التي يجرى من خلالها تسيير التفاعلات الدولية، إما بحكم غياب القواعد التي يمكن إخضاعهم لها، أو لعدم انطباق القواعد القائمة عليهم نظراً إلى افتقادهم شرطاً أساسياً وهو شرط الدولة، ومهد هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، إلى تحول حالة اللاقطبية التي وصل إليها النظام الدولي من قبل إلى حالة أقرب إلى الفوضى، وفي ظل هذا الوضع تعددت اجتهادات الباحثين والسياسيين في وصف الوضع الراهن للنظام الدولي. فالبعض يطلق عليه نظام «متعدد الأقطاب» أو «متعدد المراكز» أو النظام «القطبي الجديد»، أو «نظام ما بعد أمريكا».

وأياً كان الوصف الذي يمكن قبوله في هذا الشأن، فإنه لا يمكن تجاهل الملاحظات التالية:

١ ـ أن نظام ما بعد الحرب الباردة إن لم يكن قد انتهى بالفعل، فإنه يشهد مساحة واسعة من التغير، خاصة في ما يتعلق بانفراد الولايات المتحدة بموقع القيادة وتمتعها بوضع المهيمن، ولكن ذلك لا يعني سقوط الولايات المتحدة وتراجعها النهائي عن موقع القوة العظمى، وإنما يعني أن هناك تغيرات في موازين القوة، خاصة بين الدول الكبرى، تفرض إعادة ترتيب الأوضاع على قمة النظام، وربما يكون أميتاف أشاريا أفضل من صور الوضع القائم في كتابه **نهاية النظام العالمي الأمريكي** المُشار إليه سلفاً، والذي يشير فيه إلى نهاية نظام الهيمنة الأمريكي الغربي، موضحاً أن الجدل المثار حالياً يدور حول موقع أمريكا ودورها في النظام العالمي الجديد[٦٠].

٢ ـ أن هذا التغير في نطاق النظام الدولي يواجه بمقاومة من الولايات المتحدة باعتبار رغبتها في الاحتفاظ بالمزايا والمصالح التي حققتها في ظل النظام السابق، ويبرر أنصارها هذا الموقف بأن النظام الذي شيدته ما زال يحظى بالقبول على نطاق واسع، وأنه متجذر بعمق ويتمتع بالشرعية، ومن ثم فسوف يستمر في القرن الحادي والعشرين، كما أنه سيستطيع مواجهة التحديات الكامنة وتقييدها، وأن انهياره سيترتب عليه التنافس متعدد الأقطاب، والتفتت الإقليمي[٦١].

٣ ـ أن تحديد موقع أمريكا ودورها في نطاق النظام الجديد يتوقف على ثلاثة أمور: (أ) مدى توافر القدرات والإمكانات اللازمة للموقع المطلوب، وما يتعلق به من ممارسة دور أو أدوار ترغب في القيام بها في سياق النظام الجديد، خاصة توافر إرادة الفعل لدى القيادة السياسية الأمريكية. (ب) مدى توافر عنصر الرضا والقبول من جانب القوى الدولية الأخرى إزاء الرغبة الأمريكية في الاستمرار في موقع القيادة والهيمنة[٦٢] (ولما كان الوضع القائم الآن يشير إلى وجود فجوة بين المتطلبات اللازمة لشغل الموقع الذي ترغب الولايات المتحدة في الاحتفاظ به، وبين الإمكانات والقدرات الأمريكية المتاحة، وفجوة أخرى بين الرؤية الأمريكية لموقعها ودورها ورؤية القوى

(٦٠) *Acharya, The End of American World Order.*

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) انظر مراجعة كتاب: «قضايا جوهرية تفرض حضورها عالمياً،» موقع البيان الإماراتية، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

الدولية الكبرى الصاعدة لذلك، ما يعني عدم توافر القدر المناسب من الرضا والقبول من جانب هذه القوى تجاه الرغبة الأمريكية في القيادة والهيمنة)، فإن (ج) الأمر الذي سيحسم هذه الإشكالية يدور حول كيفية التوصل إلى علاج هاتين الفجوتين، وما يرتبط بذلك من قدرة كل طرف من هذه الأطراف على تعبئة وتوظيف عناصر قوته وتعظيمها من جانب، وإضعاف واستنزاف عناصر قوة الأطراف الأخرى المنافسة، للوصول إلى نقطة توازن مناسبة بين الجانبين.

٤ ـ أن هذا يعني ضرورة التوصل إلى تسوية بين القوى الدولية الكبرى بشأن مسألة القيادة والأدوار وتوزيع الأعباء والالتزامات والمزايا ومناطق النفوذ، والتوصل إلى هذه التسوية لا يتضمن بالضرورة تقديم كل من هذه القوى تنازلات مباشرة، وإنما يمكن أن تكون هذه التنازلات غير مباشرة، أي على حساب الأطراف الدولية الأخرى الأضعف، خاصة في الأقاليم محل التنافس والصراع بين القوى الدولية الكبرى كالإقليم العربي، ومن هنا فالتساؤل المهم والمحوري هو:

هل هناك علاقة ارتباط إيجابية بين انتهاء الهيمنة الأمريكية على العالم وانتهاء الهيمنة الأمريكية في الوطن العربي، بمعنى أنه بمجرد انتهاء الهيمنة الأمريكية على مستوى العالم والنظام الدولي ستنتهي حتماً الهيمنة الأمريكية على المستوى العربي؟

والرأي عندنا في هذا الشأن أنه لا توجد أي مؤشرات تؤكد وجود هذه العلاقة الارتباطية. ومن ثم، فإن إمكانية انتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية في الوطن العربي، وإن كانت خياراً مرغوباً ويحظى بالشعبية، إلا أنها تبقى مجرد سيناريو من بين عدة سيناريوهات محتملة، يتوقف تحقق أي منها على نتائج التفاعل، بين القوى الدافعة لتحقق كل سيناريو، والقوى المعوقة لتحققه علماً بأن كلاً من القوى الدافعة والمعوقة نابعة من مستويات ثلاثة، هي: الداخلي والإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، نشير إلى السيناريوهات المحتملة الآتية في الوطن العربي دون ترتيب لإمكانية أو أولوية تحققها: سيناريو انتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية، وسيناريو إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية، وسيناريو الهيمنة البديلة بمعنى قيام قوة دولية أخرى بالحلول محل الولايات المتحدة من حيث الهيمنة، وسيناريو الهيمنة متعددة الأطراف بمعنى تقاسم وتوزيع مناطق النفوذ بين القوى الدولية الكبرى، وسيناريو الهيمنة بالوكالة بمعنى إسناد القوى الكبرى مهام الهيمنة والسيطرة والتحكم في الوطن العربي لقوى إقليمية

أخرى غير عربية، وسيناريو رفض الهيمنة والمشاركة الإيجابية في بناء وتشكيل وإدارة النظام الجديد.

إن هذه السيناريوهات تمثل احتمالات قائمة، ولكن ما نود تأكيده هو أنه لا توجد حتمية تفرض تحقق إحداها، ولكن الأمر يتعلق بالتفاعلات العربية والإرادة السياسية المتوافرة، فهناك سيناريو تتوافر الرغبة والإرادة لتحقيقه، وسيناريوهات أخرى لا يتوافر بشأنها ذلك.

الفصل الثاني

الإطار الإقليمي: أدوار دول الجوار الجغرافي

يتناول هذا الفصل سياسات دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، والتي تؤثر سياساتها في ما يدور في تفاعلات تتصل بالبلدان العربية، وهي: تركيا، وإيران، وإثيوبيا.

أولاً: تركيـا: الاستبداد في الداخل والعزلة في الخارج

دخلت تركيا العام ٢٠١٤ وهي مثقلة بأحداث العام ٢٠١٣ داخلياً وخارجياً. ومن أبرز تلك الأحداث احتجاجات ساحة تقسيم وحديقة غيزي في حزيران/ يونيو وظهور فضيحة الفساد بين ١٧ ـ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر مع توقعات كبيرة بأن ينعكس ذلك على حضور سلطة حزب العدالة والتنمية، ولا سيّما رئيسه ورئيس الحكومة رجب طيّب أردوغان.

كذلك دخلت تركيا العام ٢٠١٤ وهي تحمل آمالاً قوية بأن تنتهي المفاوضات بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجالان إلى حل يرضي الطرفين ويحقق الاستقرار السياسي والأمني.

أما على الصعيد الخارجي، فلا شك في أن الحدث الأبرز كان هو المزيد من تدهور العلاقة مع مصر في ظل رئاسة عبد الفتاح السيسي، والمزيد من نهج استئصال جماعة الإخوان المسلمين وردات الفعل التركية الحادة على ذلك. غير أن مسألة ظهور «داعش» وتمددها في العراق بعد سورية وتشكيل التحالف الدولي ضد الإرهاب، مثّل

عامل ضغط على تركيا في نظرتها إلى التطورات الإقليمية وفي رسم طبيعة علاقاتها مع القوى المؤثرة ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية.

١ - التطورات الداخلية

أ - الانتخابات البلدية

ربح الجميع وفشل الجميع. هذه هي حصيلة الانتخابات البلدية في تركيا التي أجريت في الثلاثين من آذار/ مارس من العام ٢٠١٤.

كان الجميع في انتظار هذه الانتخابات خصوصاً لمعرفة تأثير أحداث تقسيم - غيزي وفضيحة الفساد على حجم قوة حزب العدالة والتنمية الحاكم خصوصاً أن أربعة من وزراء أردوغان وابنه بلال كانوا من بين المتهمين باختلاس أموال وإخفائها في منازلهم.

ربح الجميع عندما زادت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الشعب الجمهوري المعارض من ٢٣ بالمئة عام ٢٠١١ إلى ٢٩ بالمئة هذه المرة. وربح حزب الحركة القومية بزيادة أصواته من ١٣ إلى ١٥ بالمئة. لكنهما فشلا في أن يُلحِقا بحزب العدالة والتنمية هزيمة كانا يتطلعان إليها أو أن يُخفضا أصوات الناخبين المؤيدين له إلى أقل من ٤٠ بالمئة.

وربح حزب العدالة والتنمية عندما نال ٤٧ بالمئة وبالتالي حقق النسبة التي سعى إليها وهي ألا تقل عن ٤٥ بالمئة الكافية لتطلق ترشيحاً قوياً لزعيمه رجب طيّب أردوغان لرئاسة الجمهورية في صيف ٢٠١٤، وليراهن ربما على إجراء انتخابات نيابية مبكرة. لكنه فشل في تحقيق الرقم الذي ناله في الانتخابات النيابية السابقة في العام ٢٠١١ وهو ٥٠ بالمئة. وفشل عندما احتفظ بصعوبة فائقة ببلدية أنقرة وبفارق أقل من ١ بالمئة فقط (٤٥ بالمئة لمليح غوكتشيك مقابل ٤٤ بالمئة لمنصور ياواش). كما فشل في تحقيق أي تقدم في معاقل العلمانيين بل حتى القوميين وفشل أكثر في المناطق الكردية.

وفي نظرة إلى الخريطة الجغرافية لنتائج الانتخابات نجد أنه باستثناء أنتاليا التي ربحها أردوغان بصعوبة شديدة، ليس لحزب العدالة والتنمية أي تواجد في جميع المحافظات الساحلية بدءاً من الإسكندرون (هاتاي) على البحر المتوسط، وصولاً

إلى بحر إيجه وجميع المحافظات التركية في القسم الأوروبي من تركيا. وتركز النفوذ الأردوغاني في المحافظات الداخلية من الأناضول وبعض مناطق البحر الأسود مما يضفي على الحزب الطابع الريفي. ويفسر احتفاظه بتقدمه بفضل الكتلة الإسلامية المحافظة في الأرياف وبعض المدن والتي ركزت أصواتها - التي تقدر بـ ٤٠ بالمئة - كتلة واحدة لحزب العدالة والتنمية يدفعها إلى ذلك الخوف من عودة العلمانيين إلى السلطة وما يعنيه ذلك من ذكريات سيئة في التعامل مع الحالة الإسلامية.

ولقد كان انقسام المعارضة عاملاً أساسياً في فوز أردوغان بحيث لم يتم تبادل الأصوات بين الحزبين الرئيسيين الشعب الجمهوري والحركة القومية ولا في أي مدينة أساسية حيث كان بإمكانهم إطاحة حزب العدالة والتنمية في معظم المدن الكبرى، ولا سيّما في إسطنبول وأنقرة وأنتاليا وغيرها لو تبادلا الأصوات.

غير أن الفشل الأردوغاني الأبرز كان في المناطق الكردية حيث كسب حزب السلام والديمقراطية الكردي المؤيد لعبد الله أوجالان ١١ محافظة في شرق وجنوب شرق تركيا وهي سابقة تاريخية، بحيث يمكن القول إن هذا الانتصار الكاسح سيحرج أردوغان للغاية خصوصاً بعدما اعتبر الأكراد أن هذا التصويت إنما كان تصويتاً للحكم الذاتي. وقد لعب دخول حزب إسلامي كردي هو حزب الهدى في المناطق الكردية - ولا سيّما في بتليس ونيله - وحصوله على ٦ بالمئة من الأصوات، أخذها من رصيد أردوغان، دوراً في إسقاط مرشح حزب العدالة والتنمية وفوز مرشح حزب السلام والديمقراطية.

ويعتبر الانتصار الكردي للخط الأوجالاني هزيمة كبيرة لمحاولة تزعم رئيس كردستان العراق مسعود البرزاني لأكراد الشرق الأوسط، فقد قام البرزاني بالتواطؤ مع أردوغان قبل الانتخابات لإضعاف زعامة أوجالان وإقامة مهرجان مشترك بين الطرفين في ديار بكر. وتبين أن هذه العلاقة أعطت نتائج عكسية وثبّتت زعامة عبد الله أوجالان وهو ما سيكون له آثار مستقبلية في وضع أكراد تركيا وأكراد سورية لغير صالح البرزاني وأردوغان.

وما من شك في أن سياسة التحريض الأردوغانية ضد سورية انعكست سلباً عليه عندما انقلب ناخبو لواء الإسكندرون (هاتاي) على مرشح حزب العدالة والتنمية وزير العدل السابق سعد الله أرغين وأسقطوه لمصلحة مرشح حزب الشعب الجمهوري

لطفي صاواش الذي نال حوالى ٤٢ بالمئة من الأصوات فيما نال أرغين ٣٩,٥ بالمئة بعدما كان حزب العدالة والتنمية فاز بالانتخابات البلدية عام ٢٠٠٩ بـ ٥١ بالمئة. وفي هذه النتيجة تعبير واضح لاستياء سكان اللواء من توريط محافظتهم في الحرب السورية ورسالة احتجاج شديدة لتحويل الحكومة منطقة هاتاي إلى ساحة للمسلحين والإرهابيين المعارضين للنظام في سورية. وكان أرغين قد هدد الناخبين بالقول إن انتصار حزب الشعب الجمهوري في المحافظة يعني سقوط اللواء بيد الرئيس السوري بشار الأسد.

وسجلت الانتخابات البلدية فوز أول امرأة مسيحية سريانية هي فبرونيه آقيول برئاسة بلدية كبرى وهي ماردين، وذلك بالتشارك مع الزعيم الكردي أحمد تورك الذي ترشح بصفة مستقلة. ونظام التشارك في رئاسة البلدية يطبقه الأكراد للمرة الأولى بعدما طبقوه في رئاسة حزب السلام والديمقراطية الكردي، أي أن آقيول وتورك هما في الوقت نفسه الرئيس لبلدية ماردين.

وسجل حزب الحركة القومية إنجازاً كبيراً بفوزه ببلديات أضنة ومرسين وعثمانية المتجاورة على الساحل المتوسطي، وبزيادة نسبة التأييد له إلى ١٥ بالمئة.

وكانت النسبة التي حصل عليها أردوغان وهي ٤٧ بالمئة كافية جداً لكي تحسم قراره بالترشح للانتخابات الرئاسية. ويبرز في خطاب أردوغان بعد ظهور نتائج الانتخابات تصميمه الواضح على استئصال جماعة فتح الله غولين من الحياة السياسية ومن الدولة، وهو ما يؤشر إلى أن مناخ التوتر سوف يستمر وبصورة أعلى في المرحلة المقبلة. كما حاول أردوغان توظيف نجاحه الجزئي في الانتخابات البلدية بالقول إن هذا النجاح يمثل رسالة إلى مصر ودعوة غير مباشرة إلى الإخوان المسلمين للاستمرار في حراكهم الداخلي ضد ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو. كما هدد أردوغان سورية بالقول إن أي تعرض لقبر سليمان شاه هو تعرض لسيادة تركيا ولكل الأراضي التركية، وذلك في محاولة لثني سورية عن القيام بأي رد أو تصعيد على التدخل التركي في الحرب السورية ودعم الجماعات المسلحة في منطقة كسب وغير كسب.

ولا شك في أن أردوغان سوف يغامر في تعميق الاضطراب السياسي إذا ما قرأ النتائج على أنها تفويض له للمزيد من خطوات القمع والاستئثار في الداخل.

ب - انتخابات رئاسة الجمهورية

لم يكن مفاجئاً انتصار رجب طيّب أردوغان في الانتخابات الرئاسية التركية. فقد كانت كل استطلاعات الرأي ترجح ذلك وأحياناً بفارق كبير. ولكن بدلاً من نسبة ٥١,٧ بالمئة التي نالها كانت تعطيه الاستطلاعات حتى ٥٧ بالمئة.

رهان المعارضة في تحقيق مفاجأة لم يكن أيضاً من دون أساس. فمجموع أصوات حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية وحدهما في الانتخابات البلدية في ٣٠ آذار/ مارس كان ٤٣ بالمئة. ومجموع ما نالاه من أصوات حينها كان حوالى ١٩ مليوناً. في هذه الانتخابات، نال مرشح حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية، أكمل الدين إحسان أوغلو، حوالى ١٤ مليوناً، ما يعني أن خمسة ملايين صوت من الحزبين لم تذهب إليه كما أنها لم تذهب إلى أردوغان إلا بالنزر اليسير.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء تراجع نسبة المشاركة في التصويت من ٩٠ بالمئة في الانتخابات البلدية إلى ٧٧ بالمئة في الانتخابات الرئاسية، وأن ربع ناخبي حزبي المعارضة امتنعوا عن التصويت فخسر إحسان أوغلو الرهان على تحقيق مفاجأة كانت إلى حد ما بمتناول اليد. وهو ما يرجعه المحللون السياسيون إلى أن أكمل الدين إحسان أوغلو، ذا النزعة الإسلامية، لم يشكل خياراً مبدئياً للكتلة العلمانية الصلبة فامتنع الكثير منها عن الذهاب إلى الانتخابات وخصوصاً العلويين المكتوين بنار أي مرشح له بعد مذهبي. أيضاً يبدو أن العديد من ناخبي الحركة القومية ولا سيّما في أنقرة فضلوا أن يصوتوا لأردوغان نفسه على مرشح آخر يشترك في دعمه حزب الشعب الجمهوري.

مع ذلك فإن تجربة تقديم مرشح مشترك لم تكن سيئة بل كانت أول محاولة للتحالف والتنسيق بين حزبين معارضين بوجه حزب العدالة والتنمية منذ ١٢ عاماً، وقد تؤسس لتحالفات مستقبلية في الانتخابات النيابية والبلدية مستفيدين من ثغرات التجربة الرئاسية.

لكن الظاهرة الأبرز التي نتجت من الانتخابات الرئاسية كانت من دون منازع هي نسبة الأصوات التي نالها مرشح الكتلة الكردية الأوجالانية صلاح الدين ديميرطاش والتي بلغت ٩,٧ بالمئة بعدما كانت ٦ بالمئة في الانتخابات البلدية. وارتفع عدد الأصوات المؤيدة له من ٢,٧ مليون إلى ٤ ملايين. ما يعني بحساب بسيط أنه رغم ازدياد عدد الذين يحق لهم التصويت، فإن أردوغان نال ٢٠ مليون صوت من دون

أي زيادة عن الانتخابات البلدية. وإذا جمعنا الأصوات التي نالها إحسان أوغلو وديميرطاش لبلغت قرابة ١٨ مليوناً. ولو أن نصف الممتنعين فقط من حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية قد ذهبوا إلى صناديق الاقتراع وانتخبوا إحسان أوغلو لما أمكن لأردوغان أن يفوز من الدورة الأولى، ولو تحالفت المعارضة في الدورة الثانية لكانت هزيمة أردوغان مؤكدة.

لكن شيئاً من هذا لم يحدث وأخطأت المعارضة في تغليب بعض قواعدها الاعتبارات الشخصية والحساسيات السياسية وغيرها على هدف إسقاط سلطة حزب العدالة والتنمية.

وأدى حصول ديميرطاش على أكثر من ٩ بالمئة إلى إخراجه من أن يكون مرشح الأكراد فقط، فقد كسب ديميرطاش في حملة انتخابية ناجحة وواضحة تأييد فئات غير كردية وخارج منطقة جنوب شرق الأناضول أو كردستان تركيا. إذ نال تأييداً غير مسبوق في مناطق الغرب التركي والبحر الأسود مع ترجيح أن تكون هذه الفئات ذات ميول علمانية ويسارية.

ولكن حصول ديميرطاش على هذه النسبة ستضغط حتماً على أردوغان لكي يتعامل بواقعية وتفهم مع المشكلة الكردية ويدرك أنه لا يستطيع إغفال النمو الملحوظ في تأييد الجمهور للمنحى الأوجالاني في تركيا. وما كان يسعى إلى تجنبه بواسطة الفوز من الدورة الأولى واجهه في نسبة التأييد التي نالها ديميرطاش. غير أن ما هو ثابت هو أن كردستان تركيا لم تسمح لحزب العدالة والتنمية أن يزيد شعبيته في المناطق الكردية وأن يبقيها في حدود الربع أو الثلث على الأكثر ولعوامل دينية إسلامية. وهذه النتيجة تعتبر بشكل أو بآخر هزيمة لأردوغان ولمسعود البرزاني الحليف القوي له والذي لم يتحرك لدعم أكراد سورية في وجه «داعش» إلا بعدما دق خطر داعش باب أربيل.

أما أردوغان فتكفيه هذه النسبة من الأصوات (٥٢ بالمئة) التي كان يتمنى أن تكون أكبر قليلاً ولو بنقطة واحدة، لكي يخرج ويعلن انتصاره وبالتالي ليدخل مشاريعه حيز التنفيذ، والتي في مقدمها الانتقال إلى نظام رئاسي. وذلك لأنه لا يمكن لأردوغان، صاحب الشخصية التسلطية، أن يكون رئيساً شكلياً أو مقيد الصلاحيات والحركة، بل يريد أن تكون السلطة حيث يكون. وحتى بالصلاحيات الحالية المعطاة لرئيس الجمهورية لن يكون من الصعوبة أن يفسرها أردوغان ويمارسها على أنها حق له. الانتقال

إلى نظام رئاسي يهدف، فضلاً عن تحقيق غريزة أساسية لدى أردوغان في التسلط، إلى منع انهيار حزب العدالة والتنمية من بعده. ذلك أن الإبقاء على النظام البرلماني الحالي يمنع، نظرياً، رئيس الجمهورية من التدخل في الشأن الحزبي ويفتح الباب أمام وهن أو إضعاف بنية حزب العدالة والتنمية بغياب الشخصية الجامعة المؤثرة. فيما يؤمّن الانتقال إلى نظام رئاسي عودة أردوغان رئيساً للحزب مع بقائه رئيساً للجمهورية وبالتالي يحافظ الحزب بزعامته من التشرذم والانقسام.

لقد أطلق أردوغان عبر «خطاب البلكون» بعد انتصاره رسائل متعددة أهمها أنه لن يكون رئيساً لفئة من الأتراك دون أخرى بل رئيساً لكل الأتراك، وأنه يريد عهداً من الانفتاح والمصالحة وحل المشكلات بما فيها المشكلة الكردية. لكن هذا الخطاب لم يكن جديداً بل كرره أردوغان بعد كل انتصار في الانتخابات السابقة، وكانت ممارساته مناهضة له. بل إن الانتخابات الرئاسية الأخيرة شهدت أكبر ارتفاع في جرعة النزعة المذهبية والتفريق علناً بين السُّنة والعلويين، وأسهم أردوغان نفسه في الوصول إلى هذه النتيجة بهجومه الشهير على الشيعة قبل أشهر معدودة ودق إسفين التفرقة بين الأكراد أنفسهم. كما دعم هذا الاتجاه في تعليقه على من اتهموه بأنهم يعودون إلى أصول أرمنية أو جورجية بقوله إن من أقبح الأشياء أن يكون أصله أرمني أو جورجي وكأن الانتماء إلى العرق الأرمني أو الجورجي جريمة أو عار قائلاً «بل أنا تركي»!

لم يعط «خطاب البلكون» أي أمل بالتغيير الجدي الذي يبدأ من تلبية مطالب الأكراد والعلويين ولا يتوقف عند إعادة الاعتبار للمؤسسات والحريات والديمقراطية. وما عدا ذلك فإن المتوقع أن تكون تركيا في ظل أردوغان الرئيس، أقل علمانية وحرية وديمقراطية وأكثر مذهبية وعرقية، مما يفتح على اضطرابات اجتماعية وسياسية متعددة.

ج - أحمد داود أوغلو رئيساً لحزب العدالة والتنمية والحكومة

بعد ١٣ عاماً على رئاسته لحزب العدالة والتنمية و١١ عاماً على توليه رئاسة دائمة للحكومة، انتقل رجب طيّب أردوغان إلى القصر الرئاسي في أنقرة كرئيس للجمهورية تاركاً حزب العدالة والتنمية للمرة الأولى من دونه. لكن تحضيرات أردوغان لخلافته في الحزب والحكومة بدأت فور انتخابه رئيساً للجمهورية في العاشر من آب/ أغسطس ٢٠١٤.

ومع أن كل التوقعات والسيناريوهات كانت تشير إلى ارتفاع اسهم رفيق دربه ورئيس الجمهورية عبد الله غول للعودة إلى الحزب، غير أن ما كان يرتسم في ذهن أردوغان كان خلاف ذلك وينسجم بالكامل مع نزعته في الرغبة في التفرد الكامل بالسلطة والقرار ولو من موقع رئيس الجمهورية المحدود الصلاحيات. وبان ذلك في خطة استبعاد غول من العودة إلى تزعم الحزب وبالتالي تولي رئاسة الحكومة من بعد انتقال أردوغان إلى رئاسة الجمهورية. وكان القرار بتصفية غول سياسياً.

كان حزب العدالة والتنمية أيضاً في مواجهة امتحان ليس سهلاً في أن يكون قوياً وموحداً بغياب أردوغان عن زعامته المباشرة. ذلك أن تجارب الماضي في أن يدير زعيم الحزب القوي الحزب من بعد أن يصبح رئيساً للجمهورية كانت كلها فاشلة بل كارثية. ومثال على ذلك ما حل بحزب الطريق المستقيم بعد أن خرج سليمان ديميريل منه إلى رئاسة الجمهورية ليضعه بين يدي طانسو تشيللر التي قادته إلى الاندثار. وكذلك ما حل بحزب الوطن الأم بعد انتقال طورغوت أوزال من زعامته إلى رئاسة الجمهورية وتسليمه إلى يلديرم آقبولوت ومسعود يلماز ليتهي إلى الزوال الكامل من الحياة السياسية. وحزب العدالة والتنمية ليس استثناء. ففي تركيا الحزب هو الزعيم والزعيم هو الحزب، حتى إذا غاب الزعيم عن رأس الحزب واجه الحزب مشكلات كثيرة.

التعاون والتنافس بين أردوغان والرئيس عبد الله غول ليس جديداً. لقد تعاون الرجلان كما لم يتعاون اثنان لمصلحة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة واستمراره فيها. وتناوبا على كل الأدوار والمهمات ونجحا في ذلك. غير أن المشكلة تكمن في شخصية أردوغان الجامحة للتفرد. ولقد فوجئ أردوغان في اليوم الذي تلا انتخابات رئاسة الجمهورية بتصريح للرئيس غول بأنه بعد انتهاء ولايته في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤ سيعود إلى مكانه الطبيعي في حزب العدالة والتنمية. وأدى إعلان رغبة غول في العودة إلى الحزب إلى تحريك «عفاريت» أردوغان الذي أوعز إلى اللجنة المركزية للحزب، وكانت منعقدة أثناء تصريح غول، بأن يحدد يوم ٢٧ آب/ أغسطس موعداً لانعقاد مؤتمره الاستثنائي لانتخاب رئيس له وبالتالي رئيس للحكومة المقبلة.

هذا يعني بلغة الأرقام أن غول لن يتمكن من المشاركة في المؤتمر لأنه يكون حينها لا يزال رئيساً للجمهورية قبل أن يسلمها في اليوم التالي إلى أردوغان في اجتماع مؤتمر الحزب.

أجمع المراقبون على أن قرار انعقاد المؤتمر كان خطوة لقطع الطريق على عبد الله غول للقيام بأي دور قيادي على الأقل في المرحلة الحالية في مسيرة الحزب. لكن في الوقت نفسه فإن عودة غول إلى الحزب كعضو عادي أمر غير مستساغ ولا يليق بالرجل الذي حمل الحزب في الأوقات الصعبة على كتفيه وكان الممهد لوصول أردوغان إلى ما وصل إليه.

في ٢٧ آب/أغسطس انعقد مؤتمر حزب العدالة والتنمية الاستثنائي. طويت صفحة وفتحت أخرى انتهت باختيار وزير الخارجية أحمد داود أوغلو لرئاسة الحزب والحكومة.

لن يكن اختيار أوغلو مظهراً للتجديد في القيادة الحزبية والرسمية. وما بات شائعاً من أن داود أوغلو سيكون «ظلاً» لأردوغان لم يتأخر كثيراً بل بدأ منذ لحظة انعقاد المؤتمر. لقد تشابه الرجلان في كل شيء بل لنقل لقد قلد داود أوغلو أردوغان في كل شيء ليثبت أنه أردوغان جديد لجهة القوة والنفوذ والتأثير، وبالتالي لم يكن اختياره عبثاً، كما كان رسالة إلى الحزب على أنه قادر على المحافظة على وحدته ونجاحاته.

لقد تغلبت الاعتبارات الشخصية والسياسية على اختيار أردوغان لداود أوغلو. إذ إن أردوغان يشعر في العمق أنه تجاوز تداعيات فضيحة الفساد التي كادت تودي بمستقبله السياسي. لذا كان تركيز أردوغان على أهمية الموقف القاطع والمخلص الذي اتخذه داود أوغلو أثناء الفضيحة في ضرورة التخلص من «الكيان الموازي» الذي أنشأه غولين داخل الدولة.

وكانت الرؤية بين الرجلين متطابقة في أهمية السير بتركيا على أساس الموروث العثماني - السلجوقي. ولم يكن هناك أفضل بل لم يكن هناك غير داود أوغلو الذي يمكن أن يعزف على هذا الوتر الثقافي والتاريخي.

داود أوغلو يشكل فرصة لأردوغان لاستكمال مشروعه الذي بدأه والذي يسميه الآن «تركيا الجديدة». ومن الواضح أن هذا المشروع بات يعتمد على الإنجازات الداخلية بعدما انسدت الطرق أمامه خارجياً. لقد استفاض داود أوغلو في الحديث عن عناوين عهده الجديد على الصعيد الداخلي. لكنه ظهر مرتبكاً ومتلعثماً عندما تطرق إلى السياسة الخارجية رغم أنها مجاله واختصاصه. لقد كادت أن تخرج من فمه الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي هو هدف استراتيجي لتركيا، فيما غاب عن الخطاب المصطلح الأشهر

والأحب إلى قلبه «صفر مشكلات»، كما غاب عن الخطاب أيضاً مصطلح أثير آخر وهو أن تركيا «لاعب مؤسس» لنظام إقليمي وعالمي، كأن شخصاً آخر كان الذي يتحدث.

يأتي داود أوغلو إلى رئاسة الحزب والحكومة من خلال معيار وحيد وهو الإخلاص لأردوغان. وبالتالي فإن أي حديث عن تركيا جديدة يقصد به أن رئيساً جديداً يقيم في القصر الرئاسي وليس رئيساً جديداً يقيم في رئاسة الحكومة أو الحزب.

مع وصول أردوغان إلى الرئاسة تبدأ تركيا مرحلة جديدة في انتقال مركز الثقل في النظام السياسي إلى رئاسة الجمهورية. ليس في قوة النص الدستوري الذي يعطي ذلك لرئيس الحكومة بل في ممارسة النفوذ بقوة الأمر الواقع. وهو ما أصبح ممكناً من خلال رئاسة داود أوغلو للحكومة وهذا من أهم الأسباب التي دفعت أردوغان إلى القيام بانقلاب حزبي على إمكانية عودة الرئيس المنتهية ولايته عبد الله غول إلى الحزب لأن غول رغم أنه وفيّ أيضاً لأردوغان لكنه يتمتع باستقلالية في الحركة ولا يرضى أن يكون دمية بيده.

مهمات داود أوغلو في الحزب والحكومة كثيرة وأهمها وأخطرها أن يقود الحزب إلى الانتخابات النيابية المزمع عقدها في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ حسبما أعلنت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات. وهي انتخابات يعوّل عليها أردوغان للانتقال رسمياً إلى نظام رئاسي عبر تعديل الدستور وهو ما يتطلب الفوز بثلثي أعضاء البرلمان (أو ٣٣٠ نائباً) وهي النسبة اللازمة لتحويل اقتراح التعديل الدستوري إلى استفتاء شعبي. ولن يكون مستغرباً أن يشارك أردوغان من موقعه كرئيس للجمهورية في الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية كما لو أنه لا يزال رئيساً للحزب من أجل الهدف الأسمى له: تركيا أنا، وأنا تركيا.

د ـ الصراع مع فتح الله غولين

منذ ظهور فضيحة الفساد في نهاية العام ٢٠١٣ وحملة أردوغان على جماعة فتح الله غولين متواصلة لاجتثاث نفوذه من كل مواقع الدولة في الشرطة والقضاء والإعلام. ويمكن اعتبار العام ٢٠١٤ عام تصفية ما سمّاه أردوغان «الكيان الموازي» أي تشكيل غولين دولة داخل الدولة أو إلى جانبها. وعمل أردوغان على تعديل القوانين وطرد الآلاف من أتباع غولين من مناصبهم ولا سيّما في قطاعات الشرطة والقضاء والتعليم.

وانتهى العام ٢٠١٤ بحملة على مراكز نفوذ غولين في الإعلام حيث قامت قوات الشرطة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر بدهم مقارّ صحيفة زمان وتلفزيون صمانيولو واعتقلت رئيس تحرير زمان أكرم دومانلي وصاحب مجموعة صامانيولو هدايت قره جه وأكثر من ٢٥ إعلامياً آخرين. واستكملت الحكومة الحملة بإصدار مذكرة توقيف واسترداد لغولين المقيم منذ العام ١٩٩٩ في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة.

ولا شك في أن العنوان الآخر لحملة الاعتقالات وتصفية نفوذ غولين يدخل في إطار تعزيز نظام الاستبداد الذي بدأ يتشكل منذ سنوات وتعاظم شأنه منذ ستين ويبلغ الآن ذروته، خارج أي نظم تحمي الحقوق الأساسية الفردية والجماعية. وكما جاء هتلر بعملية انتخابية وانتهى إلى تأسيس أكبر نظام استبدادي وعنصري في العالم فإن أردوغان يأخذ بتركيا لتكون دولة نموذجاً في الدكتاتورية بعدما كانت نموذجاً يتطلع إليه الحالمون بالجمع بين الإسلام والديمقراطية وبين الإسلام والعلمانية في غابة أنظمة القمع في العالم العربي والإسلامي والعالم الثالث. فالاستبداد لا يولد إلا المزيد منه ولسان حال أردوغان اليوم «هل من مزيد؟».

هـ ـ المسألة الكردية

دخلت تركيا العام ٢٠١٤ وهي تحمل آمالاً بحل المشكلة الكردية بعدما كانت المفاوضات بين الدولة التركية وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجالان في معتقله بجزيرة إيمرالي في بحر مرمرة قد بدأت في بداية العام ٢٠١٣. ولقد تعددت الاجتماعات بين الطرفين وبمشاركة غير مباشرة لحزب الشعوب الديمقراطية الكردي المتمثل بالبرلمان بأكثر من ٢٠ نائباً، وقيادة حزب العمال الكردستاني الموجودة في جبال قنديل في شمال العراق.

واختصر الجانب الكردي مطالبه بالتعلم باللغة الأم في المناطق الكردية وإعطاء الأكراد ما يشبه الحكم الذاتي من دون الإصرار على هذه التسمية وإطلاق سراح المعتقلين بمن فيهم أوجالان وخفض نسبة ١٠ بالمئة الواردة في قانون الانتخابات من أصوات الناخبين لدخول الأحزاب إلى البرلمان.

وفي المقابل، فإن الأكراد مستعدون، في حال تجاوب الحكومة مع هذه المطالب بمعزل عن الآلية التي ستعتمد، أن يتخلوا عن العنف وأن يتركوا السلاح ويتحولوا إلى حزب سياسي.

ورغم مرور ستين على المفاوضات وعشرات اللقاءات المباشرة وغير المباشرة فليس من مؤشرات على أن هذه العملية التي تسمى في تركيا بـ «عملية الحل» أو عملية السلام في طريقها إلى نهايات قريبة. فالحكومة التركية لم تبلور بعد أي موقف واضح من المطالب، بينما يطلق قادة الأكراد ولا سيَّما في ديار بكر وجبال قنديل من وقت إلى آخر تصريحات متشددة وتهديدات باستئناف الحرب ضد الدولة إن لم تتجاوب مع مطالبهم.

ولعل العام ٢٠١٥ سيكون اختباراً قوياً ولا سيَّما بعد الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في حزيران/ يونيو لمدى جدية الدولة أو حزب العمال الكردستاني في الوصول إلى حل. وربما تشهد القضية الكردية تطوراً دراماتيكياً في العام ٢٠١٥ في حال ترشح الأكراد كحزب وليس كمستقلين وحينها يتطلب أن يحصل الحزب على ١٠ بالمئة من الأصوات على مستوى تركيا. فإذا نجحوا كحزب في دخول البرلمان سيكون لهذا تأثير سلبي في حجم قوة حزب العدالة والتنمية في المناطق الكردية علي وجه خاص، وسيكون عامل دفع للمضي في مطالبهم. وإذا لم ينجحوا فإنهم سيقون خارج البرلمان كلية وما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على سلمية عملية الحل والنزوع إلى خيارات عنيفة.

أما على صعيد المشكلات الأخرى فإن المسألة العلوية مثلاً لم تشهد أي حلحلة أو تقدم، واستمرت بيانات العلوية المنتقدة للحكومة واتهامها بتغذية النزعة المذهبية ضد العلويين وتحريض الرأي العام عليهم، خصوصاً ما كان أردوغان قد وصف به الشيعة، في آذار/ مارس ٢٠١٤ بأنهم «مفترون وكاذبون وأصحاب تقية مثلهم مثل الداعية فتح الله غولين». وإن عدم قبول مطالب العلويين وأولها الاعتراف بهويتهم المعتقدية وبمراكز عبادتهم ووقف عملية التسنين في المناطق العلوية، حيث يتم تدريس مادة الدين في المدارس في المناطق العلوية وفقاً للمذهب الحنفي السني فقط على يد رجال دين سنّة، كما يتم إنشاء جوامع وفقاً للمذهب نفسه في القرى العلوية، سيُبقي المسألة العلوية عاملاً لعدم الاستقرار الداخلي فيما لا تبدو في الأفق أية مؤشرات قوية على إمكان إحداث اختراق في جدار العداء للعلويين في تركيا والذين يمثلون ١٥ مليوناً وربما أكثر، أي حوالى ٢٠ بالمئة على الأقل من تعداد السكان (٧٥ مليوناً).

٢ - قضايا الحرية والديمقراطية

لم تتوقف محاولات كم الأفواه والتضييق على معارضي أردوغان من كل الفئات اعتقالاً أو طرداً أو ضغوطاً. ولعل من أبرز نتائج حملة اعتقالات الإعلاميين آخر العام ٢٠١٤ هي قول أردوغان لزعماء الاتحاد الأوروبي الذين انتقدوه بأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ليس من الأمور التي تهمه، داعياً إياهم إلى عدم التدخل في الشأن التركي الداخلي.

لكن ما يعرفه أردوغان جيداً أن ما تحقق من إيجابيات في التجربة التركية هو من أفضال بعض المكتسبات التي حملها النهج التغريبي لمصطفى كمال أتاتورك، والتي حملتها أيضاً العلاقة مع الاتحاد الأوروبي منذ العام ١٩٦٣ وحتى الأمس القريب. لذلك فإن دعوة أردوغان الاتحاد الأوروبي إلى عدم التدخل في الشأن التركي الداخلي تحمل أمرين:

الأول تناقض أردوغان مع نفسه، ذلك أن بدء المفاوضات المباشرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ أدخل العلاقة بين الطرفين في مرحلة البحث في كل التفاصيل التي تؤدي إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وبمعزل عن نتيجة المفاوضات في النهاية، فإن الشأن التركي الداخلي لم يعد شأناً تركياً خالصاً بل هو تركي - أوروبي مشترك. والنقاشات بين وفود الجانبين تبلغ أدق التفاصيل حتى في كيفية جمع جلود الذبائح ومواصفات المياه المعبأة في القناني، فكيف إذا كان الأمر يتصل بالأساسيات مثل الحريات والديمقراطية واستقلال السلطات وتوازنها؟

والثاني هو قول أردوغان «أن الاتحاد الأوروبي يخطئ إذا كان يعتقد أن تركيا ليس من همّ لها سوى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي». هنا يتعلق الأمر بالذهنية والمشروع والرؤية. هنا لا مجال للمزاح أو للعب أو التلاعب. إما أن يكون الاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً لتركيا أو عليها أن تعلن تخلّيها عن تبني هذا المشروع. عليها أن تعلن عن ذلك بصراحة. فالاتحاد الأوروبي ليس مجرد إطار سياسي أو تكتل اقتصادي، بل هو مشروع حضاري تحكمه ذهنيات تتضمن الأساسيات الرئيسية من حياة الفرد والمجتمع عبر معايير ترجمت إلى قوانين ودساتير انتجت هذا الكائن الذي اسمه الاتحاد الأوروبي. معايير اسمها «معايير كوبنهاغن» وليس «معايير أنقرة»، كما يريد أردوغان. وهي معايير تتصل بالحريات السياسية والصحافية والفردية والعلمانية وحقوق الأقليات والمواطنة الكاملة والفصل بين السلطات.

٣ - السياسة الخارجية

العنوان الأبرز لحال السياسة الخارجية التركية في العام ٢٠١٤ أنها أخذت بتركيا إلى مزيد من العزلة بل اكتمالها. وباستثناء العلاقة المميزة مع قطر فإن علاقة تركيا متصدعة أو منهارة مع جميع البلدان العربية دون استثناء.

ولا شك في أن العنوان الأبرز للانهيار كان مع مصر حيث استمر أردوغان في اتخاذ مواقف عدائية من النظام الجديد برئاسة عبد الفتاح السيسي ووصلت إلى حد طرد مصر للسفير التركي فيها. ولم يوفر أردوغان فرصة إلا واستغلها للتشهير بالسيسي ومنها انتقاده من على أعلى منبر أممي في الأمم المتحدة. ويمكن تفسير حدة الحملة على السيسي و«تسعيرها» بحجم الخسارة التي مني بها المشروع التركي في المنطقة بإطاحة حكم الإخوان المسلمين في مصر. وبالتالي كسر المرتكز الثاني الأساسي للنفوذ التركي في المنطقة بعدما كسرت سورية وحلفاؤها المرتكز الأول الأساسي الذي كان أردوغان يراهن عليه للهيمنة على المنطقة وهو إسقاط النظام في سورية. وخسرت تركيا في العام ٢٠١٤ مرتكزاً آخر للنفوذ وإن كان أقل أهمية بكثير من مصر وسورية وهو خروج حركة النهضة من السلطة في تونس.

أما العلاقات التركية - الخليجية والمرتبطة بقوة بالملف المصري فضلاً عن الصراع الأيديولوجي بين الفكر الإخواني والفكر الوهابي، فإنها اتجهت إلى مزيد من الانحدار، ولا سيّما مع كل من السعودية والإمارات.

وتحولت ليبيا أيضاً إلى مجال آخر للصراع بين الدول الخليجية ومصر من جهة وتركيا من جهة أخرى، حيث وقفت تركيا مع قطر، بقوة مع التنظيمات الدينية الأصولية التي تحارب القوى التي يقف على رأسها اللواء خليفة حفتر وتؤيدها مصر ودول الخليج. ولم تتوقف تركيا عبر رحلات طائراتها إلى مصراتة عن مد التنظيمات والمليشيات الأصولية بالمال والسلاح والمقاتلين.

ويبدو أن تركيا استغلت تطور الأحداث في اليمن في الشهور الأولى من عام ٢٠١٥ وبدء عمليات عاصفة الحزم بقيادة السعودية في التقرب من الرياض ودول الخليج، فأعلنت مساندتها للعملية، ودعا أردوغان إيران والجماعات الإرهابية إلى مغادرة اليمن.

وقد نظر العديد إلى بداية التقارب القطري مع مصر في أواخر العام بعين التفاؤل مع مسعى قطر لتليين موقف أنقرة من مصر. لكن هذا التفاؤل لا يبدو في محله في ظل عدم استعداد أردوغان للتراجع عن مواقفه العنيفة من السيسي لأن مثل هذا التراجع سوف يمثل اعترافاً من جانبه بفشل مشروعه، وهو ما لا يمكن أن يقبل به أردوغان خصوصاً بعدما أصبح رئيساً للجمهورية.

إن عدم استعداد أردوغان للاعتراف بفشل مشروعه ينسحب على أسباب عدم مشاركته في التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي تشكل في جدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. ومع أن تركيا شاركت عبر وزير خارجيتها الجديد مولود تشاووش أوغلو في المؤتمر إلا أنها رفضت التوقيع على بيان تشكيل التحالف.

الموقف التركي من رفض المشاركة يختصر استمرار السعي إلى تعويم المشروع المحتضر وبالتالي يعكس الموقف من مجمل تنظيم داعش الإرهابي.

فبعدما فشلت تركيا في مشروع الهيمنة على المنطقة عبر إسقاط نظام هنا ودعم نظام هناك، لجأت إلى استخدام الجماعات المتشددة والمتطرفة وعلى رأسها تنظيم داعش الذي عمل على السيطرة على مناطق واسعة في سورية والعراق في ما يخدم إضعاف خصوم النظام في تركيا. وبالتالي فإن من أهم أسباب رفض تركيا الانضمام إلى التحالف هو عدم قبولها الانضمام إلى جهد يهدف إلى إضعاف القوة الوحيدة الباقية لها للتأثير في أحداث المنطقة وهي تنظيم داعش.

وقد حاولت تركيا أن تبرر رفضها بمجموعة من الشروط التي إن تحققت يمكن لها الانضمام إلى التحالف، وهي إقامة منطقة عازلة في سورية والعراق وإقامة منطقة حظر طيران على الطائرات السورية فوق المنطقة السورية. وتعرض هذان الشرطان لرفض أمريكي نظراً إلى استحالة تحقيقهما في ظل الرفض السوري والإيراني والروسي. وقد بررت تركيا أيضاً رفضها الانضمام إلى التحالف بالقول إن الاكتفاء بالضربات الجوية لداعش غير كافٍ لإنهائها ولا بد من قوات برية. لكن أنقرة ربطت المشاركة بحرب برية، وفقاً لتصريحات أحمد داود أوغلو، بأن يكون هدفها الأول إسقاط النظام في سورية ليمكن محاربة داعش بعد ذلك. لقد كشفت مجريات الحرب ضد داعش عن أن الهدف التركي الأصلي لم يتغير وهو إسقاط النظام في سورية.

عامل آخر يقف وراء عدم استعداد تركيا للحرب ضد الإرهاب الداعشي وهو أن تركيا تريد توظيف داعش في حرب ضد الوجود الكردي في العراق، وفي سورية تحديداً وتلقائياً ضد الوجود الكردي في تركيا. فعندما وصلت طلائع داعش إلى أربيل مهددة عاصمة الفدرالية الكردية امتنعت أنقرة عن تقديم الدعم العسكري لأربيل رغم الطلب الكردي بالدعم. وكان هدف هجوم مجموعات داعش على مدينة عين العرب (كوباني) الكردية في سورية هو إسقاط فكرة الحكم الذاتي لأكراد سورية، وهزيمة أكراد كوباني من حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة صالح مسلم محمد، كونهم مؤيدين لأوجالان وحزب العمال الكردستاني. ولقد تحولت كوباني إلى تقاطع حرب إقليمية دولية عسكرية وسياسية.

زادت مسألة كوباني العداء بين الأتراك والأكراد الذين وجدوا أنفسهم بين هجوم داعش وحصار الطرف التركي برفض فتح أي طريق لمد العون للمقاتلين الأكراد المحاصرين في المدينة. بل إن القوات التركية أطلقت النار على المتظاهرين الأكراد في مدن جنوب شرق تركيا في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ الذين كانوا يحتجون على محاصرة كوباني من جانب داعش وتركيا وأردت ٤٠ قتيلاً مدنياً.

وجاء التدخل الأمريكي لإيصال مساعدات عسكرية إلى كوباني من الجو ليُظهر علناً الخلاف بين واشنطن وأنقرة بشأن طريقة التعامل مع داعش ومع المسألة الكردية. أكثر من ذلك ضغطت أمريكا من أجل أن تفتح تركيا ممراً عبر أراضيها لعبور مقاتلين أكراد من البشمركة وغيرهم إلى كوباني ودعم مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، في ما اعتبر صراع الإرادات بين أنقرة وواشنطن وانتهى إلى كسر الإرادة التركية.

أفضت التغييرات التي أحدثتها داعش في المنطقة ومنها العراق وخروج نوري المالكي ومجيء حيدر العبادي لرئاسة الحكومة إلى بعض التحول المبدئي في مقاربة أنقرة للعلاقة مع العراق، حيث زار رئيس الحكومة داود أوغلو بغداد للمرة الأولى واعداً بفتح صفحة جديدة في العلاقة بين البلدين.

ومع تبلور جهود التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش، لم يكن لتركيا دور بارز فيها، ومع حملة الجيش العراقي وأنصاره من الحشد الشعبي لاستعادة المناطق التي سيطر عليها داعش، والتي نجحت في تحرير مدينة تكريت والمناطق

المحيطة بها، شاركت تركيا في تدريب القوات العراقية التي تم إعدادها لدخول الموصل. وهو دور مماثل لما تقوم به في تدريب عناصر من المعارضة السورية بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وهو البرنامج الذي كان من المفترض أن يبدأ في آذار/مارس ٢٠١٥ ثم تعثر تنفيذه وتأجل لعدة شهور.

ولم يحدث أي خرق في العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل مع استمرار النمو في العلاقات الاقتصادية. أما في فلسطين فإن الصراخ التركي ضد العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/يوليو ٢٠١٤ لم يتم ترجمته بأية خطوات سلبية تجاه إسرائيل على أي مستوى كان.

إن تعاظم الاستبداد في الداخل والعزلة في العلاقات الخارجية يعكس جوهر الحلم الذي لا يزال رجب طيّب أردوغان يراهن عليه وهو تحقيق مشروع «العثمانية الجديدة» (العثمانية + السلجوقية) التي تعني الاصطدام مع كل المكونات العرقية في المنطقة ومنها العرب والأكراد والإيرانيين والأرمن وغيرهم، وكذا الاصطدام مع المكونات الدينية غير المسلمة وخصوصاً المسيحيين ومع المكونات غير الإخوانية من شيعة وسنة. وهنا بالضبط مكمن الخطر على تركيا نفسها، وعلى جيرانها التي باتت في ظل نظام حزب العدالة والتنمية تهديداً للسلم والاستقرار في الداخل وفي المنطقة.

إن اعتماد أردوغان للبقاء في السلطة على «بلوك» محافظ إسلامي من ٤٠ بالمئة من الناخبين الأتراك، لا يعفيه من مسؤوليته الأساسية في الزج بالمنطقة إلى مزيد من الاضطراب والاحتقان وهو ما يجعل من توقعات العام ٢٠١٥ غير مختلفة كثيراً عن العام ٢٠١٤ ما لم تطرأ مفاجآت غير متوقعة أو أحداث استثنائية داخلية أو خارجية تغير من المشهد الحالي.

ثانياً: إيران: مفاوضات شاقة وتأكيد النفوذ الإقليمي

واجهت حكومة الرئيس حسن روحاني بعد أشهر على انتخابه في عام ٢٠١٤، تحديين استراتيجيين، تمثل الأول ببدء التفاوض حول برنامج إيران النووي، الذي ربط الرئيس روحاني بين النجاح فيه وبين رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران. والثاني هو اجتياح تنظيم داعش للموصل واحتلاله في أيام قليلة، ما هدد حكومة نوري المالكي حليف إيران، ونفوذها في بلاد الرافدين. وقد كان على الرئيس روحاني، وعلى القيادة

الإيرانية أن تتعامل مع هذين التحديين على المستويات الميدانية والعسكرية، من جهة، وعلى المستويات الدبلوماسية والتفاوض من جهة ثانية. وكان من الواضح أن أي خسارة لإيران في أي من هذين التحديين سوف ينعكس سلباً ليس فقط على مستقبل الرئيس نفسه، أو على الاقتصاد الإيراني، بل على مستقبل إيران ودورها وموقعها في الشرق الأوسط.

١ - أداء الرئيس روحاني في الحكم

فاز الرئيس روحاني من الدورة الأولى في الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران/ يونيو ٢٠١٣. وقد كان الفوز مفاجئاً لأنه استطاع أن يهزم مجموعة من رموز المحافظين الذين نافسوه في هذه الانتخابات والمقربين من مرشد الثورة مثل علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الأسبق وأحد مستشاري المرشد، وسعيد جليلي المسؤول السابق عن المفاوضات النووية مع الغرب، وعلي لاريجاني الرئيس الحالي لمجلس الشورى.

فاز روحاني بعد تجربة انتخابات ٢٠٠٩ الصعبة التي شكلت تهديداً مباشراً للنظام بعدما اتهمت حركة «المعارضة الخضراء» وزعيمها المرشح مير حسين موسوي السلطة بتزوير الانتخابات. شهدت طهران إثر إعلان النتائج وفوز أحمدي نجاد بولاية ثانية تظاهرات كبيرة ومواجهات مع قوات الأمن كادت تُدخل البلاد في حرب أهلية، لكن الأزمة انتهت، وتراجع التيار الإصلاحي، وتسلم الرئيس أحمدي نجاد الحكم. كانت المخاوف في إيران من تكرار التجربة نفسها في هذه الانتخابات، لذا عندما فاز روحاني من الدورة الأولى تنفس الجميع الصعداء.

لقد نجح روحاني بفضل تحالف إصلاحي جمع بين تأييد الرئيسين السابقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، وبفضل انسحاب مرشحين آخرين محسوبين على هذا التيار نفسه. في حين بقي المرشحون المحافظون على تعددهم. كما سبق أن شهدت جبهة المحافظين نفسها التي ينتمي إليها الرئيس السابق أحمدي نجاد انقساماً داخلياً بين أحمدي نجاد وباقي الاتجاهات الأصولية في تيار المحافظين. لذا ستكون سياسات الرئيس روحاني الاقتصادية والاجتماعية، عرضة لمراقبة التيار المحافظ خصوصاً في البرلمان الذي يسيطر المحافظون على ٧٠ بالمئة من أعضائه، كما سيتحين المحافظون أي فرصة لانتقاد سياسة الرئيس الخارجية التي تكاد تختصر في المفاوضات حول برنامج إيران النووي وفي العلاقة مع الولايات المتحدة.

شكل الاقتصاد عامل ضغطاً كبيراً على عشرات الملايين من الإيرانيين، بعدما شهد عام ٢٠١٣ منذ بداياته ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع والخدمات؛ مصحوباً بانهيار سعر صرف العملة الوطنية الإيرانية مقابل العملات الأجنبية. وأسهمت السياسات التضخمية لحكومتي الرئيس السابق أحمدي نجاد (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣) في تردٍّ ملحوظ لحالة الاقتصاد الإيراني؛ إذ إن سياساته برفع الدعم عن السلع الضرورية وتقديم الدعم المالي للأسر الإيرانية الفقيرة، رفعت مؤشرات التضخم إلى حدود غير مسبوقة، وقد تشكل رأي عام في أوساط مختلفة في داخل إيران يعتبر أن سياسة التشدد هي السبب في تلك العقوبات وأن التفاوض مع الغرب يمكن أن يسهم في حل تلك المشكلة الاقتصادية. وعندما تسلم الرئيس روحاني السلطة كان الوضع الاقتصادي في أسوأ حالاته. فقد تراجعت الصادرات بنسبة بلغت ٢٨ بالمئة، والواردات بنسبة ٢٠ بالمئة. كما أن النمو الذي بلغ ٨ بالمئة في ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ تراجع إلى ١,٨ بالمئة في ٢٠١٢، وإلى ١,٤ بالمئة في ٢٠١٣، والسبب في كل هذا التراجع هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن[1].

كان من الواضح بالنسبة إلى الرئيس روحاني أن رفع العقوبات سيجعل الأوضاع المالية والاقتصادية أفضل كثيراً. كما كان هم الرئيس الأول هو مواجهة التضخم الذي ارتفع إلى ٣٢ بالمئة وأثر سلباً في حياة المواطنين اليومية. ولذا اعتقد روحاني أن الحوار مع الغرب والتفاهم معه حول برنامج إيران النووي هو المدخل إلى رفع العقوبات، وبالتالي إلى تحسين أوضاع إيران الاقتصادية.

لذا رفع الرئيس روحاني منذ وصوله إلى سدة الحكم شعارات الحوار والدبلوماسية، واعتبر أن الحوار مع الغرب يمكن أن يفتح أفق التعاون في المجالات كافة. لكن المحافظين الذين لم يرتاحوا كثيراً إلى فوز روحاني لم يرحبوا بفكرة الحوار، لو لم يعلن المرشد موقفه المؤيد لها. وقد شاهدنا نموذجاً لهذا الموقف المعارض عندما استقبلت الرئيس روحاني بعد عودته من نيويورك، تظاهرتين: واحدة مؤيدة له، وأخرى منددة بالولايات المتحدة (مرك بر أمريكا). كما صدرت تصريحات من بعض القيادات في الحرس الثوري تذكر بما فعلته واشنطن طوال الأعوام الثلاثين الماضية ضد الجمهورية الإسلامية، احتجاجاً من هذه القيادات على الحوار مع الولايات المتحدة.

---

(١) France 24, 24/11/2014.

لم يتمكن الرئيس من تحقيق تقدم كبير في المجال الاقتصادي باستثناء مساعدات مالية مباشرة إلى ملايين الإيرانيين، على غرار ما فعله الرئيس السابق أحمدي نجاد، والذي تعرض للانتقاد لاحقاً بسببها. وبقي سعر صرف الريال على حاله تقريباً. وبما أن المفاوضات مع الغرب لرفع العقوبات لم تؤد إلى النتائج المرجوة بعد عام ونصف على بدايتها، فقد باتت الأبواب مفتوحة أمام المحافظين لانتقاد الرئيس، وقد خاض هذه المواجهة مجلس الشورى الذي تمكن من إقالة وزير العلوم والبحث والتكنولوجيا في حكومة الرئيس روحاني (فرجي دانا).

واجه الرئيس روحاني ضغوطاً من الاتجاهين الإصلاحي والمحافظ. فقد حاول ما يطلق عليه في إيران «أنصار الليبرالية» الذين أيدوا روحاني في الانتخابات الرئاسية تخريب علاقة الرئيس بالمرشد وبحرس الثورة من خلال «التشويه المتعمد لصورة الحرس» خلافاً لتوجيهات الرئيس نفسه[٢]، كما وجه رموز حزب كوادر البناء (تيار هاشمي رفسنجاني) النقد إلى سياسة الرئيس الداخلية. كذلك فعل الاتجاه المحافظ في انتقاد سياسة الرئيس خصوصاً في مجال السياسة الخارجية، والمفاوضات مع الولايات المتحدة. وما يعبر عن هذا الواقع من النقد شكوى الرئيس نفسه من وسائل الإعلام التي اتهمها بأنها «تتقاعس في توضيح خدمات الحكومة، وفي الحديث عن الإنجازات العظيمة التي حققتها والتحديات التي واجهتها»[٣].

في مقابل ذلك يدافع أنصار الحكومة عن الإنجازات التي تحققت: «فقد حظي الناس بالمزيد من الهدوء في المجالات الثقافية والاجتماعية، وعاد الأكفاء إلى المواقع الإدارية، واعتمد المسؤولون سياسة صحيحة لإدارة البلاد.. كما أننا على مقربة من توقيع اتفاق كبير مع العالم، وهذا إنجاز عظيم حصل في عهد هذه الحكومة»[٤].

وفي الواقع يجب أن نسجل ملاحظتين على النقد الذي تعرض له الرئيس روحاني وحكومته من قوى واتجاهات سياسية مختلفة في عام ٢٠١٤:

الأولى: أن هذا النقد بات تقليداً رائجاً في الحياة السياسة الإيرانية، فقد تعرض لمثله كل الرؤساء السابقين ومنهم أحمدي نجاد نفسه ومن برلمان سيطر عليه

---

(٢) محمد إسماعيلي، جريدة جوان (الشباب)، ١٧/ ٦/ ٢٠١٤، في: مختارات إيرانية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١٦٧ (تموز/ يوليو ٢٠١٤).

(٣) جريدة إيران، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٤، ومختارات إيرانية، العدد ١٦٨ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤)، ص ٤٥.

(٤) جريدة شرق، ٣٠/ ٦/ ٢٠١٤، ومختارات إيرانية، العدد ١٦٧ (آب/ أغسطس ٢٠١٤)، ص ٥٢.

المحافظون أيضاً. وقد انتهى عهد أحمدي نجاد بخلاف كبير معه في داخل البرلمان وخارجه من الأوساط الأصولية التي وقفت إلى جانبه وخصوصاً في أزمة الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩.

والثانية: أن انتقاد جبهة المحافظين لأداء حكومة روحاني الاقتصادية والسياسية هو جزء من التحضير للمواجهات السياسية المقبلة مثل الانتخابات النيابية (التي ستجرى في عام ٢٠١٥)، بحيث تكون مهمة هذه الانتقادات قطع الطريق على الإصلاحيين، ومنعهم من تحقيق انتصار جديد في البرلمان بعد الانتصار الذي تحقق لهم في موقع الرئاسة.

وفي كل الأحوال لا تزال رؤية المجتمع الإيراني منقسمة تجاه عمل أي حكومة في البلاد بين من يرى ضرورة المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب، من خلال البرنامج النووي، وأن الوقت في مصلحة إيران لأن النفوذ العالمي والإقليمي للولايات المتحدة في تراجع مستمر. ويتبنى هذا الرأي قادة الحرس الثوري وبعض رجال الدين ومجموعات التيار الأصولي (وهي قريبة من مرشد الثورة). وبين من يرى أن من مصلحة إيران الاستراتيجية إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، والتوصل إلى اتفاقية نووية شاملة من أجل إنهاء العزلة وتقوية الاقتصاد، ورفع العقوبات. ويتزعم هذا الاتجاه الرئيس روحاني وفريق التفاوض النووي والرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني، وأحزاب وتيارات إصلاحية متعددة. ولا شك في أن إنجاز الاتفاق النووي مع الغرب سوف يقوي ليس موقع إيران فقط بل موقع الرئيس روحاني أيضاً.

٢ ـ المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي

في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، وبعد نحو ستة أشهر على الانتخابات الرئاسية الإيرانية، توصلت إيران مع مجموعة ٥+١ إلى التوقيع على ما سمي «إطار التعاون» يكون قاعدة للتفاوض لحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني. وقد اعتبرت مدة ستة أشهر كافية للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق. لكن ما جرى لاحقاً أي طوال عام ٢٠١٤ كان هو تمديد المفاوضات مرتين في كل مرة ستة أشهر إضافية، حتى انقضى عام ٢٠١٤ من دون التوصل إلى أي اتفاق، ثم مددت المفاوضات مجدداً حتى مطلع عام ٢٠١٥ أملاً في التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

واجهت محاولات التفاهم مع إيران وتوقيع اتفاق نهائي معها حول برنامجها النووي صعوبات وعراقيل منذ التوقيع على أحرف «إطار التعاون» الأولي. وقد حاول الطرفان الأمريكي والإيراني تسويق الاتفاق لمواجهة المعترضين عليه، بأنه سيؤدي إلى صيغة «رابح - رابح»، أي ليس هناك من سيخسر من هذا الاتفاق.

ترافقت المفاوضات التي استمرت سنة وبضعة أشهر حتى شهر آذار/ مارس ٢٠١٥ مع حالات مد وجزر من التفاؤل والتشاؤم. بين من اعتبر أن إيران والولايات المتحدة ذاهبتان إلى تطبيع شامل للعلاقات، وبين من اعتبر أن مثل هذا الاتفاق لن يحصل لأسباب تخص كلا البلدين ولضغوط إقليمية من حلفاء واشنطن تحديداً ممن لا يرغبون في الاعتراف بحق إيران النووي (إسرائيل) وممن لا يريدون الاعتراف بنفوذ إيران عبر التسليم بحقها النووي (السعودية). تضمن الاتفاق الأولي رفع بعض العقوبات، ومهلة ستة أشهر للتفاوض حول باقي البنود من أجل التوصل إلى اتفاق شامل حول كل ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، (من التخصيب إلى مراقبة المنشآت، وصولاً إلى رفع العقوبات).

لكن المفاوضات واجهت منذ بداياتها عراقيل وصعوبات تمحورت حول القضايا التالية:

• تخصيب اليورانيوم: كانت إيران قد بلغت في السنوات الماضية مستوى ٢٠ بالمئة من التخصيب، إلى جانب وجود بضعة آلاف من أجهزة الطرد المركزي، (التي تنتج الوقود النووي) والتي تتيح لإيران الانتقال (متى قررت) إلى صناعة القنبلة. وقد رفض المفاوض الغربي استمرار التخصيب وطالب بخفض هذه النسبة إلى نحو ٣,٥ بالمئة فقط، أي ما يكفي للحصول على الطاقة النووية، ولكن ليس بما يكفي لتخصيب اليورانيوم وصناعة القنبلة. وقد رفضت إيران أي اقتراح للحصول على الوقود النووي من الخارج (حتى من روسيا).

• الشفافية: والمقصود بها أن تمتثل إيران لكل الإجراءات، وأن تقدم كل المعلومات لمفتشي وكالة الطاقة الذرية، التي تؤكد سلمية برنامجها النووي. ومن أجل التأكد من هذه الشفافية تريد مجموعة ٥+١ من الأمم المتحدة أن تستمر في فرض قيودها على اليورانيوم وعلى المعدات ذات الاستخدام المزدوج، ومراقبة لوائح الصادرات والواردات الخاصة بتلك المواد والمعدات بما يتوافق مع المعايير

الدولية. وإذا كانت إيران لا تمانع من حيث المبدأ في شفافية برنامجها النووي، وفي تقديم المعلومات اللازمة حوله، إلا أن نقطة الخلاف المركزية مع مجموعة ٥+١ هي استمرار العقوبات للتأكد من هذه الشفافية. ولذا يشكك البعض في طهران في نوايا الغرب من هذه الإجراءات، ويعتبر أن المقصود بها قدرات إيران العسكرية وليس الشفافية النووية.

• رفع العقوبات: وهذه القضية هي «أم المشاكل» في عملية التفاوض وفي الاتفاق النهائي بين الطرفين. فثمة اختلاف بين تعريف العقوبات لدى كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من جهة، وبين الولايات المتحدة من جهة ثانية. فعلى الرغم من أن الرئيس يملك سلطة رفع العقوبات إلا أن الكونغرس يستطيع تقييد هذه السلطة. ولذا ثمة تباين في داخل الإدارة الأمريكية حول هذه القضية التي يميل الكونغرس إلى رفضها باعتبار أن رفع العقوبات من شأنه أن يمنح إيران نصراً لا مبرر له، نظراً إلى دعمها جماعات العنف والأنشطة التي تتناقض مع مصالح الغرب. في حين ترى إيران أن رفع العقوبات بالكامل هو الثمن الذي تستحقه لوقف أنشطتها النووية، ولتبرير التنازلات التي قدمتها في هذه القضية[5].

ويمكن القول إن ما يؤخر وصول المفاوضات إلى نهاياتها الإيجابية هو رفع العقوبات. ففي حين تؤكد تصريحات ومواقف المفاوضين الإيرانيين الاستعداد لتجاوز عقبات التخصيب والشفافية، يرفض هؤلاء ومن خلفهم القيادة الإيرانية في طهران أي قبول بتأخير رفع العقوبات أو بتجزئة هذا الرفع، لأن مثل ذلك يمكن أن يتحول إلى سيف مسلط على رأسها يمكن استخدامه في أي خلاف معها حول سياستها الخارجية، وخصوصاً أن ٥+١ تعتبر أن التوقيت اللازم للوصول إلى الثقة التامة في سلمية البرنامج النووي الإيراني يحتاج إلى سنوات (يطرح البعض ثلاث مراحل لهذا التوقيت: تبدأ الأولى بستين، والثانية من ٥ إلى ٧ سنوات، والثالثة والنهائية من ٨ إلى ١٠ سنوات)، ما يعني عملياً بقاء إيران واقتصادها تحديداً عرضة للابتزاز من الطرف الغربي. وهذا ما ترفضه إيران بشدة، وهو ما يهدد أيضاً التوصل إلى اتفاق شامل بين إيران ومجموعة ٥+١.

• معارضو الاتفاق: منذ إعلان إطار التعاون الأولي بين إيران ومجموعة ٥+١ في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، كانت إسرائيل أبرز المعترضين على هذا الاتفاق،

---

(٥) جريدة السفير، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤.

الذي وصفه رئيس وزرائها بنيامين نتانياهو بأنه «غلطة تاريخية» وليس «إنجازاً تاريخياً». وقال «إن إسرائيل تشعر بمخاوف من اتفاق جنيف مع إيران... ». ورد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالقول: «إن اتفاق جنيف النووي هو اتفاق جيد»، و«أنا مقتنع أننا قمنا بأول خطوة صلبة جعلت العالم وإسرائيل أكثر أماناً». في حين طمأن الرئيس الأمريكي إسرائيل وتعهد بتصعيد العقوبات والاستعداد لشن هجوم على مواقع عسكرية إيرانية إذا فشلت طهران في الالتزام بتعهداتها بنصوص الاتفاقية الانتقالية. لكن ذلك لم يقنع القيادة الإسرائيلية التي استمرت في التحريض ضد توقيع أي اتفاق مع إيران. وبقي المطلب الإسرائيلي على حاله، وهو توقف برنامج إيران النووي بالكامل، حتى لا تملك مستقبلاً أي احتمال لصناعة القنبلة. واعتبر نتنياهو في خطابه في الكونغرس في ٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ «أن الاتفاق النووي قد يعرض وجود إسرائيل للخطر أو المشاكل»[٦].

السعودية أيضاً تحفظت من جهتها على الاتفاق ولم ترحب به خلافاً لمعظم دول الخليج من الإمارات إلى الكويت وقطر، وبالتأكيد سلطنة عمان التي رعت المفاوضات السرية بين الطرفين الأمريكي والإيراني. لكن تحفظ المملكة ومخاوفها ليست من البرنامج النووي نفسه، بل من دور إيران الذي سيتعزز بشكل أكبر في الشرق الأوسط بعد رفع العقوبات. ويخشى السعوديون من أن مزيداً من كسب المعارك، سوف يترجم بتوسيع الهيمنة الإيرانية في المنطقة، خصوصاً مع تقدم حلفاء طهران في أكثر من بلد من البلدان المجاورة للمملكة في اليمن وفي العراق، وفي ظل عجز المملكة عن إطاحة النظام السوري حليف طهران. كما أن مصدر القلق السعودي، هو الخوف من وصول الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى التعامل مع إيران كحليف أساسي في المنطقة.

وقف المتشددون في إيران من جهتهم، ضد أي اتفاق مع الغرب. وبالنسبة إليهم لا ينبغي لإيران التخلي عن برنامجها النووي، ولا عن مستوى التخصيب، أو عن عدد أجهزة الطرد المركزي، كما يعارض المتشددون وقف العمل بمفاعل آراك الذي يعمل بالمياه الثقيلة لإنتاج البلوتونيوم. وورد في افتتاحية صحيفة كيهان التي تعبّر عن هذا الاتجاه: «إن كافة التنازلات التي تم تقديمها إلى إيران في اتفاق جنيف لم تكن سوى وعود، وفي مقابل ٢٧ التزاماً من جانب إيران تم تقديمها إلى مجموعة ٥+١، فإن الغرب ألزم نفسه بوقف جهوده نحو وقف انسياب صادرات النفط الإيراني، وأكثر من ذلك،

(٦) جريدة السفير، ٤/٣/٢٠١٥.

كان من المفترض أن تتلقى إيران ٢,٤ مليار دولار ولكنها لم تحصل سوى على ٢,٦٥ مليار دولار فقط، ويرجع السبب إلى العقوبات التي فُرضت على البنوك والمؤسسات المالية الإيرانية، ومن ثم فإن بقية الأموال لم يتسن تحويلها إلى إيران».

من المهم الإشارة إلى أن مرشد الثورة وقف خلف فريق التفاوض النووي وقدم الدعم له، ورفض أي اتهام من جانب الأطراف الداخلية الإيرانية لهذا الفريق. لكنه بقي في الوقت نفسه على تشدده تجاه الولايات المتحدة، وقال في أكثر من مناسبة إنه لن يقبل بأي اتفاق سيئ (لا يزيل العقوبات).

لقد وافقت إيران على التفاوض بشأن برنامجها النووي من أجل رفع العقوبات التي أضرّت باقتصادها، ومنعتها من تصدير نفطها، ومن الحصول على الأموال عبر مصرفها المركزي، وكذلك من تطوير الكثير من صناعاتها. وقد كان الرأي العام في إيران بعد فوز روحاني على استعداد لمثل هذا الحوار لأنه كان يعتقد أن تشدد الرئيس السابق أحمدي نجاد كان خلف فشل التفاوض وخلف فشل التفاهم حول البرنامج النووي. لذا كان قرار المرشد هو إعطاء الضوء الأخضر للتفاوض من أجل تحقيق أحد الهدفين التاليين:

- إما أن تنجح عملية التفاوض فتربح إيران، وتتوقف العقوبات، وهذا مكسب كبير للاقتصاد الإيراني، تبدو معه القيادة الإيرانية حريصة على اتخاذ قرارات صعبة من أجل حل مشكلات شعبها.

- وإما أن تفشل عملية التفاوض، ويكون المسؤول عن هذا الفشل في نظر الشعب الإيراني الولايات المتحدة الأمريكية، لأن إيران قبلت بالتفاوض وتخلت عن لغة التشدد السابقة، ورغم ذلك لم يقدم الطرف الآخر (حتى للإصلاحيين) التنازلات المطلوبة.

أما من الجانب الأمريكي، فإن الرغبة في الانفتاح على إيران والحوار معها، فتعود على الأرجح إلى الاحتمالات التالية:

- أن الولايات المتحدة لم تعد في وارد شن حرب على الجمهورية الإسلامية للقضاء على نظامها، خصوصاً بعد تراجعها عن تهديد سورية بمثل هذه الحرب، أي أن عليها أن تبحث عن طرق أخرى غير عسكرية للتعامل مع إيران ومع برنامجها النووي.

ـ أن الولايات المتحدة لم يعد بمقدورها أن تدير الملفات الإقليمية أو الدولية وحدها كما كان الأمر قبل عشر سنوات. وهناك أكثر من دليل على أن روسيا أصبحت شريكاً في حل بعض المشكلات الإقليمية والدولية، والأزمة السورية أحد أبرز الأمثلة على ذلك، ما يعني أن إيران أيضاً أصبحت شريكاً إقليمياً لا يمكن تجاهل دوره ونفوذه وتأثيره في البحث عن أي حل للمشكلات الإقليمية الساخنة.

ـ أن الولايات المتحدة تعتبر أن تأكيد سلمية البرنامج النووي هو إنجاز مهم قبل نهاية عهد أوباما، وتحقق هذا الأمر يعني إلغاء التهديد المحتمل لإسرائيل ولأوروبا. وحرمان إيران من سلاح يحقق لها التوازن الردعي مع إسرائيل يعتبر إنجازاً استراتيجياً للرئيس أوباما، وخصوصاً أن كل رئيس أمريكي يسعى إلى تحقيق إنجاز مهم يرتبط باسمه قبل مغادرة البيت الأبيض[٧].

٣ ـ دعم إيران لسورية

النظام السوري هو حليف استراتيجي لإيران منذ انتصار الثورة عام ١٩٧٩. وهذا يعني أن أي تغيير قد يحصل في سورية لا يمكن أن تنظر إليه إيران إلا من خلال تأثيره في هذه العلاقة الاستراتيجية، وفي مستقبل محور المقاومة. وقد عبر القادة الإيرانيون مراراً وصراحة عن مبررات وقوفهم إلى جانب النظام، وعن دعمهم له وعن رفضهم أن يسقط، وذلك انسجاماً مع رؤيتهم لأولوية محور الممانعة ولدور سورية في هذا المحور إلى جانب إيران وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين.

لقد باتت كل مؤشرات الصراع وطبيعة القوى التي تخوض المواجهات المسلحة في سورية شديدة الوضوح لجهة المشروع الإقليمي ـ الدولي الذي يريد أن يطيح علاقة سورية مع إيران. حتى إن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ذهب أبعد من المستوى الإقليمي لهذا التغيير المفترض من خلال إسقاط النظام في سورية عندما قال: «إن معركة سورية سترسم معالم النظام العالمي الجديد»[٨].

---

(٧) طلال عتريسي، «العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية،» شؤون الأوسط (بيروت)، العدد ١٤٦ (خريف ٢٠١٣).

(٨) «ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية؟،» وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، ٢/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2>.

وقد يكون لافتاً في هذا الإطار أن تربط معظم التحليلات الغربية أيضاً بين معركة سورية وبين استهداف إيران[9]، من ذلك على سبيل المثال ما ذكره كامران بخاري في «Strategic Forecasting» بعنوان «وقف الفوضى السورية» في ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢ عن الفرضية الغربية التي تقول إن الطريق لتحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتحسين حقوق الإنسان في سورية هو بإزاحة القائد السوري، وما تريده واشنطن الآن هو تسليم إيران (وربما روسيا) بهزيمة استراتيجية كاملة في سورية[10]. يؤكد الفكرة نفسها روبرت فيسك في مقالته عن «حرب الأكاذيب والنفاق في سورية» في صحيفة الإندبندنت أون صنداي في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٢ عندما كتب: «إن السعي لضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبتنا للشعب السوري أو كراهيتنا لصديقنا السابق الرئيس بشار وليس بسبب غضبنا من روسيا، بل بسبب رغبتنا في توجيه ضربة إلى النظام في إيران من خلال ضرب حليفه»[11].

كانت سورية المصدر الرئيس لصواريخ حزب الله منذ حرب إسرائيل - لبنان ٢٠٠٦. وكان بشار هو الداعم المتحمس لحزب الله، وما سيأتي بعد الأسد أمر لا يمكن معرفته اليوم، ومن المرجح أن أي نظام سيخلف الأسد ممكن أن يكون معادياً لحزب الله وإيران. وستجد سورية المعادية لحزب الله الكثير من الحلفاء في لبنان المتحمسين للانقلاب عليه[12].

وسقوط النظام في سورية يعني بالنسبة إلى إيران أحد الاحتمالات الثلاثة:

- سيطرة إسلاميي القاعدة على الحكم.
- انتشار الفوضى وتقسيم سورية.
- إعادة تشكيل السلطة وفق ما تريده دول الخليج وتركيا والولايات المتحدة.

وفي كل هذه الاحتمالات سوف تشعر إيران بالخسارة الاستراتيجية من فقدان النظام الحالي في سورية، إذاً لا يمكن أن تنظر إيران إلى ما يجري في سورية باعتباره

---

(٩) الغارديان البريطانية، «حرب طويلة تنتظر سوريا،» بي بي سي، ٢٢/ ٨/ ٢٠١٢.

(١٠) Robert D. Kaplan and Kamran Bokhari, «Halting Syrian Chaos,» Stratfor, 4 July 2012, <https://www.stratfor.com/weekly/halting-syrian-chao>.

(١١) Robert Fisk, «Syrian War of Lies and Hypocrisy,» *Indepenent on Sunday*, 29/7/2012, <http://www.independent.co.uk/voices/commentators/fisk/robert-fisk-syrian-war-of-lies-and-hypocrisy-7985012.html>.

(١٢) Bruce Riedel, «What Comes After Assad in Syria?,» *The Daily Beast*, 20/7/2012, <http://www.thedailybeast.com/articles/2012/07/20/what-comes-after-assad-in-syria.html>.

معركة داخلية فقط. ولا كما يعتقد البعض بتبسيط أنها تعبير عن خلفيات طائفية وحسب. ثمة هدف استراتيجي مهم له الأولوية في هذه «المعركة» تقرأه إيران ويتحدث عنه بوضوح المعلقون والمحللون ودوائر صنع القرار في الغرب وهو «تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتوجيه ضربة لها».

في مواجهة حركة الاحتجاج والمواجهات المسلحة وسرعة السيطرة على أراض شاسعة في سورية، لم تتردد إيران منذ بداية الأزمة، في إعلان وقوفها إلى جانب النظام السوري، وفي اعتبار ما يجري «عقاباً دولياً» لسورية بسبب وقوفها إلى جانب المقاومة، ففي «نداء الحج» للعام ٢٠١٢ يقول مرشد الثورة: «إن أمريكا والصهيونية وبمساعدة عملائهما في المنطقة يخلقون الأزمات في سورية لصرف أذهان الشعوب عن القضايا المهمة في بلدانهم وعن الأخطار المحدقة بهم..»، وأضاف مرشد الثورة «إن الانتقام من الحكومة السورية يأتي بسبب وقوفها خلال ثلاثة عقود بوجه الصهاينة الغاصبين ودفاعها عن فصائل المقاومة في فلسطين ولبنان... ومن الذي يصدق أن الحكومات الداعمة للدكتاتوريات السوداء في مصر وتونس وليبيا تدعم اليوم مطلب الشعب السوري في الديمقراطية؟»[١٣].

أكدت إيران في مناسبات عدة أنها لن تسمح بسقوط النظام. ثم انتقلت إلى التشديد على دعم الإصلاحات، وعلى الحوار بين النظام والمعارضة، كما أعلنت أنها بذلت محاولات في هذا المجال لكنها لم تؤد إلى النتائج المطلوبة. وشددت إيران، إلى جانب روسيا والصين، على رفض التدخل الخارجي في سورية.

وفي إطار ترتيب الدعم الإيراني المباشر للنظام في سورية انعقد اجتماع لرؤساء اللجان القضائية والتشريعية والتنفيذية في مجلس الشورى الإسلامي حُسمت فيه قضايا الداخل التي تعوق الاصطفاف الكامل إلى جانب سورية، ومن أول القرارات التي اتخذت في هذا الإطار، تزويد سورية بكل حاجتها من البتروكيماويات، والتي كانت تلبيها من خلال الاستيراد من السعودية. كما أُتخذ قرار بإدخال جميع المعاملات التجارية السورية في الدائرة المغلقة التي بتها إيران على مدى العقود الماضية[١٤].

---

(١٣) جريدة الأخبار (بيروت)، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٢.
(١٤) جريدة الأخبار، ٣٠/ ١١/ ٢٠١١.

كذلك لم تغفل إيران رابع أكبر دولة مصدرة للنفط الخام مساعدة سورية نفطياً وقررت أن تهب حليفتها ٢٩٠ ألف برميل نفط يومياً[١٥]. إن محددات الموقف الإيراني والحسابات الاستراتيجية مما يجري في سورية لا يمكن استشرافه أو محاولة فهمه إلا في ضوء معادلة شديدة التعقيد من العلاقات والمخاوف والضغوط التي ينبغي على إيران أن تحسبها بشكل جيد ودقيق حتى لا ترتد عليها الثورات سلباً وتعود حصيلتها إلى القوى المعادية لها أو المختلفة معها في المنطقة والإقليم أو في العالم، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي سارعت إلى التكيف مع المتغيرات الجديدة بعد الثورات، من خلال فتح قنوات الحوار والتواصل مع القوى الإسلامية التي وصلت إلى السلطة. ما هو شديد الأهمية بالنسبة إلى إيران هو مستقبل محور الممانعة في ضوء مستقبل النظام السوري، أي إلى أي مدى سيؤثر مستقبل هذا النظام في إضعاف هذا المحور، الذي تعتبره إيران أحد أهم مصادر تميزها وقوتها.

إن سيناريو بقاء النظام السوري هو رغبة إيرانية معلنة. وهو كذلك مطلب الصين وروسيا، لأن هؤلاء جميعاً يخشون تغيير المعادلة الإقليمية لمصلحة التمدد التركي، أو لمصلحة الفاعلين الجدد (الأصولية الإسلامية وتنظيم القاعدة)، وإيران تفضل هذا السيناريو أيضاً بسبب التهديد العسكري الإسرائيلي بشن حرب عليها[١٦].

إن إيران لا ترغب في أي تغيير في المعادلة الإقليمية في هذه الظروف فضلاً عن المعادلة الاستراتيجية في المواجهة مع الولايات المتحدة. ويؤكد مارتن إنديك ذلك بقوله: «سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى إحضار سورية إلى معسكر السلام مع إسرائيل لتدعيم مصلحتين استراتيجيتين أساسيتين: الاستقرار في منطقة متفجرة إنما حيوية؛ وأمن إسرائيل. وفي ذلك السياق، فإن قطع القناة السورية التي تستخدمها إيران لتعزيز حالة اللا استقرار على حدود إسرائيل من خلال وكيليها: حزب الله وحماس أمر استراتيجي ملح»[١٧].

لذلك، عندما شعرت إيران بتزايد التهديد للنظام في دمشق رفعت مستوى الدعم في المجالات كافة، وكذلك فعل الروس في المحافل الدولية، وشارك حزب الله في

---

(١٥) Martin S. Indyk, «Next Steps in Syria,» (Testimony at a U.S. Senate Committee on Foreign Relations), Brookings Institute, 1 August 2012, <http://www.brookings.edu/research/testimony/2012/08/01-syria-indyk>.

(١٦) Robert Fisk, «They Snipe at Us Then Run and Hide in Sewers,» *Independent*, 21/8/2012.

(١٧) Indyk, Ibid.

القتال المباشر بحيث استطاع تغير المعادلات الميدانية في غير مصلحة جبهة النصرة وتنظيم داعش، وذلك كله خشية إيران من سقوط النظام في يد مشروع إقليمي معاد لها ولمحور المقاومة الذي تؤيده وتدعو إليه.

لقد باتت الأزمة في سورية صراعاً على دور سورية وعلى موقعها وعلى المحور الذي ستلتحق به. وقد واجهت إيران طوال عام ٢٠١٤ القوى الإقليمية الأخرى العربية وغير العربية (تركيا) وفعلت كل ما تستطيع لتمنع سقوط النظام الحالي، حليفها الاستراتيجي.

٤ - داعش وتهديد النفوذ الإيراني في العراق

شعرت إيران بقلق شديد من احتلال «داعش» الموصل في العراق (في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤)، فقد توسعت المساحة الجغرافية التي باتت تحت سيطرة هذا التنظيم في سورية والعراق. وباتت بغداد نفسها ومعها حكومة المالكي حليفة طهران، مهددة بالسقوط، بحيث باتت «داعش» جزءاً من المشهد الإقليمي، ومن التوازنات الجديدة التي جعلت مصالح إيران وحلفائها موضع تهديد مباشر. وقد بدأت الضغوط الإقليمية والدولية مباشرة بعد سقوط الموصل لتحميل المالكي شخصياً مسؤولية ما جرى باعتباره نتيجة لسياساته «الفئوية والطائفية»، والتي كانت سبباً في اكتساح داعش لهذه المساحة الواسعة من العراق. كما اشترطت الولايات المتحدة تغيراً حكومياً في بغداد لمحاربة «داعش»، ما اعتبرته إيران تهديداً مباشراً لنفوذها، من خلال إبعاد حليفها[١٨].

لكن إيران لم تتمكن في ظل هذه الخسارة الميدانية وفي ظل الضغوط السياسية والإعلامية أن تتمسك ببقاء المالكي على رأس الحكومة العراقية، فاضطرت إلى التراجع وإلى «إقناعه» بالاستقالة ليخلفه حيدر العبادي من حزب الدعوة نفسه.

شعر خصوم طهران أن هذه الأخيرة فقدت إحدى أهم أوراق نفوذها في المنطقة بعد سقوط الموصل بيد داعش، وأن موازين القوى قد تبدلت في غير مصلحة إيران. ولذا أطلقت بعض وسائل الإعلام في بعض دول الخليج على ما جرى في الموصل بأنه «ثورة»، وعلى عناصر داعش بأنهم «ثوار»، وقد برزت بسرعة تداعيات هذا الوضع

---

(١٨) السفير، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤.

الجديد من خلال تعثر المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، ومن خلال تشدد دول الخليج (السعودية تحديداً) في المطالبة بإطاحة المالكي.

لقد وجدت إيران نفسها أمام واقع جديد ومعقد. فهي من جهة لا تستطيع السكوت، أو أن تبقى تتفرج على تمدد داعش الذي قد لا يقتصر على إطاحة حكومة بغداد فقط، بل قد يتمدد إذا نجح في ذلك إلى المناطق المحاذية في إيران نفسها، وتخشى إيران أن تكون الولايات المتحدة تخطط لتقسيم العراق، وخصوصاً أن قادة كردستان بعد احتلال الموصل أعلنوا «أن ما بعد احتلال الموصل ليس كما قبله»، والمقصود بذلك أن وحدة العراق لم تعد كما كانت. وبحسب بعض المحللين الإيرانيين فإن تقسيم العراق يحتاج إلى ثلاثة أمور:

- تشكيل حكومة ضعيفة.
- الاعتراف الرسمي باحتلال الإرهابيين الجغرافيا العراقية.
- عدم وجود معارضة قوية من جانب القوى الإقليمية المؤثرة، خصوصاً تركيا وإيران[١٩].

إلى هذه المخاوف من احتمالات تقسيم العراق، لا تستطيع إيران من جهة ثانية الاعتماد على الجيش العراقي وحده لمواجهة تنظيم «داعش»، بعدما تبين حجم العجز والفساد في بنيته بعد معركة الموصل.

قررت واشنطن بعد أشهر من احتلال الموصل، تشكيل تحالف دولي لضرب داعش، ما وضع إيران أمام خيار التحالف مع واشنطن في هذا التحالف أو العمل بمفردها نظراً إلى شكوك إيران في أهداف الولايات المتحدة من هذه الحرب، وإلى مخاوفها أيضاً من أن تؤدي مشاركة واشنطن العسكرية في الحرب في العراق إلى عودة نفوذها على حساب نفوذ إيران وحلفائها. وقد عبّر الكثير من التحليلات في الصحف الإيرانية عن هذه الخشية من عودة النفوذ الأمريكي إلى العراق تحت ذريعة محاربة الإرهاب. بل وذهبت المواقف الرسمية الإيرانية إلى اتهام الولايات المتحدة (والتحالف الدولي) بدعم تنظيم «داعش» في سورية، كما تخشى إيران من أن تؤدي سيطرة داعش على الموصل وتثبيت أقدامها فيه من التأثير سلباً في وضع النظام في سورية، لأن سقوط الموصل سيرفع من معنويات وقدرات هذا التنظيم الذي يقاتل في سورية.

(١٩) محسن محمدي، «ماذا تريد الولايات المتحدة من داعش؟»، وكالة أنباء فارس، ١٤/ ٧/ ٢٠١٤.

شكل التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لقتال الإرهاب «داعش» قلقاً جديداً لإيران. وقد انقسمت آراء المحللين الإيرانيين تجاه هذا الوضع إلى اتجاهين في تقدير حجم التهديد لنفوذ إيران في العراق وفي المنطقة. فذهب البعض إلى ضرورة التعاون بين إيران والولايات المتحدة نظراً إلى التشابه اللافت للانتباه في الأهداف الاستراتيجية لكل من طهران وواشنطن تجاه العراق، من أجل مواجهة التهديدات التي تضر بالأراضي العراقية كافة والعمل على حفظ أمن العراق ونظامها الحاكم، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الطرفين الأمريكي والإيراني يتفقان على تأييد استقرار المنطقة وأمنها، وعلى عدوهما المشترك باسم التطرف، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى دعم احتمالات التنسيق الإيراني الأمريكي في المنطقة.

في مقابل هذه المبررات للتعاون مع الولايات المتحدة، يشكك محللون آخرون في أصل هذه الدعوة لمحاربة داعش والإرهاب. ويعتبر هؤلاء أن «مواجهة الدولة الإسلامية سيمدد وجود الأمريكيين في المنطقة، الذين خرجوا من الباب، ليعودوا من الشباك لسنوات أخرى، وأن اللعب بورقة الإرهاب هو من أجل وجود أكبر للغربيين والأمريكيين في الشرق الأوسط»[٢٠].

اختارت إيران عدم المشاركة في التحالف الدولي، وقررت تقديم المساعدات العسكرية المباشرة إلى حكومة العبادي، بالإضافة إلى الخبراء من الحرس الثوري، وقد تناقلت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي صور قائد فيلق القدس قاسم سليماني مع بعض ضباط الجيش والحشد الشعبي، في بعض مناطق القتال في العراق. وتناقضت المعلومات بين من يؤكد وجود بضعة آلاف من القوات الإيرانية إلى جانب القوات العراقية، وبين من ينفي ذلك من المسؤولين الإيرانيين، على أساس أن حكومة العبادي «لم تطلب أي مشاركة من إيران». ولم يعترض أي من القوى الدولية على هذا الدور الإيراني في محاربة داعش.

بعد أشهر قليلة على تشكيل التحالف الدولي شنت الولايات المتحدة مئات الغارات على مواقع تنظيم داعش، وقضت على بعض عناصره وقياداته في العراق وسورية. لكن هذه الغارات لم تغير أي شيء في واقع سيطرة داعش على تلك

(٢٠) علي أكبر فرازي، «الأهداف الغربية من وراء تشكيل تحالف ضد داعش،» وكالة أنباء فارس، ٢٠١٤/٨/٢٤.

المساحات الواسعة من العراق. في مقابل ذلك كانت إيران إلى جانب القوات العراقية وقوات الحشد الشعبي تقوم بمواجهات ميدانية في المدن والبلدات التي احتلتها داعش. وتمكنت تلك القوات من تحرير مناطق واسعة من أيدي داعش كان أبرزها استعادة مدينة تكريت والمناطق المحيطة بها بحيث بات التنظيم في وضعية دفاعية تراجعية، ولم يعد بمقدوره التقدم ولا تهديد أي مدن أخرى في العراق.

كان من المتوقع أن يؤدي احتلال الموصل إلى تغير معادلات التأثير والنفوذ في العراق، بحيث يجعل هذا الواقع الجديد إيران أمام خيارات كلها في غير مصلحتها من التخلي عن المالكي إلى عودة النفوذ الأمريكي، إلى التعامل مع «داعش» كأمر واقع جغرافي، وبحيث تتراجع عن بعض شروطها في المفاوضات حول برنامجها النووي، لكن إيران، عملت لمواجهة هذا التغير، من خلال التلازم بين أمرين:

الأول هو التراجع والتخلي عن المالكي والموافقة على تشكيل حكومة جديدة، وذلك لاستيعاب الضغوط الإقليمية والدولية.

والثاني هو بدء الاستعدادات والتدريبات الميدانية، وإرسال السلاح إلى القوات العراقية والحشد الشعبي، والتي نجحت في قتال داعش وفي استعادة الجزء الأكبر من المناطق التي كانت تحت سيطرتها.

أتاحت هذه الاستراتيجية لإيران استعادة نفوذها الذي تراجع نسبياً وموقتاً بعد احتلال الموصل، وخصوصاً أن الإنجازات الميدانية التي تحققت بدعمها المباشر ضد داعش في العراق، كانت أكثر من إنجازات التحالف الدولي ضد الإرهاب. كما وجدت إيران نفسها في وضع أفضل على المستوى الاستراتيجي بعد التقدم الذي أحرزه حلفاؤها الحوثيون في اليمن، الذين تمكنوا من السيطرة على صنعاء، ما دفع الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى اللجوء إلى عدن، بتشجيع من السعودية ودول الخليج الأخرى لقطع الطريق على سيطرة الحوثيين على اليمن كله. ما يهدد على صعيد آخر وحدة اليمن من جهة، ويجعل الحوثيين من جهة أخرى في مواجهة مع تنظيم القاعدة الذي ينشط في اليمن منذ سنوات، أي أن إيران من خلال حلفائها ستكون في مواجهة مع الإرهاب في اليمن أيضاً بموازاة ما تفعله في العراق ضد تنظيم «داعش».

وعلى الرغم من عدم توافر معلومات دقيقة عن حجم الدعم الإيراني للحوثيين، باستثناء اتهامات من خصومها حول التسليح والتدريب، فإن ما جرى في اليمن شكل

خسارة كبيرة للسعودية، تضاف إلى خسارة الرهان على تراجع نفوذ إيران في العراق. فكانت النتيجة هي تزايد هذا النفوذ، بعدما باتت إيران، من خلال حلفائها، أقرب إلى باب المندب والى الحدود السعودية مباشرة .

لا يعني ما تقدم أن إيران ستشعر بالاطمئنان في المستقبل القريب، فالمنطقة من حولها لا تزال مشتعلة، ولا يزال الصراع على سورية مستمراً، وعلاقاتها متوترة مع أكثر من دولة عربية، كما أن تمدد سيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من اليمن دفع السعودية إلى قيادة تحالف «عاصفة الحزم» الذي مثّل مصدراً إضافياً للقلق الإيراني. من جهة أخرى، فإن توقيع الاتفاق الإطاري النووي مع القوى الكبرى في ٢ نيسان/ أبريل يعطي إيران قدراً أكبر من الثقة بالذات وبقدراتها التفاوضية.

ثالثاً: إثيوبيا: دبلوماسية الطاقة

أخذت إثيوبيا على مدى عام ٢٠١٤ تروّج ما أسمته دبلوماسية الطاقة بحسبان أن تركيزها وتخصصها في الطاقة الكهرومائية يمكن أن يكونا سبيلاً للنهوض من حالة التخلف التي تعانيها داخلياً، ويمكن أن يؤدي تصديرها - بدرجة أساسية - إلى الخارج إلى جلب العملة الصعبة الضرورية لتمويل عملية التنمية، فضلاً عن أن عملية تصدير الطاقة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الاندماج الإقليمي مع دول حوض النيل، وهي بهذا المعنى تحفز الداخل لتأييد مشروعات السدود التي تقوم بها بما فيها سد النهضة، وتغري دول الجوار بتأييد سياستها في هذا الصدد على اعتبار ما يمكن لهذه الدول أن تحققه من مصالح بتوفير الطاقة الكهربية لها. وفي الحصيلة فإنها تجني بذلك تأييد هذه الدول لها بالشكل الذي سمح لها بالمراوغة مع مصر، وبتجاهل أي تأثير يمكن أن تحققه السياسة المصرية الرامية إلى عدم الإضرار بالمصالح المائية المصرية.

ويمكن رصد تطورات الساحة الإثيوبية على المستويين الداخلي والخارجي على النحو التالي:

١ - على المستوى الداخلي

يمكن رصد أهم تطورات السياسة الإثيوبية في النقاط التالية:

أ ـ سد النهضة

ما زالت إثيوبيا ماضية في بناء السد، وتراوغ لإطالة أمد الوقت في مفاوضات لم تسفر حتى تاريخه ـ شباط/ فبراير ٢٠١٥ ـ عن أي عمل إيجابي، فهي قد دعت إلى تكوين لجنة فنية عرفت باسم اللجنة الثلاثية يشارك فيها خبراء من مصر والسودان وإثيوبيا إلى جانب خبراء من إنكلترا وفرنسا وجنوب أفريقيا لدراسة جدوى السد وآثاره الجانبية، وشارك وزير خارجيتها في مراسم تنصيب الرئيس السيسي في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ والتقى رئيس وزرائها بالسيسي على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في نفس الشهر، وأعقب ذلك اجتماع في الخرطوم في آب/ أغسطس ٢٠١٤ تم خلاله الاتفاق على تشكيل لجنة وطنية تضم أربعة خبراء من كل دولة يقومون بترشيح اثني عشر مكتباً استشارياً (أربعة مكاتب لكل دولة) يتم تصفيتهم إلى مكتب واحد أو اثنين، يتولى إجراء دراستين بشأن مدى تأثير السد في تدفق المياه إلى السودان ومصر، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسد، من دون التطرق إلى مواصفات السد ذاتها، على أن يتم إنجاز الدراستين خلال ستة أشهر أي في آذار/ مارس ٢٠١٥. وفي حال عدم التوافق على نتائج الدراستين تختار الدول الثلاث خبيراً واحداً ليتولى مهمة التحكيم، وإصدار القرار النهائي، وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ في أديس أبابا، واجتماعها الثاني في القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر، ثم اجتماعها الثالث في الخرطوم في آذار/ مارس ٢٠١٥ من دون أن تتوصل إلى اختيار المكتب الاستشاري، ما يشكل إضاعة إلى الوقت ربما حتى يكون قد تم الانتهاء كلية من بناء السد.

ب ـ السدود الأخرى التي يتم التخطيط لها

أعلنت إثيوبيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ عن إنشاء سد جديد على نهر بارو بسعة تخزينية قدرها ٦ مليارات م٣ وذلك لإرباك المفاوض المصري، ثم أعلنت في الشهر نفسه أن مشروع السد تحت الإنشاء بتكلفة ١,٨ مليار دولار على نهر أومو قد يبدأ في توليد الكهرباء بحلول حزيران/ يونيو، وأنه سيعمل بشكل كامل بحلول مطلع عام ٢٠١٦. وأكدت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة الطاقة الكهربائية الإثيوبية أن وحدتين من بين عشر وحدات ستكونان جاهزتين في حزيران/ يونيو ٢٠١٥، وأنه سيجري تشغيل وحدة إضافية شهرية بعد ذلك، وأن المشروع سيولد بعد اكتماله ١٨٧ ميغاوات من الكهرباء.

ج - الوضع الاقتصادي

تذهب التقارير الإثيوبية إلى أن معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٤ قد تجاوز ١٠ بالمئة، ولربما يكون ذلك هو ما دفع الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الإثيوبية إلى أن يعلن في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عن عزم بلاده شراء ٣٠ طائرة ايرباص أو بوينغ ٧٣٧ بقيمة نحو ثلاثة مليارات دولار وذلك رغبة في زيادة حجم أسطول الشركة ليصل إلى ١١٢ طائرة.

د - التعامل مع المعارضة

استمرت السلطات الإثيوبية في اضطهاد المعارضة بأشكال مختلفة، ففي حزيران/ يونيو ٢٠١٤ ألقي القبض على أربعة أعضاء من قيادات الأحزاب السياسية المعارضة تحت دعوى صلاتهم بمنظمات إرهابية وهم: رئيس العلاقات العامة لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والعدالة، ونائبي رئيس الحزب لشؤون التنظيم، ونائب رئيس الحزب الأزرق، وعضو اللجنة التنفيذية للحزب نفسه.

وقد أشار تقرير منظمة العفو الدولية عن الواقع الإثيوبي للعام ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ إلى أن الحكومة الإثيوبية ما زالت تفرض قيوداً شديدة على حرية التعبير، وتستخدم قانون الجمعيات والهيئات الخيرية لعرقلة منظمات حقوق الإنسان، ثم إن عملية الاعتقال التعسفي والتعذيب ما زالت شائعة على نطاق واسع، كما أن الحكومة تقوم بتسييس فرص الحصول على الوظائف والتعليم والمساعدات التنموية، وتشدد الرقابة الإلكترونية. وأضاف التقرير أن الحكومة قامت في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ٢٠١٤ بالاستخدام المفرط للقوة والإعدام خارج نطاق القضاء عندما اندلعت احتجاجات في منطقة أوروميا ضد مشروع يهدف إلى توسعة العاصمة أديس أبابا من جهة أراضي أوروميا. وكان أكثر من تعرض للاضطهاد والملاحقة الجنائية والإدانة هم أعضاء من حزب المعارضة الرئيسية (المؤتمر الفدرالي لأوروميا)، إذ أُعتقل من أعضائه ما بين ٣٥٠ ـ ٥٠٠ عضو في الفترة من أيار/ مايو إلى تموز/ يوليو، كما اعتُقل نحو ٣٠٠ عضو آخر في شهر أيلول/ سبتمبر، في حين اعتُقل عدد آخر في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، وانتقلت ذات الحملة في تموز/ يوليو إلى أعضاء من حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والعدالة، ومن حزب شيماباوي، ومن حزب أرينا تيغراي بتهمة الإرهاب.

وهكذا، تستمر المعارضة السياسية لنظام الحكم الإثيوبي، رغم التقارير التي تتحدث عن استمرار النمو الاقتصادي في الصعود، والذي يعود بالأساس إلى تدفق استثمارات أجنبية كبيرة في قطاعات الزراعة والإنشاءات والصناعة التحويلية، وإرساء عطاءات المشروعات التنموية الضخمة على الشركات الأجنبية ولا سيّما على صعيد بناء مشروعات سدود الطاقة الكهرومائية، فضلاً عن انتشار تأجير الأراضي والمزارع على نطاق واسع. ويبدو واضحاً أن المعارضة قد ضاقت ذرعاً بهيمنة الحزب الحاكم على مقدرات البلاد على مدى ما يقرب من عقدين ونصف، ثم استمراره في تحويل عوائد التنمية إلى إقليم تيغراي الذي تنتمي إليه النخبة الحاكمة، على حساب سائر الجماعات الإثنية الأخرى وفي مقدمها جماعة أورومو صاحبة الأغلبية السكانية في البلاد.

٢ - على المستوى الخارجي

أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأمريكي - الأفريقي حول الطاقة في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ أن إثيوبيا بدأت تصدر الطاقة بالفعل إلى كل من جيبوتي والسودان، وأنها بدأت في إنشاء خطوط الكهرباء لتوصيل الطاقة إلى نيروبي (كينيا). وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين قال «إن رؤية إثيوبيا تذهب إلى حد توصيل الطاقة إلى اليمن وجنوب أفريقيا» بغية القضاء على الفقر في الإقليم، وتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق الأمن الإقليمي، بل وتحقيق الوحدة الأفريقية. إن ما سبق هو ما تصفه الصحافة الإثيوبية بدبلوماسية الطاقة سعياً إلى إغراء دول الجوار بل وما بعدها بالمكاسب التي يمكن أن تجنيها من وراء بناء سد النهضة وغيره من السدود.

وفي ما يأتي عرض لعلاقات إثيوبيا مع دول الجوار، ومع بعض الدول الأخرى:

أ - إثيوبيا والسودان

دشنت إثيوبيا والسودان مشروعاً للربط الكهربائي في مدينة القضارف السودانية بقيمة ٣٥ مليون دولار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، وقد تم تشغيل هذا المشروع، إضافة إلى مشروعات أخرى تتعلق بالربط بين البلدين بشبكة من الطرق السريعة. كما أكد الرئيس الإثيوبي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ أن الخرطوم تعد من أكبر الداعمين لإنشاء سد النهضة، بل إنها تشارك في تمويله رسمياً، وقد تعددت شبكة العلاقات بين

البلدين حيث تم إبرام اتفاق دفاعي بينهما في أيار/ مايو ٢٠١٤ ينطوي على تشكيل «قوات مشتركة» لتعزيز الأمن على طول الحدود بين البلدين، وقد وقّع الطرفان في آب/ أغسطس ٢٠١٤ على خطة عمل القوات المشتركة، حيث كانت الفرق المتقابلة تنتشر على حدود الدولتين في شكل دوريات وتمرينات مشتركة. ولكن هذه المرة تم الاتفاق على إنشاء قوات مشتركة تتمركز في ثمانية مواقع في قطاعات محددة تكون مهمتها حفظ الأمن، ومكافحة الجماعات المسلحة، وضبط الحدود.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ انعقد مؤتمر تنمية وتطوير العلاقات الحدودية بين البلدين في دورته السادسة عشرة في عاصمة بني شنقول (أصوما) حيث تم التشديد على جعل المنطقة الحدودية بين البلدين منطقة آمنة تزدهر فيها العلاقات والتبادل التجاري ويتم فيها مكافحة كل الأنشطة الضارة للبلدين، واتفق الطرفان على تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والزراعية والسياسية والأمنية والثقافية والإعلامية والسياحية والصحية.

ب - إثيوبيا وجنوب السودان

تعمل إثيوبيا بدأب على جعل جنوب السودان جزءاً من مجالها الحيوي، فلها أكثر من أربعة آلاف جندي في أبيي على الحدود بين دولتي السودان وجنوب السودان. ولذلك دعت في شباط/ فبراير ٢٠١٤ إلى انسحاب القوات الأجنبية، وخصوصاً الأوغندية من جنوب السودان محذرة من تحول النزاع بين رئيس جنوب السودان سلفا كير ونائبه السابق رياك مشار إلى حرب إقليمية، هذا رغم أن رئيس جنوب السودان كان قد طلب من الجيش الأوغندي حماية البنى التحتية في العاصمة جوبا، ومنها المطار والقصر الرئاسي، ورغم إجراء العديد من جولات محادثات السلام بين الطرفين «سلفا كير ومشار» في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا كان آخرها في آذار/ مارس ٢٠١٥، إلا أنها لم تسفر عن نتائج إيجابية توقف القتال بين الطرفين وتمهد لمصالحة وطنية.

ج - إثيوبيا وجيبوتي

تبدو السياسة الإثيوبية تجاه جيبوتي وكأنها تسعى إلى دمج جيبوتي لتصبح جزءاً من الأراضي الإثيوبية (خاصة جماعة العفر التي لها امتدادات في إثيوبيا وإريتريا، وهي الجماعة المهيمنة على السلطة في مواجهة جماعة العيسى، التي تنتمي إلى أصول

صومالية)، ويظهر ذلك جلياً في بدء العمل في إنشاء خط سكة حديد جديد بين أديس أبابا - دويلي - جيبوتي باستثمارات بلغت ٤,٥ مليار دولار قدمتها الصين كقرض طويل الأمد لتمويل المشروع، ثم التخطيط لعملية الربط الكهربائي بين البلدين بتكلفة ٢ مليار دولار، إضافة إلى موافقة البرلمان الإثيوبي في عام ٢٠١٤ على تقديم منحة مجانية من المياه لجيبوتي تقدر بنحو ١٠٣ ألف م٣ من المياه يومياً لمدة ٢٠ عاماً قادمة باعتبار ذلك يشكل جزءاً من الخطة الاستراتيجية لتحقيق الاندماج بين البلدين والتي تذهب إلى أبعد من ذلك حين قررت إثيوبيا إعطاء معاملة تفضيلية لأبناء جيبوتي الذين يعيشون أو يتعلمون على أراضيها باعتبارهم مواطنين إثيوبيين. ولذلك فلا غرابة أن يصرح السفير الإثيوبي لدى جيبوتي في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ أن بلاده مستعدة لتطوير الوحدة الاقتصادية مع جيبوتي وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي بين البلدين، وأن يصرّح السفير الجيبوتي لدى إثيوبيا بأن العلاقات بين البلدين في طريقها إلى التحول إلى الوحدة الاقتصادية.

وقد أضيف إلى ما تقدم قيام كل من إثيوبيا وجيبوتي في شباط/ فبراير ٢٠١٥ بتوقيع اتفاق لبناء خط أنابيب لنقل النفط المستورد عبر ميناء جيبوتي إلى إثيوبيا بتكلفة ١,٤ مليار دولار وبطول ٥٥٠ كم، وتقوم شركة بلاك رينو الأمريكية بتمويل المشروع وتنفيذه بالكامل ويُنتظر أن يتم الانتهاء منه خلال ٣ سنوات.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هيئة ميناء جيبوتي قد تبرعت بنحو مليون دولار لتمويل سد النهضة في حين تبرع موظفو هيئة التنمية الحكومية في شرق أفريقيا (إيغاد) بمئة ألف دولار على نحو ما تشير المصادر الإخبارية.

ويتضح مما سبق أن هناك مشروعاً إثيوبياً لإقامة مجال حيوي بدأ بتمزيق الصومال بل وإنهاء عروبته والهيمنة عليه، وفصل جنوب السودان وإخراجه من المجال العربي، ثم التقارب مع جيبوتي والسعي إلى ضمها أو ضم جزء منها وإخراجها هي الأخرى من المجال العربي بدعم أمريكي، بل وصيني أيضاً.

د - إثيوبيا والصومال

الموقف الإثيوبي من الصومال ليس جديداً، إذ انضم في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ أكثر من ٤٣٩٠ جندياً إثيوبياً رسمياً إلى قوة حفظ السلم التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال معززين بآليات عسكرية ثقيلة ومدرعات، كما أبدت إثيوبيا إرسال مزيد من

القوات لتحل محل قوات سيراليون حين رفض الاتحاد الأفريقي استبدال بعض القوات السيراليونية بقوات سيراليونية جديدة مخافة نقل مرض الإيبولا إلى الصومال.

هـ - إثيوبيا ومصر

انعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ منتدى الأعمال المصري الإثيوبي تحت عنوان «الرؤية المستقبلية للعلاقات المصرية - الإثيوبية» وتناول المنتدى دعم العلاقات بين رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين المصري والإثيوبي، وقد ارتفعت الاستثمارات المصرية في إثيوبيا ارتفاعاً ملحوظاً بعد فترة التوتر التي سادت العلاقات بين البلدين بسبب أزمة سد النهضة، فقد ارتفعت من ٦٠٠ مليون دولار إلى مليار دولار، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٣ نحو ٢١٥ مليون دولار، وفي النصف الأول من عام ٢٠١٤ بلغ نحو ٨٩ مليون دولار منها ٦٨ مليون دولار صادرات مصرية ونحو ٢١ مليون دولار صادرات إثيوبية لمصر، وتجري مفاوضات مصرية مع إثيوبيا لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين لتسهيل دخول وخروج البضائع بينهما وتقليل المعوقات التجارية وزيادة حجم التبادل التجاري.

وهكذا رغم اتجاه السياسة المصرية في المرحلة الراهنة في تعاملها مع إثيوبيا إلى سياسة الإغراء، إلا أن النظام الإثيوبي ما زال يتحسب من موقف إكراهي مصري على نحو ما صرح به وزير الدفاع الإثيوبي في عام ٢٠١٤ بقوله «لا أعتقد أبداً أنه سيكون هناك أي هجوم مباشر على السد (النهضة)» مضيفاً «إن الهجوم عبر الحدود ليس أمراً سهلاً بالصورة التي تصورها وسائل الإعلام، لكننا لا نجلس صامتين، فمثلما نفعل دائماً فإننا مستعدون دائماً للحفاظ على أمننا ونحن نقف دائماً في حالة تأهب لحماية حدودنا السيادية من أي عدوان أو أية محاولة لانتهاك سلامة أراضينا»!

شهدت العلاقات الأثيوبية - المصرية تطوراً مهماً في آذار/ مارس ٢٠١٥ عندما وقعت إثيوبيا ومصر والسودان اتفاق إعلان المبادئ الخاص بالسد، والذي وضع الأساس للتفاهم المشترك بين البلدين. وفي اليوم التالي - ٢٤ آذار/ مارس - قام الرئيس المصري بزيارة إلى أديس أبابا خاطب فيها البرلمان الإثيوبي، ودعا في كلمته إلى بدء صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين تقوم على احترام المصالح المشروعة لكل دولة، والتشديد على المصالح المشتركة والمتبادلة. وأعقب ذلك زيارة رئيس الوزراء المصري إلى إثيوبيا في ٣٠ آذار/ مارس لحضور مؤتمر قمة دول الكوميسا.

و - إثيوبيا والإمارات

أعلن سفير الإمارات لدى إثيوبيا في شباط/ فبراير ٢٠١٥ أن دولة الإمارات قامت بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي بتنفيذ ١٠ آبار مياه تمثل المرحلة الأولى من حملة إماراتية لحفر ٦٠ بئراً في أنحاء متفرقة من أديس أبابا ترمي إلى توفير مياه صالحة للشرب، وأن العشرة آبار الأولى ستوفر المياه لنحو ١٢٠ ألف مواطن إثيوبي، وقد وصل حجم الاستثمارات الإماراتية مطلع ٢٠١٥ إلى نحو مليار دولار.

ز - إثيوبيا واليمن

زار وفد يمني إثيوبيا في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وقد نظم لهذه الزيارة الجالية اليمنية في المهجر ومؤسسة بيرج هوف الألمانية، وقد ضم الوفد ٥٠ شخصاً من برلمانيين وباحثين وممثلي مؤسسات يمنية ومستقلين وصحفيين، والتقى الوفد بأعضاء البرلمان الإثيوبي في مسعى منه لتبادل الخبرات بشأن تطبيق النظام الفدرالي بدعوى أن اليمن ترغب في تطبيق نظام مماثل للنظام الإثيوبي بعدما ثبت أن النظم الفدرالية في النمسا وألمانيا ودول أخرى لا تناسب الواقع اليمني.

ح - إثيوبيا وقطر

ما زالت قطر مصممة على تهديد المصالح المصرية في الداخل والخارج، فبعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ مع زيارة رئيس الوزراء القطري السابق حامد بن جاسم إلى إثيوبيا، قام أمير قطر السابق بزيارة أديس أبابا في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، واستقبل الرئيس الإثيوبي في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ وفد رجال الأعمال القطريين برئاسة الشيخ فهد آل ثاني حيث أعلن الوفد عزمه إنشاء مشروعات استثمارية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تشمل مصانع للإسمنت، والسكر، وأعلاف الماشية... إلخ. وبطبيعة الحال فإن هذا يعد شكلاً من أشكال التغطية القطرية على مساهمتها في سد النهضة.

ط - إثيوبيا وإسرائيل

أكد الرئيس الإثيوبي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ أن أديس أبابا لم ولن تتعاون مع إسرائيل في ما يتعلق بسد النهضة وهي منفتحة على مصر إذا أرادت المساهمة في

ذلك، وقد قام وفد مكون من ٥٠ ضابطاً وجندياً إسرائيلياً بزيارة أديس أبابا في الشهر نفسه، وحاول وزير المياه والطاقة الإثيوبي في آذار/ مارس ٢٠١٥ إبعاد أيه شبهة لتمويل إسرائيلي لسد النهضة حين أعلن أن السد هو «مشروع قومي» مشيراً إلى أن أديس أبابا «لن تطلب الإذن من أحد لبناء السد والقيام بمشروعات إنمائية»، وعبّر عن أسفه إزاء إقحام إسرائيل وأمريكا وقطر وتركيا في مشروع سد النهضة قائلاً «أتحدى أن يأتوا بأمريكي أو إسرائيلي أو قطري أو تركي له علاقة بمشروع سد النهضة، وأن هذه الادعاءات هي حملات للنيل من استقلالية المشروع القومي الإثيوبي»!

ي - إثيوبيا وتركيا

اتجهت تركيا بعد ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو في مصر إلى دعم المخطط الإثيوبي لإنشاء سد النهضة تشبهاً بسد أتاتورك. ففي عام ٢٠١٤ قام وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو بزيارة إثيوبيا حيث عرض على حكومتها تقديم الدعم اللازم والخبرة التركية في بناء السدود خاصة «سد أتاتورك» الذي استدعى بناؤه وتشغيله مفاوضات مطولة مع كل من العراق وسورية ثم تم فرض الأمر الواقع عليهما، وفي هذا الاتجاه استبق الرئيس التركي أردوغان زيارة الرئيس السيسي إلى إثيوبيا للمشاركة في فاعليات القمة الأفريقية الرابعة والعشرين (٣٠ - ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥) ليقوم بزيارة إثيوبيا في الثاني والعشرين من الشهر ذاته، ثم زيارة الصومال، وذلك في إطار برنامج أعدته وزارة الخارجية التركية يشمل زيارة اثني عشرة دولة أفريقية خلال عام ٢٠١٥ منها بعض دول حوض النيل مثل تنزانيا.

ويتضح من كل ما سبق أن إنشاء سد النهضة وغيره من السدود من جانب إثيوبيا، لا يستهدف فحسب مجرد تحقيق الأمن الداخلي والاندماج الإقليمي، وإنما يستهدف جعل إثيوبيا قوة إقليمية «بذاتها» في محيطها بشكل يمكنها من فرض كامل هيمنتها على بعض دول الجوار من جهة (الصومال - جنوب السودان - جيبوتي)، وطمس هويتها العربية من جهة أخرى.

●●

إذا كانت علاقات إثيوبيا الأساسية هي مع مصر والسودان من ناحية، والدول الأفريقية المجاورة لها من ناحية أخرى، فإن كلاً من تركيا وإيران تمتلكان مشروعاً لقيادة الشرق الأوسط، وبحكم ذلك تدور بينهما علاقات منافسة وصراع، وأيضاً علاقات

تنسيق إذا تطلب الموقف ذلك. شهدت الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥ تصعيداً من جانب تركيا ضد إيران بشأن دعمها للحوثيين في اليمن، فإلى جانب تصريح أردوغان سالف الذكر، تحدث أيضاً عن رفض تركيا للتمدد الإيراني في المنطقة، وهو ما رد عليه وزير الخارجية الإيراني الذي وصف سياسات تركيا الإقليمية بأنها خاطئة وتسببت في أضرار استراتيجية. مع ذلك، فإثر توقيع إيران والقوى الكبرى الاتفاق الإطاري بشأن برنامجها النووي، سارع أردوغان بزيارة لطهران في ٧ نيسان/ أبريل التقى فيها المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية، والتي كانت الأولى من نوعها من أربعة أعوام. أتت زيارة أردوغان في اليوم التالي للقائه بولي ولي العهد السعودي في أنقرة، وهو ما يشير إلى أن أردوغان ربما كان يحمل رسالة من السعودية لإيران بشأن الموقف المتأزم في اليمن، ورغبة الطرفين - حسبما ورد في البيان المشترك - في إنهاء الحرب في اليمن في أسرع وقت.

الفصل الثالث

النظام العربي، أولوية تحدي الإرهاب

يمكن الافتراض دون مبالغة أن المتغير الرئيسي في فهم حال النظام العربي في النطاق الزمني لهذا الكتاب (٢٠١٤ ـ ٢٠١٥) هو متغير الإرهاب، فقد أدى تفاقم هذه الظاهرة في الوطن العربي إلى تداعيات طغت على ما عداها حتى في ما يتعلق بقضايا رئيسية من قضايا النظام العربي، فالإرهاب هو الذي يهدد بخريطة سياسية جديدة في الوطن العربي نتيجة لما حققته داعش في العراق وسورية وما تحاول أن تفعله في دول أخرى كليبيا ولبنان ومصر، والإرهاب هو الذي أحدث تغيراً في جدول الأعمال العربي سواء كما يتضح من إعادة ترتيب الأولويات بحيث تراجعت القضية الفلسطينية لحساب مواجهة الإرهاب أو طرح قضايا جديدة كتكوين قوة عربية لتعزيز تلك المواجهة، والإرهاب هو الذي فرض على جامعة الدول العربية بشكل لافت أن تتدخل في نزاعات سياسية تدور داخل بعض أعضائها، ولم يكن هذا مألوفاً في السابق، والإرهاب هو الذي زاد من ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام العربي على المستويين الإقليمي والعالمي.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن الإرهاب هو المتغير الوحيد الذي سيعنى به هذا الفصل، وعلى سبيل المثال فإن تغير القيادة السعودية بعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز قد أثار نقاشات واسعة بشأن مستقبل السياسة السعودية تجاه قضايا النظام الرئيسية، غير أن المقصود هو أن هذا المتغير وغيره سوف يتم تناوله من خلال الإطار المقترح للتحليل والذي يقوم على أساس أن المتغير الرئيسي لفهم حال النظام العربي وقضاياه هو متغير الإرهاب دون أن يمنع هذا بطبيعة الحال أن ثمة متغيرات أخرى سوف

تكون موضع الاعتبار في هذا الإطار التحليلي، وبناء على ما سبق فإن هذا الفصل يضم عدداً من الموضوعات الفرعية على النحو التالي من منظور تأثير الإرهاب فيها: أولها، بنية النظام العربي، وثانيها، تحديات جديدة أمام الجامعة العربية، وثالثها، القوة العربية الموحدة، ورابعها، الإعلام والعلاقات العربية ـ العربية، وخامسها، الاختراق الخارجي للنظام العربي، وسادسها، قمة شرم الشيخ.

أولاً: بنية النظام العربي

لا يمكن البدء في تحليل أثر تفاقم الإرهاب في النطاق الزمني في الفترة محل البحث في بنية النظام العربي من دون الإشارة إلى التحول الذي طرأ على خريطة الصراعات في الوطن العربي وتجلياته في تلك الفترة، فالمتابع لهذه الخريطة يدرك بسهولة كيف تحولت من غلبة الصراعات العربية والإقليمية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي والحرب العراقية ـ الإيرانية والنزاعات العربية ـ العربية كالنزاع بين السعودية واليمن، والنزاع السعودي ـ الهاشمي، والعراقي ـ الكويتي، والسوري ـ العراقي، والمصري ـ السوداني، واليمني ـ اليمني قبل الوحدة، والجزائري ـ المغربي، إلى شيوع النزاعات داخل البلدان العربية بشكل لافت كما نرى الآن بوضوح في الصومال وليبيا وسورية والعراق واليمن والسودان وفلسطين ومصر ولبنان، وقد تطول القائمة أكثر من ذلك.

صحيح أن جذور ظاهرة النزاعات الداخلية العربية ترجع إلى المراحل الأولى من نشأة النظام العربي المعاصر كما في الحالات اليمنية والسودانية واللبنانية والعراقية التي بدأت النزاعات فيها منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي وامتدت بعد ذلك على نحو متنظم في عقود أخرى، كما شملت حالات أخرى كالصومال في عقد التسعينيات، لكن الصورة الآن تبدو مختلفة بكثافة أشد وتعقيدات أكثر وتدخلات خارجية أوضح.

وتعود ظاهرة الصراعات داخل البلدان العربية بصفة عامة إلى عوامل جغرافية وسكانية واقتصادية وسياسية عديدة، غير أن تفاقمها في السنوات الأخيرة وصولاً إلى الوضع الراهن يعود إلى محاولات التغيير الذي حدث في عديد من الأقطار العربية فيما عرف بالربيع العربي مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبداية العقد الثاني كما بدا الحال بوضوح في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية نتيجة غياب

قوى ثورية قادرة على ترجمة تلك المحاولات إلى تغيير حقيقي تعبر عنه نظم سياسية مستقرة. ومن هنا تزامنت إطاحة الحكام في تلك الدول عدا سورية مع حالة من حالات عدم الاستقرار الواضح بلغ أشده في الحالات السورية والليبية واليمنية، وفاقم من هذا أن التيار السياسي الذي ينسب نفسه إلى الإسلام استطاع نتيجة حسن التنظيم المعروف عنه أن يهيمن، بدرجة أو بأخرى ولو إلى حين، على التفاعلات السياسية كما في تونس ومصر، وأن يكون متغيراً فاعلاً كما في الحالات السورية والليبية واليمنية والعراقية، وأن تكون إطاحته مصدراً لنزاع جديد كما حدث في مصر اعتباراً من حزيران/ يونيو ٢٠١٣. كما أن تنويعات ذلك التيار وما تضمنه من فصائل بالغة العنف أدت للمرة الأولى في التاريخ المعاصر للإرهاب إلى تحقيق مكاسب إقليمية والإعلان عن نفسه في صورة دولة كما الحال بالنسبة إلى داعش في كل من العراق وسورية ومحاولات التغلغل إلى ليبيا ولبنان بل ومصر.

ويضاف إلى العوامل التفسيرية السابقة دعم الإرهاب من داخل النظام العربي كما في الاتهامات الموجهة إلى نظامي الحكم في قطر والسودان، والدعم المالي الذي يحصل عليه الإرهاب من دوائر عربية غير رسمية ومن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وربما بعض القوى الإقليمية الكبرى ناهيك بالتباس الموقف الأمريكي من الإرهاب بسبب ما يبدو من تفكير أمريكي استراتيجي خاطئ أو مغرض يراهن على أن يكون الإخوان المسلمون رغم كل ما بدا من عنفهم رقماً أساسياً في معادلة مستقبل الشرق الأوسط، وهو خاطئ لما بدا من فشلهم في الحكم، وبالذات في مصر وبدرجة أقل في تونس، أو مغرض بمعنى أن تكون النية الأمريكية السيئة من وراء هذا التفكير هي حقن العملية السياسية في المنطقة بفيروس عدم الاستقرار والتفكك لتسهيل السيطرة على المنطقة، مع أن تحقيق هذه السيطرة لن يكون سهلاً بالضرورة في ظل الفوضى المدمرة التي يمكن أن تسود.

ولا يقل خطورة عن تفاقم النزاعات الداخلية ما كشفت عنه من سمات لم تكن مألوفة في السابق في هذه الصراعات كما هو الحال في البعد الطائفي وبالذات على المحور الشيعي - السني كما يبدو بوضوح في الحالتين العراقية والسورية وبدرجة أقل في اليمن، وكذلك في البعد الديني الإسلامي والمسيحي نتيجة موقف التنظيمات بالغة التطرف التي تنسب نفسها للإسلام تجاه غير المسلمين وما ترتب على هذا الموقف من عمليات قتل وتفجير دور العبادة وتدميرها على نحو بشع، ويضاف إلى هاتين السمتين

بروز دور الفاعلين من غير الدول كما في قتال «حزب الله» في لبنان إلى جوار النظام السوري، وظاهرة داعش التي أعلنت دولتها على جزء من إقليمي العراق وسورية، وحركة حماس المتهمة في مصر بدعم الإرهاب في سيناء.

وقد ترتبت على كل ما سبق حالة من حالات الاستقطاب الحاد جعلت التوصل في المدى القريب إلى تسويات لهذه الصراعات مستحيلاً، وبالتالي فهي مستمرة ولو إلى حين في إحداث آثارها التدميرية في بنية النظام العربي، وتتمثل هذه الآثار في: (١) الإضعاف البيِّن الذي أصاب عدداً غير قليل من البلدان العربية كما في سورية والعراق وليبيا واليمن وبدرجة أقل لبنان ومصر؛ (٢) سيناريو التجزئة المخيف الذي يهدد النظام العربي ويؤكد التحول الذي طرأ على واحد من أهم أهدافه وهو تحقيق التكامل والاندماج بين وحداته إلى محاولة الحفاظ على تماسك كل وحدة على حدة وسلامتها الإقليمية. وهكذا بات النظام العربي مهدداً بأن يزيد عدد وحداته بمقدار النصف على الأقل، ففي سيناريو التجزئة في ظل مزيد من تردي الأوضاع العربية وزيادة اختراقها من الخارج يمكن أن يكون العراق مهدداً بالتفكك إلى ثلاث دول وكذلك سورية واليمن وليبيا، ناهيك بالحالات الموجودة أصلاً بحكم الأمر الواقع في الصومال والسودان. ويعني استمرار الإضعاف وتفاقم التجزئة والتفاعلات الصراعية التي ستنجم عنها أن النظام العربي لن يكون رقماً فاعلاً في المعادلات الإقليمية والعالمية، وإنما سوف ينكفئ على نفسه تنهشه صراعاته ويزداد اختراقه من الخارج. وما يزيد الأمر سوءاً ما كشفت عنه تطورات السنوات الأخيرة من أن مشروع بناء دولة عربية حديثة قد أخفق باستثناءات قليلة في الوطن العربي. وقد رأينا كيف غابت «الدولة» عن مواجهة التحديات أو عجزت عن المواجهة الفاعلة كما يبدو بوضوح من الحالات العراقية والسورية واليمنية والليبية، ومن قبلها بكثير الحالة الصومالية وبعدها السودانية؛ ومن أسف فإن ما خفي ربما يكون أعظم.

وبعد خريطة الصراعات وتأثيرها في بنية النظام العربي تأتي أنماط التحالفات، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يرد على متانة التحالف بين أعضائه أكثر من تحفظ كان آخرها تعثر مشروع تحويل المجلس إلى اتحاد الذي كان عاهل السعودية الراحل الملك عبد الله هو المبادر به، والأزمة غير المسبوقة التي تعرض لها المجلس وأشار إليها تقرير العام الماضي وتضمنت سحب كل من السعودية والإمارات والبحرين سفراءها في الدوحة، وهي الأزمة التي

وجدت طريقها إلى الحل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ بالإعلان عن «اتفاق الرياض التكميلي» الذي أعيد السفراء بموجبه وذلك بعد قمة استثنائية عقدت في الرياض بغياب عمان قبيل قمة الدوحة التي انعقدت في الشهر الذي يليه.

وبينما أكد وزير خارجية قطر أن أحداً من الأطراف لم يقدم أي تنازلات فإن بعض المحللين ذهب إلى أن ثمة تنازلات أكيدة ولكن من الطرفين. فقد التزمت قطر بمسائل عديدة حيال العلاقات الخليجية البينية وعدم السماح بأي نشاط معارض من أراضيها، وفي المقابل وافقت دول الخليج الأخرى على ألّا تفرض على قطر وجهة نظرها حيال مسائل العلاقات الخارجية القطرية، وفهمت مناشدة الملك عبد الله مصر شعباً وقيادة تأييد الاتفاق بما عرف عن مصر من دور في تحقيق التضامن العربي بأنها تعني أن الاتفاق قد راعى المصالح المصرية في العلاقات مع مصر، وخاصة بعدما أكد العاهل السعودي وقوف الجميع إلى جانب مصر وتطلعهم إلى بدء مرحلة جديدة من الإجماع والتوافق بين الأشقاء. وقد استجابت القيادة المصرية للمناشدة مع تحفظات من النخبة والرأي العام في مصر. وفي البداية ظهرت مؤشرات على تحسن الموقف القطري إزاء مصر على الرغم مما كانت تعبر عنه قناة الجزيرة، ووقف البث على قناة الجزيرة مباشرة من مصر، وكما ظهر في مغادرة عدد من قيادات الإخوان المسلمين في مصر العاصمة القطرية. غير أن هذه المؤشرات أخذت في التراجع تدريجياً وبخاصة بعد وفاة الملك عبد الله، وبينما تردد قبيل انعقاد مؤتمر القمة في مصر أنباء عن مصالحة مصرية ـ قطرية برعاية سعودية فإن ذلك لم يتحقق.

وقد استحوذ التقارب المصري ـ السعودي ـ الإماراتي ـ البحريني على اهتمام كبير باعتبار أنه قد يكون مقدمة لظهور تحالف عربي قوي جديد. تأسس هذا التقارب على دعامتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى بالتأييد الحاسم من قبل الدول الخليجية الثلاث للنظام المصري بعد إطاحة حكم الإخوان المسلمين عقب ثورة الشعب المصري ودعم القوات المسلحة لهذه الثورة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وتأييد هذه الدول لهذا التغيير، وإعلان القصر الملكي السعودي مباركته التغيير بعد ساعات من حدوثه، واستمرار هذا الموقف في تحدٍّ واضح للولايات المتحدة وموقفها تجاه مصر. وقد شمل هذا التأييد البُعدين السياسي والاقتصادي معاً. أما الدعامة الثانية فهي الدور السياسي الذي أداه النظام المصري في وقف التقدم السياسي للإخوان المسلمين في الوطن العربي استناداً إلى سيطرتهم على مصر، وقد مثل الإخوان بأفكارهم وسلوكهم هاجساً

حقيقياً لدول الخليج وربما دولة الإمارات بصفه خاصة التي أعلنت عن اكتشاف تنظيم تابع لهم يضم مصريين مقيمين في الإمارات ومواطنين عمل التنظيم على تجنيدهم، فضلاً عن تصريحات صدرت عن إحدى القيادات البارزة للإخوان المسلمين في مصر تسيء إلى الإمارات شعباً وقيادة.

كذلك كان مبدأ التدخل العسكري المصري المحتمل لحماية أمن الخليج العربي قد طرحه الرئيس المصري حتى قبل انتخابه، واختُزل في عبارة أجاب بها عن سؤال في لقائه إحدى الفضائيات العربية عما إذا كان من الممكن لمصر أن تلبي طلباً خليجياً بالمساعدة العسكرية ضد أخطار تهدد ذلك الأمن، وهي عبارة «مسافة السكة»، بمعنى أن الاستجابة المصرية لهذا الطلب لن تستغرق من الوقت أكثر من الزمن اللازم للوصول إلى موقع الخطر. وعلى الرغم من عمومية العبارة فإنها أسست لمبدأ أن مصر جادة في نية المشاركة في الدفاع عن أمن الخليج إن طلبت دوله ذلك.

ومع ذلك، فإن هذا التحالف المحتمل لم يوضع موضع الاختبار، إذ إنه ربما باستثناء الأردن والمغرب وبالنظر إلى الحالة المترديه التي يمر بها عدد من البلدان العربية والخلاف السياسي حول قضايا جوهرية وعلى رأسها الإرهاب، تظهر بين عدد آخر من الدول صعوبة تحالف عسكري واسع خاصة في ظل القيود الدستورية التي تحيط بقيام الجيش الجزائري بعمليات عسكرية خارج حدوده، وقد برزت هذه الصعوبات لاحقاً عندما طرح الرئيس المصري فكرة إنشاء قوة عربية موحدة لمواجهة الإرهاب، وهو موضوع سوف نعود إليه لاحقاً، بل إن هذا الائتلاف الذي يفترض فيه أنه يمكن أن يتطور إلى تحالف قد تعرض لأكثر من هزة: واحدة أثناء الأزمة العابرة التي أصابت العلاقات المصرية - الخليجية بعد أن اتهم مندوب مصر الدائم في الجامعة قطر بأنها تدعم الإرهاب نتيجة اعتراضها على مشروع قرار تقدمت به مصر في مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين، وصدور تصريح من الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وصف بالبيان يرفض فيه هذا الاتهام وإن تم نفي ذلك في اليوم نفسه؛ وثانية بعد وفاة الملك عبد الله، والتغييرات الواسعة التي أجراها الملك سلمان فور مبايعته، وما شاع من أنه يحمل توجهات جديدة معتدلة تجاه حركة الإخوان المسلمين ويفكر في تحالف سني واسع يضم السعودية ومصر وتركيا، وهي توجهات لا تلائم الرؤية المصرية للمصالح الوطنية، سواء لاستمرار احتدام الصدام العنيف بين السلطة المصرية والإخوان المسلمين أو كذلك لاستمرار الموقف التركي المعادي للنظام القائم في مصر

باعتباره «نظاماً انقلابياً» وما ترتب على هذا الموقف من تداعيات سلبية على العلاقات بين البلدين. غير أن الزيارة التي قام بها الرئيس المصري للسعودية في الأول من آذار/ مارس ٢٠١٥ والحضور اللافت لدول مجلس التعاون الخليجي عدا قطر في مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصري الذي انعقد في شرم الشيخ أيام ١٣ - ١٥ من الشهر نفسه، تكفل بتبديد المخاوف من تصدع العلاقات المصرية مع السعودية والإمارات والكويت والبحرين وعمان.

ثانياً: الجامعة العربية في مواجهة تحديات جديدة

ظلت الجامعة العربية تواجه تحديات تتعلق بالاستقلال الوطني والأمن القومي لأعضائها وكذلك تحقيق التكامل بينهم لمدة تقارب ثلثي القرن. وفي هذا السياق برزت تحديات الوصول إلى حل القضية الفلسطينية وبصفة خاصة بعد العدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧ واحتلال أراضٍ فلسطينية وأخرى تابعة لعدد من البلدان العربية. كذلك تكررت المحاولات من أجل دفع جهود التكامل الاقتصادي العربي وبصفة خاصة في قمة عمان ١٩٨٠. غير أن سجل الإنجاز في هذا الصدد كان محدوداً للغاية سواء بسبب هيمنة الاعتبارات القُطرية على الاعتبارات القومية أو هاجس السيادة الوطنية المطلقة أو النزاعات والصراعات العربية - العربية.

وأخيراً وليس آخراً، التدخل الخارجي لتعويق مسار الجامعة ومنعها من اتخاذ قرارات فعالة تكفل لها التقدم نحو تحقيق أهدافها. غير أنه اعتباراً من تطورات ما عرف بالربيع العربي منذ نهاية ٢٠١٠ في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية على التوالي فضلاً عن تحركات أمكن وأدها أو التكيف معها في عدد من البلدان العربية الأخرى، بدأت الجامعة العربية تواجه تحديات من نوع جديد انبثقت من تعثر محاولات التغيير في عدد من البلدان. فبينما تم تغيير الحكام بسلاسة نسبية وكذلك في وقت قصير يحسب بالأيام في الحالتين التونسية والمصرية تعثرت محاولات التغيير وطال أمدها في الحالات اليمنية والليبية والسورية، وارتبط ذلك بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من النظم التي كانت هدفاً لتلك المحاولات، وكان من المستحيل أن تقف الجامعة مكتوفة الأيدي إزاء هذه الانتهاكات، وعزز من ذلك أن عدداً من النظم العربية أبدى حماساً فائقاً للتخلص من النظامين الليبي والسوري لاعتبارات سياسية لا ترتبط بالضرورة بحقوق الإنسان.

وقد تمثل مأزق الجامعة العربية حينذاك في أن العمل قد درج في المنظمات الدولية على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وإن لم يكن هذا الاحترام مطلقاً بالضرورة في كل الأحوال. ويكفي أن نشير إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول مجلس الأمن حق اتخاذ قرار باستخدام القوة ضد دولة تهدد أفعالها السلم والأمن الدوليين، أو نذكّر ببعض ممارسات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدد من البلدان. ويمكن القول إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ظل مطلق الاحترام في جامعة الدول العربية، والتكتلات الفرعية التي نشأت في إطارها، وعلى رأسها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. غير أن بداية موجة ما سمي الربيع العربي قد شهدت اهتزازاً، ولو نسبياً، لهذا المبدأ. ثم زاد هذا الأمر بتفاقم خطر الإرهاب في الوطن العربي ككل. ولذلك وجدت الجامعة العربية نفسها مضطرة إلى اتخاذ مواقف تجاه التطورات الداخلية في عدد من البلاد العربية بما يخرج على مألوف سلوكها في هذا الصدد.

وكانت الحالة الليبية هي الأولى والأسوأ من نوعها، فقد طلب المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية من مجلس الأمن توفير غطاء جوي لحماية قوى المعارضة من بطش الذراع العسكرية براً وجواً لنظام القذافي، أي أن مجلس الجامعة أقر بضرورة التدخل الخارجي في الحالة الليبية، لكنه أوكل تلك المهمة للمنظمة الدولية، ولم يتصد لها بنفسه، وهو ما يشير إلى عجز المنظمة العربية التي يفترض أو يستحسن أن تكون هي المنفذة لهذا التدخل، ما دامت تعتقد أنه بات ضرورياً. وقد انتهى الأمر، إلى أن أصبح التدخل تحت ستار نصرة الثورة الليبية تدخلاً أطلسياً، وهو تدخل لا يمكن فصله عما آلت إليه الأوضاع في ليبيا الآن - وهو ما يكشف عنه بوضوح التحليل الوارد في الفصل الثالث عشر الخاص بليبيا من الكتاب - ويتسق في الوقت نفسه مع الخبرة الكارثية لعمليات التدخل الخارجي في الوطن العربي، وعلى رأسها الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، وليست مصادفة بطبيعة الحال أن تصل الأوضاع في الحالتين - العراق وليبيا - إلى حد يقترب من غياب «الدولة»، الأمر الذي أوجد مناخاً مثالياً لبروز الإرهاب وتفاقمه.

وربما تكون جامعة الدول العربية قد أدركت خطأ ما فعلته في الحالة الليبية، فنأت بنفسها عن المطالبة بتدخل دولي في سورية. لكن تداعي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية قد استمر، فجمّد المجلس الوزاري تمثيل النظام الحاكم في مقعد سورية في

الجامعة، وأعطى لقوى المعارضة حق تمثيلها. وعلى الرغم من تفهم الدواعي السياسية والإنسانية لهذه الخطوة، فإن التطورات اللاحقة لها أظهرت أنها ربما كانت متسرعة أولاً لغياب الاتفاق بين قوى المعارضة السورية عامة، وعلى من هو الأجدر من بينها بتمثيل سورية في الجامعة العربية، وثانياً لأن أحداً لا يستطيع أن يجزم حتى الآن - في ضوء صمود النظام السوري في وجه القوى المعارضة له، والتطورات اللاحقة التي أدت إلى تراجع أولوية هدف إسقاط النظام السوري، مع التقدم الذي حققه تنظيم «داعش» في العراق وسورية، وصعود هدف القضاء على «داعش» كأولوية أولى في الصراع الدائر في كل من العراق وسورية - بأن استبعاد النظام الحاكم في سورية من تمثيله في الجامعة العربية ومؤسساتها هو البديل الأفضل، أم أن إبقاءه داخل إطارها كان من شأنه إخضاع هذا النظام لضغوط شديدة من أجل أن يُجري الإصلاحات المطلوبة، كي يستطيع أن يصل إلى كلمة سواء مع قوى المعارضة المخلصة لوطنها، بما كان كفيلاً بتجنيب سورية الويلات التي تتعرض لها الآن، كما يتضح من الخسائر الإنسانية والمادية الهائلة التي تكبدتها، فضلاً عن أن البدائل التي تلوح في الأفق للنظام السوري لا تقل عنه سوءاً، إن لم تكن أسوأ.

أما الحالة اليمنية فكانت المثالية لتخطي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، إذ إنه بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لليمن في الجزيرة العربية، كان من الطبيعي أن يهتم مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتطورات الداخلية في اليمن. لكن اللافت أن آلية تدخل المجلس في الشأن الداخلي اليمني كانت آلية دبلوماسية حظيت برضا الأطراف المتصارعة في اليمن، فضلاً عن الموافقة الأمريكية، وبالتالي استندت المعادلة الجديدة/القديمة في اليمن إلى توافق يمني - خليجي - أمريكي. ومن هنا كانت آلية التدخل هي الوحيدة التي لم تفضِ إلى تداعيات سلبية بلغت حداً كارثياً في ليبيا وسورية، غير أنه يلاحظ أن هذه الآلية لم تصمد في وجه التطورات المتلاحقة التي شهدتها الشهور الأولى من عام ٢٠١٥ والتي هددت بنموذج جديد للتفاعلات السياسية في اليمن، تضطلع فيه القوة السياسية المدعومة من إيران (الحوثيون أو «أنصار الله» كما يسمون أنفسهم) بالدور المسيطر في هذه التفاعلات، أو على الأقل يكون لها دور قائد الأوركسترا أو «حق الاعتراض» في أدنى الاحتمالات، على النحو الذي يذكرنا بدور «حزب الله» في لبنان، وينذر بتصاعد غير حميد في النفوذ الإيراني في الوطن العربي عامة، وفي منطقة منه بالغة الأهمية الاستراتيجية خاصة.

في كل ما سبق اختلطت محاولات التغيير بتقدم الإرهاب، لكن الأحداث التي شهدها العراق والتي بدأت بما حققه «داعش» من مكاسب وصلت إلى حد السيطرة الإقليمية على مناطق في كل من العراق وسورية، مع محاولات لذلك في لبنان، وأخيراً في ليبيا، وفي حالتي العراق ولبنان خاصة، يبرز الإرهاب وحده منفصلاً عن أي محاولة للتغيير.

وبالنظر إلى أن مواجهة الإرهاب بحسم أصبحت ضرورة ملحة، وإلى أن أحد الأسباب الرئيسية لتصاعده هو صيغ نظم الحكم التي لا تعبر على نحو مرض عن كافة مكونات الجسد السياسي في بلدانها، فإن موقف المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية من التطورات العراقية المتمثلة في إعلان «دولة الخلافة» جاء منطقياً وصحيحاً، وتمثل بحثٍ مهذب على ضرورة وجود حكم موضع توافق وطني، ذلك لأنه لا يمكن التورط في الدفاع عن حكم طائفي لا يمثل كل ألوان الطيف العراقي إلى الحد الذي جعل قطاعات من سُنة العراق تؤيد «داعش»، أو على الأقل تسكت عنها.

وعندما تطورت الأوضاع في اليمن باستيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء اعتباراً من ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ ومضيهم قدماً في محاولة استكمال سيطرتهم على اليمن، خاصة بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره الحوثيون والذي أطاح كل المظاهر المتبقية للشرعية في اليمن وحاول أن يجعل كافة مفاتيح السلطة في أيديهم، كان منطقياً أن يكون للجامعة موقفها من هذه التطورات الخطيرة، وفي البداية تمثل الموقف بتأكيد أهمية الحوار بين الفصائل السياسية اليمنية كافة والتوصل إلى تسوية سلمية بينها. غير أن إفلات الرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور من قبضة الحوثيين الذين كانوا قد فرضوا عليه الإقامة الجبرية في منزله بعد سيطرتهم على القصر الرئاسي وتقديمه استقالته أوجد موقفاً جديداً انحازت فيه الجامعة إلى الرمز الباقي الوحيد للشرعية المتآكلة في اليمن، وتعزز هذا بموقف دول مجلس التعاون الخليجي الداعم لهادي ثم بتوجيه الرئاسة المصرية الدعوة إليه كي يكون ممثل اليمن في قمة شرم الشيخ التي انعقدت في آذار/ مارس ٢٠١٥.

يعني ما سبق أن الخروج على مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية قد تم بالفعل، وأن ذلك الخروج كانت له مبرراته السياسية والإنسانية. وقد أوضح التحليل السابق أن هناك عملية تعمل من قبل الآليات المؤسسية للنظام العربي بخصوص التدخل الذي وقع في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، فكانت نتائجه كارثية في الحالة الليبية

بسبب طلب التدخل الدولي ووقوعه، ولم تكن نتائجه مرضية على الإطلاق في الحالة السورية. أما في الحالة العراقية فقد تمثل التدخل بنُصح بتصحيح المعادلة السياسية في العراق. وعلى الرغم من أن هذا قد مثّل أفضل صور التدخل فإنه أقلها فاعلية. أما في الحالة اليمنية فقد تطور موقف الجامعة من التشديد على أهمية حوار الفصائل السياسية اليمنية وتوصلها إلى تسوية سلمية إلى الانحياز إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي وهو موقف منطقي طالما أن الطرف الآخر - أي الحوثيين - لا يستند إلى أي شرعية. ولهذا، فإن الآليات المؤسسية للنظام العربي مطالبة بأن تناقش هذه القضية البالغة الأهمية: هل نتفق من الآن على إمكان التدخل في الشؤون الداخلية في ظل شروط معينة؟ وما هي هذه الشروط بأقصى درجة من درجات الدقة؟ وما هي الآليات التي يمكن أن يتم بها هذا التدخل إن اتُّفق على ضرورته؟ وهل يمكن أن تشمل هذه الآليات التدخل العسكري الذي يجب أن يكون عربياً على سبيل الحصر، أم أن تقتصر على الآليات الدبلوماسية؟ وكيف يمكن أن يكون هذا التدخل فاعلاً وقادراً على تحقيق الهدف منه إن تم الاتفاق على ضرورته[1]؟

وسوف يتواصل الحوار حول آلية التدخل العسكري في المبحث «ثالثاً» الآتي:

ثالثاً: القوة العربية الموحدة

سبقت الإشارة إلى أن تفاقم ظاهرة الإرهاب في الوطن العربي قد ترك بصمته بوضوح على التفاعلات العربية - العربية، وبدا هذا جلياً في أول دورة انعقاد عادية لمجلس وزراء الخارجية العرب عقب إعلان «دولة الخلافة الإسلامية» على أجزاء من أراضي العراق ولاحقاً سورية، ففي ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ أعلن داعش دولة الخلافة الإسلامية، ونصب زعيمه أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين. وفي ٦ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها عقد مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري دورته العادية الرقم ١٤٢ وركز على المواجهة الشاملة لظاهرة الإرهاب. ويلفت النظر في القرار الصادر عن المجلس في هذا الصدد بدء الحديث عن «مواصلة الجهود لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لجامعة الدول العربية في مجال تعزيز الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية سياسياً وأمنياً وقضائياً وفكرياً

---

(١) انظر: أحمد يوسف أحمد، «تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية: أفكار للنقاش،» السياسة الدولية، السنة ٥٠، العدد ١٩٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، ص ٦٢ - ٦٣.

لمواجهة خطر الإرهاب وما يفرضه من تحديات، واعتبار أي اعتداء مسلح على أية دولة عربية أو أكثر اعتداء عليها جميعاً، وأن تلتزم الدول العربية باتخاذ جميع التدابير لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها استناداً إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي»، وهكذا بدأ التركيز على تفعيل هذه المعاهدة في مواجهة الإرهاب المتصاعد.

وفي منتصف شباط/ فبراير ٢٠١٥ وقعت جريمة إعدام داعش ٢١ مواطناً مصرياً في ليبيا وردت مصر فجر اليوم التالي مباشرة بقصف جوي مكثف لقواعد داعش في مدينة درنة الليبية بالتنسيق مع الحكومة الليبية الشرعية والقوات المسلحة الليبية. وفي اليوم نفسه صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية بأنه كتب رسائل رسمية إلى وزراء الخارجية العرب في ضوء القرار الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أيلول/ سبتمبر الماضي بشأن كيفية صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة طالبهم فيها بضرورة إعادة النظر في تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك مشدداً على ضرورة تكاتف البلدان العربية معاً، ليس فقط لمكافحة الإرهاب في ليبيا بل في جميع المناطق التي توجد فيها التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش، وقال إن الجريمة المروعة التي ارتكبها التنظيم بحق واحد وعشرين من أبناء مصر الأبرياء في ليبيا تستوجب تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لصيانة الأمن القومي العربي والتصدي لظاهرة الإرهاب.

وفي ٢٢ من الشهر نفسه أدلى الرئيس عبد الفتاح السيسي بحديث للتليفزيون المصري طرح فيه بوضوح فكرة إنشاء قوة عربية موحدة باعتبارها ضرورة ملحة، والواقع أن مناقشة هذه الفكرة بات أمراً حيوياً بالنظر إلى تفاقم خطر الإرهاب في الوطن العربي على النحو السابق بيانه واحتمال امتداده إلى المزيد من البلدان العربية وتهديده استقرارها وأمنها وسلامتها الإقليمية.

ويبدو استدعاء معاهدة الدفاع العربي المشترك في هذا السياق منطقياً بالنظر إلى أن ميثاق الجامعة لا يسعف كثيراً في هذا الصدد، لأن الواضح أن المادة الثانية من الميثاق التي تنص على أن الغرض من الجامعة يتضمن صيانة استقلال الدول العربية وسيادتها يجب أن تفهم في إطار المادة السادسة التي تتعلق بتدابير دفع الاعتداء على دولة من أعضاء الجامعة، وهي معنية ضمناً بدفع الاعتداء الخارجي، إذ تشير صراحة إلى «اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة» بينما لا تنص معاهدة الدفاع المشترك صراحة

على أن يكون الاعتداء من دولة على أخرى بما يعني إمكان إدخال خطر الإرهاب ضمن التهديدات التي تطبق عليها المعاهدة. وقد سبقت الإشارة إلى أن القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ قد أكد أن التصدي للمنظمات الإرهابية يكون على المستويين الوطني والقومي وعلى أن تلتزم البلدان العربية باتخاذ جميع التدابير لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابيهما استناداً إلى معاهدة الدفاع المشترك.

وتنص المعاهدة على أنه في حالة وقوع الاعتداء المسلح على أية دولة عربية أو أكثر تعتبر الدول المتعاقدة هذا الاعتداء اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابيهما. كما تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها، وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف. وفي المادة الرابعة ورغبة في تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمواجهة أي اعتداء مسلح، ونصت المادة الخامسة من المعاهدة على تأليف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئات أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه، وترفع تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك الذي يختص بموجب المادة السادسة بتنفيذ أحكام المعاهدة ويستعين في ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة الخامسة، ويتكون المجلس من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم، وما يقرره المجلس بأغلبية الثلثين يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

يعني ما سبق أن معاهدة الدفاع العربي المشترك تمثل آلية مهمة وضرورية لمواجهة موجة الإرهاب العاتية في الظروف الراهنة لأن مضمونها وآلياتها يقدمان إمكانات أكبر للمواجهة وخاصة أن المعاهدة قد أتت للمرة الأولى في قواعد العمل العربي المشترك

بآلية اتخاذ قرارات ملزمة لكل الدول الأعضاء بأغلبية الثلثين، ولا يمنع هذا سياسياً بطبيعة الحال من ألّا تلتزم دولة بقرار اتخذه مجلس الدفاع المشترك بأغلبية الثلثين لم توافق عليه، لكنها في هذه الحالة سوف تكون مدانة بمخالفة التزاماتها بموجب المعاهدة. غير أنه يبقى تحدي أن تجد البلدان العربية الصيغ والآليات الفاعلة والمرنة في الوقت نفسه التي تتيح لها الاستفادة من المعاهدة في مواجهة خطر الإرهاب.

وفي هذا الصدد يثور عدد من الملاحظات التي ينبغي أن تطرح للمناقشة على النحو الآتي:

١ ـ أن البعض قد يذهب إلى أن ثمة شكاً في انطباق المعاهدة على حالات الإرهاب باعتبارها مسألة داخلية، وكذلك أن مفهوم الإرهاب قد يكون ملتبساً، فما يعتبره البعض إرهاباً قد لا يعتبره آخرون كذلك، ومن ثم قد يحدث خلاف حول سلامة تطبيق المعاهدة في حالات معينة، ويمكن في هذا الصدد أن يتم الاحتكام إلى الدولة التي تتعرض للتهديد الإرهابي، فإن طلبت تطبيق المعاهدة على الخطر الإرهابي الذي تتعرض له أجيبت إلى طلبها، غير أن هذا قد يثير مشكلة مؤداها أن دولة ما قد تدّعي على حركات معارضة سياسية أنها إرهابية، فكأن المعاهدة في هذه الحالة سوف تستخدم في قمع المعارضة السياسية المشروعة وليس في توقي خطر الإرهاب. وحل هذه المسألة بسيط لأن الدولة لن تكون وحدها صاحبة القول الفصل في الموضوع وإنما سوف يعرض للمناقشة على مجلس الدفاع المشترك الذي يصدر قراره بأغلبية الثلثين وهذا يكفي. أما بخصوص مفهوم الإرهاب الذي قد يكون ملتبساً، فقد سبق للدول العربية أن وافقت في ١٩٩٨ على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ويمكن الاحتكام إليها وبالذات في بابها الأول المتعلق بالتعاريف والأحكام العامة، والباب الثاني المتعلق بأسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب. ومن الوارد أن يكون هناك ملحق جديد لمعاهدة الدفاع المشترك ينص على هذا المعنى تحديداً، كذلك من المناسب أن يتم حصر لكل المرجعيات القانونية في إطار منظومة الجامعة للاستفادة من الإمكانات التي توفرها هذه الأطر في عملية مواجهة الإرهاب.

٢ ـ يجب أن يؤخذ في الاعتبار ونحن بصدد الحديث عن استخدام معاهدة الدفاع العربي المشترك أن المحاولات السابقة لإنفاذ المعاهدة قد واجهت صعوبات حقيقية تعود في أساسها إلى التمسك المفرط بمفهوم السيادة الوطنية على حساب مفهوم الأمن القومي العربي. فقد لجأت قمة القاهرة في ١٩٦٤ إلى المعاهدة وقررت إنشاء قيادة

عسكرية عربية مشتركة في مواجهة المشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن، وتم اختيار قائدها وتحديد نصيب كل بلد في ميزانيتها. وسددت الدول الأعضاء في الجامعة هذه الأنصبة بالفعل وتم وضع الخطط العسكرية الضرورية للمواجهة، وبنيت هذه الخطط على أن هناك بلاداً عربية مكتفية ذاتياً من الناحية الدفاعية، وأخرى تحتاج دعماً من قوات عربية أخرى وفق ما تراه القيادة، لكن البلدين المعنيين في هذه الفئة الثانية رفضا تموضع قوات عربية من خارجهما وأصيب جوهر الفكرة في مقتل، في حين نجحت تجربة إرسال قوات حفظ سلام إلى دولة الكويت في ١٩٦١ لحمايتها من التهديدات العراقية نظراً إلى وجود إجماع عربي على قرار إرسال القوات عدا العراق بطبيعة الحال. كما أن الكويت كانت تتعرض لتهديد حقيقي لكيانها المستقل، وإن كانت هذه التجربة الناجحة لم تتم باستخدام آليات معاهدة الدفاع العربي المشترك وإنما بقرار من مجلس وزراء الخارجية. أما المشاركة العربية الفاعلة في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ فقد تمت عقب اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ وفيه تمت الموافقة على تقرير القائد العام للقوات المسلحة المصرية واتفق على تحديد مساهمات البلدان العربية في الحرب عندما تبدأ، وتم الالتزام بالقرار بصفة عامة. غير أن تجربة قوات الردع العربية في لبنان إبان حربها الأهلية تحولت إلى تدخل منفرد من قبل سورية، كذلك لا تحسب المشاركة العربية في حرب تحرير الكويت في ١٩٩١ على معاهدة الدفاع العربي المشترك نظراً إلى البعد الدولي الأساسي فيها.

ويعني كل ما سبق أن اللجوء إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك لمواجهة الإرهاب ممكن وضروري غير أن المحاولات السابقة للجوء إليها قد تضمنت صعوبات حقيقية لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في تطبيق المعاهدة وهي المعركة الضرورية لمواجهة الإرهاب.

٣ ـ هناك مشكلة حقيقية في تطبيق المعاهدة تتمثل بغياب «الدولة» بالمعنى المتعارف عليه في عدد من البلدان العربية؛ إما بمعنى وجود ازدواجية في السلطة كما هو الحال في ليبيا، وقد تختلف البلدان العربية في مواقفها تجاه هذا الوضع مما يعرقل التطبيق؛ وإما بمعنى وجود سلطة فعلية غير شرعية كما حاول الحوثيون تحقيقه في اليمن، وهو ما أدى ـ بعد سقوط صنعاء ـ إلى انتقال الرئيس هادي إلى ممارسة سلطته من عدن التي أعلنها عاصمة للبلاد، وذلك في سياق تمتعه بتأييد شعبي يعتد به في جنوب اليمن وشماله وما تلا ذلك من تطورات، وإما بمعنى وجود تحدٍ حقيقي للسلطة القائمة

كما في الحالة السورية ناهيك بأن الجامعة العربية لا تعترف بها أصلاً. وفي كل هذه الحالات وأي حالات مشابهة أخرى قد تطرأ، سوف يكون المخرج الأمثل هو المناقشة في مجلس الدفاع المشترك واللجوء إلى آلية إصدار القرارات في النهاية بأغلبية الثلثين.

٤ - سوف يكون غياب التفاهم بين البلدان العربية وعدم وجود إرادة سياسية لدى الأغلبية منها على الأقل لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات هما العقبتان الرئيستان أمام تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك كما الحال في كل القرارات التي تصدر عن منظومة العمل العربي المشترك، وهي مشكلة مزمنة في تفعيل هذه المنظومة تبقى الدول الأعضاء هي المسؤولة عنها، وقد يكون من الضروري أن تتم مراجعة جادة لهذه المشكلة وسبل مواجهتها، كما أنه من المهم أن يتم تقديم بدائل مناسبة لإزالة تحفظات محتملة من قبل عدد من البلدان العربية.

٥ - يمثل الإطار القانوني الدولي لإنشاء قوة عربية موحدة وبالذات من منظور العلاقة مع مجلس الأمن إشكالية محددة، ذلك أن ثمة رأياً قانونياً يذهب إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يسمح فقط لمجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات حفظ السلام والأمن الدوليين بطريق تشكيل قوة حفظ سلام طبقاً لأحكام المادة ٣٤... وما عداه لا يحق لأية جهة دولية أو إقليمية، عربية أو غير عربية، تشكيل مثل هذه القوات، وإنما لها التذرع بالوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصلين السادس والسابع من الميثاق... تحت إذنٍ وموافقةٍ وإشرافٍ من مجلس الأمن الدولي في كثير من الحالات، وكما يتضح ذلك من نصوص المواد ٣٣ - ٥٣. كما يشير هذا الرأي إلى أن ميثاق الجامعة بدوره لم يعط أية صلاحيات قانونية لمجلس الجامعة أو دولها بخصوص تشكيل قوة حفظ سلام عربية.

وتعد هذه مسألة مهمة لأن الأخذ بهذا التفسير يغلق الطريق أمام إنشاء قوة حفظ سلام عربية ناهيك بقوة دفاع مشترك أو تدخل سريع. ويلاحظ في هذا الشأن أنه على الرغم من هذه التحفظات القانونية فإن مجلس الجامعة قد أنشأ قوة حفظ سلام إبان الأزمة العراقية - الكويتية نجحت في مهمتها، كما أن قوات درع الجزيرة قد تدخلت لحفظ الأمن في البحرين في ٢٠١١، كذلك فإن الرجوع إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يشير إلى أن القمة الاستثنائية الأولى للاتحاد في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ قد أقرت التعديلات التي أوصى بها المجلس الوزاري للاتحاد (المجلس التنفيذي) والتي تضمنت حقه في التدخل في أي دولة عضو طبقاً لقرار يصدره مؤتمر القمة في حالة

ظروف خطيرة، وكذلك منع أي دولة عضو في الاتحاد من السماح باستخدام أراضيها كقاعدة لأعمال تخريبية ضد دولة عضو، وفي الغالب فإنه في كل هذه الحالات إما أنه كان هناك توافق سياسي دولي على العمليات العسكرية التي تمت أو كان ثمة تنسيق بالفعل مع مجلس الأمن، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تتم دراسة الإطار القانوني الدولي لفكرة إنشاء قوة عربية موحدة بعناية بحيث يتم التوصل إلى تكييف قانوني للجهود العربية في هذا الصدد يوازن بين التزامات العرب الدولية وضرورة أن تكون بيدهم قدرة حقيقية على الفعل المؤثر حال تعرض أية دولة عربية لخطر داهم. وتبدو أهمية هذه المسألة من أن المواقف مختلفة بين مجلس الأمن وبلدان عربية في ما يتعلق بحالات مهمة للإرهاب في الوطن العربي كما في الحالة الليبية، وقد اتضح هذا من إخفاق الجهود المصرية في مجلس الأمن لإصدار قرار يؤيد التصرف المصري إزاء داعش في ليبيا. ومن الواضح أن هذا الإخفاق يرجع إلى الموقف الأمريكي الملتبس - وربما سيئ النية - تجاه ما يجري في الوطن العربي، وكذلك القلق من احتمالات بروز الدور العربي لمصر من جديد.

وقد زادت تطورات اليمن ابتداء من ٢١ أيلول/ سبتمبر - تاريخ سقوط العاصمة صنعاء في أيدي جماعة الحوثيين - وحتى كتابة هذا الفصل من أهمية التفكير في إنشاء قوة عربية، ويرجع هذا إلى اعتبارين: أولهما أن إيران هي القوة الداعمة للحوثيين، فإذا سيطروا على اليمن سوف يمثل هذا تهديداً لحرية الملاحة في مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية للمصالح العربية والدولية، ومع ذلك فإن إعمال العقل يفضي إلى أن هذا التهديد ليس حالاً، فالحوثيون لا يسيطرون بعد على اليمن، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان أن يفكروا في إضافة مشكلة جديدة تتمثل بمواجهات حول باب المندب؛ وبخاصة أن أهميته ليست عربية فقط وإنما دولية أيضاً. ومع ذلك فإن التحسب للخطر من حسن الفطن الأمر الذي يضيف مبرراً إلى دواعي تكوين قوة عربية موحدة، أما ثانيهما فهو الوضع الراهن في اليمن حيث يدور الصراع على أشده بين الحوثيين وخصومهم من أجل السيطرة على الحكم في البلاد.

وقبيل انعقاد قمة شرم الشيخ في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٥، كان واضحاً أن فكرة تكوين قوة عربية موحدة لم تحظَ بإجماع في الرأي بدليل رفع المجلس الوزاري للجامعة العربية الفكرة إلى القمة العربية التي يتوقع أن تتوصل إلى صيغة عامة للموافقة تحال للدراسة التفصيلية، وهي الآلية التي تقبر بها أية فكرة جديدة، أو قد تقرر صراحة أن

المشاركة في القوة مسألة اختيارية، وفي حالة الإجهاض الفعلي لفكرة إنشاء قوة عربية موحدة لن يكون أمام الدول المعنية بالمواجهة العسكرية للإرهاب سوى أن تتعاون فيما بينها إعمالاً للمادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية التي تنص على «دول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض» على ألا يُلزم هذا الأعضاء الآخرين.

رابعاً: الإعلام والعلاقات العربية - العربية

استمرت وسائل الإعلام العربية تؤدي دوراً في إذكاء التوترات والخلافات والنزاعات بل والصراعات العربية - العربية، ولا يقصد بهذا بطبيعة الحال أن أثر تلك الوسائل في التفاعلات العربية سلبي فقط أو سلبي في مجمله، ولكنَّ المقصود أن هذا الأثر كانت له مضامين غير تعاونية على تلك التفاعلات، وليست هذه ظاهرة حديثة فقد أظهرت دراسات سابقة أن وسائل الإعلام العربية قد استأثرت وحدها بنصف الوزن في إدارة الصراعات العربية - العربية[2]، وتشهد على ذلك خبرة الحرب الباردة العربية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، ثم خبرة الخلاف المصري - العربي في سبعينيات القرن نفسه وثمانينياته حول سياسة التسوية مع إسرائيل، وأخيراً وليس آخراً خبرة الانقسام العربي حول الغزو العراقي للكويت في مطلع التسعينيات. وتكررت الصورة على نحو شبه نمطي بعد تداعيات ما سمي الربيع العربي وتعقيداته. والمشكلة الخطيرة أن دور وسائل الإعلام لم يتوقف عند حد إدارة الصراعات العربية - العربية وإنما أمعن في تقمُّص الدور بحيث شوهت المواد الإعلامية العربية التي قُدمت في سياق الأزمات المعقدة مفاهيم قومية أساسية، وساعدت على تشويه الصور المتبادلة بين الشعوب العربية[3].

وفي النطاق الزمني الذي يغطيه هذا الكتاب، واصلت قناة الجزيرة دورها في إذكاء الخلاف بين مصر وقطر بسبب تأييد الأخيرة تنظيم الإخوان المسلمين بعد إطاحة

---

(2) انظر: أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية - العربية، ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(3) انظر: محمد بسيوني عبد الحليم، «مقاربات تقليص «خطاب الكراهية» في وسائل الإعلام،» في ملحق مجلة السياسة الدولية (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)، السنة ٥٠، العدد ١٩٩ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، ص ١٩ - ٢٣، وأحمد يوسف أحمد، «الإعلام والعلاقات العربية - العربية،» الاتحاد، وجهات نظر، ٢٠١٤/٩/٢٥.

حكمهم في مصر. ولم تكن المشكلة في تباين المواقف بين مصر وقطر، فالخلاف طبيعي في التفاعلات السياسية، وإنما تمثلت المشكلة بمجافاة الموضوعية من قبل القناة واستخدام لغة إثارية تحريضية واضحة والمساس بكرامة أي قطاع من الشعب المصري يؤيد الحكم الجديد في مصر، كما فعلت بالسخرية الرخيصة من النسوة المصريات اللاتي خرجن للمشاركة بكثافة غير مسبوقة سواء في الاستفتاء على الدستور أو في انتخابات رئاسة الجمهورية، واللجوء إلى التركيز على أحداث بعينها في أماكن محددة لتضخيم حجم المعارضة ووزنها بل واختلاق أكاذيب واستخدام صور في غير موضعها إلى الحد الذي أوغر صدور النخبة والرأي العام في مصر ضد الحكومة القطرية، وكالعادة جرى الخلط بين الحكومة والدولة، فشابت نغمة السخرية من الدولة القطرية وضآلة حجم سكانها كثيراً في المواد الإعلامية المصرية، وبالمقابل بدت سخرية بعض وسائل الإعلام القطرية من ظروف الشعب المصري واضحة أحياناً. وفي هذا الإطار يمكن تفسير تحفظ قطاعات من النخبة والرأي العام في مصر على استجابة الرئيس المصري لمناشدة الملك الراحل عبد الله مصر قيادة وشعباً كي تؤيد اتفاق المصالحة الخليجية، وعموماً فقد تكفلت الممارسات القطرية الإعلامية وردود أفعالها المصرية بإجهاض مشروع المصالحة المصرية - القطرية.

ويضاف إلى ما سبق دور الإعلام في الخلاف المصري مع حركة حماس. فمع توتر العلاقات بين الطرفين بعد إطاحة حكم الإخوان، غالى بعض الإعلاميين المصريين في الهجوم على الحركة، مستخدمين في ذلك الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة في القاهرة الذي قضى بحظر أنشطة الحركة داخل مصر - وهو الحكم الذي تم نقضه كما تنازل مقدم الدعوى عن طلبه - حيث طالب هذا البعض من الإعلاميين بضرورة أن يتدخل الجيش المصري في غزة لضرب الحركة، على اعتبار أنها تدعم جماعة الإخوان في مصر، وتدرّب عناصر لها في القطاع، وتساعد في العمليات الإرهابية التي تقع في سيناء. ومن ثم تم تسويق الأمر على أساس أن مصر باتت تتعامل مع «حماس» كما لو كانت عدواً، وأن مصر بصدد معاقبة قطاع غزة نتيجة تصرفات «حماس».

ومن ناحية ثانية، أدت حلقة من برنامج «صباح أون لاين» للإعلامية أماني الخياط على قناة «أون تي في» إلى أزمة في العلاقات بين مصر والمغرب؛ حيث اتهمت مقدمة البرنامج، في منتصف تموز/ يوليو ٢٠١٤، دولة المغرب بأن «اقتصادها يقوم على الدعارة»، وذلك في محاولة منها للتقليل من مكانة المغرب التي استنجد بها خالد مشعل

رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» وطالبها بالتدخل لوقف الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، وهو التعليق الذي أثار استياء المغرب على المستويين الرسمي والشعبي؛ حيث ردت زوجة السفير المغربي في القاهرة على المذيعة رداً لاذعاً، وقدمت السفارة بلاغاً للنائب العام، كما نظمت الجالية المغربية في مصر وقفة احتجاجية أمام مقر القناة، وخرجت تظاهرة في المغرب حرقت خلالها صور المذيعة، ولم يفلح اعتذار المذيعة على الهواء وبيان الاعتذار الذي أصدرته القناة في تخفيف حدة الأزمة في حينه[4].

خامساً: الاختراق الخارجي للنظام العربي

عقب ما سمي الربيع العربي أدى عدم الاستقرار المتزايد ومعه مخاطر التفكك التي ألمت بالبلدان التي تعرضت لهذه الموجة إلى تخليق بيئة مثالية لتفاقم الاختراق الخارجي للنظام العربي. ومن المعروف أن هذا النظام كان قد نجح في مرحلة مدِّه القومي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته في صد محاولات الاختراق التي تمت من قبل الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأوروبية سواء تمثلت بحلف بغداد ١٩٥٥ أو مشروع أيزنهاور ١٩٥٧ أو ما سمي الحلف الإسلامي في ١٩٦٦، ويلاحظ أنه حتى بعد هزيمة ١٩٦٧ استطاع النظام العربي أن يوحد صفوفه ويتكاتف لدعم دول المواجهة مع إسرائيل.

غير أن سياسة التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي التي دشنها الرئيس المصري الأسبق أنور السادات في عام ١٩٧٧ وما أفضت إليه من تداعيات أدت إلى حدوث أكبر انشقاق مصري - عربي بسبب اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩. وفتح هذا المجال لزيادة معتبرة في الاختراق الخارجي للنظام؛ فمن ناحية أولى أصبحت الولايات المتحدة باعتبارها راعية السلام المصري - الإسرائيلي فاعلاً مهماً في النظام العربي، وبخاصة أن لها قوتها التقليدية في البلدان العربية، ومن ناحية ثانية استغلت إسرائيل فرصة تطبيع علاقتها مع مصر لتحقيق اختراق للنظام العربي طال حلمها به، وتم ذلك من خلال علاقات تجارية ذات طابع شبه رسمي مع عدد من البلدان العربية.

---

(٤) التقديرات الإقليمية (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، وحدة دراسة الرأي العام)، السنة ٣، العدد ١٠٥ (٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٤).

ثم جاء الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠ ليمثل نقطة تحول في معادلة اختراق النظام العربي لأن ميزان القوة بين العراق وخصومه من البلدان العربية المؤيدة للكويت لم يكن ليسمح لها بإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية. ومن هنا جاء لجوء الكويت بتأييد من بلدان عربية رئيسية كالسعودية ومصر وسورية إلى الولايات المتحدة التي قادت تحالفاً دولياً لأداء تلك المهمة كانت لها الكلمة العليا فيه، وكان المعنى الوحيد لهذا أنه إذا كان الغزو العراقي قد مثل انتهاكاً لمفهوم الأمن القومي العربي فإن الدور الأمريكي في القضاء على هذا الانتهاك قد ضيّع المفهوم أصلاً، ولم يكن بعيداً من هذا الدور الأمريكي الأساسي في الضغط من أجل تصفية مضمون «إعلان دمشق» الذي صدر في آذار/ مارس ١٩٩١ بعد أيام قليلة من خروج آخر جندي عراقي من الكويت، وكان من شأنه - إن نجح - أن يقيم نظاماً عربياً أمنياً جديداً تؤدي فيه مصر وسورية وبلدان مجلس التعاون الخليجي الدور الأساسي، فضلاً عن أن الإعلان كان مفتوحاً لأي دولة عربية تريد الانضمام. وبعد ذلك أصبحت الولايات المتحدة هي الرقم الأول والأساسي في معادلة أمن الخليج.

غير أن نقطة التحول السابقة قد تضاءلت كثيراً مقارنة بالتطورات التي بدأت بالغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ والتداعيات التي أعقبته؛ فمن ناحية كانت واقعة الغزو نفسها تعني أن الاختراق الأمريكي للنظام العربي قد وصل إلى حد احتلال دولة رئيسية فيه، وما ترتب على ذلك من تغير جوهري في النظام تمثل بفقدان استقلاله في مواجهة الولايات المتحدة التي كانت في ذلك الوقت تؤدي دور القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمي منذ تفكك الاتحاد السوفياتي في ١٩٩١. وقد نبه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك البلدان العربية إلى هذا المعنى عندما صرح بأن عليها أن تدرك أن الموقف الاستراتيجي قد تغير في المنطقة.

وانطلقت الولايات المتحدة عقب الغزو في ممارسة اختراقها للنظام العربي. أولاً، من خلال تغير المعادلة السياسية في العراق تم التخطيط له بالغباء السياسي الأمريكي المعتاد، وكان من شأن هذا التغير إحداث توتر طائفي حاد في العراق ما زال يعاني آثاره الفادحة حتى الآن، وتفكيك في كيان «الدولة العراقية» ترتب عليه أن أصبح الإقليم الكردي في العراق دولة من الناحية الفعلية. وثانياً، تخيلت الإدارة الأمريكية آنذاك أن بمقدورها أن تحقق حلمها القديم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بتأسيس نظام شرق أوسطي جديد في المنطقة على أنقاض النظام العربي فطرحت في ٢٠٠٤ مبادرة الشرق

الأوسط الجديد التي كان من شأن نجاحها القضاء على هذا النظام تماماً. غير أن المبادرة فشلت لممانعة هائلة من الرأي العام العربي، وربما الأهم من ذلك لأن الحكام العرب، بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة وأصدقاؤها، لم يتحمسوا للمبادرة على الإطلاق لما تضمنته من حديث عن التطوير الديمقراطي في الوطن العربي. يضاف إلى ما سبق أن الحكومات العربية باتت تتصرف وهي تضع المواقف الأمريكية في حسبانها، وعندما آل مشروع الغزو الأمريكي للعراق إلى الإخفاق واضطرت الإدارة الأمريكية إلى سحب قواتها منه كان النفوذ الإيراني قد تمكن من العراق، وهو الأمر الذي ما زال يعانيه حتى الآن، وبخاصة أنه أخذ في التصاعد على الرغم من ممانعة وطنية عراقية شملت قوى شيعية رافضة لأن تجيء وحدة المذهب الديني على حساب استقلال العراق وتنظر إلى الاختراق الإيراني للعراق من منظور قومي.

وللأسف فإن تداعيات ما سمي الربيع العربي الذي استهدف عدداً من البلدان العربية قد جعلت من التزايد الواضح في الاختراق الخارجي للنظام العربي إقليمياً وعالمياً الذي سبقت الإشارة إليه، أمراً هيناً إذا قورن بما يجري الآن على الأراضي العربية مع أن ذلك «الربيع» كان مناط الأمل في بداية جديدة للأمة العربية، ومرد ما حدث ما ثبت من أن «ثورات» أو «انتفاضات» الربيع العربي قد تفجرت وقويت بفعل ما كان سائداً في بلدانه من استبداد سياسي وظلم اجتماعي دون أن تستند إلى تنظيمات ثورية أو معارضة قوية. وبالتالي فإنه بمجرد نجاح هذه الثورات أو الانتفاضات في إطاحة الحكام في تونس ومصر وليبيا واليمن، تشرذم الثوار والمعارضون وبرزت القوة ذات التنظيم القوي وهي تنظيمات التيار السياسي الذي ينسب نفسه إلى الإسلام، ووصلت إلى سدة الحكم في كل من تونس ومصر، وظل الصراع قائماً بينها وبين خصومها في ليبيا واليمن، بالإضافة إلى أن إطاحة حكم «الإخوان المسلمين» في مصر اعتباراً من ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ قد فجرت موجة قوية من العنف ما زال النظام في مصر غير قادر على استكمال اجتثاث جذورها حتى الآن.

أما في ليبيا فقد استمر الصراع الداخلي بين القوى المدنية وخصومها من القوى التي تنسب نفسها إلى الإسلام، بالإضافة إلى تعقيدات الخريطة القبلية، بحيث غابت الدولة الليبية الواحدة وتعرضت لخطر التفكك. وفي سورية لم تتمكن الانتفاضات السلمية من إطاحة الرئيس بشار الأسد الذي صمد هو وجيشه وقطاع غير هامشي من شعبه في وجه محاولات التغيير، الأمر الذي فتح الباب لموجات من تدفق العناصر

الإرهابية المستترة بالدين من كل حدب وصوب إلى سورية وصولاً إلى الموقف الراهن فيها. أما اليمن فقد تكفلت المبادرة الخليجية بتحويل الثورة أو الانتفاضة إلى نصف ثورة أو نصف انتفاضة أو حتى ربع، فقد تنازل رئيس الجمهورية لنائبه وبقي مجلس النواب الموالي للرئيس السابق على ما هو عليه، وشاركت قوى المعارضة مع قوى النظام القديم في تشكيل الحكومة. ولم يكن من شأن هذا النهج أن يؤدي إلى أي استقرار يعبر منه اليمن إلى غد أفضل. وظلت الأمور تتطور فيها من سيئ إلى أسوأ حتى استولى الحوثيون في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ على العاصمة صنعاء وما تبع ذلك من تداعيات.

والخلاصة أن تطور الأوضاع السياسية في كل البلدان التي استهدفتها موجة ما يسمى بـ «الربيع العربي» على نحو مباشر قد فتح الطريق بما أفضى إليه من عدم استقرارٍ وانقسام أمام زيادة نوعية في الاختراق الخارجي الذي يمكن تحليله من خلال الإشارة إلى ثلاثة أبعاد.

البعد الأول هو تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات وبالذات في سورية وليبيا واليمن، أو تأييد قوى إقليمية ودولية لهذا الطرف أو ذاك في الصراعات القائمة على نحو ما سيجيء. ويضاف إلى ما سبق أن عدم الاستقرار المزمن في العراق بعيداً من «الربيع العربي» وتفاقم مخاطر تفكيكه وتهميش سُنته كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة داعش الخطيرة التي يثور الشك في أنها أصلاً صنيعة مخططات خارجية. وأدت تداعيات هذه الظاهرة في ظل ضعف النظامين العراقي والسوري إلى إعطاء ذريعة إضافية لمزيد من التدخل الإيراني في كل من العراق وسورية بدون موافقة الأخيرة، وذلك بالإضافة إلى الاتهامات التي وجهت لتركيا بدعم خفي لداعش.

أما البعد الثاني في تفسير تفاقم الاختراق الخارجي في أعقاب «الربيع العربي» فهو الارتباك والضعف العربيين، وقد سبقت الإشارة إلى المسؤولية غير المباشرة لقرارات جامعة الدول العربية التي أفضت في النهاية إلى التدخل الأطلسي في ليبيا الذي يعد مسؤولاً إلى حد كبير عما آلت إليه أوضاعها حتى الآن، كما أنها في الحالة السورية لم تمكن الجامعة من أن يكون لها أدنى سيطرة على الأوضاع في سورية وبالذات من منظور التسوية السياسية، ولا أدنى قدرة على منع الاختراق الخارجي للساحة السورية. وفي اليمن اقتصر معظم المواقف العربية على إدانة السيطرة الحوثية على صنعاء ومفاصل الدولة فيها وفي الأماكن التي امتدت سيطرتهم إليها، والمساعدة الخليجية وبالذات السعودية للقوى المناوئة للحوثيين، واتخذت هذه المساعدة أساساً الشكل المالي

والدبلوماسي بدعم شرعية عبد ربه منصور هادي. لكن هذا كله لم يمنع تزايد الدعم الإيراني للحوثيين وبناء جسور جوية وربما بحرية لزيادة هذا الدعم.

والبعد الثالث في تفسير تفاقم الاختراق الخارجي للنظام العربي هو البعد الإقليمي. ومن الواضح في الإطار الإقليمي لهذا النظام أنه يواجه مشروعين إقليميين للهيمنة حقق أولهما وهو المشروع الإيراني نتائج محددة في كسب مواقع النفوذ في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن، وليس ببعيد تصريح علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني لشؤون القوميات والأقليات المذهبية في منتدى عن الهوية الإيرانية تضمن ما نصه «إن إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ وعاصمتها بغداد حالياً، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما هي في الماضي». وتلك إشارة تاريخية إلى عهد الإمبراطورية الفارسية الساسانية التي مدت سيطرتها على العراق وجعلت من المدائن عاصمة لها. وقد كان هذا التصريح موضع تنديد واسع النطاق من جهات مختلفة عراقية وعربية، ما أدى كالعادة إلى أن تخرج تصريحات رسمية إيرانية تدفع بسوء التأويل[5].

أما المشروع التركي الذي قد يكون أقل إنجازاً لكنه بالتأكيد ليس الأقل طموحاً، فقد كان في السابق يعتمد على ما حققته تركيا من تقدم اقتصادي يسمح لها بالتغلغل في الوطن العربي وما أدخلته من تطوير على موقفها تجاه إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي بحيث تبدو - كما تحرص إيران أيضاً - ملكية أكثر من الملك بالنسبة إلى تأييد العرب والفلسطينيين. وأضيف الآن إلى دعائم المشروع التركي مساندة «الإخوان المسلمين» في سعيهم إلى استعادة السلطة في مصر، والوصول إليها أو الانفراد بها في غيرها من البلدان العربية، غير عابئة بما أدى إليه ذلك من خسارة مصر ذات المكانة المحورية في النظام العربي، ومن استعداء قوى عديدة في البلدان العربية. وربما أضيف مؤخراً إلى دعائم المشروع التركي في الوطن العربي ما تردد عن رغبة القيادة السعودية الجديدة في إقامة تحالف سُني تكون تركيا طرفاً أساسياً فيه. وهو إلى حد بعيد منطق يشبه في طبيعته الاستجارة من الرمضاء بالنار.

ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد أن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو ألقى كلمة في مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لانتصار العثمانيين في آذار/

---

(٥) نادين سعد، «الإمبراطورية الإيرانية،» الوطن (القاهرة)، ١٢/ ٣/ ٢٠١٥.

مارس ١٩١٥ في معركة «شناق قلعة» على الأسطولين البريطاني والفرنسي اللذين كانا يحاولان احتلال المضايق التركية، ولا تخرج روح هذه الكلمة عن تصريح مستشار الرئيس الإيراني، فقد تطرقت إلى الأمر من زاوية دينية وعثمانية عبر التركيز على «وحدة المصير بين شعوب المنطقة تحت الحكم العثماني والنصر الإلهي للجنود المؤمنين». واستشهد أوغلو بأن قتلى سقطوا خلال خوضهم المعركة في صفوف الجيش العثماني أتوا من بغداد وحلب وبيروت وأصقاع العالم الإسلامي دفاعاً عن عاصمة الخلافة العثمانية. والطريف أن مؤرخين أتراكاً مشهورين قد نبهوا أوغلو إلى أن العرب لم يرسلوا متطوعين للمشاركة في الحرب، وأن دول الشام عانت في تلك المرحلة أسوأ حقبة في تاريخها، وأن الشبان العرب كانوا يقتادون عنوة للقتال في صفوف الجيش العثماني[٦].

أما الاختراق الأمريكي فقد سبقت الإشارة إليه وإلى تفاقمه سواء عقب الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ أو الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣. وربما يكون الجديد في هذا الصدد هو الغارات العاجزة التي يقوم بها طيران التحالف الدولي بقيادة أمريكية على مواقع داعش في العراق وسورية، وتقوم بها من حين إلى آخر طائرات أمريكية بدون طيار على مواقع القاعدة في اليمن، غير أن الأهم من ذلك دون شك أمران:

أولهما، ما يبدو من رؤية أمريكية ملتبسة ما زالت تتمسك بأن لما تسميه بالقيادات الإسلامية المعتدلة دوراً أساسياً في مستقبل المنطقة، وينعكس هذا على موقفها غير الودي من النظام القائم في مصر وكذلك رفضها تأييد الحكومة الشرعية في ليبيا، بل وتحفظها عن الغارات المصرية على مواقع داعش في ليبيا بعد قيام التنظيم بإعدام ٢١ مصرياً من العاملين هناك.

وثانيهما، موقفها الهادئ إن لم يكن المتسامح تجاه تصرفات الحوثيين في اليمن - حتى بدء غارات تحالف عاصفة الحزم - وهو ما يثير الشك إما في أن يكون هذا الموقف مترتباً على التهدئة الأمريكية - الإيرانية بسبب مفاوضات الملف النووي الإيراني، وإما أن التقديرات الأمريكية تتصور أن يكون تمدد نفوذ الحوثيين في اليمن كابحاً لتنظيم القاعدة هناك استمراراً لسطحية الحسابات السياسية الأمريكية، والحقيقة أن ثمة اتجاهاً يرى أن أي محاولة لفهم السياسة الأمريكية على النحو السابق سوف

---

(٦) الحياة، ٢٠/٣/٢٠١٥.

تكون نتائجها عقيمة لأن الهدف الوحيد للسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي هو صب الزيت على النار لتسهيل السيطرة على النظام العربي أو ربما للقضاء عليه نهائياً.

ولا شك في أن التحليل السابق لتفاقم ظاهرة الاختراق الخارجي يظهر خطورة حاضر النظام العربي ومستقبله. ولعل القارئ قد لاحظ أن إسرائيل لم يرد لها ذكر في هذا الجزء لأنها ليست فاعلاً رئيسياً في التطورات السابقة، وإنما هي تكتفي بالمشاهدة لأن كل ما يحدث يحقق أقصى درجات الأمن لها من دون أن تتكبد أدنى مشقة.

سادساً: قمة شرم الشيخ: هل تكون بداية جديدة؟

يمكن القول دون مبالغة إن هذه القمة قد انعقدت في ظروف غير مسبوقة من حيث خطورتها وتعقيدها، ولنتذكر على سبيل المثال قمة الخرطوم الصعبة التي انعقدت عقب هزيمة ١٩٦٧ والتي واجهت تداعيات الهزيمة، ولم يكن هذا بالأمر السهل. لكن القمة نجحت بامتياز في توفير غطاء سياسي ومالي لجهود دول المواجهة من أجل إزالة آثار العدوان، وذلك لأن البلدان العربية كانت على قلب رجل واحد، وواجهت قمة ١٩٧٠ الموقف الخطير الناجم عن الصدام بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، ونجحت في أن تحافظ على المقاومة والدولة الأردنية معاً لأن التضحية بالمقاومة لم تكن واردة عند أحد مهما كانت أخطاؤها، ولعل أقرب القمم إلى ظروف قمة شرم الشيخ الأخيرة هي قمة القاهرة ١٩٩٠ التي انقسمت البلدان العربية فيها حول الغزو العراقي للكويت كما لم تنقسم من قبل، لكنها في كل القمم الثلاث السابقة كانت البلدان العربية فيها غير مهددة كـ «دول»، وإنما كان التهديد للأمن القومي العربي، بينما انعقدت قمة شرم الشيخ في ظروف تهديد خطير للسلامة الإقليمية لعديد من البلاد، وانقسامات خطيرة داخلها، وتفاقم خطر الإرهاب وتحقيقه إنجازات من نوع جديد تتمثل أساساً بإقامة دول وولايات للإرهاب، ولم يكن أكيداً حتى قبيل القمة بوقت قصير أن كل البلدان العربية تدرك الخطر على نحو مشترك ومن ثم تستطيع أن تتخذ القرارات اللازمة لمواجهة الإرهاب.

لكن الله سبحانه وتعالى قيَّض للقمة الحوثيين الذين ألقوا لها بطوق النجاة، فقد أسفرت الحسابات الخاطئة لهم عن التهديد بسقوط اليمن في قبضتهم وبالتالي في القبضة الإيرانية. وكان واضحاً أنهم يفعلون المستحيل من أجل أن يسقط الرئيس اليمني

في أيديهم قبل انعقاد القمة كي يحرموه فرصة تعزيز شرعيته بحضورها، وبذلك لا تصبح هناك شرعية إلا شرعيتهم التي يدعون أنها شرعية الثورة الشعبية، وهي لا تعدو أن تكون شرعية القوة الغاشمة والتواطؤ مع الرئيس السابق والدعم الإيراني النابع من مخطط الهيمنة على الوطن العربي. لكن القرار السعودي المستند إلى طلب الرئيس اليمني من مجلس التعاون الخليجي دعمه عسكرياً على نحو فوري قلب الطاولة على الحوثيين الذين من المؤكد أنهم ما كانوا يتوقعونه، وبخاصة أن هذا القرار غير مسبوق في السياسة السعودية. وهو لا يقارن بقرار مجلس التعاون الخليجي دعم استقرار البحرين الذي كان بمثابة عملية أمنية داخلية محدودة، ومن المهم أن القرار استند إلى تحالف عربي واسع شارك في العمليات، كما أنه حظي بغطاء عربي عام لم يشذ عنه سوى أصدقاء إيران وعددهم لا يقترب من عدد أصابع اليد الواحدة.

وبالفعل، انعقدت القمة وكان واضحاً أن تعاظم التحديات داخلياً وخارجياً الذي سبق انعقادها كان له أثره الإيجابي في حسم القمة موقفها إزاء عدد من القضايا المهمة دون أن يعني ذلك خلوّ صورة الإنجاز من بعض التحفظات المتوقعة أو أن مواقف القمة كانت بالضرورة هي المواقف المثلى. وكان واضحاً أن نقطة الانطلاق والمحور الأساسي لقرارات القمة قد تمثلتا في صيانة الأمن القومي العربي والحفاظ على كيان البلدان العربية، ويقول نص بيان القمة: «وإذ نستشعر أن الأمن العربي بات تحت تهديدات متعددة الأبعاد، فبنيان الدولة وصيانة أراضيها قد أضحيا محل استهداف في أقطار عربية عدة، ونتابع بقلق اصطدام مفهوم الدولة الحديثة في المنطقة العربية بمشاريع هدامة تنتقص من مفهوم الدولة الوطنية وتفرغ القضايا العربية من مضامينها، وتمس بالتنوع العرقي والديني والطائفي وتوظفه في صراعات دموية برعاية أطراف خارجية»، ويلاحظ أن هذه المرة هي المرة الأولى التي ينعكس فيها تهديد كيان الدولة العربية بهذا الوضوح على بيانات القمة العربية.

ومن هذا المنطلق شدد القادة العرب على التضامن العربي قولاً وعملاً، وركزوا على عدد من القضايا الداخلية التي رأوها بحق ذات صلة وثيقة بتحقيق الأمن القومي العربي، كما نص البيان على تأكيد العمل على تحقيق إرادة الشعوب العربية في العيش الكريم والمضي قدماً في مسيرة التطوير والتنوير وترسيخ حقوق المواطنة وصون الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وحقوق المرأة وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وجودة التعليم، وندرك أهمية تلك الأهداف كأدوات رئيسة فاعلة تصون

منظومة الأمن القومي، وتعزز انتماء الإنسان العربي وفخره بهويته، وهو موقف حق رغم البعد الشاسع بينه وبين الواقع.

ودعا البيان المجتمع الدولي إلى دعم الجهود العربية في مكافحة الإرهاب، وشدد على ضرورة التنسيق في هذا المجال، وعلى حتمية الشمول في الرؤية الدولية في التعامل مع الإرهاب «بحيث لا تقتصر على مواجهة تنظيمات بعينها وتتجاهل أخرى». كما دعا المؤسسات الدينية الرسمية كافة في الوطن العربي إلى تكثيف الجهود والتعاون فيما بينها نحو التصدي للأفكار الظلامية والممارسات الشاذة التي تروّجها جماعات الإرهاب، والعمل على تطوير الخطاب الديني وتجديده بما يبرز فيه السماحة والرحمة وقبول الآخر ومواجهة التطرف الفكري والديني ودحض التأويلات الخاطئة لتصحيح المفاهيم المغلوطة تحصيناً للشباب العربي، وقد عاب البعض على القمة دعوتها المؤسسات الدينية الرسمية إلى تطوير الخطاب الديني وتجديده باعتبار أن هذه المؤسسات من وجهة نظر هذا البعض حاملة أصلاً لبذور التطرف وجذوره. غير أنه لم يكن متوقعاً من القمة أن تعلن حرباً على تلك المؤسسات بافتراض أن رأي هذا البعض صحيح على إطلاقه، كما أنه وفقاً لهذا الافتراض نفسه لم يكن مطلوباً من القمة أن تسلم بأن ثمة قصوراً في أداء المؤسسات الدينية الرسمية لا يترتب عليه دعوتها إلى التجديد والتطوير.

وبالنسبة إلى المشكلات المتفاقمة في عدد من البلدان العربية تمثل أوضح موقف للقمة في الفقرة الخاصة باليمن والتي نصت على أن تطور الأوضاع فيها قد «استدعى تحركاً عربياً ودولياً فاعلاً بعد استنفاد كل سبل الحل السلمي لإنهاء الانقلاب الحوثي وإعادة الشرعية»، وأعلن البيان استمرار التحرك إلى أن تنسحب الميليشيات الحوثية وتسلم أسلحتها. ويلاحظ هنا عدم إشارة البيان إلى احتمالات التسوية اللاحقة التي قد تنشأ من إضعاف بالغ للحوثيين نتيجة العمليات العسكرية، وإن كان هذا قد يمكن فهمه كموقف سياسي متشدد لا يستبعد العودة إلى مسارات التسوية على ضوء تبدلات محتملة في موازين القوى.

أما بالنسبة إلى ليبيا وسورية فقد لوحظ خلو البيان من أي أفكار جديدة للتسوية، وربما يعكس هذا عدم الاتفاق بين البلدان العربية، وتركيزه فحسب على التعهد بـ «بذل كل جهد ممكن والوقوف صفاً واحداً حائلاً دون بلوغ بعض الأطراف الخارجية مآربها في تأجيج نار الفتنة والفرقة والانقسام في بعض البلدان العربية على أسس جغرافية أو

دينية أو مذهبية أو عرقية حفاظاً على تماسك كيان كل دولة عربية وحماية لأراضيها وسيادتها واستقلالها ووحدة ترابها وسلامة حدودها والعيش المشترك بين مواطنيها في إطار الدولة الوطنية التي لا تعرف التفرقة أو تقر التميز»، مع ملاحظة أن قرار القمة الخاص بليبيا قد انحاز إلى حكومتها الشرعية وطالب بتقديم الدعم السياسي والمادي الكامل، ودعم الجيش الوطني والمطالبة بسرعة رفع الحظر عن واردات السلاح إلى الحكومة الليبية الشرعية، وهو ما تحفظت عنه قطر بالكامل بينما نظرت إليه الجزائر على أنه «يندرج ضمن السياق السياسي وهو جزء من الحل التوافقي المنشود من قبل المجتمع الدولي باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية»، وهو تحفظ لبق يفرغ القرار من مضمونه، كما يلاحظ أن القرار لم يأتِ على ذكر الضربة الجوية المصرية لقواعد الإرهاب في ليبيا بما يعني استمرار اعتراض أو تحفظ قلة من البلدان العربية عليه. أما القرار الخاص بسورية فقد واصل تقليد تحميل مجلس الأمن - وليس نحن - كامل مسؤولياته تجاه الأزمة فيها.

أما القضية الفلسطينية، فقد كان لافتاً تراجع أولويتها بين غيرها من القضايا، إذ جاء مكانها في الفقرة الثالثة من النصف الثاني للبيان على نحو يذكّر بما جرى في قمة عمان ١٩٨٧ التي حدث فيها الشيء نفسه بسبب التركيز الشديد على الحرب العراقية - الإيرانية آنذاك. غير أن الأهم قد يكون روتينية الفقرة الخاصة بها وهدوءها، إذ أعلن البيان أن التأييد العربي التاريخي سيظل قائماً حتى يحصل الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة والثابتة في كل مقررات الشرعية الدولية وفقاً لمبادرة السلام العربية، دون أدنى إشارة إلى الممارسات الإسرائيلية الخطيرة والمستمرة بل المتصاعدة وبالذات في مجال الاستيطان، أو إلى أن المبادرة العربية مطروحة منذ أربعة عشر عاماً دون أن تفضي إلى أي نتيجة، تماماً كسابقتها مبادرة فاس ١٩٨٢ التي بقيت مطروحة عشرين سنة إلى أن استبدلت بها مبادرة بيروت ٢٠٠٢ على الرغم مما انطوت عليه المبادرتان من مرونة فائقة وتنازلات واضحة.

كما لم يتضمن البيان على النحو السابق أي حديث عن مصالحة فلسطينية حقيقية تفرضها الظروف الراهنة أو التطورات الإيجابية في المواقف الدولية من قضية فلسطين على نحو يتطلب بذل الجهد العربي من أجل استثمارها لمصلحة القضية، والأهم من ذلك كله تجاهل التصريحات الخطيرة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بعد فوزه في الانتخابات التشريعية والتي تقوّض حل الدولتين أصلاً.

وأخيراً وليس آخراً، تحدث البيان عن توحيد الجهود والنظر في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية لصيانة الأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، وأكد العمل بالخيارات المتاحة كافة بما في ذلك اتخاذ اللازم نحو تنسيق الجهود والخطط لإنشاء قوة عربية مشتركة وفقاً لميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والشرعية الدولية، وهو ما «يتطلب التشاور بيننا من خلال آليات الجامعة تنفيذاً للقرار الصادر عن هذه القمة»، وقد نظر البعض إلى هذه الصياغة باعتبارها تفتح الباب للتراخي في التنفيذ. ومن المؤكد أن ثمة مشكلات سوف تثور في التفاصيل غير أنه من المتفق عليه أن المشاركة في هذه القوة سوف تكون طوعية كما أن نطاق عملها سوف يحترم السيادة الوطنية للدول الأعضاء في الجامعة، وبالتالي لا يتصور أن الصياغة الواردة في بيان القمة سوف تفضي إلى إجهاض الفكرة أو المماطلة في تنفيذها، وبخاصة أن مصر صاحبة الفكرة هي الرئيس الحالي للقمة حتى آذار/ مارس ٢٠١٦.

ويلاحظ أن العراق كان هو الدولة العربية الوحيدة التي تحفظت على نحو قاطع عن إنشاء القوة العربية المشتركة لأسباب يمكن إدراكها بسهولة، ويتصل بهذا تحفظ العراق أيضاً عن القرار الخاص باليمن الذي رحب بعاصفة الحزم وأيدها تأييداً كاملاً والذي عبر عن الأمل في أن تؤدي الإجراءات العسكرية الاضطرارية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن، وبرر العراق تحفظه بأنه «يرفض التدخل العسكري من أي دولة في شؤون أي دولة أخرى»، داعياً إلى «اعتماد سبل الحوار والتفاهم لفرض الحل». والطريف في هذا التبرير أن الأرض العراقية تزخر بالتدخل العسكري الخارجي بطلب من الحكومة العراقية، كما أن هذه الحكومة لم تطرح أبداً بحق «اعتماد سبل الحوار والتفاهم» لحل المشكلة مع داعش. أما لبنان فقد أيد تشكيل القوة العربية المشتركة، وإن صاغ موقفه من الإجراءات العسكرية في اليمن على نحو متوازن أغضب البعض في الداخل اللبناني دون أن تكون لذلك تداعيات خطيرة، كما واصل لبنان سياسة النأي بالنفس تجاه الأزمة السورية «أملاً في الوصول إلى توافق سوري - سوري وتشجيعاً للحل السياسي».

خاتمة

شهد النظام العربي في النطاق الزمني للتقرير تطورات بالغة الخطورة على نحو ما سبق بيانه، وكان من شأن هذه التطورات أن تقوض ما بقي من أركان النظام العربي، غير

أن استمرار تفاقم الأوضاع في النظام، وبصفة خاصة في ضوء التصعيد الحوثي الأخير في اليمن، قد هيّأ الظروف لاستجابات عربية جديدة تمثلت أساساً بـ «عاصفة الحزم» وموافقة القمة على إنشاء قوة عربية مشتركة بما يشبه الإجماع، حيث لم يشذ عن هذا الموقف سوى دولتين وعلى أقصى الفروض ثلاثة.

ويرى البعض أن هذه بداية صحوة عربية جديدة، وقد يكون هذا صحيحاً على أن يكون واضحاً أن الكثير سوف يتوقف على النتائج النهائية لعاصفة الحزم، والجدية في تجسيد القرار الخاص بإنشاء القوة العربية المشتركة، وبذل جهود حقيقية لحل الأزمات الخطيرة في عدد من البلدان العربية، والمضي قدماً في الإصلاحات الداخلية العربية، وتسريع جهود التكامل الاقتصادي العربي، وتكريس ملامح الاستقلال في القرار العربي عن القرارات الدولية كما بدت مؤخراً. إنها مهمة بالغة المشقة لكن قمة شرم الشيخ فتحت باباً للأمل.

القسم الثاني

التطورات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية

الفصل الرابع

تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات (تونس - مصر - ليبيا - اليمن)

يعالج هذا الفصل من منظور مقارن مستجدات الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات من خلال ثلاث نقاط رئيسة تشكل التطورات الدستورية والقانونية والسياسية، وتغطي الأخيرة الانتخابات بمستوياتها المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التطورات الدستورية

شهدت البلدان الأربعة موضع التحليل تطورات مهمة في ما يتعلق بالجانب الدستوري، حيث أنجزت مصر وتونس دستوريهما وجرى الاستفتاء عليهما ودخلا حيِّز النفاذ وعلى حين أدى دخول جماعة الحوثيين العاصمة صنعاء إلى إسقاط مسودة الدستور التي كانت قد انتهت لجنة صياغة الدستور من إعدادها وسلمتها بالفعل إلى مدير مكتب رئيس الجمهورية، فإن تعقيدات الوضع في ليبيا حالت دون اكتمال مسودة الدستور.

١ - آلية وضع الدساتير

وقبل الدخول في تفاصيل الدساتير ومشروعات الدساتير المشار إليها يجدر بنا التطرق إلى الآلية التي اعتُمدت في كتابة تلك الدساتير. ففي مصر مرت عملية إعداد

الدستور بمرحلتين، المرحلة الأولى قيام لجنة قانونية من عشرة من كبار فقهاء القانون بإعداد مسودة أولية للدستور، والمرحلة الثانية تشكيل لجنة من خمسين عضواً بموجب القرار رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣ الذي أصدره رئيس الجمهورية المؤقت عدلي منصور. وقد روعي في اختيار أعضاء لجنة الخمسين المعينين أن يكونوا ممثلين للمؤسسات الدينية، والنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، والعمال والفلاحين، والأحزاب والنقابات والمجالس القومية، والقوات المسلحة والشرطة، فضلاً عن بعض الشخصيات العامة. ولقد أدارت لجنة الخمسين عدة حوارات مع القوى المجتمعية المختلفة، ثم تم عرض مسودة الدستور للاستفتاء الشعبي عليها يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ ووُفِق عليها كما سوف يتم شرحه في البند ثالثاً.

أما في ما يخص تونس فقد تم وضع دستورها من جانب مجلس تأسيسي منتخب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، تلك الانتخابات التي أسفرت عن حصول حركة النهضة على ٨٩ مقعداً من أصل ٢١٧، وحزب المؤتمر على ٢٩ مقعداً، والعريضة الشعبية على ٢٦ مقعداً، والتكتل من أجل العمل والحريات على ٢٠ مقعداً، والحزب الديمقراطي التقدمي على ١٦ مقعداً، وتوزع ما تبقى من مقاعد على ١٤ حزباً فضلاً عن ٨ مقاعد للمستقلين.

ويلاحظ أن هذه الخريطة التي ميزت عضوية المجلس تعرضت لتغير كبير على مدار الثلاث سنوات التي باشر فيها عمله والتي انتهت بوضع الدستور التونسي وتم التصويت عليه داخل المجلس في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، حيث خرج عدد من الأعضاء من الأحزاب المنتخبة وشكلوا أحزاباً جديدة كحزب الرفاه والحركة الدستورية والجبهة الوطنية التونسية، كما انضم جانب من المستقلين إلى بعض الأحزاب المشكّلة للمجلس. ويرجع هذا الحراك السياسي إلى طول الفترة التي استغرقها المجلس التأسيسي في وضع الدستور. فعلى حين كان يُفترض أن يُنهي عمله بحلول ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ فلقد تم التمديد له لمدة عامين آخرين.

وكاد هذا التمديد خاصة مع تفاقم المشاكل الاقتصادية وزيادة عنف الجماعات الإرهابية من جهة، وتطورات الوضع الداخلي في مصر بعد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ من جهة أخرى، أن يؤدي بالعملية السياسية إلى طريق مسدود بعد تعالي الأصوات الرامية لحل المجلس، إلا أن المبادرة بتشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية أنقذت الموقف. ترأس هذه الحكومة المهندس مهدي جمعة الذي شغل منصب وزير الصناعة

في حكومة علي العريض واستمرت حكومته لمدة عام من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

وبالانتقال إلى ليبيا نجد أن الإعلان الدستوري الصادر في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١١ قد نص في المادة الرقم ٣٠ على أن يقوم المؤتمر الوطني العام باختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تتكون من ٦٠ عضواً على غرار لجنة الستين التي وضعت الدستور الليبي في عام ١٩٥١، ثم في تموز/ يوليو ٢٠١٢ أُدخل تعديل على المادة ٣٠ قضى بأن يتم انتخاب هذه الهيئة التأسيسية عن طريق الاقتراع الحر المباشر وبحيث يتولى المؤتمر الوطني العام تحديد ضوابط الانتخاب بما يكفل تمثيل مختلف مكونات المجتمع الليبي بما فيها تلك التي تتمتع بخصوصية ثقافية ولغوية. وفي ضوء ذلك جرت العملية الانتخابية من خلال ثلاث مراحل من ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ حتى ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

أخيراً نأتي إلى اليمن حيث كان مؤتمر الحوار الوطني، الذي مَثَّل أحد المكونات الخمسة للمبادرة الخليجية، قد كُلِّف بعدة مهام أبرزها تحديد آلية صياغة الدستور وإنشاء اللجنة المختصة. وبناءً على ما انتهت إليه أعمال مؤتمر الحوار أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قراره الرقم ٢٧ بتاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠١٤ أوضح فيه معايير تشكيل اللجنة وعدد أعضائها ومدة عملها وآلية التصويت داخلها كمقدمة لعرض مسودة الدستور على الاستفتاء الشعبي.

وقد تشكلت لجنة صياغة الدستور من ١٧ عضواً روعي فيها - وفقًا للقرار الجمهوري المشار إليه - التمتع بالجنسية اليمنية والأهلية الكاملة، والحصول على مؤهل جامعي على الأقل مع خبرة في التخصص بحد أدنى ١٠ سنوات، والتمتع بالأمانة والنزاهة، وتمثيل الجنوب والمرأة والتعبير الموسع عن تنوع المجتمع اليمني. وهكذا فإن اللجنة لم تشكل على أساس الانتماءات السياسية، وذلك خلافاً لمؤتمر الحوار الوطني الذي مَثَّل أعضاؤه الـ ٥٦٥ الأحزاب السياسية اليمنية بشكل رئيسي، وقد ضمت اللجنة ٤ نساء شغلت إحداهن أحد منصبَي نائبَي رئيس اللجنة كما مُثِّل فيها الحوثيون بممثل واحد.

ووفقاً للقرار الجمهوري الصادر في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٤ التزمت اللجنة بقاعدة الإجماع في تمرير مواد الدستور فإن تعذر ذلك كان التصويت بـ ٣/ ٤ أصوات الأعضاء.

وقد انطلقت أعمال اللجنة بعد أيام من صدور القرار الجمهوري، إلا أن تصاعد وتيرة العنف من جهة وتزايد ضغوط الحوثيين عليها من جهة أخرى أديا إلى أن تضطر إلى نقل اجتماعاتها من صنعاء إلى أبو ظبي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

٢ ـ مضمون الدساتير

في ما يخص مضمون تلك الدساتير، وبداية بالدستور المصري فلقد جاء في ٢٤٧ مادة، وتخلى في ما يخص علاقة الدين بالدولة عن إرباكات المادة ٢١٩ في دستور ٢٠١٢، تلك المادة التي فسرت مبادئ الشريعة الإسلامية تفسيراً بالغ العمومية والغموض في الوقت نفسه. وهكذا فلقد أعادت ديباجة دستور ٢٠١٤ مرجعية تفسير الشريعة الإسلامية إلى أحكام المحكمة الدستورية العليا، لكن من جهة أخرى ظلت هناك صعوبة في تمرير النص على مدنية الدولة فاكتفت الديباجة بالنص على مدنية الحكومة، ومن جهة ثالثة وهذا هو الأهم، اعتبر الدستور في المادة ٧ أن الأزهر الشريف هو «المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية»، ومن المفهوم أن مراد هذا النص قطع الطريق على غير المتخصصين في الإفتاء، لكن في ظل التحولات التي شهدتها مؤسسة الأزهر على مدار العقدين الأخيرين وأدت إلى ظهور الاتجاهات المتشددة في كنف هذه المؤسسة الوسطية يصبح إيلاء أمر الدين كله إلى الأزهر مسألة محاطة بالمحاذير، إضافة إلى أنه قد ينشأ تناقض بين تفسيرات الأزهر لأحكام الشريعة وتفسيرات المحكمة الدستورية العليا لها، ما يضع التفسير الديني للنص المقدس في مواجهة التفسير القانوني.

وفي باب الحقوق والحريات، جاء دستور ٢٠١٤ متقدماً مقارنة بدستور ٢٠١٢، ويمكن أن نحدد عدة أوجه لتمايزه مقارنة بسابقه، ولعل أبرز هذه الوجوه ما يتعلق بحظر التمييز بأشكاله المختلفة والأهم توفير الآليات التي تحول دون وقوع التمييز حيث نصت المادة ٢٤٤ على تمثيل ملائم للشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج في أول مجلس للنواب، ونصت المادة ١٨٠ على تخصيص ربع مقاعد المجالس المحلية للشباب ومثلهم للنساء وخمسين في المئة من عدد المقاعد للعمال والفلاحين والتمثيل المناسب للمسيحيين وذوي الإعاقة، وجاءت المادة ٥٣ لتنص على إنشاء مفوضية للقضاء على كافة أشكال التميز، كما أن من الحقوق الاجتماعية التي شهدت اهتماماً بها في الدستور الجديد الحق في التعليم وذلك بالنص

لأول مرة في المادة ١٩ على تخصيص ٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الحكومي على التعليم وتخصيص ٢ بالمئة للتعليم الجامعي و١ بالمئة للبحث العلمي، والحق في الصحة بالنص لأول مرة في المادة ١٨ على تخصيص ٣ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة، علماً بأن كل النسب السابقة تتصاعد تدريجياً بما يتفق مع المعدلات العالمية. ومن الحقوق الاقتصادية التي جرى تدعيمها حقوق الفلاحين بالنص في المادة ٢٩ على التزام الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني للفلاحين وشراء محاصيلهم الأساسية بسعر مناسب يهيئ لهم هامش ربح معقولاً، وجاء نص المادة ٣٨ ليعنى بجَسر الفجوة الطبقية المتزايدة بين المصريين والنص على الأخذ بنظام الضرائب التصاعدية. أما الحقوق المدنية والسياسية فمن أهمها حظر التعذيب بنص المادة ٥٢، وإطلاق حرية الاعتقاد بنص المادة ٦٤، وإلغاء الحبس في جرائم النشر بنص المادة ٧١، وحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القهري للإنسان وتجارة الجنس وسواها من أشكال الاتجار بالبشر بنص المادة ٣٠.

لكن من أكثر مواد الدستور الجديد التي أثارت الجدل من حيث مدى تأثيرها في الحقوق المدنية والسياسية نص المادة ٥٤ الذي يجيز محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في الجرائم التي تمثل اعتداءً مباشراً على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها... إلخ، خاصة أن صياغة النص تسمح بالتوسع في تعريف الهدف ذي الطبيعة العسكرية. من ناحية ثانية فإن بعض القوانين التي صدرت سابقة على الدستور تضمنت مصادرة بعض الحقوق المنصوص عليها في متنه كالحق في التظاهر وفق نص المادة ٧٣ ولم يتم تعديلها بعد صدوره. هذا إلى أن النصوص المتعلقة بحظر التعذيب وعدم جواز القبض على أحد فيما عدا حالة التلبس بنص المادة ٥٤ وضوابط الحبس الاحتياطي بنص المادة ٥٤ أيضاً، جميعها تعرضت للانتهاك فعلياً وساعد على ذلك ضراوة الحرب التي تخوضها الدولة مع التنظيمات الإرهابية.

أما في ما يخص شكل نظام الحكم فلقد اتخذ الدستور الجديد نظاماً يجمع بين خصائص النظامين الرئاسي والبرلماني مع ميل لتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية. فمع أن المادة ١٦٧ تنص على إشراك رئيس الحكومة مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة وتنفيذها، إلا أن رئيس الجمهورية غير ملزم باختيار رئيس الوزراء

من الحزب أو التكتل الحائز الأغلبية في الانتخابات التشريعية إلا في حالة واحدة هي رفض مجلس النواب برنامج الشخص المكلف برئاسة الحكومة من غير الحزب أو التكتل الحائز الأغلبية وذلك وفق نص المادة ١٤٦. أكثر من ذلك في حال تم تكليف الرئيس لمرشح الحزب أو الائتلاف الحائز الأغلبية يكون لرئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الوزراء اختيار وزراء الدفاع والداخلية والعدل بحسب المادة ١٤٦. هذا مع العلم بأن الأحكام الانتقالية في المادة ٢٣٤ تضمنت انفراد رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة باختيار وزير الدفاع وذلك لمدتين رئاسيتين كاملتين من تاريخ نفاذ الدستور.

ولقد كانت المادة ٢٣٤ تحديداً مثار نقاش واسع مثلها في ذلك مثل المادة ٢٠٣ التي تجعل مجلس الدفاع الوطني هو المعني بمناقشة ميزانية القوات المسلحة مع إدراج تلك الميزانية كرقم واحد في ميزانية الدولة. كما أن من المواد الخلافية في الدستور الجديد المادة ١٥٧ التي تعطي الحق لرئيس الجمهورية في استفتاء الناخبين في المسائل التي تتصل بالمصالح العليا للدولة دون تحديد الضوابط والضمانات، علماً بأن من المسائل التي يمكن استفتاء الشعب عليها حل مجلس النواب عند الضرورة وفق نص المادة ١٣٧.

أما من المواد الخاصة بتعزيز سلطة مجلس النواب فيمكن ذكر المادة ١٤٧ التي تقيِّد صلاحية رئيس الجمهورية في إقالة الحكومة أو في تعديلها بالحصول على أغلبية الأعضاء وثلثي الأعضاء على التوالي، والمادة ١٦١ التي تجيز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة بموجب طلب مسبب وموقع عليه من أغلبية النواب وبموافقة ثلثي الأعضاء.

وجاء الدستور التونسي في ١٤٩ فصلاً، وتجنب الخوض في علاقة الشريعة بالتشريع بعد أن كان هذا الأمر موضع تجاذب سياسي واسع النطاق، وهكذا نص الفصل ٢ من الدستور على أن «تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون» دون تفاصيل إضافية. واتصالاً بهذه النقطة نص الفصل ٤٦ على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها في إشارة إلى الحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية التي كانت تراهن التيارات السلفية على تغييرها، وإن عرف النص في الفصل ٦ على أن الدولة راعية للدين تحمي المقدسات وتمنع النيل منها، وجد طريقه لأول مرة إلى الدستور التونسي.

واحتوى الباب الثاني الخاص بالحقوق والحريات على حزمة كبيرة، من بينها الحق في المساواة والحياة وفي الكرامة وفي حرية الفكر والرأي والتعبير والإعلام في الفصول ٢١ و٢٢ و٢٣ و٣١ على التوالي، والتناصف بين المرأة والرجل في الفصل ٤٦. هذا على المستوى السياسي أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقد جرى النص على الرعاية الصحية لكل مواطن والمجانية لفاقدي السند وذوي الدخل المحدود في الفصل ٣٨، وعلى إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة ومجانيته في التعليم العمومي مع الاهتمام بالجودة والانفتاح على اللغات الأجنبية والحضارات الإنسانية ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الفصل ٣٩.

لكن الملاحظ على هذه المنظومة من الحقوق والحريات أنها من جهة أولى مقتضبة كما في نص الفصل ٣٦ على أن الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون، ونص الفصل ٣٧ على أن حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة، ونص الفصل ٤٠ في حق العمل على توفير الظروف اللائقة والأجر العادل له. كما أنها من جهة ثانية تأتي جميعاً مقيدة بما ورد في نص الفصل ٤٩ وهو الأخير في مجال الحقوق والحريات، حيث أشار إلى أن ثمة ضوابط لممارسة الحقوق والحريات المضمونة في الدستور توضع لضرورة تقتضيها مدنية الدولة وبهدف حماية حقوق الغير، أو مقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة... وتلك مقتضيات تغطي تقريباً كل شيء ويسهل الاعتداد بها كلاً أو جزءاً لتقييد الحقوق والحريات. وتتضح خطورة مثل هذا النص في ضوء قراءة نص الفصل ٣١ الخاص بحرية الرأي والفكر والتعبير والنشر والذي يذكر أنه لا رقابة مسبقة على تلك الحرية، لكن ما بال الرقابة اللاحقة عليها؟

وفي ما يخص نظام الحكم فهو أقرب إلى النظام البرلماني حيث ينص الفصل ٨٩ على أن يكلّف رئيس الجمهورية (خلافاً للحالة المصرية) مرشح الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاصل على أكبر عدد من مقاعد مجلس نواب الشعب بتشكيل الحكومة، فإن لم يتمكن من هذا التشكيل خلال شهر أو لم يحز تشكيله ثقة المجلس يكلّف الرئيس شخصية أخرى بعد التشاور مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية. والحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب بنص الفصل ٩٥، ويمكن للمجلس سحب الثقة من الحكومة بموافقة الأغلبية المطلقة من الأعضاء، أو سحبها من أحد الوزراء بطلب معلل من ثلث الأعضاء وتصوت عليه الأغلبية المطلقة بنص الفصل ٩٧. ويتحدد دور رئيس الجمهورية

في ما يخص ضبط السياسات العامة بمجالات محددة هي مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي ويلتزم بالتشاور بخصوصها مع رئيس الحكومة بنص الفصل ٧٧، وعدا ذلك فإن رئيس الحكومة هو الذي يضبط السياسة العامة للدولة ويسهر على تنفيذها بنص الفصل ٩٥، وهو الذي ينشئ الوزارات ويعدلها ويحذفها ويقيل عضواً أو أكثر من أعضاء الحكومة فلا يتشاور مع رئيس الجمهورية إلا في حالة وزيري الدفاع والخارجية كما أنه هو الذي يعيِّن ويُعفي من الوظائف المدنية العليا بنص الفصل ٩٢. هذا بينما تتقيد تعيينات رئيس الجمهورية في الوظائف العسكرية والدبلوماسية وتلك المتعلقة بالأمن القومي والإعفاء منها، بالتشاور مع رئيس الحكومة، والأخير هو الذي يقترح عليه اسم محافظ البنك المركزي فيعيِّنه بعد مصادقة أغلبية نواب الشعب ويعفيه بالطريقة نفسها أو بطلب من ثلث النواب ومصادقة الأغلبية المطلقة وذلك بنص الفصل ٧٨، وتلك القيود لا نظير لها في الحالة المصرية.

لكن في الوقت نفسه فإن رئيس الجمهورية يمكنه إرسال قوات إلى الخارج بمجرد موافقة رئيس مجلس نواب الشعب والحكومة بنص الفصل ٧٧، بينما يتطلب ذلك في الحالة المصرية أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني وموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب بنص المادة ١٥٢. كما أن حق رئيس الجمهورية التونسية في حل مجلس النواب في الحالات التي حددها الدستور بنص الفصل ٧٧ لا يتقيد بعرض قرار الحل المسبب على الاستفتاء الشعبي، عكس الحال في الدستور المصري بنص المادة ١٧٣. كما أن ثمة اختلافاً في الضوابط الحاكمة لحق رئيس الجمهورية في إعلان حالة الاستثناء أو الطوارئ فيما بين الدستورين التونسي والمصري، ففي تونس يستشير رئيس الجمهورية كلاً من رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة ويُعْلِم رئيس المحكمة الدستورية ويعلن التدابير للشعب على أن تسري تلك التدابير لمدة ٣٠ يوماً بنص الفصل ٨٠، أما في مصر فإن رئيس الجمهورية يستشير رئيس الوزراء ثم يعرض إعلان حالة الطوارئ على مجلس النواب خلال ٧ أيام ليقرر ما يراه بشأنه ويقتضي سريانها موافقة أغلبية الأعضاء، ويسري إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر بحسب المادة ١٥٤.

وكان مشروع الدستور اليمني هو الأضخم إذ تضمن ٤٤٦ مادة، وبذلك فإن لجنة الصياغة أخذت بذلك الاتجاه الذي أخذت به بعض دول العالم مثل البرازيل في كتابة دساتيرها، والمقصود بذلك هو الاتجاه التفصيلي ومنطقه تحجيم الإحالة إلى القوانين الشارحة ضبطاً للحقوق الدستورية، ويختلف ذلك عن اتجاه المجلس التأسيسي

التونسي في كتابة دستور الثورة هذا من حيث الشكل. أما من حيث المضمون فلقد نصت المادة ٤ في مشروع الدستور اليمني على أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، وحصرت الاجتهاد في تقنين أحكام الشريعة في السلطة التشريعية. ولما كانت المادة ١٠ من مشروع الدستور قد نصت على احترام الدولة كلاً من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها السلطة التشريعية فبذلك تصبح هذه السلطة هي جهة الاختصاص في رفع أي تَضادٌ محتمل بين أحكام الشريعة ونصوص الاتفاقيات الدولية طالما أنها تملك حق الاجتهاد.

وفي ما يخص الحقوق والحريات فلقد تضمن مشروع الدستور اليمني طائفة واسعة منها، بعضها يعكس رؤية تقدمية في التعامل مع قضايا المجتمع اليمني مثل قضية المرأة التي استحوذت على عدد كبير من المواد الدستورية بينها البند ٤ في المادة ١٣، والمادة ٣٨، والمادة ٥٧، والبند ٢ في المادة ٥٩ وصولاً إلى التزام الدولة بسن التشريعات التي تسمح بتمثيل النساء بما لا يقل عن نسبة ٣٠ بالمئة في مختلف السلطات والهيئات في المادة ٧٦. كما أن هناك قضية الزواج المبكر التي تعرض لها مشروع الدستور بشجاعة وحدد في المادة ١٢٤ سن الزواج بما لا يقل عن ١٨ عاماً. وقضية تعاطي القات بنص المادة ٦٩ على وضع خطة وطنية للتخلص بشكل تدريجي منه ومعالجة أضراره. وقضية بقايا العبودية التي واجهها مشروع الدستور بنص المادة ٧٨ التي تحظر العبودية والرق القسري والاتجار بالبشر.

وبعضها الثاني يمثل إشكالية في التطبيق كما في نص البند ٥ في المادة ١٣ الذي يحظر استغلال الأحزاب السياسية للدين في تحقيق أغراض سياسية، بينما من المعلوم أن حزب التجمع اليمني للإصلاح الناطق باسم جماعة الإخوان المسلمين أحد الحزبين الكبيرين على الساحة اليمنية، وهو ما يطرح سؤالاً عن كيفية تجريد أدواته السياسية من البعد الديني.

وبعضها الثالث يتضمن إضافات تساعد في تعزيز ممارسة الحق، كما في تجريم المادة ١٠٧ امتناع المؤسسات الطبية العامة والخاصة عن تقديم العلاج الفوري لأي إنسان في حالة طوارئ أو يتهدد حياته خطر، وهو ما يساعد على تفعيل ممارسة الحق في الرعاية الصحية المنصوص عليه في المادة ١٠٦، وكما في النص على حرية انتقاد أداء مؤسسات الدولة في المادة ٨٤، وهو ما يسهم في تأكيد المادة ٨٣ التي تنص على كفالة

حق التعبير عن الآراء والخيارات السياسية. ومن الجدير بالذكر أن الدستور التونسي كان قد نص في الفصل ٦٠ على أن المعارضة مكوّن أساسي في مجلس نواب الشعب، وهذا بدوره يؤكد الحق في الاختلاف السياسي في الرأي.

وقبل الدخول إلى شكل نظام الحكم، تجدر الإشارة إلى أن مشروع الدستور قد نص في المادة ١ على الشكل الاتحادي أو الفدرالي للدولة وذلك كحل وسط لمشكلة جنوب اليمن. أما في ما يخص نظام الحكم فقد أخذ المشروع بالنظام الرئاسي وإن نصت المادة ٤١٨ على أن هذا النظام قابل لإعادة النظر فيه بموجب تعديل دستوري بعد استيفاء دورتين تشريعيتين. وكان اليمن قد عرف واحدة من أبكر تجارب الحكم البرلماني في الوطن العربي عام ١٩٤٨ وذلك بصدور الميثاق المقدس الذي جعل مسؤولية الوزراء أمام السلطة التشريعية في ظل نظام الإمامة. وبمقتضى مشروع الدستور اليمني يتمتع الرئيس بالحق في رسم السياسة العامة للدولة وتوجيهها، وتعيين الوزراء الاتحاديين وإعفائهم وعزلهم، وتعيين كبار موظفي الاتحاد المدنيين والعسكريين والسفراء والمندوبين الدائمين في الخارج بعد موافقة مجلس الاتحاد، وإعلان الطوارئ والحرب والسلم بعد موافقة الجمعية الوطنية... إلخ بنص المادة ١٩١، والوزراء مسؤولون أمام الرئيس وليس أمام الجمعية الوطنية بنص المادة ٢٠٣. هذا وتتكون الجمعية الوطنية أي السلطة التشريعية من مجلس النواب (الاتحادي/ مكوّن أوّل) وتحدد المادة ١٣٩ تمثيل الجنوب فيه بنسبة ٤٠ بالمئة مع جواز مراجعة هذه النسبة بعد دورتين انتخابيتين تاليتين على الدورة الأولى، والمجلس يختص بمهام من بينها اقتراح وترتيب أولويات القوانين الاتحادية ومناقشتها، ومناقشة وإقرار الموازنة العامة الاتحادية، واقتراح التعديلات الدستورية والموافقة على القروض بنص المادة ١٤٠.

أما المكوّن الثاني للجمعية الوطنية فهو مجلس الاتحاد الذي يُمَثل فيه بحسب المادة ١٤١ كل إقليم من أقاليم الاتحاد الستة بـ ١٢ عضواً وتمثل كل من مدينتي صنعاء وعدن بـ ٦ أعضاء. وتتحدد مهام مجلس الاتحاد وفق نص المادة ١٤٢ بمناقشة مشاريع القوانين التي أقرّها مجلس النواب والموافقة عليها، وكذلك الموافقة على تعيين كبار القيادات المدنية والعسكرية وعلى حجم القوات المسلحة واقتراح التعديلات الدستورية. هذا وينظم البند ٣ من المادة ١٧٢ العلاقة بين مجلسي النواب والاتحاد في حالة ما إذا رأى مجلس الاتحاد ضرورة تعديل مشروع القانون الذي أقرّه مجلس النواب ولم يقبل مجلس النواب إدخال التعديلات المطلوبة. وأخيراً وفي ما يخص

السلطة القضائية التي نُص على استقلالها في الدستورين المصري والتونسي وأيضاً في مشروع الدستور اليمني، وفي إطار تنظيم مرفق العدالة في الحالة اليمنية نص المشروع على عدم جواز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في المادة ٢١٥، وعلى اختصاص المحاكم العسكرية حصراً بنظر الجرائم العسكرية المرتكبة من عسكريين في المادة ٢١٦، وعلى خضوع العسكريين المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان لولاية القضاء العادي بنص المادة ٢١٧. وكانت قد سبقت الإشارة إلى موقف الدستور المصري من تلك القضية. أما الدستور التونسي فقد نص في الفصل ١١٠ على اختصاص المحاكم العسكرية بنظر الجرائم العسكرية، لكنه في الفصل ١٤٩ والأخير من الدستور والذي جاء تحت عنوان الأحكام الانتقالية نص على استمرار المحاكم العسكرية في ممارسة الصلاحيات الموكولة لها في القوانين السارية وذلك إلى حين تنقيحها بما يتفق مع نص الفصل ١١٠، ما يفتح الباب أمام المحاكمة العسكرية للمدنيين خلال الفترة الانتقالية.

عندما نتحول إلى مشروع الدستور الليبي يصبح الأمر محفوفاً بالمحاذير، فنحن لسنا إزاء دستور تمت الموافقة عليه ودخل حيز النفاذ كما حال الدستورين المصري والتونسي، ولسنا إزاء مشروع متبلور ومكتمل كان بسبيله للعرض على الاستفتاء الشعبي قبل أن تقطع عليه الطريق التطورات السياسية التي ارتبطت بانقلاب الحوثيين على السلطة، لكننا إزاء مجموعة مواد دستورية مقترحة من اللجان النوعية الثمانية التي تتشكل منها الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي، وهي معروضة على الموقع الإلكتروني للهيئة لإبداء الملاحظات عليها، أي أنها غير نهائية. أخذاً في الاعتبار تلك الملاحظة الأساسية يمكن مناقشة المواد المقترحة علماً بأن أكثرها لم يجْرِ ترقيمه.

حرصت مسودة الدستور الليبي على التشديد على أن أحكام الشريعة الإسلامية مصدر كل تشريع وما يصدر مخالفاً لها يعد باطلاً، وعلى أن الدولة تلتزم بسن التشريعات اللازمة لمنع نشر العقائد والممارسات المخالفة للشريعة الإسلامية كما أنها ملتزمة بتشريع القوانين التي تجرِّم الاعتداء على المقدسات الإسلامية أو إهانة الذات الإلهية أو كتاب الله أو الرسول وسنّته المطهرة أو سائر الأنبياء وأمهات المؤمنين والصحابة. وتم النص على عدم جواز تعديل هذه المادة (وهي الرقم ٨) في الباب الخاص بشكل الدولة ومقوماتها الأساسية. ثم جاءت المادة ١٧ في نفس الباب لتحدد علاقة المعاهدات الدولية بالقانون الوطني والدستور لتنص على أن تلك المعاهدات

أعلى من القانون وأدنى من الدستور وهي في كل الأحوال محكومة بعدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية. ويثير النص المقترح، الخاص بالتزام الدولة بسن التشريعات التي تمنع نشر العقائد والممارسات المخالفة للشريعة الإسلامية، السؤال عن موقف الدولة من قضية التعددية الدينية وهو موقف مبني على الرفض، فعلى حين طرحت مسودة الدستور مقترَحين للمادة ٢٧ بنصان بتنويعين مختلفين على اعتبار اللغات التارقية والتباوية والأمازيغية لغات وطنية أو لغات رسمية، ما يدل في الحالتين على التسامح مع التعددية اللغوية، فإن المادتين ٥ و١٦ الخاصتين بالسلطة التشريعية والمادتين ٤٩ و٧٣ الخاصتين بالسلطة التنفيذية، في باب شكل نظام الحكم تنص جميعها على أن يكون الإسلام هو دين عضو البرلمان بغرفتيه والحكومة ورئيس الجمهورية. ومع أنه يندر في ليبيا وجود غير مسلمين ما يجعل تولي المناصب المذكورة من قِبَل مسلمين مجرد تحصيل حاصل، إلا أن تحديد ديانة شاغلي هذه الوظائف يجب فهمه على ضوء قراءة المادة ٨ التي سبقت الإشارة إليها.

جدير بالذكر أن المادة ١٨٢ في مشروع الدستور اليمني قد أضافت إلى شرط إسلام رئيس الدولة أن يكون محافظاً على الشعائر الدينية، وذلك أمر يصعب إثباته ويدخل في العلاقة الخاصة بين الخالق والفرد.

وفي باب الحقوق والحريات (ومواده غير مرقمة) نقرأ مواد مقترحة منها ما ينص على الحق في التنظيم مع حظر ارتباط منظمات المجتمع المدني بالأحزاب السياسية وهو ما يمكن تفسيره بالرغبة في إبعادها عن الاستقطاب السياسي، والحق في التظاهر بالإخطار ودون إذن مع التزام الدولة بتأمين التظاهرات وقيامها بذكر الأسباب في حالة رفض التظاهر، وحظر الرقابة القبلية على الصحف إلا في زمن الحرب وربط أي وقف للصحف بصدور أمر قضائي ووفق القانون مع حظر الحبس في قضايا الصحافة، وحظر تولي الوظائف العامة لمن يحكم عليه في جريمة تميز وهذا نص متقدم، لكن التميز يفهم بالمعنى اللغوي أو الطبقي أو الجغرافي أو النوعي وليس بالمعنى الديني ولا المذهبي كما سبق التوضيح علماً بأن ثمة مادة مقترحة تنص على أن الآثار نفسها تترتب على المرأة الليبية كما على الرجل. كذلك تم اقتراح أن يشمل حظر تولي الوظائف العامة المحكوم عليهم بأحكام باتة في جرائم الفساد.

على صعيد آخر لم تتوسع المواد المقترحة في بيان الحقوق الاقتصادية لكن من بينها الحق في العمل، والحق في التكافؤ المكاني (المقصود بذلك التنمية المتوازنة)،

وحقوق المستهلك. أما الحقوق الاجتماعية فثمة اهتمام واضح بحقوق الفئات الخاصة، خصوصاً أصحاب الإعاقة، حيث اقتُرِحَت تفاصيل دقيقة تتعلق بالتيسيرات اللوجستية التي تسهل حركتهم ودعم القائمين على رعايتهم؛ وهذه إضافة متميزة مع رفض اختصاص المعاقين (أو بمعنى أدق عزلهم) بنظام تعليمي خاص ما لم يتعذر إدماجهم في التعليم العام، كما جرى اقتراح إدماج مجهولي النسب في المجتمع؛ وتلك أيضاً إضافة.

وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين: الأولى أن المسودة المقترحة خصصت جزءاً لما سمي بضمانات الحقوق والحريات تتناول الضوابط التي تحكم عملية تقييد الحقوق والحريات، والضمانات في المجمل مسألة مهمة تكفل إنفاذ الحقوق والحريات لكن العبارات من نوع التزام القيود التي تحد من الحقوق والحريات بالمصلحة العامة وبثوابت الشريعة ومقاصدها تحتاج هي نفسها للضبط. والملاحظة الثانية أن ثمة جدلاً تثيره التدابير الانتقالية المقترحة خاصة لجهة تقييد حق الجنسية باقتراح التوقف عن منح الجنسية الليبية لمدة ١٠ سنوات من تاريخ نفاذ الدستور، وجهة حل الأحزاب كافة، ووقف إجراءات تأسيس الأحزاب لمدة خمس سنوات من تاريخ نفاذ الدستور.

وفي ما يخص شكل نظام الحكم في الدولة الليبية، نصت المادة ١ في الباب ذي الصلة على أن نظام الحكم نيابي يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة. وفي تناول السلطة التشريعية اقتُرِح في المادة ٣ أن يتكون البرلمان من غرفتين: الأولى مجلس النواب وتُمَثَّل فيه كل مكونات الشعب الليبي وفق المادة ٤، والثانية مجلس الشورى ويكون التركيز فيه أكثر على المساواة في التمثيل البرلماني بين الأقاليم الثلاثة للدولة أي برقة وفزان وطرابلس وفق المادة ١٥، علماً بأن قضية الفدرالية من القضايا السياسية الشائكة في ليبيا. ويتمتع مجلس الشورى بصلاحيات أعلى من مجلس النواب، فهو الذي ينتخب رئيس الجمهورية من بين المترشحين الذين تجيز أوراقهم لجنة الانتخابات الرئاسية، ويحتاج المرشح للفوز أن يحصل على أصوات ثلثي الأعضاء + ١ فإن لم يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة يعاد الاقتراع بين المرشحين الأعلى أصواتاً وتُرجح كفة المرشح الذي يصوت له رئيس مجلس الشورى وذلك بنص المادة ٥٠. كما يجوز للمجلس أن يقيل رئيس الجمهورية إذا تقدم ٢٤ عضواً من أعضائه بهذا الطلب ووافقت عليه أغلبية الثلثين. ويمكن لرئيس الجمهورية رد مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس النواب، أما المشروع الذي وافق عليه مجلس الشورى فلا يجوز

رفضه وفق نص المادة ١١. وهو يمنح الثقة لرئيس الوزراء والوزراء ويسحبها منهم بنص المادة ١٢. ومن المواد المقترحة ذات الصلة بغرفتي البرلمان، أن يكون لكل منهما الحق في حل نفسه في حالة تقدم عدد معين من الأعضاء بهذا الطلب مع تسبيبه حسب نص المادتين ٢٢ و٦٨، ومثل هذا النص يصعب تفعيله إذ ليس من المتصور أن يُقْدم أيٌّ من المجلسين على حل نفسه. أما في ما يخص رئيس الجمهورية فإنه يضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع رئيس الوزراء، وهو يملك وفق المادة ٦٨ حق حل مجلس النواب في حالتين:

الأولى أن يتقدم إليه رئيس الوزراء بمثل هذا الطلب بناءً على موافقة ثلثي الوزراء، فإذا وافق رئيس الجمهورية على طلب الحل يعرض الأمر على الاستفتاء الشعبي بحيث قد يوافق الشعب بالأغلبية فيقع الحل أو لا يوافق فتستقيل الحكومة.

أما الحالة الثانية فهي أن يتقدم ٢٤ نائب بطلب حل المجلس فينظر الرئيس في الطلب ولا يقبله إلا بعد موافقة الأغلبية المطلقة للنواب. كما أن رئيس الجمهورية بنص المادة ٦٩ يمكنه تغيير الحكومة في ثلاث حالات، هي موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب على إجراء سحب الثقة، واستقالة رئيس الوزراء، وعدم موافقة الشعب على حل مجلس النواب. وكما يتضح فإن النظام الذي اقترحته مسودة الدستور هو نظام مركب بامتياز[1].

ثانياً: الإعلانات الدستورية والقوانين

ارتبطت التطورات السياسية التي مرت بها البلاد الأربعة بحركة نشطة لإصدار الإعلانات الدستورية والقوانين، وتم فتح النقاش حول بعض مشروعات القوانين التي تنظم أنشطة قطاعات حيوية كالجمعيات الأهلية أو التي تواجه ظاهرة متفاقمة كالإرهاب، فيما تواصلت الجهود لمحاولة تغيير بعض القوانين السارية من عام ٢٠١٣ والتي ارتبطت بتنظيم ممارسة حقوق سياسية معينة كالحق في التظاهر. وفيما يأتي تحليل لبعض أهم ما شهدته البلدان محل الدراسة من تطور على هذا الصعيد.

---

(١) يمكن مراجعة كل النصوص الدستورية المُشار إليها في: دستور جمهورية مصر العربية (القاهرة: هيئة الاستعلامات، ٢٠١٤)، ودستور الجمهورية التونسية (تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ٢٠١٤)، و«مسودة الدستور اليمني،» منشورة على الرابط التالي <http://www.ndc.ye>، و«مسودة الدستور الليبي،» الموقع الإلكتروني للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي، <http://www.cdalibya.org>.

بدايةً بمصر فقد أصدر رئيسها المؤقت عدلي منصور في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٤ قراراً بقانون لتنظيم إجراء الانتخابات الرئاسية. وكانت المادة ١٤١ من الدستور قد حددت شروط الترشح للرئاسة بأن يكون المرشح من أبوين مصريين ولم يسبق له ولا لأيٍ من والديه أو زوجه حمل جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وأدى الخدمة العسكرية أو أُعفي منها قانوناً، وألّا يقل عمره عند فتح باب الترشح عن أربعين عاماً، أي أن المادة لم تميز بين الرجل والمرأة ولا بين المسلم والمسيحي في ما يخص الحق في الترشح.

ونصت المادة ١٤٢ على أن المرشح يحتاج إلى أن يزكيه ٢٠ عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن ٢٥ ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في ١٥ محافظة على الأقل، وبحد أدنى ١٠٠٠ مؤيد من كل محافظة. ولما كانت الانتخابات الرئاسية المصرية قد سبقت الانتخابات البرلمانية لذلك أصبحت الوسيلة الوحيدة للترشح هي الحصول على تأييد ٢٥ ألف ناخب على الأقل. هذا ولقد نصت المادة ٣٧ من قانون الانتخابات الرئاسية على أن يتم الاقتراع حتى في حالة تقدم مرشح واحد للمنصب ويكون عليه الحصول على ٥ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين لإعلان فوزه، فإن فشل تم فتح باب الترشح مجدداً خلال ١٥ يوماً.

هذه المادة كانت موضع ملاحظة المحللين على أساس أنها تسمح بفوز من رفضه وقاطع انتخابه ٩٥ بالمئة من الناخبين. لكن على أية حال فإن هذه لم تكن الملاحظة الوحيدة، فالملاحظة الجوهرية الثانية كانت تتعلق بالمادة ٧ من القانون والتي تنص على أن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية - المعنية بكل تفاصيل تلك الانتخابات من ألفها إلى يائها - نهائية ونافذة بذاتها وغير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، فضلاً عن أنه لا يجوز وقف تلك القرارات أو إلغاؤها.

وعلى الرغم من أنه يمكن تفهم مبررات هذا النص والمتمثلة بإنجاز انتخابات الرئاسة والمضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق من دون تعريض منصب الرئيس لأي تقلبات بعد تمام انتخابه، إلا أنه يصطدم بنص المادة ٩٧ في الدستور التي تحظر تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء. كذلك وردت ملاحظة ثالثة حول شروط الترشح الإضافية التي وضعتها المادة ١ في القانون ومن قبيلها ألّا يكون المرشح قد حُكِم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة حتى لو كان قد رُد إليه اعتباره، وأن يكون حاصلاً على مؤهل عال، وغير مصاب بمرض ذهني أو بدني يؤثر في أداء مهامه، فعلاوة

على أن تلك الشروط تستبعد قطاعات واسعة من المواطنين، فإنها ذات طابع فضفاض كما في صعوبة تحديد طبيعة المرض الذي يعوق أداء المهام الرئاسية أو في الخلاف الذي يثور حول ماهية المؤهل الدراسي من حيث الاعتراف به أو عدم الاعتراف... إلخ، والأهم أنها لا تعتبر رد اعتبار الشخص المحكوم عليه موجباً لتبرئة ساحته وبالتالي تمكينه من الترشح. هذا إلى الملاحظة الرابعة الخاصة بالمادة ٢٣ في القانون والتي تحدد مقدار التبرع من أي شخص طبيعي بما نسبته ٢ بالمئة من الحد الأقصى المقرر للإنفاق وهو ما يمثل قيداً على تمويل الأحزاب السياسية حملات مرشحيها(٢).

هذا في ما يتعلق بقانون الانتخابات الرئاسية، أما لجهة تنظيم الانتخابات البرلمانية فلقد أصدر الرئيس المؤقت القرار بقانون رقمه ٤٥ في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤ بشأن مباشرة الحقوق السياسية، كما أصدر في اليوم ذاته القرار بالقانون الرقم ٤٦ بشأن مجلس النواب. وبعد انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية أصدر القرار بقانون رقمه ٢٠٢ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر لتقسيم الدوائر الانتخابية. وكانت المادة ١٠٢ من الدستور الجديد قد نصت على أن يتكون مجلس النواب من عدد لا يقل عن ٤٥٠ عضواً يجوز انتخابهم بالنظام الفردي أو بنظام القائمة أو بمزيج منهما، ويعين رئيس الجمهورية ٥ بالمئة من الأعضاء، وحددت المادة ثلاثة معايير تلتزم بها القوانين المنظمة للعملية الانتخابية وتلك هي التمثيل العادل للسكان وللمحافظات، والتمثيل المتكافئ للناخبين. وهذان الوصفان «العادل» و«المتكافئ» قد مثلا لاحقاً لغمَين في طريق إعداد القوانين المذكورة لصعوبة التمييز بينهما من جهة، والتعقيدات المرتبطة بترجمتهما على أرض الواقع من جهة أخرى. زد على ذلك أن المادة ٢٤٤ من الدستور أضافت وصفاً ثالثاً هو «الملائم» عندما نصت على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج تمثيلاً «ملائماً» في أول مجلس للنواب، حيث يثور الاستفهام عن معنى الملاءمة وحدودها ونتائجها بالنسبة إلى كل فئة من الفئات الأربع المشار إليها. ويلاحظ أن المادة ٢٤٣ من الدستور قد نصت بدورها على تمثيل «ملائم» للعمال والفلاحين في أول مجلس للنواب، كما أن المادة ١١ من الدستور قد نصت على تمثيل «مناسب» للمرأة في المجالس النيابية، فكيف تعاملت القوانين المنظمة للعملية الانتخابية مع مقتضيات النصوص الدستورية آنفة الذكر؟

---

(٢) عمرو هاشم ربيع، «قانون انتخابات الرئاسة ما له وما عليه،» مجلة الديمقراطية، السنة ١٤، العدد ٥٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٤)، ويسري العزباوي، «قراءة نقدية في قانون الانتخابات الرئاسية» [ورقة غير منشورة].

جمع النظام الانتخابي بين الانتخاب الفردي والانتخاب عن طريق القائمة المطلقة المغلقة، ونصت المادة ١ من قانون مجلس النواب على أن يتشكل أول مجلس بعد نفاذ الدستور من ٥٤٠ عضواً إضافة إلى ٥ بالمئة يعيّنهم رئيس الجمهورية. وقسمت المادة ٤ من هذا القانون الجمهورية إلى ٤ دوائر تُخصص للانتخاب بنظام القوائم، بحيث يكون لدائرتين اثنتين ٣٠ مقعداً بواقع ١٥ مقعداً لكل دائرة، فيما يكون لكلٍ من الدائرتين الأخريين ٤٥ مقعداً، وذلك بإجمالي ١٢٠ مقعداً أي خُمس مجموع المقاعد. أما قانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد نص في المادة ٢ على تقسيم مصر إلى ٢٣٧ دائرة انتخابية تُخصص للانتخاب بالنظام الفردي.

ولقد أبدت قوى سياسية مختلفة اعتراضها على توزيع مقاعد مجلس النواب بين الفردي والقائمة على أساس أن نظام القائمة يسمح بتنشيط الأحزاب السياسية ويجعل التصويت للبرامج لا للأشخاص بعكس النظام الفردي، ومن ثم كان اقتراحها أن يكون النظام الانتخابي المختلط مقسماً بواقع ٤٠ بالمئة لكلٍ من الفردي والقائمة مع تخصيص ٢٠ بالمئة من المقاعد للفئات الخاصة التي حددها الدستور. كما اقترحت تلك القوى السياسية بالنسبة إلى القائمة الأخذ بنظام القائمة النسبية لا المطلقة على أساس أنه في الحالة الأخيرة تفوز القائمة التي تحصل على ٥١ بالمئة من الأصوات بكل المقاعد فيما تخرج القائمة الحاصلة على ٤٩ بالمئة من الأصوات صفر اليدين.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد تم اعتراض على التمييز بين أصوات الناخبين في الفردي مقارنة بالقائمة وفي القائمة ذات الـ ١٥ مقعداً مقارنة بتلك ذات الـ ٤٥ مقعداً. ففي ظل الانتخاب الفردي تم تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث يُمَثَّل بعضها بنائب واحد وبعضها الآخر بنائبين اثنين وبعضها الثالث بثلاثة نواب، وفي ظل الانتخاب بالقائمة أصبح لدائرتين اثنتين ٣٠ نائباً ولدائرتين أخريين ٩٠ نائباً، ما يعني تمييز الصوت الانتخابي لبعض المواطنين في دوائر معينة مقارنة بالأخرى، وتمثيل أفضل في مجلس النواب لبعض الدوائر دون أخرى.

ومن جهة ثالثة استخدم المشرِّع سلطته التقديرية المطلقة في ترجمة ما اشترطه الدستور من تمثيل عادل وملائم ومناسب ومتكافئ للفئات والمحافظات والناخبين، وعلى هذا الأساس ومن إجمالي ٥٤٠ مقعداً وقع تخصيص ٥٦ مقعداً للنساء و٢٤ للمسيحيين و١٦ للعمال والفلاحين ومثلهم للشباب و٨ مقاعد للمعاقين ومثلهم للمصريين في الخارج، هذا مع العلم بأن الـ ١٦ مقعداً التي خصصت للعمال والفلاحين

لم يتم تحديد نصيب كل منهم فيها حيث قد يُمَثَّل العمال بـ ١٥ مقعداً والفلاحون بمقعد واحد أو بالعكس أو بأي توزيع أخر للمقاعد. ومن جهة رابعة تم توجيه النقد للمواد ٢٣ و٢٤ و٢٧ في قانون مجلس النواب لكونها تفضي إلى التعدد في طرق الحصول على مقعد نيابي ما بين الفوز بالتزكية أو بالأغلبية المطلقة أو بالأكثرية أو في الانتخابات التكميلية أو بالتعيين، علماً بأنه كان ثمة تحفظ مبدئي على حق رئيس الجمهورية في تعيين بعض أعضاء الهيئة التي يُفتَرَض أنها تراقب أداء الحكومة. كما تم توجيه النقد إلى تميز المادتين ١٠ و٢٥ من قانون مجلس النواب بين نواب الفردي ونواب القائمة وبين نواب القائمة ذات الـ ١٥ مقعداً وتلك ذات الـ ٤٥ مقعداً في ما يخص مبلغ التأمين الذي يجب إيداعه عند التقدم بأوراق الترشيح، وكذلك في ما يخص المبلغ المسموح به للإنفاق على الدعاية الانتخابية. كما انتُقِدَت المادة ٦ من قانون مجلس النواب التي تقضي بإسقاط العضوية عن النائب في حالة تغيير صفته التي انتخب وفقاً لها (من فئات إلى عمال مثلاً) أو انتمائه الحزبي، بينما تحصر ما يُسقِط عضوية المرأة في قيامها بتغيير انتمائها الحزبي فقط، وانتقدت المادة ٨ من القانون ذاته التي تحظر على مزدوجي الجنسية الترشح للانتخابات البرلمانية[٣].

جدير بالذكر أن المحكمة الدستورية العليا قد قضت في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١٥ ببطلان المادة ٣ من قانون مجلس النواب والمتعلقة بتقسيم الدوائر الفردية، والمادة ٨ الخاصة بمنع ترشح مزدوجي الجنسية فيما التفتت عن الطعون الأخرى في مواد عدة تتعلق بتقسيم دوائر القوائم وتميز المرأة في جزئية مبررات إسقاط العضوية النيابية وتحديد سن الشباب المشمول بالتميز الإيجابي وغيرها.

وفي الوقت الذي كان فيه تنظيم الانتخابات الرئاسية فالبرلمانية في صلب الحوار السياسي والقانوني المصري ارتباطاً باستيفاء مراحل خارطة المستقبل، لم ينقطع قط الزخم ولا الحوار عن اثنين من الحقوق السياسية الأساسية: الأول هو حق التظاهر الذي صدر بتنظيمه قرار بقانون من الرئيس المؤقت تحت الرقم ١٠٧ لعام ٢٠١٣، علماً بأن الزخم الذي أحاط بتنظيم هذا الحق سبق صدوره وتواصل بعده. وقد سجل المجلس القومي لحقوق الإنسان، من جانبه، ١٤ ملاحظة على القانون شاركته فيها أغلب منظمات المجتمع المدني المصري. وتمثلت أهم الملاحظات في المطالبة بتقليص مدة الإخطار

(٣) تفاصيل هذه الملاحظات كافة مذكورة في: علي الصاوي، «النظام الانتخابي الجديد: من غالب الدستور ومن غلبه» [ورقة غير منشورة].

عن اعتزام تنظيم تظاهرة من ٧ أيام إلى ٤٨ ساعة وتقليل الحرم الآمن للمواقع التي يتم التظاهر أمامها من ٣٠٠ متر إلى ٥٠ متراً، وتنقية القانون من كل العقوبات الخاصة بالتظاهرات غير السلمية لكون تلك الأفعال مجرّمة بالفعل في قانون العقوبات، وتعديل المواد الخاصة بمخالفات التظاهرات السلمية بحيث تُلغَى عقوبتا الحبس والسجن ويُكتَفَى بعقوبة مالية مناسبة، وإلغاء المادة التي تجيز لوزير الداخلية أو لمدير الأمن منع التظاهرة بناءً على معلومات عن مخالفات محتملة في التظاهرة لكون هذه المادة تعاقب النيات لا الأفعال، وإلغاء المادة التي تمنع التجمع والتظاهر لإخلالهما بالأمن العام أو النظام العام أو تعطيل الإنتاج أو الدعوة إليه... أولاً لكون هذا يمثل مصادرة على حق العمال في التظاهر وثانياً لعمومية المحاذير التي تضمنتها المادة المذكورة.

أما الحق الثاني فهو الحق في التنظيم مع اتجاه وزارة التضامن الاجتماعي لتعديل قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٢ وطرح بعض أهم بنود مشروع القانون الجديد في وسائل الإعلام حيث تمثلت أهم الاعتراضات على تلك البنود في الآتي: تشكيل لجنة تنسيقية عليا من ٨ جهات منها وزارة الداخلية وتمتعها بصلاحيات واسعة في الإشراف على نشاط الجمعيات الأهلية بدلاً من أن تراقب تلك الجمعيات أداء الأجهزة الأمنية، ومرة أخرى تكرر الطابع الفضفاض في تحديد أنشطة الجمعيات المستهدفة بالحظر مثل النشاط الذي يخالف النظام العام والآداب مع عدم تحديد المقصود بالأنشطة السياسية الممنوعة وهل يدخل فيها مثلاً تنمية الوعي السياسي أم لا، ومنع الجمعيات من إجراء بحوث ميدانية أو استطلاعات رأي دون أخذ موافقة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، فيما تمثل تلك الأنشطة الممنوعة صلب عمل الجمعيات، وتَحَكم اللجنة التنسيقية العليا في الجزئية الخاصة بالتمويل الأجنبي وحقها في رفضه دون بيان الأسباب فضلاً عن اشتراط الحصول على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي قبل تلقي تمويل من الداخل، واكتساب الجمعية الأهلية الشخصية الاعتبارية بمرور ٦٠ يوماً من تاريخ الإخطار وليس بمجرد الإخطار إعمالاً لنص المادة ٧٥ من الدستور[٤].

ما سبق من قوانين ومشروعات قوانين كان يخص الشق السياسي، أما في ما يخص الشق الاقتصادي - الاجتماعي، فمن جهة صدر في ٢ تموز/ يوليو ٢٠١٤ القرار بقانون رقم ٦٣ عن الرئيس عبد الفتاح السيسي بخصوص تحديد الحد الأقصى للأجور

---

(٤) انظر تحليل جمال عيد رئيس الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في: المصريون، ٣/ ٨/ ٢٠١٤، والوطن، ١٣/ ٣/ ٢٠١٥.

للعاملين في الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والأجهزة ذات الموازنات الخاصة والهيئات العامة والقومية الاقتصادية والخدمية، بما لا يزيد على ٣٥ مِثل الحد الأدنى وبما لا يتجاوز ٤٢٠٠٠ جنيه شهرياً. وقد جاء هذا القرار بقانون تتمة لمجموعة من الجهود السابقة التي بدأت بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير مباشرة تجسيداً لمطلب رئيسي من مطالب الثورة وهو العدالة الاجتماعية، وهكذا صدرت قرارات ذات صلة من كل حكومات ما بعد الثورة. لكن هذا القرار بقانون الذي صدر عن السيسي تعرض لتفريغه من مضمونه وذلك بتفسير مصطلح «الجهاز الإداري للدولة» بكل ما يندرج تحت السلطة التنفيذية دون سواها، الأمر الذي سمح بإخراج الشركات المساهمة والبنوك المنشأة من خلال شركات مساهمة وأخيراً القضاة من حيِّز تطبيق القانون بصدور فتوى مجلس الدولة بهذا الخصوص في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٥.

ومن جهة ثانية صدر القرار بقانون الرقم ٥٢ عن الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ ليقضي بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الرقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بحيث تنص المادة ٢٥ على تعيين رئيس الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير التعليم العالي، وذلك من بين ٣ أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة... وتجوز إقالته من منصبه بقرار من رئيس الجمهورية بعد طلب المجلس الأعلى للجامعات إذا أخل بمقتضيات عمله. وتنص المادة ٤٣ على تعين عميد الكلية أو المعهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي، وذلك من بين ٣ أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ صدر القرار بقانون الرقم ٣ بإدخال تعديل آخر على القانون الرقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بحيث تنص الفقرة ٢ من المادة ١١٠ على معاقبة عضو هيئة التدريس والمعاونين والعاملين في الجامعة بالعزل في حال الاشتراك أو التحريض أو المساعدة على العنف أو أحداث الشغب في الجامعة أو أيٍّ من منشآتها، أو الاشتغال بالعمل الحزبي في الجامعة، أو إدخال سلاح من أي نوع أو مفرقعات أو ألعاب نارية إلى داخل الحرم. وقد أثار التعديل الأول تساؤلاً عن مدى التأثير في استقلال الجامعات فيما استهدف التعديل الثاني مواجهة ظاهرة انخراط بعض أعضاء هيئة التدريس في ممارسة العنف أو التحريض عليه داخل الجامعات المصرية.

ومن جهة ثالثة كان رئيس الجمهورية المؤقت قد عدل بعض أحكام قانون العقوبات الرقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ وذلك لردع ظاهرة التحرش

الجنسي، وتمثل التعديل في تغليظ عقوبة التحرش بالعقاب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر وبغرامة لا تقل عن ٣٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠٠ جنيه أو بإحدى العقوبتين للمتحرش، مع زيادة العقوبة إلى الحبس سنة والغرامة إلى ما لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه ولا يتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه أو بإحدى العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني نفسه، ولاقى هذا التعديل ترحيباً واسعاً من المجلس القومي للمرأة والمنظمات النسائية نظراً إلى تفاقم الظاهرة وتفشيها في المجتمع المصري.

وفي تونس أصدر رئيس الجمهورية محمد المنصف المرزوقي القانون الأساسي المنظم للانتخابات التشريعية والرئاسية وذلك في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٤. ولما كان الفصل ١٠٦ من هذا القانون قد نص على أن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بموجب قانون يصدر قبل عام على الأقل من إجراء الانتخابات التشريعية الدورية، فلقد أدى ذلك إلى اعتماد الأمر عدد ١٠٨٨ والصادر في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١١ عن رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع من أجل تنظيم انتخابات مجلس النواب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. وبموجب الأمر ١٠٨٨ كان قد تم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ٣٣ دائرة بواقع ٢٧ دائرة للداخل التونسي و١٨ دائرة في الخارج، وذلك التزاماً بمبدأين أساسين هما المساواة في تمثيل المواطنين والتعددية في هذا التمثيل. وقد أخذ الفصل ١٠٨ من القانون الأساسي بنظام القائمة النسبية المغلقة، وبحيث يحسب عدد مقاعد كل قائمة على أساس عدد المرات التي حصلت فيها القائمة على الحاصل الانتخابي الذي هو ناتج قسمة الأصوات الصحيحة في الدائرة على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة. فلو افترضنا أن دائرة كدائرة أريانة، على سبيل المثال، بلغ عدد الأصوات الصحيحة بها ١٩٨,٩٨٨ صوتاً وتحدد عدد المقاعد المخصصة لها بـ ٨ مقاعد، فإن الحاصل الانتخابي الناتج من قسمة هذين الرقمين هو ٢٤,٦٢٣,٢٥ صوتاً، وتكون لكل قائمة حصة في هذه المقاعد تساوي عدد المرات التي حصلت فيها على الـ ٢٤,٦٢٣,٢٥ صوتاً، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى وكقاعدة عامة فإن كل ٦٠,٠٠٠ نسمة يجب أن يكون لهم مقعد في البرلمان على ألا يجاوز نصيب أي دائرة انتخابية من المقاعد عدد ١٠، مع مراعاة التمييز الإيجابي للدوائر التي حُرمت التنمية وهي الدوائر الجنوبية بالأساس. مثل هذا التمييز الإيجابي صار أحد أبواب النقد لتقسيم الدوائر على أساس محاباته للدوائر قليلة السكان على حساب الدوائر كثيفة السكان، بمعنى أن دائرة مثل دائرة زغوان يبلغ عدد

سكانها نحو ١٦٧,٢٠٧ مواطن فقد تم تخصيص٥ مقاعد لها، بينما دائرة مثل دائرة نابل ٢ يبلغ عدد سكانها ٣٦٣,٢٢٩ خصصت لها ٦ مقاعد.

وفي ما يخص تمثيل النساء في القوائم، التي قد تكون من حزب واحد أو من ائتلاف عدة أحزاب أو من مستقلين، نص الفصل ٢٤ من القانون الأساسي على اعتماد مبدأ التناصف والتناوب بين الرجال والنساء داخل القائمة بحيث لا تُقبل القائمة التي لا تحترم هذا المبدأ إلا في حدود ما يحتمه العدد الفردي للمقاعد في بعض الدوائر. ونص الفصل ٢٥ على أنه حيثما يكن للدائرة ٤ مقاعد فأكثر يشترط أن يكون بين أول أربعة أسماء مرشح، أو مرشحة، لا يتجاوز سنه ٣٥ سنة، فإن لم يُحترم هذا الشرط تُحرم القائمة نصف قيمة المنحة الحكومية للقوائم. وهكذا فإن الفصل ٢٥ أضاف متغير العمر إلى متغير النوع في التمييز الإيجابي، وقصر عقوبة مخالفة شَرطَي العمر والنوع على الشق المالي فيما جعل الفصل ٢٤ عقوبة الإخلال بالتناصف والتناوب على أساس النوع فقط هي الإلغاء.

ويُذكر أن الفصل ٧٨ قد قنن هذه المنحة العمومية وربطها بشروط الحصول على ٣ بالمئة على الأقل من أصوات الدائرة (في حالة الانتخابات التشريعية) أو مجموع أصوات الناخبين على المستوى الوطني (في حالة الانتخابات الرئاسية). وحدد الفصل ١٩ شروط المرشح لعضوية مجلس نواب الشعب بأنها: سن لا يقل عن ٢٣ عاماً والتمتع بكامل الحقوق القانونية وحمل الجنسية التونسية قبل عشر سنوات على الأقل بما يعني فتح الباب أمام المجنسين كذلك أمام مزدوجي الجنسية.

وفي ما يخص الانتخابات الرئاسية نص الفصل ١١١ من القانون الأساسي على أن رئيس الجمهورية يُنتخب بالأغلبية المطلقة، وفي حالة لم يتحصل أي مرشح على هذه الأغلبية في الدورة الأولى تُنظم دورة ثانية خلال أسبوعين من إعلان نتائج الدورة الأولى وذلك بين المرشحين الاثنين الأعلى أصواتاً ويفوز منهما من يحرز أغلبية الأصوات وذلك بنص الفصل ١١٢، أما لو تساوى المتنافسان في عدد الأصوات في أي من الدورتين الأولى والثانية فـ"يتم تقديم المرشح الأكبر سناً"، وهذا معيار غير مألوف في المفاضلة بين المرشحين خاصة أنه لا حد أقصى لعمر المترشحين للرئاسة. ويشترط الفصل ٤١ في الترشح للرئاسة الجنسية التونسية منذ الميلاد والتنازل عن سواها عند الترشح، والإسلام، وألا يقل العمر عن ٣٥ سنة، وهذا يختلف عن قانون الرئاسة المصري الذي يمعن في تأكيد مصرية المرشح باشتراط أن يكون أبواه وأولاده

وزوجته غير حاملين جنسية أخرى. كما يشترط الفصل نفسه تزكية المرشح من١٠ نواب بالمجلس أو من٤٠ من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو من عدد ١٠ آلاف ناخب في ١٠ دوائر وبما لا يقل عن ٥٠٠ ناخب من كل دائرة، وتسمح إضافة رؤساء المحليات بفسح المجال أكثر أمام المرشحين لصعوبة جمع تزكية ١٠ آلاف ناخب.

وفي الإشراف على الانتخابات بشقيها التشريعي والرئاسي توجد هيئتان أساسيتان، الأولى هي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والثانية هي الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. تشرف الهيئة الأولى على الانتخابات بمختلف مراحلها ويجرى انتخابها بواسطة البرلمان وتجمع بين تخصصات مختلفة أي لا تكون من أعضاء السلك القضائي حصراً كما في الحالة المصرية. يذكر أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي باشرت الإشراف على انتخابات ٢٠١٤ بشقيها قد جرى انتخابها بواسطة المجلس الوطني التأسيسي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، وهي الثانية من نوعها التي انتخبها المجلس بعد الثورة، ويفوز بالعضوية فيها من يحصل على ١٤٥ صوتاً من إجمالي ٢١٧ صوتاً هم أعضاء المجلس. وقد ضم التشكيل الأخير للهيئة إعلاميين واقتصاديين وقضاة ومحامين ومتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، ومن أصل ٩ أعضاء كان نصيب النساء الثلث.

أما الهيئة الثانية وهي أيضاً من ٩ أعضاء بينهم ٤ نساء إحداهن نائبة الرئيس، فإنها تجمع بين المتخصصين في القانون والإعلام ممن ترشحهم نقاباتهم أو مؤسساتهم لرئيس الجمهورية. وتضمنت اختصاصات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري مراقبة الأداء الدعائي للمرشحين لتجنب التجاوزات التي قد تضر بعملية الانتقال الديمقراطي، وعدا هذا العمل الدوري فإنها تبدي رأيها لكلٍ من الحكومة ومجلس نواب الشعب في مشروعات القوانين والمراسيم ذات الصلة بتخصصها. سمح الفصل ٢٧ بالطعن في قرارات الهيئة بخصوص الترشيحات وذلك أمام المحكمة الابتدائية التي تتبعها الدائرة، أما في حالة الترشيحات الخارجية فتكون المحكمة الابتدائية بتونس هي المختصة، ويمكن استئناف الأحكام أمام الدوائر الاستئنافية للمحكمة الإدارية.

ولقد وُجهت للقانون الأساسي عدة انتقادات منها ما يتعلق بمحاباة الولايات الجنوبية قليلة العدد على ما سلف بيانه، ومنها عدم اشتراط ترؤس النساء القوائم، ما

جعل ١٤٥ امرأة فقط يترأسن القوائم من إجمالي ١٣٢٧ قائمة في الانتخابات التشريعية، وإن كان هذا الانتقاد في واقع الأمر لا مدلول له طالما أن القائمة مغلقة وليست مفتوحة. أما الانتقاد الجوهري فكان هو الذي استهدف الهيئة المستقلة العليا للانتخابات بسبب ما نُسب إليها من نقص الشفافية كما يتجلى في عدم نشر محاضر مداولاتها على موقعها الإلكتروني ولا في الصحيفة الرسمية بخلاف ما هو منصوص عليه في نظامها الداخلي، هذا إضافة إلى ما أُخذ عليها من عدم تواصلها مع المواطنين ووسائل الإعلام والفروع التابعة لها وذلك خلال كل المسار الانتخابي على امتداده. كذلك فإن اعتبار تغيير العضو صفته الحزبية غير موجب لإنهاء عضويته (خلافاً للحالة المصرية) بنص الفصل ٣٩ إنما يمثل تلاعباً بصوت الناخب الذي أعطاه لحزب أو ائتلاف حزبي محدد[٥].

يذكر أن العقوبة الوحيدة التي أوجدها الفصل المشار إليه لمن يغير عضويته الحزبية بعد الانتخاب هي فقدانه موقعه في أي لجنة نيابية انضم إليها بموجب انتمائه الحزبي. كما أن التميز بين سقوف الإنفاق الانتخابي وفق معايير منها حجم الدائرة وعدد الناخبين وكلفة المعيشة بنص الفصل ٨١ يفتح الباب واسعاً للتأويل والاجتهاد. أما أحد أفضل فصول القانون الأساسي فهو الفصل ١٣٢ الذي يحدد بالتفصيل التسهيلات الممنوحة لأصحاب الإعاقة بما يمكنهم من مباشرة حقهم الانتخابي.

على صعيد آخر، صوّتت لجنة المالية بمجلس نواب الشعب في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ضد مشروع قانون «رسملة البنوك العمومية الثلاثة»، وهو المشروع الذي كان يتوخى الدعم المالي للبنوك الحكومية الثلاثة وهي: بنك الإسكان والبنك الفلاحي والشركة التونسية، مع إنشاء صندوق أو شركة قابضة تتولى إعادة هيكلتها. وجاء الرفض بواقع ١٣ صوتاً ضد صوت واحد وتحفّظ ٨، وانبنى الرفض على نقص المعطيات الدقيقة عن أوضاع البنوك الثلاثة، هذا مع العلم بأن المشروع نفسه كان قد سبق عرضه على المجلس الوطني التأسيسي في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ واتُّفق في حينه على عرضه على البرلمان المُنتخب. كذلك لم تتم المصادقة على المشروع ذي العدد ٩ لعام ٢٠١٤ والخاص بمكافحة الإرهاب، وإن كان الهجوم الإرهابي الذي وقع على متحف باردو داخل العاصمة التونسية في آذار/ مارس ٢٠١٥ من المنتظر أن يعطي

---

(٥) انظر البيان الأولي لمركز كارتر حول الانتخابات التشريعية بتونس في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، في: «Carter Center Preliminary Statement on Tunisia's Legislative Elections,» The Carter Center (28 October 2014), <https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia-prelim-102814.pdf>.

المشروع زخماً كبيراً. وكان هذا المشروع قد عُرِض لأول مرة على المجلس الوطني التأسيسي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ كي يحل محل القانون الذي وُضع في عهد زين العابدين بن علي عام ٢٠٠٣، ثم أُعيد عرضه مجدداً في آب/ أغسطس ٢٠١٤. إلا أن ضعف حضور النواب (١٢٧ من أصل ٢١٧) حال دون استمرار مناقشته. وفي تقييم هذا المشروع انقسم النواب داخل المجلس الوطني التأسيسي إلى فريقين: الأول، يرى أنه دون ما يلزم لمكافحة الإرهاب كونه يوفر الحماية للإرهابيين ويسمح لهم بالتحايل على الأفعال المؤثمة فيه ليفلتوا من العقاب، ويرى بالتالي استمرار العمل بقانون عام ٢٠٠٣ مع بعض التعديلات.

والثاني، في المقابل يرى أن المشروع تضمن تعريفاً واسعاً لماهية النشاط الإرهابي، وأدخل في عداد الجرائم الإرهابية أفعالاً من نوع «الإضرار بالممتلكات العامة والخاصة... أو بوسائل النقل أو الاتصالات أو بالمنظومات المعلوماتية أو المرافق العمومية» على نحو قد يؤدي لتجريم بعض أعمال العنف الصغرى التي تقع خلال الاحتجاجات السلمية، واتخذ تعريفاً غامضاً للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية بما يمثل محاكمة للنيات لا الأفعال، وضخّم من السلطة التقديرية للقضاة بينما لم يوفر الرقابة القضائية الكافية على السلطة الاستثنائية للشرطة. كما أن من محاور الخلاف بين الفريقين ما يتعلق بتكييف المشروع وما إذا كان يدخل في عِداد القوانين العادية التي لا تحتاج لها سوى موافقة أغلبية الحاضرين على ألّا تقل عن ثلث الأعضاء، أو ما إذا كان من القوانين الأساسية التي تحتاج إلى موافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء[٦]. هذا ولقد تم استئناف مناقشة مشروع القانون اعتباراً من ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٥.

واتصالاً بما سبق يُذكر أن مصر قد صدر فيها قرار بقانون للكيانات الإرهابية حمل الرقم ٨ لسنة ٢٠١٥ من عشر مواد رئيسة، تولت الأولى تعريف المصطلحات المستخدمة في القانون مثل الإرهابي والأموال والتمويل وتجميد الأموال، وعهدت الثانية للنيابة العامة بإعداد قائمتين بالكيانات الإرهابية والإرهابيين، وخصصت الثالثة دائرة أو أكثر من دوائر الجنايات بمحكمة استئناف القاهرة للنظر في إدراج الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وحددت المواد التالية مدة الإدراج على القائمتين، ومجال نشر الإدراج والطعن فيه وآثاره القانونية والجهات المعنية بمكافحة نشاط الكيانات الإرهابية

---

(٦) الصباح (تونس)، ١٥/ ٨/ ٢٠١٤.

والإرهابيين. وكما كان الأمر في الحالة التونسية، فقد برز اتجاه يدفع بعمومية تعريف الكيانات الإرهابية في القانون المذكور، مع التوسع في تأثيم الأفعال المصنفة إرهابية كما في الدعوة بأي وسيلة ولو كانت سلمية لتعطيل أحكام القوانين وهو ما يمكن أن يطاول أنشطة الأحزاب السياسية المعترضة على قانون التظاهر ويستهدفها بعقوبات من نوع غلق مقارِّها وحظر تمويلها وتجميد أموالها وأموال أعضائها، هذا فضلاً عن أنه يكفي لإدراج أي جهة في قائمة الكيانات الإرهابية صدور قرار وقتي من النيابة العامة بالإدراج لمدة ثلاث سنوات تُجدد بإجراءات خاصة لحين صدور حكم قضائي[7].

وفي ليبيا تفاعلت جملة عوامل لتدفع إلى إدخال تعديل على الإعلان الدستوري الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، فمع أن هذا الإعلان قد أُدخلت عليه من قَبلُ سلسلة تعديلات انصبت بالأساس على نص المادة ٣٠ التي كانت تعنى بتنظيم وضع المجلس الوطني الانتقالي ثم وضع المؤتمر الوطني العام الذي حل محله، إلا أن المطلوب في عام ٢٠١٤ كان إدخال تعديل أوسع. فمن ناحية كانت ولاية المؤتمر الوطني العام ستنتهي بحلول ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤، وبدأت تخرج أصوات من داخله تقترح التمديد له حتى نهاية العام، ومثل هذا الاقتراح لم يكن موضع قبول شعبي بل أطلق تظاهرات رافضة له في العديد من المدن الليبية خاصة مع تواضع أداء المؤتمر على أصعدة مختلفة ومنها الصعيد الأمني. ومن ناحية أخرى كانت ثمة حاجة لمراجعة المواد من ١٧ إلى ٣٠ في اتجاه تحديد المؤسستين التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينهما. وفي هذا الإطار أصدر المؤتمر قراره الرقم ١٢ بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٤ بشأن تشكيل لجنة (أطلق عليها لجنة فبراير لاحقاً) تتولى إعداد مقترح بتعديل الإعلان الدستوري، وإعداد مقترح بقانون للانتخابات العامة، وبدأت اللجنة عملها بالفعل يوم ١٦ من الشهر نفسه وعقدت ١٢ جلسة متتالية انتهت بعدها من أداء مهمتها.

تشكلت اللجنة من ١٥ عضواً، منهم ٦ أعضاء من داخل المؤتمر الوطني العام و٩ من خارجه بينهم امرأة واحدة شغلت موقع أحد النائبين الاثنين للرئيس.

وفي ما يخص التعديل الدستوري الذي اشتغلت عليه اللجنة فإنه يقع في ٥٧ مادة وينص على أن يتولى السلطة التشريعية مجلس نواب ينتخب بالاقتراع الحر المباشر

---

(٧) زياد العليمي، «إنهيار الدول.. قانون الإرهاب نموذجاً،» الخبر (٤ آذار/ مارس ٢٠١٥)، <http://www.alkhabarnow.net/news/178654/2015/03/04/>.

وفقاً للمادة ١، ويستمر عمله بحد أقصى لمدة عام ونصف من تاريخ بدء اجتماعات الهيئة التأسيسية لوضع الدستور حسب المادة ٥ وذلك ما لم يُمددَ له بموجب استفتاء، والمجلس يتولى التشريع خلال المرحلة الانتقالية ويراقب السلطة التنفيذية ويمنح الثقة للحكومة ويسحبها منها ويقر السياسة العامة التي تقدمها ويعتمد الميزانية العامة للدولة بنص المادة ٦. وحدد التعديل الدستوري أغلبيات موصوفة في حالات بعينها مثل اشتراط أن يتقدم ثلث النواب بطلب لتشكيل لجنة تحقيق نيابية، وأن يوافق ثلث الأعضاء على منح امتياز استراتيجي لمستمر أجنبي وذلك بنص المادتين ١٤ و٢٦ على التوالي، وأن تتقدم أغلبية الأعضاء بطلب تتهم فيه رئيس الدولة بالخيانة العظمى فلا يصدر قرار الإحالة للنيابة العامة إلا بأغلبية الثلثين بنص المادة ٣٨، وأن يطلب ثلثا الأعضاء إلغاء الإعلان الدستوري أو تعديله بنص المادة ٥٥. وبالنسبة إلى رئيس الجمهورية فإن صلاحياته محددة فهو يختار رئيس الوزراء ويكلفه تشكيل الحكومة لكن عند إعفائه يلزمه التشاور مع رئيس مجلس النواب، أما بشأن إعفاء الوزراء فيلزمه التشاور مع رئيس الحكومة، وهو يعين ممثلي ليبيا في الخارج لكن بناء على اقتراح من وزير الخارجية، ويعيِّن رئيس الاستخبارات العامة ويقيله بعد موافقة مجلس النواب، كما يعين كبار الموظفين بعد التشاور مع رئيس الحكومة، إضافة إلى ما هو شائع من لزوم مصادقة مجلس النواب على المعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها وموافقة كلٍ من المجلس ومجلس الدفاع والأمن القومي على إعلان الطوارئ والتدابير الاستثنائية والسلم والحرب وذلك كله بنص المادة ٣٣.

هذا وكان التعديل الدستوري قد حدد نظام انتخاب رئيس الجمهورية وفق المادة ٤٣، إلا أن المؤتمر الوطني العام قرر إرجاء البت في هذا الأمر لحين انعقاد مجلس النواب على ما سوف يلي بيانه. أما الحكومة فإنها تقترح السياسة العامة للدولة بعد التشاور مع الرئيس وتشرف على تنفيذها بنص المادة ٤٥، ويلزمها الحصول على ثقة مجلس النواب بعد موافقة رئيس الدولة على تشكيلها بنص المادة ٤٨ كما أنها مسؤولة فردياً وجماعياً أمام مجلس النواب وفق نص المادة ٤٩.

ولقد جرى التصويت داخل المؤتمر الوطني العام على تعديل الإعلان الدستوري بأغلبية ١٢٥ صوتاً من إجمالي ٢٠٠ صوت وذلك في ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، لكن المؤتمر استثنى المادة ٥٠ الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية وبذلك تم إدماج هذا التعديل في صلب الإعلان الدستوري الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ليكون

هو التعديل السابع له وبحيث تُقرأ المادة ٣٠ في الفقرة رقم ١١ منها كما يلي «يُعمل بمقترح لجنة فبراير على أن يقوم مجلس النواب المنتخب بحسم مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر وغير مباشر خلال مدة لا تزيد عن خمسة وأربعين يوماً من عقد أول جلسة له»[٨].

أما بخصوص قانون الانتخاب الذي اقترحته لجنة فبراير فلقد أقره المؤتمر الوطني وصدر في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٤ واتخذ رقم ١٠، وحدد قانون في المادة ٦ شروط المرشح لعضوية مجلس النواب ومن بينها ألّا يكون عضواً بالمفوضية العليا للانتخابات أو ما يتفرع عنها من فروع، وأن يزكيه ١٠٠ ناخب من دائرته الانتخابية وهذا إجراء معقد، فعادة لا تُطلَب التزكية إلا في حالة الترشح لرئاسة الدولة وليس عضوية البرلمان، كما ألزمت المادة ١١ المرشح باحترام الدستور وأحكام الشريعة الإسلامية وهذا تحصيل حاصل. وجاءت المادة ١٨ بتفاصيل النظام الانتخابي وهو النظام الفردي وفقاً لنظام الصوت الواحد مع تخصيص ١٦ بالمئة من مقاعد مجلس النواب ترشح عليها النساء حصراً، وقَسمت المادة ١٩ ليبيا إلى ١٣ دائرة انتخابية، وذكرت المادة ٢١ أنه في الدوائر ذات المقعد الواحد يفوز الحاصل على أعلى أصوات الناخبين، أما حيثما تتعدد المقاعد فيفوز فيها الأوائل الأعلى أصواتاً. وحظرت المادة ١٢ ممارسة الدعاية الانتخابية في المساجد والمؤسسات التعليمية والوزارات، فيما أولت المادة ٨ كل تفاصيل الإشراف على العملية الانتخابية للمفوضية العليا للانتخابات. وكانت هذه الأخيرة قد تشكلت بموجب القانون رقم ٣/ ٢٠١٢ الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، وضمت ١٧ عضواً من تخصصات مختلفة، ثم أعيد تنظيمها بالقانون رقم ٨ الصادر عن المؤتمر الوطني العام في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣، والذي حدد هيكلها التنظيمي بمجلس للمفوضية وإدارة عامة ولجان انتخابية.

جرت انتخابات مجلس النواب في ٤ آب/ أغسطس ٢٠١٤ وفق قانون الانتخاب المشار إليه وذلك قبل أن يتم الطعن في الفقرة ١١ من المادة ٣٠ في التعديل الدستوري السابع أمام المحكمة الليبية العليا التي حكمت في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ بعدم دستورية هذه الفقرة وكل ما يترتب عليها من آثار. وبررت المحكمة الحكم بأن التصويت على تعديل الإعلان الدستوري تم بواقع ١٢١ صوتاً بدلاً من ١٣٢ صوتاً

(٨) انظر: «مقترح لجنة فبراير بخصوص التعديل الدستوري،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (٤ آذار/ مارس ٢٠١٤)، <https://ar-ar.facebook.com/>.

من أعضاء المؤتمر الوطني كما يقضي بذلك نظامه الداخلي. وتفجر عقب ذلك جدل دستوري واسع النطاق، فمن جهة تمسك المؤتمر الوطني بإنفاذ الحكم وبالتالي حل مجلس النواب، هذا مع العلم بأن المؤتمر حتى قبل حكم المحكمة كان قد خلق أمراً واقعاً وذلك باستئناف أعماله في ٢٥ آب/أغسطس بطرابلس وقيامه بتكليف عمر الحاسي بتشكيل حكومة إنقاذ وطني. وجاءت هذه الخطوة بعد سيطرة قوات «فجر ليبيا» على مطار طرابلس رداً على انشقاق اللواء المتقاعد خليفة حفتر(*) وبدئه «معركة الكرامة» في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ بواسطة ما أسماه الجيش الوطني الليبي، وإصدار مجلس النواب المنتخب بياناً يعتبر فيه كلاً من قوات «فجر ليبيا» وجماعة «أنصار الشريعة» من التنظيمات الإرهابية. وارتبط بعودة المؤتمر الوطني العام الليبي للانعقاد إعلانه وقف أعمال مجلس النواب واعتبار كل ما صدر عنه كأن لم يكن، بقول آخر فإن حكم المحكمة الليبية العليا لم يفعل سوى أن أسبغ شرعية على واقع قائم.

لكن من جهة أخرى، انبرى مجلس النواب للتمسك بوصفه الممثل الوحيد للسلطة التشريعية وجرى تفنيد حكم المحكمة على أساس أن إلغاء الفقرة ١١ من المادة ٣٠ لا يمس وضعه من قريب أو من بعيد لكون المجلس يستمد شرعيته من قانون الانتخاب الرقم ١٠ لسنة ٢٠١٤. كذلك لأن الحكم صدر تحت ضغط حصار أنصار جماعة «فجر ليبيا» مقر المحكمة فيما يذكرنا بتكرار محاصرة الإخوان والسلفيين في مصر للمحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية قبل الأحكام المتصلة بحل مجلس الشعب وبطلان تشكيل الجمعية التأسيسية.

والحصيلة الختامية لهذا الصراع السياسي تعقيدات دستورية وقانونية وليس فقط لوجستية بوجود برلمانين أحدهما في طبرق ويرأسه عقيلة صالح والآخر في طرابلس ويرأسه نوري بوسهمين، وحكومتين إحداهما تتبع مجلس النواب ويرأسها عبد الله الثني وتعترف بها دول كثيرة عربية وغير عربية والأخرى تتبع المؤتمر الوطني ويرأسها عُمر الحاسي، هذا فضلاً عن انقسام الجيش الليبي نفسه. يذكر أنه في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ قضت محكمة البيضاء الابتدائية ببطلان حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة الليبية العليا والخاص بعدم دستورية تعديل الإعلان الدستوري ليمتد الانقسام بذلك إلى الجهاز القضائي. وفي إطار تصاعد أعمال العنف وتقاطعها مع الصراع السياسي أقر

(*) في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ أعلن رئيس مجلس النواب الليبي تسمية اللواء خليفة حفتر قائداً عاماً للجيش الليبي.

مجلس النواب في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ القانون الرقم ٣ لمكافحة الإرهاب الذي جاء في ٤ أبواب و٣٠ مادة وعرّفَ الإرهابي بأنه «الشخص الطبيعي الذي يرتكب أو يحاول ارتكاب جريمة إرهابية بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة أو يشترك في هذه الجريمة أو يساهم في نشاط منظمة إرهابية»، وعرّف المنظمة الإرهابية بأنها أي مجموعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر تكونت لأي مدة كانت وتعمل بصورة متضافرة بقصد «ارتكاب جريمة إرهابية داخل التراب الليبي وخارجه»[٩].

ويلاحظ على هذين التعريفين أنهما يعرفان الإرهاب بنفسه فالإرهابي يحاول ارتكاب جريمة إرهابية، كما أن اجتماع لفظَي «يحاول» و«وسيلة غير مباشرة» في تعريف الإرهابي يفتح الباب للتأويل، علاوة على أن تعريف المنظمة الإرهابية يمتد ليغطي نشاطها خارج التراب الليبي. يُذكر أن المجلس كان قد عَدَل عن تجريم كل من يحمل فكراً انفصالياً كون ذلك قد يصيب أصحاب الفكر الاتحادي الفدرالي.

وأخيراً نأتي إلى اليمن حيث كان التطور الأبرز بعد زحف الحوثيين (جماعة أنصار الله) إلى صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ توقيع اتفاق السلم والشراكة وهو إن كان لا يصنَّف في عداد القوانين ولا الإعلانات الدستورية إلا أنه وضع مجموعة من أسس المرحلة الانتقالية قبل أن يتم الانقلاب عليها جميعاً بإصدار جماعة «أنصار الله» إعلانها الدستوري في ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٥. جاء الاتفاق في ١٧ بنداً نصت على استمرار الرئيس (عبد ربه منصور هادي) في التشاور مع مختلف مكونات مؤتمر الحوار الوطني الشامل بهدف تشكيل حكومة كفاءات في غضون شهر وذلك بموجب البند ١، وتعيين الرئيس مستشارين سياسيين له من جماعة «أنصار الله» والحراك الجنوبي يضعون له معايير الترشح للوزارة ويقترحون عليه وعلى رئيس الحكومة توزيع المقاعد على المكونات السياسية وتمثيل المرأة والشباب، ويعاونونه مع رئيس الحكومة في البت في الطعون على هذه الترشيحات، ويتشاورون معه حول اختيار وزراء الدفاع والمالية والخارجية والداخلية، أي الوزارات السيادية بنص البند ٢، وعمل الرئيس مع المكونات كافة للتوافق حول دستور جديد عبر آليات لجنة صياغة الدستور والهيئة الوطنية بنص البند ١٠مع إعادة تشكيل هذه الهيئة بما يجعلها تمثل مختلف المكونات تمثيلاً عادلاً بنص البند ١١. وكما هو واضح فإن هذا الاتفاق كان جوهره إلغاء مسودة الدستور

(٩) انظر تفاصيل القانون في: «ليبيا تقر قانوناً لمكافحة الإرهاب لأول مرة في تاريخها،» البيان، ١٩/ ٩/ ٢٠١٤، <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-09-19-1.2204804>.

اليمني بقصد إلغاء الفدرالية، وجعل جماعة «أنصار الله» بمنزلة رقيب على سلطة الرئيس في تشكيل الحكومة وما كان إشراك الحراك الجنوبي إلا لاستمالته. كذلك فإن تكرار تأكيد تمثيل مختلف المكونات السياسية بشكل عادل استهدف رفع نسبة مشاركة الحوثيين في مختلف الأطر الدستورية والسياسية رغم أن نسبتهم إلى إجمالي السكان لا تزيد على ١٠ ـ ١٢ بالمئة. على أية حال، تعهدت الجماعة فور الشروع في تنفيذ الاتفاق برفع الخيام التي كانت قد نُصبت في محيط المنشآت الأمنية الحيوية وهو ما لم يتحقق ليصبح الطريق ممهداً أمام زحف الحوثيين إلى القصر الرئاسي في صنعاء ومن بعد إصدار إعلانهم الدستوري من داخله بعد اقتحامه[١٠].

جاء الإعلان الدستوري في ١٦ مادة توزعت على ثلاثة أقسام رئيسة، أولها يمكن وصفه بالإطار العام ونصت مواده على استمرار العمل بدستور ما قبل الثورة وبحيث ينظم الإعلان قواعد الحكم خلال المرحلة الانتقالية، وعلى كفالة الدولة الحقوق والحريات العامة والتزامها بحمايتها، وعلى إقامة السياسة الخارجية للدولة على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واعتماد الوسائل السلمية، مع اعتبار اللجنة الثورية العليا هي التي تعبر عن الثورة وتتفرع عنها لجان ثورية في مختلف المحافظات والمديريات. وثانيها خُصِّص للمجلس الوطني الانتقالي الذي يتشكل بقرار من اللجنة الثورية العليا كبديل لمجلس النواب (الذي تم حله) ويشمل المكونات غير الممثلة فيه (المقصود بذلك الحوثيين) ويمكن للنواب السابقين الانضمام إليه ولا يتعدى عدد أعضائه ٥٥١ عضواً، أما رئاسة الجمهورية فيباشرها مجلس للرئاسة من ٥ أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني وتصادق عليه اللجنة الثورية. ويتناول ثالثها تشكيل الحكومة الانتقالية، بأن يكلف مجلس الرئاسة من يراه مناسباً سواء من داخل المجلس الوطني أو من خارجه. واختتم الإعلان الدستوري بمجموعة أحكام ختامية بجعل اللجنة الثورية هي المعنية بكل الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية سيادة الوطن وأمنه واستقراره وحقوق مواطنيه وحرياتهم، وهي أيضاً التي تصدر قراراً يحدد اختصاصات المجلس الوطني ومجلس الرئاسة والحكومة. وقد تحددت مدة الفترة الانتقالية بعامين.

ومن استعراض مواد الإعلان الدستوري يتبين لنا أنه قد اعتبر اللجنة الثورية على سبيل الحصر هي المعبرة عن الثورة (المقصود بها الانقلاب على سلطة الرئيس هادي)،

---

(١٠) في تحليل الاتفاق انظر: أحمد يوسف أحمد: «رفقاً باليمن السعيد،» الاتحاد، ٣٠/٩/ ٢٠١٤، و«ضغوط اللحظة في اليمن،» الاتحاد، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٤.

وبهذه الصفة فإن لها الحق في صلاحيات واسعة تتمثل بتحديد اختصاصات المجلس الوطني والمجلس الرئاسي (الذي تم اقتراحه بعد استقالة الرئيس وحكومته)، وهي التي تتخذ من الإجراءات ما يحمي السيادة والاستقلال ويصون الحقوق والحريات، وتصديقها على انتخاب المجلس الوطني لأعضاء مجلس الرئاسة يعَد شرطاً لاعتماد التشكيل. أما بنية هذه اللجنة التي يترأسها محمد علي الحوثي وتضم ١٤ عضواً بخلافه فإنها تشمل مدير مكتب زعيم جماعة أنصار الله عبد الملك الحوثي، وقيادياً ميدانياً بالجماعة وعضواً بمجلسها السياسي وآخر بإحدى اللجان الثورية الفرعية وصحفياً مناصراً لها، فضلاً عن حزبين قريبين من الحوثيين وشخصيتين جنوبيتين وزعيم الأحرار المهمشين السود المعروفين باسم الأخدام.

ثالثاً: التطورات السياسية

ترتب على صدور الدساتير والإعلانات الدستورية المشار إليها تنظيم استفتاءات شعبية واستيفاء استحقاقات انتخابية متعددة المستويات، فيما يأتي عرض وتحليل لها.

بداية بمصر، فلقد جرى فيها الاستفتاء على مسودة دستورها المعدل كما شهدت انتخاب رئيس جديد للبلاد فيما أوقف حكم المحكمة الدستورية العليا المضي في إجراءات انتخاب مجلس النواب. جرى الاستفتاء على مسودة الدستور يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، وتمت الموافقة بنسبة ٩٨,١ بالمئة (مقابل موافقة ٦٣,٨ بالمئة في عام ٢٠١٢)، علماً بأن نسبة المشاركة في التصويت بلغت ٣٨,٦ بالمئة من أصل ٥٣,٤٢٣,٤٨٥ مصرياً (مقابل مشاركة ٣٢,٩ بالمئة من أصل ٥١,٩١٨,٨٦٦ ناخباً في عام ٢٠١٢). ويرجع هذا الارتفاع في نسبة الموافقة وبدرجة أقل في نسبة التصويت إلى أن قطاعاً كبيراً من المشاركين اعتبر أن التصويت بنعم على مسودة الدستور هو في الوقت نفسه تصويت بالإيجاب على شرعية المشير عبد الفتاح السيسي الذي كانت شعبيته في ذروتها في تلك المرحلة، ومثل هذا الربط كان أحد العوامل التي حفزت ترشيح السيسي لاحقاً للانتخابات الرئاسية.

لكن في داخل هذه الصورة العامة يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات الأساسية:

أولاها تتمثل بارتفاع نسبة التصويت بين النساء وكبار السن مقارنة بها بين الشباب وتلك ملاحظة ستتكرر في مختلف الاستحقاقات التي شهدتها بلدان الربيع العربي

بتأثير تراجع دورهم في تشكيل المشهد السياسي بعد ثورات وانتفاضات كانوا هم مفجروها.

وثانيها تتعلق بتراجع مشاركة المصريين في الخارج من ٢٤٤ ألف ناخب في ٢٠١٢ إلى ١٠٧ آلاف ناخب في ٢٠١٤ وهو تراجع ملحوظ، مع العلم بأنه في الحالتين لا يمثل عدد المقيدين بالجداول الانتخابية إلا نسبة محدودة من مجموع المصريين بالخارج، إذ تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لبيانات اللجنة العليا للانتخابات بلغ عدد المصريين في الخارج عام ٢٠١٤ نحو ٨ ملايين نسمة لم يقيَّد منهم في جداول الناخبين سوى ٦٨١ ألفاً يقيم نحو ٨٣ بالمئة منهم في بلدان الخليج، ولذلك أسبابه التي لا يتسع المقام لتحليلها. لكن في ما يتعلق بانخفاض عدد المهاجرين المشاركين في التصويت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ فإنه يرتبط ببعض التعقيدات اللوجيستية التي تم استحداثها بهدف الحد من التلاعب بأصوات الناخبين وأهمها وقف التصويت عن طريق البريد (الذي استخدمه نحو ٦٢ بالمئة من المشاركين في استفتاء ٢٠١٢)، ما يعني أن الناخب كان يلزمه الحضور شخصياً إلى مقر السفارة أو القنصلية وفي هذا مشقة لا يقدر عليها كل أحد.

وثالثها مرتبط بخريطة التصويت من حيث الكثافة والاتجاه فقد تصدرت محافظة المنوفية القائمة حيث بلغت نسبة المصوتين فيها ٥٣ بالمئة وتلتها الغربية بواقع ٥٢,١ بالمئة ثم بورسعيد ٥١ بالمئة فالدقهلية بنسبة ٤٩,٥ بالمئة، أما أقل المحافظات من حيث معدل التصويت فكانت محافظة مرسى مطروح. وتم تفسير ذلك بأن محافظات الدلتا بالأساس كانت مؤيدة للموجة الثورية الثانية في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، أما المحافظات الحدودية ومنها مطروح فإنها تمثل معاقل لنفوذ التيار الإسلامي خصوصاً مع تدني نصيبها من عوائد التنمية. ويلاحظ أن أعلى نسب الموافقة على الدستور ارتبطت بمحافظات الدقهلية والغربية والمنوفية بواقع ٩٨,٧ بالمئة لكل منها، تلتها محافظة كفر الشيخ بنسبة ٩٨,٦ بالمئة فمحافظتا القاهرة وبورسعيد بنسبة ٩٨,٥ بالمئة. بعبارة أخرى كان ثمة تلازم بين كثافة التصويت من جهة والموافقة على مسودة الدستور من جهة أخرى.

ورابعها يتصل بمواقف الأحزاب والحركات السياسية حيث يُلاحظ أن حزب مصر القوية الذي أسسه القيادي المنشق عن الإخوان عبد المنعم أبو الفتوح والمرشح السابق للرئاسة عام ٢٠١٢ قد قاطع الاستفتاء بدعوى غياب النزاهة واحتقان المناخ

العام. كما قاطعت أيضاً حركة ٦ أبريل - الجبهة الديمقراطية المنشقة عن التنظيم الأم وما سمّي بالتحالف الوطني لدعم الشرعية الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين، أما حركة الاشتراكيين الثوريين وحركة لا للمحاكمات العسكرية وحركة ٦ أبريل - جبهة ٦ أبريل - جبهة أحمد ماهر فقد صوتت بـ لا.

تمت عملية الاستفتاء تحت إشراف قضائي كامل على ٣٥٢ لجنة عامة و٣٠٣١٧ لجنة فرعية، وشاركت ٦٧ منظمة محلية و٦ منظمات دولية في المراقبة. وتم رصد بعض الخروق من دون أن يكون لها تأثير يذكر في النتيجة الإجمالية للتصويت، ومن ذلك الدعاية خارج مقار اللجان، وتأخر بعض اللجان في فتح أبوابها أمام الناخبين. وتخلل الاستفتاء بعض أعمال عنف متفرقة كان أبرزها الهجوم المسلح على المصوتين في مدينة سوهاج بصعيد مصر[١١].

وبالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية فلقد تحدد لإجرائها يوما ٢٦ و٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٤ ثم قررت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات مد التصويت ليوم ثالث ما أثار لغطاً واسعاً خاصة في ظل محدودية الإقبال على الاقتراع، إلا أن اللجنة العليا بررت المد بإتاحة فرصة التصويت لأكبر عدد من الناخبين بعد الغروب ومع انكسار حرارة الشمس. تقدم للانتخابات الرئاسية مرشحان هما المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع السابق وحمدين صباحي زعيم التيار الشعبي الذي هو عبارة عن تجمع للقوميين واليسار وسبق له الترشح في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢ وحصل في جولتها الأولى على ٢٠,٧٢ بالمئة من الأصوات مقابل ٢٤,٧٨ بالمئة لمحمد مرسي و٢٣,٦٦ بالمئة لأحمد شفيق، بينما انسحب سامي عنان رئيس أركان القوات المسلحة الأسبق والمستشار مرتضى منصور، كما لم تنجح الإعلامية بثينة كامل في توفير العدد المطلوب من التوقيعات.

بلغت نسبة المشاركة في التصويت ٤٧,١٣ بالمئة، وهي نسبة تفوق مثيلتها في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ والتي بلغت ٤٦,٤٢ بالمئة، لكنها تقل عن نسبة التصويت في الجولة الثانية التي وصلت إلى ٥١,٥٨ بالمئة. وقد فاز في هذه الانتخابات المرشح عبد الفتاح السيسي بنسبة ٩٦,٩١ بالمئة بينما حل حمدين صباحي

---

(١١) مروة عبد الحليم، الدلالات السياسية لنتائج الاستفتاء على دستور مصر ٢٠١٤ (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤).

في المركز الثاني بفارق كبير حيث حصل على ٣,٠٩ بالمئة من الأصوات. وتختلف هذه النتيجة جذرياً عن نتيجة انتخابات ٢٠١٢ التي فاز فيها محمد مرسي بنسبة ٥١,٧٣ بالمئة على منافسه أحمد شفيق الذي حصل على ٤٨,٢٧ بالمئة وهو ما تم إرجاعه في حينه إلى أن المرشحين الرئاسيين كانا على طرفي نقيض فأحدهما جاء من خلفية إسلامية والآخر جاء من خلفية عسكرية. ومثل هذا التناقض الحاد لم يكن قائماً في انتخابات ٢٠١٤. فعلى الرغم من أن السيسي جاء من خلفية عسكرية مثل أحمد شفيق إلا أنه لم يُخفِ إعجابه بالتجربة الناصرية، بل إن حملته الانتخابية نافست حملة حمدين صباحي في رفع صور الرئيس جمال عبد الناصر.

ومع تحييد هذا المتغير في التمييز بين السيسي وحمدين (أي المتغير الأيديولوجي) رجحت كفة السيسي بتركيزه على مطلبي الأمن والاستقرار في مواجهة تصاعد أعمال العنف الداخلي لجماعة الإخوان وأنصارها من جهة واضطراب الأوضاع الإقليمية من جهة أخرى، حتى إنه شاع في تبرير أهمية التصويت للسيسي وصفه بأنه «مرشح الضرورة»، وهو الوصف الذي صكه الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل وتم تداوله على نطاق واسع. ويفسر ذلك التراجع الشديد في شعبية حمدين صباحي رغم أنه كان قد حل كما سبق القول في المركز الثالث في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في ٢٠١٢. بل كان ما يلفت النظر تراجع شعبيته في معاقل تأييده السابقة بما في ذلك مسقط رأسه محافظة كفر الشيخ التي لم يحصل فيها سوى على ٥,٩٧ بالمئة من الأصوات مقابل ٩٤,٠٣ بالمئة لمصلحة السيسي، والإسكندرية التي حصل فيها على ٣,٣٩ بالمئة من الأصوات مقابل ٩٦,٦١ بالمئة لمنافسه، وبورسعيد التي حصل فيها على ٢,٨٩ بالمئة مقابل ٩٧,١١ بالمئة لمنافسه.

يذكر أن القوى السياسية الرئيسية التي وقفت داعمة للسيسي هي أحزاب المصريين الأحرار والوفد (الليبراليين) والتجمع (اليساري) فضلاً عن حركات مثل الحركة الوطنية من أجل التغيير وفريق من حركة تمرد. ويبقى موقف حزب النور السلفي بمثابة اللغز السياسي؛ فمع أنه نظم ندوات للدعوة لتأييد دستور ٢٠١٤ وأعربت قيادته في مناسبات مختلفة عن دعمها للسيسي، وبخاصة أن النور كان شريكاً أساسياً في وضع خارطة الطريق في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، إلا أن ثمة شواهد تفيد بانضمام قطاع كبير من القواعد السلفية إلى معارضي الدستور ومقاطعي انتخابات الرئاسة وأهم تلك الشواهد اختفاؤهم من الطوابير الانتخابية. أما صباحي فقد أيدته أحزاب الكرامة والتحالف

الاشتراكي والتيار الشعبي وجميعها أحزاب يسارية قومية وحزب الدستور ذو التوجه الليبرالي، فضلاً عن فريق من حركة تمرد. ومع أن الشباب الذي اختار المشاركة في التصويت كان جانب كبير منه يقف وراء صباحي إلا أن استمرار انسحاب الشباب من الحياة السياسية بشكل عام أدى إلى عدم حدوث تغيير ملموس في النتائج.

ويسمح تحليل الانتخابات الرئاسية المصرية بتسجيل ثلاث ملاحظات رئيسة، هي:

١ ـ الظاهرة الجديدة المتعلقة بارتفاع نسبة الأصوات الباطلة إلى ٤ بالمئة من إجمالي المشاركين في التصويت في ما يمكن اعتباره ـ بشكل جزئي بالتأكيد ـ الوجه الآخر لمقاطعة الانتخابات. وقد جاءت محافظة القاهرة في المركز الأول بواقع ١٦٥ ألف صوت باطل تليها محافظة الجيزة بواقع ٩٧ ألف صوت، فالإسكندرية بواقع ٨٠ ألف صوت. علماً بأن ما يسمى تحالف دعم الشرعية المنبثق من جماعة الإخوان قد قاطع الانتخابات على أساس أن هدفه هو إظهار ضعف حجم الإقبال على صناديق الاقتراع بشكل عام، كما قاطعت أيضاً أحزاب كالوسط ومصر القوية. وبالإضافة إلى هذه المقاطعة السياسية كانت هناك مقاطعة إجبارية لأسباب لوجستية؛ وذلك بعد أن ألغت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لجان الوافدين وألزمت هؤلاء بكتابة إقرارات رسمية موثقة في الشهر العقاري باللجان الانتخابية التي يودون الإدلاء فيها بأصواتهم أو بالتصويت في مواطنهم الأصلية لا في المحافظات التي يعملون بها. ويُذكر في هذا الخصوص أنه في حين يُقدر عدد الوافدين بنحو ٦ ملايين ناخب فإن من أتم منهم إجراءات التسجيل لم يتجاوز ٧٠ ألفاً.

٢ ـ استمرار نمط التصويت الجغرافي في الانتخابات الرئاسية مماثلاً لنظيره في الاستفتاء على الدستور، حيث جاءت محافظات المنوفية والغربية والدقهلية في طليعة المحافظات الأعلى تصويتاً (٦٢,٦ بالمئة و٥٩,٤١ بالمئة و٥٥,٥٦ بالمئة على التوالي) وكذلك الأكثر تأييداً للسيسي (٩٨,٦٢ بالمئة و٩٧,٩٤ بالمئة و٩٧,٨٧ بالمئة على التوالي)، بينما جاءت المحافظات الحدودية كمحافظة مرسى مطروح والجنوبية كمحافظة الفيوم من أقل المحافظات تصويتاً (٢٦,٩٩ بالمئة و٣٠,٤٦ بالمئة على التوالي) ومن بين أقل المحافظات تأييداً للسيسي (٩٤,٨٩ بالمئة و٩٦,٠٥ بالمئة على التوالي). أما في ما يخص مشاركة المصريين في الخارج فلقد صوت ٩٤,٥٢ بالمئة من إجمالي المشاركين لمصلحة السيسي مقابل ٥,٤٨ بالمئة لمصلحة صباحي.

٣ ـ الاستخدام الكثيف لوسائل تكنولوجيا الاتصال للدعاية لكلا المرشحين مع تدشين هاشتاج خاص بكل حملة: «تحيا مصر للسيسي» و«هنكمل حلمنا لصباحي»، هذا مع العلم بأنه في حين كان في مقدور صباحي عقد مؤتمرات انتخابية موسعة اضطرت التهديدات الأمنية التي كانت تستهدف السيسي إلى اختياره اللقاءات النوعية مع قطاعات ممثلة للفئات والمؤسسات المختلفة أسلوباً للتواصل مع الجماهير.

خضعت الانتخابات الرئاسية لإشراف قضائي كامل وتوزعت اللجان على ٣٤٩ لجنة عامة و١٤١ لجنة فرعية، وشاركت في مراقبتها منظمات للمجتمع المدني فضلاً عن بعثات عربية ودولية. ورصد تقرير بعثة جامعة الدول العربية التي ترأستها هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لشؤون الإعلام والاتصال عدة مخالفات تتعلق بعدم تعليق كشوف الناخبين خارج بعض اللجان والتأخر في فتح أبوابها، ووجود بعض البطاقات غير المختومة أو عدم استخدام الحبر الفسفوري، لكن التقرير اعتبر أن تلك المخالفات لا تؤثر في النتيجة النهائية. وانصبت ملاحظات ماريو ديفيد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي على أنه لم تكن هناك حاجة إلى تمديد أيام الاقتراع، علماً بأن هذا التمديد كان موضع تحفظ حملة السيسي ورفض حملة صباحي إلى حد تلميح الأخير بالانسحاب، كما ذهبت انتقادات ديفيد إلى بعض مواد الدستور التي تتعلق بحريات التنظيم والتعبير والتجمع، أي بإطار الانتخابات وسياقها العام وليس بديناميائها، ولم يسجل خروقات جسيمة ذات صلة. أما محمد الأمين ولد جيج رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي فقد سجل ارتياحه «للجو الذي تمت فيه الانتخابات». يذكر أن حمدين قد طعن في نتائج بعض اللجان الانتخابية إلا أن اللجنة العليا رفضت طعونه[١٢]، ومعلوم أن هذه اللجنة تتكون من خمسة مستشارين ويترأسها النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار أنور رشاد العاصي.

وإذا ذهبنا إلى تونس فنجد أنها شهدت خلال العام المنصرم انتخابات تشريعية ورئاسية، أما في ما يخص التصويت على مسودة الدستور في ٢٦ كانون الثاني/ يناير

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، انظر: انتخابات مصر: الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات (القاهرة)، <https://www.elections.eg/>؛ محمد محمود السيد، «رسائل سياسية: خرائط التصويت في انتخابات رئاسة مصر ٢٠١٤،» السياسة الدولية، العدد ١٩٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤)؛ أحمد إمابي، «تصويت الوافدين يثير أزمات في لجان الاقتراع بالمحافظات المصرية،» الشرق الأوسط، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٤؛ الاتحاد، ٣/ ٥/ ٢٠١٤، وعبد الغفار شكر، «إشكالية المنافسة في الانتخابات الرئاسية،» مجلة الديمقراطية، العدد ٥٥ (تموز/ يوليو ٢٠١٤)، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

٢٠١٤ فإنه تم، وفقاً للقانون المنظم للسلطات العمومية خلال المرحلة الانتقالية، داخل المجلس الوطني التأسيسي حيث جرى التصويت عليه فصلاً فصلاً ثم عليه بالكامل، ولم تتطلب عملية التصويت جولة ثانية أو عرض المسودة على الاستفتاء الشعبي، وذلك لفوزها بتأييد أغلبية أعضاء المجلس في الجولة الأولى بواقع ٢٠٠ صوت ومعارضة ١٢.

ولم يكن الوصول إلى هذه النتيجة سهلاً، فقد مرت تونس بأزمة سياسية حادة في عام ٢٠١٣ كادت تؤدي بالعملية السياسية إلى نفق مسدود، وذلك في أعقاب اغتيال محمد البراهمي زعيم التيار الشعبي في ٢٥ تموز/ يوليو، وكان قد سبقه اغتيال القطب اليساري الكبير شكري بلعيد. وفي هذا السياق دعا البعض إلى حل المجلس وعلق البعض الآخر عضويته فيه، إلا أن إطلاق الحوار بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي، برعاية رباعية من كل من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابة المحامين، ساعد على عبور الأزمة باستقالة حكومة الترويكا مع الاتفاق على تلازم مسار وضع الدستور مع مسار تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

لم تكن عملية التصويت نفسها على مسودة الدستور سهلة، ووصفها البعض بأنها شهدت حالة من «التشنج» خصوصاً عند مناقشة فصول خلافية مثل الفصل ٦ الذي نص على «حرية الضمير» والتزام الدولة «بمنع دعوات التكفير والتحريض على العنف والكراهية»، أو الفصل ٧٤ الذي حدد الحد الأدنى لسن الترشح لرئاسة الجمهورية ولم يحدد الحد الأقصى له وفرض تخلي المرشح عن جنسيته الثانية، أو الفصل ٧٥ الذي حظر تكرار انتخاب الشخص نفسه لأكثر من دورتين حتى وإن كانتا منفصلتين. أما الفصول التي لم يُثَر خلاف حولها فمنها الفصول المتعلقة بالجماعات المحلية في إطار الباب السابع المخصص للسلطة المحلية، حيث كان الاتجاه العام للنواب تأكيد اللامركزية الإدارية، وفي هذا الإطار وعلى سبيل المثال تحقق الإجماع في التصويت على الفصل ١٣٧ الذي استحدث المجلس الأعلى للجماعات المحلية[١٣].

---

(١٣) فتحي الجراي، «الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي،» مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة) (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/20141281131427 37878.htm>.

وبالنسبة إلى الانتخابات التشريعية فلقد جرت وفق نظام القائمة النسبية المغلقة، وتنافست فيها ١٣٢٧ قائمة على النحو التالي: ٧٤١ قائمة تشكّلت من حزب واحد، و١٥٢ قائمة كانت عبارة عن ائتلاف بين مجموعة من الأحزاب، فضلاً عن ٣٣٤ قائمة شكلها المستقلون. هنا يلفت النظر التفتت الكبير في القوى الحزبية علماً بأنه من إجمالي نحو ٢٠٠ حزب سياسي تونسي خاض الانتخابات التشريعية ١٢١ حزباً منفردين أو مؤتلفين. ولئن كان هذا التعدد له مبرره المفهوم وهو الشوق إلى التعبير السياسي بعد فترة طويلة من حكم الحزب الواحد في إطار تعددي زائف، لكنه في الوقت نفسه أفقد كثيراً من الناخبين ثقتهم في الطبقة السياسية ومثّل أحد عوامل تراجع نسبة المشاركة السياسية على ما سوف يتضح[14].

ويمكن التمييز بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية التونسية وفق عدة معايير، **المعيار الأول**، معيار التاريخ السياسي: فثمة أحزاب سبق وجودها الفعلي اندلاع الثورة إلا أنها لم تحصل على الترخيص بالعمل الحزبي إلا بعدها، ومن ذلك حركة النهضة التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٧٢ والتي أسسها الشيخان راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وهي حركة إسلامية ذات جذور إخوانية؛ وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي ظهر في ٢٠٠١ وأجيز في ٢٠١١ وهو يعبر عن يسار الوسط ورئيسه الشرفي المنصف المرزوقي وأمينه العام عماد الدائمي؛ وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي ظهر في عام ١٩٩٤ وكان أول حزب يُرخص له في عام ٢٠٠٢ بعد التحول للتعددية وهو ديمقراطي اشتراكي يرأسه مصطفى بن جعفر.

وفي المقابل فإن ثمة أحزاباً أخرى ظهرت مع الثورة أو عقبها مثل حزب آفاق تونس الذي يرأسه محمد الوزير وهو ذو توجه ليبرالي؛ والاتحاد الوطني الحر وهو أيضاً حزب ليبرالي يرأسه الرأسمالي المليء سليم الرياحي الذي تحيط بمصادر ثروته علامات استفهام كثيرة؛ وتيار المحبة الذي كان اسمه من قبل العريضة الشعبية ومؤسسه محمد الهاشمي الحامدي واتجاهه يمين وسط. والمعيار الآخر هو معيار الانشقاق والائتلاف، فثمة أحزاب انشقت عن أحزاب أكبر مثل التيار الديمقراطي وحركة وفاء تونس اللذين انسلخا عن حزب المؤتمر والأول أنشأه محمد عبو ويتبنى أفكار الديمقراطية الاجتماعية والثاني أنشأه عبد الرؤوف العيادي ويعرّف نفسه بأنه حركة وطنية تحمل رسالة حضارية،

---

(١٤) نيفين مسعد، «أسئلة الانتخابات التونسية» الوطن، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٤.

ومثل التحالف الديمقراطي الذي تكوّن من الانشقاقات عن كل من الحزب الديمقراطي التقدمي والإصلاح والتنمية، ويتبني أفكار الديمقراطية الاجتماعية وينسق أنشطته محمد الحامدي. وفي المقابل فإن ثمة أحزاباً أخرى تجمع تحت مظلتها مجموعة من التيارات السياسية المختلفة مثل حزب نداء تونس الذي أسسه الباجي قائد السبسي بهدف أساسي هو منع وصول النهضة للحكم مجدداً، والجبهة الشعبية التي تمثل ائتلافاً بين أحزاب يسارية وينطق باسمها حمة الهمامي، والحزب الديمقراطي التقدمي الذي يضم بين ظهرانيه أحزاباً يسارية وقومية ومعنية بالبيئة وتتولى أمانته العامة ميه الجريبي خلفاً لأحمد نجيب الشابي السياسي التونسي المخضرم، هذا بالطبع إضافة إلى معيار الشعبية والذي يمكن بموجبه التمييز بين أحزاب لها قواعدها الشعبية مثل بعض الأحزاب التي سبق ذكرها وأخرى ضعيفة الحضور على الساحة السياسية كأحزاب رد الاعتبار وصوت الفلاحين والجبهة الوطنية للإنقاذ[(١٥)].

جرت الانتخابات التشريعية التونسية في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، ووقع التنافس فيها بين ١٥,٦٥٢ مرشح توزعوا على القوائم الانتخابية بتصنيفاتها الثلاثة، وقُسِمت الجمهورية إلى ٢٧ دائرة انتخابية فيما خصصت ٦ دوائر للخارج. ولم تترشح في كل الدوائر سوى ٥ أحزاب هي نداء تونس والنهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والاتحاد الوطني الحر وتيار المحبة. وبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم نحو ٥,٣ مليون ناخب شارك منهم قرابة ٣,١ مليون نسمة بواقع ٦١,٨ بالمئة وهو يمثل تراجعاً بالمقارنة بعدد المصوتين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عام ٢٠١١ وهو العدد الذي بلغ ٤,٣ مليون ناخب، ولقد قيل في تفسير ذلك إن البديلين المطروحين واللذين كانت تشير معظم استطلاعات الرأي إلى تصدرهما قائمة الأحزاب الفائزة (أي النداء والنهضة) لم يمثلا أفضل البدائل للناخب التونسي، إما بسبب إخفاق النهضة في التعاطي مع مشكلات المجتمع التونسي إبان حكم الترويكا وانزلاق روابط الثورة المحسوبة عليها في أعمال عنف ضد الخصوم السياسيين، أو لاعتبار النداء تجميعاً لكثير من «الدستوريين» المحسوبين على النظام السابق.

---

(١٥) سارة فوير، «الانتخابات في تونس: خطوات نحو ترسيخ الديمقراطية،» معهد واشنطن، المرصد السياسي ٢٣٢٠ (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤)، ص ٣ ـ ٤، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/elections-in-tunisia-steps-toward-democratic-consolidation>، وعبد اللطيف الحناشي، الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ٢ ـ ٣.

خرجت النتائج النهائية للانتخابات التشريعية لتفيد بالفعل تَصَدر نداء تونس المشهد السياسي بحصوله على ٨٥ مقعداً تليه النهضة بواقع ٦٩ مقعداً، ثم توزعت باقي المقاعد على النحو الآتي: الاتحاد الوطني الحر ١٦ مقعداً، والجبهة الشعبية ١٥ مقعداً، وآفاق تونس ٨ مقاعد، والمؤتمر من أجل الجمهورية ٤ مقاعد، وحصلت عدة أحزاب أخرى على ما بين مقعد و٣ مقاعد وكان نصيب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات مقعداً واحداً[16].

وهكذا فإن النتيجة جاءت معبرة عن صعود قوى أبرزها الاتحاد الوطني الحر الذي قفز نصيبه من مقعد واحد في انتخابات المجلس التأسيسي إلى ١٦ مقعداً في انتخابات مجلس النواب، وتَراجع قوى أخرى أبرزها أحزاب الترويكا الحاكمة: النهضة/ المؤتمر/ التكتل، الذي أظهر نجاح الحملة الإعلامية التي قادها حزب نداء تونس (الذي لم يتجاوز العامين) ترويجاً لما سُمي بالصوت «المفيد» أو الصوت «الملاذ» في إشارة إلى مسؤولية الناخب في التصويت للحزب الذي يمكنه مواجهة التطرف ووقف تعديات جماعة «أنصار الشريعة»، ويذكرنا تعبير «الصوت الملاذ» بتعبير مرشح «الضرورة» الذي سبقت الإشارة إليه في الحالة المصرية.

ويمكن رصد عدة ملاحظات على هذه الانتخابات:

الملاحظة الأولى، أنه كالحال في مصر ضعف إقبال الشباب على العملية الانتخابية رغم كونهم يمثلون ٦٠ بالمئة من إجمالي الناخبين، إذ إنه بالإضافة إلى محدودية الخيارات السياسية أمام الشباب بسبب ثنائية النهضة/ النداء التي طُرحت عليهم وأدت إلى إحجامهم عن التصويت، كان هناك عامل مؤثر آخر يتعلق بغيابهم بشكل أساسي عن القوائم الانتخابية، فضلاً عن أن السياسة لم تنجح في استقطاب الشباب المأزوم اقتصادياً، والذي كان يرجو أن تُحدث الثورة تغييراً إلى الأفضل في الأوضاع الاقتصادية، وهو ما لم يحدث. يُذكر في هذا الخصوص أن نسبة البطالة في عام ٢٠١٤ قُدرت بنحو ١٥ بالمئة وبلغت نسبتها بين الشباب الجامعي نحو ٣٠ بالمئة، كما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٦ بالمئة في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق عليه، ولم يتجاوز معدل النمو في العام نفسه ٢,٣ بالمئة علماً بأن تونس كانت قد حصلت على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة ١,٧٤ مليار دولار، وتلك ملاحظة أولى[17].

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٧) فوير، المصدر نفسه، ص ٢.

الملاحظة الثانية، تتعلق بتحليل التوزيع الجغرافي للأصوات حيث تتضح تراجع شعبية النهضة لمصلحة النداء في عدة دوائر منها دوائر الساحل التونسي (سوسة والمنستير والمهدية) ونابل وتونس الكبرى، بينما حافظت على مواقعها في الدوائر التي تقع جنوب شرقي البلاد (مدنين وقابس وتطاوين) وبعض دوائر الجنوب الغربي. وفي دائرة مهمة مثل دائرة سيدي أبو زيد تقاسمت النهضة ونداء تونس المقاعد، ولذلك دلالته المرتبطة بأهمية المدينة التي انطلقت منها الثورة التونسية ضد نظام زين العابدين بن علي.

الملاحظة الثالثة، تخص المراقبة على الانتخابات التشريعية التي شارك فيها نحو ٣٠,٠٠٠ مراقب بحسب ما ذكره شفيق صرصار رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، موضحاً أن الهيئة وقعت اتفاقية مع المفوضية الأوروبية لإرسال بعثة من المراقبين لمتابعة الاستحقاقات الانتخابية التونسية بدءاً من الانتخابات التشريعية، فضلاً عن مشاركة بعثات من مجلس أوروبا وجامعة الدول العربية سبقت مشاركتها في مراقبة انتخابات المجلس التأسيسي، مضافاً إليها مشاركة دولية للمرة الأولى من دول مثل البرازيل وإندونيسيا[18]، ولم تُسجل تقارير المراقبين ملاحظات تشكك في نزاهة العملية الانتخابية وإن ظهرت مشكلة السيطرة على المال السياسي وهو ما سيتضح أكثر في الانتخابات الرئاسية.

الملاحظة الرابعة، تتعلق بالتركيبة النهائية لمجلس النواب وهي تركيبة تتميز بغلبة الحزبيين مقارنة بالمستقلين الذين لا يتعدى عددهم الثلاثة، ما يجعل وزنهم محدوداً في التصويت، وفي الإطار الحزبي توجد مختلف ألوان الطيف السياسي من الليبرالية إلى الإسلامية مروراً بالماركسية، وتلك ميزة لأنها تعني تمثيل مختلف الاتجاهات لكنها قد تعوق التصويت في القضايا الخلافية. كما يتميز المجلس بحضور مهم لرجال الأعمال الذين يُمثلهم ٢٧ نائباً أي بما نسبته ١٢ بالمئة من إجمالي الأعضاء ما يعني قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم بقوة[19].

تبقى الإشارة إلى أن تشكيل هيئة مكتب المجلس في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ عبّر عن بدايات تقارب بين النهضة ونداء تونس، وأن الثاني كان يستعد في تلك

---

(١٨) حسن عز الدين دياب، «رئيس هيئة الانتخابات التونسية: نتائج القوائم الفائزة بالانتخابات ستلغى في حال خالفت القانون،» العرب اليوم (١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

(١٩) في تفصيل خصائص مجلس النواب انظر: الحناشي، الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات، ص ١٣ ـ ١٤.

الفترة للانتخابات الرئاسية. فعلى الرغم من أن النهضة لم تتقدم بمرشح لها في تلك الانتخابات وأعلنت التزامها الحياد وترك الحرية لقواعدها تنتخب من تشاء، إلا أن النداء كان يحسب لدعم مباشر من النهضة لمنصف المرزوقي شريكها في تجربة الترويكا. وقد تشكل المكتب من محمد الناصر عن نداء تونس رئيساً، ومن عبد الفتاح مورو ممثلاً للنهضة نائباً أول، ومن فوزية بن فضة من الاتحاد الوطني الحر نائبة ثانية، فيما خسرت مرشحة الجبهة الشعبية مباركة عوينية أمام الشيخ عبد الفتاح مورو[20]. واتضح هذا التقارب بشكل أكبر بعد تشكيل حكومة الحبيب الصيد ومشاركة حركة النهضة فيها مع كلٍ من نداء تونس وآفاق تونس والاتحاد الوطني الحر وعدد من المستقلين.

أما بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية التونسية فقد أجريت في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ فيما أجريت جولة الإعادة في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر. وتعد هذه الانتخابات أول انتخابات تنافسية حقيقية. فقبل الثورة لم يكن النظام يسمح بأي منافسة جادة لشخص الرئيس زين العابدين بن علي، وبعد الثورة تولى محمد الغنوشي رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الجمهورية وخلفه فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب عملاً بنص الفصل ٥٧ من دستور ١٩٥٩، ثم انتخب المجلس الوطني التأسيسي منصف المرزوقي في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر رئيساً للجمهورية بأغلبية ١٥٣ صوتاً من إجمالي ٢١٧ عضواً وصوتت المعارضة بورقة بيضاء. ولما كانت المادة ١٤٢ من دستور ٢٠١٤ قد جعلت الترشح للرئاسة يأتي إما بتزكية من بعض أعضاء مجلس النواب أو من بعض الناخبين الموزعين على عدد محدود من المحافظات، فقد توزع المرشحون على هاتين الآليتين واستطاع ١٣ مرشحاً الحصول على تزكيات نيابية ومن هؤلاء المنصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر وأحمد نجيب الشابي. وكان ٧٠ مرشحاً قد تقدموا بأوراقهم إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات استبعدت الهيئة ٤١ منهم لعدم استيفائهم الشروط وانسحب اثنان واعتمدت أوراق ٢٧.

ورغم هذا التعدد في المرشحين المجازين في الانتخابات الرئاسية فإن المنافسة الحقيقية قد انحصرت في أربعة مرشحين هم: المنصف المرزوقي الرئيس السابق للجمهورية والناشط السياسي والحقوقي الذي ترأس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وأسس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية؛ والباجي قائد السبسي الذي كان وزيراً

---

(٢٠) نادين سعد، «مفاجآت المشهد التونسي،» الوطن، ١٠/ ١٢/ ٢٠١٤.

للداخلية ومشرفاً على وزارة الدفاع في عهد الحبيب بورقيبة ورئيساً لمجلس النواب في ظل زين العابدين بن علي ثم رئيس ثاني حكومات ما بعد الثورة ومؤسس لحزب نداء تونس؛ وسليم الرياحي الذي سبقت الإشارة إليه وهو رجل أعمال ثري ربطته بعائلة معمر القذافي علاقة وثيقة يُعتقد أنها السبب في ثرائه وهو رئيس النادي الأفريقي لكرة القدم في تونس ومؤسس الاتحاد الوطني الحر وكان أصغر المرشحين الأساسيين (٤٢ عاماً عند بدء السباق الانتخابي)؛ وحمة الهمامي المتحدث باسم العريضة الشعبية ورئيس حزب العمال الذي يدخل في تكوينها وصاحب التاريخ النضالي الطويل في إطار الحركة الشيوعية التونسية منذ السبعينيات حين كان طالباً بالجامعة وهو مثله مثل المرزوقي تعرض لاضطهاد نظام بن علي كاد يلقى حتفه في المعتقل. أما باقي المرشحين فرغم أن لهم أسماء لامعة في الحياة السياسية التونسية مثل أحمد نجيب الشابي وكمال مرجان ومحمد الهاشمي الحامدي إلا أنهم لم ينافسوا بقوة في السباق الانتخابي وبخاصة في ضوء نتائج انتخابات مجلس نواب الشعب، بل إن ثمة شكوكاً كانت تثور حول فرص المرزوقي نفسه في الفوز بالنظر إلى تواضع النتائج الانتخابية لحزبه لكن بروز فكرة «المرشح التوافقي» التي كانت تدعو لها حركة النهضة وتشير بشكل غير مباشر للمرزوقي دعمت مركزه في السباق الانتخابي رغم كون هذه الفكرة تقتل من أساسها المنافسة التي هي جوهر العملية الانتخابية.

وقبيل انطلاق الجولة الأولى من الانتخابات توالت الانسحابات من السباق لكنها كانت غير ذات جدوى لأنها جاءت بعد غلق باب الترشح، وهكذا انسحب محمد الحامدي الأمين العام للتحالف الديمقراطي، وعبد الرحيم الزواري - أحد الوزراء في ظل نظام بن علي - مرشح الحركة الدستورية، ومصطفى النابلي المحافظ السابق للبنك المركزي، ونور الدين حشاد النقابي الشهير، وعبد الرؤوف العيادي أمين عام حركة وفاء القريبة من النهضة. ورغم الاختلافات السياسية بين هؤلاء المنسحبين فإنهم جميعاً برروا انسحابهم برفض الاستقطاب السياسي وطغيان عامل المال في التأثير في الأصوات الانتخابية[21].

قدم المرزوقي نفسه بوصفه مرشح الثورة الذي يحول دون عودة وجوه النظام السابق، وكان يقصد بذلك أساساً السبسي وكل رموز نظام بن علي، واستخدم شعاراً

(٢١) محمد بن رجب، «دلالات الانسحابات من سباق الرئاسة في تونس،» التقرير (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، <http://altagreer.com/>.

لحملته الدعائية هو «انتصر أو نتصر»، وشهدت المكتبات التونسية طرح العديد من مؤلفاته بمناسبة الانتخابات. والطريف أنه فيما كان المرزوقي يعول على دعم قواعد النهضة ويذكر أنه كان بين ثلاثة مرشحين التقاهم الغنوشي (محمد فريحة والهاشمي الحامدي و..)، فإن النهضة كانت هي التي عرقلت صدور قانون العزل السياسي من المجلس الوطني التأسيسي ما سمح لمن يصفهم المرزوقي بـ «رموز النظام القديم» بالترشح في مواجهته. بينما طرح السبسي نفسه بوصفه مدافعاً عن عودة هيبة الدولة، وركزت حملته الانتخابية على نقاط ضعف المرزوقي وأهمها توتر علاقات تونس الخارجية بكلٍ من مصر وسورية. وعَرّف الهمامي نفسه بوصفه «ولد الشعب» الساعي للاهتمام بالمهمشين والفقراء، وقاوم بشدة تشويه خصومه له بدعوى إلحاده وقال ما نصه إنه يحرص على «المحافظة على الطبيعة العربية والإسلامية للدولة والشعب... على الطريقة التونسية». وأخيراً وعد الرياحي الناخبين بمزايا اقتصادية جمة منها تشغيل فرد في العائلة ذات الأربعة أفراد وفردين في العائلة ذات الخمسة أفراد، وتقديم إعانات مالية للأسر المعوزة ما بين ١٢٠ إلى ٣٠٠ دينار شهرياً. وهذا يصطدم بتوجهه الرأسمالي لكنه لم يرد لهذا الحاجز الطبقي أن يقف حائلاً بينه وبين قصر قرطاج، ومن هنا جاء اختياره شعار «رئيس للتوانسة الكل» عنواناً لحملته[٢٢].

في قراءة نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية يتضح أنه من إجمالي ٥,٣ مليون ناخب شارك في التصويت في الجولة الأولى ٦٢,٩ بالمئة من الناخبين، وفي الجولة الثانية ٥٩,٠٤ بالمئة منهم. وحصل السبسي في الجولة الأولى على ٣٩,٤ بالمئة من الأصوات مقابل ٣٣,٤٣ بالمئة للمرزوقي و٧,٨ بالمئة للهمامي و٥,٧٥ بالمئة للحامدي و٥,٥٥ بالمئة للرياحي.

وعقب إعلان تلك النتائج بادر المرزوقي في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ بتقديم ٨ طعون انتخابية، ورغم تأكيد الهيئة المستقلة العليا للانتخابات أن الخروق التي حدثت لا تنال من سلامة النتائج إلا أنه أصر على رفع طعونه إلى المحكمة الإدارية، وعندما رفضتها قرر الاستئناف وأدى ذلك إلى أمرين: الأول تأجيل الجولة الانتخابية الثانية من ١٤ كانون الأول/ ديسمبر إلى ٢١ من الشهر نفسه، والثاني تذمر الغنوشي الذي كان قد توسط لدى المرزوقي كي لا يتوجه للاستئناف، وربما يكون رفض وساطة

(٢٢) نادين سعد، «على أبواب الانتخابات الرئاسية التونسية،» الوطن، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٤.

الغنوشي من عوامل التحول عن تأييد النهضة للمرزوقي ولو بشكل جزئي[٢٣]. وفي الفترة الفاصلة بين الجولتين الانتخابيتين تسابق المُرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات على استقطاب أصوات المرشحين الخاسرين وهو ما وضع بعضهم في مأزق، فالهمامي على سبيل المثال أقرب سياسياً إلى المرزوقي لكن ضعف أداء الأخير كرئيس من جهة، وعلاقته بحركة النهضة من جهة أخرى، كانا من عوامل تعقيد موقفه. وربما ينبع اهتمام المرشحيّن بالهمامي إلى تمتعه بدعم قطاع من الشباب له، ورغبتهما في الاستفادة من هذا الدعم لتحسين صورتهما بين أوساط الشباب ونفي قطيعتهما معهم.

وأخيراً انعقدت الجولة الانتخابية الثانية واتسعت الفجوة بين السبسي والمرزوقي بحصول الأول على ٥٥,٦٨ بالمئة والثاني على ٤٤,٣٢ بالمئة من الأصوات. وفي ما يخص التوزيع الجغرافي للأصوات فقد تكرر نمط التصويت في الانتخابات التشريعية من حيث تقدم السبسي في تونس العاصمة ومحافظات الشمال الغربي والوسط الشرقي بينما كان تفوق المرزوقي أساساً في المحافظات الجنوبية والوسط.

أما في ما يخص الخروق الانتخابية فقد تمثلت بتجاوز سقف الإنفاق المخصص للدعاية الانتخابية واستباق بعض المرشحين انطلاق الحملة الانتخابية بالدعاية لأنفسهم ثم استباقهم إعلان النتائج بالحديث عن الفوز، واحتداد اللهجة المستخدمة في الدعاية والدعاية المضادة، وخصوصاً فيما قبل الجولة الانتخابية الثانية، ومن ذلك انزلاق السبسي إلى وصف سكان الجنوب الذين صوتوا للمرزوقي في الجولة الأولى بأنهم «متطرفون». هذا عدا عن وقوع بعض أعمال عنف متفرقة واستهداف بعضها حملة الهمامي في الجولة الأولى. لكن بشكل عام لم تؤثر الخروق السابقة في نزاهة العملية الانتخابية بشهادة هيئات الرقابة الوطنية والدولية.

أخيراً نأتي إلى ليبيا التي شهدت انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بعد التعديل الذي تحول بآلية اختيارها من التعيين إلى الانتخاب. جرت العملية الانتخابية كما سلف القول من ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ وحتى ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. وتم فتح باب تسجيل الناخبين في الموعد المحدد وفق نظام معقد من مرحلتين: الأولى، عن طريق إرسال رسائل هاتفية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وكان يفترض أن يستمر الإرسال حتى ١٤ من الشهر نفسه لكن ضعف الإقبال أدى إلى تمديد

---

(٢٣) سعد، «مفاجآت المشهد التونسي».

الفترة إلى ٢١ ثم ٣١ من الشهر. والثانية عن طريق الحضور الشخصي ببطاقة الهوية إلى مقر المفوضية لإضافة بعض البيانات أو تعديلها، وامتدت تلك الفترة من ١١ حتى ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، علماً بأنه سُمِح حتى خلال هذه المرحلة باستخدام الرسائل الهاتفية في التسجيل لزيادة عدد الناخبين. ومن المفهوم أن الاعتماد بشكل أساسي على التسجيل بالرسائل الهاتفية كان يهدف إلى التيسير على المواطنين، وبخاصة مع طول المدة الزمنية المخصصة لاستخدام هذه الوسيلة، لكن في الوقت نفسه فإن هذا يفترض قدرة الناخب على التعامل مع تكنولوجيا الاتصال وهو أمر غير مؤكد بالضرورة ما يجعل الحضور الشخصي للتسجيل أمراً لا غِنى عنه.

عموماً فإنه من حصيلة هاتين المرحلتين تبين قيام ١,١٠١,٥٤١ مواطن ليبي بتسجيل أسمائهم منهم ٤٤٩,٥٠١ من النساء بنسبة ٤١ بالمئة. ويقل عدد الناخبين المسجلين عن نظيره في انتخابات المؤتمر الوطني عام ٢٠١٢ والذي بلغ ٢,٨ مليون ناخب وهو ما تم تفسيره بعدم الرضا الشعبي عن أداء المؤتمر. ويذهب المراقبون إلى أن نسبة المشاركة كانت تقل عن نصف عدد من يتمتعون بحق الانتخاب. مع أن العسكريين اللذين كانوا ممنوعين من ممارسة هذا الحق بمقتضى القانون قد سمحت لهم الهيئة العامة للقضاء في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ بالانتخاب مستندة إلى نص المادتين ٦ و٧ من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وهما المادتان اللتان تنصان على أن الليبيين سواء أمام القانون ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص، وأن الدولة تصون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما يُذكَر أن قانون العزل السياسي والإداري لكبار المسؤولين في نظام العقيد مُعمَر القذافي أصبح موضع نظر الدائرة الدستورية في المحكمة الليبية العليا والذي انتهى الأمر بإلغائه. هذا في ما يخص تسجيل الناخبين، أما لجهة المرشحين فلقد ترشح ٦٤٩ مواطناً بينهم ٦٤ امرأة، علماً بأن فترة التقدم بالأوراق امتدت من ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ حتى ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر.

ويقوم النظام الانتخابي على الأساس الفردي مع تخصيص ٦ مقاعد من الـ٦٠ مقعداً للمكونات الثقافية والمقصود بها الأمازيغ والطوارق والتبو ومثلهم بالنسبة إلى المرأة. وتُقَسم ليبيا إلى ٣ دوائر رئيسية هي طرابلس وبرقة وفزان مع تقسيمها بعد ذلك إلى دوائر فرعية وتقسيم بعضها إلى ما أُطلق عليه دوائر ثانوية، علماً بأنه حيثما تتعدد المقاعد في الدائرة يسْرِ نظام الصوت الواحد «غير المتحول». أما في الدوائر ذات

المقعد الواحد فـي نظام «الفائز الأول» كما ينص قانون الانتخاب. وقد تم إنشاء ١٤٩٦ مركزاً انتخابياً في مختلف أنحاء البلاد وإن كان اضطراب الظروف الأمنية حال دون فتح ١١٥ مركزاً منها، كما أن تلك الظروف نفسها منعت المرشحين من الدعاية لأنفسهم بطريقة طبيعية سواء عن طريق تعليق اللافتات أو بالظهور في وسائل الإعلام.

تبقى الإشارة إلى ملاحظتين، الأولى تتعلق بالنتائج حيث تم انتخاب ٤٧ عضواً فقط من مجموع الـ ٦٠ عضواً ومن بين الـ ١٣ عضواً الذين لم يتم انتخابهم ٥ من المكونات الثقافية التي سبق ذكرها وامرأة واحدة، ويرجع عدم استكمال مقاعد الهيئة إلى المخاوف الأمنية وإلى وجود مقاطعة واسعة من المكونات الثقافية، وبالذات الأمازيغ، احتجاجاً على ضعف تمثيلهم في تشكيل الهيئة. والثانية أن المراقبة على الانتخابات التي قام بها ٢٤٦٦ مراقباً محلياً، فضلاً عن بعض هيئات الرقابة الدولية - في مقدمها مركز كارتر - سجلت بعض تقاريرها خروقاً متعددة أبرزها ترويع الناخبين وتعطيل فتح المراكز وفرز الأصوات في المناطق التي ترفض العملية الانتخابية ومنها درنة والكفرة. هذا إضافة إلى ملاحظات تخص نظام القيد في كشوف الناخبين وضعف الوعي السياسي والعقوبات المغلظة على المرشحين المتخلفين عن تقديم إقرارات مالية عن ثرواتهم للمفوضية وهي عقوبات تصل إلى حد المنع من الترشح في المستقبل[24].

وبالنسبة إلى انتخابات مجلس النواب التي جرت في ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٤ فلقد بلغ عدد المسجلين في جداول الانتخاب نحو ١,٥ مليون شخص كان ٩٠٠,٠٠٠ منهم من الذكور و٦٠٠,٠٠٠ من الإناث، ويزيد هذا العدد بنحو ٤٠٠,٠٠٠ شخص عمن سجلوا لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور لكنه يقل بنحو مليون شخص عن المسجلين لانتخابات المؤتمر الوطني العام. ومن إجمالي ٢٠٠ مقعد جرى التنافس عليها لم يتم حسم وضع إلا ١٨٨ مقعداً فقط بسبب تعقيدات الوضع الأمني وتسارع وتيرة العنف السياسي. وتوزعت المقاعد التي لم يتم حسمها على دوائر فرعية وليست رئيسية. وقد ذكر رئيس مفوضية الانتخابات الليبية أن ٣ ممن فازوا في الانتخابات في دائرتي طرابلس وبنغازي تمت إحالتهم إلى القضاء لتخلفهم عن تقديم تقارير عن ذمتهم المالية في غضون المدة الزمنية المحددة. وقد تراجع نصيب الإسلاميين في

(٢٤) اعتمد هذا الجزء بشكل أساسي على التقرير الذي أعده مركز كارتر. انظر: «المؤتمر الوطني العام: الانتخابات في ليبيا: التقرير النهائي، ٧ يوليو ٢٠١٢،» مركز كارتر (أطلنطا) (٢٠١٢)، <https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-final-rpt-arabic.pdf>.

هذا المجلس إلى ٢٣ مقعداً، فيما حصل ما يسمى التيار الديمقراطي على ٥٠ مقعداً والمنادون بتطبيق النظام الفدرالي في شرق ليبيا على ٢٨ مقعداً وتوزعت المقاعد الباقية على مستقلين. وجدير بالذكر أن المؤتمر الوطني العام الذي كان قد انتُخب بنظام يجمع بين القوائم (٨٠ مقعداً) والفردي (١٢٠ مقعداً) قد مثل فيه التيار الديمقراطي بـ ٣٩ مقعداً مقابل ١٧ مقعداً لحزب العدالة والبناء (الذراع السياسية لجماعة الإخوان) وذلك على مستوى القوائم، لكن الأخير حصد ٥٠ مقعداً فردياً ما رفع نصيبه الإجمالي إلى ٩٠ مقعداً. وبذلك التطور في انتخابات مجلس النواب الليبي تتأكد ظاهرة تراجع وضع الإسلاميين على مستوى الهيئات التشريعية، وذلك في إطار أشمل من تراجع شعبيتهم على المستوى القُطري عكسه الاستفتاء على الدستور المصري وانتخابات الرئاسة في كل من مصر وتونس على التوالي[٢٥].

خاتمة

لقد كان عام ٢٠١٤ بحق هو عام التطورات الدستورية في بلدان ما يسمى بالربيع العربي. وفي حين يحتاج الدستوران المصري والتونسي إلى تفعيلهما عبر منظومة متكاملة من التشريعات حتى لا ينشأ فصام بين الدستور والواقع فإن مصير مسودتي الدستورين الليبي واليمني يكتنفه الغموض ويرتبط بطبيعة توازنات القوة بين الفاعلين السياسيين وبالاتجاه الذي يتخذه الصراع السياسي وتدخلات الجوار الجغرافي في التأثير فيه. وفي عام ٢٠١٤ تأكد تراجع حضور التيار الإسلامي (الإخواني تحديداً) في المشهد السياسي بعد أن دشنت الموجة الثورية المصرية الثانية هذا الاتجاه في عام ٢٠١٣، مع العلم بأن الاستحقاقات الانتخابية على مستوى البلديات لم تبدأ في تونس ومصر ولم تُستكمل في ليبيا. وفي ظل مثل هذا التراجع السياسي فإن المرشح لملء فراغ الساحة الإسلامية هو التيار السلفي بما في ذلك الجناح الذي يطلق عليه «التيار الجهادي» (وما هو بجهادي). وفي حين تتأثر بشدة عملية التطور الديمقراطي في بلدان الربيع العربي بتصاعد موجة العنف السياسي وطرح أولوية الأمن على حساب الديمقراطية، فإن إنهاء حالة الاستقطاب السياسي التي تشهدها تلك البلدان هي وحدها الكفيلة بتحقيق التوازن بين المكونين المذكورين.

---

(٢٥) أحمد موسى بدوي، «الماذا يحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب،» المركز العربي للبحوث والدراسات (٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤)، <http://www.acrseg.org/10075>.

الفصل الخامس

تطور الأوضاع السياسية في غير بلدان الثورات والانتفاضات العربية

الهدف من هذا الفصل هو رصد وتحليل وتقييم أبرز التطورات السياسية الداخلية التي جرت في البلدان العربية خلال عام ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥، ما عدا بلدان «الربيع العربي» (مصر وتونس وليبيا واليمن)، مضافاً إليها كل من سورية والعراق وفلسطين، حيث تم تناولها ضمن فصول أخرى في هذا الكتاب. ونظراً إلى تعدد البلدان العربية التي تشملها الدراسة، وتَشعُّب القضايا ذات الصلة بالتطورات السياسية الداخلية فيها، فإن مقاربة الموضوع تقوم على تجنب أسلوب سرد الأحداث والتفاعلات السياسية الداخلية، والتركيز بالمقابل على التطورات الكبرى والمهمة التي شكلت ملامح ومحطات بارزة في التطور السياسي الداخلي في كل من الأقطار العربية المعنية.

وتتمثل أهم التطورات والتفاعلات السياسية الداخلية التي سوف يتم التركيز عليها في: التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية، والانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي جرت في بعض البلدان العربية موضع الدراسة، وتفاعلات العملية السياسية سواء على مستوى الخلافة السياسية وانتقال السلطة، أو الخلافات في صفوف النخبة الحاكمة، أو تجارب وممارسات الحوار الوطني، أو التأزم في العلاقة بين النظم الحاكمة وقوى المعارضة وأحزابها. كما يتناول الفصل أهم المستجدات التي

شهدتها البلدان العربية المعنية على صعيد أعمال العنف السياسي والإرهاب، والعلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، والعلاقات المدنية ـ العسكرية، والسياسات العامة.

أولاً: التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية

خلال عام ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥، شهدت عدة بلدان عربية تطورات دستورية وقانونية مهمة ذات صلة بالحياة السياسية.

ففي الأردن، وافق مجلس النواب في آب/ أغسطس ٢٠١٤ بالأغلبية على تعديل دستوري تضمن توسيع صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخابات بحيث تدير الانتخابات النيابية والبلدية، وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، مع منح مجلس الوزراء صلاحية تكليف هذه الهيئة بإدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات. كما عزز التعديل من صلاحيات الملك، حيث جعل تعيين قائد الجيش ومدير الاستخبارات بقرار منه، دون تنسيب أو ترشيح من مجلس الوزراء كما كان الحال قبل التعديل[1]. فعلى الرغم من أن العرف استقر على أن الملك هو من يعين قائد الجيش ومدير الاستخبارات من الناحية العملية، إلا أن ذلك كان يتم في ظل مراعاة الشكل الدستوري المتمثل بتنسيب مجلس الوزراء لكليهما.

وقد برر مؤيّدو التعديل موقفهم بكونه يضمن استقلالية وحياد القوات المسلحة والاستخبارات وبعدهما عن التأثر بالسياسة أو التأثير فيها، ولا سيّما في ظل الأزمات والصراعات الحادة التي تشهدها المنطقة، والتي تلقي بتبعاتها على الساحة الأردنية. وبالمقابل رأى معارضو التعديل فيه تقويضاً لبعض أسس نظام الحكم في الأردن، حيث يجعل من الملك، وهو المحصن من المسؤولية تجاه أي جهة، طرفاً في خلافات أو تجاذبات سياسية على خلفية سوء السياسات أو كفاءة الأداء، فإذا كان من الممكن مساءلة مجلس الوزراء في حالة سوء الاختيار، إلا أن هذا غير ممكن بالنسبة إلى الملك، ولذلك اعتبر البعض التعديل مناقضاً لروح الدستور الأردني.

وفي السودان، طلب الرئيس عمر البشير من البرلمان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ إجراء تعديلات ضرورية وعاجلة على بعض مواد الدستور الانتقالي المعمول به

---

(١) الدستور (عمّان)، ١٨/ ٨/ ٢٠١٤.

منذ عام ٢٠٠٥، وذلك لمعالجة بعض السلبيات التي كشفت عنها الممارسة بشأن الحكم اللامركزي، حيث أدت الممارسات الخاطئة - حسب تصوره - إلى زيادة الاعتماد على الانتماءات الجهوية والعصبية القبلية للوصول إلى مواقع السلطة على حساب الكفاءة والمواطنة. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ أقر البرلمان تعديل ١٨ مادة من الدستور. ومن أبرز ملامح التعديل توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، حيث أصبح من سلطته تعيين ولاة الولايات وإعفاؤهم من مناصبهم، وذلك بعد أن كان يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر من قبل مواطني الولاية دون أن يكون للرئيس سلطة عزلهم إلا بمقتضى سلطة فرض الأحكام العرفية في الولاية المعنية أو على مستوى الدولة. كما تضمنت التعديلات الدستورية تغيير مسمى «جهاز الأمن الوطني» إلى «قوات الأمن الوطني»، مع توسيع صلاحياتها من مجرد جمع المعلومات وتحليلها، إلى جعلها قوة نظامية مهمتها رعاية الأمن الوطني الداخلي والخارجي، ومكافحة المُهددات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، ومكافحة الإرهاب والجرائم العابرة لحدود الدول.

وقد رفضت القوى والأحزاب المعارضة الرئيسية التعديلات الدستورية معتبرة إياها تكريساً لحكم الفرد، وتعزيزاً لهيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسية، وتقويضاً لأسس النظام الفدرالي. كما أنها تجعل من «جهاز الأمن الوطني» التابع مباشرة لرئيس الجمهورية قوة نظامية موازية للجيش والشرطة، ما يرسخ من مظاهر الدولة السلطوية الأمنية في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تكشف عن عدم اقتناع السلطة الحاكمة بدعاوى الحوار الوطني التي تطلقها، حيث إن قضية خلافية كهذه كان يتعيَّن طرحها ضمن أجندة الحوار[٢].

وفي الجزائر، قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أيار/ مايو ٢٠١٤، أي بعد انتخابه لولاية رئاسية رابعة، وثيقة للتعديلات الدستورية، وكلف وزير الدولة أحمد أويحيى بإجراء مشاورات بشأنها مع الأحزاب والجمعيات والشخصيات السياسية. وقد طاولت التعديلات المقترحة ٤٧ مادة من الدستور، وتركزت حول مسائل عدة؛ من أبرزها: تقييد الفترة الرئاسية بولاية واحدة قابلة للتجديد لمرة واحدة، بما يعني العودة إلى الصيغة التي

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: ياسر محجوب الحسين، «تعديل دستور السودان.. نوايا سلطوية،» الجزيرة نت (٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥)، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/3>؛ الشرق الأوسط، ٥ - ٦/ ١/ ٢٠١٥، وشحاتة عوض، «التجديد للبشير: انفراد بالقرار ومصادرة للحوار،» مركز الجزيرة للدراسات (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/11/201411181037 4660884.htm>.

كان ينص عليها الدستور قبل تعديل عام ٢٠٠٨، والذي سمح لرئيس الجمهورية بالترشح لمدد أخرى دون أي قيد أو تحديد. كما تضمنت التعديلات المقترحة تعزيز بعض الحقوق والحريات العامة، ومنح صلاحيات إضافية للوزير الأول (رئيس الوزراء)، فضلاً عن توسيع صلاحيات غرفتَي البرلمان، وتدعيم استقلال القضاء، وإعادة النظر في تنظيم المجلس الدستوري وتعزيز استقلاليته.

وقد انقسمت الأحزاب السياسية والجمعيات بشأن المشاورات الدستورية، فهناك من قَبل المشاركة فيها، وهناك من قاطعها. واللافت للنظر هنا هو أنه كان من بين المقاطعين أحزاب وشخصيات سياسية بارزة مثل مجموعة الأحزاب التي ساندت علي بن فليس في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والبالغ عددها حوالى ١٣ حزباً، وكذلك الأحزاب التي قاطعت هذه الانتخابات مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحركة مجتمع السلم، والنهضة.

وبررت الأحزاب السياسية والجمعيات التي قاطعت المشاورات الدستورية موقفها بعدة حجج، منها: حالة الغموض وعدم الشفافية التي أحاطت عملية طرح وثيقة التعديلات الدستورية، وغلبة الطابع الجزئي والانتقائي على هذه التعديلات، حيث لا تمثل رؤية وطنية شاملة للإصلاح الدستوري. يُضاف إلى ذلك أنها تعديلات شكلية، أي تمس شكل الدستور دون جوهره، ولا تنطوي على إحداث نقلة دستورية حقيقية على صعيد ترسيخ أسس ومقومات الفصل والتوازن بين السلطات، كما أن المشاورات في حد ذاتها هي مجرد عملية استشارية، نتائجها غير ملزمة، أي أن السلطة سوف تنفرد في نهاية المطاف بإقرار ما تراه من تعديلات دستورية. ونظراً إلى كل ذلك وغيره، فالتعديلات المقترحة لا تمثل في نظر مقاطعي المشاورات الدستورية حلاً حقيقياً لأزمات الشرعية السياسية والمؤسسية والفاعلية التي يعانيها النظام السياسي الجزائري، وبخاصة في ظل تردي الحالة الصحية للرئيس بوتفليقة على نحو يمنعه من الظهور العلني[٣]. ولا شك في أنه إذا أصرّت السلطة على المضي قدماً في طريق إقرار هذه التعديلات دون أن يكون هناك توافق وطني حقيقي بشأنها، فسوف تكون النتيجة تعميق الأزمة السياسية في البلاد، وبدلاً من أن يكون التعديل الدستوري مدخلاً للحل،

---

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: ناصر جابي، «التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة،» مركز الجزيرة للدراسات (١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481410221240268.htm>، والشرق الأوسط، ٢٥/ ١١/ ٢٠١٤.

يصبح أحد أسباب إعادة إنتاج الأزمة. وعلى خلفية تصاعد أعمال العنف والإرهاب في الوطن العربي، وتمدد دور «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروف باسم «داعش»، وتمكنه من استقطاب وتجنيد أعداد كبيرة من الشباب الذين ينتمون إلى بلدان عربية وأجنبية عديدة، فقد قامت بعض البلدان العربية بإصدار قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، أو تعديل قوانين قائمة، وإصدار قوائم بالتنظيمات الإرهابية.

ففي السعودية أصدر الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز في شباط/ فبراير ٢٠١٤ أمراً ملكياً بتجريم الانتماء إلى الجماعات أو الأحزاب أو التنظيمات التي يتم تصنيفها على أنها إرهابية. وفي آذار/ مارس من العام نفسه أصدرت السلطات السعودية قائمة أولى بتنظيمات تعتبرها إرهابية، يُحظر الانتماء إليها أو دعمها أو التعاطف معها أو الترويج لها سواء داخل البلاد أو خارجها، ومنها: القاعدة، وجبهة النصرة، وداعش، وجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة الحوثيين، وغيرها. كما شمل الحظر أي تنظيمات مشابهة فكراً أو قولاً أو فعلاً، فضلاً عن التنظيمات والجماعات الواردة في قوائم مجلس الأمن وغيره من الهيئات الدولية، والموصوفة بالإرهابية[4].

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تم إصدار القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية. وبموجب هذا القانون تم إلغاء القانون الصادر في عام ٢٠٠٤ بهذا الخصوص. ويتضمن القانون الجديد توسيعاً لنطاق الجرائم الإرهابية، وتشديداً للعقوبات المفروضة عليها. وتطبيقاً لهذا القانون وقرار مجلس الوزراء بشأن نظام قوائم الإرهاب، أصدر المجلس في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ قائمة ضمت ٨٥ منظمة وجماعة إرهابية حول العالم، منها: تنظيم وجماعة الإخوان المسلمين، وتنظيم القاعدة، وداعش، وجبهة النصرة، وحركة الحوثيين، وهيئة الإغاثة الإسلامية التابعة للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وغيرها. ورغم أن بعض التنظيمات والجمعيات العاملة في الولايات المتحدة ودول أوروبية رفضت إدراجها ضمن القائمة الإماراتية للإرهاب، فإن حكومة دولة الإمارات أكدت أن من حق المنظمات المدرجة ضمن القائمة الاستئناف لحذفها منها طالما غيّرت نهجها. وقد طرحت الحكومة بالفعل آلية تنظيمية للتظلم من قرارات الإدراج في قوائم الإرهاب[5].

---

(٤) الشرق الأوسط، ٨/ ٣/ ٢٠١٤.

(٥) الاتحاد (الإمارات العربية المتحدة)، ١٦/ ١١/ ٢٠١٤؛ الخليج (الإمارات العربية المتحدة)، ١٦/ ١١/ ٢٠١٤، والشرق الأوسط، ١٦/ ١١/ ٢٠١٤؛ ٢١/ ١١/ ٢٠١٤، و١٢/ ١/ ٢٠١٥.

وفي المغرب، ونظراً إلى الزيادة الملحوظة في أعداد الشباب المغاربة الذين التحقوا بتنظيم «داعش» سواء من المقيمين في المغرب أو المقيمين في دول أوروبية، فقد تمكنت الحكومة المغربية من تفكيك عدة خلايا إرهابية كانت تخطط لارتكاب جرائم داخل البلاد، وتعمل على تجنيد الشباب للالتحاق بالتنظيم المذكور. وعلى خلفية ذلك، أقر البرلمان المغربي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب، انطوت على تجريم الالتحاق أو محاولة الالتحاق بأي معسكرات تدريب تابعة لجماعات أو تنظيمات إرهابية، أو القتال في صفوفها، أو تجنيد أشخاص بغرض تنفيذ أعمال إرهابية داخل البلاد أو خارجها، أو الدعاية والترويج لتنظيمات وجماعات إرهابية بإحدى الوسائل الإعلامية، كما فرضت عقوبات على كل من يرتكب هذه الجرائم[٦].

وفي الكويت، أقر مجلس الأمة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ قانون جمع الأسلحة غير المرخصة. وقد جاء ذلك كإجراء استباقي هدفه تأمين الجبهة الداخلية، والتحسب لأية آثار أو تداعيات سلبية محتملة من جراء حالة الانفلات الأمني في بعض الدول المجاورة، ولا سيّما في ظل تمدد تنظيم «داعش» في كل من العراق وسورية، وضبابية التوقعات بشأن مستقبل التنظيم، ومآلات الحرب عليه. وقد شدد القانون العقوبات على حائزي الأسلحة غير المرخصة والمتاجرين بها، مع منح مهلة أربعة أشهر لتسليم الأسلحة من دون الخضوع للعقوبة[٧].

ثانياً: الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية

شهد عام ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥ إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في عدة بلدان عربية. ففي كل من الجزائر وموريتانيا جرت انتخابات رئاسية، فيما شهدت البحرين انتخابات تشريعية وبلدية، وسوف تُجرى انتخابات رئاسية وتشريعية في السودان في نيسان/ أبريل ٢٠١٥. وبالمقابل فقد فشل مجلس النواب اللبناني في

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Mohammed Hakiki, «An Interview on Moroccan Salafi-Jihadis,» Sada (Carnegie Endowment for International Peace) (17 February 2015), <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=59097&solr_hilite=>.

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: الوسط (الكويت)، ٢٨/ ١/ ٢٠١٥؛ محمد بدري عيد، «أمن الخليج والارتدادات الإقليمية: جمع السلاح في الكويت نموذجاً،» مركز الجزيرة للدراسات (١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/201521780479609311.htm>.

انتخاب رئيس للبلاد خلفاً للرئيس السابق ميشال سليمان الذي انتهت ولايته في أيار/ مايو ٢٠١٤، الأمر الذي جعل الدولة اللبنانية بلا رئيس في وقت تواجه فيه تحديات داخلية وخارجية حادة ومتزامنة.

وقد جرت الانتخابات في البلدان المعنية في ظل حالة من الاستقطاب السياسي ترتب عليها قيام أحزاب وقوى المعارضة الرئيسية بمقاطعة الانتخابات. وقد تفاوتت هذه المقاطعة في حجمها ومدى فاعليتها من حالة إلى أخرى. ونظراً إلى ذلك فإن نتائج الانتخابات كانت موضع تشكيك ومنازعة بين الفرقاء السياسيين، وهو ما يؤكد غياب الاتفاق على قواعد محددة للعبة السياسية داخل البلدان المعنية، وعدم رسوخ مكانة الانتخابات الدورية الحرة كآلية لتحقيق التداول السلمي للسلطة.

١ - الانتخابات الرئاسية في الجزائر

جرت الانتخابات في ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٤. وقد ترشح فيها الرئيس المنتهية ولايته عبد العزيز بوتفليقة، الذي قرر خوض الانتخابات مستقلاً رغم أنه يترأس حزب جبهة التحرير الوطني، ومستهدفاً الفوز بولاية رئاسية رابعة رغم حالته الصحية الحرجة جداً. وقد نافسه خمسة مرشحين آخرين، هم: علي بن فليس رئيس حكومته الأسبق (مستقل)، وعبد العزيز بلعيد (مرشح حزب جبهة المستقبل)، ولويزة حنون (مرشحة حزب العمال)، وعلي فوزي رباعين (مرشح حزب عهد ٥٤)، وموسى تواتي (مرشح حزب الجبهة الوطنية الجزائرية)[٨].

وقد اتسمت البيئة الداخلية للانتخابات بوجود حالة من الاحتقان السياسي بين السلطة والمعارضة بسبب هيمنة الجيش والمؤسسات الأمنية وشبكات المصالح المحيطة بالرئيس على مركز السلطة والقرار، وغياب التوافق بشأن بعض قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي وغيرها. كما جرت الانتخابات في ظل تزايد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والتضخم والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن استشراء الفساد الإداري في أجهزة الدولة ومؤسساتها. أما البيئة الإقليمية التي جرت في ظلها الانتخابات فقد اتسمت بزيادة التحديات والتهديدات المفروضة على الجزائر من جراء تدهور الأوضاع في دول مجاورة مثل ليبيا ومالي وتشاد، وبخاصة

(٨) الشرق الأوسط، ٣/ ٤/ ٢٠١٤.

في ظل تمدد أنشطة جماعات التطرف والإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة في هذه الدول.

وعلى الرغم من أن هناك أحزاباً وقوى سياسية عديدة شاركت في الانتخابات، إلا أن هناك أحزاباً أخرى، إسلامية وعلمانية، قاطعتها مثل: حركة النهضة، وحركة مجتمع السلم، وجبهة العدالة والتنمية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجبهة القوى الاشتراكية، وجبهة التغيير، والاتحاد من أجل التغيير والرقي، والتجمع الوطني الجمهوري. كما ظهرت حركات احتجاجية مثل «حركة بركات»، التي شكل فئات من الشباب عمودها الفقري، راحت تحض على مقاطعة الانتخابات. وقد برر المقاطعون مسلكهم بافتقار الانتخابات إلى ضمانات النزاهة والشفافية وغياب هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية بدلاً من وزارة الداخلية، الأمر الذي يجعل نتائجها محسومة سلفاً لمصلحة بوتفليقة، ما يمكّن النظام من إعادة إنتاج نفسه، والسير بالبلاد نحو أوضاع كارثية[9].

وقد أكدت النتائج الرسمية للانتخابات فوز بوتفليقة بشكل ساحق، حيث حصل على ٨١,٥٣ بالمئة من إجمالي الأصوات الصحيحة للمشاركين في الانتخابات، والتي بلغ عددها ١٠,٤٦٨,٨٤٨ صوتاً، فيما حل علي بن فليس في المركز الثاني بحصوله على ١٢,١٨ بالمئة، وجاء بعده عبد العزيز بلعيد (رئيس حزب جبهة المستقبل) بحصوله على ٣,٣٦ بالمئة، وحصلت لويزة حنون (الأمين العام لحزب العمال) على ١,٣٧ بالمئة، وعلي فوزي رباعين (رئيس حزب عهد ٥٤) على ٠,٩٩ بالمئة، وموسى نواتي (رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية) على ٠,٥٦ بالمئة. وبلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٥٠,٧٠ بالمئة مقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية السابقة والتي بلغت ٧٤ بالمئة، وهو ما يعني أن نحو نصف الناخبين المسجلين والبالغ عددهم ٢٢,٨٨٠,٦٧٨ ناخباً لم يشاركوا في الاستحقاق الانتخابي الأخير. وقد فسر البعض هذا العزوف عن المشاركة بافتقار الانتخابات إلى الحيوية السياسية، ووجود شعور عام لدى الناخبين بأن نتائجها محسومة سلفاً، فضلاً عن ضعف الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية التي شاركت فيها ومحدودية دور منظمات المجتمع المدني. وبغض النظر عن التجاذبات بين السلطة والمعارضة بشأن نزاهة الانتخابات،

---

(٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: عادل عبد الصادق، «الجزائر.. تداعيات ترشيح بوتفليقة،» مجلة الديمقراطية، العدد ٥٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١٤)، ص ١٨٤.

وعلى الرغم من بعض السلبيات التي تخللتها، إلا أنها لم تؤثر في نزاهتها حسب تقارير منظمات عربية وأفريقية ودولية راقبت الانتخابات. كما أن المجلس الدستوري رفض جميع الطعون على نتائج الانتخابات لعدم قانونيتها. لكن غياب عمليات التزوير الخشن للانتخابات يوم الاقتراع لا ينفي حقيقة عدم حياد أجهزة الدولة ومؤسساتها من الأصل، حيث ساندت بوتفليقة بأشكال مختلفة(١٠).

وثمة عدة عوامل تفسر الفوز الساحق الذي حققه بوتفليقة رغم حالته الصحية المتدهورة، منها: دعم أجهزة الدولة ومؤسساتها له لدرجة أن وزيره الأول عبد المالك سلال استقال من منصبه ليقود الحملة الانتخابية بنفسه. وقد تم إعادة تعيين سلال في نفس المنصب بعد تولي بوتفليقة مهامه لولاية رئاسية رابعة. كما ضمت قيادة الحملة شخصيات بارزة من شاغلي المناصب المهمة في الدولة، وكان من بينهم وزراء في الحكومة، رغم أنها تشرف على الانتخابات، ويُفترض أن تكون على مسافة واحدة من جميع المرشحين(١١).

كما اتسمت الحملة الانتخابية لبوتفليقة بالزخم والفاعلية رغم غيابه عنها، حيث سانده واصطف خلفه العديد من الأحزاب السياسية المعروفة بـ «أحزاب الموالاة»، والمئات من الجمعيات والمنظمات والنقابات التي تدور في فلك السلطة. يُضاف إلى ذلك التمويل الكبير الذي حظيت به الحملة من قبل «منتدى رجال الأعمال»، وتركيز الدعاية الانتخابية على الإنجازات التي حققها بوتفليقة منذ توليه السلطة في عام ١٩٩٩، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والتي كان من أبرزها إخراج البلاد من الحالة المأسوية التي عاشتها خلال تسعينيات القرن الماضي، والمعروفة بـ «العشرية السوداء»، والتي شهدت أعمال عنف وإرهاب على نطاق واسع، ومواجهات مسلحة حادة بين الإسلاميين المتشددين وقوات الجيش والأمن وراح ضحيتها مئات الألوف من الجزائريين. كما أن تخوف كثير من الجزائريين من أن تنزلق بلادهم إلى مصير بلدان أخرى شملها الربيع العربي، مثل ليبيا وسورية واليمن، جعلهم يصوتون لمصلحة

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: بوحنية قوي، «الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد،» مركز الجزيرة للدراسات (١٣ أيار/مايو ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/05/201451385849908297.htm>، وأحمد موسى بدوي، «الجزاء الأوفى.. ومستقبل غامض: قراءة في نتائج الانتخابات الجزائرية،» المركز العربي للبحوث والدراسات (٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤)، <http://www.acrseg.org/4777>، والشرق الأوسط، ١٩/ ٤/ ٢٠١٤.

(١١) الشرق الأوسط، ٢٣/ ٣/ ٢٠١٤.

الأمن والاستقرار الذي حققه بوتفليقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضعف قوى المعارضة السياسية، وعجزها عن تقديم منافس أو منافسين أقوياء لبوتفليقة يُعد من بين العوامل الهامة التي تفسر فوزه الساحق.

ومهما يكن من أمر فإن هناك عدة ملفات شائكة يتعين على الرئيس بوتفليقة التعامل معها خلال ولايته الرابعة، منها: تعديل الدستور على أرضية من التوافق الوطني، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي ترهق كاهل قطاعات عريضة من المواطنين وبخاصة مع التدهور الحاد في أسعار النفط، ومحاربة الفساد، وتأمين الجزائر من التأثيرات السلبية المحتملة لبعض التحولات الإقليمية[١٢]. لكن المعضلة الكبرى هنا أن الرئيس بوتفليقة الذي يمتلك سلطات وصلاحيات دستورية واسعة يعاني تدهوراً حاداً في حالته الصحية، ولا يظهر إلى العلن إلا على فترات متباعدة، ما يعني أن الحسم في الملفات سالفة الذكر وغيرها هو بيد الشخصيات والمؤسسات التي تقبض على مفاصل الدولة وتدير شؤونها من الناحية العملية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه على خلفية مرض الرئيس وغيابه عن الأنظار لفترات طويلة، طالبت بعض أحزاب وحركات المعارضة المجلس الدستوري بتفعيل أحكام الدستور بشأن الإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية لعجزه عن ممارسة مهامه، وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة حسب قواعد الدستور. وفي جميع الحالات فإن السؤال المطروح هو: من سيخلف بوتفليقة في منصب الرئيس في ظل دولة تستند السلطة فيها تاريخياً إلى مزيج معقد من العلاقات والتوازنات بين الأجهزة العسكرية والأمنية والبيروقراطية؟

٢ ـ الانتخابات الرئاسية الموريتانية

جرت هذه الانتخابات في ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وتنافس على الفوز بمنصب الرئيس خمسة مرشحين هم: الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز (مرشح حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم)، وبيجل ولد هميد (مرشح حزب الوئام الديمقراطي الاجتماعي)، وإبراهيم مختار (مرشح حزب التحالف من أجل الديمقراطية والعدالة). كما ترشح مستقلاً كل من الدكتورة لالة مريم بنت مولاي إدريس، وبيرام ولد

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: بوحنية قوي، «الجزائر.. تحديات العهدة الرابعة،» مجلة الديمقراطية، العدد ٥٥ (تموز/ يوليو ٢٠١٤).

أعيدي، الناشط الحقوقي ورئيس منظمة «مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية» المناهضة للعبودية في البلاد، والتي تعمل دون ترخيص حكومي.

وقد حدث انقسام سياسي بشأن الانتخابات، حيث شارك فيها الحزب الحاكم «الاتحاد من أجل الجمهورية» وغيره من الأحزاب القريبة منه والمؤتلفة معه، فيما قاطعتها أحزاب سياسية تمثل ما يُوصف في موريتانيا بـ «المعارضة الراديكالية أو المتشددة»، وبعضها كان قد قاطع الانتخابات البلدية والتشريعية التي أُجريت في أواخر عام ٢٠١٣. وكانت القوى والأحزاب التي قاطعت الانتخابات قد شكلت قبل نحو ثلاثة أشهر من موعد الاستحقاق الانتخابي «المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة»، ليكون إطاراً جامعاً لها، وهي تشارك في حوار سياسي مع السلطة الحاكمة بغرض التوصل إلى توافق وطني بشأن شروط وضمانات نزاهة الانتخابات الرئاسية.

ومن أبرز الأحزاب المنخرطة في «المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة»: «تكتل القوى الديمقراطية»، و«التجمع الوطني للإصلاح والتنمية»، والذي هو بمثابة الذراع السياسية لتيار الإخوان المسلمين في موريتانيا، و«اتحاد قوى التقدم»، و«الاتحاد والتغيير الموريتاني»، و«المستقبل»، و«اللقاء الديمقراطي»، و«العهد الديمقراطي»، و«الحركة من أجل إعادة التأسيس». كما يضم المنتدى منظمات حقوقية وقوى مدنية مثل: «الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا»، و«الكونفدرالية الوطنية للشغيلة»، و«المنظمة الموريتانية لحقوق الإنسان»، و«المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان». كما قاطعت الانتخابات أحزاب وحركات أخرى من خارج المنتدى مثل: «حزب التحالف الشعبي التقدمي»، و«حركة تحرير الزنوج الموريتانيين»[١٣].

وقد برر مقاطعو الانتخابات موقفهم بعدم تجاوب السلطة مع مطالبهم بشأن شروط وضمانات نزاهة الانتخابات وبخاصة في ما يتعلق بإعادة هيكلة «اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات»، وإعادة تشكيل «المجلس الدستوري» المكلف بت الطعون الانتخابية، ما يعني حسب تصورهم أن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لمصلحة مرشح الحزب الحاكم. ونظراً إلى عمق أزمة الثقة بين السلطة والتكتل الرئيسي للمعارضة الذي يمثله «المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة»، فقد انهار الحوار الوطني بين الطرفين

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: سيدي ولد عبد المالك، «من هم المقاطعون للانتخابات الرئاسية الموريتانية،» أقلام حرة (٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٤)، <http://www.aqlame.com/article18902.html>.

بشكل سريع، وكان مأمولاً منه بناء توافق وطني بشأن الانتخابات. وراح كل طرف يُحمل الآخر مسؤولية هذا الفشل.

وبسبب الخلفيات العرقية والاجتماعية لبعض المرشحين المنافسين للرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز مثل بيرام ولد أعبيدي، الذي ينتمي إلى شريحة الأرقاء (العبيد) السابقين، والمعروفة محلياً بـ «الحراطين»، وهو من أبرز المناضلين الحقوقيين ضد العبودية والمطالبين بحقوق «الزنوج» في البلاد، بسبب ذلك برز خلال الحملة الانتخابية خطاب انطوى على مضامين اعتبرها كثيرون ذات طابع عنصري وعرقي، حيث إنه كثيراً ما انتقد المرشح المذكور وغيره النظام الحاكم متهمين إياه بتكريس هيمنة العرب على السلطة على حساب الكتلة السكانية التي يمثلها العبيد السابقون. ولذلك نالت قضية العبودية في موريتانيا حيزاً من النقاش العام في سياق الحملات الانتخابية[14]. ومن ناحية أخرى فقد طغى على الانتخابات السجال وتبادل الاتهامات بين الرئيس المنتهية ولايته ومؤيديه من ناحية، ومقاطعي الانتخابات من ناحية أخرى، فخطاب «الإنجازات» الذي ركز عليه الفريق الأول قابله الفريق الثاني بخطاب «الحصيلة الكارثية» للفترة الرئاسية الأولى للرئيس محمد ولد عبد العزيز.

وحسب النتائج الرسمية التي أعلنتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد فاز الرئيس المنتهية ولايته من الجولة الأولى بولاية ثانية وأخيرة حسب نصوص الدستور الموريتاني. وجاء فوزه كاسحاً، حيث حصد ٨١,٨٩ بالمئة من إجمالي الأصوات الصحيحة للذين شاركوا في الانتخابات، فيما حصل بيرام ولد أعبيدي على المركز الثاني بنسبة ٨,٦٧ بالمئة، وحصل بيجل ولد هميد على ٤,٥٠ بالمئة، وإبراهيما مختار صار على ٤,٤٤ بالمئة، ولالة بنت مولاي إدريس على ٠,٤٩ بالمئة. وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٧٦ بالمئة، حيث أدلى حوالى ٧٥٠ ألف ناخب بأصواتهم من إجمالي الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية والمقدر عددهم بحوالى ١,٣ مليون ناخب. وبعيداً من التجاذبات بين الحكم والمعارضة بشأن نزاهة الانتخابات، وعلى الرغم من بعض السلبيات والمشكلات الفنية التي تخللتها إلا أنها لم تؤثر في النتائج حسب تقارير بعض المنظمات العربية والدولية التي راقبت الانتخابات[15].

---

(١٤) الشرق الأوسط، ١١/٦/٢٠١٤ و٢٠/٦/٢٠١٤.

(١٥) الجزيرة نت (٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤)، <http://www.aljazeera.net/>.

وثمة عدة عوامل تفسر الفوز الساحق الذي حققه محمد ولد عبد العزيز، من أبرزها: ضعف المرشحين المنافسين له بسبب مقاطعة قوى وأحزاب المعارضة الرئيسية للانتخابات، ولذلك بدت الحملة الانتخابية في الأغلب الأعم باهتة، فضلاً عن تصويت نسبة يعتد بها من العسكريين لمصلحته بحكم الانتماء المؤسسي، ونجاح الحزب الحاكم وغيره من القوى والأحزاب المؤيدة للرئيس في تسويق إنجازاته خلال ولايته الأولى، وبخاصة في ما يتعلق برفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض نسبة البطالة. ولكن اللافت للنظر في نتائج الانتخابات هو حلول «بيرام ولد أعبيدي» في المركز الثاني رغم حداثة عهده بالعمل السياسي، وتبنيه خطاباً متشدداً وُصف بأنه عنصري وعرقي، الأمر الذي يطرح على السلطة ضرورة التحرك بفاعلية لمعالجة مخلفات ملف العبودية، ولا سيّما أن العبيد السابقين كانوا قد نظموا مسيرة شعبية في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ للحصول على حقوق يطالبون بها. كما قامت السلطات في تشرين الثاني/ نوفمبر باعتقال هذا المرشح المثير للجدل «بيرام ولد أعبيدي» وعدد من أعضاء حركته على خلفية إطلاق قافلة لتوعية شريحة الأرقاء السابقين بحقوقهم المسلوبة، الأمر الذي أعاد ملف العبودية إلى الواجهة مجدداً.

وعلى الرغم من أن الرئيس الفائز بولاية ثانية قد تعهد في خطاب تنصيبه بترسيخ الوحدة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية، ومحاربة الفساد، والقضاء على مخلفات الرق، والاهتمام بالفئات والشرائح الاجتماعية الهشة، إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة الأزمة السياسية الحادة التي تعيشها البلاد على خلفية القطيعة السياسية وأزمة الثقة الحادة بين السلطة وأحزاب وقوى المعارضة التي قاطعت الانتخابات، ولا سيّما أن كل ذلك يجري وسط أزمات اقتصادية واجتماعية حادة ومعقدة، وتوترات عرقية متصاعدة، وبيئة إقليمية مضطربة.

٣ - الانتخابات التشريعية والبلدية في البحرين

جرت الجولة الأولى من هذه الانتخابات في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، فيما جرت جولة الإعادة يوم ٢٩ من الشهر نفسه. وتُعد هذه الانتخابات الأولى منذ احتجاجات عام ٢٠١١ التي شهدتها البحرين في خضم موجة ثورات وانتفاضات ما يُعرف بـ «الربيع العربي». ومن حيث الإطار القانوني للانتخابات، فقد سبقها صدور عدة مراسيم ملكية بقوانين شملت تقسيم مملكة البحرين إلى أربع محافظات بدلاً

من خمس، وهي: العاصمة والمحرق والشمالية والجنوبية، وبذلك أُلغيت المحافظة الخامسة وهي الوسطى. وبناءً على ذلك صدر مرسوم آخر بتحديد المناطق والدوائر الانتخابية وحدودها واللجان الفرعية لانتخابات مجلس النواب، ومرسوم ثالث تضمن إلى جانب عناصر أخرى التيسير على الناخبين بشأن الإدلاء بأصواتهم، حيث أصبح بموجبه يحق للناخب إثبات شخصيته للجنة الفرعية عند الإدلاء بصوته بتقديم جواز سفره أو أي مستند رسمي معتمد. كما جرت الانتخابات في ظل بيئة داخلية مشوبة بالاستقطاب الطائفي والسياسي، حيث فشلت جولات الحوار الوطني في بناء توافق حقيقي بين السلطة والمعارضة بشأن القضايا الرئيسية موضع الخلاف. كما أن أعمال العنف والإرهاب والمواجهات التي تحدث من آن لآخر بين قوات الأمن ومحتجين من الشيعة أصبحت من ملامح المشهد السياسي والأمني في البحرين. يُضاف إلى ذلك حالة التوتر بين مملكة البحرين وإيران بسبب تدخل الأخيرة بأساليب مختلفة في الشؤون الداخلية للأولى.

وفي هذا السياق، فقد قاطعت خمس جمعيات سياسية معارضة الانتخابات، وهي: «الوفاق الوطني الإسلامية» التي تعبِّر عن التيار الرئيسي وسط الشيعة، و«العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، و«المنبر التقدمي الديمقراطي»، و«التجمع القومي الديمقراطي»، و«الإخاء الوطني». وبررت الجمعيات المقاطعة موقفها بعدة أسباب، منها: أن المجلس النيابي لا يمتلك سلطات تشريعية ورقابية كاملة، وأن الانتخابات لن تفرز إرادة شعبية حقيقية بسبب عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية، كما أنها تكرس الحكم المطلق، حيث لا تحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة في إطار الملكية الدستورية التي ينص عليها ميثاق العمل الوطني، وأنها سوف تقود البلاد إلى مستقبل مجهول تتعمق فيه الأزمة السياسية والدستورية.

وقد تنافس في الانتخابات ٢٦٦ مرشحاً للفوز بـ ٣٩ مقعداً من مقاعد مجلس النواب الأربعين بعد أن تم إعلان فوز أحد المرشحين بالتزكية، في حين تنافس ١٥٣ مرشحاً للفوز بـ ٢٩ مقعداً من مقاعد المجالس البلدية الثلاثين بعد إعلان فوز أحد المرشحين بالتزكية كذلك. ويُلاحظ أن الغالبية العظمى من المرشحين للانتخابات النيابية هم من المستقلين، حيث إن الجمعيات السياسية التي شاركت في الانتخابات وعددها نحو ٩ جمعيات قدمت ٢٧ مرشحاً في ١٨ دائرة انتخابية فقط من مجموع ٤٠ دائرة. وهذه الجمعيات هي: الأصالة، والمنبر الإسلامي، وتجمع الوحدة الوطنية،

والميثاق، والرابطة، والوحدة الوطنية، والصف، والوسط العربي، والوطن، والحوار الوطني. وكان من بين المرشحين للانتخابات النيابية نحو ٢٠ عضواً من أعضاء مجلس النواب السابق. كما ترشحت في هذه الانتخابات ١٧ امرأة، الغالبية العظمى منهن خضن الانتخابات كمستقلات. أما بخصوص الرقابة على الانتخابات فقد كانت بحرينية خالصة، حيث قام بهذه المهمة القضاء، بالإضافة إلى نحو ٣٥٠ مراقباً يمثلون ٨ منظمات مدنية بحرينية.

وطبقاً للنتائج الرسمية التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات، فقد تم خلال الجولة الأولى حسم نتيجة الانتخابات النيابية في ٥ دوائر فقط إضافة إلى الدائرة التي حُسمت بالتزكية، وبذلك فقد جرت انتخابات الإعادة في ٣٤ دائرة انتخابية بين المرشحين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات في كل دائرة. أما بالنسبة إلى الانتخابات البلدية فقد فاز ٨ مرشحين بالإضافة إلى المرشح الذي فاز بالتزكية، وعليه أُجريت انتخابات الإعادة في ٢١ دائرة انتخابية. وقد فسر البعض هذه الظاهرة بكثرة عدد المرشحين، الأمر الذي أدى إلى تشتت الأصوات، فضلاً عن ضعف قدرة كثير من المرشحين على صياغة برامج انتخابية بمحتوى سياسي جيد يجذب الناخبين، ناهيك بقلة عدد المرشحين من أصحاب الأوزان السياسية الثقيلة بسبب مقاطعة المعارضة للانتخابات، وضعف المشاركة في الدوائر التي تسيطر عليها المعارضة، وتردد قطاع من الناخبين في اختيار المرشح المناسب ما أدى إلى كثرة الأصوات الباطلة.

وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية خلال الجولة الأولى ٥١,٥ بالمئة من إجمالي الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، والبالغ عددهم حوالى ٣٤٩,٧١٣ ناخباً، فيما وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية إلى ٥٣,٧ بالمئة. وفي ضوء المقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات النيابية التي أُجريت في عام ٢٠١٠ بمشاركة جميع الجمعيات السياسية، والتي بلغت حوالى ٦٧,٥ بالمئة، فقد انتهى البعض إلى أن الوزن السياسي الذي يمثله مقاطعو الانتخابات لا يتجاوز الـ ١٦ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين، ما يعني أن الشعب البحريني لم يتجاوب بشكل كبير مع دعوات المقاطعة، وأن المقاطعة لم تؤثر كثيراً في معدلات المشاركة الانتخابية.

وباكتمال الجولة الثانية من الانتخابات التي تنافس خلالها ٦٨ مرشحاً على ٣٤ مقعداً نيابياً، و٤٢ مرشحاً على ٢١ مقعداً بلدياً، فقد تمكن المرشحون المستقلون من الفوز بنحو ٩٠ بالمئة من المقاعد، حيث حصلوا على ٣٦ مقعداً مقابل ٤ مقاعد فاز بها

مرشحون منتمون إلى جمعيات سياسية. وتؤكد هذه النتيجة فشل الجمعيات السياسية السُنية التي تعبر عن الإخوان المسلمين (جمعية المنبر الإسلامي)، والسلفيين (جمعية الأصالة) في تعزيز حضورها في المجلس النيابي الجديد. وبذلك أصبح هذا المجلس مختلفاً عن المجالس السابقة التي شهدتها البحرين منذ عام ٢٠٠٢ من زاوية ضآلة تمثيل الجمعيات السياسية فيه. وتتسق هذه النتيجة مع ظاهرة تراجع وزن الأحزاب الدينية في الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها بلدان عربية أخرى خلال عام ٢٠١٤.

كما كشفت النتائج عن ارتفاع نسبة التجديد في عضوية مجلس النواب، حيث وصلت إلى ٧٥ بالمئة، وذلك بفوز ٣٠ عضواً جديداً في الانتخابات مقابل ١٠ أعضاء من المجلس السابق احتفظوا بمقاعدهم من إجمالي ٢٠ نائباً سابقاً خاضوا الانتخابات. وبخصوص تمثيل المرأة في مجلس النواب، فقد فازت ثلاث سيدات ضمن دوائر انتخابية في المحافظة الشمالية التي تمثل المعقل الرئيسي للمعارضة. كما فازت ثلاث سيدات في الانتخابات البلدية. وأكدت النتائج كذلك فوز ١٧ من المرشحين الشيعة المستقلين، ما يعني ثبات نسبة تمثيل الشيعة داخل مجلس النواب رغم مقاطعة جمعية الوفاق وغيرها الانتخابات.

وبصفة عامة، فقد راحت السلطة والمعارضة تتبادلان الاتهامات بشأن نتائج الانتخابات، فالحكومة أكدت أن المشاركة تجاوزت نسبة ٥٠ بالمئة على نحو ما سبق ذكره، وأن دعاة المقاطعة فشلوا في مساعيهم رغم لجوئهم إلى الفتاوى المذهبية وترهيب الناخبين بأساليب مختلفة. وبالمقابل فقد أكدت الجمعيات التي قاطعت الانتخابات أن المشاركة لم تتجاوز نسبة ٣٠ بالمئة، وأن أغلب المشاركين هم من العسكريين والمنتسبين إلى الأجهزة الأمنية، والعاملين في الحكومة والقطاع العام وعائلاتهم، وأن الكثيرين منهم تعرضوا لضغوط وتوجيهات حكومية من أجل المشاركة.

لكن بعيداً من التجاذبات ولعبة الأرقام بين السلطة والمعارضة بشأن نتائج الانتخابات، فالأرجح أن مجلس النواب الجديد بحكم تركيبته التي يغلب عليها المستقلون سوف ينشغل أكثر بالقضايا الخدمية، ولا سيّما وأن الخبرة السياسية لكثير من النواب الجدد محدودة، وبالتالي لا يُتوقع أن يكون له دور فعّال في معالجة الأزمة السياسية التي تعانيها البحرين، وما يرتبط بها من انقسامات وتوترات طائفية وسياسية واجتماعية، ولا سيّما أن وجود المعارضة خارج الهيئات المنتخبة (المجلس النيابي والمجالس البلدية) قد يدفعها إلى الاحتكام إلى الشارع عبر تحريك الاحتجاجات

السلمية، وهو مسلك له تداعياته السياسية والأمنية. والبديل لذلك هو استئناف الحوار الوطني بين السلطة والمعارضة للتوافق بشأن معالجة القضايا الخلافية، واستكمال أجندة الإصلاح الدستوري والسياسي بشكل تدريجي وسلمي يضع حداً للأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها البحرين على خلفية استقطابات سياسية ومذهبية، ومشكلات اقتصادية واجتماعية، وتدخلات خارجية في شؤونها الداخلية، وبخاصة من قبل إيران. ولكن هذا البديل لن يتحقق من تلقاء ذاته، بل له شروط ومتطلبات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها.

٤ ـ تعثر إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في لبنان

على الرغم من أن هناك قوى وأحزاباً سياسة يُعتد بها قاطعت الانتخابات الرئاسية في كل من الجزائر وموريتانيا، والانتخابات التشريعية والبلدية في البحرين، إلا أنه في جميع الحالات تم إجراء الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها الدستورية. لكن الوضع في لبنان يختلف بشكل جذري، حيث فشلت مؤسسات الدولة والقوى والأحزاب السياسية في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في مواعيدها. فمجلس النواب اللبناني مدد لنفسه مرتين. الأولى من ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ حتى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، والثانية من ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ حتى ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، أي أن التمديد غطى ولاية كاملة للمجلس مدتها أربع سنوات. وعلى الرغم من عدم دستورية التمديد، ورفضه من قبل بعض القوى والأحزاب السياسية، إلا أن القوى والأحزاب التي أيدته قدمت عدة مسوغات لذلك منها: أن البديل لعدم التمديد للمجلس هو الوقوع في حالة من الفراغ السياسي على مستوى السلطة، وبخاصة في ظل استمرار شغور منصب الرئيس منذ أيار/ مايو ٢٠١٤.

كما أن الانقسامات السياسية الحادة بين قوى ٨ آذار وقوى ١٤ آذار حالت دون إصدار قانون جديد للانتخابات التشريعية يتم إجراؤها على أساسه، ناهيك بالظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان، حيث يعاني بدرجة كبيرة مضاعفات الكارثة السورية، ولا سيّما في ظل وجود أكثر من مليون من النازحين السوريين على أراضيه، وتورط حزب الله بشكل مباشر في الصراع الدائر في سورية، حيث يدعم النظام السوري بالمخالفة لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الدولة اللبنانية. على خلفية هذه التطورات وغيرها، يشهد لبنان أعمال عنف وإرهاب على أراضيه، ويخوض جيشه وقوات أمنه

مواجهات مسلحة مع تنظيمات التطرف والإرهاب، الأمر الذي يجعل إجراء انتخابات تشريعية مسألة صعبة. وقد أكد مؤيدو التمديد أنه عندما تنتهي الظروف الاستثنائية التي أوجبته، فسوف يقوم مجلس النواب بتقصير فترة ولايته الممددة.

أما بخصوص منصب رئيس الجمهورية فهو شاغر منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال سليمان في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٤. وقد فشل مجلس النواب حتى آذار/ مارس ٢٠١٥ للمرة العشرين في انتخاب رئيس جديد بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني المطلوب لإجراء الانتخاب والمتمثل بثلثي الأعضاء (٨٦ نائباً من أصل ١٢٨). ويرجع عدم اكتمال النصاب إلى الانقسام السياسي الحاد بين قوى ١٤ آذار التي يمثلها سعد الحريري زعيم «تيار المستقبل» (السنّة)، و«القوات اللبنانية» التي يمثلها سمير جعجع المرشح للرئاسة (الماروني)، وقوى ٨ آذار التي تستند بالأساس إلى «حزب الله» (الشيعة) و«تكتل التغيير والإصلاح» الذي يتزعمه ميشال عون مرشح هذه القوى للرئاسة. ولكل من المعسكرين ارتباطاته وعلاقاته الإقليمية والدولية التي تجد صداها بوضوح على الداخل اللبناني. وفي هذا السياق، تصر قوى ٨ آذار على عدم حضور جلسات انتخاب الرئيس إلا إذا تم الاتفاق على اسم الرئيس بشكل مسبق، وقبل جلسة التصويت، الأمر الذي يحول دون اكتمال النصاب في كل مرة. ومن المعروف أن لقوى ١٤ آذار ٥٤ نائباً في مجلس النواب، ولقوى ٨ آذار ٥٧ نائباً، وهناك ١١ نائباً يمثلون كتلة النائب وليد جنبلاط و٦ نواب مستقلين. وبما أن الدستور اللبناني ينص على حصول المرشح في دورات الاقتراع الثانية وما بعد على ٦٥ صوتاً على الأقل، فليس بمقدور أي من المعسكرين حسم مسألة انتخاب الرئيس. وعلى الرغم من انطلاق جلسات للحوار بين «حزب الله» و«تيار المستقبل» إلا أنها لم تسفر عن اتفاق بين الطرفين.

وهكذا بات لبنان يواجه مأزقاً سياسياً كبيراً على صعيد مؤسساته السياسية، فمنصب الرئيس شاغر، والرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في وقت تخوض فيه هذه القوات مواجهات حادة ضد قوى وتنظيمات التطرف والإرهاب التي تستهدف لبنان. كما أن مجلس النواب تم التمديد له بشكل غير دستوري على خلفية الظروف الاستثنائية، وهو يعاني شللاً سياسياً على صعيد ممارسة صلاحياته. وأكثر من هذا فإن الخلافات والتجاذبات بين القوى والأحزاب السياسية بسبب ملف انتخاب الرئيس بدأت تؤثر سلباً في إمكانية انتظام عمل الحكومة، وهي التي تتولى حسب الدستور مهام الرئاسة بالوكالة في حالة شغور منصب الرئيس، حيث برزت خلال الآونة الأخيرة

خلافات بشأن آلية عمل الحكومة القائمة على أساس تمرير القرارات بالتوافق مع تأجيل القضايا الخلافية، ما يتيح لأي وزير استخدام الفيتو وتعطيل عمل الحكومة. ولولا احتواء هذا الأمر لكانت الحكومة قد أصيبت بالشلل بكل ما يمثله ذلك من تداعيات شديدة الخطورة على لبنان، ولا سيَّما أن كل هذه التطورات والتفاعلات تجري في ظل أزمات داخلية اقتصادية واجتماعية وأمنية يعانيها اللبنانيون، وصراعات إقليمية متفجرة في كل من سورية والعراق تلقي بتأثيراتها على الداخل اللبناني، وقوى إقليمية ودولية تتدخل بأشكال مختلفة في الشؤون اللبنانية، بل إن بعضها يتعامل مع لبنان كساحة لتوصيل الرسائل وتصفية الحسابات. ومن هنا، فإن هناك خشية حقيقية لدى كثيرين من أن يعتاد اللبنانيون غياب الرئيس، وأن تظل مسألة حسم انتخاب الرئيس مرتهنة بقضايا وتوازنات إقليمية ودولية معقدة وممتدة. وكل ذلك وغيره يكرس حالة الفراغ المؤسسي التي تشكل خطراً على البلاد.

ثالثاً: تفاعلات العملية السياسية

تنوعت تفاعلات العملية السياسية في البلدان العربية موضع الدراسة. فهناك تفاعلات تمحورت حول مسألة الخلافة السياسية كما الحال في السعودية وعُمان والجزائر، وتفاعلات أخرى ارتبطت بخلافات وانقسامات في صفوف النخبة الحاكمة على نحو ما حدث في الصومال، أو بين القوى والأحزاب السياسية المؤثرة كما الحال في لبنان. كذلك اقترنت بعض التفاعلات السياسية بتجارب وممارسات الحوار الوطني بين النظم الحاكمة وقوى وأحزاب المعارضة على غرار ما حدث في البحرين والسودان وموريتانيا والجزائر. وبالإضافة إلى ذلك، اتسمت التفاعلات السياسية في عديد من البلدان بالتأزم في العلاقة بين السلطة الحاكمة وقوى وأحزاب المعارضة لأسباب مختلفة.

١ - مسألة الخلافة السياسية

في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ غيّب الموت العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز. وطبقاً للنظام الأساسي للحكم في السعودية، فقد تمت عملية انتقال السلطة بشكل سريع وسلس، حيث جرى في اليوم نفسه مبايعة ولي العهد الأمير سلمان ملكاً للبلاد. وقام بدوره بترتيب بيت الحكم، حيث أصدر عدة أوامر ملكية تم

بمقتضاها تعيين الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء، وتعيين الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولياً لولي العهد ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء مع احتفاظه بمنصبه وزيراً للداخلية، وهو أول من يشغل منصب ولي ولي العهد من أحفاد الملك المؤسس. كما شملت الأوامر الملكية إحداث بعض التغيرات في شاغلي المناصب السياسية الرئيسية[16].

وبعد نحو أسبوع على توليه المنصب، قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بإعادة تشكيل مجلس الوزراء في عملية وُصفت بأنها الأوسع في تاريخ المملكة، حيث دخل المجلس ١٣ وزيراً جديداً بعضهم ينتمي إلى القطاع الخاص، وبعضهم الآخر بخلفيات أكاديمية. كما تم إلغاء العديد من المجالس واللجان مثل اللجنة العليا لسياسة التعليم، ومجلس الخدمة المدنية، ومجلس التعليم العالي والجامعات، والمجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن، ومجلس الأمن الوطني وغيرها. وعوضاً من كل هذه المجالس واللجان تم تأسيس مجلسين يرتبطان تنظيمياً بمجلس الوزراء هم: مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وقد فُسر هذا التغير الكبير سواء في الأشخاص أو الأجهزة والمؤسسات بالرغبة في تطعيم مجلس الوزراء بعناصر أكثر شباباً تمتلك خبرات متنوعة، ما يسهم في رفع مستوى الأداء الحكومي، فضلاً عن تفادي الازدواجية والتضارب بين الأجهزة والمؤسسات، وتحقيق المزيد من التناغم والتنسيق في العمل والسياسات الحكومية. كما تم إحداث تغير في شاغلي بعض المناصب الرئيسية الأخرى في الدولة بما في ذلك أمراء بعض المناطق[17].

ويتولى الملك الجديد مسؤولية الحكم في ظل تحديات داخلية وخارجية تواجه المملكة. فعلى الصعيد الداخلي هناك تحدي مواصلة الإصلاحات الداخلية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وبخاصة في ما يتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المتوازنة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، والارتقاء بالخدمات العامة، ومكافحة الفساد، وتحصين الجبهة الداخلية ضد مخاطر التطرف والإرهاب[18]. أما التحديات الخارجية، الإقليمية والدولية، فأبرزها انهيار الأوضاع في اليمن وبخاصة

(١٦) الشرق الأوسط، ٢٣/ ١/ ٢٠١٥.

(١٧) الشرق الأوسط، ٣٠/ ١/ ٢٠١٥.

(١٨) انظر ملخصاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بهذا الخصوص في: الخليج، ١١/ ٣/ ٢٠١٥.

بعد انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية وانزلاق البلاد إلى حالة من الفوضى في ظل فراغ دستوري وسياسي وشلل مؤسسي، والحرب الدائرة في العراق وسورية ضد تنظيم «داعش»، وتدهور الأوضاع في بلدان عربية أخرى مثل ليبيا ولبنان. كما أن هناك التحدي الذي تمثله إيران سواء لجهة التعقيدات وحالة الغموض المرتبطة ببرنامجها النووي والمفاوضات الجارية حوله، أو لجهة نزعتها نحو الهيمنة وتدخلاتها في الشؤون الداخلية لعديد من البلدان العربية بما فيها العراق واليمن والبحرين، وهناك كذلك التحدي المتمثل بطبيعة الدور الأمريكي في المنطقة في الوقت الراهن، ونمط علاقة واشنطن بحلفائها في مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة في ظل تردد إدارة الرئيس أوباما وسوء حساباتها ومهادنتها طهران، إضافة إلى التدهور الكبير في أسعار النفط، وما يتركه ذلك من تأثيرات سلبية في اقتصادات الدول المصدرة له ومنها السعودية[19].

وفي سلطنة عُمان، أثار مرض السلطان قابوس بن سعيد الكثير من الهواجس والتساؤلات بشأن الخلافة السياسية في السلطنة التي لم يَعرف شعبها حاكماً سواه منذ عام ١٩٧٠. وما يضفي على الأمر أهمية خاصة أنه ليس للسلطان قابوس أبناء، وليس له إخوة ذكور، كما أنه لم يُسَمِّ ولياً للعهد أسوة بالأُسَر الحاكمة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، ناهيك بأن نموذج الحكم في السلطنة يقوم على أساس شخصنة السلطة المرتكزة على حالة من التماهي بين الدولة وشخص السلطان قابوس. ومن هنا فقد أصبح ملف خلافته موضع تساؤل، ولا سيّما بعد سفره منذ عدة أشهر إلى ألمانيا للعلاج وبقائه فيها حتى آذار/ مارس ٢٠١٥.

وفي هذا السياق، فقد حرص بعض المسؤولين العمانيين على طمأنة الداخل والخارج بشأن ملف الخلافة السياسية، فأكد يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في حوار معه نشرته جريدة الشرق الأوسط اللندنية في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ على أنه لن يحدث فراغ في السلطة في حالة شغور منصب السلطان، حيث إن النظام الأساسي للدولة الذي أُقِر في عام ١٩٩٦ وتعديلاته ينظم هذه المسألة. ففي حالة شغور منصب السلطان يقوم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة أيام بتحديد من تنتقل

---

(١٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: منصور المرزوقي، «انتقال السلطة في البيت السعودي،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/2015125113 951906273.htm>، وعبد العزيز بن صقر، «الملك سلمان.. قيادة في مواجهة التحديات،» الشرق الأوسط، ٢٦/ ١/ ٢٠١٥.

إليه ولاية الحكم من أفراد الأسرة، وإذا لم يتفق مجلس العائلة على اختيار سلطان للبلاد يقوم مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الشورى والدولة ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت من أشار به السلطان في وصيته أو رسالته إلى مجلس العائلة. ووفق هذه الآلية فإن مجلس العائلة هو من يحدد خليفة السلطان، ولا يتم الاحتكام إلى وصية السلطان في هذا الشأن إلا في حالة عدم اتفاق الأسرة الحاكمة على اختيار محدد.

ورغم وضوح هذه الآلية المؤسسية للخلافة السياسية إلا أنها لم تُختبر من قبل. كما أن هناك بعض الشكوك حول وجود شخصية داخل العائلة تمتلك نوعاً من الكاريزما يجعلها مؤهلة لإدارة ملف الخلافة دون بروز خلافات عائلية. ولكن أياً كان الشخص الذي سيخلف السلطان قابوس في المنصب فإنه سيواجه تحديات كبرى في ظل وجود مشكلات اقتصادية واجتماعية متنامية، وبخاصة مع تواضع إنتاج عُمان من النفط مقارنة بدول خليجية أخرى، وحدوث تراجع كبير في أسعاره، ناهيك بأن خبرة احتجاجات عام ٢٠١١ التي شهدتها السلطنة أكدت بوضوح وجود الاستعداد لدى قطاعات من العمانيين للخروج إلى الشارع ورفع راية الرفض والاحتجاج مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. ونظراً إلى غلبة عنصر الشباب على التركيبة السكانية للسلطنة في الوقت الراهن، فإن الأجيال الجديدة سوف تكون على الأرجح أقل استعداداً لمنح خليفة قابوس الدرجة نفسها من الأبوية السلطوية التي منحها آباؤهم له[٢٠].

وفي الجزائر، أصبحت مسألة الخلافة السياسية مطروحة بشدة بسبب مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الأمر الذي جعله غائباً عن الحياة العامة، حيث لا يُعقد مجلس الوزراء بشكل منتظم، ولا يظهر في العلن إلا على فترات متباعدة للرد على الشائعات بشأن عجزه عن إدارة شؤون البلاد. ومهما يكن من أمر، فإن المرض العضال للرئيس يجعله يعتمد على عناصر الدائرة الضيقة المحيطة به في تسيير شؤون البلاد، وهي تضم قيادة أركان الجيش، وقيادة دائرة الاستعلام والأمن (الاستخبارات العسكرية)، وقيادات من بيروقراطية الدولة. ومن المعروف أن العلاقة بين أطراف ما يمثل النخبة المركزية المحيطة بالرئيس ليست متناغمة على الدوام، ما يفسح في المجال

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Marc Valeri, «Simmering Unrest and Succession Challenges in Oman,» Carnegie Endowment for International Peace (January 2015), pp. 24-25, <http://carnegieendowment.org/files/omani_spring.pdf>.

لتعدد مراكز القرار، وبخاصة في ظل غياب الرئيس لفترات طويلة للعلاج أو النقاهة سواء داخل الجزائر أو خارجها. وإزاء هذا الوضع المُعقد، تطالب المعارضة بتنحي الرئيس بسبب عجزه على القيام بمهامه الدستورية، فيما تردّ أحزاب الموالاة التي يقودها «حزب جبهة التحرير الوطني» بأن الرئيس هو من يدير شؤون البلاد، ومن يريد خلافته عليه خوض الانتخابات الرئاسية القادمة في عام ٢٠١٩. وعلى خلفية كل ذلك، فإن قضية خلافة بوتفليقة سوف تظل حاضرة في قلب المشهد السياسي الجزائري.

٢ - الخلافات في صفوف النخبة الحاكمة

تمحورت التفاعلات السياسية في الصومال حول قضايا عديدة كان من أبرزها الصراع في قمة هرم السلطة بين الرئيس حسن شيخ محمود المنتخب في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ ورئيس وزرائه عبد الولي شيخ أحمد محمد المعيَّن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، الأمر الذي عكس حالة من التصدع في صفوف النخبة الحاكمة. وكان رئيس الوزراء الصومالي عبد الولي شيخ أحمد قد شغل هذا المنصب على خلفية خلاف حاد بين الرئيس ورئيس الوزراء الأسبق عبدي فرح شيردون، انتهى بإقالة الأخير من منصبه على أثر حجب الثقة عنه من قبل مجلس النواب. وقد تعهد رئيس الوزراء الجديد باستعادة الأمن، ومحاربة الجماعات الإرهابية وأعمال القرصنة البحرية، ومكافحة الفساد، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ومع مرور الوقت وبطء الإنجازات على الأرض بدأت وتيرة الخلاف بين الرئيس ورئيس وزرائه تتصاعد، وبخاصة بعد قيام الأخير باتخاذ قرارات مهمة شملت إجراء تعديل وزاري دون العودة إلى الرئيس بهذا الشأن. وكما انتهى الخلاف بين الرئيس ورئيس الوزراء السابق داخل البرلمان، فقد انتهى خلافه مع رئيس وزرائه الجديد داخل البرلمان أيضاً، إذ أقدم، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، مجلس النواب بالأغلبية على حجب الثقة عن رئيس الوزراء، ما ترتب عليه تنحي الرجل بعد نحو عام قضاه في هذا المنصب. وعلى أثر ذلك، عين الرئيس حسن شيخ محمود عمر عبد الرشيد علي شارماركي رئيساً جديداً للحكومة، وهو خبير اقتصادي سبق وأن تولى رئاسة الحكومة في الصومال خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وبسبب الخلافات بين الكتل السياسية تراجع شارماركي عن تشكيلين وزاريين قدمهما للبرلمان. ولم تحصل حكومته على ثقة البرلمان إلا في تشكيلها الثالث في ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٥، حيث صوَّت لمصلحتها

١٩١ نائباً من إجمالي ٢١٣ حضروا الجلسة، ورفضها ٢٢ نائباً. وقد خلت الحكومة من وزراء الحكومة السابقة، وكذلك من الوزراء المعروفين بقربهم من الرئيس، والذين كان وجودهم في التشكيلين السابقين أحد عوامل التوتر والخلاف[٢١].

ورغم أن حسم الخلافات السياسية داخل المؤسسات بالاحتكام إلى القواعد الدستورية والقانونية بدلاً من حسمها في الشارع بالاحتكام إلى الحشد والقوة هو أمر إيجابي ومحمود، إلا أن الخلافات في صفوف النخبة الحاكمة في الصومال، وحالة عدم الاستقرار الوزاري تؤثران بالسلب في المحاولات والجهود الرامية إلى استعادة السلام، والتحرك بفاعلية على طريق إعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية التي تعاني التمزق والفشل والفوضى بسبب الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية[٢٢].

وفي لبنان، لم تؤدِّ الانقسامات بين الفرقاء السياسيين إلى تعطيل عملية انتخاب رئيس للجمهورية فحسب، بل سبق وأن أدت إلى تعطيل عملية تشكيل الحكومة قرابة عشرة أشهر. ففي نيسان/ أبريل ٢٠١٣ كلف رئيس الجمهورية (السابق) العماد ميشال سليمان تمام سلام بتشكيل الحكومة، ولم يتم الإعلان عن هذه الحكومة إلا في شباط/ فبراير ٢٠١٤. وقد جاءت هذه الحكومة التي عُرفت بـ «التوافقية» و«حكومة المصلحة الوطنية»، مكونة من ٢٤ وزيراً موزعين بين قوى ٨ آذار (٨ وزراء)، وقوى ١٤ آذار (٨ وزراء)، والوسطيين (٨ وزراء)، وهي بذلك جمعت بين قطبَي الرحى في السياسة اللبنانية، والمتمثلَين بحزب الله وحلفائه من ناحية، وتيار المستقبل وحلفائه من ناحية أخرى[٢٣]. وكما سبق القول فإن الحكومة كانت مهددة بالتعطل والشلل بسبب الخلافات بين الفرقاء السياسيين بشأن آلية عملها.

٣ - تجارب الحوار الوطني

شهدت عدة بلدان عربية مثل البحرين والسودان والجزائر تجارب وممارسات للحوار الوطني خلال عام ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥.

---

(٢١) الخليج، ١٠/٢/٢٠١٥.

(٢٢) الشرق الأوسط، ٧/ ١٢/ ٢٠١٤، و١٩/ ١٢/ ٢٠١٤.

(٢٣) انظر: شفيق شقير، «الرئاسة الأولى والحكومة اللبنانية: ربط النزاع بانتظار تفاهم لبناني جديد،» الجزيرة نت (٨ أيار/ مايو ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/05/201458111932953356.htm>.

ففي البحرين، قاد ولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حوار التوافق الوطني في جولته الثالثة. وقد أفضى الحوار إلى نوع من الاتفاق حول عدد من القضايا المهمة، تضمنها تقرير رفعه ولي العهد إلى ملك البحرين في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤. وقد شملت هذه القضايا إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تكون أكثر توازناً، وتعزيز استقلالية اللجنة العليا للانتخابات، ووضع ضمانات لعدم تعطيل العملية التشريعية من حيث الإرادة التشريعية أو الفترة الزمنية، وتعزيز استقلال السلطة القضائية والاستعانة بخبرات دولية من أجل تطويرها، فضلاً عن بعض المسائل ذات الصلة بالملف الأمني. وقد تم بالفعل تطبيق بعض التوصيات سالفة الذكر من خلال مراسيم ملكية[٢٤].

ولكن رغم حالة التوافق التي انتهى إليها الحوار الوطني بشأن القضايا العالقة إلا أن ذلك لم يضع حداً للأزمة السياسية في البلاد، والتي تجلّت في جانب منها في مقاطعة جمعيات المعارضة السياسية للانتخابات النيابية والبلدية على نحو ما سبق ذكره.

في السودان، وعلى خلفية الصراعات الاجتماعية الممتدة التي تشهدها البلاد، وسلسلة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتزامنة التي تثقل كاهل المواطنين السودانيين، وحالة الاحتقان السياسي بين النظام الحاكم وقوى المعارضة وأحزابها، وواقع العزلة الدولية الخانقة التي يعانيها السودان، طرح الرئيس البشير في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ مبادرة للحوار الوطني الشامل، عُرفت إعلامياً بـ «وثيقة الإصلاح الشامل». ودعا الرئيس في مبادرته جميع الأطراف السودانية للمشاركة في الحوار بما في ذلك الحركات المسلحة شرط تخليها عن العنف. والهدف من المبادرة حسب تصوره هو وقف الحرب، وتحقيق السلام، وإيجاد حلول للمشكلات القائمة، والتوافق على سبل لتحقيق النهضة في السودان، وتعزيز الهوية الوطنية.

وعلى الرغم من الطابع الإيجابي للدعوة التي أطلقها الرئيس البشير للحوار الوطني، إلا أنه حدث انقسام بشأنها بين الأحزاب السياسية. فهناك أحزاب أيدتها، كالأحزاب التي تشارك في الحكومة مع حزب المؤتمر الوطني، وبعض أحزاب المعارضة الرئيسية مثل حزب الأمة القومي بزعامة الصادق المهدي، وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي؛ وهناك أحزاب أخرى رفضت الحوار مثل الشيوعي السوداني والبعث العربي الاشتراكي والمؤتمر السوداني. وطرحت هذه الأحزاب عدة

---

(٢٤) الشرق الأوسط، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤.

شروط للمشاركة، منها: وقف الحرب في مناطق العمليات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإطلاق الحريات العامة، وتشكيل حكومة انتقالية تتولى تنفيذ مخرجات الحوار، وتشرف على إعداد دستور دائم وإجراء انتخابات نزيهة. كما رفضت الحركات المسلحة في كل من دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق الحوار كونها تؤمن بأن نهج العمل المسلح هو السبيل الوحيد لإسقاط النظام أو على الأقل إجباره على تحقيق العدالة في توزيع الثروة والسلطة بين مختلف مناطق السودان[٢٥].

وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على إطلاق الحوار الوطني، إلا أنه تعثر ولم يسفر عن نتائج ملموسة، حيث تجاهل النظام جل المطالب التي طرحتها بعض الأحزاب للانخراط في الحوار، والتي تمت الإشارة إليها سلفاً. كما أن ممارسات السلطة أسهمت في خلق بيئة سياسية غير مواتية للحوار، حيث نفذت اعتقالات ضد معارضين ونشطاء سياسيين من بينهم الصادق المهدي الذي اعتُقل في أيار/ مايو ٢٠١٤ على خلفية انتقادات وجهها لقوات الدعم السريع التابعة لجهاز الأمن والاستخبارات، واتهامه إياها بارتكاب فظائع في بعض المناطق التي دخلتها في دارفور وشمال وجنوب كردفان. ورغم أنه تم الإفراج عن المهدي بعد ذلك، إلا أن الاعتقال أحدث أثره، فانسحب حزب الأمة القومي من الحوار، وتعمقت أزمة الثقة بين السلطة وأحزاب المعارضة الرئيسية. كما قامت السلطة بتعديل الدستور على النحو الذي يعزز سلطة رئيس الدولة وقوات الأمن الوطني، والتضيق على حريات الرأي والتعبير بأشكال مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن «حزب المؤتمر الوطني» الحاكم جدد خلال مؤتمره العام الرابع الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ انتخاب الرئيس البشير رئيساً له، واعتمده مرشحاً للحزب في الانتخابات الرئاسية المحددة في نيسان/ أبريل ٢٠١٤[٢٦].

وعلى خلفية ذلك، ورغم استمرار مشاركة حوالى ٨٠ حزباً سياسياً في الحوار الوطني، إلا أن ذلك لا يعني الكثير من منظور بلورة توافق وطني يخرج السودان من

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: الشرق الأوسط، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤، والطيب زين العابدين، «مستقبل الحوار الوطني في السودان،» مركز الجزيرة للدراسات (١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/20148189591312203.htm>.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: الشرق الأوسط، ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٤، وياسر محجوب الحسن، «السودان.. أزمات عاصفة وحلول ترقيعية،» الجزيرة نت (٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤)، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/9/3/>.

أزماته الحادة والمتزامنة، حيث تغيب عن هذا الحوار بعض أحزاب المعارضة الرئيسية والحركات المسلحة، باستثناء حزب «المؤتمر الشعبي» الذي يتزعمه حسن الترابي، و«الحزب الاتحادي الديمقراطي» المشارك في الحكومة، والذي يتزعمه محمد عثمان الميرغني[٢٧]. ورغم أن الرئيس البشير وغيره من أركان نظامه دعوا في شباط/ فبراير ٢٠١٥ القوى الرافضة للحوار الوطني مجدداً للانخراط فيه دون قيد أو شرط، إلا أن الخلافات بين الطرفين بشأن عدد من القضايا في مقدمتها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة حالت دون ذلك، فقاطعت بعض قوى وأحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات على نحو ما سيأتي ذكره. ومن هنا فإن أي حوار لا تشارك فيه هذه القوى والأحزاب أو معظمها فسوف تكون مخرجاته محدودة الأهمية بشأن وضع نهاية للأزمات التي تعصف بالسودان[٢٨].

ولا يمكن تناول التفاعلات السياسية في السودان خلال عام ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥ من دون التوقف أمام التقارب الذي حدث بين الرئيس البشير وحسن الترابي الأمين العام لحزب «المؤتمر الشعبي» المعارض، وذلك بعد قطيعة بين الرجلين استمرت نحو ١٥ عاماً تم فيها اعتقال الترابي أكثر من مرة، والذي أدى إلى مشاركة الحزب في الحوار. وأثار هذا التقارب الكثير من التساؤلات وبعض الهواجس بشأن دوافعه وغاياته، ولا سيَّما أن هناك من يرى أن الضربات التي تلقتها جماعة الإخوان المسلمين في غير قطر عربي تمثل عاملاً رئيسياً في دفع الترابي إلى التقارب مع نظام البشير. وبالمقابل فإن النظام يرغب في تأمين مشاركة معقولة من قبل بعض الأحزاب الرئيسية في الانتخابات القادمة على النحو الذي يضفي عليها نوعاً من الشرعية.

وفي الجزائر، لم تسفر المشاورات بشأن التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس بوتفليقة عن نتائج ملموسة بسبب مقاطعة المعارضة الرئيسية لهذه المشاورات على نحو ما سبق ذكره. وكمحاولة لإطلاق حوار وطني يسهم في بلورة رؤية سياسية تعالج الأزمة السياسية في البلاد وترسم ملامح لمستقبل الجزائر، بادر حزب «جبهة القوى الاشتراكية» خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٤ بإطلاق مبادرة للحوار، حيث دعا الأحزاب والقوى السياسية للمشاركة في حوار للتوافق الوطني ينطلق من أرضية القبول بالنظام القائم، وتحقيق التغيير في إطاره وبالتوافق معه. وبلغة أخرى فإن هذه

(٢٧) الشرق الأوسط، ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٤.
(٢٨) الخليج، ٦/ ٢/ ٢٠١٥، و٨/ ٢/ ٢٠١٥.

المبادرة لا تشترط تنحّي الرئيس بدعوى عجزه عن القيام بصلاحياته مثلما تطالب القوى والأحزاب المنضوية ضمن تكتل «تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي». وقد تباينت مواقف القوى والأحزاب السياسية الجزائرية بشأن هذه المبادرة، ما يجعل فرص نجاحها محدودة، فهناك من يقبل بها باعتبارها تمثل طرحاً واقعياً، وهناك من يرفضها بحجة أنها بمثابة طوق نجاة لنظام مأزوم(٢٩).

وفي موريتانيا، دعا الرئيس محمد ولد عبد العزيز في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ إلى إطلاق حوار وطني شامل مع المعارضة، سواء تلك التي شاركت في الانتخابات الأخيرة أو التي قاطعتها، وذلك للتوافق على عدد من الملفات التي تطرحها المعارضة، والتي شكلت - وتشكل - مصادر للتأزيم بين الطرفين، والمتمثلة بـ: ملف الولاية الرئاسية الثالثة، ورفع سن الترشح للرئاسة؛ دور الجيش في الحياة السياسية؛ إجراء انتخابات نيابية وبلدية مبكرة، تأجيل انتخابات مجلس الشيوخ التي كان من المقرر إجراؤها في آذار/ مارس ٢٠١٥، وتشكيل لجنة انتخابية مستقلة ومحايدة تشرف على الانتخابات. ولم يكتفِ النظام بالدعوة إلى الحوار فقط، بل أعلن عن قبوله إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، واستعداده لتعديل الدستور لرفع سن الترشح للرئاسة، حتى يتسنى لقادة المعارضة - الذين سيكونون قد تجاوزوا السن القانونية - الترشح مع نهاية الولاية الرئاسية الحالية المشاركة فيها. كما استبق الرئيس الموريتاني الحوار بتعديل وزاري أزاح بموجبه بعض «وزراء التأزيم» بين السلطة والمعارضة، وأمر بوقف الحملات الإعلامية ضد المعارضة، وعيّن مولاي ولد محمد الأغظف وزيراً وأميناً عاماً لرئاسة الجمهورية، وعهد إليه بملف الحوار مع المعارضة، وهو معروف بصلاته الطيبة مع بعض قادتها.

وبغض النظر عن حسابات الرئيس الموريتاني من وراء الدعوة للحوار، فإن هناك من يرى أن رغبة الرئيس في ولاية رئاسية ثالثة، وما يتطلبه ذلك من تعديل للدستور، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتوترات العرقية التي تشهدها البلاد ليست بعيدة من هذه الحسابات. كما أن الدعوة للحوار سوف تكشف المعارضة أمام الرأي العام في حال تمسكت بعض أطيافها برفض المشاركة(٣٠). وعلى الرغم من أن الدعوة قد أربكت أحزاب المعارضة وقواها، وأثارت لديها بعض الشكوك في نيات النظام، ولا سيّما أنه

---

(٢٩) الشرق الأوسط، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤؛ ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٤، و١٧/ ٢/ ٢٠١٥.

(٣٠) الخليج، ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٤، و٥/ ٢/ ٢٠١٥.

يدعو إلى الحوار وهو في وضع مريح نسبياً وليس في حالة أزمة أو تحت ضغط، ومع ذلك فإنها حسمت أمرها ووافقت الغالبية العظمى منها على المشاركة، بل وشكلت لجنة برئاسة أحد أقطاب اليسار وهو محمد ولد مولود لصياغة بنود الحوار مع النظام، وتحديد الضمانات المطلوبة لإنجاحه، والتي يتوجب تطبيق بعضها قبل الانخراط فيه.

ما من شك في أن شعور المعارضة بضعف قدرتها على التأثير السياسي بحكم عجزها عن تحريك الشارع بشكل مؤثر، ووجودها خارج المؤسسات المنتخبة، وضعف قدرتها على تجديد خطابها السياسي والتنسيق الفعال فيما بينها، كل ذلك دفعها إلى قبول الحوار مع النظام، مع تأكيدها أن أي تعديل للدستور يجب ألّا يتضمن تمديد فترة الرئاسة لولاية ثالثة[31].

وفي ضوء خبرة الحوارات السابقة بين السلطة والمعارضة، والإرث الثقيل للمواجهات السياسية والإعلامية بين الطرفين، فالمرجح أن أي حوار جديد بينهما لن يكون سهلاً بسبب عمق أزمة عدم الثقة، ووجود حالة من التوجس والارتياب لدى قطاعات من المعارضة في نيات النظام، ولا سيّما أنه يدعو إلى الحوار وهو في لحظة قوة وليس لحظة ضعف أو حصار.

٤ ـ تأزم العلاقة بين السلطة الحاكمة وقوى وأحزاب المعارضة

شهدت الفترة التي يغطيها هذا الفصل حالة من التأزم في العلاقة بين السلطة الحاكمة والقوى والأحزاب المعارضة في عدة بلدان عربية، ما أثر بالسلب في التطور السياسي الداخلي في هذه البلدان.

ففي السودان، وعلى خلفية تعثر الحوار الوطني على نحو ما سبق ذكره، فقد حدثت ثلاثة تطورات سياسية هامة:

أولها، تصاعد حدة الأزمة بين النظام وبعض قوى المعارضة وأحزابها الرئيسية. ففي آب/ أغسطس ٢٠١٤ تم توقيع ما عُرف بـ «إعلان باريس» بين الصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي وممثلي الجبهة الثورية التي تضم الحركات المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، والمؤلفة من: الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال؛ حركة

(٣١) انظر: المختار السالم، «موريتانيا تبحث عن لغز الحوار،» جريدة، ١٩/ ٢/ ٢٠١٥؛ الخليج، ٦/ ٢/ ٢٠١٥؛ ٨/ ٢/ ٢٠١٥؛ ١٣ ـ ١٤/ ٢/ ٢٠١٥، و١٩/ ٢/ ٢٠١٥.

العدل والمساواة جناح جبريل إبراهيم؛ حركة تحرير السودان جناح منى أركو مناوي؛ وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور. ومن أهم بنود إعلان باريس هي الحفاظ على وحدة السودان، وتحقيق العدالة والمواطنة المتساوية. وتعهدت الجبهة الثورية بوقف الأعمال العدائية من طرف واحد لمدة شهرين قابلين للتمديد باعتبار أن ذلك مدخل مهم لحوار وطني يفضي إلى تحقيق السلام وضمان الحريات والتوافق على ترتيبات لحكم انتقالي. وقد رفضت السلطة «إعلان باريس» وأكدت التزامها بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ متجاهلة مطالب المعارضة الداعية إلى تأجيل الانتخابات حتى يتم الاتفاق على القضايا الوطنية. وهو الأمر الذي دفع القوى والأحزاب المعارضة إلى شن حملة من أجل مقاطعة الانتخابات.

وكانت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا قد شهدت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ توقيع إعلان جديد سُمي «نداء السودان»، والذي وقعه كل من الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، وفاروق أبو عيسى رئيس تحالف قوى الإجماع الوطني الذي يضم عدة أحزاب سياسية، ومنى أركو مناوي ممثلاً للجبهة الثورية، وأمين مكي مدني رئيس كونفدرالية منظمات المجتمع المدني. وبذلك أصبح هذا الإعلان يجمع للمرة الأولى أحزاباً سياسية ومنظمات مجتمع مدني تعمل بأساليب سلمية مع حركات مسلحة. وأكد الإعلان ضرورة وقف الحرب، وتحقيق السلام، وتفكيك دولة الحزب الواحد، وتحقيق التحول الديمقراطي اعتماداً على انتفاضة شعبية يتم تعبئتها من خلال وسائل الاتصال الجماهيري. وقد أدان النظام إعلان «نداء السودان» بشدة متهماً الأحزاب والحركات التي وقعته بالخيانة، حيث ترغب في إلغاء الشريعة الإسلامية، وتفكيك القوات المسلحة وأجهزة الدولة السودانية. وأكثر من هذا فقد قام باعتقال القياديين أبو عيسى ومدني فَور عودتهما إلى السودان[٣٢].

وثانيها، تَعثُّر المفاوضات التي تجرى برعاية الاتحاد الأفريقي، والتي يقودها رئيس جنوب أفريقيا الأسبق ثابو ميكي، بين النظام وكل من الحركة الشعبية - قطاع الشمال التي تخوض حرباً في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان منذ حزيران/ يونيو ٢٠١١، وحركتي «العدل والمساواة - جناح جبريل إبراهيم» و«تحرير السودان» المتمردتين في دارفور. وهو الأمر الذي دفع هذه الحركات إلى توقيع إعلان «نداء السودان» المشار إليه

(٣٢) الخليج، ٥/ ١٢/ ٢٠١٤.

سلفاً. وكان السبب في تعثر المفاوضات هو تمسك الحركات المسلحة بمبدأ المسار التفاوضي الواحد الذي يجمعها مع قوى المعارضة المدنية. وفي المقابل تمسك النظام بمبدأ التفاوض مع كل من الحركات المسلحة في المنطقتين على حدة، بحيث يتم الوصول إلى تسويات قبل الشروع في قضايا الحوار الوطني العام. ونتيجة لهذا التعثر التفاوضي فقد أصبح الاستمرار في المواجهة المسلحة هو الخيار المطروح سواء في دارفور أو منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان على الأقل إلى حين بروز مستجدات تعزز فرص التفاوض والحوار من جديد.

وعقب قرار المحكمة الجنائية الدولية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ بتعليق ملف دارفور وإعادته إلى مجلس الأمن بسبب فشلها في أداء مهمتها، صعّد الرئيس البشير هجومه على الحركات المسلحة مؤكداً أنه سيتم القضاء على التمرد خلال عام ٢٠١٥. ودعا من لا يريد التفاوض حسب اتفاقية الدوحة بشأن دارفور، واتفاقية نيفاشا بشأن منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان إلى المنازلة في الميدان، الأمر الذي يرسم بعض ملامح المستقبل المنظور في السودان، حيث باتت الأوضاع مرشحة لمزيد من التصعيد بين السلطة والمعارضة بشقيها السلمي والمسلح[٣٣].

وثالثها، نظراً إلى رفض النظام التجاوب مع مطالب المعارضة الرئيسية بشأن تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فقد أصبح الاستحقاق الانتخابي قضية مركزية للتأزم بين السلطة والمعارضة التي سبق وأن وقعت «إعلان باريس» و«نداء السودان»، حيث أطلقت الأخيرة حملة لمقاطعة الانتخابات تحت شعارٍ مستوحى من ثورات وانتفاضات «الربيع العربي» وهو «ارحل». كما قررت إطلاق حملات بجمع توقيعات لرحيل النظام، فضلاً عن إجراء انتخابات موازية، يتم التصويت فيها على بطاقة «أنا مقاطع» في مقارّ الأحزاب ومكاتبها. وقد هاجم النظام بشدة الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات وإجراء انتخابات موازية معتبراً إياها مشروعاً للفوضى، وهدد القائمين عليها بالتعامل الحازم معهم باعتبارهم ينتهكون قواعد الدستور والقانون[٣٤]. وفي هذا السياق، كرر الرئيس البشير انتقاده للغرب متهماً إياه بالتآمر ودعم حركات التمرد من أجل «إسقاط الحكم الإسلامي، وإقامة نظام حكم علماني ينفذ الأجندة الغربية الرامية للقضاء على الإسلام»[٣٥].

---

(٣٣) الخليج، ١٦/ ١١/ ٢٠١٤، والشرق الأوسط، ١٤/ ١٢/ ٢٠١٤، و٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤.
(٣٤) الخليج، ١ ـ ٢/ ٢/ ٢٠١٥ و٦/ ٢/ ٢٠١٥، والشرق الأوسط، ٥/ ٢/ ٢٠١٥.
(٣٥) الشرق الأوسط، ١٧/ ٢/ ٢٠١٥.

وفي البحرين، استمرت التجاذبات بين السلطة وبعض جمعيات المعارضة السياسية وبخاصة «جمعية الوفاق الوطني» كبرى جمعيات المعارضة السياسية. ففي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ أصدر القضاء البحريني حكماً بوقف نشاطات «جمعية الوفاق» لثلاثة أشهر بسبب مخالفتها لقانون الجمعيات السياسية بشأن تنظيم مؤتمرها العام لانتخاب قيادات الجمعية، وألزمها الحكم بإزالة أسباب المخالفة حتى يمكنها العودة لممارسة أنشطتها، وهذا ما فعلته فيما بعد.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، أوقفت السلطات البحرينية الشيخ علي سلمان أمين عام «جمعية الوفاق» وأحالته على النيابة العامة للتحقيق معه بعدة قضايا منها: الترويج لتغيير نظام الحكم في الدولة بالقوة، وإهانة وزارة الداخلية علانية، والتحريض على عدم احترام القوانين، والحض على كراهية طائفة من الناس. وكان الشيخ علي سلمان قد ذكر في أحد خطاباته أن هناك جهات عرضت على الوفاق تزويدها بالأسلحة من أجل عسكرة الحراك السلمي، إلا أن الجمعية رفضت تلك العروض، مؤكداً التزامها بالنهج السلمي[٣٦]. وقد تم فيما بعد إحالة الشيخ علي سلمان على المحكمة الجنائية الكبرى لمحاكمته. ويشكل هذا التطور نقلة لها دلالتها في العلاقة بين السلطة الحاكمة و«جمعية الوفاق». لكن الشيء المُلاحظ هنا هو أن ردود الفعل الداخلية والخارجية على توقيف أمين عام «جمعية الوفاق» وإحالته للمحاكمة جاءت أقل من المتوقع، ما يشير في جانب منه إلى انحسار زخم المعارضة السياسية في البحرين، وتفهّم الأطراف الدولية المؤثرة أن العملية تمت في إطار قانوني[٣٧].

ولكن بغض النظر عن هذه التطورات والتفاعلات تبقى الأزمة السياسية قائمة، ولا سيَّما في ظل ارتباطها بتوازنات وارتباطات خارجية، إقليمية ودولية، لكل من السلطة والمعارضة. فدول مجلس التعاون الخليجي ودول غربية تدعم السلطة، وفي المقابل لا تخفي إيران وقوى شيعية تدور في فلكها مثل حزب الله اللبناني دعمها لـ «جمعية الوفاق»، بل وتتدخل طهران بأساليب مختلفة في الشؤون الداخلية للبحرين[٣٨].

---

(٣٦) انظر: عباس المرشد «سياسات الضبط السياسي ومنازعة الشرعية: حالة جمعية الوفاق البحرينية،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://studies.aljazeera.net/issues/2015/01/2015 12711141760353.htm>.

(٣٧) الشرق الأوسط، ٧/ ١/ ٢٠١٥.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: أشرف محمد كشك، «تفاعلات الطائفة والدولة والإقليم: نموذج البحرين،» مجلة الديمقراطية، العدد ٥٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤)، ص ٩٤ ـ ٩٥، وغسان الشهابي، «المسافة =

وفي شباط/ فبراير ٢٠١٥ أحالت وزارة الداخلية البحرينية ملف «جمعية الوفاق» إلى النيابة العامة لبتّها قضائياً، وذلك بعد رصد وتسجيل وتوثيق جملة من المخالفات التي ارتكبتها الجمعية على موقعها الإلكتروني وحسابها على تويتر، والتي تضعها تحت طائلة القانون، ومنها: التحريض علانية على كراهية نظام الحكم، وبث أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالسلم الأهلي وأمن الوطن، فضلاً عن دعوتها إلى مسيرات غير قانونية، وإهانة وزارة الداخلية. وقد نفت الجمعية هذه الاتهامات مؤكدة أنها تمارس دورها في إطار الدستور والقوانين والمواثيق والعهود والمعايير الدولية، وانطلاقاً من موقع معارضتها لسياسات السلطة الحاكمة. وبغض النظر عن ذلك، فإنه في حال انتهاء الأمر بتحريك دعوة قضائية ضد الجمعية، فإن ذلك سوف يكون له على الأرجح تداعياته على مستقبلها ودورها، ولا سيّما وأن أمينها العام قيد المحاكمة[٣٩].

وفي الكويت حدثت عدة أزمات سياسية كان من أبرزها استقالة خمسة من أعضاء مجلس الأمة في أيار/ مايو ٢٠١٤، احتجاجاً على موافقة المجلس بالأغلبية على شطب طلب استجواب لرئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح كانوا قد تقدموا به. وكان سبب الشطب هو عدم تقيُّد مقدمي الاستجواب بأحكام الدستور والشروط والضوابط التي حددتها المحكمة الدستورية بشأن تقديم الاستجواب[٤٠]. وعليه، تم إجراء انتخابات تكميلية.

كما حدث خلاف حاد في صفوف النخبة السياسية، كان طرفاه الرئيسيان هما الشيخ أحمد الفهد الصباح وجاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة السابق، اللذان تبادلا الاتهامات بشكل علني، وقدّما بلاغات إلى الجهات القضائية المختصة. ولعبت بعض قوى المعارضة على أوتار هذا الخلاف الذي جرى في إطاره التشكيك في نزاهة السلطة القضائية. كما شهدت الساحة الكويتية قيام ائتلاف المعارضة الذي يضم قوى سياسية وشخصيات عامة في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ بطرح ما عُرف بـ «وثيقة الإصلاح الكويتية». وقد انتقدت هذه الوثيقة التجربة الديمقراطية في الكويت، كما انتقدت نقص الخدمات وبخاصة في مجال التعليم العالي. وطالبت بوضوح بضرورة الانتقال إلى حكومة

= بين البحرين وإيران: استنشاق التوتر،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/20148269273403263.htm>.

(٣٩) الشرق الأوسط، ١٧/ ٢/ ٢٠١٥.

(٤٠) الخليج، ٣/ ٤/ ٢٠١٤.

برلمانية، ما يتطلب تعديل الدستور، والسماح بقيام أحزاب سياسية وفق قانون عصري. وعلى الأرجح سوف تشكل هذه المطالب مجالاً للتجاذبات السياسية بين السلطة والمعارضة خلال المستقبل المنظور[٤١].

كما ألغت الحكومة الكويتية ترخيصَي صحيفة عالم اليوم وقناة «اليوم» الفضائية المقربتين من المعارضة التي تمثل جماعة الإخوان المسلمين عنصراً رئيسياً فيها، بسبب فقدان أحد مُلّاك الصحيفة والقناة أحد شروط الترخيص وهي الجنسية الكويتية، حيث تم سحبها منه بتهمة التحريض على الفوضى والخروج على النظام[٤٢].

وفي الأردن، اعتقلت السلطات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ زكي بني أرشيد نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين وأحالته على محكمة أمن الدولة، بسبب نشره مقالاً على صفحته على الفيسبوك انتقد فيه بحدة دولة الإمارات العربية المتحدة على خلفية قيامها بإدراج جماعة الإخوان المسلمين والمنظمات التابعة لها ضمن قائمة أعلنتها لجماعات وتنظيمات إرهابية. وهو أمر نظرت إليه السلطات الأردنية على أنه ينطوي على إساءة لدولة شقيقة، ويعكر صفو العلاقات معها، ويضر بمصالح الأردنيين فيها. ومن جانبها انتقدت جماعة الإخوان المسلمين اعتقال بني أرشيد، واعتبرته تقييداً لحرية الرأي والتعبير التي يكفلها الدستور، كما أنه يجسد معنى تبعية القرار الأردني لدول وجهات خارجية. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٥ حكمت المحكمة على بني أرشيد بالسجن لمدة سنة ونصف السنة[٤٣].

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التطور يأتي في سياق حالة من الشد والجذب شهدتها ولا تزال العلاقة بين النظام الأردني وجماعة الإخوان المسلمين منذ انطلاقة ثورات الربيع العربي وانتفاضاته في أواخر عام ٢٠١٠. فالنظام ظل حريصاً على استمرار العمل بالقواعد القديمة للعبة السياسية، والتي تسمح له بالتحكم في مخرجات العملية السياسية مع منح جماعة الإخوان هامشاً للمشاركة ضمن سقف محدد لا يتم تجاوزه. وبالمقابل حاولت - وتحاول - الجماعة وحزبها «جبهة العمل الإسلامي»

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الرميحي، «قراءة في وثيقة الإصلاح الكويتية،» الشرق الأوسط، ١٩/ ٤/ ٢٠١٤.

(٤٢) الشرق الأوسط، ٢٤/ ٧/ ٢٠١٤.

(٤٣) الشرق الأوسط ١٩/ ٢/ ٢٠١٤، و٢٢/ ١١/ ٢٠١٤، والدستور (عمّان)، ١٥/ ٢/ ٢٠١٥.

تغير هذه القواعد على نحو يقرِّب النظام الأردني من صيغة الملكية الدستورية(٤٤). وقد تجلى ذلك في رفع سقف المطالب الإصلاحية، وتنظيم تظاهرات واحتجاجات ضد بعض سياسات النظام وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل. وقد قابل النظام ذلك بالتصعيد النسبي ضد الجماعة على المستوى الأمني من خلال اعتقال بعض كوادرها وأعضائها وتقديمهم للمحاكمة بتهم مختلفة، فضلاً عن فرض مزيد من القيود على الجماعة بأدوات قانونية(٤٥).

وبصفة عامة، فإن تعقيدات العلاقة بين الطرفين يمكن فهمها في ضوء التوازنات السياسية والاجتماعية الداخلية من ناحية، والأوضاع الإقليمية وما تشهده من صراعات تؤثر في الداخل الأردني من ناحية أخرى. فالحروب الدائرة في كل من سورية والعراق، وفشل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم «داعش»، كل هذه التطورات وغيرها تؤثر في الأردن، لا أمنياً واستراتيجياً واقتصادياً فحسب، بل تؤثر أيضاً في طبيعة العلاقة بين السلطة وقوى وأحزاب المعارضة وفي مقدمها جماعة الإخوان المسلمين.

وثمة متغير جديد سوف يكون له تأثيراته في مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ونمط علاقتها بالنظام السياسي، وهو المتمثل بالانشقاق الذي شهدته الجماعة في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١٥، حيث تقدم مراقبها العام السابق عبد المجيد الذنيبات، ومعه مجموعة من داخل الجماعة شكلت ما يُسمى «لجنة إصلاح جماعة الإخوان المسلمين»، بطلب إلى السلطات الأردنية لتصويب وضع الجماعة، وفك ارتباطها بالجماعة الأم في مصر وفقاً لقرار مجلس الوزراء الأردني الصادر في عام ١٩٤٦، وذلك بترخيصها من جديد وفقاً لقانون الجمعيات الأردني المعمول به. وعلى خلفية ذلك، قام مجلس شورى الجماعة بفصل الذنيبات ومؤيديه من أعضاء لجنة الإصلاح. وقد وافقت الحكومة الأردنية على طلب إعادة ترخيص التنظيم وتسجيله

---

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الدولة والإخوان، انظر: صالح إرشيدات، «وماذا عن الربيع الأردني؟!،» مجلة الديمقراطية، العدد ٥٥ (تموز/ يوليو ٢٠١٤)؛ محمد أبو رمان، «الدولة والإخوان: لعبة الخطوط الحمراء في الأردن،» مركز الجزيرة للدراسات (١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201421094941470659.htm>.

(٤٥) انظر: «توترات محتملة: مستقبل العلاقة بين الإخوان المسلمين ونظام الحكم في الأردن،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (القاهرة) (٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤)، <http://www.rcssmideast.org/Article/2893/>.

تحت مسمى «جمعية جماعة الإخوان المسلمين». ورفض مجلس شورى الجماعة هذا القرار معتبراً إياه تدخلاً من الحكومة في الشؤون الداخلية للجماعة. وفي الحصيلة فقد أصبح هناك كيانان للإخوان المسلمين في الأردن. الأول هو الجمعية الجديدة التي تحظى بالشرعية القانونية، ولا صلة لها بالجماعة الأم في مصر (مصنفة كمنظمة إرهابية). وقد أطلقت هذه الجمعية مرحلة التأسيس بعد حصولها على ترخيص مزاولة العمل السياسي. والثاني هو الجماعة القديمة التي تمتلك الشرعية التاريخية والموارد، ولكنها أصبحت في حكم المنحلة من الناحية العملية. ومن المرجح أن هذا التطور سوف يكون له انعكاساته وتبعاته على الجماعة وعلاقتها بالسلطة، وكذا على المشهد السياسي في الأردن بصفة عامة[٤٦].

وفي الجزائر، استمرت حالة التأزم بين السلطة وقوى وأحزاب رئيسية في المعارضة على خلفية قناعتها بعدم قدرة الرئيس، الذي انتُخب لولاية رابعة، على إدارة شؤون البلاد بسبب حالته الصحية الحرجة، ما يجعل السلطة الفعلية في أيدي المجموعة الضيقة المحيطة به. وفي هذا الإطار، قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية المشاورات الدستورية، وقاطع بعضها الانتخابات الرئاسية. وعقب الانتخابات الرئاسية سعت هذه القوى والأحزاب إلى التصعيد السلمي ضد الرئيس بوتفليقة، فشكلت «التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي»، والتي ضمت أحزاباً وقوى وشخصيات إسلامية وعلمانية ومنظمات مجتمع مدني.

وفي حزيران/يونيو ٢٠١٤، عقدت التنسيقية ندوة «الانتقال الديمقراطي»، التي شارك فيها إلى جانب ممثلي أحزاب المعارضة ممثلون لمنظمات مجتمع مدني ونشطاء سياسيون ورؤساء حكومة ووزراء سابقون. وانتهت الندوة إلى إقرار وثيقة أُطلق عليها اسم «أرضية التغيير». وحمّلت الوثيقة السلطة الحاكمة «مسؤولية التوجه بالبلاد إلى حافة الهاوية»، مؤكداً «مواصلة النضال من أجل إحداث التغيير الحقيقي، بما يجسد سيادة الشعب في اختيار حكامه وممثليه، وتمكينه من مساءلتهم ومحاسبتهم وعزلهم». ودعت المعارضة السلطة «للتعاطي بإيجابية مع مسعى الانتقال الديمقراطي المقدم من طرف الندوة. وأكدت أنها ستعمل فيما بينها من أجل ضمان مواصلة التنسيق والعمل المشترك لتحقيق الإصلاح والتغيير. كما اتفقت على تشكيل وفد يتولى الاتصال برئاسة

(٤٦) الخليج، ٦/٣/٢٠١٥، والشرق الأوسط، ٤/٣/٢٠١٥.

الجمهورية لتسليمها وثيقة أرضية التغيير»[٤٧]. ورغم ذلك بقيت المعارضة الجزائرية غير قادرة على تكثيف الضغوط على السلطة إلى الدرجة التي تجبرها على التجاوب مع مطالبها. ويُلاحظ هنا أن مطالب المعارضة تتراوح ما بين الدعوة إلى تفعيل أحكام المادة ٨٨ من الدستور، والتي تتعلق بالتعامل مع حالة عجز رئيس الدولة عن ممارسة مهام منصبه لإصابته بمرض خطير ومزمن، أو إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ولكن يبدو أن كلا المطلبين صعب المنال لأنه لن يحظى بالقبول من جانب النخبة المركزية المحيطة بالرئيس، ما يجعل حالة التأزم والانسداد السياسي هي السمة الغالبة على العلاقة بين السلطة والمعارضة خلال المستقبل المنظور على الأقل. وفي هذا السياق يمكن فهم رفض السلطات الجزائرية في شباط/ فبراير ٢٠١٥ الترخيص لتكتل «تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي» بعقد مؤتمر في أحد الفنادق بوسط العاصمة كان مخصصاً لمناقشة نظام الانتخابات في الجزائر، وآليات تحقيق الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية[٤٨].

رابعاً: أعمال العنف السياسي والإرهاب

شهدت معظم البلدان العربية موضوع الدراسة درجات متفاوتة من أعمال العنف السياسي والإرهاب خلال عام ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥.

ففي السودان استمرت المواجهات المسلحة بين قوات الجيش السوداني والحركات المسلحة في كل من مناطق دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وبخاصة بعد تعثر المفاوضات بين الجانبين على نحو ما سبق ذكره.

وفي الصومال شكلت أعمال العنف والإرهاب التي ارتكبتها حركة الشباب المجاهدين، والعمليات المسلحة التي نفذتها القوات الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي الموجودة في الصومال ضد الحركة ملمحاً بارزاً للمشهد السياسي والأمني في البلاد. وقد حدث تطور مهم بشأن المواجهة بين الطرفين خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ مفاده هو تراجع قدرة الحركة على الدخول في مواجهات مسلحة مباشرة مع القوات الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي الموجودة في الصومال. ولذلك ركزت على

(٤٧) الشرق الأوسط، ١٢/٦/٢٠١٤.

(٤٨) الشرق الأوسط، ٢٣/١١/٢٠١٤، والخليج، ١٥/٢/٢٠١٥.

الهجمات المسلحة الخاطفة والتفجيرات والاغتيالات. وقد أصابت بعض هجماتها القصر الرئاسي أكثر من مرة. وفي هذا الإطار، تواصلت حالة الانحسار في نفوذ حركة الشباب المجاهدين تحت ضغط الحملة العسكرية التي شنتها ضدها القوات الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي، حيث بدأت الحركة تفقد معاقلها الواحد تلو الآخر وبخاصة في الوسط والجنوب. وشمل ذلك الموانئ الهامة التي كانت تسيطر عليها مثل ميناء براوة الواقع على المحيط الهندي وغيره، والتي كانت تستخدمها في استيراد أسلحة وجلب مقاتلين من الخارج وتصدير الفحم. كما أن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تصفية قائد الحركة أحمد عبدي جودان من خلال غارة جوية استهدفت اجتماعاً لقادة الحركة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ كان من بين العوامل التي أسهمت في انحسار نفوذها.

لكن تقلص مناطق سيطرة حركة الشباب المجاهدين لا يعني بحال من الأحوال انتهاء دورها، حيث لا تزال قادرة على تنفيذ عمليات في قلب مقديشو. ففي شباط/ فبراير ٢٠١٥ نفذت هجومين، استهدف الأول فندقاً في العاصمة، فيما استهدف الثاني المجمع الرئاسي. وكانت حصيلة الهجومين أكثر من ٢٥ قتيلاً[٤٩]. وكل ذلك يؤكد أن مستقبل الحركة تحكمه اعتبارات عديدة بعضها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستجدات، وبعضها الآخر يتعلق بمدى فاعلية الحكومة الصومالية في تنفيذ سياسات جادة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإنه يصعب قراءة مستقبل المشهد السياسي في الصومال بمعزل عن تأثيرات التدخلات الخارجية سواء أكانت إقليمية أو دولية.

وفي ظل استمرار وتصاعد وتيرة الصراع الداخلي وأعمال العنف والإرهاب في كل من العراق وسورية واليمن وبخاصة من قبل التنظيمات الراديكالية الإرهابية العابرة لحدود الدول، شهدت السعودية موجة إرهابية جديدة تمثلت بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية بما في ذلك هجمات مسلحة على مراكز حدودية تقع على حدود المملكة مع كل من العراق واليمن، وهو ما يكشف عن مدى تأثير الأزمات الحادة التي تشهدها بعض دول الجوار في دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة السعودية. وعلى خلفية ذلك واصلت السلطات جهودها في التصدي للإرهاب من خلال إجراءات أمنية وقانونية وقضائية وتوعوية منها: تشديد العقوبات على جرائم الإرهاب، وإصدار لائحة بتنظيمات

---

(٤٩) الخليج، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٥.

تعتبرها المملكة إرهابية على نحو ما سبق ذكره، وتعزيز الرقابة على الحدود لمنع تسلل الإرهابيين والأسلحة والمتفجرات إلى داخل البلاد، وتنفيذ عمليات اعتقال ضد سعوديين وغير سعوديين مقيمين بالمملكة على خلفية اتهامهم بالضلوع في قضايا إرهابية وإحالتهم للجهات القضائية المختصة. كما تمكنت السلطات السعودية من الوصول إلى بعض الخلايا الإرهابية النائمة، حيث أعلنت عن تفكيك أول تنظيم إرهابي في المملكة مرتبط بتنظيم «داعش». كما تم تضييق الخناق على ما يُعرف بـ «الإرهاب الإلكتروني»، وواصل «مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية» تنفيذ برامجه الوقائية والعلاجية الرامية إلى مكافحة الفكر المتطرف، وتحصين المجتمع ضده[٥٠].

كما كان للصراع الدائر في كل من سورية والعراق تأثيراته في لبنان خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥، وبخاصة في ظل استمرار حالة الفراغ الرئاسي، وتمدد دور تنظيم «داعش» في كل من البلدين، واستمرار نفوذ تنظيم «جبهة النصرة» في سورية، وتورط «حزب الله» اللبناني في الحرب الدائرة في سورية بشكل مباشر. وفي هذا الإطار، نزح إلى لبنان أكثر من مليون لاجئ سوري، ما شكل ضغطاً هائلاً على بلد فقير في موارده وإمكاناته وبنيته التحتية. كما شهدت بعض مناطق لبنان وبخاصة في طرابلس في الشمال حالات اقتتال بين فئات لبنانية مؤيدة للنظام السوري، وأخرى مساندة لقوى المعارضة. وقد تدخل الجيش للسيطرة عليها. كذلك وقعت هجمات مسلحة وتفجيرات عديدة في الأراضي اللبنانية ضد أهداف متنوعة بما فيها مراكز للجيش، قامت بتنفيذها شبكات وعناصر وخلايا على صلة بتنظيمات إرهابية. وفي هذا السياق، فقد جرت اشتباكات مسلحة بين الجيش اللبناني وتنظيمات إرهابية، كان أخطرها ما حدث من آب/ أغسطس عام ٢٠١٤، حيث شن تنظيما «داعش» و«جبهة النصرة» هجوماً منسقاً على الجيش اللبناني في بلدة عرسال في شرق لبنان. ورغم تمكن الجيش من فرض سيطرته في عرسال في نهاية المطاف، إلا أن المواجهات أسفرت عن مقتل ١٧ عسكرياً لبنانياً، واختطاف أكثر من ٢٠ آخرين لا يزالون محتجزين حتى آذار/ مارس ٢٠١٥.

ورغم كثرة المخاطر والتهديدات التي تعرض لها لبنان خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ من جراء الصراع الدائر في كل من سورية والعراق، إلا أن الجيش، الذي لم يتعرض لاختبار جدي منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، نجح بدرجة ملحوظة في إخماد

---

(٥٠) الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١٠/١٨؛ ٢٠١٤/١١/١٦؛ ٢٠١٤/١١/١٩؛ ٢٠١٤/١٢/٢٩، و٢٠١٥/١/١٠.

المواجهات الداخلية المسلحة التي جرت في بعض المناطق، ومحاصرة خطر التنظيمات الإرهابية ومحاولات تمددها وبخاصة في شرق لبنان وشماله. ومع ذلك فإن الوضع الداخلي لا يزال هشاً على المستويين السياسي والأمني، ولا سيّما أن التهديد سوف يظل قائماً طالما استمر الصراع في سورية والعراق. ومن هنا جاءت مبادرة السعودية بتقديم هبتين بقيمة ٤ مليارات دولار لتسليح الجيش اللبناني وتعزيز قدرته على مكافحة الإرهاب[٥١].

وخلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ شهدت أقطار عربية أخرى مثل المغرب والجزائر والبحرين والكويت أعمال عنف سياسي وإرهاب وأحداث شغب بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. وقد واصلت حكومات هذه البلدان جهودها الأمنية والقضائية الرامية إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية، واتخاذ إجراءات استباقية ضدها، فضلاً عن مواجهة المحرّضين على أعمال العنف والتخريب. وفي هذا السياق، فككت أجهزة الأمن المغربية عدة خلايا إرهابية تستهدف تنفيذ عمليات داخل البلاد، واستقطاب مواطنين مغاربة وتجنيدهم للانضمام إلى تنظيم «داعش»، خاصة في ظل وجود أكثر من ١٠٠٠ مغربي يقاتلون في صفوف التنظيم وتنظيمات جهادية أخرى، فضلاً عن وجود ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ مغربي انتقلوا إلى سورية والعراق من مقارّ إقاماتهم في بعض الدول الأوروبية. كما قامت الإمارات بمحاكمة مواطنين ومقيمين على أراضيها بتهم الترويج لفكر تنظيم «داعش» والتدريب والقتال في صفوفه[٥٢]. واستمرت البحرين في تطبيق سياساتها الرامية إلى محاصرة العنف والإرهاب، والتي استندت إلى عناصر عديدة كان من بينها إسقاط الجنسية عن عشرات من البحرينيين بتهم الضلوع في أعمال عنف والإضرار بالمصالح الوطنية للبلاد. واتخذت الكويت بعض الإجراءات المماثلة[٥٣].

خامساً: المجتمع المدني وعلاقته بالدولة

خلال الفترة التي يغطيها هذا الفصل، تفاوتت حالة المجتمع المدني من قطر عربي إلى آخر من حيث مدى فاعليته، وأبرز القضايا العامة التي انخرط فيها، ونمط علاقته

---

(٥١) الشرق الأوسط، ٣١/ ١٢/ ٢٠١٤؛ الخليج، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٤، و Mario Abou Zeid, «The Emerging Jihadist Threat in Lebanon,» Carnegie Middle East Center (28 January 2015), <http://carnegie-mec.org/2015/01/28/emerging-jihadist-threat-in-lebanon>.

(٥٢) الخليج، ١/ ١٠/ ٢٠١٤، والبيان (الإمارات العربية المتحدة)، ٣/ ٢/ ٢٠١٥.

(٥٣) الخليج، ١/ ٢/ ٢٠١٥؛ الشرق الأوسط ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤.

بالدولة. وعلى الرغم من وجود مثل هذه التفاوتات، إلا أن أداء المجتمع المدني في البلدان العربية موضع الدراسة اتسم في الأغلب الأعم بالضعف والهشاشة، وذلك لأسباب عديدة، بعضها يتعلق بالقيود السياسية والإدارية والأمنية المفروضة على هذه المنظمات، في ما يتعلق جانب آخر بعلل ومشكلات ذاتية تعانيها تلك المنظمات، مثل: الخلافات والانشقاقات الداخلية، وعدم الالتزام بالديمقراطية في إدارة شؤونها، ونقص التمويل، وضعف القدرات المؤسسية والمهنية، والاعتماد الكامل لبعض المنظمات على التمويل الأجنبي؛ الأمر الذي يضعها في موضع التشكيك والمساءلة من السلطات الحاكمة.

وفي إطار تصاعد موجات الإرهاب في المنطقة تزايدت الضغوط والقيود المباشرة وغير المباشرة التي فرضتها بعض النظم الحاكمة على الجمعيات الدينية والحقوقية. ففي المغرب على سبيل المثال، دخلت الحكومة في حوار استمر لنحو عام مع ممثلين للمجتمع المدني، واختتمت فاعليات هذا الحوار في أيار/ مايو ٢٠١٤، وتمخضت عنه جملة من التوصيات بشأن تأطير عمل الجمعيات، وضبط عملية تمويلها بحيث تخضع للشفافية والمحاسبة، فضلاً عن منحها الحق في تقديم التماسات تشريعية تتعلق بوضع تشريع جديد أو مراجعة قانون قائم، وتقديم عرائض شعبية إلى السلطات العمومية للحصول على جواب أو حل بشأن موضوع العريضة، وذلك طبقاً لبعض الشروط في الحالتين. وقد وعدت الحكومة بترجمة مقترحات الحوار إلى نصوص قانونية[٥٤].

وفي هذا السياق، وعلى خلفية تجاذبات بين الدولة ممثلة بوزارة الداخلية والمنظمات الحقوقية، اتهمت الوزارة بعض المنظمات بالعمل لحساب أجندات جهات أجنبية، بدأت الحكومة المغربية إجراءات تشكيل لجنة وزارية تكون مهمتها مراقبة تمويل منظمات المجتمع المدني سواء من مصادر أجنبية أو مغربية، حيث اتضح أن القانون يجيز للجمعيات تلقي دعم مالي من مؤسسات مغربية حكومية، وجهات أجنبية ومنظمات دولية على أن تُبلغ الجمعيات التي تتلقى الدعم الأمانة العامة للحكومة بحجمه ومصادره، إلا أن نحو ٩٥ بالمئة من الجمعيات لا تصرّح بحجم التمويل الذي تتلقاه سواء من الداخل أو الخارج. ومن هنا اتجهت الحكومة لضبط هذه المسألة[٥٥].

---

(٥٤) الشرق الأوسط، ١٧/ ٥/ ٢٠١٤.

(٥٥) الشرق الأوسط، ٢٧/ ١١/ ٢٠١٤.

وفي موريتانيا تم حظر «جمعية المستقبل للدعوة والتربية والثقافة»، وهي أكبر جمعية تابعة لتيار الإخوان المسلمين، وذلك بتهم مخالفة القانون وممارسة التحريض وزعزعة الأمن العام[٥٦].

وفي الكويت قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإغلاق مقارّ أفرُع تابعة لبعض جمعيات بسبب خروجها عن أهدافها وتجاوزها للمهام المنوطة بها. ومن بين أفرع جمعيات النفع العام التي تم إغلاقها فرعان تابعان لجمعية الإصلاح الاجتماعي التي هي بمثابة الواجهة التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت.

وفي الجزائر، اقترن أداء منظمات المجتمع المدني في جانب منه بأداء الأحزاب السياسية، وذلك بسبب المواجهات المسلحة التي شهدتها البلاد خلال تسعينيات القرن العشرين بين الجيش الجزائري وقوات الأمن من ناحية والإسلاميين المتشددين من ناحية أخرى. وبما أن أداء الأحزاب يتسم بالضعف والهشاشة، فقد انعكس ذلك على منظمات المجتمع المدني. والجديد خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ هو اتجاه السلطة للتضييق على هذه المنظمات، وهو ما تجلى في التوجه نحو حل حوالى ٦ آلاف جمعية بسبب مخالفاتها القانونية من مثل تغيير مكاتبها ومقارها دون إشعار الجهات المعنية، وعدم تقديم حساباتها المالية موقعة من مراقب الحسابات، وعدم تقديم خططها وبرامجها السنوية. وقد اعتبر البعض هذا الإجراء بمثابة عملية تطهير غير مسبوقة في صفوف المجتمع المدني الجزائري[٥٧].

ولأن بلداناً عديدة مثل السودان والصومال ولبنان وغيرها تعاني صراعات داخلية ممتدة، فقد انعكست تلك البيئة الصراعية بالسلب على منظمات المجتمع المدني فيها، والتي تعاني أصلاً الضعف والهشاشة، فضلاً عن التسييس استناداً إلى خطوط الانقسامات والصراعات القبلية والجهوية والطائفية والعرقية، وهو ما يضر بفكرة المجتمع المدني ذاتها، باعتبارها تقدم البديل للانتماءات الأولية، ما يعزز السلم الأهلي وثقافة العيش المشترك.

---

(٥٦) الشرق الأوسط، ٨/ ٣/ ٢٠١٤.

(٥٧) انظر: بوحنية قوي، «المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي (١)»، مركز الجزيرة للدراسات (١٣ آذار/ مارس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/issues/2014/03/20143109 1032346280.htm>.

سادساً: العلاقات المدنية - العسكرية

يُعَد ملف العلاقات المدنية - العسكرية في البلدان العربية من أكثر الملفات حساسية وتعقيداً، وبخاصة في ظل ندرة المعلومات المتاحة بشأنه. وفي ضوء المؤشرات الظاهرة والمعلومات المتاحة ترصد الدراسة أبرز التطورات على صعيد العلاقات المدنية - العسكرية التي شهدتها بعض الأقطار العربية خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

ففي لبنان، وبسبب حالة الفراغ الرئاسي، وكثرة التجاذبات والانقسامات السياسية والمذهبية الداخلية، بقي الجيش اللبناني، رغم تواضع قدراته العسكرية، المؤسسة الوحيدة المتماسكة في الدولة، والتي تجمع بين الطوائف المختلفة. وقد قام الجيش - ويقوم - بدور بارز في التصدي لتنظيمات التطرف والإرهاب مثل تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» التي استهدفت لبنان. وما يزيد الوضع خطورةً أن كلا التنظيمين له خلاياه وامتداداته على الساحة اللبنانية، وبخاصة في ظل حالة السيولة الأمنية والسياسية التي تعيشها الدولة اللبنانية، والتي تطرح تحديات على الجيش من زاوية قدرته على الحفاظ على حياده، وبالذات في ظل النفوذ السياسي والعسكري الذي يمثله «حزب الله»، وما يُثار من تساؤلات بشأن طبيعة علاقته بالجيش، فضلاً عن تورط الحزب بشكل مباشر في الصراع الدائر في سورية، حيث يدعم نظام الأسد، ضارباً عرض الحائط بسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الدولة اللبنانية[٥٨].

وفي سياق التعقيدات العسكرية والسياسية والأمنية التي يعيشها لبنان، لم يستبعد بعض المحللين احتمال أن يقوم قائد الجيش العماد جان قهوجي بتعزيز رصيده السياسي على نحو يؤهله ليكون مرشحاً مقبولاً لمنصب رئيس الجمهورية في حال استمر الخلاف بشأن هذا الملف، وهو بذلك يمكن أن يكرر بمعنى من المعاني سيناريو الرئيس السابق العماد ميشال سليمان، حيث كان قائداً للجيش أثناء معركة نهر البارد التي خاضها الجيش، وتمكن خلالها من كسر قوات «فجر الإسلام» في عام ٢٠٠٧[٥٩].

---

(٥٨) انظر: شفيق شقير، «حدود لبنان تحت المطرقة السورية: تداعيات ومخاطر،» مركز الجزيرة للدراسات (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014101684155185597.htm>.

(٥٩) انظر: لينا الخطيب، «لبنان: تداعيات سياسية وأمنية لمعركة عرسال،» مركز كارنيجي للشرق الأوسط (١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤)، <http://carnegieendowment.org/2014/08/16>؛ حمزة المصطفى، «أزمة عرسال: سياقات المواجهة المسلحة وتداعياتها،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، <http://www.dohainstitute.org/release/ef19ca74-4006-4654-a722-b60244e55c80>، و = Mona Alami, «The

وفي موريتانيا، حدث تطور مهم في بنية المؤسسة العسكرية مفاده أنها تحولت إلى جيوش وألوية متعددة، حيث تتوزع على الجيش البري والجيش البحري والجيش الجوي، وهي تابعة لقائد الأركان الموريتانية. ويمثل هذا التوزيع في الاختصاصات اتجاهاً نحو تشتيت مراكز الثقل والقيادة داخل الجسم العسكري بتزايد أعداد الجنرالات والعقداء بما يضعف دور المؤسسة العسكرية في إحداث تغييرات سياسية في المستقبل(٦٠).

وهذا التحول يتعين النظر إليه في ضوء الخبرة السياسية الموريتانية، حيث شكل الانقلاب العسكري الوسيلة الرئيسية للتغيير السياسي وانتقال السلطة، بل إن الرئيس الحالي محمد ولد عبد العزيز هو سادس رئيس عسكري يحكم البلاد منذ الاستقلال. وكان قد وصل إلى سُدة السلطة في عام ٢٠٠٨ من خلال انقلاب عسكري، ثم خاض الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٩ وفاز فيها، كما فاز بولاية ثانية في انتخابات ٢٠١٤. وفي إطار التحضير للانخراط في حوار وطني بين السلطة والمعارضة استناداً إلى الدعوة التي أطلقها رئيس الجمهورية، طرح حزب «تكتل القوى الديمقراطية» الذي يتزعمه المعارض المعروف أحمد ولد داده وثيقة أسماها «ممهدات للحوار»، والتي تضمنت عدة شروط يجب على النظام تلبيتها قبل بدء الحوار من بينها حل كتائب الحرس الرئاسي. ومن المعروف أن هذه الكتائب «تمثل القوة الضاربة في الجيش الموريتاني، وهي القوات التي أشرف ولد عبد العزيز على تأسيسها خلال حكم ولد الطايع، ومن خلالها قام بانقلابين عسكريين ناجحين (ضد ولد الطايع عام ٢٠٠٥، وضد سيدي ولد الشيخ عبد الله عام ٢٠٠٨). وقد أثبت الحرس الرئاسي ولاءه لولد عبد العزيز، ويُعتبر بمثابة صمام أمان له من الانقلابات العسكرية»(٦١).

ونظراً إلى أن هذا الشرط بدا تعجيزياً في نظر كثير من أحزاب وقوى منتدى المعارضة الذي يضم أكثر من ٢٠ حزباً ومنظمة مدنية، فقد تم إعادة صياغته ضمن وثيقة ممهدات الحوار التي ستناقشها المعارضة مع ممثلي الحكومة، بحيث أصبح المطلوب

= Lebanese Army and the Confessional Trap,» Sada (Carnegie Endowment for International Peace) (25 June 2014), <http://carnegieendowment.org/sada/2014/06/25/lebanese-army-and-confessional-trap/hegz>.

(٦٠) انظر: كمال القصير، «جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام ٢٠١٤،» مركز الجزيرة للدراسات (١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/2014123112534947 7496.html>.

(٦١) نقلاً عن: المختار ولد السالم، «موريتانيا تبحث عن لغز الحوار،» الخليج، ١٩/ ٢/ ٢٠١٥.

هو النظر في وضع كتائب الحرس الرئاسي لا إلغاؤها[٦٢]. والأرجح أن هذه القضية سوف تكون واحدة من قضايا الخلاف الرئيسية التي يتعين معالجتها خلال جولات الحوار الوطني.

وفي الجزائر، يُعَد الجيش تاريخياً من أبرز المؤسسات التي تؤثر في الشأن السياسي ولو من خلف الستار. ومنذ وصول بوتفليقة إلى السلطة في الجزائر عام ١٩٩٩ وهو يسعى من أجل ضبط علاقة مؤسسة الرئاسة مع كل من الجيش ودائرة الاستعلام والأمن (الاستخبارات العسكرية)، والتي كان لها نفوذ وتغلغل في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع. وقد شهد عاما ٢٠١٣ و٢٠١٤ تجاذبات سياسية على خلفية قرارات اتخذها الرئيس بوتفليقة بشأن إعادة هيكلة الاستخبارات العسكرية وتقليص صلاحيتها بحيث أصبحت تقوم بالمهام المهنية والاحترافية التي تمارسها أجهزة الاستخبارات المماثلة. وفي هذا السياق، أعاد بوتفليقة تنظيم الأمن الرئاسي، حيث كُلفت به وحدة منفصلة عن الاستخبارات العسكرية، وحل جهاز الشرطة القضائية الذي كان تابعاً للاستخبارات العسكرية والذي كان يقوم بمتابعة قضايا الفساد، وألحق مديرية الاتصال التابعة لجهاز الاستخبارات بقيادة أركان الجيش. كما عين بوتفليقة الفريق قايد صالح رئيس الأركان في منصب نائب وزير الدفاع ونقل إليه مسؤولية الإشراف على الهيئة العسكرية العليا، وهي المخولة بمسائل الترقية والإحالة للتقاعد بالنسبة إلى الضباط في الجيش والاستخبارات. كما اتخذ بوتفليقة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ قرارات هامة بشأن إنهاء مهام عدد من كبار الضباط في الجيش وتعيين آخرين في مناصبهم. وهكذا بدا أن الرئيس بوتفليقة اتجه للاستناد أكثر على الفريق قايد صالح رئيس الأركان من أجل تحجيم نفوذ جهاز الاستخبارات العسكرية بقيادة الجنرال محمد مدين (توفيق)[٦٣].

وجدير بالذكر أن عمار سعداني أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني كان قد شن في أوائل شباط/ فبراير ٢٠١٤ هجوماً حاداً على الجنرال محمد مدين (توفيق)، خلال تصريحات صحفية أدلى بها إلى صحيفة إلكترونية محلية، طالبه فيها بتقديم استقالته،

---

(٦٢) الخليج، ٢٨/ ٢/ ٢٠١٥.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: الشرق الأوسط، ٤/ ٩/ ٢٠١٤؛ إدريس شريف، «الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبل الانتخابات الرئاسية،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/03/2014327114137142218.htm>، وسيدي أحمد ولد أحمد سالم، «التحولات السياسية في الجزائر في سياق ترشح بوتفليقة لولاية رابعة: حلقة نقاشية،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/events/2014/03/201432385537424753.htm>.

متهماً إياه بمعارضة ترشيح الرئيس بوتفليقة لولاية رابعة، وكذلك بالفشل في حماية الرئيس من محاولة اغتيال كان قد تعرض لها في شرق البلاد عام ٢٠٠٧. وقد رد بوتفليقة على ذلك مؤكداً عدم وجود أي خلافات بينه وبين قائد جهاز الاستخبارات العسكرية، وأنه لا يحق لأحد أن يصفي حساباته الشخصية مع آخرين على حساب المصالح الوطنية العليا[٦٤]. والأرجح أن يظل الجيش رقماً صعباً في المعادلة السياسية الجزائرية، وبخاصة في ظل الحالة الصحية الحرجة للرئيس بوتفليقة من ناحية، وتشرذم المعارضة السياسية من ناحية ثانية، وتصاعد التحديات والضغوط من البيئة الإقليمية من ناحية ثالثة. ومن هنا فإن أي ترتيبات بشأن ملف الخلافة السياسية لا يمكن أن تتم بمعزل عن دور الجيش وتأثيره.

سابعاً: السياسات العامة

عند الحديث عن مستجدات السياسات العامة في البلدان العربية موضع الدراسة خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥، فإنه يتوجب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة المشكلات والتشوهات التي تعانيها تلك السياسات بصفة عامة سواء على مستوى صنعها أو تنفيذها أو تقييمها أو المحاسبة عن نتائجها. وفي ضوء ذلك، يمكن التمييز بين مجموعتين من الأقطار العربية موضع الدراسة. تضم أولاهما دول مجلس التعاون الخليجي، وتشمل ثانيتهما الأقطار المتبقية. فالمجموعة الأولى لديها وفورات وإمكانات مالية، تتفاوت في حجمها من قطر لآخر، الأمر الذي يمكنها من تمويل سياساتها العامة بحدود مقبولة في أسوأ الأحوال، ما يحقق نوعاً من الاستقرار في تقديم السلع والخدمات العامة لمواطنيها. أما البلدان العربية الأخرى وباستثناء الجزائر فليس لها هذه الميزة، ما يؤثر بالسلب في فاعلية سياساتها العامة في مواجهة المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها هذه البلدان.

وفي ضوء ما سبق، يمكن رصد عدة مستجدات وملامح للسياسات العامة في الأقطار موضع الدراسة خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥:

أولها، أن سياسة الأمن الداخلي حظيت باهتمام كبير في جميع الأقطار، وذلك بسبب تصاعد موجات التطرف والعنف والإرهاب في المنطقة على نحو ما سبق ذكره.

---

(٦٤) الشرق الأوسط، ١٩/ ٢/ ٢٠١٤.

وعلى خلفية ذلك كثيراً ما أُثيرت تساؤلات بشأن سبل ومتطلبات تحقيق التوازن بين إجراءات مكافحة الإرهاب من ناحية، وضمانات احترام حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

وثانيها، أن السياسات العامة في دول مثل لبنان والأردن تأثرت إلى حد كبير بالصراع الدائر في سورية. فحسب إحصاءات عام ٢٠١٣ يشكل النازحون السوريون نحو ١٥ بالمئة من سكان الأردن، و٢٠ بالمئة من سكان لبنان[٦٥]. وقد شكلوا ضغطاً كبيراً على المرافق والخدمات العامة في البلدين، واللذين يعانيان أصلاً النقص فيها، وضعفاً متفاوتاً في القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بسبب محدودية الإمكانات والموارد الذاتية، الأمر الذي يجعلهما يعتمدان بشكل متزايد على المساعدات الخارجية. وما يفاقم من تداعيات مشكلة اللاجئين السوريين في البلدين هو ضعف الدعم الدولي لهما، وعدم التزام كثير من الجهات المانحة بالوفاء بوعودها. ونظراً إلى ذلك، فقد ترتب على مشكلة النازحين في البلدين تسارع استهلاك البُنى والهياكل التحتية، وزيادة في حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين وبخاصة الفقر والبطالة، حيث ينافسهم اللاجئون على فرص العمل، ولا سيّما أنهم كثيراً ما يقبلون بأجور وحقوق أقل، ناهيك ببعض التوترات والتداعيات الأمنية المرتبطة بهذا الملف. وكل ذلك وغيره يمثل بيئة مواتية للاحتقان الاجتماعي والتوتر السياسي والأمني. ولذلك اتجه لبنان مؤخراً إلى الحد من تدفق السوريين إلى أراضيه من خلال تعديل نظام منح التأشيرات[٦٦].

وثالثها، أن استمرار «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي في الحكومة المغربية مقارنة بـ «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر و«حزب حركة النهضة» في تونس أثار كثيراً من التساؤلات حول مدى فاعليته وكفاءته على صعيد مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها المغرب مقارنة بأداء الحكومات السابقة التي كثيراً ما انتقدها الحزب. وبلغة أخرى فإن تجربة الحزب في الحكومة تُعد بمثابة حالة

---

(٦٥) انظر: إبراهيم نصر الدين [وآخرون]، حال الأمة العربية، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير، تحرير علي الدين هلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٦٦) انظر: بولا أسطيح، «لبنان يصارع أزماته: صيف ٢٠١٤ بلا رئيس ومياه وكهرباء وسياح.. ومليونا لاجئ سوري،» الشرق الأوسط، ٩/ ٧/ ٢٠١٤؛ محمد عيد، «لبنان ٢٠١٤: البحث عن رئيس جمهورية،» الخليج، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٤، و Justin Salhani, «Lebanon's Refugee Dilemma,» Sada (Carnegie Endowment for International Peace) (16 January 2015), <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=57735&solr_hilite=>.

أخرى لاختبار مدى كفاءة الإسلاميين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. وعلى الرغم من حدوث تحسن نسبي في الأداء الاقتصادي في بعض المؤشرات مثل خفض معدل البطالة من ٩,١٣ بالمئة عام ١٩٩٩ إلى ١٠ بالمئة عام ٢٠١٤، وخفض معدل التضخم من ٣ بالمئة عام ١٩٩٩ إلى ٢ بالمئة عام ٢٠١٤، وحدوث زيادة ملحوظة في الاستثمار الأجنبي، إلا أن ذلك ليس كافياً لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها المغرب، وبخاصة مشكلات التضخم والبطالة وعجْز الموازنة والفقر والتراجع الكبير في احتياطي البلاد من النقد الأجنبي وارتفاع الدين العام[٦٧].

وعموماً يُعزى استمرار الحزب في الحكم إلى عدة اعتبارات منها: التزامه بالفصل بين «الدعوي» و«السياسي»، ونجاحه في تطبيع العلاقة مع المؤسسة الملكية، ومرونته السياسية في التعامل مع القوى والأحزاب الأخرى، حيث نجح في طمأنتها، بل وأشرك بعضها معه في الحكومة، فضلاً عن حرص الملك على حفظ الاستقرار السياسي بحيث تكون نتائج الانتخابات الدورية هي الفيصل في التداول السلمي على تشكيل الحكومة.

ورابعها، أن استمرار الصراعات الاجتماعية الممتدة وأعمال العنف والإرهاب في بعض الدول، مثل الصومال والسودان، كان له تأثيراته في السياسات العامة في هذه الدول، وبخاصة في ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لها. ولذلك تفاقمت فيها حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات في ما يتعلق بارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش، نتيجة للنقص الحاد في السلع والخدمات العامة، والارتفاع المتواصل في الأسعار، وتراجع قيمة العملات الوطنية في عديد من الحالات.

وخامسها، أن الفساد الإداري والسياسي أثر - ويؤثر - بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على السياسات العامة في الأقطار العربية موضع الدراسة. والمشكلة الكبرى هنا أن الفساد تحول في كثير من هذه الأقطار إلى مؤسسة ضخمة ومتشعبة، بل وتحوَّل إلى ثقافة، بمعنى ظهور وانتشار قيم واتجاهات تبرر ممارسة الفساد، وتجعل التعايش معه أمراً مقبولاً وعادياً. ويعشش الفساد في كثير من الحالات في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وهو ما ينعكس بالسلب على عمليات تخصيص الموارد، وتحديد أولويات السياسات

---

(٦٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: يونس بلفلاح: «التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية،» مركز الجزيرة للدراسات (١٨ آذار/ مارس ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/03/201431810152049905.htm>، و«المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاماً،» مركز الجزيرة للدراسات (٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/20141289625734716.htm>.

العامة، والمساءلة والمحاسبة عن مخرجاتها، ما يكرس من ظواهر وممارسات هدر الموارد، ونهب المال العام، وتخريب أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعرقلة عمليات التحول الديمقراطي باعتبار أن قوى الفساد لا تزدهر وتتمدد إلا في إطار غياب الشفافية والمساءلة والعدالة وسيادة القانون.

خاتمة

في ختام هذا الفصل يمكن تأكيد خمس نتائج هامة:

١ - أن الدراسة شملت أقطاراً عربية تحكمها نظم ملكية، وأخرى تحكمها نظم جمهورية. ويكشف التحليل المقارن أن التطورات السياسية الداخلية في الملكيات خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ اقترنت بحالة أكبر من الاستقرار ولم تشهد تطورات أو تقلبات حادة مقارنة بالجمهوريات. وعلى سبيل المثال، فإن عملية الخلافة السياسية في السعودية تمت بشكل سريع وسلس وهادئ، كما طبعت حكومة حزب «العدالة والتنمية» علاقتها مع المؤسسة الملكية في المغرب بشكل لافت. وبالمقابل يعاني لبنان شغور منصب الرئيس منذ أيار/ مايو ٢٠١٤، كما إن الانتخابات التي جرت في دول مثل الجزائر وموريتانيا تم مقاطعتها من قبل بعض قوى وأحزاب المعارضة الرئيسية، ناهيك بالانقسامات الحادة في صفوف النخبة السياسية في عديد من الجمهوريات. كما أن المَلكيات كانت أكثر استقراراً من الناحية الأمنية مقارنة بالصراعات وحالات الانفلات الأمني التي تشهدها دول مثل السودان والصومال ولبنان وغيرها.

٢ - أن التطورات والتفاعلات السياسية الداخلية التي شهدتها البلدان العربية موضع الدراسة كشفت أن هناك بلداناً عديدة، وبخاصة تلك التي تحكمها نظم جمهورية، تعاني في الوقت الراهن معضلة مزدوجة تتمثل بوجود نظم حاكمة مأزومة من ناحية، ومعارضة سياسية مبعثرة ومشتتة من ناحية أخرى. فالنظم الحاكمة، حتى وإن كانت تمتلك شرعية انتخابية أو شرعية الصندوق، فإنها تفتقر في الغالب إلى ما يُعرف بـ «شرعية الإنجاز»، وهي تتحقق من خلال قدرة النظام وفاعليته في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وتوفير الحد الأدنى من السلع والخدمات العامة للمواطنين، وفي طليعتها الأمن. وبالمقابل فإن قوى وأحزاب المعارضة تعاني التشرذم والانقسام، ما يحد من قدرتها على التنسيق فيما بينها من أجل التأثير بفاعلية في المشهد السياسي، وطرح نفسها كبديل مقنع قادر على المنافسة في الاستحقاقات الانتخابية،

ناهيك بغياب أو ضعف قدرة جل هذه القوى والأحزاب على تجديد خطاباتها الفكرية والسياسية.

٣ ـ أن أحد القواسم المشتركة بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية التي شهدتها بعض البلدان العربية هو مقاطعتها من قبل بعض قوى وأحزاب المعارضة الرئيسية. لقد حدث هذا في الجزائر وموريتانيا والبحرين. كما أعلنت قوى وأحزاب المعارضة في السودان عن مقاطعتها للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها في نيسان/ أبريل ٢٠١٥. ويمثل مسلك مقاطعة الانتخابات دلالة هامة مفادها غياب الاتفاق بين الفاعلين الرئيسيين على قواعد اللعبة السياسية، وهذه واحدة من المسائل الجوهرية ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي. فالتوافق حول القواعد والأطر المنظمة للعملية السياسية، والالتزام بها في الممارسة يعزز ثقة مختلف الأطراف في العملية السياسية، ويمهد الطريق لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة. كما يُلاحظ أن مقاطعة الانتخابات من قبل قوى المعارضة في الحالات المعنية لم تؤثر في الاستحقاق الانتخابي بشكل جوهري، حيث لم ينجح المقاطعون في حشد قطاعات واسعة من الناخبين لتبني خيار المقاطعة. وفي الحصيلة عزل المقاطعون أنفسهم وأصبحوا خارج المؤسسات المنتخبة. وبذلك فقدوا إمكانية ممارسة التأثير السياسي من داخل هذه المؤسسات. وفي الوقت نفسه ليس لديهم القدرة على تحدي النظم الحاكمة بشكل جدي من خلال الاحتكام إلى الشارع.

٤ ـ أن تجارب وممارسات الحوار الوطني التي جرت في بعض البلدان العربية مثل البحرين والسودان وموريتانيا والجزائر انتهت في الأغلب الأعم بالتعثر والفشل. ويمثل هذا الأمر عدة دلالات هامة منها: أن العلاقة بين السلطة والمعارضة في الغالبية العظمى من البلدان العربية تقوم على أساس المباراة الصفرية، وليس على أساس تقديم تنازلات متبادلة والقبول بحلول وسط. ويؤكد هذا الأمر عدم أو ضعف التزام القوى والأحزاب السياسية، سواء في الحكم أو المعارضة، بقيم الديمقراطية وقواعد ممارستها؛ ومن بينها القبول بالتعدد والاختلاف في الأفكار والرؤى والمصالح، واحترام إرادة الناخبين، واتباع أساليب التفاوض والمساومة من أجل حل الخلافات السياسية. ونتيجة لذلك غالباً ما يتحول الحوار بين السلطة والمعارضة إلى «حوار طرشان» وينتهي بالفشل. وعلى أية حال، فإن هذا الأمر لا يمكن فهمه بمعزل عن غياب أو ضعف ثقافة الديمقراطية في البلدان العربية من ناحية، وأزمة النخب السياسية سواء في الحكم أو المعارضة من ناحية أخرى.

٥ ـ أن التطورات والتفاعلات السياسية الداخلية التي جرت في البلدان العربية موضع الدراسة أكدت حقيقة الترابط والتداخل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فالتطورات السياسية والأمنية في عديد من هذه البلدان تأثرت بشكل واضح بما يجري في بلدان أخرى، كما تأثرت ببعض التطورات الإقليمية والدولية. وعلى سبيل المثال، فإن الصراعات الداخلية الدائرة في بلدان مثل الصومال والسودان ولبنان واليمن وسورية والعراق لا يمكن فهمها بمعزل عن تدخلات عديد من الأطراف الإقليمية والدولية. كما أن هذه الصراعات أثرت ـ وتؤثر بدورها ـ في التطورات السياسية والأمنية في بلدان عربية أخرى. فتمدد تنظيم «داعش» في كل من سورية والعراق، وشن حرب على التنظيم خلال عام ٢٠١٤، كان ـ ولا يزال ـ له صداه السياسي والأمني في عديد من الأقطار العربية الأخرى. وتطرح هذه التطورات قضيتين في منتهى الخطورة. تتمثل الأولى بوجود أقطار عربية باتت مهددة بالانزلاق إلى مصاف الدول الفاشلة، بل إن بعضها مهدد بالتفكك ككيانات سياسية. وتتجلى الثانية في تمدد أدوار الفاعلين السياسيين الذين يمارسون العنف من غير الدول (Violent Non-State Actors). وتُعد التنظيمات الجهادية الإرهابية العابرة لحدود الدول، وفي مقدمها «تنظيم داعش»، التجسيد الأبرز لهذه الظاهرة. وتمثل القضيتان مصدراً لتغذية حالة انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة.

الفصل السادس

أداء الاقتصادات العربية

يركز هذا الفصل على تطور الأوضاع الاقتصادية في الأقطار العربية في ضوء تطور الأوضاع السياسية، وتفاقم دور الميليشيات العسكرية والأنشطة الإرهابية والعنف المتزايد في أكثر من بلد عربي، وكذلك في ضوء انهيار أسعار النفط وأثر ذلك في الاقتصادات العربية، وذلك من خلال خمسة محاور: أولها، أداء الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية خلال عامي ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥؛ وثانيها، نمو القطاعات الاقتصادية والهيكل القطاعي للناتج المحلي للمنطقة العربية؛ وثالثها، التعاون الاقتصادي العربي. ورابعها، العلاقات الاقتصادية مع العالم، وتشمل التجارة والقروض والاستثمارات والمساعدات الدولية؛ وخامسها، تقيم أداء الاقتصادات العربية وإلى أي مدى أثر ذلك في دائرة الفقر والعدالة الاجتماعية.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية خلال عامي ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥

يعرض هذا الجزء للتقديرات الواردة في تقرير إسكوا ٢٠١٤، وكذلك لتقارير صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصادات العربية مع مناقشة هذه التقديرات في ضوء الواقع العربي.

تشير التقديرات - وفقاً لتقرير الإسكوا عام ٢٠١٤ - إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي (كما يشير الجدول الرقم (٦ - ١)) إلى أنه يتوقع أن يبلغ ٣,٥ بالمئة في ٢٠١٤ وأن يرتفع إلى ٤,٣ بالمئة في ٢٠١٥، ولا تزال بلدان مجلس التعاون الخليجي هي مركز النمو في المنطقة، وذلك بالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط في ٢٠١٤، وهذا ما يفسر استمرار متوسط معدلات النمو لمجموعة البلدان الخليجية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بالرغم من الفوارق الاقتصادية بين اقتصادات هذه البلدان وباقي البلدان العربية، ولا تزال حالات عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي والنزاعات المسلحة تعوق النشاط الاقتصادي.

كما سجل التقرير ظهور بعض علامات التحسن مثل النمو في رسملة سوق الأسهم. وتمكنت الأردن وتونس والسودان ومصر واليمن من الحد من استهلاك الاحتياطي من العملات الأجنبية فتجنبت حدوث أزمة في ميزان المدفوعات. وأدى التعاون الثنائي بين بلدان المنطقة دوراً مهماً في هذا الاستقرار، فاستطاعت تعويض قدرٍ من الآثار غير المباشرة المرتبطة بتدفقات الموارد (مِنح ومساعدات وقروض واستثمارات) من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ومن المتوقع أن تكون القطاعات الأخرى غير النفطية هي محرك النمو في تعزيز قيمة الممتلكات والأصول المالية. وبحلول الربع الأول من ٢٠١٤ تجاوزت مؤشرات أسعار الأسهم المستوى الذي كانت عليه ما قبل الأزمة في ٢٠٠٨ في قطر والسعودية. وبالإضافة إلى السياسة المالية النشطة، أدت سياسة التوسع النقدي المعتمَدة إلى زيادة تمويل الأنشطة الاقتصادية التي تدعم نمو الطلب المحلي.

وتوقع التقرير أن يبلغ معدل النمو ٥,٥ بالمئة في قطر، و٥,٢ بالمئة في الإمارات، و٤ بالمئة في البحرين والسعودية، و٣,٨ بالمئة في كل من عمان والكويت في ٢٠١٤. ويفسر تحقيق الإمارات وقطر معدلاً للنمو يفوق المتوسط العام للمنطقة بالنمو السريع للقطاعات غير النفطية. وقد تتأثر السعودية بالنقص في اليد العاملة الناجم عن ترحيل العمال الأجانب غير الشرعيين بما يؤثر في تنفيذ مشاريع البناء المقررة.

من الناحية الأخرى تشير تقديرات التقرير إلى حدوث انتعاش في اقتصادات بلدان المشرق بمتوسط قدره ٠,٧ بالمئة في ٢٠١٥.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢٠١٤ ـ ٢٠١٥) للأقطار العربية

(الأرقام بالنسبة المئوية)

الأقطار	٢٠١٤	٢٠١٥
مجموعة البلدان الخليجية	٤,٤	٤,٣
مصر	٢,٤	٣,٣
العراق	٦,٨	٧,٩
الأردن	٣	٣,٢
لبنان	٢,٥	٣,٢
فلسطين	٢,٦	٣,٠
سورية	–	–
الجزائر	٣,٦	٣,٥
ليبيا	٥-	١٢,٠-
المغرب	٣,٦	٤,٩
تونس	٣,٠	٣,٧
جزر القمر	٣,٨	٤,١
جيبوتي	٥,٨	٦,٤
موريتانيا	٥,٩	٦,٢
الصومال	–	–
السودان	٢,٥	٣,٣
اليمن	٢,٦	٢,٥
إجمالي المنطقة العربية	٣,٥	٤,٣

المصدر: «الأوضاع والآفاق الاقتصادية الإقليمية: ملخص عرض مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤»، الإسكوا (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤).

وعلى الرغم من الأزمة السورية وتداعياتها على البلدين المجاورين: الأردن ولبنان؛ فإن معدلات النمو في الناتج لكلا البلدين تشير إلى تحسن، فمن المأمول أن يرتفع في الأردن ولبنان من ٦,٨ بالمئة، ٣ بالمئة على الترتيب خلال عام ٢٠١٤ إلى ٩,٧ بالمئة، ٢,٣ بالمئة في ٢٠١٥، حيث يساعد الانتعاش الجزئي في الصادرات غير النفطية وانخفاض أسعار النفط والغاز على التحكم في «العجوزات» في الحساب الجاري، والواقع أن التحسن المتوقع في معدلات نمو الناتج في الأردن ولبنان وفلسطين كما يتوقعه التقرير قد يتناقض مع حقيقة الدخول القسري المفاجئ للاجئين بأعداد كبيرة من سورية (وهي نقطة ستتم معالجتها فيما بعد) وكذلك نقص الموارد المالية اللازمة لرعاية اللاجئين في البلدين لدعم الارتفاع الكبير في عدد السكان. كذلك فإن التكهنات كما يعرضها تقرير الإسكوا عن ارتفاع معدل نمو الناتج خلال ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ قد تتوقف على قدرة العراق على إنتاج النفط الخام والأنشطة المتصلة بقطاع النفط في الجنوب والنمو الاقتصادي في المنطقة التابعة لحكومة إقليم كردستان والتي ربما تفاقم الفوارق بين المناطق العراقية بسبب المخاطر الأمنية، وكذلك ارتفاع تكاليف النقل حتى في المناطق غير المتأثرة بأعمال العنف لداعش. ولعل التحسن النسبي في معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني ٢٠١٥ قد لا يبرر في ضوء حقيقة تهالك البنية التحتية من جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠١٤، وتراجع حركة البناء وعمليات الحصار والاضطرابات الأمنية حتى في ظل الجهود الدولية لإعادة إعمار القطاع.

والأمر نفسه ينسحب على مصر؛ فبعيداً من توقعات تقرير الإسكوا فإن تصريحات المسؤولين المصريين تشير إلى تفاؤل حذر بالتحسن وتوقعات معدل نمو في الناتج في ٢٠١٥ يصل إلى ٣,٨ بالمئة حيث يُفسر ذلك في ضوء جهود الحكومة لخفض عجز الموازنة ورفع الدعم التدريجي عن الطاقة مع حزمة إصلاحات أخرى قد ترتبط بالسياسات المالية والنقدية التوسعية والانكماشية وتأثير العون الخليجي لسد النقص في التمويل الخارجي، ونجاح مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري الذي انعقد بمدينة شرم الشيخ في آذار/ مارس ٢٠١٥ على جذب تدفقات كبيرة من المعونات والاستثمار الأجنبي إلى البلاد مع التراجع في تكاليف استيراد الوقود بفضل انهيار أسعار النفط منذ تموز/ يوليو ٢٠١٤.

ووفقاً للبيان الختامي لصندوق النقد الدولي فإن الفرصة سانحة للاقتصاد المصري الذي بدأ يتعافى بعد أربع سنوات من التباطؤ، ودعا إلى قدر أكبر من المرونة

في سياسة أسعار الصرف. كذلك فإن إصلاح قطاع الطاقة وتدشين استثمارات كبيرة سيكونان شرطين أساسيين لتخفيف الاختناقات بسلسلة إمدادات الطاقة وزيادة فرص النمو. وأشار التقرير إلى سعي الحكومة لخفض عجز الموازنة بحيث يتراوح ما بين ٨ بالمئة - ٨,٥ بالمئة بنهاية عام ٢٠١٩/١٨. وسوف يدعم هذه التوقعات ازدياد اليقين السياسي الدولي، وهو ما ظهر جلياً في مؤتمر شرم الشيخ السابق الذكر.

ومن ناحية أخرى توقع التقرير مساهمة انتعاش القطاع الزراعي في المغرب في استمرار النمو الاقتصادي في ٢٠١٤ عند مستوى ٣,٦ بالمئة والذي عززه انتعاش الطلب المحلي وظروف توافر التمويل الأجنبي. ولكن من المأمول في ٢٠١٥ أن يستمر الانتعاش الاقتصادي بفضل الاستقرار السياسي النسبي وتراجع أسعار النفط وأثرها الإيجابي في الدول المستوردة للنفط مثل المغرب لتسجل معدل نمو ٤,٩ بالمئة. ولكن الاقتصاد التونسي الذي استكمل عملية التحول السياسي ربما يتحسن وضعه النسبي مع تراجع أسعار النفط وتحسن مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من تراجع السياحة، وربما عزز هذه التوقعات تعهد بلدان مجلس التعاون الخليجي بدعم تونس والمغرب. وعليه قد تتحقق تكهنات الإسكوا بتحقيق المغرب وتونس معدلات للنمو في ٢٠١٤ تصل إلى ٣,٦ بالمئة، و٣ بالمئة، وفي ٢٠١٥ إلى ٤,٩ بالمئة، ٣,٧ بالمئة على الترتيب.

أما في ما يخص الاقتصاد الليبي فلا يتوقع أن يخرج من دائرة الانكماش الاقتصادي التي بدأها في ٢٠١٣، بل والأرجح أن يستمر هذا الانكماش عند مستوى - ٥ بالمئة خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وذلك مدعوماً باستمرار تفاقم أعمال العنف والميليشيات المسلحة وتراجع أسعار النفط.

وفي ما يخص التقديرات التي أوردها تقرير الإسكوا للبلدان العربية الأقل نمواً فتشير إلى تحسن في معدلات النمو في المتوسط لتسجل ٢,٧ بالمئة، و٣,٢ بالمئة خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وتمثل هذه التقديرات ازدياد معدلات النمو في السودان من ٢,٥ بالمئة عام ٢٠١٤ إلى ٣,٣ بالمئة في ٢٠١٥ بعد انفصال الجنوب والاتفاق الذي وقعه السودان في ٢٠١٣ مع جنوب السودان بشأن إنتاج النفط. أما اليمن فأغلب الظن أنه قد يتعرض لظروف انكماش اقتصادي (حتى مع توقعات التقرير عكس ذلك)، وذلك في ظل الأوضاع الأمنية المتفاقمة وتكرار الهجمات والاستيلاء على أنابيب النفط، فضلاً عن سيطرة الحوثيين على مقاليد السلطة في صنعاء وما ترتب على ذلك

من تطورات الأمر الذي سيطرح آثاره حتماً على تراجع إيرادات النفط والموارد الطبيعية الأخرى. أما في موريتانيا وجزر القمر وجيبوتي فقد تتحقق تقديرات الإسكوا بخصوص معدلات النمو كما يوضحها الجدول الرقم (٦ ـ ١) في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

أما صندوق النقد الدولي، بدوره، فقد توقع انخفاض توقعاته للنمو عام ٢٠١٤ بالنسبة إلى معظم البلدان العربية، وذلك بسبب الانعكاسات المتوقعة للنزاعات الدائرة باستثناء بلدان الخليج النفطية التي رجّح أن يزداد اقتصادها ازدهاراً، وذلك في ضوء الآتي:

١ ـ توقع الصندوق أن يرتفع معدل النمو في ٢٠١٥ بشرط تحسن الوضع الأمني الذي سيتيح استئناف الإنتاج النفطي وخصوصاً في ليبيا.

٢ ـ يتوقع أن يتأثر الاقتصاد العراقي بتداعيات الصراعات المسلحة داخل البلاد وخصوصاً بين الائتلاف الدولي وقوات الجيش العراقي والمجموعات المسلحة المؤيدة له وبين تنظيم داعش. ولذلك خفض الصندوق توقعاته الخاصة بعام ٢٠١٤ إلى ٢,٧ بالمئة بعد ارتفاعه الكبير إلى ٥,٩ بالمئة في ٢٠١٣. ولا يتوقع أن يزيد نمو الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بصوره شبه كاملة على النفط عن ١,٥ بالمئة في ٢٠١٥.

٣ ـ وبالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط، بما فيهم إجمالاً دول الخليج والجزائر وليبيا والعراق وإيران، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو عام ٢٠١٤ إلى ٢,٥ بالمئة. واستناداً إلى تقرير الصندوق فإن النمو الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي الست سيبقى مرتفعاً، ويكون متوسط النمو ٤,٥ بالمئة لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وحذر الصندوق من التذبذب في أسعار النفط إذا حدث ضعف في الطلب وزيادة الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك وخاصة الولايات المتحدة.

٤ ـ وفي الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فقد توقع التقرير أن يقتصر معدل النمو في المتوسط على ٠,٢٥ بالمئة فقط عام ٢٠١٤ بسبب الاضطرابات السياسية الأخيرة والتدهور الأمني. وتوقع الصندوق ارتفاع معدل النمو إلى ٣ بالمئة عام ٢٠١٥ شرط استئناف الإنتاج النفطي في العراق وليبيا واليمن.

وفي تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي[1]، تقترب توقعاته من التوقعات السالفة الذكر، ويشير إلى أن البلدان المصدرة للنفط (MENAP) تخضع لعدم اليقين في ظل انخفاض عائدات النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي وضعف الأوضاع المالية. كذلك تواجه بعض البلدان غير الخليجية ضرورة الاعتماد على مدخراتها في المدى القريب لتغطية النفقات الأساسية، وأن تقليص اعتماد النمو الاقتصادي المستدام على ارتفاع أسعار البترول يتطلب إصلاحات هيكلية تعزز التنوع الاقتصادي والنمو الشامل (Inclusive). ويضيف التقرير أن هناك تقدماً في مجال تقليص الدعم غير الكفء لمصلحة إعادة توجيهه لدعم النمو المستهدف لشبكات الأمان الاجتماعي ولدعم الاستثمار الموجه للنمو الاقتصادي.

وتبرز الحاجة إلى استمرار ضبط أوضاع المالية العامة لوضع الدين العام على مسار مستدام مع زيادة مخصصات الطوارئ لمواجهة الصدمات العكسية. ويرى التقرير أن تحقيق مرونة في سعر الصرف قد يدعم الانتعاش ويحسّن من القدرة التنافسية. كذلك فإن تحسن الأوضاع الأمنية وإجراء إصلاحات هيكلية عميقة من شأنها - خاصة في التعليم وبيئة الأعمال وتحسين كفاءة سوق العمل مع الحصول على مساعدات دولية - أن تعزز فرص النمو المحتمل في المنطقة وتخلق المزيد من فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

ثانياً: نمو القطاعات الاقتصادية والهيكل القطاعي للناتج المحلي

إذا أخذنا الصورة الإجمالية للاقتصادات العربية كما يوضحها الجدول الرقم (٦ - ٢) في ضوء بيانات ومؤشرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ فسوف يتبين لنا أن الصناعات الاستخراجية قد تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت من ٣٩,٧ بالمئة في عام ٢٠١٢ إلى ٣٧,٢ بالمئة في ٢٠١٣ وذلك بسبب تراجع إنتاج النفط وانخفاض أسعاره. من جانب آخر استقرت مساهمة الصناعات التحويلية[2] عند مستوى ٩,٢ بالمئة من الناتج المحلي

(١) «Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia,» International Monetary Fund (World Economic and Financial Surveys) (May 2014), <https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/mcd/eng/pdf/menacca0514.pdf>.

(٢) يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤، إلى أن الصناعات التحويلية حققت نمواً إيجابياً في عام ٢٠١٣ بنسبة ٤,٤ بالمئة وحقّقت أعلى معدل للنمو في قطاع التشييد والبناء والصناعات الهيدروكربونية -

العربي وبمعدل نمو ٨,٩ بالمئة في ٢٠١٢ ثم تراجع إلى معدل نمو ٤,٤ بالمئة في ٢٠١٣، وذلك بفعل ظروف الركود في الاقتصاد العالمي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة وأسهم باقي قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة بلغت ٨,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣ وبمعدل نمو ٩,٩ بالمئة وهو يفوق معدل النمو في الصناعات التحويلية.

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية عامي (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣) ومعدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (٢٠١١ ـ ٢٠١٣)

البيان	هيكل الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)		معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١١ ـ ٢٠١٢	٢٠١٢ ـ ٢٠١٣
قطاع الإنتاج السلعي منها:	٦١,٦	٥٩,٧	١١,٠	٠,٦
الزراعة	٤,٩	٥,٠	٣,٨	٥,٣
الصناعات الاستخراجية	٣٩,٧	٣٧,٢	١٠,٠	٢,٦-
الصناعات التحويلية	٩,٢	٩,٢	٨,٩	٤,٤
باقي قطاعات الإنتاج	٧,٨	٨,٣	٢٤,٧	٩,٩
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	٣٨,٦	٤٠,٥	٩,٨	٨,٧
الخدمات الحكومية	١١,٨	١٢,٢	١٣,٨	٧,٩
صافي الضرائب غير المباشرة	٠,١	٠,٠	١٦٤,٦-	٨٥,٢-
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠,٢	٣,٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤)، الملحق (٢/ ١)، والملحق (٢/ ٣).

وكنتيجة لانخفاض مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي عام ٢٠١٣ تعززت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من نحو ٣٨,٦ بالمئة عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤٠,٥ بالمئة في ٢٠١٣، وسجل معدل نمو هذا القطاع ٨,٧ بالمئة في ٢٠١٣ تراجعاً عما حققه في ٢٠١٢ وهو نسبة ٩,٨ بالمئة. وفي هذا الإطار، أسهم قطاع الخدمات

= والكيماوية والصناعات الغذائية. انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤)، ص ٧٥، <http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2014>.

ويضيف التقرير أن التباطؤ في نمو الصناعات التحويلية العربية قد انعكس في استمرار نمو معدلات البطالة في البلدان العربية وتدني إنتاجية العاملين في الصناعات التحويلية حيث من المعروف أن الصناعات التحويلية من أكثر الصناعات الواعدة المساهمة في التنمية والتشغيل.

الحكومية بنسبة ١٢,٢ بالمئة في ٢٠١٣ بمعدل نمو ٧,٩ بالمئة مقارنة بنحو ١٣,٨ بالمئة في ٢٠١٢.

لتحديد الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية والريعية ومضامين ذلك بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، يعرض الجدول الرقم (٦ ـ ٣) صورة أكثر تفصيلاً عن المساهمات النسبية القطاعية في الناتج المحلي العربي.

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)

صورة الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي (بالأسعار الجارية) في عام ٢٠١٣ وذلك بدلالة القطاعات الإنتاجية والريعية (٢٠١٤)

إجمالي المنطقة العربية	مليون دولار	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
		٢٠١٣ (بالمئة)	٢٠١٢ (بالمئة)
إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي:	١٦٣٢٦٢٩ (١٠٠)	٥٩,٧	٦١,٠
الصناعات الاستخراجية	١٠١٧٨٤٣ (٦٢,٣)		
الصناعات التحويلية	٢٥٢٨٩٣ (١٥,٥)		
الزراعة	١٣٦٢٥١ (٨,٣)		
التشييد	١٦١٣٦٠ (٩,٩)		
الكهرباء والغاز والماء	٦٤٢٨٢ (٣,٩)		
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية:	٥٣٣٠٤٥ (١٠٠)	١٩,٥	١٩,٧
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٧٠٦٤٦ (٥٠,٨)		
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٥٨٣٩ (٣٣,٠)		
التمويل والتأمين والمصارف	٨٦٥٦٠ (١٦,٢)		
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية:	٥٧٢٢٣٣ (١٠٠)	٢١,٠	١٨,٧
الإسكان	١٥٧٤٧١ (٢٧,٥)		
الخدمات الحكومية	٣٣٤٤٠٣ (٥٨,٣)		
الخدمات الأخرى	٨١٣٥٩ (١٤,٢)		
صافي الضرائب غير المباشرة	(-٣٢٢)	(١,٢٠)	٠,٦٠
إجمالي الناتج	٢٧٣٤٠٦١	١٠٠	

المصدر: احتُسِبَت بمعرفة الباحث بالاعتماد على: المصدر نفسه، الملحق (٢/ ٣).

وبالمقارنة بالمؤشرات المحسوبة من تقرير حال الأمة ٢٠١٣/ ٢٠١٤ يتضح ما يأتي:

- استمرار النمط الهيكلي الذي يمثل استحواذ القطاعات السلعية على نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية. وما يعزز صفته الريعية هو استمرار استحواذ الصناعات الاستخراجية النفطية وغير النفطية على ٦٢ بالمئة من إجمالي الإنتاج السلعي، أما الصناعات التحويلية فلم تسهم إلا بنسبة ١٥ بالمئة من إجمالي الناتج. وإذا جمعنا الزراعة والصناعة التحويلية معاً، فإنهما لم يتجاوزا معاً ٢٥ بالمئة من الناتج، أما قطاعا التشييد والبناء، والكهرباء والغاز، فتقتصر حصصهما في توليد الناتج على ١٠ بالمئة، ٤ بالمئة على الترتيب خلال ٢٠١٣.

- بالمقارنة بالهيكل القطاعي وفقاً لبيانات عام ٢٠١٢ يتضح أن قطاعات الإنتاج السلعي قد تأثرت بانخفاض إنتاج النفط وأسعاره.

- استمرار الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية في توليد الناتج عند مستوى ١٩,٥ بالمئة بينما تحسنت مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية (الإسكان، والخدمات الحكومية وغيرها) من ١٨,٧ بالمئة عام ٢٠١٢ إلى ٢١ بالمئة عام ٢٠١٣.

- تأكد الصفة الريعية لهيكل الاقتصادات العربية من استحواذ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبطة بنشاط السياحة على ٥١ بالمئة من ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية يليها مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين بنسبة ٣٣ بالمئة من ناتج هذا القطاع. وأخيراً يستحوذ قطاع التمويل والتأمين والمصارف على ١٦,٢ بالمئة من ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية. وهو مؤشر يدل على ريعية الاقتصاد العربي حيث أصبح قطاع الخدمات يميل أكثر إلى المصادر الريعية مع تنامي المضاربات المالية والعقارية.

- بالرغم من تحسن مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية ممثلة بالإسكان والخدمات الحكومية وغيرها، فإن استمرار هيمنة الصناعات النفطية على نسبة مؤثرة في توليد الناتج وتأثرها بتداعيات السوق العالمي دون مشاركة فاعلة في الصناعات التحويلية والزراعة كقطاعات إنتاجية وارتباط ذلك بضعف مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية من شأنه أن يولد حلقة مفرغة من التردي في مستويات التعليم والصحة والفقر ثم التشغيل فالبطالة. وبالتالي فالمطلوب وضع سياسات اقتصادية تركز على

القطاعات الإنتاجية بخلاف النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى، لاستيعاب فائض الأيدي العاملة.

- تباين الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بين البلدان العربية في توليد الناتج حيث لوحظ احتلال الصناعات الاستخراجية في كل من العراق وعمان وقطر والكويت وليبيا ما يزيد على ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي لهذه البلاد (٥٥,٦ بالمئة،٥٠ بالمئة، ٥٤ بالمئة، ٦٣ بالمئة، ٦٢ بالمئة على الترتيب) وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٣. بينما تقل مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي في الإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية عن ٥٠ بالمئة (٣٩ بالمئة، ٢٧ بالمئة، ٢٩ بالمئة، ٤٥ بالمئة على الترتيب). وتظهر المؤشرات اتجاهاً نحو التنويع الاقتصادي نسبياً في هذه البلدان.

- أما قطاع الزراعة فيحتل المرتبة الأولى في كل من السودان وجزر القمر بنسبة ٣٤ بالمئة، و٣٢ بالمئة على الترتيب. واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في لبنان بنسبة ١٨,٥ بالمئة، ويحتل قطاع النقل والمواصلات والتخزين المرتبة الأولى بنسبة ٢٥,٤ بالمئة في جيبوتي. وكذلك يحتل قطاع الخدمات الحكومية المركز الأول في المغرب بنسبة ١٩,١ بالمئة من إجمالي الناتج في عام ٢٠١٣. وتصل مساهمة الصناعات التحويلية ١٧ بالمئة، و١٦ بالمئة، و١٥ بالمئة في الأردن وتونس ومصر على الترتيب.

ويمكن التدليل على أهمية ودور الريع في الاقتصادات العربية من خلال تتبع تطور الحصة النسبية للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة في البلدان العربية خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ حسب البيانات الواردة في الجدول الرقم (٦ - ٤)، وذلك بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل، والذي يوضح:

- انخفاض حصة الإيرادات البترولية من ٧٤,٨ بالمئة في ٢٠١٢ إلى ٧١,٥ بالمئة في ٢٠١٣.

- زيادة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات، فزادت من ١٥,٦ بالمئة في ٢٠١٢ إلى ١٧,١ بالمئة في ٢٠١٣.

- زيادة الإيرادات غير الضريبية من ٤,٨ بالمئة في ٢٠١٢ لتصل إلى ٥,٦ بالمئة في ٢٠١٣.

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)

هيكل الإيرادات العامة في البلدان العربية، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣

(بالنسبة المئوية)

	عام ٢٠١٢	عام ٢٠١٣
الإيرادات البترولية	٧٤,٨	٧١,٥
الإيرادات الضريبية:	١٥,٦	١٧,١
ـ ضرائب على الدخل والأرباح	٥,٩	٥,٩
ـ الضرائب على السلع والخدمات	٥,١	٦,٠
ـ الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	٢,٣	٢,٦
ـ ضرائب ورسوم أخرى	٢,٣	٢,٦
الإيرادات غير الضريبية:	٤,٨	٥,٦
ـ إيرادات أخرى	٤,١	٥,٦
ـ المنح	٠,٦	٠,٣
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤٤.

والواقع أن انخفاض ضريبة الدخل والأرباح إلى مستوى ٥,٩ بالمئة خلال السنتين من إجمالي الإيرادات يؤكد استمرار اعتماد الوطن العربي في مجموعه على الإيرادات النفطية بما يعكس الموقف الريعي وعدم الاعتماد على الضرائب كمصدر للإنفاق بل الاعتماد أساساً على مصادر ريعية في غالبيتها مصادر طبيعية.

وباعتبار أن إيرادات الممرات المائية الاستراتيجية مثل قناة السويس تعد مصدراً آخر للريع بسبب الموقع الجيوبوليتيكي بخلاف النفط، سنورد في هذا القسم تحليلاً حول هذين المصدرين من مصادر الريع، وذلك بسبب أهميتهما، وانعكاسات هذا الوضع مستقبلاً على ظروف الاقتصادات النفطية وغير النفطية العربية وعلى الاقتصاد المصري.

١ - النفط والغاز كمصدر ريعي

تشير البيانات الخاصة بالعرض العالمي للنفط والطلب عليه إلى وجود فائض في العرض وفقاً للنشرة الشهرية الصادرة عن منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (أوابك) أن فائض العرض العالمي للنفط بلغ ٠,٩ مليون برميل يومياً في شهر شباط/ فبراير ٢٠١٤ ونحو ٢,٨ مليون برميل يومياً في آذار/مارس ٢٠١٤. ومع استمرار الدول المصدرة الرئيسية في زيادة إنتاجها وصادراتها فإن ذلك الفائض استمر وشكل ضغطاً على أسعار النفط خاصة أن منظمة الأوبك لم تتخذ أي إجراء لخفض أو ضبط الإنفاق، بل إن العديد من الدول برر ذلك بعدم التدخل في آليات السوق، واعتبر البعض الآخر هذا الانخفاض في الأسعار موجهاً بصورة مخططة ضد إيران وفنزويلا وروسيا.

من الناحية الأخرى يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤ إلى أن قيمة الصادرات النفطية قد بلغت ٦٧٤ مليار دولار في ٢٠١٣ مقارنة بـ ٧١٨ مليار دولار في ٢٠١٢ أي بانخفاض قدره ٤٤ مليار دولار بما يعادل ٦ بالمئة نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى ١٠٥,٩ دولار/ برميل في ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٠٩,٥ دولار/ برميل في ٢٠١٢. ووفقاً لبيانات التقرير فإن التوزيع الجغرافي للصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشير إلى تصدر آسيا بنصيب الأسد بنسبة ٧٠,٢ بالمئة موزعة بشكل أساس على الصين بنسبة ١٥,٦ بالمئة، واليابان بنسبة ١٥,١ بالمئة، والهند بنسبة ١١,٩ بالمئة. وتحصل الدول الأوروبية على نسبة ١٦,٥ بالمئة بينما تحصل أمريكا الشمالية على ١١ بالمئة.

أ - اتجاهات الطلب العالمي وآفاقه

يشير تقرير الإسكوا ٢٠١٤ في ما يخص قطاع النفط إلى الآتي:

• وفقاً لتقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط، يقدر أن الطلب العالمي الإجمالي على النفط قد بلغ في عام ٢٠١٣ متوسط ٩٠ مليون برميل يومياً.

• ارتفع طلب الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخام نتيجة للانتعاش الاقتصادي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣. كذلك واصل الطلب على النفط الخام في الصين ارتفاعه في ذلك العام، بينما أدى انخفاض الطلب على النفط في أوروبا واليابان إلى كبح آثار زيادة الطلب على النفط في المناطق الأخرى.

• وفي أسواق الطاقة تراجع تقلُّب أسعار النفط الخام في ٢٠١٣ وتراوح سعره بين ٩٦,٤، ٩٤,١١٤ دولار، و٩٤، ١١٤ دولار للبرميل ٢٠١٣، وشهد الربع الأول من عام ٢٠١٤ استقراراً كبيراً في أسعار النفط الخام على الرغم من حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي التي واجهها الكثير من البلدان المصدرة للنفط.

• توقع التقرير أن يتجه مستمرو السلع الأساسية في أسواق النفط الآجلة إلى مزيد من التريُّث في اتخاذ مواقف بسبب الزيادة المتوقعة في تكاليف التمويل، ومن ناحية العرض أدت زيادة القدرة على إنتاج النفط الصخري ولا سيَّما في أمريكا الشمالية إلى تعويض التراجع الحاد في إنتاج بعض الدول النفطية.

ويرى التقرير إياه أن هناك عوامل خطر كثيرة قد تحول دون التوازن المتوقع بين العرض والطلب، حيث توقع أن يؤثر قرار الولايات المتحدة بالاستغناء عن السياسة النقدية غير التقليدية تدريجياً والأداء الاقتصادي للصين، في مناخ الاقتصاد العالمي، وبالتالي في الطلب على النفط الخام والمضاربة في أسعاره. ولا تزال المخاطر الجيوسياسية قائمة في الوطن العربي كما ذكرنا سلفاً.

ب ـ تداعيات انخفاض الأسعار العالمية للبترول

شهدت الأسعار العالمية للبترول تراجعاً حاداً خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٤ حيث أصبح متوسط سعر البرميل يقترب من ٤٠ دولاراً بما مثّل انخفاضاً يتجاوز ٥٠ بالمئة عن مثيله في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وفي تصوُّرنا أن هذه التطورات تثير جدلاً حول التحديات والفرص أمام الاقتصادات العربية النفطية وغير النفطية والمستوردة للنفط، وذلك على النحو التالي:

• السماح بتصدير الغاز لأول مرة في الولايات المتحدة، وذلك في ضوء ازدياد إنتاج كميات الغاز الصخري[٣]، وازدياد حجم هذه الصادرات بنسبة ٥ بالمئة خلال الفترة ما بين آذار/ مارس ٢٠١٣ وآذار/ مارس ٢٠١٤. من ناحية أخرى، فإن الانخفاض الحالي لأسعار النفط قد يجعل إنتاج النفط الصخري نشاطاً غير اقتصادي، ويضمن استمرار الأهمية الاستراتيجية للدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي. وفي هذا السياق،

---

(٣) أمنية منصور، «هل تؤدي طفرة الغاز الصخري إلى نهضة صناعة أمريكية،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (القاهرة) (آب/ أغسطس ٢٠١٤)، <http://www.rcssmideast.org/Article/2677/>.

توقع استطلاع رويترز أن تنتعش أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، إذ قد يسهم احتمال تباطؤ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في أن يصل متوسط سعر البرميل إلى ٧٤ دولاراً وأن يرتفع إلى ٨٠,٣ دولار في عام ٢٠١٦.

• أدى الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للنفط إلى انهيار قيمة الروبل الروسي أخذاً في الاعتبار ما تشكله صادرات البترول والغاز الطبيعي من إجمالي صادرات روسيا (٦٠ بالمئة)، ويمكن فهم الدور الذي يؤديه استخدام سلاح النفط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في إطار الحرب الباردة على روسيا.

• في ضوء تصريحات وزير النفط السعودي علي النعيمي من أن السعودية تنطلق في سياستها النفطية من الرغبة في الحفاظ على حصة البلاد في السوق وإبعاد المنتجين الأقل فاعلية (وذلك في ضوء ازدياد تصدير النفط من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك في المرحلة التي سبقت انهيار أسعار النفط)، وقد اختارت القيادة السعودية عدم خفض إنتاجها النفطي انطلاقاً من أن أسعار النفط ستعافى بسرعة نسبياً (أي في غضون سنتين أو ثلاث سنوات) وبأنه بإمكان الحكومة أن تتحمل التأثيرات السلبية الناجمة عن تراجع الإيرادات النفطية.

إن هذا الوضع يثير أهمية تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد السعودي، والشروع في تطبيق إصلاحات فعلية على مستوى الإنفاق، وإنشاء صندوق سيادي لتحقيق عوائد كبيرة تسهم في تحسن أوضاع الموازنة المالية، والتفكير في توسيع دور القطاع الخاص لتفادي حتمية خفض الإنفاق العام في المدى الطويل. وجدير بالملاحظة أن أرقام الموازنة السعودية لعام ٢٠١٥ تبين استمرار الحكومة في الإنفاق على المشاريع الكبرى، وهو ما يمكن تفسيره بوجود احتياطيات مالية ضخمة تجنب الموازنة العامة صدمة انخفاض أسعار النفط.

• أشار بعض الخبراء إلى قلق السلطات الجزائرية من الهبوط الشديد في أسعار النفط بسبب الاعتماد على عائدات المواد الهيدروكربونية والتي تمثل ٩٧ بالمئة من مجموع عائدات التصدير أو ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي، و٦٠ بالمئة من العائدات الحكومية وفقاً للبيانات الرسمية. إلا أن هذا القلق لا يوجد مبرر حقيقي له في ضوء أن الاحتياطيات بالعملات الأجنبية تصل إلى ١٨٥ مليار دولار أمريكي، الأمر الذي يتيح

تمويل كل واردات البلاد لمدة ثلاث سنوات، فضلاً عن ذلك فإن الدين الخارجي صغير نسبياً يصل إلى ٣,٦ مليار دولار[٤]. وقد استقرت عائدات الصادرات الهيدروكربونية في الجزائر عند مستوى ٦٠ مليار دولار في العام ٢٠١٤ وسجل رقم الواردات ٥٩ مليار دولار في العام نفسه، وبالرغم من امتلاك هذا الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية إلا أن الحكومة لم تستطع الاستفادة من مرحلة الفوائض للتعجيل بإجراء الإصلاحات والاتجاه لتنويع الاقتصاد الجزائري وعمدت الحكومة بدلاً من ذلك إلى التركيز على تشييد البنى التحتية وسياسة الدعم العام للأسعار ولم يعد أمام الجزائر من خيار سوى إجراء إصلاحات هيكلية.

• مع تراجع أسعار النفط في توقيت غير مناسب للعراق، يتوقع أن تسجل الموازنة الدفاعية والأمنية زيادة كبيرة لتصل إلى ٢٥ بالمئة من إجمالي النفقات في ٢٠١٥ مع اشتداد الحرب على تنظيم داعش، لذا يتعين على الحكومة الاستدانة من الداخل والخارج لتغطية العجز الذي يتوقع أن يبلغ ٢١,٨ مليار دولار في ٢٠١٥ بحسب مشروع الموازنة. ولجأت الحكومة العراقية عند هبوط أسعار النفط في ٢٠١٤ إلى الاستدانة من الموظفين كما اتضح في مشروع الموازنة لعام ٢٠١٥ الذي تمت صياغته على أساس احتساب سعر برميل النفط بـ ٦٠ دولاراً. وتتم هذه الاستدانة من أعضاء الجهاز الإداري للدولة عبر تطبيق منظومة الادخار الإلزامي. وإلى إرجاء الدفعات المستحقة لشركات النفط الأجنبية والتي يصل قيمتها إلى ١٢ مليار دولار وتحويلها إلى سندات خزينة. وهو ما يمثل إعادة اقتراض للرسوم المستحقة للشركات الأجنبية جراء إنتاجها للنفط مع منحها فائدة. وسوف يتم تحويل جزء من المخصصات النفطية إلى موازنة ٢٠١٦، ولذلك يقترح على الحكومة زيادة إنتاجها النفطي إلى أقصى حد في المدى القصير وتعزيز إيراداتها النفطية لتمويل الإنفاق المتزايد.

• يرى بعض الخبراء[٥] أن البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بين أكبر الخاسرين من انخفاض أسعار النفط، ففي هذه البلدان يحتل النفط أكثر من ثلثي الصادرات ونحو ٨٠ بالمئة من إيرادات المالية العامة في المتوسط وأنه مع الهبوط

---

(٤) «تداعيات انهيار أسعار النفط في الشرق الأوسط،» صدى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي) (٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://carnegieendowment.org/2015/01/22/>.

(٥) أندرو جويل، فؤاد حسنوف ورضا شريف، «تنويع الاقتصادات الخليجية: ضرورة ملحة مع انخفاض أسعار النفط،» النافذة الاقتصادية (منتدى صندوق النقد الدولي) (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://blog-montada.imf.org/?p=3463>.

المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لتنويع الاقتصاد في هذه البلدان بدلاً من الاعتماد المفرط على النفط فيها. والوصفة المعتادة لتحقيق التنوع هي أن تعمل الحكومات على تحسين المؤسسات وإنشاء البنى التحتية والحد من القيود التنظيمية. كذلك ينبغي على حكومات مجلس التعاون الخليجي أن تغير هيكل الحوافز المتاحة للعمالة والشركات. فمعظم مواطني دول المجلس يعملون في القطاع العام حيث الرواتب المرتفعة والحوافز السخية. ويمكن لحكومات بلدان المجلس أن تحفز نشاط القطاع الخاص بتقليص حجم القطاع العام ووضع حد أقصى للأجور التي تصرف للعاملين وتحسين ما يحصلون عليه من دعم وتدريب. ويمكن للحكومات أيضاً أن تشجع التصدير عن طريق دعم الصادرات وإقامة بنوك للتنمية وهيئات لتشجيع التصدير توفر التمويل والدعم لمنشآت الأعمال. وقد قامت بعض الحكومات بدور المستثمر برأس مال مخاطر فأنشأت مناطق اقتصادية خاصة أو تجمعاً للصناعات يمكن أن تعود بنفع كبير على الاقتصاد الأوسع نطاقاً.

- تلوح بعض الفرص الإيجابية لمصر كمستورد صافٍ حيث يقدر العجز في ميزان تجارة المنتجات النفطية بـ ٧,٣ مليار في ٢٠١٤/١٣ للنفط إذ يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى خفض فاتورة الواردات النفطية. ويعزز انخفاض الأسعار العالمية للبترول توقعات انخفاض تكلفتي الإنتاج الصناعي والنقل على الصعيد العالمي، ما يعزز التوقعات باتجاه أسعار المنتجات الصناعية إلى الانخفاض وانخفاض فاتورة الواردات المصرية. كذلك فإن من شأن تراجع أسعار النفط على صعيد الموازنة العامة للدولة أن تنخفض تكلفة دعم المنتجات البترولية بما يتوقع معه تراجع فاتورة الدعم خلال العام الحالي من ١٠٠ مليار جنيه إلى ٧٠ ملياراً. ومن شأن هذا الوفر أن يخدم في تحسين أي بند من بنود الخدمات العامة (التعليم والصحة) وزيادة دعم مستلزمات الإنتاج للفلاح المصري، ومن شأن الانخفاض المتوقع في أسعار واردات المنتجات خلق فرصة ولا شك لخفض المستوى العام للأسعار وتراجع معدلات التضخم والتي يتوقع أن تصل إلى ١٤ بالمئة خلال السنة المالية الحالية (٢٠١٤/ ٢٠١٥).

وتنبغي الإشارة إلى أن التراجع في أسعار المنتجات النفطية يكون أقل من التراجع في سعر الخام، وبالتالي فإن استفادة مصر من التراجع سيكون أقل[٦] في ضوء اعتمادها

(٦) أحمد السيد النجار، «مصر والعرب والمكاسب والخسائر من دراما سوق النفط»، الأهرام، ٢٠١٥/١/١٩.

على تصدير الخام واستيراد المنتجات المكررة وهو ما يتطلب التفكير في توفير التمويل لإنشاء معامل التكرير النفطية بمشاركة من المصريين العاملين في الخارج أو من خلال الشركات دولية النشاط الآسيوية أو الروسية وبنظام المشاركة مع الحكومة (BOT). ومن المؤكد أن تراجع هذه الأسعار سيؤثر في برنامج الطاقة الشمسية لاستخدامها في توليد الكهرباء في مصر (حيث ستصبح مرتفعة التكلفة مقارنة بالنفط)، وذلك فضلاً عن الآثار المتوقعة على مستقبل الاستثمارات والمساعدات الخليجية للاقتصاد المصري.

• ومن الواضح أن الصين ستستفيد من هذا التراجع في الأسعار حيث تستورد ما يقرب من ٦ ملايين برميل يومياً، ويتوقع مع البرنامج الصيني للتوسع الاقتصادي في عام ٢٠١٩ أن تحقق الصين فوائض تجارية مع هذا التراجع، وستقترب من عتبة التعادل مع الولايات المتحدة من منظور ناتجها الحقيقي قبل عام ٢٠٢٠.

٢ ـ أثر النمو في الاقتصاد العالمي في إيرادات قناة السويس كمصدر ريعي

صدر تقرير صندوق النقد الدولي بعنوان «آفاق الاقتصاد العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤» في ظل تحديات راهنة للنظام الدولي[٧]، انعكست في توقعات الصندوق حول آفاق النمو في الاقتصاد العالمي وذلك على النحو الموضح في الجدول الرقم (٦ ـ ٥).

• يتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصادات المتقدمة إلى ١,٨ بالمئة في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١,٤ بالمئة في عام ٢٠١٣، وأن يستمر هذا التحسن ليصل إلى ٢,٣ بالمئة في ٢٠١٥، وذلك بسبب الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة.

• يتوقع أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية معدل نمو ٢,٢ بالمئة في عام ٢٠١٤ ونحو مزيد من التحسن بمعدل نمو ٣,١ بالمئة في عام ٢٠١٥. كذلك يتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو في عام ٢٠١٤ بحيث يصل معدل النمو إلى ٠,٨ بالمئة، وأن يرتفع إلى ١,٣ بالمئة في عام ٢٠١٥. ويُعَد ذلك مؤشراً إيجابياً لتوقع

---

(٧) خالد زاهر، «التحولات في بنية النظام الدولي،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (١٠ آب/ أغسطس ٢٠١١)، <http://www.rcssmideast.org/Article/2446/>.
حيث تتمثل التحديات في اختلال النظام المالي العالمي، وركود التكامل الأوروبي، وصعود مجموعة البريكس والانهيار الدرامي لأسعار النفط.

تحسن الاقتصادين الألماني والفرنسي بالإضافة إلى خروج الاقتصاد الإيطالي من حالة الركود.

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	فعلي	فعلي	توقعات	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
اقتصادات الدول المتقدمة	١,٢	١,٤	١,٨	٢,٣
الولايات المتحدة	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٣,١
منطقة اليورو	٠	٠,٤-	٠,٨	١,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية	٥,١	٤,٧	٤,٤	٥,٠
الصين	٧,٧	٧,٧	٧,٤	٧,١
الهند	٤,٧	٥,٠	٥,٦	٦,٤
روسيا	٣,٤	١,٣	٠,٢	٠,٥
البرازيل	١,٠	٢,٥	٠,٣	١,٤
الاقتصاد العالمي	٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٨

المصدر: «آفاق الاقتصاد العالمي»، صندوق النقد الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤)، <http://www.imf.org/external/ns/loe/cs.aspx?id=56>.

• كذلك يقدر أن تحقق الاقتصادات الصاعدة والنامية معدلاً للنمو قدره ٤,٤ بالمئة في ٢٠١٤ ونحو ٥ بالمئة في ٢٠١٥، وذلك نتيجة لتحقيق الصين أعلى معدل للنمو الاقتصادي في العالم حيث يمكن أن يصل معدل النمو فيها إلى ٧,٤ بالمئة في ٢٠١٤ يقل إلى ٧,١ بالمئة في ٢٠١٥. ويفسر هذا التراجع في معدل النمو بسبب تبني الصين سياسة نقدية انكماشية تمثل بكبح جماح الائتمان. وبالنسبة إلى الهند، فمن

المتوقع أن تحقق انتعاشاً اقتصادياً بحيث يصل معدل النمو في ٢٠١٤ إلى ٥,٦ بالمئة ويرتفع تدريجياً ليحقق ٦,٤ بالمئة في ٢٠١٥ وهي معدلات نمو تفوق ما تحقق في ٢٠١٣. وبالنسبة إلى روسيا، فبالرغم من التوقعات بتحقيق معدلات نمو إيجابية تصل إلى ٠,٢ بالمئة، ٠,٥ بالمئة في ٢٠١٤ و٢٠١٥ على الترتيب، إلا أنها معدلات تقل عما تحقق في ٢٠١٣ وذلك لتراجع أسعار النفط فضلاً عن ازدياد حالة عدم اليقين بشأن الأوضاع في روسيا وأوكرانيا.

وتختلف الآراء بشأن نمو التجارة العالمية المتوقعة خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ وآثاره المتوقعة للمجرى الملاحي في قناة السويس:

فيرى بعضها[٨] أن مشروع تطوير المجرى الملاحي لقناة السويس عبر إنشاء تفريعة جديدة موازية للقناة الحالية بطول ٣٤ كم، وتوسيع المجرى الملاحي الحالي بطول ٣٧ كم بهدف تقليص الفترة الزمنية لعبور السفن من ١١ ساعة إلى ٣ ساعات فقط من شأنه أن يحقق إيراداً سنوياً للقناة بمعدل نمو يرتفع إلى ١٠ بالمئة (مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٧,٨ بالمئة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٣) نتيجة لتوقع نمو التجارة العابرة لقناة السويس بين آسيا من جهة وأوروبا وأمريكا من جهة أخرى. كذلك يتوقع حدوث زيادة في أعداد السفن نتيجة للزيادة المستمرة في حجم التجارة العالمية والذي يتوقع له الاستمرار مستقبلاً. ويستدل على ذلك بزيادة أحجام سفن الحاويات لتصل السفينة إلى ١٩ ألف حاوية من المتوقع أن تزداد إلى ٢٤ ألف حاوية في عام ٢٠١٦.

وفي ضوء توقعات تقرير صندوق النقد الدولي حول معدل حركة التجارة العالمية خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥ يتصور أن هناك آثاراً إيجابية في قناة السويس خلال هذين العامين مع تعافي الاقتصاد الأوروبي وانتعاش الاقتصاد الأمريكي واقتصادات الدول الصاعدة والنامية كما تعكسها معدلات نمو التجارة العالمية المتوقعة خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥(انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٦)). حيث يتوقع أن تنمو التجارة العالمية بمعدلات متسارعة في هذين العامين بنسب ٣,٨ بالمئة، و٥ بالمئة على التوالي.

---

(٨) أنس رخا، «دور قناة السويس الجديدة في دعم حركة التجارة العالمية،» ورقة قُدِّمَت إلى: المنتدى العلمي الأول: تعظيم دور الإدارة الاستراتيجية في منطقة قناة السويس الجديدة، التي أقامته كلية التجارة بجامعة بنها ـ القاهرة، يومي ٢٣ ـ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

الجدول الرقم (٦ ـ ٦)

معدلات نمو التجارة العالمية المتوقعة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥

(الأرقام بالنسبة المئوية)

إجمالي التجارة الدولية		الصادرات		الواردات	
		الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات النامية
٢٠١٣	٣,٠	٢,٤	٤,٤	١,٤	٠,٣
٢٠١٤	٣,٨	٣,٦	٣,٩	٣,٧	٤,٤
٢٠١٥	٥,٠	٤,٥	٥,٨	٤,٣	٦,١

المصدر: المصدر نفسه.

ويمكن استيعاب الزيادة المتوقعة في حركة التجارة العالمية المنقولة بحراً في ظل تزايد معدلات النمو في صادرات الصين والهند وجنوب شرق آسيا في السنوات القادمة. وعليه تشير التقديرات للعوائد والنتائج المتوقعة للمشروع على النحو التالي:

ـ زيادة عائد قناة السويس بنسبة ٢٥٩ بالمئة عام ٢٠٢٣ ليكون ١٣,٢ مليار دولار مقارنة بالعائد حالياً ٥,١ مليار دولار.

ـ زيادة القدرة الاستيعابية للقناة لتكون ٩٧ سفينة في عام ٢٠٢٣ بدلاً من ٤٩ سفينة في عام ٢٠١٤.

ـ القضاء على التنافسية في مجال القنوات البديلة بالعالم والحيز الإقليمي.

على أنه من الضروري الإشارة إلى التحديات التي تواجه مشروع قناة السويس الموازية[9] مثل ضعف القدرة المصرية في إدارة القطاع اللوجستي (ضعف البنية التحتية، والبنية التنظيمية والمؤسسية، ونقص الكفاءات البشرية)، واستكمال مشروع توسيع قناة بنما والذي من المتوقع الانتهاء منه عام ٢٠١٥، ومحاولات إنشاء قنوات ومشروعات

---

(٩) إبراهيم الغيطاني، «تأثير مشروع تنمية قناة السويس في مكانة مصر في الشرق الأوسط،» حالة الإقليم (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ـ بالقاهرة)، العدد ١٠ (آب/أغسطس ٢٠١٤). يشير تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٤ حول أداء القطاع اللوجستي في العالم إلى تراجع مصر في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة ٦٢ من أصل ١٦٠ دولة بينما كان مؤشرها في عام ٢٠١٢ على المرتبة ٥٧.

بديلة، إضافة إلى التهديدات الأمنية من جراء حوادث القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وسيطرة الحوثيين على مدخل باب المندب.

ثالثاً: التعاون الاقتصادي العربي

ويقصد بالتعاون الاقتصادي العربي في هذا الفصل أمران: أولهما، التجارة العربية البينية؛ وثانيهما، المعونات الإنمائية والاستثمارات:

١ - التجارة العربية البينية

تأثر أداء التجارة العربية البينية بعدد من العوامل سواء في ما يتعلق بالتجارة البينية النفطية أو التجارة البينية غير النفطية. فقد تأثرت الأولى بانخفاض كميات النفط وانخفاض أسعاره وبتأثر الأنشطة الإنتاجية في بعض البلدان العربية بالتحولات السياسية كما ذكرنا آنفاً.

وقد انعكست هذه العوامل في تراجع معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في ٢٠١٣ ليقتصر على ٤,٢ بالمئة لتبلغ نحو ١١٣,٦ مليار دولار مقابل معدل نمو بلغ ٨,١ بالمئة في ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو في كل من الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى نحو ٢,٣ بالمئة، و٦,٣ بالمئة في كل منهما خلال عام ٢٠١٣ مقارنة مع ارتفاع بلغ نحو ٧,١ بالمئة، و٩,١ بالمئة في ٢٠١٢ على الترتيب.

ومثّلت نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية ٨,٦ بالمئة خلال عام ٢٠١٣، بينما حافظت نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية على نسبة ١٣ بالمئة خلال عام ٢٠١٣ أسوة بمثيلتها في العام السابق. ومقارنةً بالصادرات البينية تُعَد الواردات البينية مظهراً أبرز للتكامل العربي حسبما هو موضح في الجدول الرقم (٦ - ٧). ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية بارتفاع حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض البلدان العربية مثل: الأردن، واليمن، والمغرب، ولبنان، ومصر، والمغرب، بنسب ٤٤,٣ بالمئة، و٤٠,٧ بالمئة، و٣٢,٦ بالمئة، و٣٠,٣ بالمئة، و٢١,٧ بالمئة[10] على الترتيب خلال ٢٠١٣.

---

(١٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤، الجدول (٥)، ص ١٧٩.

الجدول الرقم (٦ ـ ٧)

أداء التجارة البينية العربية في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣

	القيمة (مليار دولار أمريكي)		معدل التغير السنوي (بالمئة)		نسبة الصادرات البينية أو الواردات البينية/ إجمالي الصادرات أو الواردات العربية (بالمئة)	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
متوسط التجارة البينية العربية	١٠٩,٠	١١٣,٦	٨,١	٤,٢	-	-
الصادرات البينية العربية	١١٠,٤	١١٢,٩	٧,١	٢,٣	-	-
الواردات البينية العربية	١٠٧,٦	١١٤,٣	٩,١	٦,٣	-	-
نسبة الصادرات البينية العربية/ إجمالي الصادرات العربية					٨,٤	٨,٦
نسبة الواردات العربية/ إجمالي الواردات العربية					١٣,٠	١٣,١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤، الجدولان (٣) و(٤)، ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

وفي اتجاه إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم الاتفاق في قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت عام ٢٠١٣ على الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة كافة، سواء في ما يتعلق باستكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية، أو بمعاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في إطار منطقة التجارة الحرة، أو بإصدار القانون الجمركي الموحد وهو ما لم يحدث.

٢ ـ العون الإنمائي

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤[١١] إلى أن إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من البلدان العربية بلغت نحو ١٣,٧ مليار دولار في ٢٠١٣ وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات حيث بلغ صافي المساعدات القطرية ما نسبته ٤٦ بالمئة من الإجمالي تليها السعودية بنسبة ٤٤,٨ بالمئة، ثم الكويت بنسبة ٥,٥ بالمئة، ثم الإمارات فنسبتها ٣,٥ بالمئة، أما عمان فتقل نسبتها إلى ٠,٢ بالمئة. وتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه التمويلات الإنمائية لمشاريع البنى الأساسية التي تشمل مشاريع النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والزراعة والمياه والصرف الصحي بالإضافة إلى مشروعات الصناعة والتعدين.

أما نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي للبلدان العربية المانحة الرئيسة فقد بلغت نحو ٠,٨٥ بالمئة مقارنة بالعام السابق والتي سجلت ٠,٢٠ بالمئة، وبلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة البلدان العربية من مجموعة التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام ٢٠١٣ نسبة ٤٧,٤ بالمئة مقابل ٣٠,٩ بالمئة للدول الآسيوية، ثم ١٧,١ بالمئة للدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية نحو ١,٢ بالمئة، وللدول الأخرى ٣,٤ بالمئة.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للالتزامات التراكمية بلغ نصيب مجموعة البلدان العربية من هذه الالتزامات نحو ٧٦,٦ مليار دولار (أي ٥٨,٧ بالمئة) والدول الآسيوية نحو ٣٠,٩ مليار دولار (٢٣,٧ بالمئة) والدول الأفريقية نحو ١٩,٣ مليار دولار (١٤,٨ بالمئة) ودول أمريكا اللاتينية نحو ٢ مليار دولار بنسبة (١,٦ بالمئة) والدول الأخرى نحو ١,٦ مليار دولار بنسبة (١,٢ بالمئة).

٣ ـ التعاون المالي بين مصر وكل من السعودية والإمارات والكويت

ترتبط توجهات رؤوس الأموال الخليجية بالبعد السياسي والاستراتيجي أساساً، فالدعم الاقتصادي الخليجي أدى دوراً بارزاً في دعم الاقتصاد المصري منذ ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ وحتى انعقاد مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري في آذار/

(١١) المصدر نفسه، الملحق (٧/ ١١).

مارس ٢٠١٥ من خلال المنح والقروض التي تحصلت عليها مصر حيث بلغت المنح الرسمية للداخل (النقدية والعينية) نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال الفترة تموز/ يوليو ٢٠١٣ ـ آذار/ مارس ٢٠١٤ (مقابل ٦٣٩,٥ مليون دولار خلال ٢٠١٢/ ٢٠١٣) منها نحو ٤,٥ مليار دولار منح نقدية ونحو ٦,٠ مليار دولار منح عينية، وتستحوذ البلدان العربية على ما نسبته ٩٨,٣ بالمئة من إجمالي صافي التدفقات إلى مصر وفقاً للبنك المركزي[١٢]، وتتوزع مصادر هذه التدفقات على السعودية والإمارات والكويت بنسب ٤٦,١ بالمئة، و٤٣,٩ بالمئة، و٦,٥ بالمئة على الترتيب، وتتوزع هذه المنح في قطاع الزراعة والري بنسبة ٨١,٨ بالمئة، وقطاع الخدمات بنسبة ١٨,٢ بالمئة.

فالملاحظ أن ورقة المصالح الأمنية والاستراتيجية المشتركة لمصر وهذه البلدان قد تبدو كافية في نظر الكثيرين لضمان استمرار التدفقات الخليجية. ومع ذلك فإن لوحة الأوضاع الاقتصادية الجديدة قد تطرح رؤى بديلة، حيث إن استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع أنشطة الخدمات المصرفية وحركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى أن انهيار أسعار النفط من ١٠٧ دولارات للبرميل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ إلى ٤١,٥ دولار في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ ربما يثير الشكوك حول مزيد من المليارات في صورة منح ومساعدات لا ترد.

والنقطة الهامة في هذا السياق أنه في حين ضخت بلدان الخليج الرئيسية نحو ٩,٤ مليار دولار في صورة منح سلعية أو نقدية فإن استثماراتها الجديدة طوال السنة الأولى بعد سقوط حكم الإخوان، وذلك حسبما يوضح الجدول الرقم (٦ ـ ٨)، لم تتخطَّ زيادتها ١٨ بالمئة في ٢٠١٣/ ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣. ويبدو أن حصة البلدان الثلاث من الاستثمارات العربية زادت من ٤٩ بالمئة في ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى ٦٣ بالمئة في عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤، وذلك بسبب انخفاض الاستثمارات العربية الإجمالية من ١٤٥٦ مليون دولار في ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى ١٢٩٠ مليون دولار في ٢٠١٣/ ٢٠١٤، وليتناقص نصيبها عن إجمالي التدفقات الداخلة الجديدة من العالم من ١٤,٥ بالمئة في عامي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى ١١,٨ بالمئة في عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤، وهو ما يشير إلى أهمية التمييز بين المنح والمساعدات السلعية والنقدية التي توجهها الاعتبارات السياسية والاستثمارات التي تسعى إلى تحقيق الربح.

---

(١٢) المجلة الاقتصادية، العدد ٣ (٢٠١٣ ـ ٢٠١٤).

الجدول الرقم (٦ ـ ٨)

صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقاً للدول

	٢٠١٤/٢٠١٣				٢٠١٣/٢٠١٢			
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٠٤٥	١٠٠٥	١٣٢٣,٩	٧٤٥,٤	٩٩٥,١	١١٢٧,٧	٧٨٣,٤	١١٦٤,١
تدفقات للداخل	٢٧٢١,٨	٢٧٥٠,٢	٢٩٩٢,٠	٢٤٢٨,٩	٢٦٢٨,٢	٢٦٩٠,٨	٢٤٦٨,٣	٢٢٥٥,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٥٢,٠	٥٣٦,٨	٥٧٩,٣	٥٦٢,٢	٥٢٧,٧	٤٤٥,٥	٥٥٥,٧	٦٥٤,٠
الاتحاد الأوروبي	١٦٥٣,٩	١٦٤٥,٤	١٨٢١,٦	١٥٢٦,٢	١٤١٩,٤	١٤٨٦,٨	١٣٠٩,٥	١١٧٧,٩
البلدان العربية	٢٨٠,٠	٣٨٦,٨	٤٣٣,٨	١٨٩,٥	٣٨٠,٢	٦٠١,٦	٣١١,٠	١٦٣,٦
السعودية	٥١,٥	١٢٤,٦	٥٧,٣	٥١,٠	٦٢,٢	٣٩,٠	٥٦,٢	٣٥,٣
الإمارات	٨٨,٥	١٤٨,٣	١٠٤,٩	٥٩,٥	٢٢٦,٧	٦٩,٣	١٢٩,٣	٥٥,٣
الكويت	١٦,٠	٢١,١	٧٧,٥	١٥,٠	١٣,٧	١٣,٣	٧,٦	١١,٨
قطر	١٩,٢	٢٣,٥	٥٣,٢	١٣,٢	٨,٨	٢٩٥,٥	٥٥,٠	١٦,٣

يتبع

تابع

البحرين	٧٦,٨	٢٤,٨	٦٦,٨	٢٥,٣	٤١,٩	١٥٦,٤	٣٨,٧	٢٥,٧
باقي دول العالم	٢٣٥,٩	١٨١,٢	١٥٧,٣	١٥١,٠	٣٠٠,٩	١٥٦,٩	٢٩٢,١	٢٥٩,٨
تركيا	١١,٧	٥,٨	٨,٩	٤,٦	١٢٥,٦	٢١,٩	١٦,٧	٥,٠
تدفقات للخارج	١٦٧٦,٨-	١٧٤٥,٢-	١٦٦٨,١-	١٦٨٣,٥-	١٦٣٣,١-	١٥٦٣,١-	١٠٠٤,٠-	١٠٩١,٢-
إجمالي تدفقات للداخل				٨١٥,٢				٧١٩,٧
السعودية + الإمارات + الكويت بالنسبة المئوية من إجمالي البلدان العربية				(٦٣,٢)				(٤٩,٤)
إجمالي البلدان العربية				١٢٩٠,١				١٤٥٦,٤
إجمالي التدفقات للداخل من العالم				١٠٨٩٢,٩				١٠٠٤٢,٦
إجمالي البلدان العربية بالنسبة المئوية من إجمالي العالم				(١١,٨)				(١٤,٥)
السعودية + الإمارات + الكويت بالمئة من العالم				(٧,٥)				(٧,٢)

المصدر: «النشرة الإحصائية الشهرية،» البنك المركزي المصري (أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٤)، و(تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤).

رابعاً: العلاقات الاقتصادية مع العالم

وتشمل التجارة والقروض والاستثمارات والمساعدات الدولية:

١ - التجارة الخارجية للبلدان العربية

وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠١٤)[١٣] تأثر أداء الصادرات العربية الإجمالية خلال ٢٠١٣ بانخفاض الأسعار العالمية للنفط وتراجع مستويات إنتاجه في بعض البلدان العربية، وذلك بالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الأداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي على معدلات الطلب الخارجي على صادرات البلدان العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً - فقد انخفضت الصادرات العربية الإجمالية خلال ٢٠١٣ بنسبة بلغت نحو ٠,٢ بالمئة لتبلغ نحو ١٣١٩,٢ مليار دولار مقارنة بنحو ١٣٢١,٩ ملياراً في ٢٠١٢. كما انخفض نصيب الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية ليصل إلى نحو ٧ بالمئة خلال ٢٠١٣. وجاء ذلك كحصيلة لارتفاع قيمة الصادرات العالمية وانخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية.

من الناحية الأخرى، في ما يتعلق بالواردات الإجمالية للبلدان العربية انخفض معدل الواردات العربية من نحو ١١,٥ بالمئة في ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٥,٨ بالمئة في ٢٠١٣، وكذلك نمت الواردات إلى نحو ٨٧٤,١ مليار دولار في ٢٠١٣ مقارنة بنحو ٨٢٦,٥ مليار دولار في ٢٠١٢. وحافظت الواردات العربية على نصيب في الواردات العالمية يصل إلى ٤,٦ بالمئة عام ٢٠١٣. وجاء التراجع في معدل نمو الواردات العربية تحت تأثير التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية واتباع سياسات مالية تقييدية في بعضها، وتأثير تراجع أسعار النفط العالمية والذي حد من قيمة واردات النفط بالبلدان العربية المستوردة له خلال العام.

٢ - الشركاء التجاريون الرئيسيون

وبالنسبة إلى حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة الصادرات العربية إلى اليابان ومنها لتصل إلى مستويات ٨,٦ بالمئة، و١٠,٥ بالمئة على الترتيب عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٨,٤ بالمئة، و١٠,٤ بالمئة في

---

(١٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، الجدول (١).

٢٠١٢. وفي المقابل فقد تراجعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة ولتصل إلى ١٣,٢ بالمئة، ٨,١ بالمئة، ٦,٨ بالمئة على التوالي خلال عام ٢٠١٣.

وفي ما يتعلق بالتوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية خلال عام ٢٠١٣ فقد تواصل تحقيق آسيا لأكبر حصة منها على الرغم من تراجعها بشكل طفيف حيث استأثرت بنسبة ٣٣,٥ بالمئة من إجمالي الواردات العربية، وشكلت الواردات من الصين الجزء الأكبر بنسبة بلغت ١٣,١ بالمئة من إجمالي الواردات، في المقابل ارتفعت الواردات العربية من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتصل إلى ٢٨,٢ بالمئة، و٨,٨ بالمئة على التوالي.

٣ - الدين العام الخارجي

تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤[١٤] إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي للبلدان العربية كمجموعة، وهي: الأردن، وتونس، والجزائر، ومصر، ولبنان، واليمن، وسلطنة عمان، وسورية، والسودان، وجيبوتي، والصومال، وجزر القمر، وموريتانيا بنسبة ١٢,٤ بالمئة في ٢٠١٣. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول المقترضة من نحو ١٨١,١ مليار دولار في نهاية ٢٠١٢ إلى نحو ٢٠٣,٥ مليار دولار في نهاية ٢٠١٣، وذلك إثر لجوء العديد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي وإلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي.

وقد أثرت عدة عوامل في تطورات أوضاع الدين العام الخارجي في معظم البلدان العربية، ومن أهمها: تداعيات التحولات السياسية والتي انعكست سلباً على أداء المالية العامة، وتأثر البلدان العربية المقترضة المستوردة للنفط من ارتفاع أسعاره قبل انهيارها في تموز/يوليو ٢٠١٤، وتأثر المديونية الخارجية بانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية في ظل استمرار السياسة المالية المتحفظة للدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً منطقة اليورو، وأيضاً بسبب أزمة الديون السيادية، ما انعكس في تراجع قدرتها على توفير مساعدات للبلدان العربية، وكذلك انخفاض سعر صرف الدولار

---

(١٤) المصدر نفسه، الملحق (٩/ ٦).

الأمريكي مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني بما أثر في ارتفاع قيمة المديونية باليورو وبالجنيه الاسترليني عند تقييمها بالدولار الأمريكي.

٤ ـ الاستثمار الأجنبي المباشر

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأقطار العربية، يفيد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الصادر في ٢٠١٤[١٥] أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال ٢٠١٣ لكل البلدان العربية بلغ ٤٧,٣٠٣ مليار دولار مقارنة بـ ٥٢,٢٤٧ مليار دولار في ٢٠١٢، وذلك بنسبة انخفاض ١٠ بالمئة. وتشير البيانات إلى أن التراجع سيكون أشد في بلدان ثورات الربيع العربي وبلدان الاحتجاجات الشعبية، وفي الأقطار التي تعاني الإرهاب وعدم الاستقرار، وازدياد دور الميليشيات المسلحة.

فقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً في مصر بنسبة ١٩,٧ بالمئة، وليبيا بنسبة ٥١ بالمئة، وفلسطين بنسبة ٢٧,٥ بالمئة، وتونس بنسبة ٣١,٦ بالمئة وذلك في ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٠١٢. ويلاحظ أن تدهور الأوضاع في سورية وليبيا قد أدى إلى عدم توافر بيانات للبلد الأول مع انسحاب الأنشطة الاستثمارية وتقلصها في البلد الثاني، وكذلك اليمن. أما لبنان والأردن اللذان تضررا من ظروف عدم الاستقرار والهجرة القسرية فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن بنسبة ٢٠ بالمئة بينما تراجعت في لبنان بنسبة ٢٣ بالمئة في ٢٠١٣.

ومن الواضح أن هذه الموجة من التراجعات قد بدأت كما نبَّه تقرير حال الأمة ٢٠١١/٢٠١٢ منذ عام ٢٠١١ في دول مثل: سورية واليمن وليبيا، حيث نبه التقرير المشار إليه إلى أن الحكومة السورية قد أوقفت مشروعات يمتلكها كبار المستثمرين من بلدان الخليج في القطاعات غير النفطية، وكان الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر سابقاً على اندلاع الانتفاضة وأعمال الميليشيات المسلحة، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والغياب الأمني.

---

(١٥) نقلاً عن: «تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤: عرض عام: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل،» الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ـ نيويورك وجنيف) (٢٠١٤)، <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_overview_ar.pdf>.

ومن المؤكد أن هناك عوامل أخرى ربما قد أسهمت في تواضع أداء هذه الاقتصادات في ظل التداعيات السلبية للأزمات في أوروبا، خاصة أزمة الديون السيادية، وطبيعة الارتباطات القوية بين اقتصادات هذه الأقطار كاقتصادات مستوردة للنفط عبر قطاعات السياحة وتحويلات العاملين، فتشير إحدى الدراسات[16] حول الاقتصاد التونسي إلى أن ارتفاع وتيرة الاحتجاجات المطلبية التي فرضت زيادات في الأجور لم ترتبط بزيادات في الإنتاجية دفعت الحكومة إلى مواصلة زيادة نفقات الدعم تحسباً لردة فعل الشارع، الأمر الذي نتج منه تعطيل الاستثمار العام والخاص، وزاد حدة التوتر لدى المستثمرين الأجانب ما دفع بعضهم إلى مغادرة تونس إلى وجهات أخرى مجاورة، هذا فضلاً عما لعبه تفشي الفساد من دور محوري في إهدار الموارد العامة، وفي إضعاف عمل الآليات الاقتصادية المحفزة للإبداع والتنافسية، وفي قدرة الاقتصاد التونسي على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتشير المؤشرات المحسوبة إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان العربية بمعدل ١٠ بالمئة مقابل زيادة قدرها ٩ بالمئة للمتوسط العالمي و٦,٧ بالمئة للدول النامية؛ الأمر الذي تمثل بتراجع حصة البلدان العربية في تدفقات الاستثمارات المباشرة من الاستثمارات العالمية من ٣,٩ بالمئة عام ٢٠١٢ إلى ٣,٣ بالمئة في ٢٠١٣. ومن الواضح أن ذلك التراجع يعود إلى عدم الاستقرار ونتيجة الأحداث السياسية التي شهدها الوطن العربي وما زالت قائمة، ولا نستطيع سوى التأكيد أن المستجدات التي تجري على المستويات الإقليمية والدولية قد تؤثر في الوطن العربي خلال العقد المقبل، ولا يمكن استبعاد دخول لاعبين جدد على الساحة الدولية سواء من أعضاء البريكس سواء الصين، أو الهند، أو البرازيل أو غيرها من الدول الصاعدة.

ويتباين أداء الأقطار العربية في ما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة بالمليون دولار حيث تبرز البلدان الخليجية كأكبر أقطار مصدرة للاستثمارات المباشرة، إذ تتصدر الكويت بقيمة ٨,٣٧٧ مليار دولار تليها قطر ٨,٠٢١ مليار دولار، ثم السعودية بقيمة تصل إلى نصف قيمة استثمارات هذين البلدين (أي نحو ٤,٩٤٣ مليار دولار)، ثم تأتي الإمارات بقيمة ٢,٩٠٥ مليار دولار وتليها كل من: البحرين وسلطنة عمان بنصيب ١,٠٥٢ مليار دولار، ١,٣٨٤ مليار دولار على الترتيب، بحيث تستحوذ

---

(١٦) معز العبيدي، «تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي،» التنمية والسياسات الاقتصادية (المعهد العربي للتخطيط - الكويت)، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

البلدان الأربعة الأولى على ٦٨ بالمئة من إجمالي ما تصدره الأقطار الخليجية الرئيسية من استثمارات الوطن العربي إلى العالم في ٢٠١٣.

ووفقاً لبيانات تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤ تتصدر الأقطار الخليجية الرئيسية باستثماراتها صافي صفقات عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية حيث تبرز الإمارات ثم قطر كأكبر حائزتَي صفقات عمليات الاندماج والتملك بقيمة ٣,٣٢٦ مليار دولار، و٣,٠٧٨ مليار دولار على الترتيب في ٢٠١٣.

وتوضح بيانات المصدر عينه أن السعودية والكويت ثم الجزائر عقدت صفقات بأقل من مليار دولار في ٢٠١٣، وهذه تمثل ما يتجاوز ٩٠ بالمئة من إجمالي الصفقات التي عقدت على مستوى الوطن العربي في ٢٠١٣. ويشير المصدر إلى أن أكبر الدول صاحبة المبيعات لهذه الصفقات هي مصر بقيمة ١,٨٣٦ مليار دولار، ثم المغرب بقيمة ١,٠٩٢ مليار دولار، وهما يستحوذان معاً على ما يتجاوز ٧٠ بالمئة من صفقات البيع على مستوى الأقطار العربية.

ويشير تقرير الإسكوا[17] ٢٠١٤ إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر العربي بعد أن بلغ ذروته في ٢٠٠٩ يتجه بشكل متزايد إلى الخارج. وهو ما يبرره في ضوء مجموعتين رئيستين من العوامل، هما حجم السوق وحماية المستهلك. ف المجموعة الأولى: تشير إلى عدم وجود سوق مشتركة وعدم نجاح منطقة التجارة الحرة الكبرى. أما المجموعة الثانية: فتتعلق بالطريقة المستخدمة لقياس الحماية التنظيمية من خلال معاهدات الاستثمار الثنائية، حيث توفر الأقطار العربية حماية أقل (٣٧,٦ بالمئة) مقارنة بالقوى الاقتصادية الرئيسية (٦٣,٣ بالمئة).

ووفقاً لهذا التقرير، تشكل المساعدات الإنمائية ١٧,٤ بالمئة من إجمالي التدفقات وتعتبر العامل الأكثر استقراراً بعد التحويلات. ويستحوذ العراق على ما نسبته ٣٩ بالمئة من إجمالي هذه المساعدات الإنمائية الرسمية، تليه فلسطين والسودان ومصر بنسب ١٢ بالمئة، و١٠ بالمئة، و٩ بالمئة على الترتيب.

أما في ما يتعلق بمساعدات التنمية الخارجية العربية، يلاحظ استحواذ مصر، والمغرب، وفلسطين على أعلى النسب ١٩ بالمئة، و١٥ بالمئة، و١٣ بالمئة، على

(١٧) «الأوضاع والآفاق الاقتصادية الإقليمية: ملخص عرض مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤،» الإسكوا (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، ص ١٩ ـ ٢٦.

الترتيب، أما المساعدات المتبقية فتتقسم بين مجموعة بلدان الخليج، والأردن، ولبنان، والسودان بما نسبته ١١ بالمئة، و١٠ بالمئة، و١٠ بالمئة، و٩ بالمئة لهذه البلدان على الترتيب. ويصل التقرير إلى أن مساعدات التنمية الخارجية إلى الوطن العربي تنمو ولكن المطلوب توقيع اتفاقيات للتكامل الإقليمي وأخرى ثنائية للاستثمار حتى يسهل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق مزيد من التجارة والنمو بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهناك دعوة صريحة إلى دمج وتحويل صناديق الأموال العربية إلى بنك التنمية العربية، وهو مؤشر على التنسيق العربي على المدى المتوسط.

يعضد نسبياً هذا الحدس ما أورده تقرير الاستثمار في العالم ٢٠١٤ حيث تتفاوت أعداد الاتفاقيات الدولية الثنائية (BITS)، واتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى التي أبرمتها مختلف البلدان العربية، ويلاحظ وفقاً لهذا التقرير أن مصر تتصدر قائمة البلدان العربية التي أبرمت هذه الاتفاقيات حتى نهاية ٢٠١٣، بعدد ١١٣ اتفاقية، تليها الكويت بعدد ٨٨ اتفاقية والمغرب بعدد ٧٢ اتفاقية، ويقل عدد الاتفاقيات المبرمة لبعض الأقطار مثل العراق وموريتانيا وفلسطين والصومال وجيبوتي إلى حدود ٧ اتفاقيات، ولا توضح البيانات المتاحة صورة توزيع هذه الاتفاقيات الثنائية داخل الوطن العربي.

٥ ـ الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية

وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي لمجموع البورصات العربية خلال عام ٢٠١٣ سجل الاستثمار الأجنبي لمجموع البورصات العربية صافي تدفق موجب (صافي شراء) لأول مرة منذ ست سنوات، فقد تجاوزت أحجام مشتريات الأجانب بما فيهم العرب في البورصات العربية خلال ٢٠١٣ أحجام المبيعات في هذه البورصات، فبلغ إجمالي مشتريات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة نحو ٦١٣٦٥ مليون دولار وبزيادة عن مشتريات الأجانب في ٢٠١٢ بلغت ٣٦٨٤١ مليون دولار، وفي المقابل بلغت مبيعات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة في السنة نفسها نحو ٥٨٢٨٦ مليون دولار.

وقد اشتمل التدفق الموجب (صافي الشراء) للاستثمار الأجنبي في عام ٢٠١٣ جميع البورصات العربية التي يُسمح فيها للأجانب بالتداول باستثناء سوق البحرين وبورصة تونس والبورصة المصرية والتي سجلت صافي شراء سالب التعاملات الأجانب قدره ٥٠١,٦ مليون دولار كما يوضح الجدول الرقم (٦ ـ ٩).

ووفقاً لهذا الجدول يتبين تصدُّر السوق المالية السعودية، تليها سوق أبو ظبى فأسواق دبي وقطر. وتكاد تتقارب قيمة الصافي الموجب للاستثمارات الأجنبية في بورصتي عمان والكويت وبشكل يقل كثيراً في أسواق مسقط والدار البيضاء. من الناحية الأخرى تواصل انسحاب المستثمرين الأجانب من البورصتين المصرية والتونسية تحت تأثير عدم الاستقرار السياسي في البلدين.

الجدول الرقم (٦ ـ ٩)

صافي الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية ٢٠١٣

(مليار دولار)

	صافي الاستثمار الأجنبي
السوق السعودية	١٦١٧,٠
سوق أبوظبي	٥٤٦,٠
سوق دبي	٤٦٣,٠
بورصة قطر	٤٥٢,٠
بورصة عمان	٢٠٧,٨
سوق الكويت	٢٠٥,٠
سوق مسقط	٦٨,٩
بورصة الدار البيضاء	٢١,٧
بورصة تونس	(٥٨,٨)
بورصة البحرين	(١٤٣,٤)
البورصة المصرية	(٢٩٩,٤٠)
إجمالي	٣٠٧٩,٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤، و«أداء أسواق المال العربية،» صندوق النقد العربي، <http://www.amf.org.ae/ar/performance>.

٦ ـ حصة الأقطار العربية من المساعدات الدولية خلال ١٩٩٠ ـ ٢٠١٢

بلغ نصيب البلدان العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٢ نحو ٢٥٣,٩ مليار دولار. وحصل العراق على النصيب الأكبر بنسبة ٢٦,٧ بالمئة تليه مصر ١٧,٣ بالمئة ثم فلسطين ٩,٩ بالمئة، والسودان ٨,٥ بالمئة، والمغرب ٧,٧ بالمئة، والأردن ٥,٨ بالمئة.

وتنتمي كل من الجزائر، وجيبوتي، والصومال، وسورية، والعراق، ولبنان، وموريتانيا، واليمن إلى الشريحة الثانية والتي يتراوح نصيبها من المجموع التراكمي للمساعدات ما بين ٢,٥ بالمئة، ٣,٦ بالمئة أما باقي الدول فيصل نصيبها إلى ما يقل عن ١ بالمئة.

خامساً: تقييم أداء الاقتصادات العربية وتأثيره في الفقر والعدالة الاجتماعية

١ - قضايا الفقر والعدالة الاجتماعية

بالنسبة إلى قضايا «الفقر والعدالة الاجتماعية» وهي القضايا المهمة الخاصة بعملية التنمية، فلا شك في أن الفشل في مواجهتها أدى إلى تقويض قدرة الحكومات العربية على المضي قدماً على طريق التنمية حيث تذكر وثيقة الإسكوا[١٨] الصادرة في آذار/ مارس ٢٠١٤ أن الوطن العربي لن يستطيع تحقيق أولوياته الإنمائية ما لم تتخذ حكوماته التدابير الإدارية اللازمة، وتحسن نوعية الخدمات الأساسية المرتبطة بحياة المواطنين وأبرزها الصحة والتعليم.

وللتدليل على صحة ذلك، أشار التقرير إلى أن معدل الفقر المدقع وفقاً للخط الدولي للفقر (١,٢٥ دولار) يعد منخفضاً نسبياً في الوطن العربي. وقد تراجع معدل الفقر في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ من ٥,٥ بالمئة إلى ٤,١ بالمئة، ما قد يعزى إلى إنجازات بعض بلدان المشرق العربي مثل الأردن وسورية ومصر. غير أنه ارتفع مجدداً في عام ٢٠١٢ ليبلغ ٧,٤ بالمئة في المشرق العربي ما يؤكد الأثر المباشر والفوري للنزاعات والاضطرابات السياسية على آفاق التنمية، ففي سورية ارتفع معدل الفقر من ٠,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٧ إلى ٧,٢ بالمئة في الفترة ١٢ - ٢٠١٣، أما في البلدان العربية الأقل نمواً فبلغ أعلى مستوى له في ٢٠١٢ أي ٢١,٦ بالمئة بعد أن كان ١٣,٩ بالمئة في عام ١٩٩٠.

ووفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١٤ تنقسم البلدان العربية من حيث فقر الدخل إلى أربع مجموعات. تتكون المجموعة الأولى من البلدان التي تقل فيها نسب الفقر في الدخل عن ١٠ بالمئة، وتضم مجموعة مجلس التعاون لأقطار الخليج العربي (عدا البحرين) والمغرب ولبنان والجزائر. وتتكون المجموعة الثانية من البلدان التي تتراوح فيها نسب فقر الدخل بين ١٠ بالمئة، و٢٠ بالمئة، وتضم كلاً من تونس والأردن وسورية والبحرين. أما المجموعة الثالثة والتي تتراوح نسب فقر الدخل

---

(١٨) خالد أبو إسماعيل [وآخرون]، «نحو خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور عربي: أهداف عالمية وغايات وطنية وأولويات إقليمية،» اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (آذار/مارس ٢٠١٤)، <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/e_escwa_edgd_14_wp-1_a.pdf>.

فيها بين ٢٠ بالمئة، ٣٠ بالمئة فتضم العراق ومصر وفلسطين. أما المجموعة الرابعة التي تتراوح فيها نسب الفقر بين ٣٨ بالمئة، ٤٦,٥ بالمئة، فتضم الدول الأقل دخلاً وهي اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر والسودان.

ويضيف التقرير أنه بالرغم من أن قيمة جيني (أي درجة تركز الدخل أو الإنفاق في عدد من البلدان العربية مثل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا) قد انخفضت، إلا أن هذا المعامل لا يُعطي صورة واضحة عن هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

وتخلص التقييمات المتخصصة التي أجرتها البلدان العربية إلى معدلات فقر أعلى بكثير من تلك المحسوبة على أساس الخط الدولي للفقر، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون ما بين ١,٢٥ دولار و٣ دولارات في اليوم. وتبقى ثمار النمو حكراً على فئات معينة في المجتمع وتتفق الدراسات أنه في مصر مثلاً لم يستفد الفقراء ولا الطبقة المتوسطة من النمو الاقتصادي خلال العقد الذي سبق اندلاع الثورة في عام ٢٠١١. وفي مصر يعاني ٢٩ بالمئة من سكان الريف من الفقر مقابل ١٥ بالمئة في الحضر وفقاً لأرقام عام ٢٠١١ ويعزى ذلك إلى إهمال قطاع الزراعة وضعف التنمية الريفية. وتُسجل البلدان العربية الأقل نمواً وبلدان المشرق العربي زيادة كبيرة في معدلات الفقراء.

وتفيد بعض الدراسات حول الاقتصاد التونسي[١٩] بأن نسبة الفقر قد انخفضت إلى ١٥,٥ بالمئة في عام ٢٠١٠ بعد ما كانت في حدود ٣٢,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٠، إلا أن هذا التحسن يخفي تباين نسب النمو بين المناطق الداخلية والشريط الساحلي. حيث كشفت النتائج الأولية للمسح الوطني للإنفاق والاستهلاك ومستوى معيشة الأسَر لعام ٢٠١٠ التي يصدرها المعهد الوطني للإحصاء أن نسبة الفقر المدقع في المناطق الداخلية وبالتحديد في الوسط الغربي زادت في عام ٢٠١٠ (١٣ مرة) على مستوى الفقر المدقع في تونس الكبرى، فقد بلغت ١٤,٣ بالمئة في الوسط الغربي مقابل ١,١ بالمئة في مدينة تونس الكبرى. وقد تم إرجاع الفشل في سياسة التشغيل والتنمية الإقليمية إلى عجز نموذج التنمية السائد عن تقديم نسبة نمو قادرة على امتصاص البطالة.

---

(١٩) العبيدي، «تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي،» ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧، وبلقاسم العباسي، «اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل،» التنمية والسياسات الاقتصادية (المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت)، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١٣ إلى أن توزيع الدخل في البلدان العربية أقل تفاوتاً بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، إلا أن وضع البلدان العربية ليس بأفضل حال في ما يتعلق بتوزيع الأصول الإنتاجية والنفاذ إلى الخدمات الأساسية، وكذلك في ما يتعلق بمؤشرات تكافؤ الفرص في الأجور والتحصيل التعليمي.

وعلى الرغم من أن عدالة توزيع الدخل في تونس كما تكشفها بيانات قديمة تظهر أنها الأسوأ بين البلدان العربية (حيث بلغ معامل جيني ٤١,٤ في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٣٧,٧ في اليمن، و٣٢,١ في مصر في العام نفسه)، إلا أن تقرير الثروات في العالم الصادر عن بنك الائتمان والاستثمار المصرفي السويسري (Credit Suisse Investment Banking)[٢٠] أوضح أن أغنى ١٠ بالمئة من السكان في مصر امتلكوا نحو ٦١ بالمئة من الثروة فيها عام ٢٠٠٠ وارتفعت حصتهم إلى ٦٥,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٧، وإلى ٧٣,٣ بالمئة في عام ٢٠١٤. وتصنَّف مصر بين الدول الأكثر سوءاً في توزيع الثروات مقتربة من النموذج الأمريكي الذي يستحوذ فيه أغنى ١٠ بالمئة من السكان على قرابة ٧٥ بالمئة من الثروة، والنموذج التركي الذي يستحوذ فيه أغنى ١٠ بالمئة من السكان على ٧٧,٧ بالمئة من الثروة.

ومن ثم فإن إصلاح اختلالات توزيع الثروة يحتاج إلى تمكين الفقراء من توليد وحيازة الدخل عبر تشغيلهم أو دعم مشروعاتهم الصغيرة والتعاونية وإلى إصلاح النظام الضريبي لإعادة توزيع الدخل عبر هذه الآلية، وكذلك إصلاح نظام الدعم واستهداف الفقراء ودعم الخدمات الصحية والتعليمية العامة لمصلحة محدودي الدخل.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية أوسع كثيراً من مجرد «عدالة توزيع الدخل»، فهو يتجاوز هذا المفهوم الضيّق ليشمل عدالة توزيع الفرص والتمكين وعدم الاستبعاد بمعناه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك على النحو التالي:

٢ - البطالة ومدى توافر فرص العمل

تُعتبر البطالة من أهم العوامل التي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات العربية. وقد تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر وفقاً للهيكل الاقتصادي

---

(٢٠) أحمد السيد النجار، «قوائم الأثرياء والفقراء... من يكسر ميراث الهيمنة والظلم الاجتماعي،» الأهرام، ٢٩/١٢/٢٠١٤.

والتوزيع السكاني في كل بلد. ففي البلدان العربية الأقل نمواً (السودان والصومال واليمن وجيبوتي على سبيل المثال) يسيطر القطاع غير الرسمي والتوظيف الذاتي في اقتصاد الكفاف، أما الدول الأكثر تنوعاً في اقتصاداتها (مثل لبنان ومصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب) فتتسم بفائض عمالة، فلا ينمو الناتج المحلي بمعدلات تسمح باستحداث فرص تشغيل في ظل عدم الاتساق بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، وهناك بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تواجه تحدياً نتيجة الإفراط في الاعتماد على النفط.

ويجمع الكثير من المحللين[٢١] الاقتصاديين على أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتَدَنّي قدرة القطاع العام على التوظيف في ظل البطالة المقنعة والترهل الإداري وضعف الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص بسبب ما يواجهه من تحديات تتعلق ببيئة الأعمال والفجوة الظاهرة بين جودة الوظائف الحكومية والوظائف في القطاع الخاص تعتبر أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي والعنف في العراق واليمن وليبيا وسورية وضعف الإمكانات ومحدودية الإنتاج كما الحال في اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)).

ويبرز تقرير منظمة العمل العربية أن نسبة البطالة في تونس قد وصلت إلى أدنى مستوياتها عام ٢٠١٠ بنحو ١٣ بالمئة ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى بعد الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١٠، ثم ارتفعت إلى ١٨,٣ بالمئة في أيار/ مايو ٢٠١١ ثم إلى ما يقارب الـ ١٩ بالمئة في أيار/ مايو ٢٠١٢.

وكما الحال في البلدان العربية الأخرى، فإن فئة الشباب ١٥ ـ ٢٩ سنة التي تمثل ما يزيد على ثلث القوى العاملة في تونس هي المعنية بالدرجة الأولى بالبطالة. إذ ما يزيد على ٧٠ بالمئة من العاطلين من العمل في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢ ينتمون إلى هذه الفئة. هذا مع ملاحظة أن نسبة البطالة للإناث سجلت ٢٦,٦ بالمئة في عام ٢٠١٢ مقابل ١٤,٩ بالمئة للذكور في العام نفسه.

---

(٢١) التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للمستقبل (القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠١٤)، <http://www.alolabor.org/~alolgorg/final/images/stories/alo/tanmeya/reports/fourth_emploument_report_13_09_14/fourth_empolyment_report.pdf>.

الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)

معدل البطالة للشباب بين (١٥ ـ ٢٤ سنة) والبطالة العامة في البلدان العربية ٢٠١٢ و٢٠١٣

(بالنسبة المئوية)

الدولة	معدل البطالة للشباب(*)	معدل البطالة العامة(*)	معدل البطالة(**) ٢٠١٣
الأردن	٢٧,٢	١٢,٧	١٢,٦
الإمارات	١٢,٥	٣,١	٤,٢
البحرين	١٥,٣	٤,٠	-
تونس	٢٨,٣	١٤,١	١٥,٣
الجزائر	٣١,٠٣	١٣,٨	٩,٨
جيبوتي	٣٩,٣	٣٥,٢	-
السعودية	٢٩,٦	٥,٦	٥,٥
السودان	٣٩,٣	١٧,٣	-
سورية	٢٢,١	٨,٤	٣٥
الصومال	٤٥,٣	٣٤,٧	-
العراق	٣٠,٢	١٧,٥	-
عمان	٢٠,٢	٦,٧	-
فلسطين	٣٧,١	٢١,٥	٢٣,٤
قطر	١٥,٢	٢,٤	٠,٣
الكويت	١٨,٣	١,٣	٢,٧
لبنان	٣٤,٣	١٥,٠	-
ليبيا	٩,٣	١٨,٢	-
مصر	٢٩,٨	١٥,٦	١٣,٢
المغرب	١٧,٢	٩,٦	٩,٥
موريتانيا	٤٣,٢	٣٣,٢	-
اليمن	٣٥,٣	١٨,٥	٤٠,٠

(*) بيانات منظمة العمل العربية.

(**) التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤، الجدول الرقم (١٠).

المصدر: التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للمستقبل (القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠١٤)، ص ٩٥ <http://www.alolabor.org/~alolgorg/final/images/stories/alo/taaraeya/reports/fourth_emploument_report_13_09_14/fourth_empolyment_report.pdf>.

وبالنسبة إلى بطالة خريجي الجامعات في الجزائر يشير التقرير نفسه إلى أن معدلات البطالة بينهم قد تجاوزت حاجز ٢٠ بالمئة في عام ٢٠١٠، وذلك لسببين رئيسيين: أولهما، استمرارية التوسع المفرط في قطاع التعليم العالي؛ وثانيهما، ضعف معدل الاستثمار الإنتاجي خاصة في القطاع الصناعي خارج المحروقات، إلا أن الاستثمارات الحكومية الضخمة أدت إلى تخفيض معدل البطالة إلى ما دون ١٠ بالمئة، وتوقع صندوق النقد الدولي أن تكون نسبة البطالة عند ١٠,٨ بالمئة في عام ٢٠١٤ وعند ١١,٣ بالمئة في عام ٢٠١٥ مقابل ٩,٨ بالمئة في عام ٢٠١٣.

والبطالة حالياً تكاد تكون منعدمة بين الفئات ذات المستوى التعليمي دون الثانوي نتيجة ضخامة هذه الاستثمارات في قطاعي البنية التحتية التجارية والبناء والتشييد، ويصل معدل البطالة للإناث إلى ٣٣,٣ بالمئة مقابل ١٠,٤ بالمئة للذكور عند مستوى التعليم الجامعي في عام ٢٠١٠.

ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد العاطلات من الإناث في السعودية كان في تزايد مستمر خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٣، ما أدى إلى أن يمثل عدد العاطلات الإناث في بداية ٢٠١٣ أكثر من ثلث إجمالي عدد العاطلين بعد أن كان يقل قليلاً عن الربع في عام ١٩٩٩.

ويذكر مسعود أحمد على موقع صندوق النقد الدولي أن القطاع النفطي في منطقة الخليج يتيح وظائف لأقل من ٣ بالمئة فقط من القوى العاملة في الوطن العربي، وأن هناك استراتيجيات قائمة لتنويع النشاط الاقتصادي، وأن القطاع غير النفطي قد حقق نمواً سريعاً إلى حد ما في العقد الماضي. ويلاحظ أنه يتم التركيز على هذا القطاع في خلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص حتى في البلدان التي تسجل فيها البطالة مستويات شديدة الانخفاض مثل الإمارات والكويت وقطر. ويتوقع أن يظل معدل خلق الوظائف مرتفعاً بشكل عام أي ما يقدر بنحو ٦ ملايين وظيفة على مدار الخمس سنوات القادمة. ويتوقع دخول أكثر من ٤,٥ مليون مواطن إلى سوق العمل خلال هذه الفترة مقارنة بنحو ٥ ملايين مواطن موظف في عام ٢٠١٠.

ومن دون حدوث تغير في أنماط سوق العمل يمكن أن يزداد عدد العاطلين من العمل في بلدان المجلس بمقدار يتراوح ما بين مليونين وثلاثة ملايين مواطن. ومن غير المرجح أن يتمكن استمرار النمو الاقتصادي القوي ولو حتى بمعدلات متزايدة

من حل المشكلة منفردة. ويبقى الوصول إلى أهداف التشغيل مرهوناً بتحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية. ولزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص يمكن أن تعمل الحكومات على الحد من جاذبية العمل في القطاع العام الذي يعد أكبر جهة توظيف في معظم البلدان الخليجية كما ذكرنا آنفاً، وتقييم مدى إمكانية فرض ضريبة على العمالة الأجنبية كالتوسع في زيادة الرسوم على تصاريح العمل بحيث تقل التشوهات في سوق العمل المحلية بينما تتم معالجة أثر مطالبات المواطنين بأجور مرتفعة.

ويذكر تقرير منظمة العمل العربية ٢٠١٤ أن معظم الشباب العربي يجدون صعوبة في الحصول على المهارات الأساسية، ويدلل على ذلك بما ورد في تقرير اليونسكو للإحصاء بما مفاده أنه في موريتانيا والمغرب يوجد ٧ شباب من كل ١٠ شباب (الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ سنة) لا يملكون المهارات الأساسية، وفي سورية ٥ من كل ١٠ لا يملكون تلك المهارات. ويرجع السبب إلى الفقر الذي يحد من قدرتهم على الوصول إلى التعليم والتدريب، وفي مصر لا يصل ١ من كل ٥ تلاميذ على الأكثر إلى التعليم الابتدائي.

بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم الذي يعتمد على الحفظ والتلقين يهيمن على التدريس في المجتمعات العربية الفقيرة التي تفتقد التعليم الفعّال. ففي اختبارات الاتجاهات في الدراسة الدولية الخاصة بالرياضيات والعلوم (TIMSS) فشلت كل البلدان العربية في تحقيق مراكز متقدمة. ويترتب أيضاً على غياب التدريب النوعي أن يبقى العديد من الشباب عاطلين من العمل بسبب النقص في المهارات، حيث إن أكثر من ٧٠ بالمئة من العاطلين يبقى لمدة تفوق سنة باحثاً عن عمل، وفي مصر ٢٥ بالمئة من العاطلين يعانون البطالة لمدة تفوق السنتين.

٣ ـ نطاق الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية شأنها شأن توليد فرص العمل أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتنمية الاقتصادية. ويشير تقرير الإسكوا[٢٢] إلى إن الحماية الاجتماعية في البلدان العربية تقوم على دعامتين: أولاهما، نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات ويغطي ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة من القوى العاملة مقابل الحصول

(٢٢) أبو إسماعيل [وآخرون]، «نحو خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور عربي: أهداف عالمية وغايات وطنية وأولويات إقليمية».

على خدماته؛ وثانيتهما، المساعدة الاجتماعية التي تشمل التحويلات النقدية ومعونات الطاقة والأغذية، ولا يحصل ثلاثة أرباع سكان المنطقة على أي تحويلات نقدية، في حين لا يستفيد إلا ربعهم من الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وذلك ضمن الاقتصاد الرسمي. ومعظم البلدان العربية تدعم ٥٠ ـ ٨٥ بالمئة من قطاع الطاقة بما يوازي ٣ ـ ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل قيمة هذا الدعم ما يقارب ٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (أو ما يعادل ٢٧ بالمئة من الإنفاق الحكومي وأكثر من ٢٠ مليار دولار في مصر مقابل ١٣,٣ بالمئة أو ١١,٣ مليار دولار في العراق). والإنفاق على دعم الطاقة أكبر كثيراً منه على قطاعي الصحة والتعليم ولا تلتزم الحكومات العربية بتقديم حد أدنى محدود من الحماية الاجتماعية مع أن ذلك كفيل بتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وترصد بعض الدراسات[٢٣] واقع التغطية الاجتماعية الهشة في القطاع غير الرسمي وهو ما يوضحه البنك الدولي ٢٠١١[٢٤] حيث يبين أن معدل غير المسجلين في الضمان الاجتماعي يبلغ ٦,٤ بالمئة في بلدان الخليج العربي، وهي نسبة أقل من مستوى الدول المتقدمة التي تصل فيها إلى ٩ بالمئة. وإذا ما قيس حجم القطاع غير الرسمي (العمالة الهشة) بنسبة التشغيل الذاتي من إجمالي التشغيل فإن هذه النسبة تصل إلى ٢٨,٤ بالمئة في الوطن العربي. وتتوافق هشاشة سوق العمل وارتفاع البطالة مع ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية إذا ما أخذ قياس خط الفقر بدولارين بالقوة الشرائية المتكافئة والتي تشير التقديرات إلى أنه يمكن أن يكون مقارباً إلى ٢٥ بالمئة.

إن أفضل مؤشر يوضح بقوة مدى انحباس سوق العمل وعدم مواكبته لتطورات التنمية البشرية في الوطن العربي هو المقارنة بين نسبة هشاشة التشغيل ونسبة خريجي التعليم العالي والتي بلغت لإجمالي العاملين نحو ٣٦,٥ بالمئة في المغرب، و٢٤,٣ بالمئة في سورية، و٢٣,٧ بالمئة في مصر، و٢٢ بالمئة في الأردن في ٢٠١١. ويعني ذلك أن نحو ربع إلى ثلث المشتغلين من خريجي التعليم العالي لهم وضعية تشغيل هشة لا تنسجم مع مؤهلاتهم. وتتضاعف هذه النسبة في القطاع الخاص وتفوق نصف المشتغلين.

---

(٢٣) العباسي، «اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل،» ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢٤) التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١١ (نيويورك: البنك الدولي، ٢٠١١)، <http://web.worldbank.org/wbsite/external/extaboutus/extannrep/extanarep2011/0,,contentmdk:22997423~menupk:8105336~pagepk:64168445~pipk:64168309~thesitepk:8070617,00.html>.

ولا تنفصل قضية العدالة الاجتماعية عن البعد الصحي، فيشير تقرير الإسكوا ٢٠١٤ إلى أن الوطن العربي لا تخصص سوى ٢,٧ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي لتوفير خدمات صحية، والأسوأ أن نوعية هذه الخدمات آخذة في التدهور بينما يتزايد الإنفاق الخاص للمواطنين للحصول على هذه الخدمات. وينفق سكان الوطن العربي نحو ٥٠ بالمئة من مجموع نفقاتهم الصحية من أموالهم الخاصة وذلك بنسبة تتراوح ما بين ١٤ بالمئة في قطر، و٥٨ بالمئة في مصر، و٧٨ بالمئة في اليمن، وتتجاوز هذه النسبة المتوسط العالمي البالغ نحو ١٨ بالمئة تقريباً.

وفي ما يتعلق بجودة المياه وسلامة نهج إدارتها فقد أدى التخلص عشوائياً من المياه المستعملة في عدد كبير من المدن العربية إلى تلوث الموارد المائية والنظم الأيكولوجية، وبالتالي يترتب عليها العديد من المشاكل الصحية.

على الجانب الآخر، يرصد التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤ أن نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية وصلت إلى ٩٥ بالمئة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وسورية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر في عام ٢٠١٢. بينما تراوحت هذه النسبة بين ٦٣ ـ ٨٦ بالمئة في موريتانيا واليمن والمغرب والسودان وسلطنة عمان والعراق، ومع ذلك يتفاوت مؤشر الرعاية الصحية حسب البيانات المتاحة بين الريف والحضر لمصلحة سكان المناطق الحضرية، إلا أن هذه الخدمات تفتقد الكفاءة اللازمة في معظم البلدان العربية.

ويمكن تفسير ضعف الكفاءة الصحية في ضوء انخفاض متوسط نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان العربية في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٨ بالمئة وهي نسبة تقل عن المتوسط العالمي البالغ ١٠,٢ بالمئة في العام نفسه.

ولا يزال القطاع العام يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في ١٤ دولة عربية حيث تتراوح فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق على الصحة ما بين ٥٥ بالمئة في تونس، و٨٢ بالمئة في الكويت. أما في السودان وسورية والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن فإن النسبة تتراوح فيها ما بين ٢١ بالمئة، و٤٩ بالمئة.

٤ ـ الهجرة القسرية وآثارها

تثور إشكالية التقليل من دائرة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء تحدي الهجرة القسرية وتداعياتها. فيرصد التقرير الإقليمي للهجرة[٢٥] وصول عدد اللاجئين في بلدان الوطن العربي إلى ٧,٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٣ غالبيتهم في بلدان المشرق العربي. ولذلك يعتبر هذا الإقليم بمثابة «إقليم لاجئين» حيث يشكلون النسبة العظمى من المهاجرين في أغلب بلدانه بسبب حساسية الموقع الجغرافي لكل من الأردن وسورية ولبنان المتاخمة لمناطق النزاع وعدم الاستقرار السياسي بالشرق الأوسط.

ويمثل اللاجئون الفلسطينيون النسبة الغالبة للاجئين بالوطن العربي، حيث بلغ عددهم قرابة ٥,٣ مليون لاجئ وفقاً لبيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إذ يستضيف الأردن ٤٠ بالمئة منهم، تليه سورية ١٠ بالمئة، ثم لبنان ٩ بالمئة، بينما يوجد ٢٤ بالمئة في قطاع غزة، و١٧ بالمئة في الضفة الغربية. وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن ٥٠ بالمئة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون في مخيمات بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١٨ بالمئة في الأردن.

ولقد دفع الصراع الدائر حالياً في سورية إلى فرار الملايين السوريين من إقامتهم المعتادة، سواء بالنزوح إلى أماكن أخرى داخل سورية أو اللجوء إلى دول الجوار. وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ في دول الجوار قرابة ٢,٥ مليون طبقاً لإحصاءات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، يتركز غالبيتهم في لبنان والأردن وتركيا والعراق بالإضافة إلى دول شمال أفريقيا. وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصاءات مؤكدة عن عدد النازحين داخلياً من مناطق الصراع إلا أنها تقدر بالملايين.

أما اليمن فيستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين في منطقة القرن الأفريقي، حيث يستضيف ٢١٥ ألف لاجئ طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة. وقد كان للأحداث السياسية غير المستقرة التي شهدتها بعض بلدان الوطن العربي أثر كبير في أعداد اللاجئين، خاصة في بلدان المشرق العربي، ما شكل أعباء اقتصادية على الدول المستضيفة للاجئين، سواء كانت ضغطاً على البنية التحتية وخدمات الإسكان والخدمات الصحية والنقل

---

(٢٥) التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية ٢٠١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٠١٤)، ص ٢٢ ـ ٢٦، <http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/publishingimages/lists/versions/allitems/migration%20report%202014.pdf>.

والتعليم وكذلك الأسعار ومعدلات الأجور ولا سيَّما في ظل استعداد المهاجرين لقبول أجور تنخفض عن مستويات أجور نظائرهم في الدول المضيفة. وللأسف لا تتوافر تقديرات دقيقة لإجمالي هذه التكاليف الاقتصادية في ضوء عدم دقة الإحصاءات المتعلقة بأعداد النازحين وهياكلهم العمرية وخصائصهم السكانية وتوزيعهم الجغرافي داخل الدول المضيفة. وبالإضافة إلى هذه التكلفة الاقتصادية الباهظة فإن هناك تكلفة اقتصادية واجتماعية مرتبطة وهي أن استمرار الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار في الوطن العربي من شأنه أن يعزز استمرار نزوح الكفاءات منه إلى دول العالم الأخرى خاصة المتقدمة.

وفي محاولة تقديم رؤية تقريبية حول التكلفة الاقتصادية لنزوح السوريين إلى لبنان يشير بعض الباحثين[٢٦] إلى أن البنى التحتية للبلدان المضيفة غير مهيأة لاستقبال تلك الأعداد. ويضطر السوريون إلى قبول العمل بأجور أقل وبظروف أكثر قسوة وأقل من نظرائهم في الدول المضيفة الأمر الذي خفض معدلات الأجور في القطاعات الخدمية والزراعية بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمئة في لبنان بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣. وتعمل ديناميات مماثلة في جميع البلدان المضيفة للاجئين السوريين. وقد خلق هذا الضغط المحلي الشديد تأثيراً في الأداء الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي.

وترافق ذلك مع عدم كفاءة خطة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين حيث إن نقص التمويل أجبر وكالات الإغاثة على تحديد أولويات التدخل في حالات الطوارئ، وقلص برامج المساعدات الحيوية من قسائم الطعام والمياه والصرف الصحي، والحد من عدد المستفيدين.

علاوة على ذلك، فإن غياب مثل هذه البرامج المستدامة ربما يعرِّض الأشخاص المهمشين لمخاطر التجنيد من قبل المنظمات المتطرفة أو الجريمة المنظمة. وهذا بدوره يؤثر في الاستقرار الإقليمي الأوسع. وبالرغم من طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلا أنه لا يزال أكثر من ٩٥ بالمئة من اللاجئين السوريين في خمس دول بالمنطقة هي: لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر.

---

(٢٦) Benedetta Berti, «Syrian Refugees and Regional Security,» Sada (Carnegie Endowment for International Peace) (5 February 2015), <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=58979&solr_hilite=>.

الفصل السابع

الشباب: قوة مؤثرة في المستقبل العربي

الشباب[1] هم «رأس المال العربي المدفون»[2]، وهم مخزون «النفط» الحقيقي الذي لا ينضب، والمورد الذي إذا ما أحسنت البلدان العربية استثماره فإنه يمكنها أن تعظم تنافسيتها في القرن الحادي والعشرين، وذلك استناداً إلى ما تشهده من «تضخم شبابي» (Youth Bulge) غير مسبوق، ومن حالة حراك مجتمعي ممتد يُشكل فيه الشباب الأداة الرئيسية في التغيير والإصلاح/ الثورة.

شهدت الفترة التي تلت اندلاع الثورات والانتفاضات العربية في ٢٠١١ تزايد الدور السياسي والاجتماعي الذي أضحت تقوم به فئة الشباب على نحوٍ أثار أسئلة عن قدرة حكومات البلدان العربية على التعامل مع حاجات هذه الفئة واستيعاب أحلامها، خاصة في ظل ازدياد موقع الشباب على الخريطة الديمغرافية العربية، ومطالبتهم

---

(١) تختلف تعريفات سنّ الشباب من دولة لأخرى، بل وداخل الدولة الواحدة. فبعض الدول تنصّ صراحةً على سن الشباب في قوانينها مثل فلسطين الذي يحدّد قانون الشباب رقم ٢ لسنة ٢٠١١ الشباب فيها بأنه «كل فلسطيني يتراوح سنّه ما بين الثامنة عشر والخامسة والثلاثين عاماً» (مادة ١)، والأردن التي تعرّفهم الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩ بأنهم في الشريحة العمرية ١٢ ـ ٣٠ سنة (ص ١٠)، وتونس التي تعرّفهم وثيقة السياسة الوطنية للشباب لعام ٢٠٠٦ بأنهم في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٢٩ سنة (ص ١٨). وفي مصر تتعدد التعريفات، فيحددهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مثلاً على أنهم السكان في الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٩ سنة، وتعرفهم وزارة الشباب في لوائحها الخاصة بمراكز الشباب بأنهم في الشريحة العمرية من ١٨ ـ ٣٠ سنة.

(٢) صبرية محمد النور، «خريطة الفقر في البلدان العربية: مسارات الإصلاح والتمكين،» في: التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين، إعداد وتحرير بهجت قرني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ٢٩٩.

بإحداث تغيرات نوعية في البيئة المؤسسية والدستورية المنظمة لحركتهم، ونمو حركات شبابية اختلفت مدى قوتها وفاعلية تأثيرها من قطر عربي إلى آخر، وما شهدته فترة ما بعد الربيع العربي من تحولات متسارعة في توجهات الشباب نتج منها اختلاف رؤيتهم لدور الدولة، وعما إذا كانوا من «الخاسرين» أو «الفائزين» من طريقة إدارتها.

وترافق ذلك عربياً وإقليمياً مع بروز اهتمام جامعة الدول العربية بقضية الشباب، سواء على صعيد مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب أو على مستوى اجتماعات القمة العربية، ومع بروز مخاطر جديدة لم تكن جِدتها بهذه الدرجة من قبل، وأهمها انتشار التنظيمات المتطرفة والإرهابية التي ركزت على مخاطبة الشباب وتجنيدهم للعمل في صفوفها، وذلك باعتبارهم الفئة الأكثر تمرداً على الأوضاع القائمة ومعاناة من الاختلالات الهيكلية في بنية المجتمعات العربية.

في ضوء ذلك ينقسم هذا الفصل، الذي يغطي أوضاع الشباب العربي خلال الفترة ٢٠١١ ـ ٢٠١٤ والشهور الأولى من عام ٢٠١٥، إلى خمسة أجزاء:

يُشخص الأول موقع الشباب على الخريطة الديمغرافية العربية من خلال مؤشرات الفقر والبطالة واستخدام وسائل الاتصالات الحديثة.

ويعرض الثاني لأوضاع البنية الدستورية والمؤسسية لتمكين الشباب من خلال استعراض وتحليل نصوص الشباب في الدساتير وقوانين الانتخابات، وبيان مدى وجود وزارات أو هيئات رسمية أو لجان تشريعية معنية بقضاياهم، ومدى التعبير عن شواغل الشباب في السياسات الوطنية للشباب.

ويناقش الجزء الثالث كيفية تعامل النظم الحاكمة مع الشباب بعد ثورات وانتفاضات الربيع العربي، والتي ارتكزت بصورة أساسية على استخدام خطاب استيعابي لمطالبهم، ومحاولة تمكينهم في بنية الحكم في بعض البلدان.

ويحلل الجزء الرابع نشاط الحركات الشبابية في بلدان الربيع العربي ونشطاء الشباب في بلدان الخليج مع مقارنة بين عناصر القوة والضعف، وعرض لكيفية قيام النظم الحاكمة بتحجيم نشاطهم.

ويعرِّج الجزء الأخير على أوضاع الشباب في مؤسسات النظام العربي الرسمية والأهلية.

أولاً: موقع الشباب على الخريطة الديمغرافية العربية

وفقاً لتعريف الأمم المتحدة لفئة الشباب التي تحددها في المرحلة العُمْرِيّة ١٥ ـ ٢٤ سنة، يمثل الشباب نحو ٢٠ بالمئة من إجمالي عدد سكان الوطن العربي، وهي أعلى نسبة مقارنة بالأقاليم الأخرى على الصعيد الدولي، ومقارنة أيضاً بمتوسط نسبة الشباب على مستوى العالم والتي بلغت في ٢٠١٠ نسبة ١٧,٧ بالمئة وبنسبة الشباب في البلدان المتقدمة والتي تشكل ١٣ بالمئة من إجمالي عدد السكان[٣]. ويوضح الجدول الرقم (٧ ـ ١) نسبة الشباب[٤] من إجمالي عدد السكان في البلدان العربية، وتطورها خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ٢٠٥٠).

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول، يتضح أن هناك ٨ بلدان عربية تنخفض نسبة الشباب في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة فيها مقارنة بإجمالي عدد السكان باضطراد خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ٢٠٥٠، هي: تونس، والمغرب، والكويت، وموريتانيا، وجزر القمر، والبحرين، والسعودية، وقطر، بينما زادت في دولة واحدة هي الصومال التي ارتفعت فيها النسبة من ١٨,٣ بالمئة في ١٩٥٠ إلى ١٨,٩ بالمئة في ٢٠١٠ إلى ٢٠ بالمئة في ٢٠٥٠.

كما يتضح أن هناك ٨ بلدان بلغت نسبة الشباب فيها ٢٠ بالمئة أو أكثر من إجمالي عدد السكان في ٢٠١٠، هي: اليمن (٢٣,١ بالمئة)، والإمارات (٢٣ بالمئة)، وجيبوتي (٢٢,٤ بالمئة)، وسلطنة عمان (٢٢,٤ بالمئة)، وفلسطين (٢١,٤ بالمئة)، والجزائر (٢٠,٨ بالمئة)، وسورية (٢٠,٧ بالمئة)، ولبنان (٢٠ بالمئة)، وإن أغلبية البلدان العربية ـ ١٢ دولة ـ تزيد نسبة الشباب فيها على ١٥ بالمئة من إجمالي عدد السكان، وأن أقل دولتين من حيث نسبة الشباب، هما: البحرين (١٤,٦ بالمئة)، وقطر (١٤,٤ بالمئة).

---

(٣) «الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي،» منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو ـ بيروت) (٢٠١٣)، <http://www.unesco.org/new/fileadmin/multimedia/field/beirut/images/shs/socia_inclusion_democracy_concept_paper_arabic.pdf>.

(٤) وفقاً لتعريف الشباب في قوانين بعض البلدان العربية، فقد بلغ عدد الشباب في مصر في الشريحة العمرية ١٨ ـ ٢٩ سنة في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٤ نحو ٢٠ مليون نسمة بنسبة ٢٤ بالمئة من إجمالي عدد السكان. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي يمثّل الشباب في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٢٩ سنة ما يقرب من ٣٣ بالمئة عدد المواطنين في البحرين وسلطنة عمان وقطر، و٢٥ بالمئة في الكويت والإمارات.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

عدد الشباب في الوطن العربي ١٥ ـ ٢٤ سنة

(بالنسبة المئوية)

البلد	١٩٥٠	٢٠١٠	٢٠٥٠
الأردن	١٧,٤	١٩,٨	١٤,٦
الإمارات	١٨,٥	٢٣	٧,٥
البحرين	١٩,١	١٤,٦	٩,٥
تونس	٢٢,٢	١٨,٨	١٠,٨
الجزائر	١٩,٤	٢٠,٨	١٢,٧
جزر القمر	١٩,١	١٨,٦	١٨,٥
سورية	٢٠	٢٠,٧	١٤,٦
جيبوتي	١٩,٣	٢٢,٤	١٥,١
السودان	١٨,٧	١٩,٦	١٨
الصومال	١٨,٣	١٨,٩	٢٠
العراق	١٧,٤	١٩,٨	١٧,٣
سلطنة عمان	١٨,٩	٢٢,٤	١٠,١
فلسطين	١٧,٦	٢١,٤	١٦,٩
قطر	١٨,٥	١٤,٤	٦,٥
الكويت	٢١,٩	١٦,٢	١٢,٤
لبنان	١٩,١	٢٠	١٠,١
ليبيا	١٨,٤	١٩,٣	١١,٥
مصر	١٩	١٩,٧	١٤,٥
المغرب	٢٢,١	١٩,٨	١٣,٢
السعودية	١٨,٤	١٧,٢	٩,٦
موريتانيا	١٩,٩	١٩,٦	١٨
اليمن	١٨,٥	٢٣,١	١٦,٧
الوطن العربي	ـ	١٩,٩	١٤,٧
العالم	ـ	١٧,٧	١٣,٧

المصدر: «آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية: تقرير السكان والتنمية،» اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد ٦ (٢٠١٣)، ص ١٢.

كما يتضح أن نسبة الشباب سوف تتراجع في جميع البلدان العربية لتبلغ ١٤,٧ بالمئة بحلول عام ٢٠٥٠، مع وجود ٨ بلدان ستزيد على المعدل العام، وهي: الصومال (٢٠ بالمئة)، وجزر القمر (١٨,٥ بالمئة)، والسودان (١٨ بالمئة)، وموريتانيا (١٨ بالمئة)، والعراق (١٧,٣ بالمئة)، وفلسطين (١٦,٩ بالمئة)، واليمن (١٦,٧ بالمئة)، وجيبوتي (١٥,١ بالمئة). ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان في جميع دول الخليج باستثناء الكويت وسلطنة عمان إلى ما دون ١٠ بالمئة: السعودية (٩,٦ بالمئة)، والبحرين (٩,٥ بالمئة)، والإمارات (٧,٥ بالمئة)، وقطر (٦,٥ بالمئة).

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)

تطور نسبة الشباب إلى إجمالي عدد السكان ١٩٥٠ ـ ٢٠٥٠

(بالنسبة المئوية)

السنة	الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة
١٩٥٠	١٩,٤
١٩٦٠	١٧,٤
١٩٧٠	١٨,٣
١٩٨٠	١٩,٥
١٩٩٠	١٩,٤
٢٠٠٠	٢٠,٦
٢٠١٠	١٩,٩
٢٠٢٠	١٧,١
٢٠٣٠	١٧,٥
٢٠٤٠	١٦,٣
٢٠٥٠	١٤,٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩.

ويلاحظ أن التراجع في نسبة الشباب إلى إجمالي عدد السكان قد بدأ من عام ٢٠٠٠ بعد أن كان يسجل زيادة مضطردة من عام ١٩٦٠ حسبما يوضح الجدول الرقم (٧ ـ ٢). ففي مطلع الألفية بلغت نسبة الشباب ٢٠,٦ بالمئة من إجمالي عدد السكان، ثم أخذت تتراجع بانتظام إلى أن تصبح في المتوقع ١٤,٧ بالمئة في ٢٠٥٠، وهو ما يلقي بتحديات جمة على البلدان العربية، خاصة إذا ما أضفنا نسبة شريحة الطفل إليها، والتي من المتوقع - مع إضافتها - أن يشكل السكان تحت ٢٤ سنة ٣٧,٩ بالمئة من مجموع السكان في ٢٠٥٠.

١ ـ بطالة الشباب

تعاني غالبية الشباب العربي البطالةَ والإحباط الناتج من طول فترة الانتظار التي تعيشها هذه الفئة ما بين إنهاء دراساتهم الجامعية والحصول على فرصة عمل كريمة. فوفقاً للتقرير السنوي الصادر عن منظمة العمل العربية في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، فإن

متوسط معدل البطالة في المنطقة العربية بلغ ١٦ بالمئة في ٢٠١٣[٥]، وأن البطالة لدى الشباب العربي فاقت في المتوسط خلال السنوات العشرة الأخيرة ٢٨ بالمئة، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي للفترة نفسها والتي تبلغ ١٦ بالمئة[٦]. وهو الأمر نفسه الذي أكده نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٥ حيث أوضح أن متوسط بطالة الشباب في المنطقة العربية يبلغ ٣١ بالمئة[٧].

ومن تحليل بيانات منظمة العمل العربية عن معدل البطالة بين الشباب في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة في عام ٢٠١٢، يتضح أن ليبيا هي أقل بلد من حيث المعدلات بنسبة ٩,٣ بالمئة في عام ٢٠١٢، والأعلى هو الصومال بنسبة ٤٥,٣ بالمئة تليها جيبوتي بنسبة ٤٣,٣ بالمئة. وبلغ عدد البلدان العربية التي يتراوح معدل بطالة الشباب فيها من ١٠ ـ ٢٠ بالمئة خمسة مقارنة بستة بلدان يتراوح المعدل فيها من ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة، و٧ بلدان يتراوح المعدل فيها من ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة. ولم يذكر التقرير أية بيانات عن دولة جزر القمر.

ومن مقارنة معدلات بطالة الشباب بالمعدل العام للبطالة في العام نفسه، كما يوضح الجدول الرقم (٧ ـ ٣)، يمكن التفرقة بين البلدان العربية من خلال أربع مجموعات:

أ ـ بلدان تقل معدلات بطالة الشباب فيها عن المعدل العام، وتمثلها حالة ليبيا قبل سقوط نظام القذافي.

ب ـ بلدان تزيد فيها معدلات بطالة الشباب على المعدل العام ولكن بنسبة أقل من الضعف، وهي: جيبوتي، وموريتانيا، والصومال، والعراق، وفلسطين، والمغرب، واليمن، ومصر.

ج ـ بلدان تزيد معدلات بطالة الشباب فيها عن المعدل العام بنسبة الضعف، وهي: تونس، والأردن، والجزائر، والسودان، ولبنان، وسورية.

---

(٥) وفقاً لتقرير اتجاهات الاستخدام العالمية لعام ٢٠١٤ الصادر عن منظمة العمل الدولية، فإن هذه النسبة بلغت ١١ بالمئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٣، مقارنة بمتوسط ٦ بالمئة على مستوى العالم. انظر: اتجاهات الاستخدام العالمية ٢٠١٤ (جنيف: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤).

(٦) التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للمستقبل (القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠١٤)، ص ١١.

(٧) «نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط: مشروعاتنا في اليمن البالغة مليار دولار معطّلة،» الشرق الأوسط، ٢٣/ ٣/ ٢٠١٥.

د - بلدان تزيد معدلات بطالة الشباب فيها عن المعدل العام بنسبة ثلاثة أمثال أو أكثر، وتشمل هذه المجموعة بلدان الخليج كافة، فتزيد على ثلاثة أمثال في سلطنة عمان والبحرين، وتتراوح بين أربعة وستة أمثال في الإمارات والسعودية وقطر إلى أن تصل إلى ١٤ مثلاً في حالة الكويت.

غير أنه خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حدثت بعض التغيرات في ما يتعلق ببعض مؤشرات بطالة الشباب في الوطن العربي. فتشير بيانات ٢٠١٣ - حسبما ورد في الفصل السادس - إلى ارتفاع المعدل العام للبطالة في اليمن وسورية، وذلك بسبب استمرار تدهور الأوضاع السياسية فيهما، ليصل في الحالة الأولى إلى ٤٠ بالمئة مقارنة بـ ١٨,٥ بالمئة عام ٢٠١٢، وإلى ٣٥ بالمئة في الحالة الثانية مقارنة بـ ٨,٤ بالمئة في ٢٠١٢، ولا تتوافر معلومات عن معدل البطالة في ليبيا.

وتشير بيانات ٢٠١٤ إلى زيادة نسبة بطالة الشباب لتصل إلى ضعف المعدل العام في كل من مصر والمغرب، ففي مصر بلغت النسبة بين الشباب في الشريحة العمرية ١٨ - ٢٩ سنة ٢٩ بالمئة في آب/ أغسطس ٢٠١٤، وتزيد بين الحاصلين على مؤهلات جامعية لتصل إلى ٣٦,٤ بالمئة للذكور و٥٧,٢ بالمئة للإناث[٨].

وفي المغرب، ذكرت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير لها حول وضع سوق العمل في الفصل (الربع) الأول من عام ٢٠١٤ أن نسبة البطالة بين الشباب في الشريحة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة بلغت ٢٠,٢ بالمئة مقارنة بـ ١٩,٥ بالمئة في عام ٢٠١٣ وهو ما يمثل ضعف المعدل العام البالغ ١٠,٢ بالمئة[٩].

ويلاحظ أن هذه النسب مع ارتفاعها تزيد بصورة مضطردة في تقارير المنظمات الدولية وتصريحات مسؤوليها، فوفقاً لنائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن متوسط بطالة الشباب بلغ في مصر ٣٨ بالمئة، وفي ليبيا ٥٠ بالمئة في ٢٠١٥[١٠].

---

(٨) «بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للشباب،» الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٤).

(٩) «البطالة بالمغرب تتجاوز ١٠٪،» الجزيرة نت (٦ أيار/ مايو ٢٠١٤)، <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/5/6/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d8%aa%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%88%d8%b2-10>.

(١٠) «نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط: مشروعاتنا في اليمن البالغة مليار دولار معطلة».

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)

معدل بطالة الشباب في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة مقارنة بالمعدل العام للبطالة في نفس البلد

(بالنسبة المئوية)

الدولة	معدل بطالة الشباب	معدل البطالة العامة	نسبة بطالة الشباب إلى المعدل العام
أقل من المعدل العام للبطالة			
ليبيا	٩,٣	١٨,٢	٥١
أقل من ضعف المعدل العام للبطالة			
جيبوتي	٣٩,٣	٣٥,٢	١١٢
موريتانيا	٤٣,٣	٣٣,٢	١٣٠
الصومال	٤٥,٣	٣٤,٧	١٣١
العراق	٣٠,٢	١٧,٥	١٧٣
فلسطين	٣٧,١	٢١,٥	١٧٣
المغرب	١٧,٢	٩,٦	١٧٩
اليمن	٣٥,٣	١٨,٥	١٩١
مصر	٢٩,٨	١٥,٦	١٩١

يتبع

تابع

ضعف المعدل العام للبطالة			
تونس	٢٨,٣	١٤,١	٢٠١
الأردن	٢٧,٢	١٢,٧	٢١٤
الجزائر	٣١,٠٣	١٣,٨	٢٢٥
السودان	٣٩,٣	١٧,٣	٢٢٧
لبنان	٣٤,٣	١٥,٠	٢٢٩
سورية	٢٢,١	٨,٤	٢٦٣
ثلاثة أمثال المعدل العام أو أكثر			
سلطنة عمان	٢٠,٢	٦,٧	٣٠١
البحرين	١٥,٣	٤,٠	٣٨٣
الإمارات	١٢,٥	٣,١	٤٠٣
السعودية	٢٩,٦	٥,٦	٥٢٩
قطر	١٥,٢	٢,٤	٦٣٣
الكويت	١٨,٣	١,٣	١٤٠٨

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على: التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للمستقبل (القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠١٤)، ص ٩٥.

وتشير بيانات الإسكوا عن المهن التي يشغلها الشباب المنتمي للطبقة الوسطى في بعض البلدان العربية خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١١ إلى ما يأتي[١١]:

(أ) تقلص نسب الشباب العاملين في المهن الزراعية في كل من مصر وتونس، ففي مصر قلّت النسبة من ٣٦,٨ بالمئة في ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٤ بالمئة في ٢٠١١، وفي تونس من ٥٣,٤ بالمئة في ٢٠٠٥ إلى ١٦,٥ بالمئة في ٢٠١٠، ويمكن إرجاع ذلك بصورة رئيسية إلى ارتفاع مستوى التعليم، واتساع هجرة الشباب الريفي إلى الحضر.

(ب) معظم العاملين في المهن الزراعية تحولوا إلى مهن غير صناعية خاصة في قطاع الخدمات (لا تشمل الصناعة والبناء والتجارة والنقل). ففي مصر على سبيل المثال، زادت نسبة الشباب العاملين في قطاع الخدمات الأخرى من ١٩,٥ بالمئة في ٢٠٠٠ إلى ٣٥,٥ بالمئة في ٢٠١١، وهي زيادة أعلى كثيراً من مثيلتها في قطاع الصناعة، والتي بلغت ٣,١ بالمئة خلال الفترة نفسها من ١٤,٤ بالمئة في ٢٠٠٠ إلى ١٧,٥ بالمئة في ٢٠١١.

وتتفاقم خطورة المشكلة مع قلة عدد الذين يشملهم تغطية التأمين ضد البطالة في البلدان العربية، والتي اقتصرت حتى عام ٢٠١٤ على ثلاثة بلدان فقط، هي: البحرين وتونس والجزائر. ويعتبر الوطن العربي هو ثاني أدنى تغطية في العالم في ما يتعلق بإعانات البطالة للشباب بنسبة ٢,٢ بالمئة وقبل أفريقيا جنوب الصحراء[١٢].

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أسهمت في زيادة الشعور بالتهميش تحديات الوضع الاقتصادي والارتفاع المضطرد في أسعار السلع والخدمات الرئيسية، خاصة في البلدان العربية التي تدفق اللاجئون إليها، والتي ضمت نسبة معتبرة من الشباب، فبلغ عدد اللاجئين على سبيل المثال في الأردن ١,٣ مليون لاجئ سوري في آذار/ مارس ٢٠١٤[١٣]، وحسب تصريح رئيس الجمهورية اللبناني في قمة الكويت آذار/ مارس ٢٠١٤، فإن لبنان يستضيف عدداً من اللاجئين بلغ ٣٢ بالمئة من إجمالي عدد سكانه[١٤].

---

(١١) «الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير،» الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠١٤)، ص ٥٤ ـ ٥٥، <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/e_escwa_edgd_2014_2_a.pdf>.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٣) كلمة الملك عبد الله الثاني ملك الأردن في: جلسة العمل الأولى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية ٢٥، الكويت، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٤، ص ٢.

(١٤) كلمة الرئيس العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية في: جلسة العمل الأولى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية ٢٥، الكويت، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٤، ص ٦.

٢ ـ تعليم الشباب

بالتوازي مع البطالة، تدنى متوسط معدل الالتحاق بمرحلة التعليم العالي في البلدان العربية، والذي بلغ وفقاً لتقرير البنك الدولي في ٢٠٠٨ نسبة ٢٥,٨ بالمئة، وهي نسبة تقل عن مثيلاتها في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، وذلك رغم توافر بعض الخيارات منخفضة التكلفة أو المجانية[١٥].

كما تدنى مستوى التعليم في غالبية البلدان العربية، وتضاءلت فرص استفادة الأجيال الحالية من النشء والشباب من فرص التعليم المجاني التي سادت في فترة ما قبل ثمانينيات القرن الماضي، ولم تفلح فرص التعليم الخاص الاستثماري والمبادرات التي أطلقتها بعض الحكومات العربية في وقف التدهور المتصاعد في المستويات المهاراتية والمعرفية للشباب، واقتصرت هذه الفرص أساساً على فئات محدودة من الأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع[١٦].

ويؤدي استمرار هذا الوضع إلى تكريس الانقسام المجتمعي بين أقلية صغيرة تتمتع بنظام تعليمي متميز من مرحلة ما قبل المدرسة، وأغلبية كبيرة تعاني اكتظاظ المدارس وتدني مستوى التعليم، وهو ما يسهم في دخول قطاعات أكبر من الشباب العربي في حلقة جهنمية مفرغة من التميز والإقصاء الاجتماعي.

وأدى مجمل هذه الأوضاع إلى ثلاثة نتائج مهمة:

(١) تبلور «وجه شاب» للفقر خاصة بين الشباب من أبناء الأسر المحدودة الدخل أو الفقيرة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، والذين لم ينالوا حظهم الكافي من التعليم الذي يؤهلهم لدخول سوق العمل والمنافسة فيه، والذين وجدوا الحل في الانضمام إلى القطاع غير الرسمي في الاقتصاد مع المخاطر الناجمة عن ذلك من تدني مستوى الأجور، وغياب إطار قانوني منظم لحقوقهم في غالبية البلدان العربية[١٧]. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الفقر بين الشباب في مصر في الشريحة العمرية ١٨ ـ ٢٩ سنة ٥١,٨ بالمئة في ٢٠١٤[١٨].

---

(١٥) «آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية: تقرير السكان والتنمية،» الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد ٦ (٢٠١٣)، ص ٤٣.

(١٦) الثور، «خريطة الفقر في البلدان العربية: مسارات الإصلاح والتمكين،» ص ٢٩٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١٨) «بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للشباب».

(٢) تبلور بؤر استقطاب اقتصادية للشباب الذين يجدون صعوبة في الحصول على فرص عمل مناسبة خاصة من جانب التنظيمات المتطرفة التي عادة ما يصاحب عملية تجنيد الشباب فيها إغراؤهم بالمال. فكما كشفت التحقيقات الأمنية التي أعقبت عملية «وادي الليل» الإرهابية في تونس، والتي نفذت في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ فإن الوسطاء المحليين التابعين لتنظيم داعش قاموا بمنح طلاب الجامعات المنضمين إليهم ألفي دينار شهرياً أي ما يعادل نحو ١٢٠٠ دولار أمريكي[١٩].

وأفادت تقارير أخرى بأن الشباب السوري يعد أكثر فئات اللاجئين السوريين عرضة للتجنيد من التنظيمات المتطرفة بسبب ظروف البطالة والفقر. من ناحيته، أقبل الشباب اليمني على العمل في اللجان الشعبية التي شكلها الحوثيون بعد استيلائهم على العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، وذلك مقابل أجر[٢٠].

(٣) اتساع هجرة الكفاءات الشبابية المتعلمة تعليماً جيداً إلى الخارج. ووفقاً لمنظمة العمل العربية، فإن نسبة خريجي الجامعات الذين يهاجرون إلى الخارج بسبب اعتبارات البطالة والقيود المفروضة على حرية البحث العلمي بلغت نحو ٢٠ بالمئة من إجمالي الخريجين في البلدان العربية. ويختلف مقصد الهجرة، ففي حين تستقر نسبة كبيرة من خريجي جامعات بلدان المشرق العربي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، فإن خريجي جامعات المغرب العربي يفضلون الاستقرار في الدول الأوروبية ولا سيَّما فرنسا[٢١].

هذا فضلاً عن أن الشباب يشكلون أغلبية المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر المتوسط، والذين قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددهم بـ ٢٠٧ آلاف خلال الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ خاصة عبر ليبيا وتونس ومصر[٢٢].

---

(١٩) يوسف ورداني، «العوامل الخمسة: لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم داعش؟،» حالة الإقليم (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية) (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤)، <http://www.rcssmideast.org/Article/2908/>.

(٢٠) فارع المسلمي، «اللجان الشعبية في اليمن: برميل الحروب والصراعات،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٥)، <http://carnegie-mec.org/2015/03/25/ar-59486/i4vo>.

(٢١) التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للمستقبل، ص ٣٦.

(٢٢) عبد الواحد أكمير، «الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط،» المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٣٣ (آذار/ مارس ٢٠١٥)، ص ٣٠.

٣ - انفتاح الشباب على الفضاء الإلكتروني

على النقيض من التدهور الاقتصادي والتعليمي في أوضاع الشباب، زادت معدلات انفتاح الشباب على استخدام الفضاء الإلكتروني، فمع تبلور العولمة، تم الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي[٢٣]، وظهر ذلك من خلال ازدياد نسب تردد الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدامهم الهواتف الذكية في معاملاتهم اليومية، وهو ما أدى إلى ازدياد اطلاعهم على ما يحدث في العالم وتلاشي «الأسوار المعرفية» و«الحدود الفاصلة» بين الدول. وكان ذلك متوافقاً مع عالم يمثل الشباب فيه نسبة ٣٠ بالمئة من «المواطنين الرقميين»[٢٤].

فوفقاً لتقرير قياس مجتمع المعلومات العالمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في ٢٠١٣، فإن الوطن العربي شغل المركز الرابع بين أقاليم العالم الستة من حيث نسبة استخدام الشباب للإنترنت مقارنة بعدد السكان. كما شغل المركز نفسه في نسبة استخدام الشباب للإنترنت مقارنة بشباب الأقاليم الأخرى.

ويشير الجدول الرقم (٧ - ٤) إلى نسب استخدام الشباب في الشريحة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة للإنترنت في البلدان العربية، وفجوة العمر فيها، والتي تعني معدل تغلغل (Penetration) نسب استخدام الإنترنت بين الشباب مقارنة بالنسب الكلية لتغلغل استخدام الإنترنت.

وتشير هذه النسب إلى وجود ١١ دولة تزيد فيها نسبة استخدام الشباب للإنترنت عن ٥٠ بالمئة، وتشمل جميع بلدان الخليج الستة والتي احتلت أربعة منها المراكز الأولى (الإمارات، والبحرين، وقطر، والكويت)، ولبنان والمغرب ومصر وتونس والأردن. ويرجع ارتفاع نسب استخدام شباب الخليج للإنترنت مقارنة بإجمالي البلدان العربية بصفة رئيسية إلى تقدم البنية التحتية التكنولوجية في هذه البلدان.

---

(٢٣) لمزيد من المعلومات انظر: السيد يسين، شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي (القاهرة: دار ميريت للنشر، ٢٠١٠).

(٢٤) *Measuring the Information Society 2013* (Geneva: International Telecommunication Union, 2013), p. iii, <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013_without_Annex_4.pdf>.

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)

نسب تغلغل استخدام الإنترنت، واستخدام الشباب في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة

(بالنسبة المئوية)

المرتبة	البلد	نسبة استخدام الشباب للإنترنت	نسبة تغلغل استخدام الإنترنت	فجوة العمر
١	الإمارات	٩٩,٦	٨٥	١,٢
٢	البحرين	٩٩,٤	٨٨	١,١
٣	قطر	٩٩,٤	٨٨,١	١,١
٤	الكويت	٩٩,٣	٧٩,٢	١,٣
٥	لبنان	٩٢,٢	٦١,٢	١,٥
٦	سلطنة عمان	٩١,٤	٦٠	١,٥
٧	المغرب	٨٧,٧	٥٥	١,٦
٨	السعودية	٨٦,٨	٥٤	١,٦
٩	مصر	٧٧,١	٤٤,١	١,٧
١٠	تونس	٧٤	٤١,٤	١,٨
١١	الأردن	٧٣,٥	٤١	١,٨
١٢	سورية	٤٩,٤	٢٤,٣	٢,٠٠
١٣	السودان	٤٣,٧	٢١	٢,١
١٤	ليبيا	٤١,٧	١٩,٩	٢,١
١٥	اليمن	٣٧,٢	١٧,٤	٢,١
١٦	الجزائر	٣٣	١٥,٢	٢,٢
١٧	جيبوتي	١٨,٩	٨,٣	٢,٣
١٨	العراق	١٦,٤	٧,١	٢,٣
١٩	جزر القمر	١٣,٩	٦,٠٠	٢,٣
٢٠	موريتانيا	١٢,٦	٥,٤	٢,٣
٢١	الصومال	٣,٦	١,٤	٢,٦

المصدر: محسوب بواسطة المؤلف من واقع البيانات الواردة في: قياس مجتمع المعلومات: تقرير ٢٠١٤ (جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٤)، ص ١٥١.

وأدت هذه الزيادة في نسب استخدام الإنترنت بالتبعية إلى ارتفاع نسبة استخدام الشباب العربي لشبكات التواصل الاجتماعي. فبشأن شبكة الفيس بوك، بلغ متوسط نسبة المستخدمين الشباب في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٢٩ سنة ٦٧ بالمئة عام ٢٠١٤ مع ملاحظة حدوث انخفاض مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة زيادة استخدام الشبكة من الأجيال الأكبر سناً، والذي ينمو معدل استخدامهم لها بين ١ ـ ٣ بالمئة سنوياً في البلدان العربية كافة باستثناء الصومال وجزر القمر[٢٥].

وبشأن موقع تويتر، شكلت دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠١٢ حوالى ٨٠ في المئة من المغردين النشيطين المستخدمين له في الوطن العربي، واحتلت السعودية المرتبة الأولى بعدد ٨٣٠ ألف مغرد بنسبة ٣٨ بالمئة من إجمالي المغردين العرب يليها الكويت بنسبة ١٧ بالمئة، فمصر بنسبة ١٤ بالمئة، فالإمارات بنسبة ١٢ بالمئة، وباقي البلدان العربية بنسب أقل من ١٠ بالمئة، ومعظم هؤلاء المغردين من فئة الشباب[٢٦].

وبشأن موقع لينكد إن (Linked In)، وصل متوسط استخدام الشباب العربي الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة في أيار/مايو ٢٠١٤ إلى ٦٨ بالمئة من إجمالي المستخدمين العرب بزيادة قدرها ٣ بالمئة عن الفترة نفسها من العام السابق. وشهدت كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب نمواً متزايداً في استخدام الشباب للموقع خلال هذه الفترة[٢٧]، ووصلت نسبة مستخدميه الشباب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٦٠ بالمئة من إجمالي المستخدمين في الإمارات، وذلك مقارنة بـ ٥٧ بالمئة خلال عام ٢٠١٣.

وبشأن تغلغل استخدام الهواتف الذكية، أشارت إحصاءات شركة غوغل في عام ٢٠١٣ إلى وصول نسبة الفتيات السعوديات المستخدمات لهذه الهواتف في الشريحة العمرية ١٨ ـ ٢٤ سنة إلى ٨٥ بالمئة، وفي الشريحة العمرية ٢٥ ـ ٣٤ سنة إلى ٨٢ بالمئة مقارنة بنسب استخدام الشباب السعودي التي بلغت ٨٣ بالمئة و٧٠ بالمئة على

---

(٢٥) «Citizen Engagement and Public Services in the Arab World: The Potential of Social Media,» Arab Social Media Report, Mohamed Bin Rashid School of Government, 6th Edition (June 2014), p. 23, <http://www.mbrsg.ae/getattachment/e9ea2ac8-13dd-4cd7-9104-b8f1f405cab3/Citizen-Engagement-and-Public-Services-in-the-Arab.aspx>.

(٢٦) «Arab ICT Use and Social Networks Adoption Report,» MADAR Research and Development, Dubai (UAE) (2013).

(٢٧) «Citizen Engagement and Public Services in the Arab World: The Potential of Social Media,» p. 43.

التوالي. وزادت هذه النسب في الإمارات لتصل إلى ٩٢ بالمئة للفتيات في الشريحة العمرية ١٨ ـ ٢٤ سنة و٨٣ بالمئة في الشريحة العمرية ٢٥ ـ ٣٤ سنة مقارنة بنسب استخدام الشباب التي بلغت ٨٣ بالمئة و٧٠ بالمئة على التوالي. وتشير إحصاءات الشركة لعام ٢٠١٢ إلى أنها وصلت في مصر إلى ٤٧ بالمئة للذكور في الشريحة العمرية ١٨ ـ ٢٤ سنة و٣٦ بالمئة في الشريحة العمرية ٢٥ ـ ٣٤ سنة مقارنة بنسب استخدام الفتيات التي وصلت إلى ٣٣ بالمئة و٢٣ بالمئة على التوالي[٢٨].

وتوضح هذه النسب وجود اختلافات في النوع بين البلاد، ففي حين تزيد نسبة الفتيات المستخدمة للهواتف الذكية في دول الخليج، فإنها تقل في مصر مقارنة بالذكور.

ومما لا شك فيه أن هذا الانفتاح على وسائل الاتصال الحديثة قد رفع وعي الشباب بما يحدث في العالم من حوله، ومن إدراكه بوحدة المشاكل الشبابية في كثير من أرجاء العالم.

ثانياً: البنية الدستورية والمؤسسية لتمكين الشباب

كان من الطبيعي في ضوء ازدياد الوزن النسبي للشباب أن تحرص الحكومات العربية على ضمان توافر البنية الدستورية والمؤسسية اللازمة لتمكينهم أو لاحتوائهم سواء على صعيد الدساتير والقوانين الأساسية، أو الأجهزة الحكومية المعنية بشؤونهم، أو السياسات الوطنية المعبرة عنهم.

١ ـ الدساتير والقوانين الأساسية

تراوحت النصوص التي تشير إلى الشباب ما بين نصوص عامة تؤكد أهمية تمكين الشباب وتنمية قدراته في المجالات المختلفة، ونصوص خاصة تحدد نسب تمثيل الشباب في المجالس التشريعية والنيابية المختلفة. واختلف مكان تضمين النصوص العامة في قلب الدستور ما بين دساتير تضع مواد الشباب في الجزء الخاص بالمبادئ العامة أو مقومات الدولة، وأخرى تضعها في الجزء الخاص بالحقوق والحريات العامة أو الأساسية.

---

(٢٨) Our Mobile Plant Website, <https://think.withgoogle.com/mobileplanet/en/graph/?country=eg&category=mobloc&topic=q33&stat=q33_3&wave=2012&wave=2013&age=a1&gender=g2&gender=g1&chart_type=bar&active=gender>.

وتشمل دساتير النوع الأول على سبيل المثال الدستور اليمني الذي نصت المادة ٣٠ منه على أن الدولة «تحمي الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب»، ودستور مملكة البحرين المُعدل في أيار/ مايو ٢٠١٢ الذي أشارت المادة (٥) منه إلى عناية الدولة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي، والدستور التونسي لعام ٢٠١٤[٢٩] الذي أشار الفصل[٣٠] الثامن من بابه الأول إلى أن «الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله المسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية».

وتشمل دساتير النوع الثاني على سبيل المثال دستور الكويت لعام ١٩٦٢ والذي أشارت المادة ٤٠ منه إلى اهتمام الدولة الخاص بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي، ودستور المغرب المعدل في عام ٢٠١١ الذي أوجب الفصل الـ ٣٣ منه على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتوسيع مشاركة الشباب في جوانب التنمية المختلفة وتعميمها، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة العامة، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيّف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، وتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية وتوفير الظروف المناسبة لإطلاق طاقاتهم الخلّاقة والإبداعية، وإنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي لتحقيق هذه الأهداف. ودستور مصر لعام ٢٠١٤ الذي نصت المادة ٨٢ منه على أن «تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة»[٣١].

---

(٢٩) نصّ الدستور التونسي بإفراده مادة خاصة بإنشاء «هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة» (الفصل ١٢٩).

(٣٠) يترادف استخدام كلمة «فصل» في دساتير بلدان المغرب العربي مع كلمة «مادة» في دساتير بلدان المشرق.

(٣١) حرصت الدساتير المصرية من عام ١٩٥٦ على تضمين فقرة خاصة بالشباب فيها، فدمج المشرّع الدستوري بينها وبين التعليم في دستور ١٩٥٦، وبينها وبين الأمومة والطفولة في دستور ١٩٧١ الذي نصّت المادة ٧١ منه على أنه «تكفل الدولة رعاية النشء والشباب، وتأهيلهم وتنميتهم روحياً وخلقياً وثقافياً وعلمياً وبدنياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتمكينهم من المشاركة السياسية الفاعلة». غير أن الطفرة الكبرى في النص الدستوري حدثت في دستور ٢٠١٢ الذي خصّص مادة منفصلة للشباب هي المادة ٧١ التي نصّت على أن «تكفل الدولة رعاية النشء والشباب، وتأهيلهم وتنميتهم روحياً وخلقياً وثقافياً وعلمياً وبدنياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتمكينهم من المشاركة السياسية الفاعلة».

وبالنسبة للنصوص الخاصة بتمثيل الشباب في المجالس التشريعية والنيابية، فإن ذلك اقتصر على دستورَيْ تونس ومصر اللذين تم وضعهما بعد نشوب الثورات الشعبية فيهما. ففي حين قصر الدستور التونسي في الفصل ١٣٣ منه هذا التمثيل على المجالس المحلية[٣٢] بنصه على أن «يضمن القانون الانتخابي تمثيل الشباب في مجالس الجماعات المحلية»، توسع الدستور المصري في النص على تمثيل الشباب فنصت المادة ٢٤٤ ضمن الأحكام الانتقالية على «تمثيل الشباب تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب ينتخب بعد إقرار الدستور»[٣٣]، وخصصت المادة ١٨٠ ربع عدد مقاعد المجالس المحلية للشباب من سن ٢١ ـ ٣٥ سنة.

وتفرَّد مشروع دستور اليمن الذي أعلنت عنه الأمانة العامة للحوار الوطني في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ بالنص في المادة ١٤ بند ٤ على أن «تراعي الأحزاب تمثيل المرأة والشباب في هيئاتها القيادية»، وفي المادة ٥٨ بالنص على ضمان مشاركة الشباب السياسية بما لا يقل عن ٢٠ بالمئة في مختلف السلطات والهيئات[٣٤].

وتضمن كل من دستور المغرب ومشروع الدستور اليمني نصوصاً تتعلق بإنشاء مجالس استشارية مستقلة للشباب جنباً إلى جنب مع الأجهزة الحكومية. فنص الفصل ١٧٠ من الدستور المغربي على إنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجهوي باعتباره هيئة استشارية في «ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية»، ووفقاً للدستور فإن المجلس مكلف «بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي، يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة».

---

(٣٢) يضمّ مفهوم الجماعة المحلية وفقاً لنصّ الفصل ٢١ من قانون التأسيسي عدد ٦ لسنة ٢٠١١ الخاص بالتنظيم الموقّت للسلط العمومية كلاً من المجالس البلدية والنيابات الخصوصية والمجالس الجهوية والجهات الأخرى التي سن عليها القانون.

(٣٣) في ضوء الصعوبات التي تواجه الشباب في الفوز في الانتخابات، كان من الأجدى أن يتمّ زيادة هذه المدّة إلى عشر سنوات تكون خاضعة لمراجعة مجلس النواب سواء بالإبقاء عليها أو تمديدها أو إلغائها كما نص دستور أوغندا الصادر في ١٩٩٥ في مادته رقم ٧٨ بالنسبة لمقاعد الشباب.

(٣٤) «مسودة دستور اليمن الجديد،» سبأ نت (موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ)، <http://www.sabanews.net/ar/upload/File/ffrrt/constitution_draft.pdf>.

كما نص مشروع الدستور اليمني في المادة ٣٠٤ منه على إنشاء مجلس أعلى للشباب، وهو «مجلس متخصص مستقل» له أربع مهام، هي: اقتراح سياسات وطنية للشباب، والتشاور والتنسيق مع السلطة التنفيذية لتطوير وتمويل وتنفيذ برامج خاصة بهم، ومتابعة السلطة التنفيذية في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الشبابية وإعداد تقارير عنها بشكل دوري، وتفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية[٣٥].

وتفاوت سن شغل المناصب التنفيذية في الدساتير. فبالنسبة إلى منصب رئيس الوزارة والوزير، ففي حين اشترط الدستور التونسي ألّا يقل سن المترشح لرئاسة الجمهورية عن ٣٥ سنة يوم الترشح (الفصل ٧٤)، إلا أنه لم ينص على عمر معيَّن لرئيس الحكومة أو كتّاب الدولة (الوزراء). واشترط الدستور البحريني لشغل منصب الوزارة ألّا يقل سن المرشح عن ٣٠ سنة (المادة ٤٥). وتراجع دستور مصر ٢٠١٤ عن المكتسب الدستوري الذي منحه دستور ٢٠١٢[٣٦] للشباب من حيث النص على ألّا يقل سن رئيس مجلس الوزراء عن ٣٥ سنة في تاريخ التكليف (المادة ١٦٤) مقارنة بـ ٣٠ سنة في دستور ٢٠١٢ (المادة ١٥٦)، وإن احتفظ بسن ٣٠ سنة كحد أدنى لتكليف الوزير.

أما بشأن سن الترشح للمناصب النيابية، فيبلغ أقل سن للترشح في تونس حيث نص قانون الانتخابات فيها على سن ٢٣ سنة (الفصل ١٩)، بينما يرتفع إلى ٢٥ سنة في كل من دستوري موريتانيا الصادر في تموز/ يوليو ١٩٩١ والمعدل في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، وفي دستور مصر ٢٠١٤، خفض سن الترشح للمجالس المحلية إلى ٢١ سنة بدلاً من ٢٥ سنة (المادة ٢٤٢). وترتفع الأعمار نسبياً في دول الخليج، فتنص المادة ٥٧ من دستور البحرين والمادة ٨٢ من دستور الكويت والمادة ٨٠ من الدستور القطري على ألّا يقل سن المرشح للبرلمان يوم الانتخاب عن ٣٠ سنة. ويلاحظ أنه في

---

(٣٥) نصّت المادة ٣٣٦ من مشروع الدستور على أن شؤون الشباب تعتبر من الاختصاصات المشتركة لسلطات الاتحاد وسلطات الأقاليم.

(٣٦) حرص كل من دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٤ على الإشارة إلى أهمية دور الشباب في الديباجة. فأكدت ديباجة دستور ٢٠١٢ دور الشباب في تفجير ثورة يناير، فورد بأول فقرة من ديباجة الدستور «هذا هو دستورنا.. وثيقة ثورة الخامس والعشرين من يناير، التي فجّرها شبابنا، والتف حولها شعبنا، وانحازت إليها قواتنا المسلحة». وأكدت ديباجة دستور ٢٠١٤ الدور الثوري البارز الذي قام به الشباب، موضحة أن الدستور يجسد «حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم، ودولة عادلة تحقّق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع». وشدّد الدستور على الهوية الوطنية لمصر في ديباجته، وتذكير الشباب بأهمية الربط بين جميع الثورات التي شهدتها مصر بداية من ثورة ١٩١٩ وانتهاءً بثورة ٣٠ يونيو، وتقدير دور القيادات السياسية التي أثرت الحركة الوطنية على مر العصور.

الحالة القطرية، كان سن المرشح للمجلس البلدي ٢٥ عاماً حتى ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ حين وافق مجلس الشورى على رفع السن ليصبح ٣٠ عاماً.

٢ - الوزارات والأجهزة الرسمية المعنية بالشباب

تتنوع أشكال ومسميات الهيئات الحكومية المعنية بالشباب على المستوى العربي، فتكون أحياناً وزارة باسم وزارة الشباب أو الشباب والرياضة أو أن تصبح أمور الشباب جزءاً من اهتمام وزارات التعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية. وتكون أحياناً أخرى مجلساً أعلى أو مجلساً قومياً.

وفي أيار/ مايو ٢٠١٤ كانت توجد وزارة للشباب والرياضة في ١٣ بلداً عربياً، هي: مصر وتونس والجزائر وقطر والمغرب والعراق ولبنان واليمن وليبيا والسودان والصومال وجيبوتي، وتميزت سلطنة عمان بإنشاء وزارة الشؤون الرياضية والتي تقوم برعاية الشباب. كما كانت توجد مجالس عليا أو هيئات خاصة بالشباب في ٦ بلدان عربية، هي: الأردن (المجلس الأعلى للشباب)، والسعودية (الرئاسة العامة لرعاية الشباب)، والبحرين (المؤسسة العامة للشباب والرياضة[٣٧])، والكويت (الهيئة العامة للشباب والرياضة ويتولى وزير الإعلام منصب وزير الدولة لشؤون الشباب)، وفلسطين (المجلس الأعلى للشباب والرياضة)، وسورية (اتحاد شبيبة الثورة). ووجود وزارات أخرى مسؤولة عن نشاط الشباب في ٣ بلدان عربية، وهي: الإمارات (وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بالإضافة إلى وجود الهيئة العامة للشباب والرياضة)، وموريتانيا (وزارة الثقافة والشباب والرياضة)، وجزر القمر (وزارة الثقافة والشباب والرياضة والإعلام).

٣ - لجان الشباب في المجالس التشريعية

تختلف الصيغ التنظيمية الخاصة بمعالجة قضايا الشباب في هذه المجالس، فتنفرد مصر بوجود لجنة برلمانية للشباب[٣٨]، وجمعت البحرين والأردن بين لجنة الشباب والرياضة (اللجنة النوعية الدائمة للشباب والرياضة في مجلس النواب البحريني، ولجنة الشباب والرياضة في مجلس النواب الأردني). بينما اندرج الشباب ضمن لجان أوسع

(٣٧) في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أصدرَ الملك مرسوماً بفصل اللجنة الأولمبية البحرينية والاتحادات الرياضية عن عمل المؤسسة.

(٣٨) كان يوجد بمجلس الشورى لجنة باسم «لجنة التعليم والبحث العلمي والشباب».

في عدد آخر من المجالس مثل لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى السعودي، ولجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والإعلام والثقافة بالمجلس الوطني الاتحادي في الإمارات، ولجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة الجزائري.

وانفرد مجلس النواب التونسي بوجود لجنتين؛ الأولى، لجنة «قارة» تشريعية باسم لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي؛ والثانية، لجنة خاصة باسم لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين. كما توجد لجنة مؤقتة للشباب في مجلس الأمة الكويتي.

٤ ـ السياسات الوطنية للشباب

ظهر في منتصف حقبة التسعينيات من القرن الماضي مفهوم السياسة الوطنية للشباب، والتي تشير إلى وجود سياسة عامة معتمدة من جهة الاختصاص في الدولة، وتلتزم بها الهيئات الحكومية كافة، ويشارك في صياغتها وتنفيذها جميع الفاعلين المعنيين بها، وتُشكل الإطار المرجعي لعمل الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والتي يُبنى على أساسها الخطط والبرامج التنفيذية الخاصة بالشباب.

ويشير تقرير الأمم المتحدة عن العام الدولي للشباب ٢٠١٠، والذي اعتمد عليه تقرير الإسكوا عن السياسات الوطنية للشباب في ٢٠١٣، إلى أن هناك ستة بلدان عربية لديها سياسات وطنية للشباب، هي: البحرين، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن، وأن هناك أربعة بلدان في طور صياغة هذه السياسة هي: الإمارات، وقطر، والعراق، وسورية[٣٩].

ونظراً إلى اعتماد تقرير الأمم المتحدة على البيانات الرسمية للحكومات، فإن المعلومات الواردة فيه تفتقد الدقة في بعض الجوانب؛ فلم تصدر في هذه البلدان وثيقة حكومية تحمل اسم «السياسة الوطنية للشباب» أو ما يشابه هذا المعنى فيما عدا في البحرين، والأردن، وتونس، واليمن، والسودان، والسعودية[٤٠].

---

(٣٩) السياسة الوطنية للشباب: دليل مرجعي (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٣)، <http://css.escwa.org.lb/sdd/docs/mar14-wapymanual.pdf>.

(٤٠) لا تشمل هذه المستيات الاستراتيجيات التي تركز فقط على عمل وزارات الشباب والرياضة منفردة، مثل استراتيجية وزارة الشباب والرياضة في لبنان ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠.

فعلى سبيل المثال، كانت البحرين أول دولة عربية تضع سياسة وطنية للشباب في ٢٠٠٤، شارك في المناقشات حولها نحو ١٦ ألف شاب وفتاة في الشريحة العمرية ١٥ ـ ٣٠، وبما يعادل ٨,٩ بالمئة من السكان الشباب، وذلك في إطار ما عُرف بحملة «صوت الشباب»[41].

وضعت الأردن استراتيجيتها للفترة من ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩، وذلك بعد تنظيم لقاءات بؤرية وحملات استماع شارك فيها ٩٠,٤٨١ شاباً وفتاة وعقد لقاءات مع المسؤولين عن المؤسسات الشبابية فيها، وشملت الاستراتيجية تسعة مجالات، هي: المشاركة، والحقوق المدنية والمواطنة، والأنشطة الترويجية ووقت الفراغ، والثقافة والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والعولمة، والتعليم والتدريب، والعمل، والصحة، والبيئة. وما زالت المرحلة الثانية من الاستراتيجية حتى بداية ٢٠١٥ في طور المراجعة وفقاً لما هو منشور على موقع المجلس الأعلى للشباب[42].

وفي ٢٠٠٦، أصدرت وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية في تونس وثيقة «السياسة الوطنية للشباب»، والتي شخصت واقع الشباب التونسي، وناقشت حقوقه في المشاركة والحوار، والتشغيل، والمعرفة، والتغطية الصحية والاجتماعية والبيئة السليمة والعناية بشباب الهجرة، والحداثة الرقمية، والترفيه والاستمتاع بالوقت الحر، والحق في الرياضة والتربية البدنية. كما حددت سبعة تحديات تواجه هؤلاء الشباب، هي: ترسيخ عقلية المبادرة والاندماج المهني، والترقية الصحية والاجتماعية للشباب، والترفيه والرياضة والاستمتاع بالوقت الحر، والتنمية المستديمة، والهوية وإشكاليات الثقافة، ورهانات المعرفة، ومحو الأمية الرقمية [43].

وفي العام نفسه، قامت اليمن بإعلان «الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب»، والتي استهدفت بها الأطفال والشباب أقل من ٢٤ سنة، والذين بلغت نسبتهم ٧٦ بالمئة من إجمالي عدد السكان في هذا العام [44].

---

(٤١) السياسة الوطنية للشباب: دليل مرجعي، ص ٢٩.

(٤٢) «الاستراتيجية الوطنية للشباب: المرحلة الأولى، ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠»، المجلس الأعلى للشباب (الأردن)، <http://www.hcy.gov.jo/node/89>.

(٤٣) السياسة الوطنية للشباب، ط ٢ (تونس: وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية، ٢٠٠٦).

(٤٤) «الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب في الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥»، <http://www.yemen.gov.ye/portal/linkclick.aspx?fileticket=402sqx957gcc>.

من جهة أخرى أغفل التقرير جهود السودان في صياغة سياسة وطنية للشباب فيها، والتي تعود إلى نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

وبعد ٢٠١١، اتجهت بعض البلدان العربية إلى وضع استراتيجيات وطنية خاصة بالشباب فيها. فعلى سبيل المثال، أقر مجلس الشورى السعودي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ الاستراتيجية الوطنية للشباب في السعودية، والتي تضمنت الموافقة على إنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة خططها وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، وعلى الرغم من أن عضوية اللجنة الفنية الاستشارية التي صاغت الاستراتيجية اقتصرت على الوزارات والأجهزة الحكومية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلا أنها مثلت خطوة إيجابية نحو تطوير سياسات الشباب في المملكة[٤٥].

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن العبرة ليست في إصدار البلدان سياسات أو استراتيجيات وطنية للشباب، بل إن العبرة بالتنفيذ وتخصيص الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحويلها إلى خطط وبرامج عمل ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.

ويتضح من العرض السابق وجود بنية دستورية ومؤسسية محبذة لتمكين الشباب في عدد كبير من البلدان العربية، ولكنها غير مفعلة في كثير من الأحيان نتيجة لفجوات التطبيق على أرض الواقع، وشكلية مؤسسات تمكين الشباب وزبائنيتها، وذلك كما اتضح من خلال معاناة الشباب من البطالة والفقر وانخفاض مستوى التعليم، وكما سوف يظهر في نسب تمثيل الشباب في المناصب التنفيذية والمؤسسات التشريعية في الجزء التالي.

ثالثاً: الشباب على أجندة النظم العربية

تصاعد اهتمام النظم العربية الحاكمة بشأن تمكين الشباب بعد اندلاع ثورات وانتفاضات الربيع العربي، واختلفت الرؤية الحاكمة لهذا الاهتمام. ففي بلدان الربيع العربي، خاصة مصر وتونس، كان الهدف هو تجديد شرعية النظم الجديدة وإكسابها

(٤٥) «موافقة مجلس الشورى على الاستراتيجية الوطنية للشباب،» الاستراتيجية الوطنية للشباب (وزارة الاقتصاد والتخطيط - الرياض) (١ ربيع الأول ١٤٣٥ [٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤])، <http://www.mep.gov.sa/central/pls/apex/f?p=2001:1>.

طابعاً شبابياً. وفي بلدان الخليج، سعت السلطات إلى احتواء الآثار المترتبة على هذه الأحداث، وتحديث العقد الاجتماعي القائم على الدولة الريعية بين هذه النظم والشباب.

في هذا الإطار، تفاوتت البلدان العربية في سياسات تعاملها مع الشباب. فتبنى بعضها سياسة الاحتواء والتي هدفت إلى استيعاب مطالب الشباب مع «إبطاء» حدتها بحيث تتوافق - أو لا تتعارض على الأقل - مع الخط العام الذي يتبعه النظام للحفاظ على استمراره وهويته. وفي هذا السياق، تبنى قادة هذه البلدان خطاباً إصلاحياً داعماً لمطالب الشباب، بينما قاموا بإدخال إصلاحات «شكلية» لا يكون من شأنها المساس بعناصر منظومة الحكم الأساسية، وقاموا بتسويف المقترحات الأخرى. ولجأت مجموعة ثانية إلى المزاوجة بين التحذير من خطورة «التغيير غير المحسوب» مستعينة بذلك بأسانيد دينية وفقهية وبالشخصيات العامة الجاذبة للشباب والتي تتبنّى الخط الفكري نفسه للنظام، وبين استراتيجية القمع الأمني، والتي بمقتضاها يتم تقييد الرقابة على حريات التجمع والتعبير من خلال مراقبة الاتصالات والصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونات. ونفذت مجموعة ثالثة سياسة بناء الثقة من خلال إعطاء الشباب الفرصة لتقلد المناصب القيادية، والسماح لهم بتنفيذ أفكارهم واقتراح حلول جديدة للخروج من الواقع الحالي وتغييره.

ويمكن تحليل هذه السياسات في إطار استراتيجيتين رئيسيتين، هما: استراتيجية الاستيعاب، واستراتيجية التمكين، وذلك على النحو الآتي:

١ - استراتيجية الاستيعاب

وجوهر هذه الاستراتيجية هو سعي الحكومات العربية إلى استيعاب مطالب الشباب وطاقاتهم ضمن مؤسساتها، وإعطائهم الشعور بالمشاركة. وتمثل ذلك بخبرات سلطنة عمان، والكويت، والبحرين، ومصر، والسعودية.

ففي سلطنة عمان، أصدر السلطان قابوس في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مرسوماً بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب. ونص المرسوم على أن تتبع رئيس مجلس الدولة، ويكون مقرها محافظة مسقط ويجوز إنشاء فروع لها خارج المحافظة[٤٦]. وتتكون هذه اللجنة من ٢٨ عضواً يمثلون جهات حكومية وخاصة، ويشترط في عضو

---

(٤٦) مرسوم سلطاني رقم ١١٧/ ٢٠١١، بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها.

اللجنة بنص المادة الرابعة من نظامها الأساسي ألّا يقل عمره عن ٢٥ ولا يزيد على ٤٠ سنة باستثناء رئيس اللجنة ونائبه، وعضوية اللجنة سنتان قابلة للتجديد[٤٧].

ويتضح من تحليل النظام الأساسي للجنة أنها تعمل على تحقيق تسعة أهداف رئيسية أهمها: فتح قنوات اتصال هادف وحوار منتج مع أو بين فئات الشباب في السلطنة بما يحقق الانتماء للوطن «ولقائده»، وتوعية الشباب بواجباتهم تجاه الدولة والمجتمع (يلاحظ عدم النص على حقوقهم)، والعمل على توسيع مشاركة الشباب الاجتماعية والاقتصادية (يلاحظ عدم ذكر المشاركة السياسية)، والإسهام في تطوير التشريعات المنظمة لمجال الشباب في السلطنة. وللجنة في سبيل ذلك ممارسة ١٢ اختصاصاً نصت عليها المادة ٧ من نظامها الأساسي أبرزها تنظيم لقاء سنوي لشباب السلطنة، وتقصّي اهتمامات الشباب ورفع توصيات بشأنها لصناع القرار، ووضع خطط لاحتواء وتوجيه الشباب من خلال المنتديات والحوارات المتخصصة[٤٨]. وعمل اللجنة استشاري لأجهزة الدولة.

ووعد السلطان أمام مجلس الدولة بعُمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بتوفير مزيد من الفرص للشباب، وأن تشهد السنوات القادمة اهتماماً ورعاية أكبر لهم، وربط ذلك بإنجازات الدولة في مجال توفير فرص التعليم والتدريب والتأهيل والتوظيف لهم[٤٩]. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ خطابه أمام المجلس نفسه من عام ٢٠٠٦، والتي يشير فيها السلطان إلى «الشباب» صراحة.

وفي الكويت، دعا أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في افتتاح دور الانعقاد العادي للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة في شباط/ فبراير ٢٠١٢ الحكومة ومجلس الأمة إلى «التركيز على رعاية الشباب، وتوفير فرص العمل وأسباب

---

(٤٧) نصّت المادة الثالثة من النظام الأساسي للجنة على أنها تتشكّل من ١٢ عضواً يمثلون كلّ من مجلس الشورى، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة الشؤون الرياضية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة القوى العاملة، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة الإعلام، وجامعة السلطان قابوس، والهيئة العامة للصناعات الحرفية، وهيئة تقنية المعلومات. بالإضافة إلى ٥ أعضاء يعملون في القطاع الخاص، و٦ أعضاء منتسبين للجامعات الخاصة والجمعيات الأهلية والأندية، و٥ أعضاء من المهتمين بمجالات الصحافة والإعلام وإدارة المنتديات الحوارية عبر الإنترنت، أو المهتمين بالشؤون الرياضية والعلوم والاتصالات.

(٤٨) «مرسوم سلطاني رقم ١١٧/ ٢٠١١ بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها،» الجريدة الرسمية (مسقط)، العدد ٩٤٩ (٢٠١١)، <http://avb.s-oman.net/showthread.php?t=1369779>.

(٤٩) «خطاب السلطان قابوس بن سعيد في الانعقاد السنوي لمجلس عمان ٢٠١١م،» موقع السلطان قابوس الإلكتروني، <http://www.sultanqaboos.net/articles-action-show-id-207.htm>.

الحياة الكريمة لهم، وتفعيل مشاركتهم الإيجابية ودورهم البنّاء في خدمة المجتمع وتنميته». ووجه الديوان الأميري «لعقد مؤتمر وطني للشباب يتوج مساعي الشباب وهم يعدون وثيقة وطنية لتمكينهم من تسخير طاقاتهم الخلاقة والاستفادة منها في خدمة وطنهم». وإعمالاً لذلك التوجيه، قام الديوان الأميري بإطلاق المشروع الوطني للشباب تحت شعار «الكويت تسمع»[٥٠]. وتمثل هدف المشروع في تشكيل «مجلس الشباب الدائم» الذي يتم من خلاله فتح باب التسجيل لكل شاب كويتي ليسهم في إبداء الرأي حول البرنامج التنفيذي للوثيقة الوطنية للشباب وتوصيات ومقترحات المؤتمر الوطني للشباب.

وإظهاراً للدعم السياسي الذي يحظى به المشروع، ضمت اللجنة العليا الإشرافية عليه ستة أعضاء من كبار المسؤولين في الدولة، هم: وزير الإعلام، وأربعة من المستشارين والوكلاء بالديوان الأميري، ونائب رئيس الجهاز الفني والاستشاري في ديوان رئيس مجلس الوزراء. وعينت اللجنة ٦ شباب في عضوية المكتب التنفيذي وثلاثة شباب في عضوية المكتب المُسند له إدارة المشروع، كما وضعت آلية لاختيار وتعيين أعضاء مجلس الشباب التحضيري الذين بلغ عددهم ٣٧ شاباً وفتاة تم ترشيحهم من الديوان الأميري ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات والاتحادات الشبابية والطلابية[٥١].

وفي دورة مجلس الأمة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، وجه الأمير أربعة رسائل خص الشباب برسالة منها طالبهم فيها بأن يكونوا «أشد وعياً ونضجاً وبصيرة» في تكوين قناعاتهم ومواقفهم وأن يدركوا «أن كل مسألة يتسع فيها الأمر لأكثر من رأي

---

(٥٠) انظر كلمة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد في افتتاح دور الانعقاد العادي للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢. انظر: «النطق السامي والخطاب الأميري لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة ـ يوم الأربعاء الموافق ١٥ فبراير ٢٠١٢م،» موقع الديوان الأميري (الكويت)، <http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2012.php?p=15022012>.

(٥١) شملت هذه الهيئات والأعداد المرشحين منها ما يلي: الديوان الأميري (٧)، والنادي العلمي الكويتي (٣)، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي (٣)، وبرنامج إنجاز (٣)، والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية (٢)، وجمعية الصحافيين الكويتية (٢)، وجمعية المحاسبين (٢)، وجمعية حقوق الإنسان (٢)، ورابطة الأدباء (٢)، وبنك الكويت الصناعي (٢)، وشاب واحد من كل من جمعية الشفافية، والجمعية الاقتصادية، والجمعية الكويتية لحماية البيئة، والجمعية الكويتية للفنون التشكيلية، والنادي الكويتي الرياضي للسيارات والدراجات الآلية، وجمعية المحامين، وجمعية الخريجين، وجمعية المهندسين الكويتية، ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع.

واجتهاد وأن حق التعبير وحق الاختلاف أدوات أساسية في أي نظام ديمقراطي» مشيراً إلى أن «القوانين والأنظمة تسمح بمساحة واسعة وأساليب متعددة للتعبير.. دون مخالفة القانون أو الإساءة للغير». وحذر الأمير الشباب من الحماسة الزائدة التي «إذا غاب عنها الوعي والحكمة وحسن التقدير تحيد عن مبتغاها وتفقد جدواها»[٥٢].

وفي البحرين، عين الملك نجله الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة الذي يشغل منصب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (والذي بلغ وقتذاك سن ٢٣ سنة) ممثلاً للملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب في أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك إضافة إلى منصب مستشار الملك لشؤون الشباب والرياضة السيد صالح بن عيسى بن هندي. ورغم الطابع التنسيقي والبروتوكولي لهذه المناصب، إلا أنها تبرز اهتمام حكومة البحرين بموضوع الشباب.

وفي مصر، شددت تصريحات الرئيس السيسي - قبل توليه الحكم وبعده - ومسؤولي الحكومة على أهمية تمكين الشباب في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، وأن يعمل الشباب من خلال المؤسسات الشرعية القائمة. فخلال لقائه مع شباب المستثمرين ورجال الأعمال في أيار/مايو ٢٠١٤ أكد ضرورة أن تكون بداخل الوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات «طاقة مناسبة من الشباب القادر على العطاء والعمل». كما تعهد بتدريب هؤلاء الشباب في أكاديمية ناصر العسكرية، وهو ما بدأت الأكاديمية في تنفيذه بالفعل في ٢٠١٤ بتنظيمها لدورات في موضوع «الاستراتيجية والأمن القومي» بالتعاون مع وزارة الشباب وغيرها من أجهزة الدولة. وفي خطابه بمناسبة تسلمه السلطة في ٨ حزيران/يونيو، قرَن السيسي دعواته لدمج الشباب بالعمل «عبر القنوات الشرعية» التي توفرها الدولة. وخلال المناورة التعبوية «بدر ٢٠١٤» في تشرين الثاني/نوفمبر قال «أريد أن أرى الشباب أمامي خلال الانتخابات البرلمانية القادمة»

وفي السعودية، أعلنت الرئاسة العامة للشباب على موقعها الإلكتروني في ٢٠١٥ عن إنشاء «المجلس الشبابي الإلكتروني»، وذلك بهدف تنسيق الجهود

(٥٢) انظر كلمة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، في: «النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة - الكويت في ١٦ ديسمبر ٢٠١٢،» موقع الديوان الأميري (الكويت)، <http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2012.php?p=16122012>.

الشبابية وإتاحة فرصة الاجتماع والحوار إلكترونياً للشباب السعودي المقيم داخل المملكة أو خارجها كالمبتعثين. ووفقاً للموقع، فإن نظام عمل المجلس سوف يتيح التصويت على مخرجات الاجتماع ورفع التوصيات إلى مسؤولي الهيئة بعد الاجتماع مباشرة[٥٣].

٢ - استراتيجية التمكين

وجوهر هذه الاستراتيجية الانتقال من القول إلى الفعل، وإصدار القرارات التي تضمن للشباب المشاركة في اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة. وبرزت نماذج ذلك في مصر وتونس والمغرب وقطر واليمن والسعودية.

أ - رئاسة الدولة والوزارة

ففي قطر، تولى الأمير تميم العرش خلفاً لوالده في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣، وهو في عمر ٣٣ سنة ليصبح أصغر حاكم عربي يصل إلى السلطة. وشهدت حكومته التي شكلها عقب توليه الحكم استحداث وزارة للشباب والرياضة لتختص بمجال الشباب الذي كان يقع ضمن اختصاص الهيئة العامة للشباب التابعة لوزارة الثقافة والفنون والتراث. وجاء ذلك استجابة لتأكيد الأمير الجديد في خطابه بمناسبة توليه السلطة على تطوير قطاع الشباب والرياضة. وقامت هذه الوزارة بتكوين فريق لوضع استراتيجية عمل الوزارة مكون من ٧ شباب. وأوضحت مسودة وثيقة الاستراتيجية أن الهدف الأول من إنشاء الوزارة هو «تطوير قطاع الشباب من أجل تحقيق المشاركة الفعالة من قبل الفئات الشبابية المستهدفة والنهوض بهم ثقافياً وفكرياً واجتماعياً وفكرياً»، وذلك من خلال عدد من المبادرات المتعلقة بتمكين الشباب وخلق القيادات الشبابية[٥٤].

وفي مصر، نصت خارطة المستقبل في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣ على «اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع صنع السلطة التنفيذية»، وتم اتخاذ عدد من

(٥٣) «المجلس الشبابي الإلكتروني،» الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وكالة شؤون الشباب (السعودية)، <http://www.youth.gov.sa/showPage.php?id=2>.

(٥٤) «استراتيجية وزارة الشباب والرياضة: نسخة للمناقشة مع المعنيين والمهتمين بشؤون الشباب والرياضة،» وزارة الشباب والرياضة (قطر)، <http://www.moys.gov.qa/images/pdf/1.pdf>.

الخطوات لتمكين الشباب في ذلك المجال، فصدر قرار رئيس الوزراء في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بتفويض الوزراء في تعيين ٤ معاونين شباب في كل وزارة تكون أعمارهم أقل من ٤٠ سنة(٥٥)، كما صدر قرار وزير الشباب والرياضة في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر بنقل تجربة تعيين المعاونين إلى المحافظات من خلال تعيين معاونَين لكل مديرية شباب ورياضة أحدهما للشباب والآخر للرياضة، وحتى آذار/ مارس ٢٠١٥ تم تطبيق هذا القرار في ١٥ محافظة مصرية من أصل ٢٧.

وتباينت تفسيرات اتخاذ هذه القرارات، فبينما بررها البعض بأنها رغبة من نظام الحكم الجديد في تأكيد شرعيته وإكسابه طابعاً شبابياً، عزاها البعض إلى أسباب موضوعية تتعلق بسيطرة الأجيال الأكبر سناً على منظومة الحكم في عهد الرئيس مبارك، واستمر ذلك في المرحلة التي تلت الانتفاضة الشعبية، وكان من مظاهرها عدم تعيين أي شاب تحت أربعين سنة في منصب الوزير، وعدم زيادة عدد مساعدي الوزراء ورؤساء الهيئات من الشباب عن عدد ستة في الحكومات المتعاقبة منذ حكومة د. كمال الجنزوري في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١(٥٦)، وعدم تعيين أي من النواب الشباب في مجلس الشعب الذين بلغ عددهم ٧٧ نائباً في رئاسة أي لجنة من لجانه عام ٢٠١٢ بما فيها لجنة الشباب، وأخيراً ارتفاع متوسط أعمار أعضاء وزارة المهندس إبراهيم محلب الأولى إلى ٥٩ سنة، ولم يدخلها إلا أربعة وزراء في الشريحة العمرية ٤٠ ـ ٥٠ سنة(٥٧).

وفي اليمن، تم تعيين رأفت الأكحلي وزيراً للشباب والرياضة في حكومة الشراكة الوطنية التي شكلها خالد بحاح في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، وقدمت استقالتها في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ ليعتبر بذلك أصغر وزراء الشباب والرياضة العرب حيث بلغ عمره وقت تعيينه ٣١ عاماً(٥٨).

---

(٥٥) صدر قرار من الرئيس في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ بتعيين ٥٠ بالمئة من الشباب في المجالس الاستشارية التابعة لرئاسة الجمهورية، ولا تتوافر المعلومات حول كيفية تنفيذ هذا القرار.

(٥٦) شمل ذلك وزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الدولة للتنمية المحلية والصناعات الصغيرة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والمجالس القومية للشباب والرياضة ولرعاية أسر الشهداء والمصابين.

(٥٧) يوسف ورداني، «تفاؤل حذر: تقييم قرار الحكومة بتعيين الشباب معاونين للوزراء،» المركز العربي للدراسات والبحوث (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤)، <http://www.acrseg.org/11195>.

(٥٨) الوزير من مواليد ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ حسبما أفاد في رسالة شخصية لكاتب الفصل على موقع الفيسبوك يوم ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥.

وفي السعودية، قام الملك سلمان بن عبد العزيز بإدخال تعديلات هيكلية في بنية الحكم بغرض معالجة مشكلة «ترهل القيادة» والدفع بقيادات أكثر شباباً[(٥٩)]، فقد صاحب توليه الحكم في شباط/ فبراير ٢٠١٥، زيادة دور «جيل الأحفاد» أو «الأمراء الشباب»، فتم تصعيد كل من الأمير محمد بن نايف (٥٥ سنة)، والأمير محمد بن سلمان (٣٤ سنة)، إذ عيِّن الأول ولياً لولي العهد ورئيساً لمجلس الشؤون السياسية والأمنية فضلاً عن منصبه كوزير للداخلية، والثاني رئيساً للديوان الملكي ووزيراً للدفاع، ورئيساً لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية مما جعلهما قطبي السلطة في النظام الجديد.

وصاحب ذلك أيضاً تعيين ٢ من الوزراء في العقد الثالث من عمرهما، هما: وزير الثقافة والإعلام (٣٦ عاماً)، ووزير العدل (٣٨ عاماً)، كما تم تصعيد عدد كبير من الأمراء الشباب الذين تلقوا تعليماً عالياً في الخارج في المناصب التنفيذية في الوزارات، وهو الأمر الذي من الأرجح أن يعطي دفعة وحيوية لنشاط الحكومة.

ب - المجالس النيابية

وشهدت الفترة ما بعد عام ٢٠١١ اهتماماً من المشرّع الدستوري في تمثيل الشباب في المجالس النيابية، ففي تونس، أوجب الفصل الخامس والعشرون من القانون الأساسي الانتخابي على كل قائمة حزبية في دائرة يساوي عدد المقاعد فيها أو يفوق أربعة أن تضم من بين الأربعة الأوائل فيها مترشحاً أو مترشحة لا يزيد سنّه على خمس وثلاثين سنة. ونص قانون الانتخابات في المغرب على تخصيص ثلاثين مقعداً للمرشحين دون سن الأربعين. وخصص قانون انتخابات مجلس النواب في مصر الصادر في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عدد ١٦ مقعداً للشباب في القوائم الانتخابية.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، لم تزد نسبة النواب الشباب على ١٠ بالمئة. فكما يتضح من واقع بيانات الأعضاء المتاحة على موقع مجلس الشورى السعودي، فإنه لم يضم وقت تعيينه في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ سوى ثلاثة نواب تحت سن أربعين سنة من إجمالي عدد ١٥٠ نائباً غير الرئيس. الأمر نفسه في مجلس الأمة الكويتي الذي

---

(٥٩) عبد الخالق عبد الله، «الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي،» في: توفيق المديني [وآخرون]، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٣١١ ـ ٣٢٦.

ضم وقت انتخابه في تموز/ يوليو ٢٠١٣ ثلاثة نواب أيضاً تحت سن ٤٠ سنة منهم نائب فقط تحت سن الـ ٣٥[٦٠].

ومن واقع ضآلة تمثيل الشباب في المجالس النيابية، تبرز ضرورة التدخل الدستوري لتخصيص عدد من مقاعد المجلس للشباب، وذلك ضماناً لإدماجهم في العملية السياسية بما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

رابعاً: دور الحركات الشبابية

شهدت البلدان العربية مفارقة واضحة بين مشاركة الشباب في المؤسسات السياسية والاجتماعية وبين انخراطهم في الحركات الشبابية الجديدة. فبينما استمرت وتيرة عزوف الشباب عن المشاركة في الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني، وتعضدت العلاقة بين نظم الحكم العربية المأزومة والمعارضة السياسية المبعثرة، فقد ازداد دور الحركات الشبابية ووزنها بحيث تعتبر الرافد الأساسي للانتفاضات والثورات العربية منذ ٢٠١١. غير أن دور هذه الحركات قد اقتصر على التحريض والتعبئة والحشد للتظاهر ضد النظم الحاكمة من دون أن تظهر قدرة مماثلة على المشاركة في بناء النظم الجديدة، ما أدى إلى تراوح نشاطها بين الصعود والهبوط، وذلك كما يأتي:

١ - انزواء دور الحركات الشبابية في بلدان الربيع العربي

عانت الحركات الشبابية تراجعاً كبيراً في دورها بعد قيام الانتفاضات والثورات الشعبية نتيجة للأخطاء التي ارتكبتها في مسيرة المرحلة الانتقالية. ففي البداية لم تتمكن من ممارسة القيادة عقب سقوط الأنظمة التسلطية، وتركت الساحة للحركات السياسية المنظمة مثل جماعة الإخوان في مصر وحزب حركة النهضة في تونس واللذين توافرت لهما الخبرة التنظيمية والدعم المالي والسياسي المنظم الأمر الذي مكنهما من الحصول

---

(٦٠) النواب الشباب في الكويت هم: ركان يوسف حمود النصف (٣٣ سنة)، ومنصور فالح منصور الظفيري (٣٨ سنة)، ومحمد ناصر الجبري (٣٩ سنة). انظر: «السادة أعضاء مجلس الأمة،» مجلس الأمة (الكويت)، <http://www.kna.kw/clt/run.asp?id=1835#sthash.w09p5Hmp.dpbs>.

وفي السعودية: حمد بن عايض بن محمد آل فهاد (٣٦ سنة)، وحمدة بنت خلف بن مقبل العنزي (٣٩ سنة)، وعيسى بن عبد الله بن عبد الرحمن الغيث (٣٩ سنة). لا تشمل هذه البيانات الأعضاء السبعة الذين عيّنهم الملك سلمان في شباط/ فبراير ٢٠١٥. انظر: «السيّر الذاتية،» مجلس الشورى (السعودية)، <http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/shuraarabic/internet/cv>.

على أغلبية البرلمان والفوز بالمناصب التنفيذية الرئيسية في البلدين. وانشغلت قيادات الحركات الشبابية بأحلام الرومانسية الثورية، وبالظهور الإعلامي المبالغ فيه، وبكثرة السفر للمشاركة في المؤتمرات الدولية وإلقاء المحاضرات، وأدى ذلك إلى زيادة ثقتهم بأنفسهم لدرجة وصلت إلى الغرور، ومبالغة عدد كبير من الشخصيات السياسية والعامة ووسائل الإعلام في الإشادة بهم إلى درجة وصلت إلى حد النفاق.

ولم تستطع هذه الحركات طوال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٤ تحويل طاقات الرفض الاجتماعي التي تتمتع بها إلى طابع مؤسسي، فلم تتمكن من إعادة تنظيم نفسها في شكل أحزاب لخوض الانتخابات، أو أن تنخرط في إطار أحد الأحزاب القائمة ذات الشعبية، أو أن تطور برامج عمل يستطيع أن يلمسها المواطن، بل اكتفت بطرح مجموعة من الشعارات العامة مثل «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية»، وانخرطت في مجموعة من الأنشطة التي أفقدتها أي رصيد لها في الشارع مثل المبالغة في الدعوة إلى مليونيات متكررة لم يحضرها سوى آلاف المواطنين، والدخول في معارك غير حقيقية ركزت على خلافات الماضي وفتح كل الملفات مرة واحدة، وهو ما أفقدها تعاطف المواطن العادي.

واتسمت هذه الحركات بالتشرذم والانقسام، وغلبة روح المنافسة على أنشطتها، وسيطرة ثقافة الشللية والصراع على تفاعلاتها، وغلبة الاختلاف والتضارب وصراعات المصالح داخلها وبينها. وأدى ذلك كله إلى غياب قيادة ميدانية وسياسية شابة قادرة على توحيد قوى شباب الثورة والتفاوض باسمها مع الأنظمة الحاكمة، وسمح ذلك في كثير من الأحيان باندساس مجموعات مشبوهة شوهت صورة هذه الحركات وأظهرتها بمظهر الداعي إلى استخدام العنف وهدم أجهزة الدولة.

ففي مصر، بلغ عدد الائتلافات الشبابية في نهاية عام ٢٠١١ أكثر من ٢٠٠ ائتلاف، وغالبيتهم تحدث باسم الثورة وادّعى شرف تمثيلها. كما انشقت حركة شباب ٦ أبريل في العام نفسه إلى جبهتين: ٦ أبريل أحمد ماهر - و٦ أبريل الجبهة الديمقراطية، ولم تتمكن حركة تمرد التي ظهرت في نهاية شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٣ من حسم الاختلافات الداخلية بين أعضائها نتيجة اختلاف الموقف من تأييد أحد مرشحَي الرئاسة في ٢٠١٤ (عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي). وفي بعض الحالات أدى حجم الانقسامات إلى حل بعض الحركات الشبابية مثل اتحاد شباب الثورة الذي ضم خليطاً من الشباب المنتمي للتيارات السياسية المختلفة. وأدى كل ما سبق إلى تهديد صورة النخبة الشبابية الثورية أمام الرأي العام، وجعلها أكثر انكشافاً أمام النخب البديلة الأخرى. وربما كان

الاستثناء من ذلك هو مجموعة الشباب الذين تحركوا في نهاية ٢٠١٣ تحت اسم «مستقبل وطن»، وقاموا بإنشاء حزب بهذا الاسم في آب/أغسطس ٢٠١٤، وما زال الوقت مبكراً لتقدير مدى نجاح هذا الحزب في إثبات وجوده في الساحة السياسية المصرية.

وفي اليمن، لم تستطع المجموعات الشبابية التي نشطت في ساحة التغيير في ٢٠١١، والتي بلغ عددها ٧٢ مجموعة، وكان أبرزها حركة ١٥ يناير الطلابية بجامعة صنعاء، وحركة شباب من أجل التغيير (ارحل) في مدينة تعز، وحركة «٣ فبراير» (الثورة الشبابية الطلابية) في صنعاء، وحركة «١٦ فبراير» في عدن تكوين تحالفات أو شبكات تنسيقية دائمة بينهم، وهو ما أدى إلى تهميشهم وعدم دعوتهم إلى المشاركة في المحادثات المودية إلي المبادرة الخليجية التي تم توقيعها في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. ويرجع جزء من هذا التهميش إلى أن الشباب المستقل، وعلى خلاف حالتي تونس ومصر، لم يكن الطرف الفاعل الوحيد في الميادين، بل كان معه كثير من الشباب الذين كان لهم صلة تنظيمية بأحزاب اللقاء المشترك التي أسهمت في خلخلة نظام الرئيس علي عبد الله صالح حتى قبل قيام ثورة تونس. وأدى ذلك، عقب توقيع المبادرة الخليجية، إلى انسحاب جزء كبير من الشباب المستقل من حركة ٣ شباط/ فبراير وتفضيلهم ممارسة نشاطهم الثوري في إطار حركة «١٥ يناير» التي كانوا قد شكلوها من قبل.

ولم تعرف الحالة التونسية حركة شبابية شهيرة مثل حركة «٦ أبريل» في مصر أو «٢٠ فبراير» في المغرب، بل اتسم الحراك الشبابي فيها بالتنوع والتفتت من خلال مجموعات شبابية مبعثرة مختلفة الاتجاهات والميول. وحتى الحركة الوحيدة التي كان متوقعاً منها أن تكون الحركة الشبابية الجامعة، وهي حركة تمرد التي نشأت عقب الأزمة السياسية الحادة التي ضربت تونس إثر اغتيال المعارضين اليساريين شكري بلعيد في شباط/ فبراير ٢٠١٤ ومحمد البراهمي في تموز/ يوليو لم يكن لها دور مؤثر في الشارع. فعلى خلاف الوضع في مصر، فقد فشلت دعوات الحركة لسحب الثقة من المجلس التأسيسي وكل السلطات المنبثقة منه. وكان ذلك نتيجة نجاح المبادرة الرباعية التي قادها الاتحاد التونسي للشغل، ومرونة حزب النهضة مقارنة بجماعة الإخوان التي استهانت بحركة تمرد وتجاهلت حقيقة نزول الملايين للثورة على نظامها الحاكم في ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣.

غير أن أخطر تحديين في مسيرة الحركات والائتلافات الشبابية في بلدان الربيع العربي تمثل أولهما بضعف قدرات هذه الحركات ومحدودية تجربة قادتها، وعدم امتلاكهم الرؤية والخبرات والكفاءات المؤهلة للحكم. ولعل هذا ما يفسر عدم نجاح خبرة الدفع بعدد من الشباب الثوري في مصر للعمل كمساعدين للوزراء في عام ٢٠١٣، واعتذار أحدهم عن منصب الوزير نتيجة عدم وجود خبرة له في إدارة العمل الحكومي. أما ثانيهما فتمثل بتشكيل هذه الحركات على أسس طائفية وقبلية كما الحال في اليمن (شمال اليمن وجنوبه) وليبيا (الخلاف القبلي والجهوي بين شرق ليبيا وغربها). ففي حالة اليمن، ترتب على توقيع المبادرة الخليجية تخلي حركة ١٦ فبراير - مثلاً - عن مطلب إسقاط النظام وإعلانها الانضمام إلى قوى الحراك الجنوبي المطالبة باستقلال الجنوب. وفي حالة ليبيا، فقد انخرط كثير من الشباب في الميليشيات المكونة على أسس قبلية وعشائرية، وهو ما أدى إلى تفتيت الحركات الشبابية القائمة وعدم بروز أي دور لها في تشكيل مستقبل ليبيا على النحو الذي يظهر بالتفصيل في الفصل الثالث عشر.

وفي المغرب، عانت حركة ٢٠ فبراير من المثالب نفسها التي عانتها نظيراتها في بلدان الربيع العربي، حيث وقعت في فخ الخلافات الداخلية بين التيار الراديكالي الذي طالب بتغيير النظام الملكي، والتيار المعتدل الذي دعا إلى إدخال إصلاحات جوهرية من دون إسقاط النظام، وذلك من خلال تحويله إلى ملكية دستورية على غرار النموذجين البريطاني والأسباني. ودار هذا الصراع في بيئة اتسمت بتناحر واستقطاب حاد داخل الحركة[٦١].

٢ - فاعلية محدودة للنشطاء الشباب في الخليج

لم تكن التحركات الشبابية التي اندلعت في الخليج في عام ٢٠١١ وليدة اللحظة بل سبقتها فترة «تحضير صامتة». فمن عام ٢٠٠٦، لعب النشطاء الشباب في الكويت دوراً بارزاً في التوصل إلى قانون الانتخابات، وبدأوا في العمل كمساعدين للبرلمانيين المعارضين، ومارسوا الضغوط التي دفعت لاستقالة الشيخ ناصر الصباح رئيس الوزراء الأسبق عام ٢٠١١، وساعدهم على ذلك قيامهم بالتعبير عن آرائهم بحرية من خلال «ديوانيات الشباب» التي انتشرت في أنحاء الكويت كافة.

---

(٦١) محمد مصباح، «ماذا تبقى من حركة ٢٠ فبراير،» اليوم ٢٤ (٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥)، <http://www.alyaoum24.com/267901.html>.

وفي البحرين وسلطنة عمان نمت المنتديات الإلكترونية بكثافة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بما أدى إلى وجود مناخ خصب أتاح تفاعل قطاعات الشباب المختلفة بعضها مع بعض[٦٢].

وفي السعودية، قاد الشباب حملات التطوع عقب فيضانات جدة في ٢٠٠٩ وشاركوا على استحياء في الجدل السياسي حول الإصلاح الذي بدأ من عام ٢٠٠٣. وتم كل ذلك في ظل بيئة سياسية انتشرت فيها العرائض والبيانات التي قام برفعها المثقفون وأساتذة الجامعات ورجال الدين والمهتمون بالشأن العام إلى ملوك وأولياء العهد في الدول الخليجية للمطالبة بالإصلاح السياسي القائم على الحكم الرشيد وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين[٦٣].

ومع اندلاع التظاهرات الشعبية ضد نظامي بن علي ومبارك التي دعها إليها الشباب، قام الشباب الخليجي بإطلاق دعوات مماثلة لتنظيم مجموعة من التظاهرات والتحركات للمطالبة بالإصلاح السياسي في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. ففي البحرين، دشن مجموعة من الشباب في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ صفحة على الفيس بوك حملت اسم «ثورة ١٤ فبراير في البحرين». ودعا البيان الرسمي الأول للصفحة والذي تم بثه يوم ١٣ شباط/ فبراير إلى تنظيم «ثورة شعبية سلمية يوم ١٤ شباط/ فبراير للمطالبة بتغييرات وإصلاحات جذرية في نظام الحكم وإدارة البلاد». وتمثلت أبرز أهداف الدعوة في إلغاء دستور ٢٠٠٢، وحل مجلسي النواب والشورى، وإقالة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي احتفظ بمنصبه كرئيس وزراء من عام ١٩٧١، وتحويل البحرين إلى ملكية دستورية تحكمها أسرة آل خليفة ويُمنع على أفرادها تولّي مناصب مهمة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإطلاق سراح المحتجزين السياسيين والحقوقيين، وتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في اتهامات التعذيب وملاحقة مرتكبيها إلخ[٦٤].

---

(٦٢) Kristin Diwan, «Breaking Taboos: Youth Activism in the Gulf States,» Atlantic Council (7 March 2014), <http://www.atlanticcouncil.org/publications/issue-briefs/breaking-taboos-youth-activism-in-the-gulf-states>.

انظر عرضاً للورقة أعدّه طارق راشد عليان، في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٤).

(٦٣) في تفاصيل هذه العرائض والبيانات، انظر: معتز سلامة، «الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج،» الموقع الإلكتروني للسياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1579/>.

(٦٤) انظر النص الكامل للبيان الرسمي للثورة على صفحة «ثورة ١٤ فبراير في البحرين» على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، <https://www.facebook.com/TrueRoyalDemocracy/info>.

ومع تفجر تظاهرات دوّار اللؤلؤة، تَشكَّل «ائتلاف شباب ١٤ فبراير» الذي ظهر للمرة الأولى على منتدى بحرين أون لاين المؤيد للديمقراطية في البحرين، وضم خليطاً من الناشطين الشباب الإسلاميين والعلمانيين في البداية قبل أن يظهر انتماؤهم للمعارضة الشيعية. ونسق الائتلاف أنشطته مع «التحالف من أجل الجمهورية» الذي تكوّن من ثلاث جمعيات شيعية للمطالبة بإلغاء النظام الملكي وتحويل البلاد إلى جمهورية في آذار/ مارس. في مواجهة انحراف التظاهرات عن هدفها، واندلاع أعمال عنف واسعة فقد النظام السيطرة ما استدعى تدخل قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي للمساعدة في حفظ الأمن في ١٤ آذار/ مارس، وإعلان حالة الطوارئ في اليوم التالي[٦٥].

وفي سلطنة عمان، نظّم عدد من الشباب تظاهرات في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ رفعوا خلالها عريضة للسلطان تضمنت مجموعة من المطالب السياسية، أبرزها: تعديل صلاحيات مجلس الشورى شروط الترشح المنظمة له، وتعيين رئيس لمجلس الوزراء لفترة خمس سنوات على أن يتم محاسبته من قبل مجلس الشورى في نهاية فترته، وتعديل قانون المطبوعات والنشر بما يضمن حرية التعبير. وبعدها بأسبوع، دعت مجموعة من المدوّنين إلى تنظيم مظاهرة «المسيرة الخضراء» التي شارك فيها ٣٠٠ شاب[٦٦]، وهي التظاهرات التي تفجرت إثرها تظاهرات مدينة صحار التي أسفرت عن سقوط قتيلين وعشرة جرحى، وامتدت إلى العاصمة مسقط ومنها إلى صلالة في الجنوب[٦٧].

وفي السعودية، دعت مجموعة شبابية على الإنترنت باسم «ائتلاف الشباب الأحرار» في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١ إلى التحرك الشعبي من أجل إطلاق ثورة غضب في ١١ آذار/ مارس، وطالبت الحكومة بتحقيق مجموعة من الإصلاحات السياسية

---

(٦٥) في دور الحركات الشبابية المعارضة، انظر: Jane Kinninmont, «Bahrain: Beyond the Impasse,» Chatham House (June 2012), pp. 6-8, <http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/pr0612kinninmont.pdf>.

وانظر أيضاً: السيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية: دراسة في أنماط التفاعلات،» كراسات استراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، السنة ٢١، العدد ٢٢٧ (٢٠١١)، ص ١٢ ـ ١٧.

(٦٦) «استجابة محدودة من قابوس للمتظاهرين،» الجزيرة نت (٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/26/>.

(٦٧) «عُمان: ١٠ قتلى وجرحى باشتباكات مع محتجين وقابوس يعدل الحكومة ويوظف ٥٠ ألف شخص،» السفير، ٢٨/ ٢/ ٢٠١١.

والاقتصادية التي شملت ١٣ مطلباً يمكن تنفيذها بشكل فوري - وفقاً للبيان - مثل: إطلاق سراح المساجين السياسيين، والسماح بحرية التعبير، وإلغاء امتيازات أفراد العائلة الحاكمة. كما شملت عشرة مطالب «تحتاج إلى وقت لكن يجب أن يشرع من بيدهم الأمر بالخطوات الأولى بتنفيذها» مثل انتخاب مجلس شورى، وتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء، وإقالة «المسؤولين الفاسدين»، وإلغاء القيود غير الشرعية على المرأة[٦٨]. غير أن هذه الدعوة كانت محدودة التأثير، وهو ما دفع بوزير الداخلية السعودي إلى توجيه الشكر للمواطنين على عدم الاستجابة لها واصفاً الذي دعوا إليها بـ«الأشرار الذين أرادوا أن يجعلوا من المملكة مكاناً للفوضى والمسيرات الخالية من الأهداف السامية»[٦٩].

وفي آذار/ مارس ٢٠١١، نشر مجموعة من الكتاب والشعراء والصحفيين الشباب في الشريحة العمرية ٢١ - ٤٠ سنة بياناً حمل عنوان «مطالب الشباب من أجل مستقبل الوطن». وتضمن البيان ١٤ مطلباً ركزت بشكل أساسي على القضايا الاقتصادية والاجتماعية كان أهمها: القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للشباب، والتصدي لمشكلة الفقر، ودعم وخفض تكلفة أسعار المعيشة الأولية، ومحاربة الفساد المالي والإداري، وتجريم جميع أشكال المحسوبية والانحياز والتميز المناطقي والقبلي والطائفي بين المواطنين في توزيع الثروة، ووقف كل أشكال التميز ضد المرأة، وتكريس مبدأ المواطنة، وإلغاء الوصاية الدينية على المجتمع، وفسح المجال أمام الشباب والفتيات في المؤسسات والأجهزة الحكومية وضمان الاستماع إلى آرائهم وتلبية تطلعاتهم[٧٠]. غير أن التحركات الشبابية الأبرز في المملكة تمثلت في ازدياد أنشطة الشباب الاحتجاجية في المنطقة الشرقية، وتركيزها على القضايا المعيشية في ظل ازدياد معدلات البطالة بين الشباب.

وفي الكويت، ظهرت للمرة الأولى في ٢٠١١ مجموعات شبابية طالبت باستقالة رئيس الوزراء على خلفية تورطه في قضايا فساد. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٢ اندمجت

---

(٦٨) «ائتلاف الشباب الأحرار: البيان الأول،» موقع سعودي ويف الإلكتروني (٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://www.saudiwave.com/ar/2010-11-09-15-55-47/448-2011-02-28-14-15-31.html>.

(٦٩) «النائب الثاني: أهنئ القيادة بشعبنا الوفي على وقفتهم الأبية لتفويت الفرصة على الأشرار،» المدينة (المدينة المنورة)، ١٣/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.al-madina.com/node/293122>.

(٧٠) لمطالعة النص الكامل للبيان، انظر: «مطالب الشباب في السعودية،» الجماعة العربية للديمقراطية، <http://arabs-for-democracy.com/democracy/pages/view/pageId/410>.

بعض هذه المجموعات مكونةً «الحركة الديمقراطية المدنية» التي هدفت إلى الضغط على الحكومة لإقامة نظام برلماني كامل[٧١]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ قامت قوى المعارضة بالتنسيق مع بعض التجمعات الشبابية للنزول للشارع فيما عرف بمسيرة «كرامة وطن» التي شارك فيها آلاف الشباب بغرض الاحتجاج على قانون تقسيم الدوائر الذي اتهمته بأنه يدعم القوى المؤيدة للحكومة في البرلمان، وشهدت هذه المسيرة مصادمات عنيفة مع قوات الأمن أدت إلى إصابة عدد من المتظاهرين واعتقال عدد آخر منهم، كما تم إعلان حالة الاستنفار العام في صفوف الجيش والحرس الوطني[٧٢]. ويتمثل الهدف الرئيسي للائتلافات الشبابية الكويتية بتسريع وتيرة عملية الإصلاح السياسي، وهي مطالب تشترك فيها مع عناصر المعارضة.

وفي مجال تقييم التحركات الشبابية على الصعيد الخليجي، تبرز أربعة ملامح: الملمح الأول، اقتصار التحركات الشبابية على أربع من دول مجلس التعاون الستة، وهي البحرين وسلطنة عمان والكويت وبدرجة أقل السعودية، وهي الدول التي ظهرت فيها مطالب الإصلاح وتبلورت قبل ٢٠١١. وما زال نشطاء الشباب في قطر والإمارات يغردان خارج سرب أقرانهم، فلم تلقَ النداءات التي أطلقها بعض الشباب على موقعي الفيس بوك وتويتر لخروج تظاهرات في الإمارات أي استجابة، والشيء نفسه حدث في دعوتين أطلقهما بعض الشباب على موقع الفيس بوك في قطر[٧٣].

والملمح الثاني، أن الشباب تبنوا في هذه البلدان الأربعة مطالب «إصلاحية» من داخل النظام وليس مطالب «ثورية»، وذلك باستثناء الحالة البحرينية التي ارتبط فيها قطاع من الشباب بالمعارضة الشيعية التي رفعت شعار إسقاط الملكية.

والملمح الثالث، أنه برغم أن هذه التحركات كانت مؤثرة في تحريك الكتل الشعبية في البحرين وسلطنة عمان والكويت، إلا أنها اتسمت بالطابع الوقتي، وعادة ما انتهى أثر أغلبها واختفت من الساحة السياسية بمجرد تحقيقها الأهداف التي خرج الشباب

---

(٧١) لوري بلوتكين بوغارت، «نشاط الشباب في الدول الخليجية الصغيرة،» معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى (٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣)، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/youth-activism-in-the-small-gulf-states>.

(٧٢) أشرف عبد العزيز عبد القادر، «مواجهة مفتوحة: تداعيات التصعيد بين الحكومة الكويتية والمعارضة الإسلامية،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، <http://www.rcssmideast.org/Article/189/>.

(٧٣) بوغارت، المصدر نفسه.

من أجلها أو فقدانها القدرة التنظيمية على الاستمرار في مواجهة تصدي الحكومة لها وقمعها[٧٤]. وفي كثير من الحالات استمر نشاط أعضائها بصورة فردية على المدوّنات ومواقع التواصل الاجتماعي.

والملمح الرابع، محاولة المجموعات والقوى السياسية المعارضة استغلال تحركات الشباب لخدمة مصالحهم على نحو ما حدث في البحرين والكويت وسلطنة عمان والمنطقة الشرقية من السعودية.

٣ ـ النظم الحاكمة وتحجيم دور حركات الشباب

في مواجهة هذه التحركات، عمدت أنظمة الحكم العربية إلى تحجيم دور الحركات الشبابية والنشطاء الشباب، وشملت هذه الأساليب التشكيك في تمثيل هذه الحركات لكل فئات الشباب، والمزاوجة بين استخدام سياسة العصا والجزرة، وتطويع القوانين والتشريعات القائمة لضمان عدم ازدياد الوزن النسبي لها.

ففي مصر على سبيل المثال، شجع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إنشاء العديد من الائتلافات الشبابية التي أضعفت من الحركات الشبابية القائمة وأظهرت زيف ادّعائهم بتمثيل كل فئات الشباب خاصة في الحوارات التي جمعت المجلس بشباب الثورة. وفي حين قام نظام حكم الإخوان باتباع سياسة تهادنية مع الحركات الشبابية المعارضة التي ضم منها أحمد ماهر مؤسس حركة شباب ٦ أبريل لعضوية الجمعية التأسيسية الثانية للدستور، اتبع نظام الحكم الجديد بعد ٣٠ يونيو/ حزيران نهجاً صدامياً متدرجاً مع هذه الحركات حسب موقفها منه؛ ففض النظر عن حملات التشهير التي استهدفت بعض قيادات هذه الحركات بسبب موقفهم تجاه ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو وانتقادهم لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسيه، وظهر ذلك جلياً في عدم اتخاذ موقف من التسريبات التي بثتها إحدى القنوات الفضائية المصرية، وتضمنت تسجيلات لمحادثات تليفونية فيها عبارات ومعانٍ صادمة أسقطت هالة «القداسة» عن القيادات الشبابية لحركة ٦ أبريل وتلك التي ارتبط اسمها بالدعوة إلى ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير وخاصة في ما يتعلق بذمتهم المالية. أضف إلى ذلك قيام أجهزة الأمن بالقبض على عدد

(٧٤) Wafa Alsayed, «The Impatience of Youth: Political Activism in the Gulf,» *Survival*, vol. 56, no. 4 (July 2014), pp. 91-106, <http://www.iiss.org/en/publications/survival/sections/2014-4667/survival--global-politics-and-strategy-august-september-2014-838b/56-4-10-alsayed-ffcc>.

من هذه القيادات بسبب مخالفتهم قانون التظاهر، وحكم القضاء عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وفي هذا الإطار، أصدرت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة حكماً بحظر نشاط حركة ٦ أبريل الأمر الذي وجه «رسالة تحذيرية» إلى كل الحركات الشبابية المناظرة.

وخلال عام ٢٠١٤، انحسر تأثير الحركات الشبابية المؤيدة والمعارضة للنظام، فقد اكتفت الحركات المعارضة بإصدار بيانات على المواقع الإلكترونية لم تشد انتباه الرأي العام. فعلى سبيل المثال، لم يلقَ إعلان رئيس الوزراء إبراهيم محلب في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ عن تأسيس مجلس أعلى لأمن البنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تحت مسمى «المجلس الأعلى للأمن السيبراني» قبولاً بين نشطاء الشباب الذين اختلفوا حول الهدف من إنشائه، وهل هو مراقبة النشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي أم تأمين المنشآت الحكومية إلكترونياً. وعزز الاتجاه الأول لدى النشطاء الشباب إعلان وزارة الداخلية عن عدة إجراءات لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي[(٧٥)].

الأمر نفسه نجده في تونس، حيث استمرت التضييقات الأمنية على النشطاء الشباب، وأبرزهم عماد دغيج الذي حُكم عليه بالسجن ١٤ شهراً بسبب اتهامه عدداً من القضاة وضباط الشرطة بالفساد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك رداً على بيان أصدرته النقابة الوطنية للشرطة التونسية تعهّدت فيه باتخاذ «إجراءات تصعيدية» بحق الحكومة إذا لم تقم بتوقيف عماد دغيج الذي اتّهمته النقابة بتهديد الأمن القومي.

وربما يرجع موقف النظام الجديد في مصر تجاه حركات الشباب إلى رغبته في التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية والدفع بمعدلاتها في ضوء الوضع المتردي للاقتصاد المصري، وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس السيسي في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٥ بقوله رداً على أحد الأسئلة الموجهة إليه حول قلق الليبراليين والشباب من حالة الحريات في مصر «بلدهم بحاجة لإحيائها، وليس لدينا الرفاهية لنقاتل ونشحن ونستنفد أوقاتنا في مناقشة قضايا مثل هذه. فالبلد يحتاج إلى الأمن والنظام لبقائه. إذا

---

(٧٥) عمرو عبد العاطي، «قرار تأسيس «المجلس الأعلى للأمن السيبراني» يثير هواجس بشأن مراقبة الإنترنت،» موقع المونيتور (١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/ articles/originals/2015/01/egypt-cyber-security-council-privacy.html#>.

كان بإمكان العالم تقديم الدعم فسوف أسمح للناس بالتظاهر في الشوارع ليل نهار»[٧٦]. أضف إلى ذلك أن القيادات الشبابية لم تتجاوب مع حركة الرأي العام، ولم تدرك أن أولوياته قد اختلفت، وأن اهتمامه الرئيسي يتركز الآن في الأمن والاستقرار وتحسين مستوى معيشته.

وبالإضافة إلى ممارسات النظم الحاكمة، فقد أدّت الأحزاب والقوى السياسية المنظمة أدواراً سلبية تجاه حركات الشباب. فصدّرت النخب التقليدية الاستقطاب الديني/ المدني إليهم في مصر وتونس، والقبلي العشائري في اليمن وليبيا ما أدى إلى تعدد أولوياتهم وانخراطهم في صراعات بينية حادة بينهم وبين أنفسهم من ناحية، ومع القوى السياسية المختلفة من ناحية أخرى. ففي مصر، تصاعد خطاب التخوين والاتهامات المتبادلة بين الشباب المؤيد لثورة ٣٠ يونيو وشباب الإخوان، وبين الشباب المؤيد للرئيس السيسي والشباب الثوري المسيَّس. وفي تونس، حاول بعض قادة جبهة الإنقاذ المعارضة الرهان على الشباب لإسقاط حزب النهضة في تظاهرات ٢٠١٣ غير أنهم عادوا لاحقاً وأقرّوا بتضاؤل تأثير ورقة «تهييج الشارع والشباب حول مطالب سياسية وحزبية، وضرورة التفكير في سيناريوهات بديلة لتحقيق هدف إسقاط الإسلاميين وحلفائهم من الحكم».

وبصفة عامة، لم تنشئ أي من الدول التي شهدت انتفاضات شعبية إطاراً مؤسسياً لتنظيم مشاركة الشباب الذين انخرطوا في هذه الأحداث، باستثناء حالة اليمن التي تم النص فيها على أن يمثل الشباب في مؤتمر الحوار الوطني بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمئة في كل المكونات والفعاليات بشرط أن يكون منهم ٤٠ شاباً من غير المنتمين للأحزاب السياسية وممن كانوا فاعلين في الساحات الثورية، فإن مصر وتونس لم تعرف هذا التقليد، وتدنت نسبة مشاركة النشطاء الشباب في المناصب العامة، واقتصرت حال حدوثها على الشباب المنتمي إلى تيارات ثورية أقل راديكالية ومجموعة من الشباب المنتمي إلى أحزاب سياسية متوافقة مع الخط العام للدولة. وحتى في الحالة اليمنية، فإن الرئيس منصور هادي لم يأخذ في الاعتبار ترشيحات المكون الشبابي المستقل بمؤتمر الحوار الوطني لمرشحه في عضوية لجنة صياغة الدستور التي أعلن عنها الرئيس في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٤، وقام بتعيين شخصية أخرى اعترضت عليها المجموعات الشبابية.

---

(٧٦) «الرئيس في حوار لـ «وول ستريت»: مصر تحتاج الأمن لتبقى ولو وفر لي العالم دعماً سأسمح بالتظاهر ليل نهار...،» اليوم السابع، ٢١/ ٣/ ٢٠١٥.

من جانبها، لم تكتفِ الحكومات الخليجية بالقيام بإصلاحات سياسية محدودة وبإغراء الشباب بالحوافز الاقتصادية، بل عمدت إلى الحيلولة دون انتقال النشطاء الشباب من مجرد قوى خفية ليس لها دور إلى قوى مرئية لا يمكن تجاهل تأثيرها في عملية صنع القرار. وتمثلت مجالات المحاصرة بالردع والتخويف من آثار انتفاضات الثورات والربيع العربي على دولة الرفاهة الخليجية، والتضييق على النشطاء وملاحقتهم على مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

فمن ناحية أولى، دأب قادة هذه البلدان على تحذير المواطنين والشباب من الآثار السلبية التي لحقت بدول الانتفاضات والثورات، والتذكير بما أدت إليه من صراعات واقتتال داخلي، ومن فوضى وغياب للسلطة المركزية، وسيادة قوى مناطقية أو طائفية أو محاصصة على حساب العدالة والشرعية. فطالب أمير الكويت في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ السياسيين وأعضاء البرلمان باتقاء الله في «أجيال الكويت القادمة» مؤكداً أنه لن يقبل «بتضليل الشباب المخلصين بالأوهام والافتراءات»[(٧٧)]. وحذر الملك الراحل عبد الله في كلمته - التي ألقاها نيابة عنه الرئيس العام لرعاية الشباب - في افتتاح المؤتمر الثاني لوزراء الشباب والرياضة بالدول الإسلامية في آذار/ مارس ٢٠١٤ الشباب من «الانسياق وراء دعوات العنف والتطرف والتكفير، التي تصرف الشباب عن مهماتهم الكبرى في طلب العلم النافع، والعمل المنتج والتعاون البنّاء بدلاً من التزام الشعارات التي تكرّس الكراهية والعداء للآخرين».

وقام علماء الدين بدور بارز في هذا الشأن، وخاصة في السعودية. فأكدت هيئة كبار العلماء في بيان رسمي لها حرمة الدعوة لتظاهرات ١١ آذار/ مارس ٢٠١١، وشددت على أن «المناصحة» وليس «إصدار بيانات فيها تهويل وإثارة فتن وأخذ التواقيع عليها» هو الأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة، ولا يكون معه مفسدة. في السياق نفسه، شن الشيخ عبد العزيز آل الشيخ مفتي المملكة هجوماً على مثيري التظاهرات والمسيرات في بعض البلدان العربية، وتبارى رجال الدين المحسوبين على الحكومة في التحذير من خطورة التظاهر بوصفه «من الفتن غير المحمودة شرعاً» والتي

---

(٧٧) انظر كلمة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى إخوانه وأبنائه المواطنين الكرام، ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، في: «كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه إلى إخوانه وأبنائه المواطنين الكرام - ١٩ أكتوبر ٢٠١٢م،» موقع الديوان الأميري (الكويت)، <http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2012.php?p=19102012>.

يترتب عليها مفاسد مثل إتلاف الأموال أو سفك الدماء أو الترويع أو على الأقل تعطيل الناس عن القيام بأعمالهم، وفي التشديد على أهمية «السمع والطاعة حتى إذا كان الوالي غير مرضي عنه من الناس وما دام لم يكفر»[٧٨].

ومن ناحية ثانية، وفي مواجهة استخدام نشطاء الشباب المتصاعد للتكنولوجيا ولشبكات التواصل الاجتماعي، وإمكانية استخدامها لتحريك الشارع الساكن وتثويره، قامت دول مجلس التعاون بفرض قيود على استخدام الإنترنت. ففي السعودية، شمل ذلك حجب بعض المواقع الإلكترونية المعارضة والمعنية بحالة حقوق الإنسان، ومنح وزارة الثقافة والإعلام في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ سلطات واسعة في مراقبة وسائل الإعلام الإلكترونية وفرض عقوبات على المدوّنين، وتعديل بعض مواد قانون المطبوعات في نيسان/ أبريل ٢٠١١ لفرض قيود أكبر على النشطاء.

وفي سلطنة عُمان، أصدر السلطان قانوناً لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في شباط/ فبراير ٢٠١١ جرّم العديد من الأنشطة المعلوماتية، وعدلت الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر قانون الصحافة والمطبوعات ليحظر نشر الموضوعات التي يُرى أنها تؤثر في سلامة الدولة أو أمنها الداخلي، أو تتعلق بأجهزتها العسكرية والأمنية، وذلك عن طريق أي وسيلة بما في ذلك الإنترنت، وتضمنت التعديلات عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى سنتين وغرامات مالية.

وفي قطر، حظرت تعديلات قانون الإعلام في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ نَشر أو بَثّ معلومات من شأنها الإساءة للنظام أو إهانة الأسرة الحاكمة أو التسبب في ضرر جسيم بالمصالح الوطنية والعليا للدولة. ويَتعرض المخالفون لعقوبات مالية مغلظة تصل إلى غرامة مليون ريال قطري.

وفي الإمارات، تضمن مرسوم رئيس الدولة لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ عقوبات بالسجن استناداً إلى عبارات فضفاضة في حالة مخالفة القواعد المنظمة لحرية الرأي والتعبير على الشبكة المعلوماتية.

---

(٧٨) إدريس، «مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية: دراسة في أنماط التفاعلات،» ص ٢١ ـ ٢٢.
لمزيد من فهم مواقف رجال الدين الرسميين، انظر: توفيق السيف، «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف الثاني): علاقة الدين بالدولة في السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم،» المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٧ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣).

وفي الكويت، أقر مجلس الوزراء في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ مشروع قانون للإعلام الموحد تضمن تحصين منصب ولي العهد إلى جانب الأمير من النقد، وفرض على مخالفة أحكامه غرامات مالية تصل إلى ٣٠٠ ألف دينار، ووضع قيوداً على مواقع النشر الإلكتروني والتواصل الاجتماعي والمواد التي تبث من خلالها[٧٩].

وفي السياق نفسه، سعت الحكومات الخليجية إلى تحجيم استخدام الشباب لوسائل الاتصال الحديثة عبر تشكيل فريق عمل - برئاسة الإمارات - لحصر التأثيرات المترتبة على هذه الوسائل من إثارة الفتن والاضطرابات، ومن أجل ضمان اتخاذ دول مجلس التعاون موقفاً موحداً بشأن تفعيل بعض الأحكام القانونية التي تلزم الشركات المزودة للخدمات بإغلاق بعض الحسابات، واستكمال الإجراءات القضائية ضد بعضها تمهيداً لإصدار الأحكام بحقها. وللتقليل من حدة هذه الإجراءات، أعلن أن دول المجلس لا تستهدف إغلاق مواقع التواصل الاجتماعي، وأن عدد من سيتم إغلاق حساباتهم محدود.

إذا كانت البنود السابقة قد تناولت أوضاع الشباب وقضاياهم على مستوى البلدان العربية، فمن الضروري أيضاً الإشارة إلى مدى اهتمام مؤسسات النظام الإقليمي العربي بالشباب وقضاياه. وهذا هو موضوع الجزء التالي من الفصل.

خامساً: الشباب ومؤسسات النظام العربي

يناقش هذا الجزء وضع الشباب في مؤسسات العمل الشبابي العربي، وفي تفاعلات منظمات المجتمع المدني العربية.

١ - الشباب في مؤسسات العمل الرسمي العربي

انتبهت جامعة الدول العربية إلى أهمية تنظيم العمل العربي في مجال الشباب، فأنشأت مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب عام ١٩٧٨، وهو يتكون من جميع الوزراء ورؤساء الهيئات المعنية بالشباب والرياضة، ويجتمع مرة واحدة سنوياً.

---

(٧٩) مشهد التغيير في الوطن العربي: ثلاثون شهراً من الإعصار: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، ٢٠١١ - ٢٠١٣ (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠١٣)، ص ٢٢٩.

ينتخب المجلس مكتباً تنفيذياً يتكون من الرئيس[٨٠] ونائبين وستة أعضاء. ويعاون المجلس في أداء عمله لجنتان فنيتان، هما اللجنة الشبابية واللجنة الرياضية والتي تتكون من خبراء من البلدان الراغبة في المشاركة. كما أنشأت الجامعة إدارة للشباب والرياضة ضمن هيكلها التنظيمي تقوم بالتنسيق بين جهود الوزارات والهيئات المعنية بشؤون الشباب في البلدان العربية، وفي الإعداد لاجتماعات المؤتمرات الوزارية واللجان الفنية.

أ ـ دور مجلس الشباب والرياضة العرب في طرح السياسة العربية للشباب

من أهم إنجازات المجلس إصدار وثيقة السياسة العربية للشباب والرياضة في ١٩٨٣ ـ التي تم تعديلها في عام ٢٠٠١ ـ بوصفها الإطار المرجعي للنهوض بأوضاع الشباب في البلدان العربية. وتضمنت الوثيقة نصوصاً متقدمة أهمها النص على أننا ـ أي الوزراء العرب ـ «لسنا بالأوصياء على الشباب العربي» وأن «السياسة العربية للشباب والرياضة تمثل في جوهرها انعكاساً للأهداف المثالية للتنمية الاجتماعية في مجال الشباب والرياضة وتحديداً لوضع هذا المجال في إطار التنمية الشاملة للوطن العربي». وشهدت الفترة نفسها، وتحديداً في عام ٢٠٠٢، قرار وزراء الشباب والرياضة لبلدان مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم السابع عشر في كانون الثاني/ يناير تشكيل لجنة لصياغة الاستراتيجية الخليجية في مجال الشباب[٨١].

وتلا إصدار هذه الوثيقة السياسة العربية للشباب تبنّي عدد من المواثيق والإعلانات الفرعية كان أهمها: إعلان الرباط للشباب والصحة الإنجابية ٢٠٠١، وإعلان منتدى الشباب الأول لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالقاهرة ٢٠٠٤، وإعلان الملتقى البرلماني العربي الخامس للسكان والتنمية والصحة الإنجابية للشباب بدمشق ٢٠٠٤، فضلاً عن مشروع «العقد العربي للشباب» الذي اقترحته سورية، وخطة تنمية الشباب العربي ٢٠٢٢ الذي وافق مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في اجتماعات دورة ٢٠١٤ عليها من حيث المبدأ، وأوصى بوضع آليات العمل التنفيذية الخاصة بها.

---

(٨٠) وهو عادة من مصر يُحكم كونها دولة المقرّ.

(٨١) شملت محاور الاستراتيجية خمسة محاور، هي: الترويج واستثمار أوقات الفراغ، ورعاية وتنمية الموهوبين، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، والاهتمام بالجانحين، وإعداد القادة. وناقش كلّ محور بالتفصيل خمسة مجالات أساسية هي المجال الثقافي والاجتماعي والفني والرياضي والعلمي.

غير أن النقطة البارزة جاءت في قمة سرت ٢٠١٠ والتي وافقت على مبادرة وزارة الشباب والرياضة الجزائرية (القرار الرقم ٥٣٦) بشأن تطوير التعاون العربي في مجال الشباب. وكان من المخطط أن يتم إعداد التقرير الدوري الأول لما أنجزته البلدان العربية في مجال الشباب تمهيداً لرفعه للدورة الـ ٢٣ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والتي كان مقرراً انعقادها في آذار/ مارس ٢٠١١ غير أن ظروف اندلاع الثورات والانتفاضات العربية حال دون ذلك.

ب - مقترحات مشاركة الشباب في أعمال مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب

دفعت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في عام ٢٠١١ كلاً من مصر وتونس إلى المطالبة بإعادة النظر في الأسس والمنطلقات المنظمة للعمل الشبابي على المستوى العربي بما يجعله أكثر استجابة لتطورات الأوضاع فيها. فأكد المجلس القومي للشباب بمصر في مقترحاته للموضوعات المدرجة على جدول اجتماع مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بالمغرب خلال الفترة من ٢٧ نيسان/ أبريل - ٤ أيار/ مايو ٢٠١١ أن حالة الحراك الشبابي التي شهدتها المنطقة العربية عقب ثورتي تونس ومصر قد ألقت بتأثيراتها على استقرار الأنظمة الحاكمة في المنطقة «وجعلها تستجيب بصورة أكبر لمتطلبات عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل أو حدوث تغير جذري فيها»[٨٢].

وكنتيجة لذلك، تقدمت مصر في هذا الاجتماع بمجموعة من المقترحات التي هدفت إلى زيادة مشاركة الشباب الفعلية في الأنشطة العربية البينية، كان أبرزها: (أ) تشكيل مجلس استشاري شبابي عربي أسوة بالوضع الخاص بالمجلس الاستشاري للشباب في مجلس أوروبا، وبحيث يتولى هذا المجلس - الذي يتم اختياره من شباب ترشحهم البلدان العربية والجمعيات الأهلية - مهام متابعة تنسيق السياسات العربية في مجال الشباب، وتقييم نتائج تنفيذها، وعرض تقارير عنها على المؤسسات المعنية. (ب) استكمال خطوات صياغة وثيقة السياسة العربية للشباب والإسراع في الانتهاء

---

(٨٢) خطاب الأستاذ الدكتور محمد صفي الدين خربوش رئيس المجلس القومي للشباب إلى المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية، والمؤرخ في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١١ بشأن مقترحات مصر للموضوعات المزمع مناقشتها في اجتماع مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بالمغرب خلال الفترة من ٢٧ نيسان/ أبريل - ٤ أيار/ مايو ٢٠١١.

منها، وذلك وفق جدول زمني محدد وحوار مجتمعي واسع يُشرك المنظمات الشبابية العربية والشباب أنفسهم في صياغتها. (ج) تفعيل نشاط المنح والقروض الصغيرة للشباب، وذلك في ضوء ما أثبته الثورات والانتفاضات الشعبية من سوء الأوضاع المعيشية التي يعيشها شباب المنطقة من حيث ارتفاع معدل البطالة بينهم، وعدم مقدرتهم على إنشاء مشروعات صغيرة يقومون بإدارتها. وطرحت مصر تفعيل نشاط الصندوق العربي لدعم الأنشطة الشبابية في مجال إعطاء منح مجانية لا ترد وفق معايير معينة للمبالغ الصغيرة (حد أقصى ١٠٠٠ دولار) أو قروض مرنة بفائدة بسيطة لا تتطلب من المقترض تقديم ضمانات أو رهن ممتلكات. واقترحت تونس في اجتماعات اللجنة الفنية الشبابية المعاونة لوزراء الشباب والرياضة العرب في شهر تموز/ يوليو ٢٠١١ إنشاء جمعية شبابية تحت مظلة الجامعة تضم جمعيات شبابية في مختلف البلدان العربية. غير أنه نتيجة لعدم رغبة دول مجلس التعاون الخليجي تصدير الحراك الشبابي الثوري إلى مؤسسات العمل العربي المشترك، والحفاظ على الطابع غير السياسي للأنشطة الشبابية الخليجية، فقد تم إرجاء هذه المقترحات.

وشهدت اجتماعات مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب طفرة في النص على إشراك الشباب في إدارة مؤسسات العمل العربي الشبابي المشترك، فأوصى مجلس الوزراء المنعقد في السعودية في ٢٠١٢ بوضع آلية لتنفيذ قرار المجلس حول دعوة عدد من القيادات الشبابية لحضور اجتماع مجلس الوزراء، ولكن تلك التوصية لم يتم تنفيذها منذ حينه، وأقرت الدورة الطلب من وزارات الشباب والرياضة تسمية شباب من الجنسين للمشاركة في اجتماعات اللجنتين الشبابية والرياضية المعاونتين لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، وأن تكون إحداهما ضمن الوفد المشارك في اجتماعات مجلس الوزراء.

وفي سياق متسق اقترحت الكويت إنشاء مجلس للشباب العربي يضم ممثلين من البلدان العربية، ويتم عرض مقترحات هذا المجلس على اللجنة الفنية الشبابية ليتسنى لها دراستها وعرضها على مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب. ولم يتحقق أي من هذه الاقتراحات الخاصة بمشاركة الشباب على مستوى مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ولجنتيه المعاونتين.

واكتسبت قضية الشباب زخماً آخر في اجتماعات القمة العربية. فأشار بيان قمة بغداد في آذار/ مارس ٢٠١٢ إلى ضرورة «تطوير مسارات التنمية لتكون أكثر ارتباطاً

بالاستدامة والعدالة الاجتماعية وأكثر تركيزاً على الإنسان العربي وانحيازاً للفقراء والشباب والمرأة» ودعا إلى «العمل على إتاحة الفرصة أمام الشباب لتمكينه من المشاركة الفاعلة في المجتمع وتوفير فرص العمل اللائق به، وتطوير العمل العربي المشترك في إقامة المؤسسات التي ترعى مصالح الشباب ودورهم في صنع مستقبل بلدانهم»[٨٣].

وفي حين اكتفى بيان قمة الدوحة في ٢٠١٣ بالإشارة في ديباجته إلى أهمية «نشر روح الأمل لدى الشباب وجعله فخوراً بهويته وانتمائه وثقافته وفتح المجال أمامه لتَقلُّد المسؤوليات والمشاركة في اتخاذ القرار»[٨٤]، تضمن إعلان الكويت في ٢٠١٤ دعوة البلدان العربية إلى تطوير آلية مجلس الجامعة على مستوى القمة من خلال عقد قمة عربية نوعية تعنى بالقضايا ذات الأولوية الملحة في تطوير البلدان العربية، ومن بينها قضية الشباب[٨٥]. ومثّل ذلك تطوراً نوعياً مهماً، وإن كان في حاجة إلى تفعيل من خلال مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب.

ومن تحليل الأنشطة التي يشرف على تنفيذها مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، فإنها تنقسم ما بين أنشطة سنوية متكررة تشمل إقامة لقاء شباب العواصم العربية بالأردن، والذي عقد حتى عام ٢٠١٥ نحو ١١ لقاءً، ومعسكر العمل العربي التطوعي[٨٦] الذي عقد دورته الثامنة عشرة بمصر في ٢٠١٤، والندوة السنوية للإعلام الشبابي التي انعقدت في السعودية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وأنشطة يتم تنفيذها

---

(٨٣) انظر: «إعلان بغداد» الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورية العادية، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢، في: «نص وثيقة إعلان بغداد،» البيان (بغداد)، ٣١/ ٣/ ٢٠١٢، <http://www.albayan.ae/one-world/2012-03-31-1.1621855>.

(٨٤) انظر «إعلان الدوحة» الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورية العادية ٢٤، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٣، في: «إعلان الدوحة الصادر عن القمّة العربيّة الرابعة والعشرين،» اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية الرابعة والعشرون مارس (آذار) ٢٠١٣م ـ جمادى الأول ١٤٣٤هـ ص ٣ و١٦ ـ ١٧، <http://arableaguesummit2013.qatarconferences.org/arabic/news/news-details-25.html>.

(٨٥) انظر «إعلان الكويت» في: «نص إعلان الكويت في القمة العربية الـ ٢٥،» الأخبار (أول وكالة أخبار موريتانية مستقلة) (٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٤)، <http://www.alakhbar.info/news/3285-7282.html>.

شملت القضايا الأخرى مجالات التعليم والثقافة والصحة والمرأة والطفولة وحقوق الإنسان.

(٨٦) ينظّم انعقاد المعسكر اللائحة الأساسية للمعسكرات العربية الشبابية للعمل التطوعي المعتمدة من مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في دورته الرقم (٩) في بغداد عام ١٩٨٧، والتي تحدّد سن الشباب المشاركين من ١٨ ـ ٣٠ سنة.

مرة كل أربع سنوات، وهي مهرجان الشباب العربي[87] الذي تنفذه مصر في ٢٠١٥ بعد اعتذار الكويت عن استضافته، وينعقد المهرجان بمناسبة يوم الشباب العربي المصادف ٥ تموز/ يوليو. وذلك بجانب الأنشطة المتعلقة بموضوع العمل الشبابي المشترك مثل الملتقى العربي لأفضل الممارسات في مجال الشباب والذي انعقد في دولة الإمارات في ٢٠١٤.

ويدعم مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب سنوياً الهيئات الشبابية العربية التي تشمل المنظمة الكشفية العربية والاتحاد العربي لجمعيات بيوت الشباب، كما يقدم التمويل لتنفيذ بعض الأنشطة التي تقترحها البلدان العربية. وشمل ذلك في ٢٠١٤ على سبيل المثال برنامج بناء قدرات صنّاع القرار والعاملين مع الشباب في اليمن، وقافلة «اكتشاف بعض الدول العربية الشقيقة» في المغرب، ومؤتمر الشباب الدولي حول الصحة والرياضة في البحرين، وأسبوع السلام والوحدة بالسودان، وندوة حول مقاربات التدخل الاجتماعي لاندماج الفئات الشبابية في تونس، وقرار مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب الذي انعقد في مصر في ٢٠١٤ في تسمية المنامة عاصمة للشباب العربي لعام ٢٠١٥.

وعلى المستوى الخليجي، برز الاهتمام بقضية الشباب بدءاً من ٢٠١٢[88]، فوجهت قمة البحرين في كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام بإجراء دراسة شاملة للتعرف إلى البرامج المنفذة في مختلف الأنشطة الشبابية في دول المجلس وعقد ندوة شاملة بهذا الشأن[89]. وكلفت قمة الكويت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ الأمانة العامة للمجلس بدراسة إنشاء صندوق لدعم ريادة الأعمال لمشروعات الشباب الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس برنامج دائم لشباب مجلس التعاون. وقد اختلف هدف ذلك المجلس، ففي حين نصت قمة الكويت على أنه سيعمل على تنمية قدرات الشباب الخليجي في «العمل الإنمائي والإنساني، وتعزيز روح القيادة والقيم الإيجابية لديهم

(٨٧) ينظّم عمل المهرجان لائحة مهرجان الشباب العربي المعتمدة في دورة مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب الرقم (٢٠) في عام ١٩٩٧. ويشترط ألّا يقل سن المشاركين فيه عن ١٥ سنة ولا يزيد على ٢٥ سنة باستثناء أعضاء الندوة الفكرية الذين يشترط ألّا تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً. وتشمل أنشطة المهرجان ندوة الحوار الفكري وعدد ١٣ نشاطاً ثقافياً واجتماعياً وفنياً وعلمياً ورياضياً.

(٨٨) لم يُشر بيان قمة دول المجلس المنعقدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ إلى كلمة الشباب.

(٨٩) «البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين،» مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

والتعريف بالهوية الخليجية»[٩٠]، أوضحت الأمانة العامة للمجلس في تقرير إنجازاتها عن عام ٢٠١٤ أن مهمته الأساسية ستكون «تعزيز ثقافة العمل التطوعي»[٩١].

ونتيجة لهذه القرارات، نظمت الأمانة العامة للمجلس المؤتمر الشبابي الأول في الرياض بالسعودية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، وكثفت لقاءاتها مع الشباب، فعقدت في ٢٠١٤ أربع ورش عمل ناقشت قضايا تنشيط المبادرات الشبابية، والتوظيف وريادة الأعمال، والصحة والرياضة والترفيه[٩٢]. ووضعت الأمانة العامة ضمن إنجازاتها لعام ٢٠١٤ العمل على إنشاء موقع إلكتروني يخاطب الشباب، ويكون قناة تواصل دائمة بينهم وبين الأمانة العامة للمجلس، على أن يتضمن قاعدة بيانات إلكترونية لرصد المشروعات والمبادرات الشبابية الخليجية الرائدة[٩٣].

ويلاحظ على هذه الأنشطة أنه يتم تصميمها بواسطة أجهزة الشباب والرياضة في البلدان العربية، وعادة لا يتم التشاور المسبق مع الشباب بشأنها، كما أنه لا يوجد لها معايير وآليات واضحة لمتابعتها وتقييم وقياس أثرها، وهذا هو ما دفع بالمندوبية الدائمة لسلطنة عمان إلى التقدم بمقترحاتها للأمانة الفنية لوزراء الشباب والرياضة العرب في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ بشأن ضرورة أن تتولى اللجنة الفنية الشبابية وضع التصورات والأمور التنفيذية لكل برنامج «حيث إنه من الملاحظ عدم وجود معايير أو ضوابط للمشاركة»، وأهمية «مراجعة وتقييم جميع البرامج الشبابية مع مراعاة أن تكون البرامج المستحدثة تلبي رغبات الشباب»[٩٤].

ج - تزايد دور مجلس التعاون الخليجي في تسيير أمور المجلس

تواصلاً مع ازدياد وزن بلدان مجلس التعاون الخليجي على مستوى النظام العربي ككل - كما يوضح ذلك الفصل الثالث من هذا الكتاب - والفصول المتعلقة بالنظام

---

(٩٠) «البيان الختامي للدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت،» مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣).

(٩١) «تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٤،» الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤).

(٩٢) انعقدت هذه الورش في مسقط (أيار/ مايو)، وفي دبي والمنامة (آب/ أغسطس)، وفي الرياض (تشرين الثاني/ نوفمبر).

(٩٣) «تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٤».

(٩٤) اجتماع اللجنة الفنية الشبابية المعاونة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، الرباط، ١ - ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

العربي في تقارير السنوات السابقة - برز ثقل دول مجلس التعاون بمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، فمن تحليل مؤسسات المجلس الموضحة في الجدول الرقم (٧ ـ ٥) يلاحظ أن السعودية هي الدولة الوحيدة الممثلة في كافة تشكيلات المجلس، وهي: المكتب التنفيذي واللجان الشبابية والرياضية والمالية. كما أن تشكيل المكتب التنفيذي للمجلس يضم ٤ دول خليجية من بين أعضائه التسعة، هي: السعودية، والإمارات، والكويت، وسلطنة عمان، وأحد النواب الاثنين لرئيس المكتب التنفيذي ورئيس اللجنة الرياضية المعاونة ينتمي إلى سلطنة عمان[٩٥]، وأن ٣ من الأعضاء الخمسة للجنة المالية المعاونة للمجلس هم من السعودية والإمارات والكويت.

الجدول الرقم (٧ ـ ٥)

تشكيل مؤسسات مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ٢٠١٤

المكتب التنفيذي	اللجنة الشبابية	اللجنة الرياضية	اللجنة المالية
السعودية	السعودية	السعودية	السعودية
الإمارات	تونس	الإمارات	الإمارات
الكويت	الكويت	السودان	الكويت
الأردن	البحرين	الأردن	الأردن
سلطنة عمان	العراق	سلطنة عمان	ليبيا
مصر	مصر	مصر	
المغرب	المغرب	المغرب	
لبنان	لبنان	لبنان	
تونس	الجزائر	الجزائر	
	قطر	قطر	
	ليبيا	فلسطين	

المصدر: من إعداد الباحث.

(٩٥) النائب الثاني هو د. سامي المجالي (الأردن) رئيس اللجنة الشبابية المعاونة للمجلس ونائب رئيس المكتب التنفيذي.

٢ - الشباب في أنشطة المجتمع المدني العربي

في حين اتسم العمل الشبابي العربي على المستوى الرسمي بطابع الرتابة وعدم التجديد، فإن الشباب العربي سعى - وفي حدود الفرص المتاحة - إلى بلورة تنظيم أفضل لحركته بالتنسيق مع بعض منظمات المجتمع المدني العربية، وبتنشيط دوره في بعض الشبكات العالمية الخاصة بالشباب.

فعلى صعيد الأنشطة الدورية، يعتبر مخيم الشباب القومي العربي تقريباً النشاط الشبابي العربي الوحيد الذي ينعقد بصورة سنوية في آب/ أغسطس من كل عام بدءاً من عام ١٩٩٠. وعقد المخيم حتى عام ٢٠١٤، ٢٣ دورة، وتم تنظيم دوراته لأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ في البقاع بلبنان ثم في تونس ٢٠١٤. ويتسم المخيم بطابعه القومي الوحدوي، وتركيزه على القضايا العربية الكبرى. إضافة إلى أن اختيار المشاركين فيه بترشيح من الأحزاب وهيئات المجتمع المدني العربية.

أما بالنسبة، للمؤتمر الشبابي العربي، فإن مؤسسة الفكر العربي تنظمه مرة كل عامين بدءاً من عام ٢٠٠٤ برعاية من الأمير الحسن بن طلال ودعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت، ويبحث كل مؤتمر موضوعاً محدداً من القضايا الشبابية، فناقش مؤتمره الأول في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ موضوع «الشباب العربي وتحديات المستقبل»، والثاني في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ موضوع «الشباب العربي في المهجر»، والثالث في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ موضوع «تطوير مؤسسات العمل الشبابي العربي». أما المؤتمر الرابع، فقد انعقد لأول مرة خارج العاصمة الأردنية عمان، وذلك في مدينة الإسكندرية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ في موضوع «الشباب وظاهرة العنف». وناقش المؤتمر الخامس الذي انعقد في عمان في ٢٠١٤ موضوع «المستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي».

كما استمر نشاط صندوق تجوال الشباب العربي «سفر» الذي نبعت فكرته أثناء لقاء المبادرات الشبابية العربية الذي نظمه الملتقى التربوي العربي في عمان/ الأردن في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، والذي يهدف إلى «إعطاء منح للشباب العربي المبادر للبحث عن مواطن التعلم وممارسة التعلم من خلال المجاورة والتزاور». واستفاد من هذه المنح خلال الفترة من ٢٠٠٥ - حزيران/ يونيو ٢٠١٤، ٤٢٩ شاباً وفتاة في الشريحة العمرية

١٥ ـ ٣٥ سنة بنسبة ٣٦ بالمئة من إجمالي طلبات التقدم والتي بلغت ١٢٤٦ طلباً. ومن هؤلاء المستفيدين ٢٧١ شاباً و١٨٠ فتاة بنسبة ٦٠ بالمئة و٤٠ بالمئة على التوالي[٩٦].

وشهدت الفترة التي أعقبت الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١ توقف عدد من الأنشطة الشبابية العربية. فبدءاً من ٢٠١٢ توقفت مكتبة الإسكندرية عن تنظيم منتدى الشباب العربي، والذي كان ينظم سنوياً من ٢٠٠٦ في شباط/ فبراير. فقد كان عام ٢٠١١ هو العام الأخير لتنظيم هذا المنتدى، والذي سبقه خمس منتديات شبابية عربية تراوح عدد المشاركين فيها بين ١٥٠ و٦٠٠ شاب يمثلون أكثر من ١٥ دولة عربية[٩٧].

وفي عام ٢٠١٢، توقف عمل شبكة تعليم الأقران العربية، والتي كانت جزءاً من الشبكة العالمية لتعليم الأقران Y-Peer. والتي هدفت إلى زيادة وعي الشباب والترويج لمشاركتهم العامة في موضوعات الصحة الإنجابية وحقوق الإنسان في ١٣ دولة عربية[٩٨]، هي: تونس والجزائر والمغرب ومصر والسودان وجيبوتي والصومال وفلسطين والأردن وسورية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان واليمن، في حين استمرت بعض فروع الشبكة في العمل منفردة في البلدان العربية كفرع مصر[٩٩].

---

(٩٦) «إحصائيات تراكمية لمنح السفر ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٤»، الملتقى التربوي العربي، <http://www.safar fund.org/documents/cumulative%20statistics%202005-2014.pdf>.

(٩٧) شارك في المنتدى الأول ١٥٠ شاباً وفتاة يمثّلون ١٥ دولة عربية، وشملت محاوره: ثقافة الديمقراطية، وإعداد القيادات الشبابية، وقضايا التشغيل، ورؤى المستقبل. وشارك في المنتدى الثاني في ٢٠٠٧ نحو ٢٢٠ شاباً وفتاة يمثلون ١٦ دولة عربية، وشملت محاوره: الشباب وثقافة التنمية الاقتصادية والعمل الحر، ودور التعليم والتدريب في اكتساب المهارات، وعلاقة الشباب بالسلطة والمجتمع، وصورة العرب لدى الغرب. وحمّل شعار المنتدى الثالث «الشباب ودور الإعلام في تحقيق المواطنة والسلام الاجتماعي»، وشارك فيه ٣٢٠ شاباً وفتاة يمثلون ١٧ دولة عربية، وشملت محاوره: الشباب ودور الإعلام في تحقيق المواطنة والسلام الاجتماعي، وفي تحقيق الأمن الإنساني، وفي تحقيق رؤية الذات وقبول الآخر. وحمّل حمل شعار المنتدى الرابع «ثقافة الشباب العربي والهوية في عصر العولمة»، وشارك فيه ٦٠٠ شاب وفتاة يمثلون ١٩ دولة عربية، وشملت محاوره: الأوضاع الثقافية ومستقبل الشباب، ودور الشباب في تشكيل ثقافة المجتمع، والشباب العربي وقضايا الانتماء والهوية، والاتجاهات والمشاكل الحقيقية وقيم الشباب. وناقش المنتدى الخامس في ٢٠١٠ موضوع التمكين الاقتصادي للشباب العربي، وكان عنوان المؤتمر الأخير «استثمر في الغد، ابدأ اليوم»، وناقش ثلاثة محاور؛ هي: ثقافة المبادرة والاعتماد على الذات؛ وثقافة الثقة والانفتاح على الآخر؛ والتدريب وتنمية القدرات البشرية للشباب.

(٩٨) يلاحظ عدم اهتمام الشبكة بتزويد موقعها المركزي بآخر أخبار الأنشطة التي يتمّ تنفيذها في الدول الأعضاء بها.

(٩٩) لمزيد من التفاصيل حول أنشطة الشبكة في مصر، انظر: Y-Peer Egypt (Youth Peer Education Network), <http://www.ypeeregypt.com/events.php>.

وفي مجال تقييم انعقاد هذه المنتديات، يتضح أنها أسهمت في زيادة التشبيك بين الشباب العربي وانفتاحهم على بعضهم الآخر، ولكنها عانت محدودية التأثير وعدم تنسيق بعضها مع بعض، ومع الهيئات الرسمية المعنية بالعمل الشبابي العربي.

خاتمة: أي مستقبل؟

بعد مرور أربع سنوات على اندلاع الانتفاضات والثورات الشعبية في بلدان المنطقة، ما زالت أوضاع الشباب العربي يسودها، ورغم التقدم المحرَز في بعض الجوانب، حالة من الإحباط الناتج من جملة من التحديات المتعلقة بالأوضاع الداخلية في كل قطر عربي، وفي البيئة المؤسسية لتمكين الشباب العربي على المستوى الجماعي، وفي بروز قضايا جديدة لم تكن موجودة من قبل.

فعلى الصعيد الوطني، استمر شعور قطاعات من الشباب بالتهميش وبعدم مجاراة النظم العربية لحركة المجتمع الذي يشكلون الكتلة الرئيسية فيه. فاقتصادياً استمرت مشاكل البطالة والفقر وعدم مواءمة مخرجات عملية التعليم لاحتياجات سوق العمل. وسياسياً، نمت مخاوف الحركات الشبابية والنشطاء الشباب بشأن التقليل من دورهم - وربما إقصائهم - من المشهد العام. يضاف إلى ذلك وقوع غالبية النظم العربية في فخ «التعامل مع دائرة ضيقة من الشباب» والسعي إلى توظيف بعض «الوجوه الشبابية القريبة من السلطة» لتأكيد وجود شبابي فيها. فضلاً عن أن مسيرة الأحداث لم تأتِ بما توقعه هؤلاء الشباب الذين فجروا تلك الثورات والانتفاضات، كما لم تتحقق الأحلام الرومانسية التي تصوروا أنها سوف تتحقق بعد سقوط النظم القديمة.

كما برزت قيود البنية المؤسسية لتمكين الشباب، فبالرغم من وجود نصوص محفزة لتولي الشباب المناصب التنفيذية، إلا أنه لا يوجد وزراء في عمر الشباب في أغلب الحكومات العربية، كما أن أغلب البلدان العربية لا يوجد فيها نصوص تضمن دستورية وقانونية تمثيل الشباب في المجالس النيابية. وهو ما ترتب عليه انتشار حالة من العزوف السياسي في صفوفهم.

وعلى صعيد البنية العربية، فما زال العمل الشبابي المشترك قاصراً عن الوفاء بتطلعات الشباب العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك مقارنة بالعمل الشبابي المنفذ في التجمعات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي

والاتحاد الأفريقي بما يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في الأسس والمنطلقات المنظمة له بما يجعله أكثر استجابة لتطورات الأوضاع في البلدان العربية. ويقتضي ذلك من الناحية النظرية تغيير المنطلق الفكري للعمل مع الشباب من منطلق «تمكين الشباب» إلى مقاربة «حقوق الشباب»، ومن الناحية المؤسسية إعادة النظر في وثيقة السياسة العربية للشباب الصادرة في ١٩٨٣ والمعدلة جزئياً في ٢٠٠١، ومن ناحية البرامج تثور أهمية استطلاع رأي الشباب بشأن الموضوعات التي يشعرون بأهميتها وبأنهم يرغبون في مناقشتها في الملتقيات والأنشطة الشبابية، وأهمية أن يكون لهم دور في تصميمها وتنفيذها.

وعلى صعيد القضايا الجديدة، فقد برز خطر انجذاب الشباب لتيارات وأفكار بديلة خارج مظلة الوطن ومنظومة الشرعية السائدة. وأخذ ذلك شكلين رئيسين: انضمام الشباب إلى كيانات أممية عابرة للحدود تدعو لإقامة دولة الخلافة الإسلامية على غرار تنظيم الإخوان المسلمين المنتشر في عدد من بلدان المنطقة، وتنظيم داعش في العراق وسورية والذي تشهد عضويته الشبابية ازدياداً مضطرداً[١٠٠]، وكذلك انجذاب الشباب لهويات إثنية وطائفية أدنى من الدولة، ما أدى إلى تبلور صراع رأسي أسهمَ في تقسيم المجتمع عبر الطبقات والشرائح الاجتماعية، وأدى إلى نشوب الاختلافات بين الشباب على خطوط مذهبية بين السنة والشيعة، أو قبلية كما في ليبيا.

غير أن ذلك لا يعني أن مستقبل الشباب العربي بات - بالضرورة - أكثر ضبابية، فبالرغم من وجود بعض المخاوف والقيود على تحركات القوى الشبابية، إلا أن هناك عدة فرص إيجابية:

أولاها، إدراك قيادات النظم الحاكمة صعوبة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠١١، وهو ما ظهر بصورة رئيسية في حرصهم على تبني «خطاب شبابي»، وعلى إدخال إصلاحات سياسية جزئية تستجيب لمطالب الشباب. وذلك بما يحفظ لها استمرار شرعيتها.

وثانيتها، التغير المتوقع في بنية النخب السياسية الحاكمة خلال السنوات المقبلة، والتي بدأت أولى تباشير تجديدها في قطر والسعودية اللتين شهدتا تغيرات في منظومة الحكم فيهما باتجاه دفع الشباب لتولي المناصب القيادية، وفي سلطنة عمان والجزائر

---

(١٠٠) لمزيد من المعلومات عن أسباب انضمام شباب الشرق الأوسط إلى التنظيم، انظر: ورداني، «العوامل الخمسة: لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم داعش؟».

اللتين تزداد تحديات الخلافة فيهما في ظل الحالة الصحية الملتبسة لكل من السلطان قابوس، والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وما يفرضه ذلك من تحديات على الحكام الجدد والذي من غير المتوقع أن يكون الشباب مستعدين لمنحهما الدرجة نفسها من التأييد الذي حظي به مؤسس النظام الجديد في السلطنة أو أحد رموز الاستقلال الوطني في الجزائر.

تدرك القيادات الشابة المحتملة، وغالبيتهم ممن درسوا في الخارج واحتكوا بخبرات وحضارات مختلفة، صعوبة استمرار المماطلة في تطبيق خطوات جادة للإصلاح السياسي أو مقايضتها بتوزيع مزيد من الثروة، أو الاعتماد على القبضة الأمنية للتصدي لمطالب الشباب. فكما قال باحث خليجي فإنه «لا يمكن الركون إلى الهدوء الظاهر الذي يكمن خلف خريطة الانتشار الأمني الواسع.. وليس هناك من سفينة نجاة تنقذها (أي البلدان الخليجية) مما يجري في البلدان العربية إلا رضا شعوبها»[١٠١].

وثالثها، تأثيرات العولمة وازدياد انفتاح الشباب العربي على التطورات الديمقراطية في العالم، وعلى أوضاع نظائره في الدول الأخرى، وهو ما أثر في تصور الأجيال العربية الشابة للصورة التقليدية لدور الدولة وعلاقتها بالمجتمع.

وألقت هذه الفرص الثلاث بدورها على جيل الشباب الذي بات يوصف بأنه «جيل العولمة» و«جيل تويتر والفيس بوك»[١٠٢]، والذي استطاع بفضل التقدم التكنولوجي خلق مساحة من حرية الحركة والتغلب على قيود الفضاء العام والتمتع بالخصوصية وعدم الرقابة خاصة أثناء وقت الأزمات[١٠٣].

في ضوء القيود والفرص سالفة الذكر، يظل مستقبل الشباب العربي مرهوناً بقدرة البلدان العربية على مواجهة مساعي تفكيكها وتقسيمها ومواجهة الضغوط

---

(١٠١) Silivia Colombo, «The GCC Countries and the Arab Spring: Between Outreach, Patronage and Represion,» Istituto Affari Internazionali, IAI Working Papers; 12 (9 March 2012), p. 6, <http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1209.pdf>.

(١٠٢) في تأثير العولمة على دول الخليج، انظر: بدرية البشر، وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عيد الشقصي، «مدى اعتماد الشباب الخليجي على وسائل الاتصال التقليدية والحديثة أثناء الأزمات،» جامعة السلطان قابوس (٢٠١٤)، والتي أجريت على خمسة بلدان خليجية وهي: سلطنة عُمان، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، والكويت وقطر. وأظهرت احتلال وسائل التواصل الاجتماعي المركز الثاني في وسائل المعلومات التي يعتمد عليها الشباب أثناء الأزمات، وذلك عقب الفضائيات.

الخارجية عليها، وبإدراك النظم الحاكمة أن أحد أركان استقرارها هو تمكين الشباب.

ويتطلب هذا التمكين أن تتحرك النظم العربية على ثلاثة مستويات:

١ ـ مستوى قيمي يتعلق بتغيير النظم العربية لفلسفة تعاملها مع الشباب من اتجاه «الوصي» إلى اتجاه «المشارك» الذي يراعي خصائص هذا الجيل «من السرعة والإنجاز والقدرة العالية على التواصل وتقديم المبادرات والحلول «ويستوعب» حجم الأفكار والمبادرات التي يتبادلها هذا الجيل»[١٠٤]. كما يتعلق العمل على تغيير قيم الشباب، وطنياً باتجاه التنوع وقبول الآخر وبناء مزيد من إجراءات الثقة مع/ في الحكومات العربية، وعربياً باتجاه تعضيد قيم العروبة، وبما يمنع انجرارهم خلف الأفكار المتطرفة.

٢ ـ مستوى مؤسسي يرتبط بإحداث تغييرات هيكلية في السياسات العامة المؤثرة في بيئة الشباب، وفي المؤسسات التي تتعامل معهم بحيث تكون أكثر استجابة لمطالبهم، وبما يحقق الحكم الرشيد، ويضمن أن تتوزع ثمار التنمية على الجميع.

٣ ـ مستوى شبابي يتعلق ببلورة سياسات وطنية للشباب تضعهم بؤرة التركيز على النحو السابق شرحه بمفهوم سياسة الشباب، ويتم وضعها بواسطة الهيئات الرسمية المعنية بالشباب في تنسيق وتشاور مع الشباب أنفسهم.

ويحقق التشابك بين هذه المستويات الثلاثة تبلور المناخ الداخلي الذي يخلق عقداً اجتماعياً جديداً بين الشباب والحكم.

---

(١٠٤) أحمد الساري [وآخرون]، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة، إشراف محمد العجاتي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ١٩.

القسم الثالث

التطورات العلمية والتكنولوجية

الفصل الثامن

حال العِلم والتقانة في البلدان العربية(*)

مقدمة(1)

سنحاول في هذا الفصل التركيز على قضايا علمية تهم الاقتصاد القومي الشامل والأمن القومي العربي. فنحن نهتم بالعلم لأنه يولّد نواتج مهمة ومفيدة للمجتمع. وليس هنالك أمن قومي ولا سيادة من دون العلم. ولا يمكن أن تستثمر العديد من دول العالم المتقدمة تريليونات الدولارات كل سنة على الأنشطة العلمية لو لم يكن الأمر كذلك. وبالمقارنة ليس هنالك بلد عربي واحد يدرك هذه الحقيقة، ويصبح تصحيح هذا الخلل واحداً من التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية.

لقد مثّلت الاختراعات التي أدت إلى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر نقطة تحول جذري في تاريخ العالم؛ فأثرت حصيلة التقدم الذي ترتب عليها كل سمات الحياة الإنسانية في القرنين السابقين، وتسارعت عمليات الاختراعات والتغير خلال العقدين الماضيين.

(*) أعد هذا البحث أصلاً باللغة الإنكليزية وقام المركز بترجمته، وقام محرر الكتاب بالمراجعة والتحرير.

(1) نظراً إلى الحيز المحدود لهذا الفصل لم يكن من الممكن تغطية مختلف قضايا التنمية السياسية والاقتصادية في البلدان العربية. ويستطيع القارئ المهتم استكمال ذلك، بالاطلاع على الكتب التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية بهذا الشأن، والتي عالجت التحديات التقانية التي يواجهها عدد من البلدان العربية.

كان هنالك توسع هائل في متابعة القضايا العلمية والتقانية على امتداد العالم، وتخصيص موارد متزايدة سنوياً لهذه الأنشطة. لكن ما هو محزن أن البلدان العربية لا تخصص إلا القدر الضئيل من الموارد للبحث العلمي. ولم تتخذ هذه البلدان إجراءات جدية للدخول في العصر الصناعي[٢]. وبالطبع فإن المردود على أي بلد من الجهد العلمي يتناسب مع الاستثمارات والسياسات التي يعتمدها.

إن الإنفاق على البحث والتطوير ليس قضية أموال فقط. مثلاً، ترتكز مخرجات وفاعلية المؤسسات التي تقوم بالبحث على الانفتاح على العلم، والتعاون الدولي، والانخراط السياسي والاجتماعي في البحث والتطوير. أضف إلى ذلك أن على الحكومات أن تقيم النظم الإدارية المناسبة لدعم المؤسسات العلمية. بكلمات أخرى، إن النشاط العلمي الناجح يحتاج إلى مجتمع وحكومة مهتمين وداعمين له. لكن البلدان العربية تفتقر إلى هذين النوعين من الدعم المجتمعي والحكومي، وبالتالي تخلفت هذه البلدان عن باقي الدول. ويكون دور الحكومة حاسماً في دعم برامج البحث والتطوير في المجتمعات النامية. ومع التقدم في التصنيع يبدأ القطاع الخاص تدريجاً في تأدية دور متزايد في الاقتصاد وفي دعم البحث والتطوير. وتغطي الشركات الخاصة نسبة عالية من تكاليف البحث والتطوير في الدول الصناعية. والواقع أن الدول المتقدمة الثلاث (الولايات المتحدة والصين واليابان) تنفق وحدها سنوياً أكثر من تريليون دولار على البحث والتطوير. لكن البلدان العربية التي تفوق في عدد السكان على الولايات المتحدة أو اليابان لا تنفق سنوياً سوى بضعة مليارات من الدولارات على البحث والتطوير في هذا المجال.

وتستفيد الدول التي تدعم البحث العلمي في كل المجالات الاقتصادية. وأي مسح سريع سيظهر أن إنتاج الغذاء، والوضع الصحي، والقدرة على مكافحة الأوبئة، والقدرات العسكرية، وظروف الحياة، وفرص العمل، وجودة التعليم على كل المستويات، كل هذه المجالات تستفيد من البحث العلمي. لقد ابتُليت الإنسانية بعدد من الأوبئة الجديدة وكان العلم الأداة الفاعلة في التغلب عليها، مثل ما حدث في حالة الطاعون أو السيدا، أو الإيبولا مؤخراً، وغيرها كثير. إن الاختلافات في كثافة الأنشطة العلمية بين الأمم كبيرة جداً. فهنالك نحو المليار إنسان ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر المدقع وفي

(٢) حالياً هنالك مؤشرات على أن بعض البلدان العربية بدأت باعتماد بعض التصنيع. لكن الجهود في هذا المجال ما زالت محدودة نسبة إلى الحجم الإجمالي للبلدان العربية.

أسر الجهل والمرض، في حين أن هناك مليار إنسان آخر يعيشون في مستويات عالية من الصحة والحياة الجيدة. وقد اعتمدت وكالات الأمم المتحدة عدداً من المؤشرات لتصنيف أداء الدول. وليس هناك من مبرر إطلاقاً لأية أمة لأن تتجاهل ترتيبها بين الأمم الأخرى. لكن البلدان العربية ما زالت تقاوم التحرك إلى الأمام والإقرار بوضعها مقارنة بالآخرين وتبعيتها.

وباختصار، لقد تم توجيه استثمارات ضخمة من جانب معظم الحكومات العربية في مجالات التعليم والصحة العامة والبنى التحتية (النقل وإدارة المياه والسياسات الزراعية) للحصول على الدخل من مواردها الطبيعية. لكن هذه الجهود لم تكن كافية لتصل البلدان العربية إلى المستوى المناسب من التقدم. في المقابل، نجحت دول مثل كوريا والصين في تحقيق إنجازات هائلة وفي تحسين موقعها بين الأمم، وهي في طريقها لتنضم إلى مرتبة الأمم المتقدمة. واللافت للنظر، أن بعض البلدان العربية قبل عام ١٩٦٠ كان يسبق كوريا والهند في ناتج البحث والتطوير المحسوب وفقاً لمعيار متوسط نصيب الفرد نسبة إلى عدد السكان. وتظهر دراسة مقارنة لأداء البلدان العربية أن هناك تفاوتاً هائلاً بين بلد وآخر، لكنها جميعاً تقع في مراتب ضعيفة مقارنة بالدول الصناعية والدول النامية الرائدة.

وناقشت في كتابي بعنوان العلم والسيادة: الواقع والإمكانات في البلدان العربية[٣] هذه القضايا بتفصيل. وسوف أشير هنا إلى بعضها لتوضيح الوضع الراهن. لقد كان ناتج البحث في البلدان العربية مجتمعة عام ١٩٦٧، مقاساً بما نشر في المجلات العلمية المرجعية، تبعاً لمعيار ISI[٤] ٤٦٥ بحثاً منشوراً. وبديهي أن هذا الرقم كان صغيراً جداً ومتواضعاً. في حين كان ناتج إسرائيل في نفس العام ١١٢٥ بحثاً منشوراً. وقد وصل ناتج مجموع البلدان العربية عام ٢٠١٠ إلى ٢٩٧٢٥ بحثاً علمياً منشوراً؛ في حين كان

---

(٣) أنطوان زحلان، العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية، ترجمة حسن الشريف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، كما نشرته دار Palgrave بالإنكليزية في السنة نفسها.

(٤) مؤسسة Thomson Reuters/ISI هي المصدر العالمي الرئيسي للمعلومات الاستخباراتية عن الأنشطة الاقتصادية والمهنيين. وهي تجمع بشكل تراكمي البيانات عن الخبرات الصناعية والتجديد التقاني لتقدم معلومات مهمة إلى صنّاع القرار في موضوعات المال والقانون والضرائب والمحاسبة والعلم والتأمين الصحي والتسويق الإعلامي التي تحركها أكثر وكالات الأخبار العالمية الموثوق بها. ومقر هذه المؤسسة هو مدينة نيويورك ولها مكاتب عاملة في لندن، ومدينة إيجن بولاية منيسوتا الأمريكية. وتستخدم هذه المؤسسة أكثر من ٥٠,٠٠٠ موظف في ٩٣ دولة.

ولمزيد من المعلومات عنها يمكن مراجعة موقعها على الإنترنت <http://thomsonreuters.com/en.html>.

ناتج إسرائيل في ذلك العام ١٣١٩٩ بحثاً منشوراً، مع ملاحظة ضآلة عدد سكان إسرائيل (٤ ملايين) مقارنة بمجموع سكان البلدان العربية.

في المقابل، لم تقم أية دولة عربية بتأسيس منظمات علمية وطنية لتمكن علماءها واقتصاداتها من الاندماج العضوي في النظام العالمي. ومع ذلك، نجد العلماء العرب كأفراد يشاركون على نحو واسع في الأنشطة البحثية في الدول الصناعية، وبوتيرة مشاركة العلماء الصينيين. لكن لا يجري إدماج قدراتهم ومهاراتهم في الاقتصادات الوطنية. إضافة إلى ذلك، يؤدي غياب الجمعيات العلمية الفعالة[٥] في البلدان العربية إلى ضعف إدماج القدرات العلمية العربية في الاقتصادات الوطنية وفي الاقتصاد العربي.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية تغيرت درجة مشاركة البلدان العربية في البحث والتطوير وبالتالي تغيرت مرتبتها، ففي عام ١٩٦٧ ساهمت مصر بنسبة ٦٣ بالمئة من الناتج العربي في البحوث. وتغير هذا الموقف، وخلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ انخفضت مصر إلى المرتبة الثانية، وتركت المرتبة الأولى لمجموعة بلدان المغرب (المغرب والجزائر وتونس) أو لمجموعة بلدان الخليج العربية. وكانت هاتان المجموعتان في سباق متقارب بينهما على المرتبة الأولى. ومنذ العام ٢٠١٣ أصبح يمكن للمرء أن يرى ناتج السعودية وحدها يسبق ناتج مصر قليلاً. ودخلت البلدان العربية المتقدمة بحثياً (مصر والمغرب والجزائر وتونس وبلدان الخليج العربية) في حالة تنافس خفيف فيما بينها.

ولكن اهتمام البلدان العربية بالبحث والتطوير لم يكن متناسباً مع ما حدث في دول أخرى، ففي عام ١٩٨٥ كانت كوريا الجنوبية تمتلك ناتجاً في البحث العلمي لكل مليون من السكان، أقل قليلاً أو مساوياً لمجموع البلدان العربية. وفي عام ١٩٩٠ كان لكوريا ناتج علمي يبلغ ٣٩,٤ ورقة علمية لكل مليون من سكانها، واستمرت كوريا في تقدمها، وفي عام ٢٠٠٧ ازداد الناتج إلى ٨٦٦,٣ منشور علمي لكل مليون من سكانها، في حين كان هذا الناتج للبلدان العربية راكداً عند حدود ٤٤,٧ منشوراً علمياً. ويتضح تدني هذا الناتج العربي مقارنة بدول أخرى، ففي العام ٢٠٠٧ بلغ ١٥٤,٤ في الصين، و١٦١,١ في البرازيل، و٤١,١ في الهند، و٢٣,٥ في نيجيريا.

---

(٥) حول هذا الموضوع، انظر الملحق في نهاية هذا الفصل.

ومقارنةً بالدول الصناعية، نجد الناتج العلمي لكل مليون من السكان في عام ٢٠٠٧ يساوي ٢٦٠٦ في السويد، و٢٥٤٦ في إسرائيل، و٢٢٤٤ في أستراليا، و١٤٨٨ في فرنسا.

وعلى الرغم من أن للهند ناتجاً علمياً لكل فرد من سكانها أقل من الناتج في أي من البلدان العربية لكل مليون، فإن إنتاجها الصناعي كان أكثر وأكثر تقدماً من الناحية التقنية، وذلك بكل بساطة، بسبب قدرة الهنود على إدماج قدراتهم العلمية باقتصادهم. وهذا لا يعود فقط إلى أن الهند هي أكبر من أي من البلدان العربية؛ بل لأن البلدان العربية الكبيرة لا تمتلك قاعدة صناعية وعلمية أكبر من البلدان العربية الصغيرة. ويرجع ذلك إلى غياب الجمعيات العلمية الفعّالة وعدم فاعلية السياسات العلمية المعتمدة.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن هنالك درجة من الاندماج العربي في السياق العلمي العالمي في بعض المجالات الصناعية القليلة؛ ففي الهندسة المدنية، على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يجد عدداً مهماً من الشركات الاستشارية وشركات المقاولات التي تعمل في البلدان العربية وفي الإطار العالمي.

في الوقت الحالي، يمكن مقارنة الناتج العلمي للبلدان العربية مجتمعةً بناتج عدد من الدول الصناعية الصغيرة. لكن غياب التعاون الجدي بين العلماء العرب، وضعف الجمعيات العلمية العربية (وغيابها في عدد من المجالات العلمية الهامة) يؤدي إلى استفادة كل بلد عربي بخبرات مواطنيه العلماء فقط. ويترتب على ضعف التعاون المشترك بين البلدان العربية إلى استخدام محدود للقدرات العلمية المتوافرة على امتداد الوطن العربي. في المقابل، نجد أن بلداناً مثل أستراليا والسويد وفرنسا وإسرائيل قد اندمجت إلى درجة عالية بالمجتمع العلمي العالمي بسبب اندماج جمعياتها العلمية الوطنية بالجمعيات العلمية العالمية. ومعظم الدول المتقدمة الصغيرة تشارك بشكل فاعل في مختلف مراكز البحث العلمي العالمية. بينما - وبحسب معلوماتي - لا يوجد بلد عربي واحد عضو في أي من مراكز البحث العلمي العالمية.

لقد قدم «وجدي سواحل» تقريراً شيّقاً عن خطة مصرية مقترحة لتحسين نظام التعليم العالي[٦]. ويؤكد التقرير ضعف مرتبة مصر في التعليم العالي، اعتماداً على

(٦) Wagdy Sawahel, «Eight-Year Egyptian Plan for Higher Education,» University World News, Global Edition, no. 332 (29 August 2014), <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20140829120505683>.

تحليل للاقتصاد المصري ورد في التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي[٧]. لكن تقرير وجدي لا يشير إلى الخطوات المحددة التي تنوي الحكومة المصرية اعتمادها لرفع المستوى الأكاديمي الجامعي. ومن الواضح في هذا التقرير أن وزارة التعليم العالي تدرك تماماً حالة التعليم العالي في مصر.

كما قام «سميع البنّا» بمراجعة للأداء المتحسن للبلدان العربية في نفاذها إلى الإنترنت[٨]، ووجد أن البلدان العربية مجتمعة أظهرت أسرع وتيرة نمو في النفاذ إلى الإنترنت في الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٤. وقد كانت الزيادة في تلك الفترة بنسبة ٥٢٩٦,٦ بالمئة في فترة ١٣ ـ ١٤ سنة. وهذه هي النسبة الأعلى لأية مجموعة من الناطقين بأية لغة. كما وجد أن مستخدمي الإنترنت المتكلمين باللغة العربية قد زادوا من حوالى ٢,٥ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٥,١ مليون عام ٢٠١٣. وقد احتلت اللغة العربية المرتبة الرابعة بعد الإنكليزية والصينية والإسبانية. وحسب البيانات التي أوردها البنّا في الجدول الرقم (٨ ـ ١) يمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى هي البلدان ذات النفاذ الأدنى إلى الإنترنت وهي: جنوب السودان (٠ بالمئة)؛ والصومال (١,٥ بالمئة)؛ وموريتانيا (٦,٢ بالمئة)؛ وجزر القمر (٦,٥ بالمئة)؛ والعراق (٩,٢ بالمئة)؛ وجيبوتي (٩,٥ بالمئة)؛ والجزائر (١٦,٥ بالمئة)؛ وليبيا (١٦,٥ بالمئة) واليمن (٢٠ بالمئة)؛ والسودان (٢٢,٧ بالمئة)؛ وسورية (٢٦,٢ بالمئة).

والفئة الثانية هي البلدان ذات النفاذ المتوسط إلى الإنترنت، وهي: تونس (٤٣,٨ بالمئة)؛ الأردن (٤٤,٢ بالمئة)؛ ومصر (٤٩,٦ بالمئة)؛ وفلسطين (٥٥,٤ بالمئة)؛ والمغرب (٥٦ بالمئة)؛ والسعودية (٦٠,٥ بالمئة)؛ وعمان (٦٦,٤ بالمئة).

والفئة الثالثة هي البلدان ذات النفاذ الأعلى إلى الإنترنت، وهي: لبنان (٧٠,٥ بالمئة)؛ والكويت (٧٥,٥ بالمئة)؛ وقطر (٨٥,٣ بالمئة)؛ والإمارات العربية المتحدة (٨٨,٠ بالمئة)؛ والبحرين (٩٠ بالمئة). وكان معدل البلدان العربية ٣٥,٨ بالمئة.

---

(٧) Klaus Schwab, *The Global Competitiveness Report, 2013-2014* (Geneva: Geneva World Economic Forum, 2014).

(٨) Sami Albanna, «A Dramatic Increase in the Arab Countries Users of the Internet; BUT...» *AlBanna's Journal* (28 September 2014), <http://samialbanna.blogspot.com/>.

ويبدو هذا المتوسط منخفضاً مقارنة بمتوسط الدول غير العربية في الشرق الأوسط والتي بلغت ٥١,٨ بالمئة إذ تبلغ في تركيا (٤٦,٣ بالمئة) وفي إيران (٥٥,٧ بالمئة) وفي إسرائيل (٧٠,٨ بالمئة)، وذلك حسب ما يوضحه الجدول الرقم (٨ ـ ١). وعلى سبيل المقارنة أيضاً، وجد البنا أن البلدان الأكثر تقدماً في العالم كانت الدول الصغيرة مثل إسكتلندا وأستراليا وفنلندا وما شابه. وقد تراوحت نسبة النفاذ فيها بين ٨٩ بالمئة و٩٨ بالمئة.

الجدول الرقم (٨ ـ ١)

نسبة النفاذ إلى الإنترنت في تركيا وإيران وإسرائيل

	السكان	استخدام الإنترنت	النفاذ (بالنسبة المئوية)
تركيا	٨١,٦١٩,٣٩٢	٣٧,٧٤٨,٩٦٩	٤٦,٣
إيران	٨٠,٨٤٠,٧١٣	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٧
إسرائيل	٧,٨٢١,٨٥٠	٥,٥٣٧,٨٧٠	٧٠,٨
المجموع	١٧٠,٢٨١,٩٥٥	٨٨,٢٨٦,٨٣٩	٥١,٨

بلدان إقليمية مختارة، من: Sami Albanna, «A Dramatic Increase in the Arab Countries Users of the Internet; BUT...,» *AlBanna's Journal* (28 September 2014), table 7, <http://samialbanna.blogspot.com/>.

أولاً: أهمية الماء

ليس هنالك من شك في الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للماء. ويصنف الوطن العربي على أنه المنطقة الأكثر جفافاً في العالم، لكننا نمتلك العديد من الفرص لتحديد مواقع الماء وتخزينه في الطبقات المائية الصخرية. وقلة من الناس تدرك أهمية الاستخدام الكفء للماء. وكثيراً ما يختلط هذا الموضوع مع خصخصة ملكية الماء.

وتكمن أهمية الماء في ضرورته لحياة الإنسان وإنتاج الغذاء والصحة؛ ولا شك في أن هنالك العديد من التقانات البسيطة السهلة الاستخدام لاستغلال مصادر المياه المتوافرة وبكفاءة. كما تتوافر تكنولوجيات المياه على نطاق واسع في الأدبيات، وهنالك آلاف المواطنين العرب الذين تخصصوا في كل الاختصاصات والمهارات المتعلقة بالماء، كما تظهر دراسة قاعدة بيانات عالم المعرفة عن العلماء العرب والمراكز

العربية المتخصصة بالماء. ومع ذلك فهنالك جهود قليلة في البلدان العربية للقيام بعمل مشترك في هذا المجال الحيوي. فالتعاون والتشارك بين العلماء العرب محدود جداً في مختلف المجالات العلمية وخصوصاً في قضايا الماء.

ولم تحظ قضايا إدارة الماء والموارد المائية باهتمام كافٍ رغم أن تكنولوجيات إعادة ملء الطبقات الصخرية المائية بالماء وإدارتها وتحسين استخدام المياه معروفة، والمهارات في الموضوع منتشرة على نحو واسع من خلال علوم الاستشعار عن بعد.

ما زال الاهتمام بكفاءة استخدام المياه محدوداً في البلدان العربية. ونظم توزيع المياه هي في وضع بائس، حيث التسرب منها قد يزيد على ٥٠ بالمئة من كمية المياه التي تضخ فيها. وهذه خسارة مكلفة إضافة إلى أن واقع العديد من السكان في الوطن العربي يشير إلى أنهم ما زالوا محرومين من المياه النقية. ونظم المياه القديمة والحديثة هي في وضع سيئ وتتسبب في خسارة باهظة التكلفة؛ وهنالك دول مثل اليابان قد نجحت على ما يبدو في إدارة نظم المياه فيها بحيث تدنى التسرب منها إلى دون ٤ في المئة. ويبدو أن اليابانيين يعملون على تغيير الأنابيب في شبكاتهم على نحو دوري قبل فترة طويلة من اهترائها بشكل سيئ.

وما يسبب الأسى أيضاً أن البلدان العربية قد تخلّفت عن معظم الدول الأخرى في إعادة تدوير مياه الصرف لاستخدامها في الزراعة. وعلى الرغم من أن مياه الصرف يمكن تنقيتها إلى درجة عالية لجعلها صالحة للشرب، إلا أن هنالك رفضاً شعبياً واسعاً لاستخدام مياه الصرف المكررة؛ وكل هذه مشكلات تم التغلب عليها في معظم الدول الصناعية.

ولا يمكن تطوير حسن إدارة الموارد المائية بدون تطوير خدمات التعليم والعلم والتقانة. ولحسن الحظ تمتلك البلدان العربية رأس مال بشرياً كبيراً في كل هذه المجالات المطلوبة. فقد تم تطوير كل هذه المهارات المطلوبة إلى مرحلة الدكتوراه، منها: الهندسة المدنية، وتقانة الاستشعار عن بعد، وإعادة تعبئة الطبقات الصخرية المائية، وتنقية المياه، وإعادة تدوير مياه الصرف، وإدارة الموارد المائية، وتقنية الري بالتنقيط، وتحلية المياه، والزراعة بالمياه المالحة.

وقد وصل العلماء العرب في عدد من هذه الاختصاصات إلى مستويات عالية من المهارة وأصبح بمقدورهم إدارة برامج بأحجام كبيرة. لكن اعتماد هذه القدرات العلمية

في البلدان العربية يتطلب تطوير التسهيلات البحثية المناسبة والمنظمات العلمية. ويتمثل التحدي في البلدان العربية في دعم تأسيس الجمعيات العلمية الوطنية والإقليمية للترويج للتبادل العلمي بسهولة، وللترويج للتعاون والتشارك بين العلميين العرب.

وإذا نجحت البلدان العربية في إقامة جمعيات علمية فاعلة في أهم المجالات، ودعمها لتنظيم المؤتمرات والندوات بشكل دوري لأعضائها العلماء، فإنها تصبح قادرة على جني ثمار البحوث. وسوف يمكن ذلك البلدان العربية من أن ترتبط على نحو أكثر فاعلية على النطاق العالمي، وأن تتعاون مع الآخرين في ذلك.

ثانياً: الاستثمار في التصنيع

إلى جانب تحسين رأس المال البشري والخبرات العملية الموجودة، أجرت البلدان العربية تغيرات أخرى أيضاً. مثلاً، نحن نجد في كل مكان أن الاستثمار في الصناعات المحلية كان كبيراً، فهنالك الآن ما يزيد على تريليون دولار من الاستثمار في الصناعات العربية. لكن هذه الاستثمارات لم تجلب التأثير المتوقع لأنها، في معظمها، نُفِّذت بعقود «المفتاح باليد»[*] وبعمال أجانب من دون أن يكون للقدرات العلمية الوطنية دور في تأسيسها. وبالتالي لم تسهم الاستثمارات الصناعية في تنمية العلوم والهندسة المحلية ومنظماتها؛ فالسياسات التي تعتمد على العمال الأجانب والمقاولين الدوليين من دون جهود منتظمة لبناء القدرات المحلية عجزت عن تمكين البلدان العربية من الإفادة من استثماراتها الوطنية ومن توفير فرص العمل لمواطنيها.

لكن لو أن مالكي هذه المعامل الصناعية اعتمدوا ببساطة على الشركات المحلية لصيانة وتحديث هذه المصانع باستخدام القدرات المحلية للسكان، لكان لذلك تأثير مباشر وكثيف في فرص العمل المحلية وتنمية القدرات التقانية الوطنية.

ونحن نعرف من الصحف أن القطاع الصناعي في السعودية سيسهم بنسبة ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٢٥[٩]. وتقوم المصارف اللبنانية بتوسيع

(*) أي نظام «تسليم المفتاح» كما يسمى في بعض البلدان العربية.

(٩) سعيد الأبيض، «الصناعات السعودية ستشكل ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي بحلول ٢٠٢٥»، الشرق الأوسط، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤، ص ١٥.

مجالات توفير رأس مال المخاطر[١٠]. ومبادرات كهذه، مثل «رأس مال المخاطر» والاستثمار في التصنيع، منتشرة في عدد من البلدان العربية. لكن هنالك حاجة إلى زيادة مشاركة الشركات العربية في تنفيذ هذه العمليات وإدارتها.

ثالثاً: موقع العلم في الحركة القومية العربية

من المهم أن تلتزم النخب السياسية العربية بأهمية تنمية روابط بين الأمن القومي والعلم. ومن الواضح من أدبيات المؤتمر القومي العربي أن المشاركين فيه يعتقدون بأهمية العلم. لكن على المرء الاعتراف بأن المستوى الحالي لهذا الالتزام ما زال محدوداً وغير كافٍ لتغيير الظروف السائدة حالياً. ولا بد من ذكر بعض القضايا في هذا المجال.

إن قدرة الأمم على الدفاع عن نفسها وتحسين أدائها الاقتصادي كانت دائماً، ومنذ أقدم العصور، ترتكز على مواقف قوية وإيجابية تجاه العلم. وقد كانت بعض الأمم محظوظة بقادتها السياسيين الحكماء الذين دعموا التزاماً وطنياً قوياً تجاه العلم على فترات زمنية طويلة. لكن هذه لم تكن الحالة مع القيادة السياسية العربية، وذلك خلافاً لما يشير إليه التاريخ الثقافي العربي من حيث وجود فترات في الماضي البعيد كانت فيه النخب السياسية الحاكمة داعمة لكل تقدم علمي.

لقد بدأ الاقتصاد الحديث مع طاقة البخار والثورة الصناعية. ومن المفيد الإشارة إلى أن الاعتماد الأول لهذه التقانات في بريطانيا كان مصادفة، ولم يكن نتيجة سياسة مقصودة. كانت نقطة البداية في بريطانيا، حيث كانت معظم المستجدّات التقنية تجري على يد تقنيين بسطاء. لكن كان هنالك تجاوب فوري وإيجابي من القاعدة العريضة للتقنيين البريطانيين الذين أثبتوا ميزة طاقة البخار، وكذلك ميزة استخدام الفحم والحديد في صنع المدافع.

وقد انتشر هذا التطور التقني بسرعة بين البلدان الأوروبية. وكان لذلك تأثيره الكبير والسريع في فرنسا وألمانيا. وأدت الثورة الفرنسية، التي نشبت بُعيد استخدام محركات

---

(١٠) التعبير باللغة الإنكليزية هو Venture Fund ويشير إلى قيام المصارف أو الشركات المالية بتأسيس صناديق للاستثمار في المشروعات عالية المخاطرة وعالية الربحية أيضاً، فهو رأس مال «مخاطر به». انظر: «اتفاق حول صندوق رأس مال المخاطر: الصندوق المؤثر،» الحياة، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤.

البخار، إلى تحويل جذري للتعليم العالي في فرنسا وتحسينه وإقامة كلية البوليتكنيك. وكانت للتغيرات الكبيرة في القدرة العسكرية الفرنسية تأثيرات في المرتبة المقارنة لقوة بروسيا. وكان لهزيمة الأخيرة أمام نابليون في معركة ١٨٠٦ تأثير كبير في توسيع التعليم وجودته في بروسيا. وهو ما أسهم في توحيد ألمانيا فيما بعد.

وقد أطلق سلوك هذه الدول الأوروبية الثلاث الرائدة حركةً عالميةً في إعادة هيكلة القوى السياسية والعسكرية في الإطار العالمي. واستخدمت الدول الصناعية الرائدة قوتها المتزايدة في التوسع الاستعماري وفي سلسلة من الحروب الأوروبية. ونجحت بريطانيا، وهي دولة صغيرة نسبياً مقارنة بفرنسا وألمانيا، في امتلاك القوة الكافية الاقتصادية والعسكرية لتحكم العالم جزئياً بسبب تقدمها العلمي. كما نجحت فرنسا في الإفادة من التمدد الاستعماري. في المقابل، وعلى الرغم من جهودها الضخمة، فقد فشلت ألمانيا في الحصول على جائزة استعمارية ذات وزن.

وبخصوص الولايات المتحدة، فقد سيطر الأمريكيون على منطقتهم، ولم يسعوا ليكونوا قوة عالمية إلا متأخراً. وقد عملوا على الإفادة من الموارد الغنية المتوافرة في بلدهم، لكنهم سرعان ما فهموا طبيعة «اللعبة» التي كانت القوى الأوروبية تديرها. وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأوا جهوداً جدية لبناء قاعدتهم العلمية الوطنية أيضاً. ومن اللافت للنظر أنه كانت للبريطانيين والأمريكيين قاعدة اجتماعية واسعة تدعم الالتزام بالعلم.

من ناحية أخرى، أجبر اليابانيون على مواجهة القوى الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة. وقد أدركوا مباشرة أن التهديد كان جديداً تماماً عليهم، وأنهم كانوا في حاجة إلى معلومات جديدة لتحديد السياسات التي كان عليهم اتباعها. فأرسلوا ثلاث بعثات على التوالي لزيارة الدول الغربية من أجل تقييم طبيعة موارد قوة هذه الدول والمجتمعات. وفي أقل من ٥٠ سنة نجح اليابانيون في اعتماد سياسات العلم والتقانة الضرورية.

وعلى المنوال نفسه، نجحت عدة دول أخرى في القرن الماضي في اتباع المسار نفسه على خطى الدول المبادرة الأولى التي فهمت طبيعة القوة الحديثة. ولسوء الحظ عجزت البلدان العربية عن الأخذ بهذا المسار، وكان طريقها إلى المستقبل دائماً مسدوداً. وفشلت في اعتماد العلم كأساس لمصدر قوتها. وزاد من

ضعف البلدان العربية عدم قدرتها على حل خلافاتها المتعددة وفقدت فرصاً ذهبية لتوحدها. فقد كان هذا التوحد في عام ١٥٠٠ أو ١٨٠٠ ممكناً، ولكن هذا المسار لم يتم تبنيه.

تمتلك البلدان العربية موارد طبيعية ضخمة، كما تتمتع بإرث ثقافي عظيم. لكنها مقسمة ومشتتة في نواحٍ متعددة، وهي غير قادرة على التوحُّد من أجل المصلحة العامة. إضافة إلى ذلك فهي غير قادرة على السيطرة على مواردها لأنها لا تملك الأسس العلمية لذلك.

لقد شهد العالم تقدماً هائلاً في مجال الثقافة السياسية. فكثير من الدول المتقدمة كانت قادرة على إقامة مجتمعات مستقرة وحرة، ما وفر لها حيّزاً واسعاً من الخيارات. لكن يبدو - في الغالب الأعمّ - أن الدول العربية غرقت في ثقافة سياسية فاسدة ومعادية للعلم أو لا تقدِّر دوره في تحقيق التقدم. ويبدو أن بعض المنظمات السياسية، مثل المؤتمر القومي العربي، بدأت تشجع الاهتمام بالعلم. وقد يتوقع المرء زيادة اهتمام الجمهور بالمبادرات العلمية.

١ - بعض الملاحظات عن الموارد العلمية في البلدان العربية

العلم موضوع ضخم، وهناك العديد من الطرق المختلفة لمعالجته. وقد يكون من المفيد النظر إليه بطريقة تركز على الدرجة التي يفيد فيها العلم المنطقة. وقد تعلّمنا من التاريخ الحديث للعلم أن علينا تقصي عدد من أبعاد الموضوع في آنٍ معاً.

بالطبع، إن المجتمع يحتاج إلى علماء قبل أن يصبح قادراً على الاستفادة من العلم. لكنه من المعروف أيضاً أنه لا يمكن للعلماء أن يقوموا بالبحث أو بناء المؤسسات العلمية إلا إذا توافر لهم الدعم المالي ليستفيدوا من ثمار العلم. فعدم القدرة على القيام بالبحث تؤدي بالعلماء إلى الموت المهني. ولا يستطيع العلماء العيش في عزلة. وهم يحتاجون إلى التواصل والتعاون فيما بينهم.

وتقدم الدول المتقدمة نموذجاً متميزاً للتواصل بين المجتمعات العلمية واقتصاداتها. وتخترق النخب العلمية والثقافية حدود وظائفها باستمرار، وتتمثل الطبيعة متعددة الاختصاصات للحكومات الحديثة بخبرات العاملين فيها. وترتكز هيئات الخدمة العامة في الدول الصناعية الحديثة بقوة على البحوث التي يقوم بها علميوها.

وتعتمد الحكومات الحديثة في عملها على عدد كبير من المنظمات العلمية التي تحدد المعايير والسياسات.

وبحلول عام ٢٠١٤ كانت المجتمعات العربية قد تغلبت على العديد من الصعوبات المهمة. وكان العامل الحاسم في ذلك هو طبيعة رأس المال البشري وحجمه. فالأنشطة العلمية تتطلب عموماً الحصول على درجة الدكتوراه في مجال التخصص وبعض الخبرة العملية حتى يستطيع إنسان ما أن يصبح مفيداً في حقله العلمي. ويرى الخبراء أن التعليم المطلوب للوصول بفرد ما إلى مستوى المنتج العالمي يستغرق ٢٠ سنة من التعليم الجيد والعمل الخلّاق في حقول البحوث العلمية المتقدمة.

ولحسن الحظ، كان هناك في السنوات الثلاثين الأخيرة تقدم ملحوظ في عدد العلماء العرب ذوي التدريب العالمي. وإضافة إلى أكثر من ٥٠٠ جامعة في البلدان العربية، هنالك نحو ربع مليون طالب عربي في الدراسات العليا يدرسون في جامعات العالم خارج الوطن العربي.

وعدد العلماء العرب المهاجرين الذين يعيشون في أوروبا وأمريكا الشمالية غير معروف على وجه التحديد، لكنه كبير ويغطي كل الحقول. وجزء بسيط من رأس المال البشري هذا يكفي لتحسين جودة الجامعات القائمة في البلدان العربية. وعندما يحصل ذلك، تتحقق تحولات جذرية في الاقتصادات العربية. ولسوء الحظ فإن الطبقة السياسية التي تهيمن على الفكر السياسي العربي ليست على اتصال بالمجتمع العلمي العربي، وهي لا تدرك التغيرات العلمية الحادثة في العالم. وبالتالي، فإن البلدان العربية تفتقر إلى النخبة السياسية القادرة على الإدارة الفاعلة لرأس المال العلمي في هذه البلدان. فهنالك، على سبيل المثال، نحو ٣ ملايين مهندس يعملون في البلدان العربية. وأكبر مقياس لفشل السياسات العلمية الحكومية هو أن هؤلاء الملايين الثلاثة من المهندسين لا يصنعون سيارة واحدة، ولا أية آلة، ولا أية مادة كيميائية ذات قيمة، وذلك على الرغم من وجود مؤشرات إلى بدء تغير هذا الوضع. وكل ما يجري في القطاع الصناعي العربي يتم عبر خدمات «المفتاح باليد» التي تقدمها الشركات العالمية.

وفي الواقع، إن أصحاب المهن العلمية والتقانية يعيشون بعيداً من الطبقة السياسية. وفي الدول الحديثة، يؤسس العلماء الجمعيات العلمية التي يستطيعون من خلالها أن يتواصلوا مع الطبقة السياسية. أما في البلدان العربية فليس هناك اليوم مثل

هذه الجمعيات. وبالتالي فإن فرصة إفادة الاقتصادات العربية من الرأسمال العلمي العربي الضخم هذا ما زالت محدودة جداً[11]. إنه لفي غاية الأهمية تشجيع إقامة الجمعيات العلمية في كل حقول المعرفة وجَسر الفجوة بين تلك الجمعيات والنخب السياسية والاقتصادية في البلدان العربية.

٢ - المؤتمر القومي العربي وحال الأمة

ينعقد المؤتمر القومي العربي، سنوياً تقريباً، منذ عام ١٩٩٠. وقد عقد المؤتمر الأول في تونس. ومن المهم ملاحظة أن موضوع العلم في البلدان العربية كان كثيراً ما يطرح في اجتماعات المؤتمر. لكن ما زال موقع العلم في البدان العربية وتأثيره فيها بلا تغيير يذكر. وما زال السلوك العربي تجاه العلم والتقانة سطحياً.

وعلى الرغم من العلاقات العضوية العميقة بين النشاط العلمي والثقافة المجتمعية والاقتصاد والسياسة والأمن القومي، فإن المرء لا يجد إدراكاً لهذه العلاقات ينعكس في السياسات الحكومية. وليس هناك حوار ذو معنى في البلدان العربية حول دور العلم في دعم هذه العلاقات. ومن الواضح أنه ليس هنالك بلد عربي قادر وحده على مواجهة التحديات المتعددة التي تواجه الوطن العربي. وهناك حاجة إلى مقاربة تعاون واضحة حقيقية للتغلب على التحديات العديدة التي تواجه البلدان العربية على المستويين الفردي والجماعي.

إن التنظيمات الاجتماعية الضرورية لتمكين المجتمعات العلمية داخل كل بلد عربي، وعبر الحدود السياسية، ما زالت ضعيفة. وحتى أقدم الجمعيات العلمية، جمعية الأطباء العرب، لا تحتل موقعاً متميزاً في الوطن العربي. وما زالت كمية الأنشطة العلمية التي تنظم في كل بلد عربي محدودة، لكن إذا ترابطت هذه الأنشطة على امتداد الوطن العربي، فإن مجموعها يمكن أن يجمع العلماء العرب في تعاون مفيد، حتى من دون إقامة الجمعيات العلمية العربية. وإذا أمكن للعلماء العرب أن يجمعوا قدراتهم فسيكونون قادرين على معالجة المعضلات المعقدة، ويمكن أن يسهموا على نحو أكثر فاعلية في حل حيز واسع من القضايا التي تواجهها البلدان العربية.

---

(١١) انظر الملحق في نهاية هذا الفصل.

إن إدراك البعد الثقافي المجتمعي للعلم ينبه إلى طبيعة العمليات الحيوية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن الأمر المحزن هو أن التعاون بين العلماء العرب نادر، على الرغم من أن التعاون بين العلماء العرب والأجانب واسع. والسبب في ذلك، هو أن العلماء الأوروبيين والأمريكيين يمتلكون بنى تحتية علمية راسخة، ومؤسساتهم في الغرب هي التي تمول علاقات التعاون. ولا عجب إذاً أن نجد هذه النتيجة غير المتوازنة لمصلحتهم.

أضف إلى ذلك أن التعاون المحدود بين العلماء العرب يقلل فرص التعاون بين المجتمعات العلمية والطبقة السياسية، على الرغم من أن هذا التعاون حيوي لصياغة السياسات وللتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من القول مجدداً إن المنظمات العلمية هي أيضاً ضرورية جداً لنشر المعرفة العلمية في المجتمعات المحلية، وإن الالتزام بالعلم لا يدعم الأنشطة العلمية فقط لكنه يشجع الحكومات العربية على الاستثمار داخل الوطن العربي ويؤمن توظيف العلماء العرب في بلادهم.

وفي عصر منظمة التجارة العالمية أصبحت المعايير المادية للسلع وللتنظيم حاسمة في الحياة الجيدة في الدول الصناعية، والمعايير هي واحد من العوامل النادرة في اتفاقية التجارة العالمية التي يمكن لبلد ما أن يستخدمها للحد من استيراد سلعة ما ودعم السلع المحلية في الأسواق العالمية. لهذا فإن الصادرات الزراعية من الوطن العربي قد تأثرت سلباً بهذه الإجراءات. وهناك كثير من مواطني الدول المتقدمة لا يسافرون إلى الدول التي لا تفرض ضبط الجودة على الغذاء وعلى جودة المؤسسات السياحية فيها، وقلة هي البلدان العربية التي تضمن أدنى معايير الجودة للمياه والأمن الغذائي والأماكن العامة.

رابعاً: لماذا تتخلف البلدان العربية عن غيرها؟

إلى عام ١٩٤٥، كان الاستغلال الاستعماري لمعظم البلدان العربية السبب الرئيسي في تأخرها في التنمية، لكن ما إن حصلت تلك البلدان على استقلالها حتى انطلقت في سياسات تعليمية نشيطة. فقد زاد عدد الجامعات العربية من أقل من ١٠ في عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٥٠٠ جامعة عام ٢٠١٤. لكن كان هنالك تفاوت كبير بين البلدان العربية في وتيرة التوسع في عدد الطلبة المسجلين في هذه الجامعات. ولـوء

الحظ لم تحظَ المعايير الأكاديمية بالاهتمام اللازم إلى اليوم[١٢]، ولا تزال المعايير الأكاديمية للجامعات العربية متدنية. وهنالك حاجة إلى جهود مكثفة لتحسين جودة التعليم في كل البلدان العربية. والمردود الاقتصادي لمثل هذا الجهد سيكون مباشراً وكبيراً.

ومن البديهي، مثلاً، أنه كان على البلدان العربية تحسين القطاع الزراعي وتحديث مدنها في الوقت نفسه. بدلاً من ذلك كان هنالك هجرة كثيفة من الريف إلى المناطق الحضرية. كانت المناطق الريفية بحاجة إلى مهارات خريجي الجامعات الجدد، في حين لم تكن المدن جاهزة بعد لاستقبالهم. كانت البلدان العربية بمعظمها تعتمد على الزراعة، لكن الاهتمام كان محدوداً بالمهارات البسيطة للنظم الحديثة في استخدام المياه، وتحديث كل النظم الأساسية لتحسين جودة الإنتاج الزراعي ومردوده. إنني أفهم أن هنالك حالياً اهتماماً متزايداً، ولكنه محدود، لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة في معظم البلدان العربية.

ومع أن الإنتاج الزراعي في غاية الأهمية لإطعام الأمة، فإنه لا يوجد اهتمام كافٍ بتحديث النظم الزراعية من خلال تحديث مهارات المزارعين. ويستورد الوطن العربي ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من حاجاته الغذائية. وهذه السياسة في الاعتماد على الغذاء المستورد تعني أننا نخسر فرص عمل، ونفشل في تحويل بعض مواردنا القليلة للتصنيع. وبالطبع إذا كنا نستطيع أن نوفر الغذاء في الأسواق بأسعار متهاودة فإننا نستطيع خفض تكلفة الحياة، ونمكن السكّان من اعتماد أساليب غذاء صحية، ومن الحصول على حياة أطول، وذلك لأن تكلفة الحياة المنخفضة هي عنصر حاسم في التنافسية العالمية.

خامساً: الأبعاد المتعددة للعلم

من المهم أن يحفز المؤتمر القومي العربي اهتمام النخبة السياسية العربية والاقتصاديين العرب على الاهتمام بالأبعاد الحاسمة للعلم. فقد شهدت القرون القليلة الأخيرة تقدماً متنوعاً للعلم توّجه ظهور عدد من الحقول الجديدة. كانت الثورة التقانية الأولى في إنتاج الغذاء نحو عشرة آلاف سنة قبل المسيح في الشرق الأوسط. وكانت

(١٢) هنالك عدد من تصنيفات الجامعات التي تصدر سنوياً. ولا تظهر الجامعات العربية في مواقع منافسة عالمية. ويمكن للقارئ الحصول على هذه التصنيفات من غوغل.

الثورة الثانية في تقانة البناء، ٤ آلاف سنة قبل المسيح. وهذه أيضاً حصلت في الشرق الأوسط. وأخذ اكتشاف علوم المعادن يتطور ببطء بعد عام ١٠٠٠ قبل الميلاد. بعد ذلك كان هنالك تقدم دراماتيكي في تطوير صناعة الحديد والفحم. وكان محرك الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر هو تطوير محرك البخار وتداعياته الهائلة. ومنذ القرن الثامن عشر أدت سلسلة اختراعات وتطويرات مستمرة في عدة علوم جديدة، إلى حالة المعرفة الفائقة التي نعيشها حالياً. وتم إدماج التقدم المتواصل والعميق للعلم، منذ القرن الثامن عشر، بتغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية موازية. فالاختراعات والحرية والديمقراطية والانتخابات والحركات العمالية والأنشطة السياسية والصحة العامة، وغيرها كلها أصبحت كلاً متكاملاً واحداً.

فالقدرة على إطعام السكان على نحو مناسب والاهتمام بالصحة العامة وتوفير السكن المناسب وتحسين التبريد والتدفئة في البيوت وكل الأجهزة الأخرى لراحة الإنسان، كانت كلها متكاملة مع التقدم الاجتماعي. وأدت تنمية المجتمعات إلى اختراع طرائق جديدة لتحسين التنمية الاقتصادية فيها. فالكوريون الذين كانوا فقراء إلى حد البؤس في خمسينيات القرن الماضي نجحوا في تنمية مهاراتهم في تقانات البناء الأساسية واستخدموا مداخيلهم من تصدير هذه الخدمة إلى البلدان العربية لتمويل تنمية صناعية وطنية. وقد أنجزوا تنمية قطاعهم الصناعي بالتعاقد مع مقاولين خارجين لصناعة مكونات السيارات والأجهزة الإلكترونية[١٣].

ومثل الصينيين، استخدم الكوريون الوفرة الكبيرة من القوى العاملة المدربة جيداً والكفوءة للمنافسة في الأسواق العالمية. وركزوا اهتمامهم على تجنب مشاريع «المفتاح باليد» في بلادهم. وسعوا إلى القيام بكل مشروع على نحو يؤدي إلى تعلّم سبل القيام به بأنفسهم. ونحن في البلدان العربية، نركز على مشاريع «المفتاح باليد»، ولا نسعى كفايةً إلى التعلّم كيف نصمم وننفذ أي مشروع مع الحد الأدنى من المساعدة الخارجية.

وسعى الكوريون، باستمرار، إلى جانب عملهم لبناء قاعدتهم الصناعية، إلى تصنيع المزيد من السلع المعقدة. وقد تطلب هذا التطور أن يعلّموا المزيد من العلماء والمهندسين المتقدمين. وكان عليهم امتلاك الخبرة في عدة أبعاد علمية وتقانية في الوقت نفسه. كان النجاح في إدارة القطاع الزراعي دائماً حاسماً في التنمية، لأنه يمُكّن

(١٣) A. B. Zahlan, *Acquiring Technological Capacity: A Study of Arab Consulting and Contracting Firms* (London: Macmillan, 1991).

الدول من تأمين اقتصاد يحقق تكلفة حياة منخفضة. ومن نافلة القول، إن هذا يتطلب إدارة ناجحة للمياه والاستخدام الكفء لمواردها. وهنالك حيز واسع جداً من التقانات التي يمكن توظيفها لتحسين الاستخدام المنتج للمياه. وقد صادف وقوع معظم البلدان العربية في منطقة شديدة الجفاف. وعلى الرغم من ذلك، لو نجحنا في إدارة مواردنا المائية المحدودة على نحو فعّال لكنّا في حالة أفضل. إضافة إلى ذلك، لو اعتمدنا تقنيات تحلية المياه بالطاقة الشمسية لكانت عندنا القدرة المتدرجة لردم الفجوة المائية. لكن لسوء الحظ، لم تعط البلدان العربية الاهتمام الكافي لهذا الموضوع. لكن لم يفتنا الوقت لذلك بعد.

وهناك بُعدٌ آخر حاسم في التنمية، وهو صناعة البناء وإنتاج المكونات الضرورية له. فهنالك حيِّز واسع من الخدمات الهندسية التي نحتاج إليها لدعم الأنشطة الاقتصادية. فالزراعة تحتاج إلى قدر هائل من خدمات الهندسة المدنية؛ وأي اقتصاد حديث يحتاج إلى شبكة مواصلات كثيفة ومعقدة، كذلك فإن إسكان المواطنين على نحو مناسب موضوع في غاية الأهمية، ومعظم تكلفة البناء تذهب إلى المعدّات والعمالة ومواد البناء. وتستثمر البلدان العربية في أنشطة البناء نحو ٢٠٠ مليار دولار في السنة، وتعتمد على استيراد معظم لوازم البناء بدلاً من إنتاجها محلياً، وكل هذه التقانات الأساسية حاسمة إذا تمت إدارتها على نحو جيد وبتكلفة متدنية. إضافة إلى ذلك، تستخدم البلدان العربية الملايين من العمالة الوافدة بدلاً من تدريب العمالة الوطنية للقيام بعمليات البناء.

والصحة بدورها هي بُعدٌ حاسم آخر. فالتنمية الاقتصادية تستلزم مواطنين أصحّاء. وهذا يعتمد جزئياً على توفير الغذاء، والمياه النظيفة، والخدمات الطبية الأساسية. وقد نجحت الحكومات العربية في إنتاج ما يكفي من الخبرات المهنية الطبية، لكنها فشلت في توفير المياه النظيفة لكل السكان. وتبقى البلدان العربية من أولى البلدان في تصدير الأطباء إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وفشلت هذه البلدان إلى اليوم في دخول ميادين البحث في العلوم الصيدلانية والصناعات الطبية. وفي عدد منها، هنالك إعادة تصنيع واسعة للعقاقير العامة، لكن لا توجد بحوث في هذا الحقل. وكل الأجهزة الطبية تُستورد بأسعار غالية. بينما يمكن إنتاج معظم هذه الأجهزة في البلدان العربية بعد دفع الحقوق لمالكي براءات الاختراع. وقد يكون من الممكن المنافسة مع الشركات القائمة في العديد من الحقول. وفي النهاية لا بد من أن يصبح العلماء العرب قادرين على اختراع بعض هذه الأجهزة.

والصناعات الميكانيكية والكيميائية هي من الأبعاد الحاسمة الأخرى. وقد نجحت البلدان العربية بتعليم أكثر من ٣ ملايين مهندس في هذه الحقول، لكنها فشلت في الاستفادة من هذا الحجم الهائل من رأس المال البشري الكثيف. والسوق المحلي في البلدان العربية للصناعات الإلكترونية والميكانيكية والكيميائية ضخم. لكن هذا السوق يعتمد، إلى اليوم، على المقاولين الأجانب والعمالة الوافدة. وفي إمكان البلدان العربية أن تخفف من الاعتماد على الخارج بسرعة ضمن برامج جيدة للتدريب والتخطيط. وليس من الصعب على البلدان العربية أن تتعاون لتطوير صناعة السيارات والقطارات وبناء السفن وتصنيع مختلف المعدات اللازمة لصناعة البناء.

ومن الصناعات الأقل تكلفة والأكثر ربحية هي صناعة السياحة. وعلينا تثقيف مواطنينا على أهمية السياحة، وعلى الإرث الثقافي العظيم في المنطقة. ولا داعي لتكرار القول أن المنطقة هي، ربما، أكبر مخزن للتراث الأركيولوجي والآثار في العالم، وما زال معظم هذا الإرث الحضاري للمنطقة ينتظر بحوث الآثار المناسبة لاستكشافه. ويمكن للصناعات السياحية في المنطقة أن تنمو لتصبح من أهم الموارد الاقتصادية.

إن الأبعاد المذكورة أعلاه هي كلها ضمن القدرات العربية المتوافرة اليوم. وعلى البلدان العربية أن تسعى أيضاً إلى الدخول في قطاعات أخرى متقدمة متعددة، ولتنمية هذه الأبعاد العلمية بنجاح على الأرض العربية نحتاج إلى تطوير البنى التحتية الداعمة، مثل البنوك وأسواق المال؛ وأن نتعلم كيفية دمج الشركات فيما بينها، وكيفية تسويق السلع عالمياً، وكيفية الدخول إلى أسواق التعاقد مع الخارج، وكيفية الدخول إلى قطاعات الصناعات الجديدة المعقدة، مثل تصنيع السيارات والطائرات والقطارات والسفن... وما زال علم إدارة الموارد الرأسمالية في حالة سيئة في البلدان العربية. علينا أن نتعلم كيف ندير مواردنا الرأسمالية وكيف نستثمر فيها بحذر لنحقق المردود العالي منها. ولا داعي للاستمرار في ترداد أن الفساد ينتشر على مستوى عال في معظم البلدان العربية، ومن الصعب التقدم إلى الأمام من دون إصلاحات فعالة للتخفيف من هذا الهدر للموارد.

سادساً: الأمن القومي والعلم

يستطيع العلم أن يوفر للمجتمع القدرة على تأمين الأدوات والموارد الضرورية للحفاظ على التقدم والأمن.

لقد كان المؤتمر القومي العربي مهتماً دائماً بقضية الأمن القومي العربي؛ وقد أسهم هيثم الكيلاني بورقة بحث عن الأمن القومي العربي في اجتماع المؤتمر الحادي عشر عام ٢٠٠١[١٤]. وقد وفرت الورقة معلومات قيمة عن الصعوبات العديدة الجمة التي كانت تهدد الأمن القومي العربي. وكان واضحاً في العرض أن الانقسامات بين البلدان العربية لم تكن وحدها السبب، ولكن كان هنالك أيضاً شلل في قدرة البلدان العربية على مواجهة النزاعات المتعددة الناشئة بينها. وقد قدم الكيلاني عرضاً مفصلاً للعديد من القضايا التي تهدد العلاقات بين البلدان العربية. ولم يكن هناك جهد واضح خلال المؤتمر لمعالجة هذه المعضلة الصعبة. لكن يمكن أن نذكر هنا أن هنالك حيزاً واسعاً من التقانات لحل النزاعات[١٥].

ويقدم الكيلاني عرضاً واضحاً يذكر فيه أنه لا يوجد جهد جدي مشترك في المدى القريب لوضع الحلول. وفي الواقع، كانت البلدان العربية عام ٢٠١٤ ما زالت تصارع المعضلات نفسها التي كانت تعانيها لعدة عقود، وليس في الأفق القريب ما يشير إلى أن تلك المعضلات على طريق الحل.

وحقيقة أن البلدان العربية تعاني التوترات والصراعات فيما بينها، كان يجب أن يثار خلال اجتماعات المؤتمر القومي العربي المتتالية، ما تفعله الدول الأخرى في مثل هذه الظروف. واللافت أن المؤتمر القومي لم يكن قادراً على مساعدة البلدان العربية على التغلب على هذه النزاعات.

واليوم هنالك علم خاص، بين العلوم الاجتماعية، بعنوان «حل النزاعات» ويُستخدم هذا العلم على نحو واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مناطق أخرى، وعلى مستويات متعددة. هنالك دائماً إشكالات تنشأ بين الدول المختلفة، وبين البلديات المختلفة، وبين المؤسسات الصناعية والظروف البيئية. ومن مثل هذه الإشكالات: التشارك في موارد المياه بين الدول المجاورة؛ وتخفيف تلوث الهواء عبر الحدود السياسية؛ وحجم حماية مصادر المياه من التلوث؛ وتنظيف المناطق الحضرية؛ وتوفير الخدمات الصحية على نحوٍ كافٍ؛ ويمكن حل كل هذه الإشكالات من خلال

---

(١٤) هيثم الكيلاني، «الأمن القومي العربي،» في: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (أيار/مايو ٢٠٠١) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٣١٣.

(١٥) عند البحث على غوغل في الإنترنت حول «حل الصراعات عام ٢٠١٤» نجد هنالك ٣٦,٥٠٠,٠٠٠ نص حول الموضوع.

اعتمادٍ صبورٍ لآليات حل النزاعات. وهذه الآليات هي بالطبع بطيئة وتتطلب من الأطراف المعنية الالتزام بمثل هذه المفاوضات.

نحن نعلم من دراسة التلوث في الوطن العربي أن عدداً من هذه البلدان يرفض استخدام التقانات الناجحة في إزالة جبيبات الغبار من مداخن مصانع الإسمنت وغيرها من المصانع[16]. ونحن نعلم أنه في بعض هذه البلدان تكون تكلفة الضرر الحاصل على الزراعة من جراء التلويث الناتج من معامل الإسمنت هو أكبر من ثمن الإسمنت المنتج! ومع ذلك فإن استخدام التقانات المتوافرة يمكن أن يزيل غبار الإسمنت. وقد يوجد بعض مواد الأرض النادرة والغالية الثمن في هذا الغبار، إذا تم جمعه. وما يجعل الأمر محيِّراً أكثر هو أننا نعلم أن بعض المصانع تمتلك حالياً التجهيزات الضرورية لإزالة الغبار وللحفاظ على الإنتاج الزراعي وعلى صحة السكان حولها، ومع ذلك، فإن هذه التجهيزات لا تستخدم! ومن الواضح أن هنالك حاجة إلى جهود مضنية لتحقيق تغير جدي في الثقافة المجتمعية على امتداد البلدان العربية. لذلك فإن فشل هذه البلدان في إيجاد طرائق جديدة لمعالجة النزاعات هو عملية انتحار.

ويُمكن للذين ينتمون إلى الطبقة السياسية، من بين أعضاء المؤتمر القومي العربي، أن يقدموا مساهمة كبيرة في تنمية البلدان العربية باعتمادهم منهجية حل النزاعات، وبتشجيع استخدامها للمساعدة في الوصول إلى حلول للصراعات بين البلدان العربية. ومن البديهي أن ذلك ليس بسيطاً، ولا هو موضوع سهل المتابعة. لكن البديل، كما نراه، هو استمرار البلدان العربية كلها في حالة أزمات دائمة.

إن لجنة التخطيط في المؤتمر تحضر سنوياً وثيقة تحليلية للنزاعات بين البلدان العربية، وتقدم توصيات لكيفية التغلب عليها. ومجرد نقاش هذه القضايا علناً يمكن أن ينقّي الجو السياسي العام في المنطقة. إن العرض الذي قدمه الكيلاني لا يعالج كيف يمكن لرأس المال البشري وللبحوث المحلية وللتعاون العربي في التقانات العسكرية أن يحرك الوضع بعيداً من الاعتماد على القوى الأجنبية. مثلاً، يمكن للبلدان العربية أن تخصص موارد مالية ومناسبة لتمكين الجامعات العربية من الوصول إلى مستويات أعلى في أنشطتها الفكرية. وتحسين الموقع العربي في كل الحقول العلمية والثقافية هو منهج أكيد لتمكين البلدان العربية من الوصول إلى تخطيط للاقتصاد أكثر كفاءة

(١٦) يوفر الإنترنت مراجع كثيرة حول هذا الموضوع.

وإدارة أفضل. وهنالك معطيات واسعة عن كلفة الجودة في التعليم العالي. وتحتاج البلدان العربية في البداية إلى دزينة(*) من الجامعات بميزانية من مليار دولار لكل منها. ومثل هذه الجامعات الرائدة يمكنها أن تحوز مهارات تستطيع أن تساعد البلدان العربية للخروج من حالة الأزمة المستمرة التي تعيشها.

وعلى البلدان العربية أن تسعى إلى الخروج من حالة التبعية التقانية، وأن تسعى إلى تحديث مجتمعاتها الصناعية وإلى توطين تقاناتها. يجب أن تكتسب البنى التقانية الهائلة القائمة حالياً، قاعدة للبحوث وأن تتعلم أن تحسن التعاون بين مؤسساتها العلمية والتقانية على امتداد الوطن العربي. ومثل هذا التحول العميق سيعطي فوائد هائلة لكل بلد عربي. ليس هذا فقط، ولكن هذا التحول قد يضع الأسس لقيام نهضة عربية صناعية هائلة. ولم يناقش الكيلاني القدرات العربية الصناعية القائمة وكيف يمكن استخدامها للتغلب عن ثقافة التناقض والتنازع التي تسود المنطقة. وقد يكون من الأنسب أن نركز على القاعدة الصناعية المدنية وتحديثها قبل الالتفات إلى تصنيع أي سلاح. ولا داعي للقول هنا إن التوترات بين البلدان العربية قد أضافت عوائق جديدة أمام قضايا الأمن القومي. ومن المعروف جيداً أن إسرائيل لديها برنامج نووي شامل، وليس لدى البلدان العربية حتى برنامج نووي متواضع يمكّن شعوب المنطقة من مواجهة التحديات الأساسية التي تطرحها التقانة النووية. The American and Israeli widespread use of weapons enriched with uranium have, for example, caused widespread dispersal of nuclear materials in Iraq and Kuwait(١٧).

وانتشار المواد النووية المشعة قد أدى إلى السرطان بين السكان. ولكن، إلى عام ٢٠١٤ على الأقل، لم يقم العراق بتنظيف مناطقه من هذا التهديد الجدي لسكانه. وينبغي هنا التأكيد أن على الحكومات العربية واجباً حتمياً لحماية سكانها من الاستخدام الإجرامي للأسلحه المشعه التي تنشر السرطان بين السكان.

وإذا نظرنا إلى السنوات العشرين الماضية نستطيع أن نرى بوضوح أنه كان للنزاعات العربية تداعيات باحتمالات كارثية في المنطقة. ومن الواضح أن محاولة التوسط لمعالجة الخلافات هو شيء مهم في المنطقة، لأن أي تحليل جدي لقضايا

(*) تشير إلى معنى «دسته» أي اثني عشر.

(١٧) «The Gulf War Was The Most Toxic Battle in Western Military History,» Information Clearing House, <http://www.informationclearinghouse.info/article1216.htm>.

الأمن القومي العربي لا بد من أن يتضمن إجراءات لتسوية النزاعات لحلها ولتجنب نشوبها أصلاً. وبديهي، أن حل النزاعات هي مهارة ذات أهمية حيوية تؤدي إلى حماية الأرواح والموارد الاقتصادية الحيوية للأمة.

وتؤكد أحداث العقود الماضية بصورة واضحة أن النخب السياسية العربية تفتقد المهارة الحيوية في حل النزاعات. وهنالك حاجة إلى جهود جدية لمعالجة هذا النقص في هذه المهارة الحيوية، ويمكننا أن نتصور أن جامعة الدول العربية، وبعض الحكومات العربية وجامعاتها يمكن أن تستثمر في البحوث والتدريب في هذا المجال.

سابعاً: اعتماد السياسات الحاسمة

تفتقد البلدان العربية السياسات العلمية المعيارية الواضحة وممارساتها. وتتطلب العلوم والتقانات الحديثة سياسات وممارسات واسعة التنوع. فالتقانة تتقدم بسرعة وتتطلب موارد مالية ضخمة، ولهذا لا بد من أن يكون هنالك استعداد لدى المؤسسات التقانية المختلفة للاتصال في ما بينها، وأن تتفاوض على الاندماج والترويج للتعاون فيما بينها. إضافة إلى ذلك، هنالك حاجة إلى الترويج للتنافس على نحو واسع بين المؤسسات التقانية الوطنية.

وكل ما سبق قد أدى في الدول الصناعية إلى تنمية مهارات عظيمة في القضايا المالية، وفي اندماج الشركات وفي التنافس الإبداعي والتجديدي، وذلك على النحو التالي:

١ - سياسات التحويل الجذري للمناطق الريفية والحضرية

في القرن الثامن عشر بدأت الدول الأوروبية بصورةٍ لافتة للنظر، بنقل معرفة صنع الأشياء إلى المدن والبلدات الصغيرة والقرى، لتشجيع التنمية الاقتصادية فيها. وقد تحركت هذه العملية بتشجيع خريجي مدارس الهندسة لقبول التوظيف في بلديات المناطق الريفية، وقام هؤلاء الخريجون الشباب بصورة مثيرة بالزواج من بنات الفلاحين الأغنياء ورجال الأعمال في تلك المناطق، ما شجعهم على الإقامة الدائمة فيها. وكان لهذا الأمر تأثيرات كبيرة في التنمية الوطنية. لكن ليس هناك شيء مماثل لهذا النمط من التصرف الاجتماعي والسياسي في معظم البلدان العربية، وربما في كلها.

٢ - سياسات خلق فرص العمل

تمثل العلوم حقلاً واسعاً. وحتى ينجح الوطن العربي في التقدم على نحو فاعل، فعليه أن تسعى إلى التقدم السريع في كل حقول العلم باستخدام موارده الطبيعية ورأس ماله البشري بصورة منتجة. ويمكن للبلدان العربية أن تعتمد في البداية على إجراءات ذات أولوية يمكن تنفيذها بسهولة وبتكلفة متدنية، وفي الوقت نفسه تبحث عن نواتج صناعية لها مردود ربحيٌّ عالٍ.

ومن الواضح أن التقانات الأساسية المتعلقة بالمياه ومواد البناء، والنقل، وقطاع الصحة، هي كلها مهمة للرفاهية الوطنية. ومن الضرورة الحتمية توفير الصحة الجيدة للقوى العاملة. وهنا لا بد من اعتماد السياسات التي تحسن القطاع الزراعي بسرعة من أجل توفير حاجات الغذاء بأسعار متدنية. وتبدأ الصحة العامة الجيدة بتوفير المياه النظيفة ونظم الصرف الصحي الآمنة، لتأمين حياة صحية ومنتجة للقوى العاملة. ومواد البناء قد تكون رخيصة لكنها ضرورية لبناء المنازل لكل السكان. والبلدان العربية غنية بمواردها الطبيعية لتصنيع الألومينيوم والزجاج والإسمنت والحجارة والمعدات للمنازل والمشاغل.

إن سياسات عربية موحدة لمعالجة هذه الأنشطة من خلال التعاون يجب أن تكون مفيدة لكل البلدان العربية. مثلاً، إن الألومينيوم المصنّع في أحد البلدان العربية يمكن مبادلته لتصنيع مكونات البناء لصنع النوافذ والأبواب في بلدان عربية أخرى. وبعض البلدان العربية قد تكون مجهزة أكثر من غيرها لتصنيع معدات البناء المعقدة في حين أن بلداناً أخرى قد تكون أفضل في إنتاج المواد الخام.

وفي قضايا الصحة العامة، تكون نقطة البداية الحرجة في حل نهائي كامل لإشكالات إدارة المياه على امتداد الوطن العربي. يلي ذلك إقامة نظم للصرف الصحي وتدوير المياه، فبرنامج مكثف لبناء مراكز صحية ومستشفيات. وإطلاق برامج مكثفة لتصنيع الأدوية والأجهزة الصحية سوف يؤدي إلى خفض تكلفة الصحة العامة. ومن البديهي أن الوطن العربي، الذي يتزايد عدد سكانه بسرعة، يحتاج إلى التركيز على كل التقانات الجديدة لتأمين الحاجة المتزايدة من الأعضاء الصناعية لأجسامنا وللمعالجات التي تستخدم الخلايا الجذعية. وكل هذه الأساليب في المعالجة الصحية قد أصبحت منتشرة في الأسواق في الدول المتقدمة، ولا بد

من أن يكون من الممكن اعتمادها في البلدان العربية بأسرع ما يمكن، على الأقل من باب التجربة.

وفي قطاع النقل هنالك حاجة إلى نظم كثيفة للنقل البري بما في ذلك التصنيع المحلي للقاطرات والسيارات. ويجب إعطاء الاهتمام الجدي لتصنيع الطائرات. وهذا ممكن بالتعاون مع الصناعات الدولية القائمة في هذه المجالات، بدءاً بمرحلة التجميع والتعاقد على استيراد المكونات من الخارج. إن الوطن العربي هو نقطة تشابك كبير للنقل على امتداد العالم، وقد آن الوقت لامتلاك قاعدة صناعية لهذه الأنشطة.

ويمكن اعتماد كل الإجراءات المذكورة لسد الحاجات العربية المحلية أولاً، إذ قد يصبح الوطن العربي موطناً لنحو مليار إنسان مع نهاية هذا القرن. ويمتلك الوطن موارد هائلة من النفط والغاز والفوسفات وغيرها من المواد الخام، وكل هذه المواد الكيميائية تمتلك احتمالات واعدة لنواتج جديدة لها أسواق واسعة.

الملحق: أهمية الجمعيات العلمية

لقد أدت الجمعيات العلمية أدواراً مهمة في عمل العلماء وفي حياة المجتمعات العلمية. ببساطة، إن البحث العلمي هو نشاط تشاركي يشمل كل العلماء. وبالتالي فإن المجتمعات العلمية في كل الدول تهتم بأدائها من خلال جمعيات علمية متنوعة. وتختلف وظائف هذه الجمعيات من حقل علمي إلى آخر.

وقلّما تهتم هذه الجمعيات بالرواتب التي يكسبها العلماء. فاهتمامها الأول يكون بالنشاط العلمي في الحقل الذي يعنيها. ويكون التقدم العلمي نتيجة الأنشطة الهائلة التي يقوم بها العلماء على اختلاف تخصصاتهم. وبالتالي يكون هنالك دائماً تنافس وتعاون بين العاملين في الحقل العلمي،

وتؤدي الجمعيات العلمية أدواراً في تنظيم الأدبيات العلمية التي تنشر إنتاج العلماء. كما تؤدي أيضاً دوراً مهماً في تنظيم الاجتماعات العلمية حيث يتم تسهيل التعاون الوظيفي الحرج وتمويله. وتسمى الشبكات بين العلماء الذين يلتقون في هذه الجمعيات «الكليات غير المرئية». وتتكفل الحكومات بمصاريف الجمعيات العلمية، كما تأتيها التبرعات من الشركات والأفراد. ونسبة كبيرة من تكاليف العاملين فيها تكون مدعومة من الموازنة العامة. كما يكون بين هؤلاء العاملين متطوعون من دون أجر.

وتوفر هذه الجمعيات العلمية مصدراً مهماً للاستشارات في القضايا العلمية للعموم. وتكون الجمعيات البارزة مرجعاً استشارياً للحكومات والمنظمات، وتوفر الاستشارات الحرجة وقت الأزمات. وهي أيضاً مصادر المعلومات للحكومات في تحديد المستشارين العلماء. ويكون لهذه الجمعيات فروع محلية في المدن والجامعات. وتدار هذه الفروع من قبل متطوعين؛ وتؤدي أدواراً مهمة في تنظيم المؤتمرات وفي حل المعضلات التي تنشأ مع تطور العلم. فعلى سبيل المثال، ناقش عديد من الجمعيات العلمية قضايا تعليم العلوم والسياسات العلمية. وتسعى أيضاً هذه الجمعيات إلى بناء الجسور بين مختلف الحقول العلمية. وبالتالي، مثلاً، تُقيم هذه الجمعيات الجسور بين العلماء الأكاديميين والمهندسين الممارسين، في القطاع الخاص وفي الجامعات. وبالتالي فهي توفر الآليات لنقل المعرفة بفاعلية من مختبرات البحث الأكاديمية إلى العلماء والمهندسين الذين يهتمون بتطبيق هذه الاكتشافات العلمية الجديدة.

الفصل التاسع

الحالة الرقمية للأمة العربية

تسللت أدوات المعلومات والاتصالات إلى البلدان العربية، وهرع المواطن العربي إلى استخدامها، قبل أن تنجح الكثير من الحكومات في توفير بيئة تحتية متماسكة، تمتلك القدرة على استيعاب تدفق الفيض المعلوماتي والاتصالي وإدارة عملياته في بيئاتها الرقمية.

وقد أسهم النمو المتسارع والتطورات المتلاحقة في خطاطة[1] تقنيات المعلومات والاتصالات، على صعيد الأدوات، والتطبيقات الرقمية، في توسيع الهوة بين واقع يلهث لبلوغ تخوم مجتمع المعلومات والمعرفة، وقفزات متلاحقة تسهم في إحداث

---

(١) لقد عثرت على هذا الاصطلاح، للمرة الأولى، في الدراسة المعمقة للمفكر الإسلامي بلال التليدي، في كتابه مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، وأعجبت باستعارته الذكية لجذر «خطّ» من قاموس لغتنا العربية الثرية ليودعها في قاموس مصطلحات كتابه القيّم، فجعل من اصطلاح الخطاطة مرادفاً لاصطلاح النسق المعرفي الذي تعوّدت استخدامه منذ أكثر من عقد من الزمان بدلاً من الترجمة الحرفية: «براديغما» (Paradigm)؛ التي استخدمها الكثير من المفكرين العرب في دراساتهم المعاصرة.

فقررت البدء بالهجرة التدريجية من دائرة اصطلاحي القديم باتجاه الاصطلاح الجديد، كونه أقرب إلى لغتنا الأم، من جهة، ولسعته الدلالية التي أجدها تتفوق كثيراً على السعة الدلالية التي يمكن لاصطلاح النسق المفاهيمي أن يمتلكها. من أجل هذا فإن إلحاق كلمة الخطاطة بأي حقل من حقول المعرفة وأدواتها يؤشر نحو نسق معرفي يصف، ويفسّر الأنشطة التي تدور في مجاله، ويحدد بالوقت ذاته القواعد المنطقية التي تفسر ماهية النشاط، وتحدد مساراته، وغاياته.

فخطاطة تقنيات المعلومات والاتصالات تشمل النهج الذي يعتمد في إنشاء البنى التحتية للمعلومات والاتصالات، وكيفية استخدام الأدوات لمعالجة البيانات، وإنتاج الخلاصة المعرفية، وتوطيد أركان مجتمع المعلومات والمعرفة.

تطورات لم تعد الآلة التقنية التي ابتدعتها قادرة على تلبية متطلباتها التي باتت تتغير، وفق قانون مور[٢]، بقفزات تقنية تعيد حلقة حضورها التقني كل ١٨ شهراً.

ورغم حجم هذه التحديات التقنية، فقد نجحت ثلة من البلدان العربية في أن ترسخ حضورها على صعيد الجاهزية الإلكترونية العالمية، وأفلحت في تجاوز أكثر من عتبة رقمية، لم تنجح بلدان المنطقة، أو بعض البلدان في العالم الغربي، أو الشرقي، في بلوغها.

بيد أن هذه النجاحات الفردية لم تفلح في تحقيق مستوى مقبول من التكامل على صعيد جميع عناصر الخطاطة المعلوماتية الوطنية، أو العربية، مع غياب القدرة على إنتاج نسيج معلوماتي متكامل، يخلو من الفجوات المعلوماتية، التي تلتحق تارة بالموارد البشرية العارفة، وأخرى بتراجع المحتوى الرقمي العربي، أو عدم كفاية البنية التحتية المعلوماتية والاتصالية، تارة أخرى.

ولا تكاد تختلف البيئة الرقمية العربية، كثيراً، عن بقية الظواهر المقيمة في بيئتنا العربية، والتي طال تأرجحها بين التراجع والتناقض؛ فالفيض الرقمي قد نجح في اختراق فضاء الاتصال في جميع البلدان العربية، ولم تفلح أكثر الأنظمة العربية التصاقاً بالحرص الأمني في منع زحفه المتواصل واستيطانه لجل فضاءات الحضور العربي. بيد أن مستوى التكامل على صعيد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات يتباين بين البلدان العربية بشكل لافت، فهناك بلدان تمتلك بنية تحتية تكاد تنافس البلدان المتقدمة، بينما تتراجع أخرى عن متوسط المستوى العالمي. بالمقابل هناك بعض البلدان التي تتمتع بموارد بشرية عارفة، وأخرى تفتقر إلى حضورها ما يدفعها إلى استقدام هذه الموارد من خارج حدودها.

وتنتشر تطبيقات الحوكمة الإلكترونية في كثير من بلدان الخليج العربي، وبعض بلدان المغرب العربي، بينما تغيب أبسط التطبيقات الرقمية عن بلدان أخرى بسبب غياب الجاهزية الإلكترونية فيها نظراً إلى عدم كفاية مواردها الاقتصادية، وتراجع مستويات البنية التحتية للمعلومات والاتصالات عن الكثير من فضاءاتها الاتصالية.

---

(٢) نص قانون Gordon E. Moore على أن عدد الرقاقات الإلكترونية التي يمكن أن تثبت على الألواح الرقمية تتضاعف وفق متوالية تتكرر كل ١٨ شهراً، الأمر الذي يبشر بتطورات متسارعة جداً في البيئة المعلوماتية والاتصالية العالمية، على صعيد تطور قدرات الأدوات الرقمية، والتطبيقات المعلوماتية التي تسعى إلى التكيف مع سرعة هذا النمط من التطور التقني.

وإذا كان التحول من مجتمع المعلومات باتجاه مجتمع المعرفة، قد اكتملت تفاصيله في كثير من مجتمعات البلدان المتقدمة، وعدد كبير من البلدان النامية، فإن البيئة الرقمية العربية لا تزال تعاني اختلاط بدايات مجتمع المعلومات مع تخوم مجتمع المعرفة في كثير من البلدان العربية. فنجد بعض البلدان الخليجية قد بلغت مرتبة مجتمعات المعرفة على صعيد بنيتها التحتية الاتصالية، وبعض تطبيقاتها الرقمية، بينما تتراجع قدرات ومهارات أفرادها عن متطلبات الانتماء إلى مجتمع المعلومات المعاصر. بالمقابل تحظى بعض البلدان العربية برؤية معرفية رصينة وتمتلك بنية تحتية مقبولة وفقاً لمعايير الجاهزية الإلكترونية. بيد أن هناك كثيراً من العقبات الاقتصادية، أو الاجتماعية التي تجعل منها كياناً لا يكاد يبلغ مرحلة ثبات على صعيد التحول من العتبة المعلوماتية باتجاه العتبة المعرفية.

أولاً: واقع بيئة المعلومات والاتصالات العربية

عند الحديث عن واقع بيئة المعلومات والاتصالات العربية تنتصب أمامنا مسألة مستوى الجاهزية الإلكترونية، والتي تتحدد درجاتها بمجموعة من المعايير والمؤشرات، التي تُعيّن مستوى كفاية البنية التحتية للمعلومات والاتصالات لمجتمعات المعلومات المعاصرة[3].

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى فئتين أساسيتين يمكن أن يتحدد من خلالهما مستوى تكامل أدوات المعلومات والاتصالات، وتلاحم نسيجها لدعم سريان الأنشطة المعلوماتية والمعرفية.

الفئة الأولى: مؤشرات البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

تعد مؤشرات البنية التحتية للمعلومات والاتصالات المتوافرة في مجتمع ما دليلاً على توافر الفرصة للمواطن بالدخول إلى بيئة المعلومات، وممارسة الأنشطة الرقمية، الأمر الذي يسهّل عملية انتقاله باتجاه المواطنة الرقمية. وتتمثل مؤشرات هذه الفئة بـ:

---

(3) حسن مظفر الرزو، الجاهزية الإلكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المحتملة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

١ - دليل الجاهزية الشبكاتية

يستخدم هذا المؤشر لتقييم المستوى الذي بلغته بيئة الشبكات، وقدرتها على دعم الأنشطة الرقمية التي تسري في العالم المعاصر. ويؤكد النسق المفاهيمي لدليل الجاهزية الشبكاتية (Network Readiness Index-NRI) على أن البلدان التي تتبوأ مكان الصدارة على قائمته هي أكثر البلدان التي تحققت على تربتها حركة تنموية ناشطة في مجال استثمار قدرات شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، كما أنها تمتلك في الوقت ذاته طاقة كامنة تؤهلها لاستثمار القدرات التي توفرها المنظومة الشبكاتية لترسيخ قدراتها التنافسية ضمن المجتمع العالمي.

وتتألف الهيكلة الرياضية لهذا الدليل من نموذج يجمع حزمة من المؤشرات الثانوية التي تشمل: تكامل أداء البيئة الرقمية، وجاهزية أدواتها وتطبيقاتها لدعم مختلف الأنشطة التي تسود المجتمع، وحجم الاستخدام الشبكاتي لدى المؤسسات والأفراد، والآثار التي تترتب على ذلك على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وتمثل هذه المؤشرات (الثانوية) مجتمعة صورة واضحة المعالم عن طبيعة المشاركة المؤسسية والفردية في المجتمع الرقمي وحجمها، وتكون شاهداً على توافر الظروف التي تسمح لعدد أكبر من المواطنين بتوسيع ممارساتهم الرقمية، وتعميق انتماء مجتمعاتهم بمجتمع المعلومات والمعرفة.

وتظهر في الجدول الرقم (٩ - ١) عناصر تقييم الجاهزية الشبكاتية للبلدان العربية عام ٢٠١٣ حيث يلاحظ أن قطر قد نجحت بامتلاك مكان الصدارة، وتليها خمسة من بلدان الخليج العربي ثم الأردن. كما يلاحظ أن تسلسلها العالمي يقع ضمن الربع الأول من القائمة العالمية للجاهزية الشبكاتية

على صعيد آخر، يلاحظ تراجع تراتبية كل من: مصر، والمغرب، ولبنان، والجزائر، وليبيا، الأمر الذي يؤكد وجود أكثر من فجوة في نسيجها الشبكاتي الوطني. أما بقية البلدان العربية، مثل: سورية، والعراق، والسودان، واليمن فإنها تعاني ارتكاساً على صعيد الجاهزية الشبكاتية، والتي ستقف عائقاً أمام برامجها المستقبلية لترسيخ وتوسيع دائرة أنشطة الحوكمة الإلكترونية، كما ستسهم في حرمان شعوبها من نيل فرص مكافئة للدخول إلى البيئة الرقمية، واستثمار تطبيقاتها.

الجدول الرقم (٩ ـ ١)

عناصر تقييم الجاهزية الشبكاتية للبيئة العربية عام ٢٠١٣

البلد	المرتبة	دليل الجاهزية الشبكاتية	البيئة الرقمية	الجاهزية الإلكترونية	مستوى الاستخدام	التأثير الاجتماعي والاقتصادي
قطر	٢٣	٥,١٠	٥,٢	٥,١	٥,٣	٤,٨
الإمارات	٢٥	٥,٠٧	٥,٠	٥,٢	٥,١	٤,٩
البحرين	٢٩	٤,٨٣	٤,٨	٥,٣	٤,٨	٤,٤
السعودية	٣١	٤,٨٢	٤,٩	٥,٢	٤,٧	٤,٤
عمان	٤٠	٤,٤٨	٤,٦	٤,٩	٤,٤	٤,٠
الأردن	٤٧	٤,٢٠	٤,٢	٥,٠	٣,٨	٣,٧
الكويت	٦٢	٣,٩٤	٣,٩	٤,٩	٣,٩	٣,٠
مصر	٨٠	٣,٧٨	٣,٦	٤,٤	٣,٥	٣,٦
المغرب	٨٩	٣,٦٤	٣,٨	٤,٣	٣,٦	٢,٩
لبنان	٩٤	٣,٥٣	٣,٧	٤,٣	٣,٢	٢,٩
الجزائر	١٣١	٢,٧٨	٢,٦	٤,٠	٢,٤	٢,١
ليبيا	١٣٢	٢,٧٧	٣,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٣
سورية(*)	N/A	٢,٧٥	٣,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٦
العراق(*)	N/A	٢,٧٠	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٢,١
السودان(*)	N/A	٢,٦٥	٢,٥	٢,٣	٢,٨	٢,٢
اليمن	١٣٩	٢,٦٣	٢,٩	٣,٢	٢,٣	٢,١

(*) هذه البيانات تم احتسابها لتعويض غيابها عن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

المصدر: Beñat Bilbao-Osorio, Soumitra Dutta, and Bruno Lanvin, eds., *The Global Information Technology Report 2013: Growth and Jobs in a Hyper-connected World* (Geneva: World Economic Forum; INSEAD, 2013).

٢ - دليل وعناصر تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات

يستخدم دليل وعناصر تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات لتحديد مستوى الوفرة الذي تتمتع به البيئة الوطنية للوصول إلى خدمة الإنترنت، وطبيعة الاستخدام، ومستوى المهارة والخبرة التي يتمتع بها أفراد المجتمع. وتكاد تكرر التراتبية ذاتها في الجدول الرقم (٩ - ٢) على ما كانت عليه في تراتبية عناصر الجاهزية الشبكاتية، باستثناء تقدم لبنان على سلطنة عمان، وبقاء البلدان العربية التي تخلّفت ضمن دليل الجاهزية الشبكاتية، في ذات الموقع على صعيد تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات.

الجدول الرقم (٩ - ٢)

دليل وعناصر تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي

المرتبة العالمية	البلد	عناصر الدليل			دليل تطوّر أدوات المعلومات والاتصالات
		الوصول للخدمة	الاستخدام	المهارة	
٣١	قطر	٧,١٠	٥,٧٩	٦,٩٢	٦,٥٤
٣٣	الإمارات	٧,٣١	٥,١٨	٧,٨٠	٦,٤١
٣٩	البحرين	٧,٢٥	٤,٧٥	٧,٤٧	٦,٣٠
٥٠	السعودية	٦,٧٦	٣,٦٧	٧,٦٠	٥,٦٩
٥٢	لبنان	٦,٠٤	٣,٥٤	٧,٦٨	٥,٣٧
٥٤	عمان	٥,٧٤	٤,٠٧	٧,١٨	٥,٣٦
٧٦	الأردن	٤,٩٥	١,٩٢	٧,٣٥	٤,٢٢
٨٦	مصر	٤,٢٠	٢,٥١	٥,٨٠	٣,٨٥
٨٩	المغرب	٤,٦٧	٢,٢٨	٥,٠٣	٣,٧٩
٩١	تونس	٣,٩٥	١,٨٢	٦,٩٥	٣,٧٠
١٠٢	سورية	٤,٢٠	٥,٩٧	٥,٧٧	٣,٢٢
١٠٦	الجزائر	٣,٦٠	٠,٦٨	٦,٨٢	٣,٠٧
١١٩	السودان	٢,٦٢	١,٢٦	٣,٨٨	٢,٣٣
١٢٧	اليمن	٢,٠٩	٠,٦٢	٤,٠٤	١,٨٩

المصدر: *Measuring the Information Society* (Geneva: International Telecommunication Union (ITU), 2013).

من جهة أخرى، يلاحَظ أن تراتبية مؤشر مهارة الاستخدام لا تتوافق مع التراتبية الخاصة بقيم الدليل. ويرجع ذلك إلى أن عناصر التفوّق في بعض البلدان (مثل البلدان الخليجية الغنيّة) يعوَّل على تكامل أداء بنيتها التحتية الوطنية، والتي تتيح فرصاً أفضل بالوصول إلى الخدمة، بينما تعد المهارة من الأمور الفردية التي يتميز بها المواطن، فتجعله يتميز بفرصة أفضل للالتحاق بالبيئة الرقمية.

٣ - دليل استخدام أدوات المعلومات والاتصالات

تعتمد قيمة هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات التي ترتبط بمستوى حضور أدوات الاتصال (الهواتف الثابتة، والمحمولة)، وأدوات المعلومات (الحواسب، والحواسب اللوحية) ونسب تغلغلها في البيئة الوطنية.

وتعد قيمة هذا الدليل مؤشراً على مستوى استخدام أدوات المعلومات والاتصالات وأعداد المستخدمين الذين تتوافر أمامهم الفرصة للولوج في بوابات الوصول إلى البيئة الرقمية، ويتمتعون بمهارات كافية تدعم استثمارهم لخدماتها المتنوعة - ويوضح ذلك الجدول الرقم (٩ - ٣) والجدول الرقم (٩ - ٤).

وتتسم البلدان العربية الغنية بازدياد نسبة حضور أدوات المعلومات والاتصالات في بيئتها الرقمية، ووفرة الحواسب لدى مواطنيها. كما يسمح الدخل المرتفع فيها، وتوافر بنية تحتية جيدة لديها، بمنح طبقة عريضة من المجتمع فرصة الدخول إلى البيئة الرقمية، وتوظيف المزيد من التطبيقات الرقمية، مقارنةً بالبلدان العربية التي لا تتمتع ببيئة اقتصادية نشطة.

ولا يُعَدُّ هذا الأمر قاعدة صحيحة على الدوام، فهناك استثناءات ترسخها رغبة المواطن العربي، في بلدان أخرى، على استثمار كل ما لديه لاقتناء أدوات المعلومات والاتصالات لضمان فرصة الدخول إلى البيئة الرقمية، الأمر الذي يتيح لبعض البلدان العربية التي لا تتمتع بثراء كبير أن تتفوق على دول عربية أكثر منها ثراءً، مثل: الأردن، والمغرب، وتونس مقارنة بالجزائر.

الجدول الرقم (٩ ـ ٣)

دليل استخدام أدوات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي

المرتبة	البلد	عدد السكان	عدد المشتركين الهاتف المحمول	عدد المشتركين الهواتف الثابتة	عدد مستخدمي الإنترنت	عدد الحواسب	دليل استخدام أدوات المعلومات
١	السعودية	٢٨,٣٧٦,٣٥٥	٥٣,٧٠٠,٠٠٠	٤,٦٣٣,١٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠	٨,٠٩٨,٢٧٦	٢,٨٢
٢	قطر	١,٧٠٧,٧٥٦	٢,٧٩٤,٠٤٣	٣٠٥,٩٦٩	٨٥٤,٩٥٨	٧٩٨,٧١٥	٢,٧٨
٣	الإمارات	٨,٤٩٤,٧٠٧	١١,٧٢٧,٤٠١	١,٨٢٥,٤٩٦	٤,٥٧٤,٥٧٨	٣,٨٦٢,١٧٧	٢,٥٩
٤	عمان	٢,٨٥٩,٤٥٧	٤,٨٠٩,٢٤٨	٢٨٧,٣٢٣	١,١٤٦,٨٨٠	٥٥١,٧١٤	٢,٣٨
٥	البحرين	١,٣١٦,٧٥٠	١,٦٩٣,٦٥٠	٢٤٢,٤٠٧	٧١٥,٩٢٨	٤٦٩,٣٦٠	٢,٣٧
٦	الكويت	٣,٦٩٧,٢٩٢	٤,٩٧٣,١٦٠	٥٢٣,١٦١	١,٨٥٣,٣٩٤	١,٣٠٥,٩٥٥	٢,٣٤
٧	ليبيا	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠١٢,١٠٠	١,٣٥٥,٧٩٦	٨٩٢,٦٠١	٢,٢١
٨	الأردن	٦,٢٤٩,٠٠٠	٧,٤٨٣,٠٠٠	٤٢٤,٠٠٠	٢,١٨٧,٥١٩	١,١٠٨,٨٦٦	١,٧٩
٩	المغرب	٣٢,٤١٩,٨٠٠	٣٦,٥٥٤,٠٠٠	٣,٥٦٦,٠٧٦	١٢,٧٢٨,٤٦٤	٣,٠٤٥,٩٣٩	١,٧٢

يتبع

تابع

١٠	تونس	١٠,٧٣٢,٤٧٠	١٢,٣٨٧,٦٥٦	١,٢١٧,٧٨١	٣,٤٣٢,٩٨٨	١,٢٧٢,٦٤٣	١,٧١
١١	لبنان	٤,٢٢٢,٨٣٦	٣,٣٨٩,٠٠٠	٩١٢,١٣٢	١,٧٣٠,٩١٤	٩١٠,٩٦٥	١,٦٤
١٢	مصر	٨١,٣٤٨,٤٢١	٨٣,٤٣٠,٠٠٠	٨,٧١٤,٢٠٠	٢١,٧٦١,٤٠٠	٥,٨٧٨,٨١٠	١,٤٧
١٣	الجزائر	٣٧,١٠٠,٠٠٠	٣٥,٧١١,١٥٩	٣,١٥٣,٥٠٠	٧,٧٦٧,٦٤١	٣,٧٦٣,٦٠٧	١,٣٦
١٤	فلسطين	٤,٢٣١,٠٨٤	٢,٨٦٥,٠٠٠	٣٨٥,٠٥٧	١,٢٨٠,١٧٢	٣٩٦,٧٧٠	١,١٦
١٥	سورية	٢١,٣٨١,١١١	١٢,٧٩١,٦٤٧	٤,٣٨١,١٠٠	٥,١١٣,٧٤٩	١,٨١٩,٦٩٠	١,١٣
١٦	العراق	٣٣,٥٦٤,٣٢٥	٢٤,٤١٣,٦٥٦	١,٩٤٥,٠٠٠	٥,٥١٠,٥٥٦	٢,٥٤٥,٧٦١	١,٠٣
١٧	السودان	٤١,٩١٩,٣٦٨	٢٥,١٠٧,٣٤٣	٤٨٣,٦١٧	٦,٩٥٩,٥١٧	٢,٠٦٨,٤٣٦	٠,٨٣
١٨	اليمن	٢٤,٣١٢,٠٠٠	١٢,٥٣٠,٢٣٥	١,٠٧٥,٤١٢	٣,٣٢٧,٥٥٨	٩٣٨,٦٢٣	٠,٧٤
	المجموع	٣٤٩,٩٣٢,٨٣١	٣٤٦,٣٦٠,١٩٨	٣٥,٠٨٧,٤٣١	٩٥,٨١٢,٠١٢	٣٩,٧٢٨,٩٠٨	١,٤٨

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٩ ـ ٤)

نسب تغلغل أدوات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي

(الأرقام بالنسبة المئوية)

المرتبة	البلد	نسبة تغلغل الخطوط الهاتفية الثابتة	نسبة تغلغل الهواتف المحمولة	نسبة وفرة الحواسب
١	السعودية	١٦,٣٣	١٨٩,٢٤	٢٨,٥٤
٢	قطر	١٧,٩٢	١٦٣,٦١	٤٦,٧٧
٣	الإمارات	٢١,٤٩	١٣٨,٠٦	٤٥,٤٧
٤	عمان	١٠,٠٥	١٦٨,١٩	١٩,٢٩
٥	البحرين	١٨,٤١	١٢٨,٦٢	٣٦,٦٥
٦	الكويت	١٤,١٥	١٣٤,٥١	٣٥,٣٢
٧	ليبيا	١٦,٨٧	١٦٦,٦٧	١٤,٨٨
٨	الأردن	٦,٧٩	١١٩,٧٥	١٧,٧٤

يتبع

تابع

٩	المغرب	١١,٠٠	١١٢,٧٥	٩,٤٠
١٠	تونس	١١,٣٥	١١٥,٤٢	١١,٨٦
١١	لبنان	٢١,٦٠	٨٠,٢٥	٩,٣٨
١٢	مصر	١٠,٧١	١٠٢,٥٦	٨,٥١
١٣	الجزائر	٨,٥٠	٩٦,٢٦	١٠,١٤
١٤	فلسطين	٩,١٠	٦٧,٧١	٧,٥٨
١٥	سورية	٢٠,٤٩	٥٩,٨٣	٧,٢٣
١٦	العراق	٥,٧٩	٧٢,٧٤	٢١,٥٧
١٧	السودان	١,١٥	٥٩,٨٩	٤,٩٣
١٨	اليمن	٤,٤٢	٥١,٥٤	٣,٨٦

المصدر: المصدر نفسه.

وفي الوقت ذاته تعد خدمة الإنترنت العريضة (Broadband) من المؤشرات المهمة على صعيد البنى التحتية للمعلومات والاتصالات كونها تتيح للمواطن العربي فرصاً أفضل للولوج إلى البيئة الرقمية، واستثمار الخدمات والتطبيقات المتوافرة فيها، ما يعزز انتماءه إلى مجتمع المعلومات ونشاطاته الرقمية المتميزة بالمقارنة بالمواطنين في دول عربية أخرى، من الذين لا تتوفر لديهم مثل هذه الخدمة السريعة. وهو ما يوضحه الجدول الرقم (٩ ـ ٥).

الجدول الرقم (٩ ـ ٥)

نسب انتشار الخدمات الرقمية العريضة في المناطق الجغرافية المختلفة في الوطن العربي وعدد المواطنين العرب الذين يتمتعون بها

المنطقة	عدد المواطنين الذين يستخدمون الخدمة العريضة	انتشار الخدمة العريضة (بالنسبة المئوية)
بلدان الهلال الخصيب	٢,٥٠٦,١٨٨	١,٦٦
بلدان الخليج العربي	٣,٤٣٣,٧١٦	٧,٣٩
بلدان شمال أفريقيا	٤,٨٣٧,٥٠٢	٥,٦١
السودان واليمن	٣٠٧,٥٠٠	٠,٤٦
المجموع	١١,٠٨٤,٩٠٦	٣,١٧

المصدر: المصدر نفسه.

وتُظهر البيانات أن البلدان العربية رغم تباينها في نسبة حضور الخدمة العريضة لديها بين دول الخليج العربي، وبلدان شمال أفريقيا، على حساب بقية المناطق، بيد أن نسبة الحضور لكل منطقة، وعموم الوطن العربي، لا تزال متراجعة جداً، الأمر الذي سيحمل معه آثاراً سلبية في الممارسات الرقمية للمواطنين في عموم البلدان العربية.

الفئة الثانية: مؤشرات القدرات والمهارات البشرية

تشكّل مؤشرات القدرات والمهارات التي يتمتع بها المواطن العربي، ركيزة أساسية لقدرته على الاستخدام الأمثل لأدوات المعلومات والاتصالات، وتسخير

قدراتها للنهوض بالبيئة الوطنية لكي تكون قادرة على الالتحاق بمجتمع المعلومات المعاصر.

فكلما ترسخ حضور مؤشرات بناء القدرات (Capacity Building) في المجتمع العربي، توافرت لديه، أفراداً وجماعات، مقومات الانتماء الرقمي، نتيجة امتلاكهم مهارات استخدام أدوات المعلومات والاتصالات، وتوفر فرصة أكبر للمساهمة بالمزيد من نشاطات الاتصال والتواصل التي تعمّق دور المواطنة الرقمية. وتتمثل هذه المؤشرات بما يأتي:

١ - مؤشر التنمية البشرية

توفر التنمية البشرية بمستوياتها الأربعة (تنمية بشرية متقدمة، وتنمية بشرية عالية، وتنمية بشرية متوسطة، وتنمية بشرية منخفضة) مؤشرات أكيدة على القدرات التي يتمتع بها الأفراد في التعامل مع البيئة الرقمية، واستخدام مختلف أشكال التطبيقات على صعيد الاستخدام الشخصي، والاستخدامات التي بدأت بالظهور ضمن بوابات الحكومات الإلكترونية.

وقد حاولنا أن ندرج في الجدول الرقم (٩ ـ ٦) دليل التنمية البشرية لمختلف البلدان العربية، بعد أن أضفنا إلى قائمته نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، التي نراها ضرورية جداً لدعم الاستخدامات الرقمية للمواطن العربي، وكذلك مؤشر الدخل الإجمالي للفرد من الناتج الإجمالي المحلي، والذي يعد مؤشراً على القدرة الشرائية التي تدعم قدرة المرء على اقتناء أدوات المعلومات والاتصالات، والدخول إلى البيئة الرقمية، وتسخير خدماتها إلى المستوى الذي يعزز انتماءه إلى مجتمع المعلومات.

ونلاحظ من هذه البيانات تميز دول الخليج العربي وليبيا بدليل تنمية بشرية عالٍ، يدعمه ارتفاع في نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، مع ازدياد حجم الدخل الإجمالي للفرد. وهي عوامل داعمة لازدياد عدد المواطنين النشطين معلوماتياً في هذه البلدان على حساب دول أخرى قد لا تتوافر لديها مثل هذه الفرص، نتيجة لتراجع نسب الإلمام بالقراءة والكتابة، وتدني حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.

الجدول الرقم (٩ ـ ٦)

مؤشرات التنمية البشرية للبلدان العربية عام ٢٠١٣

المرتبة	البلد	دليل التنمية البشرية	الإلمام بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية)	الدخل الإجمالي للفرد (دولار)	الفئة التنموية
٣٦	قطر	٠,٨٣٤	٩٤,٧٢	٨٧,٤٧٨	تنمية بشرية عالية
٤١	الإمارات	٠,٨١٨	٩٠,٠٣	٤٢,٧١٦	
٤٨	البحرين	٠,٧٩٦	٩١,٣٦	١٩,١٥٤	
٥٤	الكويت	٠,٧٩٠	٨٦,٦٢	٥٢,٧٩٣	
٥٧	السعودية	٠,٧٨٢	٨٦,١٣	٢٢,٦١٦	
٦٤	ليبيا	٠,٧٦٩	٨٨,٨٦	١٣,٧٦٥	
٧٢	لبنان	٠,٧٤٥	٨٩,٦١	١٢,٣٦٤	تنمية بشرية متوسطة
٨٤	عمان	٠,٧٣١	٩٣,٩١	٢٤,٠٩٢	
٩٣	الجزائر	٠,٧١٣	٧٢,٥٦	٧,٤١٨	
٩٤	تونس	٠,٧١٢	٧٧,٥٦	٨,١٠٣	
١٠٠	الأردن	٠,٧٠٠	٩٢,٢٠	٥,٢٧٢	
١١٠	فلسطين	٠,٦٧٠	٩٤,٦٠	٣,٣٥٩	
١١٢	مصر	٠,٦٦٢	٦٦,٣٧	٥,٤٠١	
١١٦	سورية	٠,٦٤٨	٨٤,١٩	٤,٦٧٤	
١٣٠	المغرب	٠,٥٩١	٥٦,٠٨	٤,٣٨٤	تنمية بشرية منخفضة
١٣١	العراق	٠,٥٩٠	٧٨,٠٦	٣,٥٥٧	
١٦٠	اليمن	٠,٤٥٨	٦٢,٣٩	١,٨٢٠	
١٧١	السودان	٠,٤١٤	٧٠,٢١	١,٨٤٨	

المصدر: *Human Development Report 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World* (New York: United Nation Development Program (UNDP), 20 3).

٢ ـ جودة النظام التعليمي

تُعَدُّ جودة النظام التعليمي من المسائل التي تؤدي دوراً محورياً في منح المرء فرصة أكبر للانتماء إلى دائرة التطبيقات الرقمية، وحسن استخدام أدوات المعلومات والاتصالات، نتيجة للحصيلة المعرفية الجيدة التي وفرها له النظام التعليمي، والتي تتمثل بصورة مباشرة بفرص وصول المرء إلى المحتوى الرقمي المحلي، والعالمي، كما يوضح ذلك الجدول الرقم (٩ ـ ٧).

٣ ـ وفرة منافذ الخدمات المعلوماتية

تسهم كثرة منافذ الخدمات المعلوماتية المتوافرة للمواطن في دعم عملية بناء قدراته الشخصية، وتطوير مهاراته في التعامل مع البيئة المعلوماتية، وتعميق أنشطة التواصل مع الآخرين. وتتباين أشكال منافذ الخدمات المعلوماتية، وأماكنها، لكن أكثرها التصاقاً بالمرء هي تلك التي تتوافر في المسكن، حيث مكان إقامته، أو في المدرسة بالنسبة إلى فئة الشباب.

وقد حاولنا أن نجمع نسب وفرة هذه المنافذ وتراتيبها في الجدول الرقم (٩ ـ ٨).

الجدول الرقم (٩ ـ ٧)

جودة النظام التعليمي وفرصة الوصول إلى المحتوى الرقمي في البلدان العربية

المرتبة	البلد	فرصة الوصول إلى المحتوى الرقمي
٤	قطر	٥,٧
١٠	لبنان	٥,٣
١٧	الإمارات	٥,٠
٣١	الأردن	٤,٤
٣٢	السعودية	٤,٤
٣٥	البحرين	٤,٤
٦٠	عمان	٣,٩
١٠٤	الكويت	٣,١
١٠٥	المغرب	٣,١
N/A	سورية(*)	٢,٨
١٣١	الجزائر	٢,٥
N/A	العراق(*)	٢,٥
N/A	تونس(*)	٢,٥
١٣٩	مصر	٢,٣
١٤٢	ليبيا	٢,٠
١٤٤	اليمن	١,٨

(*) هذه البيانات تم احتسابها لتعويض غيابها عن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

المصدر: Bilbao-Osorio, Dutta, and Lanvin, eds., *The Global Information Technology Report 2013: Growth and Jobs in a Hyper-connected World.*

ورغم تفوق بعض البلدان العربية على أشقائها في بعض المواطن، إلا أنه باستثناء الإمارات، والبحرين، وقطر، لا تزال البلدان العربية تعاني تراجعاً ملحوظاً، على صعيد نسب حضور هذه المنافذ، الأمر الذي يربط بناء المهارات بأماكن غير هذه الأماكن، أو بأدوات اتصالية أخرى كالهاتف المحمول الذي بات يشكّل المنفذ الرئيسي للدخول إلى البيئة الرقمية للإنترنت.

وقد ابتكر مركز MADAR[4] دليلاً جديداً لتقييم كفاية البيئة المعلوماتية العربية، وأطلق عليه «دليل الأداء الرقمي العربي»[5].

وقد احتوى هذا الدليل على جل المتغيرات التي يمكن

الجدول الرقم (٩ ـ ٨)

نسبة توافر خدمات الإنترنت وتراتبيتها بالمساكن والمدارس في البلدان العربية

البلد	توافر الخدمة بالمساكن		توافر الخدمة بالمدارس	
	المرتبة	النسبة	المرتبة	القيمة
الأردن	٦١	٣٥,٤	٤٤	٤,٩
الإمارات	٣١	٦٧,٠	٢٢	٥,٨
البحرين	٢٠	٧٦,٨	٣٥	٥,٣
تونس(*)	N/A	٦١,٣	N/A	٣,٤
الجزائر	٩٢	١٠,٠	١٣٢	٢,٤
السعودية	٤٦	٥٤,٤	٤٢	٤,٩
السودان(*)	N/A	٣,٨	N/A	١,٩
سورية(*)	N/A	٣٢,٨	N/A	٢,١
العراق(*)	N/A	٤١,٥	N/A	٢,٢
عمان	٥٨	٣٨,٩	٤٠	٥,٠
قطر	١٢	٨٣,٦	١٠	٦,١
الكويت	٤٤	٥٧,٧	٦٩	٤,٢
لبنان	٣٩	٦١,٨	٩٧	٣,٥
ليبيا	٩٦	٩,٢	١٣٤	٢,٢
مصر	٧٠	٣٠,٥	١١٦	٣,٠
المغرب	٦٢	٣٥,٣	٩٥	٣,٥
اليمن	١١٣	٢,٩	١٤٠	١,٧

(*) هذه البيانات تم احتسابها لتعويض غيابها عن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

المصدر: Bilbao-Osorio, Dutta, and Lanvin, eds., *The Global Information Technology Report 2013: Growth and Jobs in a Hyper-connected World.*

---

(٤) مركز مدار للبحوث والتنمية (MADAR Research and Development) من مراكز بحوث المعلومات والاتصالات التي أنشئت في مدينة دبي للإنترنت عام ٢٠١٢، ووجهت عنايتها لإجراء دراسات معمقة لتقييم واقع تقنية المعلومات والاتصالات، وخصائص مجتمع المعلومات في البلدان العربية. وللمركز بصمات مهمة من خلال التقارير والدراسات التي أعدتها لحكومة دبي، وبلدان عربية أخرى لتقييم خطط التنمية باتجاه بلوغ مجتمع المعرفة، وترسيخ آلة الاقتصاد المعرفي ـ يمكن مراجعة موقع المركز للوقوف على ما أنجزه من دراسات وتقارير بهذا المضمار: <http://www.madarresearch.com>.

(٥) *Arab Knowledge Economy Report 2014* (Dubai: MADAR Research and Development, 2014).

توظيفها لتقيم المستوى الذي بلغته البيئة الرقمية في مختلف البلدان العربية. وقد تضمنت هذه المتغيرات:

أ ـ دليل التنافسية العالمي الذي يحدد مستوى القدرة التنافسية للبلاد وقدرتها على فرض حضورها قبالة حضور الآخرين.

ب ـ دليل الجاهزية الشبكاتية الذي يحدد مستوى تكامل البيئة الشبكاتية التي يسري فيها الفيض الرقمي لبيئة الإنترنت وتطبيقاتها.

ج ـ دليل نمو أدوات المعلومات والاتصالات الذي يحدد مسار النمو المعلوماتي والاتصالي في البيئة المحلية.

د ـ دليل الابتكار العالمي الذي يمكن أن يحدد معالم أنشطة الابتكار التي تمارس داخل حدود مجتمع المعلومات والمعرفة العربي.

هـ ـ دليل الاقتصاد المعرفي الذي يحدد مستويات انتشار أنشطة التجارة الإلكترونية، وصناعة المحتوى الرقمي، وتسليع المفردات المعرفية في حدود البيئة الرقمية الوطنية.

و ـ دليل نمو الحكومة الإلكترونية الذي يدل على مستوى الحوكمة الرقمية الذي تمارسه بيئات الحكومات الإلكترونية العربية على صعيد تسيير دفة مختلف أنماط الأنشطة المؤسساتية والمجتمعاتية.

ويوفر هذا الدليل مشهداً متكاملاً لواقع البيئة الرقمية في البلدان العربية، فيحدد المرتبة النهائية لكل بلد عربي ضمن البيئة الرقمية العالمية.

ويظهر من الجدول الرقم (٩ ـ ٩) أن المراتب الستة الأولى، قد استأثرت بها بلدان خليجية، هي على التوالي: الإمارات، وقطر، والبحرين، والسعودية، وعمان، والكويت. بينما جاء الأردن في المرتبة السابعة، واستقرت اليمن في قعر القائمة حيث تغيب عن بيئتها الكثير من مقومات تكامل البيئة الرقمية.

الجدول الرقم (٩ ـ ٩)

عناصر دليل الأداء الرقمي للبلدان العربية لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

المرتبة	البلد	عناصر دليل الأداء الرقمي E-Performance Index						قيمة الدليل
		دليل التنافسية العالمي	دليل الجاهزية الشبكاتية	دليل نمو أدوات المعلومات	دليل الابتكار العالمي	دليل الاقتصاد المعرفي	دليل نمو الحكومة الإلكترونية	
١	الإمارات	٧٢,٨٦	٧٢,٤٣	٦٤,١	٤١,٨٧	٦٩,٤	٧٣,٤٤	٦٥,٦٨
٢	قطر	٧٧,١٤	٧٢,٨٦	٦٥,٤	٤١,٠	٥٨,٤	٦٤,٠٥	٦٣,١٤
٣	البحرين	٦٥,٧١	٦٩,٠	٦٣,٠	٣٦,١٣	٦٩,٠	٦٩,٤٦	٦٢,٠٥
٤	السعودية	٧٤,٢٩	٦٨,٨٦	٥٦,٩	٤١,٢١	٥٩,٦	٦٦,٥٨	٦١,٢٤
٥	عمان	٦٧,١٤	٦٤,٠	٥٣,٦	٣٣,٢٥	٦١,٤	٥٩,٤٤	٥٦,٤٧
٦	الكويت	٦٥,٧١	٥٦,٢٩	٥٠,٠	٤٠,٠٢	٥٣,٣	٥٩,٦	٥٤,١٥
٧	الأردن	٦٠,٤٣	٦٠,٠	٤٢,٢	٣٧,٣	٤٩,٥	٤٨,٨٤	٤٩,٧١
٨	لبنان	٥٥,٧١	٥٠,٤٤	٥٣,٧	٣٥,٤٧	٤٥,٦	٥١,٣٩	٤٨,٧٢
٩	تونس	٦٣,٨٦	٥٨,٨٦	٣٧,٠	٣٥,٨٢	٤٥,٦	٤٨,٣٣	٤٨,٢٤
١٠	مصر	٥٢,٨٦	٥٤,٠	٣٨,٥	٢٨,٤٨	٣٧,٨	٤٦,١١	٤٢,٩٦
١١	المغرب	٥٨,٥٧	٥٢,٠	٣٧,٩	٣٠,٨٩	٣٦,١	٤٢,٠٩	٤٢,٩٣
١٢	الجزائر	٥٢,٨٦	٣٩,٧١	٣٠,٧	٢٣,١١	٣٧,٩	٣٦,٠٨	٣٦,٧٣
١٣	سورية	٥٥,٠	٤٠,٧١	٣٢,٢	٢٣,٧٣	٢٧,٧	٣٧,٠٥	٣٦,٠٧
١٤	اليمن	٤٢,٨٦	٣٧,٥٧	١٨,٩	١٩,٣٢	١٩,٢	٢٤,٧٢	٢٧,٠٩

المصدر: *Arab Knowledge Economy Report 2014* (Dubai: MADAR Research and Development, 2014).

ثانياً: مستويات انتشار الإنترنت وخدماته

تغلغلت خدمة الإنترنت في بضع دول عربية منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، ثم لم تلبث أن استكملت دائرة حضورها في عموم البلدان العربية مع بداية الألفية الجديدة.

وقد اختلفت مستويات الانتشار على أساس وفرة البنية التحتية الاتصالية في هذا البلد العربي، وذاك، كما أن نسب الدخول إلى بيئة الإنترنت قد اختلفت بحسب إقبال المواطنين على هذه الخدمة، ووفرة بوابات الوصول إليها (الحواسب الشخصية أو المحمولة، والهواتف المحمولة)، وسعة الحزمة المعلوماتية التي توفرها خوادم الإنترنت، ومضيفات[٦] مختلف خدماتها المعلوماتية.

ويظهر الجدول الرقم (٩ ـ ١٠) النمو الحاصل في أعداد مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي خلال السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢، والذي يشير إلى مستويات غير مسبوقة عند مقارنتها بالكثير من بلدان العالم.

ويمكن تفسير نسب النمو المرتفعة جداً في كل من: العراق، واليمن، وسورية، وليبيا، والمغرب أنه نتيجة حتمية لتأخر هذه البلاد في إدخال الخدمة إلى بيئتها المحلية، الأمر الذي نشب عنه تصاعد كبير في أعداد المستخدمين الذين هرعوا لتعويض ما فاتهم من حرمان بسبب تأخر التحاقهم بفضاء معلومات الإنترنت.

من جهة أخرى يعد مؤشر نسبة تغلغل الخدمة في أرجاء بلد ما دليلاً على نسبة مستخدمي الإنترنت من عموم المجتمع. وقد أدرجنا هذا المؤشر في الجدول الرقم (٩ ـ ١١)، حيث يظهر فيه بجلاء وجود تباين ملحوظ في قيم نسب التغلغل لدى البلدان العربية. فترتفع النسبة لدى كل من: البحرين، والإمارات، وقطر، والكويت حيث تستقر هذه البلدان ضمن الفئة الأولى، أما الفئة الثانية وهي فئة التغلغل المتوسط فتستقر فيها كل من: السعودية، وعمان، والأردن، وتونس، في حين تستقر بقية البلدان العربية ضمن الفئة الثالثة وهي التغلغل المحدود للخدمة.

---

(٦) المضيفات (Hosts) هي مجموعة من الحواسب العملاقة التي تنهض بمهمة استضافة البيانات العملاقة (Big Data) والتطبيقات البرمجية السحابية وتتولى مهمة إدارة مواردها، والحفاظ عليها من تهديدات القرصنة المعلوماتية، أو الضياع.

الجدول الرقم (٩ ـ ١٠)

النمو في أعداد مستخدمي الإنترنت بالوطن العربي خلال السنوات ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٢

البلد	أعداد المستخدمين					معدل النمو (بالنسبة المئوية)
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	
الأردن	١٢٧,٣٠٠	٧٦٥,٠٠٠	١,٤٦٤,٥٩٤	١,٨٨٤,٥٩٩	٢,١٨٧,٥١٩	١,٦١٨
الإمارات	٧٣٥,٠٠٠	١,٦٥٣,١٢٥	٢,٤٤٩,١٧٧	٤,٠٩٣,٥١٨	٤,٥٧٤,٥٧٨	٥٢٢
البحرين	٤٠,٠٠٠	N/A	N/A	٦٢١,٥٦٧	٧١٥,٩٢٨	١,٦٩٠
تونس	١٠٠,٠٠٠	١,٠٦٨,٨٠٠	٢,٠٨٧,٥٠٠	٢,٧٣٧,٨٠٥	٣,٤٣٢,٩٨٨	٣,٣٣٣
الجزائر	٥٠,٠٠٠	١,٤٥٦,٠٠٠	٤,٠٨١,٤٩٠	٥,٦٤٨,٣١٥	٧,٧٦٧,٦٤١	١٥,٤٣٥
السعودية	٢٠٠,٠٠٠	٤,٢٥٠,٠٠٠	٨,٧٠٥,٦٢٨	١١,٠١٥,١٨٥	١٣,٦٠٠,٠٠٠	٦,٧٠٠
السودان	٣٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٥,٥٢٦,٩٨٦	٤,٩٣٩,٦٧٨	٦,٩٥٩,٥١٧	٢٣,٠٩٨
سورية	٣٠,٠٠٠	١,١٢٠,٠٠٠	٢,٧٥٥,٦٢٠	٤,٢٩٤,٧٩١	٥,١١٣,٧٤٩	١٦,٩٤٦

يتبع

تابع

العراق	١٢,٥٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣,٠٣٧,٥٠٠	٤,٥١٦,٨٩٤	٥,٥١٠,٥٥٦	٤٣,٩٨٤
عمان	٩٠,٠٠٠	٢٤٥,٢٢٠	٥٠٢,٣٠٤	٨٤٢,٧٢٢	١,١٤٦,٨٨٠	١,١٧٤
فلسطين	٣٥,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠	٨٠٠,٤٥١	٩٦٦,٧٨١	١,٢٨٠,١٧٢	٣,٥٥٨
قطر	٣٠,٠٠٠	N/A	N/A	٧٣٤,٥٨١	٨٥٤,٩٥٨	٢,٧٥٠
الكويت	١٥٠,٠٠٠	٧٢٥,٥٠٠	١,١٠٣,٦٩٩	١,٦١١,١٦٢	١,٨٥٣,٣٩٤	١,١٣٦
لبنان	٣٠٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	١,١٢٣,٨٤٥	١,٤٩٥,٥٢١	١,٧٣٠,٩١٤	٤٧٧
ليبيا	١٠,٠٠٠	٣٦٤,٠٠٠	٧١٠,٩٣٨	١,٢٣٢,٥٤٢	١,٣٥٥,٧٩٦	١٣,٤٥٨
مصر	٤٥٠,٠٠٠	٥,٤٦٠,٠٠٠	١١,٩٩٥,٦٢٠	١٦,٦٧٠,٣٠٨	٢١,٦٧١,٤٠٠	٤,٧١٦
المغرب	١٠٠,٠٠٠	١,٥٥٠,٠٠٠	٤,٧٢٥,٣٦٩	٨,٦٩١,٣٣٨	١٢,٧٢٨,٤٦٤	١٢,٦٢٨
اليمن	١٥,٠٠٠	N/A	N/A	٢,٣٧٩,٧٢٤	٣,٣٢٧,٥٥٨	٢٢,٠٨٤

المصدر: «Universities in the Knowledge Era,» *The Arab Knowledge Economy Newsletter* (MADAR Research), vol. 1, no. 1 (January 2006), and *Arab ICT Use and Social Networks Adoption: Report* (Dubai: MADAR Research and Development, 2013), <file:///C:/Users/salam/Downloads/Arab%20ICT%20Use%20and%20Social%20Networks%20Adoption%20Report.pdf>.

الجدول الرقم (٩ ـ ١١)

مستويات تغلغل خدمة الإنترنت في البلدان العربية عام ٢٠١٤

البلد	المرتبة العالمية بحسب عدد المستخدمين	٢٠١٤			
		عدد المستخدمين	النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	وصول السكان للإنترنت (بالنسبة المئوية)	المستخدمون على المستوى العالمي (بالنسبة المئوية)
الأردن	٨٠	٣,٣٧٥,٣٠٧	١٢	٤٤,٩٨	٠,١٢
الإمارات	٤٦	٨,٨٠٧,٢٢٦	١٠	٩٣,٢٤	٠,٣٠
البحرين	١١٥	١,٢٩٧,٥٠٠	٩	٩٦,٥٣	٠,٠٤
تونس	٦٦	٥,٠٥٣,٧٠٤	١٠	٤٥,٤٦	٠,١٧
الجزائر	٥٤	٦,٦٦٩,٩٢٧	١٠	١٦,٧٩	٠,٢٢
السعودية	٣٠	١٧,٣٩٧,١٧٩	١١	٥٩,٢٤	٠,٦٠
السودان	٤٥	٩,٣٠٧,١٨٩	١٥	٢٤,٠١	٠,٣٢
سورية	٥٩	٥,٨٦٠,٧٨٨	٩	٢٦,٦٦	٠,٢٥

يتبع

تابع

العراق	٨٨	٢,٧٠٧,٩٢٨	٠,١٢	٧,٧٩	٠,٠٩
عمان	٨٩	٢,٥٨٤,٣١٦	١٧	٦٥,٨٢	٠,٠٩
قطر	٩٣	٢,١٩١,٨٦٦	١٣	٩٦,٦٥	٠,٠٨
الكويت	٨٤	٣,٠٢٢,٠١٠	١٢	٨٦,٨٦	٠,١٠
لبنان	٨١	٣,٣٣٦,٥١٧	١٢	٦٧,١٩	٠,١١
ليبيا	١١١	١,٣٦٢,٦٠٤	٩	٢١,٧٩	٠,٠٥
مصر	١٤	٤٠,٣١١,٥٦٢	١٠	٤٨,٣٤	١,٣٨
المغرب	٢٧	٢٠,٢٠٧,١٥٤	١٠	٦٠,٣٣	٠,٦٩
اليمن	٦٩	٤,٧٧٨,٤٨٨	١١	١٩,١٤	٠,١٦

المصدر: <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>.

أما إذا أردنا مقارنة الحالة الرقمية العربية على صعيد انتشار خدمة الإنترنت في بلدان المنطقة والعالم، فسوف نجد أن متوسط نسبة تغلغل الخدمة في الوطن العربي (٣٧ بالمئة) تتجاوز قليلاً متوسط النسبة على مستوى دول العالم وهي ٣٥ بالمئة.

وقد أثبتت البلدان العربية جدارتها على صعيد تغلغل الخدمة بالمقارنة بمتوسط بلدان القارة الآسيوية (٢٩ بالمئة)، والأفريقية (١٨ بالمئة). بيد أن هذه الجدارة تتقلص عند المقارنة بمناطق أخرى، إذ يوجد بون شاسع في هذه النسبة عند مقارنتها بدول أمريكا الشمالية ٨١ بالمئة، وأوروبا ٧٨ بالمئة، وأمريكا الجنوبية ٤٧ بالمئة، كما يتضح في الجدول الرقم (٩ ـ ١٢).

الجدول الرقم (٩ ـ ١٢)

حجم ونسب استخدام الإنترنت في الوطن العربي مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى

المنطقة	عدد السكان	استخدام الإنترنت	
		عدد المستخدمين	الانتشار (بالنسبة المئوية)
الوطن العربي	٢٧٩,١٩٢,٢٣٨	١٠٢,٣٤٦,٧١٧	٣٧
آسيا	٣,٩٥٩,٤٧٥,٣٣٦	١,١٣٢,٠١٥,٦٢٧	٢٩
أفريقيا	١,١٢٥,٦٦٤,٩٤٧	٢٠٥,١٨٥,٥٤٧	١٨
أوروبا	٤١٦,٧٦٧,٥٢١	٣٢٦,١٩٧,٦٨١	٧٨
أمريكا الشمالية	٣٥١,٣٠٠,٢٦٦	٢٨٤,٠٩٣,٧٤٢	٨١
أمريكا الجنوبية	٤٠٨,١٥٧,٨١٥	١٩٣,٦٥٥,٩٥٠	٤٧
العالم	٧,٠٩٥,٤٧٦,٨١٨	٢,٤٨٤,٩١٥,١٥٢	٣٥

المصدر: Global Digital Statistics (GDS), «We Are Social's Snapshot of Key Digital Indicators,» (We Are Social Organization, USA, 2014).

من جهة أخرى ينبغي الانتباه إلى فحص حصة المواطن العربي في مختلف البلدان العربية من الفيض الرقمي المتدفق في النسيج الاتصالي الوطني والعالمي، والذي يعد مؤشراً مهماً لتحديد طبيعة الفرص والتطبيقات الرقمية التي يمكن له أن يمارسها أثناء حضوره في فضاء معلومات الإنترنت.

ذلك أن تزايد سعة الحزمة المعلوماتية التي توفرها البيئة الاتصالية الوطنية تعني المزيد من الخدمات الرقمية التي يمكن أن تتوفر للمواطن، والتي ستدعم توظيفه لنطاق أوسع من التطبيقات، وبكفاءة أكبر في تلبية المزيد من حاجاته، وذلك كما يوضحه الجدول الرقم (٩ ـ ١٣).

الجدول الرقم (٩ ـ ١٣)

حصة المواطن العربي من الفيض المعلوماتي عام ٢٠١١

المرتبة	البلد	سعة الحزمة Mbit/Sec	حصة المواطن Bit/Sec
١	قطر	٣٦,٠٠٠	٢١,٠٨٠
٢	الإمارات	١٥٢,٥٠٠	١٧,٩٥٢
٣	السعودية	٤٤٠,٠٠٠	١٥,٥٠٦
٤	البحرين	١٥,٠٠٠	١١,٣٩٢
٥	عمان	٢٢,٥٤٣	٧,٨٨٤
٦	تونس	٦١,٤٤٠	٥,٧٢٥
٧	المغرب	١٢٤,٤٠٠	٣,٨٣٧
٨	مصر	١٩٨,٧٥٠	٢,٤٤١
٩	الأردن	١٤,٠٠٠	٢,٢٤٠
١٠	ليبيا	١٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
١١	الجزائر	٤٥,٠٠٠	١,٢١٣
١٢	لبنان	٥,٠٠٠	١,١٨٤
١٣	سورية	١٦,٣٠٠	٧٦٢
١٤	السودان	١٣,٣٠٠	٣١٧
١٥	اليمن	٤,٠٠٠	١٦٥
١٦	العراق	١٠٠	٣

المصدر: *Arab ICT Use and Social Networks Adoption: Report.*

ويتكرر المشهد ذاته في تفوق بيئة معلومات البلدان الخليجية على بقية البلدان العربية، مع تنافس كل من اليمن والعراق والسودان وسورية على احتلال أكثر المواقع تراجعاً على صعيد خصائص البنية التحتية الاتصالية.

ثالثاً: حضور المجتمع العربي في فضاء المعلومات

تعددت أنماط الحضور الرقمي لأفراد المجتمع في فضاء المعلومات الفسيح الذي توفره مختلف التطبيقات في بيئته الرقمية. وقد استأثرت شبكات التواصل الاجتماعي، في بداياتها، باهتمام خاص لدى المواطن العربي، وازداد استخدامها بعد نجاح توظيف أدواتها الاتصالية والتواصلية أثناء حراك الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا، ثم سورية.

لقد حقق المواطن العربي قفزة نوعية على صعيد التعامل مع أدوات المعلومات والاتصالات، واستثمار تطبيقاتها لتلبية حاجاته الذاتية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وإذا كانت شبكة الإنترنت مثلت البوابة الرئيسة التي أطل من خلالها هذا المواطن على فضاء المعلومات العالمي، وباشر سلسلة من عمليات ترسيخ حضور خطابه المعرفي على مواقع الويب المنتشرة عليها، فإن شبكات التواصل الاجتماعي قد أتاحت له فرصة الانفتاح على الذات، وعلى الغير داخل حدود بيئته المحلية، فنهض بخطاب رقمي جديد، ووظف القدرات التي تتمتع بها مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، فأنشأ بواسطتها، ومن خلالها بيئة متخيّلة استطاع أن يبثّ من خلالها خطابه المتمرّد على الواقع السياسي، والاجتماعي، والإفصاح عما يجول في دخيلة ذاته، بعد أن اغترب عنها، وتقمّص مجموعة متنوعة من الأقنعة لكي يتعايش مع واقع يثقل كاهله المنهك من واقع مرّ.

وعاش في الوقت ذاته فرصة الانفتاح على الآخر من أبناء وطنه العربي الكبير، وبدأ يمارس حرفة التدوين، وصناعة محتواه الشخصي، سواء من خلال هويته الحقيقية أو هوية رمزية، فتعمّقت ثقته بذاته، وتشابك النسيج الذي يصله مع الغير بحيث بات يقيم ضمن شبكة تتألف من خيوط متلاحمة من العقد المعلوماتية. لم يعد لديه رغبة في الانفصام عن مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح أكثر التصاقاً بها، ومأخوذاً بخطابها الرقمي المتدفق كسيل جارف في مواقعها المختلفة.

١ ـ موقع فايسبوك

يعد موقع فايسبوك (Facebook) الموقع الأكثر شعبية بين بقية مواقع التواصل الاجتماعي في الوطن العربي، ويأتي بعده في المرتبة الثانية موقع تويتر (Twitter)، وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (٩ ـ ١٤).

وقد تباينت نسب حضور المواطن العربي على صفحات هذا الموقع، نتيجة للتباين القائم على صعيد مستوى تماسك البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، والتكاليف المترتبة على عملية الاستخدام، من جهة، ووجود عوائق اجتماعية، قد تشكّل عقبة أمام شيوع استخدام الموقع، والالتحاق بأنشطته التواصلية، وأخرى ذات أبعاد شخصية، تجذب أفراداً معينين نحو مواقع تواصلية محددة، بينما لا يميل آخرون إلى استخدامها كونها ذات توجه تخصصي (مثل موقع «لنكدن» الموجه إلى النخبة التقنية).

الجدول الرقم (٩ ـ ١٤)

أكثر مواقع التواصل الاجتماعي شعبية في الوطن العربي

(الأرقام بالنسبة المئوية)

المرتبة	الموقع	نسبة الشعبية
١	فايسبوك	٩٤
٢	تويتر	٥٢
٣	غوغل +	٤٦
٤	Instagram	١٤
٥	LinkedIn	٦

المصدر: حسن مظفر الرزو، الحضور العربي الرقمي ومطالع تشكيل محيطه المعرفي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥) (قيد الطبع).

ويظهر حجم الإقبال على موقع فايسبوك ونسب النمو في استخدامه في مختلف البلدان العربية في الجدول الرقم (٩ ـ ١٥) حيث يتضح تقدم مصر على بقية البلدان العربية في أعداد المستخدمين (١٣,٠١٠,٥٨٠ مستخدماً)، والتي تعد نتيجة حتمية للدور الذي مارسه هذا الموقع في ثورة الربيع المصرية، وتضخم عدد السكان فيها بالمقارنة ببقية البلدان العربية إذ تبوأت المرتبة ٢١ على الصعيد العالمي، وتلتها السعودية (٥,٥٠٢,٤٢٠ مستخدماً)، فالمغرب (٥,٢٥٠,٣٤٠ مستخدماً).

الجدول الرقم (٩ ـ ١٥)

مؤشرات استخدام موقع فايسبوك في البلدان العربية

(بالنسبة المئوية)

البلد	عدد المستخدمين	نسبة المستخدمين من عدد السكان	نسبة النمو بالاستخدام خلال العامين ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣	نسبة استخدام الجنسين عام ٢٠١٠	
				ذكور	إناث
قطر	٦٦١,٤٦٠	٧٨,٦٦	٢٣,٨٧	٦٩	٣١
الإمارات	٣,٣٧٠,٧٨٠	٦٧,٧٥	٥,٨٤	٦٥	٣٥
البحرين	٣٧٧,٦٢٠	٥١,١٧	٩,٠٨	٥٨	٤٢
الأردن	٢,٦٥٣,٢٢٠	٤١,٤١	٢١,٤١	٥٨	٤٢
لبنان	١,٥٥٢,٠٨٠	٣٧,٦٢	٩,٤٥	٥٥	٤٥
تونس	٣,٤٣٦,٧٢٠	٣٢,٤٦	١٥,٦٢	٥٨	٤٢
الكويت	٨٥٧,٢٨٠	٢٩,٥٣	١٢,١٣	٦٣	٣٧
فلسطين	١,٠٣٩,٧٠٠	٢٧,٣٦	١٥,٥٠	٦٢	٣٨

يتبع

تابع

السعودية	٥,٥٠٢,٤٢٠	٢١,٣٨	٣,١٧	٦٩	٣١
عمان	٥٣٤,٧٦٠	١٨,٠٢	١٦,٠١	٦٩	٣١
المغرب	٥,٢٥٠,٣٤٠	١٦,٦٠	٢١,٩١	٦٨	٣٢
مصر	١٣,٠١٠,٥٨٠	١٦,١٧	٢٢,٢٤	٦٣	٣٧
الجزائر	٤,٣٢٢,٨٢٠	١٢,٥٠	٢٧,٨٧	٦٩	٣١
ليبيا	٨٠٢,٥٠٠	١٢,٤٢	٦٣,٤٨	٧٠	٣٠
سورية	١,٣٨١,٤٦١	١٢,٢٤	N/A	N/A	N/A
العراق	٢,٧٧٥,٦٨٠	٩,٣٥	٦٩,٠١	٧٤	٢٦
السودان	٧٤٧,١١٥	٢,٧٧	N/A	N/A	N/A
اليمن	٥٣١,٠٢٠	٢,٢٦	٤,٩٨	٨١	١٩

المصدر: *Arab ICT Use and Social Networks Adoption: Report.*

أما على صعيد نسبة عدد المستخدمين من العدد الكلي للسكان، فقد تبوأت قطر المرتبة الأولى بنسبة قدرها ٧٨,٦٦ بالمئة، فالإمارات ٦٧,٧٥ بالمئة، ثم البحرين ٥١,١٧ بالمئة.

وجاء العراق في المرتبة الأولى على صعيد النمو في أعداد المستخدمين خلال السنتين ٢٠١٢ - ٢٠١٣، وبنسبة نمو ٦٩,٠١ بالمئة، ثم ليبيا بنسبة ٦٣,٤٨ بالمئة، وقطر بنسبة ٢٣,٨٧ بالمئة. وتتقارب نسب حضور الذكور والإناث في كثير من البلدان العربية، ولا نكاد نعثر على تباين كبير سوى في اليمن التي بلغت فيها نسبة حضور الذكور ٨١ بالمئة، و في لبنان التي بلغت ٥٥ بالمئة.

٢ - موقع تويتر

جذبت الميزات التي يتسم بها موقع تويتر نخبة من المستخدمين العرب إلى هذا الموقع خلال السنوات الأولى من انطلاقه، ثم ما لبث أن وجد الموقع إقبالاً متزايداً في الوطن العربي بعد أن طارت شهرته في الآفاق خلال أحداث الربيع العربي، فأصبح أداة تحرص على استخدامها شريحة واسعة من المواطنين العرب. وقد وصلت أعداد المستخدمين النشطين لهذا الموقع إلى ٣,٧٦٦,١٦٠ مستخدماً في عموم البلدان العربية في الربع الأول من عام ٢٠١٣، الذين أنشأوا ٣٣٥,٧٩٢,٠٠٠ تغريدة سنوياً، أي بمعدّل ١٠,٨٣٢,٠٠٠ تغريدة يومياً. أما على صعيد توزع المستخدمين في البلدان العربية فقد تبوأ المغردون السعوديون المرتبة الأولى بعد أن تجاوز عددهم ١,٩ مليون مغرّد عكفوا على إنشاء ٤٧ بالمئة من مجموعة التغريدات العربية، بينما حلت مصر في المرتبة الثانية، وبنسبة قدرها ١٢ بالمئة من مجموع التغريدات العربية. بالمقابل احتل الإماراتيون المرتبة الثالثة في إنتاج التغريدات وبنسبة قاربت ١١ بالمئة.

ولما كان عدد المستخدمين النشطين للموقع يعد مؤشراً أساسياً للفاعلية التي يتسم بها حضور مستخدمي الموقع، حاولنا لملمة أعدادهم في الجدول الرقم (٩ - ١٦). ويلاحظ أن السعودية لا تزال تتمتع بموقع الصدارة بين بقية البلدان العربية على صعيد الاستخدام النشط، حيث بلغ عددهم ٨٣٠,٢٩١ مغرّداً، وبنسبة قدرها ٣٨ بالمئة، وتلتها الكويت في المرتبة الثانية بعدد مغرّدين قدره ٣٧٠,٩٨٧ مغرداً، وبنسبة قدرها ١٧ بالمئة.

الجدول الرقم (٩ ـ ١٦)

أعداد المستخدمين النشطين لموقع تويتر في البلدان العربية

البلد	عدد السكان	عدد المغرّدين النشطين	المغردون النشطون (بالنسبة المئوية)	الدخول إلى موقع تويتر (بالنسبة المئوية)
السعودية	٢٨,٧٩٤,٨٠٤	٨٣٠,٢٩١	٣٨	٢,٨٨
الكويت	٣,٧٥٦,٧٦٤	٣٧٠,٩٨٧	١٧	٩,٨٨
مصر	٨٢,٢٥٧,٩٣٧	٢٩٦,٢١٩	١٤	٠,٣٦
الإمارات	٨,٥٧٩,٦٥٣	٢٦٣,٠٧٠	١٢	٣,٠٧
لبنان	٤,٢٤٧,٥٣٩	٧٧,٧٢٢	٤	١,٨٣
البحرين	١,٣٢٣,٣٣٣	٧٢,٤٦٨	٣	٥,٤٨
قطر	١,٧٤٤,٤٢٢	٥٩,٨٣٥	٣	٣,٤٣
الأردن	٦,٣١٨,٥١٢	٥٩,٧٢٦	٣	٠,٩٥
المغرب	٣٢,٥٩٦,٨٦٣	٣٨,٠١٨	٦	٠,١٢
فلسطين	٤,٢٩٤,١٣٥	٣٣,٧٥٠		٠,٧٩
تونس	١٠,٧٩٤,١٨١	١٢,٠٠٠		٠,١١
العراق	٣٣,٨٩٩,٩٦٨	١١,٠٤٠		٠,٠٣
سورية	٢١,٦٤٢,١٣٧	١٠,٨٣٩		٠,٠٥
عمان	٢,٩٠٣,٧٧٨	٩,٨٣٢		٠,٣٤
الجزائر	٣٧,٤٨٤,٠٣٩	٨,٤١٥		٠,٠٢
اليمن	٢٤,٦٨٧,٢٣٦	٥,٩٠٧		٠,٠٢
السودان	٤٢,١٧٠,٨٨٣	٤,٥٠٧		٠,٠١
ليبيا	٦,١٠٠,٠٠٠	٤,٣٩٣		٠,٠٧
المجموع	٣٥٣,٥٩٦,١٨٤	٢,١٦٩,٠١٩		

المصدر: المصدر نفسه.

إن سمة التغيير المستمر، وبروز حالات من الفيض المفرّد نتيجة لتفاعل المستخدم العربي مع الأحداث التي تعصف به، بين الحين والآخر، يجعل من الإحصاءات التي تُعنى بأعداد التغريدات التي تبزغ في مكان، وتغيب عن آخر، عرضة للتغير على الدوام. من أجل هذا فقد ازداد عدد التغريدات، والتحق عدد كبير من المستخدمين بهذا الموقع عندما انطلقت الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي، فتكاثرت التغريدات، وتنوعت مصادرها للتعبير عن تلاحم الشعوب مع هذا الحدث.

ويظهر في الجدول الرقم (٩ ـ ١٧) متوسط عدد التغريدات اليومية التي أنتجت في فضاء التغريدات العربية خلال عام ٢٠١٢، حيث يظهر أن المواطن الكويتي رغم تراجع مستويات إقامته في فضاء التغريدات، مقارنة بالمواطن السعودي، أو المصري، قد تبوأ المرتبة الأولى على صعيد إنتاج الخطاب التغريدي في الفضاء العربي، وبعدد تغريدات يومية بلغت ٣,٦٩٠,٠٠٠ تغريدة شكلت حوالى ١٦,٣٥ بالمئة من مجموع التغريدات المطروحة في الفضاء التغريدي العربي.

الجدول الرقم (٩ ـ ١٧)

عدد التغريدات اليومية التي أنتجت في فضاء التغريدات العربية خلال عام ٢٠١٢

المرتبة	البلد	عدد التغريدات	النسبة المئوية
١	الكويت	٣,٦٩٠,٠٠٠	١٦,٣٥
٢	قطر	٣,٠٦٠,٠٠٠	١٣,٥٦
٣	الإمارات	٢,٧٩٠,٠٠٠	١٢,٣٧
٤	السعودية	٢,٢٥٠,٠٠٠	٩,٩٧
٥	مصر	٢,١٦٠,٠٠٠	٩,٥٧
٦	ليبيا	١,٨٩٠,٠٠٠	٨,٣٨
٧	البحرين	١,٣٥٠,٠٠٠	٥,٩٨
٨	لبنان	٩٩٠,٠٠٠	٤,٣٩
٩	سورية	٧٨٣,٠٠٠	٣,٤٧
١٠	اليمن	٧٢٩,٠٠٠	٣,٢٣
١١	الأردن	٦٣٩,٠٠٠	٢,٨٣
١٢	فلسطين	٦٣٩,٠٠٠	٢,٨٣
١٣	تونس	٥٧٦,٠٠٠	٢,٥٥
١٤	العراق	٣٤٢,٠٠٠	١,٥٢
١٥	الجزائر	٢٥٢,٠٠٠	١,١٢
١٦	المغرب	٢٥٢,٠٠٠	١,١٢
١٧	السودان	٨٩,١٠٠	٠,٣٩
١٨	عمان	٨١,٩٠٠	٠,٣٦
المجموع		٢٢,٥٦٣,٠٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: *Arab ICT Use and Social Networks Adoption: Report* (Dubai: MADAR Research and Development, 2012).

٣ ـ المدونات الرقمية

شاع استخدام المدوّنات الرقمية في فضاء المعلومات العالمي لكونها توفر للمستخدم، بيئة سهلة ومرنة لنشر الآراء والأفكار، وإنشاء المحتوى في وسط تفاعلي مفعم بالمؤثرات، وبكلفة زهيدة جداً، مع توفر فرصة بلوغ الخطاب إلى دائرة واسعة جداً من المستخدمين المنتشرين بين مواقع الفضاء الرقمي للإنترنت[٧].

وقد استأثرت المدوّنات الرقمية طيفاً واسعاً من المواطنين الرقميين في البلدان العربية كونها وفرت لهم مناخاً للتنفيس عن آرائهم المكبوتة في ظل النظم السياسية المتسلطة، أو تيارات تغييب الآخر عن ساحة صناعة المحتوى الذاتي، وارتفاع تكلفة الطباعة والنشر، وانحسار الكثير من أنشطتها بسبب الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي مرّت، وتمرّ بها هذه البلدان.

ورغم أن ولادة المدوّنات الرقمية العربية، قد جاءت متأخرة عن زمان ولادتها في الغرب، بيد أنها قد وجدت بيئة خصبة للنمو، وعلى أيدٍ حريصة على نشرها، وتوفير المناخ المناسب لضمان تفرّع جذورها في طبقات عميقة من طبقات الخطاب العربي المعاصر، فتنوعت مادتها، وازداد ثراء موضوعاتها، وباتت تنصبغ بصبغة وذائقة المواطن العربي بدءاً من وادي الرافدين، ودول الخليج العربي، وبلاد الشام، وانتهاء بحافة بلدان المغرب العربي، فأصبحنا نتلمّس هموم مواطني كل رقعة، وآمالهم، ومخاوفهم في المحتوى الرقمي المطروح في فضاء المدوّنات العربية التي استوطنت البيئة الرقمية[٨].

بصورة عامة، تتألف الخارطة الجغرافية للمدوّنات الرقمية العربية من هيكلة شبكاتية معقدة يتقاسم نسجها مجموع المدوّنين المنتشرين في ١٨ بلداً ينطق باللغة العربية، بالإضافة إلى مجموعة من المغتربين العرب الذين يقطنون في بلدان أوروبا، والولايات المتحدة، وبلدان أمريكا الجنوبية، وبلدان أخرى[٩].

---

(٧) Bob Walsh, *Clear Blogging How People Blogging are Changing the World and How You Can Join Them*, foreword by Pamela Slim (New York: Apress, 2007).

(٨) Marc Lynch, «Blogging the New Arab Public,» *Arab Media and Society*, vol. 1, no. 1 (Spring 2007), <http://www.arabmediasociety.com/index.php?article=10&p=2>.

(٩) Dima Tarhini, «Inside the Arab Bloggers' Minds: Europe, Democracy and Religion,» (Working Paper, German Institute for International and Security Affairs, 2011), <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/arbeitspapiere/WorkingPaperIL_Tarhini_Dima.pdf>.

ويشيع حضور مجموعات متماسكة من المدوّنات في فضائها العالمي، والتي تجمعها قواسم مشتركة للخطاطات المعرفية التي تشكّل اهتمامات المدوّنين. بيد أن الدراسة التي قام بها مركز بيركمان على فضاء المدوّنات العربية، أظهرت أن الثقل الأساسي، وعنصر جذب عناقيد المدوّنين ومن يتتبع نصوصهم ينصبغان بصبغة وطنية. ويلاحظ هذا الأمر بشكل واضح في مدوّنات مصر، والسعودية، والكويت، التي تشكل أكبر عنقود للمدوّنات في الوطن العربي[(١٠)].

وتبرز على هذه الخارطة مدوّنات لأفراد من بلدان الهلال الخصيب، وفي مجاميع متنوعة تختلط في نصوصها اللغتين العربية والإنكليزية، وبنسب متفاوتة، لتشكل جسراً يصل بين المدوّنات العربية والعالمية. وتأتي بعدها المدوّنات العربية - الفرنسية التي ينحصر حضورها في بلدان المغرب العربي، وأخرى تنتشر على عموم الرقعة الجغرافية لفضاء المدوّنات يهتمّ أصحابها بمسائل إسلامية، وثالثة تهتم بديانات ومذاهب تنتشر في بعض البلدان العربية.

وتبين المراجعة المتأنية لمحتوى فضاء المدوّنات الرقمية العربية، أن عصارة مادة النصوص المطروحة في هذا الفضاء الفسيح يمكن تلخيصها بما يأتي[(١١)]:

أ - غياب الخطاب السياسي ذي التوجه العربي عن ساحة المدوّنات وانحباس مناقشاتها ضمن أفق المسائل السياسية الوطنية، وتوجيه جلّ اهتمامها بقياداتها المحلية والهموم المترتبة على هيمنة السلطة على مجمل تفاصيل الحياة السياسية في البلاد، وتغييب صوت المواطن.

ب - يحتل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مكانة بارزة لدى المدوّنين العرب، من داخل حدود البلدان العربية، ومن خارجها. لقد بقيت هذه الأزمة المتأصلة في الأعماق الجيولوجية للمتغير السياسي العربي القاسم المشترك الوحيد الذي يجمع المدوّن العربي مع شقيقه العربي في أي بلد من بلدان الأرض.

---

(١٠) Bruce Etling [et al.], *Mapping the Arabic Blogosphere: Politics, Culture, and Dissent*, Research Publication; no. 2009-06 (Cambridge, MA: Berkman Center for Internet and Society, Harvard University, 2009), <https://cyber.law.harvard.edu/sites/cyber.law.harvard.edu/files/Mapping_the_Arabic_Blogosphere_0.pdf>.

(١١) Joel Whitaker and Anand Varghese, *Online Discourse in the Arab World: Dispelling the Myths* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2009), <http://www.usip.org/sites/default/files/arab_world_online_pb.pdf>.

ج - نجح المدوّنون العرب، والمحتوى الذي أسهموا من خلاله في تشكيل فضاء المدوّنات العربية، في إرساء جسور رقمية مع مدوّنين يقيمون خارج نطاق الخطاب اللغوي العربي، وبدأت فضاءات جديدة بالبزوغ والنمو نتيجة لتلاحم الآراء مع الآخر. لقد أصبحت نصوص المدوّنات العربية متوفرة للآخر في العالم.

د - يغيب عن محتوى فضاء المدوّنات العربي الخطاب المتطرف، وبالخصوص ضمن الجسور الواصلة بين المدوّنات العربية، ومدوّنات اللغات المترابطة معها.

هـ - رغم الأهمية الكبيرة، والنصوص الخصبة التي يمكن أن تترعرع في فضاء المدوّنات العراقية، بسبب التغيرات التي تعصف بالبلاد منذ حوالى عقدين من الزمان، وما يمكن أن ينشأ عنها من نقاشات سياسية، وثقافية مهمة، داخل حدود هذا الفضاء، وعبر الجسور التي كان يمكن أن تتأكد مع بقية المدوّنات، فلا زال هذا الفضاء منحسراً بسبب تداعي البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، فبقي حبيساً في اللغة الإنكليزية التي ينطق بها مواطنوه المقيمون في الولايات المتحدة، وبقية بلدان الغربة.

رابعاً: ممارسات وتطبيقات الحوكمة الإلكترونية لدى الحكومات العربية

جاء حضور الحكومات العربية في بيئة فضاء الإنترنت متأخراً بالمقارنة بحجم السبق الذي حققه المواطن العربي، أفراداً وجماعات، على صعيد ترسيخ مشاركته الرقمية في هذا الفضاء المستحدث. وبدأ نشاط الحكومات العربية في إنشاء مواقع لوزاراتها، ومؤسساتها المختلفة في فضاء الإنترنت. ثم لم يلبث أن تطور حضورها باتجاه إنشاء بوابات رقمية استودعت فيها الكثير من المواقع والخدمات الرقمية التي طرحتها هذه الحكومات.

كانت هذه بداية الولادة المتعسّرة للحكومات الإلكترونية العربية، والتي اتسمت أيضاً بالتباين الكبير بين مستويات خدماتها وحجمها بين البلدان العربية.

وإذا حاولنا قراءة بدايات تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مجتمعات المعلومات العربية، فسنجد أن نسبة كبيرة من هذه الحكومات قد شرعت منذ أوائل التسعينيات بزج تطبيقات تقنيات المعلومات والاتصالات في مجالات متعددة من الأعمال والخدمات

الحكومية. ثم بدأت بالتخطيط لاستراتيجية وطنية تسعى إلى تحديد معالم الحكومة الإلكترونية المنشودة.

وتظهر عمليات سبر الواقع الميداني وجود تباين واسع بين الاستراتيجيات والخطط المعلنة وبين تنفيذها على الأرض، مع عدم وضوح الخطوط العريضة لمفهوم الحكومة الإلكترونية لديها، الأمر الذي اتضح بجلاء على ماهية الفروق الجوهرية لما تم تحقيقه في كثير من البلدان العربية في هذا المضمار[١٢].

لقد حاولنا مراجعة الخطط الأولية التي تبنتها البلدان العربية للشروع بإنفاذ برامج حكوماتها الإلكترونية خلال السنوات ١٩٩٧ ـ ٢٠١٠ . كما يتضح في الجدول الرقم (٩ ـ ١٨).

بداية عالجت الإدارات الحكومية العربية مسألة الحكومة الإلكترونية من خلال مفهوم ضيّق انصبّ على ربط أهدافها بأتمتة وتحويل الملفات الحكومية الرقمية إلى ملفات إلكترونية استودعت في حواسب، تحولت بعد فترة زمنية إلى شبكة محلية مترابطة من شبكات المعلومات المحلية. كانت البداية بهذا النوع من الأنشطة في منتصف عقد السبعينيات، واستمرت لغاية بداية الألفية. إلا أن ما يثير الاهتمام أنه رغم أن البدايات كانت متقاربة إلا أن الأهداف التي رسمت لها، وأسلوب تنفيذ التطبيقات قد اختلفت بتباين الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة في كل بلد من البلدان العربية.

وقد جلبت الألفية الجديدة إلى البلدان العربية نمطاً جديداً من التقنيات وآليات المعالجات التطبيقية نتيجة لبسط التطبيقات المعلوماتية لنفوذها على مساحة أكبر. فلم تعد عملية الأتمتة، أو إيداع الموارد الحكومية في المستودعات الرقمية لنظم الحواسب كافية بعد أن أصبح الإنترنت الواجهة الأكثر شعبية واستخداماً على المستوى العالمي. فتحول نهج الحكومات العربية باتجاه التخطيط لبناء مجتمع المعلومات، فظهرت مشاريع جديدة زادت من مساحة توظيف أدوات المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات الحكومية.

---

(١٢) انظر تقرير الإسكوا بعنوان: استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع وآفاق التطور (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣).

الجدول الرقم (٩ ـ ١٨)

بدايات الحكومات الإلكترونية في البلدان العربية

الدولة	قراءة في واقع الحكومة الإلكترونية
الأردن	أعلن رسمياً عن بوابة الحكومة الإلكترونية في المملكة، والتي نهض بأعباء إنشائها مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني. وقد بوشر معها على التوازي بالمرحلة الثالثة من الشبكة الآمنة التي بلغ عدد المؤسسات الأردنية المنتمية إليها ٤٨ مؤسسة.
الإمارات	حققت الدولة تقدماً ملموساً في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، فكانت باكورة تطبيقاتها في وزارتي المالية والصناعة في بدايات عام ١٩٩٧. بعدها سعت إلى إنشاء مواقع متكاملة لجميع وزاراتها، وبوابة إلكترونية موحدة لحكومة دولة الإمارات. وهناك مجموعة من المشاريع الطموحة لترسيخ أسس الحكومة الإلكترونية، مثل الدرهم الإلكتروني (٢٠٠٣).
البحرين	خطت المملكة خطوات رصينة على طريق توفير بنية تحتية متكاملة للحكومة الإلكترونية التي أطلقت بوابتها في نهاية عام ٢٠٠٥. وقد طُرح على الموقع حزمة من الخدمات المعلوماتية مثل: الدفع الإلكتروني لمؤسسات الدولة، والوصول إلى بيانات يحتاجها المواطن في مؤسسات التعليم، والخدمات، مع إمكانية تتبع سير المعاملات داخل المؤسسات الحكومية بالمملكة.
الجزائر	أنشئت شبكة حكومية تربط بين الوزارات، والمؤسسات، والمنظمات الحكومية لتسيير دفة الأنشطة السائدة مع توفير خدمات متنوعة للمواطنين. وفي الوقت ذاته تم إنشاء مواقع ويب لوزارتي التجارة والخارجية، لتوفير خدمات رقمية بالتنسيق مع الدائرة الوطنية للإحصاء.

يتبع

تابع

السعودية	أضحت بوابة الحكومة الإلكترونية للمملكة مدخلاً أساسياً إلى الخدمات الإلكترونية التي تطرحها الحكومة. وتتوفر على مواقع البوابة حزمة واسعة من المعلومات والقوانين والأنظمة، وروابط الارتباط بالمؤسسات الحكومية. وقد قامت الوزارات والمؤسسات السعودية بإطلاق وتحديث مواقعها الإلكترونية خلال السنوات ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧.
سورية	أطلقت عليها الحكومة المبادرة الإلكترونية، وقد تبنتها الإدارة الحكومية السورية ضمن الخطة الخمسية العاشرة التي تضمنت ثلاثة مشاريع معلوماتية رئيسة.
العراق	أوكلت مهمة إنشاء الحكومة الإلكترونية للدولة بوزارة العلوم والتكنولوجيا، وبالتنسيق مع الهيئة العراقية للحاسوب والمعلوماتية. وقد وقع الاختيار على بضع وزارات لتكون البادرة الأساسية لبوابة إلكترونية متكاملة في المستقبل. إن الظروف التي يمرّ بها العراق، وغياب التنسيق بين الوزارات، وضياع سلطة القانون، وخلو البلاد من الحد الأدنى لمقومات النظام، يجعل من هذا المشروع صعب المنال في الأفق المنظور.
عمان	اتخذت استراتيجية السلطنة للحكومة الإلكترونية مسارات متعددة مستمدة من خطة الحكومة (خيار المحطة الواحدة) التي ترجمت عملياً في إنشاء «بوابة أوبار» التي تعد البوابة الرئيسة لبلوغ الخدمات الإلكترونية التي تمنحها السلطنة لمواطنيها.
فلسطين	اعتمدت السلطة الفلسطينية قراراً لإنشاء لجنة للحكومة الإلكترونية في أيار/ مايو عام ٢٠٠٥. ولا توجد معلومات مؤكدة عما تم تنفيذه في الواقع.

يتبع

تابع

قطر	تبنت الدولة خطة طموحة عام ٢٠٠٥ لتفعيل استراتيجية الحكومة الإلكترونية بقصد تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، ورفع كفاءة أداء العاملين، وتحسين الأنماط الإدارية. وقد أنشئت بوابة إلكترونية للبلاد تم من خلالها طرح حزمة عريضة من الخدمات المعلوماتية.
الكويت	بدأت الدولة بتنفيذ بوابة حكومتها الإلكترونية في ضوء ما جاء في مذكرتي التفاهم التي وقعت مع حكومة سنغافورة خلال العامين ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وذلك بهدف أن توفر بوابة الحكومة الإلكترونية الكويتية عدة قنوات اتصال للمواطنين، وعلى مدار الساعة، وسيتكامل أداؤها مع مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات الذي يسهم في حماية أمن المعلومات والاتصالات داخل حدود الدولة.
لبنان	لم تتحدد معالم واضحة للحكومة الإلكترونية رغم وجود مواقع متنوعة للوزارات اللبنانية والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والتي يلاحظ حرصها على الطابع الإعلامي بعيداً من تكامل الهيكلة المعلوماتية التي يتطلبها إنشاء الحكومة الإلكترونية للبلاد.
مصر	تعد مصر من البلدان العربية السباقة بتطبيقات الحكومة الإلكترونية، فقد أطلقت في بدايات عام ٢٠٠٤ بوابة الشبكة الرسمية للحكومة، والتي وفرت، مع الأيام، جملة من الخدمات الإلكترونية على مواقعها، مع إدخال كم كبير من وزارات الدولة ومؤسساتها الحكومية، على هذه البوابة الخصبة.
اليمن	أعلنت مبادرة الحكومة الإلكترونية عام ٢٠٠٣ وافتتح موقع لها، بيد أن المبادرة قد تعثّرت لعدم بلوغ مؤسسات الدولة أو بنيتها التحتية مستوى يؤهلها لتنفيذ متطلباتها.

المصدر: قام المؤلف بإعداد هذا الجدول في ضوء ما ورد في تقارير الأمم المتحدة/ الإسكوا عن واقع ومستقبل مجتمعات المعلومات في الدول العربية.

وانطلقت المملكة الأردنية الهاشمية برؤية وضعت من خلالها الحكومة الإلكترونية في مركز اللاعب الأساسي لضمان انتقال مجتمعها باتجاه مجتمع المعلومات المعاصر، فوضعت جملة من الخطط لزج أدوات المعلومات والاتصالات في البيئة الحكومية لضمان تطوير أنشطة القطاع العام والخدمات التي توفرها الحكومة للمواطن والشركات.

وقد تكللت الخطط بإطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠٦[١٣] والتي تعد مدخلاً شاملاً للمعلومات والخدمات التي تطرحها الحكومة.

أما الحكومة المصرية فقد تعاملت مع هذه المسألة بنمط آخر، فوجهت عنايتها صوب عمليات تبادل المعلومات السائدة داخل كيان الحكومة وبين دوائرها المختلفة، والسعي إلى معالجتها. من أجل هذا نلاحظ أن نشاط الحكومة الإلكترونية المصرية قد توجه نحو تخطيط وإدارة الموارد.

من جانب آخر تعاملت الإمارات مع مسألة الحكومة الإلكترونية من خلال منظور مخالف، فتوجهت أنشطتها الرقمية باتجاه قطاع التجارة والأعمال والخدمات التي ترتبط ارتباطاً جوهرياً بفلسفتها الاقتصادية، ثم وجهت عنايتها إلى القطاع الحكومي بعد حين.

أما البحرين فأمسكت بزمام إداراتها الحكومية، وخططت لإبداعها ضمن هيكلة متكاملة لحكومتها الإلكترونية. من أجل هذا نرى أن البحرين لا تزال تتبوأ إحدى المراتب الثلاث الأولى بمعيار جاهزية الحكومات الإلكترونية[١٤].

وقد استأثرت الحكومات الإلكترونية العربية باهتمام تقارير الأمم المتحدة التي عُنيت بتحديد ما تم تحقيقه على المستوى العالمي خلال السنوات ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٤. وتُظهر عملية تحليل بيانات دليل جاهزية الحكومات الإلكترونية العربية عام ٢٠١٤ مجموعة من الحقائق، وذلك كما يوضحه الجدول الرقم (٩ ـ ١٩):

---

(١٣) انظر بوابة الحكومة الإلكترونية الأردنية على الموقع: <http://www.jordan.gov.jo>.

(١٤) انظر تقرير الإسكوا بعنوان: استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع وآفاق التطور.

الجدول الرقم (٩ ـ ١٩)

دليل تنمية الحكومات الإلكترونية العربية لعام ٢٠١٤

المرتبة العالمية	البلد	دليل تنمية الحكومة الإلكترونية	عناصر دليل تنمية الحكومة الإلكترونية		
			الخدمات الرقمية	البنية التحتية الاتصالية	الموارد البشرية
١٨	البحرين	٠,٨٠٨٩	٠,٩٣٧٠	٠,٧٠٥٥	٠,٧٨٤٠
٣٢	الإمارات	٠,٧١٦٣	٠,٨٨١٩	٠,٥٩٣٢	٠,٦٦٥٧
٣٦	السعودية	٠,٦٩٠٠	٠,٧٧١٧	٠,٥٥٢٣	٠,٧٤٦١
٤٤	قطر	٠,٦٣٦٢	٠,٦٥٣٥	٠,٥٨٧٩	٠,٦٦٧١
٤٨	عمان	٠,٦٢٧٣	٠,٧٣٢٣	٠,٤٨٧٣	٠,٦٦٢٤
٤٩	الكويت	٠,٦٢٦٨	٠,٥٧٤٨	٠,٥٨٦٢	٠,٧١٩٤
٧٥	تونس	٠,٥٣٩٠	٠,٦٣٧٨	٠,٣٠٧٤	٠,٦٧١٧
٧٩	الأردن	٠,٥١٦٧	٠,٥١٩٧	٠,٣١٠٤	٠,٧٢٠٢
٨٠	مصر	٠,٥١٢٩	٠,٥٩٠٦	٠,٣٥٧١	٠,٥٩١٢
٨٢	المغرب	٠,٥٠٦٠	٠,٦٩٢٩	٠,٣٣٥٠	٠,٤٠٩١
٨٩	لبنان	٠,٤٩٨٢	٠,٣٥٤٣	٠,٤٠٣٠	٠,٧٣٧٤
١٢١	ليبيا	٠,٣٧٥٣	٠,٠١٥٧	٠,٣٢٨١	٠,٧٨٢١
١٣٤	العراق	٠,٣١٤١	٠,١٩٦٩	٠,٢١٧٣	٠,٥٢٨٣
١٣٥	سورية	٠,٣١٣٤	٠,١٥٧٥	٠,١٩٩٢	٠,٥٨٣٥
١٣٦	الجزائر	٠,٣١٠٦	٠,٠٧٨٧	٠,١٩٨٩	٠,٦٥٤٣
١٥٠	اليمن	٠,٢٧٢٠	٠,٣٠٧١	٠,١٢٤٩	٠,٣٨٤٠
١٥٤	السودان	٠,٢٦٠٦	٠,٢٩١٣	٠,١٨٤٧	٠,٣٠٥٩

المصدر: United Nations Public Administration Network [UNPAN], *United Nations E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want* (New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2014) (ST/ESA/PAD/SER.E/188).

١ - هناك بون شاسع بين مستوى الخدمات التي توفرها الحكومات الإلكترونية العربية، والمراتب التي بلغتها ضمن قائمة جاهزية الحكومات الإلكترونية على مستوى العالم. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى تأثيرات شحة الدخل القومي لبعض الدول وانعكاساته المباشرة على حجم التمويل المخصص للارتقاء بعناصر جاهزية حكوماتها الإلكترونية، أو تدني قدرة مواردها البشرية، أو وجود أحداث سياسية، أو أخرى أمنية تعصف بمناخها السياسي أو الأمني فتحتجزها عن اللحاق بما بلغته بقية البلدان العربية.

٢ - أفلحت بعض الحكومات الإلكترونية لبعض البلدان العربية في بلوغ جاهزية مرموقة على المستوى العالمي، مثل: البحرين (المرتبة ١٨) والإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٣٢).

٣ - هناك بلدان عربية أخفقت في تحقيق حضور مقبول لحكوماتها الإلكترونية على الإنترنت، فاستوطنت مراتب متدنية، نذكر منها السودان (المرتبة ١٥٤)، واليمن (المرتبة ١٥٠)، وسورية (المرتبة ١٣٥)، والعراق (المرتبة ١٣٤). ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار و/أو السياسي قد أدى دوراً حاسماً بالتأثير في عناصر جاهزية الحكومات الإلكترونية لهذه البلدان.

٤ - نجحت بعض البلدان العربية في تحقيق قفزات نوعية في مرتبتها على السلّم العالمي لجاهزية الحكومات الإلكترونية، خلال السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٤. نذكر منها (البحرين قفزت ٢٤ مرتبة، وتونس قفزت ٨٦ مرتبة، والسعودية قفزت ٣٥ مرتبة، والسودان قفزت ٧ مراتب، والعراق قفز ١٧ مرتبة، وعمان قفزت ٣٦ مرتبة، وقطر قفزت ٩ مراتب، والكويت قفزت ٨ مراتب، والمغرب قفز ٥٩ مرتبة، واليمن ١٤ مرتبة).

٥ - تراجعت مرتبة بضعة بلدان عربية لعدم قدرتها على تطوير ما تم تحقيقه على أرض الواقع مع ما أفرزته تقنيات المعلومات والاتصالات من تطورات جديدة. فقد تراجع الأردن ٢٩ مرتبة، والجزائر ١٣ مرتبة، وسورية ١٥ مرتبة، ولبنان ١٥ مرتبة، ومصر مرتبة واحدة، خلال السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٤.

من جهة أخرى، وضعت الأمم المتحدة ثلاثة مستويات لتقييم المناخ الذي توفره الحكومات الإلكترونية على صعيد دعم وترسيخ المساهمة الرقمية لمواطنيها،

واعتمدت أنموذجاً يتألف من ثلاث مراحل تضمن انتقال المواطن من دور المشاهد والمتابع لأنشطة حكومته الإلكترونية إلى دور المساهم الفعلي بعد أن تقوم الحكومة بالإفصاح عن حزمة متنوعة من البيانات الوطنية، وتبادل المشورة الرقمية، وأخيراً زج المواطن في صناعة القرارات من خلال التفاعل الرقمي المباشر بينه وبين الإدارات الحكومية المحلية.

وقد سعت الحكومات العربية إلى تبني برامج وطنية لضمان التحاقها بركب الحوكمة الإلكترونية العالمية.

ويتكرر المشهد ذاته، فنجد أمامنا بلاداً عربية مثل الإمارات، والبحرين، قد بلغت مرحلة متقدمة على صعيد المرحلتين الأولى والثانية، مع تأمين الكثير من متطلبات المرحلة الثالثة التي يُستكمل خلالها الدور الحقيقي الذي تأمل الحكومات الإلكترونية بلوغه.

وللمرة الأولى نجد أن المغرب قد حقق قفزة نوعية في مجال الحوكمة الإلكترونية، ونجح ببلوغ مرتبة تجاوزت فيها بلدان الخليج العربي الأخرى، وذلك حسبما يوضح الجدول الرقم (٩ ـ ٢٠).

وقد انعكست آثار عدم الاستقرار السياسي والأمني على دول مثل: العراق، واليمن، وليبيا، والسودان، فتراجعت في مواقعها ضمن قائمة جاهزية الحكومات الإلكترونية العالمية، ولم تبلغ متوسط النسبة على المستوى العالمي على صعيد النسبة الكلية المتحققة وهي ٣٦,٣٤ بالمئة.

خامساً: المحتوى الرقمي ـ العربي: مراجعة وتقييم

يعد المحتوى الرقمي العربي أحد العوامل المهمة في إحداث نقلة نوعية في الهياكل التقليدية للصناعة المعرفية ـ الرقمية، وتطوير نماذج تداول المفردة المعرفية في مجتمع المعلومات والمعرفة المعاصر[١٥].

(١٥) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «Status of the Digital Arabic Content Industry in the Arab Region,» E/ESCWA/ICTD/2012/Technical Paper. 4 (5 November 2012), <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_ICTD_12_TP-4_E.pdf>.

الجدول الرقم (٩ ـ ٢٠)

نسبة نجاح الحكومات الإلكترونية العربية في تحقيق أهداف مراحلها الثلاث

البلد	نسب التقدم على صعيد المساهمة الرقمية للمواطن العربي في الحوكمة الإلكترونية				
	دليل المساهمة	وصول المواطن إلى قواعد البيانات الوطنية (بالنسبة المئوية)	مشاركة المواطن على صعيد السياسات والخدمات المحلية (بالنسبة المئوية)	مشاركة المواطن ودعم مساهمته في صناعة القرارات (بالنسبة المئوية)	النسبة الكلية المتحققة
الأردن	٠,٤٧٠٦	٧٤,٠٧	١٨,١٨	١١,١١	٤٣,١٠
الإمارات	٠,٨٤٣١	٩٢,٥٩	٧٢,٧٣	٣٣,٣٣	٧٥,٨٦
البحرين	٠,٨٢٣٥	٨٥,١٩	٨١,٨٢	٢٢,٢٢	٧٤,١٤
تونس	٠,٦٤٧١	٨١,٤٨	٥٤,٥٥	٠,٠٠	٥٨,٦٢
الجزائر	٠,٠٧٨٤	١٨,٥٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٦٢
السعودية	٠,٥٦٨٦	٨٥,١٩	٢٧,٢٧	١١,١١	٥١,٧٢
السودان	٠,٢٧٤٥	٥١,٨٥	٤,٥٥	٠,٠٠	٢٥,٨٦
سورية	٠,٠٩٨٠	١٤,٨١	٩,٠٩	٠,٠٠	١٠,٣٤
العراق	٠,١٣٧٣	٢٢,٢٢	٩,٠٩	٠,٠٠	١٣,٧٩
عمان	٠,٧٠٥٩	٨٨,٨٩	٥٤,٥٥	١١,١١	٦٣,٧٩
قطر	٠,٦٠٧٨	٨٨,٨٩	٢٧,٢٧	٢٢,٢٢	٥٥,١٧
الكويت	٠,٤٣١٣	٧٠,٣٧	١٨,١٨	٠,٠٠	٣٩,٦٦
لبنان	٠,٢٩٤١	٤٤,٤٤	١٨,١٨	٠,٠٠	٢٧,٥٩
ليبيا	٠,٠٥٨٨	٧,٤١	٩,٠٩	٠,٠٠	٦,٩٠
مصر	٠,٥٤٩٠	٧٠,٣٧	٤٠,٩١	١١,١١	٥٠,٠٠
المغرب	٠,٨٠٣٩	٨٥,١٩	٧٢,٧٣	٣٣,٣٣	٧٢,٤١
اليمن	٠,٢٧٤٥	٥١,٨٥	٤,٥٥	٠,٠٠	٢٥,٨٦

المصدر: المصدر نفسه.

وتتألف مادة المحتوى الرقمي العربي من جميع أشكال الخطاب المدوّن، والمنطوق، والمرئي، والصوتي، والتطبيقات الرقمية التي ترتكز على الخطاطة

المعلوماتية في توظيف أدوات المعلومات والاتصالات الرقمية، لإنتاج مادتها، ونشرها في الفضاء الرقمي لشبكة الإنترنت، عبر مواقع الويب، والمستودعات الرقمية، والمنتديات، وشبكات التواصل الاجتماعي[١٦].

لقد اتسع نطاق المحتوى الرقمي العربي، وتنوعت مفرداته، فانفتح على تطبيقات مواقع الويب، وبوابات الخدمات الرقمية، والوسائط المتعددة الصوتية والمرئية، وواجهات التطبيقات البرمجية التي تستخدم اللغة العربية لإدارة عمليات المعالجة السائدة في بيئتها، وتداول مفردات الخطاب المعلوماتي أو المعرفي الذي يسود فضائها الاتصالي.

بصورة عامة تحتل اللغة العربية المرتبة السابعة بين أكثر ١٠ لغات انتشاراً واستخداماً ضمن محيط المعلومات العالمي، كما يوضح الجدول الرقم (٩ ـ ٢١).

وقد بلغ عدد الناطقين باللغة العربية على الإنترنت ٦٥,٣٦٥,٤٠٠ مواطناً والذين يمثلون ٣,٣ بالمئة من مستوطني الفضاء العالمي، و١٨,٨ بالمئة من عدد سكان الوطن العربي.

بيد أن هذا الحضور الفاعل للغتنا العربية، بالمقارنة ببقية اللغات الحيّة، لم تنعكس آثاره الإيجابية على حجم المحتوى الرقمي العربي، فلم تتجاوز نسبة عدد الصفحات العربية المطروحة على مواقع الإنترنت ٣ بالمئة، أما عدد البوابات العربية والمواقع فلا تزال نسبتها ضئيلة جداً إذا ما قورنت بعدد سكان الوطن العربي الذي يمثل ٥,١٤٢ بالمئة من عدد سكان العالم ويمتلك عائداً إجمالياً يمثل ٣,٨٣٥ بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي.

إن سمة الفضاء المنفتح على جميع المستخدمين، التي توفرها بيئة الإنترنت، قد أسهمت في تعاضد المؤسسات الحكومية، والمواطنين العرب، أفراداً وجماعات، على إنتاج مادة المحتوى الرقمي العربي الذي بدأ بالنمو التدريجي من مراحله البدائية، عند تدشين دخول خدمة الإنترنت إلى وطننا العربي، في بدايات التسعينيات من القرن الماضي، كما يوضح الشكل الرقم (٩ ـ ١).

---

(١٦) Gabriel Deek, «Online Arabic Digital Content Assessment Study: Part 2,» Commercial Content, International Telecommunication Union (ITI) (December 2012), <http://www.itu.int/ITU-D/arb/Special_About/2013/OADC/Online-ADC-Assessment-Study1.pdf>.

الجدول الرقم (٩ - ٢١)

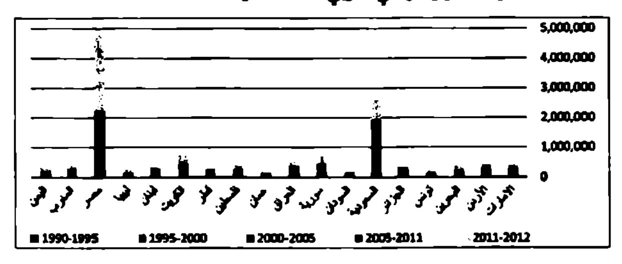
اللغات العشر الأكثر استخداماً على مواقع الويب

اللغة	عدد الناطقين باللغة	تغلغل اللغة (بالنسبة المئوية)	معدل النمو للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١١ (بالنسبة المئوية)	نسبة المستخدمين عالمياً	عدد الناطقين باللغة في العالم
الإنكليزية	٥٦٥,٠٠٤,١٢٦	٤٣,٤	٣٠١,٤	٢٦,٨	١,٣٠٢,٢٧٥,٦٧٠
الصينية	٥٠٩,٩٦٥,٠١٣	٣٧,٢	١,٤٧٨,٧	٢٤,٢	١,٣٧٢,٢٢٦,٠٤٢
الإسبانية	١٦٤,٩٦٨,٧٤٢	٣٩,٠	٨٠٧,٤	٧,٨	٤٢٣,٠٨٥,٨٠٦
اليابانية	٩٩,١٨٢,٠٠٠	٧٨,٤	١١٠,٧	٤,٧	١٢٦,٤٧٥,٦٦٤
البرتغالية	٨٢,٥٨٦,٦٠٠	٣٢,٥	٩٩٠,١	٣,٩	٢٥٣,٩٤٧,٥٩٤
الألمانية	٧٥,٤٢٢,٦٧٤	٧٩,٥	١٧٤,١	٣,٦	٩٤,٨٤٢,٦٥٦
العربية	٦٥,٣٦٥,٤٠٠	١٨,٨	٢,٥٠١,٢	٣,٣	٣٤٧,٩٣٢,٣٠٥
الفرنسية	٥٩,٧٧٩,٥٢٥	١٧,٢	٣٩٨,٢	٣,٠	٣٤٧,٩٣٢,٣٠٥
الروسية	٥٩,٧٠٠,٠٠٠	٤٢,٨	١,٨٢٥,٨	٣,٠	١٣٩,٣٩٠,٢٠٥
الكورية	٣٩,٤٤٠,٠٠٠	٥٥,٢	١٠٧,١	٢,٠	٧١,٣٩٣,٣٤٣
المجموع	١,٦١٥,٩٥٧,٣٣٣	٣٦,٤	٤٢١,٢	٨٢,٢	٤,٤٤٢,٠٥٦,٠٦٩
بقية اللغات	٣٥٠,٥٥٧,٤٨٣	١٤,٦	٥٨٨,٥	١٧,٨	٢,٤٠٣,٥٥٣,٨٩١
المجموع العالمي	٢,٠٩٩,٩٢٦,٩٦٥	٣٠,٣	٤٨١,٧	١٠٠,٠	٦,٩٣٠,٠٥٥,١٥٤

المصدر: Internet World Statistics, 2014, <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>.

الشكل الرقم (٩ ـ ١)

نمو المحتوى الرقمي العربي خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ٢٠١٢



وقد بلغ الإنتاج التراكمي لمادة المحتوى الرقمي العربي خلال هذه المدة ما يعادل ٢٠,٤٥١,٠٨٤ صفحة استودعت في فضاء الإنترنت، وتوزعت مفرداتها على طيف واسع من المواقع والتطبيقات الرقمية المتوفرة في هذا الفضاء، وهو ما يوضحه الجدول الرقم (٩ ـ ٢٢).

ويلاحظ أن المواقع العربية كانت المنتج الأكبر للمحتوى الرقمي العربي، بينما جاءت بعدها مواقع شبكات التواصل

الجدول الرقم (٩ ـ ٢٢)

توزيع المحتوى الرقمي العربي التراكمي خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ٢٠١١ في المحيط العربي

فئة الموقع	عدد صفحات المحتوى العربي
المواقع العربية	٦,٢١٥,٧١٣
شبكات التواصل الاجتماعي	٥,٠٧٩,٠٩١
المنتديات العربية	٣,٣١٨,٦٤٨
مواقع التغريدات	١,٥٤٧,١٩٦
شبكات فيديوية	١,٣٩٦,٦٠٩
المدوّنات العربية	١.٢٨٤.٤٨٤
قوائم بريدية	١,٠٢١,٠٦٨
شبكات الصور	٥٨٨,٢٧٥
المجموع	**٢٠,٤٥١,٠٨٤**

المصدر: المرصد الإحصائي للمحتوى الرقمي العربي «مأرب»: وهو عبارة عن قاعدة بيانات إحصائية عن المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت، يمكن الدخول إليها عبر الموقع الإلكتروني لمؤسسة الفكر العربي أو عبر الموقع التالي: <http://www.arabdigitalcontent.com>.

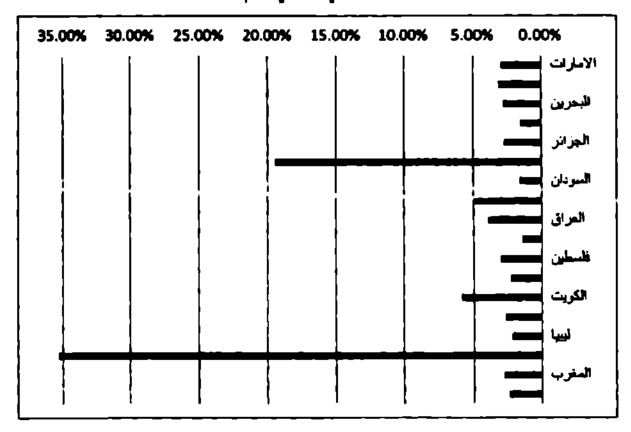
الاجتماعي التي أضحت مستودعاً ثرياً بجمع مختلف أشكال الخطابات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمعرفية لمستخدمي هذه الشبكات العملاقة. بينما جاءت المنتديات العربية في المرتبة الثالثة وبما تحويه من مادة خطاب يتسم بعمق معرفي يتجاوز المادة المطروحة في شبكات التواصل الاجتماعي، ويعالج مواضيع أكثر تخصصاً.

وقد اختلفت نسبة مساهمة البلدان العربية في إنتاج مادة هذا المحتوى، فتقدمت مصر بإنتاجها الرقمي، فاحتلت المرتبة الأولى، وجاءت بعدها السعودية، في المرتبة الثانية، بينما احتلت الكويت المرتبة الثالثة.

أما بقية البلدان العربية فتكاد تتقارب نسب مشاركتها في إنتاج مادة المحتوى الرقمي العربي، باستثناء سلطنة عمان التي تراجعت نسبة مساهمتها قليلاً مقارنة ببقية البلدان، وذلك حسبما يتضح من الشكل الرقم (٩ ـ ٢).

الشكل الرقم (٩ ـ ٢)

نسب مساهمة البلدان العربية في إنتاج
المحتوى الرقمي العربي لعام ٢٠١٢



وتتوزع مفردات مادة المحتوى الرقمي العربي على حقول شتى، تشكل أهم اهتمامات المواطن والحكومات العربية. وقد حاولنا استقصاء أهم مواضيع مادته من خلال إجراء مسح غطى الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١١ وعلى ثمانية محاور شملت: المحتوى الثقافي، والعلوم الاجتماعية، والقانونية، والعلمية، والاقتصادية، والإعلامية، والتربوية، وأخيراً العسكرية والأمنية، وذلك حسبما يبيّنه الجدول الرقم (٩ - ٢٣).

الجدول الرقم (٩ - ٢٣)

التبويب الموضوعي لمادة المحتوى الرقمي العربي التراكمي خلال السنوات ١٩٩٠ - ٢٠١١

المرتبة	التبويب الموضوعي	عدد صفحات المحتوى
١	المحتوى الثقافي	٨,٣٢٢,٢٥٣
٢	العلوم الاجتماعية	٣,٨٧٢,٧٩٢
٣	المحتوى القانوني	٢,٨٨٠,١١٢
٤	المحتوى العلمي	١,٧١٥,٥٥٦
٥	المحتوى الاقتصادي	١,٣٩٥,٩٣١
٦	الإعلام والاتصال	٩٩٦,٤٥٣
٧	المحتوى التربوي والتعليمي	٦٩٨,٥٦٨
٨	المحتوى العسكري	٥٦٩,٢٣٤
المجموع		٢٠,٤٥٠,٩٠٠

المصدر: المصدر نفسه، المرصد الإحصائي للمحتوى الرقمي العربي «مأرب».

ويلاحظ تفوق المفردات الثقافية والفكرية على بقية المواضيع، حيث بلغ عدد صفحاتها ٨,٣٢٢,٢٥٣ صفحة، ثم جاءت مفردات العلوم الاجتماعية في المرتبة الثانية، التي بلغ عدد صفحاتها ٣,٨٧٢,٧٩٢ صفحة، أما المسائل القانونية والسياسية فقد جاءت في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد صفحاتها ٢,٨٨٠,١١٢ صفحة. وتُظهر عملية تقييم البيئة الداعمة لإنشاء المحتوى الرقمي العربي وجود أكثر من فجوة في النسيج الشبكاتي الداعم لهذا النشاط في البلدان العربية، وذلك حسبما يوضحه الجدول الرقم (٩ - ٢٤).

الجدول الرقم (٩ ـ ٢٤)

البنية التحتية الداعمة للمحتوى الرقمي في البلدان العربية

البلد	عناصر البنية التحتية والمحتوى الرقمي			
	تغطية شبكات المحمول (بالنسبة المئوية)	سعة خدمة الإنترنت العريضة لكل مستخدم Kb/Sec	عدد مضيفات إنترنت آمنة لكل مليون مستخدم	الوصول إلى المحتوى الرقمي (٠ ـ ٧)
البحرين	١٠٠	١٨,١	١٣٥,٨	٥,٧
الكويت	١٠٠	٥,٤	١٧٩,٠	٥,٤
قطر	١٠٠	٣٣,٢	١٤٠,٩	٦,٢
الإمارات	١٠٠	٣٢,٤	١٨٣,٧	٦,١
مصر	٩٩,٨	٤,٢	٣,٧	٤,٧
السعودية	٩٩,٤	٣٦,٤	٣٠,٥	٥,٦
لبنان	٩٩,١	١٨,٤	٤٨,٦	٤,٢
الأردن	٩٩,٠	٥,٢	٢٩,٣	٥,٣
المغرب	٩٩,٠	١٤,٩	٣,٦	٤,٥
تونس	٩٩,٠	١٨,٧	١٣,١	٤,٣
ليبيا	٩٨,٠	١٤,٠	١,٨	٣,٤
عمان	٩٧,٦	٨,٩	٥٦,١	٥,١
اليمن	٨٤,٠	٢,٨	٠,٥	٣,٨
الجزائر	٨١,٥	٧,٧	١,٣	٣,٠

المصدر: Beñat Bilbao-Osorio, Soumitra Dutta, and Bruno Lanvin, eds., *The Global Information Technology Report 2014: Rewards and Risks of Big Data* (Geneva: World Economic Forum; INSEAD, 2014), <http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalInformationTechnology_Report_2014.pdf>.

ولعل من أهم هذه الفجوات هو تناقص عدد المضيفات الآمنة التي تمارس دور المستودع والراعي لمادة المحتوى الرقمي العربي، والتي تتراجع أعدادها بصورة ملفتة عند مقارنتها مع المضيفات المتوفرة في بلدان المنطقة.

يضاف إلى ذلك عدم وفرة خدمة الإنترنت العريضة إلا في بعض البلدان الخليجية، وبسعات محدودة عند مقارنتها بسعة هذه الخدمة في بلدان المنطقة والدول المتقدمة.

أما فرصة الوصول إلى المحتوى الرقمي فتبلغ مستويات مقبولة في البلدان الخليجية، بينما تتراجع في كثير من البلدان العربية بحيث تضيق الفرصة أمام الجهة التي تقوم بإنشاء المحتوى، والجهات التي تستثمره ما ينعكس سلباً على نمو صناعة المحتوى.

لقد تزايد اهتمام البلدان العربية بمسألة المحتوى الرقمي العربي، وباشرت المؤسسات العلمية بعقد مؤتمراتها لمعالجة هذه المسألة على المستويين التقني، والاقتصادي، بعد أن أضحت مادته سلعة جديدة تمتلك قيمة اقتصادية جاذبة لأكثر من جهة استثمارية.

فظهر أكثر من مشروع داخل حدود وطننا العربي يُعنى بمسألة إنتاج المحتوى العربي الرقمي ساهمت برعايته مؤسسات متخصصة بذلت قصارى جهدها للارتقاء بالمحتوى العربي الرقمي كمّاً ومضموناً، كما يوضحه الجدول الرقم (٩ ـ ٢٥).

بالمقابل طُرحت مبادرات كثيرة منها مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز التي تضمنت منح جائزة للمحتوى الرقمي.

بيد أن كل هذه المحاولات، والمساعي الجادة لم تنجح في سد الفجوة الرقمية على صعيد المحتوى الرقمي الذي تشخص أمامه الكثير من التحديات التي يمكن تبويبها إلى خمسة محاور[١٧]:

---

(١٧) حسن مظفر الرزو، «رقمنة المحتوى العربي: دعوة لإعادة تشكيل مادة المحتوى وصناعة المفاهيم،» في: مجموعة من الباحثين، لتنهض بلغتنا: مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية، إشراف رياض زكي قاسم (دبي: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٣).

الجدول الرقم (٩ ـ ٢٥)

أهم مشاريع المحتوى الرقمي العربي في الوطن العربي وخارجه

الموقع	البلد	المشروع	الوصف
الوطن العربي	مصر	مكتبة الإسكندرية	رقمنة الكتب العربية وأرشفتها.
		توثيق التراث: أرشيف الهلال الرقمي	توثيق تراث مجلة الهلال وإتاحة البحث فيه خارج حدود الإنترنت.
		ذاكرة مصر الحديثة	توثيق رقمي لتاريخ مصر وثقافتها خلال المئتي عام الأخيرة.
		الأرشيف القومي المصري	رقمنة بضعة ملايين من الوثائق المصرية.
		أرشيف السادات الرقمي	جمع وتوثيق ورقمنة تراث الرئيس السادات مع إتاحة فرصة البحث في مادته.
		مكتبة الارتقاء الرقمية	مكتبة رقمية ضخمة تحوي مجموعة متنوعة من الكتب في شتى المجالات.
	السعودية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	تطوير برمجيات لسانية عربية، ومحركات بحث، والتعرف إلى النطق.
		مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي	السعي نحو إثراء المحتوى الرقمي العربي والإسلامي، وتوفير أدوات معلوماتية للتعامل معه.
	قطر	مبادرة المحتوى العربي	إنشاء مركز لاحتضان وتنشيط ودعم مبادرات المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت.
	الإمارات	برنامج سواعد	طرح مبادرة لتشجيع أنشطة تطوير المحتوى الرقمي العربي.
	لبنان	مؤسسة الفكر العربي	تأسيس مرصد إحصائي للمحتوى الرقمي العربي، يسمح برصد وتوصيف هذا المحتوى بشكل دوري وتقويمه، من خلال استخراج دلالاته بالطرق العلميّة، وذلك لخدمة البحث العلمي.
خارج الوطن العربي	الولايات المتحدة	مشروع جامعة برنستون	رقمنة المخطوطات العربية والإسلامية الموجودة في مكتبة الجامعة حيث يمكن للمستخدم الاطلاع عليها.
		مشروع جامعة متشيغان	رقمنة المخطوطات الإسلامية الموجودة في مكتبة جامعة متشيغان وإتاحة تصفحها رقمياً.
		مشروع جامعة ييل	عمد المشروع إلى قراءة النصوص العربية والشرق أوسطية الموجودة في مكتبة الجامعة مع توفير فرصة للبحث فيها.
	الأمم المتحدة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)	مبادرة تشجيع احتضان مشاريع تطوير المحتوى العربي الرقمي في دول منطقة إسكوا خلال الأعوام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩.

١ - الدور الحكومي

هناك الكثير من البلدان العربية التي تفتقر إلى برامج متكاملة على المستوى الوطني باستثناء جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، بينما تكاد تفتقر جل البلدان العربية إلى وجود برامج ومبادرات ناضجة وفاعلة على المستوى الوطني أو الإقليمي، يصاحبها غياب معايير عربية موحدة للتعامل مع المحتوى العربي الرقمي. يضاف إلى ذلك أن معظم المبادرات المطروحة قد اتسمت بكونها ذات بعد قصير الأمد ولا تسعى إلى تحقيق تكامل مع بقية المشاريع الوطنية أو الإقليمية.

وهناك حاجة ماسة إلى إحداث تغييرات على المستوى التنظيمي لخدمات المعلومات والاتصالات التي لا تزال بقبضة الإدارات الحكومية، مع تشجيع الاستثمار في قطاع صناعة المحتوى العربي وتوفير دعم حكومي للمشاريع المتميزة.

٢ - الموارد البشرية الماهرة

لا تزال الكثير من البلدان العربية تفتقر إلى العدد الكافي من الموارد البشرية التي تمتلك معرفة عميقة بالتعامل مع أدوات المعلومات والاتصالات، وقادرة على تنمية موارد المحتوى الرقمي. ولا تقتصر الحاجة إلى الموارد البشرية التي تمتلك مهارات تقنية عالية، بل توجد حاجة أيضاً إلى الموارد البشرية القادرة على التخطيط لمشاريع صناعة المحتوى الرقمي، وإدارة المشاريع، والابتكار الذي يعد ركيزة أساسية في هذا المجال من الصناعات.

٣ - مؤسسات التعليم والتدريب

تُظهر المراجعة السريعة للفصول الدراسية في الجامعات ومؤسسات التعليم الأساسي والمهني، وجود فجوة بين مادة هذه الفصول وطبيعة المهارات التي يتطلب توافرها لدى الطلبة العرب لكي يستطيعوا أن يسهموا بدور فاعل في التعامل مع المحتوى العربي، استخداماً وإنتاجاً.

٤ - المستخدم العربي

لا زال المستخدم العربي ملتصقاً بتطبيقات لا تسهم بتطوير المحتوى العربي، ويفتقر إلى مهارات الاستخدام اللغوي داخل حدود بيئة الإنترنت، رغم أنه يعد أحد

الجهات المهمة في إنشائه. ولما كان النظام التعليمي مسؤولاً عن منح المستخدم العربي الفرصة على اكتساب المهارات التقنية ذات الصلة بالتعامل مع المحتوى الرقمي، وإثرائه، وتطويره، بات من الضروري توفير فرصة التعلّم على استخدام الأدوات الضرورية للمستخدم العربي، وإكسابه المهارات التي تمنحه القدرة على الإسهام بدور فاعل في سلسلة عمليات المحتوى الرقمي من خلال أنشطة منظمات المجتمع المدني والجهات التي تُعنى بالتدريب.

٥ ـ البيئة العربية المُحوسبة

تشخص أمام العاملين في ميدان حوسبة اللغة العربية ورقمنة مادتها مجموعة من العقبات المعرفية، والفجوات التي تقيم في تربة بيئتنا المعرفية منذ مدة ليست بالقصيرة. فلدينا بداية فجوة واسعة على صعيد النهج الذي يتعامل مع اللغة بوصفها منظومة متكاملة تضم مجموعة متنوعة من المدخلات، وينجم عن معالجتها وفق المنطق المُحوسب مجموعة مخرجات يمكن أن تثمر عن تعميق حضورها المفاهيمي. وهناك فجوة ثانية في المنظومة النحوية التي لا تزال ملتصقة بمنطق لم يعد قادراً على التواصل مع المعالجات الحديثة، يصاحبها ضمور بيّن نجح بالتغلغل في مادتنا المعجمية نتيجة غياب صناعة المعجم، وحوسبته وبناء قواعد بياناته، وإثرائه بالمصطلحات التي يتم توليدها آلياً بواسطة تقنيات الذخائر المُحوسبة.

إن أي خارطة طريق سيتم تحديدها لتوجيه مسارات رقمنة وإثراء المحتوى العربي الرقمي لا يمكن أن يُكتب لها النجاح على يد جهة واحدة، أو قطاع دون غيره، أو حكومة عربية دون أخرى، لأن حجم العمل المطلوب لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخارطة سيتطلب جهداً استثنائياً، لا يمكن أن تضمن نتائج نجاحه جهة واحدة مهما أوتيت من إمكانات مادية وتقنية، وبشرية متميزة. لذا فإن خارطة الطريق ستكون بحاجة إلى جهد مؤسساتي محكم يرتكز في أدائه على خطط قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى وطويلة المدى لضمان نجاح عملية التطبيق.

والحقيقة، أن نسبة حضور المحتوى العربي الرقمي لا يمكن أن تعد مخيِّبة للآمال إذا ما قورنت مع حضور لغات حية أخرى باتت تقاسمنا النسبة ذاتها رغم عراقتها في ميادين تقنيات المعلومات والاتصالات وحضورها التقني المميز.

من أجل هذا نرى أن المعالجة المطلوبة تتطلب مراجعة نقدية لطبيعة الحضور العربي، وتحديد أهم الفجوات فيه. وبداية، فإن أهم ما تفتقر إليه منظومة رقمنة اللغة العربية ومادة المحتوى العربي هو غياب الرؤية العربية القرية والبعيدة للتعامل مع المورد المعرفي والاقتصادي الجديد، وعدم وضوح طبيعة الآليات المناسبة للتعامل معه، وتشتت الأدوات المستخدمة في هذا البلد العربي وذاك، وحصر حجم التحديات التي تشخص أمامه، ما جعل المبادرات التي تتبناها البلدان العربية عبارة عن جزر منفصلة لا تجمعها جسور التواصل المثمر، وتغيب عن ساحتها المعايير والثوابت التي تسمح لها بالاستفادة من المبادرات الجادة والطموحة التي تتبناها بلدان عربية أخرى.

القسم الرابع

بـؤر التوتـر

الفصل العاشر

فلسطين، تفاقم الأزمة الإنسانية بين العدوان الإسرائيلي والمبادرات الدبلوماسية الفلسطينية

يكاد يُجمع الفلسطينيون على أن عام ٢٠١٤ كان من أسوأ الأعوام التي مرت على قضيتهم. فقد شهدت بداياته فشل المفاوضات التي كانت قد استؤنفت لمدة ٩ أشهر منذ منتصف عام ٢٠١٣ تحت الرعاية الأمريكية. وفي أواسط العام أبرم اتفاق للمصالحة الوطنية، ولا سيَّما بين حركتي فتح وحماس، لكنه لم يشقَّ طريقه في التطبيق العملي، ما أحبط الآمال الشعبية.

وبحلول منتصف العام أيضاً، اقتحم الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية بحجة البحث عن ثلاثة مستوطنين مفقودين، وتلا ذلك أعمال استفزازية ضد الأقصى المبارك ورحابه المقدسية. وبعد شهر شنت القوات الإسرائيلية عدواناً شاملاً على قطاع غزة استمر ٥١ يوماً، انتهى بكارثة إنسانية ومادية مروِّعة.

ولم يكن الشعب الفلسطيني في مناطق اللجوء بالأفضل حالاً، إذ تأثر اللاجئون بالصراعات الداخلية والبينية العربية، ولا سيَّما في كل من العراق وسورية وليبيا واليمن. وكانت أكبر الأزمات في هذا الإطار، ما تعرَّض له سكان مخيم اليرموك في دمشق من حصار مطبق، حين اشتد القتال بين الجيش السوري والمعارضة ووصل إلى المخيم، الأمر الذي حال دون الحياة السوية في أبسط معانيها.

ويصدق الوضع ذاته على الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨، فعدا عن القوانين والتشريعات والقرارات المستهدفة لتصفية وجودهم والتضييق عليهم إلى أبعد الحدود، كان المشروع الأخطر والأكثر تداولاً في هذا العام ما عرف بمشروع يهودية الدولة، الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في قراءة أولى. ومن المعلوم أن إقرار هذا المشروع بشكل أخير، يعني شطب حق العودة للاجئين، وتعريض شريحة فلسطينيي ١٩٤٨ للممارسات العنصرية المبرمجة والمقننة، وصولاً إلى إخضاعهم لحالةٍ من «الأبارتيد».

تسببت هذه الأحوال السياسية السلبية، وطنياً وخارجياً، في تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الهشة أصلاً. حدث ذلك للقطاعات الفلسطينية كافة في الوطن المحتل وبلدان النزوح. فعجلة الإنتاج المحلي في قطاع غزة توقفت بكاملها تقريباً، جراء الحصار الخارجي الذي ضاق إلى حد الاختناق، وكذا بفعل آلة الحرب الإسرائيلية التي دمرت كثيراً من الوحدات الإنتاجية. وأوغلت الضفة المحتلة في الاعتماد على المعونات الخارجية التي توظَّف لأغراض سياسية. ودخلت قطاعات من اللاجئين في نفق العوز والفقر المدقع بعد غياب الأمن الشخصي والجماعي بالنسبة إلى الغالبية منهم في الدول المضيفة غير المستقرة أمنياً وسياسياً.

وبالنظر إلى اتصال هذه الأوضاع بشكل وثيق بعصب الحياة الفلسطينية، فسوف يعالجها هذا الفصل بشكل تفصيلي، على أن نتابع في نقاط تالية قضايا المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وأحوال المصالحة الفلسطينية وتداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة، وتطور المقاربة الأوروبية للحقوق الفلسطينية، ونختم بتناول أحوال ملف التسوية الفلسطينية في الأمم المتحدة.

أولاً: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

في نهاية ٢٠١٤ بلغ عدد الفلسطينيين في العالم نحو ١٢,١ مليون نسمة. منهم ٤,٦٢ مليون داخل الضفة وغزة، ونحو ١,٤٨ مليون داخل «إسرائيل» (فلسطين ٤٨)، وما يقرب من ٥,٣٤ مليون في البلدان العربية، ونحو ٦٧٥ ألف في الدول الأجنبية. وتوزع السكان في حدود ١٩٦٧ بين ٢,٨٣ مليون في الضفة الغربية و١,٧٩ مليون في

قطاع غزة. وبلغت نسبة اللاجئين في المنطقتين نحو ٤٣,١ بالمئة من المجموع الكلي للسكان، ينقسمون بين ٣٨,٣٨ بالمئة في الضفة و٦١,٦٢ بالمئة في غزة.

في مستهل العام ٢٠١٤، وضعت سلطة النقد الفلسطينية مجموعة من التنبؤات للمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، وذلك ضمن ثلاثة سيناريوهات مختلفة، محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. وبناءً على مشاركة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية، كانت النتائج على النحو الآتي:

١ - السيناريو المرجع

استند هذا السيناريو إلى افتراض عدم حدوث تحسُّن كبير في مفاوضات السلام، واستمرار القيود المفروضة على حركة تنقل الأفراد والتجارة الداخلية، واستمرار العقبات والعراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير في الضفة الغربية، واستمرار إغلاق جميع معابر قطاع غزة بمعدل الحصار ذاته في العام٢٠١٣، إلى جانب عدم حدوث أي زيادة عن العام السابق في عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة في ١٩٤٨ (إسرائيل) يومياً.

وبالنسبة إلى القطاع المالي، يتوقع استمرار الحكومة في سياسة التقشف المالي من خلال تقنين النفقات الجارية وثبات قيمة الإنفاق الاستثماري الحكومي عند مستواه في العام السابق، وحدوث تحسن طفيف في حجم الإيرادات الحكومية نتيجة للاستمرار في سياسة تحسين التحصيل الضريبي وزيادة الإيرادات غير الضريبية.

أما على مستوى المنح والمساعدات الخارجية، فإنه يتوقع أن تستمر الدول المانحة بتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية بمستواها نفسه خلال العام الحالي والذي يقدر بنحو مليار دولار. أما صافي التحويلات من الخارج فمن المتوقع أن تنمو بمعدل زيادتها نفسه خلال عام ٢٠١٣.

ووفقاً لهذا السيناريو يُتوقع أن يستمر الناتج المحلي بالتباطؤ خلال عام ٢٠١٤ ليسجل نمواً نسبته ٣,٢ بالمئة (مقابل ٣,٧ بالمئة لعام ٢٠١٣) ليبلغ ٧٢٧٥ مليون دولار أمريكي، وينمو بذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة طفيفة (١,٦ بالمئة) ليصل إلى ١٧٣٧ دولاراً أمريكياً. أما بخصوص معدل البطالة فمن المتوقع أن ترتفع قليلاً في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٣,٦ بالمئة (مقابل ٢٣,٤ بالمئة لعام ٢٠١٣).

٢ - السيناريو المتفائل

تم بناء هذا السيناريو بافتراض حدوث صدمة إيجابية على بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، نتيجة لافتراض حدوث تغيرات إيجابية في المسار السياسي وتحسن كبير في مفاوضات السلام، والبدء في تنفيذ بعض المشاريع والإجراءات الاقتصادية كنتيجة لتخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكلٍ ملموس، وانخفاض عدد أيام الإغلاق لمعابر قطاع غزة، وزيادة عدد العمال الذين يتوجهون إلى العمل في الأراضي المحتلة (إسرائيل) بشكلٍ يومي، إلى جانب زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة والإنفاق التطويري؛ وهو ما يقصد به المعونات المخصصة من المانحين لبرامج وخطط دعم المشروعات التنموية للبنى التحتية، كالمؤسسات الصحية والطرق والصرف الصحي والمدارس ومشروعات تشغيل المرأة وتشجيع وتمويل صغار المنتجين ونحو ذلك.

ووفقاً لهذا السيناريو، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ١٠,٩ بالمئة ليصل إلى ٧٨١٨ مليون دولار، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٥ بالمئة ليبلغ ١٨٥٤ دولاراً أمريكياً، وانخفاض معدل البطالة إلى ٢١ بالمئة.

٣ - السيناريو المتشائم

تم في هذا السيناريو افتراض حدوث صدمة سلبية على بعض المتغيرات الرئيسية، كتدهور الأوضاع السياسية بشكلٍ حاد خلال عام ٢٠١٤، وانعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي بما في ذلك انخفاض عدد العمال المتوجهين إلى العمل في الأراضي المحتلة (إسرائيل) يومياً، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق للعمال والتجارة، وزيادة العراقيل، أمام عملية الاستيراد والتصدير، وامتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب، إلى جانب انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية.

تفترض نتيجة هذا السيناريو انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٠,٥ بالمئة خلال عام ٢٠١٤ ليبلغ نحو ٧٠١٤ مليون دولار، وانعكاس ذلك

على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بانخفاضه بنسبة -٢ بالمئة ليبلغ ١٦٧٥ مليون دولار أمريكي، وارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ٢٧,٢ بالمئة.

ما جرى بالفعل أن هذا السيناريو الأخير هو الذي كان أكثر حظاً من غيره خلال هذا العام. ومن الجهات التي رصدت بيانات شبه مؤكدة بهذا الخصوص البنك الدولي، حيث أشار في تقرير تقيمي له إلى أن معدل النمو الاقتصادي في مناطق السلطة الفلسطينية بلغ خلال الربع الأول من ٢٠١٤ (-١) بالمئة، ومضى إلى أن «ربع السكان الفلسطينيين يعانون الفقر، الذي تصل معدلاته في غزة إلى ضعف معدلاته في الضفة».

ومن المعلوم تقليدياً أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية لا يسعها المضي قدماً على طريق التنمية والتطور في إطار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. فهذه الحالة لا تسمح للسياسة الفلسطينية بالتحكم في مجمل الموارد والعناصر المؤثرة في عملية التنمية. غير أن ثمة فوارق نسبية بين شطري «الدولة الفلسطينية»، الضفة وغزة، من حيث تداعيات الاحتلال. وفي عام ٢٠١٤ نجد أن السياسات الاستيطانية هي العنصر الأكثر تأثيراً في هذه الأوضاع في الضفة، في حين كان العدوان الإسرائيلي الدموي هو العامل الموازي في تبعاته الثقيلة بالنسبة إلى غزة.

لقد تسارعت في هذا العام، وتيرة سياسات الاستيطان في الضفة، ولا سيّما في رحاب القدس الشريف، حتى إن هذه السياسات كانت المسؤول الأكثر شهرة عن إخفاق مفاوضات التسوية التي جرت في النصف الأول من العام. وتبع ذلك موجات احتجاج ومواجهات وصدامات بين المستوطنين الصهاينة معزَّزين بقوة جيش الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والقطاعات الشعبية الفلسطينية من جهةٍ أخرى. وفي واحدة من هذه المواجهات سقط شهيداً الوزير زياد أبو عون، المسؤول عن ملف الاستيطان ومقاومته في السلطة الوطنية الفلسطينية.

غني عن الذكر أن الاستيطان في الضفة وبخاصة في كلٍ من المنطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والقدس الشريف ومحيطها الإقليمي، هو العمود الفقري المحدد لطبيعة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وعلى مسار السياسات الاستيطانية ومصيرها يتوقف أفق هذا الصراع. ولأكثر من مرة، قامت حكومة بنيامين نتنياهو بإقرار عدد من مشروعات الاستيطان، بهدف الاستيلاء على آلاف الدونمات (الدونم يعادل ألف متر مربع) في الضفة، وقد استتبع هذا الإجراء، التوسع في إجراءات الحراسة والأمن

للمستوطنين، فضلاً عن تأمين مصادر المياه اللازمة، وإقامة مشروعات للصناعة الخفيفة والمغذية، وإقرار بناء الوحدات السكنية للمستوطنين، وإنشاء مناطق محظورة على الفلسطينيين للحماية والتأمين. وفي هذا السياق، تم الاستيلاء على أرضٍ زراعية خصبة، كما جرت محاربة الاقتصاد الزراعي الفلسطيني بتجريف واقتلاع مساحات واسعة من الزراعات الفلسطينية، ووضعت عراقيل متعددة الأسماء أمام الإنتاج الفلسطيني، كان بعضها يخص الجوانب الصحية وتعطيل النقل الداخلي والخارجي، وحجب مصادر المياه وإضعاف البنى الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي.

ومن الوجهة الإحصائية، قدرت المصادر الفلسطينية المختصة أن العام ٢٠١٤ شهد زيادة حجم التوسع الاستيطاني في الضفة بلغت نحو١٠٠ بالمئة مقارنة بالأعوام السابقة، ما أدى إلى استقطاع أكثر من ٢٥ ألف دونم. وقد مرت هذه العملية، التي لم تتوقف للحظة واحدة على مدار العام، عبر خطين متوازيين، هما الحكومة الإسرائيلية التي كانت تقنن السيطرة على الأراضي وتطرح عطاءات بآلاف الدونمات وتمول المشاريع الاستيطانية بموازنات ضخمة، والمنظمات الصهيونية وهو ما يعرف بالاستيطان الهادئ الذي يتمتع بغطاءات حكومية غير معلنة.

المصادر الإسرائيلية، من جانبها، لم تنفِ هذه الحقائق، وأقرّت بأن عدد المستوطنين ارتفع خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٤ بالمئة مقارنةً بعام ٢٠١٣. ونشرت وزارة الداخلية الإسرائيلية تقريراً إحصائياً قالت فيه إن ٣٨٩٢٨٥ إسرائيلياً يعيشون في المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية.

والمناطق (ج) هي المناطق الوحيدة المتلاصقة وغير المتقطعة في الضفة الغربية، وتقع كما أشرنا تحت السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً وتشكل نحو ٦١ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وتحتوي تلك المناطق على غالبية المستوطنات التي يعتبرها المجتمع الدولي غير شرعية، بينما يعيش نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني في المنطقة ذاتها حسب مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.

ولا تتضمن الإحصاءات الإسرائيلية ٢٠٠ ألف إسرائيلي يعيشون في عشرة أحياء استيطانية في القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وفي إطار هذا التغول الذي واصل تدمير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفلسطينيين، حظيت القدس بالنصيب الأوفر، بهدف تعميق سياسات التهويد وعزل

المدينة المقدسة عن رحابها الإقليمية في المجتمع الفلسطيني، والحيلولة دون اتخاذها عاصمة للدولة الفلسطينية المزمعة، وإحباط التوجه السياسي الفلسطيني بهذا الخصوص. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، ضمُر اقتصاد القدس الشرقية إلى حد كبير حتى بات يشكل أقل من ٧ بالمئة من الاقتصاد الفلسطيني العام، وهو الذي كان يشكل نحو ١٥ بالمئة قبل عشرين عاماً، وزاد معدل فقر الأسَر الفلسطينية فيها من ٦٨ بالمئة عام ٢٠٠٩ إلى ٧٧ بالمئة في هذا العام. ويعتبر الفقر، أو بالأحرى سياسة الإفقار التي تتبعها إسرائيل في الوسط الفلسطيني بالقدس، من الأساليب الرئيسية لتردّي الأوضاع الاقتصادية في المدينة.

والواقع أن بعض المصادر الإسرائيلية ذاتها أشارت إلى تدهور أحوال الفلسطينيين تحت الاحتلال عموماً في هذا العام، وذلك في معرض الإنذار بأن هذا التدهور قد يقود إلى انفجار اجتماعي سياسي لا يمكن التكهن بقوته في وجه إسرائيل. وفي تقرير لمنظمة العمل الدولية جرى التحذير أيضاً من عواقب التراجع في أوضاع العمال الفلسطينيين في الأرض المحتلة «فقد ارتفع عدد العاطلين من العمل في الضفة وغزة، ومع عدم وجود تقدم في محادثات السلام، يبقى الاقتصاد الفلسطيني رهن قيود كثيرة مفروضة بفعل الاحتلال. وإذا لم تتم إزالة هذه القيود، فمن غير الممكن توقع أي تحسن في وضع العمال وأصحاب المشاريع..».

وقد سجلت منظمة العمل في هذا السياق «.. تزايد خطر استغلال العمال الفلسطينيين على يد السماسرة وأصحاب العمل منعدمي الضمير في الأراضي المحتلة (إسرائيل) والمستوطنات.. وينبغي اتخاذ تدابير ملحّة للسماح بانتقال الأشخاص والبضائع وتقديم العون إلى منطقة يعتمد أربعة أخماس سكانها على المساعدات الإنسانية. ويقع اقتصادها في دائرة الشلل..». كذلك أشارت المنظمة إلى أنه خلال العام ٢٠١٤ تكثف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وزادت أعمال العنف المرتبطة بالمستوطنين، وبقيت الوعود بتحقيق تقدم اقتصادي حبراً على ورق.

مصداقاً لهذه التقديرات، أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للاستطلاع في رام الله في منتصف العام أن ٦٨ بالمئة من فلسطينيي الضفة وغزة قلقون على لقمة العيش، وقيّم ٦٨ بالمئة الوضع الاقتصادي في الضفة وغزة بالسيء، وذكر ٣١ بالمئة بأن همهم الأساسي هو العمل والكسب.

وإذا كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة على هذا القدر من التدنّي والتدهور، فقد بلغت هذه الأوضاع حد الكارثة بالنسبة إلى قطاع غزة على وجه التحديد. ذلك بالنظر، إلى الأعباء الثقيلة جداً التي أضافها العدوان الإسرائيلي لمدة ٥١ يوماً على القطاع في صيف هذا العام.

كان المواطنون في قطاع غزة قد تفاءلوا بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٤ وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وذلك لإنهاء سبع سنوات من الانقسام تعتبر الحقبة السوداء في تاريخ القضية الفلسطينية لما خلفته من آثار سلبية في الاقتصاد الفلسطيني والحياة الاجتماعية ومناحي الحياة كافة. كما تفاءلوا بمعالجة العديد من الأزمات التي يعانيها قطاع غزة وأهمها إنهاء الحصار وارتفاع معدلات البطالة والفقر، والازدواجية واختلاف القرارات والقوانين والتشريعات والإجراءات والضرائب والجمارك واللوائح والأنظمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن المؤسف أنه بعد تشكيل الحكومة برزت أزمة صرف رواتب الموظفين في قطاع غزة، ما أدى إلى ضعف النشاط التجاري. وأتت الحرب الثالثة على القطاع خلال الفترة من ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٤ حتى ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤ في ظل أوضاع اقتصادية وإنسانية مقبضة، لم يسبق لها مثيل خلال العقود الأخيرة وذلك بعد حصار ظالم وخانق استمر ٧ سنوات، كما أنها أتت وقطاع غزة ما زال يعاني آثار الحرب الأولى في عامي ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ والحرب الثانية في عام ٢٠١٢ وما زالت مشاهد الدمار والخراب والتشريد والمجازر التي خلفتها تلك الحروب في الأذهان. هذا بالإضافة إلى آلاف الشهداء والجرحى والآثار السلبية في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والبيئية.

ونتج من ذلك خسائر مادية فادحة. وبحسب التقديرات الأولية فقد تجاوزت الخسائر الاقتصادية الإجمالية، المباشرة وغير المباشرة، في المباني والبنية التحتية وخسائر الاقتصاد الوطني في قطاع غزة بمختلف قطاعاته الاقتصادية ٥ مليارات دولار تقريباً خلال فترة الحرب، والثابت أن إسرائيل ارتكبت المجازر بحق الاقتصاد الفلسطيني، مسببة خسائر مباشرة نتيجة للتدمير الكلي والجزئي والحرائق لما يزيد على ٥٠٠ منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة والاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة.

مع نهاية عام ٢٠١٤ وبفعل استمرار الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ونتيجة لانهيار المنظومة الاقتصادية بفعل الحرب الضروس التي تعرض لها القطاع، ازداد عدد الفقراء والمحرومين من حقهم في الحياة الكريمة، وتجاوزت معدلات البطالة ٥٥ بالمئة، وانضم ما يزيد على ٣٠ ألف شخص إلى مستنقعات البطالة ليصل عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة إلى ٢٣٠ ألف شخص، وارتفعت معدلات الفقر المدقع لتتجاوز ٦٥ بالمئة، وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات من «الأنروا» والمؤسسات الإغاثية الدولية المليون شخص، بنسبة تصل إلى ٦٠ بالمئة من سكان غزة، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي ٥٧ بالمئة لدى الأسَر.

كما شهد عام ٢٠١٤ استمرار انقطاع التيار الكهربائي الدائم والمستمر وبشكل يومي منذ أكثر من ثماني سنوات، نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع اللازمة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة، وعدم السماح بدخول قطع الغيار اللازمة لصيانتها، وهو ما زاد من معاناة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في القطاع، حيث تُقطع الكهرباء يومياً من ٨ إلى ١٢ ساعة اعتماداً على حجم الأحمال والضغط على شبكة الكهرباء. وبعد عدة أشهر من إنهاء الحرب تم إصلاح محطة التوليد بشكلٍ جزئي وعادت الكهرباء لبرنامج ٨ ساعات يومياً، ومع نهاية عام ٢٠١٤ بدأت مرة أخرى تلوح في الأفق أزمة توريد السولار الصناعي الخاص بمحطة التوليد وتوقفت المحطة وتم العودة إلى نظام ٦ ساعات يومياً.

في نظرة سريعة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين المحتلة في عام ٢٠١٤، يُلاحظ أن أوضاع اللاجئين في سورية كانت الأكثر إيلاماً، بعد أن كانت الأميَز بين أوضاعهم في سنين خلت في كل أماكن وجودهم القسري المؤقت. ففي سورية سقط ما يزيد على ألفي شهيد فلسطيني، منهم من استشهد تحت القصف العشوائي أو الموجه، ومنهم من مات تحت التعذيب في أقبية سجون السلطة التي صار شعارها (إما أن تكون معي أو أنت إذاً ضدي)، ومنهم من مات في لجج البحار قدراً أو قصداً وهم يحاولون الوصول إلى بر أمان، ومنهم من مات جوعاً وعطشاً أو بسبب الأمراض التي لم تجد سبيلاً لمعالجتها بسبب الحصار المفروض عليهم في المخيمات المنكوبة وغيرها.

هناك أعداد كبيرة من الجرحى والمشردين في أقطار محيطة بسورية، قارب عددهم المئة ألف أو يزيدون، وهم في أوضاع مزرية بائسة، تختلف عن أوضاع نظرائهم من السوريين الذين فروا من ديارهم نتيجة الصراع. فأوضاع اللاجئ الفلسطيني الهارب

من جحيم الصراع لا تقل سوءاً عن حال من بقي منهم في لجّته؛ فهم غير مرحب بهم في أكثر من قطر عربي لأسباب كثيرة لا مجال للحديث عنها تفصيلاً، وهم لا يتلقون المساعدة التي يحظى بها اللاجئ السوري، كما أن بعضهم اضطر إلى إخفاء أوراقه الثبوتية حتى لا يتعرض للمضايقة أو السجن أو الإعادة إلى سورية، وقد حدثت حالات كثيرة من هذا القبيل.

في كلمات قليلة، الفلسطينيون في سورية يواجهون نكبة مريرة وقاسية قد تفوق في بعض تفاصيلها الإنسانية نكبة ١٩٤٨، ولكن هذه المرة دون تعاطف معهم، ودون اهتمام حقيقي من قبل منظمة التحرير والجامعة العربية والمنظمات الدولية، ما جعل الشعور بالمصيبة مضاعفاً ومؤلماً إلى حد يفوق الوصف.

وفي لبنان الحال لم يكن أقل سوءاً عنه في سورية، فأوضاع المخيمات هناك في أقسى درجات التدهور، والتميز ضد اللاجئين الفلسطينيين في العمل والدراسة والتنقل لا يشبهه سوى أنظمة الفصل العنصري بسبب التركيبة الطائفية الحساسة التي يذهب ضحيتها هؤلاء اللاجئون دون ذنب اقترفوه. وزاد الوضعَ سوءاً لجوءُ عشرات الآلاف من فلسطيني سورية إلى هذه المخيمات التي لا تتسع أصلاً لساكنيها.

وفي أماكن أخرى من العالم، تفاوتت أوضاع اللاجئين حسب تصنيفهم وأوضاعهم القانونية والسياسية، فلا تزال فئة منهم ممن يصنفون بأنهم فلسطينيون من غزة، يُحرمون من حقوق يتمتع بها أشقاء لهم من إقامة وتملُّك وتعلم وتنقل، ولا تزال أوضاع مخيمات اللاجئين في الأردن دون المستوى المقبول إنسانياً، فهي تعاني الاكتظاظ وغياب الشروط الصحية والبطالة ومشاكل أخرى ناجمة عن الوضع الاقتصادي المتردي بسبب الغلاء والفقر وما ينتج منهما من مشكلات.

اللاجئون في عام ٢٠١٤ ليسوا أفضل حالاً من سنين خلت، بل ويصح القول إن أوضاعهم تفاقمت إلى حد مروِّع.

ثانياً: المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية (الفشل وما بعده)

استجابت السلطة الوطنية الفلسطينية لجهود واشنطن، التي قادها وزير خارجيتها جون كيري عبر جولات مكوكية في منتصف ٢٠١٣، ووافقت على استئناف مفاوضات التسوية مع إسرائيل. وكان المطلب الفلسطيني الأكثر إلحاحاً لأجل هذه الاستجابة هو

وقف النشاط الاستيطاني وإطلاق سراح قدامى الأسرى الفلسطينيين على دفعات. وكان المزمع هو انتهاء الجولة التفاوضية باتفاق نهائي خلال فترة لا تزيد على تسعة أشهر، أي بحلول بداية ربيع ٢٠١٤.

غير أنه بعد استئناف هذه الجولة، راحت حكومة بنيامين نتنياهو تتهرب من الشروط والمطالب الفلسطينية. وكان أبرز آيات هذا الموقف طرح خطط إسرائيلية لبناء آلاف الوحدات السكنية في القدس الشرقية وأنحاء أخرى من الضفة، ثم الإصرار على استبعاد أي دور للوسطاء والأطراف الثالثة واللجنة الرباعية الدولية، وعدم الترحيب بحضور الوسيط الأمريكي ذاته في قاعات التفاوض ولو من باب المساعدة والتسهيل. حدث ذلك رغم إصرار المفاوض الفلسطيني على هذا الحضور المباشر، طبقاً لطلب من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي طلب عدم اكتفاء الولايات المتحدة بدور إشرافي وإنما «ينبغي أن يكون هناك تدخل أكثر فعالية من واشنطن، خصوصاً ما يتعلق بالاستيطان..»، ومع ذلك ظل الفلسطينيون ملتزمين بحل الدولتين.

بمرور الوقت وعدم إحراز تقدم ولا سيَّما بالنسبة إلى قضية وقف الاستيطان، ثم الرفض الإسرائيلي للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين وفقاً لما هو متفق عليه أثناء التمهيد لهذه الجولة، لجأت واشنطن إلى خفض سقف الأهداف تحت مسمى البحث عن «اتفاق إطار». لكنها فشلت أيضاً في تحقيق هذا الهدف. وهنا بات الهم الأمريكي تمديد فترة التفاوض التي انتهى موعدها الأصلي من دون التوصل إلى أية نتيجة. وبدورها حاولت إسرائيل ابتزاز الجانب الفلسطيني بربط إطلاق سراح الأسرى بموافقة السلطة على تمديد زمن المفاوضات عاما إضافياً. وما إن رفضت السلطة الفلسطينية هذا التوجه، حتى أعلنت إسرائيل عن مخطط لبناء ٧٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية. وردت السلطة على ذلك بتقديم طلبات رسمية للانضمام إلى خمس عشرة اتفاقية ومعاهدة دولية، ما يعني أن المفاوضات كانت تسير في طريق الفشل الكامل.

والواقع أن سيرورة المفاوضات والسياسات الإسرائيلية المواكبة لها، كانت تشي بأن حكومة نتنياهو إنما كانت معنية بديمومة التفاوض الممل والعقيم، غطاء لاستمرار تهويد أكبر مساحة ممكنة من الضفة بعامة، والقدس الشرقية بخاصة، في ظل مناخ إقليمي ودولي بدا ملائماً لهذه الاستراتيجية. وبدا أن المفاوضات وسيلة إسرائيلية لتجنب العزلة والمقاطعة والعقوبات الدولية.

في ظل هذا المشهد كان المفاوض الفلسطيني أقرب إلى اتباع خطوات شديدة الحذر والتريث في ردود الأفعال. فقد استفاد الرئيس محمود عباس من اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين دولة غير عضو عام ٢٠١٢، بالانضمام إلى بعض الاتفاقيات الدولية، لكنه لم يقدم على الخطوة الأكثر قوة وحساسية لدى إسرائيل، وهي الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية، التي تمكن الفلسطينيين من ملاحقة مسؤولين إسرائيليين كبار، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. فمعظم الاتفاقيات التي فضل عباس الانضمام إليها لم تكن من ذوات الاختصاص الذي يثير قلق الإسرائيليين. وهكذا، فقد كان الهدف من هذه الخطوة الحذرة أقرب إلى الضغط الخفيف على إسرائيل كي تطلق سراح الأسرى فضلاً على الإرضاء النسبي للرأي العام الفلسطيني الغاضب من العودة إلى سياق تفاوضي لم يثبت جدواه لأكثر من عقدين.

استطراداً إلى بعض التفصيلات، يُلاحظ أن العرّاب الأمريكي جون كيري ترك كل طرف يفسر مرجعية هذه المفاوضات على هواه. فاعتبر الفلسطينيون أنها تنطلق على أساس حل الدولتين ومرجعيتها حدود ١٩٦٧، واعتبرت إسرائيل أنها استؤنفت لتلبية مطالبها الأمنية. واتفقت جميع الأطراف على إبقاء المفاوضات سراً، حيث جرت على مستويين: الأول بوساطة كيري الذي تنقل بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو؛ والثاني أشرف عليه مساعده مبعوث الإدارة الأمريكية لعملية السلام مارتن إنديك، وجرت بين فريقين، فلسطيني برئاسة صائب عريقات وإسرائيلي برئاسة تسيبي ليفني. وكان لكيري وحده حق الحديث عنها لوسائل الإعلام، إلا أن اتساع الهوة بين الطرفين لم يكن بالإمكان إخفاؤه، وبدأت تتسرب مجريات المفاوضات وعقدها وصولاً إلى فشلها. وفيما يأتي أهم القضايا التي كانت محور المفاوضات طوال هذه الجولة:

١ ـ الدولة

رفضت إسرائيل الاعتراف بحدود ٤ حزيران/يونيو أساساً للتفاوض، في حين طالب الفلسطينيون بأن تقوم الدولة على كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وهناك موافقة مبدئية على تبادل الأراضي تعود إلى عهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، لكن الخلاف ظل حول نسبتها. وظل الفلسطينيون على رفضهم القاطع لبقاء أي جندي احتلال في أراضي الدولة الفلسطينية. من جهته طرح كيري إقامة الدولة

الفلسطينية على «أراضٍ بمساحة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧»، وليس على «الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧».

٢ - يهودية إسرائيل

شكل اشتراط إسرائيل الاعتراف بيهوديتها عقبة كأداء أمام تقدم المفاوضات، كونه يقضي نهائياً على قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة. وأصرت إسرائيل على أن أي اتفاق سلام مع فلسطين يتطلب اعترافاً بيهوديتها، وهو ما رفضه الفلسطينيون على أساس أنهم تبادلوا رسائل الاعتراف عام ١٩٩٣ ولا داعي للاعتراف من جديد.

٣ - القدس

رفضت إسرائيل الموافقة على المطلب الفلسطيني بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم، وسعت إلى استثنائها من المفاوضات، في حين اقترح وزير الخارجية الأمريكي عاصمة لفلسطين في القدس من دون أي تفاصيل. لكن الفلسطينيين رفضوا هذا الموقف وتمسكوا بالقدس التي احتلت في عدوان ١٩٦٧ عاصمة لهم وفق قرارات الشرعية والقانون الدوليين.

٤ - اللاجئون

طالب الفلسطينيون باعتراف إسرائيلي بحق اللاجئين في العودة وفقاً لقرار الأمم المتحدة الشهير الرقم ١٩٤، وأنهم لا يمانعون في ترك القرار لكل لاجئ عما إذا كان يرغب في العودة أم لا، في حين رفضت إسرائيل عودة أي فلسطيني إلى «أراضيها»، ووافقت على عودة عدد محدود إلى أراضي الدولة الفلسطينية. وقد سعى نتنياهو إلى شطب هذه القضية من المفاوضات. أما كيري فطرح مجموعة حلول تستند إلى ما عرف بنقاط كلينتون التي طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق في مفاوضات كامب ديفيد٢، والتي تشمل:

أ - حل إنساني وعودة عدد رمزي محدود ومتفق عليه لأراضي ١٩٤٨.

ب - عودة جزء منهم إلى أراضي الدولة الفلسطينية التي ستقام.

ج - توطين من يرغب منهم في المكان الذي يقيم فيه.

د - تعويض جزء من اللاجئين وهجرتهم إلى دول يمكن الاتفاق معها.

٥ - المعابر والحدود والأغوار

تمسكت إسرائيل بوجودها على المعابر والحدود مع الأردن والدولة الفلسطينية، وأصرت على الاحتفاظ بوجود عسكري دائم في منطقة الأغوار، أو ضم جزء كبير منها إليها. وتقع الأغوار على امتداد الحدود الشرقية لفلسطين مع الأردن. وبررت إسرائيل رغبتها في السيطرة عليها بحجج أمنية. وتمثل الأغوار نسبة ٢٤,٥ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، والجزء الذي تطالب إسرائيل بضمه يساوي ٧,٥ بالمئة من مساحة الأغوار. في حين رفض الفلسطينيون الوجود الإسرائيلي فيها رفضاً باتاً وقبلوا بقوات دولية على الحدود. أما وزير الخارجية الأمريكي فطرح بقاء جيش الاحتلال على المعابر والحدود بشكلٍ غير مرئي لسنوات يمكن أن يتم الاتفاق عليها، وهو ما رفضه الفلسطينيون.

٦ - تبادل الأراضي

رفضت إسرائيل الاعتراف بحدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ وطالبت بمبادلة ما نسبته ٩,٦ بالمئة من أراضي الضفة، وإبقاء المستوطنات تحت سيطرتها، وقد قبل الفلسطينيون مبادلة أراضي طفيفة لا تتجاوز ١,٦ بالمئة بالقيمة والمثل وتعديلات طفيفة على الحدود.

٧ - محطات الإنذار والأجواء

أصرت إسرائيل على إقامة محطات إنذار مبكر على قمم الجبال في الضفة الغربية، وهو ما رفضه الفلسطينيون رفضاً قاطعاً، كما رفضت إسرائيل سيطرة الدولة الفلسطينية على أجوائها بما في ذلك حركة الطيران والأثير. وعارض الإسرائيليون أيضاً تجميع الفلسطينيين في الضفة الغربية لمياه الأمطار. من ناحيتهم رفض الفلسطينيون أي مساس بسيادة الدولة المستقبلية.

٨ - الأسرى

طالب الفلسطينيون بالإفراج عن جميع الأسرى خاصة القدامى والقادة والمرضى والأطفال، فرفضت إسرائيل أي إفراجات إلا بالعدد والمعايير التي تحددها هي. وتدخل كيري ليطلق الأسرى القدامى وعددهم ١٠٤ من خلال صفقة يؤجل الفلسطينيون بموجبها توجههم إلى الأمم المتحدة لطلب إزالة الاحتلال وفقاً لجدول زمني صارم.

٩ ـ الاتفاق الإطاري

أرسى كيري هذه النقاط آنفة الذكر في ما عُرف بالاتفاق الإطاري لمبادئ المفاوضات حول قضايا الحل النهائي، لكنه لم يجرؤ على تقديمها مكتوبة للطرفين. واكتفى بتلاوتها على مسامعهم. وجاء ذلك بعد فشله في التقريب بين الطرفين. وحاول كيري طرح الاتفاق الإطاري، وهو ما عده الفلسطينيون محاولة لتغيير مرجعية المفاوضات، لذلك رفضوه مؤكدين ضرورة تضمينه الإشارة إلى الحقوق الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وكما ذكرنا فقد شكل تراجع إسرائيل عن التزامها بإطلاق الدفعة الرابعة من قدامى الأسرى مقابل تجميد التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، انعطافة سلبية، قابلها الفلسطينيون بطلب عضوية عدد من المنظمات والمعاهدات الدولية. وقد حاولت إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة تمديد المفاوضات بعد انتهاء الأشهر التسعة يوم ٢٩ نيسان/ أبريل. ولم يعارض الفلسطينيون ذلك، لكنهم وضعوا تسعة مطالب، على رأسها رسالة اعتراف من حكومة نتنياهو بأن حدود ٤ حزيران/ يونيو أساس لهذه المفاوضات، فضلاً عن إطلاق الدفعة الرابعة من قدامى الأسرى وانسحابات من الضفة الغربية وغيرها، وهو ما لم تستجب له إسرائيل بالمطلق.

بناء على ما تقدم، يصح الاعتقاد بأن الفجوة ما زالت واسعة جداً بين الطرفين، وأنه من غير الوارد أن تتخلى الولايات المتحدة عن انحيازها لإسرائيل وأن تقوم بممارسة دور الوسيط الإيجابي النزيه.

وضمن الرؤى التي عللت فشل هذه المفاوضات، ما قيل حول رغبة إسرائيل في استغلال البيئة الإقليمية الفوارة والتحالفات التي تجري لمواجهة ما يوصف بموجة «التطرف الإسلامي» التي يجسدها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بحيث يتم استغلال هذا الوضع لإجراء تسويات إسرائيلية عربية قبل تحقيق التسوية مع الفلسطينيين.

وهذا أمر مشكوك في إمكانيته إلى أبعد الحدود. فالمفاوض الفلسطيني لا يتحرك خطوة واحدة إلا بمعرفة الحكومات العربية، والجامعة العربية، ولجنة مبادرة السلام العربية. ولم يثبت على مدار العام أن البلاد العربية بوارد الإقدام على خطوات سلامية أو تعاونية إقليمية مفتوحة مع إسرائيل قبل إنجاز التسوية الفلسطينية.

على خلفية هذا الفشل التفاوضي والنزوع الإسرائيلي إلى التشدد في التوسع الاستيطاني، فضلاً عن الاعتداء الدامي على قطاع غزة وانسداد الآفاق الاقتصادية، وتجليات الأطماع الإسرائيلية في تهويد القدس وصولاً إلى الحديث عن اقتسام الحرم القدسي الشريف مع الفلسطينيين والمسلمين عموماً، على غرار ما جرى في الحرم الإبراهيم في الخليل، برزت ردود فعلٍ فلسطينية شعبية اتسم بعضها بالعنف، فتكررت عمليات طعن بعض المستوطنين المعروفين بتطرفهم الإجرامي، أو دهسهم بالسيارات من لدن عناصر فلسطينية غير منظمة ولا تقع تحت سيطرة الفصائل والقوى السياسية، وبخاصة في القدس وضواحيها. ومع توالي هذه العمليات ثارت التوقعات باحتمال اندلاع انتفاضة شعبية فلسطينية عارمة.

ورغم تأكيدات القيادة الفلسطينية على لسان الرئيس محمود عباس بأن الانتفاضة والعنف ليسا من خيارات السلطة الفلسطينية، إلا أن الظنون ذهبت إلى أن هذا التأكيد لا يُلزم إلا أصحابه، وأن انسداد الآفاق السياسية والاقتصادية والغلو الإسرائيلي في الاستقواء على الفلسطينيين، وغياب الإرادة الدولية لتصفية آخر الاحتلالات الاستعمارية وإقامة فلسطين الدولة، يسهل السبيل أمام احتمال الانتفاضة، سواء أخذ هذا الاحتمال شكل الأدوات السلمية أو انحرافاً إلى العنف. ولأن عام ٢٠١٤ أغلق أبوابه بدون زوال عوامل الاحتقان وظهور أية معالم لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، ناهيك بتفشي المؤشرات السلبية بشأن هذه الأهداف، فسوف يبقى لحديث الانتفاضة الثالثة مبررات قوية في ٢٠١٥. وتعززت هذه المبررات بفوز اليمين الإسرائيلي ونتنياهو في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في آذار/ مارس ٢٠١٥.

ثالثاً: مسار المصالحة الوطنية

الأصل هو أن تكون المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية، وبخاصة بين قطبي الحياة السياسية: حركتي فتح وحماس؛ هدفاً ثميناً وغاية يسعى إليها الفلسطينيون بغض النظر عن أية معطيات أو متغيرات أخرى. فالوحدة الوطنية شرط شارط للتعامل الجدي مع شواغل حركة التحرر الفلسطيني ومقاومة الاحتلال وإبراز الجدارة باستحقاق الدولة المستقلة. غير أن التعامل مع هذا الشرط في العام ٢٠١٤، بعد سبعة أعوام عجاف من الانقسام السياسي العنيف، أضحى بنظر الكثيرين أقرب إلى ممارسة النفعية السياسية من جانب الحركتين.

فحركة فتح وقعت فريسة الابتزاز التفاوضي الإسرائيلي المدعوم بالانحياز الأمريكي ضد الأهداف الفلسطينية، وباء خيارها السياسي بالفشل، فيما أدت المستجدات الإقليمية وفي طليعتها انحسار قوة المد الإسلامي وتعرُّض حركة الإخوان المسلمين وبخاصة في مصر، للتغيب، بل ووسمها بالإرهاب، إلى استشعار القلق الشديد ونذر الخطر لدى حركة حماس.

وفي هذا الإطار، قيل إن فتح تمر بضائقة وإحباطات سياسية، وإن حماس ليست في أفضل أحوالها داخل القطاع المحاصر من إسرائيل والمهدد بحصار آخر من الجانب المصري غداة سقوط الإخوان في القاهرة، الأمر الذي ساقهما إلى ضرورة التلاقي وتوديع الخصومات بينهما، وصولاً إلى تحسين مكانتهما وانتشال المجتمع الفلسطيني وقضيته الوطنية من غياهب المجهول. هذا علاوة على أن المصالحة تمهد لتحويل ملف التسوية من جانب السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في أجواء وطنية إيجابية، تبطل الادعاء بأن الفلسطينيين منقسمون وليس هناك من يستطيع التحدث باسمهم جميعاً.

مثل هذا التكهن لا يمكن التأكد من صحته. ولو كان صحيحاً لما كان هذا هو السبيل الأمثل إلى تحقيق المصالحة الوطنية التي يفترض ألا تقوم على منطلقات حزبية أو فئوية شبه انتهازية. وفي كل الأحوال، كان توالي التحرك أو تسارعه على طريق المصالحة بالتزامن مع فشل المفاوضات مع إسرائيل، والضغوط على حركة حماس إقليمياً، وتقاعس هذا التحرك، من المؤشرات الواضحة على احتمال سيطرة البعد المصلحي الفئوي على جهود المصالحة.

وما حدث عملياً، أن الرئيس عباس بعث إلى غزة بلجنة خماسية من قادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في ٢١ نيسان/ أبريل، لبحث آليات إنهاء الانقسام وإنجاز ما تم الاتفاق عليه سابقاً بهذا الخصوص. وهو خطوة رحبت بها حركة حماس بشكلٍ حذر، خشية أن تكون مجرد مناورة يراد بها تحسين الموقع التفاوضي للرئيس الفلسطيني مع إسرائيل. واللافت أن اللقاء بين الوفد وقيادات حماس في مخيم الشاطئ بغزة، أفضى في ٢٣ نيسان/ أبريل إلى الإعلان عن إنهاء الانقسام، وأن الحركتين فتح وحماس اتفقتا على تشكيل حكومة كفاءات مهنية وغير سياسية في غضون خمسة أسابيع. ودعا وفد المنظمة وممثل فتح في ملف المصالحة عزام الأحمد الشعب الفلسطيني إلى إجبار الأطراف على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه والذي تضمن ما يأتي:

١ ـ تأكيد الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة، والتفاهمات الملحقة، وإعلان الدوحة، واعتبارها المرجعية عند التنفيذ.

٢ ـ الحكومة: يبدأ الرئيس محمود عباس مشاورات تشكيل الحكومة بالتوافق فوراً، وإعلانها خلال الفترة القانونية المحدد بخمسة أسابيع، استناداً إلى اتفاق القاهرة، وإعلان الدوحة وقيامها بالتزاماتها كافة.

٣ ـ الانتخابات: تأكيد تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، ويُخول الرئيس بتحديد موعد الانتخابات، بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد ٦ أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل. وتتم مناقشة ذلك في لجنة تفعيل منظمة التحرير، في اجتماعها القادم، وإنجاز مقتضيات إجراء الانتخابات المذكورة.

٤ ـ منظمة التحرير الفلسطينية: تم الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير، لممارسة مهامها المنصوص عليها بالاتفاقات، في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، وتأكيد دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.

٥ ـ لجنة المصالحة المجتمعية: الاستئناف الفوري لعمل المصالحة المجتمعية، ولجانها الفرعية، استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

٦ ـ لجنة الحريات: تأكيد تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، في ملف الحريات العامة، ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع، إلى استئناف عملها فوراً وتنفيذ قراراتها.

٧ ـ المجلس التشريعي: تأكيد تطبيق ما تم الاتفاق عليه، بتفعيل المجلس التشريعي والقيام بمهامه.

وأكد الوفدان تثمين وتقدير الدور المصري في رعاية اتفاق المصالحة، مشيرين إلى أهمية مواصلة هذا الدور، وتثمين الدعم العربي الشامل لتطبيق اتفاق المصالحة.

في التطبيق العملي، راحت العقبات أمام هذا الاتفاق تظهر تباعاً. حتى يمكن القول بأن المصالحة عادت سيرتها خلال السنوات السابقة من المرور بمخاض عسير. وجاءت أولى الصعوبات عند تشكيل حكومة التوافق التي أدت اليمين أمام الرئيس عباس في الثاني من حزيران/ يونيو ٢٠١٤ برئاسة رامي الحمد الله. فقد تعثر

هذا التشكيل لإصرار الرئيس عباس على تعيين رياض المالكي وزيراً للخارجية وإلغاء وزارة الأسرى وتحويلها إلى هيئة تتبع منظمة التحرير الفلسطينية وهو ما اعترضت عليه حركة حماس «لأن المالكي كان له دور في تعميق الانقسام، ولهذا لا يمكن أن يكون في حكومة وفاق وطني..». وقد انتصرت وجهة نظر عباس وفتح بالإبقاء على المالكي باعتباره دبلوماسياً مخضرماً، أثبت كفاءة أثناء تحمله مسؤولية ملف الخارجية. أما وزارة الأسرى فقد توافق الطرفان (فتح وحماس) على الإبقاء عليها مؤقتاً.

وقد توالى ظهور «المناكفات» بين الحركتين عقب إعلان الحكومة، بالنظر إلى الأعباء الثقيلة التي تحملها وعدم قدرتها على الوفاء بمعظم هذه الأعباء، التي تشمل: إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سبع سنوات، وإعادة إعمار غزة، والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وترتيب المؤسسات الأمنية في غزة والضفة، والمصالحة المجتمعية بما في ذلك الإفراج عن المعتقلين لدى الجانبين، ووقف الاعتقالات والاستدعاءات وفتح المؤسسات المغلقة، وتوفير أجواء الحريات السياسية.

بالإضافة إلى هذه الأعباء، كان على حكومة المصالحة أن تواجه التحديات والعراقيل الواردة عليها من الجانب الإسرائيلي، الذي رفض التعامل معها، وراح يخيّر الرئيس عباس بين الشراكة التفاوضية والسياسية مع إسرائيل وبين الإبقاء على يده ممدودة إلى حماس. وكان ذلك موقفاً غريباً بالنظر إلى أن تل أبيب لم تقدم لعباس والسلطة الفلسطينية شيئاً يعتد به أثناء المفاوضات على ما أشرنا سابقاً. كما أن المفاضلة بين إسرائيل وحماس، تبدو عملية فاقدة للمنطق بكل المعاني. فالأولى دولة احتلال وعدوان استيطاني ومغتصب لفلسطين أرضاً وشعباً ومصيراً، فيما الثانية جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية ونظامها السياسي، بغض النظر عن الخلافات بينهما وبين شركاء هذه الحركة.

غير أن إسرائيل ظلت في كل الأحوال قادرة على خلق الصعوبات في وجه هذه الحكومة، مثل منع وزرائها من التنقل بحرية ومطاردتها دولياً للحيلولة دون الاعتراف بها والتعامل معها، والتحكم في كثير من مواردها المالية والاقتصادية. وكان من الملاحظ أن الولايات المتحدة رحبت بهذه الحكومة ووعدت بمواصلة دعمها، وإن كانت قد حذرت من أنها ستراقبها عن كثب «لضمان احترامها لمبدأ اللاعنف». وهو الموقف ذاته الذي اتخذه الأوروبيون على صعيد كل دولة على حدة وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي.

علاوة على الرفض الإسرائيلي المشفوع بإجراءات المضايقة والحصار، شهد النصف الثاني من ٢٠١٤، جدلاً واسعاً وتناظراً شديدي اللهجة بين قطبي المصالحة. وذلك بالنظر إلى بقاء التحديات المطروحة على حالها، مثل الاندماج الأمني والاقتصادي، والخلافات حول التنسيق الأمني مع إسرائيل بخاصة. ومن أبرز الأمثلة في هذا المضمار أن السلطة في رام الله (المعقودة على حركة فتح)، أدانت قتل ثلاثة مستوطنين قرب مدينة الخليل في الضفة، في الوقت الذي حمّلت فيه إسرائيل حماس تبعات هذه العملية. حماس، من جهتها، استنكرت قيام السلطة بإدانة العملية وانتقدت استمرار التنسيق الأمني بين رام الله وتل أبيب للكشف عن ملابساتها، الأمر الذي واكبه تراشق إعلامي وسياسي بين الجانبين. وهو ما تكرر في مناسبات أخرى تتعلق باستيعاب الموظفين الذين حشدتهم حماس في أطرها في غزة، ومن يتحمل التكلفة المالية الباهظة لهذا الإجراء، وتأخر جهود إعمار غزة، خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف العام ٢٠١٤، وعدم ظهور مؤشرات جدية على التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية أو دمج المؤسسات التابعة لفتح وحماس في كيان واحد وتوحيدها.

وأغلب الظن أن روح عدم الثقة والتربص ظلت هي المسيطرة على علاقة فتح بحماس رغم ابتعادها بمسافة عن حكومة الوفاق التي ترتبت على اتفاق الشاطئ. وفي هذه الأجواء الملبدة بميراث سنوات الانقسام والخلاف الأيديولوجي والسياسي، رجحت كفة القائلين بأن مصالحة الشاطئ نبعت من اعتبارات المصالح والضرورة الفئوية للمتصالحين وليس عن حرصٍ على مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته، وأنها ستتلاشى بعد نفاذ هذه الضرورة، فإذا زالت العلة زال المعلول.

على أن هذه العلة لم تزل حتى نهاية ٢٠١٤. ومن دلائل ذلك أن الحركتين لجأتا أكثر من مرة إلى لملمة اشتباكاتهما الإعلامية والسياسية عقب كل أزمة تطل برأسها، ففي ٢٥ أيلول/ سبتمبر توصلتا إلى مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ بنود اتفاق الشاطئ، والتي كان أبرزها تمكين حكومة التوافق من بسط سيطرتها على قطاع غزة. وبعد أسبوعين من توقيع هذه المذكرة اجتمعت حكومة الوفاق بكامل هيئتها في غزة. وجاءت هذه الخطوات الحميمة شكلياً لتضع حداً لـ «التلاوم المتبادل» - أي إلقاء اللوم على الطرف الآخر - بين الحركتين حول المسؤول عن تجميد إجراءات المصالحة عملياً. ولم نلبث غير بعيد، حتى اندلع «التلاوم» مجدداً، على خلفية حدثين مهمين: أولهما، عدم اجتماع اللجنة الأمنية المنوط بها البحث في قضية الموظفين العسكريين والمدنيين في غزة،

والنظر في مصيرهم وظيفياً ومالياً؛ وثانيهما، اتهام فتح لحماس بالحيلولة دون إعداد الترتيبات اللازمة لمهرجان إحياء الذكرى العاشرة لاستشهاد ياسر عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر في القطاع، وما يليها من الاحتفاء بالذكرى الخمسين لانطلاقة حركة فتح في مستهل العام ٢٠١٥. وكانت منازل ١٥ قيادياً من فتح قد تعرضت مع منصة المهرجان لتفجيرات بشكل متزامن في أكثر من موقع في غزة، ولم تقتنع فتح بإدانة حماس لهذه التفجيرات واتهمتها بالقيام بها. وأعلنت إلغاءها للفعاليات المذكورة، مشيرة إلى أن من لم يستطع حماية مهرجان لا يستطيع حماية حكومة أو وزراء ولا حماية أمن المواطن البسيط مستقبلاً. واتهم الرئيس عباس، باعتباره القائد العام لحركة فتح، حركة حماس ليس فقط بالمسؤولة عن التفجيرات وإنما أيضاً بتعطيل إجراءات إعمار غزة. وذهب أحد المتحدثين باسم حركة فتح إلى أن «.. حماس لا تكترث بمعاناة غزة وتبتز القيادة الفلسطينية، وتسعى إلى إفشال حكومة الوفاق بإبقاء سيطرة قواتها على الأمن وفرض ضرائب على مواد البناء والدواء وفرض الأتاوات. وهي سعت فقط إلى حل أزمة رواتب موظفيها وفك الحصار الذي فرضته على نفسها بتدخلها في الشأن العربي الداخلي» (وذلك في إشارة إلى تضامن حماس مع الإخوان المسلمين في مصر).

قياديون في حماس ردوا بدورهم بأن الرئيس عباس ينفرد بكل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأنه يعطل أمور الحياة كافة في غزة. وكان مما فاقم الخلاف وتهديد المصالحة بين الحركتين، دخول حماس على خط النزاع الفتحاوي الداخلي بين تيار الرئيس عباس وتيار القيادي المعزول محمد دحلان. فمع إطلال هذا النزاع مجدداً في نهاية العام، تخلت حماس في ما يبدو عن حيادها بين التيارين، لمصلحة الأخير، وهي التي اتهمته لسنوات بالمسؤولية عن القتال في غزة قبل الانقسام وإثارة الفتن بعد الانقسام ولاحقت أنصاره. تناست حماس مواقفها السابقة وأعلنت أنه لا خلاف لها مع دحلان وسمحت لمؤيديه بتنظيم فعاليات مناهضة لعباس ومنها حشد أقيم في ساحة المجلس التشريعي في غزة. ويرى البعض أن حماس تسعى إلى توجيه رسائل ضغط للرئيس عباس في ظل اتساع خلافاته السياسية من دحلان. ويرى آخرون أن حماس اتخذت هذا الموقف تقديراً لدور دحلان في إيصال مساعدات إماراتية عبر لجنة مساعدات إلى قطاع غزة، منها بناء مراكز طبية وإعانات للشهداء والجرحى، ودعم التعليم. كل ذلك يشير إلى استمرار الخلافات وربما استفحالها في٢٠١٥ بين «تيار دحلان» أو ما يعرف بـ «الحراك الفتحاوي» وحركة فتح بقيادة الرئيس عباس.

وفي ما يشبه النأي بنفسها عن «التلاوم» والشقاق المتبادل بين فتح وحماس، اتخذت حكومة الوفاق خطوة إلى الأمام، بأن توجه وفد منها ومن رؤساء المؤسسات الحكومية إلى غزة، وعقدت جلسة وزارية هناك في ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، انتهت إلى شرح العوائق التي تُعطل عملها بشكلٍ صريح. وكانت وفقاً للبيان الصادر عن الاجتماع: «..عدم القدرة على تنفيذ قراراتها بسبب عدم وجود قوة شرطية تابعة لها، والمشكلات المتعلقة بقوى الأمن والقضاء والنيابة العامة.. وضرورة تمكينها من استلام المعابر دون منازع، كي تتحمل مسؤولياتها تجاه إعادة إعمار غزة، بما يشجع الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها بهذا الصدد..».

والحال كذلك، لا يمكن القول بأن ٢٠١٤ حمل بشارات خادعة بشأن صلابة الاتجاه للمصالحة الفلسطينية. ولقد كانت المحددات الموصولة بهذا الاتجاه قوية وفاعلة لجهة إكراه فتح وحماس على التلاقي وإبرام اتفاق الشاطئ، غير أن كلاً من الحركتين بقي مشدوداً إلى منظومته الذاتية الفئوية، ويتطلع إلى الفكاك من أسر العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، مستبقاً الطرف الآخر ومحاولاً تسجيل نقاط لمصلحته، فيما كانت القضية الوطنية عموماً تعاني الأمرَّين جراء الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، وكان قطاع غزة يعاني بشكلٍ استثنائي جراحاً توالت عليه من أكثر من مصدر، أبرزها نتائج الحرب على ما سيلي ذكره.

رابعاً: الحرب على غزة

سبقت الإشارة إلى أنه في إطار المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية كان يفترض أن تفرج إسرائيل عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين التي تضم ٢٦ من قدامى الأسرى، مقابل عدم توجه الفلسطينيين إلى المؤسسات الدولية واستئناف المفاوضات، ولكن إسرائيل اشترطت تمديد المفاوضات إلى ما بعد ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، إلا أن الفلسطينيين رفضوا هذا الشرط المسبق، مما أدى إلى رفض إسرائيل تنفيذ الإفراج عن هذه الدفعة من الأسرى.

في مطلع نيسان/ أبريل وقّعت السلطة على طلب الانضمام إلى ١٥ منظمة ومعاهدة دولية في الأمم المتحدة، كردٍّ على عدم وفاء إسرائيل بإطلاق الأسرى، وفي ٢٣ من الشهر ذاته أبرمت منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية حماس اتفاقاً

للمصالحة وكان من بين نقاطه تشكيل حكومة الوفاق الوطني خلال خمسة أسابيع - كما سبق شرحه - وهو ما حدث فعلاً في ٢ حزيران/ يونيو. وبعد عشرة أيام، اختفى ثلاثة مستوطنين إسرائيليين بالقرب من مدينة الخليل، وفي ٣٠ حزيران/ يونيو عثر على جثثهم قرب حلحول. ورغم أن بعض التقارير كشفت عن أن الشرطة وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عرفتا مبكراً بأن الحادثة تتعلق بعملية قتل وليس مجرد اختطاف، فإنها أطلقت قواتها لتشن حملة واسعة من عمليات الدهم والاعتقالات في الضفة الغربية بحثاً عنهم وكأنهم أحياء، وأعقب ذلك مطالبات إسرائيلية بالانتقام من العرب، وهو ما أدى إلى خطف وتعذيب وحرق الطفل محمد أبو خضير من مخيم شعفاط، والذي أعقبته احتجاجات فلسطينية واسعة النطاق وخصوصاً في مناطق فلسطينيي ٤٨ المحتلة، وكذلك إطلاق صواريخ من قطاع غزة على المستوطنات والمدن الإسرائيلية وقصف إسرائيلي على القطاع.

كانت هناك عدة محاولات لتثبيت التهدئة بين إسرائيل وقطاع غزة، إلا أن تصاعد وتيرة العنف بعد مقتل الطفل محمد ومقتل اثنين من العمال الفلسطينيين دهساً، أدى إلى تصاعد القصف بين غزة وإسرائيل حيث شن الجيش الإسرائيلي سلسلة غارات عنيفة على مطار غزة جنوبي القطاع، وذلك عقب إطلاق مسلحين صواريخ من القطاع، وفي ٦ تموز/ يوليو تم إطلاق ٥ صواريخ من قطاع غزة تجاه الجنوب.

في فجر الاثنين ٧ تموز/ يوليو قُتل ستة من عناصر حركة حماس في غارة إسرائيلية، استهدفت أحد الأنفاق في منطقة المطار شرق مدينة رفح جنوب غزة. وبدأ توالي الغارات والعمليات العسكرية الإسرائيلية براً وجواً وبحراً ضد مختلف أنحاء القطاع ولمدة ٥١ يوماً.

كان هذا العدوان هو الثالث من نوعه على قطاع غزة في غضون خمسة أعوام، وحين بدأته إسرائيل لم يكن القطاع قد تعافى من نتائج العدوانين السابقين في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢. ومع ذلك شهدت هذه الجولة صموداً جباراً ومقاومة أسطورية من جانب المقاتلين الفلسطينيين من معظم الفصائل، ولا سيّما حركة حماس التي أطلقت عليها معركة «العصف المأكول»، والجهاد الإسلامي التي أسمتها بعملية «البيان المرصوص»، بينما أسمتها إسرائيل عملية «الجرف الصامد». وفي غضون هذه العملية أظهرت المقاومة الفلسطينية كفاءة قتالية كبيرة، واستخدمت نوعية من الأسلحة الصاروخية تغطي مديات كبيرة داخل «إسرائيل»؛ وصل بعضها إلى مدينة الخضيرة

التي تبعد ١٥٠ كم عن غزة ومدن تل أبيب والقدس وحيفا. كما سيَّرت كتائب القسام التابعة لحماس طائرة بدون طيار. ومن جانبها مارست إسرائيل قدراً كبيراً من الإرهاب العسكري وبدا أنها طليقة اليد وغير عابئة بأية مبادئ أخلاقية أو قوانين منظمة للحرب أو السلم. فقصفت أحياء وقرى حدودية وأبراجاً إدارية وسكنية مدنية، وعرّضت كل شيء في طول القطاع وعرضه من بشر وشجر وحجر لنيرانها وقنابلها، الأمر الذي قضى على أسرٍ بأكملها، وأدى إلى تدمير أحياء وقرى مثل حي الشجاعية في غزة وقرية خزاعة على حدود القطاع الشرقية وبيت حانون شمال غزة.

كان واضحاً منذ أول أيام العدوان استهداف الطائرات والدبابات الإسرائيلية للأحياء المدنية، كإجراء عقابي وكتحريض للسكان ضد حركات المقاومة. وقد أصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان تقريراً مفصلاً وشاملاً عن الخسائر البشرية والمادية للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال الفترة الممتدة من ٨ تموز/ يوليو إلى ٢٨ آب/ أغسطس بالتعاون مع وكالة الصحافة الفلسطينية على النحو الآتي:

الفلسطينيون	الإسرائيليون
ـ ٢١٧٤ قتيلاً(*)، منهم ١٧٤٣ مدنياً (٨١ بالمئة)، بينهم ٥٣٠ طفلاً، و٣٠٢ امرأة، و٢٣ قتيلاً من الطواقم الطبية، و١٦ صحفياً، و١١ قتيلاً من منظمة «الأونروا».	ـ ٧٠ قتيلاً، منهم ٦٤ جندياً (٩١ بالمئة)، و٦ مدنيين (٩ بالمئة). من الجنود القتلى من يحمل جنسيتين أي يوجد ٥٧ جندياً إسرائيلياً، وجنديين إسرائيليين ـ أمريكيين، وجنديين إسرائيليين ـ بلجيكيين، وجندي إسرائيلي ـ فرنسي، وجنديين غير معروفين.
ـ ١٠٨٧٠ جريحاً، منهم ٢١٠١ امرأة، و٣٣٠٣ أطفال. وثلث هؤلاء الأطفال الجرحى سيعانون إعاقة دائمة.	ـ ٧٢٠ جريحاً.
ـ ١٤٥ عائلة فقدت ٣ أو أكثر من أفرادها في حدث واحد، وإجمالهم ٧٥٥ فرداً قتلوا.	
ـ أكثر الأيام دموية هو ١ آب/ أغسطس حيث قتل ١٥٢ شخصاً.	

(*) تمّ استخدام تعبير «قتيل» للإشارة إلى الشهداء الفلسطينيين وهو التعبير الذي استخدمه تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. انظر: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، <http://euromid.org/ar>.

ونتج من العدوان في الجانب الفلسطيني أيضاً:

- ١٠٠,٠٠٠ مُهجَّر فلسطيني بلا مأوى.

- ١٧١٣٢ منزلاً مدمراً، منها ٢٤٦٥ منزلاً مدمراً كلياً و١٤٦٦٧ مدمراً جزئياً، بينما يوجد ٣٩٥٠٠ منزل متضرر، وكذلك عمارات سكنية مرتفعة تم تدميرها بالكامل.

- اشتملت الهجمات الإسرائيلية على ٨٢١٠ صواريخ، ١٥٧٣٦ قذيفة بحرية و٣٦٧١٨ قذيفة برية.

- استهدفت الصواريخ والقذائف الإسرائيلية: ٩ محطات لمعالجة المياه، و١٨ منشأة كهربائية، و١٩ مؤسسة مالية ومصرفية، و٣٧٢ مؤسسة صناعية وتجارية، و٥٥ قارب صيد، و١٠ مستشفيات، ١٩مركزاً صحياً، و٣٦ سيارة إسعاف، و٢٢٢ مدرسة منها ١٤١ مدرسة حكومية و٧٦ مدرسة تابعة للأونروا و٥ مدارس خاصة، و٦ جامعات و١٨ جمعية، ومحطة توليد الكهرباء الوحيدة.

بمجرد وقوع العدوان، بدأت الجهود الدبلوماسية والسياسية لوقف إطلاق النار وبحث تجديد التهدئة طويلة الأجل بين إسرائيل وحماس وبقية فصائل المقاومة، وكانت القاهرة الأكثر انشغالاً بهذه الجهود التي أسفرت عن عرضها مبادرة في ١٣ تموز/ يوليو نصت على:

- تقوم إسرائيل بوقف جميع الأعمال العدائية على قطاع غزة براً وبحراً وجواً، مع تأكيد عدم تنفيذ أي عمليات اجتياح بري لقطاع غزة أو استهداف المدنيين.

- تقوم الفصائل الفلسطينية كافة في قطاع غزة بوقف جميع الأعمال العدائية من القطاع تجاه إسرائيل براً وبحراً وجواً وتحت الأرض، مع تأكيد وقف إطلاق الصواريخ بمختلف أنواعها والهجمات على الحدود واستهداف المدنيين.

- فتح المعابر وتسهيل حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر المعابر الحدودية في ضوء استقرار الأوضاع الأمنية على الأرض.

- أما باقي القضايا بما في ذلك موضوع الأمن، فقد تم الاتفاق على استمرار بحثها بين الطرفين.

أما عن أسلوب تنفيذ المبادرة فقد تحددت الساعة ٩ صباحاً من يوم ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٤ (طبقاً للتوقيت العالمي) لبدء تنفيذ تفاهمات التهدئة على الأرض بين الطرفين، على أن يتم وقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة من إعلان المبادرة المصرية وقبول الطرفين بها دون شروط مسبقة. ويعقب ذلك استقبال وفود رفيعة المستوى من الحكومة الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية في القاهرة، خلال ٤٨ ساعة منذ بدء تنفيذ المبادرة لاستكمال مباحثات تثبيت وقف إطلاق النار وإجراءات بناء الثقة بين الطرفين، على أن تتم المباحثات مع الطرفين كلّ على حدة (طبقاً لتفاهمات تثبيت التهدئة عام ٢٠١٢). ويلتزم الطرفان بعدم القيام بأي أعمال من شأنها التأثير بالسلب على تنفيذ هذه التفاهمات، وتحصل مصر على ضمانات من الطرفين بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه ومتابعة تنفيذها ومراجعة أي منهما حال القيام بأعمال تعرقل استقرارها.

ورغم الحديث عن تداول مبادرات أخرى من جانب بعض الأطراف مثل قطر، إلا أن المبادرة المصرية نالت الاهتمام الأكبر. وهي التي جرت المباحثات بشأنها على مدار فترة العدوان. ومما قيل في ذلك أن المداخلة المصرية جاءت متأخرة بعض الشيء وبعد أسبوع من العدوان على غزة، بما يعني أنها أُعدت على نار هادئة. وقد علقت حماس على المبادرة بأنها لم تعلم بها إلا من وسائل الإعلام، الأمر الذي يفيد بأن القاهرة لم تشأ التعاطي مع الحركة بشكلٍ رسمي، ما أثار حفيظتها. وزادت هذه الإثارة بسبب سرعة الرد الإسرائيلي بالموافقة على المبادرة، على نحو اعتبر مؤشراً على وجود مشاورات مسبقة مع القاهرة بهذا الشأن.

في كل حال، أعلنت حماس رفضها للمبادرة بشكلها الأول كونها «تدعو لوقف القتال قبل الالتزام الإسرائيلي بالمطالب الفلسطينية ولا تشمل ضمانات الاستجابة لها..». وفي التعليقات الموصولة بالمبادرة من جانب حماس والفصائل، الجهاد الإسلامي بخاصة، وردت اعتراضات بشأن استخدام مفهوم «الأعمال العدائية» وهذا يساوي بين العدوان الإسرائيلي وبين المقاومة المشروعة.

وفي المباحثات الخاصة بالمبادرة، تدخلت السلطة الفلسطينية ممثلة بموفدها عزام الأحمد، الذي قاد الوفد الفلسطيني بالقاهرة وكان يشمل ممثلين عن حماس والجهاد وبعض المستقلين، وكانت مطالب وفد حماس عموماً أن تتضمن المبادرة فتح المعابر بين إسرائيل وغزة، وحق الصيد الفلسطيني حتى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً من شواطئ غزة، وإطلاق سراح الفلسطينيين الذين أفرج عنهم في صفقة مبادلة الأسير الإسرائيلي شاليط

عام ٢٠١١ وأعادت إسرائيل اعتقالهم مجدداً. فضلاً عن السماح بتشغيل ميناءَيْ غزة البحري والجوي.

بعد ثلاثة أسابيع من العدوان، بُذلت جهود من جانب الأمم المتحدة وأيدتها الولايات المتحدة، لفرض تهدئة لثلاثة أعوام، على أن تستقبل القاهرة وفداً إسرائيلياً ووفداً فلسطينياً للاتفاق على تهدئة طويلة الأجل برعاية الاستخبارات المصرية. وفي المحادثات اللاحقة، مورست ضغوط حثيثة لأجل التوصل إلى هذا الاتفاق، اضطلعت بها واشنطن والدوحة وأنقرة فضلاً عن الدأب المصري، وتم التوصل إلى وقف العدوان في ٢٦ آب/ أغسطس طبقاً لورقة مصرية راعت مواقف مختلف الأطراف نصت خطوطها العريضة على «.. وقف إطلاق النار وفتح المعابر التجارية مع غزة بشكلٍ متزامن، مع مناقشة بقية المسائل الخلافية خلال شهر من الاتفاق، ومن أبرزها تبادل الأسرى وإعادة العمل في ميناء ومطار غزة، ومدّ منطقة الصيد البحري على شاطئ غزة إلى ٦ أميال والشروع في عمليات إعمار غزة..».

عند انتهاء العدوان، اتضحت أكثر فأكثر صورة الدمار الهائل الذي أحدثته آلة الحرب الإسرائيلية بالقطاع على جميع الصعد، وكما سبقت الإشارة، لحق هذا الدمار بكل مظاهر الحياة والعمران، حتى يمكن الزعم بأن غزة شهدت كارثة لم يسبق أن عرفتها من قبل. وبالإضافة إلى الخسائر البشرية من الشهداء والجرحى والمعوقين، فقد توقفت عجلة الإنتاج، المتهرئة أصلاً، وشُلت كلّ النشاطات الاقتصادية. وتضررت قطاعات مثل الزراعة والصيد والصناعة والبنى التحتية وشبكات المياه والكهرباء بشكلٍ كبير.

وعليه، جرت الدعوة من جانب كل من مصر والنرويج لعقد مؤتمر تحت عنوان «مؤتمر القاهرة الدولي حول فلسطين.. إعادة إعمار غزة» وانعقد المؤتمر بالفعل في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر بحضور عدد كبير من الدول، علاوة على عدد كبير أيضاً من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بالإغاثة والتمويل.

تحددت أهداف المؤتمر في: تعزيز أسس وقف إطلاق النار وتحسين آفاق الحل السياسي للصراع، وتعزيز قدرة الحكومة الفلسطينية على تحمل مسؤوليتها بشأن إعادة تأهيل قطاع غزة، وتعزيز آلية الأمم المتحدة القائمة لاستيراد وتصدير البضائع والمواد من قطاع غزة وإليه، وتوفير الدعم المالي الخاص بإعادة إعمار القطاع.

على أن النيات الحسنة والمبالغ التي رصدها المؤتمر للإعمار، التي تزيد على ثلاثة مليارات دولار، لم تسمح وحدها بالشروع في إعمار غزة. إذ لم تتحقق شروط أساسية لهذه العملية العمرانية المضنية، ومن أهمها فتح المعابر الحدودية المطلة بغزة على الخارج سواء من الجانب الإسرائيلي أو المصري، واستمرار عدم صلاحية ميناء غزة لاستقبال المواد اللازمة للإعمار. والمدهش أن هذه القضية أضحت واحدة من القضايا الخلافية الفلسطينية الداخلية. إذ أصرت حماس على أن إغلاق معبر رفح يجري بمعرفة سلطة رام الله وتواطئها، فيما ذهبت رام الله إلى أن هذا ليس شأناً فلسطينياً وإنما يعود إلى مصر دور بارز فيه، وأن القاهرة لن تقبل بغير وجود السلطة الشرعية للإشراف عليه. وهذا هو موقف القاهرة بالفعل.

والشاهد أن العدوان على غزة، أفصح مجدداً عن الوجه الإجرامي لإسرائيل وطاقتها لإحداث دمار هائل في الوسط المدني الفلسطيني بالقطاع، آملة في استسلام المقاومة وفرض إملاءاتها. لكن هذا الهدف لم يتحقق. وفي الوقت ذاته، لم تحقق المقاومة أهدافها بالكامل وإن كانت أبرزت جاهزية نضالية عالية وقدرة على إيصال رسائل قوية إلى الجبهة الإسرائيلية بشقيها المدني والعسكري بأن العمليات المسلحة في غزة لم تعد نزهة، وأن المقاومة بوسعها إحداث حالة من الردع والرد وربما إيذاء إسرائيل بشكلٍ قوي. هذا علاوة على الرسالة الخاصة بالفشل الاستخباري الإسرائيلي، على اعتبار أن المقاومة تمكنت من تطوير أدواتها المسلحة وتكتيكاتها العسكرية، دون أن تفلح أجهزة الاستخبار والاستشعار الإسرائيلية من مباغتتها لا قبل العدوان ولا أثناءه.

خامساً: أوروبا تقترب من فلسطين

شهد عام ٢٠١٤ زخماً داعماً للاعتراف بفلسطين الدولة، بفضل اعترافات رمزية متتالية من ٥ برلمانات أوروبية، سبقها اعتراف رسمي من دولة السويد. ففي تشرين الأول/ أكتوبر اعترفت الحكومة السويدية بدولة فلسطين، لتصبح بذلك أول دولة أوروبية تتخذ هذه الخطوة، والثامنة في الاتحاد الأوروبي بعد تشيكيا والمجر وبولندا وبلغاريا ورومانيا ومالطا وقبرص (اعترفت جميعها بفلسطين قبل دخول الاتحاد). ورغم أن السويد كانت الدولة الـ ١٣٥ (من أصل ١٩٣ في العالم) التي تعترف بدولة فلسطين، إلا أن خطوتها صاحبها جدل كبير في الأوساط الغربية تمخض عن خطوات رمزية اتخذتها برلمانات ٥ دول، وتُوِّجت بدعم مبدئي من البرلمان الأوروبي للاعتراف

بالدولة الفلسطينية. وبدأت سلسلة الاعترافات الرمزية، بمجلس العموم البريطاني، في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، حيث صوت أغلبية النواب على مشروع قرار غير ملزم يدعو الحكومة إلى الاعتراف بفلسطين. وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر وافق البرلمان الإسباني بأغلبية كبيرة على مقترح يحث الحكومة على الاعتراف بفلسطين كدولة حسب حدود حزيران/ يونيو١٩٦٧، في تصويت رمزي غير ملزم. وبعدها، تبنى البرلمان الفرنسي في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، بأغلبية كبيرة، قراراً غير ملزم، يحث الحكومة على الاعتراف بفلسطين. وتلا ذلك، إقرار البرلمان الإيرلندي في ١١ من الشهر ذاته، بأغلبية أعضائه، قراراً يدعو الحكومة إلى الاعتراف بدولة فلسطين، قبل أن يصوت البرلمان البرتغالي في اليوم التالي مباشرة، بأغلبية كبيرة، لمصلحة مشروع قرار غير ملزم، يدعو الحكومة للاعتراف بها.

معظم قرارات الاعتراف النيابية المذكورة اقترنت بالتعبير بأنها غير ملزمة للحكومات. ومع ذلك فقد اعتبر الكثيرون أنها تُمثل دعماً معنوياً وسياسياً كبيراً وخطوة إيجابية تدعم أمل الاستقلال الفلسطيني. كذلك أوحت هذه الخطوة بنفاد صبر الأوروبيين إزاء عملية السلام والمفاوضات التي توقفت، كما أشرنا سابقاً، في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وخيبة أملهم تجاه إسرائيل التي واصلت بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، غير عابئة بالاعتراضات الأوروبية.

في ردود الأفعال على الصعيد الفلسطيني، أبدت السلطة الفلسطينية ارتياحاً كبيراً للمواقف الأوروبية التي نزعت رداء الميوعة، وراحت تخطو خطوة نحو فلسطين الدولة، واحتسبت هذا الجديد ضمن إنجازاتها الدبلوماسية وجهودها السياسية على الساحة الدولية بعامة والأوروبية بخاصة. ورأت السلطة أيضاً أن هذه الاعترافات تكسر حالة الجمود السياسي للقضية الفلسطينية، وتُنذر بخطوات أوروبية أكثر اقتراباً من الحقوق الفلسطينية، وطالبت الأوروبيين بردف الأقوال بالأفعال من خلال تطبيق عقوبات ضد الانتهاك الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي. ومن المعلوم أن الأوروبيين هم الشريك الاقتصادي الأكبر لإسرائيل، وأن أي إجراءات عقابية يتخذونها بحقها ستكون مؤثرة جداً على هذا الصعيد. وضمن الرؤى الإيجابية، ما ذكرته أوساط فلسطينية فكرية وسياسية من أن هذه الاعترافات البرلمانية، على رمزيتها، تنطوي على تعزيز ثقافة المجتمع الدولي في اتجاه قيام دولة فلسطين، وأنه لا ينبغي بعد ذلك سوى السعي الحثيث لإقامة هذه الدولة.

ومن جانب آخر، لم تخل الساحة الفلسطينية من آراء ومواقف لم تجد في هذه الاعترافات ما يثير الدهشة أو يدعو إلى التفاؤل بلا محاذير. ففي تقدير البعض أن المواقف الأوروبية تساير الأولوية لهدف الدولة الفلسطينية بغض النظر عن ماهية هذه الدولة، كما أنها تضع لغماً تحت بعض أهم الثوابت والحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني مثل حق العودة. وهي تضع شروطاً وقيوداً على الفلسطينيين تنتقص من هذه الثوابت والحقوق. فضلاً عن افتقادها للإجراءات المزمع اتخاذها لإجبار إسرائيل على الانصياع للقرارات الدولية على غرار ما جرى مع جنوب أفريقيا ذات حين. بل وهناك من مضى إلى أن الاعترافات البرلمانية بدولة فلسطين في حدود ١٩٦٧، يقابلها إعطاء شرعية للاحتلال الإسرائيلي القائم في عموم فلسطين منذ ١٩٤٨. وقبل هذه الاعترافات، كان هناك ١٣٥ دولة تعترف رسمياً بدولة فلسطين في حدود ١٩٦٧ منذ إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨، ومع ذلك لم يحصد الفلسطينيون شيئاً من هذه الحقيقة، ولا حتى الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو من جانب الأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

على أن هذه المواقف السلبية لا تنفي موضوعياً أهمية التجاوب الأوروبي مع أشواق الاستقلال الفلسطيني في دولة ذات سيادة على حدود ١٩٦٧. ففي أوروبا نشأت الصهيونية وأينعت على مستويي الفكر والحركة. وفي أروقتها جربت عملية الإعداد لتغييب فلسطين عن الخريطة الجغرافية والسياسية وتحقيق المشروع الاستيطاني الصهيوني وتحويل القضية الفلسطينية لقضية لاجئين لعشرات السنين. هذا علاوة على أن الثقل الأوروبي على الساحة الدولية يمنح فلسطين الدولة آمالاً قوية في الكينونة الحقيقية.

وبمناسبة الدور التاريخي الأوروبي في احتضان المشروع الصهيوني الاستيطاني منذ كان فكرة هائمة تبحث عمن يتبناها إبّان الحرب العالمية الأولى، قيل بأن الأوروبيين ربما راحوا يكفّرون عن ذنوبهم بحق الفلسطينيين بعد مائة عام بالتمام من تلك الوقائع. وثمة من رأى أن الأوروبيين، بخبرتهم الممتدة، بدأوا يستشعرون أخطاراً حقيقية على إسرائيل، جراء تعنتها وغرورها الأهوج، وأن مداعبتهم لأحلام الفلسطينيين إنما تتوخى حماية إسرائيل من نفسها، والإقرار بالأمر الواقع تحت شعار حل الدولتين. إذ ربما يؤدي تجاهل هذا الحل إلى عودة الصراع إلى جذوره الأولى، وتعزيز عقيدة القوى الداعية إلى تحرير فلسطين بين النهر والبحر.

على الجانب الإسرائيلي، لم يكن هيناً تقبُّل فكرة توالي الاعترافات الأوروبية بفلسطين الدولة، حتى وإن كانت في النطاقات البرلمانية. فاعتُبرت هذه الخطوة انتكاسة كبيرة للدبلوماسية الإسرائيلية. فبمثل هذه الخطوة لا تفقد إسرائيل شريكاً أساسياً ولا سيّما إن مضى الأوروبيون إلى مقاطعتها تجارياً واقتصادياً، وإنما تفقد أيضاً شريكاً فكرياً وقيمياً مهماً على الصعيد الدولي. فالإسرائيليون «... يفضلون الانتماء لأوروبا وليس للشرق الأوسط. ولكن الأوروبيين لم يعودوا يريدوننا، لأنهم يعتقدون أننا لم نعد نتمي إلى مؤسستهم القيمية التي توحدهم: مناهضة الاستعمار واحترام حقوق الإنسان وتأييد التعايش السلمي..».

يوم اعترف البرلمان الأوروبي وبرلمان لوكسمبورغ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر بدولة فلسطين وُصف هذا اليوم في إسرائيل بالأربعاء الأسود، وكذا بيوم الصدمة. ولأن هذه الإجراءات توافقت مع قرار للمحكمة الأوروبية بشطب حركة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية، فقد تفاقم هذا الإحساس إسرائيلياً. وذهبت أوساط حكومية هناك إلى أن كرة الثلج الأوروبية بدأت تتدحرج، فقد رفع الأوروبيون صوتهم ضد تعنُّت إسرائيل الذي أفشل مفاوضات السلام. وفي محاولة لاستدرار العطف الأوروبي مجدداً، جدد بعض المسؤولين الإسرائيليين العزف على مقولة المذابح النازية واضطهاد اليهود.

لقد رأى الإسرائيليون في ما يقوم به الأوروبيون خطراً على دولتهم، وأن عليهم التعامل بجدية مع هذه الاعترافات. باعتبار أوروبا الشريك الاقتصادي الأول لإسرائيل، وأن الأمر قد يتطور إلى تجاوب منظمات وهيئات أوروبية أخرى مع الفلسطينيين، على حد تعبير إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق.

وقد انتقلت المناظرات بهذا الخصوص إلى المجال الحزبي، وزاد من اشتعالها مزامنتها لمعركة الانتخابات النيابية، التي أجريت في آذار/ مارس ٢٠١٥. فقد رمت أحزاب اليسار والوسط نتنياهو ورهطه من اليمينيين بأنهم تسببوا بسياساتهم في عزوف الأوروبيين عن إسرائيل وضجرهم منها. وأنهم بمهاجمة السياسات الأوروبية ووصفها بالنفاق، أضافوا أسباباً أخرى إلى الأزمات التي تعانيها الدولة مع العالم. وذهبت هذه القوى إلى أنه يتعين على إسرائيل مطالبة الأوروبيين بتحريك التسوية السلمية وإعادة الحرارة إلى المفاوضات، وأن الاعتراف الأوروبي بفلسطين يعطي أملاً للفلسطينيين بعد اليأس من التسوية السلمية، بما يشجعهم على الاعتدال.

سادساً: العودة إلى الأمم المتحدة

بمجرد فشل جولة مفاوضات الشهور التسعة مع إسرائيل، أعلن الرئيس عباس أن الجانب الفلسطيني سوف يسعى لإعادة ملف استقلال دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة. وحدد الهدف في استصدار قرار من مجلس الأمن يُلزم إسرائيل بالانسحاب من أراضي هذه الدولة وفق جدول زمني صارم لا تزيد مدته على عامين. وكانت السلطة الفلسطينية قد أشارت مطولاً إلى هذا البديل، حين استشفّت تعنت إسرائيل أثناء المفاوضات، ولا سيَّما عدم تقيُّدها بوقف عمليات الاستيطان بالضفة بعامة والقدس الشرقية بخاصة. وكان التلميح بهذا البديل جزءاً من إرضاء الرأي العام الفلسطيني الساخط على آلية المفاوضات العقيمة، ورسالة إلى الأطراف المعنية بأن لدى الفلسطينيين خيارات أخرى في حال استمرت إسرائيل في نهج التفاوض لأجل التفاوض، مع «قضم» الأرض الفلسطينية بشكل مستمر.

تلازم هذا الإعلان مع جهود دبلوماسية وسياسية واسعة النطاق، بهدف إعداد المسرح الدولي لتأييد المسعى الفلسطيني، وفي النصف الثاني من ٢٠١٤، تكثفت هذه الجهود بقوة، وباتت الأجواء الدولية مهيأة لتقبل الخطاب الفلسطيني، ولا سيَّما بعد توالي الاعترافات البرلمانية الأوروبية، ووضوح تأييد الظهير العربي للتحرك الفلسطيني. ورفض إسرائيل للخيار الفلسطيني، معتبرة إياه خطوة سلبية تم اتخاذها من طرف واحد.

وهكذا فإن النطاقين الإقليمي والدولي كانا في النصف الثاني من العام مجالاً لمعركة سياسية ودبلوماسية وقانونية بالغة السخونة بين الاتجاه الفلسطيني العربي الساعي حثيثاً نحو مجلس الأمن، وبين الممانعة الإسرائيلية الأميركية الرامية لكسر هذا الاتجاه.

في هذا الإطار، مارست واشنطن، عبر نشاط محموم لوزير خارجيتها، ضغوطاً على الفلسطينيين، محورها إما الدفع باتجاه عدم تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن، وإما أن تتقدم هي بصيغة لاستئناف المفاوضات. والجدير بالذكر أن الأسس المقترحة لاستئناف المفاوضات هي نفس الأسس التي انتهت من قبل بالفشل. أرادت واشنطن إما مفاوضات ثنائية فلسطينية - إسرائيلية تقودها هي وإما عرض مشروع قرار على مجلس الأمن يكون خالياً من أي موعد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وكانت الفكرة من وراء الانزعاج الأميركي من القرار الفلسطيني هو الخشية من أن تُجبر صيغة القرار واشنطن

على استخدام الفيتو، ما يوقعها في حرج شديد أمام الشعوب العربية والإسلامية، فيما هي تتولى رعاية ما يُعرف بالتحالف الدولي لدحر الإرهاب، الذي يستهدف التصدي لحركات موصوفة بالتطرف وممارسة الإرهاب، مثل داعش والقاعدة.

في غضون المباحثات حول الخطوة الفلسطينية بلورت الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وبريطانيا وألمانيا مشروع قرار مُعدل، قيل إنه يراعي حساسيات الأطراف كافة، وأزمعت التقدم به إلى مجلس الأمن بديلاً من نص القرار الفلسطيني، الذي تم الاتفاق على تقديمه عبر الأردن بصفتها عضواً غير دائم في المجلس. وقد تضمن المشروع الأوروبي تحديد مبادئ القضية الفلسطينية خلال عامين تجري خلالها مفاوضات حول التسوية النهائية للقضية، وقبول فلسطين عضواً كامل العضوية بالأمم المتحدة فيما بعد. وتختلف هذه الخطة عموماً عن مشروع القرار الفلسطيني الذي يتطلع إلى إنهاء الاحتلال وانسحاب إسرائيل (وليس إنهاء المفاوضات) خلال عامين، كما لا يتضمن القرار الأوروبي الاعتراف الفوري بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة. وهو يُشير إلى إنشاء دولة عربية ودولة يهودية أي أنه يتضمن الاعتراف الدولي بإسرائيل كدولة «يهودية».

كما تضمن مشروع القرار الأوروبي بنداً يشير إلى توطين اللاجئين وتعويضهم وليس ضمان حق العودة لهم، وبنداً آخر عن نزع سلاح الدولة الفلسطينية.

والشاهد أن الجانب الفلسطيني رفض هذه الصيغة الأوروبية، وأصر على تقديم صيغته الخاصة، التي جرت بشأنها نقاشات أدت إلى إدخال تعديلات مختلفة عليه. وهدد الرئيس عباس، بوقف كل أشكال التعامل مع إسرائيل في حال رفض المشروع، والتوقيع على طلبات الالتحاق بعدد من الاتفاقيات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية، وعبّر عن أمله في ألّا تستخدم واشنطن الفيتو ضد المشروع في حال مروره بالتصويت الاعتيادي في مجلس الأمن. وكان أهم عناصر المشروع الذي تم تقديمه للتصويت على النحو التالي:

١ ـ الوصول إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل يضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ويحقق رؤية إقامة دولتين مستقلتين وديمقراطيتين ومزدهرتين، هما إسرائيل وفلسطين (ذات السيادة والمتواصلة جغرافياً والقابلة للحياة) تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود دولية معترف بها بشكل متبادل.

٢ - إن الحل الذي يتم الوصول إليه عن طريق التفاوض سوف يتأسس على المعايير التالية:

أ - تكون الحدود على أساس خطوط ٤ حزيران/ يونيو١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ متفق عليه، محدود، ومتساوٍ.

ب - ترتيبات أمنية تشمل وجود طرف ثالث، تضمن وتحترم سيادة دولة فلسطين، بما في ذلك الانسحاب الكامل والتدريجي لقوات الاحتلال، وذلك خلال فترة انتقالية يُتفق عليها ويكون إطارها الزمني معقولاً، بحيث لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٧ وتضمن أمن إسرائيل وفلسطين على السواء، من خلال الإدارة الفاعلة لأمن الحدود والحيلولة دون عودة الإرهاب والتصدي بفاعلية للتهديدات الأمنية، بما في ذلك تلك الناشئة في المنطقة.

ج - حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس مبادرة السلام العربية، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها القرار ١٩٤.

د - التوصل إلى حل عادل لوضع القدس كعاصمة للدولتين والتي تلبي التطلعات المشروعة للطرفين وتحمي حرية العبادة.

هـ - تسوية عادلة لجميع القضايا العالقة الأخرى بما في ذلك المياه والأسرى.

٣ - يجب أن يتضمن اتفاق الوضع النهائي حداً للاحتلال وما يرتبط به من متطلبات ويؤدي إلى الاعتراف المتبادل فوراً.

٤ - إن وضع خطة وجدول زمني لتنفيذ الترتيبات الأمنية سيكون في صدارة المفاوضات المعقودة في الإطار الذي يرسيه هذا القرار.

٥ - الترحيب بفلسطين كدولة عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة ضمن الإطار الزمني المحدد في هذا القرار.

٦ - حث الطرفين على الانخراط بجدية في العمل من أجل بناء الثقة وأن يعملا معاً في السعي لتحقيق السلام عن طريق التفاوض بحسن النية والامتناع عن جميع أعمال التحريض والأعمال أو البيانات الاستفزازية، ويهيب أيضاً بجميع الدول والمنظمات الدولية، أن تدعم الطرفين في اتخاذ تدابير لبناء الثقة والمساهمة في تهيئة مناخ يفضي إلى المفاوضات.

٧ - دعوة جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩.

٨ - تشجيع الجهود المتزامنة الرامية إلى التوصل إلى سلام شامل في المنطقة، الأمر الذي من شأنه إطلاق العنان لكامل الإمكانات المنبثقة من علاقات حسن الجوار في الشرق الأوسط، ويؤكد في هذا الصدد أهمية التنفيذ الكامل لمبادرة السلام العربية.

٩ - تحديد إطار التفاوض بحيث يكفل مشاركة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة عن كثب، جنباً إلى جنب مع الطرفين لمساعدتها على التوصل إلى اتفاق في غضون الإطار الزمني المحدد وتنفيذ جميع جوانب الوضع النهائي وترتيبات مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام، ويُرحب بالاقتراح الداعي لعقد مؤتمر دولي لإطلاق المفاوضات.

أ - دعوة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب وغير قانونية، فضلاً عن الاستفزازات والتحريض والتي من شأنها تصعيد التوتر وتقويض سلامة وإمكانية تحقيق حل الدولتين.

ب - تكرار المطالبة بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

١٠ - بذل جهود فورية من أجل معالجة الوضع غير المستدام في قطاع غزة، بما في ذلك توفير المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث للاجئين الفلسطينيين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومن خلال بذل جهود جادة لمعالجة القضايا الأساسية للأزمة، بما في ذلك تعزيز وقف إطلاق النار بين الطرفين.

١١ - الطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار كل ثلاثة أشهر.

وعلى الرغم من عدم وجود إجماع بين القوى السياسية الفلسطينية على هذا المشروع، واعتباره من جانب حركتي حماس والجهاد الإسلامي بمثابة «خيار استسلام»، فقد فشل القرار في الحصول على الأغلبية اللازمة لمروره في المجلس يوم ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر وهي تسعة أصوات، إذ حصل على ثمانية أصوات فقط مقابل معارضة

صوتين (الولايات المتحدة وأستراليا) وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت. وهكذا فإن الولايات المتحدة لم تكن مضطرة لاستخدام الفيتو.

أحدثت النتيجة امتعاضاً لدى الجانب الفلسطيني جراء خذلان نيجيريا وامتناعها عن التصويت، وهي من الدول التي اعتبرها الفلسطينيون من المؤيدين إلى جانبهم بالمطلق. وفي الوقت ذاته عبّرت إسرائيل عن سرورها بسقوط المشروع الفلسطيني العربي في المجلس، وإن أبدت غضبها إزاء تصويت فرنسا إلى جانب القرار وامتناع بريطانيا عن التصويت، معتبرة ذلك موقفاً مقلقاً من جانب السياسة الأوروبية تجاه إسرائيل.

فور فشل المشروع أو بالأحرى إفشاله بالضغوط الأميركية الجبارة على بعض الأعضاء، عجّل الرئيس الفلسطيني بالتوقيع على ١٦ اتفاقية دولية[1] بينها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منفذاً وعيده بهذا الخصوص. ويفترض أن تتيح هذه الخطوة ملاحقة مسؤولين إسرائيليين أمام القضاء الدولي في الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني من احتلال واستيطان وهدم وعدوان واغتيال وسجن وتخريب.

خطوة التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تم تأجيلها طويلاً، حيث كان من حق الفلسطينيين الانضمام إلى اتفاقية روما منذ أواخر عام ٢٠١٢ حين حصلوا على وضع «الدولة المراقب غير العضو» في الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذه الخطوة دفعت إسرائيل إلى الاستنفار لمنازلة دبلوماسية جديدة، بدأت بطلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من المحكمة الجنائية الدولية رفض الطلب الفلسطيني محتجاً بأن السلطة الفلسطينية ليست دولة بل هي كيان «متحالف مع تنظيم إرهابي هو حركة حماس التي ترتكب جرائم حرب»، ومهدداً بالسعي إلى مقاضاة الزعماء الفلسطينيين، وفرض عقوبات اقتصادية جديدة على الحكومة الفلسطينية التي تواجه ضائقة مالية، وهو ما هدد به أيضاً وزير الخارجية الأميركي الذي أبلغ الفلسطينيين في أحاديث غير رسمية أن أي تحركات للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية قد يعرض للخطر استمرار المعونات الأمريكية السنوية التي تقدر بنحو نصف مليار دولار.

---

(١) تضمنت هذه الاتفاقيات على سبيل المثال: الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري، واتفاقية فينا لقانون المعاهدات، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية.

هذه المعونات تم حجبها أو التهديد بذلك مراراً، رداً على حملات فلسطينية سابقة في الأمم المتحدة، وأصبح من الواضح أن موقف الولايات المتحدة لم يتغير بوقوفها بجوار سلطة الاحتلال الإسرائيلية، ومن الخطأ الاعتماد أو توقع أي تغيير في مواقف واشنطن، مهما تبدلت الوجوه في الخارجية وفي البيت الأبيض.

وفي كل حال فقد قبلت المحكمة الجنائية الدولية طلب فلسطين بعضويتها، وأعلنَ عن ذلك رسمياً في الأول من أبريل/ نيسان ٢٠١٥، وبعد أسبوعين راحت تبحث بشكلٍ أولي في كيفية التعامل مع الملف الفلسطيني المتضخم ضد إسرائيل.

وعليه، يمكن القول بأن ٢٠١٤ فتح أبوابه على معركة تفاوض مريرة انتهت بالإخفاق في تحقيق التسوية، وأغلق أبوابه فيما تدور معركة دبلوماسية وسياسية وحقوقية، بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة بعد تصريحات نتنياهو بشأن عدم قبوله بحل الدولتين، ويصعب معرفة الكيفية التي ستنتهي إليها.

الفصل الحادي عشر

سورية: عام إضافي من الدمار والاقتتال والنزوح والتفكّك

مرَّ عام ٢٠١٤ على سورية بمزيد من الإشكالات والأزمات المترافقة مع الاقتتال والتدمير والنزوح السكاني والتشرُّد واللجوء، مع توقّف شبه كامل في عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي وتدنٍّ في سعر الليرة السورية، مترافقٍ مع غلاء في التكلفة المعيشية وفقدان غالبية متطلباتها الغذائيّة والصحيّة. وفي حين كان الكثير من المراقبين يأملون نتائج إيجابية لمؤتمر جنيف ٢ غير أنّ مسيرة المؤتمر وعدم توقف الاقتتال أثناء انعقاده ونتائجه، شكّل خيبةً كبيرة زادت الآثار السلبية لمستقبل سورية.

حمَل عام ٢٠١٤ إجراءات وتغيّرات على الصعُد السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، إضافة إلى الإشكالات الاجتماعيّة في مواقع النزوح والتشرُّد واللجوء، لم يشهدها المجتمع السوري المعروف بتماسكه وتقاليده في محافظته على قيمه العروبيّة والإسلاميّة المتسامحة، حتّى في أحلك الظروف التي مرّت في تاريخه.

أولاً: التطورات السياسية والاجتماعية

بعد فشل جنيف ٢، أصرَّ نظام الرئيس بشار الأسد على إجراء الانتخابات الرئاسية في ضوء الدستور الجديد الذي تم إصداره في إطار محاولات النظام للتغيير والتعامل

مع الحراك المتنفِض، ولا سيّما في ما يتعلّق بإلغاء المادّة التي تنصّ على قيادة حزب البعث للمجتمع والدولة، واعتماد مبدأ الانتخاب في الترشح لرئاسة الجمهوريّة بدلاً من الاستفتاء، إلا أنّ إجراء العمليّة الانتخابيّة في ظلّ الوضع المتفاقم، وعدم سيطرة النظام على جميع المناطق السوريّة، إضافة إلى الاعتراض العربي والدولي على إجراء الانتخابات في ظلّ الظروف غير المواتية لإجراء انتخابات نزيهة وتعذّر تأمين مراقبة عربيّة أو دوليّة، وعدم وجود مرشّحين معروفين سياسياً وجماهيرياً، أدّى إلى إعادة انتخاب بشار الأسد للمرّة الثالثة، معتبراً أنّها المرة الأولى استناداً إلى الدستور الجديد الذي نصّ على أنّ ترشيح الرئيس القائم يُعتبر ترشيحاً للمرة الأولى، الأمر الذي أدّى إلى زعزعة أكبر في شرعيّة النظام، واستقالة الأخضر الإبراهيمي من مهمته الدولية، وغياب فاروق الشرع نائب الرئيس، والذي تحمّل مسؤولية الحوار مع أطراف المعارضة، مع بقاء د. نجاح العطار نائبة وحيدة للرئيس من دون أية مشاركة سياسية أو صلاحيات. وتزايدت انتقادات الدول الغربية التي اعتبرت الانتخابات، وفقاً لما أورده إبراهيم الحميدي في مقال له بجريدة الحياة[1]، «مهزلة» وخارج سياق عملية جنيف، وأنها تفقد الشرعيّة بسبب عدم مشاركة نصف الشعب السوري المهجَّر، في حين اعتبرتها إيران وروسيا شرعية وأن الأسد هو الرئيس الشرعي لسورية.

مع ما حمله عام ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥ من تطوّرات ذات بعدٍ وآثارٍ مأساويّة، فقد جاءت مساهمة العالم ضعيفة في إيقاف تأثيراتها أو إيجاد حلٍّ لها من منطلق مصالح الأطراف الدولية والإقليمية وإغماض العين عن مآسي الشعب السوري وأزمته الحياتيّة.

فوصول عدد الضحايا إلى أكثر من مليوني إنسان بين قتيل وجريح تصعُبُ معافاتُه، والإشكالات الإنسانية في مناطق النزوح واللجوء، وضعف المساعدات الإغاثية لمواجهة الشتاء القارس وبرده وفيضانات سيوله، مع الإجراءات اللبنانية التي ضيّقت من لجوء السوريين إليه، وفتح الحدود السورية ـ اللبنانية عبر جرود عرسال، عقب تدخّل حزب الله في الشأن السوري لمساعدة نظام الرئيس الأسد في استعادة معظم القلمون من سيطرة المعارضة بعد استعادته لمدينة القصير على نهر العاصي في ريف حمص، كلّ ذلك أسهم في زيادة الأزمة واستمراريّة إشعال نيرانها.

(١) إبراهيم حميدي، ««داعش» يستدرج «التحالف» إلى سورية... ويُعدل الأولويات،» الحياة، ٢١/١٢/٢٠١٥، <http://alhayat.com/Articles/6370720>.

كما جاءت المبادرات السياسية باهتةً إزاء تفاقم الأزمة، بما فيها التحالف الدوْلي بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة داعش وإخراجها من عين العرب (كوباني) بحيث بقيت داعش في معظم شمال العراق وغالبية المناطق الشمالية الشرقية من سورية بسبب عدم وجود قوات برّية جاهزة لمواجهتها، وعدم موافقة تركيا على المساهمة البريّة في سورية في حال عدم موافقة التحالف على تأمين منطقة آمنة على الحدود السورية - التركية مع مظلّة جوّية تمنع طائرات النظام السوري من دخولها، الأمر الذي تشير إليه تصريحات المسؤولين الأمريكيين في إمكان استمرار المواجهة مع داعش لمدة طويلة قادمة بانتظار تدريب الجيوش العراقية والكردية والمعارضة السورية المعتدلة - وفق تعبيرها - وهو الأمر الذي يشكّك الخبراء العسكريون في إمكاناته القريبة، والذي يجيء تصريح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ليوضح بأن الأفضلية في مواجهة داعش تقتضي ضرب نظام الأسد أولاً.

لقد أدّى انتصار قوات البيشمركة الكرديّة السورية منها والعراقية على داعش واستعادة عين العرب (كوباني) بمساعدة طيران التحالف الدولي، إلى انتعاش مطالب الأكراد باستقلال ذاتي في شمال سورية على غرار إقليم كردستان العراق، بحيث يشكل الإقليم الكردي المأمول سيطرة شبه كاملة على المناطق الحدودية بين شمال سورية وجنوب تركية، واتصالاً مباشراً مع إقليم كردستان العراق، الأمر الذي يمكن أن يزيد من مطالب الانفصال الكردي مع أجواء انتعاش نشوة الانتصار في ظلّ فرصةِ دعم التحالف الدولي، مع إهمالٍ شبه كامل لإنقاذ سورية وضمان وحدتها، وما يشكّله ذلك من إشكالات جديدة لتركيا ومسيرتها السياسية في إطار نظامها السياسي الديمقراطي وتعدديتها العرقية، وإشكالات أخرى مع السكان العرب والأعراق الأخرى من مواطني المناطق التي يطمح الأكراد في السيطرة عليها.

وفي هذا المجال، ورداً على المحاولات الكردية للانفصال، أُعلن عن تشكيل تنظيم جديد باسم «الجزيرة عربية سورية» يهدف إلى الحفاظ على الوجه العربي السوري لمحافظة الحسكة ومنطقة الجزيرة بشكل عام (وهي المنطقة المحصورة بين نهري دجلة والفرات، وتضم نهر الخابور، والمعروفة تاريخياً بإقليم الجزيرة، وعاصمتها الرها الموجودة حالياً ضمن الأراضي التركية، ومن مدنها حرّان وجزيرة ابن عمرو والرقة)[٢]،

---

(٢) أبو عبد الله محمد بن علي بن شداد، الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، ٣ ج (دمشق: =

والحفاظ على وحدة الأراضي السورية كاملة. وقال التنظيم وفق ما أوردته نشرة مدار اليوم: إننا كعرب بما نمثّل من شريحة هي الأوسع في المنطقة تصل إلى ٧٠ بالمئة من السكان (في غالبيتهم عشائر لها امتدادات في أقطار الخليج وشبه الجزيرة العربية) لن نسمح لأي جهة أو تنظيم أو حزب مهما يكن أن يتحكّم بحياتنا، وإننا سنقف بالمرصاد بالطرق والأساليب كافة لأصحاب المشروع الانفصالي، ومنذ اليوم لن يكون هؤلاء سالمين آمنين في تنفيذ مشروعهم. كما أن الائتلاف الوطني السوري المعارض اتهم الميليشيات الكردية بحرق قرى في ريف تل حمس في محافظة الحسكة (الجزيرة) التي تقطنها غالبية عربية[٣].

ثانياً: التطورات الاقتصادية

دخل الاقتصاد السوري في نفق مظلم جديد من حيث توقّف عجلة الإنتاج وتدمير المصانع، وسرقتها وتوقّف إنتاج النفط والغاز وتدمير أنابيب نقلهما، ولا سيّما بعد سيطرة داعش على غالبيّة مواقع الإنتاج والتوزيع في جميع المناطق السورية سواء الواقعة تحت سيطرة النظام أو المعارضة، ما أدّى إلى انهيارٍ في قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، إلى درجة وصول قيمة الدولار الواحد إلى أكثر من ٢٠٠ ليرة سورية بعد أن كان مع بداية الأحداث يساوي ٤٦ ليرة فقط، الأمر الذي شكّل أعباء جديدة في تكاليف المعيشة مع التهديد بانهيار البنية الاقتصاديّة بشكل كامل مترافقة مع نقص كبير في العملات الأجنبية في مصرف سورية المركزي جرّاء استهلاك الوفورات الاحتياطية السابقة مقابل شحٍ في الواردات.

ومما زاد أعباء المعيشة اضطرار حكومة نظام الأسد إلى زيادة أسعار الوقود بمختلف أصنافه وتقنين ساعات توليد الكهرباء ورفع قيمة ضريبة ما اسمته ضريبة الإنفاق الاستهلاكي، وبشكل خاص على الذهب، حيث كان صنّاع الذهب السوريون مشهورين بدقة عملهم وجماليته، وهو ما سبب اعتراضاً من جمعيتهم جراء تخوفهم من كساد مبيعاتهم؛ مع غياب الرقابة التموينية وضبط الأسعار ومناخ مساعد على زيادة عمليات النهب والخطف والسرقة ضمن استطالة الصراع وتغوّله، مع توقف كامل للاستثمار

= المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٧٨)، وأحمد حلواني، إقليم الجزيرة بين نهري الدجلة والفرات في القرن السادس الهجري (دمشق: دار الفداء، ١٩٩٩).

(٣) مدار اليوم (٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥)، <http://madardaily.com/>.

والسياحة ونقص وإرباك لتجارة الترانزيت من لبنان إلى العراق والأردن وأقطار الخليج، وصولاً إلى زيادة سعر الخبز الذي يحتل مكانة أساسية في العقد الاجتماعي السوري على مدى التاريخ باعتباره مكوناً رئيسياً في إطار المنظومة الغذائية التي تمسّكت بها الأحزاب والحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، فكانت الحكومات مسؤولة عن تأمين الخبز للمواطنين بأقلّ الأسعار واعتبرته خطاً أحمر لا يجوز تجاوزه"[4].

لقد أحدثت الزيادتان الأخيرتان في سعر الخبز، الأولى في أواسط ٢٠١٤ والثانية في أوائل ٢٠١٥ هزّة كبيرة وتحولاً في تكاليف المعيشة سبّبها إضافة إلى ما ذُكر آنفاً عدم قدرة حلفاء النظام (إيران وروسيا، وفنزويلا وحكومة نوري المالكي في العراق سابقاً) على استمرار الدعم بمستواه السابق بسبب هبوط سعر النفط، والتغيرات السياسية في العراق وفنزويلا.

تشير التقارير إلى أن الناتج المحلي الحقيقي للأسعار الثابتة قد انخفض من ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣ وتقدر الخسائر الإجمالية بأسعار ٢٠١٠ خلال السنوات الأربع الماضية بحدود ١٠٠ مليار دولار أمريكي، في حين أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٢٠٠ بالمئة خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٤ مع ارتفاع مؤشرات الفقر الأدنى والأعلى وصولاً إلى درجة الفقر المدقع، بسبب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القيمة الشرائية لليرة وتراجع الواردات والصادرات الذي أسهم في نقص السلع والمواد الضرورية، وبشكل خاص الطبيّة. وتشير تقديرات الخبراء إلى أنّ معدّل الفقر المتوقع في عام ٢٠١٥ سيصل في خطه الأدنى إلى ٥٩,٥ بالمئة وفي حدّه الأعلى إلى ٨٩,٤ بالمئة وصولاً إلى حدود ٩٠ بالمئة. مع الإشارة إلى أن حكومة الرئيس الأسد في ظل الوضع المالي المتفاقم عملت على زيادة تعويض تكاليف المعيشة إلى ٤٠٠٠ ليرة سورية شهريا لكل عامل لديها، وهو ما يوازي وفق سعر الدولار غير المستقر في سورية بحدود ٢٠ دولاراً في حال احتساب سعر الدولار ٢٠٠ ليرة سورية.

وتشير إحصاءات الخبراء والمتابعين للشأن السوري إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر، وإلى انخفاض نسبة الأطفال المحصّنين ضدّ مرض

---

(٤) خوسيه سيرو مارتينيز، «الأسد ومشكلة الخبز،» صدى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي) (٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥)، <http://carnegieendowment.org/sada/2015/02/03/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%af-%d9%88%d9%85%d8%b4%d9%83%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a8%d8%b2/i12s>.

الحصبة إلى ٤٠ بالمئة، وانخفاض نسبة التحصين باللقاحات إلى الصفر في غالبية المحافظات، مع الإشارة إلى عدم صلاحية بعض اللقاحات التي وُزّعت في بعض المحافظات المسيطر عليها من المعارضة في محافظة إدلب والتي لا تزال التحقيقات بشأنها مستمرة نتيجة وفاة عدد من الأطفال الذين لُقحوا بها. كما تجدر الإشارة إلى أن الحالة التي تمر بها المشافي والمراكز الصحيّة التي لا تخضع لسيطرة النظام تتسم بنقص حاد في المواد الطبية والأدوية وتعمل معظمها بدون الأجهزة الأساسية لعملها مثل غسل الكلى والتي تحتاج إلى صيانة وقطع غيار غير متوافرة كما تفتقر إلى مواد التخدير حيث شهدت المشافي الميدانية إجراء عمليات جراحية دون تخدير[٥].

ثالثاً: التعليم والشباب

أصيب القطاع التعليمي هو الآخر إصابات مريعة وتحوّلت الأبنية المدرسية إلى معسكرات وتحصينات وأصاب التدمير غالبيتها، فتدنّت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى أقل من ٥٠ بالمئة ما سيؤدي إلى أميّة مخيفة في المجتمع السوري وإلى نتائج غير محسوبة. مع تدنٍّ في مستوى التعليم الجامعي نتيجة خروج عدد كبير من الأساتذة الجامعيين إلى خارج البلاد أو إلى عدم قدرتهم على التنقل والوصول إلى جامعاتهم[٦]. وفي هذا السياق، يشير التقرير السنوي الثالث عشر لحالة حقوق الإنسان في سورية لعام ٢٠١٤ إلى أن هذا العام شهد توسّعاً للانتهاكات التي حدثت في القطاع التعليمي عن الأعوام الثلاثة الماضية من عمر الأزمة بحيث لم يتمكن مليونان وثمانمئة ألف طفل من الالتحاق بمدارسهم وهي ثاني أعلى معدّل على مستوى العالم في التسرّب المدرسي، ووثّقت ٢٧ مدرسة استخدمتها قوات النظام مقار عسكرية، و٨ مدارس استخدمها تنظيم داعش، ومدرستان استخدمتهما كتائب المعارضة المسلحة.

ويلاحظ في هذا الشأن كثرة هروب الشباب خشية طلبهم لأداء خدمة العَلم العسكرية استناداً إلى الأنظمة الملزمة وفق قانون خدمة العَلم الذي يلزم الشباب عند بلوغهم سن الثامنة عشرة تعبئتهم لأداء خدمتهم العسكرية والتي ازدادت مدتها منذ الاستقلال من سنة إلى سنتين ونصف في ظل حكم حزب البعث، مع إمكان الاحتفاظ

---

(٥) «التقرير السنوي الثالث عشر لحالة حقوق الإنسان في سورية خلال عام ٢٠١٤»، اللجنة السورية لحقوق الإنسان (٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://www.shrc.org/?p=20090>.

(٦) مدار اليوم (٩ شباط/ فبراير ٢٠١٥).

في الخدمة إلى مدد غير محددة، ورفع قيمة البدل النقدي بالعملة الصعبة لمن لا تسمح حالته الصحية أو الاغترابية لأكثر من ١٠ سنوات إلى مبالغ كبيرة بحكم حاجة الخزينة إلى المال. كما يلاحظ ازدياد استدعاء الحكومة للجنود الاحتياط بسبب الحاجة إلى العناصر العسكرية في جيش النظام وهو ما جعل غالبية الشباب يلجأون إلى الهرب عن طريق الدول المجاورة ومنها إلى الدول الأوروبية بمغامرات غير محسوبة عبر البحار ومخاطرها التي تتناقلها الأخبار في إيطاليا واليونان بشكل خاص. وقد أشار تقرير حالة حقوق الإنسان في سورية لعام ٢٠١٤ إلى ارتفاع أعداد السوريين طالبي اللجوء إلى دول العالم، ليصبح عدد طالبي اللجوء مع نهاية الربع الثاني من ٢٠١٤ ستة وعشرين ألفاً وأربعمائة وستة وثمانين طالباً ويشير التقرير إلى زيادة النسبة ومضاعفتها بنحو ٩ مرات عن الأعوام السابقة. مع الإشارة إلى أنّ من أسباب زيادة وتيرة الاعتقالات في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام تعود إلى اعتقال الشباب وسحبهم إلى التجنيد الإجباري وسوقهم إلى مواقع القتال، بحيث ازدادت أوراق «النعرات» للشباب على جدران المدن وشوارعها التي لا تزال فيها مطابع وجدران.

رابعاً: النزوح واللجوء

عرض تقرير حالة حقوق الإنسان في سورية لعام ٢٠١٤ لأوضاع اللاجئين السوريين في دول الاستضافة واللجوء، كما تناول الانتهاكات التي يتعرضون لها. واستمر الوضع في عام ٢٠١٥. وأسفرت الأزمة خلال الشهرين الأوّلين منه عن مقتل ١٠ آلاف شخص، ما رفع حصيلة القتلى إلى ٢١٠ آلاف شخص وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان[٧]؛ بينهم ٦٤٠ عنصراً من حزب الله اللبناني، و٢٠٥٠٢ مقاتلاً قدموا من دول أخرى بدوافع مختلفة، و١٠٠ جثة لم يتم التعرّف إلى هويّاتها، و٢٠ ألف شخص معتقل ويعدّون بحكم المفقودين[٨].

لقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية للسوريين إلى زيادة النزوح واللجوء إلى المناطق والبلدان الأكثر أمناً، سواء داخل المحافظات السورية حيث النزوح والتشرّد، أو إلى بلدان الجوار ومنها إلى دول أخرى. الأمر الذي شكّل ضائقة كبيرة على الدول المجاورة، ما جعل السلطة في لبنان تعمد إلى وضع إجراءات صعبة

(٧) السفير، ٧/٢/٢٠١٥.

(٨) المصدر نفسه.

ومقيّدة لمنع دخول السوريين إليها مخالفة بذلك الاتفاقيات المعقودة بين القطرين والأعراف منذ استقلال البلدين وما تلا ذلك في إطار المجلس الأعلى السوري اللبناني، والعلاقات الأخوية المميزة والموقف الشعبي السوري المؤازر والمُضيف خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ والذي نزح فيه إلى سورية عشراتُ الآلاف من اللبنانيين استُقبِلوا بمحبة أخويةٍ ومساندةٍ بالغة. كما هي تقاليد السوريين تجاه إخوتهم عبر التاريخ.

أما الأردن حيث اللاجئون يعيشون في غالبيتهم بمخيّم الزعتري والطبيعة القاسية المحيطة به إضافة إلى توزّع بعضهم بين مدن وقرى ومناطق إربد والرمثا والزرقاء بحكم علاقات القرابة بين عائلات حوران وعشائرها مع أهالي المناطق المذكورة وإمكانات الوصول إليها عبر الممرات غير الرسمية، ما شكّل ضائقة كبيرة على الأردن أعلنت عنها الحكومة الأردنية عدّة مرات وكان الملك عبد الله ملك الأردن قد توقعه منذ البداية بحكم شحّ الموارد الأردنية بما فيه الماء الصالح للشرب، وضعف المساعدات الإغاثية الدولية. وقد بيّنت دراسة حديثة أعدّتها شركة إبسوس للدراسات والأبحاث أنّ ٩٠ بالمئة من الأسر السورية اللاجئة في الأردن تعيش على المعونات الخارجية. وأظهرت الدراسة أنّ ٤٠ بالمئة منهم لا يملكون أيَّ مصدرٍ آخر للدخل. كما بيّنت أن، دخل الأسرة الواحدة يقل عن ٢٠٠ دينار أردني شهرياً. موضحة أن عدد اللاجئين السوريين في الأردن يبلغ مليوناً وثلاثمئة ألف لاجئ[٩].

أما في تركيا حيث الحدود المشتركة طويلة أيضاً ومتشابكة مع علاقات اجتماعية تاريخيّة وقرابات ومصالح مشتركة زراعيّة وتجارية تزايدت خلال فترة العلاقات القوية بين النظامين السوري والتركي منذ إبعاد عبد الله أوجلان من سورية ومع تولي بشار الأسد رئاسة الجمهورية والزيارات المتبادلة بين المسؤولين السوريين والأتراك على أعلى المستويات الرسمية بما فيها زيارات الرؤساء وعائلاتهم.

فقد ازدادت حالة اللجوء الكردي نتيجة احتلال داعش لمدينة عين العرب السورية، مع استمرار اللجوء السوري إليها من مختلف المناطق السورية ولا سيَّما الوسط والشمال. لكن الملاحظ أن الحكومة التركية استمرت في سياستها بشأن استقبال اللاجئين السوريين بغض النظر عن أصولهم العرقية والدينية، وتقديم المساعدات

---

(٩) مدار اليوم (٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٥).

والتسهيلات لهم بما فيها حق العمل والدراسة الجامعيّة المجانية بحيث بلغت ما صرفته تركيا على اللجوء السوري منذ بداية الأزمة ٦ مليارات دولار وفق تصريح مندوبها بالأمم المتحدة أواخر شباط/ فبراير ٢٠١٥. مع الإشارة إلى أنّ قيادة الجيش الحر تقع في المناطق الحدودية التركية مع سورية، كما أنّ اجتماعات هيئة الائتلاف وغالبية فصائل المعارضة تنعقد في الأراضي والمدن التركية مستفيدين من السيطرة على المعابر الحدودية وضعف انتشار قوات النظام، ومن التسهيلات التي توفرها الحكومة التركية.

خامساً: التحالفات مع الأطراف الإقليمية والدولية

في ظل هذه الأوضاع من صعوبات وتداعيات مأسوية وغير محسوبة، تتجه أنظار المراقبين والمواطنين السوريين والعرب عموماً نحو أكثر من أمر يتعلّق في موقف أطراف النزاع وتقلّباتهم وعلاقاتهم بحلفائهم كداعمين سياسياً ومالياً وعسكرياً من سلاح ومقاتلين. فحكومة الرئيس الأسد المدعومة من إيران وروسيا بشكل رئيسي، أعلنت عن مساعدة عسكريّة من حزب الله اللبناني وقوات الحرس الثوري الإيراني، في العملية العسكرية التي تحاول فيها استعادة السيطرة على مناطق المعارضة في القنيطرة وحوران، وهو ما جعل أكثر المحللين السياسيين والأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي، يتحدثون عن الوجود العسكري الإيراني في سوريّة وتأثيره القوي في موقف النظام وذلك استمراراً لوجود إيران القوي في كلٍ من العراق ولبنان، وهو ما دعا فصائل المعارضة السورية المنخرطة في هيئة الائتلاف للإعلان عن إعداد مكتبها القانوني لمذكرة توثّق التدخلات من أطراف خارجية على رأسها إيران عبر الحرس الثوري الإيراني وبقيادته لجميع المجموعات المقاتلة معه من حزب الله وقوات عراقية وأفغانية بحيث تطوّر إلى تدخُل سافر جعل من سورية بلداً محتلاً، الأمر الذي دفع بالائتلاف إلى العمل على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي للمطالبة بسحب القوات الإيرانية من سورية ومنع تدخُل القوات الأجنبية حفاظاً على مبدأ السيادة، كما قدّمت المذكرة إلى الجامعة العربية لعرضها على مؤتمر القمة العربية[١٠].

أمّا المعارضة بفصائلها المتعدّدة والتي زاد تشتُّتها بعد فشل جنيف ٢ واستقالة الإبراهيمي وتكليف دي ميستورا ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، واحتلال داعش

---

(١٠) العربي الجديد (٨ آذار/ مارس ٢٠١٥)، <http://www.alaraby.co.uk/portal>.

لمحافظة الرقة (مصيف هارون الرشيد على نهر الفرات وحيث سد الفرات وبحيرته الكبيرة)، وأجزاء من محافظتي دير الزور والجزيرة (الحسكة) ومع توقف دعم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أصدقاء سورية للانشغال بالتحالف الدولي ضد داعش وتحرير عين العرب، وذلك إضافة إلى انشغالها بتطورات المشكلة الأوكرانية وتأثيراتها الأوروبية.

فقد ضعف تمثيل هيئة الائتلاف المعارض في الداخل والخارج السوري الأمر الذي أتاح فرصة تشكيل فصائل مختلفة بأسماء تحمل طابعاً إسلامياً في غالبيتها كجيش الإسلام بقيادة زهران علّوش والذي تلقى دعمه من قطر والشيخ العرعور المقيم بالسعوديّة، وجيش الصحابة. أو بأسماء أبطال إسلاميين مثل كتيبة أبو عبيدة الجراح في دوما بضواحي دمشق، مستندين في التسميات إلى التكوين الإسلامي للمجتمع السوري من جهة. وكردٍ على ما يثار حول طائفية نظام الأسد وحلفائه من جهة أخرى وهو ما يتعارض مع ما كانت تُعلنه المعارضة السلميّة في بدايات الحراك السوري أوائل ٢٠١١ والذي يعيد الباحثون أسباب هذا التحول إلى طول مدة الأزمة ونتائجها التدميرية وإلى طريقة مجابهة نظام الأسد لها باستعمال العنف والاعتقالات، واستخدامه لقوات الجيش وأسلحته التي كان السوريون يفاخرون بها ذخراً للتحرير والدفاع عن القضية الفلسطينية وليس لمجابهة الشعب السوري، مستذكرين موقف الرئيس أديب الشيشكلي الذي تولي رئاسة الجمهورية السورية بين ١٩٥١ - ١٩٥٤ والذي فضّل مغادرة كرسي الرئاسة والسفر خارج سورية على الاقتتال السوري - السوري وذلك في عام ١٩٥٤ بالرغم من القوة العسكرية الكبيرة التي كانت تؤيده.

والمعروف أن سورية شهدت بعدها حكماً ديمقراطياً وتعددية استمرّت حتى قيام الوحدة السورية المصرية وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر في ١٩٥٨؛ والذي ارتبط قيامها بالاتفاق على إلغاء الأحزاب في سورية.

كما يعيد البعض الآخر من الباحثين والمتابعين للشأن السوري أسباب هذا التفتت بفصائل المعارضة إلى تدخّل الجهات الخارجية الداعمة بتشكيلها وعملياتها، وذلك بعد خفوت تأثير أي تنظيم معارض قوي كان يمكن أن يشكّل مِظلةً سياسية جامعة وداعمة لمختلف الفصائل، كما كان ينتظر من المجلس الوطني مع بدء تشكيله، حيث رفع المعارضون السوريون حينها حناجرهم مؤيدة له (المجلس الوطني يمثلنا) إلاّ أنّ تشكيل هيئة الائتلاف بديلاً له لم يؤدِّ الغرضَ المطلوب، ويبدو أن هذا التشكيل ومن

دَعمَه كان يخطّط لهذا الأمر، وهو ما يعيدنا إلى داعش وسرّ تشكّلها والقوة التي حصلت عليها وسيطرتها المذهلة من حيث سرعتها وعدم مقاومتها. وفي هذا السياق، أشار السفير هشام حمدان مندوب لبنان السابق بالأمم المتحدة إلى ما كتبه دبلوماسي فرنسي من «أنه لو وقف اليهود ٢٠٠ سنة يصلّون أمام حائط المبكى ليحصل بسورية ما يحصل اليوم لما تحقق ذلك»[١١]. ومن هنا يبرز التساؤل الكبير حول داعش وعناصرها وداعميها والمستغلّين لها، خصوصاً مع حالة اليأس والانتحار[١٢] عند عناصرها بغض النظر عن الشكل التراثي والديني الذي تتخذه والذي لا يتلاءم ومقتضيات الحياة المعاصرة لا شكلاً ولا مضموناً. وإن كان ذلك يمكن أن ينطبق على عناصرها في موضوع اليأس والانتحار وليس على المخططين لها وهم على الأغلب من معادي الأمة ومفسديها ومروِّجي خطط إعادة تقسيمها تعديلاً وتفتيتاً.

وفي هذا الأمر يشير تقرير حالة حقوق الإنسان في سورية - المشار إليه سلفاً - إلى أن حضور داعش في عام ٢٠١٤ شكّل إضافة جسيمة للأزمة السورية من خلال طرق القتل الجديدة والمبتكرة كصلب الضحايا لعدّة أيام، وتنفيذ الإعدام أمام الجمهور بمن فيهم الأطفال، وسحْل الجثث والإعدام ركلاً وحرقاً، وتصوير جرائمه وتسويقها إعلامياً. كما يتضمّن التقرير توثيق ١٥٥ مجزرة جماعية تتضمن نماذج لأعمال الإبادة الجماعية التي تمّت خلال العام نفسه والتي نفّذ معظمها النظام بما فيها الحرق الجماعي والقتل بالضرب للنساء بعد الاغتصاب ولا سيّما في ريف حماة وبانياس، كما تضمّن التقرير انتهاكات داعش وكتائب المعارضة السورية في هذا المجال الذي يسجّله التقرير تحت عنوان «الإبادة الجماعية: حدث يومي وسياسة ممنهجة»[١٣].

أما الجيش الحر والحكومة المؤقتة التي شكّلها الائتلاف فحضورهما في الداخل السوري بات ضعيفاً جداً مقابل الفصائل وداعش، وإن كان لدورهما شكل أكثر اعتدالاً وتحضّراً. ويُرجع الطرفان ضعف نشاطهما إلى ضعف الإمكانات وقلّة المساعدات، في حين أن البعض يحيله إلى حالات الفساد التي اتسعت في أجهزة الحكومة والجيش، وهو ما جعل رئيس الائتلاف المنتخب خالد خوجه يؤكد أهمية إعادة تنظيم الأجهزة ومحاسبة المقصرين ومن يَثْبُتُ ارتكابه أعمالَ الفساد.

---

(١١) السفير، ٢٠١٣/٦/٢٦.

(١٢) العربي الجديد (٤ شباط/ فبراير ٢٠١٥).

(١٣) «التقرير السنوي الثالث عشر لحالة حقوق الإنسان في سورية خلال عام ٢٠١٤».

سادساً: المبادرات السياسية والدبلوماسية

استمرت المبادرات السياسية والدبلوماسية في عام ٢٠١٤، ويمكن أن نتوقف عند أهمها، وهي:

١ - مبادرة المبعوث الأممي «ستيفان دي ميستورا»

قدّم دي ميستورا مع بداية مهمته في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ مبادرة لهدنة مؤقتة في مدينة حلب، المدينة الثانية في سورية بعد العاصمة دمشق، والتي تشهد اقتالاً كبيراً حيث تسيطر المعارضة المسلحة على ثلثي المدينة وريفها ويستعمل النظام جميع وسائل القصف من مواقعه وطيرانه لقصفها، ما أحدث تدميراً هائلاً في بنيتها وآثارها الكبيرة والمسجلة في التراث العالمي الإنساني في منظمة اليونسكو، مع قطع المياه والكهرباء عنها، ومقتل عدد كبير من سكانها المدنيين.

وتتضمن المبادرة وقف إطلاق النار في المدينة لمدة محدّدة على غرار الهدن المحلية التي عقدت بين النظام والمعارضة في مناطق مختلفة في سورية، وقد عقد دي ميستورا ونائبه عدة اجتماعات مع المسؤولين في النظام بمن فيهم الرئيس ومع أطراف المعارضة في تركيا ومدينة حلب بمن فيهم خالد خوجة رئيس هيئة الائتلاف، لبحث ترتيبات البدء بها بعد حصوله على موافقة الأمين العام للأمم المتحدة عليها، وقد أعطى النظام موافقة مشروطة على المبادرة، في حين أن خوجة طالب بأن تشمل المبادرة تجميد القتال في كل أنحاء سورية وليس في حلب فقط مع إزالة الأسد وجميع المتورطين بقتل السوريين. كما بيّنت هيئة قوى الثورة في حلب التي اجتمعت في كلّس بتركيا أنّ المبادرة مرفوضة كعمل جزئي وتتناقض مع المقررات الدولية ومع مطلب رحيل الأسد.

٢ - مجموعة قرطبة

أعلنت مجموعة قرطبة في بيان سياسي بتاريخ ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥ ضمن سعيها لتشكيل تنظيم ديمقراطي يؤطّر لقطاعات واسعة من الشعب السوري من عرب وأكراد وتركمان وسريان وشركس وأرمن عن طريق استعادة الشعب السوري لسيادته وسلطته[١٤]

---

(١٤) مجموعة قرطبة (٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥).

حدّدت فيه موقفها من المبادرات السياسية المطروحة لإيجاد حل سياسي للأزمة مؤكّدة فيه:

أ ـ أن الحل السياسي يجب أن ينطلق من مبادئ جنيف ١، وأن يعمل على الحفاظ على مؤسسات الدولة مع إعادة بناء المؤسستين العسكرية والأمنية وفق مهام وطنيّة مهنية بعيدة عن العمل السياسي، الأمر الذي يتطلّب إطلاق جميع المعتقلين وتحرير المخطوفين وضمان عودة المهجّرين والنازحين مع التشديد على حقوق الشهداء وأسرهم والمتضررين والتخفيف من معاناتهم معنوياً ومادياً.

ب ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني شامل يبدأ بلقاء تشاوري لقوى المعارضة مستنداً إلى مبادئ العقد الاجتماعي وثوابت مؤتمر القاهرة ٢٠١٢.

ج ـ مطالبة قوى المعارضة بالاتفاق على أوراق سياسية واضحة تنقل البلاد نحو التغيير الديمقراطي الحقيقي، والقطع الكامل مع نظام الاستبداد، ورفض انفراد أي فصيل معارض بالقرار السوري على مستوى الأفراد والجماعات.

د ـ تحديد الموقف من مبادرة دي ميستورا بحيث تكون منطلقاً لخطوات مماثلة في ريف إدلب وحمص والقلمون والغوطة وحماه والقنيطرة وحوران، مع عدم الاعتداء وعدم خرق الاتفاقات وعدم نقل القوات بين الجبهات، على أن تتم هذه الضمانات بقرار ملزم من مجلس الأمن مع رقابة دولية[١٥].

٣ ـ مؤتمر القاهرة

ظهرت الدعوة إلى عقد مؤتمر القاهرة قلقة غير معروفة المصدر، ويعود ذلك إلى قلق الموقف المصري بعد تغيّر الموقف السياسي للحكومة المصرية من المعارضة السورية واتهامها ـ أو اتهام بعض أطرافها ـ بالتبعية إلى كلٍ من قطر وتركيا.

إلا أن أهمية العلاقة المصرية ـ السورية المميّزة والخاصة عبر التاريخ والتي تمثلت بوحدة البلدين ضمن الجمهورية العربية المتحدة ودخول حرب تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣ التحريرية بشكل مشترك أكّد أهمية انعقاد المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ وحرص المدعوين على حضوره، إلا أن الحضور لم يكن مكتملاً وظهرت

---

(١٥) المصدر نفسه.

النتائج حاملة مجموعة من المبادئ التي تضمنت رؤية وخارطة طريق مشتركة تتفق عليها غالبية أطياف المعارضة بهدف توحيد الجهود والمساعي لإحياء الحل السياسي التفاوضي طبقاً لبيان جنيف ١ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد أكّد المجتمعون أهمية التوافق على ما هو مشترك في المبادرات المطروحة والتحرك الجماعي لإنقاذ البلاد، من منطلق أنَّ الخيار السياسي الوطني ينطلق من مقوّماتٍ جوهريّة أساسها الحفاظُ على وحدة سورية أرضاً وشعباً وتأكيدُ استقلالها واحترام سيادتها والحفاظ على الدولة السورية بكامل مؤسساتها من خلال تنفيذ بيان جنيف، وخاصة البند المتعلق بإنشاء هيئة حكم انتقالية مشتركة كاملة الصلاحيات تكون مهمتها الإشراف على عملية الانتقال الديمقراطي ضمن برنامج زمني محدد وبضمانات دولية ضمن النقاط العشر التالية:

أ ـ الهدف من أي عملية تفاوضية هو الانتقال إلى نظام ديمقراطي مدني ودولة ذات سيادة، وأن الحلّ في سورية هو حلّ سياسي وطني.

ب ـ الاتفاق على عقْدٍ اجتماعي وميثاقٍ وطني مؤسّسٍ لدولةٍ ديمقراطية حديثة توفر الحريات السياسية والحقوق المدنية وتقوم على المواطنة والمساواة بين السوريين في الحقوق والواجبات والمساواة بين الجنسين، وضمان حقوق كامل المكوّنات القومية للشعب السوري في إطار اللامركزية الإدارية.

ج ـ يحتاج أيّ حلٍ سياسي واقعي إلى الغطاء الدولي والإقليمي، والاحتضان الشعبي الواسع، الأمر الذي يتطلّب تسويةً تاريخيّة تجسّد طموحات الشعب السوري وثورته وتبنى على أساس بيان جنيف وبضمانات دولية واضحة مع الترحيب بالجهود الدولية المختلفة للتسوية.

د ـ إن عدم اتحاد جهود المعارضة كان عاملاً سلبياً وسبباً من أسباب استدامة النزاع، لذلك نرى أن وحدة موقف المعارضة واجب ومطلب وطني.

هـ ـ إن انطلاق العملية السياسية يحتاج إلى إجراءات ضرورية تتطلّب من كل الداعمين لإنجاحها العمل على الإفراج عن المعتقلين والمخطوفين والتعهّد باحترام القانون الدولي الإنساني وبوقف جرائم الحرب وقصف المدنيين وحرمانهم من شروط الحياة الطبيعية، ووصول المساعدات الغذائية والدوائية والإغاثة إلى كل المناطق

المحاصرة، ورفع العقوبات الاقتصادية الجائرة التي تمسّ حياة المواطنين، وتأمين عودة المهجّرين.

و ـ لا بدّ من اتفاقٍ بين كل الأطراف السورية لإنهاء مختلف أشكال الوجود العسكري غير السوري من أي جهة أو بلد جاء ولأي طرف انضم، باعتبار أن وجود المقاتلين غير السوريين ضاعف من حجم الكارثة، ودمّر وحدة النسيج المجتمعي السوري وحرم السوريين من مباشرة حلّ مشكلاتهم بأنفسهم.

ز ـ إن إنجاز الحل التفاوضي سيفرض على جميع الأطراف الالتزام بمبدأ حصر الدولة للسلاح، الأمر الذي يتطلّب إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، ودمج القوى المعارضة العسكرية المشاركة بالحل السياسي، ما يضمن تحوّل مهمة هذه المؤسسات إلى حماية استقلال الوطن وسيادته وتوفير الكرامة والأمان لكل السوريين.

ح ـ مطالبة الشرعية الدولية بتحمّل مسؤولياتها القانونية بالمساعدة في تجفيف منابع الإرهاب، ومطالبة جميع الدول باحترام قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، وبشكل خاص القرارين ٢١٧٠ و٢١٧٨.

ط ـ إنّ الحل السياسي الذي يتضمن التغيير الديمقراطي الجذري ويجرّم العنف والطائفيّة، هو الشرط الموضوعي لاستنهاض وتعبئة السوريين في محاربة التنظيمات الإرهابية، التي انتشرت في سورية مهدّدة حاضرها ومستقبلها.

ي ـ التحضير لمؤتمر وطني يُعقد في القاهرة في ربيع ٢٠١٥ وتشكيل لجنة متابعة للاتصال مع أطراف المعارضة السورية للتحضير للمؤتمر والمشاركة فيه، والترويج لمخرجات لقاء القاهرة بالتواصل مع الأطراف العربية والإقليمية والدولية للمساهمة بالوصول إلى الحلّ السياسي المنشود.

ك ـ وبمتابعة سريعة لنتائج التوصيات واستناداً إلى الاجتماعات المشتركة التي تتم بسرية بين هيئة التنسيق الوطنية المعارضة بالداخل السوري وبين هيئة الائتلاف والتي أشار إليها خالد خوجة في تصريحه بعد لقائه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند، حيث أشار إلى تحقيق بعض النجاح نتيجة ترتيبات تمت بمساع فرنسية مؤكداً أن الاستراتيجية الجديدة للائتلاف تقوم على الأخذ بزمام المبادرة وإطلاق الحوار بين الائتلاف وأطراف المعارضة الأخرى غير المنتمية إليه، وأن الهدف الذي نسعى له في

هذا المجال هو تشكيل جمعية عامة تشمل كلّ الأطراف التي تريد سورية جديدة ولديها موقف مشترك من أي عملية تفاوض مع النظام استناداً إلى اتفاقات جنيف ١، كما أنّ المفاوضات مع دي ميستورا يجب أن تؤدي إلى إزاحة الأسد وتجميد القتال في كل المناطق(١٦).

٤ ـ لقاء موسكو

بقيت موسكو متمسكة بموقفها في تأييد نظام الرئيس الأسد سياسياً وعسكرياً من حيث التزويد بالسلاح والخبراء، مع بعض التسهيلات المالية والتجارية، ويعيد غالبية المحللين أسباب التأييد الروسي إلى حرص موسكو على وجودها في شرق المتوسط حيث القاعدة البحرية للتزود والإصلاح والمراقبة في طرطوس على الساحل السوري، مع بقاء مواجهتها للهيمنة الغربية على المنطقة. خاصة بعد إبعادها عن الساحة الليبية.

كما يعيد البعض الآخر موقف روسيا إلى رغبتها بالوقوف في وجه التيار الإسلامي المؤيد للشيشان في تحركهم ضدّ السيطرة الروسية على بلادهم، بحيث زوّدت النظام السوري بخبرتها في مواجهة الحراك الشيشاني ضدها، والذي تمثّل بزيارة لافروف وزير الخارجية بصحبة رئيس الاستخبارات الروسية في ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢ إلى سورية واجتماعه بالرئيس السوري وبقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية. وتمثل ذلك في اتّباع النظام السوري للمواجهة العنيفة والتدميرية لمواقع المعارضة وعناصرها، المشابهة للطريقة الروسية في مجابهتهم للحراك الشيشاني، منذ ذلك التاريخ، الأمر الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية لغالبية المدن والحواضر السورية، وإلى مقتل آلاف المدنيين من رجال ونساء وأطفال.

وأمام طول مدة الأزمة السورية وعدم استطاعة نظام الرئيس الأسد إخمادها، وانشغال الولايات المتحدة بالملف النووي الإيراني ومواجهة داعش، وتخفيف دعمها للمعارضة السورية، ورغبة روسيا في إجراء حراك سياسي يُظهر فعّاليتها أمام المشكلة الأوكرانية، وتخبّط الحال السوري وانخفاض سعر النفط. فقد دعت في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ إلى اجتماع للحوار بين الأطراف السورية بما فيه النظام، محاولةً

(١٦) مدار اليوم: (٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥) و(٥ آذار/ مارس ٢٠١٥).

كسر الجليد وحماية خطها السياسي على أمل الوصول إلى تفاهمات لصياغة تسوية سياسية سلميّة للأزمة السورية خارج بيان جنيف ١ المختلف على تفسيراته بين الدول الغربية وروسيا.

لكن الدعوة جاءت بشكل فردي وشخصي وهو ما سبّب اعتراضاً من هيئة الائتلاف ومن بعض فصائل المعارضة الأخرى ومن شخصيات ذات وزن سياسي وفاعل. وهكذا خرج الاجتماع من دون نتائج واضحة، ووصمَهُ غالبيّة المراقبين بالفشل وعدم النجاح، من منطلق أن الحوار هو عصف فكري مفتوح وليس مفاوضات بالمعنى الدقيق لها. فالمفاوضات تعني الوصول إلى نتيجة وحلّ محدد ومتفق عليه، والبحث يتم حول آلية تنفيذه، وفق رضا الأطراف المتفاوضة، ولم يكن النظام متحمّساً لهذا الاجتماع واكتفى بتكليف ممثله بالأمم المتحدة د. بشار الجعفري المتخصص أصلاً بالعلاقات الدولية برئاسة الوفد من دون إشراك مسؤولين أعلى. وقد تمت تغطية هذه النتيجة بالدعوة إلى متابعة الاجتماعات مستقبلاً للوصول إلى نتائج متقاربة مع ملاحظة عدم اجتماع الرئيس بوتين بالمشاركين.

٥ ـ قرارات مجلس الأمن الدولي

أما قرارات مجلس الأمن فهي خمسة قرارات صدرت بالإجماع، وهي:

القراران رقم ٢٠٤٢ و٢٠٤٣ المتعلّقان بإمكان إرسال فريق طليعي من المراقبين الدوليين غير المسلحين بحدود ٣٠ مراقباً على الأكثر ويمكن زيادتهم إلى ٢٥٠ مراقباً بقرار جديد. وهذان القراران صدرا لأول مرة، في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، بعد استخدام روسيا والصين الفيتو في وجه جميع مشاريع القرارات التي قُدّمت بالشأن السوري، وتتضمن ضمان أمن المراقبين من السلطات السورية، واحتفاظ المجلس بحق اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة في حال عدم تطبيق القرار والذي ينص أيضاً على مطالبة الحكومة السورية الالتزام بتنفيذ وعودها بسحب قواتها من المدن طبقاً لخطة كوفي عنان الموفد الخاص العربي والدولي (سابقاً) وهو القرار الذي رحّبت به المعارضة في حينه.

وبغض النظر عن القرارات الأخرى الصادرة عن المجلس وهي القرار ٢١١٨ بشأن الكيماوي السوري الذي رُبط ببيان جنيف ١، وتشكيل مجموعة أصدقاء سورية،؛ والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي جديد بشأن سورية من أجل تنفيذ جنيف ١١ فقد جاء

القرار ٢١٣٩ الصادر في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٤ بشأن وصول المساعدات الإنسانية وقد تقدمت به المملكة الأردنية الهاشمية ولوكسمبورغ وأستراليا بعد نقاشات مطولة، ليعدّ أقوى القرارات التي اتخذها المجلس بالشأن السوري بدون استعمال الفيتو الروسي والصيني، حيث يعرب المجلس عن جزعه الشديد إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في سورية وبخاصة الحالة العصيبة لمئات الآلاف من المدنيين المحاصرين المحبوسين من القوات السورية بشكل خاص ومن جماعات المعارضة أيضاً، والحالة العصيبة لما يزيد على ٣ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. كما يُشير القرار إلى أن الحالة ستستمر بالتدهور في ظل غياب الحل السياسي، مؤكداً أن التقدّم السريع نحو إيجاد حلٍ سياسي ينبغي أن يشمل المشاركة التامة لجميع فئات المجتمع السوري وشرائحه بما في ذلك النساء، وأنه يمثّل الفرصة المستدامة والوحيدة للتوصّل إلى تسوية سلمية، وأن تنفيذ هذا القرار شرط أساسي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

أما القرار الآخر فهو القرار رقم ٢١٧٠ الصادر في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤ القاضي بمنع تجنيد وتمويل الإرهابيين مسمياً جبهة النصرة وداعش تحديداً، ومؤكّداً تحييد المدنيين من الصراع مكرّراً أن الحل السياسي هو الحل المستدام الوحيد مع التنفيذ الكامل لبيان جنيف ١.

ويأتي القرار الأخير بتحريم استخدام غاز الكلور ليشكّل إضافة جديدة لمصلحة الشعب السوري خاصة بعد تزايد استخدامه من قبل قوات النظام مع البراميل المتفجّرة الرخيصة التكلفة والسهلة الإعداد، والتي يستخدمها بديلاً من الكيماوي بعد تسليمه لهذا السلاح ونقله خارج سورية، جرّاء التفاهم الأمريكي الروسي الذي وافق عليه النظام مقابل تراجع الولايات المتحدة عن تهديدها بالتدخل العسكري ضدّ النظام.

ونتيجة الاطلاع على القرارات الدولية المذكورة يمكن أن نضع جميع المبادرات المطروحة في سياقها من حيث تأكيدها الحل السياسي وفق بيان جنيف ١، ووقف أعمال العنف والاقتتال والتدمير المريع.

أما العقوبات التي يفرضها عدد من الدول وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي سواء لجهة التعامل مع المؤسسات والإدارات والشركات السورية أو مع الأشخاص من أنصار النظام، فإن غالبية تأثيراتها ترتد سلباً على المواطن السوري من حيث الطيران

والمواصلات ووثائق السفر وإغلاق السفارات والقنصليات والتعامل البنكي الذي يعامل المواطن السوري العادي مع المختلسين من المسؤولين وشركائهم، إضافة إلى نقص الأدوية والأجهزة الطبية والغذاء.

خاتمة

إن سورية - وشعبها - تنتظر حلاً عاجلاً، فهو مطلب الجميع لكن قواعده التنفيذية بما فيها بيان جنيف ١ غير واضحة، وهذا ما ظهر جلياً في فشل جنيف ٢، ونكاد نعرب عن ضياعها بين مواقف الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، وغياب الموقف العربي المشترك ولا سيّما عبر الجامعة العربية، ولعلّ في ما يُطرح حالياً من تحويل الاهتمام إلى مكافحة الإرهاب كأفضلية أولى ومن تشديد النظام في سورية ومعه روسيا ومعظم دول العالم ممثلاً بالتحالف الدولي على هذا الأمر ما يشير إلى التصوّر باستمرارية الحالة السورية المأسوية لمدة غير معروفة التاريخ والنتائج. متوقفين عند تصريح متردّد لجون كيري عقب اجتماعه بوزراء خارجية الخليج بالرياض والذي يعرب فيه عن الحاجة للجمع بين الجهود الدبلوماسية والضغط العسكري لإبعاد الأسد عن السلطة وإحداث انتقال سياسي في سورية، مضيفاً أن الأولوية في هذا الوقت هي في وقف وهزيمة تنظيم داعش[١٧]. فالخوف من تحوّل سورية إلى دولة فاشلة أصبح يتكرر على لسان الكثير من المحللين والمسؤولين، ومنهم مايكل ستيبناخ مساعد مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي في قوله: «إن سورية أصبحت دولة فاشلة ليس لديها أي بنى تحتية»[١٨].

فسورية هي مركز توازن للمنطقة الإقليمية كلّها، وهو ما يعطي السياسة التي اتبعها الرئيس حافظ الأسد أهمية وفاعلية، وما توقعه كثير من دول العالم مع بداية حكم ابنه. وكان من بينها الحكومات العربية وفي مقدمتها أقطار مجلس التعاون الخليجي، وأوروبا وخصوصاً فرنسا تحت رئاسة جاك شيراك، والتي تقف جميعها ضد نظامه في الوقت الراهن.

وعليه فإن تفويت فرص حلّ الصراع بدءاً من قرارات مجلس الأمن غير الفاعلة وبيان جنيف ١ المختلف على تفسيره وفشل جنيف ٢ إلى تسليم الكيماوي وتدخل القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب ووصول داعش وسيطرتها على مناطق واسعة

(١٧) مدار اليوم (٥ آذار/ مارس ٢٠١٥).

(١٨) مدار اليوم (١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥).

واقتتالها مع فصائل المعارضة جميعها؛ كلّ ذلك يؤشّر إلى نتائج سيئة يتنظرها الشعب السوري ودول الإقليم والعالم[19]. وهو ما يحمّل الأقطار العربية أولاً، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في إطار العلاقات العربية - العربية مسؤولية كبيرة خاصة أمام مخاطر ما يثار حول مشاريع التقسيم والمعتمِدة على التقسيم الطائفي أساساً، وخرائطه المقترحة والتي تصبُّ في مجملها لمصلحة إسرائيل واستمرار الهيمنة الأمريكية - الغربية على الوطن العربي.

من جهة أخرى، فإن هناك من الدلائل ما يشير إلى خلاف ذلك، فصمود النظام السوري وانفضاح الوجه المتطرف القبيح للفصائل المسلحة كداعش وجبهة النصرة خاصة في ضوء ممارسات الأولى في الرقة والثانية في إدلب والهجوم الوحشي لداعش على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، وتراجع دور الجيش السوري الحر والمجلس الوطني.. كلها اعتبارات دفعت الكثير لمراجعة الموقف تجاه الأزمة السورية. ولأول مرة، توقف المسؤولون الأمريكيون عن الإشارة إلى ضرورة إسقاط نظام الأسد والإشارة ضمنياً إلى إمكان استمراره، فصرح وزير الخارجية كيري في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ أن بشار هو أحد الزعماء الذي يحتاج إلى تغيير سياساته، وأن عليه أن يضع الشعب على رأس أولوياته. وقامت موسكو - بمباركة أمريكية - باستضافة الجولة الثانية من المباحثات بين مجموعة من القوى المعارضة السورية والنظام الحاكم في نيسان/ أبريل ٢٠١٥، أضف إلى ذلك الموقف المصري المشدد على الحل السياسي وضرورة الحفاظ على وحدة الكيان السوري وتكامل أقاليمه، واستضافة القاهرة لأكثر من اجتماع للمعارضة السورية.

إن قراراً ملزماً من مجلس الأمن الدولي لإيجاد حلٍّ مُرضٍ لجميع الأطراف، يُنهي حالة الاقتتال ويحافظ على وحدة سورية ويضمن تسوية عادلة لجميع الإشكالات الناجمه ويحقّق أهداف الشعب السوري وطموحاته في بلد ديمقراطي متطور متعايش في جميع مكوناته ومع أشقائه وجيرانه والعالم، هو الهدف المرتجى بحيث يمارس الشعب السوري دوره الحضاري كعنصر تواصل وتفاهم وتعاون، والذي عُرف به عبر التاريخ القديم والحديث.

---

(١٩) لينا الخطيب، «استراتيجة شاملة حول سورية: الخطوات المقبلة للغرب،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط (٤ آذار/ مارس ٢٠١٤)، <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=54741>.

الفصل الثاني عشر

العراق: تحديات استمرار الدولة

مر العراق خلال العام ٢٠١٤، بتطورين رئيسيين حددا شبكة التفاعلات السياسية والأمنية فيه، فضلاً عن نمط علاقاته مع القوة الإقليمية والدولية، وهما: تنظيم الانتخابات البرلمانية في ٣٠ نيسان/ أبريل، وإعلان تنظيم داعش عن قيام الدولة الإسلامية بعد سيطرته على الموصل في ١٠ حزيران/ يونيو. فمن ناحية، كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية عن استمرار الطابع الطائفي للنظام السياسي في العراق، من حيث هيمنة القوى الشيعية عليها، رغم اختلاف الشخصيات الذين أتت بهم هذه الانتخابات، وهو ما يعني أن مأسسة إجراء الانتخابات في العراق لن يترتب عليها بالضرورة تغيُّر معادلة السلطة في العراق خلال الفترة المقبلة.

ومن ناحية ثانية، كان إعلان قيام «الدولة الإسلامية» من قبل تنظيم داعش عاملاً محفزاً (Catalyst) للقوى العراقية لتجنب الدخول في مرحلة من الشلل السياسي كما جرت العادة في الفترات التالية على الانتخابات البرلمانية، حيث عملت هذه القوى على التوصل لتوافقات فيما بينها عبّر عنها الاتفاق السياسي والتوافق المبرم في ٩ أيلول/ سبتمبر على نحو سمح بتشكيل حكومة جديدة برئاسة حيدر العبادي تكون قادرة على مواجهة تنظيم داعش. إلى جانب ذلك، شهد العام، تحسُّناً نسبياً في علاقات العراق مع دول الخليج، والولايات المتحدة، والتي اتجهت لدعم تشكيل الحكومة الجديدة

في حربها ضد تنظيم داعش، فضلاً عن اتساع النفوذ الإيراني في العراق، بينما توترت العلاقات بين الحكومة المركزية وتركيا بسبب موقف الثانية من حكومة إقليم كردستان. وسيناقش هذا الفصل كل هذه التطورات فيما يأتي:

أولاً: الوضع السياسي

شهدت الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٤، استمرار أزمة الشرعية الخاصة بحكومة نوري المالكي، ولا سيّما في ظل رفضه الدخول في مفاوضات مع معتصمي الأنبار حول مطالبهم، والتي شملت أربعة مطالب مرتبطة بتعديل وضع السُنة في العراق، من حيث نصيبهم في السلطة، ومن ثم في مؤسسات الدولة، والتي تمثلت تحديداً بإلغاء قانون المساءلة والعدالة الذي حل محل قانون اجتثاث البعث، وإلغاء المادة ٤ من قانون الإرهاب، وتحقيق التوازن في أجهزة ومؤسسات الدولة، وإجراء تعداد سكاني بإشراف دولي قبل تنظيم الانتخابات في العراق، حيث اتجه المالكي «الأمنية» التعامل مع التظاهرات التي نظمتها القوى السُنية في الأنبار، ونفذ العملية العسكرية التي حملت اسم «عملية الأنبار» منذ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، وكانت هذه العملية ستساعد في حال نجاحها، في دعم صورة المالكي باعتباره الرئيس «القوي» القادر على مواجهة خطر الإرهاب.

وتكشف التفاعلات السياسية في العراق، في الفترة التالية على إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية التي عقدت في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، عن أن هذه السياسة لم تنجح في تمكين المالكي من الاحتفاظ بمنصبه كرئيس للوزراء، وإن كانت لم تخرجه بصورة كاملة من الحياة السياسية، حيث حصل على منصب نائب رئيس الجمهورية.

إلى جانب ذلك، تكشف تلك التفاعلات عن استمرار كون التحالف الوطني المؤلف من القوى الشيعية هو التحالف الأقدر على الحصول على أغلبية الأصوات في الانتخابات، فضلاً عن استمرار الأهمية السياسية للأكراد وللقوى السُنية في تشكيل حكومة عراقية تحظى بدعم إقليمي ودولي، وهو ما يفيد باستمرار الطبيعة الطائفية للنظام السياسي في العراق، والذي يقوم على سيطرة القوى الشيعية على هياكل السلطة، دون مأسسة تمثيل المكونات المتنوعة للمجتمع العراقي.

١ - نتائج الانتخابات: استمرار سيطرة التحالف الوطني

تعتبر الانتخابات البرلمانية تطوراً مهما أدى إلى انتهاء الأزمة السياسية التي عاناها العراق طوال العام ٢٠١٣، ولكنها أدخلته في أزمة أخرى خاصة بتشكيل الحكومة الجديدة، ورغم قصر مدة هذه الأزمة الأخيرة، حيث لم تتعدَّ مدتها الأربعة أشهر، مقارنة بالفترة التي استغرقها تشكيل حكومة نوري المالكي الثانية في ٢٠٠٩، إلا أن احتمال الالتزام بتنفيذ الاتفاق الذي استند إليه هذا التشكيل، ممثلاً بـ «الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية» لا يزال محدوداً، ما يجعل احتمال الالتزام الانتقائي بهذا الاتفاق على نحو قد يعيد إنتاج الأزمة التي مر بها العراق خلال الفترة السابقة على انتخابات ٢٠١٤ أمراً قائماً، خاصة في ما يتعلق بتمثيل القوى السُّنية في مؤسسات الدولة، ولا سيَّما في الفترة التالية على الحرب على تنظيم داعش.

ووفقاً لبيانات المفوضية العليا للانتخابات التي أعلنتها في ٢١ نيسان/أبريل فقد بلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات ٩٠٣٢ مرشحاً تنافسوا على ٣٢٨ مقعداً، خُصص منهم عدد ٨ مقاعد للمكونات الخاصة موزعة على المكوِّن المسيحي بواقع ٥ مقاعد، ومقعد لكل من المكوِّن الشبكي والإيزيدي والصابئي.

وقد كشفت نتائج هذه الانتخابات، عن استمرار كون ائتلاف دولة القانون، العضو في التحالف الوطني، هو القوة السياسية الأكثر قدرة على الفوز في الانتخابات، حيث حصل على ٩٢ مقعداً، وجاء في المرتبة التالية كتلة المواطن بقيادة عمار الحكيم والذي حصل على ٢٩ مقعداً، ثم كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري التي حصلت على ٢٨ مقعداً، وقد كان ذلك سبباً في أزمة تشكيل الحكومة الجديدة، حيث كان لحصول قائمة المالكي على العدد الأكبر من المقاعد دوره في تعزيز مسعاه للتجديد لنفسه لولاية ثالثة، بينما كانت القوى الأخرى ممثلة بالأحزاب الكردية والتيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي وائتلاف الوطنية وائتلاف متحدون مجتمعة تستطيع أن تحول دون حصوله على نسبة الثلثين من أصوات أعضاء البرلمان وهي النسبة المطلوبة حتى يتم التجديد له كرئيس للوزراء. وقد أدّت هذه القوى دوراً مهماً في الضغط من أجل عدم التمديد له، ولا سيَّما في ظل تردي الأوضاع الأمنية والسياسية طوال الفترة السابقة على الانتخابات.

٢ - تشكيل حكومة حيدر العبادي

كانت مسألة اختيار رئيس الوزراء الجديد هي المشكلة الرئيسية للعراق مقارنة باختيار رئيس الدولة ورئيس مجلس النواب، بسبب خلافات القوى الشيعية وانقسامها حول التجديد لنوري المالكي، ورغم أن إعلان تنظيم داعش السيطرة على الموصل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، جعل بعض المتابعين يتوقع أنه قد يدفع تلك القوى الشيعية للتخلي عن موقفها ومساندة التجديد للمالكي، إلا أن هذا التطور لم يغير في موقفها، وتعاملت معه على أنه مؤشر قوي على فشل سياسات المالكي، وكان التحدي الذي تواجهه هذه القوى مرتبطاً باختيار شخصية من ائتلاف دولة القانون، الحاصل على أكثرية المقاعد، يحظى بقبول من القوى العراقية الأخرى، خاصة التحالف الوطني (الشيعي) وكذا من القوى الإقليمية ذات النفوذ في العراق، وأن يتم ذلك خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها في الدستور، فوفقاً له تُعقد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد في غضون خمسة عشر يوماً من اعتماد نتائج الانتخابات، ويتم فيها انتخاب رئيس البرلمان.

كما نص الدستور على انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أول انعقاد للمجلس بأغلبية ثلثي أعضائه، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات ويفوز من يحصل على أكثرية الأصوات. ويكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل الحكومة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية، على أن يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف.

وقد جاء اختيار الرئاسات الثلاث، متسقاً مع ما استقرت عليه الممارسة السياسية طوال الفترة الماضية، على نحو يرسخ الطبيعة الطائفية للنظام السياسي، حيث تم اختيار سليم الجبوري رئيساً للبرلمان (سني) في ١٥ تموز/ يوليو، وفي ٢٤ من ذات الشهر، أعلن الجبوري بصفته رئيساً للبرلمان عن فوز مرشح التحالف الكردستاني، فؤاد معصوم بمنصب رئيس الجمهورية، وذلك بعد حصوله على ٢١١ صوتاً من أصل ٢٢٥ صوتاً.

وفي ١١ آب/ أغسطس أعلن التحالف الوطني عن الاتفاق على حيدر العبادي مرشحاً لرئاسة الحكومة، وتم تكليفه من قبل رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة خلال ثلاثين يوماً. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختيار لم يحظ بقبول من نوري المالكي

وأعلن رفضه له واعتبر هذا الاختيار «خرقاً للدستور»، وسعى إلى الترويج لأن العبادي «خيار أمريكي، انساق وراءه رئيس الجمهورية»، ولكن معارضة المالكي لم تؤثر في الحظوظ السياسية للعبادي، خاصة بعد حصوله على دعم إيران والسعودية، فضلاً عن سعيه لترضية المالكي من خلال اختياره نائباً لرئيس الجمهورية، وأثرت الخلافات التقليدية بين القوى الشيعية والسُنية والكردية في الانتهاء من تشكيل الحكومة الجديدة في موعدها المحدد دستورياً.

فلم يوافق التحالف الوطني (الشيعة)، على مطالب تحالف القوى الوطنية (السُنة)، والتي تعلقت تحديداً بضمان وجود تمثيل متوازن للسُنة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، يقدر بنسبة ٤٠ بالمئة، وإعادة النظر في قانون المساءلة والعدالة، وتشكيل حرس وطني في المحافظات يتبع عسكرياً وزارة الدفاع وإدارياً المحافظات، على نحو يضمن وجوداً سُنّياً في القوات الأمنية الحكومية. كما ظل التحالف الكردستاني (الأكراد)، متمسكاً بمطالبه المتعلقة بحسم الخلافات بينه والحكومة المركزية في بغداد حول النفط والمناطق المتنازع عليها، وحدود صلاحيات قوات البشمركة. ونتيجة لذلك استمرت عملية تشكيل الحكومة مدة شهرين، أي مدة تتجاوز المدة المنصوص عليها في الدستور، إلى أن تم التوصل إلى الاتفاق السياسي السابق ذكره، وفي النهاية، أقر البرلمان حكومة غير كاملة في ٨ أيلول/ سبتمبر. عين فيها ثلاثة نواب لرئيس الوزراء وهم روژ نوري شاويس، نائباً عن الكتل الكردستانية، وبهاء الأعرجي نائباً عن «التحالف الوطني»، وصالح المطلك نائباً عن «اتحاد القوى الوطنية»، وحصل التحالف الوطني على ١٢ مقعداً وزارياً. كما أقر البرلمان اختيار كل من نوري المالكي وإياد علاوي وأسامة النجيفي نواباً لرئيس الجمهورية.

وأرجئ الإعلان عن شاغلَي وزارتي الدفاع والداخلية حتى ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر، حين تم اختيار خالد العبيدي، من كتلة متحدون للإصلاح التابعة لائتلاف القوى الوطنية السني، وزيراً للدفاع، ومحمد سالم الغبان، كتلة بدر في التحالف الوطني الشيعي، وزيراً للداخلية.

ويمكن تفسير قِصر المدة التي استغرقها تشكيل حكومة العبادي، بظروف الوضع الأمني الضاغط الذي مر به العراق نتيجة سيطرة تنظيم داعش على الموصل، فضلاً عن تقديم التحالف الشيعي تنازلات كان من شأنها التوصل إلى تفاهمات حول مطالب القوى السُنية والكردية السابق ذكرها. مع ذلك فإن التزام الحكومة بتنفيذ وثيقة

الاتفاق السياسي والالتزام بالجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق، لا يزال يشوبه بعض الضبابية، خاصة في ظل عدم رضا القوى الشيعية في البرلمان عن مسألة إلغاء قانون المساءلة والعدالة أو إقرار قانون الحرس الوطني على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

فعلى سبيل المثال، تكشف مناقشات البرلمان في الفترة التالية على تشكيل الحكومة، عن وجود تيار يرفض إلغاء قانون المساءلة والعدالة حتى لا يتم السماح بعودة «الزمرة البعثية»، وهو موقف عبّرت عنه بصراحة كتلة صادقون التابعة لجماعة عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي، في حين يتبنى التحالف الوطني (المجلس الأعلى والأحرار وحزب الدعوة) موقفاً يتسم بقدر من الاعتدال من حيث تمسكه بتنفيذ بنود الاتفاق.

كما أشار رئيس مجلس النواب، إلى أن مشروعات القوانين المقدمة من قبل الحكومة والمتعلقة بقانوني المساءلة والعدالة والحرس الوطني، تحوي فقرات لا تتوافق مع الاتفاق السياسي، حيث سعت القوى الشيعية لتعديل نص مشروع القانون الخاص بالحرس الوطني بعد أن صوت عليه الوزراء السُنة في مجلس الوزراء في ٣ شباط/ فبراير وقبل عرضه على البرلمان، كما أنها مررت قانون المساءلة والعدالة دون وضع رأي الوزراء السُنة في الاعتبار.

وجدير بالذكر أن عام ٢٠١٤ شهد استكمال انتخابات المحافظات التي عقدت في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، حيث عقدت انتخابات محافظات إقليم كردستان الثلاث: أربيل والسليمانية ودهوك في نهاية نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وذلك بعد تأجيلها منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

يمكن القول، إن تعثر تنفيذ الاتفاق سيُدخِل العراق في أزمة سياسية ربما تكون أكثر حدة من الأزمة التي شهدها من قبل، والتي كانت مسؤولة في جزء منها، عن تشكل تنظيم داعش، واتساع نطاق سيطرته في المدن العراقية، ولا سيّما أن الوضع السياسي في داخل العراق، يجعل سيطرة الحكومة المركزية محدودة، في مواجهة تزايد استقلال إقليم كردستان، خاصة بعد حصول قوات البشمركة على أسلحة متطورة من الدول الغربية حتى تتمكن من محاربة تنظيم داعش، وهو ما يعزز الاستقلال الأمني والسياسي للإقليم عن الحكومة المركزية في بغداد.

ثانياً: تصدع مقومات الدولة

مرّ العراق خلال العام بعدد من التطورات التي عززت من تصدع «هيكل» الدولة العراقية، والتي من المتوقع أن يستمر تأثيرها خلال الفترة المقبلة.

فمن ناحية أولى، نتج من إعلان تنظيم داعش قيام «الدولة الإسلامية» في الموصل في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، تشكيل «دولة موازية» داخل العراق، تمتد حدودها إلى ما وراء الحدود العراقية لتشمل بعض المناطق في سورية.

ومن ناحية ثانية، أصبح مستقبل الدولة على النحو الذي أقره الدستور العراقي مرتبطاً بدرجة الاستقلال الذي يتمتع به إقليم كردستان، والذي تزايد في ظل الدعم العسكري الذي حظيت به قوات البشمركة في حربها ضد تنظيم داعش، حيث تحولت إلى شريك رئيسي لقوات التحالف الدولي في هذه الحرب، ولا سيّما في ظل ضعف الجيش العراقي. فضلاً عن اتجاه حكومة العبادي لتقديم تنازلات سياسية للأكراد في ما يتعلق بالقضايا الخلافية معها بشأن النفط ونطاق سيطرة البشمركة، والمناطق المتنازع عليها، على نحو عزز استقلال الإقليم وقلّص نطاق تبعيته للحكومة المركزية.

ومن ناحية ثالثة، كشفت التطورات الخاصة بمحاربة تنظيم داعش عن استمرار ضعف القوات الأمنية التابعة للحكومة العراقية، لأسباب خاصة بضعف التسليح وتدني الكفاءة القتالية، وعدم امتلاكها قدرات تمكنها من مقاتلة تنظيم داعش بالاعتماد على قدراتها الذاتية، وذلك في الوقت الذي تعد فيه هذه القوات، المرتكز الرئيسي لاستمرار الدولة العراقية والحفاظ على تماسكها ووحدتها، كما تكشف عن ذلك خبرات العديد من الدول التي مرت باضطرابات داخلية مماثلة. وسيتم تناول كل من هذه التطورات فيما يأتي:

الدولة الموازية: الإعلان عن قيام «الدولة الإسلامية»

جاء إعلان تنظيم داعش في ١٠ حزيران/ يونيو عن السيطرة على مدينة الموصل، وقيام «الدولة الإسلامية» فيها، بعد صراع بين القوى السياسية السُنية وحكومة المالكي استمر لما يزيد على عام، ليطرح مرة أخرى سيناريو تقسيم العراق، ولكن ليس وفق الأقاليمية المنصوص عليها في المادة ١١٩ من الدستور، وإنما من خلال قيام «دولة موازية» على جزء من الأراضي العراقية. حيث لم يسعَ تنظيم داعش للسيطرة على هياكل

الدولة العراقية الموجودة، وإنما عمل على إنشاء هياكل موازية جديدة. وفي هذا السياق، نشرت صحيفة التليغراف اليومية الإنكليزية تكوين الحكومة الخاصة بهذه الدولة، والتي تتألف من سبعة وزراء، ومكتب حرب يتألف من ثلاثة وزراء، وستة محافظين، إلى جانب رئيس الدولة أبوبكر البغدادي ونائب له. وتم تحديد مسؤوليات هذه الحكومة، فأوكل تنظيم داعش لكل مسؤول فيها مهام تراوح بين التخطيط الاستراتيجي للعمليات التي يتم تنفيذها، مروراً بنظام جمع الأموال اللازمة لاستمرار الدولة، من خلال تهريب النفط وجمع الضرائب، وانتهاء بفرض النظام والأمن في المناطق التي يسيطر عليها، فضلاً عن تطبيق النظام العام المتعلق بالممارسات الاجتماعية، والذي يتسق مع عقيدة التنظيم.

وتعد معركة الموصل معركة كاشفة عن حجم القدرات التي يمتلكها تنظيم داعش، وعن مستوى الضعف في الجيش العراقي، حيث لم تستغرق المواجهات فترة طويلة حتى تمكنت قوات التنظيم من السيطرة على المدينة، وعلى محيط المطار الدولي والقاعدة الجوية العسكرية فيها، كما استولت على أكثر من ٢٠٠ مركبة مدرّعة، وكميات كبيرة من الأسلحة.

ويمكن القول، إن الأزمة السياسية التي عاناها العراق طوال الفترة الماضية، وفَّرت الحاضنة المجتمعية لنجاح هذا التنظيم في إنشاء «الدولة الإسلامية» وللتوسع في المناطق التي تشملها الدولة، خاصة الجانب المتعلق بمطالب القوى السُنية التي اعتصمت في الأنبار منذ نهاية ٢٠١٢، والتي اتجه المالكي إلى تجاهلها سياسياً والتعامل معها أمنياً وحسب كما سبقت الإشارة، ما تسبب في مواجهات بين العشائر الداعمة لتحركات المعارضة، والقوات الحكومية.

واستناداً إلى قاعدة بيانات عدد القتلى في العراق (Iraq Body Count)، نتج من تلك المواجهات بين القوات الحكومية والمعتصمين في الأنبار، منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ سقوط ٦٧٣٦ قتيلاً، بينما بلغ ضحايا المواجهات منذ الإعلان عن عملية الأنبار في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ وحتى الإعلان عن قيام الدولة الإسلامية في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ نحو ٨٠٣٧ قتيلاً. وقد اعتبر رئيس البرلمان أسامة النجيفي هذا العامل سبباً رئيسياً في الأزمة الأمنية التي يمر بها العراق وذلك أثناء زيارته لواشنطن في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

كما أن ضعف قبضة الدولة العراقية على الحدود، خاصة مع سورية، في ظل استمرار الصراع هناك، أدى إلى تزايد نشاط داعش في محافظة الأنبار بدرجة كبيرة، ذلك أن قربها الجغرافي من الحدود السورية، جعلها منطقة عبور رئيسة للمقاتلين في سورية، ولنقل الدعم اللوجستي إليهم، فضلاً عن انتشار حالة عدم الرضا بين العشائر فيها تجاه سياسات حكومة المالكي، خاصة بعد استخدامها العنف في مواجهة المتظاهرين، وهو ما سعت داعش إلى استغلاله من أجل بناء علاقات مع أبناء العشائر السُنية هناك، فضلاً عن جذب مشاركة قيادات عسكرية عملت في الجيش العراقي الذي تم حله في ٢٠٠٣ للانضمام إليها.

ويُلاحظ، اتساع نطاق العنف الذي تمارسه داعش في داخل العراق من حيث أهدافه، حيث شمل أهدافاً حكومية، شيعية، وسُنية، مع انتشار ظاهرة «الذبح» الجماعي لعائلات بأكملها منذ النصف الثاني للعام ٢٠١٣، وتنامي ظاهرة اختطاف وقتل الأجانب بهدف استبدالهم بمعتقلين يتبعون التنظيم، أو للحصول على فدية، حيث نجح التنظيم في اختطاف عدد من الأمريكيين والبريطانيين واليابانيين والأردنيين، دون أن يعلن عن عدد محدد، وعادة يتم التعرف إلى شخصية المختطفين عندما يقوم التنظيم بإعدامهم، والإعلان عن ذلك ونشره على نطاق إعلامي واسع.

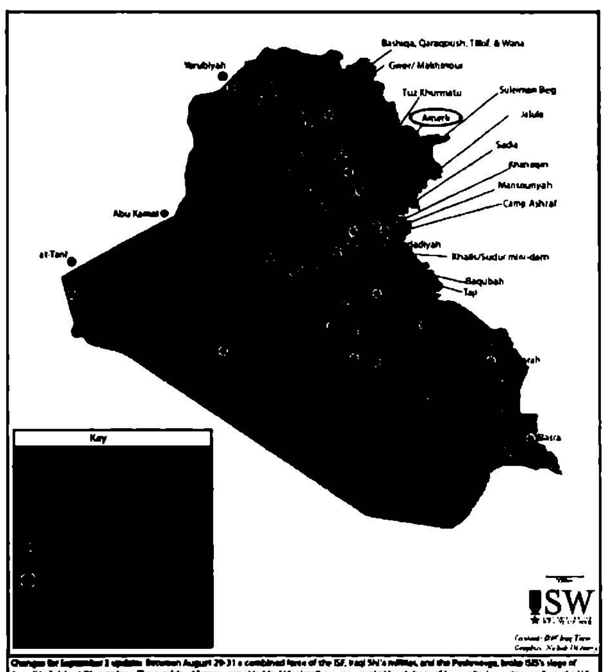
ورغم أن تنظيم داعش نجح في مد سيطرته إلى المدن الرئيسة في محافظة الأنبار، وهي الفلوجة والرمادي بالاعتماد على ١٠٠٠ عنصر فقط، وفق تقدير جيسيكا لويس في تقريرها عن العراق، الصادر عن معهد دراسات الحرب، إلا أن هذا التنظيم لا يتمتع بشعبية كبيرة بين أبناء الأنبار، حيث يوجد استياء شعبي كما رصدته الكاتبة، وهو ما اضطر العديد من العائلات للنزوح إلى خارج الأنبار. ووفق تقدير هيئة الاستخبارات المركزية الأمريكية في آب/ أغسطس ٢٠١٤، فإن عدد مقاتلي التنظيم أصبح يتراوح بين ٣٠ و٣٥ ألف مقاتل، أغلبهم من سورية والعراق وعدد من البلدان العربية، إلى جانب مقاتلين من دول غربية.

وقد ثار جدل في الدوائر الأكاديمية حول خصائص «الدولة الموازية» التي أنشأها التنظيم، وما إذا كانت تملك القدرة على الاستمرار، واستمر هذا الجدل حتى تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الخاصة بها كما سبقت الإشارة، فضلاً عن إثبات التنظيم قدرته على التوسع في مناطق جديدة في العراق رغم الضربات الجوية التي تنفذها قوات التحالف الدولي منذ آب/ أغسطس ٢٠١٤، فتشير الخريطة التي نشرها معهد دراسات

الحرب إلى أماكن سيطرة تنظيم داعش حتى ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥، وهي تشمل ١٤ مدينة، بينما كان عدد هذه المدن وفق الخريطة التي نشرها المعهد حتى ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، ١٦ مدينة، حيث تحولت سنجار ومدن سهل نينوى قراقوش وتلكيف إلى مناطق متنازع عليها بين تنظيم داعش والقوات العراقية كما توضحه الخريطتان الرقمان (١٢ ـ ١ و١٢ ـ ٢).

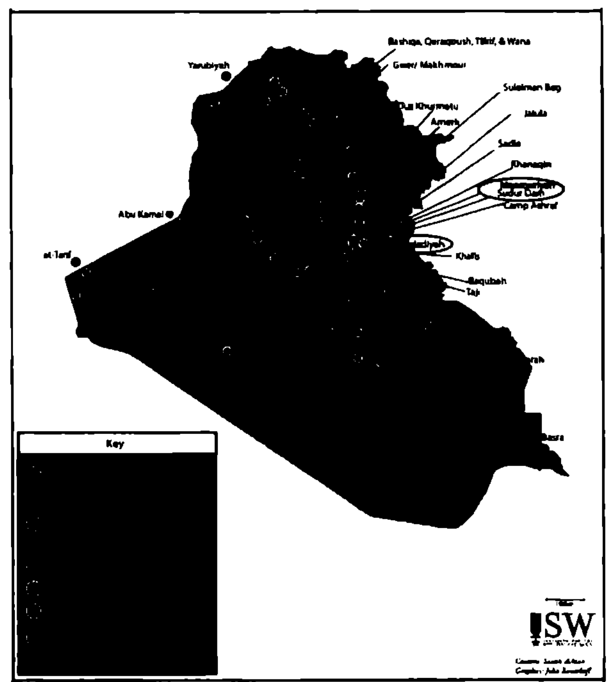
الخريطة الرقم (١٢ ـ ١)

المدن العراقية التي يسيطر عليها تنظيم داعش في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤



الخريطة (١٢ ـ ٢)

المدن العراقية التي يسيطر عليها تنظيم داعش في ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥



ودفع هذا الوضع عدداً من القيادات العسكرية الأمريكية، وأعضاء من الكونغرس الأمريكي للمطالبة بالتدخل البري بهدف محاصرة التنظيم على الأرض، وإنهاء سيطرته، ولا سيَّما في ظل عدم فاعلية الغارات الجوية التي شنتها دول التحالف الدولي والتي بلغ عددها ٦٧٥ غارة من الفترة ٢ أيلول/ سبتمبر - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، وذلك حسب البيانات الخاصة بموقع القيادة المركزية الأمريكية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى (سيتكوم) المعنية بقيادة التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وأصبح من الواضح أن العمليات التي ينفذها التحالف مصممة وفق استراتيجيات مكافحة الإرهاب، في حين أن تنظيم داعش، ليس تنظيماً إرهابياً فقط، وإنما تنظيم نجح في تحقيق السيطرة على الأرض وتكوين دولة، لها إقليم وحكومة، وشعب يمثل الحاضنة الاجتماعية لها.

١ - تزايد استقلال إقليم كردستان

رغم تحسن العلاقات بين حكومة إقليم كردستان، والحكومة المركزية في بغداد في عام ٢٠١٤، خاصة بعد توصل الجانبين إلى توافق حول كيفية إدارة القضايا الخلافية الثلاث بينهما، وهي: النفط، والمناطق المتنازع عليها، ونطاق عمليات قوات البشمركة، إلا أن هذا التوافق لم يكن في اتجاه تقوية الحكومة المركزية، بل عزز استقلال حكومة الإقليم، ولا سيَّما أن السياق المصاحب للتوصل إلى هذا التوافق كان قد أضعف من سلطة الحكومة المركزية.

فمن ناحية، كانت قضية النفط سبباً في توتر العلاقة بين الأكراد وحكومة المالكي في الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية، حيث اتهم المالكي الأكراد بتهريب النفط إلى تركيا عبر «أنبوب سري» على نحو مخالف للقانون. وبعد تولي العبادي رئاسة الوزراء، تبنى موقفاً تصالحياً من هذه القضية تحديداً، وغيرها من القضايا الخلافية بصفة عامة، وهو ما أدى إلى استكمال تشكيل حكومته، حيث نص الاتفاق السياسي الذي تم تشكيل الحكومة على أساسه، على أن يتم حل الملفات العالقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان خلال ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة، أي بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وكانت أولى خطوات تنفيذ هذا الاتفاق في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث تم التوصل إلى اتفاق خاص بالنفط، بين رئيس حكومة الإقليم مسعود بارزاني ونائبه قوباد طالباني مع وزير النفط العراقي عادل عبد المهدي، وتم الاتفاق على أن تقوم الحكومة المركزية بإرسال مبلغ ٥٠٠ مليون دولار إلى حكومة إقليم كردستان،

مقابل أن تضع حكومة الإقليم ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً تحت تصرف الحكومة المركزية.

وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، توصلت الحكومة المركزية إلى اتفاق آخر مع حكومة الإقليم حول صادرات النفط ومخصصات الميزانية. وتم الاتفاق على أن يسلم إقليم كردستان ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف برميل نفط يومياً إلى الحكومة المركزية لتصديرها، وأن تقوم الأخيرة بتصدير ٣٠٠ ألف برميل يومياً من حقول محافظة كركوك عبر خط أنابيب النفط في إقليم كردستان، وفي مقابل ذلك يحصل الأكراد على حصتهم وهي نسبة ١٧ بالمئة من ميزانية الحكومة المركزية، إلى جانب مليار دولار لمساعدة إقليم كردستان على دفع رواتب مقاتلي البيشمركة وتسليحهم. على أن يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في مطلع العام ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، اتجه نوري المالكي لحل مشكلة هذه المناطق من خلال إعلان تحويل «الأقضية» إلى محافظات، حيث قررت الحكومة العراقية إنشاء أربع محافظات جديدة في ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، هي طوزخورماتو، وتل عفر، ونينوى، والفلوجة. ورفض الأكراد هذا القرار، لأنه يمثل انتهاكاً صريحاً للقانون والدستور، ذلك أن طوزخورماتو وتل عفر تعتبران من المناطق المتنازع عليها وفقاً للدستور في المادة ١٤٠ والتي تنص على إجراء استفتاء في هذه المناطق لتحديد مصيرها. بينما أيد الشيعة بصفة عامة قرار المالكي، حيث اعتبر بهاء الأعرجي - القيادي في التيار الصدري - أن هذه القرارات شرعية ودستورية، كما دعم القرار المجلس الإسلامي الأعلى، والذي كان ينادي منذ فترة بتحويل تل عفر إلى محافظة.

وقد ظلت هذه الخطوة محل شد وجذب بين القوى العراقية، حتى سيطرة تنظيم داعش على الموصل واتجاهه للسيطرة على المناطق المتنازع عليها، فبرزت قوات البشمركة باعتبارها القوة الأكثر تماسكاً في العراق، وتقدمت للدفاع عن هذه المناطق، ونجحت في السيطرة على كركوك في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤. وقد استدعى هذا التحرك من نوري المالكي الذي كان رئيساً للوزراء حينها، اتهام الأكراد بإيواء مقاتلي داعش والقاعدة والبعث والإرهابيين، كما أكد رفضه سيطرة الأكراد على كركوك، وأن ذلك يمثل «انتهاكاً» لوحدة العراق وأنه «لن يسمح بذلك». ورداً على موقف المالكي، اتهمه الأكراد «بالفشل» في إدارة البلاد خلال الأعوام الماضية.

وقد تلا هذه المواجهات طلب رئيس إقليم كردستان من الدول الغربية تزويد البشمركة بالسلاح، لتعزيز قدرتها على مواجهة داعش على الأرض. وبالفعل حصلت البشمركة منذ آب/ أغسطس ٢٠١٤ على دعم عسكري مباشر من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وجمهورية التشيك وألمانيا، في صورة أسلحة متطورة، وقامت بعض هذه الدول بإرسال مدربين إلى أربيل لدعم قدرات البشمركة على استخدام تلك الأسلحة، وذلك بعد أن فشل الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى قرار جماعي حول كيفية دعم الأكراد.

كما قدمت الإدارة الأمريكية وكل من بريطانيا وفرنسا خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر، دعماً عسكرياً لقوات البشمركة لمساندة قوات حماية الشعب الكردي السورية، في حربها ضد تنظيم داعش في مدينة عين العرب - كوباني، كما صرحت القيادة العسكرية المركزية الأميركية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى (سينتكوم)، بأن طائرات شحن عسكرية من طراز «سي - ١٣٠» ألقت مؤناً من الجو لقوات البشمركة.

وقد عنى ذلك من الناحية العملية، تحول قوات البشمركة إلى قوة مهمة على الأرض قادرة على السيطرة على المناطق المتنازع عليها في محافظات نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين، وحمايتها من تنظيم داعش، ويلاحظ أن حكومة العبادي لم تتبنَّ موقفاً معارضاً من سيطرة البشمركة على هذه المدن في عام ٢٠١٤، وهو ما يعني من الناحية العملية حسم قضية المدن المتنازع عليها لمصلحة الأكراد. إلى جانب ذلك، أصبحت قوات البشمركة بمثابة جيش موازٍ للجيش العراقي، يقوم بحماية إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، وهو ما يمثل حسماً كردياً لقضية خلافية أخرى بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان.

وهذا الوضع، يجعل الموقف التفاوضي لإقليم كردستان في مواجهة الحكومة المركزية قوياً، ما قد يعزز الميول الاستقلالية لدى الأكراد، وهو ما يعد قضية ضاغطة على حكومة العبادي، التي ربما لا تفضل مواجهتها خلال الفترة الحالية. وتظل فرص استقلال الأكراد متوقفة على تأييد الأحزاب والقوى الكردية المختلفة والتي لا تزال منقسمة حول جدوى الاستقلال عن العراق، كما تتوقف على مواقف القوى الإقليمية المؤثرة في العراق، وهي تحديداً تركيا وإيران والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

كما شهد عام ٢٠١٤ جدلاً بشأن إنشاء مجلس الاتحاد، استناداً إلى المادة ٦٥ من الدستور، والتي تنص على أن «يتم إنشاء مجلسٍ تشريعي يُدعى «مجلس الاتحاد»

يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانونٍ يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب». ويتمتع المجلس بصلاحيات واسعة توازي صلاحيات البرلمان في الموافقة أو النقض على القوانين وتمثيل جميع المحافظات والأقاليم والسلطات التنفيذية والتشريعية. وفي سياق هذا الجدل، تم طرح مشروع قانون ينظم عمل هذا المجلس، ووفقاً له فإن المجلس الذي سيضم ٣٦ عضواً يمثلون كل محافظة من محافظات البلاد الثماني عشرة بنائبين عن طريق الانتخاب المباشر، كما ينص المشروع على منح أعضاء المجلس حق نقض قرارات مجلس النواب العراقي، وحالت الخلافات بين الكتل النيابية دون التوصل إلى إقراره حتى نهاية عام ٢٠١٤. وليس من المتوقع أن يمثل هذا المجلس بديلاً من نزوع بعض المحافظات للتحول إلى أقاليم، خاصة أن فرص تكوّنه تظل محدودة، ولا سيَّما أنه ينشئ سلطة تعلو سلطة البرلمان، على نحو قد ينازع سلطات مجلس الوزراء العراقي.

ويظل إقليم كردستان يعبر عن «نموذج» يمكن أن تتبعه المحافظات العراقية الأخرى في حال قررت التحول إلى إقليم على النحو المنصوص عليه في المادة ١١٥ من الدستور، وذلك في الفترة التالية على الحرب على داعش، ولا سيَّما أنه كانت هناك مطالبات من بعض المحافظات بالتحول إلى أقاليم إدارية واقتصادية، خاصة محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى، بسبب سياسات المالكي تجاه هذه المحافظات، وتوغل السلطة الأمنية لحكومة بغداد في داخلها.

٢ ـ استمرار ضعف القوات الأمنية العراقية

استمرت مشكلة ضعف القوات الأمنية التابعة للحكومة المركزية في بغداد طوال عام ٢٠١٤، سواء من حيث العتاد، أو الكفاءة والقدرة على مكافحة الإرهاب، على نحو سمح لتنظيم داعش، بالتغلغل في عدة مدن عراقية خارج الأنبار ـ كما اتضح سابقاً ـ وبتنفيذ عمليات كبدت القوات العراقية خسائر كبيرة، فعلى سبيل المثال، انخفض الوقت الفاصل (Reload Rate) بين كل عملية وأخرى من أربعة أو ستة أسابيع إلى أسبوع واحد، وأحياناً أصبح عدة أيام.

وقد كانت المواجهات بين داعش والقوات العراقية خلال عملية الأنبار التي أعلنت عنها حكومة المالكي منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ مناسبة لتجدد الجدل داخل

الكونغرس الأمريكي حول جدوى انسحاب القوات الأمريكية القتالية من العراق، قبل استكمال تدريب القوات العراقية، حيث حمّل عضو مجلس الشيوخ جون ماكين الرئيس الأمريكي باراك أوباما مسؤولية تزايد نشاط القاعدة في العراق. ولعل هذا الجدل يفسر تزايد اهتمام الإدارة الأمريكية بالوضع في العراق، وتبنيها موقفاً رافضاً لاستمرار نوري المالكي رئيساً للوزراء بعد الانتخابات البرلمانية، وسعيها إلى تعزيز الدعم العسكري للعراق في ضوء اتفاقية الشراكة الاستراتيجية المبرمة بين الجانبين في ٢٠٠٨.

كما تسببت هذه العملية في احتدام الصراع السياسي بين المالكي ومعارضيه، حيث اتهمه البعض بأنه تهاون في حماية مؤسسات الدولة، وأنه ترك تنظيم داعش يتوغل في المحافظات وركّز فحسب على «إخماد الانتفاضة الشعبية ضد حكمه» التي انطلقت منذ ٢٠١٢ واشتدت في نهاية ٢٠١٣. بينما اتهم ائتلاف «دولة القانون» الذي يتزعمه المالكي، الأكراد وقائمة «متحدون»، بزعامة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، ببيع محافظة الموصل إلى داعش، وذلك بعد عدم مشاركتهم في جلسة مجلس النواب التي كان من المقرر أن يُتخذ فيها قرارٌ بإعلان حالة الطوارئ في البلاد بعد سيطرة التنظيم على الموصل في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وهو ما أدى إلى عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لذلك. كما حمّل التحالف الكردستاني حكومة المالكي المسؤولية عن دخول مسلحي داعش إلى مدينة الموصل بسبب رفضها التعاون مع حكومة إقليم كردستان.

إلى جانب ذلك، كشف انتصار داعش في معركة الموصل عن مستوى ضعف القوات العراقية، حيث تشير تقديرات أمنية إلى أن الجيش العراقي كان يخسر ما يصل إلى ٣٠٠ جندي يومياً في تلك المعركة، ما بين فارين وقتلى وجرحى، وأن الحكومة لم تواجه هذا الموقف وتحايلت عليه بتسجيل الجنود «مفقودين» بدلاً من فارّين، وأنه في محاولة لاحتواء الخسائر، اضطر الجيش إلى قصف قواعد خاصة به للحيلولة دون سقوط المزيد من الأسلحة لداعش.

وفي مسعى للتغلب على ضعف القوات العراقية، أصدر مكتب المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ بياناً، دعا فيه الشعب العراقي إلى التطوع في صفوف القوات الأمنية لمحاربة الإرهاب، واستجابة له توافدت أعداد كبيرة من محافظات مختلفة لمساعدة الجيش العراقي في مواجهة داعش، كما قام السيد مقتدى الصدر بتشكيل ما يسمى «سرايا السلام» للدفاع عن المراقد المقدسة ضد خطر داعش.

ويلاحظ، أن هذا الضعف في القوات الحكومية، جعل قوات البشمركة، والعشائر السنية هي «فرس الرهان» في الحرب على داعش، وهو ما تمثل بصورة واضحة في سياسات الحكومة العراقية والدول المشاركة في التحالف الدولي ضد داعش. فمن ناحية، عملت تلك الدول على تسليح قوات البشمركة باعتبارها الأكثر تجانساً وتماسكاً، وذلك بتنسيق ما مع حكومة العبادي. ومن ناحية ثانية، دعا تنظيم داعش العشائر للتسلح في مواجهة القوات الحكومية، بينما أعلنت حكومة المالكي الحرب على هذا التنظيم وعلى كل من يدعمه، ويلاحظ عدم تبني عشائر الأنبار موقفاً موحداً، فمن العشائر من تعاون بصورة محدودة مع القوات الحكومية المحلية من أجل محاربة داعش، ومنها من أصدر تحذيرات ضد الجيش مطالباً إياه بالانسحاب، ومطالباً المواطنين بالتسلح.

وقد لعبت عشائر الأنبار هذا الدور من قبل، وذلك في الفترة السابقة على انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة في نهاية ٢٠١١، حيث شكلت بالتعاون مع القوات الأمريكية قوات الصحوات، التي نجحت في حصر نشاط القاعدة بعيداً من المدن الرئيسية في الأنبار، ولكن ظلت علاقة هذه المجالس بالحكومة العراقية متوترة، بسبب عدم تبني حكومة المالكي سياسات واضحة في ما يتعلق بالدمج الكامل لها في المؤسسات الأمنية المركزية. كما تمكنت العشائر من السيطرة على قوات الشرطة المحلية في المحافظة، وتمتعت بنفوذ مهم بينها. وبالتالي، كان تهميش العشائر وعدم مشاركتها هو بمثابة توفير «نافذة فرص» لداعش للتمدد إلى داخل المدن الرئيسية في العراق.

كما أن وجود عدم الثقة بين حكومة المالكي وما تبقى من قوات العشائر والصحوة السُنية، أسهم في تدهور الموقف الأمني. فرغم إدراك الحكومة، ولا سيّما المؤسسات الأمنية، حاجتها إلى تعاون السُنة معها، حتى تنجح الحرب ضد داعش، إلا أنها لم تثق في ولاء هذه القوى لها، وبالتالي، لم تتخذ قراراً برفع تسليح عناصر الصحوات، وظل تسليحها تسليحاً خفيفاً. كما تخوفت عناصر الصحوة، من أن يتم الاستعانة بها في عملية الأنبار فقط، ثم تتوقف عملية دمجهم في القوات العراقية، ويعود الوضع إلى ما كان عليه من قبل.

وقد تبنى رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي موقفاً مختلفاً، فوافق في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ على البدء في عملية تسليح العشائر السُنية في محافظة الأنبار تحت إشراف رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، وتم الإعلان عن أن المرحلة الأولى تشمل تسليح عدد ٥٠٠٠ آلاف مقاتل، وتم كذلك عزل ٣٦ قائداً عسكرياً

متورطاً في قضايا فساد وتعيين ١٨ آخرين، وتعيين قائد جديد لعمليات الأنبار وهو قائد الفرقة السابعة اللواء الركن قاسم المحمدي، وكان أول قرار له هو فتح باب التطوع لأبناء عشائر المحافظة في قاعدتي الحبانية وعين الأسد.

وقد تزامن مع ذلك، تشكيل العشائر العراقية لتحالف فيما بينها باسم «تحالف العشائر ضد داعش» بهدف تنسيق عملية تسليح العشائر. وأعلن سليم الجبوري عن أن البرلمان العراقي سيقر قانون المجلس الأعلى لشؤون العشائر من أجل تأطير عملها في مؤسسات الدولة. وقد حظي هذا التحرك بدعم أمريكي، حيث زار رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال مارتن دمبسي العراق في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر بهدف تشكيل غرفة تنسيق مشتركة بين قوات الأمن العراقية وقوات العشائر وقوات التحالف الدولي، وذلك لتنسيق الجهود وتوزيع الأدوار في ما يتعلق بمحاربة داعش.

ويمكن تحديد ثلاثة عوامل تؤثر في قدرة القوات الأمنية العراقية على الحفاظ على تماسك الدولة في السنوات المقبلة: الأول هو رفع الكفاءة القتالية للقوات العراقية وزيادة تدريبها في مجال محاربة الجماعات الإرهابية. والثاني هو استمرار وجود «الجماعات» أو «الميليشيات» المسلحة السُنية والشيعية، فرغم أن داعش هي أكبر تنظيم مسلح إلا أنه لا تزال توجد «جيوب» لتنظيم القاعدة تمارس نشاطاً محدوداً في ضوء استمرار الصراع في سورية، وتهريب السلاح من ليبيا، كما لا تزال الجماعات المسلحة السُنية، ومنها كتائب ثورة العشرين وجيش رجال الطريقة النقشبندية، وجيش المجاهدين، والجيش الإسلامي والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع) تمارس نشاطها في بعض المناطق.

إلى جانب ذلك تظل الميليشات الشيعية، تمثل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية، والتي من المتوقع أن يزداد نفوذها في الفترة التالية على الحرب ضد داعش، خاصة بالنظر إلى دورها في هذه الحرب. والثالث هو استكمال دمج العشائر المسلحة في مؤسسات الدولة الأمنية، وهي القضية التي من المتوقع تفجرها خلال الفترة المقبلة. وتختلف هذه المشكلة في طبيعتها عن مشكلة الجماعات المسلحة، من حيث شرعية وجودها التي ارتبطت بكيفية تشكلها على غرار تشكل قوات الصحوات، والإنجاز الأمني الذي تحققه، ومن حيث ضمانها تمثيل السُنة في أجهزة الأمن العراقية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الذي تشكلت بموجبه الحكومة العراقية الجديدة.

ثالثاً: إعادة تشكيل علاقات العراق الإقليمية والدولية

مثّلت الحرب ضد تنظيم داعش والتي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، والتي تعد الحكومة العراقية طرفاً رئيساً فيها، نقطة تحول مهمة في علاقات العراق الإقليمية والدولية، وتحديداً الحكومة المركزية في بغداد. فعلى المستوى الإقليمي، مثّل إعلان داعش عن قيام «الدولة الإسلامية» في الموصل عاملاً محفزاً للقوى الإقليمية المتصارعة في العراق من ناحية لتسهيل عملية اختيار رئيس وزراء جديد مقبول من إيران، ويضمن سياسياً ما للقوى السُنية حتى يحظى بدعم دول الخليج، ومن ناحية أخرى اتجهت هذه الدول لدعم الحكومة الجديدة في حربها ضد تنظيم داعش الذي أصبح يهدد أمن هذه الدول، ولا سيّما التي تحتفظ بحدود مشتركة مع العراق.

إلى جانب ذلك، فإنّ هذه التطورات الأمنية والسياسية ساعدت إيران على الاحتفاظ بنفوذها السياسي والأمني في العراق، وذلك في الوقت الذي انشغلت فيه تركيا بالصراع في سورية، وبتوثيق علاقتها مع إقليم كردستان على حساب الحكومة المركزية. كما شهدت هذه الفترة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لاستعادة نفوذها السياسي والأمني مرة أخرى، من خلال الدور الذي أدّته في تسهيل تشكيل الحكومة الجديدة بقيادة العبادي، ومن خلال قيادتها للتحالف الدولي للحرب على تنظيم داعش في العراق وسورية. وسيتم تحليل هذه التطورات فيما يأتي:

١ - العلاقات مع دول الخليج

يمكن التمييز بين مرحلتين في تطور العلاقات بين العراق ودول الخليج خلال ٢٠١٤:

تتمثل المرحلة الأولى في الفترة السابقة على تشكيل حكومة حيدر العبادي، والتي اتسمت باستمرار التوتر بين هذه الدول وحكومة نوري المالكي، خاصة لجهة السعودية وقطر والإمارات، وذلك لاستمرار تبعية المالكي لإيران، وتبنّيه سياسات تتعارض مع مصالح دول الخليج في ما يتعلق بسورية، فضلاً عن تهميشه للقوى السُنية في مؤسسات الدولة، وتبنّيه مدخلاً أمنياً في التعامل مع مطالبهم منذ اعتصامهم في محافظة الأنبار. بينما يلاحظ أن سياسات البحرين وعمان والكويت تجاه العراق خلال هذه الفترة،

لم تكن متشددة بصورة كبيرة مقارنة بغيرها من دول الخليج. واستمرت حكومة إقليم كردستان، في الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية قوية مع دول الخليج، حتى إن الحكومة الكردية، أعلنت في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، عن إلغاء حاجة مواطني كل من قطر والإمارات والكويت إلى تأشيرة لدخول كردستان.

ولعل هذا يفسر عدم ترحيب السعودية بالتجديد لنوري المالكي لولاية ثالثة كرئيس للوزراء بعد الانتخابات البرلمانية التي عقدت في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، ولا سيّما وأن المالكي اتهم الرياض وقطر في ١٧ حزيران/ يونيو بتقديم الدعم «للجماعات الإرهابية» في العراق. وفي المقابل حمّلت السعودية «السياسات الطائفية التي تنتهجها الحكومة العراقية» مسؤولية تفاقم الأزمة، وطالبت بـ «تشكيل حكومة وفاق وطني تعمل على إعادة الأمن والاستقرار وتجنب تلك السياسات القائمة على التأجيج المذهبي والطائفية لضمان وحدة العراق». من مظاهر ذلك دعوة الملك السعودي بعد لقائه وزير الخارجية الأمريكي في ٢٨ حزيران/ يونيو، لضرورة «العمل مع القادة السياسيين العراقيين لإحداث التحول إلى حكومة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حقوق وحاجات جميع الطوائف العراقية، وكذلك التحدي الأمني الذي تواجهه الحكومة العراقية في ظل ارتفاع وتيرة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش».

كما استدعت الإمارات في ١٧ حزيران/ يونيو، سفيرها في العراق، بهدف التشاور حول مجريات الأمور، وأصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بياناً عبّر عن «بالغ القلق تجاه استمرار السياسات الطائفية والإقصائية لمكونات أساسية من الشعب العراقي»، ودعا إلى «تبني مقاربة وحل وطني توافقي، يجمع ولا يقصي وذلك من خلال حكومة وحدة وطنية جامعة». كما حمّل وزير الخارجية القطري خالد العطية في كلمته أمام قمة مجموعة الـ (٧٧) والصين والتي عُقدت في بوليفيا في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١٤، نوري المالكي مسؤولية سقوط مدينة الموصل في يد تنظيم داعش، بسبب «سياسات التهميش والإقصاء التي يتبناها في مواجهة القوى السُنية».

وتنصرف المرحلة الثانية، إلى فترة تشكيل حكومة حيدر العبادي، والذي رغم انتمائه إلى حزب الدعوة الذي ينتمي إليه نوري المالكي، إلا أنه حظي بترحيب من دول الخليج، ولا سيّما أنه تبنى موقفاً تصالحياً من القوى السنية، على نحو يضمن تمثيلها في مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية، وهو ما ترجم إلى الاتفاق السياسي المشار إليه سابقاً، كما أن المتحدث باسم رئيس الوزراء الجديد، صرح بأن «العراق يبحث

عن تعاون واتفاق مع دول الجوار، خاصة السعودية، من أجل التنسيق المشترك معها في مجال مكافحة الإرهاب والتواصل المعلوماتي، للقضاء على المخاطر التي تهدّد المنطقة، والعودة إلى بناء علاقات تخدم مصلحة البلدين».

ومنذ تشكيل حكومة العبادي في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، تعددت الزيارات بين المسؤولين العراقيين والخليجيين بهدف التنسيق بين الجانبين في مكافحة الإرهاب؛ فعلى سبيل المثال، في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، زار الرئيس فؤاد معصوم الرياض، والتقى الملك عبد الله وأكد أنهما «يواجهان عدواً مشتركاً هو الإرهاب». وفي ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، زار رئيس البرلمان سليم الجبوري الرياض، وبحث مسألة إعادة فتح السفارة السعودية في بغداد، وتفعيل الاتفاقيات التجارية بين البلدين، وتبادل المعتقلين. كما التقى العبادي وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، على هامش مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي عقد في بروكسل مطلع كانون الأول/ ديسمبر، وأكدا أهمية التعاون بينهما «بما يساعد على التعجيل بهزيمة داعش والإرهاب والتطرف في المنطقة». إلى جانب ذلك، قام وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر بزيارة العراق للقاء العبادي، وأكد الطرفان التعاون لدحر الإرهاب الذي يهدد المنطقة، ثم قام العبادي بزيارة للإمارات في منتصف كانون الأول/ ديسمبر، مؤكداً «رغبة بلاده في تعزيز التعاون في المجالات المختلفة خاصة في ما يتعلق بمواجهة التحديات الإرهابية».

كما وعدت قطر بفتح صفحة جديدة مع العراق والتعاون في مختلف المجالات وخاصة الأمنية، وذلك خلال اجتماع انعقد في الدوحة بين وزير الداخلية العراقي محمد سالم الغبان ونظيره القطري في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر، زار رئيس البرلمان العراقي الجبوري قطر وأجرى سلسلة لقاءات مكثفة مع عدد من القيادات والمسؤولين القطريين، من بينها لقاؤه برئيس مجلس الشورى محمد الحليفي ووزير الخارجية خالد العطية. كما أكد الجبوري في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر أثناء زيارته الكويت، «رغبة العراق الجادة بالانفتاح على أشقائه العرب وبما يخدم المصالح المشتركة».

إلى جانب ذلك، مارست دول الخليج دوراً مهماً في دعم الحكومة الجديدة في مواجهة تنظيم داعش، وذلك من خلال مشاركتها في التحالف الدولي، حيث استضافت جدة مؤتمراً في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، من أجل تنسيق الجهود الإقليمية

في هذا التحالف، وشارك فيه وزراء خارجية كل من دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى الولايات المتحدة والأردن ومصر والعراق ولبنان وتركيا، وكان تمثيل العراق في هذا المؤتمر من خلال وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، مؤشراً على استمرار دعم هذه الدول للحكومة العراقية، فضلاً عن أن مشاركة قطر وتركيا في هذا المؤتمر - في الوقت الذي كانت الأزمة الدبلوماسية بين السعودية والإمارات والبحرين وقطر لم تحل بعد، والعلاقات مع أنقرة متوترة بسبب موقفها من جماعة الإخوان المسلمين في مصر - يفيد بوجود توجه بين دول الخليج، لفصل القضايا الخلافية، عن القضايا محل التعاون، والتي تمثلت حينها في محاربة داعش.

وفي ما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي لدول الخليج في العراق، لم تشهد الفترة التالية على تشكيل حكومة العبادي، وحتى نهاية عام ٢٠١٤ تغيراً كبيراً، فاستمرت الإمارات والكويت في الاحتفاظ بتمثيل دبلوماسي في بغداد، بينما أبدت السعودية رغبتها في إعادة افتتاح سفارتها، وأن ذلك لا ينبغي أن يستغرق وقتاً طويلاً فإنه لم يتحقق خلال العام. وتكرر الموقف بالنسبة إلى قطر فرغم مناقشة مسألة إعادة فتح السفارة القطرية في بغداد خلال زيارة رئيس البرلمان العراقي للدوحة فقد توقف هذا المسعى، وهو ما أرجعه بعض المحللين إلى اشتراط قطر قيام السلطات العراقية بالعفو عن شخصيات سُنية متهمة بالإرهاب تقيم حالياً في الخارج، وأبرزهم نائب رئيس الجمهورية السابق طارق الهاشمي، في الوقت الذي أشارت فيه بغداد إلى أن العلاقات بين البلدين هي بين شعوب ولا ينبغي أن ترتبط بأسماء معينة.

ورغم هذا التطور النوعي في العلاقات بين العراق وبلدان الخليج خلال الفترة التالية على تشكيل حكومة العبادي، فإن استمراره يظل مرهوناً بالتزام الحكومة العراقية بنود الاتفاق السياسي الذي ارتبط بتشكيلها، خاصة ما يتعلق بتمثيل القوى السُنية، والتي تعد قضية مهمة لدول الخليج، فضلاً عن قدرة العراق ودول الخليج على إدارة القضايا الخلافية الأخرى التي برزت خلال العام ٢٠١٤، على نحو لا يعيد حالة التوتر التي سادت في عهد المالكي مرة أخرى. ومنها:

- قضية الميليشيات المسلحة في العراق والتي تحتفظ بتمثيل سياسي في الحكومة العراقية، والتي تعتبرها دول الخليج بدرجات متفاوتة مصدر تهديد لأمنها، فعلى سبيل المثال، أثار إعلان دولة الإمارات عن قائمة الـ ٨٠ منظمة إرهابية، وإدراج كل من منظمة بدر وكتائب حزب الله (العراق) وعصائب أهل الحق ولواء اليوم الموعود وكلها

تنظيمات إسلامية شيعية، وجماعة أنصار الإسلام وهي جماعة سلفية كردية، في القائمة غضب القيادات السياسية لهذه التنظيمات، فإذا كان النظام في العراق يقبل وجود هذه التنظيمات كواقع سياسي وأمني، فإن دول الخليج لديها مشكلة في التكيف مع هذا الواقع.

- قضية العلاقة مع إيران، حيث كانت «تبعية» العراق في توجهاته الخارجية لإيران منذ تشكيل حكومة المالكي في ٢٠٠٦، وتساهل هذه الحكومة والحكومات التالية لها مع تنامي النفوذ الإيراني اقتصادياً وسياسياً وأمنياً في العراق، سبباً في عدم انفتاح دول الخليج، خاصة السعودية وقطر على العراق، وقد أعادت زيارة حيدر العبادي بعد تشكيله حكومته الجديدة إلى إيران في أول زيارة خارجية رسمية له، إحياء هذه القضية، وبخاصة أن العبادي تبنى توجهات متقاربة من التوجه الإيراني تجاه الأزمة السورية، سواء في ما يتعلق بطرح مبادرة لتسوية سياسية للصراع في سورية تتقاطع مع المواقف الإيرانية، أو في ما يتعلق بانتقاد العبادي نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، بعد تقديمه الاعتذار لكل من تركيا والإمارات والسعودية عن تصريحات أدلى بها متهماً إياها بدعم التنظيمات المتطرفة، كما اتهم العبادي تلك الدول وتركيا بدعم جبهة النصرة وتنظيم داعش في سورية، وهو ما يجعل درجة الانفتاح الخليجي على العراق، مرهوناً بدرجة تبعية العبادي لإيران.

- قضية تدخل الحكومة العراقية أو التكوينات السياسية فيها في شؤون دول الخليج، في تكرار لموقف العراق من احتجاجات البحرين في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، توجد تصورات في عدة دوائر خليجية أن هذا التدخل هو امتداد للسياسات التدخلية لإيران في الشؤون الداخلية لدول الخليج. فعلى سبيل المثال، انتقد إبراهيم الجعفري وزير الخارجية العراقي، حكم الإعدام الذي صدر في السعودية بحق رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر بعد إدانته بالتورط في أعمال عنف والتواصل مع مطلوبين أمنياً، وهو ما اعتبرته السعودية تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية.

٢ - استمرار النفوذ الإيراني في العراق

شهد العام ٢٠١٤ استمرار حرص إيران على الاحتفاظ بنفوذها السياسي والاقتصادي والأمني في العراق، ولا سيَّما مع تراجع النفوذ التركي، نتيجة انشغال أنقرة بالصراع في سورية، الذي أصبح يمثل أولوية لها في هذه الفترة. كما تحول العراق

بالنسبة إلى إيران إلى ورقة تفاوضية أخرى في مفاوضاتها مع مجموعة ٥+١ المتعلقة ببرنامجها النووي، وإلى أحد أدوات تعزيز نفوذها في منطقة المشرق، وبخاصة في ظل استمرار الصراع في سورية.

فمن ناحية أولى، ظلت إيران تقدم دعماً لحكومة المالكي، وتساند عملية الأنبار التي أطلقها منذ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ ضد القوى السنية المعتصمة في الأنبار، كما أنها رحبت بالتجديد له لولاية ثالثة بعد الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات البرلمانية، وهو ما يعد تكراراً للدور الذي قامت به طهران للتجديد له بعد انتخابات ٢٠٠٩. ورغم أنها أبدت التجديد له هذه المرة، ولا سيّما بعد زيارة المالكي لطهران في أيار/ مايو ٢٠١٤، إلا أنه في ظل الرفض المحلي والإقليمي والأمريكي لاستمراره، أخذ موقف إيران يتراجع تدريجياً، ولكن من دون أن يترتب على ذلك تحول كبير في هيكل السلطة الذي تدعمه، حيث صرح نائب وزير الخارجية الإيراني بأن بلاده «تدعم ترشح رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي لولاية إضافية في العراق لكنها لا تمانع وصول أي شخصية أخرى يختارها البرلمان العراقي»، وتلا ذلك زيارة الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني للعراق في منتصف تموز/ يوليو، ولقاؤه قادة التحالف الوطني الشيعي، والمالكي، والمرجع الشيعي آية الله علي السيستاني، من أجل التوحد خلف قيادة واحدة، تمثلت بحيدر العبادي.

وبذلك احتفظت إيران بنفوذها السياسي، رغم تغير شخص رئيس الوزراء، وهو ما يؤكده اختيار العبادي للعاصمة الإيرانية طهران لتكون وجهته في أول زيارة رسمية له عقب توليه السلطة، وقد التقى خلالها كلاً من المرشد الإيراني آية الله علي خامنئي، والرئيس حسن روحاني. وهدفت الزيارة - ووفقاً لبيان رئيس الوزراء العراقي - إلى توحيد الجهود لمساعدة العراق في حربه ضد داعش، ذلك أن العراق ما زال يعتبر الدور الإيراني في هذه الشأن دوراً حيوياً وأن غيابه - وفق تعبير فؤاد معصوم رئيس الجمهورية - يمثل «ثغرةً كبيرة».

ومن ناحية ثانية، واصلت إيران دعمها للقوات العراقية - الرسمية وغير الرسمية - في حربها ضد داعش. فأرسلت نحو ٥٠٠ جندي من الحرس الثوري الإيراني للقتال بجانب القوات العراقية، ثم عززت هذه القوة بإرسال أكثر من ١٥٠٠ جندي، وتنتشر هذه القوات في محافظتي ديالى وواسط. كما تشير مصادر كردية إلى دخول ٣٠٠ عنصر من قوات الحرس الثوري في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤ إلى جبهة مخمور

ضمن قوات مشتركة مع وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني العراقي.

وفيما يتعلق بدعم الميليشيات، وتحديداً الميليشيات المسلحة الشيعية، مثل فيلق بدر الذي يقدر عدد قواته بحوالى ١٢ ألف مقاتل، وعصائب أهل الحق التي يقدر عددها بنحو ١٠ آلاف مقاتل، وحزب الله فرع العراق الذي يقدر عدد مقاتليه بـ ٤٠ ألف مقاتل، إضافة إلى مجموعات ما سمي «الحشد الشعبي» والذي تزايد عدد المتطوعين فيه بعد فتوى المرجع الأعلى علي السيستاني، فقد قامت القيادات العسكرية من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بتنظيم هذه القوات وتدريبها بحيث أنشأت منها جيشاً رديفاً لدعم الجيش العراقي. كما أشارت بعض التقارير إلى تمركز فرق «فيلق القدس» في سامراء وبغداد وكربلاء، وقاعدة «سبايكر» سابقاً (قاعدة الصحراء الجوية) قرب تكريت.

وأدى هذا الجهد العسكري الإيراني ضد داعش، والذي رافقتْهُ الغارات الجوية لدول التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العدو نفسه، إلى وجود «تعاون واقعي» بين واشنطن وطهران على أرض العراق. وكان العمل العسكري ضد داعش محل خلافات إعلامية، وعلى سبيل المثال، فقد أعلن البنتاغون في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، عن قيام القوات الجوية الإيرانية، بقصف مواقع تابعة لتنظيم داعش. وهو ما نفته إيران، وعلق إبراهيم الجعفري وزير الخارجية العراقي بأنه لا يوجد مانع من قيام إيران بتوجيه ضربات جوية ضد داعش.

واحتفظت إيران في عام ٢٠١٤ بنفوذها الاقتصادي في العراق، من خلال استثماراتها التي بلغت ١٢ مليار دولار، في قطاعات تجارة الترانزيت وصادرات الكهرباء والغاز والخدمات الفنية والهندسية. وأعلنت شركات إيرانية عن استعدادها للاستثمار في محافظات واسط وكربلاء وميسان وبابل في مشاريع متنوعة في مجالي الطاقة والبنية التحتية.

ومع أن استمرار العلاقات بين العراق وإيران على هذا النحو يسبب توتراً في علاقة بغداد ببلدان الخليج العربي - خاصة السعودية - إلا أن حكومة العبادي تسعى إلى أداء أدوار الوساطة وتبادل الرأي بين الجانبين، بشأن القضايا محل الاهتمام المشترك والوضع في سورية، وهو التوجه الذي حاول المالكي من قبل القيام به ولكنه

فشل بسبب عدم تأييد بلدان الخليج العربي له. وقد تكون حظوظ العبادي أفضل منه ولا سيّما في ضوء دعم بلدان الخليج اختياره رئيساً للوزراء وتشكيله الحكومة العراقية وتبنيه «اللاتفاق السياسي»، ويؤثر في قيامه بهذه المهمة قدرته على الاحتفاظ بقدر من الاستقلال في حركته الخارجية، فضلاً عن الالتزام بتنفيذ اتفاق الشراكة المشار إليه خاصة، ما يتعلق منه بتمثيل القوى السنية.

٣ ـ العلاقة مع تركيا

تركز اهتمام تركيا بتطورات الوضع الأمني والسياسي في العراق خلال عام ٢٠١٤، بصورة رئيسية على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع حكومة إقليم كردستان العراق، فتم في حزيران/ يونيو إبرام اتفاق لاستيراد النفط من الإقليم لمدة خمسين عاماً، وأدى ذلك إلى اعتراض الحكومة المركزية في بغداد، بدعوى تجاوز سلطات إقليم كردستان اختصاصاتها ومخالفتها للقوانين العراقية، وهو ما يفسر حرص قيادات حكومة العبادي على أن تؤكد في اتصالاتها مع القيادات التركية ضرورة الحفاظ على «وحدة العراق».

إلى جانب ذلك، تُعَد حكومة العبادي أقل انفتاحاً على التعاون الأمني مع تركيا في الحرب ضد داعش، مقارنة بتعاونها مع إيران. فرغم عرض رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو أثناء زيارته للعراق في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر إرسال قوات برية لمساندة القوات العراقية، إلا أن العبادي فضل اقتصار التعاون مع تركيا على التعاون الاستخباراتي.

٤ ـ «تنشيط» النفوذ الأمني والسياسي للولايات المتحدة

شهد عام ٢٠١٤ اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لإحياء نفوذها في العراق، بعد أن عملت طوال الفترة السابقة، خاصة بعد انسحاب قواتها منه نهاية ٢٠١١، على تجنب التدخل المباشر في شؤونه الداخلية، وقد اتضح ذلك في قضيتين رئيسيتين.

تتمثل القضية الأولى في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بعد انتخابات نيسان/ أبريل، فرغم تأييدها السابق لرئيس الوزراء المالكي، إلا أن مواقف القوى العراقية من التجديد له لولاية ثالثة، وما نتج من سياساته من تردي الوضع الأمني في العراق، دفع الولايات المتحدة للتخلي عن دعم التجديد له، خاصة بعد نجاح تنظيم داعش في السيطرة على الموصل، فصدرت عن الإدارة الأمريكية عدة تصريحات منذ ١٩

حزيران/ يونيو تفيد بالاستغناء عن دعم نوري المالكي، وأنها «تنتظر البرلمان الجديد ليجتمع لاختيار حكومة جديدة تكون ممثلة لجميع المكونات»، كما أوضحت الإدارة الأمريكية أنها «حذرت المالكي كثيراً من تهميش بعض الفئات وعلى رأسهم السُنّة»، وذلك في إشارة إلى ضرورة تشكيل حكومة ممثلة لكافة القوى السياسية، وهو موقف يتقاطع مع موقف الدول الخليجية كما سبقت الإشارة.

بينما لم تَسْعَ واشنطن للضغط على المالكي في الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية، للاستجابة لمطالب القوى السُّنية التي اعتصمت في الأنبار منذ نهاية ٢٠١٢ فإن واشنطن غيرت موقفها بعد ازدياد خطر داعش. وصرح وزير الخارجية الأمريكي بأنه «بالتأكيد لدينا مصلحة، لدينا مصلحة في مساعدة حكومة شرعية ومنتخبة في محاربة الإرهاب. إنها معركة أكبر من أن تكون في العراق وحده».

وتنصرف القضية الثانية إلى الحرب ضد تنظيم داعش في العراق، حيث عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم للمؤسسات الأمنية العراقية من خلال مدخلين: تمثل أولهما في تقديم الدعم المباشر استجابة لطلب المالكي وفقاً لاتفاق الشراكة الاستراتيجية، حيث صادق أوباما في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ على إرسال ٣٠٠ مستشار عسكري إلى العراق، لتدريب القوات الأمنية العراقية، وذلك في ظل التأكيد على عدم التدخل البري لقواته، وفي ٣٠ حزيران/ يونيو، أمر أوباما بإرسال ٢٠٠ فرد إضافي من الجيش الأمريكي إلى العراق، لحماية السفارة الأمريكية هناك، وموظفيها بالإضافة إلى مطار بغداد الدولي، وأرسل أيضاً طائرات هليكوبتر، وطائرات بدون طيار لحماية الأمريكيين وتحركاتهم في العراق، وفي نفس الوقت أرسل البنتاغون ١٠٠ فرد آخرين، لتأمين الدعم اللوجستي لهم. وفي ٢ أيلول/ سبتمبر، أرسل أوباما ما يقرب من ٣٥٠ فرداً إضافياً من الجيش الأمريكي، لحماية البعثات الدبلوماسية ومنشآتها في بغداد. ويبلغ إجمالي عدد العسكريين الأمريكيين الذين يقومون بأعمال استشارية حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، حوالى ٢٠٠٠ مستشار.

وثانيهما، تشكيل التحالف الدولي لشن الحرب على تنظيم داعش، وكانت بداية الضربات الجوية الأمريكية في ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٤ واستهدفت مناطق قرب أربيل، وسنجار، وقد أعلنت إدارة أوباما عن استراتيجية لمواجهة داعش في سورية والعراق في ١١ أيلول/ سبتمبر، وشملت الاستراتيجية الأمريكية أربعة بنود، هي توسيع الضربات الجوية لتشمل سورية والعراق، ودعم القوات التي تواجه داعش على الأرض من

خلال إرسال ٤٧٥ مستشاراً عسكرياً إضافياً إلى العراق لدعم القوات الكردية والعراقية بالتجهيزات والتدريب والمعلومات، ومواصلة جهود مكافحة الإرهاب لمنع داعش من تنفيذ أي هجمات جديدة، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من العمليات ويقدر إجمالي عدد القوات الموجود في العراق حتى شباط/ فبراير ٢٠١٥، والتابعة لقوات التحالف، بحوالى ٣٠٠٠ جندي، مع مشاركة ٣٩ دولة في هذا التحالف منهم ١١ دولة شرق أوسطية.

وقد حرصت إدارة أوباما على وجود دعم إقليمي لهذا التحالف، بهدف خفض تكلفة تدخلها العسكري مجدداً في العراق، فهي من يقود التحالف، من غير أن يعني ذلك أنها ستقاتل بمفردها أو أنها ستتحمل تكاليف الحرب، وفي هذا الإطار عقد مؤتمر جدة الذي سبقت الإشارة إليه، كما عقد مؤتمر باريس الدولي لتحديد مهام الدول في عمليات التحالف ضد تنظيم داعش.

ويلاحظ كما سبقت الإشارة، أن العمليات الجوية التي يتم تنفيذها ضد تنظيم داعش، والتي شاركت فيها عدة دول عربية، منها الأردن والإمارات والسعودية إلى جانب الولايات المتحدة، لم يترتب عليها تراجع أو تقلص المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في العراق، حيث تكشف البيانات الخاصة بالقيادة المركزية الأمريكية للشرق الأوسط طوال الفترة الممتدة من أيلول/ سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، عن أن هذه العمليات لم تُلحق تدميراً كبيراً بمقر العمليات الرئيسي له، وهو ما يفسر استمرار قدرته في السيطرة على المناطق التابعة له.

ويعد عدم نجاح الضربات الجوية في إلحاق خسائر كبيرة بالتنظيم، متغيِّراً مهمّاً دفع الولايات المتحدة لإعادة النظر في فعالية تلك الضربات في محاصرة تنظيم داعش، لذلك ففي ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٥ طلب الرئيس باراك أوباما من الكونغرس الأمريكي الموافقة على إرسال عدد محدود من القوات الأمريكية لتنفيذ عمليات برية في مواجهة تنظيم داعش، بحيث يقتصر استخدام هذه القوات على القيام بعملية إنقاذ لقوات التحالف، أو على تنفيذ عمليات خاصة ضد قيادات التنظيم، على أن تكون هذه الموافقة لمدة ثلاث سنوات، ويراجعها الكونغرس مع بداية عهد الإدارة الأمريكية الجديدة.

وهو ما نتج منه اتجاه القيادة المركزية الأمريكية لتكوين جيش يتألف مما يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف مقاتل من القوات العراقية والكردية، بهدف الدخول في مواجهات

برية مع تنظيم داعش من أجل تحرير مدينة الموصل، مع دعم المستشارين العسكريين الأمريكيين لهذه العملية، وتوفير دعم جوي أمريكي لها. ويبدو أن الإدارة الأمريكية تسرعت في نشر معلومات تفصيلية عن هذه الخطة دون تشاور مع الحكومة العراقية التي أعلنت أنها ليست طرفاً فيها وأنها أعدت خطة لتحرير تكريت والموصل تكون قوات الجيش العراقي تدعمها الميليشيات ومجموعات الحشد الشعبي هي رأس الحربة في المعركة دون مشاركة أمريكية. وبالفعل بدأت القوات العراقية في آذار/ مارس ٢٠١٥ هذا الجهد وحققت انتصارات مبدئية كان أبرزها استعادة مدينة تكريت والمناطق المحيطة بها، والاستعداد لاقتحام الموصل.

خاتمة

تظل تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق خلال الفترة المقبلة، مرتبطة بقدرة حكومة العبادي على الالتزام بما ورد في الاتفاق السياسي، حيث يُعَد هذا الاتفاق «طوق النجاة» للدولة العراقية؛ إذ إن عدم التزام الحكومة ببنوده في ما يتعلق بمطالب القوى الكردية، سيجعل هذه القوى أقل تعاوناً مع الحكومة في حربها ضد داعش، وأكثر رغبة في تعزيز استقلال إقليم كردستان، كما أن عدم تطبيقه في ما يتعلق بتمثيل السُّنة في مؤسسات الدولة، سوف يؤدي إلى استمرار إقصاء واستبعاد أحد المكونات الأساسية للشعب العراقي ونمو حالة الغضب والرفض مما يجعل مجتمعاتهم بيئة مواتية لتنظيم داعش ونظائره خاصة في ضوء ما تردد من تجاوزات و«قتل على الهوية» ارتكبتها بعض مجموعات الحشد الشعبي في المناطق التي سيطرت عليها وكانت خاضعة لداعش.

إن عدم تنفيذ الاتفاق السياسي سوف يُدخل العراق في أزمة سياسية ربما تكون أكثر حدة من الأزمة التي شهدها من قبل، والتي كانت مسؤولة في جزء منها، عن تشكل تنظيم داعش، وامتداد سيطرته، ولا سيّما أن الوضع السياسي وتطور العمليات العسكرية في الشهور الماضية، أدى إلى زيادة استقلال إقليم كردستان، وتطلع عدد من المحافظات إلى التشبه به. كما يظل الوضع الأمني في العراق مرتهناً بقدرة الحكومة المركزية في بغداد والقوى الإقليمية الداعمة لها، وقوات البشمركة على هزيمة تنظيم داعش، واستعادة المناطق التي يسيطر عليها، وضمان دمج العشائر السُّنية في المؤسسات الأمنية.

الفصل الثالث عشر

ليبيا: من الدولة «الفاشلة» إلى «اللادولة»

تتطلب عملية وصف المشهد الليبي خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ إشارة ولو سريعة إلى الكيفية التي انضمت بها ليبيا إلى الربيع العربي وإلى تداعياتها خلال السنة الأولى؛ حيث تفيد مثل هذه الإشارة لفهم ما سيرد في كل جزء من هذا الفصل.

عندما بدأ الحراك الشعبي في تونس في نهاية ٢٠١٠ لم يتشجع الليبيون ويقلّدوا ما حدث، وإنما سارع إلى ذلك المصريون، ثم وصلت العدوى إلى اليمن، قبل أن يلتحق الليبيون بذلك الصراع بعدما أشيع: الليبيون يَغِطّون في سبات نوم عميق يحول بينهم وبين التنبه لما يجري حولهم. لكن ما إن قرُب اليوم السابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، حتى بدا واضحاً أن ليبيا هي الأخرى سيشملها الربيع العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن الشباب هم الذين أخذوا بزمام المبادرة، وخصوصاً تلك الفئة النشطة في مجال وسائل الاتصال الإلكتروني. تواعد هؤلاء على التظاهر في هذا الموعد بهدف تخليد ذكرى استشهاد عدد من شباب مدينة بنغازي برصاص قوات الأمن أثناء تظاهرة حدثت في ٢٠٠٦. ويعني هذا أن التحاق الليبيين بالحراك الجماهيري الذي حدث في عدد من الأقطار العربية لم يكن بفعل التقليد كما بدا للبعض، وخصوصاً القائلون بنظرية «الدومينو»، فتلاحق الأحداث لا يعني بالضرورة أن الأولى سبب للتي

بعدها. فلكل واحد من بلدان الربيع العربي ظروفه الخاصة، كما أن القفز مباشرة لتأكيد العامل الاقتصادي لا يصلح لتفسير سبب الانتفاضة الليبية. لكن يمكن القول، إن انطلاق نشاط الربيع العربي قبل الموعد الذي اتفق عليه شباب شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية (خصوصاً الفيسبوك) للخروج للتظاهر في الشارع الليبي، أسهم في رفع سقف المطالب، ليصبح: «الشعب يريد تغيير النظام» انسجاماً مع المطالب التي رُفِعت في كل من تونس ومصر.

لم يتوقع القذافي الذي حكم البلاد بيد من حديد أن يأتي اليوم الذي يسمع فيه مثل هذه الصرخة في الشارع الليبي. لذلك، وفي غياب الجيش، أمر كتائبه الأمنية بالتعامل بقوة لمنع طلائع المتظاهرين في المدينة التي شهدت انطلاق الانتفاضة من متابعة التظاهر. وبدلاً من أن تقضي القوة المفرطة على بداية التحرك الشعبي انتشرت التظاهرات الغاضبة لتعم مدن البلاد وقراها من أقصاها إلى أقصاها. وانضم إلى الشباب الذي لم يكن مسلحاً آخرون من الناقمين على النظام من مختلف شرائح الشعب بمن فيهم الشرطة وبقايا رجال الجيش والمثقفون. بدا المشهد خلال الأسبوع الأول من الانتفاضة التي عرّفها أصحابها بثورة ١٧ شباط/ فبراير وكأن النظام في طريقه إلى زوال، وخصوصاً أن مؤسسات النظام أحرقت أو دُمِّرتْ، وأن أشخاصه إما هربوا أو انسحبوا أو انضموا إلى المتظاهرين. وظهر ما عرف بالمدن المحررة. لكن القذافي أصر على سحق المنتفضين، فأمر كتائبه الأمنية باستخدام جميع أشكال القوة، ما أدى إلى ارتكاب أفعال تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان. ونجح شباب التواصل الاجتماعي، وبمساندة كمٍّ كبير من الصحافيين من مختلف أنحاء العالم من نشر صور الفظائع التي ارتكبتها الكتائب الأمنية، ما أثار موجة عارمة من الغضب على المستويين الإقليمي والعالمي، قادت في النهاية إلى تدخل القوات الدولية تحت مظلة حماية المدنيين. اقتصر دور التدخل العسكري الدولي على توجيه الضربات الجوية، وتولت الميليشيات المسلحة المحلية مهمة الحرب على الأرض.

رفع شباب الانتفاضة ذكوراً وإناثاً، ومن انضم إليهم من كبار السن، شعارات لم يعرفها الشارع الليبي من قبل مثل: الديمقراطية، والحرية، وإقامة الدولة المدنية، وأن الليبيين قبيلة واحدة. انتشرت هذه الشعارات بين جميع المنتفضين بغض النظر عن أماكن وجودهم. ولكن - وقبل أن يمر وقت طويل بعد سقوط النظام - تبخرت هذه الشعارات، لتحل محلها أفعال تعكس الولاء القبلي، ومستبدلة قيم الديمقراطية التي

تحترم الاختلاف بأخرى تتعصب للرأي الذي تؤمن به فرقة معيَّنة بحكم انتمائها إلى جماعة متطرفة، أو إلى أيديولوجية بعينها، معلنة بكل وضوح: لا مكان في المجتمع لصاحب الرأي المخالف.

وضع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت خارطة طريق عنوانها بناء الدولة المدنية الديمقراطية، التي تتحقق ضمن مراحل؛ تبدأ بتنصيب حكومة انتقالية يكون من مهامها وضع قوانين ضرورية، تشمل قوانين تنظيم الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وانتخابات لانتخاب مجلس تشريعي يسمى: المؤتمر الوطني العام، يبدأ مهامه باختيار حكومة مؤقتة، وإصدار قانون لاختيار لجنة لصياغة دستور.

أُنجزت الخطوات الأولى من خارطة الطريق، وتألفت الحكومة الانتقالية ثم الحكومة المؤقتة. تضمنت الحكومتان حقيبتي الدفاع والداخلية، ويفترض أن تكون المهمة الأولى للذين سيشغلون هذه الحقائب بناء الجيش والشرطة، ولكن الجميع فشلوا في إنجاز هذه المهمة لأن الميليشيات وقفت ضد تحقيقها، وخصوصاً أن بعض من حصل على حقيبة وزارية، حصل عليها ليس لتميزه في مجال عمل وزارته، ولكن لأنه هو نفسه قائد لميليشيا قوية. وهكذا فرضت الميليشيات سيطرتها على المشهد الليبي، وانحصر نشاط الحكومة، وكذلك المؤتمر الوطني العام في تنفيذ رغبات زعمائها التي غالبيّتها متناقضة، ومتعارضة، ولا علاقة للكثير منها بالمنطق والعقل، ودخلت البلاد في حالة من الفوضى العارمة، مما شجع بعض المراقبين بوصف الحالة الليبية بالدولة الفاشلة[1]، تمهيداً للوصول إلى حالة لا دولة، والتي ستتضح من خلال الأجزاء التالية من هذا الفصل.

أولاً: تفاقم أزمات الوضع الداخلي: التفتت السياسي والتنظيمي والعسكري على أسس مناطقية

يشير اسم ليبيا إلى موقع جغرافي معروف منذ القدم، ولكن المساحة التي يعنيها الاسم لم تكن دائماً واحدة، وإنما اختلفت باختلاف الأزمنة، واختلاف السلطة السياسية.

---

(١) John Wright, «Libya Now Officially is a Failed State,» RT (29 September 2014), <http://www.rt.com/-edge/176376-libya-officially-failed-state/>, and «The Threat of Libya as a Failed State,» International Strategic Analysis (21 September 2014), <http://www.isa-world.com/news/?tx_ttnews%5BbackPid%5D=1&tx...>.

السكان أيضاً لهم تاريخ طويل يمتد إلى زمن الحضارات القديمة بما فيها الحضارة الفرعونية. وبحكم الموقع الجغرافي دخل السكان في علاقات مع جميع الحضارات القديمة، وتعرضوا لغزوات من قبل جميع تلك الحضارات. ولكن ليبيا بحدودها المعروفة اليوم، صنيعة التعريف الذي فرضه الاستعمار الإيطالي خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وكغيرهم من شعوب الأرض انقسم السكان إلى قبائل، فرضت هويتها على الأفراد. تخلص الفرد من الهوية القبلية في الكثير من دول العالم الحديث، بينما حافظ الليبي على انتمائه القبلي، وافتخر بقوته، وحرص على معرفة رقعة جغرافية عرفت بأرض القبيلة، واهتم بالدفاع عنها ضد المعتدي سواء أكان من الداخل أو من الخارج.

ولطبيعة البلاد الجغرافية التي تتميز بسيطرة الصحراء، توزع السكان في قرى على شريط ساحلي ضيق وواحات متناثرة في قلب الصحراء. وبمرور الزمن كبرت بعض القرى لتصبح مدناً صغيرة أو متوسطة، وظهرت بها معظم معالم المدينة بالمعنى الحديث؛ أي وحدات سكنية حديثة، وطرق معبدة، وكباري، ومؤسسات تعليمية وصحية وأمنية، وأسواق؛ لكنْ حافظ سكانها على هوياتهم القبلية؛ القبيلة في داخل المدينة في مقابل بقية القبائل، ومجموعة قبائل المدينة في مقابل المدن الأخرى. خلفيات السكان العرقية في المدينة الليبية ـ باستثناء حالات فردية ـ لا تمثل التنوع الذي يفترض أن يكون سائداً في المدينة بالمعنى الحديث. وإذا استثنينا مدن طرابلس وبنغازي وسبها ودرنة، فإن سكان أي مدينة ليبية ينتمون إلى عدد محدود من القبائل الذين عاشوا في المكان عندما كان قرية، وقبل أن تنمو القرية لتصبح مدينة صغيرة، أو متوسطة، وحتى كبيرة من حيث عدد سكانها. وبعبارة أخرى لم تشهد الغالبية العظمى مما يصنف في ليبيا اليوم «مدناً» نزوح جماعات بشرية من مناطق أخرى. لذلك حدثت صدامات مسلحة بين هذه المدن وبعضها البعض، وهي ظاهرة نادرة الحدوث في المجتمعات الحديثة.

يتضمن التاريخ الليبي أخباراً كثيرة عن صدامات بين هذه القبائل؛ وهي صدامات حدث أغلبها بسبب التنافس على الأرض ومصادر المياه وعلى زعامة منطقة أكبر من حدود القبيلة. كما يتضمن هذا التاريخ أحداثاً دخلت فيها قبائل في تحالفات مع قبائل أخرى. وقد استغل الحاكم خلال جميع حقب التاريخ هذا الوضع لفرض سلطته[2].

---

(٢) علي عبد اللطيف احميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٥٩ ـ ١٧٩.

ويمكن القول إن الحاكم خلال تاريخ ليبيا الحديث كان «تركياً» عندما كانت ليبيا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، و«إيطالياً» إبّان فترة الاستعمار الإيطالي، ثم «ليبياً» عندما أصبحت قطراً عربياً مستقلاً.

عندما غزت إيطاليا ليبيا في مطلع القرن العشرين كانت إيطاليا دولة عصرية بمفهوم ذلك الزمن، وتملك جيشاً حديثاً. بينما كان الليبيون شعباً بسيطاً، ولا يملكون من المظاهر الحديثة لذلك الزمن شيئاً يذكر. لكنهم في الوقت نفسه خبروا الحروب؛ فمع أنهم كانوا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، إلا أن بعض القبائل اشتهرت بحب الاستقلال ولم تقبل بسلطة الدولة. لذلك تمكن بعض القادة من تنظيم الحياة في أماكن وجودهم، وامتنعوا عن دفع الضرائب، وهي المؤشر المهم للخضوع للسلطة المركزية. بعضهم اعتمد في استقلاله عن السلطة على بعده من مدن الساحل حيث كانت مظاهر الحكم، لكن البعض استطاع أن يستقل في مدن إما ساحلية كمدينة مصراتة مثلاً، أو قريبة من الساحل كمدينة ترهونة[3].

وقد رأى بعض المؤرخين أن درجة استقلال هؤلاء القادة بكياناتهم تسمح بالإشارة إليها كدول، ولكن بأسماء قادتها مثل: دولة عبد الجليل سيف النصر، ودولة غومه المحمودي، ودولة محمد علي السنوسي[4]. استطاع الجيش الإيطالي بما توافر لديه من معدات حربية حديثة احتلال مواقع على طول الساحل الليبي خلال الأيام الأولى من بداية الغزو. لكن الليبيين أنشأوا ميليشيات قتالية، واستطاعوا محاربة إيطاليا لفترة طويلة. لذلك لم تستطع إيطاليا بسط سلطتها على كامل التراب الليبي إلا بعد عشرين سنة من بداية الغزو. تكونت الميليشيات الليبية على أساس قبلي؛ بمعنى لكل قبيلة مسلّحوها، والقبيلة مسؤولة أيضاً عن العناية بهم بما في ذلك الإعاشة.

بعد أن خسرت القوات الليبية المقاتلة حربها مع إيطاليا، اضطرت إلى الهجرة إلى دول الجوار، بحيث سافر زعماء القبيلة ومن كان حولهم من مقاتلين، وبقوا هناك إلى أن بدأت الحرب العالمية الثانية. انضم منهم من عاش في مصر إلى كتيبة عسكرية ساندت الحلفاء في الحرب. وفور اندحار إيطاليا، أخذت أعداد المهاجرين في العودة. وفي نهاية

---

(3) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١، ترجمة خليفة محمد التليسي (بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٤)، ص ٣٥٩ ـ ٣٧٣.

(4) محمود أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام (طرابلس ـ ليبيا: دار الرواد، ٢٠١٢)، ص ٥١٦ ـ ٥٥٦.

العام ١٩٥١ حصلت ليبيا على الاستقلال كدولة ملكية تولى فيها الزعماء التقليديون، وأغلبهم من شيوخ القبائل، المناصب الرئيسة. ومع ذلك، بدأ فور الإعلان عن الدولة الجديدة، برنامج تحديثي لبناء دولة المؤسسات، ومع ستينيات القرن العشرين بدأ دور القيادات التقليدية في التقلص، مفسحاً في المجال لقيادات شابة ومتعلمة. وقبل أن ينتهي عقد الستينيات من القرن العشرين حدث في البلاد انقلاب عسكري.

وكما يحدث في كل انقلاب عسكري، كان للانقلاب العسكري الليبي بيانه رقم واحد. لم يتضمن البيان إشارة إلى القبيلة وإنما خاطب الليبيين: «يا أبناء البادية، يا أبناء الصحراء، يا أبناء المدن العريقة، يا أبناء الأرياف الطاهرة، يا أبناء القرى»... ثم بيّن أهم أهداف الثورة: «.. منذ الآن تُعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة صاعدة، بعون الله إلى العلا، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية. كافلة لأبنائها حق المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف، لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيِّد ولا مسود، بل إخوة أحرار في مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الرخاء والمساواة». وكان ذلك يعني أن يتخلى الليبيون عن ولاءاتهم التقليدية، وينصهروا في نظام سياسي جديد يعمل ضمن إطار التوجه القومي العربي. لكن هذا المسار لم يدم طويلاً، فبعد أن تكررت محاولات الإطاحة بالنظام، استدار العقيد القذافي - قائد ما سمي بثورة أيلول/ الفاتح - راجعاً إلى القبيلة، وبقوة، بحيث أحاط نفسه أمنياً بأبناء قبيلته، وأصبح أبناء عمومته في مقدمة الدائرة الضيقة التي تحيط به[٥].

شن العقيد القذافي هجوماً عنيفاً على القيادات التقليدية، وعلى النخب التي لم تُبدِ حماساً لأفكاره الجديدة، واهتم ببناء تنظيم شبابي أطلق عليه «تنظيم اللجان الثورية»، وأسند لقياداتها أبرز المواقع القيادية في الجهاز الإداري الذي استحدثه بعد أن حطم القديم. لكنه تراجع مرة أخرى واستحدث في العام ١٩٩٣ تنظيماً جديداً أطلق عليه «القيادات الاجتماعية الشعبية». تكوَّن التنظيم الجديد من القيادات التقليدية التي ضمت شيوخ القبائل والأعيان، والتي عرّفها بأنها «المظلة الوطنية الرئيسية». وصف القذافي هذا التنظيم الجديد بأنه تتويج للمسيرة التي بدأت بـ «خطاب زواره» وقال عنها: «إنها دائمة وليست مؤقتة... وهي ليست بالتعين ولا بالانتخاب، وهي نتاج طبيعي للمجتمع الليبي، وهذه أهم مرجعية دستورية». وفي خطابات متلاحقة لشرح هذا التنظيم الجديد بيّن أن

(٥) مصطفى عمر التير، صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

«القيادة الاجتماعية الشعبية» تكون على رأس المنطقة الإدارية (الشعبية)، ويكون لكل منها منسق، ثم يلتقي منسقو القيادات الشعبية في لجنة يرأسها المنسق العام. وبحسب التنظيم الإداري السائد تمتع التنظيم الجديد بسلطة تفوق سلطة اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء)، وسلطة مؤتمر الشعب العام (البرلمان). لذلك عندما طلب القذافي في العام ٢٠١٠ من اللجان الشعبية أن تختار وظيفة لابنه سيف كي يمارس من خلالها سلطة، اختارت له رئيس القيادات الاجتماعية الشعبية على مستوى ليبيا، وبذلك يصبح أعلى سلطة في البلاد[٦]. وعندما بدأت انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير كثف القذافي نشاطه المتعلق بتقوية الولاء القبلي فجمع حوله عدداً من شيوخ القبائل، وطلب منهم تقديم الدعم المعنوي لحربه ضد المتفضين، وجنَّد بعض أتباعه لعقد لقاءات موسعة لممثلي القبائل، وتولت وسائل الإعلام ترويج هذه الصورة، كما عمل على اسثارة النعرات القبلية بأن ذكّر الجيل الجديد بما كان من عداوات قبلية قديمة، طالباً من أبناء القبائل مهاجمة المدن التي استعصت عليه في الغرب الليبي، خصوصاً مدينة مصراته وبعض مدن الجبل الغربي. لذلك عندما انطلقت انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير تحصن الليبيون وراء القبيلة طلباً للأمن والعون، ولتبقى ركناً هاماً عند تحليل الأحداث والظواهر الاجتماعية في محاولة لفهم ما حدث، وما سيحدث في هذا المجتمع.

اتسمت التظاهرات التي أصبحت نقطة انطلاق الانتفاضة بالسلمية، إلا أن سقوط قتلى وجرحى نتيجة استخدام الكتائب الأمنية الموالية للقذافي القوة المفرطة، بهدف القضاء على الحراك الشعبي في مهده، أثار غضب شباب المدن الأخرى، فبدأت انتفاضاتها باقتحام رموز السلطة وحرقها كمراكز الشرطة، ومباني الأجهزة الأمنية، ومباني «المثابات» الثورية، ثم اقتحام معسكرات الجيش بهدف الحصول على السلاح. المبادرون بالانتفاضة من مستويات تعليمية مختلفة، ومهن مختلفة، وبعضهم عاطل، ليست لديهم خبرة باستخدام السلاح. لم يمضِ وقت طويل حتى انضم إليهم عسكريون من رجال الجيش والشرطة من الغاضبين على النظام، وقد قام هؤلاء بدور هام خلال جميع مراحل الانتفاضة؛ تولوا عمليات تدريب الشباب، وإصلاح المعدات غير الصالحة، وشاركوا في العمليات القتالية. ثم ازداد عدد المنضمين للحراك الشعبي بحيث شمل مختلف شرائح المجتمع بمن فيهم كبار السن والمرأة. وبعدئذ وصلت أعداد من المعارضين لنظام القذافي المقيمين في الخارج.

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٠.

يتسب بعض هؤلاء لجماعات ترفع شعارات دينية ومعروفة في الوطن العربي، وسبق لبعضهم أن حارب في أفغانستان وفي العراق، ومنهم من قضى فترة في سجون العراق وغوانتنامو. انتظمت كل جماعة في فرقة عسكرية اتخذت لها اسماً إلى جانب عبارة «ثوار ١٧ شباط/ فبراير». أصرت كل جماعة على كتابة اسمها على أسلحتها وآلياتها، ورفعت العلم الليبي القديم؛ علم الاستقلال. انتسبت هذه الجماعات إلى أحياء، وإلى قبائل، وإلى مدن. تمكنت بعض المدن من التنسيق بين الجماعات المنتمية إلى المدينة نفسها تحت ما يسمى بالمجلس العسكري للمدينة. لكن بعض الجماعات لم تقبل بمثل هذا التنسيق وظلت تنشط مستقلة عن الجماعة. ولأن الانتفاضة بدأت بدون قيادة، فقد كانت التشكيلات المسلحة تتشكل بصورة عفوية، وكان الهدف الذي يوحد الجميع هو الحرب ضد الكتائب الأمنية للقذافي، وإسقاط النظام. وبقدر ما فرح الجميع بتكاثر الفرق الشعبية المسلحة، بقدر ما تبينت مخاطر هذا الوضع بعد انتصار الانتفاضة في تحقيق هدفها الأول وهو: إسقاط النظام. وزاد من تعقيد هذا المشهد أن النشاط المتعلق بتكوين الميليشيات لم يتوقف بعد سقوط النظام. وقد شجع غياب الشرطة والجيش الكثيرين من الشباب العاطل، وأصحاب السوابق الذين خرجوا من السجن، على تكوين ميليشيات جديدة، وخصوصاً أن الحكومة قررت صرف مكافآت شهرية لكل عضو ميليشيا.

ولكون غالبية مدن ليبيا عبارة عن تجمع عدد من القبائل التي تجمعها أصول واحدة، تنافست المدن لتنسيق العمل بين ميليشياتها، والعمل على تقويتها بالمال والسلاح المتحصل عليهما من الخزانة العامة، وليس من الموارد المتوافرة محلياً في المدينة. وهكذا أصبح لكل مدينة جيشها، مع حرصها على أن يكتسب الجيش اعتراف ومباركة السلطات الرسمية، وهو أمر سهل، خصوصاً للمدن التي نجحت في تأمين مواقع مهمة لأبنائها في الكادر الحكومي، أو في الهيئة التشريعية. تستثنى من هذا النمط المدن الكبيرة التي ينتسب سكانها إلى مختلف المناطق. لذلك وجدت في هذه المدن الكبيرة ميليشيات جل شبابها من المدينة نفسها، إلى جانب ميليشيات من مدن أخرى. وبمرور الزمن اضطرت الميليشيات الأخرى إلى الانسحاب، تاركة الساحة للميليشيات التي تنتسب إلى مدن نجحت في بناء ميليشيات قوية. فمثلاً وجدت في مدينة طرابلس، خلال الشهور الأولى التي تلت ما بات يعرف بيوم تحريرها، ميليشيات من مختلف أنحاء البلاد، ولكن لم يوجد خلال العام الأخير فيها سوى ميليشيات تنتسب لمدينتين

فقط وهما: مصراتة والزنتان. ومع أن كل مدينة عقدت تحالفات مع مدن أخرى، إلا أن الحرب المدمرة التي دارت رحاها في المدينة خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من عام ٢٠١٤، بدت كأنها حرب بين هاتين المدينتين، جرت بعيداً من أراضيهما، بهدف السيطرة على مدينة طرابلس، وعلى ما تحتويه من مظاهر السلطة والمال.

النفط هو المصدر الرئيس للمال، لذلك تُعَد ميزانية الدولة على ضوء معدل الإنتاج اليومي من النفط، ومعدل سعر النفط المتوقعين. كان معدل إنتاج النفط قد وصل في العام ٢٠١٠ إلى ١,٦ مليون برميل في اليوم. وتوقعت مؤسسة النفط آنذاك أن المعدل سيرتفع ليصل في العام ٢٠١٤ إلى ٣ ملايين برميل. توقف الإنتاج خلال فترة الانتفاضة، ولكنه استؤنف فور انتهاء الصدام المسلح. كانت بداية عودة الإنتاج متواضعة، ولكن معدل الإنتاج استمر في الارتفاع بحيث وصل في شهر آذار/ مارس ٢٠١٣ إلى ١,٥ مليون برميل يومياً. ثم بدأت بعض الميليشيات المنتمية لقبائل تقع أراضيها بالقرب من حقول الإنتاج، أو من موانئ التصدير في مسلسل غلق الحقول، بهدف الحصول على مزايا معينة. أخذت معدلات الإنتاج تتراجع بمجرد أن بدأ هذا المسلسل بحيث انخفض إلى ٢٤١٠٠٠ برميل في ٢٤ شباط/ فبراير٢٠١٤. وفي بلد يعتمد بالكامل على دخل مبيعات النفط الخام، فإن أي تدهور في الإنتاج ينعكس سلباً على حياة السكان جميعاً.

وكما لم تستطع الحكومة التدخل لوقف المسلسل السابق، وقفت عاجزة أمام مختلف أشكال الانفلات الأمني الذي مارسته الميليشيات، وأخذ أشكالاً لم تعرفها بلدان الربيع العربي الأخرى. لذلك عرفت البلاد الصدامات المسلحة بين المدن، كما أصبحت أعمال الخطف والتعذيب والقتل أنشطة يومية في أجزاء كثيرة من البلاد، وخصوصاً في مدن درنة وبنغازي وطرابلس وسبها. المستهدفون رجال ونساء، وأطفال، وينتمون إلى الجيش والشرطة، ونشطاء المجتمع المدني، ومحامون وقضاة وأئمة مساجد، إلى جانب عمليات الخطف على الهوية بين القبائل المتحاربة، والخطف من أجل المال. أعمال السلب والنهب هي الأخرى أصبحت نشاطاً شبه يومي، وشملت السيارات والأموال وسيارات نقل العملة بين المصارف والسطو المسلح على المصارف. وفي يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ وصل الانفلات الأمني إلى الذروة، عندما هاجمت جماعة مسلحة الفندق الذي احتمى فيه رئيس الحكومة المؤقتة هارباً من منزله، واختطفته وقادته بملابس النوم إلى مكان في إحدى ضواحي طرابلس. وبعد إطلاق سراحه، خرج قائد الميليشيا التي خطفته على وسائل الاعلام مبرراً أن ما

قام به عبارة عن تنفيذ للقانون، بعد أن وجه لرئيس الوزراء تهماً جنائية من النوع الذي يرتكبه المتاجرون في المواد الممنوعة. ومن المفارقات التي لا تتكرر في مجتمعات أخرى، أن الجماعة التي اختطفت رئيس الوزراء تتبع غرفة ثوار ليبيا، وهذه عبارة عن تجمع ميليشيات تأتمر بأمر رئيس المؤتمر الوطني العام.

تابعت ميليشيات غرفة ثوار ليبيا خلال العام ٢٠١٤ الأنشطة التي تبرز قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث، كما كثفت خلال هذه السنة جماعات ترفع شعارات دينية متعددة من حضورها الإعلامي في مختلف وسائل الاتصال، إلى جانب الإعلان عن نفسها في الشارع العام في المدن التي توجد بها، عن طريق استعراضات للقوة العسكرية. من أهم هذه الجماعات: أنصار الشريعة، وتنظيم التوحيد، والجهاد، والجماعة الإسلامية المقاتلة، وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وشورى شباب الإسلام، والمرابطون. ويبدو واضحاً أن بعض هذه التنظيمات لها ارتباط بتنظيم القاعدة، حيث تستخدم العلم نفسه، وتضم أعضاء من بلدان مختلفة، وتدعو إلى إقامة دولة الخلافة، والوقوف ضد بناء الدولة الحديثة، وتكثر من تنفيذ أحكام الإعدام بطريقة الذبح بعد الادعاء بأن الحكم تم بأمر من الله. وقبيل انتهاء العام ٢٠١٤ أعلنت الجماعات المسيطرة على مدينة درنة انضمام المدينة إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ثانياً: تعثر العملية السياسية وازدواجية المؤسستين التشريعية والتنفيذية

منذ الأسبوع الأول لاندلاع انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير، تمكن المنتفضون في بعض المدن من طرد جميع رموز السلطة التي كانت قائمة في المدينة، وأعلنوا تحرير مدينتهم، وشكلوا لجنة تشرف على تسيير الأمور العامة في المدينة. وبعد أن تكاثر عدد المدن المحررة، اجتمعت لجانها التسييرية في مدينة البيضاء وأعلنت عن تشكيل لجنة عليا مهمتها إدارة الصراع مع السلطة القائمة عرفت باسم «المجلس الوطني الانتقالي المؤقت»، وتم ذلك يوم ٢٧ شباط/ فبراير٢٠١١. وبعد أسبوع اتفق أعضاء المجلس في مدينة بنغازي على تكليف بعضهم بمهام معينة؛ فاختير الرئيس ونائبانِ له، وناطق رسمي، إلى جانب مسؤولين عن مهام تنفيذية كالتي يقوم بها رئيس الوزراء والوزراء، باسم المجلس التنفيذي. أصدر المجلس إعلاناً دستورياً ينص صراحة على بناء دولة مدنية ديمقراطية. ثم اختار حكومة انتقالية، كان من مهامها اتخاذ الإجراءات المناسبة

لانتخاب الهيئة التشريعية (المؤتمر الوطني العام). وكان المفروض أن يسلم المجلس السلطة للهيئة المنتخبة، وبذلك تنتهي مهمته.

أُجريَت الانتخابات في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٢، وتمت أول عملية تداول سلمي للسلطة بسلام. ومع انقسام المترشحين بين عدد كبير من الأحزاب حديثة التكوين ومستقلين، إلا أنه تبين منذ الأيام الأولى وجود كتلتين بارزتين، تمثل الأولى ما يمكن أن يسمى بجماعات الإسلام السياسي، والأخرى تمثُّل الليبراليين. ولعدم خبرة الليبيين بالنظام الديمقراطي، لم يؤد هذا الانقسام إلى تقوية التجربة، بل قاد إلى تجاذبات مدمرة، حيث تبارت بعض زعامات الإسلام السياسي في داخل المؤتمر في توجيه مختلف التهم، إلى كل عضو خالفها الرأي، بما في ذلك التشكيك في أهليته ودينه. كما لم يرضَ بعضهم بوجود أعضاء من النساء في القاعة نفسها، على الرغم من أن حصة المرأة بلغت ١٦ بالمئة من مجموع أعضاء المؤتمر. لذلك قاد هذا الوضع إلى الكثير من التنافر، وعرقلة عمل الحكومة. ولأن بعض هؤلاء عبارة عن قادة ميليشيات، فقد استعانوا بعناصرهم المسلحة لفرض قرارات، وتمرير قوانين تحض على إقصاء بعض شرائح المجتمع، وهو ما يتعارض مع أبسط مبادئ الديمقراطية. وهكذا قادت التجاذبات في داخل المؤسسة التشريعية، وفي علاقتها بالحكومة، إلى تأزم الوضع في البلاد.

تميز العام ٢٠١٤ بارتفاع مستوى تعقُّد الأزمة الليبية؛ ففي الشرق الليبي استمرت الجماعات التي ترفع شعارات دينية، وموجودة في مدينة درنة، في إحكام سيطرتها تحت ما يسمى «تنظيم مجلس شباب الإسلام». ونظراً إلى ارتفاع معدل اغتيال رجال الجيش والشرطة، وخصوصاً في المنطقة الشرقية من ليبيا، قرر بعض منتسبي الجيش بعث ما سمي «معركة الكرامة»، التي توجهت نحو محاربة الجماعات ذات الشعارات الإسلامية بعد وصفها بالمتطرفة. بدأت الحركة في شهر آذار/ مارس عندما أعلن لواء متقاعد عن بداية التنظيم، وسرعان ما انضم إليه عسكريون متقاعدون، وآخرون لا يزالون في الخدمة العسكرية، كما أعلن الكثير من القبائل في الشرق الليبي مساندتهم للحركة.

وعلى أثر هذا الإعلان شنت الميليشيات التي ترفع شعارات دينية والتي تنتشرُ في داخل مدينة بنغازي هجوماً على معسكرات الجيش الليبي في المدينة، واستولت عليها، ما اضطرت قوات الجيش المنهزمة إلى الخروج من المدينة في انتظار قوات الكرامة التي كانت منشغلة بمحاربة ميليشيات أنصار الشريعة في منطقة المطار وما حولها من

قرى. ومنذ منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر، انتقلت المعارك إلى داخل مدينة بنغازي آخذة شكل حرب شوارع.

وتزامناً مع أحداث الشرق الليبي، تعالت الانتقادات الموجهة للحكومة في داخل الهيئة التشريعية، من قِبل أعضاء الكتلة المحسوبة على الإسلام السياسي. وكان واضحاً أن أغلب الانتقادات توجهت نحو رئيس الحكومة المحسوب على التيار الليبرالي، بهدف فرض سياسات معينة. وأخيراً انتهى الأمر ليس بسحب الثقة من الحكومة كما يفترض أن يحدث، ولكن بإقالة رئيس الوزراء في شهر آذار/ مارس بعد اتهامه بالفساد. كلفت الهيئة التشريعية وزير الدفاع برئاسة حكومة تصريف أعمال لمدة أسبوعين ريثما تمكن من تعين رئيس حكومة جديد. لكن التجاذبات التي كانت بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية أدت إلى انقسام في داخل الهيئة التشريعية، نتج منه مقاطعة جزء كبير من الأعضاء حضور الجلسات. لذلك لم يحضر جلسة التصويت على الحكومة التي اقترحتها جماعة الإسلام السياسي سوى ٩٨ عضواً من أصل ٢٠٠ عضو أي بنسبة ٤٩ بالمئة، ثم أُجِّل الاجتماع وحصل رئيس الوزراء المقترح على تأييد ١١٣ عضواً قبل أن ترفع الجلسة، بينما يتطلب انتخاب رئيس مجلس الوزراء موافقة ١٢٠ عضواً[٧].

ومع أن الميليشيات التابعة للتنظيمات ذات الشعارات الدينية فرضت دخول الرئيس الذي قررت أنه نال الثقة لمكاتب المجلس بالقوة، إلا أن القوى المعارضة استعانت بالمحكمة الدستورية التي قضت بعد فترة بعدم دستورية الإجراءات، واستمرت حكومة تصريف الأعمال في نشاطها. نجحت الحكومة في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ في تنظيم انتخابات لمجلس النواب، والتي لم تحصل فيها الكتلة المحسوبة على الإسلام السياسي إلا على ٢٣ مقعداً من أصل ١٨٨. لذلك قررت هذه الكتلة إفشال أعمال مجلس النواب، متذرِّعةً بأن المجلس اضطر إلى عقد جلساته في مدينة طبرق بدلاً من مدينة بنغازي.

وقد وافقت الغالبية العظمى للمنتخبين على الذهاب إلى طبرق لكونها مدينة آمنة، بينما كانت بنغازي تشهد حالة حرب مدمرة. رحب المجتمع الدولي بانتخاب مجلس النواب، واعتبره السلطة التشريعية الشرعية بعد انتهاء فترة السلطة التشريعية السابقة؛ المؤتمر الوطني العام. ومع ذلك استمرت كتلة من أعضاء للمؤتمر الوطني العام في

(٧) «انتخاب أحمد معيتيق رئيساً للوزراء غير قانوني،» المدينة (جدّة)، ٥/ ٥/ ٢٠١٤، <http://www.al-madina.com/node/536603>.

التشكيك بمجلس النواب متهمة أعضاءهُ بالخيانة. وقبل أن يبدأ مجلس النواب جلساته في ٤ آب/ أغسطس، بادرت ميليشيات محسوبة على الإسلام السياسي بالتحالف مع ميليشيات أخرى في ١٠ تموز/ يوليو بشن هجوم على مطار طرابلس الدولي والمناطق المجاورة، بهدف «افتكاك» أو تخليص المنطقة من الميليشيات التي كانت مسيطرة، بسبب تأييدها لمجلس النواب. استمرت حرب ما أصبح يعرف بتدمير مدينة طرابلس مدة ٤٢ يوماً قبل أن تنسحب الميليشيات التي كانت تدافع عن مواقعها إلى خارج المدينة ولتنفرد ميليشيات ما يعرف بفجر ليبيا بفرض سيطرتها عليها، وأن تنتقل الحرب إلى مناطق أخرى. ونتج من هذا انسحاب الحكومة المؤقتة (حكومة تصريف الأعمال) إلى المدينة التي احتضنت جلسات مجلس النواب. دعت مجموعة فجر ليبيا أعضاء المؤتمر الوطني العام إلى استئناف جلساته في طرابلس، وانتخاب حكومة جديدة. استجاب أعضاء الهيئة التشريعية المؤيدين لمجموعة فجر ليبيا، واستأنفوا عقد جلساتهم مبتدئين بتسمية حكومة، أطلق عليها «حكومة الإنقاذ الوطني». وأصبح في ليبيا حكومتان ومجلسان تشريعيان، يخوّن كل طرف منهما الطرف الثاني[٨].

الحرب الأهلية التي جرت في البلاد خلال العام ٢٠١٤ أدت إلى تهجير مئات الألوف من الأُسَر، وإلى هدم وحرق آلاف الوحدات السكنية والمركبات والمعدات. لجأت غالبية الأسر المُهجَّرة إلى البحث عن إقامة عند الأقرباء الذين يعيشون في أماكن أكثر أمناً، حتى ولو أدى الأمر إلى السفر لمسافات بعيدة مثل: الانتقال من بنغازي إلى طرابلس. وفضّل البعض مغادرة البلد في اتجاه بلاد الجوار، وخصوصاً تونس ومصر. لقد عمد المتحاربون الليبيون إلى نهب محتويات الوحدات السكنية ثم تدميرها أو حرقها، وهو أسلوب شاع استعماله في مناسبات أخرى، فمثلاً عمدت الجماعات المسلحة إلى مهاجمة بيوت المختلفين معهم في الرأي حتى عندما كانت البيوت خالية من السكان[٩].

وبالطبع يمثل هذا السلوك درجة عالية من الكراهية، واستعداداً لإقصاء الآخر إقصاء كاملاً.

---

(٨) «Libya has Two Governments, Assemblies as Chaos Spreads,» *The Daily Star*, 26/8/2014, <http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2014/Aug-26/268500-libya-has-two-governments-assemblies-as-chaos-spreads.ashx>.

(٩) «اقتحام وحرق منزل رئيس الوزراء عبد الله الثني في مدينة طرابلس،» الرصيفة الأخبارية (٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤)، <http://www.alraseefa.net/archives/16388>.

ثالثاً: الفراغ الأمني كمصدر للفوضى في الداخل وتهديد لدول الجوار

عوامل كثيرة أدت إلى أن تنتهي انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير ببلد خالٍ من جميع المؤسسات المتصلة بالأمن التي تعرفها المجتمعات الحديثة، وإلى حالة من الفوضى العارمة. عندما انطلقت الانتفاضة، وفور ردة فعل النظام، أصبحت رموز الأمن: كمراكز الشرطة، والمخابرات، ومعسكرات الجيش، من أهم الأهداف التي توجه نحوها المنتفضون. ومع ذلك فإن التخريب أصاب عدداً محدوداً منها، لأن العاملين بها إما انسحبوا، أو انضموا إلى المنتفضين. لذلك بقيت هذه المؤسسات، باستثناء حالات محدودة جداً سليمة في المدن التي تخلصت من سلطة النظام السابق، خلال الأسابيع الأولى للانتفاضة، وكذلك في المدن التي استطاع النظام المحافظة عليها، أو استردها في وقت مبكر. إلا أن طائرات التدخل الدولي هاجمت بعض أهم هذه المكونات، وخصوصاً الخاصة بالمعلومات والاستخبارات بأنواعها، ودمرتها. انتصرت الانتفاضة، وهرب رؤساء المؤسسات الأمنية إلى خارج البلاد، لكن النسبة الكبيرة من أفراد الشرطة وضباطها العاديين، والعسكريين المتقاعدين، أو من ذوي الرتب الصغيرة، بقوا في البلاد. إلى جانب أن نسبة لا بأس بها من ضباط الشرطة والجيش التحق بركب الانتفاضة. وكما ورد سابقاً تولت الميليشيات المختلفة مهام حفظ الأمن بدلاً من الأجهزة الرسمية. أعلن وزراء الحكومة الانتقالية عن نيتهم إلغاء دور الميليشيات المسلحة، وفتح الباب أمام أعضائها للانضواء إلى مؤسستي الجيش والشرطة، لكن، كان لزعماء الميليشيات رأي آخر. انتهت فترة الحكومة الانتقالية وخلفتها الحكومة المؤقتة، وتكرر السيناريو مرة ثانية، وبدلاً من مغادرة الميليشيات لمراكزها عززت قواعدها، ونوعت أسلحتها، ووسعت أدوارها، وتضاعفت ثروات عدد من زعمائها الذين وجدوا طريق الفساد أمامهم معبّداً، فقرّروا السير فيه، وصاروا من أصحاب الملايين.

وفي سبيل توسيع دوائر السلطة والجاه والمال دخلت الميليشيات في صدامات كثيرة في داخل المدينة نفسها، أو أثارت صراعات بين المدن المتجاورة. وقد كان الصراع في الشقين الغربي والشرقي الذي بدأ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ تتويجاً لتلك الصراعات من حيث حجم الفرق المشاركة فيه، وتنوع خلفياتها، وكمية الدمار الذي خلّفته على الأرض، فضلاً عن الدمار في النسيج الاجتماعي، والذي ستبقى موجاته الارتدادية لعشرات السنين القادمة.

وفي خضم الفوضى العارمة التي انزلقت إليها البلاد، نال الجنوب نصيبه من الصدامات المسلحة بين مختلف الفرق، إلى جانب دور آخر وفرته الطبيعة الجغرافية. فالحدود الجنوبية طويلة، والمسافات بين القرى المتناثرة في قلب الصحراء شاسعة، ودول الجوار متنوعة، وغياب كامل لأبسط مظاهر الدولة، لكل هذه العوامل أصبح الجنوب الليبي ميداناً مفتوحاً أمام كل من هبّ ودبّ. تغيرت التركيبة السكانية بحيث صار الوجود الأفريقي واقعاً على الأرض، كما وجدت العصابات الخارجة عن القانون التابعة لدول الجوار، إلى جانب العصابات الليبية، الفرصة سانحة لمزاولة مختلف الأنشطة غير القانونية، وتلك التي تهدد الأمن الداخلي وأمن دول الجوار. الأنشطة المعنية متنوعة، منها المتخصصة في تسهيل عبور الأفراد والآليات بما فيها الأسلحة عبر الحدود، وتلك التي تخصصت في عمليات التهريب التي شملت قائمة من المواد يمكن أن تجد لها سوقاً في ليبيا، وتلك التي سوقها الكبير خارج ليبيا: مثل السجائر والخمور والمخدرات وغيرها. إلى جانب جماعات تحمل شعارات دينية، ولها أهداف وبرامج تتعلق بالمنطقة ككل ولا تقتصر على ليبيا فقط. وجدت هذه الجماعات في الصحراء الليبية، وخصوصاً الجنوب الليبي مكاناً آمناً للتمركز، والتدريب، وتهريب السلاح بمختلف أنواعه إلى جميع البلدان، بالإضافة إلى جعل الجنوب الليبي نقطة انطلاق لشن هجمات على الأقطار المجاورة.

الجماعات التي ترفع شعارات دينية وقائمة في الجنوب الليبي متنوعة من حيث خلفيات الأعضاء والنشاط؛ فبعضها يضم عناصر من بلدان متعددة، وبعضها يتألف من ليبيين فقط. المسميات هي الأخرى متعددة، فهنالك تنظيمات القاعدة في المغرب، والمرابطون، وشورى شباب الإسلام. مسؤولون من جميع الأقطار المجاورة حذروا من الخطر الذي تسبب فيه هذه الجماعات باستخدامها الجنوب الليبي في حرية كاملة. جاءت هذه التحذيرات من مسؤولين في كل من الجزائر وتونس ومصر وتشاد. وطالب بعضهم بضرورة تدخل المجتمع الدولي الفوري، لوضع حد لحالة الفوضى العارمة، مثل التي جاءت على لسان وزير داخلية النيجر، ووزير خارجية فرنسا[١٠]. وانسجاماً مع نشاطها في أفريقيا، أنشأت فرنسا في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠١٤ قاعدة عسكرية جديدة في شمال النيجر تشرف على الحدود الليبية، بهدف التقليل من

(١٠) Niger's Minister, «France and the United State Should Intervene in Southern Libya,» Reuters (29 January 2014), <http//:www.reuters.com/.../Libya-france-idusl5n0e93zf201>, and France Foreign Minister, «Libya's Lawless South Becoming a Safe Haven for Islamist Groups,» Reuter (25 May 2013).

تسرب السلاح والفرق المسلحة من ليبيا إلى المناطق التي تعمل فرنسا فيها على محاربة الجماعات المتطرفة، وهي: مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا[١١].

رابعاً: الأدوار العربية والإقليمية والدولية المؤثرة

على عكس ما حدث في ثورتي الربيع العربي في تونس ومصر، سارعت دول عربية وغير عربية إلى التدخّل في الشأن الليبي منذ الأيام الأولى لانطلاق ما أصبح يعرف بثورة ١٧ شباط/ فبراير. وقد بدا واضحاً للعيان أن الدول التي لم يحركها ما حدث في كل من تونس ومصر، أولت الثورة الليبية اهتماماً خاصاً. سعت دول عربية بعينها إلى أن تتخذ الجامعة العربية قرارات مساندة للثورة الليبية. فعُقد مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية اجتماعاً لمناقشة المسألة الليبية قبل أن يمضي شهر واحد على بداية الانتفاضة.

واتخذ مجلس الجامعة في اجتماعه بتاريخ ١٢ آذار/ مارس قراراً بدعم الثورة الليبية عن طريق فرض حظر جوي على تحليق الطيران الحربي، ودعا القرار مجلس الأمن لاتخاذ قرار مماثل وفرضه بالقوة، وبعد يومين فقط قُدم الاقتراح إلى مجلس الأمن، وفي يوم ١٧ من الشهر نفسه صدر القرار الرقم ١٩٧٣ الذي فتح الطريق أمام استخدام جميع السبل بما فيها القوة العسكرية لمساعدة الثورة الليبية. وبدا واضحاً أن الدول التي تبنت فكرة مساعدة الثورة الليبية تحركها أهداف ومصالح خاصة، ولم تكن الأهداف المعلنة المتمثلة بحماية المدنيين من بطش الدكتاتور وحدها المحرك للاهتمام. كما تبين منذ الأيام الأولى لتدخل دول خارجية في الشأن الليبي أن أهداف تلك الدول ليست واحدة، ما يعني أن البلاد أصبحت ضحية لصراع إقليمي، يعمل على تأجيج الخلافات الداخلية، بدلاً من المساعدة في تخفيفها.

كل دولة اهتمت بالتدخل في الشأن الليبي كانت ترغب في الحصول على نفوذ أكبر في البلاد بعد سقوط نظام القذافي. مساحة البلد كبيرة، وعدد سكانه صغير، ومخزونه المعروف من ثروات النفط والغاز ضخم بالمقارنة مع بقية البلدان المنتجة لهذه الثروة. وكانت لكل بلد خطته. توجهت أنظار البعض مباشرة نحو المكاسب الاقتصادية، بينما

(١١) «فرنسا تنشئ قاعدة في النيجر بالقرب من حدود ليبيا لعزل المتشددين،» المرابع ميديا (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤)، <http://www.al-maraabimedias.net/?p=25531>.

اهتم البعض الآخر بشكل النظام السياسي الذي سيخلف نظام العقيد، بهدف أن تصبح ليبيا تابعة لتلك الدول.

ولم يُعِرْ أي من الطرفين اهتماماً للشعارات التي رُفعت في بداية الانتفاضة المتمثلة ببناء الدولة المدنية الديمقراطية وغير المنحازة. وكنتيجة مباشرة لهذه السياسات، تمكنت الميليشيات المسلحة التي ترفع شعارات دينية، بما فيها بعث دولة الخلافة من تقوية نفوذها على الأرض. الدول التي دعمت هذا الجانب من الميليشيات لها أنظمة حكم مستقرة، ويبدو أنها تطمح في توسيع رقعة نفوذها. وعلى الجانب الآخر دول تعمل ضد فكرة سيطرة الميليشيات ذات الشعارات الدينية على ليبيا، لذلك قدمت الدعم للميليشيات التي تبنت شعار الدولة المدنية.

وبغض النظر عن الأهداف المتضاربة للدول المهتمة بالشأن الليبي، يعلن الجميع من حين إلى آخر عن رغبتهم في مساعدة الليبيين لإنهاء حالة الحرب الأهلية، وبناء نظام سياسي يضمن استقرار البلاد، والسيطرة على حدودها، لكي لا تكون مصدر إزعاج لجيرانها. عُقدت الاجتماعات في أوروبا وأفريقيا وفي الوطن العربي، وانتهت جميعها بتصريحات دعت الدول الأخرى إلى عدم التدخل في الشأن الليبي، مؤكدة أن حل المسألة الليبية لا يكون إلا عن طريق الحوار بين الليبيين أنفسهم.

مجلس الأمن نفسه أصدر قراراً في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠١٤ ينص على أن الوضع في ليبيا خطير، ويسبب تهديداً لدول الجوار، وأن المجلس مستعد لإنزال عقوبات بكل من يعرقل عملية التحول السلمي نحو الديمقراطية.

خامساً: سيناريوهات تطور الموقف

من السهل القول إن المشهد الليبي خلال عام ٢٠١٥ سيكون عبارة عن حالة من الفوضى العارمة. إلا أن هذه العبارة لا تعدو عن كونها حكماً عاماً لا يقدم ولا يؤخر، فالبلد شهد هذه الحالة خلال العام ٢٠١٤، فما الجديد إذاً؟ لا بد من البحث عن محددات للمشهد، ثم وصف حالة كل واحد منها، وهذه المحددات هي: (١) وضع الميليشيات؛ (٢) دور الدول الأخرى؛ (٣) وجود وتأثير تنظيم الدولة الإسلامية؛ (٤) الديمقراطية أو المهمة العصيّة؛ (٥) دور الشباب خارج الميليشيات؛ (٦) ليبيا حالة لا دولة.

١ - وضع الميليشيات

ستحافظ الميليشيات على مواقعها، ولا يوجد ما يشير إلى أن عددها سيتقلص، بل سيبقى العدد الكبير على حاله وعلى تنوعه، وستحافظ الميليشيات على الحصول على المال بالطرق والمصادر التي عرفتها خلال العام ٢٠١٤؛ فالمصادر المتنوعة على غرابة بعضها ستبقى هي نفسها. ستستمر الخزانة العامة المصدر الرئيس للغالبية، كذلك سوف يستمر السطو على المال الخاص، والمال العام الذي يشمل السطو المسلح على المصارف، والذي يفضل القائمون بهذه الأفعال تسميتها «بالغنائم».

ستستمر التحالفات والتجمعات التي عرفتها البلاد خلال العام ٢٠١٤ على حالها؛ بمعنى سيبقى في الغرب الليبي تجمع الميليشيات المعروف بالجيش الليبي متحالفاً مع ما يعرف بجيش القبائل، ودرع الوسطى متحالفاً مع ميليشيات عدد من المدن في الغرب الليبي، ودرع الشرقية متحالفاً مع أنصار الشريعة ومجلس شورى ثوار بنغازي. وستستمر الفرق المتحالفة تحت شعار الكرامة على حالها، مع احتمال انضمام فرق جديدة تمثل شباب عدد من المدن الرافضين لمعالجات الفرق ذات الشعارات الإسلامية، إضافةً إلى المؤيدين لفكرة الدولة المدنية. أما مجلس شورى الشباب الذي يسيطر على مدينة درنة في أقصى الشرق الليبي فستزداد قوته العددية بعد أن أعلن مبايعته لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وسيتمدد إلى خارج مدينة درنة عن طريق تحالفه مع جماعات تحمل التوجه نفسه قائمة في مناطق مختلفة من البلاد. وستستمر الصراعات المسلحة التي سيطرت على المشهد خلال العام ٢٠١٤ على حالها، بل إن نقاط وساحات الصدام بينها مرشحة للزيادة وليس للنقصان.

٢ - دور الدول الأخرى

انقسمت الدول التي تدخلت في الشأن الليبي إلى ثلاثة أنواع: النوع الأول تألف من دول اصطفت إلى جانب العقيد، والثاني من دول وقفت إلى جانب الانتفاضة، أما الثالث فمن دول الجوار. لن نتعرض لدور المجموعة التي اصطفت إلى جانب العقيد، ودعمت استمرار النظام. وسنحصر نقاشنا حول الدول التي أرادت أن يكون لها دور في رسم المشهد الليبي بعد رحيل القذافي، وحول دور دول الجوار. سنتوقف عند أهم ما أنجزته المجموعتان خلال العام ٢٠١٤، ثم ماذا ستكونُ عليه طبيعة النشاط الذي ستقوم به كل مجموعة خلال العام ٢٠١٥.

أ ـ الدول التي أرادت أن يكون لها دور في رسم المشهد الليبي

تألفت هذه المجموعة من عدد كبير من الدول التي اختلفت أدوارها نسبة إلى مقدرتها على التأثير في مجريات الأحداث. وكما هو متوقع الريادة كانت من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ومن بعدها الإمارات وقطر وتركيا ومصر والسعودية. لقد اقتصر دور الدول الغربية خلال العام ٢٠١٤ المعلن عنه، على عقد اجتماعات لمناقشة الأوضاع في ليبيا، وأصدرت بيانات عبارة عن سلسلة من النصائح المتمحورة حول ضرورة أن تجلس الأطراف المتناحرة على طاولة الحوار. لم تتقدم مجموعة الدول الغربية ببرنامج عملي يؤدي إلى وقف الاقتتال. وقد يكون الهدف من وراء الاكتفاء بالتصريحات والاستنكارات هو أن يظل الليبيون يتقاتلون إلى أن يتم إلغاء الكيان الليبي، لتظهر في مكانه كيانات أصغر مستندة إلى اهتمامات وولاءات جهوية، ما يعيد إلى الأذهان أسلوب الولايات المتحدة في توظيف استراتيجية الفوضى الخلاقة في بعض البلدان، بغية تحقيق أهداف سبق تحديدها من قِبل دوائر رسم السياسات الأمريكية(١٢).

وعلى الطرف الآخر، ظهرت كتابات كثيرة يوجه بعضها تهماً لتركيا وقطر بأنهما يدعمان مجموعات الإسلام السياسي معنوياً ومادياً بالمال والسلاح(١٣). وفي المقابل تتهم هذه المجموعات مصر والإمارات بتقديم الدعم لجماعات الطرف الآخر(١٤).

لقد شهدت الأيام الأخيرة من العام ٢٠١٤ محاولات عربية لمعالجة الخلافات العربية التي اجتاحت منطقة دول الخليج والسعودية ومصر، وعلّق بعض المراقبين أن هذه المحاولات ستصب في مصلحة الوفاق العربي. ولكن لا يوجد ما يشير إلى أن هذا الاتجاه ستكون له آثار إيجابية في المشهد الليبي في المدى القريب. إذ لم تضعف حدة التهم المتبادلة بين طرفي النزاع في ليبيا على الرغم من تمكن مبعوث الأمم المتحدة، ابتداء من منتصف شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، من تنظيم سلسلة من الحوارات

---

(١٢) Elizabeth Kier and Roland R. Krebs, eds., *In War's Wake: International and the Fate of Liberal Democracy* (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 15-20.

(١٣) «برلماني ليبي يتهم قطر وتركيا بدعم الميليشيات الإسلامية،» بوابة أفريقيا (٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤)، <http://www.afrigatenews.net/../...>.

(١٤) «Egypt and UAE Strike Islamist Militias in Libya,» *Washington Post*, 25/8/2014, <http://www.washingtonpost.com/.../egypt...libya/.../8685ef0>.

بين الأطراف المتنازعة في سويسرا والمغرب[١٥]. لقد أعلنت مجموعتا الدول المشار إليهما آنفاً أنها تدعم هذا الحوار الذي سيعزز إذا ترجم الإعلان عن الدعم إلى خطوات عملية، وإلا انضم إلى ما سبقه من تصريحات.

بدأت المباحثات في المغرب في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، ولكن استمرارها لم يكن من شأنه وقف القتال الدائر، وخصوصاً من جانب الجيش الوطني بقيادة اللواء خليفة حفتر الذي أحرز سلسلة من الانتصارات في نهاية آذار/ مارس ومطلع نيسان/ أبريل ما أدى إلى تزايد الشكوك حول ما يمكن أن تؤدي إليه هذه المباحثات من نتائج.

ب - دول الجوار

تزايدت خلال العام ٢٠١٤، تصريحات المسؤولين في جميع بلدان الجوار، حول الخطر الذي تتعرض له هذه البلدان بسبب حالة الفوضى التي تسيطر على المشهد السياسي الليبي. كما أعلن مسؤولون في أكثر من بلد، عن استعدادهم للقيام بدور لتنظيم حوار بين الفصائل الليبية المتحاربة وشملت القائمة مسؤولين من: تونس والجزائر ومصر والسودان وتشاد.

وقد عقد وزراء خارجية دول الجوار سلسلة من الاجتماعات لمناقشة المسألة الليبية، كما عقد الاجتماع الوزاري السادس في عاصمة تشاد في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥. وزار مسؤولون من هذه البلدان ليبيا للوقوف على الأوضاع عن كثب، وتم توجيه الدعوة لزعامات ليبية لزيارة هذه البلدان. وقد اتصفت جميع هذه الأنشطة بأنها بدت كنوع من أنواع التمنيات الطيبة المتسرعة، إذ لم تعتمد على فحص دقيق للواقع الليبي، وقد شككت قيادات ليبية متعددة في جدوى هذه الأنشطة؛ بل إن البعض وجه نقداً لاذعاً لدول الجوار بسبب مواقفها من الأطراف المتحاربة. لذلك لم تقدم مجهودات دول الجوار خلال هذا العام أي دعم فعلي، أو مشروعات ذات بال تساعد الليبيين على الخروج من محنتهم أكثر من التمنيات الطيبة، والدعوات لحفظ سلامة البلد والمصالحة بين مختلف الفئات. وكان بالإمكان الاكتفاء بالإدلاء بمثل هذه التصريحات من مكاتب الوزراء في بلدانهم، دون الحاجة للتنقل بين العواصم المصحوبة بكم كبير من الدعاية والوعود الجوفاء، ولا يُتوقع أن يتغير هذا الوضع خلال العام ٢٠١٥.

---

(١٥) «الأطراف المتناحرة في ليبيا تجتمع حول طاولة حوار تحت إشراف أممي،» فرانس ٢٤ (١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://www.france24.com/ar/20150114>.

من ناحية أخرى، اتخذ الدور المصري في ليبيا منحنى صاعداً عقب قتل ٢١ مصرياً على أيدي إحدى الجماعات المتمية لداعش في ليبيا، والتي أعقبها في ١٦ شباط/ فبراير قيام الطيران المصري بشن غارة جوية على قواعد تلك الجماعة. سعت مصر بعدها إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يعطي شرعية قانونية لما قامت به، ولكن المشروع تعثر لفترة حتى ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٥ عندما أصدر مجلس الأمن أول قرار مستقل بشأن مكافحة خطر الإرهاب في ليبيا باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وسلم وأمن دول المنطقة والجوار.

٣ - تنظيم الدولة الإسلامية

ذكرنا في مكان سابق أن انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير شاركت فيها مختلف فئات المجتمع، ومن بينهم المنتمون لجماعات ترفع شعارات إسلامية. كان أغلب هؤلاء من بين الذين حاربوا في أفغانستان، والعراق، وحُكم عليهم بالسجن في أكثر من دولة. التحق كل واحد منهم بالميليشيات النشطة في المدينة التي ينتسب إليها. وكان واضحاً أن أغلب أعضاء هذه الفئة سعى إلى تولي المراكز القيادية في الميليشيا التي التحق بها، وإلى أن تحتل الميليشيا المنتسب إليها مكانة مرموقة في المدينة الموجودة فيها. وقد نجح هذا النوع من الميليشيات في التمركز بشكل ظاهر في مدينة درنة في الشرق الليبي، وأفصح زعماؤها منذ الشهور الأولى للانتفاضة، عن النية في بناء إمارة إسلامية، ما أدى بالقذافي إلى ذكر هذه الحقيقة في الخطابات النارية التي كان يخرج بها على مؤيديه من حين إلى حين، لإثارة حماسهم أثناء حرب الانتفاضة. لقد وُجدت في المدينة في البداية ١٣ فرقة مسلحة؛ كان عدد منها يساند الحكومة التي تكونت بعد رحيل القذافي، بينما كان بعضها عبارة عن فرق ترفع شعارات إسلامية سلفية التوجه؛ بمعنى مسالمة وغير تكفيرية، وتكوّن البعض الآخر من عناصر متشددة جاء أعضاؤها من مختلف البلاد الإسلامية، وترفع رايات تنظيم القاعدة.

وقد بذلت الحكومة خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢ جهداً مضنياً لكي تحافظ على سلطتها في داخل المدينة. لكن ومع بداية النصف الثاني من ذاك العام، ظهر في المدينة تنظيم باسم أنصار الشريعة ضم عدداً من خريجي حروب وسجون أفغانستان والعراق، وبدأت فور تكوُّنه سلسلة من الاغتيالات في مدينتي درنة وبنغازي. وبعد فترة أعلنت الجماعات المتشددة أن المدينة أصبحت تخضع لتنظيم الدولة الإسلامية.

وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٤ خرج من تحت عباءة التنظيم الأخير ما أصبح يعرف بمجلس شورى شباب الإسلام.

ومنذ الأيام الأولى للإعلان عن نفسه بدأ في تنفيذ سلسلة من الخطوات المتتابعة ليُصبح التنظيم الوحيد المسيطر، وأصبح أمام كل عنصر في ميليشيا أن يختار بين أن ينضم للتنظيم الجديد أو يغادر المدينة، وإلا سيقتل. وبسرعة اختفت جميع مظاهر السلطة والدلائل التي تشير إلى سلطة الدولة في ليبيا. تنظر هذه الجماعات المتشددة إلى جميع التسميات المرتبطة بمؤسسات الدولة الحديثة كصناعة غربية، ولا تصلح لدولة الإسلام، لذلك يجب استبدالها. وعليه اختفت من المدينة جميع أعلام الدولة لتحل محلها الأعلام السوداء الخاصة بتنظيم القاعدة. رُفعت الأعلام على السيارات، وعلى المحال، وعلى المؤسسات الرسمية بعد أن استبدلت مسمياتها. واستعيض عن وزارة التعليم بمؤسسة «ديوان التعليم»، وأنشئ ما سمي بالشرطة الإسلامية والمحكمة الإسلامية، وديوان الحسبة، وقام أعضاء المجلس بتنفيذ أحكام الحدود في الميادين العامة، وعقد ما سمي بجلسات «الاستتابة» بمعنى أن يتوب الفرد الذي يصنّفونه مرتدّاً، وينضم إليهم، وقد توجه هذا المجهود في مرحلته الأولى نحو أفراد الجيش والشرطة. ومع بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر أعلن التنظيم انضمامه رسمياً إلى داعش، وأصبحت درنة جزءاً من تنظيم دولة الخلافة. وتميز الجزء الأخير من العام بتنظيم تجمعات جماهيرية بهدف مبايعة زعيم داعش أبو بكر البغدادي[١٦].

وتوجد مؤشرات على أن التنظيم تمدد إلى خارج إقليم برقة، وصار موجوداً في مدن كثيرة بما فيها العاصمة وفي الجنوب. وقد أُعلن خلال الشهر الأول من عام ٢٠١٥ عن تنفيذ أكثر من هجوم، تسبب في قتل واختطاف أفراد، وفي خسائر مادية كبيرة. كما بعث بأكثر من رسالة على شكل تفجيرات إلى مقار عدد من السفارات العربية المقفلة. ومع بداية شهر شباط/ فبراير توجه التنظيم نحو النفط بهدف السيطرة على حقوله[١٧]. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، ولم يحدث تغير مهم في ميزان القوى

---

(١٦) «بيان تنظيم مجاهدي ليبيا ومبايعة زعيم داعش أبو بكر البغدادي،» أخبار ليبيا (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، <http://www.libyaakhbar.com/libya-news/37252.html>، و«داعش ليبيا تنفذ صباح اليوم هجوما في فندق،» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <https://ar-ar.facebook.com/ebusem/.../878595125496>.

(١٧) «ISIS Operatives: ISIS Stormed Oil Field In Southern Libya,» Memri (4 February 2015), <http://www.memrijttm.org/content/view_print/blog/8184>.

بين الميليشيات المختلفة، فإن التنظيم مرشح لأن يتقوى أكثر خلال العام ٢٠١٥، وأن يتمكن من فرض وجوده وأوامره في جميع المدن الكبيرة والمتوسطة.

٤ ـ الديمقراطية أو المهمة العصبة

تحقيق الديمقراطية كان الشعار الذي جسد وحدة شباب انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير. لم يقتصر رفع الشعار على سكان المدن الكبيرة، ولا على الطبقة المثقفة، وإنما ظهر الشعار في كل مكان بما في ذلك القرية المتوارية في قلب الصحراء. وقد أثارت هذه الظاهرة بعض الباحثين الذين اهتموا بمتابعة الانتفاضة الليبية منذ بدايتها، وشجعتهم على طرح السؤال: هل يوجد في مكونات الانتفاضة ما يضمن عملية التحول نحو الديمقراطية؟[١٨].

وهو سؤال يحمل في طياته الشك في إمكان النزول بالشعار إلى أرض الواقع. لا يوجد في النظام السياسي الذي نشأ فيه شباب الانتفاضة شيء يمت بصلة إلى الشعار الذي رفعوه، كما تعج الثقافة الليبية بالقيم التي لا تشجع على التحول الديمقراطي. لكن، لا بد من أن الشباب لديه ـ بسبب انتشار وسائل الاتصالات الحديثة ـ فكرة عن الحياة في مجتمع ديمقراطي، وأنهم سئموا نمط الحياة في ظل نظام دكتاتوري مستبد فتمنّوا التغيير. لقد استجابت اللجنة التي تولت قيادة الانتفاضة (المجلس الوطني الانتقالي) لنبض الشارع، وترجمته في مواد الإعلان الدستوري الذي أعد لكي ينظم الحكم في المرحلة الانتقالية فنصت مادته الرابعة على أن: «تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السّلمي الديمقراطي للسُّلطة»[١٩]. لكن، ومن جهة أخرى، هل يمكن بناء ديمقراطية في مجتمع ليس في ثقافته قيم ديمقراطية كالتي تشجع على الحوار وتقبل بالرأي الآخر وتحترمه؟

لقد تمكنت الفئة الداعمة للتحول الديمقراطي من إنجاز عدد من الخطوات تمثلت بتنظيم ثلاثة انتخابات حازت دعماً وتأييداً من هيئات دولية، فتم خلال ستين انتخاب

---

(١٨) مصطفى عمر التير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصبة (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٧، ويوسف الصواني، «الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق،» الجماعة العربية للديموقراطية (١١ آب/ أغسطس ٢٠١٣)، <http://www.arabs-for-democracy.com/democracy/pages/../3207>.

(١٩) «الإعلان الدستوري المؤقت،» المجلس الوطني الانتقالي المؤقت (٢٠١١)، <http://www.lawoflibya.com/forum/showthread.php?t=15777>.

ثلاث هيئات تشريعية (المؤتمر الوطني العام، ولجنة الدستور، ومجلس النواب). كما بدأت مؤسسات المجتمع المدني في الانتشار، إلى جانب انتشار مؤسسات الإعلام بمختلف أشكالها، وباستقلالها عن السلطة الرسمية، وانتشر حق التظاهر وحق التعبير عن الرأي بحرية كاملة.

ثم حدثت انتكاسة غيرت اتجاه المسيرة؛ فمنذ مطلع العام ٢٠١٤، بدا واضحاً أن القوة المعارضة لنشر الديمقراطية أخذت تسجل انتصارات متسارعة. كانت البداية بتهديد الصحافيين والناشطين السياسيين وأصحاب الرأي، والمنادين بالدولة المدنية، والمدوِّنين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، ثم وصلت إلى حد الخطف والاغتيال لكل من لم يتوقف عن النشاط ولم يغادر البلاد. لم تفرق هذه الحملة بين رجل وامرأة، ولا بين صغير وكبير، وتركزت على وجه الخصوص في مدن درنة وبنغازي وطرابلس. في كل واحدة من هذه المدن تمكنت ميليشيات ذات أيديولوجيات بعينها من السيطرة على المواقع المهمة في المدينة، بعد أن نجحت في طرد أو تحييد بقية الميليشيات التي كانت موجودة في المدينة، ثم باشرت تثبيت برنامجها عبر سلسلة من الإجراءات. تصدرت الإجراءات أنشطة تهدف إلى إسكات كل صوت معارض للأيديولوجية المفروضة بقوة السلاح، فهُوجمت محطات الإذاعتين المرئية والمسموعة، ومراكز الصحف الورقية التي صُنفت معادية، وصودرت المعدات والأجهزة، وخرِّبت المباني، وتم اختطاف عدد من العاملين. وعليه، توقفت جميع أشكال التعبير عن الرأي المخالف، فغابت الصحف، وتوقفت تظاهرات الاحتجاج، وبقيت في الساحة وسائل الإعلام المعبرة عن توجه الميليشيات المسيطرة، وتلك التي لا تفتح مجالاً للبرامج السياسية، وسُمح فقط بمسيرات التأييد. وبدت صورة الشارع في المدينة الليبية في هذا الشأن إعادة لما تعود الليبيون على مشاهدته إبان حكم القذافي حيث لا يسمح إلا بالتعبير المؤيد للحاكم ولأيديولوجيته، وبعبارة أخرى عودة خطاب اللون الواحد. وفي الواقع سبق أن أكد باحثون استحالة بناء نظام سياسي ديمقراطي في مجتمع تخلو ثقافته - بالمعنى الأنثروبولوجي - من قيم الحوار وقبول الرأي الآخر والولاء للوطن، كما هو حال المجتمع الليبي[٢٠].

---

(٢٠) Roland Inglehart, «Culture and Democracy,» in: Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, eds., *Cultural Matters: How Values Shape Human Progress* (New York: Basic Book, 2000), pp. 80-90.

يمكن القول، إنه مع نهاية العام ٢٠١٤ تلاشت جميع مظاهر حرية التعبير التي جرّبها الليبيون خلال العامين الأوَّلين من الانتفاضة، بعد أن اضطر غالبية أصحاب الرأي المخالف، بمن فيهم من نجح في واحدة من الانتخابات التي جرت في البلاد، إما إلى الانزواء في الداخل، أو الهجرة إلى الخارج. وبعبارة أخرى لم يبقَ من الشعار الذي رفعه الشباب في بداية الانتفاضة إلا الذكرى. ولا يوجد ما يشير إلى أن هذا الوضع سيتغير خلال العام ٢٠١٥. وعليه، ستبقى الدعوة لإقامة الدولة الديمقراطية خلال المستقبل القريب في ذاكرة من تبناها، وضمن ملفات تاريخ انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير.

٥ - دور الشباب

الشباب هم أول من حطم جدار الخوف الذي نجح القذافي في بنائه حول الشعب الليبي عبر سلسلة من الأفعال شملت: السجن بدون محاكمة، والقتل في الساحات العامة، ومطاردة واغتيال المعارضين في عواصم بلدان عربية وأوروبية. مارسَ من يمكن تسميتهم بشباب شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية دوراً مهماً في انطلاق انتفاضة ١٧ شباط/ فبراير، وفي استمرارها. أقبل الشباب في ليبيا كما الحال في بقية بلدان العالم على فتح حسابات في شبكات التواصل الاجتماعي وخصوصاً الفيسبوك. وبينت الأرقام المنشورة في العام ٢٠١١ أن عدد المشتركين في هذه الخدمة في ليبيا تجاوز ٣٠٠ ألف[٢١].

بالطبع قد لا يعكس هذا الرقم العدد الفعلي لمستخدمي هذه الوسيلة لأن بعض الشباب له أكثر من حساب واحد. لقد تواصل عدد من الشباب، واتفقوا على التظاهر في يوم ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١. رصدت أجهزة النظام هذا النشاط، وحاول القذافي استباق الأحداث فأعلن أنه سيقود التظاهرات للمطالبة بتغيير الحكومة. كانت للشباب مطالب متواضعة بالمقارنة مع ما آلت إليه تداعيات الأحداث فيما بعد. قد تكون قائمة المطالبات التي تصورها من خطط للتظاهر لا تتعدى بعض الإصلاحات مع المحافظة على رموز النظام. لكن الموعد الذي اتفق عليه شباب التواصل الاجتماعي تزامن مع نشاط كان يجري - منذ فترة - في مدينة بنغازي، وتمثل بوجود أمهات وأسر ضحايا مذبحة سجن أبو سليم أمام محكمة شمال بنغازي للمطالبة بمعلومات حول المفقودين.

---

(٢١) «عدد مستخدمي الفيسبوك في ليبيا ٣١٦٤٦٠،» صفحة «ليبيا فقط» على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك (٢٠١١)، <http://ar-ar.facebook.com/onlylibya/.../2821355418...>.

قامت الأجهزة الأمنية بإلقاء القبض على المحامي الذي يتولى الدفاع في هذه القضية يوم ١٥ شباط/ فبراير بدون مبرر واضح، فخرجت تظاهرات في مدينتي البيضاء وبنغازي للمطالبة بإطلاق سراحه، فردت قوات الأمن بإطلاق النار وسقط أول قتيل يوم ١٦ شباط/ فبراير. ومع أن الأجهزة الأمنية أطلقت سراح المحامي في اليوم التالي، إلا أن التظاهرات انطلقت في أكثر من مكان، وتخللت بعضها صيحات تطالب بإسقاط النظام.

لا يوافق بعض من رصد الحراك الليبي على الرأي القائل إن الانتفاضة قادها شباب الفيسبوك، ويقول بحدوث مبالغة في القيمة التي خصصت للدور الذي أداه هؤلاء الشباب[٢٢]. وأن هذه المبالغة تم على حساب عدد مهم من المثقفين ورجال القانون والناشطين السياسيين الذين اعتصموا لأيام في داخل محكمة شمال بنغازي. كان هذا اللون من السلوك يدخل تحت بند تحدي النظام، ويعرض القائمين به لأشد أشكال العقاب، وتجب الإشادة بشجاعة الذين قاموا به. لكننا نرى أنه إلى جانب ما قام به هؤلاء الشباب من اتفاق حول الموضوع والموعد وأماكن اللقاء، هم الذين بادروا بنقل صور المعتصمين، وصور الجرائم التي ارتكبها بعض أفراد الكتائب الأمنية الرسمية إلى بقية الليبيين مما ساعد على نشرها، وأدى هذا إلى تأجيج المشاعر في بقية أجزاء البلاد.

والأهم من هذا كله هو أنهم أول من استطاع نقل صور بعض الفظائع التي ارتكبت إلى العالم الخارجي، ما أثار مشاعر الغضب في بلدان عربية وغير عربية، وأدت بالتالي إلى سلسلة من القرارات على المستويين العربي والدولي، نتج منها التدخل الدولي المسلح، الذي لولاه لما استطاع المتفضون من الاستمرار في حرب دامت ثمانية أشهر. فمثلاً تمكن أحد الشباب خلال اليومين الأولين للانتفاضة من إنشاء أول محطة تلفزيونية مستقلة (قناة ليبيا الحرة) تبث من بنغازي عبر الإنترنت، وهي أول محطة مكنت العالم من الاطلاع على ما يجري في بنغازي خلال الأسابيع الأولى للانتفاضة. وقد استطاعت قوات القذافي الوصول إلى هذا الشاب صاحب المحطة، وقتله أثناء محاولته تصوير بعض مظاهر الدمار الذي لحق بالمدينة[٢٣].

تشجع منذ الأيام الأولى عدد كبير من كبار السن للانضمام إلى الشباب المتفض، ولم ير هؤلاء حرجاً في أنهم لم يكونوا أصحاب المبادرة. ظهر لفظ جديد في تعبيرات

---

(٢٢) الصواني، «الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق،» ص ١٠.

(٢٣) «مقتل المدون والصحفي الليبي محمد نبوس،» فرانس ٢٤ (٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.france24.com/...20110322-mohamm>.

الشارع الليبي وهو لفظ «منشق». وأخذت وسائل الإعلام الدولية في بث أسماء المنشقين، والاتصال بهم وإجراء حوارات معهم. وقد شملت قوائم أوائل المنشقين أو المنضمين للانتفاضة: موظفي الحكومة بمن فيهم: الوزراء والمديرون والسفراء، وكبار ضباط الجيش الذين انضموا إلى الانتفاضة بكتائبهم العسكرية، وكان لهؤلاء دور متميز في الصدام العسكري الذي تحول إلى ما يشبه حرباً أهلية. لكن يظل الشباب هم العنصر السائد في المشهد الليبي أثناء حرب الانتفاضة. غالبية المحاربين كانوا عناصر شبابية، كما تولى جيش آخر من الشباب ذكوراً وإناثاً القيام بأنشطة متعددة وراء جبهات القتال. استلم هؤلاء مهام إعداد الوجبات الغذائية وتوصيلها إلى المحاربين، وإدارة مستشفيات ميدانية، وتنظيم ساحات المدن التي سميت محررة، وتزيينها بالأعلام، وبصور الذين قتلوا في جبهات القتال من المدينة، وإقامة حفلات ترفيهية للأُسَر وللأطفال في الساحات العامة، وتزيين جدران المدينة بالرسوم بعضها كاريكاتورية والبعض الآخر يخص مواقع المواجهات، إلى جانب كتابة الجمل وأبيات الشعر التي تمتدح الذي كان يجري في البلاد. ثم تحول عدد كبير منهم نحو الاهتمام بالأنشطة التطوعية، حيث تكاثرت مؤسسات المجتمع المدني في كل مكان لا فرق بين المدينة والقرية.

وقد نشط شباب المجتمع المدني خلال العام الذي تلا انتهاء الحرب في تنظيم حلقات النقاش والتوعية، والتجمع في حشود احتفالية كبيرة، وتنظيم التظاهرات، ونصب مواقع ثابتة للاحتجاجات للمطالبة بقضايا يرونها هامة، أو تغيير مواقف لا يرضون عنها. كما سيطر الشباب على جميع مؤسسات الإعلام من صحافة ورقية، إلى صحافة إلكترونية، إلى برامج إذاعة مسموعة ومرئية. وبعبارة أخرى بدا الشباب متحمساً ومقبلاً على الحياة، ومتحفزاً لتغيير تلك الصورة النمطية التي سيطرت على الشارع الليبي لعدة عقود والمتمثلة بنوع واحد من النشاط وهو مسيرات تأييد النظام. وبالفعل تغيرت صورة الشارع في المدينة الكبيرة، وأصبح واضحاً أن البلاد تمر بمرحلة حراك اجتماعي نشط.

بدأ المشهد السابق يتغير تدريجياً، بحيث أخذت بعض الأنشطة تختفي الواحدة تلو الأخرى، وعليه يمكن القول ومنذ بداية النصف الثاني من العام ٢٠١٤، لا يكاد يجد المراقب أثراً يذكر لما أشرنا إليه من صفات تلك الحيوية التي عرفها شارع المدينة. وكأن نظرة التفاؤل والفرحة العارمة التي رصدناها في عيون الشباب، وسجلناها في حينها قد اختفت، وحلت محلها نظرة كلها تشاؤم وإحباط، وخوف من المستقبل. وبعبارة أخرى عادت ثقافة الخوف التي سادت في المجتمع الليبي على مدى أربعة عقود في الظهور

ثانية. وأصبح المرء لا يستطيع التصريح برأي مخالف لرأي الميليشيات الحاكمة في المدينة التي يعيش فيها، ولا أن يوجه نقداً ولو بسيطاً، خوفاً من أن يساء تفسيره، فيقع في المحظور الذي يأخذ شكل التعذيب والقتل. فتغييب الخصم نهائياً أصبح أسلوباً واسع الانتشار في جميع مناطق البلاد.

وفي المقابل ظل شباب الميليشيات على حالهم، ولم يتأثر نشاطهم كثيراً، سوى أن الموت أصبح يغيّب منهم في كل يوم عدداً غير قليل، وكذلك ظل عدد الجرحى وأصحاب العاهات يكبر من يوم إلى آخر. وكبقية المؤشرات السابقة، لا يبدو أن العام ٢٠١٥ يحمل في طياته تغييراً ذا بال.

٦ ـ حالة لا دولة

لم تغب الصدامات المسلحة بين الميليشيات عن المشهد الليبي منذ انتصار الانتفاضة الليبية. فبعد أن توحدت الميليشيات على اختلاف خلفياتها أثناء الحرب لتحقيق هدف تغيير النظام، ظهرت الخلافات بينها فور تحقيق ذلك الهدف، واختفاء القذافي من مسرح الأحداث الليبي. كانت الصدامات الأولى إما بين جماعات متناحرة في داخل المدينة الواحدة، أو بين مدن متجاورة بينها عداوات قبلية قديمة. وكانت لا تدوم طويلاً، وتنتهي بمصالحات يقوم بها زعماء تقليديون أُطلق على مجموعة منهم حكماء المدينة التي ينتمون إليها. لكن الذي حدث خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤ شيء مختلف، بحيث أمكن وصفه بالحرب الأهلية.

أعلن قادة الكرامة في الشرق الليبي أنهم أسسوا تنظيماً عسكرياً للدفاع عن أنفسهم، ضد الاغتيالات التي تصاعدت وتيرتها ضد قدماء العسكريين، طاولت حتى من أدّى دوراً مهماً في انتفاضة ١٧ شباط/فبراير. وكان الاعتقاد السائد بين أعضاء التنظيم، وعند الكثير من المواطنين، أن جماعة أنصار الشريعة وراء تلك الاغتيالات، لكن أمير الجماعة أنكر ـ في مؤتمر صحفي ـ هذه التهمة[٢٤]. لقد حقق تنظيم الكرامة انتصارات واضحة، إذ تمكن من طرد قوات أنصار الشريعة من المنطقة المحيطة بالمطار الذي تعرض للقصف، وبقي معطلاً منذ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٤، قبل التوجه نحو مدينة بنغازي. لم يأخذ العسكريون المتقاعدون الذين قرروا بداية معركة الكرامة إذناً من أحد،

---

(٢٤) «قائد أنصار الشريعة ينفي علاقة جماعته بالاغتيالات في مدينة بنغازي،» فرانس ٢٤ (٣ شباط/فبراير ٢٠١٣)، <http://www.france24.com/.../20131203>.

إلا أنه لم يمضِ وقت طويل حتى كسبوا تأييد البرلمان[٢٥]، ثم اعتراف الحكومة المعينة من البرلمان مع إعادتهم للخدمة العسكرية.

وفي المقابل أعلن قادة «فجر ليبيا» أنهم وحدهم الثوار الحقيقيون، وأن الحرب التي شنوها تهدف إلى الدفاع عن أهداف ثورة شباط/ فبراير، وإلى ترسيخ مبادئها. وبالطبع لا يتفق آخرون مع هذا الادعاء، ويرون أن الحرب قامت كرد فعل للنتيجة الهزيلة التي نالها المحسوبون على الإسلام السياسي في انتخابات مجلس النواب، احتجاجاً ورفضاً لنتائج الانتخابات[٢٦].

طالب مجلس النواب الميليشيات المتحاربة في طرابلس بوقف القتال، ثم أصدر قراراً يصنف فيه أنصار الشريعة وفجر ليبيا كجماعات إرهابية، ويطالب الجيش بمحاربتها والقضاء عليها. أدى هذا إلى المزيد من الاحتقان، فقام بعض أعضاء المؤتمر الوطني بعقد سلسلة من الاجتماعات وقرروا أنهم باقون، ومستمرون في العمل، وهاجموا مجلس النواب، واتهموه في تاريخ لاحق بالخيانة. بينما التحق رئيس حكومة تسيير الأعمال بمقر البرلمان لتقديم استقالة حكومته، ثم كُلف بتأليف حكومة جديدة.

وكما ذكرنا سابقاً، سيطرت قوات فجر ليبيا على العاصمة طرابلس، ورفضت الاعتراف بالبرلمان، ودعا قادتها أعضاء المؤتمر الوطني العام للاجتماع من جديد بهدف تأليف حكومة جديدة، أطلق عليها حكومة الإنقاذ الوطني. وكما يوجد نواب قاطعوا حضور اجتماعات مجلس النواب، رأى عدد كبير من أعضاء المؤتمر الوطني العام أن مهمة المؤتمر انتهت، لذلك توقفوا عن حضور الاجتماعات عندما استؤنفت من جديد. احتل وزراء حكومة الإنقاذ الوطني مكاتب الحكومة في العاصمة، وبدأوا في تصريف شؤون الحكومة التي لم يعترف بها المجتمع الدولي. وبقيت المعضلة الكبيرة التي واجهت المعسكرين هي كيفية التعامل مع مصرف ليبيا المركزي للحصول على المال.

---

(٢٥) «البرلمان الليبي يتبنى عملية الكرامة العسكرية،» وكالة أنباء آسيا (٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤)، <http://www.asianewslb.com/vdcb5fb89rhb80p.kuurhtml>.

(٢٦) «قبل إعلان نتائجها.. هزيمة شنيعة للإسلاميين في الانتخابات الليبية وعلية العلاني يقدم لـ «الصباح نيوز» قراءته للدلالات السياسية والأمنية لما سيحصل،» الصباح نيوز (٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤)، <http://www.assabahnews.tn/article/88861>.

المقر الرئيس للمصرف موجود في العاصمة، وبالقرب من مبناه دواوين حكومية لا يعترف بها المجتمع الدولي، وترغب في تسيير شؤون الدولة، وحكومة يعترف بها المجتمع الدولي جعلت من مدينة البيضاء في الشرق الليبي مقراً لها، ومصممة هي الأخرى على إدارة شؤون الدولة، وتبعد عن مقر المصرف بنحو ١٣٠٠ كم. وجدت إدارة المصرف نفسها في وضع شديد التعقيد من حيث مهمة تسيل بنود ميزانية تعتمد على مصدر دخل واحد وهو بيع النفط الخام، الذي تقع أغلب حقوله في الشرق الليبي. وعليه اتخذت هذه الإدارة قراراً بالاكتفاء بصرف المرتبات، ودعم السلع الضرورية. وهو قرار لم يعجب الكثيرين، وخصوصاً الميليشيات المسلحة التي يرغب قادتها في الحصول على أكبر قدر ممكن من عائدات النفط. وهكذا بدا المصرف المركزي خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤ وكأنه الجهة التي تملك السلطة الأعلى في البلاد. فمن جهة توجد في ليبيا حكومتان، لكل منهما عدد من الوزراء، إلا أن استمرارهما كليهما في تسيير المهام العادية يعتمد على قرارات يصدرها محافظ المصرف المركزي. وبعبارة أخرى لا تزال هناك بين دول العالم دولة تسمى ليبيا، ولكن لا توجد حكومة تفرض قراراتها على سكان البلد، كما ليس لأي الحكومتين من وسائل السلطة ما يمكّنها من حفظ الأمن، ومتابعة الخارجين على القانون. لأن المهمة الأخيرة لا تزال في يد ميليشيات كل مدينة على حدة. فمن هذا الجانب تُعتبر المدن الليبية مكونات مستقلة. وعليه، ليبيا كجغرافيا وتاريخ موجودة، ولكن بدون سلطة مركزية تضاهي تلك الموجودة في بقية دول العالم. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن إلى متى سيستمر هذا الوضع؟

وللإجابة عن هذا السؤال يتطلب الأمر التعرف إلى مستقبل التحالفات الدولية والإقليمية، وما الذي تحاول الدول المتحالفة تحقيقه في ليبيا. فمنذ البداية اهتمت الدول الكبرى بما يجري، وقررت التدخل في مجرى الأحداث، وأصبحت ليبيا مجالاً للصراع الدولي. ولأن دولاً من المنطقة أسهمت في تأجيج الصراع الليبي، أصبحت ليبيا مسرحاً لصراع إقليمي أيضاً. وفي سبيل التخلص من نظام القذافي فرح الليبيون المندمجون في الحرب بالمساعدات التي قدمت لهم في شكل أموال وسلاح وتدريب وخدمات، ولم يلتفتوا إلى ما قد يكون للمهتمين بالشأن الليبي من أهداف غير معلن عنها. لذلك توقع عدد كبير منهم أن الذين سارعوا لمساندتهم عبارة عن أصدقاء هدفهم تخليصهم من قبضة دكتاتور متعجرف، ومساعدتهم لبناء دولة عصرية. لكن وفَور غياب القذافي، أدرك كثيرون أن البلاد تسير في طريق لتصبح مسرحاً لصراعات إقليمية ودولية.

المؤشرات التي قادت إلى مثل تلك الاستنتاجات كثيرة، وأهمها اهتمام وسائل الإعلام لبعض الدول الإقليمية بتلميع صور قيادات معينة، واهتمام برامجها الإخبارية والسياسية بتنظيمات ومجموعات بعينها ومعاداة أخرى. واهتمام بعض الدول الإقليمية بإنشاء وتمويل محطات إعلامية في ليبيا بهدف التوسع في سياسة الانحياز لفريق بعينه. ثم استمرار برامج التمويل وتدفق الأسلحة التي لا تمر عبر الجهات الرسمية، وإنما تقدم مباشرة لميليشيات معينة، وخصوصاً أن بعض الميليشيات سيطرت على قواعد عسكرية للجيش الليبي بما فيها المطارات والموانئ. ومع أن الصدامات العسكرية بين الميليشيات لم تتوقف خلال جميع سنوات الانتفاضة، إلا أن الصدامات التي سيكون لها الأثر الأكبر في الأحداث خلال العام ٢٠١٥ هي التي بدأت في شرق ليبيا وفي غربها خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤. وهي صدامات ترقى لوصف الحرب الأهلية، ووصفها بعض المراقبين بأنها «حرب بالوكالة»[٢٧]. وهو اصطلاح شاع استعماله منذ ستينيات القرن العشرين عندما تكاثرت الحروب الأهلية في داخل الكثير من الدول الأفريقية حديثة الاستقلال، وشاع تكالب دول غربية على الحصول على مكاسب من تلك النزاعات[٢٨]. بينما شكك البعض في مدى ملاءمة هذا المصطلح للحالة الليبية[٢٩].

لكن، ومع أن الليبيين برهنوا على مقدرتهم في الدخول في نزاعات عسكرية بسهولة، فإن الحرب التي دارت رحاها خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤ يمكن أن تكون في جزء منها عبارة عن حرب بالوكالة، وأن هناك دولاً كانت تغذي النزاع ويهمها استمراره، كما يهمها أن يحسم لمصلحة أطراف بعينها. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن إلى متى سيستمر الليبيون يتقاتلون؟ وهل يمكن أن يحسم الصراع عسكرياً؟

كل طرف من الأطراف المتصارعة سواء في الشرق أو في الغرب، عبارة عن تجمع لجماعات اتفقت على أهداف، واختلفت حول أخرى، لذلك يمكن أن تحدث خلافات في داخل كل جماعة أو تجمع يؤدي إلى ظهور تحالفات جديدة. والشيء نفسه يمكن أن يحدث للجماعات المؤثرة في المشهد الليبي من الخارج. ومع أن كثيراً من المراقبين

---

(٢٧) Andrew Engel, «Between Democracy and State Collapse: Libya's Uncertain Future,» The Washington Institute for Near East Policy (6 August 2014), <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/between-democracy-and-state-collapse-.->.

(٢٨) Karl Deutch, «External Involvement in Internal Wars,» in: Harry H. Eckstein, ed. *International War: Problems and Approaches* (New York: Free Press, 1964), pp. 100-101.

(٢٩) Frederic Wehrey, «Is Libya a Proxy War?,» *The Washington Post*, 24/10/2014, <http://www.washingtonpost.com/../is-libya-aproxy-war/>.

يحصر هذه الجماعات في قطر وتركيا والإمارات ومصر والسعودية، إلا أن دولاً أوروبية مثل إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بما يجري في ليبيا، ولها نصيب في التدخلات ولو من وراء ستار. وقد دأبت جميع هذه الدول على نشر تصريحات تتعلق بما يجري في الساحة الليبية. يبدو الطابع الغالب لهذه التصريحات في الظاهر حضها على أن الصراع الدائر لن يحسم عسكرياً، لذلك لا بد من أن يجلس المتحاربون على طاولة الحوار.

لكن يلاحظ المتابع لتلاحق التصريحات تغيرات في مواقف الدول، ووجود تكتلات في داخل المجموعة. فمثلاً بينت بعض التصريحات الصادرة عن مسؤولين إيطاليين وفرنسيين أن الدولتين تؤيدان تدخلاً عسكرياً يتم تحت مظلة الأمم المتحدة، وعلى نمط التدخل الموجود في بعض الدول الأفريقية التي تشهد صراعات داخلية، لكن بريطانيا وألمانيا تساندان فكرة الحوار، بينما الموقف الأمريكي غير واضح ومتذبذب. فمثلاً يصرح المسؤولون في الحكومة الأمريكية بأنهم طلبوا إلى حلفائهم من دول المنطقة (مصر والسعودية وتركيا وقطر والإمارات) وقف دعم الفئات المتصارعة. لكن هذه الدول لم تستجب لهذا الطلب، ومعلوم أن جميعها يخضع - بشكل أو بآخر - للتأثير الأمريكي. فهل يعني هذا أن السياسة الخارجية لهذه الدول تحررت من التأثير الأمريكي فعلاً؟ أم أن أمريكا لم تكن صادقه في طلبها؟ ثم في أي اتجاه سيذهب الموقف الأمريكي بشأن الزعامة الإقليمية، وهي زعامة لن تتم إلا بموافقة أمريكا. وكذلك أي الطرفين الأوروبيين سيحظى في النهاية بمباركة أمريكا؟ وإلى أي مدى ستستفيد القوة الداعمة لمشروع الدولة الإسلامية من كل هذا التضارب وعدم وضوح الرؤيا؟ وهل يقبل الأوروبيون في النهاية بالأمر الواقع، ويدخلون في علاقات مع زعماء هذه القوة الجديدة كما قبلوا من قبل بالتعاون مع من أسموهم «زعماء الإسلام المعتدل»؟

في ضوء الإجابة عن الأسئلة التي أثيرت في هذا الجزء الأخير، سيتوقف مصير الصراع الليبي أولاً، ومستقبل البلاد ثانياً. وعموماً يبدو أن المشهد الذي ساد خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٤، سيستمر خلال العام ٢٠١٥، بل ومرشح إلى مزيد من الاحتقان والتوتر والتدهور والتعقيد، ما لم تحدث معجزة في زمن غابت فيه المعجزات.

الفصل الرابع عشر

اليمن، بين غياب الدور وحضور «شرعية اللاشرعية»

أولاً: المشهد اليمني: السمات والإشكالات

١ - سمات المشهد اليمني

إنَّ استقراء الواقع السياسي اليمني المُعاش يدفع إلى القول بأنه يحتضن مشهداً يتسم بكونه: ثوري الشعار، ثأري الفعل؛ حيثُ يغيب الفعل الثوري ويحضر الثأر المشبع بثقافة الانتقام من الخصم السياسي والمذهبي. كما أنه مشهدٌ سلمي الحشود، انكشافي الحدود، سرابي الأداء الرئاسي والحكومي، تحايلي التعامل والوعود، نظري البرامج والرؤى، حواري البنادق والقوى، حربي الاقتدار، سياسي التحايل.

إنَّه مشهدٌ يماني راهن «تحايلي» لا «تحولي»؛ حيثُ يتم التحايل على النصوص والاتفاقات التي يوقعها المتحاورون، بحيث يتم خذلانها فلم ترَ النور والتطبيق ومن ثَّم فقد غاب التحول والتطور والاستقرار. مشهدٌ تقاسمي المناصب لاتوافقي الحركة والفعل؛ حيث حُوِّلت المناصب والوظائف إلى غنائم تتقاسمها بعض الأحزاب والقوى والحركات من دون بقية أبناء الشعب اليمني، لقد رادفوا بين الغنيمة والثورية؛ فتكالبوا على المناصب والتقاسم. بل إنهم تهافتوا على الغنيمة، وخذلوا الثورة.

نعم، كانوا - وما زالوا - غانمين و«غنائميين» لا غارمين ولا ثوريين، أو تغييريين. وبالتالي فقد حضر الغنائميون والإقصائيون وغابت مصلحة المجتمع والدولة. مشهدٌ غدا مُسيَّجاً بثقافتين ثقافة الانتصار ويمثلها «مرحلياً» الحركة الحوثية (أنصار الله)، وثقافة الانكسار، ويبدو أن التجمع اليمني للإصلاح قد تعايش مع هذه الثقافة.

إنَّ أسوأ ما في المشهد اليمني، أنهُ مشهدٌ انتقامي لا انتقالي، وتمديدي - تمددي لا تداولي؛ حيثُ يسعى الحاكم - عادةً - إلى التمديد لعمره السياسي والتشبث بالسلطة بلا انتخابات نزيهة، وكذا بزوغ حركة مسلحة (الحركة الحوثية) تتمدد في كثير من المناطق والمحافظات اليمنية عبر البندقية.

٢ - إشكالاتٌ يمنيّة مُعاشة

يحتضن المشهد اليمني العديد من الإشكالات، من أهمها:

أ - إشكالية حضور الإرث الثأري وتواري الفعل الثوري

بالرغم من أن ظاهرة «الثأر القبلي» تعتبر من أخطر الظواهر المجتمعية في بلد القبائل والعصبيات الكثيرة كاليمن، وبخاصة أن الذي كان حاكماً - علي عبد الله صالح - قد دأب على إذكاء هذه الظاهرة وتسييسها، فإن الأخطر أن تجد «ثأراً سياسياً» جديداً، يمارسه بعض من يفترض أنهم دُعاة الدولة المدنية الحديثة الديمقراطية وأنصارها في اليمن.

يبدو أنَّ ثمة أسباباً عديدة لهذه الإشكالية، ويُعَد السبب الثقافي في مقدمها؛ حيثُ يلاحَظ أن الثقافة اليمنية السائدة ما زالت تتميز بأنها ثقافة ثأريةٌ تجاه الأخ والقريب، ودودةٌ ومتسامحة تجاه الأجنبي والغريب؛ فهي ما زالت في بعض جوانبها تتسم، بـ «... الثأر والمبالغة في الانتقام من الخصم السياسي؛ فهي لا تكتفي بتصفيته معنوياً وسياسياً، بل ترى أنه لا بد من تصفيته جسدياً؛ لأن الإبقاء على حياته المادية (الجسدية) قد يطرح افتراض عودة الخصم السياسي لسدة الحكم، والقيام بالمقابل، بالتخلص من خصومه بالطريقة الثأرية ذاتها»[1].

---

(١) محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص ١٧٧، ولمزيد من التعرف إلى الطبيعة الصراعية للثقافة اليمنية انظر ص ٧٣ - ١٨١.

وفي هذا الصدد، تتعيَّنُ الإشارة إلى أن النظام السياسي اليمني يعاني ضعف ذاكرته السياسية؛ إذ يُلاحظ أنه لا يستفيد من تاريخه السياسي الإيجابي. وفي حالة سعيه لتنشيط ذاكرته التاريخية والسياسية فإنه لا يستدعي منها سوى الخبرة الصراعية والثأرية. أما بخصوص تواري الفعل الثوري في المشهد اليمني، فيعود جزءٌ منه إلى التحديات التي واجهتها ثورة شباط/ فبراير عام ٢٠١١. والمتمثلة بما يأتي:

- السعي لإنجاز ثورة بتكلفة إصلاح سياسي، لتغدو ثورية اللفظ وإصلاحية الفعل.

- حضور شباب ثوري وأحزاب إصلاحية.

- السعي إلى «حزْبنة» الثورة السلمية و«قعدنتها» بمعنى محاولة إلصاق تهمة الانتساب للقاعدة ببعض شبابها.

- محاولة المرادفة بين مفهومَي السلمية والتسليمية: فالأول مقبول ومحبَّذ كبديل للعنف والثأرية؛ والثاني، بمعنى أن يستسلم الثوار المسالمون لعنف الحاكم وأدوات قهره بلا مقاومة، مرفوض ولا يصبّ في صالح تحقيق الثورة لأهدافها.

- الخلط بين مفهومَي الممكن السياسي والاستكانة السياسية: فالأول مرغوب فيه بشرط أن يكون مؤقتاً، وخطوة في اتجاه تحقيق أهداف الثورة؛ أما الثاني فمرفوض؛ لأنه مدعاة لاستمرار الأوضاع رغم سوئها، وخذلان لأهداف الثورة.

- قيام ثورة يمنية في محيط إقليمي غير ثوري. وسعي القوى المضادة الإقليمية والدولية لتحويلها من ثورة إلى أزمة.

- محاولة الدفع بالثورة السلمية إلى المرحلة الانتقالية قبل نجاحها الناجز والسعي لتلبيسها رداء الإصلاح السياسي التدرجي[٢].

وخلاصة ما تقدم، أنَّ اليمنيين يحتاجون إلى تغيير و«ثورات» لا «ثارات».

---

(٢) انظر تعقيب محمد محسن الظاهري على ورقة محمد عبد الملك المتوكل، «الآفاق الديمقراطية في الثورة اليمنية،» ورقة قُدِّمَت إلى: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٧.

ب - إشكالية غياب التداول وحضور التدويل

لقد عاني اليمن، وما زال، ظاهرة غياب تداول السلطة سلمياً؛ حيث عرفت الدولة اليمنية تاريخياً ظاهرة الصراع على السلطة وتمديدها دون تداولها. وفي هذا الصدد، يمكن ضرب مثل من تاريخنا المعاصر كأحد شواهد «تمديد» السلطة دون تداولها، ويتمثل بتمديد فترة ولاية الرئيس السابق علي عبد الله صالح من ٥ سنوات إلى ٧ سنوات، وفقاً للتعديلات الدستورية التي أجريت عام ٢٠٠١، كما أنه تم تمديد مدة مجلس النواب الحالي (السلطة التشريعية) عام ٢٠٠١ من ٤ سنوات إلى ٦ سنوات، ثم مُدد له مرة ثانية ستين أخريين عام ٢٠٠٩ انتهت في نيسان/ أبريل ٢٠١١. وها هي ما عُرِفَتْ بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية تطيل عمر هذا المجلس (الكهل) ستين أخريين، انتهت عام ٢٠١٣.

وها نحن في بداية العام ٢٠١٥ وما زال المجلس نفسه محل جدل. أما الرئيس التوافقي عبد ربه منصور هادي الذي انتُخب في شباط/ فبراير ٢٠١٢، والذي حددت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية فترة حكمه بعامين انتهت ببداية عام ٢٠١٤[٣]. ثم تمّ التمديد له عبر ما عرف بضمانات مخرجات الحوار الوطني الشامل؛ حيث نصت على أن «ولاية الرئيس تنتهي بتنصيب الرئيس المنتخب وفقاً للدستور الجديد»[٤]. وهكذا حضر التمديد، وغاب التداول.

أما بخصوص حضور التدويل والتدخل، فبالرغم من أن الحديث عن محاولات تدويل القضايا المحلية هو في جوهره حديث عن جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، فيمكن القول إنه حينما يغيب مبدأ تداول السلطة وتناوبها سلمياً، يحضر الظلم والاستبداد، ويستشري الفساد، وهذا ما يؤدي إلى التدخل الخارجي وانتهاك سيادة الدولة وتكبيل إرادتها وارتهان قرارها السياسي وتبعيته للخارج. وفي هذا الصدد، تحضر بعض المقولات التفسيرية لبعض مفكرينا العرب الراحلين، أمثال العلاّمة عبد الرحمن بن خلدون الذي حذّر من خطر الاستبداد والطغاة ودورهما الكارثي في استجلاب الطامع الخارجي؛ حيثُ قال: «إنَّ الطغاة يجلبون الغزاة»: وكذا مالك بن نبي،

---

(٣) انظر نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية في: الثورة اليمنية (صنعاء)، ٢٤/١١/٢٠١١، ص ٢.

(٤) انظر: «وثيقة الحوار الوطني الشامل،» الأمانة العامة للحوار الوطني (صنعاء) (٢٠١٣ - ٢٠١٤)، ص ٢٩٢.

الذي نبهنا إلى خطورة الأسباب الداخلية المؤذنة بخطر الاحتلال والاستعمار؛ حيث تحدث عن مفهوم «القابلية للاستعمار».

وفي هذا السياق، تجدُرُ الإشارة إلى أنَّ اليمن قد وقع في فخ الوصاية، منذ زمن ليس بقصير، وما صدور قرار مجلس الأمن بخصوص الأحداث في اليمن رقم ٢١٤٠، في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤، والذي وضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا شاهداً على هذا التدخل، وهذه الوصاية. ويتضمن هذا القرار[٥] تشكيل لجنة لدراسة فرض عقوبات على جميع الأطراف التي تسعى إلى عرقلة عملية التحول الديمقراطي في اليمن. وهكذا، فإنَّ الواقع يُفصح عن أن اليمن قد غدت، بالفعل، تحت الوصاية.

وكي لا يكون حديثنا على عواهنه، نورد بعض الشواهد والدلائل على دخول اليمن، للأسف، مرحلة الوصاية الخارجية: فقد تمثلت هذه الوصاية بدءاً من انتهاك السيادة الإقليمية لليمن (جواً وبحراً وبراً)، وفرض الحلول الخارجية دون إرادة يمنية حقيقية. مروراً باللجوء للمساعدات والمنح الخارجية، والمقدمة ممن يُسمى «الدول المانحة»؛ حيث ما انفك مسؤولون يمنيون «يتسولون» المعونات الخارجية، حتى غدت اليمن بمثابة «عالة» على الأجانب والغرباء، مهما حاول البعض ستر عورة ما يحدث، بترديد مقولة «الاعتماد المتبادل».

من الشواهد أيضاً تحركات السفراء والدبلوماسيين الأجانب في أراضي اليمن، وتعاملهم مع مسؤوليها، وبعض مواطنيها، وقبائلها من دون مراعاة القوانين والأعراف والتقاليد الدبلوماسية المعمول بها في دول العالم. ووصول اليمن مرحلة التفريط في حقها بالمشاركة في صنع القرار الدولي واتخاذه، وما عدم السماح لليمن بممارسة حق التصويت في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها؛ بسبب عجزها عن تسديد المستحقات المالية عليها تجاه ميزانية الأمم المتحدة إلا شاهداً على ما نقول[٦].

---

(٥) للاطلاع على قرار مجلس الأمن الرقم ٢٠٤١ الخاص بوضع اليمن تحت الفصل السابع، ومهام لجنة العقوبات، انظر: لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، <http://www.un.org/ar/sc/committees/2140>.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن شواهد وقوع اليمن تحت الوصاية، انظر: محمد الظاهري، «اليمن تحت الوصاية وهذه الأدلة،» مأرب برس (١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢)، <http://marebpress.net/articles.php/video/articles.php?lng=arabic&id=16905>.

ج - إشكالية ضيق الرؤية واتساع العبارة

بالرغم من المقولة الصوفية البليغة والتفسيرية، التي تنص على أنهُ «كلما اتسعت الرؤيا ضاقت العبارة»[٧]، يمكن القول إنَّ لسان حال الواقع والمشهد اليمني غير السوي، يعبر عنه معكوس هذه المقولة؛ حيثُ إنه في اليمن «ضاقت الرؤية واتسعت العبارة». وللتدليل على هذا الاستنتاج، يمكن ضرب مثلَيْن اثنين: **الأول** تعبّر عنه الحركة الحوثية (أنصار الله)؛ حيثُ ترفع شعاراً متسعاً ولكنه ضيق الرؤية، فهي تردد شعار «الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام». والخطورة في هذا السياق، أنَّ الحركة الحوثية تقتل الأمريكان لفظاً، ولكن الموت الفعلي (غير اللفظي) تهديه لبعض اليمنيين. **والثاني**، يجسده تنظيم القاعدة (أنصار الشريعة)، حيث يرفع شعار «قتال اليهود والصليبيين»، بينما يُلاحظ أن القتلى يمنيّون، جلُّهم من العسكريين والأمنيين. وهكذا يتسع الشعار وتضيق الرؤية.

د - إشكالية النصفية وعدم الحسم

نقصد هنا، بالنصفية: عدم حسم الأمور والأفعال التي تُشارك فيها الأحزاب والقوى اليمنية، والقضايا التي تتصدى لها، والعجز عن إتمامها وإكمالها بشكل ناجز، سواء أكانت أفعالاً تغييريه جذرية كالثورة، أو أعمالاً جزئية محدودة النطاق، كالإصلاح السياسي والاقتصادي.

فثورات اليمنيين، رغم تعددها، إلا أنها «أنصاف» ثورات، أو أقل؛ حيثُ تتسم بالنصفية واللاحسم. فقد قامت أجيال سابقة بـ ثورتيْ أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، إلا أن كثيراً من مبادئهما وأهدافهما لَم ترَ النور بعد، وإن كانت الأولى قد أسقطت حكم الإمامة في الشمال، بينما نجحت الثانية في طرد الاستعمار البريطاني من الجنوب. كما أن أفعال القيادات اليمنية تتسم بنصفية الإنجاز، في أحسن الأحوال[٨].

---

(٧) صاحب هذه العبارة أو المقولة التفسيرية «كلما اتسعت الرؤيا ضاقت العبارة» المفكر الصوفي (محمد عبد الجبار النفري)، أوردها عبر كتابه الموسوم بـ (المواقف والمخاطبات). للمزيد حول دلالة هذه العبارة، انظر: أحمد بوزيان، «بلاغة الصمت في الخطاب الصوفي: قراءة في مذاق البدايات،» مجلة الأثر، العدد ١٨ (حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، ص ٨٧، <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/5959/1/T1808.pdf>.

(٨) للتعرّف على أسباب إشكالية النصفية وعدم الحسم، انظر: محمد الظاهري، «النصفية واللاحسم معضلة يمانية،» المجلس اليمني (١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، <http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=687824&page=17>.

وفي هذا الصدد، يتعين التذكير بأن الثوراتِ غيرَ المكتملةِ تُطيلُ أعمارَ أعدائِها، وتمنحهم فرصةَ ترتيبِ صفوفِهم، وتغريبِهم بمقاومتِها، ومحاولةِ إجهاضِها، حيثُ يتداعى فلولُ الطغاةِ وأنصارُهم من الفاسدين والانتهازيين على الثائرين؛ شاهرين سلاحَ التشكيكِ بالثورةِ ومشعليها وأنصارها تارةً، خائضين بأخبار مشعليها ومرجفين بمواطن ضعف أنصارها تارةً أخرى.

وبالمقابل، يغدو المتعجلون من مشعلي هذه الثوراتِ وأنصارِها صيداً سهلاً لليأس، وفريسةً للتشكيكِ بفعلِهم الثوري. أما الصامتون، والخاذلون للثوراتِ وأهلِها؛ فإنهم يجدون سبيلَهم للشماتةِ والتشفي، وتبريرِ تخاذلِهم وصمتِهِ. كما أنَّ انتماءاتِ ما قبل الدولة تطلُّ بقرونِها؛ بحيثُ يحضرُ التعصبُ للمذهبِ مختزلاً الدين، ونافياً المذاهب الأخرى، أما المناطقيةُ الضيقةُ فإنها تغدو بديلاً لجغرافية الدولة المتسعة.

ثانياً: أهم الفاعلين ومواقف الأحزاب والقوى السياسية والفصائل المسلحة

يحتضن الواقع اليمني قوى عديدة؛ فثمة قوى بازغة وصاعدة، كالحركة الحوثية (أنصار الله)، والحراك الجنوبي. وقوة باقية كتنظيم القاعدة. وقوى تقليدية ذات لغة حداثية، متقاسمة الوظائف ومتحاصة المناصب، كأحزاب المؤتمر الشعبي وحلفائه، واللقاء المشترك وشركائه. وقوى مساندة ومؤازِرة موزعة ومُستقطَبة بين أطراف بنسب متفاوتة كالقبائل. وأخيراً ثمة قوى متحفزة ولكنها مشتتة وحائرة، كالشباب.

١ ـ القوى البازغة والصاعدة: الحركة الحوثية، والحراك الجنوبي

أ ـ الحركة الحوثية (أنصار الله)

تُنسب الحركة الحوثية إلى لقب مؤسسها السيد حسين نجل بدر الدين الحوثي أحد كبار علماء المذهب الزيدي[٩]. وتُعرَّف الحركة إجرائيًا على أنها «... تلك الحركة، أو ذلك المنتدى أو التنظيم الفكري التربوي (المدرسي) الذي أعلن عن نفسه في العام ١٩٩٠، باسم «الشباب المؤمن»، كإطار تربوي وثقافي في البداية، إذ اقتصر

(٩) انظر: عبد الكريم محمد الخيواني، «الحركة الحوثية في اليمن فاعل غير رسمي،» **الأولى** (صنعاء)، العدد ٢١٢ (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، ص ٦.

نشاطه في ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض علوم الشريعة، مع الأنشطة الصباحية، وفق رؤية مذهبية زيدية غالباً، ثمّ ما لبث أن انتقل - بسبب بعض العوامل - إلى تنظيم مسلّح عسكري، بدءاً من منتصف العام ٢٠٠٤، بحيث صار الحوثيون عنواناً له»[١٠]. وفي هذا السياق، يُلاحظ أنَّ الحركة الحوثية قد اختارت لنفسها اسماً رسمياً عُرف ب «أنصار الله»[١١].

وكما ورد فإن الحركة الحوثية قد مرت بمرحلتين، الأولى تمثلت في مرحلة التأسيس والتكوين من العام ١٩٩٠. وقد كانت ذات سمات تربوية تعليمية. والثانية هي مرحلة المواجهة المسلحة، والتي بدأت في منتصف العام ٢٠١٠ وامتدت إلى العام ٢٠١٤[١٢]. وخلال هذه الفترة خاضت السلطة ضدها ٦ حروب.

وفي هذا الصدد، يمكن القول إنَّ العام ٢٠١٤ قد دشن مرحلة تحول جديدة في تطور الحركة الحوثية؛ حيث تمكنت من السيطرة على العاصمة صنعاء، وأسقطتها رمزياً وعسكرياً وسياسياً في ٢١ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، إضافة إلى سيطرتها على عدة محافظات أخرى، وبالتالي فقد حضرت كحركة مسلحة ذات أهداف سياسة متسعة. واتضح أن من أهم أهدافها أن تحل محل السلطة القائمة، وهذا ما حدث لاحقاً، حيث أعلنت في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥ ما سُمي بالإعلان الدستوري الذي يتكون من ١٦ مادة، وأهم ما تضمنه: أنَّ الحقوق والحريات العامة مكفولة، وتلتزم الدولة بحمايتها. تقوم السياسة الخارجية للدولة على أساس الالتزام بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واعتماد الوسائل السلمية لحل المنازعات والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة بما يحفظ سيادة الوطن واستقلاله وأمنه ومصالحه العليا.

وأشار الإعلان الدستوري إلى اللجنة الثورية كونها المعبِّر عن الثورة، وتتفرع عنها اللجان الثورية في المحافظات، وتقوم اللجنة الثورية باتخاذ قرار تشكيل مجلس وطني انتقالي عدد أعضائه ٥٥١ عضواً يحل محل مجلس النواب المنحل. ويضمن تمثيل

---

(١٠) انظر: أحمد محمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٣)، ص ١٨.

(١١) للوقوف على دلالة تسمية الحركة الحوثية بـ «أنصار الله»، انظر: يحيى قاسم أبو عواضة، معدّ، أنصار الله: القيادة والمشروع (صعدة ـ اليمن: مؤسسة الشهيد زيد علي مصلح للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ١٣.

(١٢) للتعرّف على مراحل تأسيس الحركة الحوثية انظر: الدغشي، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٣٣.

المكوّنات الاجتماعية غير الممثلة فيه، ويحق لأعضاء المجلس المنحل حق الانضمام إلى المجلس الوطني الانتقالي.

وبخصوص رئاسة الجمهورية نص الإعلان أن يتولاها في المرحلة الانتقالية مجلس رئاسي من ٥ أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني وتصادق على انتخابهم اللجنة الثورية. كما أشار الإعلان إلى التزام سلطات الدولة الانتقالية بالعمل على إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية وفق مرجعيتي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل واتفاق السلم والشراكة الوطنية، وتضمن هذه الاستحقاقات مراجعة مسودة الدستور الجديد، وسن القوانين التي تُطلبها المرحلة التأسيسية، والاستفتاء على الدستور تمهيداً لانتقال البلاد إلى الوضع الدائم، وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية وفقاً لأحكامه، على أن يتم ذلك خلال سنتين[١٣].

وارتبط إصدار ما يسمى بالإعلان الدستوري - حسب أحد التقارير - بسيطرة الحوثيين على كثير من إمكانات الدولة واستيلائهم على حوالى ٧٠ بالمئة من قدرات الجيش اليمني بما في ذلك أسلحة نوعية واستراتيجية متقدمة مثل الصواريخ بعيدة المدى، وتحكمهم بالمطارات العسكرية والطائرات الموجودة فيها[١٤].

وهكذا، فإن الحركة الحوثية «قد أصبحت تسيطر على مفاصل الدولة وتمتلك أعتى وأقوى أنواع الأسلحة متفوقة على ما تملكه السلطة الشرعية، وبيدها القدرة على السيطرة أكثر بعد تغلغلها في الدولة ومؤسساتها المخابراتية والأمنية والعسكرية والمدنية وابتلاعها تدريجياً من الداخل»[١٥]. وبالتالي يمكن القول إن الدولة اليمنية حالياً واقعة بين فكّي كماشة الاستيلاء والتسول؛ فهي تتسول بأوجاعها عبر رؤسائها وحكوماتها المتعاقبة. كما أن الحركة الحوثية تسعى لتحل محل سلطة الدولة ومؤسساتها (الشكلية) القائمة. ويبدو أنه لا مخرج للحركات المسلحة و(المبندقة)، كالحركة الحوثية، إلا بالانتقال إلى العمل السياسي والحزبي، والاحتكام إلى الدستور والقانون.

---

(١٣) انظر نص ما عُرف بالإعلان الصادر عن الحركة الحوثية بتاريخ ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥ في: «النص الكامل لـ «الإعلان الدستوري» لجماعة الحوثي،» موقع يمنات الإلكتروني (صنعاء) (٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥)، <http://www.yemenat.net/news54512.html>.

(١٤) انظر نص التقرير الصادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، في: موقع مركز أبعاد الإلكتروني، <http://www.abaadstudies.org>.

(١٥) المصدر نفسه.

ب ـ الحراك الجنوبي

بدايّة يتعين التذكير هنا، بأنّ اليمن غدا يعاني من أزمة هوية في نظامه السياسي؛ فبالرغم من أن اليمن قلما يعاني من أزمة هوية وتكامل وطني، لأسباب عديدة منها الشعور بأصل قرابي مشترك، والوعي بتاريخ حضاري تليد، وتشابه الأعراف والقيم القبلية اليمنية، واندماج المجتمع اليمني في إطار الثقافة العربية الإسلامية(١٦)، إلا أن ما حدث في صعدة وحروبها الست خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠، وكذا ما يحدث في كثير من المحافظات اليمنية، سواء أكانت شمالية وغربية أم جنوبية وشرقية ك الحراك الجنوبي؛ يشير إلى نشوء أزمة هوية حيث إن الهوية الوطنية اليمنية عامة باتت مهددة وفي خطر حقيقي، عبر ظهور هويات ضيقة أدنى من الدولة وأدنى من الوطن اليمني، فبرزت أصوات تتحدث عن الهوية الصعدية والضالعية، والحضرمية والتعزية والصنعانية، بل إن البعض أصبح يتبرأ من الهوية الوطنية اليمنية، وغدت الهوية الجغرافية الضيقة تحاول أخذ مكان الهوية اليمنية الجامعة.

وفي هذا السياق، أُعلن عن الحراك الجنوبي السلمي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية من الوطن اليمني. وبالرغم من أنّ الأهداف المعلنة لهذا الحراك قد بدأت أهدافاً حقوقية ومطلبية، إلا أنه بسبب فشل النخبة الحاكمة في القيام بمهامها وتلبية الحد الأدنى من ضروريات الحياة المعيشية والإنسانية لكثير من اليمنيين، وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية؛ فقد ارتفع سقف هذه الأهداف لتغدو مطالب وأهدافاً سياسية، وظهر مفهوم «القضية الجنوبية»، وحضرت شعارات غير وحدوية؛ كالمطالبة بالانفصال وفك الارتباط، وحق تقرير المصير.

وقد شهد العام ٢٠١٤ تصعيداً للحراك الجنوبي، بدءاً من المسيرات والاعتصامات في ساحات بعض المدن والمحافظات الجنوبيه؛ مروراً بالعصيان المدني والذي يُقام كل يوم اثنين من بداية كل شهر(١٧)، وانتهاءً بظهور ما سُمي «الحراك الجنوبي المسلح». وحسب أحد التقديرات فقد سقط ٦٥ قتيلاً و١٤٠ جريحاً في محافظة الضالع فقط(١٨).

---

(١٦) الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٥.

(١٧) للوقوف على بعض هذه الفعاليات في بعض المحافظات الجنوبية انظر: **الأولى** (صنعاء)، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤، ص ٩، والأيام (عدن)، ٦/ ١/ ٢٠١٥، ص ٨ ـ ٩.

(١٨) للتعرّف على الأحداث التفصيلية خلال عام ٢٠١٤ وخاصة في محافظة الضالع، وكذا نصّ أحد بيانات =

٢ ـ قوة باقية: تنظيم القاعدة

بداية، يمكن القول إن تنظيم القاعدة في اليمن، أو ما يُعرف بـ «أنصار الشريعة وقاعدة جزيرة العرب» قد استفاد مما يمكن تسميته بثلاثية الجغرافيا، والبنية الاجتماعية (القبلية تحديداً)، وضعف سلطة الدولة اليمنية وعدم ديمقراطيتها.

ووفقاً لبعض الإحصاءات فإن هذا التنظيم قام «بهجمات وعمليات إرهابية عديدة ضد منشآت اقتصادية حيوية وسفارات أجنبية وعدد من مقرّات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في اليمن، حيث بلغت ٦١ عملية خلال الفترة ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٩»[١٩].

ويُلاحظ أنه في الفترة التي تلت ذلك، قد وَجّه بعض هجماته وعملياته ضد الضباط والجنود في الجيش والأمن اليمني. وفي هذا الصدد، فإن العام ٢٠١٤ قد شهد العديد من الهجمات والعمليات التي قام بها تنظيم القاعدة، ومثّل «اعتماد القاعدة على أعمال فردية غير منظمة من خلال تفجيرات واغتيالات وهجمات واستهداف المدنيين والعسكريين، المبرر الرئيسي لتمدد نفوذ الحوثيين وتحالفهم مع قوى سياسية ومجتمعية أخرى، وذلك كرد فعلٍ لسقوط ضحايا مدنيين وأبرياء»[٢٠].

٣ ـ قوى تقليدية ذات لغة حداثية: أحزاب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، واللقاء المشترك وشركاؤه

بداية، يقصد بالقوى التقليدية ذات اللغة الحداثية، تلك القوى والأحزاب التي تتسم بحداثية الشعار والبرامج، وتقليدية الفعل والممارسة. كما يُلاحظ أنها قوى وأحزاب «تلوك» مفاهيمَ التغيير، والتحديث، والتشاركية. ولكن عندما تطالبها بضرورة تفعيلها، تحدثك عن التقاسمية، والمصالح الحزبية الضيقة. وحينما تواجهها بمواطن ضعفها، وإخفاقاتها في تأدية كثير من مهامها الحزبية والوطنية، تهرب باتجاه الحديث عن الظروف و«المرحلة الاستثنائية» التي يمر بها الوطن. أما حين تذكيرها بأنها قد

= بعض المجاميع المسلحة في الحراك الجنوبي كـ «المقاومة الجنوبية» التي أعلنت عن نفسها بتاريخ (٥ شباط/ فبراير ٢٠١٤)، انظر: أخبار اليوم (صنعاء)، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤، ص ٨ ـ ٩.

(١٩) وَرَدَت هذه الإحصاءات في صحيفة الثورة اليمنية الرسمية، انظر: الثورة (صنعاء)، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٩، ص ٣.

(٢٠) راجع نص التقرير الصادر عن مركز أبعاد للدراسات والبحوث بتاريخ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ في: موقع مركز أبعاد الإلكتروني، <http://www.abaadstudies.org>.

غدت في السلطة، وتشارك في الحكم، واقتسام المناصب ومحاصصتها كما حدث وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. فإنها تتقمص دور «المعارضة».

كما يتعين التأكيد، أنَّ الأحزاب والقوى والتنظيمات السياسية لا تعيش في فراغ؛ بل في بيئة مجتمعية تتأثر بها وتؤثر فيها. وهذا هو حالها في اليمن، حيث لا تزال تختزل مهامها المجتمعية في المهمة السياسية، عبر الحشد الموسمي في الانتخابات، كما أنَّ سلوكها التصويتي، غالباً، أقرب إلى مفهوم «داعي القبيلة» منه إلى التصويت للبرنامج الانتخابي. ولذا ما زالت «المقولة البردونية» التي تنص على أن «أحزاب الواقع المتخلف وفيرة التخلف، لأنها ليست من إمطار السماء، وإنما من نبت هذه الأرض»[٢١] تمثل لسان حال هذه الأحزاب والقوى.

حيث يُلاحظ أن التجربة السياسية في اليمن قد أفرزت تعددية سياسية وحزبية من أهم سماتها: أنها تعددية سياسية وحزبية تركن إلى قاعدة اجتماعية قبلية، حيث يتسابق غالبية الأحزاب إلى كسب ود القبائل (شيوخاً وأفراداً) إلى صفها، ومحاولة استقطابهم ومنحهم عضوية هذه الأحزاب. وأنها تعددية تركن إلى ثقافة العنف، فمكوِّنات الثقافة السياسية لكثير من الأحزاب اليمنية ذات طبيعة صراعية، ما زالت تمجد العنف وتنفي الآخر، فهي ثقافة تمازج بين «ثقافة الثأر القبلي» و«ثقافة العنف الحزبي». وأنها تعددية مختلطة، تجمع بين التقليدية والحداثة، حيث يتعانق الحزب مع القبيلة، أو بمعنى أدق يبرز مفهوم «الحزب القبيلة» فيتم «قبْلنة الحزب» و«تحزيب القبيلة». وأنها تعددية تقاسميه تمديدية لا تداولية، بمعنى تمسك السلطة الحاكمة بمقاليد الأمور وتقوم بتمديد سيطرتها بدلاً من تداولها، وخاصة في قمة الهرم السياسي (رئاسة الدولة) والهرم الحزبي[٢٢].

أ ـ المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه

تعود نشأة المؤتمر الشعبي العام إلى عام ١٩٨٢ بهدف سد الفراغ التنظيمي والسياسي وفي ظل الحظر الدستوري للتعددية الحزبية في شمال اليمن (سابقاً)، تم

(٢١) المقصود بالمقولة (البردونية) هنا، نسبة إلى شاعر اليمن وأديبها الراحل/ عبد الله البردوني. وَرَدَ نصّ هذه العبارة في: عبد الله البردوني، الثقافة والثورة في اليمن (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٩١)، ص ٣٤.

(٢٢) لمزيد من التعرف إلى سمات التعددية السياسية والحزبية في اليمن، انظر: الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

تكوين تنظيم سياسي رسمي، من مختلف القوى السياسية والاجتماعية اليمنية عُرف باسم «المؤتمر الشعبي العام». ويؤطره دليل نظري سمي «الميثاق الوطني». وقد ترأسه منذ النشأة الرئيس السابق علي عبد الله صالح(٢٣).

ويُعد المؤتمر الشعبي العام بمثابة تنظيم «الحاكم» وليس الحزب الحاكم؛ بسبب افتقاره لمقومات النجاح التنظيمي والسياسي، لأنه يفتقر للمؤسسية، ويستمد وجوده السياسي والحزبي من نفوذ «الحاكم» لا من فعالية كوادره؛ حيث إن غالبية كوادره القديرة والنزيهة مُهمشة، كما أنه اعتمد بشكل كبير على المال العام (أموال الدولة) وإمكانات الدولة، على الأقل خلال الفترة التي انفرد الرئيس صالح فيها بحكم اليمن وهي تحديداً خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ٢٠١١.

وعلى الرغم من انفراد المؤتمر الشعبي العام بالحكم عبر رئيسه، إلا أنه قام بالتحالف مع أحزاب ضعيفة؛ لا تمتلك مقعداً واحداً في البرلمان، وقد تم بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ تأسيس تحالف باسم أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي. وتم إعلان هذا التحالف بين المؤتمر الشعبي العام و١٤ حزباً أهمها أحزاب المجلس الوطني للمعارضة، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الرابطة اليمنية، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي، ...(٢٤).

ويُلاحظ أن هذه الأحزاب، باستثناء المؤتمر الشعبي العام، ليس لها تمثيل في البرلمان، ولا تشكل تأثيراً سياسياً واضحاً في المشهد اليمني.

وعلى الرغم من أنَّ حزب المؤتمر الشعبي العام يُعد من أهم القوى الفاعلة في اليمن، إلا أنه منذ العام ٢٠١١، وتحديداً منذ ما عُرف بثورة ١١ شباط/ فبراير، قد عانى داء الانقسام والتشرذم؛ حيثُ إنَّ رئيسه أو زعيمه لم يعد حاكماً منفرداً، كما إنَّ بعض أعضائه وقياداته قد انسحبوا وشكلوا حزباً جديداً سُميَّ بحزب العدالة والبناء. والأخطر

(٢٣) للتعرف إلى مراحل إعداد الميثاق الوطني، انظر: مفاهيم من الميثاق الوطني (صنعاء: الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً)، ١٩٨٤)، ص ١٦ ـ ٦٠.

وللوقوف على الصيغة المعدّلة للميثاق الوطني، انظر: «الميثاق الوطني المقر من المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعب العام بتاريخ ٢ تموز/ يوليو ١٩٩٥».

(٢٤) للتعرّف إلى نصّ الوثيقة المنظّمة لهذا التحالف (اللائحة الداخلية للتحالف) التي وقعت وأسماء أعضاء الهيئة التنفيذية، انظر: «المؤتمر رئيساً للمجلس الأعلى والبعث نائب: أحزاب التحالف الديمقراطي توقع على وثيقة النظام الداخلي،» موقع سبتمبر نت الإلكتروني (٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٨)، <http://www.26sep.net/news_details.php?sid=45397>.

في هذا السياق، أن اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام برئاسة علي عبد الله صالح قد اتخذت قراراً بإقالة الرئيس عبد ربه منصور هادي؛ باعتباره كان يشغل منصباً حزبياً وهو نائب أول لرئيس الحزب وأمينه العام. كما تمَّتْ إقالة عبد الكريم الإرياني، من منصبه كنائب ثانٍ لرئيس الحزب(٢٥).

وفي هذا السياق، يبدو أن صراع الأدوار بين كل من رئيس الدولة اليمنية الرئيس هادي، ورئيس الحزب (صالح)، قد فاقم من الحالة الانقسامية والصراعية التي يعانى منها المؤتمر الشعبي العام؛ حيث إنَّ الرئيس هادي، في وقت سابق، قد اتخذ إجراءات ضد رئيس المؤتمر (صالح)، منها: إقالة وزراء موالين له، كما أقدم - عبر قوات الحماية الرئاسية - على إغلاق قناة «اليمن اليوم» التي يشرف عليها الابن الأكبر للرئيس (صالح). وكذا قام بالموافقة على تفتيش «جامع الصالح» القريب من دار الرئاسة، وفرض الرقابة عليه(٢٦).

ب - تكتل أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه

هناك من يرى أنَّ بداية تأسيس تكتل أحزاب اللقاء المشترك قد كانت في مطلع العام ٢٠٠١(٢٧). والبعض يجعل من عام ٢٠٠٣ تاريخاً رسمياً لتأسيسه(٢٨).

وأحزاب اللقاء المشترك عبارة عن تكتل لعدة حركات اجتماعية وسياسية (إسلامية، وقومية، واشتراكية)، حيث يضم كلاً من التجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية. ويمثل هذا التكتل المعارضة الحزبية الفاعلة نسبياً؛ حيث استطاع أربعة منها الحصول على مقاعد في مجلس النواب.

---

(٢٥) للوقوف على حيثيات قرارَي إقالة الرئيس هادي والإرياني، ونصّ ما وُصِفَ بـ «قرارات تاريخية في اجتماع استثنائي للجنة الدائمة» للمؤتمر الشعبي العام انظر: الميثاق (صنعاء)، ١٠/ ١١/ ٢٠١٤، ص ٢ - ٤.

(٢٦) لمزيد من التعرّف إلى بعض تفاصيل هذا الصراع، انظر: إيلاف (صنعاء)، ١٧/ ٦/ ٢٠١٤، ص ١ - ٢، والأولى (صنعاء)، ١٩/ ٦/ ٢٠١٤، ص ٩.

(٢٧) انظر: عيدروس النقيب، «محطات من تجربة اللقاء المشترك (١)،» عدن الغد ٨/ ١٢/ ٢٠١٤، <http://adenalghad.net/news/137533/>.

(٢٨) انظر: «أحزاب اللقاء المشترك،» الجزيرة نت (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/98c7ab5c-1408-4d3e-8f4b-20cfe5540500>.

إن تجربة اللقاء المشترك تحمل دلالات إيجابية في الحياة السياسية تتمثل بعدم التمترس الفكري والأيديولوجي؛ فقد التقى الاشتراكي مع الإصلاحي مع الوحدوي مع البعثي وبقية الأحزاب الأخرى، ويُصنف هذا التكتل في إطار المعارضة الحزبية السلمية؛ لأن اليمن تعرف معارضات متعددة، فهناك معارضة عنيفة ومسلحة، وأخرى شبه مسلحة، وثالثة سلمية. كما أن من مواطن قوة هذا النمط من المعارضة، انتقالها من المعارضة الحزبية إلى المعارضة المجتمعية؛ فقد كانت بمثابة «الحامل التغيري» لما عُرف بـ ثورة ١١ شباط/ فبراير٢٠١١. من ناحية أخرى فإن من أهم مواطن ضعف تكتل أحزاب اللقاء المشترك، أنه ما زال حبيس مرحلة الإصلاح السياسي التدريجي، فهو أقرب إلى مرحلة ثورية الشعار وإصلاحية الممارسة، وعجز عن فض الاشتباك بين الفعل الثوري والفعل السياسي، حيث تم «تجير» الأول لمصلحة الأخير.

فالملاحظ أن اللقاء المشترك قايض الفعل الثوري لمصلحة الفعل السياسي، بل إنه قد سخّر الأول لمصلحة الثاني، وفي أحسن الأحوال جعل الأولوية للسياسي؛ لأنه لم يكن مهيّأً للمرحلة الثورية؛ لعوامل عديدة منها: لاثورية أحزاب المعارضة، واتسام بعض قيادتها بالشيخوخة السياسية. والأخطر في هذا الصدد، أنه وقع في فخ تقاسم المناصب والوظائف الحكومية مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، واختزل الثورة وأهدافها في مصالح حزبية ضيقة. ونسـت قياداته أو تناسـت، أنّ الثورات بثمراتها لا بأحداثها وشعاراتها.

وهنا يتعين التأكيد أنّ عام ٢٠١٤ قد شهد على انقسام تكتل أحزاب اللقاء المشترك. والعجز عن الانتقال من «اللقاء المشترك» إلى «البقاء المشترك». وها هو أحد قادة اللقاء يقر، على استحياء، بعجز التكتل عن تحقيق أهدافه، إذ يقول: «لقد حدث بعض التعثر عند التنفيذ، ومورست أخطاء وتجاوزات من جميع الأطراف منذ تشكيل حكومة الوفاق حتى الآن، ولم يحرك اللقاء المشترك رافعة المجلس الوطني لمراقبة سير الحكومة وتفعيل أداء الوزراء ومحاسبتهم، وظهرت فجوات واجتهادات خاصة هزّت الثقة بين مكونات اللقاء المشترك بسبب الرؤى الفردية التي غاب عنها هدف التكامل والسير في تحقيق أهداف ثورة شباط/ فبراير٢٠١١... هل تدرك قيادات وقواعد اللقاء المشترك أنهم ما زالوا في الدرجة الأولى من السّلّم، وأن مشروعهم لم يبدأ بعد؟»[٢٩].

(٢٩) جزء من حديث زيد الشامي رئيس كتلة التجمع اليمني للإصلاح في البرلمان اليمني. انظر: زيد الشامي، «اللقاء المشترك مشروع لم يبدأ..»، الصحوة (صنعاء)، ١٩/ ٦/ ٢٠١٤، ص ٢.

٤ ـ قوى مُساندة ومُؤازِرة ومُوزِّعة ومُستقطَبة: القبائل

تُعرَّف القبيلة اليمنية بأنها «مجموعة بشرية متضامنة، تشعر بانتسابها إلى أصل قرابي مشترك، تجمعها ثقافة وأعراف ومصالح مشتركة، تقطن أرضاً محددة، غالباً، وتشكل تنظيماً اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً، وعسكرياً واحداً»[٣٠].

وفي هذا السياق، تجدرُ الإشارة إلى أنَّ القبيلة اليمنية تُعدّ أحد مفاهيم «القَبليَّة السياسية». فهي بحكم التعريف تشكِّل مفهوماً سياسياً. فإذا كانت القبيلة وفقاً للفكر الغربي هي بنية تقليدية يتعين تحطيمها وتكسيرها لا تطويرها؛ لأنها نقيض التقدم والتطور. ولذا فإن عملية التحديث بجوانبها المتعددة كفيلة بتحطيم وإزالة هذا الكيان القبلي الراكد والمعيق لتطور المجتمع وتقدمه، فإن هذه الرؤية الغربية لا تتفق مع الحالة اليمنية.

كما يلاحظ أنَّ القبائل اليمنية ليست كتلة مصمتة، بل إنها تتفاوت قوةً وضعفاً؛ فهي ليست على مستوى واحد من التأثير والفاعلية، بل تتفاوت القوة من قبيلة إلى أخرى، وتجمع قبلي إلى آخر، ومنطقة إلى أخرى. وبالتالي تتعدد مواقف القبائل اليمنية نحو بعض القضايا والأحداث السياسية. فالمتتبع لكثير من المواقف والممارسات القَبليَّة يلحظ، غالباً، غياب «موقف» قبلي «موحد»، في مقابل حضور «مواقف» قبلية «متعددة»، بل ومتباينة.

ولأن القبائل اليمنية تستقطب كثيراً في ثنائيات متصارعة فثمة؛ قبائل محاربة وأخرى مزارعة مسالمة، تنبذ الحرب والعنف، ولا تلجأ لهما إلا اضطراراً، وقبائل ثائرة ومتمردة، وأخرى خانعة ومستسلمة، وفي الوقت ذاته وجدت، أيضاً، قبائل خانعة متقبلة للظلم، ومستسلمة للاستبداد، وخاضعة لواقع يمني يتسم، في بعض فتراته التاريخية، بالفقر والجهل والمرض، ومن ثم وجدت قبائل معارضة للحاكم السياسي وثائرة عليه وأخرى موالية له ومتحالفة معه[٣١].

وبالرغم من أنَّ العام ٢٠١٤ قد سجل ضعفاً واضحاً للنظام القبلي ودوره السياسي؛ إذ إننا نعيش في مرحلة ظهور أسوأ ما في القبيلة اليمنية، ثقافة وقيماً وأعرافاً؛ فإنَّ غياب

---

(٣٠) الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، ص ١٩٧.

(٣١) للتعرف إلى بعض الأمثلة على تباين مواقف القبائل اليمنية وعدم كونها كتلة صماء، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٦.

سلطة الدولة اليمنية، واختزالها في سلطة بعض شيوخ القبائل أو سلطة الحاكم الفرد؛ أمرٌ غير منصف وغير مرغوب فيه سياسياً. ويقضي على أهداف وطموحات كل مواطن يمني، يتوق إلى وجود دولة يمنية قوية بعدلها ومؤسساتها الحديثة. دولة تستمد شرعيتها من إنجازاتها لا شعاراتها، ورضاء مواطنيها لا قهرهم، وقناعاتهم لا تخويفهم.

إنَّ المواطن اليمني يلجأ لقبيلته؛ لغياب دولته وعسف حكامها، ويتشبث بأعراف القبيلة لغياب قوانين الدولة وعدم تنفيذها. إنَّ شرعية بقاء القبيلة اليمنية سياسياً، مستمدةٌ من لا شرعية الحاكم السياسي. ولذا فإن قيام سلطة سياسية حديثة «عادلة» في المجتمع اليمني، متطلبٌ سابق لوجود قبيلة أكثر فاعلية اجتماعياً، ونظام سياسي أكثر إفادة[32].

كما أن عام ٢٠١٤، وبداية عام ٢٠١٥، قد أعلن عن تحالفات قبلية جديدة ليست بالضرورة لمصلحة النظام القبلي، حيث إنه عبر هذه التحالفات لم يكن في مصلحة الوجود القبلي كنظام؛ إذ يُلاحظ أن القبائل اليمنية قد غدت صيداً سهلاً للاستقطاب الذي يعرفه الواقع السياسي اليمني من حركات وأحزاب وقوىً. لقد تفرقت أيدي القبائل وبنادقها؛ فهناك قبائل تساند الحركة الحوثية، وأخرى تتحالف مع الرئيس السابق/ علي عبد الله صالح، وثالثة تناصر التجمع اليمني للإصلاح.

إنَّ أخطر ما في المشهد اليمني الحالي؛ ظهور أسوأ ما في القديم «كالقبلية»، وأكثر الحديث تخلفاً «كالحزب»؛ حيث ظهر«كائن مسخ» لا هو بالقبيلة ولا بالحزب. فتم تحويل الثأر القبلي إلى ثأر حزبي. واستسهال استخدام السلاح والعنف بدلاً من الحوار مع الآخر والتسامح السياسي تجاهه. والأخطر أنهم ما انفكوا يغازلون القبيلة نهاراً ويهجونها ليلاً. إضافة إلى أنه ما زال لدينا «متحدثون» لا «حداثيون».

٥ - قوى متحفزة ولكنها مشتتة وحائرة: الشباب

إذا كان الوطن العربي من محيطه إلى خليجه حتى وقت قريب، قد وصف بكونه استثناءً من موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها غالبية دول العالم في أواخر القرن العشرين؛ حيث رزحت غالبية، إن لم يكن جميع الشعوب العربية، تحت نير حكام طغاة مستبدين استمرؤوا اختزال أوطانهم ودولهم في شخوصهم، لدرجة أن هؤلاء الحكام

(٣٢) انظر: محمد الظاهري، «اليمن بين حضور القبيلة والحركة وغياب الدولة والحزب،» موقع الفجر الجديد (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥)، <http://alfjeralgaded.net/articles.php?id=205>.

تملكوا أوطانهم واستعبدوا شعوبهم، وجعلوا من وجودهم السياسي بمثابة مرادف لوجود كل من الدولة والشعب والوطن؛ فإنَّ الشباب العربي - وفي القلب منهم شباب اليمن - عبر ما عُرف بثورات الربيع العربي شكلوا «استثناءً» على هذا «الاستثناء»؛ حيث كسروا حاجز الخوف، وثاروا ضد سلطات مستبدة وفاسدة.

وبالرغم من أنَّ الشباب اليمني كانوا بمثابة رأس حربة في إشعال الثورة ومحاولة التغيير، إلا أن ثمة صعاباً عديدة واجهتهم، من أهمها: وجود معارضة حزبية يمنية ما زالت حبيسة «الممكن السياسي» ومشدودة لمرحلة الحوار غير المثمر، ومولعة باستجداء الخارج والركون إليه، وعاجزة عن الانتقال من «الممكن السياسي» إلى «المتاح الثوري».

إنها معارضة ما انفكت تخلط بين «الواقعية السياسية» و«التحالفات النفعية»، بل إنها للوقيعة أقرب؛ وما تذمر غالبية كوادرها وأنصارها[33]؛ جراء بطء حركتها وترددها؛ وركونها إلى المبادرات الداخلية والوعود العرقوبية غير الصادقة خارجياً؛ إلا بعض شواهد هذه الوقيعة.

كما أنَّ العلاقة غير السوية بين الشباب الحزبي والمستقل، ومحاولة تشويه مفهوم الأحزاب من قبل الجهات الأمنية والثورة المضادة[34]، قد أثرت سلباً في فاعليتهم في المشهد اليمني الراهن.

ثالثاً: أزمة العلاقة بين المجتمع والدولة وقضايا الصراع بينهما

إذا كان علماء الاجتماع السياسي[35] قد أكدوا أن علاقة المجتمع بالدولة في الحالات السوية هي أن تكون الدولة إلى حدٍ كبير تعبيراً أميناً عن التكوينات والقوى

---

(٣٣) من شواهد هذا التذمر لكثير من شباب الأحزاب وعدم رضاهم عن قاداتهم؛ قيامهم بتاريخ (٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥) «بإغلاق مقرات أحزاب اللقاء المشترك... بالسلاسل والأقفال». لمزيد من التفاصيل عن هذا الخبر، انظر: «شباب الثورة يغلقون مقرات أحزاب المشترك في العاصمة صنعاء،» صوت الحرية (٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، <http://www.yemenress.com/freedom/25332>.

(٣٤) بني هذا الاستنتاج على ظهور بعض الشعارات التي كانت تُردّد من قِبَل البعض في ساحة التغيير التي أقيمت بجوار جامعة صنعاء عام ٢٠١١؛ حيث كنت أسمع شعار «لا حزبية ولا أحزاب ثورتنا ثورة شباب».

(٣٥) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٠ - ٣١.

الاجتماعية الرئيسة في مجتمعها، فإن ذلك ليس هو حال العلاقة القائمة بين الدولة القطرية ومجتمعها في الوطن العربي، واليمن جزء من هذا الوطن. فالدولة في غالب الأحوال جهاز في أيدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة، وتستخدم هذا الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً[٣٦].

وهكذا فإن إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة، في الوطن العربي عامة، وفي اليمن خاصة، تتمثل بـ[٣٧]: اغتراب الدولة والنظام السياسي في اليمن عن المجتمع، وعدم تعبيرها، حقاً وفعلاً، عن الفواعل الرئيسة والقائمة في هذا المجتمع؛ وعجز هذه الدول عن إيجاد أطر وطنية جامعة وقادرة على الحلول محل الأطر القديمة لتعبر عن مصالح العصبيات الأدنى، وتمثل منافع وحاجات جميع الأفراد داخل المجتمع.

وفي هذا السياق، يتعين التذكير بأنّ اليمن ما زال يعاني أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة، ليس على مستوى النظام السياسي فحسب، بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة؛ لأسباب عدة من أهمها: افتقار التوجه الرسمي لمصداقية الأخذ بجوهر قيم النموذج الديمقراطي، والسعي لتشويهه والتحايل عليه، والاكتفاء بنقل الشكل دون الجوهر والمبنى دون المعنى. فبالرغم من محاكاة اليمنيين للخارج وتحكيمه، إلا أنهم فشلوا في نقل النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، والسعي «لتبيئته» و«استنباته» في بيئة يمنية مستعصية وطاردة لكثير من قيمه. كما أنهم عجزوا عن الحفاظ على كثير من القيم اليمنية الإيجابية؛ ما نجم عنه ضعف كل من المجتمع والدولة.

١ ـ أزمات على مستوى النظام السياسي

ما زالت الأزمات التي تصاب بها النظم السياسية، عادةً، ممسكة بتلابيب النظام السياسي اليمني؛ بدءاً من أزمة التكامل الوطني (أزمة هوية)، وأزمة التوزيع، مروراً بأزمة التغلغل (عدم تكامل إقليمي)، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وانتهاءً بتدني أداء القدرات الخمس للسلطة المركزية في إطار النظام، كالقدرات الاستخراجية، والتنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، والاستجابية.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٣٧) للتعرّف تفصيلاً على لزمة العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١ و٤٨، وبرهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ٢٨ ـ ٣٢، ١٩٣، ١٩٥ و٢٠١ ـ ٢٠٤.

وفي هذا الصدد، صحيحٌ «أن الدولة لا يمكن، مهما بدت متسلطة، أن تستقل عن مجتمعها، وأن جهاز الدولة ذاته ليس كياناً مصمتاً، إنما يعكس اجتهادات وأولويات متنوعة... وأن الدولة القوية تستند إلى مجتمع قوي، والمجتمع القوي وحده هو الذي يفرز دولة قوية»[٣٨]. ولكن من الصحيح أيضاً، أن الواقع اليمني المعاش ما انفك يومئ إلى أن السلطة الحاكمة، غالباً، ما تستقوي؛ بإضعاف القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى. فالمجتمع اليمني، مجتمع قويّ في مقابل ضعف الدولة اليمنية، في بعض مراحلها؛ إلا أنه كثيراً ما يتم إضعاف المجتمع والدولة كليهما لمصلحة الحاكم السياسي (الذي كان في الأصل مُحكَّماً)؛ لأنه يوظف الثقافة التحكيمية، التي تتسم بها الثقافة اليمنية السائدة، ويسعى «لصرعتها» وتجييرها لمصلحته من دون المحكومين[٣٩]. كما أنَّ الواقع اليمني المعاصر ما زال يشهد انقساماً اجتماعياً وسياسياً حاداً. حيثُ يكتظ كثيرٌ من شوارع المدن اليمنية بالمسيرات الاحتجاجية والمسيرات المضادة؛ واستمرت في عام ٢٠١٤ وبداية العام الحالي «حرب المفاهيم» ومعارك تشويه الآخر السياسي، والحزبي، والمذهبي.

٢ ـ أزمة بناء الدولة والصراع على السلطة والثروة

نُعد قضية بناء الدولة من أهم المعضلات التي تواجهها اليمن، فعلى الرغم من أنَّ كثيراً من القوى السياسية والاجتماعية قد اتفقت على ضرورة بناء الدولة المخذولة؛ حيث شهد اليمن حواراً ممتداً من آذار/ مارس ٢٠١٣ وحتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، عَبْر ما وسم بمؤتمر الحوار الوطني الشامل؛ إلا أنَّ مخرجاته لم ترَ النور والتطبيق حتى كتابة هذه السطور. وقد توزع المتحاورون الذي بلغ عددهم ٥٦٥ إلى تسع فرق؛ لدراسة القضايا التسع المتمثلة بـ: «القضية الجنوبية، قضية صعدة، القضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بناء الدولة، الحكم الرشيد، أسس بناء الجيش والأمن، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، التنمية (الشاملة والمتكاملة والمستدامة)»[٤٠].

---

(٣٨) علي الدين هلال، «العلاقة بين الدولة والمجتمع في التحليل السياسي المعاصر،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥ (صيف ٢٠٠٧)، ص ٥.

(٣٩) الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، ص ٥١٢.

(٤٠) للتعرّف تفصيلاً إلى تقارير فرق العمل التسع، انظر: «وثيقة الحوار الوطني الشامل،» الأمانة العامة للحوار الوطني، صنعاء (٢٠١٣ ـ ٢٠١٤)، ص ٢٧ ـ ٢٧١. أمّا بيانات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وضمانات مخرجاته، والبيان الختامي، انظر ص ٢٧٥ ـ ٣٠٧.

ولأن اليمن بلدٌ متنوع، جغرافياً وسياسياً وثقافياً وفكرياً ومذهبياً، فإنه لا يمكن أن يستقر ويتطور إلا إذا تم الاعتراف بهذا التنوع، والسعي لتحويله إلى تعددية إثراء وتعايش واعتراف بالآخر. ومن ثَم فإن السعي لحكم اليمن عبر الواحدية المسيجة بالقسر والقهر، والإصرار على تسييس هذا التنوع في ثنائيات مستقطبة ونزاعية مآله الفشل؛ وما معاناة اليمن مجتمعاً ودولة إلا دليل على هذا الاستنتاج.

وفي هذا الصدد، يتعين تأكيد حقيقة أن الشعب اليمني قد أعلن وحدته في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠. وهنا، يمكن القول: إنَّ الوحدةَ اليمنيةَ ليست صنماً يُعبَد، ولا شيطاناً يُصفَّد، بل إنّها وحدةُ وطنٍ، وأملُ شعبٍ يمانيٍ عانى طويلاً الحروب والتجزئة والتشطير، وأضحى فريسةً لطغاةِ الداخل وغزاةِ الخارج.

وبمنأى عن التقديس والتعظيم، أو التقزيم والتبخيس، يمكن القول إن الوحدة اليمنية تُعدُّ من أغلى الوحدات في العالم، ومن أكثرها تكلفةً وثمناً؛ فقد طلب ودَّها الحكام الشطريون، آنذاك، بحربين يمانيتين في ١٩٧٢ و١٩٧٩، كما نشبت حربٌ ثالثةٌ عُرفت بحرب الانفصال أو حرب صيف ١٩٩٤.

وعلى الرغم من أن الوحدة كانت من أهم مصادر شرعية السلطة الحاكمة السابقة، إلا أن حضور الفساد والاستبداد، وتهميش النهج الديمقراطي ثم تغييبه، قد أدى إلى نشوب أزمة هوية، وظهور ما عُرف بالحراك السلمي في المحافظات الجنوبية عام ٢٠٠٧، كما تمت الإشارة آنفاً. نعم إن القضيةَ الجنوبيةَ قضيةٌ عادلةٌ، بل هي بمثابة أم القضايا اليمنية، ولكن يتعين ألّا تُرادف مفهوم الانفصال، ولا تعني فك الارتباط، أو التبرؤ من الهُوية اليمنية الجامعة والمشتركة[41].

لقد أرادها الشعبُ اليمني وحدةً مقترنةً بالتعدديةِ السياسيةِ والحزبية، فاختزلها الحكام إلى «واحدية» تنفي الآخرَ اليمني وتحرمه حقوقه وحرياته. ونبّه كثير من الكتاب والمفكرين - ومنهم كاتب هذه السطور - منذ زمن، بأن الوطن اليمني لم يعد يحتمل الفساد والاستبداد والوحدة في آنٍ واحد، فردوا بأن الوحدة «راسخة رسوخ الجبال». وتم تذكّيرهم بأن الواقع المجتمعي لم يعد مهيّأً لقبول الوحدة من دون ديمقراطية؛ لأنهما أصبحا وجهين لكيانٍ وطنيٍ ديمقراطي واحد، فأصابهم الغرور، بل العمى

(٤١) محمد الظاهري، «الوحدةُ بين الصَّنميّة والشَّيطنة،» المصدر أون لاين (٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٣)، <http://almasdaronline.com/article/45972>.

السياسي؛ وردوا بقولهم: «إن الوحدة خطٌ أحمر». وتم تحذيرهم من أنه لا وحدة مع استبدادٍ وفساد، ولا ديمقراطية مع تجزئةٍ وفك ارتباط، ولكنهم لا يزالون مصابين بالصمم والعمى السياسيَّين.

لقد اتكأت السلطة الحاكمة على شرعيةِ الوحدة؛ فاستنزف المخزون العاطفي لدى أبناء الشعب اليمني، بحيث شُطر نفسياً وهويةً دون الانتقال إلى شرعية الإنجاز والأداء، وحُرم الشعب خيراتِ وحدةِ الوطنِ اليمني المرجوة، وحقه في حياة العزةِ والكرامةِ والسؤدد. ويبدو أنَّ الحل يتمثل بالوحدة في إطار دولة اتحادية تكفل لجميع اليمنيين واليمنيات تمتعهم بحقوقهم وحرياتهم، وتدفعهم لأداء واجباتهم. وحدة في إطار التعدد، مع الاعتراف بالآخر، من دون خطوطٍ حمر، أو تقديسٍ وتبخيس، أو تقزيم[٤٢].

ويرتبط بقضية بناء الدولة إشكالية الصراع على السلطة والثورة. وبدايةً، يمكن القول إنَّ ثَمة غياباً تاريخياً لمفهوم الدولة العادلة في اليمن، التي تقر الحقوق وتحمي الحريات، في مقابل حضور الدولة الجابية فارضة الواجبات والأعباء المتزايدة على مواطنيها. ما زالت دولة جابية متعسفة، تبحث عن الغنائم وتعظيمها لا إقرار الحقوق والحريات. إنها دولة ضعيفة، خائفة، مذعورة تجاه الأجانب والغرباء، مستأسدة وقمعية ومستبدة تجاه الداخل وتجاه مواطنيها.

إن من أهم الإشكاليات التي تعانيها الدولة اليمنية، إشكالية الصراع على السلطة والثروة؛ فسياسياً لا تزال السلطة مشخصنة؛ حيث يتم اختزال الدولة والنظام السياسي في شخص الحاكم الفرد وقلة من أتباعه، أو زعيم الحزب وأعوانه. وبالتالي فإنَّ اليمن لا يعرف تداول السلطة وتناوبها سلمياً. أما اقتصادياً، فثمة إشكالية تتمثل بأن المنصب ما زال الأقرب إلى مفهوم الغنيمة، ومصدراً للثروة؛ حيث يُلاحظ أنَّ المسؤول يأتي إلى السلطة وهو فقير، وعقب مضي فترة قصيرة في ممارسة الحكم يصبح ثرياً، بل يغدو من الأغنياء. وهذا يتفق مع المقولة الخلدونية التي تؤكد أن السلطة أو «الجاه مفيد للمال»[٤٣].

---

(٤٢) محمد الظاهري، «وحدةٌ من دون تقديس أو تبخيس،» الأهالي نت (٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤)، <https://alahale.net/mobile/article/16579>.

(٤٣) وَرَدَت هذه العبارة الشهيرة لابن خلدون «في أن الجاه مفيد للمال». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (القاهرة: دار ابن الهيثم، ٢٠٠٥)، ص ٣١٥.

٣ - إشكالية وجود دستور من دون دولة دستورية

إنَّ من معضلات الحياة السياسية اليمنية، والتي ما زالت مُعاشة حتى الآن، معرفتها لنصوص لا ترى النور، كالدستور والقوانين والاتفاقات؛ فثمة فجوة وفصام نكد بين النصوص وتطبيقها على الواقع اليمني. وثمة بون شاسع بين المنطوق به والممارس، حيث غدت النصوص والوثائق السياسية، والمبادرات الرسمية والحزبية بمثابة «منجزات لفظية» لا تطبق؛ لأنها صادرة إما عن نخبة حاكمة ليست مهيأة لتداول السلطة مع المعارضة، بسبب انتشار ثقافة التملك والاستحواذ السياسي، أو لأن السلطة ما زالت مصدراً للثروة، ومجلبة للهيبة والنفوذ.

لقد عرف المشهد اليمني خلال العام ٢٠١٤ وبداية هذا العام ما يمكن تسميته «معركة الدستور»؛ فلدينا نصوص دستورية ولكنها لا ترى النور، وكذا نصوص ثورية ولكنها لا تُطبق، ولذا فقد غدت القوى اليمنية «رجعية»، على مستوى الحركة والفعل، وتحولت أهداف الثورة إلى «نصوص محنطة» و«أحلام يقظة». وأصبحت الاحتفالات بذكرى الثورة أقرب إلى الاحتفال الطقوسي، ومناسبة للتذكير بنقاط الضعف اليمني. فنحن نعيش مرحلة خذلان النصوص.

رابعاً: تفاعلات القوى السياسية وأنماط التحالفات

١ - تفاعلٌ سياسي في إطار مجتمعي مأزوم

ما زال الإطار المجتمعي العام يؤثر سلباً في طبيعة تفاعلات القوى السياسية في اليمن؛ حيث يتسم اجتماعياً بتوازن اجتماعي قبلي مُسيَّس. فرغم اتسام البيئة الاجتماعية اليمنية بالتنوع، إلا أن هذا التنوع الاجتماعي كثيراً ما يُسيَّس ويُستقطب في ثنائيات متصارعة. فمعلوم أن اليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة، وأن هذه القبائل تنقسم أحياناً، وتتحالف أحياناً أخرى، مكونة توازناً قبلياً أو ما يمكن تسميته «توازن عصبي».

ورغم أن حالة التوازن الناجمة عن هذا البناء الاجتماعي قد تثمر منافع ونتائج إيجابية، على مستوى المجتمع والدولة، كالحد من احتكار السلطة السياسية، أو الانفراد بها واستخدامها استخداماً تعسفياً من قبل حاكم فرد أو عائلة أو قبيلة من القبائل؛ إلا أن التاريخ والواقع السياسيين يشيران إلى التقليل من هذه المنافع والإيجابيات المرجوة عن

هذه الحالة التوازنية؛ حيثُ قد تعمل بعض السلطات المتعاقبة على تسييس هذه الحالة وتوظيفها بشكل نزاعي وصراعي لمصلحتها وحدها، وفي غير مصلحة اليمن مجتمعاً ودولة وقبائل. أما الإطار السياسي، فما زال يتسم بشخصانية السلطة، وغياب تداول الحكم، وعدم الاعتراف بالآخر السياسي، وضعف المعارضة [44].

أما اقتصادياً، فإنَّ الاقتصاد اليمني يعاني أزمات وصعوبات عدة منها، انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وارتفاع نسبة الفقر بين اليمنيين، وارتفاع معدل البطالة، وتزايد معدلات التضخم، وعجز الموازنة الحكومية واختلال العلاقة مع الخارج[45].

أما الثقافة اليمنية، فإنها تتسم بأربع سمات: فهي ثقافة «تحكيمية»، حيث يتم تحكيم الآخر، سياسياً، سواء أكان هذا المحكم داخلياً يمنياً أم خارجياً عربياً أم أجنبياً؛ وهي ثقافة «قتالية» أو ثقافة أهل السيف، تمجد الحرب والقتال. وهي ثقافة «قرابية» أو «نَسبيَّة» تستند إلى الشعور بأصل قرابي مشترك. وهي ثقافة «ثأرية» تجاه الأخ والقريب، متسامحة مع الخارجي والغريب[46].

٢ ـ تفاعلٌ مُشبع بتدنّي لغة التخاطب السياسي وحرب المفاهيم

نتيجةً للبيئة المجتمعية المحيطة بالنظام السياسي اليمني؛ تتفاعل القوى والأحزاب السياسية في واقع يتسم بتدني قاموس لغة التخاطب السياسي، واشتعال «حرب المفاهيم» لدى بعض هذه القوى والحركات والأحزاب والتنظيمات المتصارعة في المشهد اليمني الحالي؛ حيث حُملت كثيرٌ من المفاهيم المتداولة بمدلولات سلبية، واسْتعملت في سياق عدائي، خاصةً بين كل من الحركة الحوثية والتجمع اليمني للإصلاح، مثل مفاهيم: مجوسي، ورافضي، وداعشي، وتكفيري، وسلالي ملكي، وهاشمي، وإخواني، وأصولي، ووهّابي[47]. وما زال المشهد عدائياً، وثأرياً، نافياً للآخر.

---

(٤٤) لمزيد من الاطلاع عن الإطار الاجتماعي والسياسي في اليمن، انظر: الظاهري، المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، ص ١٤٩ ـ ١٥٧.

(٤٥) عن الإطار الاقتصادي، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٩.

(٤٦) للاطلاع تفصيلاً عن سِمَات الثقافة اليمنية وطبيعتها، انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٨١.

(٤٧) للتعرّف إلى بعض المفاهيم والمصطلحات الاتهامية المتداولة بين بعض القوى والحركات والأحزاب اليمنية، خاصةً بين كلّ من الحركة الحوثية (أنصار الله) والتجمع اليمني للإصلاح، حيث لوحظ رفع بعض الشعارات في بعض المسيرات، مثل «المليشيات والإرهاب وجهان لعملة واحدة» و«الإصلاح والقاعدة وجهان =

٣ - تحالفات سياسية مؤقتة وتكتيكية وفاقدة للرؤية الاستراتيجية

على الرغم من أنَّ التحالفات السياسية بمثابة بديهة وجائزة في الحياة السياسية للدول والجماعات، ولكنها في اليمن تكاد تشكل ظاهرة غير سوية سياسياً؛ حيثُ تشهد تحالفاً هو أقرب إلى النكاية السياسية، والثأر السياسي، والتحايل، منه إلى الصدقية، والفاعلية، والرشد السياسي. فالمصلحة المجتمعية والوطنية ما زالت غائبةً عن أهداف هذه التحالفات وأطرافها. وما التحالف الحالي بين الحركة الحوثية والرئيس السابق علي عبد الله صالح، أو ما عرف بالتحالف الحوثي - الصالحي إلا أحد شواهد هذا الاستنتاج. ومن شواهد هذا التحالف استهداف التمدد الحوثي لمقار حزب الإصلاح، واقتحامه لمنازل كثيرٍ من قياداته عقب السيطرة على صنعاء، إذا ما قورن بغيره ممن ألحق الأذى والقتل بحركة الحوثي وأنصاره، وخاض ضدها حروباً ستاً في صعدة خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ من حكم صالح. وهكذا، يُلاحظ أنها تحالفات مؤقتة، وقصيرة العمر، تكتيكية، ضيقة، وتفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية، مُستقطَبة، ومتقلبة ومترحلة.

٤ - حوار البرامج وحوار البنادق

لقد استمرت القوى والحركات والأحزاب تتحاور لما يربو على عشرة أشهر، من آذار/مارس ٢٠١٣ وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وما زالت الحوارات جارية، ولكنها حوارات على الطريقة اليمنية المُكلِفة؛ فثمة صنفان للحوار في اليمن:

الأول، حوارُ البرامج. وهذا مرغوبٌ فيه؛ إذ إنه حوار رؤى وبرامج. وعبره قد ينجح المتحاورون، ويَعبرون بالوطن اليماني مجتمعاً ودولة إلى حياة الاستقرار والتطور، وبر الأمان. وأظن أنهُ لا مخرج لليمنيين إلا به، وعبره.

أما الثاني: فحوارُ بنادق. وهو نقيضٌ لحوار البرامج؛ أصحابهُ أدمنوا العنف، ويفتقرون إلى الصدقية والحياة المدنية. كما أن أنصاره ومؤيديه، هم لنفي الآخر وتصفيته معنوياً وجسدياً أقرب، وما زالت أيديهم على أزندة بنادقهم، والعودة إلى خنادقهم أرغب. فهو حوارُ خنادقٍ؛ يتخندقُ معتنقوه حول مصالحهم الخاصة الأنانية الضيقة. وهذا هو المُفرِق لـ «أيادي سبأ»، والمشجع لفئران «السد اليماني» في ممارسة هوايتها

= لعملة واحدة». انظر: البلاغ (صنعاء)، ٢٦/ ٢/ ٢٠١٤، ص ١ - ٢ و١٥ الصحوة (صنعاء)، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٤، ص ٣، واليمن اليوم (صنعاء)، ١٦/ ٧/ ٢٠١٤، ص ١ و٣.

في التدمير والتخريب[٤٨]. إنَّ الحوارات لديهم هي أقرب إلى المراوغات؛ يعقدون حواراتهم في الفنادق، وهم يحفرون الخنادق. يسمون حواراتهم بأنها حوار برامج، بينما هي في الواقع حوار بنادق، إنه حوارٌ يومئ إلى حضور التحايل وغياب التحول.

خامساً: عام سقوط العاصمة وحضور شرعية اللاشرعية

لكل دولة عاصمة، وصنعاء هي عاصمة اليمن، وها قد سقطت صنعاء العاصمة على أيدي المسلحين الحوثيين بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤[٤٩]. وفي هذا الصدد، يتعين التذكير بأنَّ صنعاء تاريخياً كانت منارةً للعلم، ولذا قيل: «لا بد من صنعاء وإن طال السفر». لقد غدت صنعاء مجرد ميدانٍ للرماة، ومكانٍ للعابثين، والخائفين، والخانعين، وبعض الخائنين، ولقلةٍ من المتحاورين؛ فها قد أصبحت صنعاء وبعض مناطق اليمن مُسيَّجة بثلاثية: القات، والموت، والخيانات.

لقد شهد العام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ بعض مؤشرات غياب دور الدولة وشواهد حضور خطر التفكيك، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في ما يلي:

١ - أفول السلمية وحضور الأنياب

لقد اتسمت الثورة الشبابية الشعبية التي أشعلها الشباب اليمني في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ بالسلمية. وبالرغم من أنّ كثيراً من القبائل قد تركت أسلحتها في منازلها وحضرت إلى ساحات التغيير وميادين الحرية من دونها، إلا أن سلمية الثورة لم تصمد؛ لأنها نشبت في مواجهة بيئة عنيفة، وخصومٍ أضعف وأعنف. ولذا حضر مفهوم «السلمية بأنياب»؛ لأن أنصار الثورة المضادة «قد استمرؤوا القتل، وأثخنوا فينا الجراح، وتبرؤوا

---

(٤٨) لمزيد من التفاصيل عن طبيعة حوارات القوى السياسية وسماتها، انظر: محمد الظاهري، «حوارُ برامج لا حوار بنادق وخنادق،» المصدر أون لاين (٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣)، <http://almasdaronline.com/article/52095>.

(٤٩) يُعَدُّ تاريخ (٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤) هو تاريخ سقوط العاصمة اليمنية صنعاء رمزياً وسياسياً وعسكرياً من قِبَل الحركة الحوثية. وفي هذا السياق، وعقب سقوط صنعاء، عنونت إحدى الصحف اليمنية هذا السقوط بعنوان «الحوثيون يخسرون.. أخلاقياً»، ووصفت سلوك الحوثيين في ذلك اليوم «الحوثيون يخسرون.. أخلاقياً، نهب واعتداءات مستمرة طالت أساتذة جامعيين ونشطاء وصحفيين ومؤسسات إعلامية» للوقوف تفصيلاً على ما حدث في ذلك اليوم، انظر: الأولى (صنعاء)، ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤، ص ١ و٣.

وللوقوف على تفاصيل أحداث ذلك اليوم وأبعاد إسقاط صنعاء من وجهات نظر متباينة، انظر: النهار (صنعاء)، العدد ٣٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، ص ١ و٣، والشارع (صنعاء)، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٤، ص ١ ـ ٥.

من إنسانيتهم... لم يكنْ بُدٌّ من (السلمية)، فلتكن «سلميةً بأنياب»؛ تحُول دون استمرار قتل السلميين، وتدرأ الخطر عنهم، وتردع أعداء السلمية... إننا غدونا بحاجة ماسة لـ «سلمية رادعة» لا «قاتلة»، مسلحة، تدرأ القتل ولا تقتل»[٥٠].

وفي هذا السياق، وبالرغم من أنَّ ثمة مقولة شائعة، منطوقها «إنَّ الحربَ استمرارٌ للسياسة بوسائل أخرى»، فإنَّ ما يحدث في اليمن هو معكوس هذه المقولة؛ حيثُ غدت السياسةُ أسيرةً للحروب.

لقد تحول الممارسون السياسيون في اليمن إلى أهل حرب لا أصحاب سياسة، لقد أماتوا السياسة، واستحضروا ثاراتهم وحروبهم. ولأن الحياة السياسية والمجتمعية اليمنية مُعسكرة و«محربنة»، والبندقية فيها مُسيَّسة؛ فقد حضرت الحركة الحوثية، كـ «حركة مسلحة مُبندقة بالأنياب». إنَّ أسوأ ما في حكام اليمن وبطاناتهم ومستشاريهم وكذا بعض حركاتهم وأحزابهم، أنّهم أتقنوا إشعال الحروب والثارات وإعادة إنتاجها، وعجزوا عن صنع السياسة ومدْنَنتها.

٢ ـ خصخصة الثورة وحضور الحرب بالإنابة

على الرغم من أنَّ الحركة الحوثية كانت ضمن مكوِّنات ثورة ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١، إلا أنها عقب إسقاطها صنعاء بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ قد جعلت من هذا التاريخ بمثابة ميلاد «ثورتها الجديدة»، وهنا يُلاحظ أنها قد تنكرت لثورة شباط/ فبراير؛ بحيث اقتصر معظم خطابها وبياناتها على ذِكر ثورتها، وبالتالي ظهر ما يمكن تسميته بمفهوم «خصخصة الثورة». وإن كان يتردد أحياناً من بعض أنصارها، على استحياء أن ثورة أيلول/ سبتمبر هي امتداد لثورة شباط/ فبراير.

أما بخصوص، الحرب بالإنابة، فيمكن القول إن الخارجي الإقليمي والدولي قريبٌ من اليمن وقضاياها وأزماتها أكثر مما يجب. وصحيح أننا نعيش عصر تدويل القضايا المحلية، وعصر العولمة، ولكن من الصحيح أيضاً أن الحياة في اليمن منكشفة باتجاه الخارج، ومنفعلة به لا فاعلة، وها هي ـ كما يبدو ـ وقعت فريسة للاستقطاب الإقليمي والدولي. والمعضلة، هنا، تتمثل بأنَّ اليمن ما زالت أسيرةً لمقولة «القابلية

(٥٠) محمد الظاهري، «سلمية بأنياب،» مأرب برس (١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٣)، <http://www.mareb press.net/articles.php?id=21699&lng=arabic>.

للحرب بالإنابة». فبالرغم من تباهي اليمنيين بعروبتهم، وترديدهم مقولة العرب القدماء «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب»؛ فقد غدا لسان حالهم اليوم «أنا والغريب على ابن عمي، وأنا وابن عمي على أخي». والمحزن في هذا الصدد، أن «الحرب بالإنابة» قد غدت معضلة يمانية - يمانية.

٣ - صراع الشرعيات وتآكلها وحضور شرعية اللاشرعية

يكون النظام السياسي وفي إطاره الحاكم السياسي فاقداً للشرعية، عندما يعجز عن تلبية مطالب كثير من أفراد المجتمع وحاجاتهم، وكذا حينما يسعى لاحتكار القوة والسلطة والثروة لمصلحته من دون المحكومين. وفي هذا السياق، يمكن القول إن المشهد اليمني قد عرف ما يمكن تسميته «صراع الشرعيات»؛ فثمة شرعية توافقية وأخرى شرعية ثورية، وثالثة شرعية دستورية معطلة بفعل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية[٥١].

وتصارعت الشرعيتان التوافقية والثورية، وانتصرت الأولى؛ لأسباب عديدة، منها أنَّ ثورة ١١ شباط/فبراير كانت ثورة غير مكتملة، والثورات غير المكتملة، تطيل أعمار أعدائها، وتمنحهم فرصة ترتيب صفوفهم بل وتغريهم بمقاومتها والسعي لإجهاضها.

ولأن المشهد اليمني قد أُصيب بداء «التمديد»؛ حيث سعى الرئيس التوافقي عبد ربه منصور هادي إلى «التمديد» لنفسه، والسعي لإطالة عمره السياسي عبر البطء في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني؛ وبما أن الحياة السياسية اليمنية عرفت ظاهرة تمديد السلطة دون تداولها، فقد حضر ما يمكن تسميته «التمديد الانتقالي»؛ بحيث تتم محاولة تجديد شرعية الحكام السياسيين المتآكلة: ولكن وفقاً لمبدأ الاستيلاء على المغنم (السلطة والثروة) من دون دفع المغرم (مشاركة المحكومين في هذه السلطة والثروة). ومن ثَّم نغدو أمام حالة غير سوية سياسياً؛ حيث يتم تمديد الانتقالي والمؤقت ليغدو دائماً ومستمراً. وتكون الحصيلة غياب شرعية الإنجاز والأداء، وحضور شرعية الغلبة والأمر الواقع، وبالتالي تحضر شرعية اللاشرعية.

---

(٥١) ينصّ البند الرابع من الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية على أنه «يحلّ الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة» انظر: الثورة اليمنية (صنعاء)، ٢٤/١١/٢٠١١، ص ٢.

سادساً: نظرة إلى المستقبل

يمكن القول إن اليمن عقب إسقاط صنعاء من قبل الحركة الحوثية، يواجه مشهدين أو سيناريوهين:

المشهد الأول: وهو المشهد الانتقالي، الموصل إلى ما يمكن تسميته بالمرحلة التشيدية أو التجديدية؛ وهو المشهد المرغوب فيه والمتاح، حيث يتم فيه حضور الثقة السياسية بدلاً من الشك السياسي، والوفاء النصوصي بدلاً من التحايل النصوصي، والفعل الصادق بدلاً من اللفظ الخادع، والاقتدار السياسي بدلاً من الصراع الحربي، والفعل التغيري بدلاً من الانتقام الثأري، والضمير الوطني بدلاً من الفعل الاستثاري. وحينئذٍ يتم الانتقال إلى تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والتوجه نحو بناء الدولة اليمنية الاتحادية الحديثة والعادلة.

المشهد الثاني: وهو المشهد الاقتتالي أو التمزيقي، غير المرغوب فيه أو المشهد الكارثة؛ حيث يتم تجزئة اليمن مجتمعاً ودولة وهدم المعبد أو «السد اليماني» على مَنْ فيه، عبر انهيار الدولة وتفككها وإيجاد كيانات سياسية متصارعة ومتزامنة في آنٍ واحد.

وسارت الأحداث صوب السيناريو الثاني، وذلك بالإجراءات التي اتخذها الحوثيون من تعطيل أعمال رئيس الجمهورية، ووقف المؤسسات القائمة، وطرح إعلان دستوري جديد ما كشف عن رغبتهم في السيطرة السياسية على اليمن، ورافق ذلك استمرار تقدم قواتهم جنوباً تجاه عدن. انتهزت القاعدة هذه الفرصة للاستيلاء على بعض المناطق، وقامت القبائل بدورها بالاستعداد للدفاع عن أراضيها. وفي هذا السياق، غادر الرئيس البلاد للمشاركة في مؤتمر القمة العربية، وبعدها استقر في إحدى العواصم العربية.

إزاء هذه الأحداث الجسام والتفكك السياسي لأوصال الدولة والتناحر الاجتماعي، قادت السعودية تحالف عاصفة الحزم الذي ضم عدداً من البلدان العربية وباكستان، وحظي بتأييد الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى. وشنَّ التحالف غارات جوية مكثفة على مراكز تجمع الحوثيين ومخازن السلاح فيها، كما قامت القوات البحرية بفرض حصار بحري على اليمن منعاً لوصول السلاح إلى الحوثيين.

لا يمكن التقليل من جسامة هذه التطورات الدرامية، والتأثيرات التي سوف تخلقها في اليمن، وما تفتح له الباب من تغيرات وتحديات.

المراجع

١ - العربية

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. القاهرة: دار ابن الهيثم، ٢٠٠٥.

ابن شداد، أبو عبد الله محمد بن علي. **الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة**. دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٥٣ - ١٩٧٨. ٣ ج.

أبو صوة، محمود أحمد. **جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام**. طرابلس - ليبيا: دار الرواد، ٢٠١٢.

أبو عواضة، يحيى قاسم (معدّ). **أنصار الله: القيادة والمشروع**. صعدة - اليمن: مؤسسة الشهيد زيد علي مصلح للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

اتجاهات الاستخدام العالمية ٢٠١٤. جنيف: منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤.

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية - العربية، ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

احميدة، علي عبد اللطيف. **المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الإستعمار، ١٨٣٠ - ١٩٣٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦)

استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع وآفاق التطور. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٣.

البردوني، عبد الله. الثقافة والثورة في اليمن. دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٩١.

البشر، بدرية. وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٠)

بول، هيدلي. المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢.

التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ٢٠١٤. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤.

التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية ٢٠١٤. القاهرة: جامعة الدول العربية، ٢٠١٤.

التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠١١. نيويورك: البنك الدولي، ٢٠١١.

التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: آفاق جديدة للمستقبل. القاهرة: منظمة العمل العربية، ٢٠١٤.

التنمية الإنسانية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين. إعداد وتحرير بهجت قرني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

التير، مصطفى عمر. أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٢.

ــــــــــ. صراع الخيمة والقصر: رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٤.

الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات (أيار/مايو ٢٠٠١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

حلواني، أحمد. إقليم الجزيرة بين نهري الدجلة والفرات في القرن السادس الهجري. دمشق: دار الفداء، ١٩٩٩.

الحناشي، عبد اللطيف. الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

دستور الجمهورية التونسية. تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ٢٠١٤.

دستور جمهورية مصر العربية. القاهرة: هيئة الاستعلامات، ٢٠١٤.

الدغشي، أحمد محمد. الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٣.

الرزو، حسن مظفر. الجاهزية الإلكترونية للبلدان العربية وانعكاساتها المحتملة على فرص تفعيل بيئة اقتصاد المعرفة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.

______. الحضور العربي الرقمي ومطالع تشكيل محيطه المعرفي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥ (قيد الطبع).

روسي، إتوري. ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١. ترجمة خليفة محمد التليسي. بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٤.

زحلان، أنطوان. العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية. ترجمة حسن الشريف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.

الساري، أحمد [وآخرون]. جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة. إشراف محمد العجاتي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

سلامة، غسان، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب. المجتمع والدولة في الوطن العربي. منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

السياسة الوطنية للشباب. ط ٢. تونس: وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية، ٢٠٠٦.

السياسة الوطنية للشباب: دليل مرجعي. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠١٣.

الظاهري، محمد محسن. المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.

عبد الحليم، مروة. الدلالات السياسية لنتائج الاستفتاء على دستور مصر ٢٠١٤. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤.

غليون، برهان. نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠.

قياس مجتمع المعلومات: تقرير ٢٠١٤. جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٤.

مجموعة من الباحثين. لتنهض بلغتنا: مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية. إشراف رياض زكي قاسم. دبي: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٣.

المديني، توفيق [وآخرون]. الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٣)

مشهد التغيير في الوطن العربي: ثلاثون شهراً من الإعصار: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، ٢٠١١ ـ ٢٠١٣. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠١٣.

مفاهيم من الميثاق الوطني. صنعاء: الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً)، ١٩٨٤.

نصر الدين، إبراهيم [وآخرون]. حال الأمة العربية، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير. تحرير علي الدين هلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤.

هلال، علي الدين وبهجت قرني (محرران). السياسات الخارجية للدول العربية. ترجمة جابر سعيد عوض. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

يسين، السيد. شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي. القاهرة: دار ميريت للنشر، ٢٠١٠.

دوريات

ابن صقر، عبد العزيز. «الملك سلمان.. قيادة في مواجهة التحديات.» الشرق الأوسط: ٢٦/١/٢٠١٥.

الأبيض، سعيد. «الصناعات السعودية ستشكل ٣٠ ٪ من الناتج المحلي بحلول ٢٠٢٥.» الشرق الأوسط: ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤.

الاتحاد (أبو ظبي)، ٣/ ٥/ ٢٠١٤، و١٦/ ١١/ ٢٠١٤.

«اتفاق حول صندوق رأس مال المخاطر: الصندوق المؤثر.» الحياة: ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤.

أحمد، أحمد يوسف. «الإعلام والعلاقات العربية ـ العربية.» الاتحاد: ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤.

ـــــــ «تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية: أفكار للنقاش.» السياسة الدولية: السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

ـــــــ «رفقاً باليمن السعيد.» الاتحاد: ٣٠/ ٩/ ٢٠١٤.

ـــــــ «ضغوط اللحظة في اليمن.» الاتحاد: ١٤/ ١٠/ ٢٠١٤.

أخبار الخليج (البحرين): ٧/ ١٢/ ٢٠١٤.

أخبار اليوم (صنعاء): ٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤.

إدريس، السعيد. «مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية: دراسة في أنماط التفاعلات.» كراسات إستراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية): السنة ٢١، العدد ٢٢٧، ٢٠١١.

إرشيدات، صالح. «وماذا عن الربيع الأردني؟!.» مجلة الديمقراطية: العدد ٥٥، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

أسطيح، بولا. «لبنان يصارع أزماته: صيف ٢٠١٤ بلا رئيس ومياه كهرباء وسياح.. ومليونا لاجئ سوري.» الشرق الأوسط: ٩/ ٧/ ٢٠١٤.

أكمير، عبد الواحد. «الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط.» المستقبل العربي: السنة ٣٧، العدد ٤٣٣، آذار/ مارس ٢٠١٥.

إمبابي، أحمد. «تصويت الوافدين يثير أزمات في لجان الاقتراع بالمحافظات المصرية.» الشرق الأوسط: ٢٨/ ٥/ ٢٠١٤.

«انتخاب أحمد معيتيق رئيساً للوزراء غير قانوني.» المدينة (جدّة): ٥/ ٥/ ٢٠١٤.

الأولى (صنعاء): ١٩/ ٦/ ٢٠١٤؛ ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤، و٣٠/ ١٢/ ٢٠١٤.

الأيام (عدن): ٦/ ١/ ٢٠١٥.

إيلاف (صنعاء): ١٧/ ٦/ ٢٠١٤.

البلاغ (صنعاء): ٢٦/ ٢/ ٢٠١٤.

بوزيان، أحمد. «بلاغة الصمت في الخطاب الصوفي: قراءة في مذاق البدايات.» مجلة الأثر: العدد ١٨، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

البيان (الإمارات العربية المتحدة): ٣/ ٢/ ٢٠١٥.

التقديرات الإقليمية (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، وحدة دراسة الرأي العام): السنة ٣، العدد ١٠٥، ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤.

الثورة (صنعاء): ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٩.

الثورة اليمنية (صنعاء): ٢٤/ ١١/ ٢٠١١.

حميدي، إبراهيم. ««داعش» يستدرج «التحالف» إلى سورية... ويُعدل الأولويات.» الحياة: ٢١/ ١٢/ ٢٠١٥.

الحياة (لندن): ٩/ ١١/ ٢٠١٤؛ ١٨/ ١١/ ٢٠١٤؛ ١٨/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٤، و٢٠/ ٣/ ٢٠١٥.

الخليج (الشارقة): ٢٠/ ٢/ ٢٠١٤؛ ٣/ ٤/ ٢٠١٤؛ ١/ ١٠/ ٢٠١٤؛ ١٦/ ١١/ ٢٠١٤؛ ٥/ ١٢/ ٢٠١٤، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ١ ـ ٢/ ٢/ ٢٠١٥؛ ٦/ ٢/ ٢٠١٥؛ ٨/ ٢/ ٢٠١٥؛ ١٠/ ٢/ ٢٠١٥، ١٣ ـ ١٤/ ٢/ ٢٠١٥؛ ١٩/ ٢/ ٢٠١٥؛ ٢٧ ـ ٢٨/ ٢/ ٢٠١٥ و١١/ ٣/ ٢٠١٥.

الخيواني، عبد الكريم محمد. «الحركة الحوثية في اليمن فاعل غير رسمي.» الأولى (صنعاء): العدد ٢١٢، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

الدستور (عمّان): ١٨/ ٨/ ٢٠١٤؛ ١٥/ ٢/ ٢٠١٥، و٦/ ٣/ ٢٠١٥.

دياب، حسن عز الدين. «رئيس هيئة الانتخابات التونسية: نتائج القوائم الفائزة بالانتخابات ستلغى في حال خالفت القانون.» العرب اليوم: ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

الديار (صنعاء): العدد ٣٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.

«الرئيس في حوار لـ«وول ستريت»: مصر تحتاج الأمن لتبقى ولو وفر لي العالم دعما سأسمح بالتظاهر ليل نهار..» اليوم السابع: ٢١/ ٣/ ٢٠١٥.

ربيع، عمرو هاشم. «قانون انتخابات الرئاسة ما له وما عليه.» مجلة الديمقراطية: السنة ١٤، العدد ٥٤، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

الرميحي، محمد. «قراءة في وثيقة الإصلاح الكويتية.» الشرق الأوسط: ١٩/ ٤/ ٢٠١٤.

السالم، المختار. «موريتانيا تبحث عن لغز الحوار.» جريدة الجريدة: ١٩/ ٢/ ٢٠١٥.

سعد، نادين. «الإمبراطورية الإيرانية.» الوطن (القاهرة): ١٢/ ٣/ ٢٠١٥.

______ «على أبواب الانتخابات الرئاسية التونسية.» الوطن: ٣٠/ ١١/ ٢٠١٤.

______ «مفاجآت المشهد التونسي.» الوطن: ١٠/ ١٢/ ٢٠١٤.

السفير: ٢٦/ ٦/ ٢٠١٣؛ ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤؛ ٧/ ٢/ ٢٠١٥، و٤/ ٣/ ٢٠١٥.

السيد، محمد محمود. «رسائل سياسية: خرائط التصويت في انتخابات رئاسة مصر ٢٠١٤.» السياسة الدولية: العدد ١٩٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

السيف، توفيق. «الدين والدولة في الوطن العربي (الملف الثاني): علاقة الدين بالدولة في السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم.» المستقبل العربي: السنة ٣٥، العدد ٤٠٧، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

الشارع (صنعاء): ٢٨/ ٩/ ٢٠١٤.

الشامي، زيد. «اللقاء المشترك مشروع لم يبدأ...» الصحوة (صنعاء): ١٩/ ٦/ ٢٠١٤.

شرق: ٣٠/ ٦/ ٢٠١٤.

الشرق الأوسط: ١٩/ ٢/ ٢٠١٤؛ ٨/ ٣/ ٢٠١٤؛ ٢٣/ ٣/ ٢٠١٤؛ ٣/ ٤/ ٢٠١٤؛ ١٩/ ٤/ ٢٠١٤؛ ١٧/ ٥/ ٢٠١٤؛ ١١ ـ ١٢/ ٦/ ٢٠١٤؛ ٢٠/ ٦/ ٢٠١٤؛ ٢٢/ ٧/ ٢٠١٤؛ ٢٤/ ٧/ ٢٠١٤؛ ٤/ ٩/ ٢٠١٤؛ ١٨/ ١٠/ ٢٠١٤؛ ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٤؛ ٢٥ ـ ٢٧/ ١٠/ ٢٠١٤؛ ١٦/ ١١/ ٢٠١٤؛ ١٩/ ١١/ ٢٠١٤؛ ٢١ ـ ٢٣/ ١١/ ٢٠١٤؛ ٢٥/ ١١/ ٢٠١٤؛ ٢٧/ ١١/ ٢٠١٤، ٧/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ١٤/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ١٦/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ١٩/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ٢٩ ـ ٣١/ ١٢/ ٢٠١٤؛ ٥ ـ ٧/ ١/ ٢٠١٥؛ ١٠/ ١/ ٢٠١٥؛ ١٢/ ١/ ٢٠١٥؛ ٢٠/ ١/ ٢٠١٥؛ ٢٢ ـ ٢٣/ ١/ ٢٠١٥؛ ٢٨ ـ ٣٠/ ١/ ٢٠١٥؛ ٥/ ٢/ ٢٠١٥؛ ٧/ ٢/ ٢٠١٥؛ ١٧/ ٢/ ٢٠١٥، و٤/ ٣/ ٢٠١٥.

شكر، عبد الغفار. «إشكالية المنافسة في الانتخابات الرئاسية.» مجلة الديمقراطية: العدد ٥٥، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

الصباح (تونس): ١٥/ ٨/ ٢٠١٤.

الصحوة (صنعاء): ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٤.

العباسي، بلقاسم. «اقتصادات الربيع العربي وأوضاع البطالة وأسواق العمل.» التنمية والسياسات الاقتصادية (المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت): العدد ١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

عبد الحليم، محمد بسيوني. «مقاربات تقليص «خطاب الكراهية» في وسائل الإعلام.» ملحق مجلة السياسة الدولية (اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية): السنة ٥٠، العدد ١٩٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

عبد الصادق، عادل. «الجزائر.. تداعيات ترشيح بوتفليقة.» مجلة الديمقراطية: العدد ٥٤، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

عيد، محمد. «لبنان ٢٠١٤: البحث عن رئيس جمهورية.» الخليج: ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٤.

العيدي، معز. «تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الإنتقال الديمقراطي.» التنمية والسياسات الاقتصادية (المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت): العدد ١، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

عتريسي، طلال. «العلاقات الإيرانية ـ الأميركية.» شؤون الأوسط (بيروت): العدد ١٤٦، خريف ٢٠١٣.

«عُمان: ١٠ قتلى وجرحى باشتباكات مع محتجين وقابوس يعدل الحكومة ويوظف ٥٠ ألف شخص.» السفير: ٢٨/ ٢/ ٢٠١١.

الغيطاني، إبراهيم. «تأثير مشروع تنمية قناة السويس على مكانه مصر في الشرق الأوسط.» حالة الإقليم (المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ـ بالقاهرة): العدد ١٠، آب/ أغسطس ٢٠١٤.

قوي، بوحنية. «الجزائر.. تحديات العهدة الرابعة.» مجلة الديمقراطية: العدد ٥٥، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

«القيصر والجنرال تقرير عن زيارة بوتين للقاهرة.» الحياة: ١٢/ ٢/ ٢٠١٥.

كشك، أشرف محمد. «تفاعلات الطائفة والدولة والإقليم: نموذج البحرين.» مجلة الديمقراطية. العدد ٥٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

«ليبيا تقر قانوناً لمكافحة الإرهاب لأول مرة في تاريخها.» البيان: ١٩/ ٩/ ٢٠١٤.

مانيصالي، إرول. «سلبيات زيارة بوتين لتركيا وإيجابياتها.» الحياة (لندن): ٣/ ١٢/ ٢٠١٤.

المجلة الاقتصادية: العدد ٣، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤.

مختارات إيرانية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية): العدد ١٦٧ تموز/ يوليو ٢٠١٤؛ العدد ١٦٨، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤

«مرسوم سلطاني رقم ١١٧/ ٢٠١١ بإنشاء اللجنة الوطنية للشباب وإصدار نظامها.» الجريدة الرسمية (مسقط): العدد ٩٤٩، ٢٠١١.

سعد، نيفين. «أسئلة الانتخابات التونسية.» الوطن، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٤.

المصريون (القاهرة): ٣/ ٨/ ٢٠١٤.

الميثاق (صنعاء): ١٠/ ١١/ ٢٠١٤.

«النائب الثاني: أهنئ القيادة بشعبنا الوفي على وقفتهم الأبية لتفويت الفرصة على الأشرار.» المدينة (المدينة المنورة): ١٣/ ٣/ ٢٠١١.

«نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط: مشروعاتنا في اليمن البالغة مليار دولار معطّلة.» الشرق الأوسط: ٢٣/ ٣/ ٢٠١٥.

النجار، أحمد السيد. «قوائم الأثرياء والفقراء... من يكسر ميراث الهيمنة والظلم الاجتماعي.» الأهرام: ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٤.

ــــــــــ. «مصر والعرب والمكاسب والخسائر من دراما سوق النفط.» الأهرام: ١٩/ ١/ ٢٠١٥.

«نص وثيقة إعلان بغداد.» البيان (بغداد): ٣١/ ٣/ ٢٠١٢.

النقيب، عيدروس. «محطات من تجربة اللقاء المشترك (١).» عدن الغد: ٨/ ١٢/ ٢٠١٤.

هلال، علي الدين. «العلاقة بين الدولة والمجتمع في التحليل السياسي المعاصر.» المجلة العربية للعلوم السياسية: العدد ١٥، صيف ٢٠٠٧.

ورداني، يوسف. «العوامل الخمسة: لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم داعش؟» حالة الإقليم (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية): كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

الوسط (الكويت): ٢٨/ ١/ ٢٠١٥.

الوطن (القاهرة): ١٣/ ٣/ ٢٠١٥.

ولد السالم، المختار. «موريتانيا تبحث عن لغز الحوار.» الخليج: ١٩/ ٢/ ٢٠١٥.

اليمن اليوم (صنعاء): ١٦/ ٧/ ٢٠١٤.

ندوات ومؤتمرات

اجتماع اللجنة الفنية الشبابية المعاونة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، الرباط، ١ ـ ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

جلسة العمل الأولى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية ٢٥، الكويت، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٤.

المنتدى العلمي الأول: تعظيم دور الإدارة الاستراتيجية في منطقة قناة السويس الجديدة، التي أقامته كلية التجارة بجامعة بنها ـ القاهرة، يومي ٢٣ ـ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

مواقع إلكترونية، وتقارير

«ائتلاف الشباب الأحرار: البيان الأول.» موقع سعودي ويف الإلكتروني: ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١١، <http://www.saudiwave.com/ar/2010-11-09-15-55-47/448-2011-02-28-14-15-31.html>.

«آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية: تقرير السكان والتنمية.» الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): العدد ٦، ٢٠١٣.

«آفاق الاقتصاد العالمي.» صندوق النقد الدولي: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <http://www.imf.org/external/ns/loe/cs.aspx?id=56>.

ابن رجب، محمد. «دلالات الانسحابات من سباق الرئاسة في تونس.» التقرير: ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://altagreer.com/>.

أبو إسماعيل، خالد [وآخرون]. «نحو خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور عربي: أهداف عالمية وغايات وطنية وأولويات إقليمية.» اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): آذار/ مارس ٢٠١٤، <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/e_escwa_edgd_14_wp-1_a.pdf>.

أبو رمان، محمد. «الدولة والإخوان: لعبة الخطوط الحمراء في الأردن.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201421094941470659.htm>.

«أحزاب اللقاء المشترك.» الجزيرة نت: ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/98c7ab5c-1408-4d3e-8f4b-20cfe5540500>.

«احصائيات تراكمية لمنح السفر ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٤.» الملتقى التربوي العربي، <http://www.safarfund.org/documents/cumulative%20statistics%202005-2014.pdf>.

الأخبار (بيروت): ٣٠/ ١١/ ٢٠١١، و٢٥/ ١٠/ ٢٠١٢.

«أداء أسواق المال العربية.» صندوق النقد العربي، <http://www.amf.org.ae/ar/performance>.

«الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي.» منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو ـ بيروت): ٢٠١٣، <http://www.unesco.org/new/fileadmin/multimedia/field/beirut/images/shs/socia_inclusion_democracy_concept_paper_arabic.pdf>.

«استجابة محدودة من قابوس للمتظاهرين.» الجزيرة نت: ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/26/>.

«استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، شباط/ فبراير ٢٠١٥.» <http://1.usa.gov/1DMW8ET>.

«استراتيجية وزارة الشباب والرياضة: نسخة للمناقشة مع المعنيين والمهتمّين بشؤون الشباب والرياضة.» وزارة الشباب والرياضة (قطر)، <http://www.moys.gov.qa/images/pdf/1.pdf>.

«الاستراتيجية الوطنية للشباب: المرحلة الأولى، ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠.» المجلس الأعلى للشباب (الأردن)، <http://www.hcy.gov.jo/node/89>.

«الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب في الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥.» <http://www.yemen.gov.ye/portal/linkclick.aspx?fileticket=402sqx957gcc>.

«الأطراف المتناحرة في ليبيا تجتمع حول طاولة حوار تحت إشراف أممي.» فرانس ٢٤: ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://www.france24.com/ar/20150114>.

«الإعلان الدستوري المؤقت.» المجلس الوطني الانتقالي المؤقت: ٢٠١١، <http://www.lawoflibya.com/forum/showthread.php?t=15777>.

«إعلان الدوحة الصادر عن القمّة العربيّة الرابعة والعشرون.» اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية الرابعة والعشرون مارس (آذار) ٢٠١٣م ـ جمادى الأول ١٤٣٤هـ <http://arableaguesummit2013.qatarconferences.org/arabic/news/news-details-25.html>.

«اقتحام وحرق منزل رئيس الوزراء عبد الله الثني في مدينة طرابلس.» الرصيفة الأخبارية: ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://www.alrseefa.net/archives/16388>.

أكوبوف، بيوتر. «الولايات المتحدة بين التنين والدب.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، <http://bit.ly/1nBKOGD>.

إلياشنكو، أندريه. «قمة «آيك» وتعزيز العلاقات بين روسيا والصين.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1sr3Ahf>.

انتخابات مصر: الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات (القاهرة)، <https://www.elections.eg/>.

«أهم أحداث الساحة الدولية ٢٠١٤: نهاية الهيمنة الأمريكية.» موقع روسيا اليوم، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1FFjcq4>.

«الأوضاع والآفاق الاقتصادية الاقليمية: ملخص عرض مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤.» الإسكوا: ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.

بدوي، أحمد موسى. «الجزاء الأوفى.. ومستقبل غامض: قراءة في نتائج الانتخابات الجزائرية.» المركز العربي للبحوث والدراسات: ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، <http://www.acrseg.org/4777>.

ـــــــ . «لماذا يحرقون ليبيا: قراءة في نتائج انتخابات مجلس النواب.» المركز العربي للبحوث والدراسات: ٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://www.acrseg.org/10075>.

«البرلمان الليبي يتبنى عملية الكرامة العسكرية.» وكالة أنباء آسيا: ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <http://www.asianewslb.com/vdcb5fb89rbb80p.kuurhtml>.

«برلماني ليبي يتهم قطر وتركيا بدعم المليشيات الإسلامية.» بوابة أفريقيا: ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://www.afrigatenews.net/../....>.

«البطالة بالمغرب تتجاوز ١٠٪.» الجزيرة نت: ٦ أيار/ مايو ٢٠١٤، <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/5/6/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%b1%d8%a8-%d8%aa%d8%aa%d8%ac%d8%a7%d9%88%d8%b2-10>.

بلفلاح، يونس. «التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/03/2014318101520499O5.htm>.

ـــــــــ. «المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاماً.» مركز الجزيرة للدراسات: ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/20141289625734716.htm>.

بوغارت، لوري بلوتكين. «نشاط الشباب في الدول الخليجية الصغيرة.» معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى: ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/youth-activism-in-the-small-gulf-states>.

«بيان تنظيم مجاهدي ليبيا ومبايعة زعيم داعش أبو بكر البغدادي.» أخبار ليبيا: ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://www.libyaakhbar.com/libya-news/37252.html>.

«بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للشباب.» الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: ١٢ آب/ أغسطس ٢٠١٤.

«البيان الختامي للدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين.» مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

«البيان الختامي للدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الكويت.» مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣

«تداعيات انهيار أسعار النفط في الشرق الأوسط.» صدى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي): ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://carnegieendowment.org/2015/01/22/>.

«تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٤: عرض عام: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل.» الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة - نيويورك وجنيف): ٢٠١٤، <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_overview_ar.pdf>.

«التقرير السنوي الثالث عشر لحالة حقوق الإنسان في سورية خلال عام ٢٠١٤.» اللجنة السورية لحقوق الإنسان: ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://www.shrc.org/?p=20090>.

«تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٤.» الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

«توترات محتملة: مستقبل العلاقة بين الإخوان المسلمين ونظام الحكم في الأردن.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (القاهرة): ٩ كانوان الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، <http:// www.rcssmideast.org/Article/2893/>.

جابي، ناصر. «التعديل الدستوري في الجزائر وسؤال المشاركة.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/2014814102 21240268.htm>.

الجراي، فتحي. «الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي.» مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة): ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/ reports/2014/01/20141281131427378 78.htm>.

الجزيرة نت: ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، <http://www.aljazeera.net/>.

جويل، أندرو، فؤاد حسنوف ورضا شريف. «تنويع الاقتصادات الخليجية: ضرورة ملحة مع انخفاض أسعار النفط.» النافذة الاقتصادية (منتدى صندوق النقد الدولي): ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://blog-montada.imf.org/?p=3463>.

الحسن، ياسر محجوب. «السودان.. أزمات عاصفة وحلول ترقيعية.» الجزيرة نت: ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/9/3/>.

الحسين، ياسر محجوب. «تعديل دستور السودان.. نوايا سلطوية.» الجزيرة نت: ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/3>.

«خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد.» <http://1.usa.gov/1KZM14R>.

«خطاب السلطان قابوس بن سعيد في الانعقاد السنوي لمجلس عمان ٢٠١١م.» موقع السلطان قابوس الإلكتروني، <http://www.sultanqaboos.net/articles-action-show-id-207.htm>.

الخطيب، لينا. «استراتيجية شاملة حول سورية: الخطوات المقبلة للغرب.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤، <http://carnegie-mec.org/publications/ ?fa= 54741>.

———. «لبنان: تداعيات سياسية وأمنية لمعركة عرسال.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط: ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://carnegieendowment.org/2014/08/16>.

«داعش ليبيا تنفذ صباح اليوم هجوما في فندق.» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <https://ar-ar.facebook.com/ebtasem/.../878595125496>.

«رئيس وزراء اليابان: زيارة بوتين إلى طوكيو ستجري في «أفضل وقت» العام المقبل.» تقرير لوكالة نوفوستي، موقع روسيا اليوم، <http://bit.ly/18uiAt2>.

روزين، إيغور. «موسكو وبكين تبدآن التقارب السياسي.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٤، <http://bit.ly/1wuGQpy>.

روسان، أليكسي. «ماذا حققت روسيا في قمة البريكس؟.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢١/ ٧/ ٢٠١٤، <http://bit.ly/WypgQW>.

«روسيا تحقق انتصاراً سياسياً في الأمم المتحدة.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥، <http://bit.ly/1E427sw>.

«روسيا تغير الاستراتيجية في سوق الغاز.» موقع صوت روسيا، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1vFXyBR>.

زاهر، خالد. «التحولات في بنية النظام الدولي.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية: ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://www.rcssmideast.org/Article/2446/>.

زين العابدين، الطيب. «مستقبل الحوار الوطني في السودان.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/20148189591312 203.htm>.

«السادة أعضاء مجلس الأمة.» مجلس الأمة (الكويت)، <http://www.kna.kw/clt/run.asp ?id=1835#sthash.w09p5Hmp.dpbs>.

سالم، سيدي أحمد ولد أحمد. «التحولات السياسية في الجزائر في سياق ترشح بوتفليقة لولاية رابعة: حلقة نقاشية.» مركز الجزيرة للدراسات: ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٤، <http:// studies.aljazeera.net/events/2014/03/201432385537424753.htm>.

سلامة، معتز. «الإجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج.» الموقع الإلكتروني للسياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1579/>.

«السير الذاتية.» مجلس الشورى (السعودية)، <http://www.shura.gov.sa/wps/wcm/connect/ shuraarabic/internet/cv>.

«شباب الثورة يغلقون مقرات أحزاب المشترك في العاصمة صنعاء.» صوت الحرية: ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://www.yemeress.com/freedom/25332>

شريف، إدريس. «الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية.» مركز الجزيرة للدراسات: ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/ 03/2014327114137142218.htm>.

الشقصي، عبيد. «مدى اعتماد الشباب الخليجي على وسائل الاتصال التقليدية والحديثة أثناء الأزمات.» جامعة السلطان قابوس: ٢٠١٤.

شقير، شفيق. «حدود لبنان تحت المطرقة السورية: تداعيات ومخاطر.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/ 10/201410168415518 5597.htm>.

ـــــــ. «الرئاسة الأولى والحكومة اللبنانية: ربط النزاع بانتظار تفاهم لبناني جديد.» الجزيرة نت: ٨ أيار/ مايو ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/05/20145811193295356.htm>.

الشهابي، غسان. «المسافة بين البحرين وإيران: استنشاق التوتر.» مركز الجزيرة للدراسات: ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/20148269273403263.htm>.

الصاوي، علي. «النظام الانتخابي الجديد: من غالب الدستور ومن غلبه» [ورقة غير منشورة].

الصواني، يوسف. «الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق.» الجماعة العربية للديموقراطية: ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٣، <http://www.arabs-for-democracy.com/democracy/pages/.../3207>.

«الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير.» الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): ٢٠١٤، <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/e_escwa_edgd_2014_2_a.pdf>.

«طوكيو تقترح على موسكو بناء خط غاز يصل إلى اليابان.» موقع روسيا اليوم، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ـ ٢٠١٤، RT+ تاس، <http://bit.ly/1Gz6UAc>.

الظاهري، محمد. «حوارُ برامج لا حوار بنادق وخنادق.» المصدر أون لاين: ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، <http://almasdaronline.com/article/52095>.

ـــــــ. «سلمية بأنياب.» مأرب برس: ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٣، <http://www.marebpress.net/articles.php?id=21699&lng=arabic>.

ـــــــ. «النصفية واللاحسم معضلة يمانية.» المجلس اليمني: ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، <http://www.ye1.org/vb/showthread.php?t=687824&page=17>.

ـــــــ. «الوحدةُ بين الصَّنميَّة والشَّيْطنَة.» المصدر أون لاين: ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٣، <http://almasdaronline.com/article/45972>.

ـــــــ. «وحدةٌ من دون تقديس أو تبخيس.» الأهالي نت: ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٤، <https://alahale.net/mobile/article/16579>.

ـــــــ. «اليمن بين حضور القبيلة والحركة وغياب الدولة والحزب.» موقع الفجر الجديد: ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://alfjeralgaaded.net/articles.php?id=205>.

ـــــــ. «اليمن تحت الوصاية وهذه الأدلة.» مأرب برس: ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٢، <http://marebpress.net/articles.php/video/articles.php?lng=arabic&id=16905>.

عبد العاطي، عمرو. «قرار تأسيس «المجلس الأعلى للأمن السيبراني» يثير هواجس بشأن مراقبة الإنترنت.» موقع المونتيور: ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2015/01/egypt-cyber-security-council-privacy.html#>.

عبد القـادر، أشـرف عبد العزيز. «مواجهة مفتوحة: تداعيات التصعيد بين الحكومة الكويتية والمعارضة الإسـلاميـة.» المركز الإقليمي للدراسـات الإستراتيجية: ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، <http://www.rcssmideast.org/Article/189/>.

«عدد مستخدمي الفيسبوك في ليبيا ٣١٦٤٦٠.» صفحة ليبيا فقط على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: ٢٠١١، <http://ar-ar.facebook.com/onlylibya/.../2821355418...>.

العربي الجديد: ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٥، و٨ آذار/ مارس ٢٠١٥، <http://www.alaraby.co.uk/portal>.

العزباوي، يسري. «قراءة نقدية في قانون الانتخابات الرئاسية» [ورقة غير منشورة].

العليمي، زياد. «إنهيار الدول.. قانون الإرهاب نموذجاً.» الخبر: ٤ آذار/ مارس ٢٠١٥، <http://www.alkhabarnow.net/news/178654/2015/03/04/>.

عوض، شحاتة. «التجديد للبشير: انفراد بالقرار ومصادرة للحوار.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/11/201411 1810374660884.htm>.

عيد، محمد بدري. «أمن الخليج والارتدادات الإقليمية: جمع السلاح في الكويت نموذجاً.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥، <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/2015217804796093l.htm>.

فرازي، علي أكبر. «الأهداف الغربية من وراء تشكيل تحالف ضد داعش.» وكالة أنباء فارس، ٢٤/ ٨/ ٢٠١٤.

«فرنسا تنشئ قاعدة في النيجر بالقرب من حدود ليبيا لعزل المتشددين.» المرابع ميديا: ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <http://www.al-maraabimedias.net/?p=25531>.

فويبر، سارة. «الانتخابات في تونس: خطوات نحو ترسيخ الديمقراطية.» معهد واشنطن، المرصد السياسي ٢٣٢٠: ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/elections-in-tunisia-steps-toward-democratic-consolidation>.

«قائد أنصار الشريعة ينفي علاقة جماعته بالاغتيالات في مدينة بنغازي.» فرانس ٢٤: ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٣، <http://www.france24.com/.../20131203>.

«قبل إعلان نتائجها.. هزيمة شنيعة للإسلاميين في الانتخابات الليبية وعلية العلاني يقدم لـ «الصباح نيوز» قراءته للدلالات السياسية والأمنية لما سيحصل.» الصباح نيوز: ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٤، <http://www.assabahnews.tn/article/88861>.

القصير، كمال. «جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام ٢٠١٤.» مركز الجزيرة للدراسات: ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/20141231125349477496.html>.

«قمة البحر المحصين.» موقع روسيا اليوم، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

فوي، بوحنية. «الانتخابات الرئاسية في الجزائر: العهدة الرابعة لبوتفليقة وتحديات المشهد.» مركز الجزيرة للدراسات: ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/05/201451385849908297.htm>.

ـــــــــ. «المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجيا السلطة والتغير السياسي (١).» مركز الجزيرة للدراسات: ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٤، <http://studies.aljazeera.net/issues/2014/03/20143109103234628 8.htm>.

«كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه إلى إخوانه وأبنائه المواطنين الكرام ـ ١٩ أكتوبر ٢٠١٢م.» موقع الديوان الأميري (الكويت)، <http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2012.php?p=1910 2012>.

كمال، محمد. «كيسنجر والنظام الدولي.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://www.acrseg.org/21420>.

كونيوخوف، أوليغ. «بوتين في بكين يعرض نهج روسيا الشرقي.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1oEF157>.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، <http://www.un.org/ar/sc/committees/2140>.

لوكيانوف، فيودور. «روسيا وقواعد اللعبة الدولية.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1wScRFw>.

ليتوفكين، نيكولاي ونيكولاي سوركوف. «بوتين يقترح بناء نظام عالمي جديد.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1rxGCVp>.

مارتينيز، خوسيه سيرو. «الأسد ومشكلة الخبز.» صدى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي): ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥، <http://carnegieendowment.org/sada/2015/02/03/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%af-%d9%88%d9%85%d8%b4%d9%83%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a8%d8%b2/i12s>.

«ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية؟.» وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة)، ٢/ ٩/ ٢٠١٢، <http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2>.

«المجلس الشبابي الإلكتروني.» الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وكالة شؤون الشباب (السعودية)، <http://www.youth.gov.sa/showPage.php?id=2>.

مجموعة قرطبة: ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

محمدي، محسن. «ماذا تريد الولايات المتحدة من داعش؟.» وكالة أنباء فارس، ١٤/ ٧/ ٢٠١٤.

مدار اليوم: ٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥؛ ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٥؛ ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥؛ ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥؛ ٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، و٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، <http://madardaily.com/>.

المرزوقي، منصور. «انتقال السلطة في البيت السعودي.» مركز الجزيرة للدراسات: ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://studies.aljazeera.net/reports/2015/01/2015125113951906273.htm>.

المرشد، عباس. «سياسات الضبط السياسي ومنازعة الشرعية: حالة جمعية الوفاق البحرينية.» مركز الجزيرة للدراسات: ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، <http://studies.aljazeera.net/issues/2015/01/201512711141760353.htm>.

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، <http://euromid.org/ar>.

المسلمي، فارع. «اللجان الشعبية في اليمن: برميل الحروب والصراعات.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط: ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، <http://carnegie-mec.org/2015/03/25/ar-59486/i4vo>.

«مسودة الدستور الليبي.» الموقع الإلكتروني للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي، <http://www.cdalibya.org>.

«مسودة الدستور اليمني.» منشورة على الرابط التالي <http://www.ndc.ye>.

«مسودة دستور اليمن الجديد.» سبأ نت (موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ)، <http://www.sabanews.net/ar/upload/File/ffrrtt/constitution_draft.pdf>.

مصباح، محمد. «ماذا تبقى من حركة ٢٠ فبراير.» اليوم ٢٤: ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٥، <http://www.alyaoum24.com/267901.html>.

المصطفى، حمزة. «أزمة عرسال: سياقات المواجهة المسلحة وتداعياتها.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، <http://www.dohainstitute.org/release/ef19ca74-4006-4654-a722-b60244e55c80>.

«مطالب الشباب في السعودية.» الجماعة العربية للديمقراطية، <http://arabs-for-democracy.com/democracy/pages/view/pageId/410>.

«مقترح لجنة فبراير بخصوص التعديل الدستوري.» موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك: ٤ آذار/ مارس ٢٠١٤، <https://ar-ar.facebook.com/>.

«مقتل المدون والصحفي الليبي محمد نبوس.» فرانس ٢٤: ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١، <http://www.france24.com/...20110322-mohamm>.

منصور، أمنية. «هل تؤدي طفرة الغاز الصخري إلى نهضة صناعة أمريكية.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (القاهرة): آب/ أغسطس ٢٠١٤، <http://www.rcssmideast.org/Article/2677/>.

«موافقة مجلس الشورى على الاستراتيجية الوطنية للشباب.» الاستراتيجية الوطنية للشباب (وزارة الاقتصاد والتخطيط - الرياض): ١ ربيع الأول ١٤٣٥ [٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤]، <http://www.mep.gov.sa/central/pls/apex/f?p=2001:1>.

«المؤتمر رئيساً للمجلس الأعلى والبعث نائب: أحزاب التحالف الديمقراطي توقع على وثيقة النظام الداخلي.» موقع سبتمبر نت الإلكتروني: ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، <http://www.26sep.net/news_details.php?sid=45397>.

«المؤتمر الوطني العام: الانتخابات في ليبيا: التقرير النهائي، ٧ يوليو ٢٠١٢.» مركز كارتر (أطلنطا): ٢٠١٢، <https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/libya-070712-final-rpt-arabic.pdf>.

موقع مركز أبعاد الإلكتروني، <http://www.abaadstudies.org>.

ميرزايان، غيفوريغ. «جوانب النجاح والإخفاق في جولة بوتين الآسيوية.» موقع روسيا ما وراء العناوين، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، <http://bit.ly/1FmZT3m>.

«النشرة الاحصائية الشهرية.» البنك المركزي المصري: أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٤، وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.

«نص إعلان الكويت في القمة العربية الـ ٢٥.» الأخبار (أول وكالة أخبار موريتانية مستقلة): ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٤، <http://www.alakhbar.info/news/3285-7282.html>.

«النص الكامل لـ «الإعلان الدستوري» لجماعة الحوثي.» موقع يمنات الإلكتروني (صنعاء): ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٥، <http://www.yemenat.net/news54512.html>.

«النطق السامي والخطاب الأميري لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الإنعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة - يوم الأربعاء الموافق ١٥ فبراير ٢٠١٢م.» موقع الديوان الأميري (الكويت)، <http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2012.php?p=15022012>.

«النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة - الكويت في ١٦ ديسمبر ٢٠١٢.» موقع الديوان الأميري (الكويت)، <http://www.da.gov.kw/ara/speeches/amir_speeches_2012.php?p=16122012>.

ورداني، يوسف. «تفاؤل حذر: تقييم قرار الحكومة بتعيين الشباب معاونين للوزراء.» المركز العربي للدراسات والبحوث: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، <http://www.acrseg.org/11195>.

ولد عبد المالك، سيدي. «من هم المقاطعون للانتخابات الرئاسية الموريتانية.» أقلام حرة: ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، <http://www.aqlame.com/article18902.html>.

٢ - الأجنبية

Books

Acharya, Amitav. *The End of American World Order*. Cambridge, UK: Polity Press, 2014.

Arab ICT Use and Social Networks Adoption: Report. Dubai: MADAR Research and Development, 2012.

Arab ICT Use and Social Networks Adoption: Report. Dubai: MADAR Research and Development, 2013.

Arab Knowledge Economy Report 2014. Dubai: MADAR Research and Development, 2014.

Bilbao-Osorio, Beñat, Soumitra Dutta, and Bruno Lanvin (eds.). *The Global Information Technology Report 2013: Growth and Jobs in a Hyper-connected World*. Geneva: World Economic Forum; INSEAD, 2013.

________, ________ and ________ (eds.). *The Global Information Technology Report 2014: Rewards and Risks of Big Data*. Geneva: World Economic Forum; INSEAD, 2014.

Bruce Etling [et al.]. *Mapping the Arabic Blogosphere: Politics, Culture, and Dissent*. Cambridge, MA: Berkman Center for Internet and Society, Harvard University, 2009. (Research Publication; no. 2009-06)

Eckstein, Harry H. (ed.). *International War: Problems and Approaches*. New York: Free Press, 1964.

Harrison, Lawrence E. and Samuel p. Huntington (eds.). *Cultural Matters: How Values Shape Human Progress*. New York: Basic Book, 2000.

Human Development Report 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diversed World. New York: United Nation Development Program (UNDP), 2013.

Kier, Elizabeth and Roland R. Krebs (eds.). *In War's Wake: International and the Fate of Liberal Democracy*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Measuring the Information Society 2013. Geneva: International Telecommunication Union (ITU), 2013.

Schwab, Klaus. *The Global Competitiveness Report, 2013-2014*. Geneva: Geneva World Economic Forum, 2014.

United Nations Public Administration Network [UNPAN]. *United Nations E-Government Survey 2014: E-Government for the Future We Want*. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2014.

Walsh, Bob. *Clear Blogging How People Blogging are Changing the World and How You Can Join Them*. Foreword by Pamela Slim. New York: Apress, 2007.

Whitaker, Joel and Anand Varghese. *Online Discourse in the Arab World: Dispelling the Myths*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2009.

Zahlan, A. B. *Acquiring Technological Capacity: A Study of Arab Consulting and Contracting Firms*. London: Macmillan, 1991.

Periodicals

Albanna, Sami. «A Dramatic Increase in the Arab Countries Users of the Internet; BUT...» *AlBanna's Journal*: 28 September 2014.

Alsayed, Wafa. «The Impatience of Youth: Political Activism in the Gulf.» *Survival*: vol. 56, no. 4, July 2014.

«Egypt and UAE Strike Islamist Militias in Libya.» *Washington Post*: 25/8/2014.

Fisk, Robert. «Syrian War of Lies and Hypocrisy.» *Independent on Sunday*: 29/7/2012.

________ «They Snipe at Us Then Run and Hide in Sewers.» *Independent*: 21/8/2012.

Haass, Richard N. «The Unraveling: How to Respond to Disordered World.» *Foreign Affairs*: vol. 93, no. 6, November-December 2014.

Hersh, Seymour M. «Is the American New Policy benefitting or Enemies in the War on Terrorism.» *The New Yorker*: 5 March 2007.

«Libya has Two Governments, Assemblies as Chaos Spreads.» *The Daily Star*: 26/8/2014.

Lynch, Marc. «Blogging the New Arab Public,» *Arab Media and Society*: vol. 1, no. 1, Spring 2007.

Riedel, Bruce .«What Comes After Assad in Syria?.» *The Daily Beast*: 20/7/2012.

«Universities in the Knowledge Era.» *The Arab Knowledge Economy Newsletter* (MADAR Research): vol. 1, no. 1, January 2006.

Wehrey, Frederic. «Is Libya a Proxy War?.» *The Washington Post*: 24/10/2014.

Reports and Websites

Abou Zeid, Mario. «The Emerging Jihadist Threat in Lebanon.» Carnegie Middle East Center: 28 January 2015, <http://carnegie-mec.org/2015/01/28/emerging-jihadist-threat-in-lebanon>.

Alami, Mona. «The Lebanese Army and the Confessional Trap.» Sada (Carnegie Endowment for International Peace): 25 June 2014, <http://carnegieendowment.org/sada/2014/06/25/lebanese-army-and-confessional-trap/begz>.

«Arab ICT Use and Social Networks Adoption Report.» MADAR Research and Development, Dubai (UAE): 2013.

Berti, Benedetta. «Syrian Refugees and Regional Security.» Sada (Carnegie Endowment for International Peace): 5 February 2015, <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=58979&solr_hilite=>.

Brown, Kerry. «Mixed Signals: China in the Middle East,» Policy Brief, no. 190 (December 2014), FRIDE, European Think Tank for Global Action, <http://www.fride.org>.

«Carter Center Preliminary Statement on Tunisia's Legislative Elections.» The Carter Center: 28 October 2014, <https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia-prelim-102814.pdf>.

«Citizen Engagement and Public Services in the Arab World: The Potential of Social Media.» Arab Social Media Report, Mohamed Bin Rashid School of Government: 6th Edition, June 2014, <http://www.mbrsg.ae/getattachment/e9ea2ac8-13dd-4cd7-9104-b8f1f405cab3/Citizen-Engagement-and-Public-Services-in-the-Arab.aspx>.

Colombo, Silivia. «The GCC Countries and the Arab Spring: Between Outreach, Patronage and Repression.» Istituto Affari Internazionali: IAI Working Papers; 12, 9 March 2012, <http://www.iai.it/sites/default/files/iaiwp1209.pdf>.

Cordesman, Anthony H. «All Spin and No Substance: The Need for a Meaningful Obama Strategy.» Center for Strategic and International Studies, 21 January 2015, <http://bit.ly/1wqkrEp>.

Deek, Gabriel. «Online Arabic Digital Content Assessment Study: Part 2.» Commercial Content, International Telecommunication Union (ITI) (December 2012), <http://www.itu.int/ITU-D/arb/Special_About/2013/OADC/Online-ADC-Assessment-Study1.pdf>.

Diwan, Kristin. «Breaking Taboos: Youth Activism in the Gulf States.» Atlantic Council: 7 March 2014, <http://www.atlanticcouncil.org/publications/issue-briefs/breaking-taboos-youth-activism-in-the-gulf-states>.

Engel, Andrew. «Between Democracy and State Collapse: Libya's Uncertain Future.» The Washington Institute for Near East Policy: 6 August 2014, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/between-democracy-and-state-collapse-.>.

France Foreign Minister. «Libya's Lawless South Becoming a Safe Haven for Islamist Groups.» Reuter: 25 May 2013.

Friedman, George. «Principle, Rigor and Execution Matter in U.S. Foreign Policy.» Stratfor: 28 October 2014, <http://bit.ly/1G0CKIT>.

Global Digital Statistics (GDS), «We Are Social's Snapshot of Key Digital Indicators.» (We Are Social Organization, USA, 2014).

«The Gulf War Was The Most Toxic Battle in Western Military History.» Information Clearing House, <http://www.informationclearinghouse.info/article1216.htm>.

Hakiki, Mohammed. «An Interview on Moroccan Salafi-Jihadis.» Sada (Carnegie Endowment for International Peace): 17 February 2015, <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=59097&solr_hilite=>.

Indyk, Martin S. «Next Steps in Syria,» (Testimony at a U.S. Senate Committee on Foreign Relations), Brookings Institute, 1 August 2012, <http://www.brookings.edu/research/testimony/2012/08/01-syria-indyk>.

Internet World Statistics, 2014, <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>.

«ISIS Operatives: ISIS Stormed Oil Field In Southern Libya.» Memri: 4 February 2015, <http://www.memrijttm.org/content/view_print/blog/8184>.

Jones, Bruce [et al.]. «The State of the International Order.» Foreign Policy at Brookings: no. 33: February 2014, <http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2014/02/state-of-the-international-order/intlorder_report.pdf>.

Kaplan, Robert D. and Kamran Bokhari. «Halting Syrian Chaos.» Stratfor: 4 July 2012, <https://www.stratfor.com/weekly/halting-syrian-chao>.

Kinninmont, Jane. «Bahrain: Beyond the Impasse.» Chatham House: June 2012, <http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/pr0612kinninmont.pdf>.

Niger's Minister. «France and the United State Should Intervene in Southern Libya.» Reuters: 29 January 2014, <http//:www.reuters.com/…/Libya-france-idusl5n0e93zf201>.

Our Mobile Plant Website, <https://think.withgoogle.com/mobileplanet/en/graph/?country=eg&category=mobloc&topic=q33&stat=q33_3&wave=2012&wave=2013&age=a1&gender=g2&gender=g1&chart_type=bar&active=gender>.

«Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia.» International Monetary Fund (World Economic and Financial Surveys): May 2014, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/mcd/eng/pdf/menacca0514.pdf>.

Salhani, Justin. «Lebanon's Refugee Dilemma.» Sada (Carnegie Endowment for International Peace): 16 January 2015, <http://carnegieendowment.org/sada/index.cfm?fa=show&article=57735&solr_hilite=>.

Sawahel, Wagdy. «Eight-Year Egyptian Plan for Higher Education.» University World News, Global Edition, no. 332, 29 August 2014, <http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20140829120505683>.

Singh, Michael. «Chinese Policy in the Middle East in the Wake of the Arab Uprisings.» Washington Institute, Policy Analysis, November 2014, <http://bit.ly/1ARxXVu>.

Summers, Tim. «Changes in China's Foreign Policy Match Shifting Global Scene.» Chatham House: 17 June 2014, <http://bit.ly/1AAVYRM>.

_______ «Chinese Foreign Policy: What to Expect in 2015.» Chatham House: 13 January 2015, <http://bit.ly/1wuJs6P>.

Tarhini, Dima. «Inside the Arab Bloggers' Minds: Europe, Democracy and Religion.» Working Paper, German Institute for International and Security Affairs: 2011, <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/arbeitspapiere/Working PaperIL_Tarhini_Dima.pdf>.

«The Threat of Libya as a Failed State.» International Strategic Analysis: 21 September 2014, <http://www.isa-world.com/news/?tx_ttnews%5BbackPid%5d=1&tx...>.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). «Status of the Digital Arabic Content Industry in the Arab Region.» E/ESCWA/ICTD/2012/Technical Paper.4: 5 November 2012, <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_ICTD_12_TP-4_E.pdf>.

Valeri, Marc. «Simmering Unrest and Succession Challenges in Oman.» Carnegie Endowment for International Peace: January 2015, <http://carnegieendowment.org/files/omani_spring.pdf>.

Wright, John. «Libya Now Officially is a Failed State.» RT: 29 September 2014, <http://www.rt.com/-edge/176376-libya-officially-failed-state/>.

Y-Peer Egypt (Youth Peer Education Network), <http://www.ypeeregypt.com/events.php>.

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ظ -

- ع -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -